
مطبوعات
كتاب اليوم
يصدر عن مؤسسة أخبار اليوم
مصطفى أمين
الكتاب الممنوع
الجزء الثانى
١٩١٩

مصطفى أمين

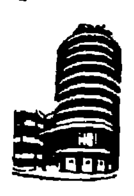
الكتاب الممنوع



الجزء الثانى

■ المشرف على التحرير : جمال الغيطانى

● العدد ٥ ● ١٥ يناير ١٩٩١ ●



مطبوعات

كتاب اليوم

أنشأه

مصطفى أمين وعلى أمين

سلسلة الشوامخ

رئيس مجلس الادارة

سعيد سنبل

العدد جمادى الآخر ١٤١١هـ
٥ ١٥ يناير ١٩٩١ م

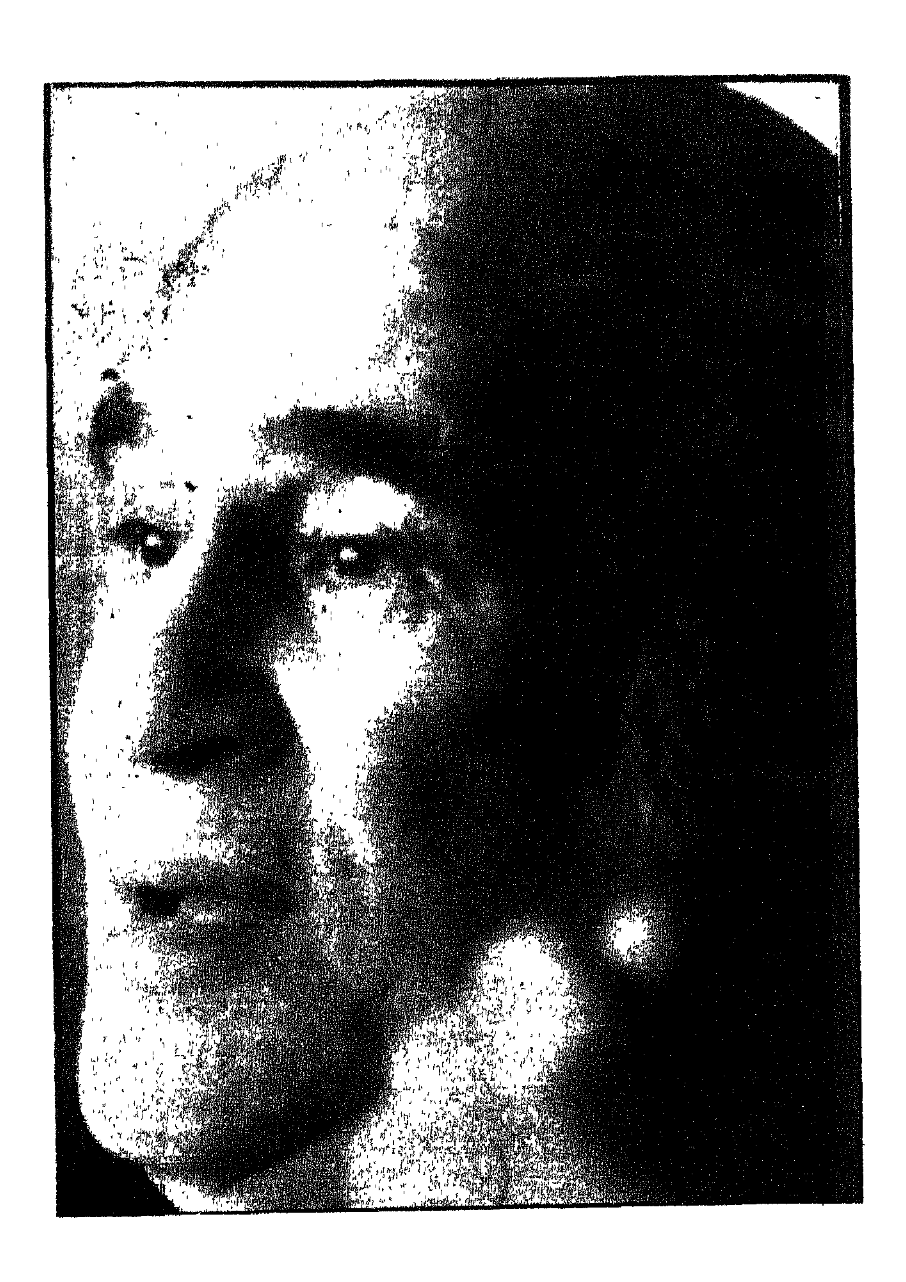
كانون الثانى

الصحافة ت ٧٥٨٨٨٨ عشرة خطوط

تلكس دولى ٩٢٢١٥ ـ محلى ٩٢٢٨٢

● الغلاف : محمد عمر

● الماكيت : محمد عفت



مقدمة

زعيم ثورة ١٩١٩

صرخت القابلة وهى تحمل المولود بين يديها : ولد . . ولد !

ووقفت سيدات الأسرة حول فراش « مريم » يتطلعن إلى ولدها الأول !

وزغردت الخادمات . وأقبل الأب « إبراهيم زغلول » على صوت الصياح ليرى مولوده الثامن . لقد رزق قبل ذلك بسبعة أولاد وبنات هم عبدالرحمن ومحمد وأحمد وشلبي وست الدار وفرحانة و « ستهم » !

ولكن ستة من هؤلاء كانوا من زوجته الأولى . وكان هذا المولود الجديد أول ولد من زوجته مريم ! لقد تزوجها منذ عامين وفوجئ بها تلد له قبل ذلك بنتاً ! وأطلق عليها اسم « ستهم » ! ولكنه كان يريد ولداً — من زوجته الجديدة التى يحبها ! وأخيراً جاء الولد وأسماه « سعد زغلول » !

وجلست سيدات الأسرة حول المولود . وقالت واحدة : سيكون قائداً !

وقالت الثانية : سيكون معلماً !

وقالت الثالثة : سيكون وزيراً !

وقالت الرابعة : سيكون حاكماً ! . .

وقالت مريم : بل سيكون كل هؤلاء فى وقت واحد !

وضحكت السيدات الجالسات لنبوءة الأم . ولكن القدر لم يضحك ! فقد كان زغلول هو هذا كله ! كان القائد والمعلم والوزير والحاكم !

* * *

كانت مريم رائعة الجمال ، وكان والدها عبدالله بركات من أبرز رجال الإقليم ؛ ورزقت بعد ذلك بفتحى زغلول الذى لعب دوراً هاماً فى تاريخ القضاء المصرى ونقل الثقافة الأجنبية إلى اللغة العربية . . .

ولكن مريم فوجئت بوفاة زوجها إبراهيم زغلول ، وكان عمر سعد خمس سنوات ؛ وتقدم كثير من عظماء الإقليم والأكابر ليتزوجوا من الأرملة الفاتنة ! ولكنها أبت أن تتزوج وقالت : لقد أصبحت اليوم أماً وأباً فى وقت واحد !

وكانت امرأة غريبة بالنسبة للنساء الفلاحات فى ذلك العصر : لم تكن تقرأ وتكتب . ولكنها كانت امرأة حكيمة . واستطاعت وهى امرأة أن تتزعم الأسرة ، وأن تصبح أقوى شخصية فيها بعد وفاة زوجها . وأصبحت المرجع الذى يرجع إليه أولادها من زوجها . وكان بعضهم أكبر منها سناً . ولكنها كانت قد ورثت عن أبيها الحكمة والدهاء وقوة الشخصية والصبر والاحتمال والسيطرة على أعصابها . وكل هذه صفات قل أن تجتمع فى رجل واحد ، فما بالك بامرأة ! ولكنها لم تلبث أن أصبحت أقوى شخصية فى القرية ، ثم فى المدينة ، ثم فى الإقليم كله ؛ وكانت الأسرة تسافر إليها لتحتكم إليها فى القضايا والمشاكل . وكان للدور الذى لعبته هذه الفلاحة المصرية أثره فى تفكير سعد زغلول . فإن هذا الرجل الفلاح المحافظ الذى أمضى شبابه فى دراسة الدين فى الأزهر ، هو نفسه الذى دفع المرأة المصرية للاشتراك فى ثورة سنة ١٩١٩ . وقبل ذلك كان هو الذى وقف إلى جوار قاسم أمين فى دعوته المرأة المصرية للسفور . فشجعه على إصدار كتابه الذى طالب فيه المرأة بنزع حجابها . وما كاد يصدر كتاب « تحرير المرأة » حتى ثارت مصر كلها وأغلق الكبراء بيوتهم فى وجه مؤلفه قاسم أمين . ولكن بيتاً واحداً بقى يفتح أبوابه للمؤلف الجرىء هو بيت سعد زغلول . ولم يتخل سعد عن قاسم لحظة واحدة . كان يدعو إلى بيته الكتاب والصحفيين يملى عليهم المقالات

دفاعاً عن الرجل الذى طالب بتحرير المرأة ، فراح رجال الدين يتهمونه بالكفر والإلحاد . وذهب الناس إلى بيته يضربونه بالطوب والحجارة والطين . وتسير المظاهرات تحت نوافذ داره تتهمه وأسرته بالدعارة والفجور * !

ولقد قيل لسعد زغلول يومها إنه يعرّض مستقبله للضياع بوقوفه إلى جوار هذا الرجل الذى تألبت عليه الملايين . . وحدث مرة أن قال له الخديو عباس : كيف تطالب بتحرير المرأة ! إنها ناقصة عقل ودين ! وقال سعد زغلول : أمى هى التى جعلتنى أومن بتحرير المرأة : . فهى كاملة العقل والدين . . وهى فى قريتنا أعقل من كل الرجال فيها !

• وهذا الشعور نفسه هو الذى دفع سعد زغلول لأن يسمح لزوجته بأن تتزعم الحركة الوطنية عندما نفاه الإنجليز إلى مالطة وسيشل وجبل طارق . فلم تكن مصر تعهد من قبل أن تتزعم إمرأة حركة سياسية أو ترأس اجتماع الوفد أو تخطب فى

---

* عندما نشر قاسم أمين كتابه الثانى « المرأة الجديدة » فى سنة ١٩٠١ – بعد كتابه الأول « تحرير المرأة » الذى ظهر فى سنة ١٨٩٩ – أهداه إلى زميله وشريكه فى رأيه سعد زغلول بالعبارة الآتية :

« إلى صديقى سعد زغلول

« فيك وجدت قلباً يحب وعقلا يفكر وإرادة تعمل

« أنت الذى مثلت إلىّ المودة فى أكمل أشكالها . فأدركت أن الحياة ليست كلها شقاء وأن فيها ساعات حلوة لمن يعرف قيمتها .

« من هذا أمكننى أن أحكم أن هذه المودة تمنح ساعات أحلى إذا كانت بين رجل وزوجته

« ذلك هو سر السعادة الذى رفعت صوتى لأعلنه لأبناء وطنى رجالا ونساء »

قاسم أمين

المظاهرات أو تستقبل الزعماء أو توجه للشعب النداءات الداعية للثورة والإضراب !
ولكن سعد زغلول كان يؤمن فى قرارة نفسه بما تستطيع المرأة أن تفعله . وكانت زوجه تشعر بهذه العقيدة، فاندفعت فى غيابه تقوم بدور الزعيم كله : حتى أطلق عليها الشعب اسم « أم المصريين » .

وكان هذا شيئاً غريباً جديداً على ثورة تقوم فى بلد إسلامى محافظ كمصر . فإن ثورة عرابى أو حركة مصطفى كامل لم تشترك فيها المرأة المصرية اشتراكاً فعلياً . ولكن هذه أول مرة تخرج فيها المرأة المصرية فى المظاهرات وتخترق صفوف الجند الإنجليز الشاكي السلاح ، وتواجه الرصاص ، وتقاوم القوة بالقوة ، فتسقط نساء قتيلات فى معركة الحرية !

وفى سنة ١٩٢١ عاد سعد زغلول من منفاه . واستقبلته مصر استقبال الغزاة الفاتحين . وكانت معه صفية زغلول . وقبل أن تصل الباخرة إلى الإسكندرية سألت صفية زوجها : ألم يحن الوقت لكى أنزع « البرقع الأبيض ؟ » . والتفت سعد زغلول إلى شابين من أنصاره هما واصف غالى وعلى الشمسى وسألهما رأيهما . فعارضا أن تبدأ صفية زغلول بنزع حجابها ! وقال سعد زغلول : هذه ثورة ! ارفعى الحجاب !

ورفعت صفية الحجاب . . . وظهرت أمام الجماهير لأول مرة بوجه مكشوف . . وإذا بنساء مصر يرفعن حجابهن أيضاً ! وبذلك خرجت المرأة المصرية من « الحريم » . بعد ألوف السنين من الحجاب !

* * *

ولكن إذا كان سعد زغلول قد قاد حملة التحرر ، فإن « الأزهرى » فيه كان يجعله لا يندفع مع المجددين . . فعندما قامت فى سنة ١٩٢٥ حركة للدعوة

المصريين إلى خلع الطرابيش وارتداء القبعات لم يتحمس سعد لهذه الدعوة . بل إنه خشي أن يكون من نتيجتها أن تفقد الحركة الوطنية طابعها المصري . وأن يندمج المصريون في الأجانب بدلا من أن يندمج الأجانب في المصريين . وكان يقول لأصدقائه إن الشعب الحر يحتمل أن ينزل عن طابعه وشعاره . ولكن الشعب المستعبد يجب أن يتمسك بكل شعاراته ! وعبثاً حاول أنصاره من المجددين أن يقنعوه بأن يؤيد حركة ارتداء القبعة بدلا من الطربوش كما فعل مصطفى كمال في تركيا . وأذكر أني سمعته يناقش أنصاره ويقول :

— إن مصطفى كمال إذا أمر شعبه أن يرتدي القبعة ويخلع الطرابيش فهو يفعل ذلك بعد أن خرج من بلاده آخر جندي أجنبي . وبعد أن أصبحت تركيا للأتراك . ولكن نحن المصريين لا نزال في معركة ، فكأنكم تطلبون مني أن يغير الجنود أزياءهم وسط المعركة ويرتدوا ملابس الأعداء ! وراح أنصاره يقولون له إن الفكرة من ارتداء القبعة هي القضاء على الأفكار الرجعية !

فقال سعد زغلول : قبل أن نغير غطاء الرؤوس . . يجب أن نغير أولا ما في الرؤوس !

ولكن سعد زغلول الذي كان يعارض في القبعة ، لم يتردد هو في مطلع شبابه أن يخلع عمامة الأزهر والجبة والقفطان ويرتدي البنطلون !

وقد ذكره أنصاره وهم يناقشونه بأنه غير زيه هذا ! فأجابهم : « إنني خلعت العمامة ولبست الطربوش ، عندما تركت الدراسة في الأزهر واشتغلت بالمحاماة ! وهي علامة على انتقالي من الدين إلى الدنيا . والزي الذي اخترته هو زي الأغلبية في بلادي، ولكن هذا شيء وارتداء القبعة شيء آخر ! إنني معكم في أن الطربوش ليس زياً مصرياً ، ولكنه أصبح علمنا . وأنا كقائد لهذا الشعب لا أريد أن نغير العلم في أثناء قتالنا !

عندما نحرر بلادنا لن أمانع دقيقة واحدة فى أن تضعوا فوق رؤوسكم القبعات ! ولكن ما دامت المعركة مستمرة فلا أرى أن نشغل بلادنا فى معركة بين أنفسنا ، بدلا من أن نوجه قوانا إلى معركة ضد الأجنبي الذى يرمز إليه الفلاح الصغير "بالخواجه صاحب البرنيطة" ! ويوم نصبح كلنا ببرانيط – قبعات – ستفقد المعركة طابعها. ويصبح من الصعب كثيراً أن أعرف أين العدو وأين الصديق » .

وهكذا قضى سعد زغلول بكلمة واحدة على حركة ارتداء القبعة فى مصر ، وفى العالم العربى كله . فإن رأى سعد زغلول نقل إلى دمشق وبغداد ومكة وشمال إفريقيا ، وماتت الحركة فى مهدها !

وبقى الطربوش على رؤوس المصريين إلى أن جلا الإنجليز عن مصر ! واليوم تمشى فى شوارع القاهرة فلا ترى الطربوش إلا نادراً ! . . ولكنك فى الوقت نفسه لا ترى القبعة أيضاً .

ولقد قيل إن موقف سعد زغلول وعناده فى هذه المسألة هو من رواسب الرجل الأزهرى فيه ومن بقايا التعليم الدينى الذى بدأ به حياته . ولكن سعد زغلول لم يكن متعصباً . فإن موقفه من نزع حجاب المرأة المصرية واشتغالها بالسياسة يجعله أبعد الناس عن التعصب . . . بل إن سعد زغلول هو الذى وحد الصليب والهلال فى مصر. فقد كانت سياسة الإنجليز هى التفريق بين المسلمين والأقباط . ونجحوا فى هذا الشأن إلى حد بعيد . وتحولت الحركات الوطنية إلى حركات إسلامية كان أغلب الأقباط فى معزل عنها . ولهذا فإن عرابى لم يعتمد فى ثورته على معاونيه من الأقباط. ومصطفى كامل صبغ حركته بصبغة إسلامية وجعل هدفه المطالبة بأن تتبع مصر الخلافة العثمانية فى تركيا . . . ثم جاء سعد زغلول سنة ١٩١٩ فجعل حركته وطنية . وجعلها تعتمد أول ما تعتمد على الأقباط والمسلمين معاً ! . . وعندما ألف الوفد المصرى ضم إليه عدداً

من الأقباط . . وجاء وقت كان فيه عدد الأقباط فى هيئة الوفد المصرى يتجاوز عدد المسلمين . وأرسل المشايخ يخطبون فى الكنائس والقسس يخطبون فى الجوامع . وجعل شعار حركته عناق الهلال والصليب ! وفى لحظات استطاع سعد أن يقضى على حركة التفرقة الدينية التى عمل لها الإنجليز عشرات السنين . وبهت الإنجليز لهذا الاندماج بين طائفتى الأمة ، وحاولوا أن يخلقوا الفتن والدسائس ، ولكن الشعور القومى الفياض داس كل هذه المحاولات بالأقدام !

وعندما ألف سعد زغلول وزارته بعد أن فاز فى أول انتخابات برلمانية ذهب إلى الملك فؤاد يقدم له كشفاً بأسماء وزارته . وقرأ الملك الكشف وبدت عليه الدهشة ! ثم قال الملك :

– فيه غلطة ! إن فى الوزارة وزيرين قبطيين . وإن التقاليد جرت بأن يكون فى الوزارة وزير قبطى واحد وتسعة من المسلمين . ولعلك تعرف أن نسبة الأقباط إلى المسلمين بين سكان مصر هى أقل من واحد إلى عشرة !

قال سعد : هذه وزارة الثورة . وعندما كان الإنجليز يطلقون علينا الرصاص لم يراعوا نسبة الأقباط إلى المسلمين ! وعندما كانوا ينفوننا إلى سيشل لم يراعوا النسبة . فقد كنا أربعة من المسلمين واثنين من الأقباط . وعندما حكم الإنجليز على أعضاء الوفد بالإعدام لم يراعوا النسبة أيضاً . فقد كانوا ثلاثة أقباط وأربعة مسلمين !

واضطر الملك فؤاد أن يوقع هذا المرسوم !

وكان لنجاح سعد زغلول فى توحيد المسلمين والأقباط أثره فى كل الحركات الوطنية فى الشرق .

وقال غاندى فى لندن سنة ١٩٣١ : « لقد كان سعد زغلول أستاذى . قلدناه فى حركته الوطنية . قلدناه فى فكرة تأليف الحزب من طبقات . كلما اعتقل الإنجليز

طبقة حلت مكانها طبقة أخرى . ولكننا فشلنا فى أمرين نجح فيهما سعد زغلول : أولهما توحيد الهندوس والمسلمين كما وحد سعد بين الأقباط والمسلمين ، وثانيهما إضراب الموظفين ! » .

وزار صحفى أمريكى قادم من الهند سعد زغلول وقال له بأنه قابل غاندى . وإن غاندى قال له : إن سعد زغلول هو أستاذى فى الوطنية وأستاذ كل الحركات الوطنية الجديدة فى الشرق .

وسر سعد زغلول بهذه التحية وقال : هذا وسام ممن يملك منح الوسام !

وعلى الرغم من أن أثر ثورة سنة ١٩١٩ كان ضخماً على ثورات البلاد العربية — كانت خطب سعد على كل لسان فى البلاد العربية . كانت صوره فى كل بيت . كان التلاميذ يحفظون كلماته كالمحفوظات — فإن سعد زغلول تأخر فى الدعوة إلى الوحدة العربية . ولقد قيل فى تفسير ذلك إن سعد زغلول كان متعصباً لمصريته ، وإنه كان يهتم باستقلال مصر وحدها . ولكن الواقع أن سعداً أراد أن تكون ثورته عربية ، ولكنه صدم صدمة جعلته يؤخر هذه الدعوة . . .

فى سنة ١٩١٩ اختار أعضاء الوفد الذين يقودون الثورة . واختار من بينهم ميشيل لطف الله . وهو ثرى سورى يقيم فى مصر . وكان سعد زغلول يرى أن وجود سورى فى الوفد يحول الثورة من ثورة مصرية فقط إلى ثورة عربية .

وأعد سعد زغلول منشور الوفد وتأليفه وفيه اسم ميشيل لطف الله . وإذا بميشيل لطف الله يذهب إليه ويطلب منه أن يحذف اسمه من بين أعضاء الوفد !

ودهش سعد زغلول وسأله عن السبب ، فقال ميشيل لطف الله : أنا أريد أن أدافع عن قضية سوريا وحدها !

وحاول سعد زغلول أن يثنيه عن عزمه . ولكن ميشيل لطف الله قال إنه استشار

أصدقاءه من السوريين فى القاهرة فقالوا له إن مزج قضية استقلال مصر باستقلال سوريا يضر سوريا ! .

وكان هذا الحادث نقطة تحول خطيرة فى اتجاه ثورة سنة ١٩١٩ ، ولولا هذا الحادث لاتخذت الثورة طابعاً مختلفاً عن طابعها المصرى . وإن كان هذا لم يمنع أن يكون أغلب ثورات البلاد العربية قد تأثر بثورة سعد زغلول حتى إن كل زعيم من زعماء هذه الثورات كان يطلق عليه اسم سعد زغلول : فيقال سعد زغلول العراق وسعد زغلول سوريا وسعد زغلول طرابلس !

وعندما كان سعد فى باريس سنة ١٩٢٠ أقام له النواب الفرنسيون حفلة تكريم ، ووقف وخطب فيها وطالب باستقلال الجزائر وتونس ومراكش ! وغضب الفرنسيون . وثار عليه بعض أعضاء الوفد وقالوا إن خطابه أفقد مصر عطف فرنسا . وقامت أزمة فى الوفد وطالبه بعض الأعضاء بالاعتذار عن خطابه الذى أغضب فرنسا ، فأبى وأصر على أن الذين يطالبون باستقلال مصر لا يمكن أن يؤيدوا احتلال الجزائر وتونس ومراكش ! وهاجمه محمد على علوبة باشا فى خطاب مشهور فى عام ١٩٢٣ .

وبعد ذلك حاول عبدالرحمن عزام أن يقنع سعد زغلول بتزعم حركة الوحدة العربية . فقال سعد كلمته المشهورة : « صفر زائد صفر يساوى صفر ! »

ولم يفهم عبد الرحمن عزام المقصود من هذا ، فقال سعد زغلول : إننى أرى أن تتحرر البلاد العربية أولا ثم تتحد! إننى لا أومن بأن نتحد ونحن ضعفاء مغلوبون! إن كل واحد منا يجب أن يتفرغ للتحرر أولا ولطرد المستعمر : وبعد ذلك نتحد ! نحن نؤيد استقلال البلاد العربية . . وعندما تستقل هذه البلاد تفعل ما تريد .

وعندما قامت ثورة سوريا لم ينتظر سعد زغلول وتقدم يؤيدها . .

وقيل له : ولكنك سبق أن قلت إنه يجب أن تتحرر البلاد العربية قبل أن توحد

جهودها : فقال سعد زغلول :

ـــ بعد أن ثارت سوريا انتقلت من صفر إلى واحد صحيح ! وأنا لهذا مددت لها يدى ! فكأن سعد زغلول كان يريد من الدول العربية أن تثور ضد الاحتلال ليتحد معها ، لا أن يتحد معها لتثور ضد الاحتلال !

وفى سنة ١٩٢٦ زار الكاتب الفرنسى موريس ديكوبرا سعد زغلول وقال له :

ـــ كيف تهاجم فرنسا وأنت تعلمت فيها ؟

فقال سعد : إننى لا يسعنى أن أرى الأعمال التى تعملها فرنسا فى سوريا دون أن تتأجج نار الغضب والحنق فى قلبى . تلك الأعمال التى تشوه اسم فرنسا وتسىء إلى سمعتها : هل نسيتم أن لتلك البلاد التى تضطهدونها تاريخاً عريقاً فى الحضارة والمدنية . هل غرب عن بالكم أن الشعب الذى تناوشونه وتقاتلونه شعب مؤمن يطمح إلى الحياة والحرية ويأبى أن يعيش عيشة الذل والاستعباد ؟ حقًّا إننى لا أستطيع أن أدرك كيف أن فرنسا أم الحرية وينبوع النور ومصدر الحق ترتكب تلك الأخطاء فى بلاد هى أمانة فى عنقها . قال المسيو ديكوبرا : ولكن الذى عمل تلك الأعمال ليس فرنسا بل الجنرال سرايل المندوب السامى .

قال سعد : ولكن سرايل عملها كممثل للجمهورية الفرنسية . كما أن سرايل لم يحاكم حتى الآن !

قال ديكوبرا : إذن أنتم تعارضون مبدأ الانتداب ؟

قال سعد : إن الذى أفهمه هو أن الانتداب وضع لمنفعة المنتدب له ، لا لمحاربته والتنكيل به كما هو الحال الآن فى سوريا . مما برهن على أن الانتداب الفرنسى ليس إلا قفازاً ظاهره مخمل وباطنه شوك . ما لكم وتلك البلاد ؟ لماذا لا تدعونها وشأنها تتمتع بحريتها واستقلالها ؟

قال ديكوبرا : وهل تعتقدون أنه لو لم تذهب فرنسا إلى سوريا لما ذهبت دولة أخرى إليها ؟

قال سعد : وهل تعتقدون أنتم أن هذا عذر مقبول ؟ فهب أن أحد أصدقائك سرق فهل هذا يسوغ لك أن تحذو حذوه وتسرق ؟

فقال ديكوبرا : وهب أن الذين عملوا تلك الأعمال فى سوريا ليسوا فرنسيين وكانوا شرقيين . فهل يكون هذا هو شعورك أيضاً ؟

قال سعد : لو ارتكب أخى هذه الجرائم لكرهت أخى . إننى أكره كل رجل يسيء إلى رجل آخر .

فقال ديكوبرا : وما رأيكم فى فكرة تعاون الشرقيين والغربيين ؟

قال سعد : إننى أحبذ هذه الفكرة ولا أعارض فيها بتاتا . بشرط أن يعامل الغربى الشرقى معاملة الند للند لا معاملة السيد للعبد !

فقال ديكوبرا : إنها لمبادئ نبيلة .

وضحك سعد وقال : ولماذا لا تريدون أن تكون المبادئ نبيلة ؟ !

* * *

ولكن أبرز ما فى سعد زغلول أنه حول ثورته إلى ثورة فلاحين ! كانت ثورة عرابى عسكرية ، وحركة مصطفى كامل هى حركة شباب مثقف ، وكان الفلاح المصرى لا يشترك اشتراكاً فعلياً فى الثورة . ولكن الفلاح فى سعد زغلول كان أقوى فيه من الوزير والمثقف والكاتب والمحامى والقاضى . ومن هنا اتجه بثورته إلى الفلاحين فى نفس الوقت الذى اتجه فيه إلى المدينة . فقام الفلاحون بدور خطير فى الثورة : خلعوا قضبان السكك الحديدية . أحرقوا معسكرات الاحتلال وقاوموا القوات البريطانية بالفؤوس والعصى . ومع أن عرابى نسب نفسه إلى سلالة النبى فإن سعد زغلول نسب

نفسه إلى الجلاليب الزرقاء وإلى الرعاع . وكان دائماً يفخر بأنه زعيم الرعاع . فهو أول زعيم مصري اتجه إلى تلك الملايين من الحفاة العراة الضعفاء المهزومين . وجعل من ثوبهم الأزرق علماً يرفعه ويفاخر به الأمراء والباشوات ويهزم بهم الأرستقراطية التركية التي وجدت أن مصلحتها في أن تتحالف مع الإنجليز المحتلين أو مع الملوك الحاكمين . وقد بعثت ثورة ١٩١٩ شعوراً جديداً في الفلاح المصري ، واعتزازاً بقوميته . وقال سعد زغلول :

ــ إن هذه الجلاليب الزرقاء أشرف من ملابس التشريفة التي يرتديها الوزراء . إنها علم الثورة الجديد . إنها بداية عصر يسود فيه الفلاح وينتهي فيه باشوات الأتراك !

وفعلا كان هذا بداية عصر جديد للفلاح المصري ولرجل الشارع . وأصبحت الوطنية ديناً . وعندما اختلف سعد مع بعض أنصاره كانت الزوجة تطلق زوجها لأنه يعارض سعد زغلول ! وكان الابن يتبرأ من أبيه إذا خالف سعد زغلول . وحدث في انتخابات سنة ١٩٢٤ أن رشح طباخ عدلي يكن باشا نفسه ضد عدلي يكن . وكان عدلي باشا رئيساً سابقاً للوزارة وأحد أصهار الملك . وإذا بطباخ عدلي يكن ينجح في الانتخابات الثلاثينية على مبدأ سعد ، ويسقط عدلي باشا نفسه ! . . بل حدث أن رئيس الوزراء الذى أشرف على الانتخابات رشح نفسه في دائرة يملك هو وأسرته كل الأرض فيها .

وفوجئ رئيس الوزراء بأن كل الفلاحين الذين يعملون عنده ، وأقاربه أنفسهم يسقطونه وينتخبون محامياً صغيراً من الفلاحين لأنه على مبدأ سعد !

واعتزاز سعد بأنه فلاح هو الذى جعله يرفض أن يكون ملكاً ! . . وهو يروى ذلك فيقول : عند ما نفيت إلى عدن جاءني رسول بريطاني وقال إن الحكومة البريطانية كلفته بأن يخيرني بين أمرين : إما أن يعينوني سلطاناً على مصر تحت الحماية البريطانية ،

وإما أن أنفى إلى جزيرة سيشل . ولم أتردد لحظة بل وقفت وقلت للرسول البريطانى :

ـ هيا بنا . . . إلى سيشل !

وكان سعد زغلول يروى هذه القصة هازئاً بالذين يظنون أن الألقاب هى التى تصنع الناس . وكان يرى أن لقب « زعيم الرعاع » أعظم من جميع المناصب والألقاب. وذات يوم زاره حفنى محمود باشا وقال له : إن الملك فؤاد يرغب فى أن يحسن علاقته به . وإن هناك اقتراحاً بأن ينعم الملك على سعد زغلول بلقب « أمير » كما فعل إمبراطور ألمانيا مع بسمارك .

وقال سعد :

ـ فى مصر الآن ٢٧ أميراً وليس فيها إلا سعد واحد ! إنك جئت لتهيننى فى بيتى . من قال إنى أريد أن أكون أميراً . إننى من الشعب وسأبقى من الشعب . واذكر أننى لما توليت رياسة الوزارة بعد فوزى فى الانتخابات قال لى الملك وهو يقدم لى رتبة الرياسة : ياصاحب الدولة .

قلت له : يا مولاى ، الشعب الآن هو صاحب الدولة . .

فقال الملك فؤاد : وأنت ممثل الشعب فتكون صاحب الدولة .

فقلت له : سأقبلها على هذا الأساس . . .

وروى سعد زغلول أنه اختار أفنديين هما واصف غالى ونجيب الغرابلى للوزارة . وكانت هذه أول مرة يتولى فيها « أفندى » منصب الوزارة فى مصر . وقال الملك فؤاد : أرى أن ينعم عليهما بالباشوية حتى لا يذكرا بلقب أفندى فى المرسوم الملكى بتأليف الوزارة . قلت له : إننى قصدت أن يذكر الوزيران بلقبهما الصغير فى المرسوم لأن هذا إعلان بأن عصر الباشوات انتهى وعصر الأفندية قد بدأ ! ـ

فقال الملك : إننى أريد أن أنعم عليهما بالباشوية .

فقلت لجلالته : فليكن . . ولكن فلنؤخر هذا الإنعام إلى ما بعد صدور المرسوم . . .

وصدرت المراسيم تحوى اسمى الوزيرين بلقب أفندى . : .

وبعد بضعة أسابيع أنعم عليهما الملك فؤاد برتبة الباشوية . : :

ولعل الفلاح فى سعد زغلول هو الذى ربطه إلى الأرض . فلم تستطع الألقاب ولا المناصب ، ولا مصاهرته الأسر العريقة أن تنزعه من شعوره بأنه واحد من الشعب، وأنه يتكلم باسم الشعب ، ويحكم باسم الشعب، ويحاول أن يستعيد للشعب حقوقه من الملك المستبد والإنجليز المحتلين !

وهذا هو سر الصراع المستمر الذى كان بين سعد زغلول والملك فؤاد . وقد وصف البارون « ڤان دن بوش » وهو فقيه بلجيكى كان يشغل منصب النائب العام للمحاكم المختلطة فى عهد وزارة سعد زغلول ، وصف البارون فى كتابه « عشرون سنة فى مصر » صورة رائعة للصراع بين زعيم الشعب والملك فى شأن حقوق الشعب وحقوق الملك . .

كان الملك يرى أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ من حق العرش . وكان سعد زغلول يرى أن تعيينهم من حق الوزارة التى انتخبها الشعب . واجتمع الملك مع رئيس وزرائه واختلفا اختلافاً شديداً وأرسلا فى استدعاء البارون « ڤان دن بوش » لأن الدستور المصرى كان مأخوذاً عن الدستور البلجيكى .

ووصف البارون هذا اللقاء فقال :

« دخلت إلى مكتب الملك ، كان غاضباً . كان يقلب فى يده مقطعاً للورق بحركة عصبية . كان سعد زغلول جالساً أمامه ، مالكاً أعصابه ، يتكلم فى تؤدة وهدوء وإيمان .

ودار الحديث أمامى : وعلى الفور أدركت أنه حديث خطير . ملك نشأ على

التقاليد الشرقية التى تمنح الملوك كل السلطات ، وهو يجاهد ليحتفظ لنفسه ولو بجزء من هذا السلطان ! ويواجهه رئيس وزراء عنيد فى غيرته على كرامة الحقوق التى كفلها الدستور للشعب الذى يمثله . ولمحت من وراء أدب الخطاب صراعاً على حقوق الشعب وحقوق الملك !! وشعرت أنه يجب أن أحاول تسكين هذا الصراع بسرعة وإلا فسوف تحدث كارثة . . ؟

وعنفت المناقشة : ؟ ؟

وفجأة قال سعد زغلول : إذن نستفتى الشعب ! وحلت لحظة صمت : . .

وتطلعت فى هذه اللحظة من الشرفة الواسعة الزجاجية إلى ميدان عابدين . الأرض مفروشة بالرمل المذهب وهو يلمع تحت ضوء الشمس . الناس غادون إلى أعمالهم فى هدوء . الأطفال يلعبون هنا وهناك .

وقلت فى نفسى : كلمة واحدة من سعد زغلول ، تجعل مصر كلها تهب معه أرواحاً وأجساداً . كلمة واحدة منه تحول هذه الحياة الهادئة الوادعة الباسمة إلى ميدان ثورة ، وإذا ثار الشعب فلن تستطيع قوة أن تخمد هذه النار !

وفجأة ارتفع صوت سعد زغلول وقال للملك :

— هل تقبل أن يكون النائب العام هو الذى يفتى فى هذا الخلاف ، بشرط أن تقبل أن يكون حكمه نهائيًّا ؟

واستسلم الملك وقال :

— نعم .

هذه هى القصة كما رواها الرجل الوحيد الذى حضرها . وقد أفتى النائب العام يومها مؤيداً وجهة نظر سعد زغلول . . وانتصر الشعب . . .

ولكن الملك فؤاد لم يقبل الهزيمة على طول الخط . خضع فى هذه المسألة وبعد

شهور أثار الملك أزمة أخرى . . . فقد طالب سعد زغلول بأن يكون تعيين رجال القصر من حق الوزارة لا من حق الملك : : وثار الملك وغضب .

واجتمع سعد مع الملك لتسوية الخلاف . :

وفجأة امتلأ ميدان عابدين بعشرات الألوف . . . وكأن سعد زغلول ألقى تراباً فتحول إلى بشر يزحمون الميدان أمام القصر !

وقال الملك : لا . . . هذه المرة لن أسلم !

وقال سعد : إذن سأستقيل !

وقام سعد إلى النافذة وهو يقول للملك :

— اسمح لى يا مولاى أن أفتح النافذة . إننى أكاد أختنق من حرارة الجو .

(ثم وقف وفتح النافذة) . وإذا بصوت كالرعد يدوى : سعد أو الثورة !

واهتز مقعد العرش تحت الملك !

واضطر الملك أن يخضع لزعيم الشعب . . . وخرج إلى النافذه يطل على الجماهير الصاخبة الغاضبة الثائرة التى تهتف « سعد أو الثورة » ويقول :

— سعد . . .

وعرفت الجماهير أن الملك اختار بين سعد أو الثورة !

وصاحت الجماهير ، ورقصت فى الشارع ، وراح الناس يقبلون بعضهم بعضاً ..

فقد انتصر الشعب مرة أخرى !

مصطفى أمين

عندما اتفق الملك والمندوب السامى على إعدام زعيم ثورة ١٩١٩ وتصفية الثورة وإبادة رجالها

قرر اللورد أللنبي المندوب السامى البريطانى فى القاهرة أن ينتهز فرصة مصرع السردار ، ليحكم بالإعدام على الثورة كلها ، وينفذ فيها الحكم .. وذهب لورد أللنبي بعد استقالة سعد زغلول وقابل الملك فؤاد ووضعا خطة القضاء على الثورة ورجالها وإبادة زعمائها وجهازها السرى . وقد ظهر من الوثائق الرسمية البريطانية السرية التى أذيعت بعد ذلك بسنوات فضيحة كبرى . فقد تبين أن المندوب السامى البريطانى قدم إنذاره بعد مصرع السردار بدون موافقة وزير الخارجية البريطانية سير أوستن تشمبرلين . . بل إن وزير الخارجية البريطانية اعترض على بعض الطلبات الجنونية التى تقدم بها لورد أللنبي إلى سعد زغلول : وتبعها بإصدار أمر إلى الجيش البريطانى باحتلال جمرك الإسكندرية ، واحتلال بعض المرافق العامة بغير استئذان الحكومة البريطانية . ويقول اللورد لويد چورچ الذى خلف لورد أللنبي فى منصب المندوب السامى البريطانى ، فى مذكراته صفحة ٩٩ الجزء الثانى : « إن مجلس الوزراء البريطانى طلب حذف التعويض بنصف مليون جنيه من الإنذار ، وخفف الطلب الخاص بأن الحكومة الإنجليزية فى السودان تروى ما تشاء بمياه النيل ، بغير نظر لمصلحة مصر ، وخففت باقى الطلبات ، وجعلها أكثر احتمالا . ولكن اللورد أللنبي

أبرق إلى وزير الخارجية البريطانية يقول إنه أسرع وقدم الطلبات كما وضعها هو ولم ينتظر موافقة لندن ، لأنه علم أن سعد زغلول قد يستقيل من رياسة الوزارة ، ولأن الرأى العام المصرى كان يتوقع إجراءات شديدة ، فإذا مضت فترة ، فستمر فترة الصدمة التى حدثت بمصرع السردار ، ولأن الجاليات الأجنبية كانت مضطربة ، ولأنه كان يخشى قيام مظاهرات عدائية ضد حكومة صاحبة الجلالة البريطانية » :

وكتب لورد لويد فى مذكراته صفحة ١٠١ الجزء الثانى : « إن اللورد أللنبى عندما تلقى رد سعد زغلول برفض أغلب طلبات الإنذار البريطانى ، أبرق إلى وزير الخارجية البريطانية يقترح عليه أن يستولى الجيش البريطانى على الدخان الموجود فى الجمارك ، وأن تقوم مظاهرة بحرية وحربية لإرهاب الحكومة ، وقطع العلاقات الدبلوماسية ، واقترح أيضاً القبض على عدد من المصريين وأخذهم رهائن ، وأن يضربوا بالرصاص فوراً إذا استمرت حوادث الاغتيالات » .

مظاهرة حربية وبحرية

ووافق مجلس الوزراء البريطانى فى الحال على اقتراح اللورد أللنبى بالقيام بمظاهرة حربية وبحرية لإرهاب الشعب المصرى . وفى يوم ٢٣ نوفمبر صدر الأمر إلى الفرقة الضاربة بالجيش البريطانى المعسكرة فى مالطة بالسفر فوراً إلى مصر . وتحركت فوراً البارجة البريطانية (مالايا) ، وهى أعظم بوارج العالم ، من مالطة . واتجهت بأسرع ما يمكن إلى بور سعيد ، وفوقها الأميرال الأميرال فيشر أميرال الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط ، لحفظ النظام فى مصر . وتحركت البارجة البريطانية (ڤاليانت) فوراً إلى الإسكندرية . . وتحرك الطراد (مالكوم) واحتل مع البوارج الأخرى قناة

السويس . وتحركت البارجة (بنبو) إلى ميناء الإسكندرية ، ونزل جنودها وبحارتها واحتلوا جمرك الإسكندرية . وتحركت عدة طوابير من الجيش البريطانى، بمدافعها وأسلحتها، ومشت فى شوارع القاهرة فى مظاهرة حربية لم تشهد لها القاهرة مثيلا . وقام الجيش البريطانى بمظاهرات حربية مماثلة لما جرى فى مدن مصر الكبرى . ويقول لورد لويد : « إن الحكومة البريطانية اعترضت على باقى الطلبات ، وقالت إنه إذا لم يخرج سعد زغلول من الحكم ، فإن الحل أن يزيد عدد الجيش البريطانى ويتولى الحكم بالقوة . ويلغى استقلال مصر » .

مؤامرة بين الملك والمندوب السامى !

وعندما اجتمع لورد أللنبى بالملك فؤاد عقب مصرع السردار، وجده مستعداً للاشتراك إلى آخر مدى فى سياسة التخلص من سعد زغلول ، وكان السبب فى ذلك أن الملك ضاق بالبرلمان وضاق بالدستور ، وضاق بإصرار سعد زغلول على أن الملك يملك ولا يحكم ، وقد كان الملك فؤاد معارضاً فى وجود البرلمان منذ إنشائه . ويروى الدكتور يوسف نحاس فى مذكراته صفحة ٥٩ أنه قابل الملك فؤاد أثناء إعداد الدستور وأن الملك قال له : « إنه كان فعلا يطمح فى أن يعين حاكماً على ألبانيا ، فإن لم يكن فعلى طرابلس الغرب ، ولكنه الآن راغب عن أعباء هذه الوظيفة على حد قوله ، ويقصد بالوظيفة العرش » . وأن الملك فؤاد قال له بالحرف الواحد : « إنها لكبيرة على نفسى ما يعتزمونه الآن من إنشاء برلمان يملى علىّ إرادته » . . وتم الاتفاق بين المندوب السامى والملك فؤاد على أن يتولى الوزارة الجديدة أحمد زيور باشا ، بعد أن تعهد بقبول جميع طلبات الإنجليز ، وأن يتلقى أوامره من المندوب السامى البريطانى مباشرة !

الرهائن الثلاثة !

وبعد ٤٨ ساعة من تأليف الوزارة ، أى فى مساء يوم ٢٦ نوفبر ، أصدر اللورد أللنبى أمراً إلى الجيش البريطانى بأن يقبض على عبدالرحمن فهمى ومحمود فهمى النقراشى ومكرم عبيد ، ويضعهم فى المعسكر البريطانى فى القلعة ، وأن يضرب الثلاثة بالرصاص فوراً إذا اعتدى على أى ضابط أو جندى أو موظف إنجليزى ، حتى ولو لم يقتل ، أو حتى إذا لم تصبه الرصاصات — وكان هذا أغرب أمر فى التاريخ ! — ثم استدعى لورد أللنبى فى نفس اليوم سير ألكسندر كين بويد وطلب إليه أن يتولى مع إنجرام بك مساعد الحكمدار جمع الأدلة التى تثبت أن سعد زغلول هو الذى ارتكب حادث قتل السردار ، وبعد ذلك يقدم إلى محكمة عسكرية تحكم عليه بالإعدام ويشنق ! . . وفى ساعة مبكرة من يوم الخميس ٢٧ نوفبر ، توجهت قوة من الجيش البريطانى إلى بيوت عبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم ، وقبضت عليهم ، ووضعتهم فى المعسكر البريطانى فى القلعة .

رئيس الوزراء خائف !

واقترح الملك فؤاد على اللورد أللنبى أن يصدر أحمد زيور باشا رئيس الوزراء الجديد أمر القبض على الثلاثة المطلوب القبض عليهم ، إنقاذاً للمظاهر ، ثم يسلمهم رئيس الوزراء إلى لورد أللنبى الذى يتولى الأمر بضربهم بالرصاص إذا حدث أى اعتداء على إنجليزى . . ووافق لورد أللنبى على اقتراح الملك ، وأبلغ الملك هذا إلى رئيس الوزراء زيور باشا . . ولكن زيور باشا لما علم أن هؤلاء الثلاثة

سيضربون بالرصاص بدون محاكمة أصيب بالرعب ، وقال : لو وقعت هذا الأمر يا مولانا اليوم ، فأنا الذى سيضربنى المصريون بالرصاص بعد ٢٤ ساعة . . وأنا مستعد لأن أغمض عينى ولن أفتح فمى ، ولن أقول إن هذا من اختصاص الحكومة المصرية ، أو النيابة المصرية أو القضاء المصرى . واتصل الملك فؤاد باللورد أللنبى وأبلغه موقف رئيس الوزراء وذعره ،وكان أن وقع المندوب السامى بنفسه قرار القبض على عبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم ، واعتبارهم رهائن !

وأصيبت الحكومة البريطانية فى لندن برعب من الإجراءات الهستيرية التى اتخذها اللورد أللنبى فى القاهرة بالاتفاق مع الملك فؤاد !

وحدث خلاف فى مجلس الوزراء البريطانى بشأن الإجراءات الجنونية التى أراد لورد أللنبى اتخاذها ، مثل إعدام الرهائن الثلاثة ، وقطع العلاقات الدبلوماسية ، والاستيلاء على الجمارك ، وكانت أغلبية مجلس الوزراء البريطانى تخشى أن تحدث هذه الإجراءات التى لم يسبق لها مثيل ، انفجاراً . وقد أرسل سير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية إلى لورد أللنبى المندوب السامى يعترض على هذه الإجراءات بمذكرة طويلة . وقد أشار اللورد لويد المندوب السامى البريطانى ، الذى خلف لورد أللنبى ، فى مذكراته صفحة ١٠٢ الجزء الثانى إلى وجهة النظر التى عارضت لورد أللنبى فقال : « إن قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا سيكون إجراء غير فعال ، إذا لم نكن على استعداد لأن نتبعه بإعلان الحرب على مصر ، ومن الواضح أن إعلان الحرب مسألة لا يمكن التفكير فيها . أما مسألة الرهائن فهو اقتراح يدل على اليأس التام ، فنحن إذا لم نستطع أن نمنع قتل أجانب أبرياء ، إلا بقتل مصريين أبرياء ، نكون قد وصلنا إلى آخر مرحلة من مراحل فقد السيطرة والعجز التام : والسؤال هو :

هل ما زالت لدينا فعلاً القدرة على السيطرة على الموقف ؟ » . . وجرى البحث عن احتمال بقاء سعد زغلول فى الحكم بعد رفض قبول الإنذار البريطانى ، وكتب لورد لويد فى صفحة ١٠٢ يقول : « إن الإجراء الفعال الذى يمكن اتخاذه هو أن لدينا جيش احتلال فى مصر ، ويمكننا تعزيز هذا الجيش ، ونستولى على إدارة الحكومة المصرية ، ونلغى استقلال مصر » .

شهادة سفير أمريكا

وأرسل الدكتور مورتون هاول وزير أمريكا المفوض فى القاهرة برقية إلى حكومته مصورة لحالة اللورد أللنبى هذا نصها :

٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٤ (الساعة العاشرة مساء) — سرى جداً :

من الوزير المفوض بالقاهرة إلى وزير الخارجية — واشنطون (وصل فى الساعة الأولى صباحاً) :

« ذهبت اليوم إلى دار المندوب السامى البريطانى لتقديم عزائى فى وفاة سير لى ستاك حاكم السودان وسردار الجيش المصرى . وكنت أجلس مع اللورد أللنبى ومستر اسكويث رئيس الوزراء البريطانى السابق . وأقبل السكرتير وقال للمندوب السامى إن سعد زغلول رئيس الوزراء قدم ليقدم للورد أللنبى تعازى الحكومة المصرية ، وخرج لورد أللنبى وقابل سعد زغلول فى غرفة مجاورة . وبعد دقائق عاد إلينا . ووقف اللورد أللنبى لحظة صامتاً ، ثم ضرب على المائدة بقبضة يده وقال : « لقد أرسلت إلى حكومتى أبلغها أننى قررت قتل سعد زغلول وعدد من زملائه رمياً بالرصاص بدون محاكمة . ولكن حكومتى لم توافق » . وقال اللورد أللنبى : « ليست هذه أول مرة

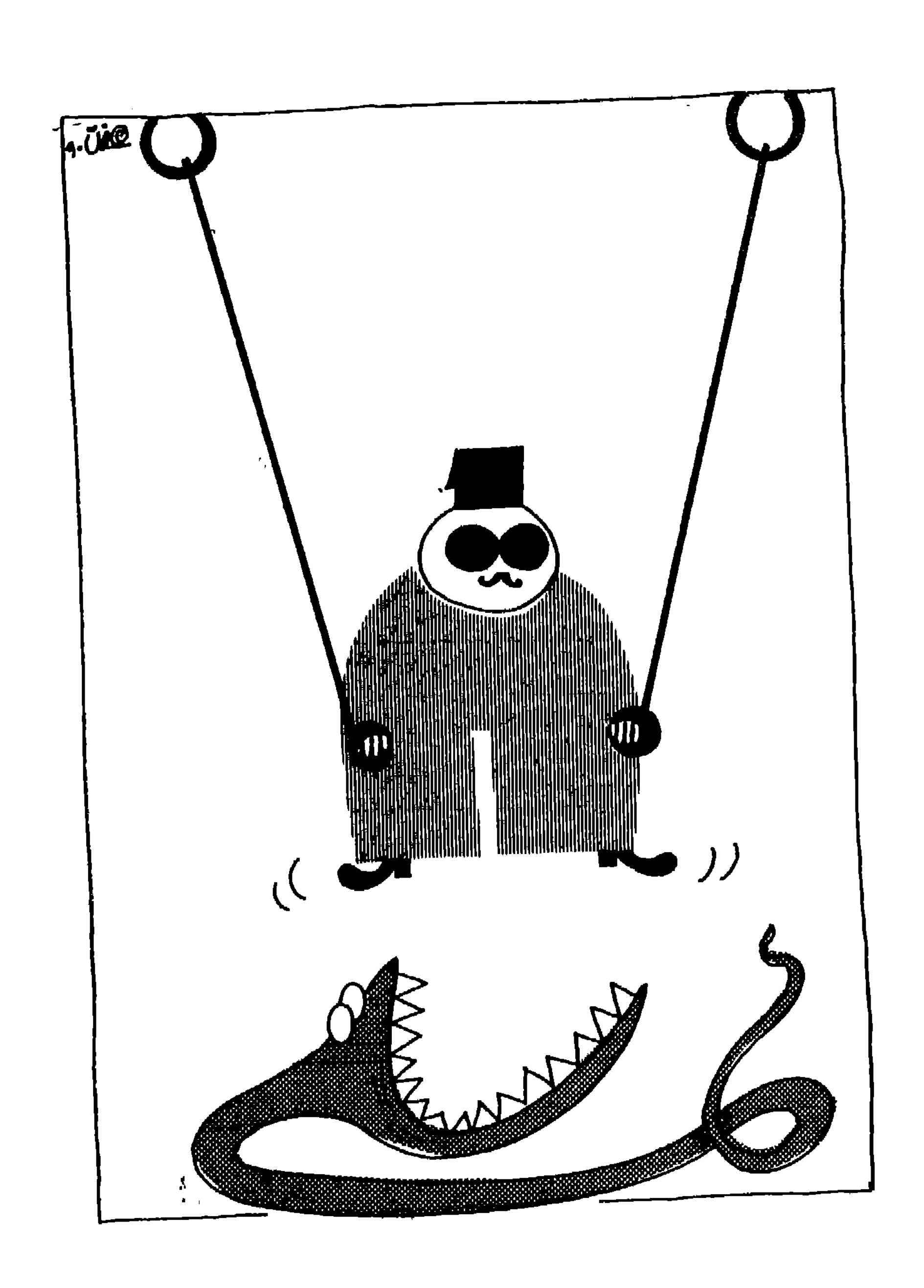
أطلب فيها إعدام سعد زغلول ، وقد طلبت هذا الطلب أثناء الثورة ، ولم توافق حكومتى يومها ؛ وأنا مؤمن بأن الفرصة الآن تهيأت لإعدام سعد زغلول وزملائه . » . ، وذكر اللورد أللنبى أنه رفض قبول تعازى سعد زغلول . وجرى هذا الحديث فى حضور مستر إسكويت ».

هاول

وقد ذكر الدكتور مورتون هاول هذا الحديث أيضاً فى مذكراته بعنوان « مصر : الماضى ، الحاضر ، المستقبل » المطبوع فى مطبعة أوتربيان پريس بولاية أوهايو طبعة عام ١٩٢٩ (صفحة ٢٢٤) :

الرهائن

وفى يوم ٢٩ نوفمبر أبرق وزير الخارجية البريطانية إلى لورد أللنبى أن مجلس الوزراء البريطانى بحث موضوع الرهائن الثلاثة ، وأنه يخشى لو نفذت خطة المندوب السامى البريطانى أن يثور الرأى العام العالمى ، وأنه لهذا يجب تسليم الرهائن الثلاثة للسلطات المصرية ، وفى نفس اليوم سلمت السلطات البريطانية الرهائن الثلاثة إلى الحكومة المصرية . وكتب اللورد لويد فى مذكراته صفحة ١٠٤ الجزء الثانى عن هذا فقال : « قبضت السلطات البريطانية على النقراشى ومكرم عبيد وعبد الرحمن فهمى ، الذين قيل إنهم أقسموا اليمين على أن يواصلوا عملية الاغتيالات ، ووضعتهم السلطات البريطانية فى القلعة ، وكان رئيس الوزراء (أحمد زيور باشا) قد رفض أن يأخذ على عاتقه مسئولية الأمر باعتقالهم . ولكنه وافق فيما بعد على أن يتسلمهم ، ووافق أيضاً على القيام بعمليات اعتقال أخرى » . .



أين الجهاز السرى ؟

ويبدو هنا بوضوح أن ثورة سنة ١٩١٩ أخذت على غرة بعد هذه الإجراءات المتلاحقة التى أعقبت مصرع السردار ، وهذا دليل على أن قيادة ثورة ١٩١٩ لم تكن تعلم أنه تقرر اغتيال السردار ، وإلا لاتخذت احتياطات للقيام بعمليات مقاومة سرية لمواجهة هذا الإرهاب ، كما فعلت فى ثورة ١٩١٩ ، وخاصة أن الرئيس الفعلى للجهاز السرى ، وهو الدكتور أحمد ماهر كان مطلق السراح ، ولم يقبض الإنجليز عليه بعد مصرع السردار مع أعضاء الوفد الذين قبض عليهم ، ولم تكن السلطات البريطانية قد وصلت بعد إلى خيوط توصلها للدكتور ماهر ، بل إنها ركزت على عبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم عبيد . . ولم يكن قد تم وقتها القبض على أى فرد من أعضاء الجهاز السرى للثورة . فلماذا لم يتحرك الجهاز السرى للضرب ، وللرد على الاعتداءات البريطانية التى لم يسبق لها مثيل ؟ . . لقد وقع حادث السردار فى شهر نوفمبر ، وبقى أحمد ماهر مطلق السراح طوال شهور ديسمبر ويناير وفبراير ومارس وأبريل ، وكان من الممكن أن يتحرك هذا الجهاز ، ولا يكتفى بالمظاهرات والاحتجاجات ، وإثارة العدوان الذى وقع أمام عصبة الأمم . ولم يكن العمر قد تقدم بأحمد ماهر ، فقد كان عمره يومها ٣٥ سنة ، ولا بد أن السبب فى عدم انقضاض الجهاز السرى للثورة على أعدائها أن سعد زغلول رفض أن يتحرك الجهاز السرى ، وأن يرد على العنف بالعنف . ولكن لماذا لم يصدر سعد زغلول تعلياته إلى الجهاز بالعمل ؟ . هل كان السبب أنه علم بأن اللورد أللنبى قرر اعتبار عبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم عبيد رهائن يضربون بالرصاص فوراً ، إذا أطلقت رصاصة واحدة أى إنجليزى ؟ أم أن سعد زغلول خشى ، إذا استؤنفت حركات العنف ، أن

يستولى الجيش الإنجليزى على الحكم ؟ . وماذا يضير سعد زغلول لو حدث هذا ؟ . . لقد كانت مصر تحكم بملك ، و موظف إنجليزى على حد تعبير سعد زغلول ، يعاونه وزراء مصريون اسما ، ويتلقون أوامرهم من الإنجليز فعلا . . أو لم يكن من خير مصر أن تكون الحرب بين المصريين والإنجليز حرباً على المكشوف ، بدلا من أن يحارب الشعب خيالات « المآتة » التى أقامها المحتلون ؟ .

ولكن مذكرات سعد زغلول تلقى شعاعاً من الضوء على هذا الظلام ، ويظهر منها أن سعد زغلول بدأ يشك فى أن الجهاز السرى للثورة ، أو — على الأصح — أن فريقاً منه خرج على قيادة الثورة ، وأصبح لا يتلقى تعليماته من القيادة . . بدليل أن شفيق منصور رئيس الخلية السرية التى اغتالت السردار يقول فى اعترافاته إن فكرة اغتيال السردار عرضت على اللجنة العليا للاغتيالات ، وأن أحمد ماهر وافق عليها والنقراشى عارضها . . فلا بد أن هناك أشخاصاً أصدروا التعليمات للخلية السرية بالقيام بتنفيذ الاغتيال ، ولعل هذا السبب هو الذى جعل سعد زغلول يأمر بوقف نشاط الثورة السرى بعد مصرع السردار !

ومن العجيب أن ثورة ١٩١٩ عجزت عن إنشاء خلايا سرية فى وحدات الجيش المصرى ، على الرغم من أن عبد الرحمن فهمى رئيس الجهازالسرى للثورة كان ضابطاً قديماً فى الجيش . بل إنه عندما أراد الدكتور أحمد ماهر تدريب أعضاء الجهاز السرى على إلقاء القنابل لم يستطع أن يستعين بضابط من الجيش ، واضطر أن يستعين بضابط بوليس هو الضابط مصطفى حمدى الذى تولى تدريب أعضاء الجهاز السرى ، وأصابته قنبلة أثناء التدريب . ومن الغريب أن الجهاز السرى لثورة سنة ١٩١٩ وفق فى إيجاد تنظيمات سرية فى الجيش المصرى فى السودان، ولم يوفق فى عمل تنظيمات سرية فى الجيش المصرى فى مصر ! . . وقد كتب لورد لويد فى مذكراته

يقول في صفحة ١١٨ : «منذ عام ١٩٢٢ تسرب النشاط المصرى إلى السودان ، وألف المصريون جمعيات سرية تدار من القاهرة . وقد وقعت فى يد السلطات البريطانية مستندات ثبت منها أنه عندما تولى سعد زغلول الحكم سنة ١٩٢٤ أصبح حزبه هو الذى يدير هذه الأجهزة ، وكلف زعيمين بالذات بتولى العمل : أولهما محمد توفيق وهبى القاضى فى المحاكم الأهلية ، والثانى الضابط السودانى على عبداللطيف. وكان التنظيم أن يظهر على عبداللطيف علنا ، وأن يختفى القاضى المصرى ويتولى عملية تنظيم الجهاز .» .

هذا ما قاله لورد لويد فى مذكراته ، ولكن المؤكد أن الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، أقام تنظيمين داخل السودان : تنظيما للمدنيين يتولاه محمد توفيق وهبى ، وتنظيما داخل الجيش السودانى يتولاه الضابط على عبد اللطيف . وبين أسماء الذين كانوا يعملون فى التنظيمات السرية ، فى السودان ، كانت فى مكتب سعد زغلول عند وفاته ، أسماء : عبيد الحاج الأمين وصالح عبدالقادر وحسن صالح ومحمد سر الختم والملازم أول زين العابدين عبدالتام . وكان للتنظيمين لجنة تنسيق مؤلفة من على عبداللطيف وتوفيق وهبى ، وكانت على اتصال بالقاهرة بشفرة خاصة بعبدالرحمن فهمى مباشرة ، ثم بعد ذلك بالنقراشى مباشرة . ومما يؤسف له أن النقراشى أحرق جميع الرسائل المتبادلة بينه وبين على عبداللطيف قبل اعتقاله عام ١٩٢٤ ، ولم يعثر فى أوراق على عبد اللطيف فى الخرطوم على شىء منها ! . وفى ٩ أغسطس سنة ١٩٢٤ قبض الإنجليز على الضابط على عبداللطيف ، فخرج تلاميذ المدرسة الحربية على الفور حاملين البنادق والحراب ، واستولوا على الذخائر ، وتحركت قوة من أورطة السكك الحديدية وقامت معركة بينها وبين الجيش البريطانى قتل فيها ٤ وأصيب ١١ بإصابات خطيرة . واحتجت وزارة سعد زغلول على حاكم السودان ، وكان سعد زغلول فى

باريس يومها فأبرق فى ١٤ أغسطس إلى مجلس وزرائه يقول : « أوافق كل الموافقة على خطتكم الحكيمة جداً فى السودان واحتجاجكم الذى تبرره الحوادث . زغلول ».
ويقول لورد لويد فى مذكراته صفحة ١٣٥ الجزء الأول : « عندما صدر الأمر بانسحاب الجيش المصرى من السودان ، رفضت المدفعية المصرية والأورطة الثالثة تنفيذ الأوامر . . وفى ٢٧ نوفمبر تمردت الأورطة السودانية الحادية عشرة فى الخرطوم ، وخرجت مسلحة إلى جامعة غوردون ، وقامت معركة مع الجيش البريطانى استمرت يومى ٢٧ و ٢٨ نوفمبر » . وكتب لورد لويد فى صفحة ٣٢ من مذكراته أنه بعد أن تولى سعد زغلول الحكم ، تعرض الحكم البريطانى فى السودان للتهديد للمرة الأولى ، وأن المصريين كانوا على اتصال بالسودانيين للقيام باضطرابات ضد الحكم البريطانى فى السودان . ولكن الغريب أن وحدات الجيش فى القاهرة لم تتحرك لرد العدوان ، ولم تتمرد لأنه لم يكن يوجد تنظيم ثورى فى تلك الأيام داخل الجيش المصرى . فلماذا فشلت ثورة ١٩١٩ فى إيجاد هذا التنظيم ؟ أغلب الظن أن قبضة الإنجليز كانت قوية على الجيش المصرى فى مصر ، وسيطرتهم عليه كانت كاملة . بل الأعجب من هذا كله ، أن سعد زغلول رشح عدداً من لواءات الجيش السابقين أعضاء فى البرلمان المصرى ، أو عينهم فى مجلس الشيوخ . وما كاد سعد زغلول يختلف مع الملك فؤاد عام ١٩٢٤ حتى استقال جميع هؤلاء اللواءات من الوفد احتجاجاً على عدم ولاء سعد للملك . وألفوا حزب الاتحاد الذى أنشأه القصر للقضاء على سعد زغلول . . وأغرب من هذا أن اللجنة التى تألفت لتكريم اللورد أللنبى من المصريين كانت تتألف من عدد من الإقطاعيين وعدد من لواءات الجيش المصرى ! ! .
ولو أن ثورة ١٩١٩ نجحت فى إيجاد تنظيم سرى فى الجيش المصرى ، لاستطاع هذا التنظيم أن يقوم بحركة عنيفة عقب حادث السردار . صحيح أن الإنجليز كانوا

يستطيعون سحق هذه الحركة نظراً لضعف الجيش المصرى يومئذ وقلة أسلحته ، ولكن هذه المقاومة — حتى ولو كانت ضعيفة — كانت ستصبح عود الكبريت الذى سيشعل الثورة كلها من جديد . وكان سعد زغلول يقول إن حادث مصرع السردار أخذه على غرة ، فإنه لم يبق فى الحكم سوى عشرة شهور ، ولم يكن يستطيع فى هذه المدة أن يستعد لهذه المفاجأة ! . . وكان هذا من أسباب غضبه على اغتيال السردار بدون علمه وبدون استئذانه ، وقد كان يردد دائماً : « أنا المقصود بهذه الحادثة ! » ، وقد كتب فى مذكراته يقول : (صفحة ٢٨٣١ ، فى ٢٠ مايو سنة ١٩٢٥) : « محاكمة المتهمين فى مقتل السردار ستكون بجلسة ٢٦ الجارى (مايو ١٩٢٥) أمام محكمة الجنايات المؤلفة من أحمد عرفان باشا رئيساً ومحمد جعفر وكرشو أعضاء . والذى أخر نظر القضية من جلسة ١٢ منه إلى جلسة ٢٦ استعداد المحامين . وقد امتنع المحامون السعديون عن قبول الدفاع عن المتهمين ، لأن الجناية فى الحقيقة واقعة عليهم ، فلم أستحسن أن يتولاه واحد منهم . وصرحت بذلك مراراً وخصوصاً لمن استشارونى ، مؤكداً أنى لو جاز لى الدخول مدعياً مدنيا لدخلت . وقد طلب شفيق منصور أن يدافع عنه (إبراهيم) الهلباوى ، فقبل بعد تمنع وزارة فى السجن أمس . وقيل إنه لم يقبل إلا بعد أن رضى شفيق عن خطة الدفاع التى عرضها الهلباوى عليه ، قيل ذلك بواسطة عبدالملك حمزة . وماذا تكون هذه الخطة ؟ وماذا يكون قرار المحكمة ؟ الله أعلم . ولم يبق إلا قليل من الأيام وينكشف اللثام » .

انتهت مذكرات سعد زغلول عن حادث السردار . . وهو يقطع بأنه يعتقد أن الحادث موجه ضده ! . . إذن من الذى أوعز باغتيال السردار ؟ . . هل هناك يد خفية لعبت من وراء الستار ، وأوهمت هؤلاء الشبان المناضلين المجاهدين قتلة

السردار أنهم يقومون بخدمة عظيمة لوطنهم الذى فدوه دائما بأرواحهم، بينما كانت هذه اليد نفسها تعمل لحساب جهة أخرى ؟ . . وما رأى سعد زغلول فى الذين قتلوا السردار ؟ .

إن مذكرات سعد زغلول ترد على هذه الأسئلة !

من الذى أمر بقتل السردار؟

من الذى أصدر الأمر بقتل السردار ؟ . . هل هو رئيس الوزراء سعد زغلول ؟ . . هل هو الجهاز السرى للثورة ؟ . . هل هو فريق من الجهاز السرى انفصل عن الجهاز ، وقرر أن يقوم بهذه العملية بغير أن يتلقى تعليمات ؟

إن لورد لويد المندوب السامى البريطانى فى مصر ، الذى تولى منصبه عقب مصرع السردار ، يقول فى مذكراته صفحة ٩٤ الجزء الثانى : « إن جريمة قتل السردار هى نتيجة حملة الكراهية ضد بريطانيا التى شنها السياسيون المصريون لمدة طويلة ، وهى نتيجة الحملة التى قام بها سعد زغلول عندما كان فى المعارضة ، وعندما تولى سعد الحكم لم يفعل شيئاً ليوقف هذه الحملة . ويجب أن نذكر أن حكومة سعد زغلول منذ توليها الحكم كانت تشتغل بمسألة السودان ، وقد كان سير لى ستاك حاكما عاما للسودان فى الوقت نفسه . وسعد زغلول أعلن فى خطاب له أن وجود رئيس أركان حرب بريطانى فى الجيش المصرى هو إهانة لاستقلال مصر ، وقد كان سير لى ستاك هو رئيس أركان حرب الجيش المصرى إلى جانب منصبه كحاكم للسودان . وقال لورد لويد : إن هذه الجريمة وقعت بتحريض رئيس الوزراء سعد زغلول مباشرة ، الذى لم يكتف بهذا التحريض ، وإنما وضع فى المناصب العليا فى حكومته أشخاصا متهمين فى الاغتيالات السابقة التى وقعت على البريطانيين » .

هذا نص ما كتبه لورد لويد فى مذكراته ،ولكن مذكرات سعد زغلول تظهر بوضوح أن سعد زغلول فوجئ بهذا الاغتيال ، وأنه شعر بأنه موجه ضده ، فقد كان

هو رئيس الحكومة ، والحكومة هي المسئولة عن الأمن في البلاد . . وكان يعلم أن الإنجليز مع الملك يتحفزون للخلاص من وزارته ومن الحكم البرلمان الوطني ، بل إن سعد زغلول كتب في مذكراته يقول إنه عندما عرف بمصرع السردار كان يردد كلمة : (ضعنا ، ضعنا) ، فقد تصور النتائج التي سيرتبها جيش الاحتلال البريطاني على هذا الاغتيال . .

وهنا يطل سؤال : ألا يكون الجهاز السرى للثورة هو الذى قام بهذا الاغتيال ، بغير علم زعيم الثورة سعد زغلول ؟ . . نحن نستبعد هذا أيضا ، فإن سعد زغلول كان قد عين اثنين من كبار قادة هذا الجهاز السرى فى حكومته ، واعتبر الجهاز هذا التعيين انتصاراً له ، وإدخالا للدم الثورى فى الوزارة . . ففى يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤ عين سعد زغلول الدكتور أحمد ماهر وزيراً للمعارف ، ومحمود فهمى النقراشى وكيلا لوزارة الداخلية . وقامت قيامة الإنجليز : كيف يعين سعد زغلول فى وزارته اثنين تؤكد التقارير أنهما أشرفا على عملية اغتيال الإنجليز فى مصر ؟ . . وفى يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ نشرت جريدة (الليبرتيه) التى تصدر بالفرنسية تصريحاً لسعد زغلول رئيس الوزارة هذا نصه : « إنهم يدهشون لأننى عينت فى بعض المصالح رجالا كان الإنجليز قد اتخذوا ضدهم إجراءات يقولون إنها جنائية . وقد كان الواجب — مع ذلك — ألا يروا فى عملى هذا غير أنه أمر طبيعى ، ما دام على رأس الحكومة رجل كان الإنجليز قد نفوه » .

وقد نشرت الصحف العربية فى اليوم التالى ترجمة هذا التصريح الخطير . .

« فهل من المعقول أن يقوم الجهاز السرى الذى يقوده ماهر والنقراشى باغتيال سير لى ستاك سردار الجيش وحاكم السودان بعد ذلك بسنة عشر يوما ، أى فى يوم ١٩ نوفمبر ، وبذلك يخرج الجهاز حكومة سعد زغلول ؟ إن سعد زغلول يقول فى

مذكراته صفحة ٢٨٣٧ فى يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٢٥ : « إن شفيق منصور اعترف بأنه كانت هناك لجنة عليا للاغتيالات مؤلفة من أحمد ماهر والنقراشى وشفيق منصور ، وأن شفيق منصور عرض على اللجنة العليا فكرة اغتيال السردار ، وأن الدكتور أحمد ماهر وافق ، وأن النقراشى عارض » . . ولم يتعرض سعد زغلول فى مذكراته لتكذيب هذه الواقعة . . فهل أخفى أحمد ماهر والنقراشى على سعد زغلول ما حدث فى اللجنة العليا للاغتيالات ، وأحدهما وزير المعارف فى وزارته، والثانى وكيل وزارة الداخلية المسئول عن الأمن العام ؟ ولو أن سعد زغلول اعتقد بأن أحمد ماهر أو النقراشى أصدر تعليمات بقتل السردار بغير علمه، لما اهتم بقضية اتهامهما فى الاغتيالات السياسية . هذا الاهتمام الذى يبدو واضحاً فى مذكراته . .

ولكن مذكرات سعد زغلول تتهم شخصا آخر بإصدار الأمر باغتيال السردار . . ليس هو أحمد ماهر . ولا النقراشى . . ويحسن هنا أن نترك المذكرات نفسها تروى القصة من ألفها إلى يائها . كتب سعد زغلول فى صفحة ٢٨٢٦ من مذكراته يقول : فى يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . ونحن على مائدة الغداء دخل الخادم وكانت الساعة ٢ وربع بعد الظهر . دخل الخادم الحاج أحمد علينا وقال إن السيد باشا على وكيل وزارة الحربية حضر وأخبره بأن سردار الجيش حصل الاعتداء عليه بطلقات نارية . فخرجت مسرعا . وقابلت الباشا المذكور فأكد لى الخبر . ولكنه قال إن السردار لم يصب . فاستفهمت عنه فى منزله تليفونيا . فقيل لى إنه لم يعد . فظننت أنه فى دار المندوب السامى . فأسرعت إليه . فوجدت فى الردهة بعض الإنجليز . يعلو وجوههم الحزن والاضطراب . وقال لى بعضهم إن السردار أصيب . ورأيت باوره فى الصدر . وأرونى سائق العربة على سرير فى ناحية من الحول . ثم دخلت إلى الصالون الكبير ووجدت السردار ممدداً .

وحوله ممرضات . وقابلتني قرينته فأخذت بيدى . . فلم أتمالك عند هذا المنظر من البكاء . . وخرجت مسرعا ، وكاد قلبي يتمزق حزنا وأسى . وشعرت بهول الموقف وخطورة الحالة ، وصرت أقول : (قد ضعنا) وأكرر هذه العبارة عدة مرات .

وقابلت الملك في الحال ، فهاله الخبر وارتاع له أشد الارتياع ، ثم ذهبت إلى مكان الحادثة ، فتلاقيت بالقرب منها مع رسل (باشا) حكمدار البوليس .

فقال (رسل باشا) إن اثنين من الإنجليز عرفا نمرة العربة التي كانت تحمل بعض الفارين ، وأن من رأيه القبض على أعضاء جمعية العلم الأبيض . فقلت : لا مانع ، افعل ما تراه موجباً لاكتشاف الجاني والقبض على السيارة التي عرفت نمرتها . واجتمع إخواني عندى . وشددنا الأوامر على النيابة ورجال البوليس ببذل الجهد كله في تعقب الجناة والقبض عليهم . وأخذنا نستعلم في كل حين عن حال المريض ، وكانوا قد نقلوه إلى المستشفى الأمريكاني ، حيث أجريت له عملية جراحية ، إذ أن الرصاصات أصابت البطن والذراعين ، ويقال إن عددها أربع . . وذهب كل الوزراء إلى دار الحماية ، وإلى المستشفى يسألون عن الحالة .

وفي يوم الخميس توفي المصاب !

وكان اللورد أللنبي قد ذهب إلى سراى عابدين في يوم الخميس نفسه ، وطلب من الملك أن يصدر بلاغا بالأسف على إصابة السردار ، وأن يكون الحال مستمراً على ما هو بالنسبة لحاكم السودان المؤقت مدة مرضه ، وقد كانت الوزارة أصدرت بلاغا بالأسف على هذه الإصابة وبلاغاً آخر بوعد من يقبض على عصبة الجناة بعشرة آلاف جنيه . . وذهبت إلى اللورد أللنبي ، أستوضح منه عن حقيقة ما أخبرني به جلالة (الملك) فيما يختص بمن يقوم مقام السردار ، فقال (اللورد أللنبي) :

« إن الغرض بقاء ما كان على ما كان ، حتى تتحسن حالة السردار » . وفهمت أن حالة المصاب فى تحسن . . »

الإنجليز يريدون الانقضاض علينا !

وفى نحو الساعة التاسعة من صبيحة يوم الجمعة ٢١ نوفمبر علمنا بوفاته ، فذهبنا كلنا إلى المستشفى ، وقيدنا أسماءنا ، ثم إلى الوكالة البريطانية حيث قابلنا اللورد أللنبي ، وأدينا واجب التعزية بعد أن فعلنا مثل ذلك لقرينة السردار . وقبل ذلك كنت استلمت خطابا من مستر كار (مستشار المندوب السامى البريطانى) يقول فيه إنه لوحظ اليوم أن الأعلام لم تنكس على دور الحكومة ، ويطلب تنكيسها ، بلهجة الأوامر ، لا الترجى ، فأجبناه إلى ذلك . ولما قابلته بعد ذلك فى دار المندوب السامى قلت له : إنى مستعد لعمل ما تطلبون لتشييع الجنازة ، فشكر . ولكنى كنت كلما لاقيت إنجليزيا رأيته مكفهراً ، واجما ، منقبضاً ، كأنما يريد أن ينقض على . وقد قررنا أن تكون مصاريف الجنازة على الحكومة ، وتوليت نعى الوفاة ، والدعوة إلى الجنازة . وبعد أن قيل لنا إن حضور الجنازة لا يكون بكساوى التشريفة ، قالوا إنه يلزم أن يكون بها ! . . وعلمت أن الوزراء ليسوا مدعوين إلى الصلاة فى الكنيسة ، فأرسلت واصف باشا غالى (وزير الخارجية) إلى دار المندوب السامى فتأكد الخبر ، ولكنه راجع فيه حتى قبلت دعوتنا ، ولكن عند ذهابنا وضعونا فى مكان بعيد من الهيكل ، غير لائق بنا . وقد كانت الجنازة حافلة حاشدة ، وكان الجنود الإنجليز محتشدين على جانبى الطريق التى مرت بها ، حشدا لم نر مثله ، وفى أثناء الطريق أسرعوا الخطا إسراعا شديداً ، حتى وصلنا ساحة الكونتننتال فعدت مع محمد سعيد باشا (وزير الحقانية) .

كنت أظن أنه سيشكرني !

« وفى نحو الساعة الثالثة والنصف أيقظوني على أن اللورد أللنبي سيحضر فى الرياسة فى الساعة الخامسة إلا ربعا ، فتوهمت أنه آت للشكر على العناية التى بذلناها فى الجنازة . وذهبت إلى الرياسة فى نحو الساعة الرابعة والنصف ، فوجدت شارعها غاصا بعساكر البوليس ، على غير عادة . ولما دقت الساعة الموعودة ، حضر على إسماعيل السكرتير ، يخبر بقدوم اللورد . وبعد هنيهة سمعت نفيرا يصفر ، ثم حضر اللورد ، ومعه مستر كار ، بملابسهما العادية . فسلمت عليه ، وكان واجما ودخل الغرفة ، وزاغ مستر كار عن السلام ، ولكنى مع ذلك تأخرت عن اللورد ، وسلمت عليه . ثم جلس اللورد على كرسى صغير ، وجلست أمامه على كرسى كذلك ، فتناول ورقة وقال : « أنت تعلم الإنجليزية » . قلت : « قليلا جداً » . قال : « إننى سأتلو عليك ، وكار يترجم » . وأخذ اللورد أللنبي يتلو ، ثم يقطع التلاوة ، ويحدق فىّ عابسا ، وبعد انتهائه من تلاوة المذكرتين ناولهما لى ، كما ناولنى مستر كار ترجمتهما الفرنسية .

ـ ثم انصرف من غير أن يقبل شرب القهوة . وفهمت أنهما إنذاران لى ، ولكن لم أفهم من موضوعهما شيئاً !

الجملة التى نسى سعد أن يكتبها !

والشىء الذى نسى سعد زغلول أن يقوله فى مذكراته ، أن اللورد أللنبي لما قدم لى مجلس الوزراء ليقدم إنذاره إلى سعد زغلول كان راكبا سيارة ، ويحيط بها قوة

من ٦٠٠ فارس بريطانى من حملة الرماح . وأنه عندما دخل اللورد أللنبى إلى مجلس الوزراء ، صدحت موسيقى الفرسان البريطانيين بالسلام الملكى البريطانى ، وعندما خرج لورد أللنبى من عند سعد زغلول بعد تسليمه الإنذار ، صدحت مرة أخرى موسيقى الفرسان بالسلام البريطانى . ولقد اهتم الكاتب الألمانى والمؤرخ العالمى المعروف « إميل لودفيج » بتحقيق هذا الحدث ، لينشره فى كتابه الضخم « النيل » وسافر إلى لندن عام ١٩٢٦ واجتمع بلورد أللنبى خصيصاً ليعرف منه تفاصيل الحادث . وكتب إميل لودفيج التفاصيل فى صفحتى ٥٧٧ و٥٧٨ من كتابه « النيل » وقال بالحرف الواحد : « دخل لورد أللنبى وحوله مظاهرة عسكرية ضخمة إلى مكتب سعد زغلول رئيس الوزراء ليقدم له إنذاره عقب مصرع السردار ، وأشار سعد زغلول إلى النافذة وسأل القائد البريطانى : « ما معنى هذا كله ؟ . . هل أعلنت بريطانيا الحرب على مصر ؟ » . . إن هذا الحديث ، وفى مثل هذه اللحظة ، وبمثل تلك الطريقة ، وإلى مثل هذا الرجل ، دليل على أن سعد زغلول رجل أكثر كبرياء وأكثر شجاعة ، من كثيرين من معاصريه الذين أظهرهم التاريخ !

وهذا هو نص الإنذار البريطانى

الإنذار البريطانى

« دار المندوب السامى — القاهرة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

يا صاحب الدولة

بالنيابة عن حكومة جلالة ملك بريطانيا ، أبلغ دولتكم التبليغ التالى : إن حاكم السودان العام وسردار الجيش المصرى ، الذى كان ضابطا كبيراً ، اغتيل اغتيالا فظيعا فى القاهرة . فحكومة جلالته ترى أن هذا الاغتيال الذى يعرض مصر — بالحالة التى تحكم بها — إلى ازدراء الشعوب المتمدينة ، هو النتيجة الطبيعية لحملة

عدوانية على حقوق بريطانيا العظمى . وعلى الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان، فهذه الحملة المبنية على نكران الجميل، وعدم الاعتراف بالخير الذى أسدته بريطانيا العظمى ، لم تقاوم من جانب حكومة دولتكم ، وقد زادتها استفحالا هيئات ذات اتصال وثيق بهذه الحكومة . وقد نبهت حكومة جلالة الملك دولتكم منذ أكثر من شهر إلى العواقب التى لابد أن تنتجها هذه الحملة إذا لم توقف عند حدها ، خصوصا فيما يتعلق بالسودان . ولكن هذه الحملة لم توقف ، والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام ، وأظهرت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب، أو أن ذلك لا يهمها كثيراً . فبناء على ذلك تطلب حكومة جلالة ملك بريطانيا من الحكومة المصرية :

١ ــ أن تعتذر اعتذارا وافيا كافيا عن الجناية .

٢ ــ أن تواصل بأتم نشاط، ومن غير مراعاة للأشخاص ، البحث عن الجناة . وأن تنزل بالمجرمين ــ بقطع النظر عن أشخاصهم وعن سنهم ــ أشد العقوبات.

٣ ــ أن تحظر من الآن فصاعدا ، وتقمع كل مظاهرة شعبية سياسية .

٤ ــ أن تدفع إلى حكومة جلالة ملك بريطانيا فى الحال تعويضاً قدره نصف مليون جنيه .

٥ ــ أن تصدر فى خلال ٢٤ ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة من الجيش المصرى فى السودان ، مع التعديلات التى تنشأ عن ذلك ، ويصير إعلانها فيما بعد .

٦ ــ أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة ، فبدلا من أن تكون ٣٠٠ ألف فدان تكون غير معينة المقدار على نسبة ما تقتضيه الحاجة .

٧ ـ أن تعدل عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فى الأمور الواردة فيما يختص بحماية المصالح الأجنبية فى مصر .

فإذا لم تلب هذه المطالب فى الحال ، فإن حكومة جلالة ملك بريطانيا تتخذ فوراً التدابير المناسبة لصون مصالحها فى مصر والسودان .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم تأكيد اعتبارى السامى .

(أللنبى ـ فيلد مارشال)

الإنذار الثانى

يا صاحب الدولة : إلحاقاً بتبليغى السابق ، أتشرف بإعلام دولتكم من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبها الخاصة المتعلقة بالجيش فى السودان وضمان المصالح الأجنبية فى مصر هى كما يأتى :

١ ـ بعد ما يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصرى ، تنقل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة مسلحة تكون خاضعة وموالية لحكومة السودان فقط . وتحت قيادة الحاكم العالى العليا ، وباسمه تصدر العرائض للضباط . .

٢ ـ أن القوانين والشروط الخاصة لخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية ، وتأديبهم وخروجهم من الخدمة ، وكذلك الشروط المالية الخاصة بمعاشات الموظفين الأجانب الذين خرجوا من الخدمة ، يجب أن يعاد النظر فيها ، وتنقح طبقا لرغبة الحكومة البريطانية .

٣ ـ إلى أن يتم الاتفاق بين الحكومتين على موضوع حماية مصالح الأجانب

فى مصر ، تحافظ الحكومة المصرية على مركز المستشار المالى ، ومركز المستشار القضائى وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية .

وتحترم بالمثل مركز المكتب الأوربى فى وزارة الداخلية ، ومهامه الحالية كما حددت بالقرار الوزارى .

وتأخذ بعين الاعتبار المشورة التى يقدمها مديره العام فى الأمور الداخلة فى اختصاصه .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لتجديد عهود احترامى الفائق لدولتكم .

« أللنبى — فيلد ماريشال »

المندوب السامى

* * *

ويكتب سعد زغلول فى مذكراته يقول : « وبعد ذلك جمعت زملائى الوزراء وقرأناهما ، فرأيناهما على جانب عظيم من الخطر . وانطلقت من الملك (فؤاد) فأخبرته بأمرهما فأظهر عدم الرضا ، ولم يبد رأيا . وقال (الملك) : « تأملوا ، واعملوا ما شئتم » ! فتداولنا ، ورأينا ألا نقبل من الطلبات إلا ما كان له علاقة بالجريمة ، كالاعتذار والغرامة ومطاردة الجانين وقمع المظاهرات المخالفة للنظام العام . وأحضرنا مسيو بيولا كازلى (كبير المستشارين الملكيين فى رياسة مجلس الوزراء) وكلفناه بالرد مع واصف غالى (وزير الخارجية) . ثم ذهبت إلى البرلمان ، وعرضت الأمر على المجلس فوافق على رأينا وأبدى ثقته فينا لوضع الرد » .

الله أعلم بما فى باطن الملك !

« وفى اليوم التالى تم وضع الرد ، ولما عرضت الأمر على جلالته قلت : « إنى أريد الاستعفاء ، وأرجو أن تفكر فى خلفى » .. فأظهر (الملك) عدم الرضا ، والله أعلم بما فى باطنه . وكنا طلبنا مهلة ، بواسطة الملك وغيره ، فلم يقبل (لورد أللنبى) مد الميعاد — الذى كان من أربع وعشرين ساعة ، تنتهى فى يوم الأحد الساعة الخامسة بعد الظهر — إلا ثلاث ساعات فقط ! . . ولكننا مع ذلك أرسلنا الرد قبل الساعة الخامسة ، ثم كتبت الاستعفاء ، وسلمته إلى الملك فى الساعة السادسة من مساء يوم الأحد ، فأخذه الملك لكى يفكر فى الأمر ، ولكنى ألححت عليه فى القبول . ولما عدت من عنده حضر لى خطاب من اللورد أللنبى يقول فيه : « بما أنكم رفضتم الطلبات التى ذكرتها ، فقد أصدرت التعليمات اللازمة لحاكم السودان بأن يسحب الجيوش المصرية » ، إلى آخر ما اتخذ من الإجراءات فيما يختص بحماية مصالح الأجانب ، وطلب أن يدفع مبلغ الغرامة قبل ظهر غد . وقال : « وأرسلت إلى حاكم السودان أخبره أنه حر فى استعمال مياه النيل إلى ما لا نهاية » .

الإنذار الثالث !

« دار المندوب السامى — القاهرة — ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء

رداً على رسالة دولتكم بتاريخ اليوم ، أتشرف بأن أبلغكم أنه نظراً إلى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة جلالة الملك فى الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغى

المقدم أمس ، أرسلت التعليمات إلى حكومة السودان بما يلى :

أولا : أن يخرج من السودان جميع الضباط والوحدات المصرية المحضة مع التغييرات المعينة التى تترتب على ذلك .

ثانيا : أنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان إلى حد غير محدود ، وفاقا لما تقضى به الحاجة .

وستعلمون دولتكم فى الوقت المناسب العمل الذى ستتخذه حكومة جلالة الملك ، نظراً إلى رفض دولتكم قبول المطلب السابع الخاص بحماية الأجانب فى مصر .

وإنى أسجل أن الحكومة المصرية قد قبلت — فيما قبلته من المطالب — المطلب الرابع ، فحكومة جلالة الملك تنتظر أن يدفع لى مبلغ نصف مليون جنيه قبل ظهر الغد .

وإنى أنتهز الفرصة لأجدد لدولتكم وافر احترامى الأكيد .

أللنبى — فيلد مارشال

« المندوب السامى »

فذهبت إلى جلالته ، وأطلعته على هذا الخطاب ، فأظهر التأثر ، وقال : « عليكم أن تنظروا ماذا تفعلون » . ثم شددت عليه فى الاستعفاء ، فاستمهلنى ، فتمهلت على مضض . وقد رأى البعض أن نعدل عن قبول ما قبلنا ، لأنه كان تحت شرط ضمنى ، يتجاوز جسرا عما عداه . ولكن هذا الرأى لم يعجبنى ولا محمد سعيد باشا ولا فتح الله باشا بركات . وبتنا على تأمل فيه ، وفى الصباح ملت إليه ، وطلبته ردًّا به ، ولكن مسيو بيولا كازلى (كبير المستشارين الملكيين فى رياسة

الحكومة) وواصف غالى أقنعانى بالعدول عنه . وبناء عليه كلفت « على الشمسى » وزير المالية بدفع المبلغ (نصف مليون جنيه) ، وذهب ليكتب به تحويلا .

وذهبت إلى الملك بعد أن علمت أنه استدعى أحمد زيور باشا (رئيس مجلس الشيوخ) ثم رأيت أحمد مظلوم باشا (رئيس مجلس النواب) عند سعيد ذو الفقار (كبير الأمناء) وعلمت منه أنه قابل جلالته بناء على دعوة . وقابلت الملك ، وألححت عليه فى قبول الاستعفاء ، فأخبرنى (الملك) أنه طبقا للتقاليد الدستورية بعث إلى مظلوم وزيور لاستشارتهما ، وأن لديه تدبيراً يحاول إتمامه ، وربما كان فى نجاحه خيراً كثيراً . فلم أستفهم عن حقيقته ، وزدت فى الإلحاح ، وكانت الساعة الثانية عشرة عند الظهر تقريباً ، ثم انصرفت ملحا . وعدت إلى أصحابى ، وفهمنا أن الغرض أن يدفع المبلغ . وقد كان ، ودفع . وفى الواقع لم تأت الساعة الثانية حتى حضر محمود شوقى بك (مدير الإدارة العربية بالقصر الملكى) حاملا ظرفاً ، حاوياً قبول الاستقالة ، بعبارة فاترة .. فقبلناه بالشكر والقبول . وقدم لنا الحاضرون عبارات التهنئة ، وكان أولهم أحمد خشبه بك ، الذى قبل يدى .

« ثم تواترت الأخبار بأن زيور (باشا) كلف بتشكيل الوزارة ، وانعقد مجلس النواب فى نحو الساعة الخامسة ، فأحطته علما بالأمر تفصيلا ، فوقع اقتراحا بالثقة ، وصدق عليه بالإجماع . وقال لى ويصا واصف (وكيل مجلس النواب) إن زيور باشا استدعاه إليه ، وأنه لا يريد أن يجيب دعوته ، فقلت له أن يذهب ويرفض إذا لم يرد أن يقبل ، وانصرف . وبعد ذلك سمعنا بتأليف الوزارة الزيورية وبأنها لم ترد أن تضع بروجراما ، ومن قصدها أن تؤجل البرلمان شهراً . ونشرت جرائد الصباح تأليفها ، وفى اليوم نفسه أحالت محمود فهمى النقراشى (وكيل الداخلية) إلى المعاش وتعيين على جمال الدين (باشا) مكانه ، وتتابعت أعمالها التى تدل أوضح دلالة على

أنها تريد أن تعطل كل ما عملت الوزارة السابقة ، ومع اعتبار الوزارة المذكورة وزارة خارجة عن القانون ، وأعمالها باطلة .

وامتلأت الجرائد الإنجليزية بالحملة الشديدة علينا عموماً ، وعلى خصوصا ، وذهبت فى مجموعها إلى اعتبار (وزارتى) محرّضة على ارتكاب الجريمة بحملتها على الإنجليز ، وأنها مسئولة عن جميع نتائجها . ثم ألقت السلطة العسكرية الإنجليزية القبض على وليم مكرم (عبيد) ، وعبد الرحمن فهمى ، والنقراشى ، وأودعتهم السجن . فتدخلت الوزارة وتسلمتهم ، وتعهدت — فيما يظهر — باستمرار سجنهم ، وإلقاء القبض على غيرهم من النواب وغيرهم ، ممن يرشد عنهم مدير الأمن العام الأوربى (مستر كين بويد) . وقد هال الناس أمر هذا الاستخفاف بدستور البلاد ، وقوانينها ، والاعتداء على الحصانة البرلمانية ، والحرية الشخصية ، فاحتج الكثيرون من الأفراد والهيئات على ذلك . ورفعت أغلبية مجلس النواب وأغلبية مجلس الشيوخ عرائض لجلالة الملك يطلبون فيها التعجيل بعقد البرلمان ، لمنع هذا الاعتداء ، فورد للمجلس من المعية (القصر) ما يفيد بتحويل هذه العرائض على الوزارة . ورئيس الوزارة استفهم بخطاب منه عما يقصد النواب بهذه العرائض : أيقصدون استعمال حق دستورى لهم ، أو مجرد التماس ؟ . فكتبوا إليه يقولون إنهم يريدون ويقصدون صدور أمر جلالته باجتماع البرلمان . فلم يحر على هذا جوابا !

وراجت الإشاعات تتوالى من هنا وهناك ، عن الوزراء ورئيسهم ، وعن البلاط ، بأن فى النية حل مجلس النواب . وبعد أن تواترت هذه الإشاعات عدة أيام ، أخذت إشاعات أخرى تروج وتنتشر بأن الإنجليز يتهيبون الحل ، ولا يرونه علاجا للحالة ، لأنهم يخشون أن تكون نتيجته للسعديين ضد خصومهم ويعودون أشد مما كانوا ، وأكثر تصلبا . ولهم العذر أن تقوم هذه الخشية فى نفوسهم ، لأن الناس بعد أن وقفوا

على حقيقة موقف الوزارة السعدية إزاء الإنجليز ، مما تنشره جرائدهم ، وما تقول به خطب ساستهم فى محافلهم ومجالسهم ، أيقنوا أنها لم تكن إلا مدافعة عن حقوقهم ، وأن حقد الإنجليز عليها لم يكن إلا بسبب معارضتها لمصالحهم ، وعدم تفريطها فى التمسك بها ، والالتفاف حولها » .

* * *

هذا ما كتبه سعد زغلول عن حادث السردار ، وعن الإنذار البريطانى الذى لا مثيل له فى التاريخ ! . . لقد كان فى القاهرة فى تلك الأيام الدكتور مورتون هاول ، وكان سفيراً لأمريكا فى مصر . وقد كتب فى صفحة ٢٢٠ من مذكراته بعنوان « مصر : الماضى ، الحاضر ، المستقبل » ما يأتى :

« لا تستطيع حكومة فى العالم أن تتخذ إجراءات بعد وقوع مثل هذه الجناية أكثر مما عملت حكومة سعد زغلول . وقد حدثت حوادث مماثلة فى العالم ، وقتلت شخصيات أكبر من شخصية السردار ، بغير أن تتخذ إجراءات انتقامية كالتى قام بها البريطانيون . قارن ما فعله الإنجليز بما فعلته أمريكا بعد قتل نائب قنصلنا العام مستر إمبرى فى إيران ، كانت الطلبات الأمريكية هى :

أولا : الاعتذار المناسب من الحكومة الإيرانية لحكومة أمريكا .

ثانيا : القبض على المعتدين ومحاكمتهم .

ثالثا : تنفيذ حكم الإعدام فيهم إذا أدينوا .

رابعا : دفع ستين ألف دولار تعويضا لمسز إمبرى أرملة القتيل .

خامسا : دفع مصاريف نقل جثة القنصل إلى أمريكا على بارجة حربية .

وقد قبلت حكومة إيران يومها هذه الطلبات ، وعندما أبلغت إيران هذا إلى أمريكا وذكرت أن مبلغ المائة ألف دولار مصاريف البارجة قد أودع فى البنك تحت

تصرف الحكومة الأمريكية ، أبلغت أمريكا حكومة إيران أنها ترى إنفاق هذا المبلغ في تعليم الإيرانيين أن القتل عمل خطأ !

« وبرغم المحاولات التي بذلها الإنجليز طوال محاكمة قتلة السردار لجعل حكومة سعد زغلول مسئولة عن قتل السردار . لم يثبت عليها أي شيء من هذا الاتهام . ومع أن حكومة بريطانيا أخذت من مصر مبلغ نصف مليون جنيه على هذا الأساس الكاذب ، فإن حكومة بريطانيا لم تعد لمصر دولاراً واحداً من هذا المبلغ ، ولم تتراجع في الإجراءات غير القانونية التي اعتدت بها على حقوق مصر ».

هذا ما كتبه وزير أمريكا المفوض في مصر مذكراته عن الحادث .

ولكن من الذي أمر بقتل السردار ؟

إن الفصول المقبلة ستحاول أن تجيب عن هذا السؤال الخطير !

من هو المستر « هـ . . »
اليد الخفية فى مصرع السردار ؟

من هو المستر « H » ، الرجل الخفى الذى أشار إليه بلاغ مستر كين بويد مدير المخابرات البريطانية فى مصر ، والذى كان هو الحاكم بأمره فى وزارة الداخلية بعد استقالة سعد زغلول عقب مصرع السردار ؟ . . وكيف يكون فى استطاعة عميل المخابرات البريطانية أن يخدع خلية شفيق منصور السرية التى خدعت المخابرات البريطانية والضباط البريطانيين وهزأت منهم ، وجعلتهم أضحوكة أمام رجال البوليس والمخابرات فى العالم ؟! إن لورد لويد المندوب السامى البريطانى يزيح الستار فى مذكراته عن رجل يبدأ اسمه بحرف (هـ) ، ويقول إنه اتصل سراً بالبوليس عقب خروجه من السجن ، وأنه هو الذى كشف عن الحادث ! . . فهل يكون المستر (هـ . .) هذا هو اليد الخفية فى مصرع السردار ؟ إن المؤرخ يتردد كثيراً إذا وصل إلى استنتاج خطير كهذا فيه حكم بالإعدام على مصرى ! فما بالك إذا كان هذا الرجل بالذات . . هو الذى سلم ثمانية أبطال إلى المشنقة ، وكاد يدفع بأبطال آخرين إلى الإعدام ؟! . . إننى ليس من حقى أن أحكم عليه كقاض ، وإنما من حقى أن أتهمه كمؤرخ ، وله كل الحق أن يدافع عن نفسه . .

فى صفحتى ١٠٦ و ١٠٧ من مذكرات لورد لويد المندوب السامى البريطانى إشارة إلى المستر (هـ . . .) هذا بدون ذكر اسمه . . ولكنه يكاد يحدده . . بل هو يحدده تماماً ! إن لورد لويد وصل إلى القاهرة عام ١٩٢٥ عقب القبض على قتلة السردار ، وقد كان بطبيعة الحال على اتصال بالوثائق السرية البريطانية عن الاغتيال وتدبيره . وكان على اتصال وثيق بالمستر كين بويد رئيس المخابرات البريطانية

فى مصر . وكان على اتصال وثيق بالضباط الإنجليز فى البوليس المصرى الذين كانوا يتلقون تعليماتهم من مستر كين بويد ، لا من السلطات المصرية . .

إن اللورد لويد يكتب فى مذكراته فيقول فى صفحة ١١٦ : « إن قصة التحقيق فى مصرع السردار قصة مثيرة ، حتى للذوق الأجنبى . إن المجهودات البريطانية لعبت دوراً ناجحاً فيها ، وكان بطلها مصرياً أغراه المهيجون فى عام ١٩١٥ ليغتال السلطان حسين . وأمضى فى سجن طره عشر سنوات ، يكسر الأحجار . ولكنه كان يفكر دائما فى الانتقام . وعندما أفرج عنه فى عام ١٩٢٣ كان قد تلقى درساً لن ينساه ، فبينما هو تعرض للعقاب ، فإن الذين استخدموه آلة فى أيديهم لم يتعرضوا للخطر ، بل كوفئوا على ما فعلوه . . وخرج من السجن ، وهو يعلم من هم المسئولون عما حدث له ، وصمم على الانتقام . وبضربة عبقرية اتصل البوليس به ، واستطاع بالصبر المتواصل أن ينال ثقته . وكانت خطته أن يحاول كسب ثقة عصابة الاغتيالات، وأن يتظاهر بكراهيته للإنجليز بسبب ما تحمله من عذاب السجن . ووضعت خطة بأن يتصل بشاب من العصابة ، ويوهمه بأنه فى خطر ويقنعه بالهرب ، ثم يقبض البوليس عليه وهو يحاول الهرب ، ويتم الحصول على اعتراف منه . ووضعت خطة للقبض على اثنين من زعماء العصابة لزيادة إرهاب الشاب ، ونفذت الخطة ، وهرب الشاب إلى طرابلس ، وهناك قبض البوليس عليه ، وتم الحصول على اعتراف كامل منه أدى إلى القبض على ثمانية من المتهمين ؛ وفى الوقت نفسه أدى إلى الحصول على أدلة هامة ضد أحمد ماهر والنقراشى اللذين عينهما سعد زغلول فى مناصب كبيرة على الرغم من الشبهات الموجهة ضدهما » .

وكلام المندوب السامى البريطانى واضح وصريح ، وهو أن هذا « البطل » اتصل بضباط البوليس الإنجليز ، عقب الإفراج عنه ، أى قبل مقتل السردار بعدة

شهور ، لأنه أفرج عنه وكان مصمما على الانتقام فى فبراير سنة ١٩٢٤ ووقعت حادثة اغتيال السردار فى نوفبر سنة ١٩٢٤ . أى أن هذا الشاب كان على صلة بالمخابرات البريطانية طوال هذا الوقت ، وكان مصمما على الانتقام من قيادة الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ طوال هذا الوقت. وهذا « البطل » الذى يصفه لورد لويد فى مذكراته هو محمد نجيب الهلباوى شاهد الملك فى قضية السردار !

إن سعد زغلول يكتب فى مذكراته عنه فيقول :

الجمعة ٥ يونيو سنة ١٩٢٥ : « روت جريدة « المقطم » أن محمد نجيب الهلباوى تسلم حوالة على البنك الأهلى بمبلغ عشرة آلاف جنيه ، قيمة المكافأة التى يستحقها عن اكتشاف قتلة السردار ، وأنه عزم أن يذهب إلى أوربا لإتمام دروسه . وهذه المكافأة هى التى قدرتها حكومتى يوم ١٩ نوفبر ، أى يوم حادثة القتل ، تشجيعا على ظهور الحقيقة . . وبعد ذلك يقال إن هذه الحكومة مسئولة عن هذه الجناية فاللهم فاشهد . . اللهم فاشهد » !

والذى يقوله سعد فى مذكراته يدل على أنه اعتقد أن محمد نجيب الهلباوى ، عندما عرف بالمكافأة التى أعلنها سعد زغلول رئيس الحكومة يومها وقدرها عشرة آلاف جنيه ، اتصل بالبوليس وأبلغهم عن الجناة ! . . ولكن مذكرات لورد لويد واضحة بأن اتصال محمد نجيب الهلباوى بضباط البوليس الإنجليز ، الذين يتبعون مستر كين بويد رئيس المخابرات البريطانية فى مصر ، هذا الاتصال بدأ قبل ذلك بشهور قليلة أى عقب خروجه من السجن فى أوائل ١٩٢٤ راغبا فى الانتقام ! وهذا يقوى الاستنتاج بأن صلة نجيب الهلباوى بالبوليس السياسى ، الذى كان يعمل فى خدمة المخابرات البريطانية ، بدأت قبل اغتيال السردار بثمانية شهور ، أى عقب خروجه من ليمان طره ! . . إن هذه الحقيقة تظهر الآن لأول مرة ، مع أن كتب التاريخ

كلها أجمعت على أن صلة محمد نجيب الهلباوى بدأت بالبوليس السياسى عندما بهره بريق العشرة آلاف جنيه ! . . ولكن المندوب السامى البريطانى هو ثقة فى هذه المسألة أكثر من سواه . بحكم اتصاله بالضباط الإنجليز . وبالمخابرات البريطانية . . وقد كان سعد زغلول فى وقت التحقيق بعيداً عن الحكم والسلطات . . بل إن عبد الفتاح عنايت نفسه ، أحد المشتركين فى قتل السردار ، كان يتصور أن صلة نجيب الهلباوى بالمخابرات البريطانية بدأت بعد مقتل السردار . . .

كتب عبد الفتاح عنايت يقول فى مذكراته :

« ولم يمض أيام على اغتيال السردار حتى قبض البوليس علىّ أنا وشقيقى عبد الحميد عنايت . ولكن الأدلة أعوزت البوليس . واضطر النائب العام إلى إطلاق سراحنا بعد أن أمضينا فى سجن قره ميدان سبعة عشر يوماً . ولم نكد نعود إلى بيتنا ، حتى بدرت حركات دلتنا على أن الحكومة وضعت يدها على بعض الخيوط الدقيقة . فقد قبض البوليس على بعض الأعضاء العاملين الذين لم تحم حولهم أية شبهة من قبل ، ولم يكن البوليس يعلم عنهم شيئا مريباً . فقد ألقى البوليس القبض على محمود إسماعيل الضابط السابق بخفر السواحل ، وإبراهيم موسى زعيم العنابر . واعترتنا الدهشة . ثم بدأت الأمور تنجلى شيئاً فشيئاً . فقد اندس بيننا مجرم أثيم يدعى نجيب الهلباوى . أراد أن يثرى على حساب أرواحنا ليفوز بعشرة آلاف جنيه . . تقدم هذا الخائن بمعلومات . بعد أن هيأ الجو لإحداث فتنة بين أفراد الخلية السرية . فقد كان يصحب أخى عبد الحميد إلى ضواحى العاصمة ، وهناك يتظاهر بأنه مشفق عليه ويخاف أن يتكلم محمود إسماعيل لأنه يشرب الخمر ، فلعله إن شرب مرة أفشى ما عنده من الأسرار ! . . وكان شفيق منصور سليم الطوية ، حسن الظن بالخائن الواشى نجيب الهلباوى . فلم يجد مانعاً من أن يفضى إليه بأسماء

بعض الأعضاء العاملين فى الجهاز . وتوالى القبض على أعضاء الجهاز الحقيقيين ،،
ثم ضرب الخائن الواشى ضربته ، فاتفق معه البوليس الإنجليزى على مكيدة شيطانية ،
واقترح الهلباوى الثعلب أن يؤتى بمحمود إسماعيل من سجن الأجانب فى سيارة يجلس
بها إلى جوار رسل باشا حكمدار القاهرة حتى تبلغ بهما وزارة الداخلية . ويقابلا
إسماعيل صدقى وزير الداخلية . ويوجه له الوزير أسئلة تتعلق بمقتل السردار . ثم
تنشر إحدى الصحف أن محمود إسماعيل اعترف فى حادث السردار . وكان هذا
ينافى الحقيقة ، فإن محمود إسماعيل لم يعترف بكلمة واحدة .

وفى الصباح المبكر طرق بابنا محمد نجيب الهلباوى وفى يده إحدى الصحف
التى نشرت خبر الاعتراف الكاذب . وجلس الهلباوى فى تأثر وحزن يندب سوء حظ
الوطن ، وفداحة الخسارة التى ستلحق بالوطن لو قبض على عبد الفتاح عنايت
وعبد الحميد عنايت بعد إعترافات محمود إسماعيل الشائنة ! وكان الهلباوى يعلم
أننا اعتزمنا الهرب خارج القطر إذا اكتشف البوليس سر جماعتنا ، فانتهز الفرصة
وشجعنا على تنفيذ الفكرة ، وتوجهنا إلى شقيقى عبد الحميد عنايت فى مدرسة المعلمين
العليا وأفضينا إليه بالأنباء الخطيرة . واستقللنا عربة اتجهت بنا شطر منزل محمود
راشد أحد الأعضاء العاملين لنأخذ منه سلاحاً ندافع به عن أنفسنا . . وبحث
محمود راشد عن السلاح فلم يجد إلا المسدسات التى قتلنا بها السردار . وأسرعنا
نحن الثلاثة ، أخى وأنا والهلباوى إلى محطة القاهرة ، وركبنا القطار إلى الإسكندرية ،
وأحضر الهلباوى ملابس عربية ارتديناها ، وانطلقنا مسرعين إلى مرسى مطروح . وبينما
نحن نقطع طريق الصحراء ، بالقطار وقف القطار فجأة وأحاطت به صفوف متراصة
من الهجانة ، وصعد ضابط إنجليزى يحمل مسدساً . وأحاط بى أربعة من الجنود
المدججين بالسلاح . . وبعد قليل حضر إنجرام بك وأخذ يستجوبنا . وأنكرنا ،

ولكن نجيب الهلباوى قال إنه اعترف بالحقيقة . لأنه أمضى فى السجن عشر سنوات، ولا يريد أن يعود إلى السجن مرة أخرى . واضطررنا للاعتراف » . .

وقد اعترف محمد نجيب الهلباوى بما كتبه عبد الفتاح عنايت فى محضر تحقيق قضية السردار صفحات ٢٣٠و٢٣١ ، و٢٣٣و٢٣٤ .

* * *

هذا هو ما قاله عبد الفتاح عنايت فى مذكراته . وهو يدل أيضا على أنه كان يتصور أن نجيب الهلباوى اتصل بالبوليس ليحصل على العشرة آلاف جنيه . ولكن مذكرات لورد لويد هى الصادقة فى هذه القصة ، نظراً لصلته كمندوب سام بالمحققين وبرجال البوليس الإنجليز الذين كانوا يشرفون على التحقيق ، وهؤلاء الضباط الإنجليز كانوا يعملون فى المخابرات البريطانية إلى جانب عملهم فى البوليس المصرى . ومن هنا نستطيع أن نستنتج ما يأتى :

أولا : أن نجيب الهلباوى كان على صلة بالمخابرات البريطانية منذ الإفراج عنه من ليمان طره فى أوائل عام ١٩٢٤ .

ثانيا : أنه ادعى عندما اتصل بالمخابرات البريطانية أنه يرغب فى الانتقام من زملائه فى القضايا السياسية !

ثالثاً : أن خطة الحصول على اعترافات من الذين اشتركوا فى مقتل السردار كانت موضوعة منذ اليوم الأول لمصرع السردار !

ولكن المخابرات البريطانية لم يكن يهمها القبض على الذين قتلوا السردار بقدر اهتمامها بأن تعلق التهمة على رأس سعد زغلول ! وكان أن أرسل اللورد أللنبى برقية إلى لندن يطلب فيها إعدام سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم عبيد باعتبارهم رهائن ! . . ثم كانت معارضة مجلس الوزراء البريطانى التى اعترف

بها لورد لويد فى مذكراته صفحة ١٠٢ (الجزء الثانى) . ومن أجل تنفيذ الغرض الأول تقدم مستر « هـ . . » — الذى هو نجيب الهلباوى — بمعلوماته الأولى ، وهى أن الاجتماع الذى تقرر فيه قتل السردار كان بحضور سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم عبيد !

ومضت البرقيات تنتقل ذهابا وجيئة بين لندن والقاهرة : اللورد أللنبى يصر على ضرورة إبادة سعد زغلول ومن معه ، كما ذكر الدكتور مورتن هاول سفير أمريكا فى القاهرة وسجلها فى مذكراته صفحة ٢٢٤ من كتابه « مصر : الماضى ، الحاضر ، المستقبل » المطبوع فى مطبعة أوتربيان پرس بولاية أوهايو . والحكومة البريطانية تخشى أثر هذا الإجراء الخطير فى الرأى العام العالمى ، كما اعترف لورد لويد فى مذكراته فى صفحة ١٠٢ الجزء الثانى . وعندما فشلت خطة لورد أللنبى التى كانت تؤيدها المخابرات البريطانية ، بدأ الاهتمام بالقبض على قتلة السردار للحصول منهم على أدلة ضد ماهر والنقراشى بأنهما اللذان دبرا الحادث . . وبذلك يصل الاتهام إلى رأس سعد زغلول . ثم كان أن تم القبض على قتلة السردار ، وكان اعتراف شفيق منصور على الدكتور ماهر والنقراشى بفضل الهلباوى . كما ذكر لورد لويد فى مذكراته صفحة ١٠٦ (الجزء الثانى) . .

ولكن يبقى أهم سؤال فى الموضوع : من الذى حرض على اغتيال السردار ؟ إننا إذا جمعنا واحداً إلى واحد نصل إلى المجموع الصحيح . . إن الذى نستنتجه هو أن نجيب الهلباوى اتصل بشفيق منصور قبل الاغتيال ، وأنه حرضه على ضرورة قتل السردار ، وأنه أقنعه بهذه الفكرة . . وأنه أبلغ المخابرات البريطانية بموعد التنفيذ وهو يوم ١٩ نوفمبر . . وعندما قرر السير لى ستاك أن يغادر القاهرة فى صباح يوم ١٩ نوفمبر جزعت المخابرات البريطانية لفشل الخطة . . واتصلت بلورد أللنبى المندوب

السامى ، وطلبت إليه أن يطلب من السردار سير لى ستاك أن يؤجل سفره لعمل هام . وكان أن أجل سيرلى ستاك سفره ليرتكب الشبان الوطنيون الاغتيال الذى كانت المخابرات البريطانية تعرف تفاصيله مقدما من نجيب الهلباوى أى مستر « ه . . »

وهكذا تم الاغتيال . وقدم اللورد أللنبى الإنذار البريطانى الذى كان معداً من قبل !

و . . دليل هام !

بل إن هناك دليلا أقطع على اتصال نجيب الهلباوى بالبوليس الإنجليزى فى مصر ، الذى كان يتبع المخابرات البريطانية فى تلك الأيام . إننا رجعنا إلى ملف اغتيال السردار . وهو الملف الذى أطلقت عليه النيابة اسم « الجناية رقم ١١٠ السيدة — دور مايو سنة ١٩٢٤ » . إننا عثرنا فى هذا الملف على اعتراف خطير لنجيب الهلباوى لم تتنبه إليه الصحف يومها : فى صفحة ٢٣٧ من الملف استجواب المحقق لمحمد نجيب الهلباوى شاهد الملك وفيه بالحرف الواحد :

س : هل تشتغل فى البوليس السرى الآن ؟

ج : نعم ، من أكتوبر سنة ١٩٢٤ بمقتضى جوابات عندى .

وشهر أكتوبر هنا له أهمية ضخمة ، إنه الشهر الذى يقول عنه لورد لويد فى مذكراته إنه جرت فيه المباحثات بين رامزى ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية وبين اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى لتقديم إنذار لسعد زغلول ! وهذا يدل على أن نشاط المخابرات البريطانية بدأ فى هذا الوقت بالذات ، وكلفت نجيب الهلباوى ، بواسطة ضباط البوليس الإنجليزى فى الجيش المصرى ، أن يتصل بأعضاء الجهاز السرى وبشفيق منصور بالذات لتحريضه على القيام باغتيال السردار ! . . وفى

الصفحة نفسها ، وهى صفحة ٩٣ من مذكرات لورد لويد الجزء الثانى يتحدث عن الأسباب التى جعلت بريطانيا تفكر فى شهر أكتوبر فى تقديم إنذار لسعد زغلول ، بعد أن قطع المفاوضات مع ماكدونالد ، ورفض أن يستأنفها إلا على أساس الجلاء . يقول لورد لويد : « تدهور الموقف برمته ، تحول الموقف إلى مهزلة . إن تصرفات سعد زغلول الغريبة كانت تثير السخرية ، ولكنها لم تكن لتشغل المسرح طويلا . كان سعد زغلول فى تلك الفترة — أكتوبر سنة ١٩٢٤ — حراً فى مواصلة موقفه الطائش ، عاد سعد زغلول إلى القاهرة (بعد قطع مفاوضاته مع ماكدنالد رئيس وزراء بريطانيا) فى أواخر أكتوبر ، وفى ١٥ نوفمبر دبر سعد زغلول اختباراً لقوته ضد الملك فؤاد ، وأجبر سعد جلالته على أن يخضع لمشيئته بتقديم استقالته ، وصحبها باستعدادات خطيرة وعلنية لتدبير مظاهرات شعبية تثير الاضطراب ضد عرش جلالة الملك فؤاد وشخص الملك . وقد حققت هذه الحركة هدفها المباشر ، ولكنها أنزلت بقضية سعد زغلول ضررا بالغا » .

والذى يقوله المندوب السامى البريطانى دليل جديد على تفكير المخابرات البريطانية بتدبير شيء للخلاص من سعد زغلول ، وكان هذا الشيء هو تدبير اغتيال السردار بتحريض شفيق منصور . ويظهر أن حرص شفيق منصور منعه من أن يذكر لنجيب الهلباوى أسماء الذين سيقومون بالعملية . . فنى صفحة ٢٢٦ من ملف قضية السردار يعترف نجيب الهلباوى بقوله إنه اندس بين الجهاز السرى فى مكتب شفيق منصور ، حتى سمع يوماً شفيق يسأل محمود إسماعيل عما ذكر فى الجرائد خاصاً بالقبض على عدد من قتلة السردار ، فأجاب محمود إسماعيل : « الصيد كل الصيد فى جوف الفراء » فتأكد الهلباوى من أن محمود إسماعيل يعرف أسماء الجناة . . واعترف نجيب الهلباوى فى محضر التحقيق بأنه بعد خروجه من السجن قابل النقراشى ، فعرض

عليه النقراشى وظيفة مدرس بالمدارس الإبتدائية ببنى سويف . فرفض هذه الوظيفة وغضب . . وفى هذه الفترة اتصل الهلباوى بإنجرام بك وكيل الحكمدار . . والثابت أن إنجرام بك كان يعمل فى المخابرات البريطانية فى ذلك الوقت . . وكل هذه أدلة ، لا تقبل الشك ، على الاتصال بين المخابرات البريطانية وبين نجيب الهلباوى ، والاتصال بين نجيب الهلباوى وشفيق منصور . . ولكن لابد من وثيقة تثبت مدى الصلة التى كانت بين نجيب الهلباوى وشفيق منصور قبل حادث السردار ، هذه الصلة التى مكنته من إقناع شفيق بأن قتل السردار هو عمل ضرورى وهام لمصلحة الوطن .

السر الهام !

إن بين يدىّ هذا الدليل . وهو صفحة من مذكرات عريان سعد صديق شفيق منصور ، وعضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، والذى ألقى القنبلة على يوسف وهبة باشا رئيس الوزراء . والذى كان يتردد يوميا على مكتب شفيق منصور فى الشهور السابقة لمصرع السردار .

كتب عريان يوسف سعد يقول بالحرف الواحد فى مذكراته : « عندما أفرج سعد زغلول عنى مع المسجونين فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ ، عرفنى زميلى فى الزنزانة « بليمان طره » محمد شمس الدين الذى اشترك فى محاولة اغتيال السلطان حسين فى رأس التين بالاسكندرية ، عرفنى بشفيق منصور المحامى فى مكتبه بباب الخلق أمام دار الكتب . وهناك رأيت محمد نجيب الهلباوى ، زميلى أيضاً فى الزنزانة بليمان طره ، وكان محكوما عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة فى تهمة محاولة اغتيال السلطان حسين أيضاً . وكلما زرت شفيق منصور كنت أجد هناك نجيب الهلباوى ، الذى توثقت العلاقة

بينه وبين شفيق منصور ، وكان شفيق يعطف عليه ويحاول إلحاقه بإحدى الوظائف ، وكان العائق فى سبيله أنه غير حاصل إلا على الشهادة الابتدائية . وعرف شفيق منصور ، محمد الهلباوى بصديقه محمود إسماعيل الذى كان يتردد كثيراً على مكتب شفيق . وكان نجيب الهلباوى يشكو من حالته المالية باستمرار ، حتى أخذه محمود إسماعيل وقدمه لترزيه ، وضمنه فى صنع بدلة ، ودفع له القسط الأول من ثمنها وقدره خمسون قرشا . ولاحظت أن نجيب الهلباوى فى هذه الاجتماعات كان أكثر الموجودين حماسا ضد الإنجليز . وكان شفيق منصور يهدئ نجيب الهلباوى باستمرار ، وكان شفيق يصحب نجيب الهلباوى أحيانا إلى منزله لتناول العشاء ، أو الغداء . وكان يتصادف فى أثناء وجود نجيب الهلباوى ووجودى أن يحضر محمود راشد وعبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت وبعض العمال الذين أعدموا فى حادث السردار ، وكان شفيق يأخذ كلا على حدة فى نفس المكتب . ويحادثه على انفراد . وكنت أذهب يوميا تقريبا إلى مكتب شفيق منصور . وكنت أجد نجيب الهلباوى غالبا هناك ، باعتباره أحد الأبطال الحوادث السابقة . وهى محاولة اغتيال السلطان حسين » .

انتهت مذكرات عريان يوسف سعد .

* * *

وهذا دليل قاطع على أن محمد نجيب الهلباوى لم يبع أصدقاءه بعد مصرع السردار ، بل إنه باعهم قبل ذلك بشهور . باعهم بعد أن خرج من السجن مباشرة ، معولا على الانتقام من قادة الجهاز السرى الذين أصبحوا وزراء ووكلاء وزارات ونواباً ، بينما هو لا يجد وظيفة . وعلم عملاء المخابرات البريطانية بسخطه فضموه على الفور إلى جهازهم ، وطلبوا إليه أن يمضى فى التظاهر بالفقر وبالحرمان حتى لا يلاحظ عليه زملاؤه مظاهر النعمة المفاجئة ! . . وطلبوا إليه أن يجمع معلومات لهم عن

الجهاز السرى للثورة ؛ لأنهم كانوا يعلمون أن بقاء سعد فى الوزارة عملية مؤقتة . وطلبوا إليه أن يوثق علاقته بشفيق منصور ، ثم عندما وضعت خطة التخلص من سعد زغلول ، كان دور نجيب الهلباوى سهلا ! إن الأمر لا يحتاج إلا إلى عود ثقاب ، تماما كما حدث فى حريق ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وأشعل نجيب الهلباوى عود الثقاب بجوار شفيق منصور ، وهو رجل قابل للاشتعال ، ومن هنا كان الانفجار الكبير! .. وكل هذا يدل على أن نجيب الهلباوى هو مستر H اليد الخفية وراء فكرة قتل السردار! .. ولكن سعد زغلول يعتقد أن وراء فكرة قتل السردار مستر H آخر ! . . وأن مستر H الجديد لا يعمل لحساب المخابرات البريطانية ، وإنما يعمل لحساب القصر . . ومستر H الجديد هو حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة فى تلك الأيام ! واسم « حسن » يبدأ بالإنجليزية بحرف H . .

إن سعد زغلول فى مذكراته يعتقد أن حسن نشأت كان على صلة وطيدة بعبد الحليم البيلى ، وهو أحد قادة الجهاز السرى ، وكان عضواً فى الوفد ، وهو فى الوقت نفسه صديق حميم لشفيق منصور ، وحدث عند استقالة سعد زغلول بعد الإنذار البريطانى أن فوجئ سعد زغلول بأن عبد الحليم البيلى استقال من الوفد ، واشترك فى إنشاء حزب الاتحاد ، وهو حزب القصر الذى أنشأه الملك لمحاربة سعد زغلول ! وكان عبد الحليم البيلى من أخلص رجال ثورة ١٩١٩ ، وقد اشترك فى الجهاز السرى اشتراكاً مباشراً ، وقد يكون اقتنع من نشأت بأن قتل السردار هو عمل وطنى ، ولهذا أقنع به شفيق منصور ! وكان هذا اللغز يحير سعد زغلول . . ويحسن أن نترك مذكراته تشرح هذه الحيرة !

كتب سعد فى مذكراته يقول : « يوم الجمعة ٢٢ مايو سنة ١٩٢٥ : فى جرائد الصباح اليوم خبر القبض على النقراشى وماهر ، فاستأت له ، وعلمت أن شفيق

منصور كتب عريضة يقول فيها إنه يريد مقابلة النائب العمومى ، ليبدى له أقوالا ، بحضور محامييه إبراهيم الهلباوى وعبد الملك حمزة ، وأن شفيق منصور قال للنائب العام إنه استأذن ماهر والنقراشى فى قتل السردار ، فوافق الأول ولم يوافق الثانى ، وأنه تبعا لذلك ، ولأن هناك شبهات فى حوادث الاعتداءات الأخرى تقرر القبض عليهما . وأخبرنى بعضهم نقلا عن مستر (ديلينى) — مدير شركة روتر — أن هذا القبض كان منويا من عدة أسابيع ، وأنه ليس ببعيد أن يقبض على (عبدالحليم) البيلى . قيل لى إن النائب العمومى يقول إن جهة حسن نشأت باشا (القصر الملكى) بعيدة عن التهمة ، وأنه مما يؤخذ على (أحمد) ماهر أنه عقب أن بلغه خبر الاعتداء على السردار ، نزل مع شفيق منصور ، وتوجها معا فى عربة واحدة ، إلى سان جيمس ، من غير أن يعطفا على وزير الداخلية الذى كان منهمكا فى الواقعة ، والاستدلال على الجناة . (ملحوظة : كان أحمد ماهر يومها وزيرا للمعارف فى وزارة سعد زغلول) . لماذا نشرت جرائد الصباح خبر القبض السالف ذكره ، مع عدم ذكر شىء عن سببه ، ولم تذكر شيئاً عن إشاعة خبر القبض على عبد الحليم البيلى » ؟ . . . هذا ما كتبه سعد زغلول ..

* * *

ولقد كان المرحوم الأستاذ عبد الله حسين الصحفى والمحامى يحضر محاكمة أحمد ماهر ، وفى الأوراق التى تركها عندى من مذكراته يقول : « حين قدم النائب العمومى محمد طاهر نور المتهمين فى حادث مقتل السردار إلى محكمة الجنايات فى عام ١٩٢٥ قال : إن أحمد ماهر — كوزير للمعارف فى وزارة سعد زغلول — خالف مبدأ التضامن بعدم ذهابه للإشراف على التحقيق فى الحادث ، فلما مثل أحمد ماهر أمام محكمة الجنايات فى سنة ١٩٢٦ تكلم بأعلى صوته قائلا : إن النائب العام

لا يفهم معنى التضامن الوزارى ، إذ ليس من شأن التضامن الوزارى أن يقوم وزير المعارف بعمل وزير الداخلية أو المحقق .

وكانت لهذه الشجاعة ضجة كبيرة » !

القبض على حسن كامل الشيشينى

ثم كتب سعد يقول : السبت ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥ : كذّبت الجرائد خبر القبض على عبد الرحمن البيلى وأخيه (عبد الحليم البيلى) ولكنها نشرت خبر القبض على حسن كامل الشيشينى المدرس فى مدرسة التجارة العليا وصديق حميم للدكتور ماهر . كان قيل لى عن النائب العمومى أنه ينوى تأجيل محاكمة المتهمين فى قضية السردار ، إن طال التحقيق ، فإن لم يطل ، نظرت القضية فى يوم ٢٦ مايو المحدد لها . ولكن الجرائد نشرت اليوم أنه لا يحصل تأجيل ،وهذا يدل على أنه لاأهمية لاتهام المعتقلين حديثا فى قضية السردار ، والله أعلم » .

وخبر القبض على الدكتور حسن كامل الشيشينى الذى أشار إليه سعد زغلول فى مذكراته أثار ضجة كبرى . . فإن أحداً لم يخطر له يومها أن هذا الرجل الطيب ، الذى لا يكف عن الصلاة والعبادة ، والذى يبكى إذا رأى فرخة تذبح أمامه ، هو عضو فى الجهاز السرى للثورة !والواقع أنه كان من أهم أعضاء الجهاز السرى ؛ وقد روى لى المرحوم محمد عوض جبريل المحرر بأخبار اليوم ، وقد كان عضوا فى الجهاز السري فى ثورة ١٩١٩ ، أنه لم ير فى حياته رجلا بقوة أعصاب كامل الشيشينى . . وقال : « حدث فى أثناء الثورة أن كنا نحمل قنابل للقيام بعملية معينة ، وكان حسن كامل الشيشينى يحمل القنابل فى سبت مغطى بفوطه ، وأمام البنك الأهلى فى شارع قصر النيل رأينا جندى البوليس الواقف أمامنا ينظر إلينا، واضطربت

أنا ، وإذا بحسن كامل الشيشيني يتقدم إلى الجندى ويضع السبت أمامه ويقول له : (وحياة أبوك ياعسكرى تأخذ بالك من السبت حتى أربط الجزمة) . . ثم اتجه إلى جائط البنك واستند إليه ، وربط حذاءه ، ثم عاد إلى العسكرى وشكره شكراً مستفيضا ، ثم حمل الشيشيني السبت ، ومضى فى طريقه وأنا أكاد أقع على الأرض من الفزع ! » .

* * *

وكتب سعد زغلول فى صفحة ٢٨٣٦ من مذكراته يقول :

الأحد ٢٤ مايو سنة ١٩٢٥ : روى عن (ديليني) — مدير شركة روتر — أن شفيق منصور اتهم النقراشي وماهر بالاشتراك معه فى حادثة السردار ، وروى عن توفيق دوس أن (شفيق منصور) استشار الاثنين فلم يوافقا على ارتكاب الجريمة ، لأنها تضر بالوزارة السعدية . ولكن كلا من الروايتين تخالف ماروواه النائب العمومى . ونقل عن توفيق دوس أيضا ، أن عبد الحليم البيلى هرب من الآستانة ، ولكن الراوى نقل هذا الخبر بصيغة التضعيف » .

ويبدو هنا — من اهتمام سعد زغلول بالاتهام الموجه إلى ماهر والنقراشي بأنهما عرفا بالحادث قبل وقوعه — أنه هو شخصيا لم يعلم به . . ولكن يظهر أيضا أن سعد زغلول كان يشك كثيراً فى أن لماهر والنقراشي علاقة بحادث السردار ، بدليل اهتمامه الشديد بهما ، وحرصه على أن يكتب عنهما كل يوم فى مذكراته ويتتبع أخبارهما ، ويتقصى أسرار التحقيق معهما . ولقد كان سعد زغلول يشعر أن الغرض من اتهام أحمد ماهر والنقراشي فى قضية السردار ، هو أن يعتبر الإنجليز سعد زغلول مسئولا عن هذا الحادث ، ويبرروا به الإنذار البريطانى ، والإجراءات التى اتخذت ضد

مصر لهذا السبب . . فبراءة ماهر والنقراشي من حادث السردار هي في الواقع براءة لسعد زغلول ، وبراءة لحكومته ، وقطع للطريق على الملك واللورد أللنبي اللذين كرسا كل جهودهما لإلصاق التهمة بسعد زغلول ! وفي الوقت نفسه كان اهتمام سعد زغلول موجها إلى أنباء عبد الحليم البيلي . لأنه يرى أنه الخيط الذي يوصل لحسن نشأت ، ومن حسن نشأت إلى الملك . . ثم عاد سعد زغلول يكتب في مذكراته :

«الاثنين ٢٥ مايو سنة ١٩٢٥ : وزعت النيابة أمس على المحامين في قضية السردار ملحق تحقيق ورد فيه — على ما روى أحمد سابق المحامي — أن شفيق منصور قرر أنه كان يفتكر أن القتل السياسي مفيد، ولكنه رجع الآن إلى رشده، وافتكر أنه مضر ، ولذلك هو يقول الحق، وكل ما يعرفه منه . ذلك أنه وأصحابه افتكروا أولا أن يفتكوا بوكيل حكومة السودان هنا ، ولكن أحمد ماهر رفض أن يقر هذه الفكرة ، فأهملت . ثم افتكروا بعد ذلك في قتل السردار ، فوافق . وذكر (شفيق منصور) اسم حسن كامل الشيشيني ، كما أقسم أن الوفد لادخل له في الجريمة ، وأصر على قوله في مواجهة ماهر . ولاحظ النائب العام في ذيل محضر التحقيق أن شفيق (منصور) تناقض في اعترافاته . قال الراوي : إن النائب (العمومي) قرر حفظ الدعوى بالنسبة لماهر وصاحبه . واليوم تنكشف حقيقة ذلك التحقيق التكميلي ، في المعارضة التي قدموها بطلب الإفراج (عن ماهر والنقراشي) . قال لي النحاس باشا ، الذي دافع في طلب الإفراج عنهما ، ما يؤيد ذلك ، وزاد عليه أن شفيق منصور قال إن النقراشي صرخ ، ورفض من أول الأمر أن يسمع كلاما في خصوص هذا الإجرام ، رفضا باتا . ولكنه (شفيق منصور) قال في الوقت نفسه إن اللجنة العليا المكونة للإجرام كانت منه ومن ماهر والنقراشي ، وقد رفض طلب الإفراج . وأكد

النائب العمومى للنحاس باشا أن القضية حفظت بالنسبة لاشتراكهما فى قضية السردار نهائيا ، ولكنهما يلبثان فى السجن لأن عليهما شبها قوية فى غيرها ، وعلى الخصوص ماهر ، وأنه لا يقدمهما للمحاكمة إلا إذا قامت أدلة قاطعة عليهما . وهو يكذب ما روى عن على ماهر (باشا) أنهما سيفرج عنهما حالا . ولكن الأمر غريب فى بابه وغير مفهوم ، لأنه إذا كان القبض عليهما حصل بسبب اتهام شفيق منصور ، لا بسبب التهم القديمة ، فلماذا لا يفرج عنهما بعد ظهور عدم ثبوت هذا الاتهام ؟ ولماذا لم يصدر النائب (العمومى) أمرا بانتهاء التحقيق ، وحفظ القضية بالنسبة إليهما ؟

وقد زعم (النائب العمومى) فى حديثه مع النحاس باشا أنه كلف وكيل النيابة الذى ترافع فى المعارضة أن يعلن فى جلستها حفظ القضية . فإذا كان هذا التكليف صحيحا ، فلماذا لم ينفذه ذلك الوكيل ؟ لماذا عارض فى الإفراج لأسباب ترجع إلى قضية السردار ، ولا تمس القضايا القديمة ؟ لماذا اكتفى (النائب العمومى) بهذا التكليف دون إصدار أمر كما هو القانون ؟ ولماذا كانت المعارضة فى الإفراج مبنية على أسباب راجعة إلى تلك القضية (قضية السردار) دون غيرها ؟ ثم لماذا التنبيه بأن تكون الجلسة فى المعارضة سرية ، ومنع الجرائد من أن تنشر شيئا عنها ، وعن التحقيق التكميلى ؟ لماذا كل هذا ، مما جعل البعض يظن أن القصد بهذا الاعتقال هو تحويل الرأى العام عن الوجهة التى اتجه إليها عقب نشر التحقيقات . وقد حكى لى النحاس ملخص مرافعته ، فشعرت أن من شأنها أن تثير عاطفة الخصوم ، وتدفعهم إلى زيادة الكيد والتنكيل . وقد أخبرنى محمد محمود خليل أنه كان عند على ماهر (وزير الحقانية) اليوم فى وزارته . . ويقول أنه ينتظر الإفراج عن أخيه من وقت إلى آخر ، ولكن يظهر أن الإنجليز لا يريدون ذلك ، والله أعلم . .

٢٨ مايو سنة ١٩٢٥ :

صدرت جريدة « السياسة » اليوم كلامها عن المحاكمة فى قضية السردار بجملة أشارت فيها إلى ما ذكره وكيل مكتب شفيق منصور ، الذى تعين فى هذه الوظيفة وهو فى الحقيقة مخبر سرى ، من أن عبد الحليم البيلى كان يتردد على مكتب شفيق مع إبراهيم موسى أحد المتهمين ، حيث يدخلان فيه المتهمين معا ، ويخرجان معا من باب خلفى . إشارة تستلفت الأنظار ! . . وقيل إن مكاتب التيمس أبرق إلى جريدته يقول إن من الغرابة أن يعين ذلك البيلى فى سفارة أنقرة ، فى الوقت الذى وجهت إليه التهمة فى قضية السردار . فإن صح ذلك كان مجموع هذا دليلا على أن القصد هو التهديد للوصول إلى غرض من السراى ، وربما كان الغرض استبقاء (الوزراء) الدستوريين فى الوزارة ، أو عدم حرمانهم من أن يكون لهم ممثلون فى الوزارة الجديدة ، إذا سقطت كما هو مشاع .

يوم ٢٩ مايو سنة ١٩٢٥ :

« نشرت أغلب الجرائد أمس واليوم مرافعة النائب العمومى . وقد اشتملت على عدة عبارات تكلم فيها عن فظاعة الجناية، وضررها بالبلاد وسمعتها، ولكنه تطرق إلى الاستشهاد بأقوال بعض الجرائد الإنجليزية الحاقدة المتحاملة ضد المصريين . وأشار فى أثناء كلامه ، فى غير تطويل ، إلى أن هناك هيئة قائمة بذاتها ، مؤلفة لارتكاب الجرائم السياسية ضد الإنجليز ، ومن يخالف رأيها من الوطنيين ، وأن منشورات هذه الهيئة توزع على أعضاء مجلس النواب والوزراء ، ومكتوبة بعبارات فى غاية الشدة ، تحذرهم فيها من التهاون بمصالح البلاد ، ولا ينبغى أن يركنوا إلى

التفاف الملتفين ، وهتاف الهاتفين ، وأن من فوقهم رقباء أشداء، يحصون عليهم كل صغيرة وكبيرة ، وأن هؤلاء الرقباء هم الأبطال فى الحقيقة ، وهم الذين تقوم النهضة على أكتافهم ، ولا يقصدون تظاهراً ، ولا جزاء ولا شكوراً ، بل خدمة البلد دون غيرها . ولكن النائب العمومى كان فى قوله ، وفى تحقيقاته ميالا لئلا يكشف التحقيق عن إدانة البيلى ، والجهة التى ينتمى إليها (القصر الملكى) .وكان فى كلامه عن أحمد ماهر غير خال من الغرض ، كما كان فى نفيه التأثير على شفيق (منصور) واستدراجه إلا اتهاما له كذلك . ولم يعلن براءة النقراشى من الاشتراك فى مقتل السردار ، بغير الإشارة إلى ما ورد على لسان شفيق من أنه رفض موافقته عليها . ومما يؤيد عدم خلوه من الغرض أنه لم يفرج عنهما ، مع أن سجنهما كان على أثر اعتراف شفيق (منصور) فى ٢١ مايو . ويؤخذ على المحكمة عدم توسيع المجال للمتهمين فى الدفاع عن أنفسهم ، واستعجالهم ، واستعجال محاميهم ، ومنعها لهم من الكلام عن المؤثرات التى زعموا أنها استعملت ضدهم . وكان النائب العمومى ينبرى لمنعهم ، فتوافقه المحكمة . وقد منعت أحد المحامين من مناقشة اعتراف بعض المتهمين على موكله، بحجة أنه لايدرى إذا كانت المحكمة ستأخذ بهذا الاعتراف ضد موكله . وقالت إنه إذا حصل ذلك يكون وجها للنقض والإبرام . يؤخذ من ذلك أنها لاتريد أن تدين متهما باعتراف متهم آخر . وهذا وجيه وعادل . خصوصا إذا كان اتهام الغير لم يحصل إلا بعد اعتراف المتهم على نفسه بزمن . فإن حصوله بعد هذا الاعتراف يتطرق الشك فيه . ويجعله مشبوها .

٣٠ مايو سنة ١٩٢٥ :

أخبرنى أمين يوسف أنه تقابل أمس مع مستر ديلينى (مدير شركة روتر) فأخبره هذا أنه لابد من الحكم بإعدام محمود إسماعيل ، وإذا برأته المحكمة فإن السلطة الإنجليزية تقبض عليه . وأن أحمد ماهر عليه شبهات كثيرة فى الحوادث السابقة .

تابع ٣٠ مايو سنة ١٩٢٥ :

يقولون إن أحمد ماهر كان قبل تعيينه وزيراً حاقداً على الوفد . كما كان شفيق منصور يطمع فى وظيفة . ولقد جاء فى كلام هذا الأخير (شفيق منصور) فى التحقيق أن حادثة السردار وقعت فى وقت كان يتعشم أن يتعين سكرتيرا للوفد ، ثم وزيرا ! ولكن لا أدرى من أين أتى له هذا الأمل ، ولم يكن عضوا بالوفد ، ولا يتعين السكرتير إلا من بين الأعضاء .

تابع ٣٠ مايو سنة ١٩٢٥ :

قال لى سينوت حنا (عضو الوفد) أن مصطفى حنفى (الأفوكاتو العمومى) أكد له أن لاشىء على أحمد ماهر والنقراشى ، وأن حبسهما مسألة وقتية ، وفهم من هيئة كلامه أن هذا الحبس وقع بضغط ، وقال له إنه تقابل مع على ماهر (وزير الحقانية) فرآه واجما ، فأكد له أن لا شىء على أخيه ، وأنه سيطلق سراحه عما قليل .

أول يونيو سنة ١٩٢٥ :

قرأت مرافعة إبراهيم الهلباوى فى قضية السردار ، فوجدته قد خرج فيها نوعا عن حد الدفاع عن ذنوب شفيق منصور إلى اتهام غيره ، وكان لئيماً فى إشارته إلى أحمد ماهر ، فإنه قرر فى أذهان القضاة أن شفيق (منصور) لم يقل عنه إلا تقريرا لحقيقة يعلمها ، ولم يكن موعزا له ، ولا ينبغى له الإيعاز ، فإن بينه وبين أحمد ماهر صداقة أخوية . وأشار إلى تقرير شفيق منصور الذى قدمه فى يوم ١٣ أبريل واتهم فيه كثيرين. ولكن النائب العمومى لم يشر إليه فى مرافعته، وإن كان أشار إليه فى ملاحظة أثبتها فى محضر التحقيق ، وأورد فيها أن شفيق منصور عدل عن هذا الاتهام فى يوم ١٤ أبريل . حمد الله أحمد مصطفى المحامى — فى دفاعه عن بعض المتهمين فى قضية السردار — على أن بين القضاة قاضيا إنجليزيا اوذكر الهلباوى فى مرافعته أن المصريين يقابلون إحسان الإنجليز بالإساءة ، وذلك بمناسبة ما أبداه بعض المتهمين ، من أن رئيسه الإنجليزى كان يعطف عليه .

٢ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« حكمت محكمة جنايات مصر اليوم بإحالة أوراق القضية على المفتى ، وتأجل القرار النهائى إلى يوم الأحد القادم » .

تابع ٢ يونيو سنة ١٩٢٥ :

نظر اليوم القاضى فى معارضة ماهر والنقراشى ، ورفضها ، ومع كون حبسهما كان على ذمة قضية السردار ، فإن النيابة زعمت أنه كان بسبب قضايا القتل السابقة . ولم يقم ضدهما أى دليل سوى قول شفيق منصور .

٤ يونيو سنة ١٩٢٥ :

رأيت الليلة مناما أزعجني كذلك بعد تيقظي ؛ لاعتيادي أن يقع مكروه بعده . فاللهم الطف في قضائك ، وخفف من بلائك . ولقد رفت العين اليمنى رفا شديداً ومتواصلا ، بعد الاستيقاظ ، فأدعو الله أن يكون هذا بشير خير . لعنة الله على مكاتبي الجرائد الإنجليزية هنا ، وأخصهم مكاتب جريدة التيمس . فإنهم يخترعون الأكاذيب ، وينشرونها في جرائدهم . وآخر ما نشره الأخير من الأكاذيب أن شفيق منصور كان عضوا في الوفد . وأني كنت أجله وأحترمه إلى حد أني كنت أريد تعيينه مديراً للأمن العام . لأن شفيق منصور المذكور لم يكن عضوا بالوفد ، ولكنه كان من هيئة النواب الوفدية ، وفرق بين الاثنين . ولأني لم يكن لى به علاقة خاصة . ولا اختلاط خاص . ومارشحته لأية وظيفة كانت . وإشاعة ترشيحه لهاته الوظيفة كانت شاعت في بعض الصحف غير الوفدية . وتكذبت يومها رسميا ، بإعلان أبداه وزير الداخلية على جمهور من الناس ، ونشرته جريدة المقطم في حينه .

وقد تكرر نشر هذا التكذيب ، ولكن مكاتب (جريدة) التيمس يصر عليها . لعنة الله عليه !

* * *

« قاتل الله الدستوريين . ما أفسد ضمائرهم ؛ وأخبث سرائرهم ، وأشد جرأتهم على الدس والنميمة ، وتلفيق التهم الباطلة . فقد قرأت اليوم في تعاستهم (وهكذا كان يسمى جريدة السياسة) جملة لمكاتبها في الإسكندرية يتهمني فيها بمشايعة الشيوعية وبذر بذورها في نفوس العمال ، ولم يذكر أن وزارة الشعب كانت أشد على الشيوعيين .

وأنها أرسلت الكثير منهم إلى القضاء . ما أتعس حال الوفد الآن ، فإن كل رجاله اليوم تمر بما تحت الاتهام الباطل . فماهر والنقراشي تحت تهمة الاشتراك فى القتل السياسى ، وحمد الباسل باشا (وكيل الوفد) تحت تهمة النصب ، وأنا والنقراشى وماهر تحت تهمة التحريض على التخريب . وكلنا تحت تهمة تشجيع الشيوعية ، وترويج مبادئها . اللهم إن هذا باطل لا يرضيك . اللهم اكشف الحق . ولا تدع للظالمين سبيلا مع الآمنين .

تابع ٧ يونيو سنة ١٩٢٥ :

صدر اليوم الحكم فى مقتل السردار . قاضيا بإعدام كل المتهمين الثمانية . أما سواق الأتومبيل فالسجن سنتان مع الشغل . وعند افتتاح الجلسة طلب وهيب دوس (المحامى) الكلام ، لأن المحكمة خرجت عن اختصاصها بعد إصدار الحكم فى الجلسة التالية ، فلم يصغ الرئيس إليه وقال : أمامك النقض والإبرام ، كما قال إن شفيق منصور قدم للمحكمة عريضة يطلب فتح باب المرافعة ، ورفضتها المحكمة . وقيل إن (إبراهيم) الهلباوى (محامى شفيق منصور) صرح فى محفل . أنه لابد من العفو . وأنه ذهب مع إسماعيل صدقى (وزير الداخلية) إلى نادى محمد على . ويظهر أنهم يدبرون مناورات بقصد التشويش ، ولكن لم يعد الحق خافيا ولا الظروف تسمح بألاعيبهم .

* * *

انتهى ما كتبه سعد عن حادث مصرع السردار . إن قراءة مذكرات سعد زغلول فى تلك الفترة تدل على أنه كان يتتبع يوميا قضية ماهر والنقراشي وزملائهما ، وكان يتصور أن نتيجة التحقيق ستثبت أن الملك فؤاد هو الذى دبر اغتيال السردار !.

ولكنه لم يكن يعرف أن الإنجليز كانوا يريدون أن يثبتوا شيئاً أهم كثيراً من اغتيال السردار ! وأنهم لم يكونوا يريدون إعدام احمد ماهر والنقراشى فقط .. بل كان الاتجاه هو إعدام سعد زغلول نفسه ! إن المذكرات المقبلة فيها فصل جديد من القصة.

أهلا مستر «هـ»

عميل المخابرات البريطانية !

فرح اللورد ألانبي المندوب السامى البريطانى . عندما قدم له الأميرالاى إنجرام بك المظروف المغلق الذى فيه رؤوس أحمد ماهر والنقراشى .. وسعد زغلول! ويقول موظفو دار المندوب السامى الذين شهدوا ذلك اليوم . إن هذا الفيلد مارشال الوقور قفز من مقعده كأنه كسب أكبر معركة حربية فى حياته ! كان المظروف يحوى ترجمة إنجليزية لاعترافات شفيق منصور بعد الحكم عليه بالإعدام ، قدمها إنجرام بك بصفته أولا موظفا فى المخابرات البريطانية إلى فخامة المندوب السامى ! وبعد ذلك بثمان وأربعين ساعة . قدم اللواء رسل باشا حكمدار العاصمة هذه الاعترافات إلى النائب العام محمد طاهر نور باشا ! ولم تكن هذه الاعترافات خاصة بقضية السردار فقط ؛ بل إنها أيضا كشفت الستار عن جميع الأجهزة السرية التى قامت فى مصر منذ ١٩٠٧ حتى مصرع السردار عام ١٩٢٤ . إنها حوت أسماء أعضاء الجمعية السرية التى تألفت فى عام ١٩٠٦ . وكيف تم اغتيال بطرس غالى باشا رئيس الوزراء ، وكيف قام إبراهيم الوردانى باغتياله ! وفيها أسماء أعضاء الجمعية السرية التى دبرت فى عام ١٩١٢ مؤامرة لاغتيال الخديو عباس . واللورد كتشنر نائب الملك . ومحمد سعيد باشا رئيس الوزراء ! وفيها أسماء الذين دبروا مؤامرة

اغتيال السلطان حسين فى عام ١٩١٥ . وفيها أسماء أعضاء الجهاز السرى للاغتيالات فى ثورة ١٩١٩ . وكيف كان يقرر اغتيال رؤساء الوزارات والوزراء الذين يتعاونون مع الحماية البريطانية والإنجليز ! وفيها أسماء قيادة جهاز الاغتيالات . . وفيها أسماء الذين بحثوا فكرة اغتيال السردار . . والذى يقرأ اعترافات شفيق منصور ، ويعرف هذا الرجل الكتوم . لابد أن يستنتج أنه تعرض لتعذيب هائل حتى فتح فمه ، وكشف الستار عن جميع أجهزة الثورة السرية ! وهو التقرير الذى كتبه شفيق منصور . وأبلغه اللواء رسل باشا حكمدار بوليس مصر إلى النائب العام فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٥ . ولقد فشل جهاز المخابرات البريطانى فى معرفة هؤلاء الرجال ، وفى معرفة الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ منذ قيامها إلى ذلك اليوم المشئوم فى شهر يونيو سنة ١٩٢٥ . إن ثورة ١٩١٩ ضربت أمثلة رائعة فى الكتمان . . لم يستطع الإغراء أن يؤثر فى الفقراء والعمال الذين كانوا أعضاء فى هذا الجهاز السرى ، ومنهم النجار . والحداد ، والموظف الصغير . والطالب ، والتاجر ، والصيدلى ، والأزهرى فلم يحدث — إطلاقا — طوال الثورة أن أحد أفراد الجهاز السرى فتح فمه بكلمة ! . . وقد كان مرتب بعض العمال الذين يعملون فى الجهاز السرى سبعة قروش فى اليوم ، وكان مرتب بعض الموظفين ستة جنيهات وسبعة جنيهات . . وإننى أنقل هنا — على سبيل المثال — بعض البلاغات التى كانت السلطة البريطانية تصدرها ، وكانت وزارة الداخلية هى التى تتولى إذاعتها .

خمسة آلاف جنيه !

فى ١٩ فبراير سنة ١٩٢٢ أصدرت وزارة الداخلية البلاغ الرسمى التالى : « إن مكافأة قدرها خمسة آلاف جنيه ستمنح للذين يرشدون إلى قاتل المستر براون رئيس الإدارة بوزارة المعارف ، والمستر جوردان المهندس بمصلحة السكة الحديد ، وإلى مطلقى الرصاص على المستر بنش الموظف بالمصلحة أيضاً ، أو الذين يعلمون أية معلومات تؤدى إلى اكتشاف مرتكبى هذه الجرائم . ويجب تقديم هذه المعلومات لجناب حكمدار بوليس العاصمة » .

ولم يتقدم أحد . . واستمرت الاغتيالات !

٢٠٠٠ جنيه ونخفى اسمك !

فى يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٢ أصدرت وزارة الداخلية البلاغ الرسمى التالى :
« ليكن معلوما لدى الجمهور أنه يمنح مكافأة قدرها ألفا جنيه مصرى لأى شخص يعطى معلومات توصل لضبط وإدانة الفاعل فى حادثة قتل البكباشى كيف . وهذه المعلومات يمكن إرسالها بطريق البوستة باسم جناب حكمدار بوليس العاصمة أو مدير الأمن العام ، أو يمكن المقابلة ، والتبليغ عنها شفويًّا بصفة سرية . وفى كل الحالات يبقى اسم المبلغ سرًّا مكتومًا ، ولا يصرح به لأحد مطلقا بغير رضاء المبلغ . وستمنح أيضاً مكافآت بسخاء لمن يعطى معلومات عن حيازة الريفولفرات (المسدسات) أو الطبنجات المتحركة « أوتوماتيك » بدون رخصة ، ولا نصرح بأسماء المبلغين كذلك . وكل شخص يساعد البوليس فى ضبط الفاعلين فى حوادث القتل المشار إليها وقت ارتكاب الجريمة سيكافأ مكافأة حسنة جدا » .

ولم يتقدم أحد . . واستمرت الاغتيالات !

وخمسة آلاف جنيه . . أيضاً !

فى يوم ٤ يناير سنة ١٩٢٣ أصدرت وزارة الداخلية البلاغ الرسمى التالى :
« تعطى مكافأة قدرها ٥٠٠٠ جنيه (خمسة آلاف جنيه) لمن يقدم معلومات تؤدى إلى إلقاء القبض والحكم على الشخص أو الأشخاص الذين لهم علاقة بمقتل حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل بك زهدى أو بمقتل المستر روبسون . والمخابرة تكون مع جناب حكمدار بوليس العاصمة ، أو مدير القلم المخصوص بإدارة الأمن العام بوزارة الداخلية . إما شخصيا أو بالمكاتبة . وكل من يقدم هذه المعلومات يكون مشمولا بالحماية التامة » .

ولم يتقدم أحد.. واستمرت الاغتيالات !

وعشرة آلاف جنيه . . أيضاً !

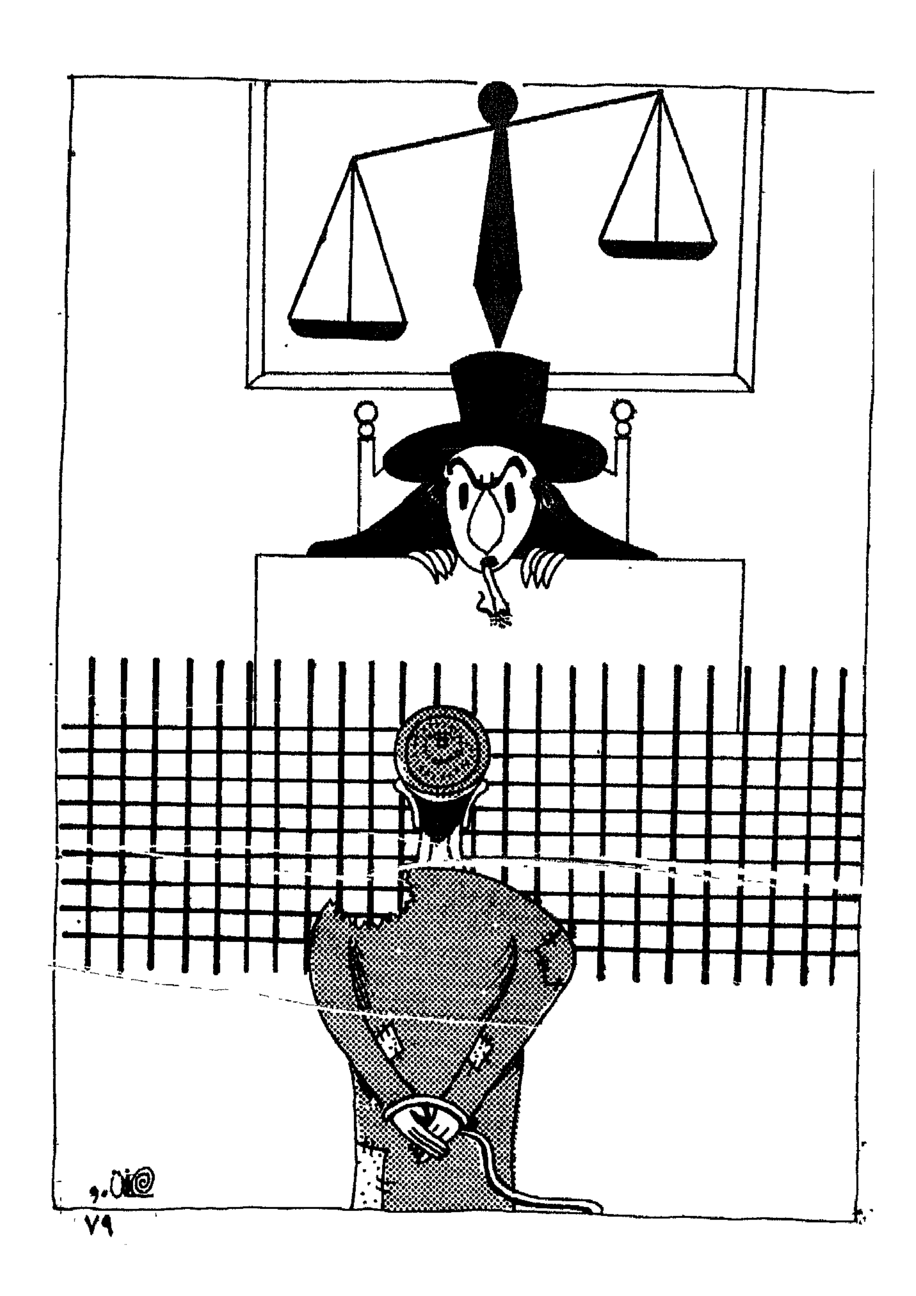
فى يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ أصدرت وزارة الداخلية البلاغ الرسمى التالى :
« تمنح مكافأة قدرها عشرة آلاف جنيه ، لمن يعطى معلومات توصل لضبط وإدانة الشخص أو الأشخاص الذين لهم علاقة بأية حادثة من حوادث إلقاء القنابل التى ارتكبت فى جزيرة بدران وشارع نوبار أو بحى الأزبكية (على قيادة الجيش البريطانى فى مبنى فندق إيدن بالاس) . وكل من يقدم معلومات عن هذه الحوادث يكون فى حماية تامة . ويجب إعطاء هذه المعلومات إلى جناب حكمدار بوليس العاصمة . وفى حالة وقوع أية حادثة من حوادث الاعتداءات المماثلة يمنح

مكافأة قدرها ألف جنيه ، لكل من يتمكن من القبض على الجانى أو الجناة فى مكان الحادث أو بالقرب منه . »

ولم يتقدم أحد . . واستمرت الاغتيالات !

ثلاثة ملايين جنيه !

وقد اعترف اللورد أللنبي بأن المخابرات البريطانية أنفقت فى أثناء ثورة ١٩١٩ . وفى المدة ما بين نوفمبر سنة ١٩١٨ ومنتصف ١٩٢٥ حوالى ثلاثة ملايين جنيه فى مصر وحدها ، وأنها لم تحصل فى طوال هذه المدة على خيط واحد يوصلها إلى الجهاز السرى للثورة ! . . ولقد كان الدكتور سيدنى سميث الطبيب الشرعى العالمى يعمل مع المخابرات البريطانية فى مصر . فى محاولة الكشف عن هذا الجهاز السرى ، وفى صفحة ٨٨ من مذكراته يقول بالحرف الواحد : « فى خلال الفترة بين ١٩١٩ و١٩٢٢ وقع حوالى ٣٠ حادث اغتيال على الموظفين الإنجليز فى مصر والضباط الإنجليز فى مصر، والجنود الإنجليز فى مصر بالأسلحة النارية . ووقعت خمس حوادث أخرى بإلقاء قنابل مصنوعة محليا . . ومع أن أكثر هذه الهجمات كانت تقع فى وضح النهار . وفى شوارع مزدحمة بالسكان . فلم يحدث مرة واحدة أن تقدم شاهد عيان واحد . للتعرف على أحد المشتبه فيهم . ولم يحاول أحد من الجمهور أن يساعد البوليس بأية طريقة ! . . وكان من الصعوبة بمكان إثبات أى جريمة من هذه الجرائم على أى فرد . ولم يحصل البوليس مرة واحدة على أثر واحد مفيد فى التعرف على القتلة » !



وليس معنى هذا أنه لم تحدث خيانة ، بل لقد حدثت بعض الخيانات ، ولكنها ليست من أعضاء الجهاز السرى نفسه ، وإنما من أشخاص يستعين بهم أعضاء الجهاز السرى ! وكان يحدث فى مثل هذه الأحوال أن تعقد المحكمة من أعضاء الجهاز السرى نفسه ، وتصدر حكمها ، وتنفذه فى الحال . وقد روى الدكتور سيدنى سميث قصة واحد من هؤلاء تكلم ! روى سيدنى سميث فى مذكراته صفحات ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ : أن إحدى الخلايا السرية قررت اغتيال مستر جاير أندرسون أحد كبار الموظفين فى الداخلية المصرية . وعهدت بدور معين إلى خادم الموظف الإنجليزى الكبير ، فى عملية الاغتيال . ثم علمت الخلية السرية أن هذا الخادم اتصل بالبوليس . . فقرر أعضاء الخلية الخلاص منه ، واستدرجوه إلى تلال المقطم ، حيث حاكموه ، ثم أعدموه بضربه على رأسه بقضيب حديدى ، وأخفوا الجثة فى كهف قريب .

* * *

وفى مذكرات حسنى الشنتناوى المحامى وعضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ يقول : « حدث فى عام ١٩٢٣ أننى كنت وزميلى الأستاذ محمد يوسف من سجناء قره ميدان ، محكوما عليه بالأشغال الشاقة فى قضية عبد الرحمن فهمى ، وكان قد مضى علينا فى السجن ٣ سنوات ، وحضرت ثلة من الجنود الإنجليز فى سيارة بوكس ، وأخرجونا من السجن ، وأخذونا معهم إلى وزارة الداخلية ، والقيود الحديدية فى أيدينا ، وكان على صدرى رقم السجن (٤٠٨) ، وصعدنا إلى الدور الذى به الوزير ، وفى أحد جوانبه إدارة التفتيش العام ، وأدخلونا واحدا واحدا — أنا وزميلى محمد يوسف الذى كان قد حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن المؤبد — دخلت إلى حجرة بها

ضابط هو الضابط أحمد حمدى من القلم السياسى . وقد أصبح بعد بضعة أعوام مديراً لأمن جرجا . وفتح هذا الضابط محضرا يعرض علىّ فيه ١٠ آلاف جنيه وقال : « نريد منك أن تسرد لنا ما تعرفه عن نظير » . . ونظير هذا كان زعيم خلية فدائية ، وكان من سكان شارع محمد على ، وكنت أعرفه . فاعتذرت للضابط وقلت : ليس عندى معلومات ، وأضفت أنه سبق أن قلت فى التحقيق الذى أجرى معى فى سنة ١٩٢٠ أنه عرض علىّ عشرة آلاف جنيه والإفراج فورا وتعليمى فى الخارج على حساب الحكومة ، وأننى رفضت هذا العرض وفضلت السجن !

وأحرج الضابط أحمد حمدى ، وأحضر لى مرطبا ، وقال لى : « لا تؤاخذنى ، فأنا أقوم بما كلفنى به رؤسائى » ، وأعتقد أن هذا المحضر لايزال موجودا فى الأوراق التى تركها القلم السياسى بوزارة الداخلية بعد إلغائه — ثم أخرجت من الحجرة ، وأدخلوا الأستاذ محمد يوسف فكان موقفه مثل موقفى تماما .

* * *

فما الذى حدث بعد ذلك . . حتى ينجح الإنجليز فى أن ينقضوا على الجهاز السرى للثورة ؟ ! الذى حدث أن محمد نجيب الهلباوى كان طوال هذه المدة مسجونا فى ليمان طرة ! وعندما خرج من السجن ، بعد أن عفا عنه سعد زغلول فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٣ مع جميع المسجونين السياسيين . . عند ذلك بدأت تتغير الصورة ! لقد أرسل لى محمد نجيب الهلباوى مذكراته : . وقال إن هذه المذكرات هى دفاعه عن نفسه ! وإنى أومن بأن حق الدفاع مقدس ، وأتمنى من كل قلبى أن يخرج محمد نجيب الهلباوى من محاكمة التاريخ بريئا ، فليس آلم على نفسى من أن يضطرنى واجبى كمؤرخ أن أخرج جثة من قبرها ! لقد كان نجيب الهلباوى بطلا عام ١٩١٥ ، عندما ألقى القنبلة على السلطان حسين لأنه قبل أن يجلس على

العرش فى ظل الحماية !وإن من سخرية القدر أن سعد زغلول كتب أكثر من ثلاثين صفحة فى مذكراته عن هذه القنبلة التى ألقاها الهلباوى . . وأنه ذهب يومها ليراه فى التحقيق ووصفه بقوله : « إن الغريب أن فى ملامح هذا الشاب - نجيب الهلباوى — وهيئته شيئا يشبه مصطفى كامل،وعلى الأخص حركاته . . » فما الذى تغير فى خلال ٩ سنوات ؛ من عام ١٩١٥ إلى عام ١٩٢٤ . . من شاب يشبه فى حركاته « مصطفى كامل » ، إلى رجل يشبه فى حركاته « كين بويد » ؟! . . ما الذى حول البطل الوطنى إلى مستر « هـ » . .!؟ إن كل ما يقوله نجيب الهلباوى فى مذكراته : أن السبب هو أنه بعد الإفراج عنه عرض عليه سعد زغلول وظيفة بخمسة عشر جنيها ، بينما عين أحد الصحفيين بمرتب قدره خمسة وثلاثون جنيها !

وهنا يحسن أن أتركه هو يتكلم . . إننى أنشر مذكراته بكل ما فيها من شتائم ومطاعن كما هى !

المفاجأة رقم ١

فى صفحة ١٥ من مذكرات نجيب الهلباوى كتب تحت عنوان : (أول بذور الشقاق) ما يأتى : « أفرج عن جميع السياسيين ، فالتحق الموظف الحكومى بوظيفة حكومية ، وغير الموظف من الهتافة بوظيفة فى البرلمان ، أما أنا وعريان يوسف سعد ويوسف العبد ، فقد أغلق علينا سعد كراهيته بلا سبب نعرفه حتى الآن . طلبنى النمراشى باشا فى مكتبه بوزارة المعارف ، وكانت السيدة نبوية موسى هناك ، فسألنى : « هل تعرف السبب الذى لا يطيق الباشا من أجله ذكر اسمك ؟ » . فقلت له : « لأنى أحمل اسم الهلباوى عدوه » . قال : : « هل تحب أن تكون

مدرسا فى بنى سويف ؟ » . قلت له : « لا أحب أن أغادر القاهرة ، لأتم دراسة الحقوق » . قال : « اقبل هذه الوظيفة مؤقتا » . قلت : « لا أقبل ، لأنكم أغدقتم الوظائف على المتافقة ، وتركتم من حملوكم على أعناقهم للرياسة » . قال : « اضرب مثلا » . قلت : « فلان وكل جهاده مقال فى جريدة الأفكار يسب ثروت باشا تحت عنوان (إنى أضحك منك يا ثروت) . ولو كان لى أخت جميلة ورقيقة لكنت اليوم فى أعلى المناصب » . فقالت السيدة نبوية مرسى بعد أن رفعت الحجاب من على وجهها (والسيدة نبوية موسى كانت غير جميلة) : « وهل أختك أجمل منى ؟ » . قلت لها : « إنك أجمل منها بكثير » . قال النقراشى : « حاسبوا شوية .. انتم (ح) تلضموا مع بعض ! بلاش غزل ! » ضحكنا ثم قلت له : « طريقة حل المسائل عندكم غلط » .

النقراشى باشا : « وكيف كان ذلك ؟ »

قلت : « إليك مسألة : جهاد ربع قرن يساوى ١٥ جنيها خارج القاهرة .. وقاحة وهتاف فى الشارع يساوى ٣٥ جنيها فى الشهر وفى قلب العاصمة .. فعلل ذلك ! » . حار النقراشى باشا فى الجواب ، فغادرت المكتب ، وسافرت إلى بلدى أزرع وأفلح ، فقد تنبت التبر الجبال ، ومن ذا الذى يطيق الظلم من الأحرار ويحب ظالمه . . »

* * *

انتهى كلام الحلباوى فى مذكراته عن سبب الخلاف ! ولا نظن أن هذا الظلم يساوى أن يذهب الحلباوى ليعرض نفسه على المخابرات البريطانية ! . . إن محمد يوسف الذى حكم عليه بالإعدام فى قضية عبدالرحمن فهمى ، مكث عامين بعد العفو عنه بغير وظيفة ، وأخيراً وجد وظيفة بثلاثة جنيهات فى الشهر ! ومع ذلك لم يفكر فى أن يذهب إلى إنجرام المسئول عن المخابرات البريطانية ! . . وعريان يوسف سعد الذى ألقى

قنبلة على يوسف وهبه باشا عينه سعد زغلول بمرتب سبعة جنيهات ونصف . . ويوسف العبد أحد أبطال الجهاز السرى عينه سعد زغلول بمرتب تافه !

ولكن أحدا من هؤلاء لم يذهب إلى إنجرام بك !

المفاجأة رقم ٢

يقول نجيب الهلباوى فى مذكراته صفحة ٦٢ من الكراسة المكتوب عليها : « إماطة اللثام عن أخطر الأسرار » وهى بخط يد نجيب الهلباوى أيضا ! . . كتب الهلباوى فى يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ — وضع خطا تحت كلمة « أكتوبر سنة ١٩٢٤ » — لأن هذا الشهر هو الذى اعترف فيه لورد لويد المندوب السامى البريطانى فى مذكراته صفحة ٩٣ (من الجزء الثانى) بأنه بدأ فيه البحث بين لورد أللنبى ورئيس الوزراء البريطانى عن صيغة الإنذار الذى قدم لسعد زغلول بعد ذلك . لمناسبة قتل السردار فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . قال نجيب الهلباوى فى السطر السادس من صفحة ٦٢ ما يأتى بالحرف الواحد . وبخط يده : « دارت الدنيا فى رأسى . وكاد الغضب يقتلنى ، وعزمت على أن أسير بخطى واسعة نحو حب ذاتى متخذا حطام الأصنام التى عبدتها سلما أرتقى عليه . وفى ساعتها ، وحينما كنت أتميز من الغيظ . ويكاد الشرر يتطاير من عينى ، إذا بتلغراف يصلنى من حكمدارية مصر تطلبنى فيه على عجل لأمر هام ، وتستحلفنى باسم مصر وباسم الملك أن ألبى دعوتها . سافرت إلى مصر فى أول قطار ، وقابلت رسل باشا وسليم زكى فقالا لى : لقد اعتدى على سعد ونريد منك المحافظة عليه . . أما من جهتك فكل شرط تمليه علينا فهو مقبول ، فأمليت عليهم الشروط الآتية :

أولا : لا أدخل الحكمدارية ولا أى دار للحكومة .

ثانيا : أن يكون الكلام بواسطة التليفون ، ومرة واحدة فى اليوم .

ثالثا : أن يكون مرتبى الشهرى ٤٠ جنيها ، خلاف المسكن والمأكل والمشرب .

« قبل الحكمدار — رسل باشا — شروطى وقبلت العمل لحماية سعد ، وهو عمل صورى فى اعتقادى على الأقل ، والتحقت فى ثانى يوم بمدرسة الحقوق الفرنسية لأتم دراستى . . قلت لنفسى : « لقد ضحيت بمستقبلى العلمى والمادى من أجل مصر والمصريين ، وساقنى عدو بلادى إلى المشنقة ، ونجانى ربى بمعجزة منه ، ورفضت وأنا مكبل بالحديد فى سجن طره الثراء والحرية ، وفضلت حياة السجون على خدمة الحكومة فى عهد الاحتلال ، وأخيراً كان نصيبى من زعيم الأمة ، الجحود ، وحربا لا هوادة فيها ، ومن أهلى وعشيرتى وأصدقائى الإهمال ونكران الجميل . ثم نظرت إلى الماضى القريب ، فوجدت أناسا تقدمتنى وكان شوطهم ورائى ببعد سحيق إذ أمشى على مهل » .

هذا ما سجله نجيب الهلباوى فى مذكراته بخط يده . . ولكننا نقف هنا عند تاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ قليلا . وهو التاريخ الذى أرسل فيه الحكمدار الإنجليزى إلى نجيب الهلباوى يستدعيه على وجه السرعة ! . . فى يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٤ قالت جريدة السانداى تيمس فى مقال افتتاحى موعز به أن من الصعب الوصول إلى اتفاق بسرعة بين سعد زغلول وماكدونالد فى المفاوضات التى تجرى الآن ، والسبب فى ذلك متطرفو البرلمان المصرى . فى يوم أول أكتوبر سنة ١٩٢٤ أبرق المستر رامزى ماكدونالد وزير الخارجية إلى نائب المندوب السامى فى القاهرة يقول له : « لا أمل فى الاتفاق مع زغلول . رفض زغلول قبول احتلال أية نقطة من

الأراضي المصرية . أصر على موقفه من السودان الذى صرح به فى أقواله العمومية . سأجتمع به يوم ٣ أكتوبر للاتفاق على قطع المفاوضات » .

الإمضاء « ماكدونالد »

وفى هذا الوقت بالذات بدأ البحث بين اللورد أللنبي وماكدونالد فى لندن فى صيغة الإنذار الذى يقدم إلى سعد زغلول ! كما جاء فى مذكرات لورد لويد صفحة ٩٣ من الجزء الثانى . وفى هذا الوقت بالذات بدأت المخابرات البريطانية تستعد ! وفى يوم ٢ أكتوبر أرسل رسل باشا برقية إلى نجيب الهاباوى : « يطلبنى على عجل لأمر هام » كما دون نجيب الهلباوى فى مذكراته بخط يده فى صفحة ٦٢ ، السطر العاشر ! . . وفى يوم ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ أذاعت شركة روتر أنه صدر بلاغ رسمى فى لندن بأن المحادثات بين سعد زغلول وماكدونالد قد انتهت !

مصادفة غريبة . . أليس كذلك ؟ ولكن الأدلة التى ستجىء بعد ذلك سوف تثبت أن بداية الاتصال بين رجل المخابرات البريطانية مستر إنجرام وبين نجيب الهلباوى قد بدأت قبل ذلك بشهور !!!

* * *

أما قول نجيب الهلباوى فى مذكراته أن رسل باشا الحكمدار الإنجليزى استدعاه بهذه البرقية المستعجلة فى يوم ٢ أكتوبر لحراسة سعد زغلول فهو أمر لايتصوره العقل! أن يهتم الحكمدار الإنجليزى بحياة سعد زغلول فى هذه الفترة التى تقرر فيها قطع المفاوضات . لأن سعد زغلول أصر على مطالب شعب مصر ! ولكن أغرب من هذا أنه فى يوم ٢ أكتوبر لم يكن سعد زغلول فى مصر حتى يتولى الهلباوى حراسته على وجه السرعة ! لقد كان سعد زغلول يومها فى لندن ! . . ولم يعد من أوربا إلا فى صباح يوم الاثنين ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ . فلم يكن هناك داع إذن لأن يرسل الحكمدار الإنجليزى إلى الهلباوى برقية قبل ذلك

بثمانية عشر يوما يستدعيه على وجه السرعة! وحتى الهلباوى نفسه فى مذكراته صفحة ٦٢، اعترف بأن تكليف الحكمدار الإنجليزى له بحراسة سعد زغلول كان « عملا صوريا » :. ثم إن سعد زغلول أعتدى عن حياته فى يوليو .. وبرقية الحكمدار فى ٢ أكتوبر!.. فكيف يحمى الهلباوى فى القاهرة سعد زغلول الذى كان موجودا فى لندن فى تلك الأيام ؟ . . إنها دعوى . . ضعيفة جدا ! . . بل إن الهلباوى نفسه اعترف بأنه هو الذى عرض خدماته على البوليس . . جاء فى صفحة ٤ من مذكرة نجيب الهلباوى فى قضيته التى رفعها على الحكومة ما يأتى بالحرف الواحد : « فى سنة ١٩١٦ حكم على محمد نجيب الهلباوى بالإعدام . لأنه ألقى قنبلة على عظمة السلطان حسين بالإسكندرية . واستبدل هذا الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة . وفى ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ خرج نجيب الهلباوى أفندى من سجن طرة بالعفو العام الذى صدر عن المجرمين السياسيين . وإذا بالبوليس السياسى يتخبط فى ظلام حالك . من غموض الحوادث، تلك الحوادث التى ظلت تتتابع مدى عامين كاملين دون أن توفق الحكومة لضبط الفاعلين . فكر محمد أفندى نجيب الهلباوى فى أن يتصل بالبوليس . لمده بالمعلومات عن الحوادث القتل السياسى . لأنه كان عضوا فى جمعية سرية كان قوامها فى سنة ١٩١٣ الدكتور شفيق منصور والأستاذ أحمد سابق المحامى ومحمد أفندى شمس الدين الموظف بالمالية الآن وغيرهم كثيرون من جميع أنحاء القطر . وكان الهلباوى يعتقد فى ذلك الوقت أن شفيق منصور هو العقل المفكر فى حوادث الاغتيال السياسى جميعها » .

المفاجأة رقم ٣

ولكن فى صفحة ٣ من الكراسة رقم ٤ من مذكرات الهلباوى مفاجأة ! لقد أزحت الستار فى فصل سابق أنه عقب حادث السردار تقدم مستر كين بويد مدير المخابرات البريطانية ببلاغ إلى اللورد اللنبى هذا نصه :

٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ – أبلغني مرشدي المستر H أن سعد زغلول عقد اجتماعاً في بيته حضره عدة أشخاص منهم عبد الرحمن فهمي والنقراشي ومكرم عبيد ، وأنهم أقسموا اليمين على اغتيال الإنجليز . وأن سعد زغلول هاجم في الاجتماع السردار لأنه لم يزره في أثناء وجوده في لندن . وأنه بناء على هذا وضعت خطة لاغتيال السردار » .

نشرت هذا السر الخطير في مقال سابق . وتساءلت : من يكون مستر H هذا ؟ . وقلت إنني أستنتج أن مستر H هو نجيب الهلباوي . ورحت أقدم الأدلة على هذا الاستنتاج . وعندما قدم لي نجيب الهلباوي مذكراته فوجئت في صفحة ٣ من الكراسة الرابعة ، بنجيب الهلباوي يكتب بخط يده ويقول إنه بعد مقتل السردار عقد اجتماع في منزل إنجرام بك في الجزيرة ، وأن اللواء رسل باشا حكمدار العاصمة كان يناديه « يا مستر H » !!

اعترف نجيب الهلباوي بهذا بخط يده في الصفحة الثالثة في السطر الرابع عشر !! وقال نجيب الهلباوي في مذكراته . إنه عقدت جلسة في منزل إنجرام بك بالجزيرة حضرها إسماعيل صدقي وزير الداخلية والنائب العام ورسل باشا وإنجرام بك وسليم زكي ، ثم قال : « انعقدت الجلسة . وبعد مناقشة طويلة سلمتهم خطة القبض على الجناة مكتوبة بيدي . وطلبت منهم تنفيذها بدقة سير عقرب الساعة ، وحذرتهم مغبة التأخير أو التقديم . فقد تؤدي غلطة بسيطة إلى الفشل الذي سوف يعقبه ثأر المذلة لجميع سكان وادي النيل . قال رسل باشا : « وإذا لم تنجح هذه الخطة فما مصيرك يامستر H ؟ » قلت : « سوف أقتل نفسي على الطريقة اليابانية ، لأني لا أطيق صبرا على ذل بلادي ومايكي » .

انتهى ما قاله نجيب الهلباوي بخط يده في مذكراته . فهذا اعتراف كامل

من الهلباوى بأنه رجل المخابرات البريطانية الذى أطلق عليه مستر كين بويد لقب مستر H . . ولقد قلت إن نجيب الهلباوى اتصل بإنجرام بك مدير المخابرات البريطانية قبل حادث السردار . . وأن المخابرات البريطانية هى التى حرضت على اغتيال السردار ، وأن نجيب الهلباوى هو الذى تولى تحريض شفيق منصور . . أو تحريض بعض الذين قاموا باغتيال السردار .

ولم أذكر كل ما لدىّ من أدلة ! لأننى توقعت أن يرد نجيب الهلباوى ! وأردت أن أبقى بعض الأدلة فى يدى احتياطا للطوارئ !

المفاجأة رقم ٤

وقد اعترف إنجرام بك بأن الهلباوى لم يقل الحقيقة عندما قال نجيب الهلباوى فى مذكراته أنه اتصل بالبوليس فى ٢ أكتوبر ، بل إنه اعترف بأن الاتصال بدأ قبل ذلك . فى شهر فبراير سنة ١٩٢٤ . . فى صفحة ٤٣ من الدوسيه حرف ج فى جناية محمد فهمى على وآخرين : قال إنجرام بك نائب الحكمدار فى القاهرة ، وهو فى الوقت نفسه موظف فى المخابرات البريطانية : « إنى تذكرت أن محمد نجيب الهلباوى الذى كان متهما بإلقاء القنبلة فى الإسكندرية . وكنت شاهدا ضده أمام المحكمة العسكرية . من الأشخاص الواقفين على أسرار كثير من الجمعيات السرية . وكان قد حضر لى بعد الإفراج عنه . وطلب أن يشتغل معنا ، فوجدت أنه عامل مفيد . وأوصيت على تشغيله فعلا . وخابره سليم أفندى زكى فى غيابى للحضور للاشتغال معنا . وحصلت مكاتبات بهذا الخصوص بين البوليس وبينه » .

هذه هى شهادة إنجرام بك الموظف فى المخابرات البريطانية المسجلة فى محكمة الجنايات فى صفحة ٤٣ . ومعنى هذا أن محمد نجيب الهلباوى اتصل بإنجرام بك

بعد الإفراج عنه فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ . أى قبل حادث السردار بأكثر من ثمانية شهور . وقد اعترف محمد نجيب الهلباوى بأن إنجرام بك صادق فى هذه الرواية فى المذكرة التى قدمها محمد نجيب الهلباوى إلى محكمة مصر الابتدائية ، الدائرة الخامسة المدنية والتجارية فى القضية التى رفعها نجيب الهلباوى على وزارة الداخلية يطالب فيها أن تدفع له الوزارة جميع المكافآت التى أعلنت عنها الحكومة مقابل الإرشاد عن أعضاء الجهاز السرى والمحدد النطق بالحكم فيها جلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٢٥ . قال الهلباوى فى صفحة ٥ من هذه المذكرة بالحرف الواحد : « بدأ نجيب الهلباوى أبحاثه من تاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ بالاتصال بشفيق منصور ، لأنه كان عضوا فى الجمعية السرية فى سنة ١٩١٣ ومنه تعرف بمحمود إسماعيل ، وهو أشد رجال العصابة جرأة وخطورة ، ومنه تعرف بأولاد عنايت ، عبد الفتاح وعبد الحميد ، وإبراهيم موسى . وأخذ يتلمس منهم الأخبار . فعرف الكثير من مرتكبي الحوادث السابقة »

انتهى كلام الهلباوى فى مذكرته صفحة ٥ . فالهلباوى - إذن - اتصل بإنجرام بك رجل المخابرات البريطانية عقب الإفراج عنه فى ١٢ فبراير . . أى قبل أن يعرض عليه النقراشى وظيفة فى بنى سويف بخمسة عشر جنيها . . وهذا يؤيد ما قاله لورد لويد فى مذكراته صفحة ١٠٦ الجزء الثاني عندما قال : إن الهلباوى اتصل بالبوليس الإنجليزى عقب خروجه من السجن لكى ينتقم من زملائه فى قضية الاغتيالات ، وكان الإفراج عنه فى ١١ فبراير ١٩٢٤ . والهلباوى باعترافه فى مذكرته صفحة « ٥ » يقول إنه بدأ الأبحاث فى الكشف عن الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ بعد ذلك ، وبدأ الاتصال بشفيق منصور من ٣ أكتوبر ! . . وقد كان يتردد عليه يوميا ، وكان يمثل دور الفقير المحتاج لثمن بذلة ، حتى دفع له محمود إسماعيل قسط البذلة ! ولكنه

فى الواقع كان يخدع شفيق منصور ومحمود إسماعيل ، ونجح فى خداعهما ، كما نجح بعد ذلك فى إقناع بعض أعضاء الخلية السرية بأن قتل السردار هو عمل وطنى ، وبهذا أشعل الكبريت فى صفيحة البترول !

إنقاذ وادى النيل

ثم يقول فى مذكراته إن سر تبليغه عن قتلة السردار أنه أراد إنقاذ وادى النيل! ففى صفحة ٢٦ من المذكرات كتب نجيب الهلباوى تحت عنوان «الطريق الوحيد لإنقاذ وادى النيل » : « كان هناك طريق واحد لإنقاذ البلاد من شر هذا البلاء ، طريق لابد من السير فيه بين الأشواك وفوق القتاد ، لأنه لا يوجد طريق سواه . هذا الطريق هو القبض على قتلة السردار ومحاكمتهم . . كانت هذه أمنية الملك وهدف وزارته والشرط الأساسى الذى طلبته إنجلترا ثمنا لرجوع الجيش المصرى إلى السودان . شرطت إنجلترا هذا الشرط وهى واثقة تماما أنه لا قبل لأى حكومة مصرية على تنفيذه ، كما حصل من قبل فى جميع الاغتيالات السياسية . . كانت إنجلترا تتمنى ألا يقبض على الجناة حتى تستغل الحادث إلى أبعد حد ، فلا يرجع الجيش المصرى إلى السودان ويخلو لها الجو هناك »

انتهى ما ذكره نجيب الهلباوى فى مذكراته حرفيا . إن نجيب الهلباوى رجل ذكى ، وهى مكلف من إنجرام بك بمراقبة شفيق منصور . . وهو يرى عند شفيق يوميا الشبان الذين قرروا اغتيال السردار . . وكان يجلس معهم فى الصباح والمساء ، ويأكل معهم ، ويتسامر معهم ، فلم يستنتج — فى أضعف الأيمان — أنهم ينوون القيام باغتيال ! فهل لم يبلغ إنجرام بك ؟ أبلغه طبعا ! فماذا فعل إنجرام بك . . ؟ هل منع الحادث ؟ هل قبض على هؤلاء الذين كانوا يتآمرون ؟ إنه لم يفعل أى

شيء من هذا .. بل إنه — وهو المشرف على البوليس السياسى — دفع نجيب الهلباوى طوال هذه الفترة من ٣ أكتوبر إلى ١٩ نوفمبر ليشجع ، ويلهب ويتحمس ، ويحمس ، لكى يستطيع الإنجليز أن يقدموا الإنذار الذى اعترف لورد لويد المندوب السامى ، بأنهم بدأوا يعدونه فى أكتوبر ، أى قبل مصرع السردار بأكثر من شهر !

ثم هناك مسألة أخطر ! تؤيد أن الإنجليز هم الذين أوحوا باغتيال السردار ، وسهلوا اغتياله . فإنه تقرر — حسب الاعترافات المسجلة فى التحقيقات — قتل السردار يوم ١٩ نوفمبر ، ثم فوجئ شفيق منصور بخبر فى الصحف بأن السردار سيسافر فى اليوم السابق . وتصوروا أن السردار أفلت . . وإذا باللورد أللنبي يطلب من السردار أن يبقى إلى يوم ١٩ لأمر هام . . والثابت من علاقة نجيب الهلباوى بإنجرام رجل المخابرات البريطانى ، أن تخطيط مقتل السردار كان يبلغ من نجيب الهلباوى إلى إنجرام بك دقيقة بدقيقة .. فلو لم يكن إنجرام بك موافقا ومؤيدا لتنفيذ الاغتيال ، لشجع لورد أللنبى السردار على السفر فى يوم ١٨ أو قبل ذلك ليفلت من الموت . ولكن ما الذى استبقاه ليوم ١٩ نوفمبر . بدون سبب ظاهر ؟ .. اللهم إلا أن يتم الاغتيال فى ذلك اليوم تنفيذا لخطة السياسة البريطانية المرسومة !

المفاجأة رقم ٥

ثم تعالوا نمشى مع الأيام إلى أن نصل إلى يوم ١٩ نوفمبر . يوم مصرع السردار . إننا نجد مسألة أهم ! . . قال سليم زكى فى صفحة ٣٣ من محضر تحقيق جناية محمد فهمى على ومن معه — ملف حرف ج (وهى قضية ماهر والنقراشى) : فى يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ — أى يوم مقتل السردار — كنت على اتفاق لمقابلته (أى نجيب الهلباوى) فى الساعة الخامسة والنصف بجهة مصر الجديدة بالقرب من لونابارك

(سينما روكسى الآن) فتوجهت فعلا وتقابلت معه ، وأخبرته أنه اعتدى اليوم على حياة السردار ، فأفهمنى بأنه ليس لديه خبر بهذه الحادثة ، وأن أول كل شيء سيعمله أنه سيذهب إلى مكتب الدكتور شفيق منصور المحامى لأنه إذا كان مرتكبو الحادث من المصريين ، فلابد وأن الدكتور (شفيق منصور) يكون لديه معلومات»
. . ولا نكتفى بالدليل من أقوال سليم زكى المسجلة فى التحقيقات . . إننا نبحث عن الدليل من أقوال نجيب الهلباوى نفسه ! . . هذا هو تقرير نجيب الهلباوى لإنجرام بك المقدم بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ ، وهو مقدم ليضم إلى التحقيق ، وقد سجل فى دوسيه الجناية رقم ١١٠ سنة ١٩٢٤ .

قال الهلباوى : « كنت مرتبطا بوعد مع حضرة اليوزباشى سليم أفندى زكى فى الساعة الخامسة بعد الظهر بمصر الجديدة ، يوم حادث السردار . وفى الساعة الخامسة تقابلنا لأعطى له بعض معلومات . ففاجأنى بخبر الاعتداء على السردار وطلب منى التحرى بأسرع ما يمكن . فتركته وذهبت فى الحال إلى مكتب شفيق أفندى منصور ، لأنى على يقين بأنه ليس هناك حادث يحدث بدون علمه تقريبا » .
قد يجوز أن يطعن نجيب الهلباوى فى تقريره إلى الحكمدار بالتزوير ، على الرغم من أنه مسجل فى قضية السردار فى دوسيه القضية رقم ١١٠ سنة ١٩٢٤ . . ولكن نجيب الهلباوى أعاد نشر هذا التقرير بحروفه فى صفحة ١٨ من المذكرة التى قدمها أمام محكمة مصر الابتدائية الأهلية ، الدائرة الخامسة المدنية والتجارية فى القضية المحدد لها النطق بالحكم فى جلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٢٥ . . فهذا دليل ثابت واعتراف بصحة هذا الاعتراف الخطير !

ولكن . . كاد المريب أن يقول : خذونى ! . . ما هو السر فى إصرار سليم زكى على أن يقول فى التحقيق أمام النيابة أنه عندما قابله نجيب الهلباوى الساعة

الخامسة والنصف – بعد ثلاث ساعات ونصف ساعة على الأقل من الحادث – إن نجيب الهلباوى لم يكن يعرف بهذه الحادثة ! . . وما هو السر أيضا فى إصرار نجيب الهلباوى على أن يقول فى تقريره المقدم لإنجرام بك ليرفق بالتحقيق إنه عندما اجتمع بسليم زكى فى الساعة الخامسة بعد ظهر يوم الحادث فاجأه سليم زكى بخبر الاعتداء على السردار ! . . إن المقصود بهذا أن يسجل سليم زكى وإنجرام أن نجيب الهلباوى لم يكن يعرف بحادث الاغتيال !

ولكن هل هذا معقول ؟! هل يصدق ساذج أن نجيب الهلباوى المتصل بحوادث الاغتيالات السياسية ، والذى يعمل باعترافه من ٤ أكتوبر مع إنجرام بك وكيل الحكمدار ، والموظف فى المخابرات البريطانية ، لم يعلم بحادث إطلاق الرصاص على السردار إلا بعد وقوعه بثلاث ساعات فى روايته هو ، أو بعد ثلاث ساعات ونصف فى رواية سليم زكى مساعد إنجرام بك ؟ ! . . وهل يصدق ساذج أن حادثا وقع فى شارع قصر العينى الساعة الثانية ظهراً ، وهز القاهرة بعنف ، وصدرت ملاحق الصحف بعد وقوعه بساعة تروبه . وجرى باعة الصحف فى جميع شوارع القاهرة يصيحون : « ضرب السردار الإنجليزى بالرصاص يا جدع ! » ، ثم يصاب نجيب بالصمم فلا يسمع به فى الترام الذى ركبه من بيته إلى محطة المترو ، ثم فى المترو الذى حمله إلى مصر الجديدة ، لا يسمع فى كل هذه الأثناء أن السردار أطلق عليه الرصاص ! . . ثم هل يصدق عاقل أن سليم زكى وكيل القلم السياسى يترك التحقيقات الخطيرة فى حادث السرداز بعد وقوعه بثلاث ساعات ، ليذهب إلى مصر الجديدة ، ويجتمع بمحمد نجيب الهلباوى ، إلا إذا كان واثقا ومتأكدا ومتيقنا بأنه سيجتمع برجل يعرف سر الاغتيال من ألفه إلى يائه !!

إن كل هذا يؤكد أن نجيب الهلباوى عندما كان ذاهبا إلى لوناپارك فى مصر

الجديدة كان يعرف أن السردار قد قتل ؟ بل إنه كان يعرف موعد قتل السردار قبل أن يقتل السردار !

المفاجأة رقم ٦

إن علم الإجرام يقول إنه مهما كانت كفاءة المجرم ، ومهما كان ذكاؤه ، ومهما بلغت حيطته وحذره ، فإنه دائماً يترك أثراً ! إن هذا الأثر هو الخيط الرفيع الذى يصل إلى إثبات التهمة ! ولكن العجيب أن المخابرات البريطانية — بكل دهائها وعبقريتها وكفايتها — تركت بصمة لها فى حادث مقتل السردار !

ما هى ؟!

الفصل الحادي عشر

بصمات على جثة السردار

تركت المخابرات البريطانية بصمة إحدى أصابعها على جثة السردار ! إنها بذلت مهارة عجيبة في إخفاء كل علاقة لها بالحادث .. غسلت جميع بقع الدم ، رمت بعض الملابس الملوثة بالدم على سعد زغلول وأحمد ماهر والنقراشي . . . ثم أطلقت المخابرات البريطانية صفارة البوليس تطالب برؤوس المحرضين على اغتيال السردار ، وهي تقصد أولاً وأخيراً القضاء على الحركة الثورية في مصر . ولكنها ، في عجلتها وفي نشوة انتصارها الضخم بهذه الضربة العالمية ، نسيت بصمة على جثة القتيل . ويقول العلماء في العلوم الجنائية إن المعروف جيدا أن تحقيق الشخصية ببصمات الأصابع يعتمد على الحقيقة القائلة بأنه ليس هناك أية بصمتين متشابهتين تماما . وقد يكون الاختلاف طفيفا ، بل ولا يرى إلا بالميكروسكوب ! واعتقد أن وثائق التاريخ هي خير ميكروسكوب يكشف البصمات !

ولكن وجدت بصمة على جثة السردار ، دون حاجة إلى استعمال ميكروسكوب علمي ، وإنما مستمدة من الوثائق والمستندات ! إن بريطانيا استندت في الإنذار البريطاني عقب مصرع السردار إلى أنه بالرغم من أن الحماية البريطانية على مصر قد انتهت في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فإن الحكومة البريطانية احتفظت ببعض المسائل ، ومن هذه المسائل المحتفظة بها حماية الأجانب ، وأن لها صفة خاصة مع

مصر ، وأنه ليس من حق أى دولة أن تتدخل فى العلاقات بينها وبين مصر . وبناء على هذه النقط المحتفظة بها قامت بريطانيا بعدوانها على مصر ، بتقديم الإنذار البريطانى الذى لم يسبق له مثيل فى التاريخ .

ولكن هناك مفاجأة بعد ساعتين !

إن السردار قتل فى الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر يوم الأربعاء ١٩ نوفبر سنة ١٩٢٤ . والثابت من وثائق عصبة الأمم فى جنيف ، التى حلت محلها الآن الأمم المتحدة فى نيويورك — أن مندوب بريطانيا فى عصبة الأمم ذهب فى الساعة العاشرة والنصف بوقت جنيف — أى الساعة الحادية عشرة والنصف ظهرا بوقت القاهرة ، فى يوم الأربعاء ١٩ نوفبر سنة ١٩٢٤ وقابل السكرتير العام لعصبة الأمم وقدم له مذكرة تقول : « إن الجمعية العامة لعصبة الأمم وافقت فى سبتمبر على بروتوكول خاص بأن ميثاق السلام والتحكيم ونزع السلاح يجوز أن توقع عليه الدول التى ليست أعضاء فى عصبة الأمم . وبما أن هذا القرار يمكن مصر التى ليست عضوا فى عصبة الأمم أن تنضم إلى هذا الميثاق وتطالب بالاستفادة منه فى شأن التحكيم فى أى خلاف ، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانيه تجد نفسها مضطرة لأن تحيط عصبة الأمم علما بأنه بالرغم من أن الحماية البريطانية على مصر قد انتهت ، فإن الحكومة البريطانية قد قامت ببعض تحفظات فيما يتعلق بمسائل معينة . وهذه التحفظات تتعلق بمسائل تتضمن المصالح الحيوية للإمبراطورية البريطانية . ولهذا لا تسمح الحكومة البريطانية بأى تدخل أو بأى مباحثات بشأنها من جانب دولة أخرى . وإن أى تدخل فى الشئون المصرية ، أو محاولة البحث فيها فى عصبة الأمم من جانب أى دولة هو عمل غير ودى » .

هذه هي المذكرة التي قدمها مندوب بريطانيا إلى عصبة الأمم في الساعة العاشرة والنصف صباحا بوقت چنيف . أي الساعة الحادية عشرة والنصف بوقت القاهرة في يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . وبعد تقديم هذه المذكرة بساعتين فقط . أي في الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر تم اغتيال السردار في مدينة القاهرة ! . . واستندت بريطانيا في الإجراءات التي اتخذتها ضد مصر عقب الإنذار البريطاني بالعدوان المسلح الذي قامت به على هذه النقط نفسها ، التي سجلتها بريطانيا قبل مصرع السردار بساعتين . إن عصبة الأمم بدأت عملها . وعقدت أول اجتماعاتها في چنيف في نوفمبر سنة ١٩٢٠ . وكانت مؤلفة يومها من ٤٢ دولة كما جاء في كتاب تاريخ أوربا في زماننا تأليف چيمس هارفي روبنسون وشارلس بيرد في صفحة ٦٣٥ ، فلماذا لم تسجل بريطانيا يومها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ في عصبة الأمم ؟ . . لماذا لم تسجل هذا التصريح . وحقها في حماية الأجانب . واتخاذ ما تشاء من الإجراءات عند صدور التصريح في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

ثم يمر عام ١٩٢٢ كله ولا تفعل ذلك ! ثم يمر عام ١٩٢٣ كله ولا تفعل ذلك ! ويمر شهر يناير سنة ١٩٢٤ . وفبراير . ومارس . وأبريل . ومايو . ويونيو . ويوليو . وأغسطس . وسبتمبر ، وأكتوبر . و ١٨ يوماً في نوفمبر دون أن تخطر عصبة الأمم بحقوقها المترتبة على تصريح ٢٨ فبراير : ولكن في الساعة العاشرة والنصف قبل ظهر يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ يهرول مندوب بريطانيا إلى السكرتير العام المساعد ، ويقابله في چنيف في الحادية عشرة والنصف ظهرا بوقت القاهرة . ليقدم هذه المذكرة ، وبعد ساعتين يقتل السردار ! ألا يمكن من هذا التصرف المريب العجيب أن نزداد اقتناعا بأن مستر « هـ » أو نجيب الهلباوي عرف في وقت متأخر من أحد أفراد عصابة الاغتيال . أو من أحد أعضاء الخلية السرية ، أنه تقرر

اغتيال السردار فى يوم ١٩ نوفمبر . . وأن المخابرات البريطانية أخطرت وزير الخارجية البريطانية سير أوستن تشمبرلين بالموعد . . وأن وزير الخارجية أسرع وطلب من مندوب بريطانيا فى عصبة الأمم أن يتقدم بهذه المذكرة إلى سكرتير عصبة الأمم المتحدة فى الحال ؟ . . وكان تقديم المذكرة فى الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا بوقت القاهرة . وكان اغتيال السردار فى الساعة الواحدة والنصف ظهرا بوقت القاهرة أيضا ! وإلا فكيف تعرف لندن – قبل مقتل السردار – أن حادثا خطيراً سيقع . وأن هذا الحادث سيقتضى من بريطانيا أن تقوم بعمل عدوانى على مصر . وأن تحتاط بريطانيا فتقدم هذه المذكرة إلى عصبة الأمم لتقطع الطريق على مصر إذا اشتكت إلى عصبة الأمم من العدوان الذى وقع عليها ؟؟!! أو إذا طلبت مصر تحكيم عصبة الأمم فى هذا العدوان . طبقا للميثاق الذى كان من حق مصر الانضمام إليه بالقرار الذى أصدره مجلس العصبة سنة ١٩٢٤ . اللهم إلا إذا كان وزير خارجية بريطانيا يضرب الرمل ويقرأ الطوالع . ويعرف المستقبل من سير النجوم ؟!

* * *

ثم هناك دليل آخر على أن هذا التصرف غير طبيعى ! ولو أنه كان تصرفا طبيعيا . فلماذا أخفى مندوب بريطانيا عن الصحف يومها أن بريطانيا قدمت هذه المذكرة . كما يحدث دائما عندما تقدم أي دولة مذكرة إلى السكرتير العام لعصبة الأمم . . وكما يحدث الآن عندما تقدم أى دولة مذكرة إلى سكرتير الأمم المتحدة ؟! . . ولكن الشيء المريب أن مندوب بريطانيا فى عصبة الأمم أطبق شفتيه ولم يقل شيئا . ولم تنشر أى صحيفة فى العالم يوم ١٩ نوفمبر أن بريطانيا قدمت هذه المذكرة . ولا فى يوم ٢٠ نوفمبر . ولا ٢١ نوفمبر . ولا ٢٢نوفمبر . ولا ٢٣ نوفمبر . ولا ٢٤ نوفمبر .

ولا ٢٥ نوفمبر . ولا ٢٦ نوفمبر . ولا ٢٧ نوفمبر . ولا ٢٨ نوفمبر . ولا ٢٩ نوفمبر . ولا ٣٠ نوفمبر . ومر أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ ولا كلمة في أي صحيفة في العالم .

ومر ٢ ديسمبر . . ولا كلمة !

ومر ٣ ديسمبر . . ولا كلمة !

وبدأ الهمس في سكرتيرية عصبة الأمم عن هذه المذكرة السرية . التي قدمت في موعد غريب . وتسرب الهمس إلى الوفد البريطاني . وفي يوم ٤ ديسمبر أذاعت شركة روتر — وهي شركة بريطانية — برقية من مراسلها في چنيف تقول : « إن بريطانيا العظمى أرسلت إلى سكرتيرية عصبة الأمم في ١٩ نوفمبر . مذكرة أشارت فيها إلى قرار عصبة الأمم الصادر في ٧ أكتوبر والذي جاء فيه أن ميثاق السلام والتحكيم ونزع السلاح يجوز أن توقع عليه الدول التي ليست أعضاء في عصبة الأمم . وأضافت مذكرة الحكومة البريطانية أن نص هذا القرار قد يفيد أن مصر يمكنها الانضمام إلى هذا الميثاق . ولكن الحكومة البريطانية لا يسعها والحالة هذه أن تسلم بحق الحكومة المصرية في أن تطلب توسط عصبة الأمم في تسوية المسائل التي احتفظ بها في تصريح ٢٨ فبراير » .

انتهت برقية روتر بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ عن المذكرة التي قدمت في ١٩ نوفمبر قبل مقتل السردار بساعتين . ولكن برقية روتر لم تستطع أن تزيل الشكوك التي بدأت تظهر في مبنى عصبة الأمم عن هذه المذكرة الخطيرة التي أخفيت في السكرتيرية طوال هذه المدة . . وبدأوا يتساءلون : لماذا لم تنشر السكرتيرية هذه المذكرة دون سواها . وأخفتها طوال هذه المدة ؟ واتصل لورد سيسيل مندوب بريطانيا بسكرتير عصبة الأمم الذي كان وقتها يتلقى أوامره من مندوب بريطانيا . وطلب إليه نشر المذكرة . واضطرت سكرتيرية عصبة الأمم أن تذيع المذكرة المختفية . .

عجائب الصدف !

وفى يوم الجمعة ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ نشرت جريدة الديلى ميل لسان حال الحكومة البريطانية فى تلك الأيام الخبر التالى فى الصفحة التاسعة بعنوان: « ارفعوا أيديكم عن مصر . . إنذار شديد لعصبة الأمم » .

من مراسلنا الخاص : جنيف – يوم الخميس : نشرت عصبة الأمم اليوم نص مذكرةمن الحكومة البريطانية بشأن مصر . ومن عجائب الصدف أن يتضح أن هذه المذكرة أرسلت من لندن فى نفس يوم مقتل السردار فى القاهرة وهو يوم ١٩ نوفمبر . ولكن نظراً لظروف فنية ظلت هذه المذكرة سرا حتى الآن . . وتقول المذكرة : « إنه لما كانت نصوص مشروع القرار الذى وافقت عليه الجمعية العامة لعصبة الأمم فى سبتمبر . بمناسبة افتتاح البروتوكول الخاص باتفاقية الباسيفيكى لتسوية المنازعات الدولية . تطالب بإبلاغ نص هذه الاتفاقية إلى الحكومة المصرية . فإن الحكومة البريطانية تجد نفسها مضطرة إلى أن تحيط عصبة الأمم علما بأنه على الرغم من أن الحماية على مصر قد انتهت فى فبراير سنة ١٩٢٢ . فإنها – أى الحكومة البريطانية – قد قامت ببعض التحفظات فيما يتعلق بمسائل معينة . لحين الوصول إلى اتفاق بشأن هذه المسائل مع الحكومة المصرية . وهذه التحفظات تتصل بمسائل تتضمن المسائل الحيوية للإمبراطورية البريطانية . ولا تسمح بأى تدخل أو بأى مباحثات بشأنها من جانب أى دولة . ولذلك فإن بريطانيا تعتبر أية محاولة بالتدخل فى الشئون المصرية من جانب أى دولة ، عملا غير ودى . وسوف تصد بكل ما لديها من وسائل أى عدوان على الأراضى المصرية ؛ وبريطانيا لا تستطيع الاعتراف بأنه إذا وقعت مصر البروتوكول الخاص باتفاقية الباسيفيكى . فإن ذلك سوف يمكن

الحكومة المصرية من المطالبة بتدخل عصبة الأمم لتسوية المسائل التى تعتبر بريطانيا جهة الاختصاص الوحيدة فيها بمقتضى هذا الإعلان » .

انتهى حرفياً ما نشرته جريدة الديلى ميل ، لسان حال الحكومة البريطانية فى يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ :

أرأيت البصمة !

« ظروف فنية هى التى جعلت هذه المذكرة سراً » من الساعة ١١,٣٠ صباح يوم ١٩ نوفمبر إلى يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . . إن هذه الظروف الفنية هى أنه فى الساعة ١١,٣٠ قبل الظهر قدمت بريطانيا هذه المذكرة . . وفى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر تم اغتيال السردار ! والغريب أن بريطانيا أسمت مذكرتها « إعلانا » والمفروض فى الإعلان أن ينشر . لا أن يخفى ١٥ يوما إلى أن تتسرب أخباره ، وتثار من حوله الريب والشكوك . فتضطر سكرتيرية عصبة الأمم أن تذيعه مع هذا الاعتذار المريب ! . . ثم تعالوا نبحث عن مندوب بريطانيا فى عصبة الأمم الذى قام بهذه العملية المريبة العجيبة !! . . إن مندوب بريطانيا فى عصبة الأمم فى ذلك الحين ، كان اللورد سيسيل وزير الدولة فى الوزارة البريطانية ومندوب بريطانيا فى عصبة الأمم فى الوقت نفسه . ورحت أبحث عن كلمة قالها يوم ١٩ نوفمبر فلم أجد . . ولا بعد ذلك بأسبوع : . ولا بأسبوعين . . وفجأة وجد اللورد سيسيل . . إن جريدة التيمس قالت فى يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ : « عقدت الجمعية البريطانية الفنلندية اجتماعا ، وقد حضره اللورد سيسيل وزير الدولة ومندوب بريطانيا فى عصبة الأمم . وألقى خطابا فى الاجتماع ، والخطاب كله عن علاقات الصداقة والمودة والأخوة بين بريطانيا وفنلندا . ثم فجأة يتحدث لورد سيسيل عن مصر ويقول بالحرف الواحد : « إن

العلاقات البريطانية المصرية لها صفة استثنائية . ومن المصادفات الغريبة أن الحكومة البريطانية — فى يوم مصرع السردار بالذات . أبلغت السكرتير العام لعصبة الأمم مسئولياتها وتعهداتها فى مصر المستمدة من تصريح ٢٨ فبراير . إن واجباتنا تحتم علينا أن نتخذ من التدابير ما نراه ضروريًّا للقيام بتلك التعهدات . ولضمان سلامة الأجانب فى مصر . التى نحن مسئولون عنها . ومن بين هؤلاء الرعايا البريطانيون . وكان من الضرورى أن نقوم فى مصر بعمل سريع وعمل حازم . ولا أعتقد أن أى إنسان عاقل خال من الغرض . لا يرى فى التدابير الصارمة التى اتخذتها الحكومة البريطانية مع سعد زغلول وحكومته . إلا عملا يقتضيه الموقف » .

هذا هو ما قاله لورد سيسيل فى خطابه فى الجمعية البريطانية الفنلندية ، وهو اعتراف آخر بأن بريطانيا قدمت مذكرتها فى ١٩ نوفمبر إلى عصبة الأمم . فى نفس اليوم الذى تم فيه اغتيال السردار . إذا كانت هذه مصادفة غريبة . كما يقول مندوب بريطانيا فى عصبة الأمم . فإنها لأغرب مصادفة فى العالم أو لعلها زلة لسان . . أو لعلها بصمة تركتها المخابرات البريطانية . . أو لعل اللورد سيسيل وزير الدولة لم يكن يعرف ما يدور بين المخابرات البريطانية ووزير الخارجية ، فليس من المعقول أن يعرف هذه الأسرار الخطيرة كل أعضاء مجلس الوزراء البريطانى .

* * *

ويزيد فى خطورة هذا التصرف أن بريطانيا سبق أن أخطرت الدول العظمى عقب تصريح ٢٨ فبراير . بحقوقها المستمدة من التصريح ، ولكنها تحركت — فجأة . قبل مصرع السردار بساعتين — لتخطر عصبة الأمم . وذلك لتقطع الطريق على عصبة الأمم . أن تبحث هذا العدوان . بل لقد حدث بعد أن أرسلت بريطانيا — بعد تصريح ٢٨ فبراير مباشرة — خطابا سريا إلى أمريكا تسجل حقوقها فى مصر وتقول

إنها لن تسمح بأن تكون حقوقها موضع تساؤل أو أى مناقشة من أية دولة من الدول! ولكننا — كمؤرخين — لا نستطيع أن نقرر هذه الحقيقة ، بغير مستند .. وبخاصة أن هذه الحقيقة تثبت العمل المريب الذى قامت به بريطانيا قبل مقتل السردار بساعتين ! إن تحت يدى الآن وثائق تثبت هذا . . إن فى السجلات السرية للحكومة الأمريكية فى المجلد الخاص بعام ١٩٢٢ — المجلد الثانى — صفحة ١٠٣ — مطبعة حكومة الولايات المتحدة سنة ١٩٣٨ فيه نص المذكرة السرية التى أرسلتها بريطانيا إلى أمريكا فى هذا الموضوع ، وإننى الآن أنشر هذه المذكرة . .

«سرى — رقم ٤٠٣ — ٠٠ر٨٨٣ — من السفير البريطانى فى واشنطون شيلتون ، إلى وزير الخارجية الأمريكية تشارلس هيوز — رقم ١٩٤ .

واشنطون فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٢ .

سيدى . . أتشرف بأن أحيطكم علما ، بناء على تعليمات من حكومتى ، بأن حكومة جلالة الملك قد قررت ، بموافقة البرلمان ، على إنهاء الحماية التى أعلنت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، والاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة . وقد كلفت عند عرض هذا الموضوع على أنظاركم ، بأن أرسل لكم المذكرة التالية : « عندما هدد دخول تركيا الحرب العظمى — حليفة لدول وسط أوربا فى ديسمبر عام ١٩١٤ — سلام مصر وتقدمها ، أنهت حكومة جلالة الملك سيادة تركيا على مصر ووضعت البلاد تحت حمايتها ، وأعلنت أنها قد أصبحت محمية بريطانية . ولقد تغير الموقف الآن . وانبعثت مصر من الحرب مزدهرة لم يصبها سوء ، وقررت حكومة جلالة الملك بعد ترو وإمعان دقيق ، وطبقا لسياستها التقليدية ، إنهاء الحماية ، بتصريح تعترف فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة . بينما احتفظت لاتفاقات مقبلة ، تعقد بينها وبين مصر ، ببعض المسائل التى تتضمن مصالح

والتزامات الإمبراطورية البريطانية . وإلى أن تعقد هذه الاتفاقات : سيظل الوضع الراهن بالنسبة لهذه المسائل على ما هو عليه . وسيكون للحكومة المصرية الحرية فى إعادة إنشاء وزارة للخارجية . وبذلك تمهد الطريق لإقامة التمثيل الدبلوماسى والقنصلى فى الخارج . ولن تتولى الحكومة البريطانية فى المستقبل حماية المصريين فى الدول الأجنبية . إلا فى الحالات التى ترغب فيها الحكومة المصرية فى ذلك : وإلى أن يتم إقامة التمثيل المصرى فى الدول المعنية . ولا يتضمن إلغاء الحماية البريطانية على مصر . على أية حال . أى تغيير فى الوضع الراهن بالنسبة لمركز الدول الأخرى فى مصر نفسها . إن رفاهية مصر ووحدة أراضيها ضروريتان لسلام وأمن الإمبراطورية البريطانية التى ستتمسك بهما دائما . باعتبار ذلك مصلحة بريطانية جوهرية بالعلاقات الخاصة التى بينها وبين مصر . والتى اعترفت بها الحكومات الأخرى منذ زمن طويل . . وقد حددت هذه العلاقات فى التصريح عن الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة . وقد وضعتها حكومة جلالة الملك باعتبارها مسائل ذات مساس حيوى بحقوق ومصالح الإمبراطورية البريطانية . ولن تسمح بأن تكون موضع تساؤل . أو مناقشة من أية دولة من الدول الأخرى .

وبناء على هذا المبدأ الذى تعلنه الإمبراطورية البريطانية إلى كل الدول . ستعتبر أية محاولة من أية دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى . كما ستعتبر أى عدوان على أرض مصر عملا يجب رده بكل ما لديها من الوسائل .

وإنى . . . . إلخ »

« عن السفير البريطانى »

« هـ. ج. شيلتون »

هذه المذكرة السرية نفسها التى أرسلها السفير البريطانى فى واشنطون يوم ١٦ مارس سنة ١٩٢٢ . هى التى قدم مندوب بريطانيا فى جمعية الأمم صورة مشابهة لها إلى السكرتير العام لعصبة الأمم فى جنيف يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الساعة الحادية عشرة والنصف قبل الظهر بوقت القاهرة . . أى قبل مصرع السردار بساعتين أليس هذا دليلا جديدا يبعث على الشك ؟! . . أو — على الأصح — يبعث على اليقين ؟! فإذا لم يكن كل هذا بصمات ، فأين هى البصمات ؟

البصمة الثانية

هذه هى البصمة التى وجدناها على جثة السردار بعد ٣٩ سنة !ولكن سعد زغلول كان يبحث فى عام ١٩٢٥ عن بصمة أخرى على جثة السردار . . ونترك مذكرات سعد زغلول تتكلم :

يوم ١٥ يوليو سنة ١٩٢٥ :

« أخبرنى أمين يوسف أن عبد الهادى الجندى (المستشار بمحكمة الجنايات) أبلغه أن التحقيقات الأخيرة أثبتت بجلاء أن الوفد لادخل له فى قضايا القتل السياسى ، وأن جميع المتهمين المعترفين صرحوا بذلك ، وفى مقدمتهم شفيق منصور ، ومن يدعى محمد فهمى على النجار ، وأن هذا الأخير صرح بأن المتآمرين كانوا يعرفون بعضهم بعضا خلافا لما قيل ، وأن الطبيب الشرعى قرر أن الجثة التى وجدت فى الجبل هى جثة مصطفى حمدى » .

الصراع ..

وكان سعد زغلول يعيش فى صراع هائل : الإنجليز يحاولون أن يثبتوا عليه أنه هو الذى كان يشرف على الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، وأنه هو المسئول عن عمليات العنف التى كانت ترد بها الثورة على إعدام المئات من المصريين ! ولذلك أعلنوا عليه الحرب . . ووزارة زيور بدأت حملة من الإرهاب ، والبطش ، بتأييد من القصر والإنجليز . . لتجعل الناس ينفضون من حول سعد زغلول ولتقضى على الحركة الثورية فى مصر . . وكان الملك يمنع الناس من أن يزوروا سعد زغلول ، وحدث أن يوسف قطاوى باشا وزير المواصلات ترك بطاقته لسعد زغلول لمناسبة عيد الفطر ، ونشرت الصحف الخبر فى يوم ٥ مايو سنة ١٩٢٥ ، وفى اليوم التالى ٦ مايو سنة ١٩٢٥ صدر مرسوم ملكى بتعيين محمد حلمى عيسى باشا وكيلا للداخلية ، وصدر مرسوم بقبول استقالة يوسف قطاوى باشا من وزارة المواصلات . وفهم كبار الموظفين من هذا أن سعد زغلول أصبح من المنبوذين ! . . وكتب سعد زغلول فى مذكراته يقول :

٢٧ يوليو سنة ١٩٢٥ :

« فى هذه الأثناء وصل أحمد زيور باشا رئيس الوزراء إلى لوندره ، وأولم له وزير الخارجية البريطانية وليمة ، ثم أولم له رئيس الوزراء البريطانى وليمة ، وأولم غيرهم ولائم ، ولم يحصل فى واحدة منها خطب ، وكذلك أولم له عزيز عزت باشا الوزير المفوض فى لندن وليمة . وقابل زيور باشا ملك إنجلترا . وحياه ملك إنجلترا برسام سان ميشيل وسان چورچ من الدرجة الأولى . ولم يحادث أحدا فى السياسة ،

ويقال إنه سيبرح لوندره بعد يوم أو يومين . وقد اختلف الناس فى سبب سفره . وجاء فى جريدة الأهرام أن زملاءه الوزراء لا يعرفون شيئاً ! وأنه لايخابر وزارة الخارجية وأن مخابراته رأسا مع السراى . والله أعلم . وإنى ألمس أنه ذهب لكى يقنع خصومنا واللورد چورچ لويد المندوب السامى البريطانى الجديد بحسن استعداد جلالة ملك مصر . وبصواب الخطة التى سار عليها بعد وزارة الشعب (وزارة سعد زغلول) لغاية الآن . وأن هذه الخطة — إذا استمرت من غير تعديل — قضت على الحركة الثورية قضاء مبرما . ولا يبعد أن يدخل فى ذلك توقيف الدستور أو استبدال آخر به ; وسينكشف كل ذلك . .

« خطب چورچ لويد خطبتين متواليتين فى اجتماعين فى لندن . ورأس أحدهما سير رونالد ستورس (حاكم قبرص) الذى كان سكرتيراً شرقيًّا فى دار المندوب السامى أثناء الحرب العالمية الأولى . وحضر الخطبتين أحمد زيور باشا (رئيس وزراء مصر) . وصرح المندوب السامى الجديد أن أول جهده سيكون فى مصر هو المحافظة على الصوالح الإنجليزية واحترام أمانى المصريين . وأسلوب المندوب السامى الجديد فى الكلام جيد . ولكن يطوى تحته ما لا ترتاح نفوس العقلاء من المصريين إليه . وقد رأيت مصطفى النحاس ومكرم عبيد ومرقص حنا متفائلين خيراً . ولكنهم واهمون فى هذا الاعتقاد . حقق الله ظنهم . . . وخيب ظنى !

رفضت محكمة النقض والإبرام يوم ٢٣ الجارى طلب المحكوم عليهم فى قضية السردار : وأهل المحكوم عليهم قدموا عرائض لكثير من الجهات بالتماس العفو . أبلغنى عبد القادر حمزه (صاحب جريدة البلاغ) أنه سمع أن وزارة الداخلية استلفتت نظر المديرين والمحافظين إلى الذين أرسلوا لى خطابات تهنئة برأس السنة (الهجرية) أو تلغرافات . لكى يمنعوهم عن مثل ذلك ! ؟ . ومن بضعة أيام تعسكر قوة حول بيت الأمة . وتقرر أن تزيد اليوم . والله أعلم بالسبب »


الجهاز السري
لثورة ١٩١٩

٢١ يوليو سنة ١٩٢٥ :

« إشاعة أن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة سيعين سفيراً فى مدريد. وأن الدستوريين والاتحاديين اتفقوا على أن يكون للأولين ٤٥ كرسيا فى مجلس النواب ، وأن لجنة تتكون من خمسة أعضاء تفصل فى الخلاف بين الحزبين . نشرت بعض الجرائد حديثا ليحيى باشا إبراهيم رئيس الوزراء بالنيابة مع محرر جريدة « الريفورم » جاء فيه أن الإقبال على حزب الاتحاد (حزب القصر) عظيم . وأن الناس مندفعون للإقبال عليه باختيارهم ! وهكذا . . وإلا . . فلا .

ألمّ بالنفوس هزال شديد . وهون شديد لدى من كانوا أكثر الناس حماسا وأشدهم غيرة . . ومن بقى منهم على عهده . فإما حياء وتورطا ، وإما لعدم وجود وسيلة أخرى . وهى مصيبة ليس لها إلا ربك من منج .

« أخبر عبد القادر حمزه عن سعيد (رئيس الوزراء السابق) عن إسماعيل شيرين أن نشأت سيجرى معه تحقيق فى قضية السردار بعد أربعة أيام ، وأن سفارة إنجلترا بالآستانة كلفت بإرسال عبد الحليم البيلى مستشار السفارة المصرية إلى هنا . وأن رسولين قادمان من هنا للبحث عن شخص آخر . وكان مع عبد الحليم البيلى وفر إلى أوربا . فهل هذه الرواية صحيحة ؟ إنى أشك فيها .

طوقت بيتى قوة من عساكر البوليس »

٣ أغسطس سنة ١٩٢٥ :

« لا تزال هذه القوة موجودة ، بل زادوا عددها عن قبل . إنها اليوم فوق الثمانين . منعوا الناس من الدخول إلى البيت ، كالسيد حسين القصبى ، وكذلك حاولوا منع

الخدم . وقد تمكن وفد من الفيوم أمس أن يحضر عندى بواسطة تسلل أفراده من منزل حمد باشا الباسل . وألقيت عليهم كلمة ربما نشرت فى جرائد اليوم »

٨ أغسطس سنة ١٩٢٥ :

« لا تزال قوة البوليس تحيط بيت الأمة ».

٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٥ :

« إن استمرار الإدارة فى الشدة والضغط على السعديين ومعاكسة مصالحهم قد أثر فى ضعاف النفوس منهم . فأخذوا ينحازون لحزب الاتحاد ، اتقاء للشر ، ومنهم من يأتى لنا . ويستأذن فى مفارقتنا . ويشكو لنا حاله . فلا نرى بدًّا فى كثير من الأحوال من موافقته !

« اليوم حضر بعض رجال المنوفية من الأعيان . وقالوا إن لجان الوفد بمركز قويسنا رأت أن تستأنف أعمالها وتجدد لهذه المناسبة ثقتها بالوفد . وأنه تفاديا من مصادرة اجتماعها فكرت فى أنها تستأذن فى عقد اجتماع بمناسبة عيد ميلاد جلالة الملك حتى لا يمنع الاجتماع ! » . . فقلت : « أنا لا أعارض فى الاجتماع لهذه الغاية . ولا وجه لاستئذانى . بل عليكم أن تستأذنوا القصر الملكى فى ذلك » . . فأخذوا يتنصلون ويعتذرون بأن هذه فكرة طارئة ، ولما تختمر فى روحهم ! وبعد قليل من الكلام انصرفوا !؟ »

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ :

« زارنى ديلينى مدير شركة رويتر . وفهمت منه أنه لم يتقرر شىء عن حسن نشأت . . خلافا لما كان أكده لأمين يوسف . وقال إنه لم يسمع شيئاً عن أحمد

ماهر ومحمود النقراشي ، ولكن يوجد ضدهما شبهات ، وأن المسألة تصفو بعد الإفراج عنهما ، وأشار إلى إحضار عبد الحليم البيلي من إستانبول ، فقلت له ما اتصل بعلمي من حضوره » .

٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ :

« أخبرني أمين يوسف — نقلا عن مستر ستانلي باركر رئيس تحرير جريدة الإچيشيان جازيت — أن دار المندوب السامي نبهت على مكاتبي الجرائد الإنجليزية ألا يتعرضوا بالنقد للقانون الذي أصدرته الحكومة (عن الجمعيات السياسية وتحييد نشاط الأحزاب) لأن ذلك يفيد عدم موافقة دار المندوب السامي على هذا القانون ، خشية أن يجبر ذلك الوزارة على الاستقالة حالا ، قبل أن يتخذ المندوب السامي البريطاني عدته لتأليف وزارة أخرى . ومع ذلك كلفت دار المندوب السامي مستر برسيفال المستشار القضائي أن يخبر الوزارة أو رئيسها ، أنها غير راضية عنه ، أي عن القانون . ويلوح لي أن الإنجليز فرحون في الحقيقة بهذا القانون ! لأن القصد منه القضاء على الوفد دون سواه . ولكن تدبير الله فوق كل تدبير » .

الأحد أول نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« لا يزال بيت الأمة محصوراً بالجنود ، غير أنهم لا يمنعون أحداً إلا الوفود والطلبة » .

الأربعاء ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« قبضت النيابة على عبد الحليم البيلي وأخيه (عبد الرحمن البيلي) منذ بضعة أيام تقريبا . وكان الأول قد دعي من الآستانة بتلغراف ، ونبه عليه أن يقول كل ما يعلم

عن حادثة اغتيال السردار أو يقبض عليه . فتجاهلها ولم يقل شيئاً . ويتكتمون التحقيقات الجارية معهما ، ومع شخص يدعى محمد يوسف السيد . كان قبض عليه قبلهما بقليل . وقيل إنه ضبطت أوراق ضدهما مهمة . ويجوز أن تمس نشأت باشا . وقد شاعت إشاعات كثيرة على هذا الباشا . حتى قيل إن المندوب السامى توجه يوم السبت الماضى إلى الإسكندرية . وقابل الملك بقصد طلب إخراجه من السراى على الأقل ؛ ولكن لم يحدث شيء فى هذا الخصوص » .

* * *

هذه هى مذكرات سعد زغلول عن هذه الفترة . وهكذا ترى أن سعد زغلول يبحث عن بصمة أخرى على جثة السردار !

هل سيجد هذه البصمة ؟

الملك الصغير !
والبصمة التى يبحث عنها سعد

كانت البصمة التى يبحث عنها سعد زغلول على جثة السردار هى بصمة الملك ! فإذا لم تكن بصمة الملك فؤاد شخصيا . فلابد أنها بصمة الملك الصغير حسن نشأت رئيس ديوان الملك بالنيابة ! إن سعد زغلول كان يعتقد أن مؤامرة القضاء على ثورة ١٩١٩ لابد أن الملك فؤاد اشترك فيها . لأنه كان يعرف أن الملك يريد أن يتخلص من حكم الشعب . وكان الملك يعتقد أن سعد زغلول يريد إعلان الجمهورية .

ولم تكن هذه التهمة سرّا ! إن جريدة التيمس كتبت يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٥

مقالا افتتاحيا قالت فيه بالحرف الواحد : « إن السبب فى تأليف حزب الاتحاد يرجع إلى اعتقاد دوائر القصر الملكى وكثير من أصحاب الأراضى المصريين أن سعد زغلول يريد استبدال الملكية فى مصر بالجمهورية » وقبل ذلك كتبت جريدة التيمس فى يوم ٤ يناير سنة ١٩٢٥ : « إن جميع الدلائل تؤكد أن سعد زغلول يسير سيرا مطرداً نحو إعلان الجمهورية فى مصر ! » . . وقبل ذلك كتبت جريدة الديلى تلغراف فى يوم ٣ يناير سنة ١٩٢٥ : « إن المعركة فى مصر هى بين أنصار الملك وأنصار سعد زغلول » . . وقبل ذلك كتبت جريدة ليفربول پوست فى يوم ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ : « إذا ربح سعد زغلول فقد انتهى الملك فؤاد » ! وكان سعد زغلول يتلقى من جهاز المعلومات فى جهازه السرى أخباراً ومعلومات تزيد فى شكوكه . إنه يعلم أن عبد الحليم البيلى على علاقة بشفيق منصور ، وأنه يخبره بالاغتيالات ! ويعلم أن عبد الحليم البيلى صديق حميم لحسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى والملك الصغير ! ويعلم أنه عندما اختلف سعد مع الملك فؤاد بعد مصرع السردار . . استقال عبد الحليم البيلى من عضوية الوفد وأنشأ حزب الاتحاد الذى كان حسن نشأت زعيمه الحقيقى ! إنهم كانوا يسمون حسن نشأت الملك الصغير . . فما هو دور الملك الصغير فى مصرع السردار ؟

ويجىء جهاز المعلومات بتحريات غريبة : فى الساعة الثانية ظهراً عقب مصرع السردار بنصف ساعة ، حضر محمود إسماعيل أحد زعماء الخلية التى قتلت السردار ، على موتوسيكل ، إلى دار عبد الحليم البيلى وعبد الرحمن البيلى فى شارع قصر العينى — أمام دار الحكمة الآن — ونادى محمود إسماعيل على عبد الرحمن . . وردت خادمة عبد الحليم البيلى السورية قائلة إن عبد الرحمن لم يحضر بعد ! وأنه سيحضر بعد قليل . . وإذا بمحمود إسماعيل يقول للخادمة : قولى لعبد الرحمن عندما يحضر

« انتهينا » ! ويبدأ جهاز المعلومات الذى يعمل مع سعد زغلول يجمع واحد، زائد واحد يساوى اثنين . . إن معنى هذا أن عبد الرحمن البيلى يعرف أن السردار سيقتل، وهو كان من المشتركين فى حوادث الاغتيال فى الماضى . وعلى علاقة وثيقة بشفيق منصور ومحمود إسماعيل ! وما دام عبد الرحمن البيلى يعرف . فلابد أن شقيقه عبد الحليم البيلى يعرف . وما دام عبد الحليم البيلى يعرف . فلابد أن حسن نشأت يعرف . وما دام حسن نشأت يعرف . فلابد أن الملك فؤاد يعرف ويعرف ويعرف ! ثم يجىء الجهاز السرى بمعلومات أغرب : إن هناك معلومات تثبت اتصال عبد الحليم البيلى بشفيق منصور وبمحمود إسماعيل . وأن محمود إسماعيل كان يتردد باستمرار على عبد الرحمن البيلى فى بيته . وأنه بدأت شبهات تحوم حول عبد الرحمن البيلى . . وأن الشبهات على عبد الحليم البيلى أقل من الشبهات على عبد الرحمن ! وإذا بيد مجهولة تتدخل . وتنقذ عبد الرحمن البيلى . وتترك عبد الحليم البيلى . الذى عليه شبهات ضعيفة ! ويقال لسعد زغلول إن هذه اليد المجهولة هى يد القصر، وأنها طلبت من النائب العام أن يوصى خيراً بعبد الرحمن البيلى . . ويفرج فعلا عن عبد الرحمن البيلى ويبقى عبد الحليم البيلى !

ولكن الشىء الذى لم يكن يعلمه سعد زغلول — برغم جهازه السرى للمعلومات — أن بريطانيا كانت تعلم بمصرع السردار . وبموعد مقتل السردار . وأنها قدمت المذكرة السرية المريبة قبل مصرع السردار بساعتين ! . . والسر فى أن سعد زغلول لم يعلم ذلك . أن القصر ملأ مناصب السلك السياسى كله — قبل تولى سعد زغلول الحكم — برجاله . . ولو كان لسعد زغلول عيون فى عواصم أوربا . يوافونه بالمعلومات الدقيقة لعرف سر المذكرة المريبة . ولعرف أن الإنجليز لا يهمهم أن يبحثوا عن قتلة السردار . لأنهم يعرفون من أول يوم من هم قتلة السردار . . وإنما الذى

كان يهم الإنجليز – قبل كل شيء – أن يقضوا على ثورة ١٩١٩ نفسها، وعلى جهازها السرى . وأن هذا هو سر الاهتمام بأن يعرفوا كل التفاصيل عن الذين قاموا بأعمال العنف فى ثورة ١٩١٩ . ومن الذين نظموا الجهاز السرى ، ومن الذين قادوا الجهاز السرى . . ومن الذى كان يصدر الأوامر والتعليمات ! . . وهذا هو السر فى أنهم اهتموا بقضية ماهر والنقراشى أكثر من اهتمامهم بحادث السردار . . وأنهم اهتموا بالحصول على اعترافات شفيق منصور بعد الحكم عليه بالإعدام ، أكثر مما اهتموا بأن يعرفوا من الذى اشترك فى حادث السردار وقتل السردار ! إن الإنجليز لم يكن يهمهم إطلاقا أن يثبتوا علاقة الملك الصغير بمقتل السردار . . .

ونترك مذكرات سعد زغلول تروى تفاصيل هذا الصراع العجيب . .

تابع يوم الأربعاء ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

«كثرت الإشاعات حول تحقيق حوادث الاغتيال . بالنسبة لحسن نشأت وعبد الحليم البيلى . وقد أكد لنا بعضهم أن أحمد إسماعيل – أخا محمود إسماعيل – عنده كثير من الأوراق الهامة التى تلقى الشبهة على البيلى ونشأت باشا (وكيل الديوان الملكى) . منها خطاب عبد الحليم البيلى إلى محمود إسماعيل ، يدعوه إلى مكتبه لمقابلة نشأت فيه، ومنها (صورة) فوتوغرافية لنشأت مهداة منه إلى محمود إسماعيل بعبارة بخطه . وكذلك أكد أحمد هذا أن أخاه (محمود إسماعيل) كان عضوا فى لجنة معركة الزهور التى كان نشأت يرأسها فى العام الماضى ، وأنه فصل له « ريدنجوت » عند خياط كبير . وقد ضبطت (صورة) فوتوغرافية كبيرة عن اجتماع ماسونى كبير كان فيه محمود إسماعيل وشفيق منصور على مقربة من (حسن) . نشأت وقد رأيت أنا هذه الصورة حيث أحضرها عبد القادر حمزة من

من محل زولا المصور الشهير . ثم أخذت إلى إدارة التحقيق . ويقال إن المحققين عثروا على صورة فوتوغرافية فيها نشأت وعبد الحليم البيلى ومحمود إسماعيل . وفى قول وبدراوى باشا عاشور ! وأكد لى أمس بعضهم أنه أثناء وجود نشأت بالأوقاف (كان وكيلا للأوقاف قبل تعيينه وكيلا للديوان الملكى) عثر فى مكتبه على رصاص ، وتقدم حسن نشأت فأخذه . ولم يظهر له من بعد ذلك أثر . وقد أرسل النائب العمومى مع عبد الهادى القصبى يطلب تلك الصورة الكبيرة . كما فاتح (النائب العام) محمود الإتربى باشا فى شأن حديث صدر عنه . وما كان من عبد الحليم البيلى عند سماع خبر الاعتداء على حسن عبد الرازق باشا وزهدى بك . من كونه قال إنه لم يكن القصد منه اغتيال هذين الرجلين بل عدلى ورشدى . ولا أظن لهذه الواقعة أهمية . وليس من البعيد أن يكون النائب العمومى يريد — بطلب العون وهذه الشهادة — أن يظهر لنا اهتمامه بكشف الحقيقة . دفعا لما حام حوله من الشكوك فى إخفائها لمصلحة السراى . ولقد قيل بهذه المناسبة إنه (النائب العمومى) ذهب إلى الوكالة البريطانية وأفهم العميد (المندوب السامى) بعد التهمة عن حسن نشأت . والله أعلم »

١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« فهمت من مستر ديلينى (مراسل رويتر) أن طاهر نور (النائب العام) قال إن الأدلة ضد نشأت لم تبلغ حد اليقين . وتردد فى كونها كافية لإدانة البيلى » .

٢٣ نوفبر سنة ١٩٢٥ :

« نقل لى الدكتور حامد محمود عن مستر ديليني مراسل رويتر أن نشأت سيسأل عما قليل فى النيابة . وحينئذ يطلب (الإنجليز) إبعاده عن السراى بحجة أنه لا يليق أن يكون من فيها عرضة للاستجواب فى هذا الشأن . وأبدى بشرى حنا عن مدحت باشا (يكن) عن صدقى باشا أن نشأت سيسأل اليوم فى النيابة . ويقول (إسماعيل) صدقى إنه سمع ذلك من مصدر موثوق به . وروى لى أمس (إبراهيم) ممتاز المحامى أن مؤامرة اكتشفت فى إستانبول . وأنها دبرت بواسطة (عبد الحليم) البيلى لاغتيال حياة الخديو السابق ، وأن الرواية اختلفت فى زمن اكتشافها . فمن قائل إنها اكتشفت من زمن طويل . وحرم على عبد الحليم البيلى هبوط أنقرة بسببها ، ومن قائل إنها اكتشفت فى هذه الأيام بعد عودته من تلك البلاد . وربما كانت الرواية الثانية أقرب إلى العقل . ولكن المعول عليه هو البرهان المثبت . وأخبرنى النحاس باشا . عن (الدكتور محمود ماهر) — شقيق أحمد ماهر . وهو فى منصب كبير فى إدارة الطب الشرعى — أنهم يبحثون الآن بطريقة كيماوية عن معرفة بصمات فى أوراق يعتبرونها ذات أهمية كبيرة . ونسبة هذه البصمات إلى أشخاص معينين . يقولون إن التحقيقات تبحث الآن عن دعوة السردار إلى حفلة الشاى التى كانت أعدت له : من قام بها ؟ ومن اقترحها ؟ مع عدم وجود مناسبة لها . ومن دفع نفقاتها ؟ حيث يشاع أنه قام بها نشأت باشا . وعما إذا كان محمود إسماعيل دعى إليها ، إذ قيل إنه عثر على تذكرة بدعوته إليها . كما يقولون إنها تبحث عما إذا كان نشأت أقرض ريدنجوته لمحمود إسماعيل . وأنه عملها غير مرة كما يقول الشهود .

وأخبرنى ممتاز المحامى سالف الذكر أن أحمد رشدى المحامى لديه قسيمة باسم

من دفع إليه أتعاب (المرافعة فى قضية السردار) وخاصة عن محمود إسماعيل ؛ وأن مساعى بذلت عنده فى تسليمها فلم يقبل ؛ وأنه سئل من يومين فى النيابة عن معلوماته فى قضية السردار . وقال إنه « طينها » .

هكذا رواية ممتا ز» .

ما أقل عقولنا !

انتشرت فى البلاد الأخبار بأن المندوب السامى البريطانى سيطلب من الملك إخراج حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة من القصر . وكان الساسة يسمون نشأت باشا « الملك الصغير » ! وفرح الناس بهذا النبأ . وراحوا يهنئون بعضهم بعضا ! وكان الساسة وأعضاء الأحزاب سعداء بهذه البشرى ! إن الإنجليز سيخلصوننا من نشأت الحاكم بأمره ! الرجل الذى يرفع الوزراء ويسقط الوزراء ! الدكتاتور الذى يحكم مصر من وراء الستار ! الملك الصغير الذى وصفه عبد العزيز فهمى باشا بقوله : « يقرب من يشاء ويقصى من يشاء . ويعز من يشاء ويذل من يشاء . أوامره مقدسة فى كل وزارة من الوزارات . تصعق الوزير والوكيل والمدير والعمدة والشيخ والخفير ! . . حنانيك يا نشأت باشا ! رفقا بقومك فما خلقوا من حديد ! لقد صيرتهم الحوادث عظما وجلودا . رضاك وغفرانك ! ها نحن أصبحنا لا حول لنا معك ولا قوة ! ها نحن مقرون بكفاءتك وقدرتك . فخفف عنا وطأتك . وخفف من بطشك . وارفع عنا مقتك وغضبك !! » . . وكان الملك الصغير أعلن على سعد زغلول حربا لا هوادة فيها . وأعلن سعد الحرب على الملك الصغير . . والملك الكبير . . وجاءت الفرصة الذهبية . . إن المندوب السامى البريطانى سيخلع الملك الصغير من عرشه ! وصفق الناس وهلل القادة . .

ولكن سعد غلول رفض أن يشترك فى الزفة ! لقد كتب فى يوم الأربعاء ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ يعلق على ابتهاج الناس بتدخل الإنجليز لإخراج نشأت باشا من القصر بقوله : « ما أقل عقولنا . وأقصر أنظارنا . وأضعف صبرنا ! اشتدت بنا المظالم . وطغى فينا نشأت وعصبته . وساموا أنواع الخسف والعسف . وشدوا خناقنا . وضيقوا أنفاسنا . وأنزلوا بنا كل شدة . فلم نجد مفرجا لكربتنا . ولا منفذ لنا إلا الله القادر على كل شيء . ولما شعرنا بأن الإنجليز سيضربون على يد الظالم . ويجيروننا من عسف الغاشم استبشرنا . وانتظرنا وأخذنا كل يوم نتشوق إلى ما يفعلون . توهماً أن فيه كل الراحة لنا . ولكننا لا ندرى أن هؤلاء القوم يحمون الغنم من الذئب . لا لاستحيائها وضمانة وجودها ولكن لتكون لهم . ولتختص بطونهم بلحومها . فلا ينبغى أن يأخذنا الفرح من أن يفك الأجنبى قيد أرجلنا . لأنه سيقيد أعناقنا . فنحن على أى حال فريسة المفترس . ورمية الرامى . والله وحده هو القادر على إنقاذنا من الظالم لنا . والطامع فينا » .

إن سعد زغلول كان يريد أن يخلع الشعب المصرى الملك الصغير . لا أن يخلعه المندوب السامى البريطانى !!

ثم عاد سعد زغلول يكتب . .

تابع الأربعاء ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« يتحدثون كثيراً عن أن التحقيق الجارى مس وقائع كثيرة . تلقى شبهات قوية على نشأت باشا . ونشرت « الأهرام » اليوم أنه سافر الى الإسكندرية . وروى أمين عز العرب عن صليب سامى أن النائب العمومى قال إن ما شهد به (أحمد رشدى المحامى) فى خصوص توكيله عن الدفاع عن محمود اسماعيل . ومقابلته لنشأت باشا

له أهمية عظيمة فى التحقيق . وقد نشرت جرائد الصباح أن مسكن (عبد الحليم البيلى) فتش فى الآستانة ، واستحضرت الأوراق التى كانت فيه الى وزارة الخارجية . ويقال إن وزارة خارجية تركيا كانت خابرت وزارة خارجية مصر بخصوص(حسن) نشأت فى مؤامرة دبرها (عبد الحليم) البيلى ضد حياة الخديو ، وأن هذه المخابرة لم يظهر لها أثر فأعلمت بها دار المندوب السامى . وهذه أخذت تبحث أمرها . وسيعود الملك غداً من مصيفه فى سكون . ويقال إنهم رتبوا له مظاهرة من طلبة الأزهر تهتف له عند قدومه . ويقال إن التحقيق تناول البحث عما لنشأت (باشا) من العلاقات مع النساء » .

يوم الجمعة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« عاد أمس الملك من إسكندرية . ولم يكن فى استقباله من الأمراء إلا الأمير حيدر (فاضل) و (الأمير) إسماعيل داود ، ونجلا جميل طوسون . أما الباقى من أكابرهم فلم يحضروا . وحضر المندوب السامى . وجملة من سفراء الدول ، وموظفى الحكومة والوزراء السابقين والأعيان . ومن بينهم علوى الجزار . وكان طلبة الكليات والمدارس والمعاهد قد أضربوا عن المدارس . وكان آلاف منهم ومن غيرهم على جانبى الطريق الذى مر (الملك) فيه من المحطة إلى (قصر) عابدين ، فهتفوا كلهم الهتافات الآتية : يحيا الملك الدستورى . . يحيا الدستور . . يحيا سعد . . تسقط الوزارة الخائنة . . يسقط نشأت . واتفقت روايات كثيرة على أن الهتاف بسقوط نشأت والوزارة وبحياة سعد كان قويا وعاليا . وفى طول الطريق . وتفرعت عن هذه الجموع مظاهرة هاتفة للدستور . ولسعد . وللنواب . . وأيد الكثيرون أن الملك كان عابسا مكفهرا . وأن الوزراء ونشأت كانت رؤوسهم منكسة . ولا يكادون يرفعون

أبصارهم . وقد تناولوا الغداء على المائدة الملكية ، ويقال إن الحديث دار عليها . وفى (قطار) السكة الحديد كان فى موضوع استعفائهم . ولكن لم يظهر لغاية اليوم أثر لذلك . قال على إسماعيل سكرتير رئيس مجلس الوزراء إن (زيور) باشا رئيس الوزارة استدعى إليه حسن نشأت ، ومكث معه زهاء ساعة ونصف . وخرج من عنده متكدرا مكفهرا . وأنه نصحه بالاستقالة (من منصب وكيل الديوان الملكى) . وأن چورچ لويد (المندوب السامى) تقابل مع نشأت فى (قصر) المنتزه . ولبث معه مدة طويلة ، ولم يعلم ما دار بينهما . وأن الملك قرر عدم التفريط فى نشأت . والتشبث به إلى النهاية . »

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« أكد مستر ديليني (مراسل رويتر) أمس إلى أمين يوسف أن لورد لويد (المندوب السامى) سيقابل الملك . ويطلب منه عزل نشأت باشا نهائيا . وأكد له هذا اليوم أيضا . وزاد عليه بأنه سيطلب من الملك أن يكف عن التداخل فى أمور الدولة . . وأنه أعد المعدات اللازمة لقهر مقاومته لحد خلعه . وروت « الأهرام » أن طراداً قام على وجه السرعة من مالطة إلى مصر . بسبب أمور هامة فيها . وإن لم يكن فى الإسكندرية اضطراب . قابل اليوم الساعة الحادية عشرة چورچ لويد (المندوب السامى) الملك فؤاد ولبث معه مدة غير قصيرة . وقابله عقبها زيور باشا (رئيس الوزارة) . ولا يعلم ماذا كانت النتيجة . ولم تنشر جرائد أمس شيئاً منها » .

الإثنين ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

«قال ديليني (مراسل رويتر) لأمين يوسف إن الملك متشدد كل التشدد . وقد اشتد الأمر بينه وبين لورد لويد» .

الخميس ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ :

« قابل لورد لويد (المندوب السامى البريطانى) فى يومى الثلاثاء والأربعاء جلالة الملك . ولبث معه كل مرة زهاء ساعة . وتناقلت الجرائد المصرية والإنجليزية خبر هذه المقابلة . بما ترك للذين يفهمون أنها بخصوص إبعاد نشأت باشا من خدمة السراى . وقد شاع أن جلالته معارض كل المعارضة . حتى قيل إنه صرح بأن نشأت لا ينفصل عنه . فإما أن يمكثا معاً . أو يرحلا معاً . وأن لورد لويد تشدد . ولو أدى الأمر إلى تنازل الملك . وقد تواترت الأخبار أمس واليوم بأن عزل نشأت تم . وأنه يعلن اليوم . وأن الملك عرض تعيينه فى معيته . أو فى إحدى وظائف الوزراء بالقاهرة أو السفارات ، فلم يقبل المندوب السامى . كما لم يقبل منحه نيشانا . وقيل إنه سيقبض عليه بعد الاعتزال . واتفقت الروايات اليوم على أن فصله تم . وأن دار المندوب السامى أخبرت دار النيابة به ، وان هذه أوصلت هذا الخبر إلى النائب العمومى فى المنصورة . ويظن أن هذا لا يتأخر عن العودة إلى القاهرة ، ليباشر التحقيق مع نشأت . وقد أخبرنى اليوم أمين عز العرب أنه ذهب إلى مستر هيوز (مفتش النيابات) فى النيابة . وأخبره عن تفتيش بيت فى الآستانة كان يتردد عليه عبد الحليم البيلى . وقد نشرت الجرائد أن مستر جريفيث — أحد المفتشين بوزارة الداخلية — سافر إلى الآستانة لإحضار أوراق هامة خاصة بالبيلى . ولكنى أظن أنه هو ذلك الذى أخبرنى عنه مستر ديليني من بضعة أيام أنه ذاهب لحمل بعض الفارين على العودة . والإباحة بما يكون عندهم من المعلومات .

وقد روى على الشمسى وأمين يوسف عن ديليني أن اللورد لويد يعتكبر إن السعديين قوم مخربون . متملقون . وله أن يظن ما يشاء » .

الجمعة أول يناير سنة ١٩٢٦ :

قال مصطفى النحاس نقلا عن محمود ماهر (شقيق الدكتور أحمد ماهر) نقلا عن أخيه (على ماهر وزير الحقانية) إن طاهر نور النائب العمومى صرح (لعلى ماهر) ناظر الحقانية بأنه لا شيء (على الدكتور أحمد) ماهر ولا على النقراشى . وأنهما إذا حولا على محكمة الجنايات فلابد من تبرئة ساحتهما . ولكن الإنجليز يريدون مع ذلك إحالتهما إلى محكمة الجنايات . فقال له الوزير (على ماهر) : ما دام أن هذا رأيك . فاعمل به ولا تعمل بغيره واذهب إلى مستر پرسيڤال (المستشار القضائى فى وزارة الحقانية) فإن لم يقتنع فارجع إلى . إذ لا يمكن أن أقبل الإحالة إلى محكمة الجنايات فى هذه الحالة . وأول من أمس قابل مصطفى النحاس النائب العمومى . بعد جهد جهيد . فأفهمه النائب العمومى أنه تقررت إحالة أحمد ماهر والنقراشى إلى محكمة الجنايات ، وأنه لا يزال يرى عدم الإدانة . وطلب النائب العمومى من النحاس ألا يحرجه بكثير من الإلحاح . ويؤكد مصطفى النحاس أن لا شيء فى القضية إلا تقرير شميق منصور . وشهادة يعقوب صبرى . بأن أحمد ماهر قال أمامه وأمام عبد الرحمن الرافعى وعبد اللطيف الصوفانى قصة الضابط مصطفى حمدى .

ولكن الصوفانى مات مع الأسف . ويظهر من الاقتصار على مواجهة أحمد ماهر بيعقوب المذكور . دون عبد الرحمن الرافعى ، أن هذا الأخير لم يوافق على هذه القصة . فإن كان الأمر كذلك فلا خوف من العاقبة . إلا إذا كان تعيين مستر كيرشو رئيسا لمحكمة الجنايات له علاقة بهذه الحقيقة . والله أعلم » .

الجمعة ٧ مايو سنة ١٩٢٦ :

انعقدت جلسة المحاكمة فى قضايا الاغتيال تحت رياسة مستر كيرشو . وعضوية كامل إبراهيم وعلى عزت.. وتوالى انعقادها إلى الآن . ولما تنته بعد . وقد سمعت شهادات الإثبات والنفى وطلبات النيابة ومرافعة بعض المحامين . وبقيت مرافعة البعض الآخر . ولم يأت شهود الإثبات بشيء ضد ماهر والنقراشى . وثبت من شهادة هؤلاء الشهود :

أولاً : أن الذين كانت النيابة تسجنهم كانوا تحت تصرف البوليس . ينقلهم من مكان إلى مكان ويحقق معهم تحقيقات غير رسمية . أى من غير تحرير محاضر ، وينقلهم من مكان إلى مكان حسبما يراه . وكذلك كانوا تحت تصرف إدارة الأمن العام .

ثانياً : أن تقرير شفيق منصور الذى قدم من ٣٣ صفحة كتب فى البوليس ، لا فى السجن ، وبعد تمامه سلمه سليم زكى إلى مأمور السجن : وهذا أرسله إلى البوليس .

ثالثاً : أن النيابة سلمت بأن سليم زكى اشترك فى تحرير هذا التقرير ، بأن كان يذكر شفيق منصور بتواريخ الوقائع التى سردها .

رابعاً : أن وزير الداخلية إسماعيل صدقى كان وعد شفيق منصور بالعفو عنه ، إذا هو أدلى بمعلومات تفيد التحقيق . وثبتت صحتها . وأن هذا الوعد كان بواسطة إبراهيم الهلباوى بك .

خامساً : أن اللورد أللنبى وإسماعيل صدقى يوصيان بهذا العفو ، إذا قام شفيق منصور بما ذكر .

وقد كانت شهادة إسماعيل صدقى تشعر بسوء نية . إذ كان يزعم أنه لا يتذكر وقائع هى من الأهمية بمكان ، وأغلبها ينفع المتهمين . ولقد وسعت المحكمة صدرها للدفاع ، ولا تزال مستمرة . والنيابة تلت مرافعتها تلاوة وهى تجرى بقلم جيد . وفيها لؤم وخبث . وشىء من الأضاليل . ولا أستبعد الحكم على ماهر والنقراشى . لا لأن هناك إثباتا ضدهما . بل لأن الإنجليز يميلون إلى ذلك ، والله أعلم » .

الخطاب البرىء !

هذا ما كتبه سعد زغلول عن تقرير شفيق منصور إلى البوليس المكون من ٣٣ صفحة . إنه التقرير الذى كتبه شفيق منصور بعد الحكم عليه بالإعدام ! . . إنه التقرير الذى وضع المجرام يلك ترجمته بالإنجليزية فى مظروف مغلق وقدمه على صينية إلى اللورد أللنبى ، وقال إن رؤوس سعد زغلول وأحمد ماهر والنقراشى فى داخل هذا المظروف ! إن هذا التقرير حصل عليه الملازم أول هيدرسى الضابط بالمخابرات البريطانية ، والذى كان يعمل متنكراً تحت اسم ضابط فى البوليس المصرى ! وكان هذا الضابط على رأس عدد من الضباط الإنجليز يتناوبون حراسة شفيق منصور وزملائه ليلا ونهارا . وهذه ترجمة خطاب الملازم أول هيدرسى :

« صاحب السعادة حكمدار بوليس القاهرة .

« سيدى . مرفق مع هذا ٣٣ صفحة من تقرير كتبه المسجون شفيق منصور وطلب تقديمه إلى صاحب السعادة النائب العام » .

« إمضاء — هيدرسى »

« ملحوظة : إنه أحد المسجونين المحكوم عليهم فى قضية السردار فى سجن المنشية .

ومرفق به خطاب من اللواء رسل باشا حكمدار البوليس هذا نصه :

« سرى جداً ٩٦

« حضرة صاحب السعادة النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية

« نتشرف بأن نرسل لسعادتكم مع هذا الجواب الوارد لنا من الملازم أول هيدرسى بليجن بسجن مصر للمحافظة على المحكوم عليهم فى قضية مقتل المأسوف عليه السردار . ومعه تقرير من المسجون شفيق منصور مكتوب فى ٣٣ صفحة حيث طلب إرساله لسعادتكم .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام .»

« الإمضاء — رسل »

أرأيت صيغة الخطابين ! مسألة عادية جداً ! حتى الملحوظة التى كتبها ضابط المخابرات البريطانية ليذكر الحكمدار بأن شفيق منصور هو أحد المسجونين المحكوم عليهم فى قضية السردار . أرأيت البراءة ! ؟ إننى حصلت على نص التقرير السرى الذى كتبه شفيق منصور بخط يده . وهو يدل على أن شفيق منصور لم يكتبه وحده ! إن الذين اشتركوا فى كتابته هم كين بويد رئيس المخابرات البريطانية فى مصر . وإنجرام بك وكيل المخابرات البريطانية فى مصر . ومستر جريفيث أحد رجال المخابرات الذى كان يشرف على مسائل العمال فى وزارة الداخلية . إن الذى يقرأ هذا التقرير يشعر بأن شفيق منصور فقد إرادته تماما ، فإن التقرير مكتوب ليشنق ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى ويثبت على قيادة ثورة ١٩١٩ أنها هى التى قامت بجميع عمليات العنف .

إننى أنشر هذا التقرير الخطير !

الزنزانة رقم ٨ تتكلم

المكان : عنبر المحكوم عليهم بالإعدام في قضية السردار . في سجن مصر . المسجونون بملابسهم الحمراء . كل واحد منهم في زنزانة منفردة .

الزمان : الساعة ١١ من صباح يوم ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ .. الهدوء يسود العنبر . . وفجأة دوى صوت كالرعد في الزنزانة رقم ٨ . إنه صوت شفيق منصور !

. . . .

ونترك المستندات تتكلم . . بين يدى تقرير سرى جداً موجه إلى اللواء رسل باشا حكمدار القاهرة . . إن هذا التقرير موجود الآن في مكتب النائب العام بالقاهرة . إنه مسجل تحت حرف س ص ٤ و ٦ ف ! وهذا هو التقرير الخطير :

سرى جداً

« بمعرفتنا نحن الأميرالاى إنجرام بك حكمدار بوليس الإسكندرية ، والصاغ سليم زكى مفتش ضبط فرع (ب) . والملازم أول أحمد طلعت بحكمدارية مصر . نثبت الآتى بتاريخ ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ : أثناء وجودنا اليوم الساعة ١١ صباحا بسجن مصر . بناء على طلب عبد الحميد عنايت لنا ، سمعنا شفيق منصور . يتكلم بصوت مرتفع . مسموع من الخارج . يقول ما يأتى : « لقد قال حسن (كامل) الشيشينى إن الحقيقة ستظهر في يوم من الأيام . وسعد برىء من ذلك . وأن المجرم الأثيم هو نشأت . باتفاقه مع البيلى . أين محمود إسماعيل ؟ يا من أوجدتنا في هذه الحالة ليتك ما كنت . فإننا مساكين . وليس هناك من يسأل عنا . أو يعول عائلاتنا . محمود إسماعيل ! أظهر النور ! اعترف ! لا تنكر ! إننا اعترفنا

جميعا . ومن العار أن تنكر . وأن تسبب للأحزاب الأحزان ولعائلاتنا الآلام . وأنت تعرفها ! أظهرها ! لا تخفها أبداً . قل الحق ! ذلك الحق هو النور . ذلك الحق هو أن سعداً برئ منها . برئ من قتل السردار ، وأن نشأت والبيلى ومحمود هم الذين دبروها ! هل تخاف من ظلام الدسيسة ؟ إيه يا محمود ! قل الحقيقة ! لا تنكر يا محمود يا إسماعيل ! يا محمود يا إسماعيل قل فى المحكمة . وقل للنائب . ولكل الناس . وعلى رؤوس الأشهاد . ولا تخف الحقيقة وأظهرها . إن سعد باشا برئ من هذه التهمة . وأن الذى أجرم هو البيلى ونشأت . هما اللذان فعلا هذه الحادثة ، وأن سعد والسعديين وهؤلاء الشبان المساكين أبرياء منها . ووجود هذه الحقائق عار أن تخفى . إذ يجب أن يضحى الفرد فى سبيل الأمة . ويجب أن من كان سببا فى ارتكاب الجريمة يظهر . ولا يؤخذ الأبرياء فى سبيل المجرمين .

* * *

« الأغرب من كده محمود إسماعيل ! وتغريره لنا ، ويفهمنا أنها فكرة وطنية ! وأن سعد باشا خسر الدنيا . وخلى أقاربه فى الحكومة لحما ودما ! ياسلام يا حسن يا شيشينى ! أما أنت بتفهم ! وقلت إن محمود إسماعيل جايب فوله ! ياليتنى افتكرت زيك . وأن كان عندى عقل زيك ! أنت اللى فهمت الفولة ! . . أنت مش عارف يا محمود أن البرلمان انحل . وسعد باشا ساب البلد وقال : أنا بعيد عن السياسة ؟ يا محمود دى مش عواطف . يا محمود اختشى عيب . يا محمود خليك راجل . يا محمود أوجد لنفسك شخصية وقل كل شىء ! . . اختشى بقى ، وقل الكلمتين اللى فى نفسك . وسلم أمرك لله . وآدى أنت ضيعت البلد وظلمتها . عقلك زى الزفت ومش أنت طبيعتك كده . رجل صلب . افتكر بس هذا الظلام يصح أن يحل محله نور . وحسن (الشيشينى) قعد يفهمك ، ويقول لك إن دى تجر على البلد مصائب .

والإنجليز يأخذوا السردار فى مركب على حسابنا . ويفرضوا غرامة حربية ، ويبهدلونا ، ياما نصحته ياحسن إنك كنت معتقد إذا ما نجوت من هذه الحادثة فإلى السعادة والطمأنينة المستمرة . وأنك تكون عضو فى حزب الاتحاد ، مع نشأت والبيلى ، وتكون ثالث الثالوث . . . سيبك من الطمع . . وميلك للسعادة وتكون وسط أغوات وباشوات ، وبكوات ! لكن وقعت ! قال سعادة . . وتكون . . وتكون سكرتير نشأت فى السرايا ، والضجر والظلام والفقر وتستلف فلوس من فلان وفلان . ده كله يروح ، وترتكب هذه الجريمة ! المال والفلوس . والهنا والسرور ، ده كله راح عنك ، والفقر باقى عليك . وعلى أفكارك السخيفة ! . . حكموا عليك وخسروا وجودك وحياتك . وكان يصح لما واحد زى نشأت يزهزه لك بشوية حاجات فارغة ، تكون مخلص . والله يا محمود أنا قلبى يخلص لك جداً ، رغما من كل ما حصل . أنا مالى ومال الناس ؟ أنا ليه أوجدت نفسى فى ظلام زى ده ؟وكم مرة قلت لحسن الشيشينى إن محمود إسماعيل رجل صحيح بدون أن أحمل لك ضغينة . يعنى رايح أزعل منك يا محمود ؟ كم واحد تحملته ! وكم واحد أهاننى ! وكم واحد ظلمنى ! ومع كل ذلك أتركه ! لا تفتكر أن السرايا ستعفو عنك . إن العفو بيد الله ، وليس بيد مخلوق . عفو إيه ، وبتاع إيه اللى بتنتظره من السرايا ! قل الحق واتكل على ربنا وهو يخلصنا » .

ثم قال شفيق منصور بالإنجليزية : « يارب خلصنا من عذاب أليم ! » .

إمضاءات : **أميرالاى إنجرام**

صاغ سليم زكى

ملازم أول أحمد طلعت

٣١ يوليو سنة ١٩٢٥

انتهى التقرير . .

ثم تقرير آخر أخطر ! إنه بإمضاء مأمور سجن مصر ! إنه يبدأ بتأشيرة من إنجرام بك هذا نصها : « سري جداً » . وفى الحال ذهب مأمور سجن مصر إلى شفيق منصور . ليسجل أقواله . فى محضر ، فسجلها كما يأتى :

سجن مصر فى ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ :

فى الساعة ١١ صباحاً ، طلبنى المسجون نمرة ٨ شفيق منصور ، فذهبت إليه . وسألته عما يطلبه . فأخبرنى من تلقاء نفسه بالآتى : « لدى سر عظيم ، أريد أن أخبرك به . إننى أتكلم عن قضية مقتل السردار . ومن الضرورى أن تعرف من هم مرتكبو هذه الجريمة التى جرت المصائب على مصر . وليس السعديون هم المسئولين عنها . وما كنا إلا آلات ، لارتكاب هذه الجرائم . ونشأت باشا باتفاقه مع الببلى . دبرا قتل السردار . لإسقاط سعد والبرلمان . وكان المنفذ لأغراضهم محمود إسماعيل . ومحمود إسماعيل لايريد الاعتراف . لأنه يظن أن نشأت باشا سيسعى لدى الملك ليعفو عنه . وبعد أن يمضى سنتين أو ثلاثا بالسجن ، يخرج ويتقلد الوظيفة التى أعدها له نشأت باشا . ومحمود إسماعيل دماغه ناشف وعنيد . وكل الذين حكم عليهم بالإعدام يثقون به . ويصدقونه فى كل ما يقوله ، وهو الذى كان يخفى القنابل والمسدسات التى تستعمل فى حوادث الاغتيالات بمنزله . نشأت باشا وعده بمكافأة حسنة . ووظيفة كبيرة فى السراى ، أو فى أى عمل آخر . وكان يرسل له التعليمات والأوامر اللازمة لاغتيال السردار . محمود إسماعيل كان صديق عبد الحليم الببلى الحميم . وكان يزوره يومياً تقريباً ، ودائما كانا مع بعضهما ، ومحمود إسماعيل من أكبر المحرضين . ولما كنا نجتمع كنت أظن أنه يخلص . ولكن حسن كامل

الشيشيني ، ذكر أن له علاقة بالسرايا ، ولاحظ أيضاً أنه الآن يكره سعد باشا ، محمود إسماعيل يعرف كل شيء ، لكنه لا يريد الاعتراف ، إذ يظن أنه سينال المكافأة التي وعده بها نشأت باشا ، ولكن من الواجب أن يعترف ، وأن الملك يجب أن يعرف أن الرجل المقرب له مسئول عن المضيبة الحاضرة ، ومصلحة الأمة فوق مصلحة الفرد . البيلي كان الواسطة بين نشأت ومحمود إسماعيل ، وكان في جمعية ماهر والنقراشي الأولى ، ولما تقلد الوزارة سعد باشا ، ظن أنه سيكافئه كغيره ، ولما أسند سعد باشا وزارة المعارف لماهر ، ووكالة الداخلية للنقراشي ، حنق عليه وخرج على الوفد ، وانضم لنشأت في مؤامرته ضد سعد والبرلمان ، فنجح في إسقاط وزارته بقتل السردار .

• • •

« كوفئ (عبد الحليم) البيلي على ذلك بالوظيفة التي تقلدها بمساعي نشأت بأنقرة ، ولا يزال يراسل نشأت باشا الحكومة التركية بواسطته ، ولما كان البيلي في لندن كان محتكا بالأتراك ، وفي السنة الماضية ذهب خلسة إلى أنقرة بحجة الاستشفاء ، ولم تكن لديه نقود ، ومع ذلك تمكن من السفر ، ولم يقل لي شيئاً من ذلك ، مع أنني كنت صديقه الحميم ، وكنا كأخين ، أنكر علي ذهابه لأنقرة . وأثناء محاكمتي أخبرني إبراهيم الهلباوي بك (المحامي) أن البيلي طلب منه الدفاع عن محمود إسماعيل ، وأن يدفع له المصاريف من عنده ، فرفض ذلك الهلباوي ، ولم يشأ المرافعة عنه .

نشأت رجل دساس ، وله مطامع كبيرة وكان أفندي بسيط ، وبدسائسه توصل للسراي ، ولا يهمه سعد أو البرلمان أو الإنجليز أو الملك نفسه ، بل هو يريد أن يكون ملكاً ، ويراسل الحكومة التركية في ذلك لمساعدته على تحقيق غايته . .

هذا وقد كتبت التقرير بعد مغادرتى غرفة المسجون ، ولم أكتب شيئاً أمامه .

مأمور السجن

إمضاء : روبر

ومستر « روبر » هذا هو ضابط بريطانى كان يقوم بأعمال مأمور السجن !!
انتهى تقرير مأمور سجن مصر المؤرخ فى ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ حرفيا .

شىء غريب !

وثبت فى قضية الاغتيالات أن إنجرام بك لم يقدم هذين التقريرين الخطيرين إلى النائب العام إلا فى ١٩ نوفمبر . وفى محضر جلسة محكمة الجنايات فى قضية الاغتيالات يوم ٨ أبريل سنة ١٩٢٦ أثير هذا التأخير العجيب . . لماذا يتأخر تقديم التقرير إلى النائب العام إلى ما بعد تنفيذ حكم الإعدام . واستدعى إنجرام بك لسؤاله ، وأنقل هنا أقوال إنجرام بك لخطورتها :

س — من مستر كرشو رئيس المحكمة : التقرير الذى عمل فى ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ أرسل إلى النيابة فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، فما هو سبب التأخير ؟

إنجرام — أخذت التقرير إلى مستر هيوز مفتش النيابات ، إما فى نفس اليوم أو فى اليوم التالى ، وأخبرته عن جميع ما بخصوصه ، وأخبرنا مستر هيوز أن نحفظه وأن نعمل تحريات أخرى .

مستر كرشو — بعد ذلك ، هل التقرير حفظ عندكم إلى يوم إرساله إلى النيابة ؟

إنجرام — حفظ فى البوليس إلى يوم إرساله إلى النيابة !

هذا هو ما ورد فى محضر جلسة محكمة الجنايات ! . . وتصور أن تقريرا كهذا كتب فى ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ ويخفيه إنجرام مدير المخابرات البريطانية فى مصر . . ومستر هيوز المشرف على النيابة . . طوال شهر أغسطس ، إلى أن يتم تنفيذ حكم الإعدام فى شفيق منصور ، وطوال شهر سبتمبر ، وطوال شهر أكتوبر . . ويقدمونه فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥!! . . ألا يدل هذا على أن الإنجليز كانوا لايرغبون فى أن يكشف دور الملك والقصر فى قضية السردار ؟ . . وأنهم كانوا يعلمون دائما بهذا الدور ؟ وأنهم كانوا على اشتراك كامل فى هذا كله ؟ وإلا فلماذا يخفى الإنجليز هذا التقرير الخطير إلى أن يتم إعدام شفيق منصور الذى يذكر فى التقرير أشياء خطيرة جداً ؟ . . لماذا لم يحققوا ؟ لماذا لم يسلموا التقرير إلى النائب العام على الفور ؟ أو بعد يوم ، أو بعد أسبوع ؟

شىء مريب ، وغريب !

وأهمية هذين التقريرين الرسميين فى أنهما صدرا فى الوقت الذى كان فيه حسن نشأت رئيساً للديوان الملكى بالنيابة ، وحاكما بأمره فى مصر ، أو ملكا صغيراً . . فتاريخ التقريرين فى يوم ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ ، ونشأت لم يخرج من منصب رئيس ديوان الملك فؤاد بالنيابة إلا فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ . ونقطة أخرى تستوقف النظر أيضا . . أن الحكم بالإعدام صدر فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٥ ؛ وأن الشعب قدم عرائض إلى الملك فؤاد يطلب منه أن يستعمل سلطته ويخفف الحكم . وقدم التقريران فى يوم ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ ، وبعد سبعة أيام فقط أصدر الملك فؤاد فى ٧ أغسطس أمره برفض تخفيف حكم الإعدام . وفى يوم ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٥ صدر أمر ملكى بإبدال عقوبة الإعدام على عبد الفتاح عنايت بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وفى يوم ٢٣ أغسطس تم تنفيذ حكم الإعدام فى شفيق منصور

وزملائه ! والإسراع بتنفيذ الإعدام فى شفيق منصور مسألة تستوقف النظر أيضا . لأن شفيق منصور كان شاهد الإثبات ضد ماهر والنقراشى فى قضية الاغتيالات التى لم تكن نظرت بعد أمام محكمة الجنايات!!! .. وكان المفروض أن يبقى حيًّا حتى يشهد بنفسه ! وقد تلقيت لهذه المناسبة خطاباً من السيد أحمد إسماعيل شقيق محمود إسماعيل هذا نصه :

. . . مصطفى أمين

تحية طيبة وبعد : فيؤسفنى ولاشك يؤسف كل مواطن شريف . هذه المحاولة المتعسفة لتمجيد طلاب تنظيم الحماية على حساب دماء الثوريين الأصلاء الذين ضحوا بحياتهم فى سبيل بلادهم . بل تذهب هذه المحاولة إلى أبعد من ذلك فتضع بصمة الإنجليز مرة على جثة السردار ثم بصمة السراى مرة أخرى . لم يكن هذا الجهاز الثورى صنيعة للإنجليز . ولا كان من عمل الوفد أو السراى . فقد وجد هذا الجهاز البطولى فى بلادنا منذ أكثر من نصف قرن يوم قتل بطرس غالى باشا بيد الشهيد إبراهيم الوردانى ليوقف مؤامرة مد امتياز قناة السويس . وبينما كان الوردانى يساق إلى المشنقة يردد له الشعب أنشودة « يا ميت صباح الخير على الوردانى »، كان سعد زغلول يدافع فى الجمعية التشريعية عن مد امتياز القناة باسم الوزارة العميلة التى خلفت وزارة بطرس غالى . والذين ألقوا القنابل على السلطان حسين لتخليص البلاد من خيانته ، والذين هموا بالتخلص من السلطان فؤاد . لا يمكن أن يكونوا عملاء للسراى . وما زلت أذكر قول الدفاع فى محكمة الجنايات « لقد عودنا الإنجليز منذ عهد بعيد ألا يستمعوا إلى جعجعة سعد أو يؤخذوا بجنتلة عدلى . بل كانوا دائما يستمعون إلى طلقات الرصاص التى تخرج من أفواه مسدسات هؤلاء المتهمين » . على أن الحديث عن الثوريين والسياسيين يطول ، وإذا كنت قد عشت هذه المرحلة

شاباً يافعاً بشخصي ، فقد عاشها كمال إسماعيل ابن أخي الشهيد محمود إسماعيل بوجدانه ودموعه ، بقلبه وعقله ، واستوعب الوثائق ، واستمع إلى البقية الباقية من أعضاء هذا الجهاز الثوري ، ولذلك أترك له أن يعرف بهذه المرحلة التاريخية الثورية . وأن ينشر الحقائق على الناس . وأكتفي من ذلك كله بالوقائع التي اتصلت بها .

أولا : أتعاب المحاماة : كنت على اتصال بشقيقي محمود وهو في سجن الأجانب بالمكاتبات السرية عن طريق حرس السجن . ومن بين هذه الرسائل تلقيت رسالة منه تقول : اتصل بالنحاس بك في مكتبه بشارع المدابغ ،وقل له إن موقفنا سليم ، فيما عدا شفيق منصور الذي انهار من موقف الوفد وتخليه عنه ، وإرساله أمين عز العرب للدفاع في إحدى جلسات المحاكمة ، وأمين تلميذ شفيق ويتمرن في مكتبه ، واطلب من النحاس في شدة أن ينتدب أحد كبار المحامين الوفديين للدفاع عنه ليعدل شفيق عن موقفه » . وللفور صحبت الأستاذ محمد عبده صهر شقيقي إلى مكتب مصطفى النحاس المحامي ، وقابلته وشرحت له الموقف كما جاء على لسان أخي ، فإذا بالنحاس يثور ويصرخ قائلا : أنت يا أستاذ عايزنا ندافع عن محمود إسماعيل اللى وقعنا من على كراسينا ! . . قلت : « أنا لم أطلب منك الدفاع عن أخي ، وإنما أحدثك عن شفيق منصور وحالته ، ورأى أخي في موقفه وموقفكم منه » . قال : « ده كلام فارغ ، دول وقعونا من على كراسينا . أنا ماليش دعوة . . ماليش دعوة . . »

ويأتي بعد ذلك أمر الدفاع عن أخي ، فوقع اختيارنا حينئذ على الأستاذ وهيب دوس المحامي ، الذي طلب ألف جنيه أتعابا . ولما رآني قد ذهلت لفداحة المبلغ ونحن من متوسطي الحال قال : يا أخي أنت حاتدفع حاجه من جيبك ؟ . . ما هو الوفد

حايدفع . وتركت الأستاذ وهيب إلى غيره . ولم يكن موقفهم بأحسن من موقفه . وأخيراً اتفقت مع الأستاذ أحمد رشدى المحامى على أتعاب مائتى جنيه ، والله يعلم كيف دبرنا هذا المبلغ من بيع مصوغات شقيقاتى وزوجة شقيقى ، ودفعنا المبلغ مقدما . فالقول بأن إنسانا مهما كان شأنه قد دفع أتعاب الدفاع عن محمود إسماعيل قول مكذوب لايستند إلى أساس . وهكذا ينهدم حجر من الحجارة التى بنيت عليها صلة محمود إسماعيل بحسن نشأت .

ثانياً : صورة الشهيدين محمود وشفيق مع حسن نشأت : وينهدم حجر آخر حينما تعرف حقيقة هذه الصورة . فقد كان أخى الشهيد محمود إسماعيل « أخاً وأستاذاً ماسونيا» ، بعد وفاة المرحوم والدنا سنة ١٩١٢ وأيام كان أخى ضابطا بالسواحل . وأذكر أن هذه الصورة أخذت للمجموعة التى ذكرتموها ، يوم انتخاب سعد زغلول « أستاذاً أعظم للمحفل الوطنى المصرى الأكبر » ، وأقيمت لهذه المناسبة حفلة تكريم دعى إليها الشهيد محمود إسماعيل ببطاقة لاتزال فى حوزة ابن الشهيد حتى اليوم .

ثالثاً : حفلة الزهور ومحمود إسماعيل : لم تنظم السراى هذه الحفلة ، وإنما نظمتها الجمعية الزراعية برئاسة فؤاد أباظه باشا فى ظل وزارة الوفد ، وحضرها وزراء الوفد ومن بينهم حينئذ محمد نجيب الغرابلى باشا .

رابعاً : مطالبتى بمحاذة حسن نشأت : لذلك قصة أساسها وقوعى فى شباك التضليل والخداع ، فى وقت جعلتنى شهوة الانتقام لدم أخى سهل الوقوع فى هذه الشباك . فبعد إعدام أخى الشهيد محـــمود إسماعيل زارنى فى بيتى المرحوم الأستاذ أحمد أبو الخير ، وكان حينئذ يسكن المنزل المواجه لمنزلنا ، وكان يعمل مدرساً بالمدارس الثانوية ، زارنى ومعه الأستاذ محمد فهمى عضو لجنة الوفد المركزية

لقسم الخليفة . وبعد حديث طويل . طلبا إلى مقابلة المرحوم فتح الله باشا بركات من أقطاب الوفد . وزرت فتح الله باشا مع الأستاذ محمد فهمى ، وفى هذه الزيارة حدثنى بركات باشا عن حادث مقتل السردار ممجداً أخى الشهيد وبطولته ، ثم أخذ يقنعنى بأن أخى قد خُدع ، ذلك أن قتل السردار كان بتدبير من حسن نشأت نكاية بالوفد . وعبثا حاولت إقناعه بأن الجهاز الفدائى قديم ، وأعضاءه بعد تعدد الأحزاب ينتمون إلى مختلف الأحزاب ، فكما كانت الجماعة تضم الوفديين مثل ماهر والنقراشى وشفيق منصور وعبد الحليم البيلى والشيخ مصطفى القاياتى ، فإنها كانت تضم المكباتى والصوفانى ومحمد عوض جبريل ومحمد عبد الحفيظ من الحزب الوطنى . . ثم عدداً من ضباط الجيش والبوليس والسواحل ، فضلا عن نقابات العمال مثل راغب حسن ومحمود راشد وإبراهيم موسى وأحمد جاد الله ، ولا يحرك هؤلاء إلا وطنيتهم . ولا يدفعهم غير ضميرهم الوطنى .

وعلق فتح الله باشا على ذلك بقوله : نحن لا نتهم شقيقك أو أحداً من الشهداء بالنكاية بالوفد ، بل أنا مقتنع بأنهم أبرياء ، وقد ارتكبوا الحادث بدافع من وطنيتهم دون أن يفطنوا أن وراءه حسن نشأت . ثم أخذ يستفزنى ضد حسن نشأت ويستثير شهوة الانتقام فى نفسى . وقد كنت حينئذ شابا يافعا لم أتعد الرابعة والعشرين من عمرى . ومحدثى قطب من أقطاب الوفد ، وقد ضرب لى على وتر الوطنية ودم أخى وضرورة الانتقام له ، حتى تم له ما أراد ووقعت فى المحظور . وتحقق للوفد ما أراد . . وهو إبعاد الشبهة عن رجاله وإلصاقها بالسراى ، ثم إبعاد حسن نشأت عن السراى . .

وهكذا يبدو واضحاً أن قصة علاقة حسن نشأت بمقتل السردار تدبير وفدى اشتركت فيه مخدوعا ومغرراً بى . لقد أراد الإنجليز اصطياد الوفد . . وأراد الوفد

اصطياد السراى .. وفى سبيل إنقاذ رؤوس رجاله . تخلى الوفد عن الجهاز الثورى ليخلو الجو للسياسيين . ورغبة فى القضاء على كل أثر للثوريين . أفسح الإنجليز المجال للطعن فيهم . وروج القصص التى ترددونها اليوم وأنتم تبحثون عن الحقيقة . . القصص التى أرادوا بها ألا يترك الأبطال بصمات حرة على تراب مصر تراها الأجيال ويتابعونها . ليخلو تراب مصر لبصمات الإنجليز والسراى .

شاهدت الحقيقة أمس واليوم . . ولكن للحقيقة رجالا سوف يقدمونها للناس .

١٩٦٣/٩/٦

أحمد إسماعيل

ولقد أثبت خطاب السيد أحمد إسماعيل كما هو بحروفه . ولى بعض ملاحظات :

أولا : أنه لا يجوز أن يعدل إنسان عن شهادته التى أقسم عليها اليمين . بعد أن يؤديها بعد ٣٨ سنة ! وأن القضاء عادة يأخذ بالشهادة المسجلة .

ثانياً : أن كل الأشخاص المذكورين فى الخطاب الذين يستشهد بهم توفوا إلى رحمة الله ، وكان عمر الأستاذ كمال إسماعيل نجل المرحوم محمود إسماعيل يومها ٤ سنوات .

ثالثاً : أن الذين يعرفون دقائق الأمور ، يعرفون جيداً أن المرحوم فتح الله باشا بركات لم يكن له علاقة بالجهاز السرى . وأن عمله فى الوفد هو التنظيم السياسى فوق الأرض .

رابعاً : أن المتصلين بالرئيس السابق مصطفى النحاس يؤكدون أنه ينفى هذا الحديث إطلاقا . .

إننا أكدنا دائماً أننا نؤمن بوطنية محمود إسماعيل ، وبأنه اندفع بإيمان وطنى بدون غرض ، ومع ذلك فإننا نرى أن ننشر شهادة السيد أحمد إسماعيل من محضر القضية نفسها . حضر أحمد إسماعيل أمام صاحب السعادة النائب العمومى وسئل بالآتى : « اسمى أحمد إسماعيل ، عمرى ٢٤ سنة ، مولود بطنطا ، ومقيم بدرب الميضة نمرة ٧ قسم الخليفة ، ميكانيكى بالسكة الحديد . وحلف اليمين :

س : من الذى سعى لأخيك محمود إسماعيل فى دخوله وزارة الأوقاف ؟

ج : عبد الهادى بك الجندى . لما كان المرحوم إبراهيم باشا فتحى وزير الأوقاف .

س : ومن أين يعرفه عبد الهادى بك الجندى ؟

ج : أخى أول ما خرج من المدرسة اشتغل تلميذاً بالنيابات ، وعبد الهادى بك الجندى كان قاضياً فى السيدة ويعرفه .

س : من الذى سعى إلى نقله إلى مصر ؟

ج : لم يخبرنى عن اسم الشخص .

س : هل عرفت الأشخاص الذين ترددوا على أخيك بالمنزل ، أو تردد عليهم هو بمنازلهم أو بمحال أعمالهم ، أو بالقهاوى ؟

ج : أول ماجه مصر ، ما كان يتردد عليه أحد بالمنزل . وكنت أنا مرافقه فى أول الأمر ، أخرج معه ، وأعود معه ، وبعد قليل انقطع عن مرافقتى ، وكان يخرج وحده ، فكنت أسأله : رايح فين يامى محمود ؟ ربما حد ييجى يسأل عليك ، فكان يقول لى : أنا رايح نيوبار أقابل شفيق منصور ، وبعد ذلك أضاف على اسم شفيق منصور اسم حسن نشأت الذى كان وقتها موظفاً بالأوقاف ، وقد رأيت أخى

مع شفيق منصور فى قهوة نيوبار مراراً ، وكذلك مع حسن نشأت باشا مرة أو مرتين ، وجلست معهم .

س : ألم تسأل أخاك عن كيفية معرفته بشفيق منصور أو حسن نشأت باشا ؟

ج : لم أسأله ، ولكن رأيته مجتمعاً بهما وجلست معهم ، وكان الحديث الذى سمعته منهم أثناء اجتماعهم دائراً حول الحالة الحاضرة .

س : هل كنت تعرف بأن أخاك يشتغل بالمسائل السياسية ؟

ج : كل ما أعرفه أنه كان يكتب فى الجرائد مقالات سياسية ، مثل جريدة المنبر والأهالى والمحروسة .

س : ألم يعترف لك بشىء من أعماله ؟

ج : لما حبس أخى فى حادثة السردار ، كنت على يقين من أنه برىء ، حتى بالرغم من الحكم عليه . ولكن فى زيارتى الأخيرة له اعترف لى بأنه اشترك فى الحوادث الجنائية منذ خمسة عشر عاما ، وأثنى على إبراهيم موسى وعبد الحميد عنايت وأنهما من الأبطال ، وأنه يفضل أن يموت هو ، وينجو الاثنين دول ويخرجوا .

س : ألم يخبرك عن تفصيلات اشتراكه فى هذه الحوادث ؟

ج : لا . . . وإنما عثرت على قنابل مخبوءة فى حوش الفراخ فى المنزل ، وألقيتها فى النيل .

ثم تحدث الشاهد عن أنه لاحظ اتصال أخيه بحسن نشأت باشا وقال : « . . وقلت له ما يصحش إنك تكون معروف إنك من السعديين وماشى معهم ، وتمشى ضدهم

مع نشأت باشا . فقال لى : « البلددى كل واحد ما بيعملش فيها إلا لصالحه ، وإحنا فقراء ، وإيه اللى أخذناه من السعديين ؟ »

« وكان أخي يتردد على نشأت باشا كثيراً ، حتى إن عبد الرحمن البيلى أهداه بذلة ريدنجوت يلبسها كلما أراد مقابلة نشأت باشا ، وشفت أخي لابسها ، وواقف مع نشأت باشا فى حفلة الزهور بجنينة الأسماك التى حصلت سنة ١٩٢٣ حيث كان مكلفا بمأمورية استقبال الزائرين . وكانوا عاطيينه علامة فى صدره ، وأخى جاب لى علامة أحطها على ذراعى ، وأدخل مجانا . وكنت مكلفاً بالوقوف على بوفيه لمراقبة الماركات ، ولا تزال العلامة التى أعطيت لأخى موجودة عندى . وحفلة الأزهار استمرت ثلاثة أيام ، ونشأت باشا بصفته رئيس الحفلة كان يتردد على الجنينة يوميا ، وكلما كان يحضر ويلف بالجنينة كان يأخذ أخى ويمشى .

« ولما أنشئ حزب الاتحاد (حزب القصر) كان أخي محمود مهما به ، حتى انى رأيته مرة راكبا مع نشأت باشا أوتومبيلا أحمر ، أظن أنه من أتومبيلات السراى ، ونزلا أمام حزب الاتحاد ، وكنت وقتها مارا بالشارع بالصدفة . ولما حبس أخى ما كنت أعرف أن له مرتبا خاصا يدفعه إليه حزب الاتحاد ، إلا من جواب ورد إلىّ منه وهو فى السجن يخبرنى فيه أنه يعلم بأنى متضايق شوية ، فعلىّ أن أتوجه لمحمد أفندى نشأت ، شقيق نشأت باشا ، وهو موظف بالصحة ، وأطالبه بخمسة جنيهات ، دفعها إليه أخي ثمن سرير ، ثم أقابل أيضا عبد الرحمن البيلى ، وأطالبه بمرتب نصف شهر من الحزب ، وقدره عشرة جنيهات ، فعرضت الأمر على عبد الرحمن البيلى ، فقال لى ما تروحش لنشأت أفندى ، وأنا أجيب الفلوس منه ، وأجيب لك الفلوس من الحزب أيضاً ، وفعلا أعطانى الخمسة عشر جنيهاً .

س : هل يمكنك أن تخبرنا عن وجه اهتمام عبد الرحمن البيلى بموضوع أخيك ؟

اعتقادى بكل اطمئنان أن عبد الرحمن البيلى ونشأت باشا لهما دخل فى الموضوع . لأن أخى الصغير فى مركزه لما يحتك بمثل هؤلاء الأشخاص ، وخصوصا نشأت باشا ، ويكون معه فى صورة واحدة . يكون ممتلئاً آمال كبيرة فى مستقبله . وبالطبع يعمل كل ما يرضيهم للحصول على هذه الغاية ، وأظنكم لاحظتم عليه فى التحقيق أنه كان كالصخرة أملا فى النجاة بواسطة مساعدة هؤلاء الأشخاص. وأذكر لكم بعض ملاحظات ، تستنتجون منها ما أستنتجه أنا : أخبرنى يوما عبد الرحمن البيلى بأن حسن باشا نشأت تقابل مع المستر هندرسون (الوزير المفوض فى دار المندوب السامى) بدار المندوب السامى وبلغه أن فى موت محمود إسماعيل خسارة . ويجب المحافظة على حياته ، وبلغنى بأن أذكر ذلك له فى السجن . لكى يطمئن . فلما قابلت أخى فى إحدى المقابلات . ذكرت له ذلك الموضوع . فأخى كلفنى بمقابلة نشأت باشا ، فقلت له : يمكن مايقابلنيش .

فقال لى : لا . أكتب أنت عريضة ، وبمجرد ما يعرف إنك أنت أخى يقابلك . وقد سافرت إلى الإسكندرية . وقصدت أولا دار المندوب السامى ، وتقابلت مع المستر جرافتى سميث . وأخبرته بأنى مكلف من قبل أخى بالحضور إلى دار المندوب السامى . وأبلغكم عن لسانه ، بأنكم إذا أبقيتم على حياته سيقدم لكم خدمات جليلة فى المستقبل . فقال لى : طيب نشوف . ثم قصدت سراى رأس التين . وانتظرت نشأت باشا لغاية الساعة ١٢ فلم يحضر . فرحت له تانى يوم وانتظرت . حتى حضر ، وطلبت مقابلته بواسطة أونباشى على الباب، فقال لى : ما يمكنش مقابلته ، فقلت له : أنا معى جواب خصوصى له ، وسلمته

الجواب ، لتوصيله إليه ، وكتبت فى الجواب (كان بودنا أن نلجأ إلى سعادتكم قبل أن نلجأ إلى أى أحد آخر للاسترحام فى أمر تخفيف العقوبة ، ولكن الضجة التى أثارتها الجرائد السعدية حول اسمكم ، وعلاقتكم بأخى جعلتنى لا أتجرأ إلى الالتجاء إليكم . والآن ، وقد كلفنى أخى ، وهو فى سجنه ، بأن ألجأ إلى سعادتكم مسترحما معتمداً على مالكم من النفوذ ، ألتمس السعى لدى الأعتاب الملكية، إلى آخره) . وانتظرت قليلا ، فحضر لى ضابط لا أعرف اسمه، ويمكن أعرفه لو عرض على ، وهو أبيض الوجه ، متوسط الطول ، ممتلئ الجسم نوعا ، ووجهه أحمر ، ويظهر أنه ملازم أول ، وخلفه الأونباشى وبلغنى العبارة الآتية : « الباشا بيقول لك روح مصر وكون مطمئن » .

* * *

هذه شهادة أحمد إسماعيل شقيق محمود إسماعيل المسجلة فى دوسية القضية . . ومع ذلك فإننا نسلم جدلا بأنه شهد هذه الشهادة بإيعاز من فتح الله بركات لمصلحة الوفد . . ولهذا نبحث فى دوسيه التحقيق فى قضية السردار عن شهادة أشخاص لا علاقة لهم بالوفد ، فنجد شهادة سليمان فوزى صاحب جريدة الكشكول ، وهو الذى هاجم فى كل عدد من أعداد جريدته سعد زغلول ، من يوم صدور هذه الجريدة إلى يوم وفاة سعد زغلول . . بل إنه استمر فى مهاجمة سعد زغلول بعد وفاته إلى اليوم الذى توقفت فيه جريدة الكشكول عن الصدور فى عام ١٩٣٨ ، بعد وفاة سعد زغلول بإحدى عشرة سنة . ومجموعات الكشكول كلها موجودة تحت يدى الآن ، وموجودة فى دار الكتب . . ونجد شهادة أيضا للأستاذ أحمد رشدى محامى محمود إسماعيل ، والأستاذ رشدى كان خصما لسعد زغلول إلى أن توفى إلى رحمة الله ، وهذه حقيقة معروفة ومسجلة أيضاً فى مقالات كتبها بإمضائه وخطب

نشرتها الصحف . . وإذا كان فتح الله باشا أثر على أحمد إسماعيل ليشهد لمصلحة الوفد وسعد زغلول . . فليس من المعقول أن سليمان فوزى وأحمد رشدى يشهدان لمصلحة الوفد وسعد زغلول . . ونبدأ بشهادة أحمد رشدى المحامى عن محمود إسماعيل . . . وقد تولى التحقيق معه النائب العام محمد طاهر نور باشا ، وهذا هو نص التحقيق :

« استحضرنا الأستاذ أحمد رشدى أفندى المحامى فحضر . وحضر معه الأستاذ أحمد بك لطفى نقيب المحامين ، وسألنا الأول فقال : اسمى أحمد رشدى ، وعمرى ٣٢ سنة ، محام . مولود بمنيا القمح . وحلف اليمين :

س : من الذى وكلك بالدفاع عن محمود إسماعيل ؟

ج : عبد الرحمن البيلى أفندى هو الذى كلفنى بالدفاع . .

س : هل يمكنك أن تخبرنا بالظروف التى أحاطت بهذا الدفاع ؟

ج : الظروف التى أذكرها عرضتها كلها على الأستاذين أحمد لطفى بك وصليب سامى بك ، وهما نقيب المحامين ووكيل النقابة ، لأتبين ما يصح ذكره فى التحقيق عندما علمت أنى سأدعى للتحقيق ، ولأعرف ما لا يصح ذكره باعتباره سراً من أسرار المهنة ، وقد أجاز لى ذكر ما يأتى :

وهو أن الأستاذ عبد الرحمن البيلى عرض علىّ هذه القضية ، وهل لدىّ مانع من المرافعة فيها ، فأجبته سلبا ، ولما تكلمنا فى أجر الدفاع ذكر لى أن أهل المتهم — وهو محمود إسماعيل — لا يستطيعون أن يدفعوا أكثر من خمسين جنيها ، وكنت عند ذلك أحس بأن للقضية مركزاً خاصاً ، وأن معظم المحامين تنحوا عن الدفاع فيها ، للشبه السياسية التى كانت تحيط بالدعوى يومئذ ، وأحسست أنه يجب القبول مع

الحاج زميلي فقبلت ، وقد حضر عبد الرحمن أفندي البيلي ودفع لي خمسة وعشرين جنيها ، وقلت لوكيلي أن يعطيه إيصالا — ولا أذكر كيفية دفع الخمسة وعشرين جنيها الأخرى ، هل دفعت في المكتب أو في المحكمة ؛ إنما الذي أذكره بشأنها أنها لم تدفع مرة واحدة ، وإنما دفعها البيلي أيضا .

س : هل الإيصال كتب باسم عبد الرحمن البيلي أو باسم أخي محمود إسماعيل ؟

ج : باسم عبد الرحمن البيلي .

س : أحمد إسماعيل قرر أنه دفع ٢٥ جنيها لعبد الرحمن البيلي . وأن الخمسة والعشرين جنيها الأخرى دفعها عبد الرحمن البيلي من عنده ، فهل عرفت ذلك ؟

ج : لا بالعكس . . فهمت من عبد الرحمن البيلي أن المبلغ مدفوع من أهل محمود إسماعيل ، ولو أحسست أن المبلغ دفع من عبد الرحمن البيلي كنت أكتفي بمبلغ الخمسة والعشرين .

س : هل تعرف حسن نشأت ؟

ج : نعم أعرفه . .

س : من أي تاريخ ؟

ج : أنا أعرفه في المدة بين ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى حوالي شهر يونيو أو يوليو سنة ١٩٢٥ . . وسليمان فوزي صاحب الكشكول قال : إن نشأت باشا يريد أن يعرفك .

س : هل حصلت مقابلات كثيرة ؟

ج : حصلت مقابلات كثيرة ، وكان يطلبني نفس نشأت باشا بواسطة سليمان أفندي فوزي . .

س : قلت إن نشأت باشا طلبك مراراً ، فهل تذكر أن هذه المقابلات كانت قبل توكيلك عن محمود إسماعيل أو بعده . ومتى انقطعت هذه المقابلات ؟

ج : هي كانت فى الوقت المعاصر للتوكيل . وأظن أنها كانت كثيرة فى هذا العهد . خصوصاً بعد التوكيل . وقد فترت بعد الانتهاء من القضية . ثم انقطعت نهائياً من نفسي بعد استقالتى من حزب الاتحاد فى شهر يوليو سنة ١٩٢٥ . .

ومن الحوادث التى استلفتت نظرى أن سليمان أفندى فوزى كان دائماً يفهمنى أن نشأت باشا على استعداد أن يجيبنى إلى كل ما أطلب . على أن أطلب . ولكنى لم أطلب شيئاً بأسمى خاصة . بل وقفت المسألة عند طلب قطعة أرض لنقابة المحامين . خصوصا وأنى لاحظت أن علة الاهتمام بشخصى غير ظاهرة لى يومئذ . على أنه يلوح لى الآن أن هذه العلة — مع مجموعة الحوادث السابقة — مرتبطة بعضها ببعض . إنى كنت فقط وكيلا عن محمود إسماعيل عن طريق عبد الحليم بك البيلى وعبد الرحمن أفندى البيلى . وأن محمود إسماعيل قبض عليه وهو فى المحكمة . بعد أن كان فى الليلة السابقة للقبض عليه مع عبد الرحمن أفندى البيلى بشربين لنشر الدعوة الانتخابية لعبد الحليم . وأن عبد الحليم البيلى كان موضع رعاية خاصة من نشأت باشا . فقد اشترك فى تأليف حزب الاتحاد ، وكان العامل الوحيد له ، وأنعم عليه بالرتبة الثانية ، وعين سكرتيراً لمفوضية مصر فى إستانبول ، وأنه أنشا جريدة « الاتحاد » . واشترى جريدة الليبرتيه لخدمة الحزب . وأنفق فى هذا السبيل نحو العشرة آلاف جنيه ، كل هذه العناصر تسمح بأن يستنتج الإنسان أن الدفاع عن محمود إسماعيل كان دفاعاً عارضاً عن نشأت باشا ، للشبهة التى قامت يومها ، وأننى كنت محل اهتمامه لهذا .

س : ألا تذكر أن اسم محمود إسماعيل ذكر فى اجتماع بينك وبين نشأت باشا ؟ . .

ج : لم يذكر اسم محمود إسماعيل بالذات ، ولكن ذكرت بيننا قضية السردار ، وأذكر أن ذكرها كان بعد يوم ٢١ مايو سنة ١٩٢٥ وقبل جلسة المحاكمة ، ولا أذكر المناسبة التى جاء ذكر القضية فيها ، وإنما كل ما أذكره أن نشأت باشا قال لى بمناسبة الشبهة التى كانت ضده فى القضية ، إن شفيق منصور رجع عن قوله ، ويخيل إلىّ أنه قال كلمة (إمبارح) وكان فى ذلك الوقت ، وعند ذكر هذه العبارة ، ظاهرة عليه علامة الاطمئنان . .

س : هل كنت تلاحظ أن عبد الرحمن البيلى كان مهتمًا بأمر محمود إسماعيل ؟ .

وهنا طلب أحمد بك لطفى نقيب المحامين من حضرة المحامى ألا يجيب على هذه السؤال .

وأقفل المحضر . .

النائب العام

إمضاء : **محمد طاهر نور**

هذا هو نص شهادة أحمد رشدى خصم سعد زغلول فى التحقيق الذى أجراه النائب العام . ويظهر هنا أنه لم يقل كل شىء يريد أن يقوله ، لأنه — باعتباره المحامى عن محمود إسماعيل — اضطر أن يحتفظ بسر المهنة . . وأن نقيب المحامين منعه من الرد على أسئلة أكثر خطورة ! ولكن شهادة سليمان فوزى صاحب الكشكول وخصم سعد زغلول المسجلة فى محضر التحقيق أخطر ، لأنه لم يكن محامياً عن محمود

إسماعيل ، ولم يكن محكوما بسر المهنة الذى يقضى بألا يقول المحامى ما يعلمه من المتهم الموكل عنه . إن هذا التحقيق أيضاً أجراه النائب العام محمد طاهر نور باشا ، وهو مسجل أيضاً فى ملف تحقيقات قضية السردار الموجودة فى مكتب النائب العام .

استجواب « سليمان فوزى »

« استحضرنا سليمان فوزى أفندى ، وبسؤاله قرر أن اسمه كما ذكر ، وعمره ٤١ سنة ، مولود بمنشية سلطان مركز منوف ، صاحب جريدة الكشكول ، ويقيم بمصر . . حلف اليمين :

س : هل تعرف أحمد رشدى أفندى المحامى ؟

ج : أعرفه من مدة التلمذة ، أى من مدة عشرين سنة .

س : هل تعرف نشأت ؟

ج : نعم ، أعرفه من سنة وكسور .

س : ما مناسبة المعرفة ؟

ج : بعد سقوط وزارة سعد زغلول باشا وتأليف وزارة زيور باشا ، رحت السراى ، وقيدت اسمى فى دفتر التشريفات ، وأحد موظفى السراى قال لى إن حسن نشأت باشا يحب يشوفك ، فرحت قابلته ، ومن وقتها حصلت المعرفة .

س : هل كلفك نشأت باشا بأنه يريد أن يعرف أحمد رشدى ؟

ج : نعم . . .

س : هل أخبرت الأستاذ رشدى بطلب نشأت باشا له ؟

جـ : نعم .

ثم وجه النائب العام السؤال التالى إلى سليمان فوزى :

س : هل عرفت من رشدى أنه كلف بالدفاع عن محمود إسماعيل ؟

جـ : نعم . .

س : ألم يخبرك من الذى كلفه بذلك ؟ . .

جـ : قال إنه عبد الرحمن البيلى .

س : ألم يخبرك عن الأتعاب التى طلبها أولا ؟

جـ : هو قال لى إن عبد الرحمن (البيلى) حضر له ، فطلب منه أن يدافع عن محمود إسماعيل ، وقال له إنه يهمه شخصيا ، فقبل رشدى ، وبصفته زميلا له لم يدقق فى الأتعاب ، وأذكر أن رشدى أخبرنى أن عبد الرحمن البيلى لما كلفه بالدفاع عن محمود إسماعيل قال : الأحسن أن يكون لنشأت باشا رأى فى اختيار المحامى الذى يدافع عن محمود إسماعيل ، لأن الجرائد السعدية ذكرت اسمه ووجود علاقة بينهما ، وبينك أنت وأخوك عبد الحليم البيلى ، فتركه عبد الرحمن البيلى وعاد بعد أسبوع ، وكلفه بالدفاع عن محمود إسماعيل . .

س : ذكر فى جريدة الكشكول بعددها الصادر فى يوم الجمعة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ أنه لما نقل فى التلغرافات خبر إعدام قتلة السردار إلى الآستانة ، من غير ذكر الأسماء ، أراد أحد الوجهاء المصريين الواقفين على بعض الدخائل ، أن يعرف وقع الخبر على الأستاذ عبد الحليم البيلى ، فاستوقفه فى الطريق وسأله إن كان علم ؟ فقال له : لا . . قال : إنه شنق سبعة وعفا جلالة الملك عن واحد .

قال عبد الحليم : ومن الذى عفا جلالته عنه ؟ . . . قال : هو محمود إسماعيل ، لأنه أفاد التحقيق بذكر معلومات . . فاضطرب عبد الحليم البيلى إلى درجة أن عصاه سقطت من يده ، واصفر وجهه ، وكاد يقع ، إلى آخر ما جاء بهذه العبارة . فمن هو ذلك الوجيه الذى كان بالآستانة وقابل عبد الحليم البيلى ؟

ج : أنا لم أقابل هذا الوجيه شخصيا ، ولكنى عرفت من أحد من أثق بهم أنه أحمد عرفان باشا (رئيس دائرة محكمة الجنايات التى حكمت على قتلة السردار بالإعدام) .

س : ألم تسمع شيئاً عن رشدى بصفته صديقاً خاصاً بمحمود إسماعيل عندما توكل فى الدفاع عنه ؟

ج : أذكر أنه أخبرنى أنه لما قابل محمود إسماعيل وجده فى غاية الثبات ، وأنه لما أخبره أن ماهر والنقراشى قبض عليهما . . قال : أظن أن المسألة [illegible] .

س : هل عندك معلومات أخرى تفيد التحقيق ؟

ج : أنا كصحفى يمكن أن أخبركم أن محمود إسماعيل كان له دالة . لما كان بوزارة الأوقاف ، على وكلاء الوزارة ، خصوصا على نشأت باشا (رئيس الديوان الملكى بالنيابة) وزكى الأبراشى باشا (ناظر الخاصة الملكية فيما بعد) حتى إنه لما قبض عليه لم يكن بمنزله . وبحث عنه فى مكتبه فلم يوجد ، وسئل مدير القسم التابع له فلم يعرف أنه متغيب ، واتضح أنه صرح له بإجازة مباشرة من وكيل الوزارة زكى باشا الأبراشى بدون علم رئيسه . وأذكر أنه لما نشرت وزارة الداخلية البلاغ

الرسمى الخاص بعدم معرفة نشأت باشا لمحمود إسماعيل ، وأن نشأت باشا — بالعكس — وقع عليه جزاء ، عرفت ما يمكن أن أستنتجه منه ، لأن الجزاء كان لصالح محمود إسماعيل ، لا ضد محمود إسماعيل ، لأن التهمة التى نسبت إليه تهمة زنا ، والعقاب الذى توقع عليه خفيف جداً بالنسبة للتهمة .

س : هل تعرف العلاقة الموجودة بين عبد الحليم البيلى ، وبين حسن نشأت باشا ؟

ج : العلاقة موجودة من زمن ، ولما حصل خلاف بين سعد باشا ونشأت باشا انفصل عبد الحليم البيلى من السعديين ، وانضم لنشأت باشا ، وكان عبد الحليم البيلى هو أكبر عامل فى تأسيس حزب الاتحاد (حزب القصر) ، ورخصة الجريدة (جريدة الاتحاد) باسم عبد الحليم البيلى ، وهو الذى أنشأها باتفاقه مع نشأت باشا » . تليت عليه أقواله فأصر عليها وأمضى بذلك .

النائب العام

إمضاء : **محمد طاهر نور**

ولكن ماذا يثبت أن المستشار أحمد عرفان باشا رئيس محكمة الجنايات أدلى بهذه الواقعة الخطيرة عن عبد الحليم البيلى التى تلقى ظلاً خطيراً على نشأت ! ؟ إن عرفان باشا هو الذى أصدر حكم الإعدام على السبعة الذين أعدموا فى حادث السردار ، وعندما يروى قاض كبير مثل هذه الواقعة الخطيرة فهذا أمر له معناه ومغزاه ، ولكن لا يجوز أن يكتفى فى أمر خطير كهذا بشهادة صحفى أمام النائب العام ! إن

التحقيق الرسمي وثيقة رسمية . . ولكن في أمر خطير كهذا ، لابد من شيء أكبر من تحقيق يجريه النائب العام ! ولقد عثرنا على وثيقة رسمية فعلا . . في صفحة ٢٧٠ من تحقيق السردار الذى تولاه النائب العام تحت عنوان « ملحوظة » كتب محمد طاهر نور باشا النائب العمومى ما يأتى بالحرف الواحد : « ورد لنا اليوم كتاب موصى عليه من سعادة حداية باشا وزير مصر المفوض بالآستانة هذا نصه : « طلب منى المستر جريفيث وكيل إدارة الأمن العام بوزارة الداخلية المصرية ، أن أكتب لسعادتكم معلوماتى بخصوص ما نشرته جريدة الكشكول فى أحد أعدادها السابقة بشأن عبد الحليم البيلى بك المقبوض عليه الآن . وتفصيلات المسألة تتلخص كالآتى :

« فى يوم لا أتذكره فى الصيف الماضى ، أخبرنى سعادة عرفان باشا المستشار السابق الذى كان يقيم وقتئذ بالآستانة فى أجازة ، أنه تحدث مع عبد الحليم البيلى بك المذكور بخصوص الأشخاص المحكوم عليهم فى قضية السردار ، بأن أحدهم قد استبدلت عقوبة الإعدام بالنسبة له إلى الأشغال الشاقة المؤبدة . ولما سأله البيلى بك عن اسم هذا الشخص أجابه عرفان باشا بأنه محمود إسماعيل . وعند ذلك لاحظ الباشا المشار إليه علامات اضطراب على البيلى ، الذى اصفر وجهه أيضا عند سماعه ذكر ذلك الاسم .

هذه هى معلوماتى عما كتبته الجريدة بادية الذكر ، ولست أتذكر إن كان ذلك حصل فى دار السفارة أو خارجها » .

وزير مصر المفوض

إمضاء : محمد حداية

والآن نترك كل هذا ، ونبحث كيف تم اغتيال السردار ! . . إن أحد الذين اشتركوا فى قتل السردار ، والذين حكم عليهم بالإعدام ، سيتكلم . .

أنا الذى أعطيت الإشارة فانهال الرصاص على السردار!

إن الوحيد من الأحياء الذين قتلوا السردار يتكلم ! إنه واحد من ثمانية شبان حكم عليهم بالإعدام : شنق سبعة ، وبقى هو ليمضى ٢٥ سنة أشغالا شاقة فى الليمان ! ، إنه عبد الفتاح عنايت ، أحد أبطال الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . إنه هو الذى أعطى الإشارة بقتل السردار . . . فانطلق الرصاص من كل جانب ، وبقى هذا الرصاص يدوى فى صفحات التاريخ!! ولقد عرفت عبد الفتاح عنايت وهو فى السجن يمضى ٢٥ سنة فى الليمان . !! وكتبت عنه سلسلة من المقالات والتحقيقات الصحفية مطالبا بالإفراج عنه . . ولقد فكرت فى أن أطلب إليه أن يتكلم . إنه هو مستند حى يستطيع أن يذيع أسراراً خطيرة فى التحقيق الذى نقوم به عن السردار . . . وفجأة رأيته يفتح باب مكتبى ويدخل ، ويسلمنى هذا الفصل من مذكراته الذى أنشره كما هو ، لأنه يكتبه بنفس الطريقة التى كان يصوب بها مسدسه فى الثلاثين حادثا التى حكم عليه بالإعدام من أجلها ! . . ولهذا فإنى أتنحى عن مكانى لعبد الفتاح عنايت ، وهذه هى رسالته :

« عزيزى مصطفى أمين

إنك أول صوت ارتفع مطالبا بالإفراج عنى ، عندما كنت بين جدران الجحيم لتمضية ٢٥ سنة بالأشغال الشاقة ، بعد الحكم على بالإعدام فى قضية السردار ! قلت أنت ذلك منذ ٢٥ سنة ! وأنا الحى الوحيد من الذين أطلقوا الرصاص على السردار ، والوحيد الذى لا يزال على قيد الحياة من الجهاز السرى الذى قام باغتيال أكبر عدد من الإنجليز انتقاما للذين أعدموا من الأبرياء ضحايا الثورة .

وإنني أبعث لك فصلا من مذكراتى عن كيفية وقوع الحادث . وإنى لم أتقدم بهذه الأسرار إلا عندما بدأت تكتب أسرار ثورة ١٩١٩ .

عبد الفتاح عنايت

وهذه هي صفحة من مذكراتى : أنا الذى أعطيت الإشارة لإطلاق الرصاص على السردار : أشرت بمنديلى فانطلق الرصاص على السردار ! . . ولكن قبل أن أروى القصة ، أحب أن أزيح الستار عن تنظيم خليتنا السرى ، وكيف كانت تعمل ، وكيف كانت تتصل بقيادة الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . كان المجلس الأعلى للاغتيالات فى سنة ١٩٢٢ مؤلفا من شفيق منصور وأحمد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشيني وعبد الحليم البيلى . ولم نكن نعلم من الذى يتصل به المجلس الأعلى للاغتيالات فى القيادة العليا للثورة التى فوق المجلس الأعلى للاغتيالات ، وكانت مهمة المجلس الأعلى عندئذ الموافقة على من يقتل من الإنجليز . وكان المجلس التنفيذى للاغتيال مكونا منى وكنت طالبا بمدرسة الحقوق — وشقيقى عبد الحميد عنايت الطالب بالمعلمين العليا ، ومحمود راشد مساعد المهندس بمصلحة التنظيم ، وإبراهيم موسى زعيم عمال العنابر ، ومحمد فهمى على النجار زعيم عمال الترسانة . وكان لكل عضو من هؤلاء الخمسة خلية فرعية ، مكونة من خمسة ، لا يعرف أحد عن الحلقة الأصلية أى واحد من هؤلاء الخمسة والعشرين الذين يؤلفون الخلايا السرية للتنفيذ . وكان محمود إسماعيل عضو الاتصال بين المجلس الأعلى والمجلس التنفيذى . بمعنى أن قرارات المجلس الأعلى للاغتيالات يتلقاها شفيق منصور الذى كان المحور الحيوى للمجلس الأعلى ، ويبلغها شفيق منصور إلى ضابط الاتصال محمود إسماعيل ، الذى يوصلها إلى المجلس التنفيذى . . وكانت مهمة المجلس التنفيذى مراقبة المراد قتله ، ثم وضع الخطة للتنفيذ ، ثم التنفيذ . أما أعضاء الخلايا السرية الفرعية

فكانت مهمتهم الحضور يوم الحادث ، لمساعدة المنفذين ، ومراقبة الطريق ، وتضليل البوليس عن الفاعلين ، ومساعدتنا فى عملية الهروب .

وقد بدأ اتصالى بشفيق منصور فى يناير سنة ١٩٢٢ عندما عرضت أننا نريد أن نقوم بعمليات انتقام من الإنجليز ، رداً على ما فعلوه فى شبابنا من إعدام وتعذيب ، حتى إن أخى الأكبر محمود عنايت مات فى السجن سنة ١٩١٧ بعد أن حكم عليه بالنفى إلى جزيرة مالطة فى قضية إلقاء قنبلة على السلطان حسين كامل ، فكان رد شفيق : موش كفاية أخوك الكبير اللى راح ؟ . . وكان ردى : « لا نستطيع أن نسكت دون أن ننتقم لجميع الضحايا وفى مقدمتهم أخى ! » . . وبدأ العمل . واتصلت بأخى عبد الحميد عنايت ، وأخبرته بالحديث الذى دار بينى وبين شفيق منصور ، فقال عبد الحميد إنه قرر أن ينضم إلى المعركة ، وكان عمره وقتئذ ١٧سنة! . . ولقد حرصنا فى كل الظروف أن نخفى أسماء المجلس الأعلى للاغتيالات ، حتى عندما اعترفنا على أنفسنا ، وكنا نعلم أن مصيرنا الإعدام . . ولكن شعرنا أن فى بقاء المجلس الأعلى للجهاز السرى للثورة بقاء للثورة نفسها ، وكنا نقول : إذا بقى الجهاز وذهبنا ، فإنه سيجىء بعدنا آلاف من الشباب يفعلون ما فعلنا . . أما إذا انكشف الجهاز ، فإن ثورة ١٩١٩ تكون قد انتهت فعلا . . . وأنا لا أقول هذا الكلام اليوم فقط . . وإنما هو ما قلته وفعلته ، وأستند فى ذلك إلى الوثائق والمستندات . فقد أردنا — مثلا — أن نخفى فى اعترافاتنا دور الحاج أحمد جاد الله ، العامل فى العنابر ، وكنا نعلم أنه المسئول عن تنظيم جهاز العمال السرى ، وهو غير جهازنا ، وقد ورد فى الحكم ببراءته صفحة ٤٦ ما يأتى بالحرف الواحد : « سئل عبد الفتاح عنايت إذا كان يعرف الحاج أحمد جاد الله فقال إنه لا يعرفه ولم يسمع عنه شيئاً . . » . واستندت المحكمة على هذه الشهادة فى إنقاذه من الإعدام والحكم

عليه بالبراءة . . ذلك لأنني شعرت أنه لو أعدم الحاج أحمد جاد الله ، فقد الجهاز السري للعمال الرجل الذى كان يعمل من عام ١٩١٩ فى تجنيد العمال فى هذا الجهاز تحت الأرض . . وعندما اعترف شفيق منصور بأن المجلس الأعلى للاغتيالات يتألف من ماهر والنقراشي والشيشيني وعبد الحليم البيلى ، استدعى أخى عبد الحميد أمام النائب العام فقال إنه لا يعرفهم !! . . وإنكم تجدون فى صفحة ٥٥ من الحكم فى قضية ماهر والنقراشي ما يأتى :

« قرر عبد الحميد عنايت — أحد المحكوم عليهم بالإعدام فى قضية مقتل المأسوف عليه السردار — أمام سعادة النائب العام فى ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٥ نمرة ٣١ من دوسيه حرف ى أنه لا يعرف ماهر ولا النقراشي ولا الشيشيني ولا عبد الحليم البيلى » .

وبعد ذلك استدعانى النائب العام وأنا محكوم علىّ بالإعدام . . وقيل لى يومها إننى إذا قلت كل ما أعرف فسيفرج عنى أنا وأخى . وسألنى النائب العام عن أعضاء المجلس الأعلى للاغتيالات ، فرفضت أن أذكر من أعرف ، وكنت أعرفهم واحداً واحداً . . وقد ورد فى نص الحكم فى قضية ماهر والنقراشي صفحة ٥٥ :

« سئل أيضا عبد الفتاح عنايت فقال بالصحيفة نمره ٢٥ من دوسيه حرف ى ما يأتى :

س : شفيق منصور قرر أخيراً بأنه عضو فى لجنة رئيسية ، أنتم تعرفون أعضاءها .

ج : لا أعرف ذلك .

ذكرنا له أسماء الأشخاص الذين ذكرهم شفيق منصور فى تقريره ، وفى أقواله فى المحضر (أحمد ماهر ، النقراشي ، حسن كامل الشيشيني ، البيلى) فيما يختص بأعضاء الجمعية الرئيسية ، فقال (عبد الفتاح عنايت) : « إنى أسمع عن

أسماء هؤلاء الأشخاص . ولكنى لا أعرفهم بصفة أنهم أعضاء فى جمعية رئيسية » .
وقد يقول بعض الناس : « ولكنك اعترفت على عبد الرحمن البيلى وعبد الحليم البيلى عندما حقق معك النائب العام فى يوم ١١ فبراير سنة ١٩٢٥ . نعم حدث هذا ، فقد خدعنا نجيب الهلباوى الذى تسمونه بحق « مستر . . » رجل المخابرات البريطانية ! . . وقد ظهر أن نجيب الهلباوى كان يعمل — منذ خروجه من السجن فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ — مع المخابرات البريطانية ، وأنه كان يجىء إلينا فى مكتب شفيق منصور . وفى منزلنا . ويأخذ أخى عبد الحميد عنايت ليتفسح معه ، ويستدرجه فى الكلام ليحصل منه على معلومات ، قبل مقتل السردار بعدة شهور . . وكان يبدو أمامنا بصورة المتحمس ، المنادى بضرورة استئناف حوادث الاغتيال ، الساخط على الوضع ، المؤمن بأنه لا وسيلة لإنقاذ مصر إلا بالقيام بالاغتيالات السياسية التى كنا نقوم بها ! . . وكان يقول إن الإنجليز اضطروا أن يلغوا الحماية البريطانية فى ٢٨ فبراير بسبب الاغتيالات السياسية ! . . وأنهم أفرجوا عن سعد من مالطة بسبب الحوادث والاغتيالات ! . . وأنهم نقلوا سعداً من منفاه السحيق فى سيشل بعد الاغتيالات ! . وأنهم اضطروا إلى الإفراج عن سعد من جبل طارق وعن المحكوم عليهم سياسيًّا بعد موجة الاغتيالات !

وإنى أعتقد الآن أن نجيب الهلباوى انقلب من وطنى فدائى يلقى قنبلة على السلطان حسين إلى « مستر هـ » الذى يعمل مع مستركين بويد مدير المخابرات البريطانية فى مصر ، لأنه عندما سجن فى سنة ١٩١٥ لم يسأل عنه أحد ! . . ولو كان فى ذلك الوقت يوجد جهاز يهتم بالمسجونين السياسيين ، لما انقلب هذا الرجل هذا الانقلاب . ولقد سمعت هذا من زميله فى ليمان طره شيخ العرب الجبالى حمد ، الذى كان محكوما عليه فى ليمان طره أيضا . وخرج نجيب الهلباوى من

السجن مصراً على الاشتغال مع المخابرات البريطانية ، حاقداً على ثورة ۱۹۱۹ وحاقداً على الجهاز السرى للثورة ، وحاقداً على المصريين جميعاً . . ولكننا فى تلك الأيام : قبل مصرع السردار ، لم نكن نرى فيه إلا بطلا سابقا ألقى قنبلة على السلطان حسين ، ولهذا ائتمناه . كنا نعرف أنه لا يمكن أن يتحول البطل إلى خائن ! وكنا نسمعه – قبيل اغتيال السردار – يطالب بالعمل الثورى ، وبالعنف ، وبالاغتيالات ، فنتصور أن هذه وطنية . . وليست خطة موضوعة من المخابرات البريطانية للقضاء على الجهاز السرى للثورة عن بكرة أبيه ، بل للقضاء على ثورة ۱۹۱۹ كلها ! كان يفعل هذا متحمسا ، ثائراً ، متفانيا . وإذا به يظهر أنه كان طوال هذا الوقت موظفا فى المخابرات البريطانية ! . وقد خدعنا وأفهمنا أن محمود إسماعيل قال كل شيء ، واعترف بكل شيء ، فاضطررنا أن نذكر اسمى عبد الحليم البيلى وعبد الرحمن البيلى اللذين كانا على اتصال فعلى بجهازنا ، وكانا على علم بأسرارنا . . ثم مالبثنا أن اكتشفنا خديعة نجيب الهلباوى ، فأصررنا على الإنكار فى كل شيء عن دور عبد الحليم البيلى .

وعندما سأل النائب العام أخى عبد الحميد عن عبد الرحمن البيلى وعبد الحميد البيلى أنكر دورهما فى الحادث ، طبقا للخطة التى وضعناها لإخفاء أسماء قادة الجهاز السرى للاغتيالات . وفى صفحة نمرة ۲۲ من دوسيه حرف (ى) من قضية السردار سأل النائب العام عبد الحميد عنايت فى يوم ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٥ بشأن اتهام عبد الرحمن البيلى وعبد الحليم البيلى ، فقال عبد الحميد عنايت بالحرف الواحد : « الحقيقة أنى اتهمتهما ظلما ، لأنى علمت – أثناء هروبى – من نجيب الهلباوى أنهما حرضا محمود إسماعيل على التبليغ ضدنا ، فأنا تغيظت منهما واتهمتهما . ولكن لما تبين لى أن محمود إسماعيل لم يبلغ ، قررت الحقيقة . وأنا لم أعرفهما . وليس لهما يد فى الحوادث السابقة » .

السر الخطير !

وأحب أن أذيع للمرة الأولى أن الخطة التى قررناها فى أول الأمر لم تكن اغتيال السردار . . . وإنما كانت الخطة هى اغتيال اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى فى ذلك الوقت ... فقد جاءت الأنباء فى شهر أكتوبر سنة ١٩٢٤ بأن سعد زغلول قطع المفاوضات مع ماكدونالد رئيس وزراء إنجلترا . . وكانت المفاوضات بشأن الجلاء والسودان . واجتمعنا، وقررنا استئناف الكفاح .. وأن نبدأ باغتيال أكبر الرؤوس الإنجليزية الموجودة فى مصر . . وبدأ التفكير أولا فى اغتيال اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى ، فى يوم ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٤ . ودرسنا طريقة خروج ودخول اللورد أللنبى من دار المندوب السامى فى قصر الدوبارة. والشوارع التى لابد أن يمر بها . . ووجدنا أنه يخرج بسيارته محوطا بالموتوسيكلات ، وكان يمشى أمامه موتوسيكلان وخلفه موتوسيكلان، فعينا لكل موتوسيكل اثنين من المنفذين ، وأن يقوم باغتيال اللورد أللنبى نفسه إثنان من أعضاء جهاز التنفيذ . وأن يقوم بالإشارة إثنان ، أحدهما لإعطاء الإشارة الإيجابية بالبدء بضرب النار وكانت هذه هى مهمتى ، والثانية إشارة سلبية لوقف التنفيذ إذا ما اقترب أى خطر من البوليس ، وكان سيقوم بهذه الإشارة أخى عبد الحميد عنايت . . واخترنا ابراهيم موسى العامل بالعنابر ومحمد فهمى على النجار بمصلحة التليفونات لاغتيال اللورد أللنبى نفسه . . . لأنهما يجيدان الرماية بثبات ليس له نظير . وبعد إعداد الخطة ، وجدنا أنه من الصعب تنفيذها . لأننا لاحظنا حراسة زائدة حول اللورد أللنبى . . وفى هذه الظروف . . نشرت الصحف أن سردار الجيش المصرى سيعود من إجازته فى لندن ، وسيمر بالقاهرة فى طريقه إلى أسوان . . وسيبقى بها حوالى أسبوع .

فانتقلت الفكرة إلى اغتيال سردار الجيش ! وبعد أن توليت أنا وأخي مراقبة السردار في دخوله وخروجه من داره . ومن وزارة الحربية ، وجدنا أنه يخرج من غير حرس . . فقررنا تنفيذ الخطة في شخص السردار . . وفي يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤ تناول شفيق منصور ومحمود اسماعيل الغداء في منزلنا معي ومع عبد الحميد عنايت. وبعد الغداء انتقلنا نحن الأربعة إلى حجرة نوم عبد الحميد . وتم الاتفاق على قتل السردار . . وتم الاتفاق كذلك على أن يقوم محمود اسماعيل باختيار مكان الجريمة . وإبراهيم موسى بإحضار ثلاثة عمال للاشتراك في ضرب النار ، وأن يكلف محمود راشد المهندس بالتنظيم باستئجار السيارة التي نهرب بها بعد الحادث ، واتفقنا نحن الأربعة على أن نتناوب تتبع حركات السردار لاختيار الموعد الذي يسهل فيه الاغتيال . وبعد أيام أحضر محمود إسماعيل إلى منزلي بعض المسدسات وقنبلة يدوية ، وكلفنا عبد الحميد عنايت بتوصيلها إلى إبراهيم موسى العامل في العنابر . . ثم جلسنا ندرس حركات السردار ، وقال محمود إسماعيل إنه عاين منزل السردار — وهو الآن نادي الضباط بالزمالك — وموقع وزارة الحربية عدة مرات ، فلاحظ وجود بعض الجنود بالنقطتين المذكورتين ، مما يجعل ارتكاب الحادث صعبا ، وعلى ذلك تقرر اختيار نقطة التقاطع بين شارع الطرقة الغربي وشارع القصر العيني ، حيث لا يوجد جنود بوليس . ثم ذهب عبد الحميد عنايت مع محمود إسماعيل وإبراهيم موسى وعاينوا النقطة ، ورسموا تخطيطا للموقع ، ثم حددوا مكان كل من أعضاء الجمعية عند ارتكاب الحادث .

وتحدد يوم ١٩ نوفمبر لقتل السردار ، ثم حدث أن قرأنا في الصحف أن السردار قرر السفر إلى السودان يوم ١٨ نوفمبر .. واعتقدت أنا أن العناية الإلهية أنقذت

السردار . . وإذا بنا نسمع عن مفاجأة : أن اللورد أللنبي استبقى السردار يوماً واحداً لعمل هام . وإذا بالعمل اتمام أن القصر الملكي قرر فجأة إقامة حفل شاى للسردار فى ذلك اليوم . فى الحرس الملكى .

وقررنا عندئذ القيام بالتنفيذ ! . . وفى الساعة الواحدة بعد الظهر . ذهب محمود راشد إلى موقف التاكسيات بميدان لاظوغلى . واتفق مع السائق النوبى محمود صالح محمود على أن يكون بسيارته الفيات فى الانتظار . على ناصية شارع سعد زغلول . وأن يترك الماكينة دائرة حتى تكون السيارة على استعداد للمسير . عند تمام إطلاق النار . . وكانت مهمتى إعطاء الإشارة بتحريك منديل فى الهواء . وأنا واقف أمام وزارة الحربية . فى أول شارع الطرقة الغربى . . وكان الواقف فى مكان التنفيذ . عند اتصال شارع الطرقة الشرقى بشارع القصر العينى . إبراهيم موسى زعيم عمال العنابر وعلى إبراهيم وهو عضو فى خلية إبراهيم موسى وراغب حسن النجار وهو عضو فى خلية إبراهيم موسى أيضاً . وقد تقرر أن يقوموا فى ذلك اليوم بالتنفيذ . وكان يقف بين مكان التنفيذ . ومكان السيارة المعدة للهروب فى شارع القصر العينى . عبد الحميد عنايت . وكانت مهمته إعطاء الإشارة بوقف الضرب إذا رأى أى خطر . . وكان فى جيبه قنبلة لإلقائها بدون رفع زنادها للتهديد . على من يحاول القبض علينا . .

وفى منتصف الساعة الثانية غادر السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم السودان مكتبه بوزارة الحربية.. وإذا بصوت: « قره قول سلاح ! » . ثم ركب سيارته من اليمين وركب ياوره من اليسار . وتحركت السيارة . وبعد مرورها أمامى . متجهة إلى شارع القصر العينى . أخرجت منديلى وأعطيت الإشارة .. وعند وصول السيارة إلى مكان التنفيذ ، كان أول مسدس أطلق النار هو مسدس ابراهيم موسى

زعيم عمال العنابر وفى هذه الدقيقة تحركت بدراجتى واخترقت شارع ناظر الجيش ، الواقع بين شارع الطرقة الغربى بشارع سعد زغلول ، الواقفة فى انتهائه سيارة الهروب .وعندما وصلت إلى شارع القصر العينى ، وجدت المنفذين يندفعون إلى سيارة الهروب شاهرين مسدساتهم فى الفضاء . . وبصوت رائع يصيحون : « اوعى! » . . فانضممت اليهم بدراجتى ، حتى وصلوا إلى سيارة الهروب ، وفى هذه اللحظة إذا بموظف إنجليزى يريد أن يتعقب سيارة الهروب بموتوسيكله ، فقلت لإبراهيم موسى : «خذ بالك ! » فأطلق عليه عيارا مر بجانب أذنه ، فارتد الموظف الإنجليزى هاربا . . ورأينا جنديا يجرى ، فأطلق إبراهيم موسى عليه النار إرهابا ليستمر فى الجرى ، ولكنه سقط على الأرض ، وركب الجميع السيارة ، وألقى عبد الحميد عنايت القنبلة على سبيل التهديد ، وقفز إلى السيارة ، فاتجهت بهم إلى مصر القديمة . . أما أنا فقد عدت بالدراجة إلى منزلى بعابدين .

وبذلك انتهى الحادث . .

رجل البوليس الذى تعاون مع الإنجليز !

انتهت هذه الصفحة المثيرة من مذكرات عبد الفتاح عنايت ، وقد ذكر عبد الفتاح عنايت : « رأينا جنديا يجرى ، فأطلق إبراهيم موسى النار عليه ، ليستمر فى الجرى ، ولكنه سقط على الأرض» .وبلجندى البوليس هذا قصة طريفة ، فقد ارتكب حادث السردار فى شارع القصر العينى ، فى الساعة الواحدة والنصف ، ساعة انصراف الموظفين من الوزارات ، والشارع مزدحم بالمارة ، ولم يتقدم مصرى واحد ليقبض على القتلة أو يشهد ضدهم . وكان الإنجليز يشكون من أن المصريين يرون الإنجليز يُقتلون فى النهار . فى الشوارع المزدحمة فلا يتقدم أحد للشهادة !

وفى هذا يقول الدكتور « سيدنى سميث » الطبيب الشرعى فى مذكراته صفحتى ٨٨ و ٨٩ : « فى خلال الفترة الرئيسية للاضطرابات بين ١٩١٩ و ١٩٢٠ وقع حوالى ٣٠ حادث اغتيال للموظفين والجنود البريطانيين بإطلاق الرصاص ، وخمس حوادث أخرى بإلقاء القنابل ، ومع أن هذه الاعتداءات كانت تقع فى وضح النهار وفى مناطق مزدحمة بالسكان ، فلم يحدث مرة واحدة أن تقدم شاهد عيان واحد للتعرف على أحد من المشتبه فيهم ، ولم يحاول واحد من الجمهور أن يساعد السلطات بأى طريقة . لم يكن الشعب يهتم بأمر القبض على القتلة ما دام الضحية بريطانياً . وكان من المستحيل إثبات الجرائم على أى فرد » .

ولكن عندما وقع حادث السردار ، وسقط هذا الجندى برصاصة إبراهيم موسى ، قال فى التحقيق إنه هاجم الجناة ، وأراد أن يقبض عليهم ، فأطلق أحدهم الرصاص عليه ، وسمع اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى بما حدث ففرح . إنها أول مرة يحاول فيها مصرى أن يقبض على الذين قتلوا الإنجليز . وأسرع اللورد أللنبى فى موكب رسمى إلى المستشفى الذى يُعالج فيه الجندى على محمد عبد الجواد ، من رجال بوليس بلوك الخفر . وزار المندوب السامى الجندى فى فراشه ، وقال له إنه يهديه باسم الحكومة البريطانية مكافأة قدرها ألف جنيه على ما أظهره من الشجاعة والبطولة . وأنعم الملك فؤاد على الجندى بنوط الجدارة ، وأنعم ملك إنجلترا على الجندى الذى هاجم القتلة المصريين بنيشان . وأمر اللورد أللنبى بإذاعة هذه الأنباء كلها فى الصحف ، ليعرف المصريون أن هناك من يحاول القبض على المصريين الذين يقتلون الإنجليز ، بل إنه ينقض عليهم ، ولا يستسلم إلا بعد أن يسقط جريحاً بالرصاص . وأن هذا سيكون جزاء كل من يتعاون مع الإنجليز . .

ودهش الناس : كيف خرج هذا العسكرى المصرى وحده على إجماع الشعب المصرى وحاول قتل الذين قتلوا السردار ؟ وبقى هذا السؤال ٣٥ سنة بلا جواب، وفجأة جاء الجواب . ونترك « سيدنى سميث » الطبيب الشرعى الذى كشف على الجندى يروى الفضيحة التى حدثت بعد ذلك، قال سيدنى سميث فى مذكراته صفحتى ١١٠ و ١١١ من كتابه المطبوع فى مطبعة الدين بمدينة أكسفورد عام ١٩٥٩ :

« وكان المستفيد الأول فى مصر من حادث قتل السردار ، هو رجل البوليس الذى أصيب بجروح خلال إطلاق النار على السردار . وكان هذا أمرا غير عادى، أن نجد مصريا يبدى هذه الشجاعة فى جريمة ضد الإنجليز . وزار اللورد أللنبى المندوب السامى هذا العسكرى الباسل فى المستشفى ، وقدم له وساما وشيكا بمبلغ ألف جنيه . وكانت صدمة لعسكرى البوليس أن يجد هذه الثروة بين أصابعه ، فأصيب بحمى مرتفعة ، حتى كدنا نفقده ، وقمت بنفسى بفحص البطل ، والتقطت صورة بالأشعة لفخذه . وقابلت اللورد أللنبى بعد ذلك ، وتحدث اللورد عن هذا البطل ، وقال لورد أللنبى : « إنه رجل رائع . إنه كاد يفقد حياته وهو يدافع عن السردار ويحاول قتل القتلة !» . وكانت معى صورة الإصابة والأشعة، فعرضتها على لورد أللنبى . وكانت الصورة تثبت أن الرجل الرائع قد أصيب من الخلف وهو يجرى ، وأن الرصاصة قد نفذت من الخلف إلى الأمام ، وكان يبدو بوضوح أنه قرر أن الهرب أفضل طريقة . ولكنه أصيب مصادفة أثناء هربه برصاصة طائشة ! . . وتمعن لورد أللنبى فى صور الأشعة . ثم قال لى : « أعتقد أن هذه المسألة يجب أن نحتفظ بها سرا لأنفسنا . يا سيدنى سميث !» ووافقت بطبيعة الحال ، وظلت شفتاى مغلقتين . إلى أن إلتقيت باللورد أللنبى بعد ذلك بعدة سنوات فى مأدبة غداء . وذكرته عندئذ بجندى البوليس الشجاع

وكان يذكره جيدا، وضحك كثيرا ، ولما لم يكن قد فرض حظر آخر على نشر هذا الحادث ، فإننى أشعر بأننى حر فى ذكر القصة !» .

خطة نجيب الهلباوى

وكان نجيب الهلباوى هو الوحيد الذى قبل أن يتعاون مع الإنجليز للكشف عن الذين يقتلون الإنجليز . وكان هو الذى دبر خطة القبض على عبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت ، والحصول على الاعترافات . . وفى صفحة ٣ من مذكرات الهلباوى (الكراسة الرابعة) يقول : « إنه فى الاجتماع الذى عقد فى منزل إنجرام بك ، عرض الهلباوى الخطة التى وضعها للقبض على قتلة السردار» ، ثم كتب يقول : « ها هى الخطة التى سلمتها إلى وزير الداخلية بعد أن قرأتها عليهم ، ووافقوا على كل حرف فيها :

أولا — يقبض على محمود إسماعيل فى الساعة السابعة والنصف فى ميدان السيدة زينب .

ثانيا — فى الساعة العاشرة يدخل الحكمدار ومعه محمود إسماعيل حجرة وزير الداخلية .

ثالثا — على وزير الداخلية أن يطلع محمود إسماعيل على صورة ضابط البوليس مصطفى حمدى ، ويقول له : لقد عرفنا كل شيء . حتى المكان الذى فيه صاحب هذه الصورة . ثم يصمت عن الكلام، فلا يتكلم ولا يناقش ولا يرد. وفى الحال يغادر الحكمدار ومعه محمود إسماعيل حجرة الوزير وهو يضحك .

رابعا - يصرح الحكمدار لمكاتب الجريدة ، الذى ينتظره خارج غرفة الوزير ، بأن محمود إسماعيل قد اعترف وقبض على كثير منهم . والحالة عال .

خامسا — تنشر جريدة . . . هذا الخبر فى أربع نسخ فقط .

سادسا — يبيع البوليس السرى عددا لعبد الفتاح عنايت فى ميدان الأزهار ، ويبيع عددا آخر فى ميدان المحطة لأحد عمال ورشة السكة الحديد .

سابعا — يقبض على شفيق منصور المحامى فى ردهة المحكمة حوالى الساعة الحادية عشرة ، ويفتش منزله ، ويحتله البوليس بقية اليوم .

وأما الباقى فسيكون حسب الظروف ، وسيتلقى البوليس الأوامر فى الطرقات .

وفى صفحة ٥ من الكراسة الرابعة من مذكرات نجيب الهلباوى كتب يقول :
« نفذت الخطة بدقة وإخلاص من جميع رجال البوليس الذين انتشروا فى العاصمة ، ففى ميدان المحطة وميدان الأزهار كان الذى يبيع الجريدة من رجال البوليس ، وكان الذين يلعبون القمار بزهر الطاولة أمام منازل المتهمين من رجال البوليس ، وكان ماسحو الأحذية فى المقاهى التى كان المتهمون يترددون عليها من رجال البوليس ، وكان جامعو أعقاب السجاير فى الشوارع من رجال البوليس ، وكان راكبو الدراجات الذين يلعبون فى الشوارع ويعاكسون المارة من رجال البوليس ، وهم الذين كانوا ينقلون حركاتى إلى الرؤساء فى الشوارع وعلى المقاهى أو فى مكاتبهم » .

وقبض على محمود إسماعيل فى الساعة المحددة وفى المكان المحدد ، وقبض على الدكتور شفيق منصور فى ردهة المحكمة . وذهب الحكمدار ومعه محمود إسماعيل إلى مكتب وزير الداخلية . وحوالى الظهر ، وحينما ظهر عبد الفتاح عنايت لرجل البوليس ، نادى الأخير على مقربة من عنايت (اعترافات محمود اسماعيل) ووقف عبد الفتاح عنايت مذهولا عندما سمع نداء بائع الجرائد ، ثم نادى عليه واشترى نسخة وأخذ يتفحصها . وفى أثناء ذلك اختفى البائع لأن مأموريته

انتهت ، وبدأ دورى ، وتكلمت الحوادث . . . عرجت على عبد الفتاح عنايت وهو يقرأ فسلمت عليه فقال لى :

– اعترف علينا ابن الكلب ؟

– عليكم بالهرب إلى طرابلس .

– ليس معنا نقود .

– أحضرها لكم . هيا ، أسرعوا .

وفى أثناء الكلام حضر عبد الحميد عنايت ، واشترك معنا فى الرأى ، ووافق على الهرب . ذهبنا إلى منزلهما القريب لإحضار ملابسهما ، ووقفت أنا فى انتظارهما أمام إدارة جريدة المقطم ، فلما حضرا قلت لهما : سوف نمشى فى الجبال وكلها وحوش من الحيوان والإنسان ، ويلزمنا سلاح ندافع به عن أنفسنا . فوافقا على ذلك وذهب أحدهما إلى منزل محمود راشد بسكة رحبة عابدين ، وأحضر ثلاثة مسدسات قد استعملت فى أغلب حوادث الاغتيالات السياسية كما أخبرنى . قلت لهما : « نأخذ رأى الدكتور شفيق منصور فى مسألة الهروب » . فوافقا ، وذهبنا إلى منزل الدكتور شفيق ، فوجدنا البوليس يحتله فتأكدا من أن محمود اسماعيل قد اعترف بكل شىء ، وهذا ما كنت أقصده ثم ذهبنا إلى البنسيون الذى كنت أقطنه لآخذ ملابسى وأهرب معهما ، وفى الحقيقة كنت أريد مقابلة رجل البوليس فى الحجرة المجاورة لحجرتى . أخذت ملابسى وسافرنا إلى الإسكندرية ، وسافر معنا رجال البوليس . نزلنا نحن الثلاثة فى اللوكاندة العثمانية ، ونزل رجال البوليس فى لوكاندة العاصمة بجوارنا . وفى ثانى يوم قال عبد الفتاح عنايت : لا نهرب حتى نعرف أن البوليس يبحث عنا ، فطلبت من البوليس أن تكتب جريدة المقطم التى تصل الإسكندرية مساء اليوم خبر تفتيش منزل أولاد عنايت والبحث جار عنهما . وفى المساء اشترينا جريدة

المقطم وفيها قرأنا الخبر . فصمما على الهرب . وفى ثالث يوم ذهبنا إلى سوق الجمعة بالإسكندرية ، واشترينا ملابس لنا تشبه ملابس العرب فى الصحراء . . وفى اليوم الرابع ركبنا قطار الصحراء ، ونحن فى لبس الأعراب . وتركنا ملابسنا الإفرنجية فى اللوكاندة . . كان سواق القطار المستر هن أحد رجال البوليس . ينهب الأرض نهبا ، حتى إذا لاحت له الإشارة من بعد أوقف القطار . قبل أن يصل محطته . وصعدت ثلة من الجند إلى العربة التى كنا فيها . فقبضوا علينا . وضبطوا مع عبد الحميد عنايت المسدسات وساقونا إلى السجن . وأدخلوا كل واحد منا فى حجرة خاصة فكنت أول الداخلين تحت نظرهما ! . . ومكثنا فى الضبعة يومين ، ثم رجعنا إلى معسكر الماظة عن طريق الصحراء الغربية ، ما بين وادى النطرون والأهرامات وبتنا ليلة فى الماظة ، وفى الصباح طلبت ملابسى الإفرنجية ، وظهرت بها أمام عبد الفتاح عنايت الذى قال لى : ما سر هذا التغيير ؟

قلت له : لقد اعترفت!

• • •

ويقول نجيب الهلباوى فى صفحة ٨ من الكراسة الرابعة من مذكراته : « كنت أعمل وأنا الخبير بعقلية القاتل السياسى ، فلقد طبقت حالتى العقلية عندما حاولت اغتيال حياة السلطان حسين على عقلية أولاد عنايت ، لأن سنهما كانت فى مثل سنى » . وتوالت الاعترافات . وقلت فى الخطة التى رسمتها للقبض على قاتلى السردار كلاما لا يعرف القارئ الغرض منه ، مثلا : لماذا يقبض على على محمود اسماعيل فى ميدان السيدة زينب؟ لماذا يقبض على شفيق منصور فى ردهة المحكمة ؟ لماذا لا يناقش وزير الداخلية محمود إسماعيل؟ ما فائدة صورة ضابط البوليس مصطفى حمدى فى التحقيق ؟ لماذا حرضت أولاد عنايت على الهرب ؟ لماذا يقبض عليهم فى الصحراء ؟

لقد قصدت من القبض على محمود إسماعيل فى ميدان السيدة ، ومن القبض على شفيق منصور فى المحكمة ، وعلى احتلال البوليس لمنزله ، أن يعرف أكبر عدد من سكان العاصمة خبر ذلك ، ويعتقد أن هذا كان من جراء اعتراف محمود إسماعيل ، فيضيع صواب الجانى من الخوف . ويفقد ملكة التفكير حتى لا يفكر فى أن اعتراف محمود إسماعيل ربما يكون خبرا كاذبا . أما نشر خبر اعتراف محمود إسماعيل . فقد كنت أقصد به أن يتنافس المتهمون فى اعترافاتهم حتى يتحاشوا حبل المشنقة ، وأما احتلال البوليس لمنزل شفيق منصور فغرضى منه إيهام أولاد عنايت بأن الأمر جد خطير . وأما سفرنا إلى الصحراء فالغرض منه إبعادهما عن العاصمة حتى لا يتصل بهما أحد ، فيعرفان أن اعتراف محمود اسماعيل ما هو إلا حيلة . وأما تحديد الساعة الثانية عشرة لبيع الجريدة ، فهو الوقت الذى يخرج فيه الطالب والعامل لتناول الغداء . أما حكاية الضابط مصطفى حمدى فهى سر لا يعرفه غير القليل . من أعضاء جمعية الاغتيالات أمثال محمود إسماعيل ، وهو سر دفنه الدكتور ماهر باشا فى جبل حلوان منذ سنين . وكان ضابط البوليس مصطفى حمدى قد ترك خدمة الحكومة ، وانضم إلى رجال الثورة ، وذات يوم خرج من بيته ومعه الدكتور ماهر ليتمرنا على إلقاء القنابل فى جبل حلوان . لوجود المحاجر بالقرب منها حتى يخيل لسامع الانفجارات الصادرة من القنابل ، أنها انفجارات فى المحاجر . وجهز أحمد ماهر قنبلة . وألقاها فى غور هناك فلم تنفجر . وأطل عليها الضابط ليعرف سر عدم انفجارها . وفى هذه اللحظة انفجرت فأطاحت بجمجمته . ومات لساعته . فدفنه على الفور . ومشى ليخبر أمه وإخوته بأن مصطفى مسافر إلى إستانبول خفية لأن البوليس يجد فى القبض عليه .

وفى كل شهر كانت الجمعية ترسل لأمه عشرة جنيهات . على زعم أنها

مرسلة من ابنها . ودام هذا الحال ست سنوات . لا تعرف الأم حقيقة مصير ابنها . ولا يعرف البوليس أين ضابط البوليس .فإذا أطلع صدقى باشا (وزير الداخلية) على صورة الضابط لمحمود إسماعيل، فمعنى ذلك أن الحكومة عرفت كل شيء حتى الدفين فى الصحراء . . إن الاعترافات هى أقوى الأدلة ، ولكن الحصول عليها من أمثال هؤلاء الجبابرة أبعد المستحيلات . وأما تجنب وزير الداخلية مناقشة محمود إسماعيل ، فهو لخوفى من أن يعرف محمود إسماعيل ، إذا ناقش الوزير ، جهل وزارة الداخلية وعدم معرفتها أخبار الجمعية .

ولقد أصبت الهدف ! »

* * *

انتهت مذكرات نجيب الهلباوى . . وصحيح أنه أصاب الهدف وشنق السبعة الذين أطلقوا الرصاص على السردار ! وكان هذا هو الهدف الأول ! ! ولكن كان يوجد هدف آخر ! هل استطاع الهلباوى أن يصيبه ؟

كان الهدف الثانى هو رؤوس أحمد ماهر والنقراشى والشيشينى وزملائهم .

وكان الصراع مثيرا !

هذا القفص ينقصه نشأت !

وقف أحمد إسماعيل ، شقيق محمود إسماعيل المحكوم عليه بالإعدام فى قضية السردار ، وقف فى محكمة الجنايات التى تنظر قضية الاغتيالات ، ونظر إلى قفص الاتهام وصرخ : « هذا القفص ينقصه نشأت» ! . . واهتزت القاعة وارتجت، كأن قنبلة انفجرت فى محكمة الجنايات ! .. وقبل ذلك كتب سعد فى مذكراته ، عن الشكوك التى تساوره بأن الملك حرض على قتل السردار ، بواسطة حسن نشأت

رئيس الديوان الملكي بالنيابة ، وأن حسن نشأت على اتصال دائم بعبد الحليم البيلي ، وعبد الحليم البيلي على اتصال دائم بشفيق منصور ومحمود إسماعيل . . وفي صفحة ٢٧ من الكراسة الثالثة من مذكرات نجيب الهلباوي المكتوبة بخط يده قال بالحرف الواحد : « كنت عرفت من الدكتور شفيق منصور أن أحمد ماهر غير راض عن قتل السردار ، وأنه حذرهم مغبة ما اعتزموا عليه . . ولكن الدكتور شفيق منصور ومحمود إسماعيل نفذا ما عزما عليه ، وأبعدا سعد والوفد عن الوزارة ، ليخلو الجو لنشأت باشا الذى سيؤلف الوزارة بعد الوفد »

والواقع أن نشأت لم يؤلف الوزارة ، وإنما كان هو رئيس الوزراء الفعلي ، بشهادة عبد العزيز فهمي ، الذى كان وزيرا للحقانية في ذلك الوقت ، في وزارة زيور باشا . وقد نشرت خطبة عبد العزيز فهمي في جريدة السياسة يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . . وفي صفحة ٣٠ من تقرير شفيق منصور الذى كتبه بعد الحكم بإعدامه كيف أن عبد الحليم البيلي كان يرغب في أن يكلفت ماهر والنقراشي — اللذان كانا يومها لا يزالان في الوزارة — التحقيق . . فقال : « أما عبد الحليم البيلي فقد تكلمت معه عن الحادثة بعد حدوثها ، وكلمته بذلك في صالة من صالات البرلمان ، وفهمت منه أنه لا يعارض في ذلك وقال لى عبد الحليم البيلي : « يستحسن أن تخبر إخواننا أنه لا لزوم للاطالة في التحقيق (مقتل السردار) وأن يكتفوا بما هو أمامهم ، حتى يحصروا عملهم ، وينهوا المسألة على ما هى عليه » . فأجبته بأنى سأكلمهم ، وكان عبد الحليم البيلي يقصد بذلك أن أكلم النقراشي وماهر بأن يكلفتوا التحقيق وينتهوا منه ، فوعدته بذلك . ومن هذه الوجهة ، يمكن للإنسان أن يفهم الصلة القائمة بين عبد الحليم وبينى » .

وفي صفحة ٢٩ من الكراسة الثالثة من مذكرات نجيب الهلباوى بخط يده

قال : « لما كنت أعرف أن محمود إسماعيل يحب الشراب ، فقد دعوته إلى سهرة فى النادي الماسوني ، وهناك أترعت له كئوس الطلا ، حتى ذهب عقله ، وقص على كل قصصه من ألفها إلى يائها . . .قال لى محمود إسماعيل ضمن ما قال : « كان شفيق منصور يطمع فى أن يكون وزيرا للداخلية أو مديرا للأمن العام ، وكنت أطمع فى أن أكون مفتشا بوزارة الداخلية ، لأن دوسيه خدماتنا مكتوب بدماء أعدائنا الإنجليز ، فلما رأينا أتباعنا وأذيالنا قد أصبحوا وزراء ، ونحن ما زلنا كما كنا ، قررنا إبعاد الوفد عن الحكم لنتولاه نحن » .

وأنا أشك فى كل كلمة يقولها الهلباوى ، ولا أقبل أن يكون من حق الهلباوى أن يطعن الوطنيين الذين داسوا بأقدامهم ألوف الجنيهات ، والذين انفقت المخابرات البريطانية ثلاثة ملايين جنيه لتعرف سرهم ، فلم تستطع أن تعرف شيئا مطلقا ، إلى أن تقدم لها نجيب الهلباوى . . :

دور محمود إسماعيل

وأنا أشك فى أن محمود إسماعيل كان يعرف أن اغتيال السردار كان لمصلحة الملك ، فالمؤكد أنه رجل وطنى ، وأنه إذا كان أحد رحب بفكرة قتل السردار أمامه ، فإنه فعل ذلك مقتنعا محمود إسماعيل بأن هذا عمل وطنى لمصلحة مصر وحدها . والذى أعرفه أنا أن محمود إسماعيل كان بطلا من أبطال ثورة ١٩١٩ ، وعضوا فى جهازها السرى ، وكان معروفا بكراهيته للإنجليز . وقد كان قبل الثورة ضابطا فى السواحل ، وقام بعمليات تخريب فى أثناء الحرب العظمى الأولى ضد الأسطول البريطانى ، انتقاما من إعلان الحماية على مصر . وقد خرب فى عام ١٩١٦ المدمرة سويفت شور ، ونقل إلى القوات البرية فى الجيش الإنجليزى

فى العراق ، فانتهز الفرصة ونسف مستودعا للذخيرة فى كوت العمارة بالعراق .
وأرسل يومها إلى شقيق زوجته يطلب إليه أن يرسل برقية بأن والدته على فراش الموت، حتى يستقيل . ثم عاد إلى مصر حوالى عام ١٩١٧ واتصل بالثورة ، فوجد جناحا فى الثورة للعمل الفدائى ، لقتل الخونة من المصريين المتعاونين مع الحماية البريطانية ضد الثورة . وشكل محمود إسماعيل جناحا للعمل ضد القوات البريطانية فى مصر ، والتقى الجناحان فى العمل السرى . . ولا أتصور أن رجلا كهذا ممكن أن يؤثر فيه حسن نشأت مباشرة . ولقد رأيت أن أرجع إلى الأستاذ كمال اسماعيل — نجل محمود إسماعيل — فى واقعة اتصاله بنشأت ، وما قاله الأستاذ أحمد إسماعيل فى التحقيقات خاصا بهذه الصلة ، وكيف أنه قال فى محكمة الجنايات عندما كان يؤدى شهادته فى قضية الاغتيالات : « هذا القفص ينقصه حسن نشأت » . . فقال كمال إسماعيل — النجل الوحيد لمحمود إسماعيل وهو نائب مدير صوت العرب — : « إن عمى أحمد إسماعيل خدعوه وضللوه ، وحاول أن يقنع والدى بعد الحكم عليه بالإعدام ، وهو مرتد البدلة الحمراء ، بأن يعترف فى مقابل عفو ملكى قيل إنه معد للتوقيع . ولكن أبى محمود إسماعيل قال : « انت لسه صغير يا أحمد ! . . أنا لو تكلمت فسيقيم الإنجليز مائة مشنقة لمائة رأس كبيرة !! »

وقد بذل إنجرام بك وكيل الحكمدار — والذى كان يعمل فى المخابرات البريطانية فى الوقت نفسه — مجهودا شاقاً حتى يوم التنفيذ لحكم الإعدام ! . . فظل إنجرام بك جالسا مع أبى محمود إسماعيل فى الغرفة المجاورة لغرفة الإعدام ، وهو يرى جثث رفاقه تحمل بعد تنفيذ حكم الإعدام فيهم . وكان إنجرام بك قد أبقى دور محمود إسماعيل فى الإعدام إلى ما بعد آخر رفاقه ، ليؤثر على أعصابه،

ليحصل على الاعتراف . . فصاح محمود اسماعيل فيه : « أين المشنقة ؟ ! »
وعندما حاول عشماوى أن يربط قدميه رفض قائلا : « أنا قوى وشديد ، ويمكن أن أطلع المشنقة بساق ! ! . . . . » وصعد محمود إسماعيل إلى المشنقة فعلا . وقال وهو فوقها : « أنا وابنى وعائلتى فداء لمصر ! يسقط الظلم أينما كان ! لتحى مصر مستقلة . » .

ثم نفذ حكم الإعدام .

وقال كمال إسماعيل : « وفى تقديرى أنه إذا كان الإنجليز قد فكروا فى تقديم إنذار إلى سعد زغلول قبل ارتكاب الحادث ، فقد وجدوا بغيتهم فى هذا الحادث بالذات . أما أن الإنجليز دبروا الحادث نفسه ، مستغلين الوطنيين ، فهذا ما أنكره كل الإنكار ، فإن شباب وطنى لايمكن أن يخدعهم أحد بسهولة ، وخصوصا أن من رؤوس هذه الجماعة شخصا عرف بسعة الثقافة وإخلاصه فى وطنيته ، وهو شفيق منصور ، فضلا عن أن تاريخ المسئولين فى هذا الجهاز يثبت أنه ليس من السهل خداعهم . والحادث — فى رأيى — كان انتقاما للعسف والإرهاب والتنكيل الذى قام به « سير لى ستاك » شخصيا ، بوصفه حاكما عاما للسودان ، فى الشباب السودانى المؤمن بوحدة وادى النيل . ولا نزال نذكر ما وقع حينئذ للملازم على عبد اللطيف وأقرانه ، يضاف إلى ذلك تعثر مفاوضات سعد — ماكدونالد ، وكان ماكدونالد — وهو خارج الحكم — قد قال إن القضية المصرية تحل على فنجان قهوة ! . والدليل على ذلك أن البوليس المصرى ، الذى كانت قيادته إنجليزية تابعة للمخابرات البريطانية ، اتجه أول ما اتجه إلى الرعايا السودانيين المقيمين فى مصر فقبض على المئات منهم ، وملف الجناية يبدأ بالتحقيقات مع هؤلاء السودانيين ، وذلك أن من الطبيعى أن ينتقم السودانيون فى مصر لرفاقهم الذين نكل بهم سير لى ستاك فى السودان . »

انتهى كلام كمال اسماعيل نجل محمود إسماعيل ، ولكن شفيق منصور قال فى تقريره صفحة ١١ : « إن النقراشى وماهر وافقا على ألا أتصل بأحد ، ولا أتعرف بأحد ، وأن أكون متفرجا ، لما يعرفونه عنى من سلامة النية والبساطة المتناهية ، حتى إننى إذا قال لى شخص إنى صديقك ويظهر شيئا من العطف أصدقه ، وذلك لبساطة أخلاقى وتساهلى . » والذى قاله شفيق منصور هو صورة حقيقية له ، وقد ثبت هذا باطمئنانه إلى نجيب الهلباوى وثقته به ! . . وثبت أيضاهذا بالتقرير الذى كتبه بعد الحكم عليه بالإعدام ! وقد تعرض محمود إسماعيل لمثل ما تعرض له شفيق منصور فلم يفتح فمه بكلمة . . ولكن يحسن أن نترك الوثائق تتكلم :

بين يدى صفحة ٢٠ من تقرير شفيق منصور ،وهو يتكلم فيه عن « حادثة المغفور له السير لى ستاك باشا » . ويبدو هنا من إطلاقه لقب « المغفور له » على السردار أنه كان يكتب ما يكتب تحت ضغط من الضباط الإنجليز فى البوليس الذين يتولون حراسته ، وأنه يرغب فى إرضائهم ! .. فإنه ذكر فى تقريره عشرات الأسماء ممن اشتركوا فى ثورة ١٩١٩ وتوفوا إلى رحمة الله ، وكان يذكر أسماءهم مسبوقة بكلمة المرحوم ، وكانت هذه هى المرة الأولى التى يستعمل فيها كلمة « المغفور له » !

تقرير شفيق الخطير !

إن شفيق منصور يتهم فى تقريره السرى محمود إسماعيل بأنه هو الذى أصر على اغتيال السردار ، رغم معارضته ! إنه يبدأ فى صفحة ٢١ من تقريره السرى عن حادثة « المغفور له » السير لى ستاك باشا بما يأتى :

أولا : تاريخ حياة محمود إسماعيل : تعرفت به فى سنة ١٩١٥ من محمود أفندى عنايت ، وقد كان عضوا معه فى الجمعية ، وأظنه انضم بالإسكندرية ، ثم انتقل بعد ذلك إلى مصر ، فدخل فى شعبة مع عنايت ، واستمر يعمل بهذا الشكل حتى بعد القبض على فى حادثة إلقاء القنبلة على السلطان حسين وسفرى إلى مالطة ، فقد عدت منها فوجدته على ما هو عليه من الشدة والتحمس. فأتى إلى وزارنى ، وأخذ يتردد على ، وانضم إلى فرعى فعلا فى حوادث الاعتداءات على الوزراء وكنت أعرض عليه كل حادثة ، ولو أننى لم أكلفه بعمل فيها ، لأننى لم أشترك فيها كما سبق وذكرت ذلك . ولكن هذا لم يمنعنى أن أتخذ محمود إسماعيل كفرع لى أبلغه كل شىء ، وأتشاور معه ، لأبدى رأيى مع الجماعة (المجلس الأعلى للاغتيالات) ناصحا .ومحمود إسماعيل يعلم بالجمعية ، ويعرف معظم الأسماء التى كانت انضمت إليها . ولما عرضت الجمعية على اشتغالى مع أولاد عنايت ، تكلمت مع محمود إسماعيل ، وخاطبته فى هذا الصدد ، فوجدته مستعدا جدا لأن يخاطبهم فى الأمر . وأخذ محمود إسماعيل ، عبد الفتاح عنايت، وجعله يقسم اليمين ، كما سبق أن وصف عبد الفتاح عنايت ذلك فى اعترافاته ، على حسب الطريقة الرسمية ، أى بغطاء العينين إلى آخر ما جاء فى ذلك الوصف.

وكذلك جعل محمود إسماعيل ، عبد الحميد عنايت ، يقسم اليمين ليعمل معه ، ثم أخذ يرتب لهما ما يجب ، ويدخل معهما ما يراد إدخاله من الأعضاء . وكان يعمل معهما بجد ونشاط لا مثيل له، إذ كان هو الرئيس الفعلى لهم، والمرتب لجميع الحوادث ، والمنظم لها ! . والذى يستحضر لهم السلاح والقنابل ، ويراقب الأشخاص ويستحضر المعلومات اللازمة . .

إسقاط سعد زغلول

وفى صفحة ٢١ من تقرير شفيق منصور ، الذى كتبه بعد الحكم عليه وعلى محمود إسماعيل بالإعدام ، اتجاه غريب إلى اتهام محمود إسماعيل بأنه أصر على القيام بعمل حادث كبير ، حتى يسقط وزارة سعد زغلول . . وفى التقرير أيضا أن شفيق منصور بدأ يشك فى أن محمود إسماعيل مدفوع إلى هذا العمل لغرض إسقاط وزارة سعد زغلول ،وهنا يجب مراعاة ملاحظة ،وهى أن الصراع كان قد اشتد فى ذلك الوقت بين الملك وسعد زغلول . ففى يوم الأحد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ : أى قبل مصرع السردار بثلاثة أيام فقط نشرت جميع صحف القاهرة الخبر التالى :

« فى منتصف الساعة الواحدة بعد ظهر يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ حظى الرئيس الجليل (أى سعد زغلول) بمقابلة جلالة الملك وقدم إليه استقالته ، وأبان لجلالته السبب الذى حمله على ما فعل . فأظهر جلالته الاستياء من تقديم الاستقالة ، وقال للرئيس الجليل إنه يثق به ، وأعرب عن رغبته فى أن يعدل عن عزمه . فقال الرئيس الجليل : إن عزمه هذا نهائى . . فقال جلالة الملك : « فلتبق المسألة على الأقل إلى غد » ، فوافق الرئيس على ذلك . وفى يوم الأحد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أيضا نشرت صحف القاهرة كلها أن سعد زغلول - بعد أن قدم استقالته - ذهب إلى بيته ، وقابله الشيوخ والنواب ليسألوه عن أسباب استقالته من الوزارة فقال لهم سعد بالحرف الواحد : « هناك مشاكل خارجية ومشاكل داخلية ، وهناك أيضا - والكلام فى سركم - دسائس . . » .

فما كاد الرئيس يفوه بكلمة « دسائس » حتى استولى عليهم الانقباض ، وقال بعضهم بلهفة : نرجو التصريح . وقال آخرون : نحن عارفون . . وليس فى الأمر سر . وقال غيرهم : لا . . لا . . نريد التصريح . يجب أن نعرف كل

شيء ، يجب أن تكون البلاد واقفة على الحقائق . . وحينئذ تكلم الرئيس فقال : « أنا رجل حر : ألعب على المكشوف ، وأعمل ما أعمله في ضوء النهار ، ولا أحب العمل في الظلام ، ومن أجل هذا لا بدلي من الاستقالة » .

نشرت الصحف هذا في صباح يوم ١٦ نوفمبر ، وما كاد الشعب يقرأ هذه التصريحات حتى سرت هذه الكلمات كالكهرباء في عشرات الألوف من الطلبة والعمال ، فاندفعوا كالموج ، وتدافعوا جماعات ، صاخبين هائجين ثائرين نحو قصر عابدين . وفي دقائق كان عشرات الألوف من الشعب الهائج تحاصر قصر عابدين وتهتف : « سعد أو الثورة ! » . وأمر الملك بإغلاق الأبواب ، لأن الشعب يحاول اقتحام القصر . وجاء الحرس الملكي يحاول صرفهم فرفضوا ، وظلوا يهددون ويتوعدون . . وفي صفحة ٣٨٩ من كتاب آثار الزعيم سعد زغلول لمؤلفه الأستاذ محمد إبراهيم الجزيري سكرتير سعد زغلول الخاص ، والمطبوع في عام ١٩٢٧ في مطبعة دار الكتب المصرية يقول بالحرف الواحد : « اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية صباح ١٦ نوفمبر في قاعة البرلمان ، وكان عدد الحاضرين في الجلسة نحو ٢٧٠ عضواً . وتولى الرئيس الجليل رياسة الجلسة ، وحضر الوزراء جميعا . ثم تكلم الرئيس ، فأبدى ما عنده . ثم جرت المناقشات بين كثير من الأعضاء ، وبعد ذلك انسحب سعد باشا ، وانسحب معه الوزراء ليتركوا للأعضاء الحرية في القرار الذي يتخذونه ، فجرت مناقشات أخرى ، ثم قرر الأعضاء بالإجماع ما يلي :

« ترى الهيئة الوفدية البرلمانية ، بعد سماع تصريحات دولة الرئيس ، ومناقشات حضرات الأعضاء الذين تناولوا شرح الحالة التي أوقفتنا إزاءها استقالة الوزارة ، أن نقرر ثقتها الإجماعية بدولته ، وأن نترك الأمر لحكمته ، لإنجاز ما يراه لازما لحفظ حقوق البلاد وصيانة الدستور من العبث به . وكان الأستاذ عبد الحليم أفندي

البيلى حاضرا هذا الاجتماع ، ولكنه كان واقفا عند الباب » .

أليس غريبا أن يضع سكرتير سعد زغلول هذا السطر الأخير تحت قرار النواب بتأييد سعد زغلول ضد الملك ؟ . . ولكن الشعب رفض أن يخضع لقرار النواب بترك الأمر لحكمة سعد زغلول ، بل رأى الشعب - بإلهامه - أن يتولى الأمر بيده . . وإذا بالجماهير تندفع نحو القصر ، وتنضم إلى المظاهرات الأولى ، وترفض الجلاء عن المكان إلى أن يخضع الملك لإرادة الشعب ، وصوتها يدوى كالرعد هاتفة : « سعد أو الثورة ! » . . واضطرب الملك ، وأسرع يتصل بسعد زغلول يرجوه أن يأمر المظاهرات بالانصراف ، وأنه قبل جميع مطالبه . .

وقال سعد زغلول : إن الأمر خرج من يده ! . . وطلب الملك من سعد زغلول أن يحضر إليه فوراً . وقالت صحف يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ : « فى الساعة الخامسة بعد الظهر يوم الأحد ١٦ نوفمبر ، قصد الرئيس الجليل إلى قصر عابدين ليتلقى أمر جلالة الملك فى استقالة الوزارة ، فلما وصلت السيارة إلى ميدان عابدين ، كانت جماهير غفيرة مجتمعة فى الميدان ، فعلا هتافها حينما رأت السيارة ، وأحاطوا بها ، فهدأهم وطمأن خاطرهم . ثم مثل بين يدى جلالة الملك ، فبقى فى حضرته ساعتين كاملتين . . عرض فيهما كل مالديه ، فوجد من جلالته إصغاء تاما ، ثم قبولا لتأييد الدستور وسلطة الأمة ، فشكر له الرئيس هذا العطف ، وابتهل إلى الله أن يحفظ جلالته دائما حارسا للدستور ، وعضداً للأمة . ولم يبق بعد ذلك ما يوجب أن يصر الرئيس الجليل على استقالته ، فاستردها نزولا منه على إرادة الأمة وإرادة جلالة الملك »

وفى مذكرات لورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى الجزء الثانى صفحة ٩٣ قال : فى يوم ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ قام سعد زغلول بمحاولة لامتحان قوته مع

الملك فؤاد ، وأرغم صاحب الجلالة على التسليم ، باستقالة مصحوبة بتحد ومظاهرات صاخبة خطيرة ضد عرش صاحب الجلالة الملك وشخص الملك ، ونجح فى الحصول على غايته » . حدثت هذه المعركة الفاصلة بين الشعب والملك فى يوم ١٦ نوفبر سنة ١٩٢٤ ، وبعد ثلاثة أيام ، أى يوم ١٩ نوفبر سنة ١٩٢٤ ، اغتيل السردار ! أليست هذه مصادفة غريبة ؟! . .

دور « البيلى »

وفى صفحة ٢١ من تقرير شفيق منصور ، المكتوب بخط يده ، والذى كتبه بعد الحكم عليه بالإعدام ، وبعد الحكم على محمود إسماعيل وزملائه بالإعدام ، فى هذه الصفحة يبدأ شفيق منصور يتجه اتجاها غريبا . . إنه يتهم محمود إسماعيل صراحة بأنه أصر على القيام بعمل حادث كبير حتى يسقط وزارة سعد زغلول . وفى التقرير بعد ذلك ما يدل على أن شفيق منصور بدأ يشك فى أن يداً خفية تدفع محمود إسماعيل إلى القيام بارتكاب جريمة سياسية لإسقاط وزارة سعد زغلول . . وفى هذه الواقعة الخطيرة ليس من حق المؤرخ أن يستنتج ، ويحسن أن نثبت أقوال شفيق منصور كاملة . قال شفيق منصور فى تقريره صفحة ٢١ بالحرف الواحد : « طلب منى محمود إسماعيل — فى وزارة سعد زغلول باشا — أن أساعده إلى أن يرجع إلى البحرية ، وكتب طلبا بالفعل بذلك . وأخذت الطلب إلى صاحب الدولة توفيق نسيم باشا ، وزير المالية فى وزارة سعد زغلول ، وأشر عليه الوزير ، ولكن لم يتم ذلك . فحنق محمود إسماعيل جداً على وزارة سعد زغلول ، وكان يشنع عليها فى كل مكان ، ويطعن فى التعيينات الجديدة ، وفى الوزراء ، وفى كل أعمال سعد باشا ، ويتمنى سقوط وزارة سعد باشا ، والتخلص منها ، حتى يفتح أمامه الطريق ؛

وكان يدهشني جداً استمراره فى الطعن . لدرجة أنني شككت فيه . واعتقدت أنه لابد وأن يكون مدفوعا على ذلك . وناقشته الحساب بالفعل . ولكن محمود إسماعيل كان يدافع عن نفسه بأنه يعمل ذلك للوطن فقط ، وقد حاولت أن أفهم منه شيئا فلم أتمكن ، إلا أنه كان متهيجا ومتغيظا دائما . وقد اقترح محمود إسماعيل أولا الاعتداء على وكيل حكومة السودان ، فأخذت اقتراح محمود إسماعيل وأبلغته – كالعادة – إلى أحمد ماهر والنقراشي ، وبعد مناقشة مع ماهر كان الاتفاق على السردار ، لأن النقراشي لم يرض أن يبحث فى موضوع كهذا » .

وقد أتى محمود إسماعيل بفكرة السردار أيضا ، وغير رأيه من أنه لا يفكر كثيراً فى السودان ، وحضر إلى مكتبي متحمسا لهذا ، ومعه عبد الحميد عنايت وعبدالفتاح على ما أتذكر . وأخذ محمود إسماعيل يشرح ويحبذ ، ويناقش بطريقة مدهشة ، ثم انصرفوا من عندى وهم متفقون . ولم أكن قد قررت الرأى نهائيا ، أو اتفقت معهم . ثم كان يمر على محمود إسماعيل متردداً بالمكتب ، حتى أخبرني عن الميعاد الذى ضربه لزيارة أولاد عنايت عندما مررت عليه مصادفة بمكتبه بوزارة الأوقاف ، فأخبرته بأنني أفضل الذهاب إلى منزلى للراحة ولكنه لم يقبل هذا العذر ، وألح على فى الذهاب معه ، وفى أن نتناول طعام الغداء عند أولاد عنايت . فأخبرته أنه يستحسن أن نأخذ معنا طعاما ، فأخذنا بالفعل لحمة رأس وطعمية من ميدان باب اللوق ، واشترينا فجلا وعيشا ، وحملنا كل هذا إلى منزل عنايت ، للأكل هناك . فذهبت معه ، وقابلت عبد الحميد عنايت هناك ، وأخاه عبد الفتاح عنايت ، ولا أتذكر إن كان هناك شخص آخر من عدمه . فتناولنا الطعام ، وفهمت بأن محمود إسماعيل كان على موعد معهم بذلك . وبعد الانتهاء من الطعام دخلنا إلى حجرة الجلوس ، وهناك أخرج عبد الحميد عنايت حقيبة جلد صغيرة ، وقال لى

عبد الحميد عنايت : « هذا ما أحضره لنا محمود إسماعيل أفندى . وهى أسلحة ؛ ولم أرها لأننى كنت نائما على الكنبة ، ولم أرد عليه » . وأخذ عبد الحميد عنايت ومحمود إسماعيل يتكلمان فى الخطة ، وفى الطريقة ، ويرسمان كل شىء . ولكن — رغما من أننى لم أناقش معهما — فى آخر الحديث ، رغبا فى أخذ رأيى ، فقلت لهما : « حتى أستشير الغير » . . وأقصد بالغير طبعا الهيئة الرئيسية التى أتبعها شخصيا ، وهى المكونة من أحمد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى العضو الاستشارى ؛ وكذلك عبد الحليم البيلى . ولكن — تخليصا للذمة — لم أسأل شخصيا إلا أحمد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى . أما محمود إسماعيل فقد كان على اتصال تام مع البيلى ، وكان يتردد كثيراً عليهم (على عبد الرحمن البيلى وعبد الحليم البيلى) وذلك حوالى أواخر شهر أكتوبر وأوائل نوفمبر . وكان محمود إسماعيل دائما يقول : « ماذا استفدنا من وزارة سعد زغلول ؟ . » . . وإذا ناقشته يقول : « وماذا يهم إذا انقلبت الدنيا وتغيرت الحكومة وتبدلت ؟ إلى غير ذلك من الأقوال . ويظهر أنه كان كبير الأمل إذا ما تغير الحال بالنسبة لنفسه » .

اسم نشأت !

وفى صفحة ٢٣ من التقرير ظهر اسم حسن نشأت رئيس ديوان الملك فؤاد بالنيابة لأول مرة صراحة ، وإن كان قد ظهر بين السطور فى الصفحات السابقة التى نشرناها حرفيا . وهذا هو الذى جعل سعد زغلول فى مذكراته يكتب كثيراً عن يد حسن نشأت الخفية فى مصرع السردار ، نظراً للعلاقات الوثيقة التى بينه وبين عبد الحليم البيلى وعبد الرحمن البيلى . ولأن سعد زغلول كان يتلقى من جهاز معلوماته

ما يدل على أن عبد الحليم البيلى وعبد الرحمن البيلى كانا على اتصال وثيق بحسن نشأت ، وأن نشأت كان يرغب فى التخلص من وزارة سعد زغلول[3]، وأنهما على علم دائم بكل ما تقرره خلية شفيق منصور ومحمود إسماعيل، وأن الذى حدث أن نشأت باشا وجد — بالاتفاق مع الملك فؤاد — أنه بعد أن عجز عن التخلص من سعد زغلول بسبب ثورة الشعب الذى حاصر عابدين وأرغم الملك على إعادة رئيس وزرائه ، فإنه إذا قتل إنجليزى كبير ، فقد تهيأت الفرصة للتخلص من سعد زغلول بتدخل بريطانى . . وهنا تبرز حقيقة هامة : أن المخابرات البريطانية كانت طوال ثورة ١٩١٩ على اتصال يومى مع الملك فؤاد ، وكان مستر ألكسندر كين بويد مدير المخابرات البريطانية لديه الرقم السرى الخاص للملك . . ولما مات الملك فؤاد ، كان فى أجندته الخاصة رقم التليفون السرى لمستر كين بويد ، مدير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية ومدير المخابرات البريطانية فى مصر فى الوقت نفسه ، فالمخابرات البريطانية لا تعتمد على شخص واحد فى عمل خطير حيوى كهذا . . إنها تعتمد على مستر « ه » رقم واحد ، وهو نجيب الهلباوى للقيام بعملية الإثارة والتحريض فى الخلية السرية للاغتيالات ، وتعتمد على الملك فؤاد فى أن يبحث من جانبه عن طريقة للتنفيذ . ونحن نعتقد أن حسن نشأت لم يكن يعلم بالاتصال الذى بين الملك فؤاد والمخابرات البريطانية ، وأنه كان مهتما بالتخلص من سعد زغلول لأن الملك فؤاد يريد ذلك . وفى مذكرات الدكتور يوسف نحاس التى[4] طبعها بعنوان : « ذكريات سعد ، عبد العزيز ، وماهر ورفاقه فى ثورة ١٩١٩ » ، قال المؤلف فى صفحة ٥٨ بالحرف الواحد : « استمرت علاقتى بنشأت علاقة صداقة متينة ، لما لقيته فى ذلك الشاب من أخلاق كريمة ، وصفات عقلية عالية يمتاز بها . وكنا نلتقى مساء كل يوم عقب خروجه من السراى فى مقهى صغير كان يوجد بجوار

فندق سميراميس . ونتجاذب أطراف الحديث . وكان نشأت يتغنى بمواهب الملك فؤاد تغنى العاشق بمعشوقته ، فبث فى قلبى محبة جلالته »

هذا ما قاله الدكتور يوسف نحاس عن العشق بين الملك ونشأت ، فإذا كان نشأت لم ير يومها اتصال المخابرات البريطانية بالملك فؤاد ، فذلك لأن الحب أعمى !

* * *

إن تقرير شفيق منصور يكاد يشير إلى ما اعتقده سعد زغلول فى مذكراته ، من أن الملك اتصل بنشأت ، وأن نشأت اتصل بعبد الحليم البيلى وعبد الرحمن البيلى ، وأنهما اتصلا بالخلية السرية التى قتلت السردار ، وأن الخلية فعلت ما فعلته وهى تعتقد أنها تقوم بهذا العمل الفدائى لمصلحة الوطن نفسه ! . . بدليل أن سعد زغلول سجل فى مذكراته إعجابه بشجاعتهم ساعة الإعدام ، فيما عدا شفيق منصور .

ونعود إلى قصة خطيرة ، وهى اتصال عبد الرحمن البيلى بنشأت رئيس الديوان الملكى بالنيابة . حدث أن اتهم محمود إسماعيل فى حادث نسائى عندما كان فى دمنهور ، وقررت وزارة الأوقاف فصله من وظيفته . وكتب شفيق منصور فى تقريره صفحة ٢٣ : « ولقد ذهبت مع عبد الرحمن البيلى إلى حسن نشأت باشا ، وأوصيناه على محمود إسماعيل بعد حادثته فى دمنهور ، فكانت النتيجة أن تغيرت عقوبته إلى خصم خمسة عشر يوما من الماهية . ولقد أخبرنى محمود إسماعيل أنه أراد أن يترقى ، وتوسط لدى زكى الأبراشى باشا (ناظر الخاصة الملكية فيما بعد) ، بواسطة عبد الحليم البيلى ، فأخبره زكى الأبراشى بأنه ما دام يسير مع شفيق منصور فهو لن يترقى » . (ملحوظة من الكاتب : إن رجال القصر وخصوم سعد يطلقون

على كل نصير له اسم « سعدجي » على وزن « عربجي » ! . . ويمضى نجيب منصور فى تقريره صفحة ٢٣ يربط العلاقة بين محمود إسماعيل وعبد الرحمن البيلى وشقيقه عبد الحليم ، اللذين كانا على علاقة وثيقة بحسن نشأت فيقول : « ولقد تناقشت مرة مع محمود إسماعيل لأمنعه من فكرة السردار وحذرته من التمادى فى ذلك ، وشككت فى أن يكون هذا بإيعاز ، فإذا بعبد الرحمن البيلى ، فى اليوم الثانى وفى غرفة المحامين ، يناقشنى الحساب على ذلك ، ويذكر كل ما دار بينى وبين محمود إسماعيل . فتأكدت من ذلك أن محمود إسماعيل قد أخبر عبد الرحمن البيلى ، وأن هناك صلة بينهما متينة وقوية . وقد تأكدت من ذلك عندما علمت أخيراً بأن محمود إسماعيل هو الذى سافر مع عبد الرحمن البيلى لعمل بروباجندة انتخابية لأخيه عبد الحليم ، وأن عبد الرحمن قد قضى الليلة بمنزل محمود إسماعيل قبل سفرهما » وعندما تركت أولاد عنايت ، دون أن أعطى لهم رأيا ، اجتمعت مع أحمد ماهر وحسن كامل الشيشينى بقهوة دلبانى عند كوبرى قصر النيل ، وتناقشت معهما فى مسألة السردار . وكان حسن كامل الشيشينى يرفض بشدة ، ويعارض فى ذلك معارضة تامة ، وقد أخبرتهما أننى أخشى أن أولاد عنايت يقومون بها ، بالأخص من محمود إسماعيل وتحمسه ، فكان جواب أحمد ماهر أنه من الواجب أن نمنعهم ما استطعنا . فأخبرته أنهم ربما أفلتوا من يدى ، ولا يمكننى التأثير عليهم ، لأنهم شياطين ، والسلاح معهم ، وكل شىء فى يدهم . وبعدها قال لى أحمد ماهر ، وكنا نجلس فى القهوة ، أنا وهو وحسن كامل الشيشينى فى الجهة اليسار ، قال لى أحمد ماهر : « إنهم إذا أفلتوا من يدك فماذا يمكنك أن تعمل ؟ ما عليك إلا أن تنصحهم بقدر الاستطاعة ، وغير ذلك لا تملك شيئا » .

تسليح الجيش

وفى صفحة ٢٤ من التقرير كتب شفيق منصور يقول بالحرف الواحد : « ثم إنتقلنا إلى المناقشة فى مسألة عمل كبير للبلاد ، وبحثنا فكرة تكبير الجمعية ونشرها . وتكفل أحمد ماهر بدرس كل ما يتعلق بنظام الجمعيات ، وأن يضع نظاما راقيا بذلك . ثم تكلمنا فى أن الواجب يقضى — وهذا كان رأى حسن كامل الشيشينى — بأن نفكر فى أعمال أخرى أنفع للبلد . ورأى أحمد ماهر بأن الخفراء المصريين يمكن تسليحهم بسلاح آخر غير السلاح الذى يحملونه ، إذ أنه فى مدة الحرب قد أخذ (الإنجليز) سلاح «رمنتجون» واستبدل بسلاح آخر ، لا يرمى عن بعد . فيمكن إعداد جيش بشكل سرى ، حتى نتمكن من أن نكون وجها لوجه أمام إنجلترا ، وتكون إنجلترا أمام الأمر الواقع ، فلا تحصل ثورة ولا إطلاق نار . لأن إنجلترا عندما ترى الأمة والحكومة متحدة وقوية بجيش وطنى ، فلا تقاوم إرادة بلد يريد الحياة ، ولا يكون هذا إلا إذا كانت عندنا حكومة شبان ؛ وستأتى هذه الحكومة قريبا» . ويلاحظ أن هذه المناقشة قد دارت قبل أن يتعين أحمد ماهر وزيراً (عين سعد زغلول أحمد ماهر وزيراً للمعارف فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤) ، « ثم خرجنا من القهوة على ذلك بعد أن عول كل منا على دراسة الموضوع تماما ، وكلفونى أن أعمل جهدى لمنع أولادعنايت من ارتكاب الحادثة (حادثة السردار) . ورأى أحمد ماهر أننى أجتهد فى أن أقول للأولاد بالانتظار إلى انعقاد البرلمان ، حتى تحمينا الحصانة البرلمانية ، ويكون ذلك طريقة للتسويف ، ولتخدير أعصابهم ، ولربما أفادت عندهم » .

هذا نص ما كتبه شفيق منصور حرفيا ، فى تقريره الذى كتبه بعد الحكم عليه بالإعدام فى صفحات ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ .

القرار الخطير !

ونعود إلى موضوع الاتفاق على اغتيال السردار. لقد قال شفيق منصور : « إن أحمد ماهر والشيشيني عارضا في اغتيال السردار ، وخرجنا بعد أن عول كل منا على دراسة الموضوع تماما » . إن معنى هذا أن الموضوع سيبحث في المجلس الأعلى للاغتيالات الذى كان مؤلفا وقتئذ من أحمد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشيني ، ماذا قرر المجلس الأعلى للاغتيالات ؟ إن المجلس الأعلى للاغتيالات رفض فكرة قتل السردار رفضا باتاً ، وطلب إلى حسن الشيشيني مستشار المجلس أن يذهب على الفور إلى شفيق منصور ومحمود إسماعيل ويبلغهما أن قتل السردار كارثة ، وأن يبلغ شفيق منصور رسالة خطيرة . . ونترك شفيق منصور في تقريره في صفحة ٢٥ يروى ما حدث : « وقد حضر لى حسن كامل الشيشيني في ثانى يوم ، وأخبرنى أنه لابد أن أذهب إلى أولادعنايت ، وأن أمنعهم من ارتكاب الحادثة وأن أنصحهم وأبعد عنهم أفكار محمود إسماعيل . وقد كان حسن كامل الشيشيني مندهشا جداً من تصرف محمود إسماعيل ، وتمسكه بالحادثة وميله إليها ورغبته فيها ، وتحريضه عليها ، وسعيه المتواصل في ذلك . وقد تناقش حسن كامل الشيشيني مراراً أمامى مع محمود إسماعيل في ذلك ، إلى درجة أنه حصل بينهما نزاع شديد وخصومة ، لأن حسن كامل الشيشيني كان ضد الحادث على خط مستقيم ، وكان شاكًّا في نية محمود إسماعيل . وقد صرح لى حسن كامل الشيشيني بأنه يعتقد أن محمود إسماعيل لابد وأن يكون مدفوعا بيد أخرى ، وستظهر الأيام صحة ذلك . ولقد أخذنى حسن كامل الشيشيني إلى منزل أولاد عنايت — عبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت — وانتظرنى في خارج المنزل ، وطلب منى أن أدخل إليهم ،

وأن أشدد عليهم فى عدم القيام بالحادثة .

ودخلت بالفعل ، وقابلت عبد الحميد عنايت وعبد الفتاح عنايت ، وكلمتهما بكل ما قاله لى حسن كامل الشيشينى ، من أن الحادثة خطيرة جداً ، ومضرة بمصلحة البلاد ، وأنها ستجر الويلات على مصر ، وستجعلنا ندفع جزية كبيرة ، وأنه سيكون من ورائها قفل البرلمان ، وضياع كل ما فعلته البلاد من مجهود ، وضياع اسم مصر فى نظر العالم المتمدين ، ويكون من ورائها أيضا الخسارة الكبرى لنا . فلما كلمت الأولاد — عبد الحميد وعبد الفتاح عنايت — فى ذلك اقتنعوا أمامى ؛ وذكرت لهم فكرة افتتاح البرلمان والحصانة البرلمانية التى أبداها أحمد ماهر . فسكتوا ، ورضوا بقولى ، وأقسموا يمينا بقبر والدتهم بأنهم لا يفعلون شيئا ولا يقدمون على شئ ، إلا إذا أعطونى خبرا ، وأعلمونى بذلك ، فتركتهم وانصرفت . وأخبرت حسن كامل الشيشينى بهذه المسألة ، فحمداً لله على ذلك . وكان فى عزمى فى ذلك الوقت أن آخذ السلاح من الأولاد ، ولكنى اكتفيت باليمين الذى أقسموه ، واعتقدت تماماً بأنهم سيقومون به من غير إخلال . وقد قابلت أحمد ماهر ، وأخبرته بهذه النتيجة أيضا . وبعد افتتاح البرلمان ، وسيرنا فيه ، لم أسمع بشىء .

* * *

وفى صفحة ٢٦ من التقرير ، وصف شفيق منصور كيف عرف باغتيال السردار ، فقال : « وفى يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر ، يوم الحادثة ، كنت بوزارة المعارف . وقد كنت لا أعلم مطلقا بأن الحادثة ستحصل فى ذلك اليوم ، ولم يخبرنى أحد بها . وقد علمت بعد ذلك ، كما صرح الأولاد — عبد الفتاح عنايت وعبدالحميد عنايت — أمامى بمحكمة الجنايات ، وفى التحقيق ، بأن محمود إسماعيل قد ذهب إلى الأولاد فعلا ، وأخبرهم بأنى موافق على الحادثة وأنى راض عنها ، وأنه قد قابلنى

وأخذ موافقتى . فاندهشت جداً من ذلك . وعندما كنت بوزارة المعارف ، إذ ذهبت إليها حوالى الساعة العاشرة والنصف ، سألت عن طلب مقدم لسيف الدين طاهر أفندى أخى مصطفى حمدى (ضابط البوليس) الذى قتل فى حادث القنبلة ، وكذلك عن طلب مقدم لشقيق حسن كامل الشيشينى ليكون مدرسا فى مدرسة الهندسة . فأخبرنى محمد أمين لطفى (مدير مكتب الدكتور ماهر وزير المعارف) ، بأن الوزير قد قبل هذه الطلبات ، وأنه أشر عليها . فدخلت على الوزير أحمد ماهر بدون استئذان ، ووجدت عنده عبد الرحمن حمادة نجل خليل باشا حمادة وكان قد حضر لزيارته ، فمكثنا معا نحو ربع ساعة ، ثم انصرف عبد الرحمن حماده . وبقيت عند الوزير أحمد ماهر حوالى الساعة الحادية عشرة والنصف ، وكنت أتحادث معه فى الوقت الذى يسمح له بذلك ، لأنه كان يباشر أعماله ، ويمر الموظفون أمامه . ثم حوالى الساعة الواحدة والنصف ، تقريبا سمعنا فرقعة ، ونحن فى غرفة الوزير ، فتعجبت لها . ونظر أحمد ماهر إلى ، ونظرت إليه ، ولكنى قلت له : أظنها فرقعة أوتومبيل ، فقال أحمد ماهر : يمكن . . وبعد ذلك حضر حسن أفندى سلام ، يرجو الوزير لمسألة خاصة بأخيه أحمد حمدى سلام الضابط بالمدارس ، فرجوت الوزير أنا أيضا ، ذلك لأن حمدى كان تلميذاً معى فى مدرسة باب الشعرية . وبعد ذلك انشغل الوزير فى مسألة مصلحية ، وبعدها أخبرنى حسن سلام بأنه فى أثناء مجيئه من وزارة الحربية ، سمع بأن السردار قد أطلق عليه الرصاص ، وأنه لم يصب بشئ ؛ ولكن الجناة لم يقبض على أحد منهم ثم خرج حسن سلام بعد ذلك ، فأخبرت الوزير أحمد ماهر بالأمر ، فقال « وهل لم تحصل إصابة ؟ ! » . فقلت له : « لا » . وسأل أحمد ماهر : « ألم يقبض على أحد من الأولاد ؟ » . قلت له : « كلا » . .

وأحمد ماهر يعلم — بطبيعة الحال — عند كلامى له أن الذين ارتكبوا الحادث هم أولاد عنايت ومن معهم . . وقد قال لى أحمد ماهر : « وكيف ذلك ؟ » . قلت له : « لقد سبق أن أخبرتك أنهم قد يفلتون من يدنا » . قال أحمد ماهر : « إذن ما العمل ؟ قد حصل ما حصل . وحيث أن الأمر انتهى بهذا الشكل فلا نمرر فيه . . ودى فى دى ! » . . وتبسم أحمد ماهر . ثم مكث معى فى المكتب بعد ذلك مدة نصف ساعة تقريبا . وعند خروجنا من مكتبه حضر أمين لطفى وأخبرنا أن السردار أصيب إصابة خطيرة . فنزلنا معا وركبت الأوتوموبيل الخاص بأحمد ماهر . وهو يعلم تماما اسم عبد الحميد وعبد الفتاح عنايت ومحمود إسماعيل كأشخاص يقومون بهذه الحوادث . ثم خرجنا فى السيارة من الوزارة ، وكنت أنا فى الوسط ، وأمين لطفى عن اليمين ، والوزير أحمد ماهر على الشمال . فمررنا بمكان الحادثة بشارع القصر العينى ، ولما وصلنا إلى هناك رأى أحمد ماهر وزير الداخلية ووكيل الداخلية ، فقال لى أحمد ماهر : « إنهم ملخومون ! » ، وضحك . . ومررنا عليهم . ثم نزلنا فى مطعم سان جيمس ، ودخل هو وأمين لطفى ، وطلب منى أن أمر عليه بعد الظهر ، لأخبره بالنتيجة ، وليخبرنى بما أمكنه أن يحصل عليه من المعلومات

* * *

ثم ذهبت إلى منزلى ، فحضر لى عبد الحميد عنايت حوالى الرابعة مساء وأخبرنى بما حصل منه ، فتألمت ونهرته وطردته من عندى ، وأخبرته أن يذهب إلى منزله وأن يلازمه . ولكنه جاء فى المساء إلى مكتبى ، وحضر كذلك محمود إسماعيل ، وطلب محمود إسماعيل من عبد الحميد عنايت أن يقول بأنه لايعرفه وأنه لا معرفة بينهما .

وكان حسن كامل الشيشيني يجلس فى الغرفة المجاورة . وكان يندد بالحادثة ويتكلم ضدها ، لأنه كان ساخطا جداً عليها . . ولقد تكلم محمد شمس الدين (الذى ألقى القنبلة على السلطان حسين) مع نجيب الهلباوى ، وحدثت مناقشة بينه وبين محمود إسماعيل فى أن يتوقف عن شدة انتقاده وطعنه فى حكومة سعد). وفى ثانى يوم ذهبت إلى وزارة الداخلية ، وقابلت هناك النقراشى (وكيل وزارة الداخلية وقتئذ) فتكدر النقراشى لمقابلتى . وفى المساء كنا فى البرلمان ، فقابلنى النقراشى على الباب ، وناذانى هو وأحمد ماهر ، وأخبرنى النقراشى أن مستر كين بويد (مدير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية) يشك فى أمرى ، ويجب علىّ الاحتياط لنفسى ، وأن أنبه على الأولاد بذلك ، وتركنى وانصرف . وبعد ذلك اعتقل بعض أعضاء البرلمان (النقراشى وعبد الرحمن فهمى ومكرم عبيد) ، فاجتمعنا فى منزل عطا عفيفى (عضو الوفد) ، وحصلت مناقشة شديدة بينى وبين محمد كامل حسن الأسيوطى (عضو مجلس النواب) عن تأليف الوزارة (وزارة زيور) واعتقال أعضاء البرلمان . ثم تأثر كامل الأسيوطى منى ، فخرجت إليه لكى أستسمحه ، وأرده إلى الاجتماع ثانيا ، فقابلنى أحمد ماهر فى الغرفة المجاورة ، وقد كان يكتب احتجاج (أعضاء البرلمان) الذى نشر فى الجرائد لأجل الاعتداء على الحصانة البرلمانية . وقال لى أحمد ماهر : « اتلهى على عينك واسكت يا أخى . . أنت فيه شك كبير حولك ، وأحسن تبعد عن المناقشات ، لأن النقراشى أخبرنى بأنهم (الإنجليز) ينظرون إليك بنظر آخر ، فاحترس . . » (ملحوظة من الكاتب : فى ذلك الوقت كان كين بويد قد تقدم ببلاغه المعروف الخاص بمستر (ه). . أى « نجيب الهلباوى »)

* * *

وفى صفحة ٣٠ من التقرير ، كتب شفيق منصور يقول : « وسألنى أحمد

ماهر عن الأولاد ، وعن المتهمين ، فأخبرته بأنه لم يقبض على أحد ، ولم يمس أحد .

ثم حضر إلى مكتبي إبراهيم موسى (أحد الذين قتلوا السردار والعامل بالعنابر) وتقابل مع محمود إسماعيل ، واتفقنا على عدم التعارف . وكان محمد نجيب الهلباوى موجوداً فى أول يوم ، هو وعدد كبير من الناس الذين يحضرون إلى مكتبي ، من العمال ، أو أرباب القضايا ، أو الأصدقاء . واستمررت فى مقابلة أحمد ماهر حتى قبض على ، وكان معى فى السجن عبد الحميد عنايت وعبد الفتاح عنايت . وقبل القبض علينا كنا فى محل السمك الذى يقع أمام محل محمد يوسف ، وخرجت من هناك ، فسمعت بخبر أن عبد الرحمن البيلى علم بأنه سيقبض على محمود إسماعيل وآخرين ، وهذا على ما أتذكر ، ولست متأكداً . أما النقراشى فكان يعرف عبد الحميد عنايت وعبد الفتاح عنايت ومحمود إسماعيل وإبراهيم موسى ، وعرف النقراشى عبد الفتاح عنايت لأنه كان قدم طلبا للمجانية فى وزارة سعد باشا ، فقبل الطلب بمساعدة النقراشى وتوسطه . أما محمود إسماعيل فيعرفه النقراشى منى ، إذ كثيراً ما جلس معنا فى حلوانى صولت . . وكان النقراشى يعلم صلة محمود إسماعيل بى الخاصة بجمعية الاغتيالات ، وكذلك يعرف النقراشى تماما ما يخص عبد الحميد عنايت وعبد الفتاح عنايت ، وأما إبراهيم موسى فيعرفه النقراشى منى بالاسم ، لأنه أبرز لى مرة كشفا مكتوبا ، فيه أسماء عمال ، وطلب منى أن أبدى له الرأى عن بعضهم . وكان بينهم اسم إبرهيم موسى ، فأخبرته بأنه الشخص الذى يعرفه ، فشطب النقراشى اسمه بالفعل ، وهذا الكشف كان قد قدم للنقراشى وهو وكيل داخلية من مدير الأمن العام القيسى باشا .

« وأما أحمد ماهر فكان يعرف عبد الحميد عنايت ، وعبد الفتاح عنايت ، ويعرف عنهما اشتغالهما بذلك ، أى بالقتل السياسى ، وكذلك يعرف أحمد ماهر

محمود إسماعيل كما سبق أن بينت ذلك . وأما عبد الحليم البيلى فقد تكلمت معه عن الحادثة بعد حدوثها ، وكلمته بذلك فى صالة من صالات البرلمان . وفهمت منه بأنه لا يعارض فى ذلك ، وقال لى عبد الحليم البيلى : يستحسن أن تخبر إخواننا بأنه لا لزوم للإطالة فى التحقيق . وأن يكتفوا بما هو أمامهم ، حتى يحصروا عملهم ، وينهوا المسألة على ما هى عليه.. فأجبت عبد الحليم البيلى بأننى سأكلمهم . وكان عبد الحليم البيلى يقصد بذلك أن أكلم النقراشى (وكيل وزارة الداخلية) وأحمد ماهر (وزير المعارف) بأن يكلفوا التحقيق وينتهوا منه ، فوعدته بذلك ! ومن هذه الوجهة يمكن للإنسان أن يفهم الصلة القائمة بين عبد الحليم البيلى وبينى . وقد علمت من عبد الحميد عنايت أن إبرهيم موسى قد أصيب بجرح فى حادثة السردار فى رجله، ولما سئل عبد الفتاح عنايت أمام محكمة الجنايات اعترف بذلك ولكنه لم يشرح الأمر . وعبد الحميد عنايت يعرف بالتأكيد ، لأنه هو الذى أخبرنى عن الإصابة . وقد علمت من محمود إسماعيل بأنه فى مدة اعتقالى الأولى فى حادثة السردار ، ذهب إلى الدكتور عبد الواحد الوكيل وهو حكيم بالإسكندرية شارع رأس التين ، وقد عالجه طبعا من غير أن يعلم شيئا عن حقيقته على ما فهمت ، وكان يصحبه محمود إسماعيل . ولقد كشف الطبيب الشرعى بالفعل على الجرح ، وقرر أن الأثر يحتمل أن يكون من رصاصة ، ولكن لبعد المدة كان من الصعب معرفتها . ولقد علمت من عبد الحميد عنايت بإصابة إبراهيم موسى فى حادث السردار ، فأخذت له الدكتور عبد الفتاح يوسف ، دون أن يعلم شيئا عنه . وذهبنا بإبراهيم موسى إلى منزل محمود إسماعيل ، فعالجه الدكتور بإسعافات هناك . ولقد سمعت من إبراهيم موسى بأن الذى كان يعطيه السلاح شخص اسمه الحاج أحمد جاد الله وهو من العمال . وسمعت من حنفى ناجى (النائب الوفدى) كثيراً أنه

يشتغل مع العمال ، وأنه لولا الأعمال التى يقوم بها معهم من قتل الإنجليز ما كانت حصلت البلد على ما حصلت عليه ، وكان يتفاخر بذلك أمام جميع النواب والناس . كنت أجمع من كل من أحمد ماهر والنقراشي – وفى كل شهر تقريبا – جنيهين ونعطيهما لحسن كامل الشيشيني ، الذى كان يدفع قسطه أيضا ، ويدفع كل هذا لعائلة الضابط مصطفى حمدى شهريا . . »

وختم شفيق منصور تقريره بقوله : « وهذا التقرير قد صدر منى ، إظهارا للحق ، وحتى يعلم الناس بأنى ما كنت إلا آلة تحركها أيدى آخرين ، ولكى أبرئ ذمتى أمام الله ، وخدمة لبلادى ، وإنى أرفع هذا التقرير لكى تأخذ العدالة مجراها » . . .

الإمضاء

شفيق منصور

١٨–٦–١٩٢٥

نشأت يتكلم . . والوثائق ترد !

أخرج الإنجليز حسن نشأت من منصب رئيس ديوان الملك بالنيابة ، وهو الذى جعل الناس يسمونه « الملك الصغير » ، فلماذا أخرج الإنجليز الملك الصغير ؟ هل وجدوا بصمة الملك فؤاد على جثة السردار ؟ هل عرفوا أن نشأت يحاول أن يؤثر من منصبه الكبير ، على التحقيقات فى مصرع السردار ، وأنه حاول أن يخفى الخيط الذى يربط القصر بالحادث ، ولهذا أبعدوه ؟ . . إن حسن نشأت سيتكلم . . لقد تكلم بعد أن جاوز السبعين من عمره ، وكان بصحة جيدة . وقبل أن يتكلم نترك مذكرات سعد زغلول تتكلم ، لترسم الجو ، الذى حدث فيه قرار الإنجليز بإخراج الملك الصغير .

عدوان على سوريا :

كتب سعد زغلول فى مذكراته ، فى يوم الخميس ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، يقول : « ورد على أمس تلغراف من لجنة الخلافة بالهند ، بإمضاء أجمل خان أبو الكلام وكفاية الله وأنصارى وشوكت على ومحمد على ، مستنهضين الهمم لمساعدة السوريين ماليا بالبذل ، وأدبيا بالاحتجاج على حكومة الانتداب الفرنسى . فوجهت اليوم نداء للأمة بالمساعدة ، واستنكرت فيه تلك الفظائع ، وتبرعت بمبلغ مائة جنيه ؛ وهذا هو النداء : « سوريا ، التى تربطنا بها روابط وثيقة من تاريخ ، ولغة ، ودين ، وعادة ، وجوار ، نزلت بها هذه الأيام حوادث هائلة ، تقشعر من هولها الأبدان ، ونوازل جائحة تنخلع من بشاعتها القلوب ، وشرور من أفظع ما يرتكبه إنسان ضد إنسان . . منكرات ارتكبها عمال حكومة الانتداب ضد محكوميهم الآمنين ، فأزهقوا الكثير من أرواحهم البريئة ، وأراقوا الغزير من دمائهم الطاهرة ، وحرقوا كثيراً من قراهم وبيوتهم ، وعفوا كثيراً من آثار مدينتهم الفاخرة ، ورملوا الجم الغفير من نسائهم ، ويتموا العدد العديد من أطفالهم ، وصيروا كثيراً من السكان بلا سكن يؤويهم ، ولا غطاء يغطيهم ، ولاخبز يتبلغون به . . وبهذه الآثام أذلوا شعبا كان عزيزاً ، فأسلموه للعدم والشقاء ، وأفهموا الناس جميعا أن حكومة الانتداب لم تقم — على ما زعموا — لمصلحة المحكومين ، بل لمصلحة الحاكمين . . ووصموا اسم فرنسا المجيد ، فى الغرب والشرق ، وصمات لايمحوها إلا إنزال العقاب بهم ، وترك البلاد لأهلها ، يحكمون أنفسهم كما يشاءون .

« وإننا معشر المصريين ، لنشعر فى قلوبنا بكل عطف ، على إخواننا المصابين ، ونرثى لمصابهم رثاء الإخوان للإخوان ، ونحس بأن علينا واجب مساعدتهم بكل ما فى الإمكان ، مما يخفف من بلواهم ، ويلطف من آلامهم ، ونرى أن هذا أيسر ما يجب للجار على الجار ، وأقل ما يساعد به الإنسان أخاه الإنسان »

« سعد زغلول » .

الجمعة ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« يظهر أن ندائى للأمة لمساعدة السوريين المنكوبين وقع من الناس وقعا حسنا وتقبلوه أحسن قبول » .

وكتب سعد زغلول أيضا فى يوم الجمعة ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « الذى أشعر به أن العميد — اللورد لويد ، المندوب السامى الجديد — يريد أن يسترد لبريطانيا كل نفوذها ، وأن يغل يد الملك عن العمل ، ويتولاه هو ، وأن يعمل على إعدام الحركة القومية ، ويساعده فى ذلك كل نواب الأحرار الدستوريين ، وكثير غيرهم من قصار النظر ، عباد المصالح وعبيد الطمع . . ولا يرضيه منا إلا الاستسلام ، ولكن دون ذلك أهوال وأهوال ، والله فوق كل قاهر جبار » .

وكتب سعد زغلول فى يوم الاثنين ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « أقام حزب الدستوريين احتفالا فى مدينة تلا فى بيت عبد الله أبو حسين ، دعى إليه كثير من السعديين فلم يلبوا الدعوة ، وكان دعى للخطابة إبراهيم الهلباوى فحضر واعتذر بالمرض ، ومحمد على فاعتذر بوليمة العميد (المندوب السامى البريطانى) ، وخطب أحمد عبد الغفار وعباس أبو حسين فى الطعن فى حزب الاتحاد (حزب القصر) . وخطب عبد العزيز فهمى (رئيس حزب الأحرار الدستوريين) فطعن على نشأت باشا طعنا فاحشا ، وقال إنه يساوم على الرتب ، ويتناول أثمانها تحت حجة مساعدة جمعية الحشرات ؛ واستحسن الناس خطبته . . قيل إن على ماهر (وزير المعارف) طعن فى نشأت لدى العميد (المندوب السامى الجديد) ، أصبح مركز هذا الباشا (نشأت) حرجا ، فإما أن يبعد عن السراى ، أو يحاكم عبد العزيز فهمى بالسب فى حق الملك »

* * *

وكتب سعد زغلول فى يوم الأربعاء ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « قبضت النيابة على عبد الحليم البيلى وأخيه عبد الرحمن البيلى منذ بضعة أيام تقريبا . وكان عبد الحليم قد دعى من الآستانة بتلغراف أشرنا إليه فيما سبق ، ونبه عليه بأن يقول كل ما يعلم عن حادثة اغتيال السردار أو أن يقبض عليه ، فتجاهلها ولم يقل شيئا . ويتكتمون التحقيقات الجارية معهما ، ومع شخص يدعى يوسف العبد ، كان قد قبض عليه قبلهما بقليل ، وقيل إنه ضبطت أوراق ضدهما مهمة ، ويجوز أن تمس نشأت باشا . وقد شاعت إشاعات كثيرة عن هذا الباشا ، حتى قيل إن المندوب السامى توجه يوم السبت الماضى إلى الإسكندرية ، وقابل الملك ، بقصد طلب إخراجه من السراى على الأقل .

ولم يكن يحدث شىء فى هذا الخصوص »

• • • •

وكتب سعد زغلول فى يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « يقول كثير من الذين يجتمعون بهذا اللورد (اللورد جورج لويد ، المندوب السامى البريطانى الجديد فى مصر) إن أغلب من حادثهم أكدوا له أنه لا يمكن أن يحصل اتفاق بغير واسطتى ، وأنه إذا حصلت انتخابات فلابد أن تكون الأغلبية سعدية . وهناك إشاعة أن الانتخابات ستؤجل إلى أجل غير معلوم ، وأظن أن هذه النية ليست غريبة من تلك التأكيدات ، لأن القرائن تدل على أن الإنجليز لا يريدون أن يستسلموا لتجربة جربوها ، وما نالهم منها إلا الفشل . والذى أشعر به — من كل ما يتصل بى من المعلومات ومن طبيعة الأشياء — أن الإنجليز يريدون أن ينفردوا هم بالحكم والسلطان ، فيغلوا يد الملك عن التدخل فى الحكم ، ويقضوا على الروح الوطنية ، بواسطة وزارة تكون طوع يمينهم . ولا يتأتى أن يسعوا فى عقد

مجلس نيابى ، إلا إذا كانوا واثقين كل الثقة من كونه يجىء دائما من صنعهم . ولا يأتى بقرار ضدهم . ومن أين لهم الحصول على هذا ؟ . . لأن أضعف العناصر ممكن للملك تحريكها ، وأقواها لا يؤمن لها جانب .

ولهذا فإنهم يفضلون أن يحكموا بلا مجلس نواب ، وهكذا كانت سياستهم من أول الاحتلال ، حتى إنهم كانوا يستكثرون علينا الجمعية التشريعية ، مع أنه لم يكن لها رأى قاطع . ومن أعجب ما أراه من كثير ، وخصوصا من أعضاء الوفد وأنصارهم . أنهم يتصورون أن المنتظر من الإنجليز أن يغيروا الحالة فى صالح النهضة . وهو تصور باطل ، وانتظار خائب ، ويشبه الاستعانة بالغاز لإطفاء النار . وانتظار صيانة الأمن من الأشقياء ! . . ولكن الضعف يغطى الحقيقة . ويعمى البصر » .

* * *

وكتب سعد زغلول فى يوم ١٩ نوفمبر يقول : « كنت وضعت نداء طويلا ، وقرأته على أعضاء الوفد فلم يقابل بحرارة ، فصرفت النظر عنه ، وأصبحت فوضعت غيره قصيراً وهو فى عبارة شديدة ضد الحكومة . وقد استحسنه الذين قرأته عليهم . وإن كان رأيهم لا يعتد به كثيراً » .

* * *

وكتب سعد زغلول فى يوم الاثنين ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « أخبرنى على الشمسى ، عن صاحبه أحمد عبود ، أنه كان عند لويد (المندوب السامى البريطانى) ، وأن هذا قال إنه ليس فى الإمكان الاحتفاظ بالبرلمان الحالى . لأن فيه تحقيراً للملك ، وأن قانون الانتخاب سيعيدونه . وأنه ما دام هنا لا تخلو البلد من برلمان . وأنه لا شىء على نشأت ، وأن جناية السردار تقع مسئوليتها على السعديين ،

وأنه لم يقابل أحداً منهم لأن فى مقابلتهم إشكالات ، وأن سعد زغلول رجل ظريف ، ولكن لا يمكن أن يرأس الحكومة . ونقل مكرم عبيد عن عبد الملك حمزة ما يؤيد ذلك، وكذلك نقل لى أمين يوسف اليوم عن ديلينى ما يفيد موافقة لورد لويد على قانون الانتخاب وعلى أن نشأت لا شىء عليه، وربما يعين فى وظيفة خارج القطر كسفير فى البرازيل مثلا ، وأنه يراد الاحتفاظ بزيور باشا فى الوزارة، وإدخال أشخاص كعبد الحميد سليمان ، واستبقاء على ماهر لأنه سيكون مع كل ريح، وتعيين توفيق نسيم رئيس ديوان ملكى » .

* * *

وكتب سعد زغلول فى يوم الخميس ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ : « قابل لورد لويد يومى الثلاثاء والأربعاء جلالة الملك، ولبث معه كل مرة زهاء ساعة ، وتناقلت الجرائد المصرية والإنجليزية خبر هذه المقابلة بما ترك الناس يفهمون أنها كانت بخصوص إبعاد نشأت باشا من خدمة السراى، وقد شاع أن جلالته معارض كل المعارضة ، حتى قيل إنه صرح بأن نشأت لا ينفصل عنه، فإما أن يمكثا معا، أو يرحلا معا ، وأن اللورد لويد تشدد ، ولو أدى الأمر إلى تنازل الملك عن العرش . وقد تواترت الأخبار أمس واليوم أن عزل نشأت تم ، وأنه يعلن اليوم ، وأن الملك عرض تعيينه فى معيته ، أى فى وظيفة من وظائف السراى بالخاصة الملكية ، فلم يقبل المندوب السامى ، كما لم يقبل منحه نيشانا . وقيل إنه سيقبض على حسن نشأت بعد الاعتزال ، واتفقت الروايات على أن فصله تم ، وأن دار المندوب السامى أخبرت به دار النيابة ، وأن هذه أوصلت هذا الخبر إلى النائب العمومى فى المنصورة ، ويظن أن هذا لا يتأخر عن العودة حالا إلى القاهرة ليباشر التحقيق مع نشأت » .

« كيرة »

وفى نفس اليوم كتب سعد زغلول يقول : « نشرت الجرائد أن مستر جريفيث – أحد المفتشين بوزارة الداخلية– سافر إلى الآستانة لإحضار أوراق خاصة بعبدالحليم البيلى ، ولكن أظن أنه ذلك الذى أخبرنى به مستر ديليبى ، من بضعة أيام ، أنه ذاهب لحمل بعض الفارين على العودة والإباحة بما يكون عنده من المعلومات » .

و« بعض الفارين » الذين أشار إليهم سعد زغلول هو أحمد عبد الحى كيرة ، عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، الذى أصدر عليه الإنجليز حكما « بالقبض عليه حيا أو ميتا ». إن المخابرات البريطانية كانت لاتزال تطارد أحمد عبد الحى كيرة ، تطارده من مكان إلى مكان ، من بلد إلى بلد ، وأنها أرسلت مستر جريفيث – وهو أحد رجال المخابرات البريطانية – للقبض عليه ، وإقناعه بأنهم سيعفون عنه ، إذا قبل أن يشهد ضد ماهر والنقراشى ، ويذيع أسرار الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، وسوف تستمر المطاردة بعد ذلك . . وسوف تجئ تفاصيلها فى حلقات مقبلة .

ونعود إلى مذكرات سعد زغلول عن إخراج نشأت من القصر . كتب سعد زغلول فى يوم الخميس ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « أخبرنى محمد محمود بأن لورد لويد (المندوب السامى البريطانى فى مصر) قال للملك يوم الثلاثاء أنه يخاطبه بصفة صديق فى شأن حسن نشأت ، وينصحه بإبعاده ، رغم أنه ملك مستقل ، ولكنه يخشى إذا تركه مع نشأت للأمة التى تكرهه أن يذهب الاثنان معا . . ثم قال المندوب السامى البريطانى للملك إنه عائد غداً لأخذ الجواب ، فهبطت شدة الملك وسكنت ثائرته » .

وكتب سعد زغلول فى يوم الأربعاء ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ يقول: « زارنى اليوم حفنى محمود ، وقال لى إن أحمد حسنين الأمين الثانى « للملك فؤاد » فاتحه فى التقرب بين الملك والسعديين ، وأنه هو قال له إن ذلك غير ممكن قبل أن يصدر من الملك شيء من شأنه أن يضمد الجروح التى أصابنا بها .وكان موجز كلام أحمد حسنين أن تدخل الإنجليز لا يرضى الوطنية . فقال له حفنى : هذا حق ، والوطنيون متألمون له ، ولكن الملك هو السبب فيه . فقلت لحفنى : « أحسنت الجواب » ، وأظهرت لحفنى محمود أن التقرب مع الملك مستحيل ، ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » .

الإنجليز يعينون رئيس ديوان الملك !

وفى نفس اليوم كتب سعد زغلول يقول: «زار فتح الله باشا بركات أول أمس توفيق نسيم (رئيس الديوان الملكى الجديد) ورآه مسروراً من تعيينه . وزعم أن الملك فؤاد أرسل إليه يوم السبت مع محمد نجيب باشا ناظر الخاصة الملكية فى أنه يريد تعيينه فى هذا المنصب ، فاستغرب وقبل . ثم زاره صباح الأحد محمود شوقى باشا (السكرتير الخاص للملك) وكرر له الأمر ، وبعد عشر دقائق وصله أمر التعيين . ولمح توفيق نسيم لفتح الله باشا أن الملك سيسود ولايحكم ، فلا يتدخل فى جزئيات الإدارة . ويلوح لنسيم أن الإنجليز هم الذين اقترحوه على الملك ، وألزموه به ، واتفقوا معه على أن يكون العرض من جانبه ، كأن الأمر آت من عند الملك . وللملك جاء الأمر بتعيينه جافا ، ليس فيه من صيغ المديح والثقة ما تضمنه الأمر الملكى الذى كان قد صدر بتعيين نشأت لوكالة هذا الديوان ؛ وقال توفيق نسيم إنه لم يكن موافقا على تعيين حسن نشأت » .

نشأت يتكلم

ونعود إلى دور الملك فؤاد فى مصرع السردار ، ونتساءل : هل يمكن أن نعثر على بصمة الملك على جثة السردار ؟ إن سعد زغلول قال فى مذكراته — صراحة — إن شبهات تؤكد أن يد حسن نشأت رئيس الديوان الملكى بالنيابة كان لها دور فى هذا الاغتيال . وكلام شفيق منصور فى الاعتراف الذى كتبه بيده يشير إلى أن محمود إسماعيل قرر اغتيال السردار بغير الرجوع إليه ، وأنه أخبر عبد الرحمن البيلى بأن شفيق منصور وافق على الاغتيال ، بينما هو عارضه فى ذلك ، وهو يروى كيف أن المجلس الأعلى للاغتيالات عارض فى هذه الحادثة ، وأرسل له حسن كامل الشيشينى مستشار المجلس يبلغه ذلك ، وأنه صحبه إلى بيت عبد الفتاح عنايت لإقناع أولاد عنايت بعدم إطاعة أمر محمود إسماعيل . ونحن لا نستطيع أن نأخذ اعترافات شفيق منصور وتنصله من الموافقة على مصرع السردار قضية مسلمة ، فهو يكتب هذا وهو محكوم عليه بالإعدام ، وهو يرغب فى أن يتنصل من هذه التهمة ، ولكن مع ذلك لا نستطيع أن ننفى أن هذا الاعتراف يلقى شبهة ، أو ريبة ، أو شكا فى أن عبد الرحمن البيلى عرف أن السردار سيقتل ، وأن عبد الحليم البيلى عرف أن السردار سيقتل ، وأن عبد الرحمن البيلى لام شفيق منصور لأنه حاول أن يثنى محمود إسماعيل عن قتل السردار ، فلابد أن صديقهما نشأت — رئيس ديوان الملك بالنيابة — يعرف هذه الحقيقة ، ولابد أن الملك فؤاد — الذى كان على صلة وثيقة بكين بويد مدير المخابرات البريطانية — يعرف هذه الحقيقة أيضا .

ولقد اتصلت بالسيد حسن نشأت فى بيته بالإسكندرية ، ووجهت إليه أسئلة تليفونيا ، ووعد أن يجيب عليها كتابة . ثم كلفت الأستاذ أحمد زين — نائب

رئيس تحرير الأخبار — أن يجتمع به ، وحضر السيد حسن نشأت إلى مكتب أخبار اليوم فى الإسكندرية ، وتمت المقابلة بحضور محمد فهمى عبد اللطيف رئيس قسم المراجعة فى أخبار اليوم . . وهذا هو التقرير الذى كتبه الزميلان :

« بدأ حسن نشأت حديثه فنفى أنه كانت له يد فى تدبير اغتيال السردار السير لى ستاك ، أو أنه كان على أى علم بتدبير هذه الجريمة قبل أن تقع من قريب أو من بعيد . . وقال إن السير لى ستاك كان رجلا طيبا ، وكان صديقى ، وكنت أتناول معه الغداء قبل اغتياله بيوم واحد . وقال حسن نشأت إن اغتيال السردار كان القصد منه إحراج حكومة سعد زغلول ، ولم يكن السردار شخصية سياسية هامة تسير الأمور فى الدولة ، وكانت هناك شخصيات أهم منه لو كان الباعث على الجريمة وطنيًّا » .

وسأله أحمد زين : « إذن من الذى أراد إحراج سعد زغلول باغتيال السردار ؟» .
قال حسن نشأت : « أعتقد أنه الجهاز التنفيذى فى حزبه ، المسئول عن الاغتيالات السياسية . فإن جهاز الاغتيالات كان مكونا من جهازين : جهاز يرسم ويخطط ، وجهاز ينفذ ، وأعضاء هذا الجهاز الأخير كانوا يسمون بالفدائيين . . وحدث أن بعض هؤلاء الفدائيين لم ينالوا شيئا فى عهد سعد زغلول ، ولم يعينوا فى مناصب بعد أن جاءت حكومة سعد زغلول إلى الحكم ، فأرادوا إحراجه باغتيال السردار » .

* * *

وهنا نحب أن نقاطع هذا التقرير عن أقوال الدكتور حسن نشأت ، لنقول إنه يبدو أن الدكتور نشأت لا يعرف كثيراً عن أعضاء الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . لقد كان أغلب أعضاء هذا الجهاز من الطلبة الفقراء والعمال . إن أجر إبراهيم موسى الخراط بالعنابر ، الذى أعدم فى قضية السردار ، لا يزيد على عشرين

قرشا فى اليوم . وأجر خليل نظير ، النقاش ، الذى أعدم فى ثورة ١٩١٩ لا يزيد على ١٣ قرشا فى اليوم . وأجر أحمد رشدى ، المخزنجى بالعنابر ، الذى أعدم فى ثورة ١٩١٩ لا يزيد على ١٥ قرشا فى اليوم . وأجر حافظ حسن ، النجار ، الذى أعدم فى ثورة ١٩١٩ لا يزيد على عشرة قروش فى اليوم . ومصروف جيب عبد الحميد عنايت ، الطالب الذى أعدم فى قضية السردار لا يزيد على خمسين قرشا فى الشهر ! . . وأجر محمد فهمى على النجار الذى أعدم فى قضية الاغتيالات . . ١١ قرشا فى اليوم ، وكان له سبعة أولاد !

إن الذين ثبت أنهم أطلقوا الرصاص على السردار طبقا لقرار الاتهام هم : عبد الفتاح عنايت عمره ٢٢ سنة طالب حقوق ، وإبراهيم موسى عمره ٣١ سنة خراط بالعنابر ، ومحمود راشد عمره ٣٢ سنة مساعد مهندس بالتنظيم ، وعلى إبراهيم محمد عمره ٢٢ سنة براد بالعنابر ، وراغب حسن عمره ٢٣ سنة نجار بمصلحة التلغراف . أما شفيق منصور ومحمود إسماعيل فقد اعتبرتهما النيابة محرضين . . وكل هؤلاء من الفقراء . . وكان بعضهم يخرج ليقتل الإنجليز وفى جيبه خمسة مليمات ، ويقتسم مع زميله رغيف العيش ، لأن أجره سيخصم فى اليوم الذى يتغيب فيه ليرتكب الاغتيال ! . . وهؤلاء لا يطمعون فى مناصب ووظائف من سعد زغلول ، كان فى استطاعتهم أن يغتنوا لو تكلموا ، عندما أعلنت وزارة الداخلية يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٢٢ عن مكافأة خمسة آلاف جنيه لمن يرشد أو يتكلم . ولم يتكلم واحد منهم ، عندما أعلنت وزارة الداخلية فى يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٢ عن مكافأة ألفى جنيه أخرى لمن يرشد أو يتكلم ، مع الوعد بإخفاء اسمه ! . . ولم يتكلم واحد منهم ، عندما أعلنت وزارة الداخلية فى يوم ٤ يناير سنة ١٩٢٣ عن خمسة آلاف جنيه ثالثة ، لمن يرشد أو يتكلم . ولم يتكلم واحد منهم ، عندما أعلنت وزارة الداخلية فى ٧ ديسمبر

سنة ١٩٢٣ عن عشرة آلاف جنيه أخرى ، لمن يرشد أو يتكلم ! . . ولم يتكلم واحد منهم ، عندما أعلنت وزارة الداخلية فى يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ عن عشرة آلاف جنيه تالية ، لمن يرشد عن أحد قتلة السردار . ولم يتكلم واحد منهم ، عندما وعدت السلطة العسكرية البريطانية بإعفاء المرشد من العقوبة ، وبحقه فى المكافأة ، وإذا أرشد عن زملائه . . فمثل هؤلاء لا يمكن أن يكونوا غاضبين « لأنهم لم ينالوا شيئا فى عهد سعد زغلول ولم يعينوا فى مناصب» ، كما جاء فى رد الدكتور حسن نشأت . .

ونعود إلى باقى التقرير عن رد حسن نشأت . . يقول التقرير : وسأله محمد فهمى عبد اللطيف : « لقد ذكرت أنك كنت تتناول الغداء مع السردار فى اليوم السابق لاغتياله ، فلماذا لا نفسر هذا بأنه كان تمويها ، وإبعاداً لشبهات اتهامك بالجريمة» ؟ . . وقال حسن نشأت : « إنه كان صديقى ، وكان رجلا طيبا » . وسأله أحمد زين : « هل كنت على صلة وثيقة بعبد الحليم البيلى ، أحد أعضاء الجهاز السرى للاغتيالات ؟ وهل عينته مستشاراً فى مفوضية مصر فى أنقرة لإبعاده عن التحقيق ؟» . قال حسن نشأت : « إن عبد الحليم البيلى كان زميلى فى الدراسة بمدرسة الحقوق ، ولكن لم تكن لى به صلة فى العمل ، وهو لم يكن من أعضاء الجهاز السرى ، وإنما الذى كان من أعضاء الجهاز هو أخوه عبد الرحمن البيلى . وكانت صلتى بعبد الحليم البيلى طيبة ، ولكن القضاء أثبت عدم صلته بحادث السردار ، ولم يكن ذلك ليؤثر على صلتنا بأى حال ، وأنا لا أعين أحداً . إنما كانت الاقتراحات وقت تعيين عبد الحليم البيلى تأتى من زيور باشا رئيس الوزراء ووزير الخارجية إلى القصر ، وهذه الواقعة لا مجال للحديث عنها ، ما دامت قد ثبتت براءة عبد الحليم البيلى بحكم القضاء ، وعلى أى حال لا صلة لعبد الحليم البيلى باغتيال السردار ، وقد ثبتت براءته . . »

ونستأذن الدكتور حسن نشأت فى أن نقطع التقرير الذى يحوى رده مرة أخرى . . قال الدكتور حسن نشأت إنه ليس هو الذى يعين رجال السلك السياسى : وإنما الذى عين عبد الحليم البيلى هو زيور باشا رئيس الوزراء ووزير الخارجية يومئذ . وقد كان المرحوم عبد العزيز فهمى باشا وزيراً فى الوزارة التى عينت عبد الحليم البيلى سكرتيراً فى المفوضية المصرية بأنقرة . . وهو — بلا شك يعرف — ما كان يجرى فى الوزارة . فى يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ألقى عبدالعزيز فهمى باشا خطابا قال فيه بالحرف الواحد : « إن نشأت باشا انتهز فرصة وجوده فى خدمة الملك ، فاشتغل لنفسه ، وقد وصل إلى أن وضع يده على وزارات ثلاث برمتها ، من وزارات الدولة ، هى الخارجية والحربية والأوقاف ، لا يعين رئيس ولا مرءوس ، ولا يبت فيها بالأمر إلا برأيه ! » .

وهذا الخطاب نشر فى جميع صحف القاهرة فى يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٥

ونعود إلى التقرير الذى يحوى رد حسن نشأت مرة أخرى ، قال التقرير : « عاد حسن نشأت ، واعترف بأنه هو الذى عين عبد الحليم البيلى سكرتيراً أول فى مفوضية مصر بأنقرة ، ولكن بعد أن تم التحقيق فى اغتيال السردار ، ولو أنه عينه فى أثناء التحقيق لما سكت الإنجليز ، وكانت بيدهم كل السلطة » . . ونستأذن الدكتور حسن نشأت فى أن نقاطع التقرير الذى يحوى رده مرة ثالثة : فإنه يبدو أن ذاكرة الدكتور حسن نشأت خانته ، لأن هذه الحادثة وقعت منذ ٣٨ سنة — أى فى عام ١٩٢٥ . ولكن المستندات تحتفظ عادة بذاكرتها . . إن المستندات الرسمية تقول :

١ — بدأ التحقيق فى قضية السردار فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

٢ — استقال الأستاذ عبد الحليم البيلى من عضوية الوفد فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٢٥ ببرقية أرسلها إلى سعد زغلول .

٣ — دعا على الفور إلى إنشاء حزب الاتحاد ، الذى كان رئيسه الفعلى نشأت باشا ، وكان يسمى حزب القصر .

٤ — ألقى الأستاذ عبد الحليم البيلى خطابا فى افتتاح حزب الاتحاد ، وتلا على الحاضرين أسماء أعضاء اللجنة التحضيرية للحزب ومنها اسمه ، فى يوم ١١ يناير سنة ١٩٢٥ ، ونشر ذلك فى جريدة الأهرام يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٥ .

٥ — ظهر العدد الأول من جريدة الاتحاد ، لسان القصر الملكى ، فى يوم ١١ يناير سنة ١٩٢٥ ، وقد كتب فى أعلى صفحتها الأولى بأن « مدير السياسة المسئول عبد الحليم البيلى » .

٦ — اعترف عبد الفتاح عنايت باسم عبد الحليم البيلى، أمام النائب العمومى محمد طاهر نور باشا ، فى يوم الأربعاء ١١ فبراير سنة ١٩٢٥ الساعة الخامسة افرنكى بعد الظهر كما جاء فى نص التحقيق ، ثم توالت الاعترافات . .

٧ — صدر الأمر الملكى بتعيين عبد الرحمن البيلى سكرتيراً ثانيا لمفوضية مصر فى الآستانة فى يوم ١٦ فبراير سنة ١٩٢٥ ، أى بعد بداية الاعترافات أمام النائب العمومى بخمسة أيام . . واختفى اسم عبد الحليم البيلى من الصفحة الأولى ابتداء من يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٢٥ .

٨ — تم التحقيق فى قضية السردار يوم ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٥ ، وصدر قرار الاتهام فى القضية يوم ٢١ أبريل سنة ١٩٢٥ .

٩ — وصل عبد الحليم البيلى سكرتير سفارة مصر من تركيا فى يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بدعوة رسمية من الحكومة المصرية .

١٠ — كان عبد الحليم البيلى فى يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ فى قاعة الزيارة بوزارة المالية ، ينتظر قدوم صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا وزير المالية ، فجاء مستر

إنجرام بك واليوزباشي سليم زكي وطلبا منه الذهاب معهما فى سيارة عسكرية إلى النيابة ، وسمعت أقواله إلى وقت متأخر ، ثم سمح له بالانصراف .

١١ ــ أصدر النائب العام يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ أمراً بالقبض على عبد الحليم البيلى وعبد الرحمن البيلى .

١٢ ــ تم القبض على عبد الحليم البيلى فى الساعة الخامسة بعد ظهر يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ فى مخبز بحى عابدين .

ومن هذه المستندات الرسمية ــ التى لها دائما ذاكرة قوية ــ يتبين أن الدكتور حسن نشأت عين عبد الحليم البيلى فى إستانبول بعد خمسة أيام فقط من بدء الاعترافات فى قضية السردار ، وقبل أن يتم التحقيق فى قضية السردار بشهرين وتسعة أيام !

ونعود إلى التقرير الذى يحوى رد حسن نشأت ، فيقول : سأل أحمد زين الدكتور حسن نشأت : « هل كنت على صلة بمحمود إسماعيل الموظف بالأوقاف ؟ » ، فنفى حسن نشأت أنه يعرف محمود إسماعيل نفيا باتا ، وقال : « إن وزارة الأوقاف فيها موظفون كثيرون ، ولا يمكن أن يتذكر أسماءهم » . فسأله أحمد زين : « ألم تنقل الموظف محمود إسماعيل من دمنهور إلى القاهرة ؟ » . . فقال حسن نشأت : « إن عبد الحليم البيلى ، وكان صديقا حميما لى ، طلب منى أن أنقله من دمنهور إلى القاهرة ، ولكنى لم أوافق ، ولم أر محمود إسماعيل هذا فى حياتى ، والذى أعرفه عنه أنه موظف ، بل كاتب صغير فى وزارة الأوقاف فى دمنهور ، وكان يعمل هناك . » . . وسأله أحمد زين : « وهل سألتك النيابة فى حادث السردار ؟ » . فقال نشأت : « لم تسألنى النيابة فى حادث اغتيال السردار إلا عن واقعة واحدة ، وهى عما إذا كان عبد الحليم البيلى جاء ليطلب منى نقل محمود إسماعيل من دمنهور

إلى القاهرة ، وقلت فى النيابة إن عبد الحليم البيلى يأتى إلى مكتبى كل يوم ، فهو من أعز أصدقائى ، ولكن لا أذكر أنه رجانى فى نقل هذا الموظف ، والحقيقة أنه جاء فعلا ورجانى فى نقل محمود إسماعيل ، وأنا رفضت » .

وسأله أحمد زين : « هل صحيح أن الإنجليز أخرجوك من منصب رئيس ديوان الملك بالنيابة ، لأن الشبهات بدأت تحوم حولك لأنك تؤثر فى التحقيقات فى قضية السردار ، لتخفى علاقتك بهذا الحادث » ، فأجاب الدكتور حسن نشأت : « إن الذى أخرجنى من القصر ونجح فى إبعادى عنه هو قوة الأسطول البريطانى ، وهو اللورد لويد المندوب السامى البريطانى ، عندما حل محل اللورد أللنبى ، وقد أورد لورد لويد هذه المسألة فى مذكراته بعنوان « مصر من عهد كرومر » وقال إنه أراد بإخراجى من القصر إظهار سطوة بريطانيا وسيادتها على الملك نفسه ! » .

* * *

انتهى تقرير أحمد زين وفهمى عبد اللطيف المحررين بأخبار اليوم عن رد الدكتور حسن نشأت على دوره فى مصرع السردار . . ونذهب إلى مذكرات لورد لويد (المندوب السامى البريطانى) ، لنقرأ ما كتبه عن إخراجه لنشأت باشا من منصب رئيس الديوان الملكى . فى صفحة ١٥١ من مذكرات لورد لويد الجزء الثانى يقول : « أصبحت يدى طليقة الآن ، لمعالجة الموقف الذى خلفه نشاط نشأت باشا . . كانت لنشأت باشا كفايات فائقة ، وشخصية جذابة ، يضاف إلى ذلك أنه كان من ناحية الميول السياسية محبا للارتباط ببريطانيا ، مؤمنا بمزايا التعاون بين بريطانيا ومصر ، ولم تكن — إذن — معالجة هذا المواقف سهلة أو سارة ، ومع ذلك كان لابد من إنهائه ، ليس من أجل مصلحة الملك نفسه فى المستقبل فقط ،

بل لأن تطورات الموقف المقبلة لابد أن تضع السلطات البريطانية أمام مصر ، في موضع خانقة الدستور الحر الذى منح للشعب المصرى منذ عهد قريب . واعتقدت أن الملك فؤاد ، بالرغم من أنه قد يشعر باللطمة العاجلة التى سيتلقاها حزب القصر ، سيكون رجل دولة بالقدر الكافى لأن يفهم الصورة التى رسمتها للموقف كما أراه ، ولا يدرك الملك أن مصلحته الخاصة تقضى بألا يمارس موظف فى القصر مثل هذا التدخل الظاهر المتسلط فى شئون الحكم ، بقصد الوصول إلى نتائج تلك السياسة الظاهرة ، وقد بررت النتائج هذا الاعتقاد .

وعين حسن نشأت فى ١٠ ديسمبر وزيراً مفوضا ومندوبا فوق العادة فى بلاط (مدريد) ، وغادر نشأت القصر ، وكان لاختفائه الأثر الملحوظ على الموقف الذى كان باستمرار على حافة الخطورة والحرج » .

ومن قراءة هذه الصفحة من مذكرات لورد لويد المندوب السامى البريطانى نرى أنه لم يذكر الحقيقة عن الملك فؤاد ودوره الحقيقى . لماذا ؟ إن الدكتور حسن نشأت كان سفيراً لمصر فى لندن ، ويعلم أن تقاليد وزارة الخارجية البريطانية تقضى بألا تنشر مذكرات أى سفير أجنبى ، أو مندوب سام إلا بعد عرضها على وزير الخارجية البريطانية . . الذى يحذف ما يرى أن نشره لا يتفق مع سياسة وزارة الخارجية البريطانية ـ والذى حدث أن لورد لويد عرض مذكراته على وزير الخارجية البريطانية ، وفى أوائل سنة ١٩٣٤ بالذات عرض الجزء الثانى من هذه المذكرات على وزارة الخارجية البريطانية ، وهو الجزء الذى يحوى قصة نشأت ، وأشارت وزارة الخارجية البريطانية على اللورد لويد أن يحذف كل شىء عن دور الملك ، لأن سياسة وزارة الخارجية البريطانية فى ذلك الوقت ـ وكان ذلك فى عهد سير برسى لورين المندوب السامى يومئذ ـ كانت هذه السياسة تؤيد الملك فؤاد ضد الشعب!

وهذا حذف كل شيء عن دور الملك . . وهذا الكلام لا يجوز أن يقال فى تحقيق تاريخى بغير مستند مكتوب . إننا لسنا الذين نقول إن لورد لويد أغفل فى مذكراته دور الملك . إن تحت يدى خطابا كتبه لورنس المشهور إلى لورد لويد، بعد ظهور هذا الجزء من مذكراته فى عام ١٩٣٤ ، وفيه يعلن لورنس أن لورد لويد أخفى فى مذكراته دور الملك . إن هذا الخطاب مسجل فى مذكرات سكرتير لورد لويد عندما كان مندوبا ساميا فى القاهرة ، واسم الكتاب هو « حياة لورد لويد » ومطبوع فى سنة ١٩٤٨ فى مطبعة ماكميلان التى يملكها مستر ماكميلان رئيس الوزارة البريطانية الأسبق . . وكتب مقدمة الكتاب مستر ونستون تشرشل . ويقول سكرتير لورد لويد ، مستر كولين فوربس آدام ، فى صفحة ١٩٩ من مذكراته ، إن لورنس المشهور عندما تلقى الجزء الثانى من مذكرات لورد لويد كتب إليه يقول : « كانت هناك فى مصر ثلاثة أطراف : نحن والملك وسعد زغلول . . ولكن مما يؤسف له أن ج . ل . (أى جورج لويد) لم يكتب صفحة واضحة ، فهو يذكر لقرائه — لغير ذوى الدراية الحقيقية عن الملكية فى مصر — « أنا أعرف الحقيقة ، وهو يعرف الحقيقة ، ولكن الرأى العام لا يعرف الحقيقة ، ويجب أن يعرفها . . فهى تشرح الكثير فيما يتعلق بعجزنا فى مصر » .

« إن سعد زغلول كان عملاقا ضخما لدرجة أنه لم يستطع مصرى واحد أن يأمل فى تولى القيادة إلى أن مات سعد زغلول . إن مصر كانت فى سباق مع الزمن فى انتظار جبار جديد . كان سعد زغلول بطبيعة الحال مصريا لحما ودما ، وهو الأمر الذى يظهر لنا كيف يجب أن يكون دم الزعيم الطبيعى من مياه النيل ، لا من الباشوات الأتراك أو الألبانيين . إن الأول كان عرابى والثانى هو سعدزغلول » .

الإمضاء (لورنس)

وعندما كتب لورنس هذا الخطاب الخطير ، كان قد استقال من المخابرات البريطانية ، التى كان من أبرز رجالها .

ولكن ماذا كان دور حسن نشأت فى تحقيق مصرع السردار ؟ إن الشبهات كلها تحوم حول أن حسن نشأت باشا كان فعلا يتدخل فى التحقيق ، ويحاول إخفاء شىء ما . وأنا أروى قصة إحدى هذه الشبهات !

مطلوب تكذيب !

كان الأستاذ سليمان فوزى صاحب جريدة الكشكول على علاقة وثيقة بإسماعيل صدقى باشا وزير الداخلية الذى كان يشرف على تحقيقات مصرع السردار ، وقد ورد دور صدقى باشا فى مذكرات سعد زغلول ، وجاء ذكر دوره أيضا فى مذكرات نجيب الهلباوى عن الاجتماع الذى عقد فى منزل إنجرام بك رجل المخابرات البريطانية عندما نادى اللواء رسل باشا حكمدار العاصمة الهلباوى : « يا مستر H »

وكان سليمان فوزى يعرف أسرار التحقيق من صدقى باشا . . وذات يوم ، وبالتحديد فى يوم الجمعة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، كتب سليمان فوزى فى أول صفحة فى جريدته بإمضاء « متفرج » العنوان التالى : « التحقيق فى حوادث الاغتيالات ومستر هندرسون » ، وقد جاء فيه بالحرف الواحد ما يأتى : « يقال إنه كان يطلب من النيابة العمومية أن تقفل كل باب أثناء التحقيق فى حادث السردار ، كلما ورد اسم البيلى أو غيره ، بناء على إشارة مستر هندرسون (الوزير المفوض فى دار المندوب السامى) لأن لجنابه اعتقاداً خاصا فى صاحب نفوذ كبير ، ويقال إن المحققين

من الإنجليز شكوا من ذلك إلى جناب المعتمد السامى الجديد(اللورد جورج لويد) وهددوا بالتخلى عن التحقيق ، إذا لم يسمح لهم بالذهاب فيه إلى آخره ، كما يقال إن هذا هو السبب فى سفر مستر هندرسون فجأة » .

والذى نعلمه أنه ما كاد ينشر هذا الخبر حتى هاج الملك فؤاد ، وكان نشأت باشا لا يزال رئيسا للديوان الملكى بالنيابة ، واتصل باللورد اويد المندوب السامى ، واتصل المندوب السامى بزيور باشا رئيس الوزراء الذى استدعى الأستاذ سليمان فوزى إلى مكتبه وسأله عن الخبر . فقال له إنه واثق منه مائة فى المائة ، وأن صدقى باشا وزير الداخلية وقتئذ هو الذى أبلغه ، وأنه قال له إن اللواء رسل باشا حكمدار العاصمة هو الذى قال له هذا حرفيا . وقال زيور باشا : كلنا نعرف هذا . . إنما ليس كل ما يعرف يقال . . والملك والمندوب السامى يطلبان أن تنفى الخبر ، وإلا فسأذهب أنا فى داهية ، وتذهب أنت فى داهية ، ويذهب صدقى باشا فى داهية . وأملى زيور باشا رئيس الوزراء التكذيب الذى يريده . .وعندما نقرأ هذا النفى فى مجلة « الكشكول » نرى فيه كل العلامات التى تدل على الإملاء :

« فى يوم الجمعة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥ نشرت جريدة الكشكول فى الصفحة رقم ١٤ كلمة بعنوان (مستر هندرسون والتحقيق فى حوادث الاغتيالات) هذا نصها :

« ذكر « متفرج » فى « مرسح السياسة » فى العدد الماضى أن التحقيق فى حادث « السردار » كان يقفل بابه كلما ورد اسم البيلى أو غيره بناء على إشارة هندرسون إلخ . . والحقيقة أن النيابة كانت لا تستمر فيه حتى تستوفى كل المعلومات الخاصة به ، فلما اتضح أمرت بالقبض على البيلى ، وأخذت تحقق مع كل الذين وردت أسماؤهم فى التحقيق . ويؤكد الثقات أن جناب المستر هندرسون غاية فى الاعتدال والاستقامة والطيبة ، وأن سفره لم يكن إلا لاشتداد مرض أخيه

الذى توفى إلى رحمة الله قبل وصوله إلى لندن . ونحن نتقدم إلى جنابه بواجب التعزية والاعتذار »

انتهى الاعتذار العجيب المريب .

هل يكفى ؟

ولكن هل يكفى هذا للقول بأن سر إخراج نشأت هو محاولة تأثيره على التحقيق ؟ لا نظن . . فإننا فى هذا المقام فى حاجة إلى وثائق . وقبل ١٦ يوما من صدور الأمر الملكى بنقل حسن نشأت من منصب رئيس ديوان الملك بالنيابة إلى منصب وزير مصر المفوض فى مدريد ، كتب سعد زغلول فى مذكراته يوم الثلاثاء ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « روى على الشمسى ، عن البرنس محمد على أن اللواء رسل باشا حكمدار القاهرة يقول إنه أفهم دار المندوب السامى أن التحقيق فى مقتل السردار لا يسير سيراً حسنا ، إلا إذا قبض على حسن نشأت ، لأنه ما دام فى مركزه ، يعرقل سيره » .

هل يكفى أن نقول إنه مسجل فى محضر جلسة قاضى الإحالة فى يوم ٣١ يناير سنة ١٩٢٦ ما يأتى : « قال المتهم عبد الحليم البيلى أمام المحكمة : « قبل خروج نشأت باشا من السراى ، استدعانى اللواء رسل باشا حكمدار القاهرة من السجن ، وقال لى : « أتعرف أن نشأت باشا شلناه ؟ » . قلت : « لا » . قال رسل باشا : « إنه خرج ، وسيكون فى وظيفة سفارة » . وقال لى رسل باشا : « إن الناس يعتقدون أن لنشأت باشا تأثيراً فى التحقيقات ، وقد أخرجناه » .

انتهى كلام عبد الحليم البيلى المسجل فى محضر جلسة الإحالة يوم ٣١ يناير

سنة ١٩٢٦ . ولكن هل يكفى هذا ؟ إنه لا يكفى أيضا . ولكن كلام شفيق منصور فى الزنزانة رقم ٨ يكشف الستار عن كل ما حاول حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى أن يخفيه عن دوره فى مصرع السردار ، ليتخلص القصر من سعد زغلول ووزارة سعد زغلول !

أول "مجلس أعلى" للاغتيالات
اعترافات "شفيق منصور"
وكشف أسرار الجهاز السرى

كان المجلس الأعلى للاغتيالات فى ثورة ١٩١٩ مؤلفا من الدكتور أحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى ، وعبد اللطيف الصوفانى ، وضابط البوليس مصطفى حمدى ، ومحمد شرارة ، وعبد الرحمن الرافعى ! وكان حسن كامل الشيشينى مستشار المجلس الأعلى . وهذا المجلس هو الذى قرر اغتيال جميع رؤساء الوزارات والوزراء الذين تولوا الحكم فى ظل الحماية البريطانية فى وقت الثورة ! .. وكانت اجتماعات هذا المجلس تعقد فى منزل عبد اللطيف الصوفانى .. ثم انسحب عبد اللطيف الصوفانى وعبد الرحمن الرافعى من عضوية المجلس الأعلى بعد عمليات الاعتداء على الوزراء ، وانسحب محمد شرارة من المجلس الأعلى لأنه عين قنصلا لمصر فى مدينة ليون ، ثم فى مدينة باريس ، واضطر إلى السفر للخارج .. وبقى المجلس الأعلى للاغتيالات منذ عام ١٩٢٠ مؤلفا من الدكتور أحمد ماهر والنقراشى ، وكان حسن كامل الشيشينى هو مستشار المجلس الأعلى . وفى عام ١٩٢٣ انضم شفيق منصور إلى المجلس الأعلى للاغتيالات ، وفى أوائل الثورة كان أحمد ماهر يتصل مباشرة بعبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى ، أو يتصل عبد الرحمن فهمى بالخطابات السرية بسعد زغلول فى باريس . وعندما

اعتقل عبد الرحمن فهمى فى آخر يونيو سنة ١٩٢٠ وأمر سعد زغلول بتعيين أحمد ماهر رئيسا للجهاز السرى خلفا لعبد الرحمن فهمى ، أصبح أحمد ماهر يتصل مباشرة بسعد زغلول . .

وسوف يفاجأ الناس عندما يقرأون لأول مرة أن عبد الرحمن الرافعى ، المؤرخ الكبير ، كان عضوا فى المجلس الأعلى للاغتيالات ! إن عبد الرحمن الرافعى ألف عشرات الكتب التاريخية الممتازة ، وأرخ لثورة ١٩١٩ ، وكتب مذكراته ونشرها ، ولكنه لم يذكر مرة واحدة هذا الدور الوطنى الخطير الذى قام به ! إن كل ما قاله عن هذا الدور العظيم أربعة سطور فى مذكراته التى نشرها فى عام ١٩٥٢ فى كتاب بعنوان « مذكراتى » قال فى صفحة ٣٠ : « كنت فى سنة ١٩١٩ لا أزال فى الثلاثين من عمرى ، أزاول مهنة المحاماة فى المنصورة ، وكانت تغلب على نزعة الشباب ، وأتوق إلى أن تسلك الأمة سبيل العنف فى جهادها ، أما الآن فإنى أميل إلى مبدأ عدم العنف ، وأراه أقوم السبل وأقربها إلى النجاح والتقدم . . » . وفى كتابه عن ثورة ١٩١٩ نجد فى صفحة ٢٣٥ من الجزء الأول (الطبعة الثانية سنة ١٩٥٥) هذه السطور نفسها . . ولا كلمة زيادة ! . . فما هو السر فى أن عبد الرحمن الرافعى لم يفتح فمه بكلمة واحدة عن دوره الخطير فى المجلس الأعلى للاغتيالات ؟ . . السر أنه أقسم فى عام ١٩١٩ اليمين على ألا يفضى بكلمة واحدة عن هذا العمل حتى الموت ! وقد بر بقسمه هذا ٤٤ عاماً !

والاسم الغريب كذلك هو محمد شرارة ، الذى أصبح فيما بعد مديراً لمصلحة البريد ، ووكيلا لوزارة الخارجية ، وسفيراً ! والذين يعرفونه كانوا يرونه رجلا دبلوماسياً هادئاً ، ولكنه فى الواقع كان من أخطر أعضاء الجهاز السرى فى ثورة ١٩١٩ !

ولقد دهش عبد الرحمن الرافعى عندما علم أخيراً أن الكشف الذى كتبه

سعد زغلول وسلمه فى ديسمبر سنة ١٩١٨ لعبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ عن « الأشخاص الذين يمكن الاعتماد عليهم » كان أول اسم فيه (فى هذا الكشف) هو اسم عبد الرحمن الرافعى ! .. والاسم الثانى هو اسم أمين الرافعى ! . . وكان المفروض أن يكون عبد الرحمن الرافعى وأمين الرافعى من أول أعضاء الوفد عند إنشائه فى عام ١٩١٨ . وفى مذكرات المرحوم أمين يوسف بعنوان « مصر المستقلة » (المطبوع باللغة الإنجليزية ، والذى اعتبرته دائرة المعارف البريطانية طبعة ١٩٤٧ (الطبعة الخامسة عشرة) مرجعا يعتمد عليه فى تاريخ مصر) صفحة ١٠٠ المجلد الثامن . . قال المؤلف فى صفحة ٦٣ عن كيفية اختيار أعضاء الوفد فى أواخر عام ١٩١٨ : « لما كان سعد زغلول يعلم أننى عضو فى الحزب الوطنى القديم ، فقد طلب منى أن استخدم نفوذى الشخصى لدى زميلى وشريكى فى المحاماة عبد الرحمن الرافعى بك المحامى الذى كان عضواً فى اللجنة الإدارية للحزب الوطنى ، وكذلك لدى شقيقه أمين الرافعى رئيس تحرير إحدى الجرائد الوطنية . . وطلب منى سعد زغلول أن أقترح عليهما ، دون أن أذكر اسمه ، وعلى مسئوليتى الشخصية ، أن مصلحة البلاد تقتضى موافقتهما على أن يصبحا عضوين فى الوفد . .

وكان الاثنان على علاقة ودية للغاية بسعد زغلول ، وقد ساعداه فى المعركة الانتخابية فى عام ١٩١٣ لينتخب عضواً فى الجمعية التشريعية . وتحدثت إلى زميلى عبد الرحمن الرافعى ، وبعد تفكير استغرق بضعة أيام ، وفى الوقت الذى عبر فيه عبد الرحمن الرافعى عن تقديره لتوصيتى عليه ، إلا أنه وجد نفسه غير قادر على قبول عضوية الوفد . وعندما علم سعد زغلول بذلك أعرب عن شعوره بخيبة الأمل . . »

ولكن إذا كان عبد الرحمن الرافعي وأمين الرافعي لم يقبلا عضوية الوفد — لأن اللجنة الإدارية للحزب الوطني لم توافق على ذلك — إلا أنهما اشتركا في الثورة من يومها الأول . . . وهذا هو الذي جعل سعد زغلول يكتب اسميهما في أول قائمة « الأشخاص الذين يمكن الاعتماد عليهم » ، وكانت هذه القائمة هي نواة الجهاز السري للثورة . وهكذا أصبح عبد الرحمن الرافعي عضواً في المجلس الأعلى للاغتيالات ولأعمال العنف في أوائل الثورة ، وكان سعد زغلول يريد أن يعين عبد اللطيف الصوفاني عضواً في الوفد ، ولكن اللجنة الإدارية للحزب الوطني لم توافق على ذلك ، وأرسل عبد اللطيف الصوفاني إلى سعد زغلول يقول له إنه مضطر بصفته عضواً في الحزب الوطني أن يخضع لقراره ولا يقبل عضوية الوفد ، ولكنه مستعد لأن يعمل معه جنديا في المعركة . ووضع سعد زغلول اسم عبد اللطيف الصوفاني رقم ثلاثة في قائمة « الأشخاص الذين يمكن الاعتماد عليهم » . وكان سعد زغلول صديقا للصوفاني منذ كان عضواً معه في الجمعية التشريعية . وقد بقي سر هؤلاء مكتوما إلى أن اعترف شفيق منصور ! وتحركت قوة من البوليس الحربي البريطاني إلى الدلنجات لتقبض على عبد اللطيف الصوفاني . .

ووصلت القوة إلى البيت ، وإذا بها تسمع صراخا . . إن عبد اللطيف الصوفاني أسلم الروح في اللحظة التي وصل فيها الإنجليز ليقبضوا عليه ! وقبل أن يعلم أن الإنجليز أصدروا أمراً بالقبض عليه ! . . ولم يستطيعوا أن يأخذوا رأسه . فقد كان جثة هامدة !

• • •

إن تحت يدي الآن نص التقرير الذي كتبه شفيق بخط يده بعد أن حكم عليه بالإعدام ، في صفحة ١١ من التقرير يقول شفيق منصور : « لما عدت

من مالطة فى أواخر عام ١٩١٩ ، أى حوالى شهر نوفبر ، صممت تصميا أكيداً أننى لا أختلط بأحد على الإطلاق ، وألا أشتغل بالسياسة أبداً ، وأن أكون بمعزل عن الناس جميعا ، وألتفت إلى عملى ومهنتى ، وهى الاشتغال بالمحاماة ، دون أى شيء آخر ، فوجدت فى ذلك الوقت جماعة مكونة من المرحوم عبد اللطيف حمدى وأحمد بك ماهر ومحمود النقراشى ومحمد بك شرارة وعبد الرحمن بك الرافعى ، وكانت هذه الجماعة مكونة من قبل كما يظهر ، لأن البلاد كانت فى ثورة ، وكنت أنا فى مالطة لا أعلم شيئا عن حوادث الثورة . فدعيت للدخول فى هذه الهيئة ، وقبلت . . وقد كان هناك أعضاء استشاريون أمثال حسن الشيشينى ، وكنت أستشيره أنا ، ويساعدنى فيما يطلب منه ماليا ، عند مطالبته بمساعدة مشروع خيرى . وقد أخذت رأيه فى حادثة السردار دون غيرها ، كما قررت ذلك ، وكان ضدها على خط مستقيم . أما المرحوم عبد اللطيف بك (الصوفانى) وعبد الرحمن بك الرافعى فقد مكثا بالجمعية حتى أنتهت حوادث الاعتداء على الوزراء (القنبلة التى ألقيت على محمد سعيد باشا رئيس الوزراء فى سبتمبر سنة ١٩١٩ ، والقنبلة التى ألقيت على يوسف وهبه باشا رئيس الوزراء فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، والقنبلة التى ألقيت فى ١٨ يناير سنة ١٩٢٠ على إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال ، والقنبلة التى ألقيت فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ على محمد شفيق باشا وزير الأشغال ، والقنبلة التى ألقيت فى ٨ مايو سنة ١٩٢٠ على حسين درويش باشا وزير الأوقاف) . وبعد ذلك امتنع عبد اللطيف الصوفانى بك وعبد الرحمن الرافعى بك عن العمل بتاتا . أما النقراشى وماهر فقد استمرا إلى النهاية . . ولما دخلت معهم اشترطت أننى لا أتصل بأحد ، ولا أتعرف بأحد ، وأنى سأكون متفرجا فقط ، لأنه يكفينى مالقيته فى الحوادث الماضية ومالقيته من النفى والتعذيب والتشتيت . فوافقوا جميعهم على ذلك ، بالأخص

لما يعرفونه عنى من سلامة النية ، والبساطة المتناهية ، حتى إننى إذا قال لى شخص إنى صديقك ، ويظهر شيئا من العطف أصدقه ، وذلك لبساطة أخلاقى وتساهلى . ورضى الجميع بذلك . . وكان الأستاذ عبد الحليم البيلى له صلة عن بعد بى ، أعنى أنه كان يأخذ خبراً ببعض الحوادث بعد حصولها ، لأنه لم يكن ليهتم كثيراً بذلك ، ولكنه ما كان ليساعد ماديا ولا أدبيا فى شىء . . »

نظام الجهاز السرى للاغتيالات

وفى صفحة ١٧ من تقرير شفيق منصور وصف نظام الجهاز السرى عندما انضم إليه ، وأنه يتألف من هيئة المجلس الأعلى للاغتيالات المؤلفة من عبد اللطيف الصوفانى ومصطفى حمدى وأحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى ومحمد شرارة وعبدالرحمن الرافعى ، ثم قال : ولهذه الهيئة فروع وبعض أصول (قواعد) رئيسية ، أى أن لكل عضو أن يتصل بشخص واحد ليكون فرعا له ، وكل شخص تفرع أن يكون (خلية) من اثنين ، والاثنان يتصلان بشخص واحد ، وهذا الشخص يتصل باثنين ، وهكذا ، وبذلك التدريج . وقد يصح أن يتصل الإنسان فى الفرع بشخص واحد فقط ، وتشترط السرية المتناهية فى معرفة الأصول ، فليس للواحد الموجود فى فرعى أن يعرف أحداً من الأصول الذين معى ، إلا إذا صرحت الجمعية له بذلك ، أو وافق العضو المتصل به ، لمصلحة ذات أهمية . . فكل واحد من (أعضاء المجلس الأعلى للاغتيالات) السابق ذكرهم كان له فرع على هذا الترتيب والنحو ، كما أن القانون يقضى بأن للعضو الذى فى اللجنة العامة أن يتصل بشخص آخر بصفة استشارية ، أو أكثر ، ولكن على شرط ألا يعرف أحداً من الأعضاء ، وقد يكون الشخص الواحد متصلا

بأكثر من واحد ، إذا أمكنه أو إذا رأى المصلحة فى ذلك . وكانت الأوامر تصدر من هذه الهيئة العامة (المجلس الأعلى للاغتيالات) بعد أن يستشير الشخص من يشاء . وأى عدد كان . . مع العلم بأنه يجب ألا يذكر العضو اسم الشخص المتصل به ، إلى أحد من أعضاء اللجنة العامة ، ولكن قد يصح أن يذكر اسمه إلى أى واحد يصطفيه منهم ، حتى إذا مالحقه هو أدنى ضرر ، أو فقد حياته ، أمكن أن يدل عليه ، ويتعرفه ، فيستمر الاتصال . وقد عرفت من ماهر بصفة خاصة أنه كان على اتصال تام مع النحاس باشا ، وكانت له بجنة من سلامة ميخائيل بك (عضو الوفد) . ولكن لم أكن لأعلم صحة هذا من عدمه تماما . كما فهمت من النقراشى أنه كان على صلة مع السيد أبوبكر راتب وكان يمده بالمال ، أو يأخذ تبرعا منه على ذمة الأعمال الخيرية ، لدفعها لنا مساعدة لعملنا . وأعتقد أن هؤلاء لم يعلموا مطلقا وإنما المسألة كانت تصويرية أكثر منها حقيقية ، ولا يمكن ظلمهم ، لأنى لست متأكداً منهم ، ولا متحققا ، بل مجرد الظن أو السماع ، ولا يصح اعتبار ذلك كدليل على الصحة . هذا وقد ذكرت أن عبداللطيف بك (الصوفانى) وعبد الرحمن بك الرافعى كانا قد انقطعا عن العمل يوم الانتهاء من الاعتداءات على الوزراء . . وكذلك محمد بك شرارة الذى سافر إلى مقر وظيفته كقنصل فى ليون . ومنها إلى باريس . وقد توفى مصطفى أفندى حمدى بسبب انفجار قنبلة كان يجربها بحلوان . مع أحمد بك ماهر . فربط له أحمد بك ماهر رأسه بمنديله ، فلم يكف . ثم قطع له بطانة البالطو الذى كان يلبسه . ولما غادر المكان الذى تركه فيه فى جبل حلوان لم يقم بدفنه . لأنه كان مضطربا خائفا ، فلما وصل إلى محطة حلوان . غسل يديه من الدم . وركب القطار . ووصل إلينا ، ونحن فى منزل عبد اللطيف بك (الصوفانى) الذى كان مكان اجتماعنا دائما إلى أن انقطع عن العمل .

وأخبرنا (أحمد ماهر) بما تم ، وفى اليوم التالى ذهب أحمد بك ماهر ، لدفن الجثة ، لأنه يعرف المكان ومعه عبد الرحمن بك الرافعى ودفنا الجثة ، وأخرجا ما كان فى جيب مصطفى أفندى حمدى ، إذ كان معه محفظة وساعة وكتينة ذهبية ، ودفنت الجثة وهى الآن فى جبل حلوان . ولا أعرف مقرها ، لأننى لم أكن معهما ، وكان يصحبهما شخص اسمه يعقوب أفندى صبرى ، أظنه موظفا فى إحدى المدارس. وقد كان مرسلا من لجنة الإسكندرية لأخذ بعض أشياء ، أى قنابل ، ولذلك اهتموا فى تجربة القنبلة التى انفجرت فى مصطفى حمدى ، حتى يتمكنوا من تسليم (مندوب لجنة الإسكندرية) قنبلة مستعملة ومجربة . وقد حضر سليمان أفندى حافظ المحامى إلى مصر ، وأخذ مبلغ ٢٠٠ جنيه ليرسلها إلى عائلة مصطفى أفندى حمدى . وقد دفع هذا المبلغ المجتمعون وهم : أحمد ماهر وعبد اللطيف بك الصوفانى وعبد الرحمن بك الرافعى ، وأخذت من حسن كامل الشيشينى مبلغا على سبيل التبرع لعائلة مصطفى حمدى ، وكذلك النقراشى وأنا . وأرسل سليمان حافظ المبلغ من الفيوم ، بحوالة على والدة مصطفى حمدى » .

لماذا تقرر الاعتداء على الوزراء !

وفى صفحة ١٢ من تقرير شفيق منصور كتب عن الاعتداء على حياة الوزراء سنة ١٩١٩ قال : « السبب فيها هو السعى فى منع الوزراء من أن يدخلوا الوزارات ، أو يرأسوها ، فى ذلك العهد ، لأن البلاد كانت فى حالة ثورة ولا تريد أن تشارك إنجلترا فى الحكم ، وتريد أن تترك مسئولية الحكم على الإنجليز وحدهم » . . . . ثم تحدث شفيق منصور فى صفحة ١٥ من تقريره عن حوادث الاعتداء على الوزراء عام ١٩١٩ فكتب :

أولا : حادثة يوسف باشا وهبة ، فى ديسمبر سنة ١٩١٩ : تقررت بمنزل عبد اللطيف بك الصوفانى ، وانتدب مصطفى حمدى أفندى لتمرين الأشخاص . وأحضر عريان يوسف سعد من فرع تابع إلى عبد الحى كيرة ، الذى كان تابعاً إلى أحمد ماهر . وتعرف عريان سعد بمصطفى حمدى ، وذهب معه للقيام بالتمرين ، وفى يوم الحادث تسلم مصطفى حمدى قنبلتين ومسدسين ، وبالطو أصفر على ما أتذكر . . وكان حاضرا الاجتماع (الذى تقرر فيه إلقاء القنبلة على يوسف وهبة باشا) فى منزل عبد اللطيف بك الصوفانى ، هو وعبد الرحمن بك الرافعى ، وأحمد بك ماهر ، وشفيق منصور ، ومصطفى حمدى . وأخذ رأى النقراشى على انفراد . ولما ذهب عريان سعد ، صحبه مصطفى حمدى حتى المكان وسلمه الأشياء ، وأمام قهوة ريش . تعرض للسيارة ، وألقى عليها القنبلة ، وقبض عليه بعد ذلك .

ثانيا : حادثة إسماعيل باشا سرى فى يناير سنة ١٩٢٠ : تقررت بمنزل عبد اللطيف بك الصوفانى ، وكان الحاضرون أحمد بك ماهر وعبد اللطيف بك الصوفانى ومحمد شرارة وشفيق منصور وعبد الرحمن الرافعى ، وتقرر ذلك لأن إسماعيل باشا كان يشتغل فى ذلك الوقت بمشروع السودان وخزان مكوار . وانتدب لذلك العمل أحمد بك ماهر ، الذى اختار من بين فروع عبد الحى كيره ، شخصا اسمه أحمد توفيق . فقام أحمد توفيق بالحادثة ، ولكنه لم ينجح ، وجرح فى ظهره من القنبلة التى انفجرت خارج السيارة ، على ما أتذكر ؛ وارتكب الحادث فى شارع المنيرة .

ثالثا : حادثة محمد شفيق باشا فى فبراير سنة ١٩٢٠ : تقررت بالسابق ذكرهم (أحمد ماهر وعبد اللطيف الصوفانى ومحمد شرارة وشفيق منصور وعبد الرحمن الرافعى) وكان يؤخذ دائما رأى النقراشى بواسطة أحمد ماهر ، وقد انتدب لها

أحمد ماهر . ويغلب على ظنى أن عبد القادر شحاته انتخب من أحد الفروع التابعة للنقراشى . وقد تسلم عبد القادر شحاته القنابل والمسدسات واختار هو عباس (حلمى) ليساعده . ذهبا معا إلى شارع عباس بنمره . وبعد عملهما هربا ، واختفيا بمدرسة ، حيث قبض عليهما .

رابعا : حسين درويش باشا فى مايو سنة ١٩٢٠ : وقد تقررت بالمنزل المذكور (منزل عبد اللطيف الصوفانى) وحضرها السابق ذكرهم (أحمد ماهر وعبد اللطيف الصوفانى والنقراشى وشفيق منصور وعبد الرحمن الرافعى) ما عدا محمد شرارة بك الذى انقطع تقريبا فى ذلك الوقت ، وقام بالحادثة أحمد توفيق الذى كان تابعا لعبد الحى كيره ، كما سبق أن ذكرت . وسلمه أحمد ماهر القنابل ، وقد كان أحمد ماهر هو الذى يقوم بملئها بعد وفاة مصطفى حمدى ، ويحضرها من المخزن المعد لها ، بمكان تحت الربع . ولم أكن لأعرف صاحبه . بل كان يعرفه عبد اللطيف الصوفانى ، وكان يدفع إلى صاحب المكان جنيهين إيجارا شهريا . وقد كان عبارة عن حجرة تحت الأرض . وقد أصيب أحمد توفيق فى هذه الحادثة التى ارتكبها عند أجزخانة ابن سينا ، فى رأسه وتوفى على الأثر . بعد أن ذهب إلى منزله وعالج نفسه هناك . والذى سلمه القنابل هو أحمد ماهر عن طريق عبد الحى كيرة . ويلاحظ أن جميع هؤلاء الأشخاص . كانوا يستحضرون بواسطة أحمد ماهر والنقراشى ، لاتصالهما بهؤلاء الأشخاص ، ومعرفتهما لهم معرفة تامة .

خامسا : توفيق نسيم باشا : حدثت فى ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ بشارع الشيخ ريحان . وكان المعتدى عليه حسن إبراهيم مسعود ، وكان يصحبه شخص اسمه عبد العزيز على . (ملحوظة من المحرر — هو الأستاذ عبد العزيز على وزير

الشئون البلدية فى أول وزارة لثورة ٢٣ يوليو) وعبد العزيز على يتبع فرع النقراشى . إذ هو الذى قدمه بواسطة أحمد ماهر بك إلينا . وقد قام مسعود بالحادثة . وأخذ القنابل كالعادة . ولما ألقى حسن إبراهيم مسعود القنبلة أحدثت تعطيلا للأتومبيل . ولكنه لم يتمكن من القيام بالحادثة . فهرب ودخل فى حارة . واختبأ بمنزل . وخرج بعد مدة قصيرة من هناك . فتعرف عليه البوليس السرى الذى ضبطه . أما عبدالعزيز على فإنه لم يقل شيئا . بل ترك المكان بعد الحادثة . وبعد أن رآها بنفسه » .

سادساً : حادثة الاعتداء على ثروت باشا فى يناير سنة ١٩٢٢ : تقررت بالأشخاص السابق ذكرهم . وقد كان القائم بترتيبها أحمد بك ماهر أيضا ، والواسطة فى جميع الأشخاص عبد الحى كيرة . الذى جمع فرغل ومن كان معه . وقد هاجم البوليس منزل الشخص الذى كان عنده القنابل . وهو على رحمى . وقبض على المتهمين . ومنهم محمود حفنى وعلى رحمى وآخرون . والذين بلغ عنهم فرغل . وقد هرب فى هذه الحادثة عبد الحى كيرة . والذى قرر الحادثة هم عبد اللطيف بك الصوفانى وأحمد ماهر وعبد الرحمن الرافعى وشفيق منصور . وقد أخذ رأى النقراشى فيها . فوافق . وانتدب أحمد ماهر بك . الذى اختار عبد الحى كيرة لذلك الغرض . وعبد الحى كيرة هو الذى قام باختيار الأشخاص اللازمين . وأخذ السلاح والقنابل من عند أحمد بك ماهر وبواسطته . ويوسف العبد كان متصلا بعبد الحى كيرة هو وعبد الرؤوف العبد .

وفى صفحة ١٧ من التقرير الذى كتبه شفيق منصور تكلم عن حوادث الاعتداء على الإنجليز فقال : « كان يقوم بهذه الحوادث بقية الهيئة العامة . ماعدا عبد اللطيف بك الصوفانى وعبد الرحمن بك الرافعى ، اللذين انقطعا عن العمل بتاتاً . وكان الاجتماع فى قهوة دلبانى بقصر النيل . أو فى « صولت » أو فى أى

مكان خلوى ، مثل مصر الجديدة ، وكنا نجتمع بها فى أكثر الأحوال ، لأن أحمد ماهر يسكن هناك ، ونعتبرها كمكان للنزهة ، ويحضرنى أن مسألة الاعتداء على الأفراد الإنجليز قد علمنا بها ونحن بمنزل عبد اللطيف بك الصوفانى . وعرفت بأن هناك جماعة تقوم بهذا العمل ، وذكر لى فى ذلك الوقت أسماء أولاد عنايت (عبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت) ومعهم بعض العمال . وكلفت أنا من قبل الهيئة (المجلس الأعلى للاغتيالات) بالاتصال بهؤلاء ، لسابقة معرفتى لهم ولأخيهم الأكبر ، وعملت معهم ، حتى إذا ما احتاجوا إلى أى مساعدة مادية أو أدبية نقوم بها . وحتى إذا ما احتاجوا إلى أى رأى أو إرشاد فى حادثة ، تمكنت من الحصول على المعلومات اللازمة لذلك ممن هم معى ، وأكثر معرفة للأشياء ، لأوصلها إليهم » .

كيف عرفت محمود إسماعيل

« ولقد كنت أعرف محمود أفندى إسماعيل من قبل ، من زمن طويل أعنى منذ سنة ١٩١٥ (أى منذ حادثة إلقاء القنبلة على السلطان حسين) لأنه كان صديقا لمحمود عنايت الكبير ، ومتصلا به فى فرع الجمعية التى كانت موجودة عام ١٩١٥ ، وتعرفت به عن هذا الطريق . فكلفت محمود إسماعيل ، لعلمى بمعرفته بأولاد عنايت ، أن يقوم بالاتصال بهم ، ويعمل اللازم . وقد اتصل محمود إسماعيل بالفعل بعبد الفتاح عنايت ، الذى كان يعرفه من قبل عن أخيه محمود عنايت ، كما يعرف باقى العائلة جميعا فرداً فرداً . وأخذ محمود إسماعيل يعمل معهم على الترتيب والتنظيم والمساعدة المادية لجميع الجرائم الفردية ، كما قرر أولاد عنايت فى قضية المرحوم السردار والقضايا الأخرى ، وكان محمود إسماعيل

يستحضر السلاح من الإسكندرية . ويشتريه من هناك . وكان السلاح يعطى لنا بواسطة النقراشي ، الذى كان يشتريه بواسطة أحد الطلبة . كما كان النقراشي يعطينا النقود لشراء ما نريد أو مساعدة لنا . وكان النقراشي يأخذ هذه النقود من أشخاص آخرين على سبيل المساعدة الخيرية . كأمثال أبو بكر راتب . أما مبلغ الربعمائة جنيه فقد استحضرها أحمد ماهر من الوفد . ودفعها لفرع الإسكندرية . وذلك ما بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ . وسمعت منه فى ذلك الوقت أنه أحضرها من عبد الرحمن بك فهمى . الذى كان سكرتيراً للوفد . وقد أخذ من مصطفى النحاس مبلغ عشرين جنيها مرة فى سنة ١٩٢٢ . وبعض مبالغ أخرى فى مواعيد مختلفة . وقد استلم أحمد ماهر من الوفد على ما أظن مبلغ خمسة وعشرين جنيها على ذمة إرسالها إلى عبد الحى كيرة . ولكن هذا المبلغ لم يرسل على الأغلب . لأن عبد الحى كيرة أرسل خطابا بعد ذلك الميعاد إلى يوسف العبد يشكو فيه من عدم وجود مالية عنده وأن حالته سيئة جداً . .

القنابل

وفى صفحة ١٨ من تقرير شفيق منصور كتب عن أنواع القنابل التى كان يستعملها الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ فقال :

أولا : القنابل المصرية العادية — كان يحضرها مصطفى حمدى وأحمد ماهر . وهى مكونة على شكل ماسورة . ويوضع فيها زجاجة الرائحة الصغيرة وتملأ بحمض البكريك . ويوضع حولها المواد المفرقعة . ولها غطاء . وكانت خطرة . لأنها كانت عرضة لأن تفرقع عند ميلها إلى أى جهة كانت .

ثانياً : القنابل الانجليزية بعضها عمل بواسطة العمال الذين اعتادوا عملها مدة الحرب . والبعض الآخر اشترى من الجيش الإنجليزى بواسطة محمود إسماعيل ، وقد كان بعض العربان يتجرون فيها فى جهة المطرية ، فكنا نشتريها منهم ، وهم كانوا يبيعونها ، على اعتبار أنها حدائد ، ولا يعلمون من أمرها شيئاً . وكان محمود إسماعيل هو الذى يقوم دائما بشراء القنابل والأسلحة . ويخزنها عنده فى منزله ، وفى مكان يعرفه هو .

* * *

وكتب شفيق منصور فى تقريره عن حادثة اغتيال المستر براون . أحد كبار موظفى وزارة المعارف ، فى شارع قصر العينى فى يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٢١ ظهراً فقال : « عرضت علينا هذه الحادثة بواسطة محمود إسماعيل . فأخبرت أحمد ماهر والنقراشى بذلك ، وبعد أخذ رأيهما لم يريا مانعاً فى ارتكابها . وأخبرت محمود إسماعيل بذلك فرسم لعبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت الجهة ، ودرستها معهما ، ولما تمت الدراسة ، ذهب إبراهيم موسى ومحمود فهمى على ، وعبد الحميد عنايت كما سمعت ، إلى مكان الحادثة ، واشتغلوا بالتنفيذ ، وذلك لأنى لا أحضر التنفيذ . وبقى عبد الحميد عنايت عند باب وزارة المعارف ، وعند خروج المستر براون أشار بطربوشه ، ليفهم أنه هو ، فلما علم الذين معه بذلك أطلقوا النار على المستر براون ، فمات ضحيتهم ، وكان معهم بعض عمال آخرين لا أعرفهم . وفى هذه الحوادث جميعها يرجع إلى أقوال عبد الحميد عنايت وعبد الفتاح عنايت والأشخاص الموجودين فى الحوادث ، لأنى على يقين بأن محمود أفندى إسماعيل كان يقوم دائما بالترتيب وعمل الأسلحة .

* * *

وفى صفحة ١٩ من تقرير شفيق منصور كتب يقول كيف تم اغتيال البكباشى

«كيف» أحد كبار الضباط الإنجليز فى الجيش المصرى . وذلك فى يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٢٢ بشارع الفلكى قال : «كانت الفكرة السائدة فى هذه الحوادث هى أن يخلو الجو للمصريين فى الوظائف . وليس قتل الإنجليز لمجرد أنهم إنجليز . عرض أولاد عنايت فكرة الاعتداء على المرحوم البكباشى «كيف» بواسطة محمود إسماعيل . وأخذت رأى ماهر والنقراشى . فلم أجد مانعا منهما . وفعلا راقب أولاد عنايت البكباشى «كيف» فى أثناء مروره من شارع الفلكى ورسما الخطة ، وانتظراه حال مروره من الشارع المذكور . وكان معهما إبراهيم موسى . ومحمد فهمى على وعمال آخرون لا أعرفهم . وأطلقوا الرصاص عليه فمات على الأثر . وقد أخبرت عبد الحليم البيلى بعد الحادثة بذلك» .

وفى صفحة ١٩ من تقرير شفيق منصور . ذكر شفيق كيف تم اغتيال الكولونيل «بيجوت» أحد كبار ضباط الجيش البريطانى فى مصر . فى يوم ١٥ يوليو سنة ١٩٢٢ بشارع القاضى الفاضل ، بقسم عابدين فقال : «أخبرنى عبد الحميد عنايت عنها . إلا أننى لست متذكراً من الذى باشرها . وقد أخذت فيها رأى ماهر والنقراشى كالمعتاد . ولم أجد إلا الموافقة عليها» .

وفى صفحة ١٩ من تقرير شفيق منصور ايضاً . روى شفيق كيف تم اغتيال المستر «ت . و . براون» أحد كبار الموظفين الإنجليز فى وزارة الزراعة . بحديقة الأورمان فى الجيزة . فى يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ فقال : «كان فيها محمود إسماعيل . وعبد الحميد عنايت . وعبد الفتاح عنايت . وإبراهيم موسى (العامل بالعنابر) ومحمود عثمان مصطفى (التلميذ بمدرسة التلغراف) . كما سمعت من عبد الحميد عنايت . ويلاحظ على العموم بأننى لا أعرف شيئاً عن هذه الجرائم جميعاً . إلا ما يخبرنى به محمود إسماعيل . أو عبد الحميد عنايت . قبل حصوله .

أو عبد الفتاح عنايت أخوه . قبل أو بعد إتمام الحادثة . وعلى كل . فإنني كنت آخذ رأى أحمد ماهر والنقراشى فى كل شيء . أو حادثة أعلم بها : كما كنت أعلم قبل وقوعها . حتى إذا ما قرروها . أعطيت الخبر إلى محمود إسماعيل للقيام بها . وإذا ما أخبرت عن حادثة قاموا بها . وأخبرنى محمود إسماعيل بذلك ، أو عبد الحميد عنايت . أوصلت الخبر إلى ماهر والنقراشى . وكنت تحت أمرهم ، لا يمكننى أن أتحرك . أو أن أبدى رأيا . أو فكراً . من غير الأمر الذى يصدر إلى منهما »

* * *

وفى صفحة ١٩ من تقرير شفيق منصور أيضاً . كتب يصف حادثة اغتيال حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل زهدى بك عضوى مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين أمام جريدة السياسة مقر حزب الأحرار . فى ليلة ١٧ نوفمبر سنة١٩٢٢ ، فقال : « أذكر أن الذى أخرج الجريمة أحمد ماهر ، بقصد التخلص من عدلى يكن باشا وحسين رشدى باشا . لأن عدلى باشا سافر للمفاوضات ولم يفلح ، ثم أسسوا حزب الأحرار الدستوريين لمساعدة الإنجليز ، كما عرف عنهم فى ذلك الوقت ، وأشيع ذلك . فتقرر هذا . وتحدد له اليوم المخصص لاجتماع الحزب حتى يكون مثلا . وحتى نمنع الاستمرار فى أعمال الحزب . وأخبرت محمود إسماعيل بالأمر ، فذهب إلى أولاد عنايت ، ودرس الطريق ، ورسم الخطة لهم ، وأخذوا معهم محمد فهمى على وإبراهيم موسى كما علمت منهم بعد ذلك . لا أعرف من الذين حضروا الحادثة بالفعل أكثر من هؤلاء ، إبراهيم موسى ومحمد فهمى وعبد الحميد عنايت وعبد الفتاح عنايت ومحمود إسماعيل . وارتكبوا الحادثة ، ولكنهم أخطأوا فى الأشخاص ، فبدلا من رشدى وعدلى اللذين لم يذهبا فى تلك

الليلة ، تعدوا على المرحومين حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى باك ، وذلك كان يخالف طبعا الاتفاق الذى حصل بيننا وبين ماهر والنقراشى . وقد كان الأوتومبيل . كما علمت . ينتظر فى الحارة المجاورة لجريدة السياسة . والحادثة حصلت أمام الجريدة . وقد فروا بالأوتومبيل بعد انتهاء الحادثة . والأسلحة أخذها إليهم محمود إسماعيل كما هى العادة دائما . وقد أخبرنى عبد الحليم البيلى بالحادثة بعد وقوعها .

* * *

وكتب شفيق منصور فى صفحة ٣٣ من تقريره : « نسيت أن أذكر أنا فى حادثة المرحومين حسن عبد الرازق وإسماعيل زهدى ، اجتمعت أنا وماهر والنقراشى والشيشينى بالقهوة التى بمصر الجديدة أمام اللوكاندة قبل الحادثة ببضعة أيام ، وتم قرارنا على أن يحصل الاعتداء على رشدى باشا وعدلى باشا بمناسبة تكوين الحزب الجديد .

وفى صفحة ٢٠ من تقرير شفيق منصور روى كيف تم اغتيال المستر روبسون بشارع الجيزة فى يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ فقال : « هذه الحادثة لم أعلم بها إلا بعد حدوثها . وسمعت بأنها ارتكبت من محمود إسماعيل وعبد الحميد عنايت على ما أتذكر .وأن الذين حضروها هم: إبراهيم موسى وعبد الحميد عنايت ، وعبد الفتاح عنايت وأشخاص آخرون لا أذكرهم . وأخذوا أوتومبيلا . وقد رسم لهم الخطة كالمعتاد محمود إسماعيل. وبعد ارتكابها فروا فى الأوتومبيل . وقد علمت بأن الكاوتشوك كسر . وبقى الأثر فيه . وكذلك طربوش وقع . وهذه هى الحقيقة. وموجودة بالتفصيل فى دوسيه القضية . وقد أخبرت الجماعة (ماهر والنقراشى) بالحادثة بعد وقوعها . وقد سمعت أن السواق اسمه عبد الحميد وكان يشتغل فى ميدان

المحطة . وأنه كان تابعاً لإحدى الشركات . وقيل لى إنه يشتغل بالاسكندرية الآن .

* * *

ثم أضاف شفيق منصور فى صفحة ٢٠ من التقرير « ملحوظة » قال فيها :
« كان النقراشى يدفع لى مبلغ اثنين جنيه فى كل شهر تقريباً كاشتراك فى الجمعية . ويظهر أنه عندما قبض علينا فى أول مرة . ضبط عنده ما يثبت وجود هذا المبلغ فى مذكرة ، فأخبرنى ونحن أمام قاضى المعارضة أن أقول عن الاثنين جنيه انها سلفة .

ملحوظة رقم ٢ : قدم مدير الأمن العام إلى النقراشى كشفا فيه اسم « إبراهيم موسى » كرجل ثورى ، وكلمنى النقراشى عنه . ثم شطب اسمه من الكشف . وأعطانى صورة من الكشف . وذلك أثناء وجود النقراشى وكيلا لوزارة الداخلية .
ملحوظة رقم ٣ : ترددى بغير انقطاع يومياً على النقراشى عندما كان وكيلا لمحافظة مصر . أو عندما كان وكيلا للداخلية بمكتبه فى الداخلية ، وخروجنا سويا .

ملحوظة رقم ٤ : أحضرت من عمر مراد بعض قنابل وضعتها فى سبت ، واستلمتها من أحد العرب بجهة المطرية . بجوار النخل الذى بالقرب من الخانكة . وكنت فى أتومبيله . وعدت إلى القاهرة . وذلك فى سنة ١٩٢٢ . خلاف ما كان يستحضره محمود إسماعيل بنفسه . ويقوم بصنعه العمال : ووضعت هذه القنابل عند محمود إسماعيل أيضا . وقد علمت بوجود بعض قنابل وأسلحة مدفونة بالجبل ، بجهة عزبته ببلبيس . . »

* * *

انتهى جزء من تقرير شفيق منصور الذى كشف به كل الأسرار التى يعرفها عن الجهاز السرى فى ثورة ١٩١٩ ؛ والذى وضع به رأسى أحمد ماهر والنقراشى فى حبل المشنقة ! وهذا هو السر فى ابتهاج اللورد ألنبى عندما قرأ التقرير ، وعندما قال له إنجرام بك — رجل المخابرات البريطانية — إنه يقدم رؤوس سعد زغلول ، وأحمد ماهر والنقراشى فى ظرف مقفل فوق صينية من الفضة !

سر الحقيبة السوداء !
كيف اعترف شفيق منصور ؟

لم يكن سعد زغلول يتصور ، أو يتخيل ، أن المخابرات البريطانية هى التى أوعزت بقتل السردار . كان يشك فى أن يد الملك فؤاد الخفية وراء هذا الاغتيال ، ولكن لم يخطر بباله أن يداً أخرى عملت فى الخفاء وهى يد الإنجليز ! . . وعندما قبض الإنجليز على أحمد ماهر والنقراشى ، كان سعد زغلول يثق ببراءتهما ، لأنه كان واثقاً أنهما لا يمكن أن يوافقا على اغتيال السردار دون موافقة من زعيم الثورة . ولم يعش سعد زغلول ، ليقرأ بعد وفاته بأكثر من ١١ سنة التحقيق الصحفى الذى نشرته صحف أمريكا ، أن المخابرات البريطانية كانت وراء اغتيال السردار ! . . ولكن سعد زغلول أحس بأن الإنجليز يريدون إلصاق تهمة اغتيال السردار به ، وكان يتصور أن هذا هو المقصود من القبض على الدكتور أحمد ماهر والنقراشى ، والبحث عن أدلة تؤكد هذا الاتهام ! . . ولكن الإنجليز لم يكونوا فى الواقع يبحثون عن أدلة تثبت علاقة ماهر والنقراشى بحادث السردار ، لأن اتصال نجيب الهلباوى بإنجرام بك وكيل الحكمدار ورجل المخابرات البريطانية جعل الإنجليز يعرفون من هو وراء هذا

الاغتيال ، وإنما الذى كان يهم الإنجليز حقيقة أن يثبتوا الصلة التى كانت بين سعد زغلول والجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . وقد كاد الإنجليز فعلا أن يحصلوا على هذا الدليل عقب مصرع السردار . إنه دليل ما كان يستطيع أحد أن يقدمه لهم . . فقد حدث شبه كارثة ! . . إن الإنجليز عثروا عقب مصرع السردار على كنز ! إنهم عثروا على الحقيبة السوداء التى تحوى كل تعليمات سعد زغلول السرية إلى عبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ .

كانت فى الحقيبة السوداء التعليمات رقم ١٦ بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ ، التى يعلن فيها سعد زغلول رأيه بصراحة فى تأييد الحكم الجمهورى والقضاء على السلطان لأنه تولى العرش فى ظل الحماية البريطانية ! . . وكانت فى الحقيبة السوداء التعليمات رقم ١٥ بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٢٠ التى يبدى فيها سعد زغلول تأييده للمظاهرات التى قامت فى الجوامع عام ١٩١٩ تهتف بسقوط السلطان . . وكانت فى الحقيبة السوداء التعليمات رقم ١٢ بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٢٠ ، التى صدر فيها الأمر بمطاردة محمد سعيد باشا رئيس الوزراء السابق . وكانت فى الحقيبة السوداء التعليمات رقم ٩ بتاريخ أول مارس سنة ١٩٢٠ الخاصة بإعلان الحرب على الأمراء ، والتعليمات رقم ٥ بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٢٠ المتعلقة بضرورة الهجوم على الأمراء . وكانت فى الحقيبة السوداء التعليمات رقم ٢٢ بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩١٩ الخاصة بحسن باشا عبد الرازق الذى اغتيل بعد ذلك . وكانت فى الحقيبة السوداء كل الرسائل السرية المتبادلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى أثناء ثورة ١٩١٩ ، مما يقطع بأن سعد زغلول كان فى باريس على صلة مباشرة بكل أعمال الجهاز يوماً بيوم ، وأنه هو الذى كان يتولى تمويله . . والوثائق التى كانت فى الحقيبة هى أصول التعليمات السرية التى أصدرها سعد زغلول من باريس

وكتبها بالحبر السرى ، وهى ظاهرة بعد أن فكت رموزها . وبعد أن مرت عليها المكواة الساخنة لإظهار الكتابة السرية !

وكل هذه الوثائق تكفى لا لشنق عبد الرحمن فهمى فقط . وإنما لشنق سعد زغلول أيضا ! . . كل هذه الأسرار الرهيبة كانت فى الحقيبة السوداء ، التى وقعت فى يد الإنجليز فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . أى بعد مصرع السردار ببضعة أيام ! . . وقبل أن نكشف الستار عن سر الحقيبة الرهيبة نذكر قصتها ! إن هذه الحقيبة السوداء نجت من قبضة المخابرات البريطانية بأعجوبة . عندما قبضت السلطة البريطانية على عبد الرحمن فهمى بك فى أول يوليو سنة ١٩٢٠ . ووضعت فى مكان أمين . . وبقيت فى هذا المكان الأمين أربع سنوات ، ولم تخرج منه إلا بعد الإفراج عن عبد الرحمن فهمى فى بداية عهد وزارة سعد زغلول . . إن قصة هذه الحقيبة السوداء فى ثورة سنة ١٩١٩ يرويها الآن ابن السيدة التى أخفت الحقيبة فى بيتها ٤ سنوات . وهذه السيدة هى بنت أخت عبد الرحمن فهمى .

° ° °

إن الأستاذ عبد الرحمن مصطفى المراقب بديوان المحاسبات كتب لى يقول : « فوجىء الدكتور أحمد ماهر عندما تلقى تعليمات سعد زغلول بأن يخفى رسائله السرية إلى عبد الرحمن فهمى . بعد القبض عليه فى أول يوليو سنة ١٩٢٠ ، ودخل الدكتور أحمد ماهر مكتب عبد الرحمن فهمى المغلق بالجمع الأحمر . بعد فتحه ، فلم يجد رسائل سعد زغلول السرية ، ولم يجد ورقة واحدة هامة عن نشاط الجهاز . وبصفتى أحد أفراد أسرة عبد الرحمن فهمى ، الذى هو خال والدتى . أروى لكم سر البرقية التى أرسلها أحمد ماهر بالشفرة لسعد زغلول . يقول له فيها إن الرسائل السرية

فى أمان . إن بيتنا هو المكان الذى وضعت فيه الرسائل السرية فى أثناء السنوات الأربع التى كان فيها عبد الرحمن فهمى فى السجن !

وهذه هى القصة . .

حدث فى أواخر يونيو سنة ١٩٢٠ أن اتصل بعبد الرحمن فهمى أحد أعضاء الجهاز السرى الذين كانوا يعملون فى القيادة البريطانية . وأبلغه أنه تقرر أن يقبض عليه فى اليوم التالى . . وأسرع عبد الرحمن فهمى ووضع تعليمات سعد زغلول للثورة والأوراق السرية فى حقيبة سوداء كبيرة . ووضعت خطة لإخفاء الحقيبة السوداء . اشترك فيها والدى المرحوم السيد مصطفى رضوان والدكتور محمود ماهر وخالى المهندس عبد الرحمن على . ونقلت الحقيبة من منزل عبد الرحمن فهمى إلى طره قرب المعادى بخط حلوان . ثم أعيدت بالقطار إلى محطة السيدة زينب . وهناك قام أحد أقاربنا بتمثيل دور الشيال . ونقلت من محطة السيدة زينب على عربة نقل عليها وسائد وأغطية اختفت تحتها الحقيبة . وركب العربة أخى المهندس محمد جلال مصطفى الذى أبدل ملابسه بملابس مناسبة . ونقل العفش إلى محطة مصر ، ومن هناك إلى الرصيف . ثم استدعى حمالا لنقله فى عربة أخرى ذهبت إلى منزل عمى المرحوم السيد أحمد رضوان بالحلمية الجديدة . دون أن يعلم بمحتويات الحقيبة . وكأنها قطعة من العفش الزائد . وبعد مدة نقلت إلى منزلنا بشارع مهرجان النيل ، وموضعه الآن المنتزه العام بميدان فم الخليج . وقد أزيل هذا المنزل وظلت الحقيبة الخطيرة فى عهدة والدتى حتى أفرج عن عبد الرحمن فهمى سنة ١٩٢٤ . ولم يعلم بأمرها سوى الدكتور أحمد ماهر والدكتور محمود ماهر وعمى المهندس عبد الرحمن على .

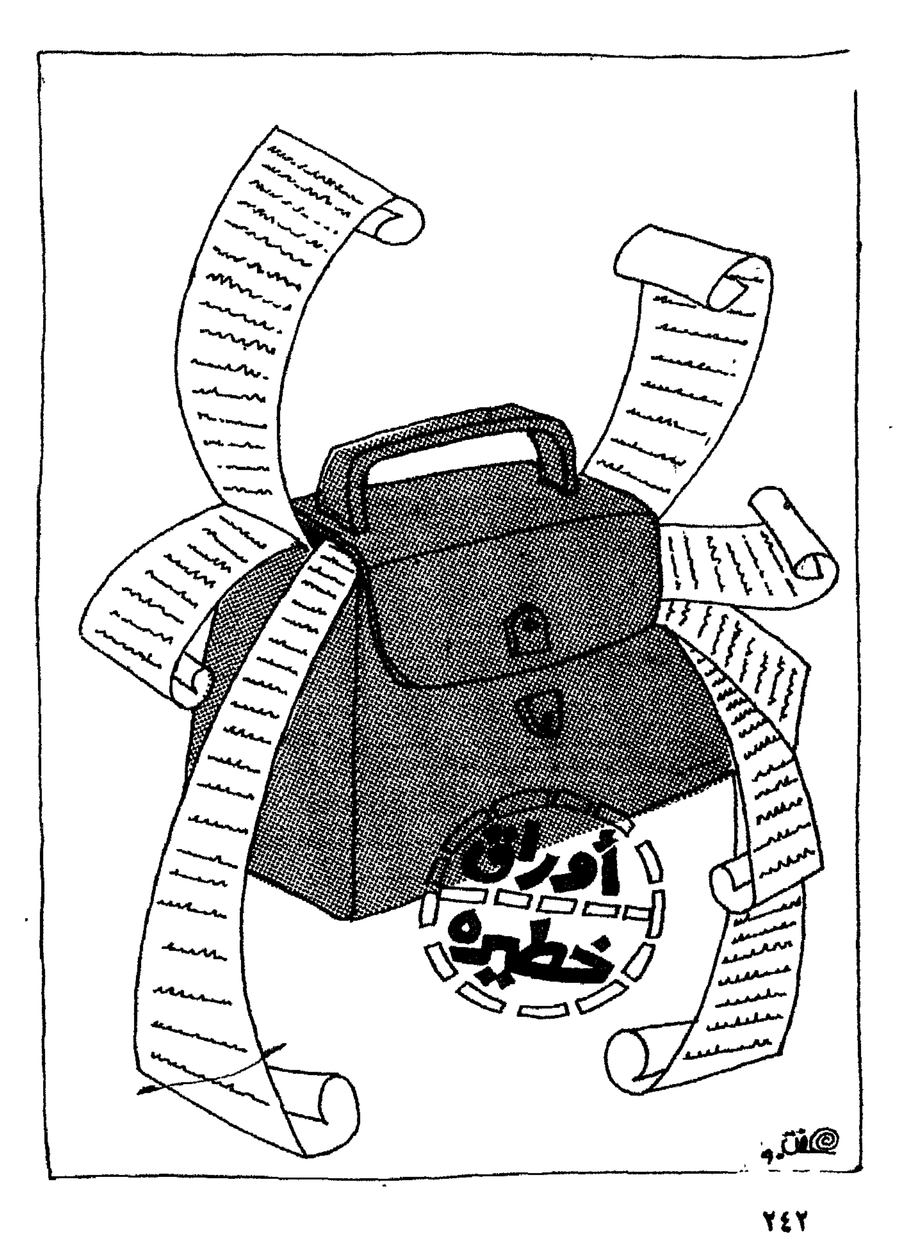
ومما يذكر أن المرحوم محيى الدين فهمى - زميلى فى الدراسة - هو الذى مثل الفصل الأول فى إخراج الحقيبة من الغرفة التى شمعها البوليس - باقتحامها والرد على التليفون - طبقا للخطة المصطنعة التى وضعها أحمد ماهر على أساس أن الحقيبة السوداء كانت لا تزال فى مكتب عبد الرحمن فهمى ! . . وأغرب من هذا أن المهندس مراد فهمى — وزير الأشغال السابق ونجل عبد الرحمن فهمى — لم يعرف بهذا السر الخطير إلا فى سنة ١٩٦٣ - عندما اتصل بى وأخبرته بقصتها كاملة ! . . ولا أنسى يوم أن عادت الحقيبة السوداء إلى بيت عبد الرحمن فهمى بعد الإفراج عنه سنة ١٩٢٤ . إن المرحومة والدتى حملتها فى عربة حنطور . وزارنا عبد الرحمن فهمى فى بيتنا وقال : « إن هذا البيت بيت تاريخى . لأنه حفظ جزءاً خطيراً من تاريخ مصر ! »

ولو كانت هذه التعليمات السرية وقعت فى يد السلطة الإنجليزية لكان سعد زغلول أحد المتهمين فى قضية عبد الرحمن فهمى بتهمة محاولة خلع السلطان وقلب نظام الحكم وقتل السلطان والوزراء !

عبدالرحمن مصطفى رضوان

« المراقب العام بديوان المحاسبات »

ولكن المفاجأة الكبرى هى أن هذه الحقيبة السوداء . بكل ما فيها من أسرار وتعليمات - وقعت فى يد الإنجليز بعد وصولها لبيت عبد الرحمن فهمى بتسعة شهور . . فقد حدث فى يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أن قبض البوليس الحربى البريطانى على عبد الرحمن فهمى وزج به فى السجن الحربى البريطانى فى القلعة! وأرسل عبد الرحمن فهمى إلى نجله مراد فهمى يطلب إليه أن ينقل الحقيبة السوداء فوراً من البيت . .


أوراق
خطيرة

قتيل في السيارة !

وقام مراد فهمي بنقل الحقيبة السوداء في سيارة تاكسي في الظلام، من منزل والده في شارع قصر العيني إلى مكان مجهول .. وفي الطريق حدث شيء غير متوقع : تعطلت سيارة التاكسي فجأة ! . . ونزل السائق ليصلح السيارة أمام مصر القديمة . وجاء جندي البوليس فرأى السيارة . وفي داخلها الحقيبة السوداء الكبيرة . التي تحوي تعليمات سعد زغلول السرية ! . . وسأل جندي البوليس : ماذا في الحقيبة ؟ قالوا : ملابس ! . . وإذا بجندي البوليس يقول : « افتحوا الحقيبة . إن فيها قتيلا ! » . وأكدوا له أن فيها أوراقا . ولكن جندي البوليس أصر على أن يصحب التاكسي والحقيبة السوداء ومراد فهمي إلى نقطة البوليس . لأن الحقيبة السوداء فيها قتيل ! . . وعبثا حاول مراد فهمي إقناع جندي البوليس . . ونقلت الحقيبة إلى قسم البوليس . وفتحت هناك . ورأى ضابط القسم أن فيها أوراقاً خطيرة . وأسرع وأبلغ الحكمدار ! وقامت حكمدارية البوليس .. وجاء كبار الضباط الإنجليز واستلموا الحقيبة بما فيها ! وأودعوها غرفة في القسم السياسي . وختموا الحقيبة بالشمع الأحمر . إلى أن يجيء النائب العام في الصباح لتسلم له الحقيبة . ليضمها إلى التحقيق ضد عبد الرحمن فهمي الذي كان مقبوضاً عليه في ذلك الوقت . على ذمة التحقيق في قضية مصرع السردار!

اليد السحرية !

وكان الدكتور أحمد ماهر مطلق السراح فى ذلك الوقت . . وكاد أحمد ماهر يجن . . لأن المستندات التى فى هذه الحقيبة ستؤدى إلى إعدام سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى والجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ! . . وإذا بالحقيبة توضع فى غرفة أحد ضباط البوليس السياسى فى حكمدارية البوليس . واختار الحكمدار غرفة هذا الضابط بالذات ! وإذا بهذا الضابط على صلة بأحمد ماهر الذى كان يتولى قيادة الجهاز السرى للثورة ! . . وإذا بالضابط المصرى يفك هذه الأختام السرية بناء على طلب أحمد ماهر ، وينقل منها جميع تعليمات سعد زغلول الخطيرة ، والأوراق السرية الخاصة بثورة ١٩١٩ ، وترك فى الحقيبة السوداء الأوراق التى لا أهمية لها ، ثم أغلق الحقيبة وختمها بالجمع الأحمر من جديد .

وفى صباح اليوم التالى طلب محمد طاهر نور باشا النائب العام الحقيبة السوداء لتفتيشها . . وحملها ضابط البوليس المجهول . وفض أختام الشمع الأحمر أمام مصطفى بك حنفى رئيس النيابة . . ولم يجد رئيس النيابة شيئاً هاما سوى بعض منشورات وبعض مذكرات تتعلق بثورة ١٩١٩ . وأرادت النيابة أن تتحرى هذه المسائل . وقال عبد الرحمن فهمى إنه يرفض أن يسأله أحد فيما تحويه الحقيبة من أشياء عوقب بسببها ، وحكم عليه بالإعدام ، واستبدل الإعدام بالأشغال الشاقة ، وصدر عنه العفو بشأنها ، فلا يجوز أن أحاكم على جريمة مرتين ! . .

طريف أن عبد الرحمن فهمى لم يعرف أن أهم ما فى الحقيبة السوداء اختفى ، وأن أحمد ماهر تسلمه ، ووضعه فى مكان أمين !

* * *

ونعود إلى الحقيبة السوداء . . فبعد شهر أفرجت النيابة عن عبد الرحمن فهمى . وسلمت له الحقيبة السوداء . . وفتش عبد الرحمن فهمى الحقيبة فوجد أشياء هامة جداً مختفية ! . . وثار عبد الرحمن فهمى . وقال للدكتور ماهر بعد الإفراج عنه إنه ينوى أن يثير هذا الموضوع . ويطالب بالبحث عن الأوراق المختفية التى تحوى تعليمات سعد زغلول ! . . وطلب الدكتور أحمد ماهر منه ألا يثير هذا الموضوع ولا يتكلم فيه ! ولم يقل له ماحدث للحقيبة السوداء !

وفى هذا الموضوع يكتب ابن بنت شقيقة عبد الرحمن فهمى — الأستاذ عبد الرحمن مصطفى رضوان — فيقول : «وقد أعجب الدكتور أحمد ماهر بالطريقة الأولى التى اتبعت فى نقل الحقيبة . وأبدى أسفه لفشل الطريقة الثانية . بغير علمنا ، حيث ضبطت الحقيبة بما فيهـا من أسرار ! وعنـدما استردها عبد الرحمن فهمى بك . للمرة الثانية بعد الإفراج عنه . وجد كثيراً من الوثائق مفقوداً. وقال عبد الرحمن إن ابنة أخته كانت بطلة حقا، لأن المرة التى تولت فيها حفظ الحقيبة السوداء لم يستطع أن يصل إليها الإنجليز . ولكن فشل الإنجليز فى العثور على تعليمات سعد زغلول السرية . لم يمنعهم من المضى فى التحقيق لإثبات علاقة سعد زغلول بأعمال الجهاز السرى لثورة سنة ١٩١٩ . ولإثبات التهمة على أحمد ماهر والنقراشى» . وهنا نترك مذكرات سعد تروى ما حدث :

تابع ٨ يونيه سنة ١٩٢٥ :

تلقى جريدة « التيمس » فى مقال افتتاحى . المسئولية الأدبية على فى حادث السردار بزعم أن تهييجى ضد الإنجليز هو السبب فيها . وتزعم أنى كنت رجل شفيق منصور . إلى حد أنى رشحته فى منصب هام فى وزارة الداخلية . فأرسلت إليها

تلغرافاً ، قلت فيه إن شفيق منصور لم يكن عضواً بالوفد ، بل فى الهيئة الوفدية فى البرلمان ، ولم أختصه بمزية ، ولا رشحته إلا بناء على رغبة الكثيرين من أهل دائرته ، ورشحته فى المرة الثانية بعد الإفراج عنه ، ولم أكن أعلم من التحقيق ضده شيئاً ، لأنه كان سريا ، وكان اتهم فى سنة ١٩١٠ وتبرأ مع كل من كانوا متهمين معه ، ثم عينوا فى وظائف حكومية ، وخبر ترشيحه مديراً للأمن العام كذبه وزير الداخلية فوراً عقب أن نشرته صحيفة فى أواخر أكتوبر عام ١٩٢٤ ، وتكرر نشر هذا التكذيب فى الجرائد هنا . والجرائم ضد الإنجليز التى وقعت قبل قتل السردار حصلت كلها مدة نفيى ، والانتخابات الماضية حصل فيها إرهاب من طرف حكومة زيور ، لا من طرفى .

« ويظهر أن هناك مؤامرة ضدى لإلقاء تبعة هذه الحوادث علىّ ، بغية معاكستى ومنعى من الاشتغال بالسياسة ، لأنهم لايزالون يرون نفوذى شاملا ، ولكى يستمر الوزراء هنا على سياسة الاستبداد التى جروا عليها من يوم استقالة وزارة الشعب . ولكن الله قادر على كل شىء ، وهو الفعال لما يريد » .

١٠ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« نشرت « التيمس » رسالتى إليها ، وهى التى كذبت فيها ما قيل عن علاقتى وعلاقة الوفد بشفيق منصور . ومن الغريب أن جريدة الاتحاد تصدت للرد على بأقوال فى غاية السخافة والوقاحة ، والرد بقلم (إبراهيم عبد القادر المازنى) . ونشرت جرائد المساء حكم المحكمة فى قضية السردار ، وهو حكم طويل ، يفصل الجناية وأدلتها على كل منهم ، وأشار إلى أنها حصلت بتحريض أشخاص لم يتوصل التحقيق إلى كشف حقيقتهم ولم يتعرض لغير ذلك . والناس — على العموم —

استصوبوه ، اللهم فيما يتعلق بشخصين : راغب حسن وعلى إبراهيم ، إذ يشكون فى كفاية الإثبات ضدهم بالنسبة للعقوبة التى توقعت عليهم ، وهم ساخطون كل السخط خصوصاً على شفيق منصور لكونه يحاول تخليص نفسه باتهام الأبرياء » .

١٠ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« قيل إن إبراهيم الهلباوى — محامى شفيق منصور — يقول إن شفيق منصور يتهم ٦٥ شخصاً . وأن توفيق دوس باشا قال إن هذا الشخص يتاجر بأقواله » .

تابع ١١ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« حضر اليوم مستر ديليني — مدير شركة روتر — وقال إن رسل باشا (حكمدار القاهرة) أبلغه أن شفيق منصور فعل مافعل لأنه لم يصب فى وزارة الشعب منصبا . إذ كان حاقداً عليها . وأن المدة الباقية على تنفيذ الحكم كافية لإظهار الحقائق المنتظر ظهورها . وأن محمود إسماعيل يكاد يعترف . وأنه لم يوجد — إلى الآن — مايبرر استدعاء عبد الحليم البيلى (من سفارة مصر فى أنقرة) . وقد شاعت إشاعات كثيرة عن اعترافات شفيق الأخيرة . والأشخاص الذين اتهمتهم . ولكن كلها متناقضة . ولا يمكن التعويل على شىء منها ، قبل انتهاء التحقيق » .

تابع ١٢ يونيو سنة ١٩٢٥ .

« الأقوال كثيرة عن شفيق منصور ، وكلها يرجم بالغيب . ولكن الخصوم يلوحون بها ويهولون إبهاما وتضليلا . ولقد زادوا فى التضليل والتهويل من ساعة أن اطلعوا على تأويل بلاغ دار المندوب السامى ورسالتى لجريدة « التيمس » ، زادهم الله ضلالا . . فقد ظهروا بمظهر الأعداء الأدنياء ، الذين لاينتظر منهم إلا الشر . ولا يتوقع غير الوبال . فأعرض عنهم وتوكل على الله كل الاتكال »

١٣ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« فى تلغرافات « الأهرام » اليوم نبأ يفيد مؤاخذتى على جهل حقيقة شفيق منصور . وإن كان من المؤكد أنه ليس عندى نية إجرامية . ويقول النبأ إن هناك أناساً لا تدل الدلائل القضائية على إجرامهم ولكنهم فى الحقيقة كذلك . فيجب اتخاذ تدابير مناسبة لهم . أو ضدهم . فمن هم ياترى أولئك الأشخاص ؟ وما هى التدابير التى يراد اتخاذها ؟ ليست هذه أول مرة قيل فيها هذا القول . بل تكرر غير مرة . إن كانوا يريدون بهؤلاء الأشخاص أعضاء الوفد . فما أخطأ فكرهم . وما أضل رأيهم . لأن هؤلاء الأشخاص أبعد الناس عن الإجرام . وإن كانوا يريدون بالتدابير منعهم من الاشتغال بالسياسة . فما أبعدهم عن الصواب . لأن هذا يزيد تعلق الأمة بهم . ويقوى إيمانها بضعف الحكومة وشدة ظلمها أما أنا . فإنى راض بما يأتى به القدر ، متوكل على الله حق توكله » .

كيف اعترف شفيق منصور ؟

هذا ما قاله سعد زغلول فى مذكراته . . ولكنها تترك سؤالا حائرا : إن اعتراف شفيق منصور على قادة الجهاز السرى وعلى زملائه أمر عجيب وغريب! هذا الرجل الذى كانت تضرب به الأمثال بقوة أعصابه. وبتحكمه فى هذه الأعصاب، الذى كان يواجه العواصف بابتسامة . الذى استطاع أن يدوخ المخابرات البريطانية والسلطة البريطانية عدة سنوات من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩٢٥ . كيف يمكن لهذا الرجل أن يضعف وينهار إلا إذا كانت استعملت معه وسائل غير معروفة للتعذيب ؟ ! وطبيعى أن ينكر الإنجليز هذه الوسائل . ولكنهم حتى فى إنكارهم يظهر شعاع يضىء الحقيقة. لقد كان يهم الإنجليز أن ياوثوا الجهاز السرى الضارب بجعل أحد قواده يعترف . وإن كانوا نجحوا مع شفيق منصور فقد فشلوا مع محمود إسماعيل . . ولكن كيف اعترف شفيق منصور ؟ إن الدكتور سيدنى سميث كبير الأطباء الشرعيين فى مصر فى تلك الأيام — وهو الآن أكبر طبيب شرعى فى إنجلترا . ويسمونه « شارلوك هولمز الجديد » كان يعمل مع المحققين فى كشف قضية السردار . وقد كتب مذكراته صفحات ١٠٦، ١٠٧ و ١٠٨ — وهى التى طبعت باسم « القتل غالبا ! » يروى حالة شفيق منصور فى السجن . . فيقول :

« قبضنا على شفيق منصور . وأنكر بشدة كل علم باغتيال السردار . وكان اهتمامه الرئيسى كما يبدو بالانتخابات العامة المقبلة . التى كانت ستجرى بعد أسابيع . وكان عضواً فى البرلمان (عن دائرة باب الشعرية) . وكان يأمل أن تسمح له السلطات بزيارة دائرته للدفاع عن مقعده . ولكنه أصبح أقل اهتماماً بحياته

السياسية ، عندما علم أن الشقيقين عبد الحميد عنايت وعبد الفتاح عنايت قد ورطاه فى اعترافهما . وكان المتآمرون قد أقسموا يمينا صادقة ألا يشى أحدهم بالآخر ، وكان شفيق منصور على ثقة بأن المتآمرين لن ينكثوا فى يمينهم . ولكنه الآن فقد أعصابه . ولما كان شفيق منصور يعتقد أن المتهمين الباقين موجودون فى الزنزانات المجاورة ، فقد وقف فى زنزانته فى السجن وصاح بصوت عال قائلا :

ـ أنكروا جميعا . . إن سلامتكم تكمن فى إنكاركم !

ثم أدرك شفيق منصور أنه أخطأ فى صياحه بمثل هذه الكلمات التى تعرضه للخطر ، وهنا بدأ يتصرف كمجنون . وراح يذرع زنزانته جيئة وذهابا ، وهو يخطب ، ويمزق ثيابه . وطلبت منى إدارة السجن أن أقوم بفحصه . وعندما رأيته أول مرة لم يكن متهيجاً ، بل كان يبدو مسترخيا متغافلا ، وكانت إجاباته معقولة وواضحة ، على الرغم من أنه كان يشكو من أن ذاكرته كانت عاجزة ، وكان غير قادر على النوم ، وارتفع ضغط دمه ، كما تناقصت قدرته على الاستجابة كثيراً ، وفيما عدا ذلك كان طبيعيًّا تماماً . . وبعد أن غادرت الزنزانة ، عدت لمراقبته من فتحة خاصة معدة للتجسس عليه ، فرأيته يعتصر يديه وينوح ، وبدا فى صورة اليائس يأسا تامًّا ، ولكن هذا لم يبد لى علامة على الجنون ، وإن كان هناك مايدعوه لليأس حقاً .

وأوصيت البوليس بعدم استجوابه مرة أخرى فترة من الوقت ، واقترحت تعيين حارس خاص له ووضعه تحت مراقبة مستمرة . وأمرت بإعطائه طعاما أفضل ، ونقله إلى سجن أكثر راحة . وفى الزنزانة الجديدة رأيته بعد ثلاثة أيام . . كان لايزال ينام فى حالة سيئة للغاية ، وبدا أن كل قواه العقلية أصيبت بالبلادة ، وقال إنه كان قد سمع فى الزنزانة الأولى أنه سوف يجلد ، وأنه كان يخشى أن يموت إذا حدث ذلك . وقال لى شفيق منصور إنه سمع أيضاً ـ وهو فى تلك الزنزانة ـ

أن الملك أصدر أمراً بشنقه ، وقد أثاره ذلك كثيراً . وسألته : هل يتصور — باعتباره محامياً — أن شيئاً من ذلك يمكن أن يحدث دون محاكمة ؟ فبدأ شفيق منصور يبكي . وكان يفعل ذلك دائما كلما ذكرته بوصفه محامياً . وقال شفيق منصور إنه لم يعد يصدق ماقيل له من أنه سيجلد وأنه سيشنق بدون محاكمة ؟ ولكنه — بصفة عامة — كان في حالة بالغة من القلق والانقباض ، لأن توقع شفيق منصور أنه سوف يعدم بعد فترة قصيرة لم يكن له أي آثر مهدئ عليه . لقد قال الدكتور « جونسون لبوسيل » : « ثق يا سيدى أنه عندما يعرف إنسان ما أنه سوف يشنق في خلال أسبوعين فإن ذلك يركز ذهنه بصورة رائعة » .

ولكن التركيز لم يكن واضحاً في حالة شفيق منصور . وكنت أشعر بالأسف من أجله . ولكن العطف لم يكن له مكان عندى نظراً لحقيقة أنه كان مسئولا عن اغتيال كثيرين من أصدقائي بقسوة . وكنت أضطر إلى تقطيع جثث هؤلاء الأصدقاء وأمزقها في عملية التشريح التي أقوم بها كطبيب شرعي ! وأوصيت بأن يبقى شفيق منصور في هدوء . دون استجواب . وأن يسمح له بالمشي خارج السجن . وكان تحت ذلك العلاج . عندما قرر فجأة — بعد أقل من أسبوع — أن يعترف ! . . وفي أية دولة ذات سمعة طيبة . تحيط الشكوك فوراً بالاعترافات ، وتقوم المحاكم بدراستها بعناية صارمة . وتعتبر القرائن المعززة لها من مصادر أخرى أمراً مرغوباً فيه . وإذا كان هناك أي إشارة إلى إكراه أو تأثير في الاعتراف ، رفضت المحكمة قبول الاعتراف كدليل . وفي بريطانيا لايقبل أي بيان لشخص معتقل . قبل أن يقدم للمحاكمة . وكذلك الحال في مصر . كانت المحاكمة لا تقبل اعترافا إلا إذا تأكدت أنه قيل طواعية فعلا . وقد اعتمد الاتهام في قضية السردار — إلى حد كبير — على اعترافات المتهمين . واستخدمت في إثبات التهمة على الأقل

اعترافات أربعة من المتآمرين، وكانت لدى معرفة وثيقة بواحد فقط من هذه الاعترافات وهو اعتراف شفيق منصور، وهو أهمها جميعا، وكنت أعرف أنه صدر تلقائياً تماماً. لقد رأيت شفيق منصور عدة مرات قبل وبعد أن اعترف، وتبادلت معه أحاديث طويلة، فلم يذكر مرة واحدة، ولو بالإشارة إلى أنه وقع عليه ضغط غير مناسب. حقا إن شفيق منصور أسف بعد ذلك على اعترافه، وعندما فحصته في المرة الثالثة، كان في حالة يرثى لها تماماً، فقال لى إن صبره قد نفد من الانتظار، وأنه يريد أن يشنق فوراً للخلاص من كل ذلك.

وقال لى شفيق منصور إن عقله في طريقه إلى الضياع، ولكنه مالبث أن هدأ روعه في النهاية. وأوصيت بأن يؤخذ في نزهات بالسيارة في شوارع القاهرة، وأن يعطى وجبات معينة من الطعام خارج السجن، وأخيراً استطعت أن أقدم تقريراً بأنه أهل لتقديمه للمحاكمة. وقد اعترف لى شفيق منصور بأنه كان يتصنع الجنون، ولكنه تخلى عن ذلك لأن الاستمرار فيه على درجة بالغة من الصعوبة. ونصحت سلطات السجن ألا يسأل شفيق منصور، ولكنه كان كلما سمح له مزاجه بالكلام، صرح بكل شيء. وفي المحاكمة أنكر شفيق منصور اعترافاته إنكاراً تاما، وقال إنه عندما كان في السجن كانت تسيطر عليه حالة هياج عصبي أو غيبوبة، وأنه لايمكن الاعتماد على شيء قاله في مثل تلك الحالة».

انتهى ماكتبه الدكتور سيدنى سميث الطبيب الشرعي في مذكراته، وإذا أخذناه على علاته، فإننا نجد أن شفيق منصور تعرض في أثناء التحقيق لضغط شديد وإرهاب! إن الطبيب الشرعي يقول إنه هدد بأنه سيجلد، وأنه سيشنق بغير محاكمة! وهذا دليل واحد على وسائل التعذيب النفسي التي تعرض لها شفيق منصور وغيره، فلم يكن مفهوماً قط أن يعترف شفيق منصور — وهو البطل الذى

اشترك فى الاغتيالات السياسية ضد الإنجليز منذ عام ١٩١٠ — أن ينهار فجأة ثم يعترف . ثم ينكر ، إلا إذا كان تعرض لضغط لا يتحمله رجل غير عادى !

ضربتان !

إن ثورة ١٩١٩ امتازت بالكتمان العجيب . وعلى الرغم من أنها تعرضت لضربات ولأزمات فقد استطاعت أن تنجو من هذه الضربات . وعجزت جميع الوسائل عن كشف أسرارها . ولكنها أصيبت بضربة عندما كشف محمد نجيب الهلباوى عن قوتها الضاربة ! وأصيبت بضربة أخرى عندما اعترف شفيق منصور ، تحت الضغط الهائل الذى تعرض له . ونتيجة لهذا الاعتراف بدأت قضية ماهر والنقراشى . وهى القضية التى اتخذها الإنجليز سلاحاً لمحاولة القضاء على الثورة . إن مذكرات سعد زغلول تمضى فى كشف الستار عن الأسرار .

إننا نترك أحمد ماهر والنقراشى فى زنزانتهما لنروى المحاولات التى كانت تبذل لقطع رأسيهما . . والمحاولات التى كانت تبذل لإنقاذ رأسيهما !

ماذا فى الصندوق المسحور ؟

رأسا ماهر والنقراشى على صينية من الفضة !

فى بيت سعد زغلول صندوق مسحور فتشه الإنجليز ١٢ مرة فى خلال ثورة ١٩١٩ ولم يجدوا فيه شيئاً . اشترك فى تفتيش الصندوق رجال المخابرات البريطانية والقلم السياسى ولم يجدوا فيه شيئاً . استولت السلطة العسكرية فى فبراير سنة ١٩٢٢ على البيت كله وطردت كل من فيه ، وبقى الإنجليز داخل البيت يفتشون ويبعثرون

الأثاث . ويفتحون الصندوق ويقفلونه فلا يجدون فيه شيئاً .

إنه صندوق من الخشب الموجاناه طوله متر وارتفاعه حوالى ٥٦ سنتيمترا. وتفتحه فلا تجد شيئاً . وعرضه حوالى ٥٦ سنتيمترا . ولكن كانت فى داخل هذا الصندوق أسرار ثورة ١٩١٩ . كان فيه تنظيم الجهاز السرى للثورة . وكان مكتوباً بخط سعد زغلول بتاريخ أول يناير سنة ١٩١٩ . وكان يحتوى على ١٨ ورقة. وقد كتب فيها سعد زغلول قائمة بأسماء جميع الأشخاص الذين يختار منهم أعضاء الوفد . فى حالة نفى طبقة منهم . أو إعدامها أو سجنها. وفيها اللجان التى تؤلف تحت الأرض . وفيها مهمات هذه اللجان . . وهذا هو التنظيم السرى الذى أعطاه سعد زغلول بعد ذلك بأيام لعبد الرحمن فهمى . وأبقى صورته الأصلية عنده . وقد بقى هذا التنظيم السرى مجهولا . ولكن نسخة منه سقطت فى يد المخابرات البريطانية فى عام ١٩٢٢ . ولقد ضبطت هذه النسخة فى القضية المعروفة باسم قضية المؤامرة . وقد أشار المدعى العام فى جلسة يوم ٨ مارس سنة ١٩٢٢ إلى أنه وقعت فى يدهم وثيقة عن لجان سرية يبلغ عددها ١٢ لجنة . منها لجنة تنفيذية تعمل على مقاطعة البضائع الإنجليزية . ولجنة لإتلاف التلغرافات والتليفونات . ولجنة لإعداد الإضراب العام. ولجنة لإصدار صحف سرية. ولجنة لفحص الصحف ولجنة لجلب السلاح . ولجنة لتأديب الذين يقفون ضد الثورة . ويبلغ مجموعها ١٢ لجنة . لكل منها عمل خاص . ولكن هذه النسخة — لحسن الحظ — لم تكن تحوى أى اسم من أسماء التنظيم السرى . ولم يكن خطها معروفاً . . . ولكن المؤكد أنها كانت صورة للتنظيم الذى كتبه سعد زغلول بخط يده فى أول يناير سنة ١٩١٩ . وكانت النسخة الأصلية موجودة طوال الثورة فى هذا الصندوق السحرى الغريب . وكان بين الأوراق الموجودة فى الصندوق المسحور وصية سعد زغلول . وهذا نصها :

« عزيزتى صفية

« أرجو إذا حم القضاء وأدركتنى الوفاة أن تصرفوا من تركتى مبلغ خمسمائة جنيه للحاج أحمد تابعى . . وخمسمائة جنيه إلى محمد أحمد تابعى . وخمسمائة جنيه إلى الأسطى أحمد بدران الطاهى . ومائة جنيه إلى على الفراش . إذا كانوا فى خدمتنا عند حلول الأجل »

« سعد زغلول »

نص الوصية

« بسم الله الرحمن الرحيم . قد أوصيت بالثلث من جميع الأموال التى أتركها سواء كانت ثابتة أو منقولة . إلى كل من سعيد ورتيبة ولدى شقيقتى . لكل منهما النصف ، أى نصف الثلث المذكور . وصممت على ذلك ، وأشهدت الله عليه ، والله خير شاهد وأعدل قاض » .

« سعد زغلول »

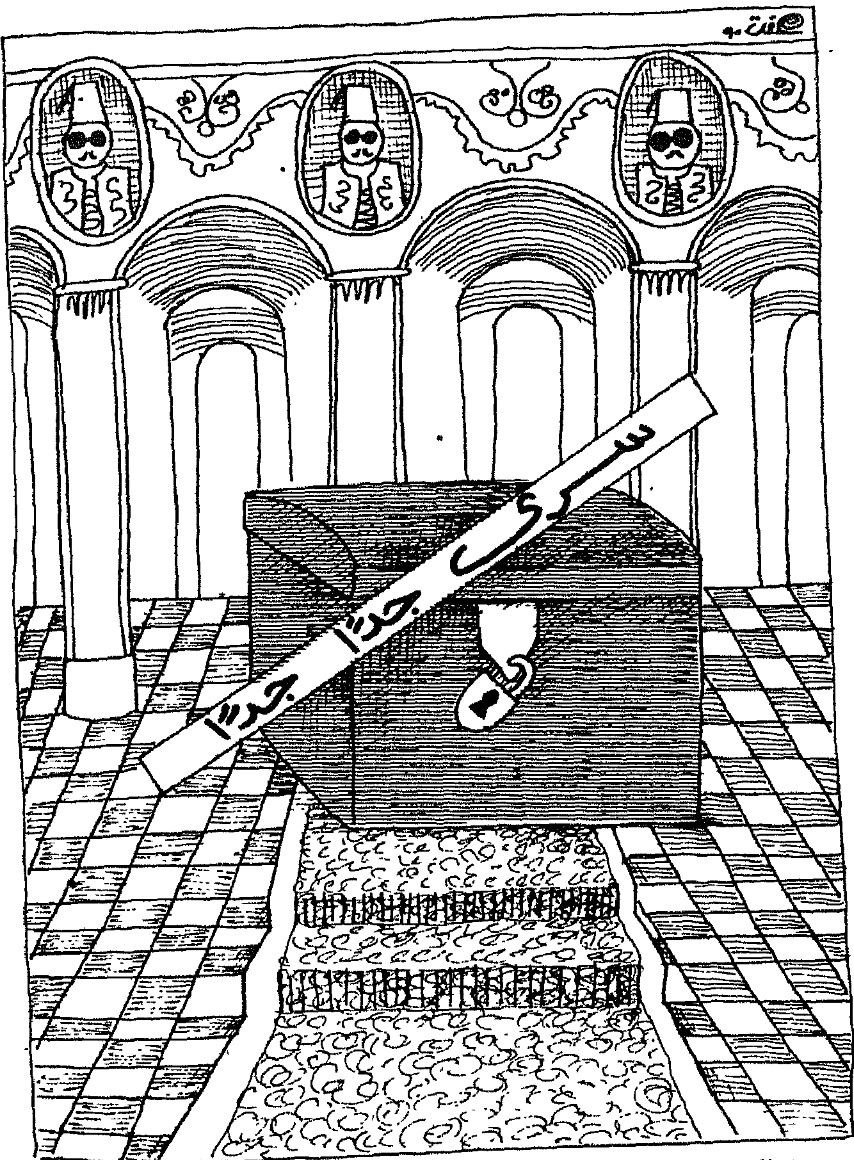
« حضرة المحترم مدير البنك الأهلى

من المبالغ المودعة طرفكم باسمى مبلغ عشرة آلاف جنيه مصرى ؛ هو ملك حرمى صفية زغلول . ولها حق استلامه متى شاءت » .

« سعد زغلول »

تحريراً فى أول يونيو سنة ١٩٢٠

ويلاحظ أن سعد زغلول كتب هذه الوصية فى أثناء ثورة ١٩١٩ ، وتوقعه أن يقتل أو يعدم فى أى وقت !


سري جداً جداً

الحريق

وكان فى الصندوق المسحور كذلك عدد من الوثائق والصور الزنكوغرافية ، وقد كتب سعد زغلول عليها «سرى جداً جداً» . وكان هذا الصندوق السحرى الذى فتشته المخابرات البريطانية ١٢ مرة خلال الثورة موضوعاً فى الطرقة البلاط الموصلة للحمام ودورة المياه ، فى الدور العلوى الذى ينام فيه سعد زغلول . وكان مكان وضعه ظاهراً للعيون ، وكان فى داخل الصندوق المسحور أرواب استحمام سعد زغلول وصفية زغلول ، وعدد من الفوط والمناشف ، وكنت إذا فتحت الصندوق وبحثت فى داخله جيداً وفتشته بدقة لا تجد فيه إلا البشاكير .

أما باب المخبأ السرى فلا يمكن أن تعرفه مهما فحصته بعناية ، وكان سر هذا الباب السرى لايعرفه إلا ثلاث سيدات ائتمنهن سعد زغلول على سره . وهن صفية زغلول زوجته ورتيبة زغلول ابنة شقيقته ، ووهيبة سرهنك ابنة شقيقة صفية زغلول . وحدث فى عام ١٩٢٥ أثناء تحقيق قضية ماهر والنقراشى أن فتح سعد زغلول الصندوق وأخرج منه التنظيم السرى للثورة ، وهذا التنظيم الذى كان يبحث عنه الإنجليز فى ذلك الوقت ، وتولت صفية زغلول تمزيقه ، وأعطت الورق الممزق للآنسة فريدا وصيفة سعد زغلول لتتولى الإشراف على حرقه بنفسها فى فرن الفحم .

ونزلت مدموازيل فريدا إلى المطبخ ، فوجدت أن الأسطى أحمد الطباخ يطهى الطعام على فرن من الغاز ، فطلبت منه أن يشعل فرن الفحم لأن الأوامر التى لديها أن تحرق هذه الأوراق فى فرن الفحم ، وتم حرقها كلها . ولكن فى مذكرات سعد زغلول تستطيع أن تجد صورة لأحد الأجهزة التى أحرق سعد زغلول سرها . . . وقد لعبت دورا فى قضية ماهر والنقراشى .

جهاز المعلومات

ضيق الملك فؤاد واللورد أللنبي المندوب السامى الخناق على سعد زغلول : فرضوا عليه رقابة صارمة ، سلطوا عليه المخابرات البريطانية محاولين أن يكشفوا عن العلاقة بين سعد زغلول والجهاز السرى للثورة . ووضع سعد زغلول رقابة على الملك فؤاد واللورد أللنبي . . . إن جهاز المعلومات — الذى كان يتصل فى أوائل الثورة بعبد الرحمن فهمى ، ثم بالدكتور أحمد ماهر الذى خلف عبد الرحمن فهمى فى قيادة الجهاز — أصبح يتصل بسعد زغلول مباشرة . .

وكان جهاز المعلومات يتألف من أشخاص لا يعرفون بعضهم بعضاً ، ولقد أثبتوا كفاية فى أوائل الثورة باستطاعتهم الحصول على معلومات مذهلة ، من داخل القيادة البريطانية لجيوش الاحتلال . . ومن داخل القصر . . وفى مجلس الوزراء . . وفى دار المندوب السامى .

وقد ضم سعد زغلول إلى هذا الجهاز عبد القادر حمزة صاحب جريدة البلاغ ، وكانت مهمته أن يتصل بإسماعيل شيرين بك نائب محافظ القاهرة الذى كان يحصل على أنباء من داخل القصر . وكان إسماعيل شيرين لا يتصل بسعد زغلول مطلقاً ، وإنما يتصل بعبد القادر حمزه الذى يتصل بسعد زغلول . وكان إبراهيم بك راتب عضو الوفد مكلفاً بالحصول على أنباء الأمراء وأعضاء البيت المالك . وكان عبد الفتاح رجائى بك المحامى مكلفا بالحصول على أخبار القصر الملكى وأخبار الملك فؤاد . وكان على الشمسى مكلفاً بالحصول على أخبار الدوائر الأجنبية والوزراء الأجانب . وكان أمين يوسف مكلفاً بأخبار دار المندوب السامى ، وكانت مهمته أن يتصل بمستر ديليني مدير شركة روتر فى القاهرة ، الذى كان بحكم منصبه يعرف جميع أسرار

دار المندوب السامي وقيادة جيش الاحتلال .

وكان الدكتور حامد محمود مكلفا بالإقامة في لندن والحصول على معلومات عن الوزارة البريطانية . وكان على اتصال دائم برامزي ماكدونالد زعيم حزب العمال ورئيس الوزارة البريطانية السابق . وكان مصطفى النحاس باشا مكلفا بالاتصال بطاهر نور باشا النائب العام الذى يحقق في قضية ماهر والنقراشي . وكان محامياً في الوقت نفسه في هذه القضية . وكان أمين عز العرب يحصل على أسرار المستشار القضائي

وكان يعمل في الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ المؤرخ الإنجليزى المعروف مستر بلنت . الذى كان صديقاً لعرابى باشا . وكان يرسل لسعد زغلول أسرار مجالس الوزراء البريطاني بواسطة الدكتور حامد محمود دون أن يتقاضى ثمناً !

وكان عبد الهادى الجندى بك المستشار في محكمة الاستئناف مشرفاً على الجهاز السرى داخل القضاء والنيابة . وقد سجل سعد زغلول في مذكراته أهم المعلومات التى كان يحصل عليها كل واحد من هؤلاء المسئولين عن هذه الفروع في جهاز المعلومات . وكان يعاونهم عدد كبير من الجنود المجهولين الذين كانوا يقومون بأخطر الأعمال للحصول على أسرار عجيبة عما يدور في الخفاء . . وكانوا يقومون بهذا العمل الخطر بدون مقابل . وكان أغلب هؤلاء من الفقراء وصغار الموظفين . وكان سعد زغلول وحده هو الذى يعرف أسماءهم . . ومما يؤسف له أنه لم يذكر في مذكراته أسماء هؤلاء الأشخاص . واكتفى بأن يذكر أسماء الذين يتصل بهم مباشرة .

وكان عدد من السيدات المصريات يعملن في جهاز المعلومات . . وقد استطاعت هؤلاء السيدات البطلات أن يرتبن اتصالا داخل السجن بين أحمد ماهر والنقراشي وبين سعد زغلول خارج السجن . وكان يصل أحمد ماهر والنقراشي يومياً في زنزانتهما أنباء التحقيقات وأقوال الشهود ضدهم . وكانت هذه الرسائل تصل إليهما

فى داخل أرغفة الخبز التى كان يتولى متعهد معين توريدها للسجن ، وكانت زوجة صاحب المخبز إحدى السيدات المجهولات اللاتى يقمن بهذه العملية الخطيرة . وكانت الرسالة السرية تخبز داخل الرغيف ، وكان ضابط فى حراسة الزنزانة هو الذى يعرف الرغيفين اللذين عليهما علامة غير ظاهرة ، فيضعها فى صينية الإفطار التى تدخل الزنزانة . . ولكن هذا الجهاز فشل فى أمر واحد ، هو أنه حاول أن يتصل عدة مرات بشفيق منصور داخل زنزانته فلم يوفق . . إن الإنجليز لم يطمئنوا إلى أى ضابط مصرى يتولى حراسة شفيق منصور . . كان يتولى هذه الحراسة عدد من الكونستبلات الإنجليز ، يرأسهم ملازم إنجليزى ، وهو فى الوقت نفسه موظف فى المخابرات البريطانية . وربما لو تم الاتصال بشفيق منصور ، لتغير جزء هام من تاريخ مصر أو تاريخ الجهاز السرى على الأصح .

ونعود الآن إلى مذكرات سعد زغلول عن اعترافات شفيق منصور وأثرها على الدكتور ماهر والنقراشى :

١٦ يونيه سنة ١٩٢٥ :

« قال لى حسين هلال (عضو الوفد) إن النائب العمومى طاهر نور قدم استقالته ، وقال آخر إنه سمع أنه طلب إجازة ثلاثة شهور . وبعد الأكل ، انصرف الموجودون إلا عبد القادر حمزة (صاحب البلاغ) . وعلمت منه أن كين بويد — مدير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية — يبحث عن أداة ضد (عبد الحليم) البيلى و (حسن) نشأت (وكيل ديوان الملك) ، وأن الإنجليز بدأوا يشكون فى طاهر نور ويتوهمون أن له ضلعاً مع السراى ، ويؤيد هذا ما نشره المقطم اليوم من أن (المستر) هيوز المفتش بالنيابات اختلى بشفيق منصور ومحمود

إسماعيل فى حكمدارية البوليس مدة من الزمان .

ولكننا لم نعرف السبب فى كون النائب العمومى قابل أمس جلالة الملك . وقد روت الجرائد أمس أن هندرسون (نائب المندوب السامى) زار رئيس الوزراء، ولكنها لم تقل إنه زار جلالة الملك ، فما هو السبب فى عدم زيارة جلالته ؟ » .

١٧ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« روى محمد باشا أحمد أن طاهر باشا نور (النائب العمومى) طُلب منه بواسطة حسن نشأت باشا «وكيل الديوان الملكى» والوزارة، إهانة بعض الأعاظم بسؤالهم فى تهم الاعتداءات ضد الإنجليز ، فأبى (النائب العام) كل الإباء ، لأنه لم يجد لذلك من سبب ، سوى النكاية والكيد » .

١٨ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« أخبرنى النحاس باشا بأن النائب العمومى أكد له أن ليس على النقراشى وأحمد ماهر شىء فى قضايا الاعتداءات السابقة على حادثة السردار ، بل ليس على غيرهما من المحبوسين معهما فيها شىء يكفى لتقديمهما إلى المحكمة، وأنه سيطلق سراحهما عاجلا أو آجلا . ولكن هذا الكلام يخالف كل المخالفة ما قاله هذا النائب إلى أمين عز العرب ، عقب القبض عليهما فى نحو ٢٣ مايو من أن هناك شبهات قوية عليهما فى تلك الاعتداءات .

واليوم نظر القاضى فى المعارضة المقدمة منهما ضد حبسهما ، وطلبت النيابة أن تكون الجلسة سرية . ولكن المحكمة أمرت ، بناء على معارضة الدفاع ، أن تكون الجلسة علنية ، وزعمت النيابة أن ضدهما تقريراً مقدماً من شفيق منصور ، فطلب

الدفاع تقديمه للمحكمة والإطلاع عليه . فأمر القاضي بذلك وأخر قراره إلى يوم السبت المقبل . فانظر تر أن النيابة بعد أن تباشر التحقيق سرا . تريد أن تكون مراقبة القضاء عليها سرية ، وأن تجعل القاضي يحكم بناء على ورقة لايطلع هو عليها ولا الدفاع . . . انظر . . . وتعجب » .

٢٠ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« رفض القاضي معارضة ماهر والنقراشي ، وهو ما توقعته من قبل ! »

الإثنين ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« زارني مسيو كاسترو (صاحب جريدة الليبرتيه) وقال لي إن ديليني (مدير شركة روتر) يبلغك عن مستر هيوز (مفتش النيابات) أن القبض على عبد الحليم البيلي أصبح في حكم المقرر ، وأن ديليني يؤكد أن هندرسون (نائب المندوب السامي) سيطلب قبل وصول چورچ لويد (المندوب السامي الجديد) إبعاد حسن نشأت باشا من السراي ، بحيث لايكون له وجود فيها عند وصوله . وأن هناك أملا قويا ، بأن محمود إسماعيل سيبدي مايكون عنده من المعلومات بعد حكم النقض والإبرام » .

٣٠ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« كانت اليوم المعارضة في حبس ماهر والنقراشي . وأكبر ظني أنها رفضت كما كان يدل عليه موقف النيابة لطلب تقديم موعدها ، إذ لو كان عندها نية الإفراج لأفرجت عنهما من تلقاء نفسها . ولا يبعد أن يكون للسراي دخل في هذه الإطالة ، والله أعلم . يقول ديليني — مدير شركة روتر — لأمين يوسف ، إنه قبل القبض على عبد الحليم البيلي

ننتظر القبض على شخص آخر . . فمن هو يا ترى ؟

على أن أخبار ديليني يجب أن تؤخذ الآن بكل تحفظ . لأن النبع الذى كان يستقى منه أخباره قد نقص الآن بسفر كار (نائب المندوب السامى بالنيابة) » .

٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ :

« أخبرنى عبدالقادر حمزه ، عن سعيد ، عن إسماعيل شيرين محافظ القاهرة بالنيابة ، أن نشأت باشا سيجرى تحقيق معه فى قضية السردار بعد أربعة أيام . وأن سفارة إنجلترا فى الآستانة كلفت بإرسال عبد الحليم البيلى إلى هنا وأن رسولين قاما من هناك للبحث عن شخص آخر كان مع البيلى وفر إلى أوربا . فهل هذه الرواية صحيحة ؟ إنى أشك فيها » .

الجثة !

الجمعة ١٠ يوليو سنة ١٩٢٥ :

« عثروا على جثة مصطفى حمدى : الذى قال شفيق منصور إنه أصيب أثناء التدريب على رمى القنابل فى الجبل . وكان معه أحمد ماهر . ولكنهم لم يجدوا معه قطعة القماش التى قال شفيق منصور إن أحمد ماهر قطعها من بطانة (معطفه) وسد بها الجرح . ولكن بعض الجرائد ذكر اليوم أن البعض عثر عليها أخيراً مع رجل (ساق) كانت ناقصة !! . وقيل إن هناك اعترافات أخرى هم بالإدلاء بها عبد الحميد عنايت . وسيظهر كل ذلك » .

قصة مصطفى حمدى

هذا ما كتبه سعد زغلول عن اعترافات شفيق منصور على جثة مصطفى حمدى عضو الجهاز السرى للثورة . فما هى قصة هذه الجثة التى لعبت دوراً كبيراً فى اتهام الدكتور أحمد ماهر ؟ . . إن الدكتور سيدنى سميث الطبيب الشرعى الذى فحص الجثة كتب عنها فى مذكراته صفحة ١١٢ من كتابه « القتل [٢] » ، وهم يسمونه فى إنجلترا الآن « شارلوك هولمز الجديد » .

كتب سيدنى سميث يقول :

« لم يطلق شفيق منصور أية طلقة عندما حدث الاعتداء على حياة السردار ، وكانت جريمته هى تحريض الآخرين على الاغتيال ، بل إنه لم يكن معهم فى ذلك الحين . وكان لديه دليل قوى على وجوده فى مكان آخر . فقد كان مع وزير المعارف أحمد ماهر فى مكان لايبعد كثيرا (كانت وزارة المعارف فى نفس الشارع الذى وقع فيه الاغتيال) . وفى أحد اعترافات شفيق منصور قال إن أحمد ماهر والنقراشي وكيل وزارة الداخلية كانا عضوين معه فى المجلس الأعلى للجمعيات السرية المسئولة عن الاغتيالات . وطلبت منى السلطات إجراء مزيد من الأعمال فى معمل الطب الشرعى للبحث فى استقصاء قصة شفيق منصور . قال شفيق منصور فى اعترافاته إن شاباً يدعى مصطفى حمدى انضم إلى الجمعية قبل ذلك بعدة سنوات ، وكان ضابطاً فى البوليس برتبة ملازم ، ثم فصل بسبب نشاطه السياسى . وقبل المحاكمة الخاصة بالسردار بخمس سنوات (عام ١٩٢١) توجه مصطفى حمدى ذات يوم إلى تلال المقطم للتدريب على إلقاء القنابل . ووفقاً لأقوال شفيق كان مصطفى حمدى على قدر كبير من الكفاءة فى صنع القنابل واستخدامها . ولكن

فى ذلك اليوم انفجرت إحدى القنابل فى يديه وقتلته . وترجع أهمية هذا الاعتراف إلى أن شفيق منصور قال إن أحمد ماهر كان مع الضابط مصطفى حمدى فى أثناء عملية التدريب على إلقاء القنابل، وكانت مهمتى هى أن أحاول اكتشاف ما إذا كان مصطفى حمدى قد قتل بالطريقة التى ذكرها شفيق منصور ، ولهذا ذهبت إلى الصحراء، إلى المكان الذى حدد شفيق منصور أن الحادث وقع فيه . وإذا راعينا الوقت الذى انقضى على الحادث . فقد كنا سعداء الحظ إذ وجدنا عدداً غير قليل من شظايا العظام والملابس متناثرة فى أجزاء مختلفة من الصحراء ، وكذلك قطعاً من الزجاج والمعدن . وفحصتها جميعاً حيث ترقد ، ثم أخذتها معى إلى معمل الطب الشرعى لأجرى عليها تجارب عن كثب .

وكان يبدو أن العظام كلها تنتمى لشخص واحد . وكانت كلها جافة هشة ابيض لونها بعد تعرضها للجو فترة طويلة ، ولكن كان لا يزال لديها قصة تحكيها . كانت عظام رجل بين الخامسة والعشرين والثلاثين من العمر ، يبلغ طوله حوالى خمس أقدام و ٨ بوصات ، متين البنيان إلى حد ما ، وكان سقف حلقه ضيقاً ، وله مجموعة كاملة من الأسنان السليمة فى الفك الأعلى . وعلى الجانب الأيمن من جبهته كانت هناك فجوة يبلغ قطرها حوالى بوصة : مع بعض انخفاضات وشقوق تحيط بها، وكثير من الثقوب فى الجانب الداخلى من الجمجمة . واستنتجت أنه قتل بمرور مقذوف غير منتظم الشكل نفذ من رأسه. وكان من الممكن جداً أن يكون ذلك ناتجاً عن انفجار قنبلة .

وعندما جمعت أجزاء الملابس معا كانت تتضمن بدلة كاملة من الصوف « التويد » الثقيل . وقميصا وياقة وكرافتة وسروالا سميكاً ، وجوارب تتصل بها حمالات ومنديلين طرزت أطرافهما و بقايا طربوش ـــ و بدا من حالة الأكمام وساق

البنطلون أن الملابس خلعت عن الجثة قبل دفنها ، وكانت شظايا زرين وزر كامل تحمل اسم ترزى بالقاهرة ، وهناك شريط حيك داخل أحد الجيوب يحمل نفس اسم الترزى ورقم مكتوب بالحبر ، كما كان الطربوش يحمل اسم صانعه من الداخل . وقد أمكن التعرف على بعض الملابس على أنها تخص الرجل المفقود ، ومن ثم فقد افترض أن الجثة هى جثة مصطفى حمدى . وكان أحد المنديلين قد طوى على هيئة رباط طبى ، ووجدت عليه آثار رفيعة لدماء ، كما كانت هناك بقع أخرى على البطانة الداخلية لياقة المعطف والبطانة الداخلية للطربوش .

كل هذه البقع كانت باهتة جداً ، ولم أستطع أن أحصل على أى تفاعل لاختيار معمل الدم لتقرير ما إذا كانت دماء بشرية أم لا ، ومن ثم فلم يكن هناك دليل قاطع تماما ، ولكنها جميعا تميل إلى تعزيز افتراض أن الموت حدث بعد الإصابة بانفجار القنبلة . وكانت الشظايا المعدنية والزجاجية تتضمن قطعاً من أسطوانة حديدية وقطعة قصيرة من قضيب حديدى ، وقطعة مفرطحة من الصفيح ، وأسطوانة من الصفيح ، وعنق زجاجة صغيرة . وكنت أعرف من قبل تكوين القنابل التى استخدمت فى حوادث الشروع فى الاغتيال فى ثورة ١٩١٩ . وكانت هذه الشظايا تتفق تماماً مع أى قنبلة من نوع مماثل من التى استعملت فى الثورة ، إنها قنبلة من نوع بالغ الخطورة ، لأنها لا تنفجر بكبسولة ، بل عندما تلقى ، وكانت تحوى زجاجة من حامض الكبريتيك لا غطاء لها ، وتنفجر عن طريق سقوط هذا الحامض على مزيج من كلورات البوتاس وحامض البكريك ، ولو حدث بطريق المصادفة أن قلبت القنبلة ، لوقع الانفجار قبل موعده ، وهذا ما حدث بالضبط لمصطفى حمدى .

وكان البوليس قد قام فى نفس الوقت بتفتيش منزل حفار كليشهات اسمه يوسف طاهر ، ووجد حوالى ١٨ قنبلة فى بئر فى منزله ، فأرسلت القنابل إلى لفحصها ،

وقد قارنتها بشظايا القنبلة التى قتلت مصطفى حمدى فوجدتها مماثلة تماماً ، ولم يعد هناك شك فى أنها صناعة واحدة، ومما أضفى أهمية زائدة على ذلك أنه ظهر أن الخمار يوسف طاهر هو خال القتيل الضابط مصطفى حمدى .

وبدا بوضوح أن قصة شفيق منصور عن تدريب مصطفى حمدى على إلقاء القنابل هى قصة حقيقية تماماً، ولهذا قويت الشكوك ضد أحمد ماهر ، فاعتقل هو والنقراشى » .

* * *

هذا ما كتبه الدكتور سيدنى سميث الطبيب الشرعى فى مذكراته فى صفحات ١١٢ و١١٣ و١١٤ . وهو يدل على الاهتمام العجيب بإثبات التهمة على أحمد ماهر .

لماذا ؟

إن فى مذكرات أحد أعضاء الجهاز السرى باقى القصة : قال عريان سعد — الذى ألقى قنبلة فى سنة ١٩١٩ على يوسف وهبة باشا رئيس الوزراء — فى مذكراته بتاريخ آخر يونيو سنة ١٩٢٥ : « استدعانى إنجرام بك المكلف بجمع المعلومات والأدلة التى تدين أحمد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى وزملاءهم ، وكان فى الوقت نفسه حكمدارا للإسكندرية مقيماً فى القاهرة لهذه المهمة ، وكان أيضاً موظفا فى المخابرات البريطانية . كان ذلك فى شهر يونيو سنة ١٩٢٥ ، بعد الحكم فى قضية السردار بالإعدام . وكان شفيق منصور قد قال فى اعترافاته إن أحمد ماهر كان شريكى فى محاولة اغتيال يوسف وهبة باشا . وطلب منى إنجرام أن أقرر من كان شريكى ، وأن الحكومة مستعدة لأن تدفع لى ستين ألف جنيه إذا وافقت على هذا الاعتراف، فقلت له أن ليس لى شريك . وأن كل ما حدث هو ما ذكرته فى

محاضر التحقيق والمحاكمة يومها . وثار إنجرام بك واعتبر ما قلته إهانة ، وقال إن كل ماقلته فى التحقيق كذب ، وأن لدينا أدلة على أن لك شركاء دبروا الحادث ووضعوا القنابل وراقبوا رئيس الوزراء فى خروجه وعودته ، ونحن مصممون أن نقبض على جهاز عام ١٩١٩ كله ، وعلى قواد هذا الجهاز ، ونقدمه للمحاكمة ، والحكومة البريطانية مستعدة فى سبيل القضاء على جهاز ثورة ١٩١٩ وعلى رأس سعد زغلول وأحمد ماهر والنقراشى ، مستعدة لأن تدفع أى مبلغ فى سبيل أن تصل إلى الحكم على سعد زغلول وزملائه بأنهم عصابة من القتلة وليسوا هيئة سياسية ، وبذلك نقضى عليهم نهائيا . وفى يدك مفتاح من المفاتيح التى تفيدنا .

وأصررت على أننى لا أعرف شيئاً ! . . وبعد ذلك طلبنى مصطفى حنفى بك رئيس النيابة ، وسألنى إن كنت أعرف أحمد ماهر ، فنفيت معرفتى به ، أو بأى واحد من المتهمين » .

فوق الصينية !

وقبل ذلك باثنى عشر يوماً ، وفى يوم ١٨ يونيو سنة ١٩٢٥ ، ذهب إنجرام بك المشرف على التحقيق فى الاغتيالات إلى لورد أللنبى المندوب السامى ودخل مكتبه حاملاً صينية من الفضة . ودهش لورد أللنبى لهذا المنظر . . ونظر فى الصينية فوجد ظرفاً كبيراً ، وقال لورد أللنبى : « ما هذا ؟ . . »

قال إنجرام : « إنهما رأس أحمد ماهر . . . ورأس النقراشى . . »

ثم سكت قليلاً وقال : « ورأس سعد زغلول أيضاً ! »

فماذا كان فى المظروف المقفل ؟

صراع مع المشنقة

كان الصراع طويلاً ، ومريراً . ورهيباً ! كان الصراع أمام المشنقة ! بل مع المشنقة ! يد جبارة تحاول أن تلف حبل المشنقة حول أعناق أحمد ماهر والنقراشي والشيشيني ! ويد أخرى تحاول أن تنقذ هذه الرؤوس من الإعدام !

كان القصر الملكي كله — وعلى رأسه الملك فؤاد — يريد الإعدام! وكانت الحكومة الإنجليزية — بجيش الاحتلال الرابض، بالمخابرات البريطانية برياسة كين بويد ، بدار المندوب السامي يقودها الفيلد مارشال اللورد أللنبي — تريد الإعدام ! وكانت الحكومة المصرية — برئيس وزرائها أحمد زيور ، وبوزير داخليتها إسماعيل صدقي ، ثم وزير الداخلية الذي خلفه حلمي عيسى باشا — يريدون الإعدام !

وكان سعد زغلول يريد البراءة ! ولم يكن سعد زغلول وحده ! كان معه الشعب المصري بنسائه ورجاله ! وكان معه جهاز المعلومات ، وكان معه رجال مجهولون يخاطرون ويقامرون برؤوسهم ووظائفهم ، لكي ينقذوا قادة الجهاز السري من الإعدام !

ولقد لعبت المرأة المصرية دوراً مجهولا في هذا الصراع ! لقد نظمت صفية زغلول خلايا من النساء ، تتصل بزوجات جميع المستشارين ورجال النيابة والقضاء ! تحصل على الأخبار والمعلومات ، وتطالب القضاة بأن يكونوا وطنيين لأنهم ليسوا قضاة في قضية عادية ، وإنما في قضية الوطن كله ! . . وسمعنا زوجات مستشارين يقلن لأزواجهن : لو جلست في هذه القضية ، وحكمت على ماهر والنقراشي بالإعدام فلن أعيش معك تحت سقف واحد ! . . وسمعنا عن زوجة موظف كبير خلعت « الشبشب » وضربت به زوجها ، لأنه أراد أن يشهد ضد المتهمين في

القضية ! . . ولم يلبث الإنجليز أن شعروا بأنهم لايستطيعون الاطمئنان إلى أحد ؟ إن دار المندوب السامى رفضت أن يكون التحقيق فى أيدى المصريين ، فجعلت مستر بوث المستشار القضائى بوزارة الحقانية ومستر هيوز رئيس النيابات مشرفين على عمل النائب العام المصرى ! . . وجعلت البوليس تحت إشراف مستركين بويد مدير المخابرات البريطانية فى مصر ، ومساعده إنجرام بك ، واللواء رسل باشا حكمدار القاهرة ، ومستر جريفيث الموظف فى المخابرات تحت اسم المفتش بإدارة الأمن العام ! . . وحاول إنجرام بك أن يشترى الذمم والضمائر ، وكان يعرض مائة ألف جنيه على الشاهد الواحد ، من أعضاء الجهاز السرى . كما رأينا فى صفحات مذكراتهم التى نشرناها فى الحلقات السابقة !

ومع ذلك لم يتقدم أحد بأى دليل حقيقى ضد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى ، والحاج أحمد جاد الله البرشمجى بالعنابر وزعيم الخلية السرية للعمال ، ومحمود عثمان مصطفى التلميذ بمدرسة التلغراف ! . . وأمر الإنجليز بتقديم عبد الحليم البيلى أيضاً بسبب الشكوك التى بدأت تتردد فى كل مكان عن علاقته بحادث السردار ! . . ولم يكن الإنجليز يريدون إعدام ماهر والنقراشى وزملائهم فقط ، بل كانوا يريدون أن يصدر الحكم بالإعدام على ثورة ١٩١٩ بعد أن كشفت اعترافات شفيق منصور أسرار جهازها السرى ونظامه وتفاصيل هذا النظام . .

وكنت فى تلك الأيام أدخل الغرفة التى ولدت فيها ، بالدور العلوى فى بيت سعد زغلول ، والتى كنا ننام فيها - أنا وأخى وأمى - إلى أن استأجرنا شقة فى عام ١٩٢٤ ، وحوّل سعد زغلول هذه الغرفة إلى مكتب يجلس فيه ويستقبل الناس ، بسبب حالته الصحية التى تمنعه من النزول إلى مكتبه بالدور الأول . . وكنت أرى دوسيهات قضية ماهر والنقراشى ، وهى مئات من الدوسيهات الضخمة ، فوق

الكراسى . وعلى الأرض . وفوق المكتب . كأنها غرفة موظف مهمل فى أرشيف إحدى الوزارات ! إن سعد زغلول فى تلك الأيام نسى أنه زعيم الثورة ورئيس الوزراء السابق ووزير المعارف والحقانية السابق ، والمستشار السابق بمحكمة الاستئناف ، وعاد إلى ما قبل كل هذا ، عاد محامياً ! . . وكنت تجد على مكتبه مذكرات بخط يده عن التحقيق ومذكرات أملاها ، ونقطا أعدها . . وكان سعد يجتمع بعبد الله حسين المحرر بالأهرام ، لأنه كان محامياً عن المتهم محمود عثمان مصطفى الذى يبلغ من العمر ٢٣ عاماً والذى كان تلميذا بمدرسة التلغراف ، والمتهم فى قضية قتل المستر براون أحد كبار موظفى وزارة الزراعة فى حديقة الأورمان . وكان سعد يجتمع بإبراهيم رياض المحامى عن الحاج أحمد جاد الله الذى يبلغ من العمر ٦٠ سنة ، البرشمجى بالعنابر ، والمتهم بأنه قتل فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٩ الكابتن صمويل كوهين الضابط بالجيش البريطانى ، وبأنه قتل فى ٦ مايو سنة ١٩٢٠ المستر هدن الضابط البريطانى . وأنه قتل فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ العسكرى البريطانى بروكول ، وبأنه قتل فى يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٢٢ المستر ستيل الصول بالجيش البريطانى ، وبأنه قتل فى ٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ مستر درنلك ومستر ترايجون الضابطين بالجيش البريطانى ، وبأنه حاول قتل المستر نايت أحد كبار الموظفين الإنجليز فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ، والمستر هوبكنس فى ١٥ فبراير سنة ١٩٢٢ ، والمستر إدمون بيتش فى ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، والمستر جون ماكنتوش فى ١١ مارس سنة ١٩٢٢ .

وكان سعد يجتمع يومياً بمصطفى النحاس ومرقص حنا ونجيب الغرابلى ومكرم عبيد وسلامة ميخائيل ، المحامين عن أحمد ماهر وزير المعارف السابق الذى يبلغ من العمر ٣٧ سنة ، ومحمود فهمى النقراشى وكيل وزارة الداخلية السابق والذى يبلغ من العمر ٣٧ سنة أيضاً ، ويجتمع مع أحمد لطفى نقيب المحامين وأحد المحامين عن

حسن كامل الشيشيني الأستاذ بمدرسة المعلمين العليا ، والبالغ من العمر ٣٥ سنة .
وكانت تهمتهم هي التحريض على قتل يوسف وهبه باشا رئيس الوزراء في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ الذى ألقى عليه فيه عريان يوسف سعد القنبلة ، والشروع في قتل محمد شفيق باشا وزير الأشغال في ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ الذى ألقى فيه عبد القادر شحاته وعباس حلمى القنبلة ، والشروع في قتل حسين درويش باشا وزير الأوقاف في ٨ مايو سنة ١٩٢٠ الذى ألقى فيه أحمد توفيق القنبلة ، والشروع في قتل محمد توفيق نسيم باشا في ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ الذى ألقى فيه إبراهيم حسن مسعود القنبلة ، والشروع في اغتيال عبد الخالق ثروت باشا في يناير سنة ١٩٢٢ المتهم فيها عبد الحى كُيره ، وقتل المستر براون أحد كبار موظفى وزارة المعارف الإنجليز ، وقتل البكباشى كيف أحد كبار الضباط الإنجليز في البوليس المصرى ، وقتل المستر توماس براون أحد كبار موظفى وزارة الزراعة ، وقتل الكولونيل بيجوت أحد كبار ضباط جيش الاحتلال ، وقتل حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك .. وهى الجرائم التى قام بتنفيذها عبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت وإبراهيم موسى ومحمود راشد ومحمد فهمى على .

. . .

ولم يطمئن الإنجليز إلى أن يرأس مستشار مصرى دائرة محكمة الجنايات التى ستنظر القضية ، فتقدم اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى بطلب أن يكون المستشار الإنجليزى — مستر كرشو بالذات — هو رئيس محكمة الجنايات .

وخضعت حكومة زيور باشا للطلب — طبعاً — ورحبت به ! وتألفت المحكمة من مستر كرشو رئيساً وعلى بك سالم وكامل إبراهيم بك مستشارين . وإذا بمستر كين بويد مدير المخابرات في مصر ، يضع جواسيس على المستشارين المصريين . .

ويضع تليفونات المستشارين تحت المراقبة ! . . وإذا بالتقارير تقول إن على سالم وطني . . وأنه قال في حديث مع رئيس محكمة الاستئناف أحمد طلعت باشا إنه درس دوسيه القضية فوجده مليئاً بالتلفيقات .

وقامت قيامة الإنجليز ! وأرسل اللورد أللنبي إلى على ماهر باشا وزير الحقانية مستر بوث المستشار القضائي يطلب منه منع على سالم من نظر القضية . وأرسل على ماهر إلى أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف يطلب إليه أن يمنع المستشار على سالم من أن يشترك في المحاكمة . . ورفض على سالم أن يتنحى !

وفي يوم عقد جلسة المحاكمة لم يحضر مستر كرشو رئيس دائرة المحكمة ، ولم يعتذر ! . وتعطلت الجلسة ! . . وقال مستر كرشو إنه لا يرأس المحكمة إلا إذا خرج منها على سالم ! . . واضطر على سالم إلى ألا يحضر الجلسة التالية .

وثار المستشارون المصريون ! واحتج المحامون . وهدد الإنجليز برفت المستشارين المصريين ، وإلغاء محكمة الاستئناف كلها ! . . واختلف المستشارون . . كان من رأى عدد منهم المقاومة ، وكان من رأى أغلبيتهم أن العدالة تقضي بأن يتنحى على سالم ، لأن تشبثه بالجلوس بعد هذه الاتهامات يضر القضية نفسها !

وكانت صفعة للقضاء المصري !

السابقة الأولى

ولم تكن هذه أول مرة يتدخل فيها الإنجليز في القضاء المصري ؛ ففي مذكرات المؤرخ الإنجليزي المشهور « بلنت » يقول في صفحة ٣٠٣ من الجزء الأول من مذكراته طبعة ١٩١٨ : « في ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٦ أخبرني الشيخ محمد عبده بأن ضجة كبرى حدثت للحكم ببراءة الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد .

لم تكن ضده أدلة كافية . صمم اللورد كرومر أن يحكم عليه . قال القاضي الإنجليزي « كميرون » لزميليه القاضيين المصريين : إذا لم يحكم على الشيخ علي يوسف فستتخذ إجراءات قاسية ضد محكمة الاستئناف كلها . أوعز لهما بالحكم ضد الشيخ علي يوسف . رفض القاضيان المصريان . امتنع القاضي الإنجليزي « كميرون » أن يجلس معهما في جلسة النطق بحكم البراءة . أعلن كرومر أنه سيزيد عدد المستشارين الإنجليز في المحكمة لاكتساح المستشارين المصريين وجعلهم أقلية .

« هذه أفظع فضيحة . إنها اعتداء صارخ على استقلال القضاء . أكد لي كارتون دي فيار المحامي البلجيكي وعميد المحامين في مصر هذه القصة كلها » .

مذكرات سعد تتكلم

ونترك مذكرات سعد تروي ما حدث في هذا التدخل العجيب في استقلال القضاء في مصر . في يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٢٦ كتب سعد يقول : « مما هز جوانب مصر هزاً عنيفاً ، مسألة امتناع المستشار علي سالم عن الجلوس في قضية القتل السياسي ، وقد كان تحدد لها أول الأمر جلسة ١٦ مارس ، فتمارض فيها ، كما يقال : مستر كرشو رئيس الدائرة ثم تأجلت أسبوعاً . وفي الجلسة التالية امتنع علي سالم عن حضورها . قالوا : لأن رئيس محكمة الاستئناف استدعى علي سالم قبل الجلسة بيوم ، وهدده بأن الإنجليز لا يريدون أن ينظر الدعوى ، فامتنع . وزاد على ذلك بعضهم بأن قال إنهم هددوه بأن النيابة سترده ، إذا لم يمتنع من نفسه . وترجع أسباب الرد إلى أنه صرح برأيه في القضية أمام بعض الناس ، ولنفس رئيس محكمة الاستئناف . وزاد بعضهم بأن له صلة ببعض الهيئات السياسية ، يعني الوفد . ولقد امتنع

المحامون يوم الجلسه عن الحضور . وتأجلت ليوم الاثنين القادم . وحل محل على سالم المستشار على عزت ، وأرسل محامو الدفاع إلى على سالم إنذارا بأن يجلس يوم الجلسة ، وإلا وجب اختصامه . وأخذت الحماسة بعض المستشارين فطلبوا عقد الجمعية العمومية للنظر فى الأمر ، وقيل إن على سالم قدم بنفسه تقريراً بما حصل. وانعقدت الجمعية العمومية للمستشارين فعلا فى ذلك اليوم ، من جميع المستشارين . إلا خمسة ، وقررت عدم جلوس على سالم فى الدعوى .

ولقد أصبحت الآمال ضعيفة فى شأن القضية . إن لم يدركها الله بلطفه .

فاجعة القضاء !

وكتب سعد زغلول كلمة بعنوان : « فاجعة القضاء فى مسألة على سالم بك . . ماقل ودل » . ووقعها بإمضاء عليم ، ونشرتها جريدة البلاغ فى صفحتها الأولى يوم ٥ أبريل سنة ١٩٢٦ هذا نصها : «اهتم الرأى العام بمسألة امتناع على سالم بك عن نظر قضية الاغتيال السياسى ، وحق للناس أجمعين أن ينزعجوا . لقد اختلف فى تفاصيل الحادثة ، والناس معذورون لبعدهم عن مجالس هذه التفاصيل ، فليقل من يشاء منهم مايشاء ، فهى من أولها لآخرها مجاز وتفريط فى الحقوق . ولكن مما لاشك فيه ، ويجب على التاريخ تسجيله للوزارة الحاضرة ، مهما حاول أصحاب الأغراض تأويله ، وإخراجه عن وضعه الطبيعى هوما يأتى :

١ – أن على سالم بك امتنع عن نظر قضية الاغتيال السياسى .

٢ – أن امتناعه كان فجأة ليلة الجلسة ، وبغير سبب قانونى .

٣ – أن رئيس محكمة الاستئناف كلفه بعدم الحضور صباح يوم الجلسة .

٤ – أنه هدده باسم الإنجليز والمندوب السامى .

٥ — أن هذا التهديد وصل إلى على سالم بك على لسان رئيس محكمة الاستئناف .

٦ — أن رئيس محكمة الاستئناف كلف من وزير الحقانية بإبلاغ على سالم هذا التهديد .

٧ — أن وزير الحقانية تدخل فى القضاء وهدد على سالم .

٨ — أن الخافى على الناس هو حقيقة إبلاغ الإنجليز وزير الحقانية هذا التهديد .

٩ — أنه إذا كان حصل فالمصيبة عظمى ، وكارثة تكسح اطمئنان كل المتقاضين وتقوض أركان الدولة .

١٠ — أنه إذا كان لم يحصل فالمصيبة أعظم ، والخطب أجل .

١١ — أن الدستور قد امتهن فى أساس كبير من أسسه ، وهو استقلال القضاء ، بتسيطر القوة التنفيذية على سلطانه !

١٢ — أن حضرات المستشارين اجتمعوا بناء على طلب على سالم بك للنظر فى أمره .

١٣ — أن أهم ما كان يجب البحث فيه ويستحق اهتمامهم واحتجاجهم عليه هو ما وقع ماساً بكرامة القضاء واستقلاله بتدخل الحكومة المعيب .

١٤ — أن قرارهم بعدم جلوس على سالم فى القضية لا تملكه جماعة المستشارين .

١٥ — أن المستشارين اجتمعوا ، وانفضوا ، ولم يعملوا شيئاً فى جوهر المسألة ، بدليل قرارهم المنشور .

فمتى يرزق الله مصر بمن يحافظ على كرامته ، فيحفظ كرامة البلاد ، فإذا دام الحال على هذا المنوال ، فهو لا شك ذاهب بالأسباب والأوتاد » .

انتهى ما كتبه سعد زغلول .

وتألفت المحكمة الجديدة من المستر كرشو رئيساً ، ومن كامل إبراهيم بك عضو يمين ، وعلى عزت بك عضو يسار . وكان أكبر دليل فى القضية اعترافات شفيق منصور . وبدأ جهاز المعلومات يعمل مع سعد زغلول ليل نهار ! . . إن إحدى السيدات من أسرة إسماعيل صدقى باشا ، سمعت صدقى باشا يقول إنه عندما كان وزيراً للداخلية جاءه إبراهيم الهلباوى بك محامى شفيق منصور ، وقال له : « أستطيع أن أقنع شفيق منصور أن يشهد ضد ماهر والنقراشى إذا عدل حكم الإعدام ! » . . وأن صدقى باشا أسرع وقابل اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى ، وأن لورد أللنبى أبرق إلى حكومته يسألها رأيها ، ويقول إن من رأيه أن الحكم على أحمد ماهر والنقراشى وزملائهما يقضى على سعد زغلول وحركته . . وأن الحكومة البريطانية أبرقت له بالموافقة بعد أن وضعت صيغة معينة لهذا التعهد !

ولكن كيف يمكن الحصول على هذا الدليل الخطير ؟ ! وتصادف أن صدقى باشا استقال وقتها من الوزارة ! وقيل لصدقى باشا إن سعد زغلول حصل على نص البرقيات المتبادلة . . وأن المحامين سيستدعونه للشهادة ، ويفاجئونه بها ! واضطر صدقى باشا أن يذيع فى يوم ٣١ يناير سنة ١٩٢٦ بيانا فى جريدة السياسة هذا نصه : « إن شفيق منصور كان كثير التردد فى أقواله ، يعترف حينا بأمور ينقضها فيما بعد ، ولما أنس المدافعون عنه أنه شديد الفزع من الإعدام رأوا أن يعرضوا أمره علينا ، لاحتمال النظر فى معاملته ببعض الشفقة ، خصوصاً وأنه أبدى رغبته فى الإفضاء بأقوال جديدة فأبلغت إذ ذاك شفيق منصور أنه إذا قرر الحقيقة وقام البرهان على صحة قوله ، وترتب على إقامة البرهان إدانة من يرشد عنهم

من المجرمين والحكم عليهم ، فإذ ذاك يُلتمس له عفو ، يخفف عقوبة الإعدام.
ولم يصرح إذا ذاك شفيق بأكثر مما قاله من قبل ، ولم يقم عليه دليل ، فكانت النتيجة حكم الإعدام » .

نشر صدقى باشا هذا البلاغ ، وظن أنه نجا بذلك من نشر حكاية اللورد أللنبي ! . . ولكن سعد زغلول كان يرغب فى الحصول على وثيقة بتدخل اللورد أللنبي فى التحقيق ، وبأنه كان يسعى لإثبات التهمة على ماهر والنقراشى ، وأصر سعد زغلول على المحامين أن يتمسكوا أمام المحكمة بسماع شهادة إسماعيل صدقى . ووضع سعد زغلول بنفسه قائمة الأسئلة التى توجه لصدقى باشا فى المحكمة ، ووزعها على المحامين !

واستدعى صدقى للشهادة .. وراوغ .. وداور .. ولكن المحامين انقضوا عليه .. وقال سعد زغلول فى مذكراته يوم الجمعة ٧ مايو سنة ١٩٢٦ : « إن وزير الداخلية إسماعيل صدقى كان وعد شفيق منصور بالعفو عنه ، إذا هو أدلى بمعلومات تفيد التحقيق وثبتت صحتها ، وأن هذا الوعد كان بواسطة إبراهيم الهلباوى بك (محامى شفيق منصور وعضو مجلس إدارة الأحرار الدستوريين) وأن اللورد أللنبي وعد إسماعيل صدقى باشا ، بأن يوصى بهذا العفو ، إذا قام شفيق منصور بما ذكر . وقد كانت شهادة إسماعيل تشعر بنية سيئة ، وكان يزعم أنه لايتذكر وقائع هى من الأهمية بمكان ، وأغلبها ينفع المتهمين » .

وكان سعد زغلول يريد أن يقول إسماعيل صدقى أمام محكمة الجنايات كل مايعرف ، بصفته الوزير الذى أشرف على التحقيق ! يريد من صدقى أن يقول عن دور نشأت والقصر فى قضية السردار ! يريد من صدقى أن يقول صراحة

إن اللورد أللنبي كان يسعى لإعدام الدكتور ماهر والنقراشي وزملائهما ، وإنه كان مستعداً أن يعفو عن شفيق منصور إذا أدين زعماء الجهاز السرى للثورة وأعدموا ! ولكن صدقى باشا كان يخشى على مستقبله السياسى إذا فضح الملك فؤاد والمندوب السامى البريطانى ، ولهذا حاور وداور وراوغ ، وقد تضايق سعد زغلول من أنه لم يقل صراحة كل مايعرف أمام محكمة الجنايات ، حتى إنه حدث بعد ذلك أن ألف عدلى يكن باشا وزارة الائتلاف الأولى ، واقترح على سعد زغلول تعيين صدقى وزيراً للمالية ، فرفض سعد زغلول . .

وفى يوم ٧ مايو سنة ١٩٢٦ كتب سعد زغلول فى مذكراته أن عدلى يكن اقترح تعيين إسماعيل صدقى وزيراً للمالية ، « فلاحظت له على صدقى ، أن دخوله ينفر الناس منها ، وذكرت له تصرف صدقى فى الشهادة أمام محكمة الجنايات ، ومع هذا فإن محكمة الجنايات ، فى حكمها فى قضية الاغتيالات فى صفحة ٥٢ سجلت الفضيحة فقالت بالحرف الواحد : «شهد حضرة صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا وزير الداخلية سابقاً أمام المحكمة بالصحيفة نمرة ٤٩٦ من محضر الجلسة فقرر مايأتى : « لما علمت من بعض حضرات المحامين فى قضية السردار أن شفيق منصور يريد أن يفضى بمعلومات هامة فى هذه القضية ، تكشف بعض غوامضها ، تكلمت مع جناب اللورد أللنبي فى شأن إمكان تخفيف العقاب عنه ، إذا هو أفضى بتلك المعلومات الهامة . وغرضى من هذا كشف القضية تماماً . فاتفقنا على ما يأتى ، وهو أنه إذا أفضى شفيق منصور بمعلومات هامة يترتب عليها معرفة المجرمين وإقامة الدليل على إجرامهم وإدانتهم ، فإذ ذاك يمكن أن يوصى جنابه الحكومة المصرية بطلب تخفيف العقاب عن شفيق » . انتهت الفقرة التى أخذناها بحروفها من حكم محكمة الجنايات فى قضية النيابة العمومية نمرة ١٠٤ كلى الدوسيه رقم (م . س ١٠٥ — ١٩٢٦ — ٤٨٠) .

وهكذا حصل سعد زغلول على إثبات رسمى على تدخل اللورد اللنبى فى القضية ! ولكنه لم يكتف بذلك ، إنه أراد أن يحصل على إثبات رسمى بتدخل الملك فى القضية ! لايكفى ماجاء فى المحاضر عن الشبهات عن حسن نشأت باشا رئيس ديوان الملك ! إنه يريد إثباتا على الملك فؤاد شخصياً ! . . وذات يوم جاء جهاز المعلومات بأن سفرجياً نوبياً بالقصر الملكى أبلغ الجهاز بأنه كان يقدم القهوة للملك فؤاد فى قصر المنتزه وسمعه يقول لمحمد نجيب باشا ناظر الخاصة الملكية :

« إن اللورد أللنبى قابلنى وطلب منى أن أعطى تعهداً لأحد الشهود بالعفو عنه إذا أثبت أن أحمد ماهر والنقراشى مشتركان فى الاغتيالات ، وقد أعطيت هذا التعهد للشاهد » .. والذى يقرأ هذا التقرير لا يمكن أن يصدقه ! فهل من المعقول أن يعطى ملك تعهداً لشاهد أمام محكمة الجنايات ؟ ! . . ولكن سعد زغلول اهتم بهذا التقرير السرى ، وطلب متابعته ، والحصول على معلومات !

وفشل جهاز المعلومات فى أن يحصل على شىء !

وبعد أيام جاء تقرير إلى سعد من جهاز معلوماته بأن سائق سيارة وزير الداخلية أبلغ أنه بينما كان يقود سيارة محمد حلمى عيسى باشا وزير الداخلية سمعه يقول إن الملك أمره بأن يعطى تعهداً لأحد الشهود فى قضية ماهر والنقراشى ! ويومها كان الشعب كله يعمل فى جهاز المعلومات ، بدون ثمن ! كان كل مصرى يشعر بأنه مسئول عن الحصول على وثائق ومستندات تنقذ ماهر والنقراشى من المشنقة ! . .

وأمر سعد زغلول بزيادة الاهتمام بما قاله سفرجى قصر المنتزه وسائق وزير الداخلية . .

وإذا بجهاز المعلومات يكتشف أن القصة حقيقية مائة فى المائة ! . . ذلك أن شخصاً اسمه يعقوب أفندى صبرى — كان عضواً فى إحدى الخلايا السرية وموظفاً بوزارة المعارف — اعترف عليه شفيق منصور فى تقريره المؤرخ ١٨ يونيو سنة ١٩٢٥

أنه حضر مع أحمد ماهر دفن جثة الضابط مصطفى حمدى الذى قتل فى حادثة التدريب على القنابل فى جبل المقطم ، وأن يعقوب صبرى اشترك مع أحمد ماهر وعبد الرحمن الرافعى فى دفن الجثة . .

وقبض البوليس فى الحال على يعقوب صبرى . . وأنكر كل شىء .. ولما استحضره النائب العام فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٥ قال إنه لايعرف أحمد ماهر ولم ينتظره أبداً ، ولا سمع أى شىء فيما يختص بمصطفى حمدى ! . . ولما أخبره النائب العام بأن شفيق منصور قال فى تقريره إنه توجه مع أحمد ماهر إلى الجبل ودفن الجثة هناك ، قال يعقوب صبرى إن هذا محض افتراء .

. . واتهمته النيابة بالاتفاق الجنائى وقررت حبسه منفرداً ، وذهب إنجرام بك مدير المخابرات البريطانية فى مصر وقابل يعقوب صبرى فى الزنزانة ، وقال له إنه سيحكم عليه بالإعدام إذا لم يعترف على أحمد ماهر . . وتعرض يعقوب صبرى للتهديد والإغراء حتى قال إنه مستعد أن يعترف على أحمد ماهر ، بشرط أن يحصل على ضمانة بأنه لن يعاقب على الجرائم التى اشترك فيها ! . . ووعده إنجرام بك بأن يحصل له على ضمانة من وزير الداخلية حلمى عيسى . . فرفض وطلب أن تكون الضمانة من الملك فؤاد ! . . وقال له إنجرام إنه لم يحدث أن أعطى ملك من الملوك ضمانة لشاهد ! وأنه يعرض عليه ضمانة من أحمد زيور باشا رئيس الوزراء !

وأصر يعقوب صبرى أن يأخذ ضمانة من الملك ! وذهب إنجرام بك إلى اللورد أللنبى وأبلغه ماحدث ، وقال له إن شهادة يعقوب صبرى ستؤدى إلى شنق أحمد ماهر والنقراشى . وذهب لورد أللنبى إلى الملك فؤاد فى قصر القبة وطلب منه أن يعطى الضمانة الغريبة . . ووافق الملك فؤاد على الطلب . . وكتب وزير الداخلية محمد حلمى عيسى باشا خطاباً بتوقيعه إلى يعقوب صبرى يقول فيه إن الملك يتعهد

بإعطائه الضمانة إذا اعترف ! . . وكتب يعقوب صبرى التقرير المطلوب بعد أن تسلم خطاب الضمان العجيب ! وقال فى تقريره إنه يؤيد ماقاله شفيق منصور فى تقريره عن اشتراكه مع أحمد ماهر فى دفن جثة مصطفى حمدى، وأن أحمد ماهر روى له ماحدث فى تجربة القنابل فى المقطم . . وتقدم محمود فهمى القيسى باشا مدير الأمن العام بهذا التقرير الخطير إلى النائب العام محمد طاهر نور باشا فى يوم ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، وفى يوم ٥ أكتوبر اعترف يعقوب صبرى بكل هذا أمام النائب العام .

وعندما قرأ سعد زغلول هذه المعلومات الخطيرة طلب من جهاز المعلومات أن يحاول الحصول على نص ضمانة الملك ! وبذلت محاولات للاتصال بيعقوب صبرى، فرفض ، لأن إنجرام بك كان قد وضع معه ضابطاً لايفارقه بالليل ولا بالنهار ! . . وقال أحد المحامين فى الصعيد ، وأظنه الأستاذ إبراهيم ممتاز المحامى ، أنه موكل عن عصابة من لصوص المنازل ، وأنه ممكن أن يتفق معهم على أن يهاجموا بيت يعقوب صبرى ويسرقوا هذه الضمانة العجيبة . . وقامت محاولة . . ولكن اللصوص فشلوا فى سرقة الوثيقة ، لأن إنجرام بك وضع حراسة قوية على يعقوب صبرى خشية أن يغتاله أعضاء الجهاز السرى ! وهكذا لم يستطع جهاز المعلومات أن يحصل على صورة فوتوغرافية لهذه الوثيقة العجيبة !

ولكنه استطاع أن يحصل على نص الوثيقة ! . . وفى غرفة الشهود يوم ١٩ أبريل سنة ١٩٢٦ اتصل أحد الشهود بيعقوب صبرى ، وقال له : « واقعتك سودة ! . . إن المحامين سيفاجئونك بضمانة الملك ! » . . وعندما سئل يعقوب صبرى عن هذه الضمانة فى الجلسة اضطر أن يعترف بها ، وقدمها فى المحكمة .

وهذه الضمانة مسجلة فى صفحة ٥٨ من أصل الحكم فى قضية ماهر والنقراشى رقم م — س — ١٠٥ — ١٩٢٦ — ٤٨٠)

وهذه هى ضمانة الملك :

« حضرة يعقوب أفندى صبرى

« أمرنى حضرة صاحب الجلالة الملك بأن أخبرك بأنك تمنح عفواً تاماً من جلالته ، عن جميع الجرائم التى اشتركت فيها ، أولك علم بها ، وذلك إذا أوضحت جلياً جميع ما تعلمه بخصوص الجرائم السياسية فى القطر المصرى ، وتأكدت الحكومة من إخلاصكم فى المعلومات التى أعطيتموها . »

وزير الداخلية

إمضاء

٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٥ **محمد حلمى عيسى**

ونظراً لأهمية الوثيقة رأينا أن ننشر صورتها الفوتوغرافية منقولة عن النص الأصلى لحكم محكمة الجنايات .

* * *

وكان من المعقول أن تنسف هذه الوثائق القضية كلها ! . . ولكن سعد زغلول كان يعلم أن الإنجليز يريدون الحكم بالإعدام ، وكان لديه معلومات مؤكدة بأن اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى اختار مستر كرشو بالذات رئيساً للمحكمة ليحكم بالإعدام ! وخشى أن يستند القضاة فى حكمهم على تقرير شفيق منصور ، وفيه تفاصيل اجتماعات المجلس الأعلى للاغتيالات الذى كان يحضره أحمد ماهر والنقراشى والشيشينى . وخطر ببال سعد زغلول أنه إذا أمكن إثبات أن واحداً منهم

لم يكن موجوداً فى القاهرة فى تلك التواريخ . . فإن هذا سينسف هذا الدليل !
وأرسلت رسالة سرية إلى داخل الزنزانة التى فيها أحمد ماهر تسأله هذا السؤال ! . .
وإذا بأحمد ماهر يجيب بأنه للأسف كان فى القاهرة فى كل هذه التواريخ التى ذكرها
شفيق منصور فى اعترافه ! . . وأرسلت رسالة سرية إلى حسن كامل الشيشينى ،
وأجاب الشيشينى برسالة سرية بأنه كان موجوداً فى هذه التواريخ فى القاهرة ،
وثبت فى سجلات مدرسة المعلمين العليا أنه كان يعطى دروسه فى هذه التواريخ .
وأرسلت رسالة سرية إلى النقراشى . .

مفاجأة

وبعد يومين جاءت رسالة غريبة من النقراشى ، يقول فيها : « إننى احتطت لكل هذا أثناء ثورة ١٩١٩ ، ولهذا سجلت نفسى موجوداً فى عملى خارج القاهرة طوال الحوادث . . وكنت أحضر من السويس كل ليلة إلى القاهرة ، وأعود بعد الاجتماعات إلى السويس ، لأباشر عملى فى اليوم التالى . وتعودت طوال الثورة أن أنام فى سيارة تاكسى أو فى قطار السكة الحديد أو قطار البضاعة ! . . وهذا هو نفس ما كنت أفعله عندما نقلت إلى أسيوط ، فى المدة من أول سبتمبر سنة ١٩١٩ إلى ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٠ .

ودهش سعد زغلول لهذه الرسالة الغريبة ، ودهش أكثر لأن محمود فهمى النقراشى توقع كل ما حدث ، وأنه اتخذ كل هذه الاحتياطات التى لا يتصورها مخلوق . وكلف سعد المحامين بأن يطلبوا من المحكمة أن تطلب من وزارة المعارف بياناً عن مواظبة النقراشى على الحضور فى عمله خلال تلك المدة ! وإذا بوزارة المعارف ترد بخطاب هذا نصه :

« إن محمود فهمى أفندى النقراشي كان في المدة التي بين أول سبتمبر سنة ١٩١٩ لغاية ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٠ بعيداً عن القاهرة بين السويس وأسيوط ، ولم يتصرح له بإجازة إلا لمدة ثلاثة أيام من ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩ إلى ١٤ ديسمبر ، عند نقله من السويس — حيث كان ناظراً لمدرستها — إلى أسيوط حيث تعين مديراً للتعليم فيها » .

وفى هذه الفترة التي حددها خطاب وزارة المعارف الرسمي وقعت حوادث الاعتداء على يوسف باشا وهبه فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، والاعتداء على إسماعيل سرى باشا فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ ، والاعتداء على محمد شفيق باشا فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ ، والاعتداء على حسين درويش باشا فى ٨ مايو سنة ١٩٢٠ ، والاعتداء على توفيق نسيم باشا فى ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ . . وهذه هي الحوادث التي من أجلها تطلب النيابة الحكم على النقراشي بالإعدام بناء على اعتراف شفيق منصور بأن رأى النقراشي قد أخذ فى هذه الحوادث فى المجلس الأعلى للاغتيالات !

ولكن بقيت واقعتان خطيرتان : إن شفيق منصور اعترف بأنه اجتمع بالنقراشي والشيشيني وأحمد ماهر بقهوة مصر الجديدة أمام لوكاندة (هايوپوليس پالاس) قبل الحادثة ببضعة أيام ، وتم قرارهم بالاعتداء على عدلى يكن باشا وحسين رشدى باشا ، وأبلغ شفيق منصور هذا القرار إلى محمود إسماعيل الذى رتب كل مايلزم لتنفيذ هذا الاعتداء ، ووقعت الجريمة خطأ على حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك . والجريمة وقعت فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ . وهذا التاريخ ليس فى المدة التي ذكرها خطاب وزارة المعارف !

وأرسلت رسالة سرية إلى النقراشي فى الزنزانة ، وإذا بالنقراشي يقول إنه يذكر أنه فى هذا التاريخ كان الإنجليز قد اعتقلوه فى قشلاق قصر النيل . وأشار

سعد زغلول على المحامين بأن يطلبوا من المحكمة أن تطلب من مستر كين بويد مدير الإدارة الأوربية ، والذى كان مشرفاً على الاعتقالات فى الثورة ، أن يذكر متى اعتقل النقراشى ومتى أفرج عنه . وورد خطاب مستركين بويد وهذا نصه : « اعتقل محمود أفندى فهمى النقراشى فى يوم ٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ ، ولم يفرج عنه إلا فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢ » . . ومعنى هذا أنه لايمكن أن يكون النقراشى حضر هذا الاجتماع الذى قال شفيق منصور بأنه حصل قبل الحادثة ببضعة أيام ، فإن الحادثة حصلت يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ بعد الإفراج عن النقراشى بأربع وعشرين ساعة ! . . وظهر بعد ذلك أن شفيق منصور لم يكذب عندما قال إن النقراشى استشير فى الحادث ! فلقد كان هناك اتصال سرى بين النقراشى فى داخل المعتقل فى قشلاق قصر النيل ، وبين أحمد ماهر فى الخارج ! واتصل أحمد ماهر فعلا بالنقراشى فى تلك الأيام ، ولكن لم يتصور أحد أن أحمد ماهر يستطيع أن يتصل بالنقراشى فى داخل قشلاق قصر النيل الذى كان يحتله يومها الجيش البريطانى ! . . واختلط الأمر على شفيق منصور ، وتصور أن النقراشى كان موجوداً فى الاجتماع وإنما الذى حدث أن الدكتور أحمد ماهر استشاره بهذه الطريقة السرية !

* * *

وكانت هناك واقعة خطيرة أخرى وهى أن شفيق منصور ذكر فى اعترافاته أن أحمد ماهر أخذ من مصطفى النحاس باشا مبلغ عشرين جنيهاً لمساعدة عبد الحى كيرة على الهرب . . وكان أحد المتهمين فى قضية القنابل . . وسأل سعد زغلول مصطفى النحاس هل دفع هذا المبلغ ، فقال إنه لم يحدث ! . . وأرسل سعد زغلول إلى أحمد ماهر فى زنزانته يسأله عن هذه الواقعة ، فقال إنه

لم يأخذ هذا المبلغ من النحاس ، وإذا كان قد ذكر اسمه أمام شفيق منصور ، فيكون للتضليل ليس إلا ! .. وطلب سعد بياناً عن قضية محاولة اغتيال عبد الخالق ثروت باشا المتهم فيها أحمد عبد الحى كيرة ، وجاء البيان بأن أحمد عبد الحى كيرة اختفى فجأة فى يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٢٢ ، وأن المؤامرة ضبطت فى ٢٦ يناير سنة ١٩٢٢ . واطلع سعد زغلول على هذا البيان ، وإذا به يضرب يده برأسه ويقول .

– يا لهم من مغفلين ! ! إن الإنجليز نفونى إلى سيشيل ومعى النحاس قبل ذلك التاريخ ، فكيف يدفع النحاس لأحمد ماهر هذا المبلغ وهو موجود فى سيشيل !

وظهر أن الإنجليز قبضوا على سعد زغلول ومصطفى النحاس وفتح الله بركات وعاطف بركات ومكرم عبيد وسينوت حنا يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ ونفوهم إلى سيشيل ، وأفرجوا عن النحاس وزملائه يوم ٣١ مايو سنة ١٩٢٣ . . فكيف يدفع النحاس فى ٢٦ يناير سنة ١٩٢٢ عشرين جنيهاً لأحمد ماهر فى القاهرة لتهريب أحمد عبد الحى كيرة ، وقد كان النحاس فى هذا الوقت مسجوناً فى جزيرة سيشيل فى المحيط الهندى ؟

* * *

وبدأت محاكمة أحمد ماهر والنقراشى . . وإذا بالمحامين يفاجئون النيابة بهذه الوثائق ! ولكن سعد زغلول لم يكن مطمئناً للنتيجة . كان يعلم أن الملك والإنجليز والحكومة صمموا على إعدام ماهر والنقراشى ! . . وكان كل من حول سعد زغلول يعتقدون أنه متشائم أكثر من اللازم .

وإذا بالأيام تثبت أن سعد زغلول كان على حق !

كيف حدث هذا ؟ !

فضيحة.. في محكمة الجنايات وصدر الحكم بالبراءة علنًا

استمر الصراع في محكمة الجنايات على رؤوس أحمد ماهر والنقراشي وحسن كامل الشيشيني وزملائهم . . . المخابرات البريطانية بواسطة إنجرام تقدم الوثائق التي تؤيد الحكم عليهم بالإعدام ، والشعب والمحامون وعلى رأسهم سعد زغلول يقدمون الوثائق التي تؤيد البراءة . ومستر كرشو رئيس محكمة الجنايات يتظاهر بالعطف على المتهمين ويغمرهم بابتساماته وكلماته الحلوة المطمئنة . ويفرح البسطاء لما يبديه من القاضي الإنجليزي الذي يظهر في ثوب إلهة العدالة المعصوبة العينين .

ولكن سعد زغلول كان قلقاً . كان جهاز المعلومات يجيء له بأنباء من كل يوم تؤكد أن مستر كيس بويد واثق من أنه سيحكم عليهم بالإعدام ، وأن رسل باشا حكمدار العاصمة قال إنه سيحكم عليهم بالإعدام ، وأن مستر كرشو رئيس محكمة الجنايات يذهب في الليل إلى دار المندوب السامي الجديد . وأن لورد لويد قال لبعض سفراء الدول الأجنبية ، ومنهم سفير أمريكا الدكتور مورتن هاول ، إنه لابد من حكم الإعدام ، وأن اللورد لويد قال للسفير الأمريكي إن إعدام ماهر والنقراشي والشيشيني والحاج أحمد جاد الله زعيم الجهاز السري

للعمال سيحل المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا ، فإنه سيقضى نهائياً على خطر بقاء سعد زغلول فى نشاطه السياسى .

ويهتم سعد زغلول بالحاج أحمد جاد الله العامل بالعنابر ، الذى عرفه عندما ائتمنه على مذكراته قبل نفيه إلى سيشيل فى ديسمبر سنة ١٩٢٢ ، وإذا به يجد أن الأدلة التى قدمها البوليس خطيرة . وفى مذكرات سير سيدنى سميث ، وهو الطبيب الشرعى الذى حقق قضية الاغتيالات ، يقول فى صفحة ١١١ من مذكراته : « قبل أن ينفذ حكم الإعدام فى قتلة السردار ، أفضى بعضهم بمعلومات قيمة عن أعضاء جهاز الاغتيالات . وكان أحدهم هو الحاج أحمد جاد الله العامل فى مصلحة السكة الحديد ، وقيل إنه أطلق النار فى أكثر الهجمات الأولى للثورة ، ولا سيما تلك الاغتيالات التى استخدم فيها الجناة مسدساً من طراز ويلبى عيار ٤٥ وذخيرة مسدس أوتوماتيكى وفقاً لاستنتاجاتنا .

وفتش البوليس منزله ، وأخرج من حفرة صندوقاً خشبياً تبين أنه يحوى مسدساً ، وذخيرة ، وأرسلها البوليس إلى لفحصها . وكان المسدس بكل تأكيد من عيار ويلبى عيار ٤٥ ، وبه الحزات السبعة اليمينية التى تميزه . وأطلقت عدداً من خراطيش المسدس الأوتوماتيكى منه ، وقارنت الرصاصات بواحدة استخرجت من جثة موظف بريطانى اسمه مستر ستيل ، كان قد اغتيل قبل ذلك بثلاث سنوات ، ولم يكن هناك أى ظل من الشك فى أن ستيل قتل بهذا المسدس. وثبت أن هذا السلاح الذى أطلق على ستيل ، استخدم فى أربعة اغتيالات أخرى . وكان بين الذخيرة التى وجدت مع المسدس خراطيش أوتوماتيكية ، عيار ٤٥ من صنع « ايلى » تماثل تماماً الرصاصات المستخدمة فى الاغتيالات الخمسة ، كما كان الصندوق يحتوى أيضاً على ذخيرة لمسدس ذى ساقية ،

وقنبلة حارقة حديثة . وكان المسدس ملفوفاً فى كيس من الفانيلا الرمادية اللون . خيطت جوانبه بماكينة الخياطة ، والجانب الآخر خيط باليد بطريقة بدائية . استنتجت منها أنه كان فى الأصل جزءاً من ثوب ، صنع منه كيس بواسطة شخص غير معتاد على الخياطة . كما كانت الخراطيش أيضاً فى كيس يتكون من ثلاث مواد مختلفة هذه المرة : قطن أبيض سادة ، وقطن به شرائط حمراء وزرقاء ، وقطعة من القماش الأزرق السادة . وكانت بعض الغرز قد حيكت بماكينة الخياطة ، والبعض الآخر باليد بطريقة بدائية أيضاً . وبناء على اقتراحى أعاد البوليس تفتيش المنزل بحثاً عن ثياب مشابهة لهذه المواد . فوجد عدداً من مثل هذه الأثواب » .

هذا ما قاله الدكتور سيدنى سميث فى مذكراته . .

وفى المحضر الذى سجله البوليس عن ضبط هذا الصندوق . قال الملازم أحمد طلعت ضابط البوليس : « واليوم وقت اكتشاف الصندوق الذى كان مدفوناً بجوار تقفيصة فراخ أحمد جاد الله . كانت زوجته تطل من نافذة بالدور الأول على تقفيصة الدجاج ، وعندما شاهدتنى أخرج الصندوق صاحت بقولها : « أحيه ! أحيه ! لقوه ياختى ! » وجاء شهود الإثبات فى الجلسة فعلقوا رأس الحاج أحمد جاد الله فى المشنقة . واستدعى سعد زغلول الأستاذ إبراهيم رياض محامى الحاج أحمد جاد الله وسأله عن مركز موكله ، فقال إنه سيئ جداً . وجلس معه سعد يدرسان القضية . وأمضى سعد بضعة أيام يقارن بين أقوال الشهود ليجد التناقض فيها . ثم طلب سعد من الأستاذ إبراهيم رياض أن يذهب إلى بيت الحاج أحمد جاد الله ويعاين المكان الذى ضبط فيه الصندوق بجوار تقفيصة الفراخ ، وإذا بالمحامى يكتشف أن الصندوق وما فيه من سلاح لم يوجد

بمنزل الحاج أحمد جاد الله ، كما جاء فى تقرير البوليس ، وإنما وجد فى الحارة التى بها منزله ، أى فى مكان يمكن لأى إنسان أن يصل إليه .

وكانت هذه القنشة هى التى أنقذت الشيخ أحمد جاد الله بعد التقرير الصريح الذى قدمه الطبيب الشرعى . وفى أثناء دراسة سعد زغلول للقضية وجد فى الأدلة الموجهة إلى عبد الحليم البيلى ما يمكن أن يفيده . واحتار سعد زغلول ماذا يفعل . إنه كان ساخطاً على عبد الحليم البيلى لأنه خرج على الوفد وانضم لنشأت مؤلف حزب الاتحاد عقب مصرع السردار . ولكنه فى الوقت نفسه يرى أن فى تفنيد التهم المسندة إليه ما يخدم قضية ماهر والنقراشى وزملائهما . ووجد سعد نفسه جالساً يضع مذكرات يفند التهم الموجهة إلى خصمه عبد الحليم البيلى ! . ولكنه رفض أن يجتمع بمحاميه وهيب دوس ومرقص فهمى . . واستدعى المرحوم مرقص حنا باشا وأملاه ملاحظاته التى تخدم عبد الحليم البيلى وقال له :

— أعط هذه الملاحظات إلى وهيب دوس ومرقص فهمى .. ولكن إياك أن تقول لهما إننى الذى وضعت أدلة براءة عبد الحليم البيلى !

نجيب الهلباوى . . من جديد !

وكان نجيب الهلباوى أيضاً أهم وأخطر شاهد ضد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى والحاج جاد الله ، ويظهر بجلاء أن مستر كين بويد مدير المخابرات البريطانية ومساعده إنجرام بك قد كلفا نجيب الهلباوى بأن يجر « رجل » أحمد ماهر فى قضية اغتيال السردار من أول يوم . ففى مذكرات نجيب الهلباوى التى تحت يدى والتى أرسلها إلى ليدافع بها عن نفسه ، نجد أنه يكتب فى صفحة ٢٧ من الكراسة الثالثة من مذكراته ما يأتى تحت عنوان « مداولة مع ماهر باشا » :

« بعد حادث السردار بيومين ذهبت إلى الدكتور أحمد ماهر باشا فى وزارة المعارف ، وكنت قد عرفت من الدكتور شفيق (منصور) بأن ماهر باشا كان غير راض عن قتل السردار ، وحذرهم مغبة ما اعتزموا عايه ، فقد يصبح الحادث دويهية (يقصد داهية كبيرة) تتلف كل ما صنعوا من جهاد ، ولكن الدكتور شفيق منصور ومحمود إسماعيل نفذا ما عزما عليه وأبعدا سعداً والوفد من الوزارة ، ليخلو الجو لنشأت باشا الذى سوف يؤلف الوزارة من بعد الوفد ويصبح شفيق منصور ومحمود إسماعيل عضوين فيها .

عرف صدقى باشا ذلك ، فخشى على نفسه من أن يلقيه نشأت باشا فى اليم فيغرق ، وأقحم اسمه فى تحقيقات حادث السردار ، على لسان أحمد أفندى إسماعيل شقيق محمود إسماعيل ، فاندلع اللهب حول نشأت باشا ، ولم ينقذه إلا جلالة الملك الذى أرسله وزيراً مفوضاً لمصر فى طهران ، بالطائرة وفى ظلام الليل . كان الدكتور شفيق منصور فى وزارة المعارف مع ماهر باشا ساعة وقوع الحادث ، فلما سمع الوزير دوى القنابل وأزيز الرصاص التفت إلى الدكتور شفيق منصور وقال له : « عملتها ياشفيق ؟ » ، فأجابه قائلا : « لقد خربتها . على وعلى أعدائى ! » . . وقابلت الوزير فكان حديثنا كالآتى :

الهلباوى — ماوراء هذا الحادث ياباشا ؟

ماهر — الخراب ، ولاشيء غير الخراب .

الهلباوى — هل لا يمكنكم تلافى هذا الخراب ؟

ماهر — مع الرياح ستذهب كل الجهود ، فلقد بان الغدر من إنجلترا .

الهلباوى — أعرف طريق النجاة .

ماهر — ما هى ؟

الهلباوى — صارح سعد بما تعرفه عن الحادث .

ماهر — وماذا عسى أن يكون ؟

الهلباوى — يقبض على الجناة ، وأنت تعرفهم ، وبذا تنقذ البلاد ، وتبرئ الوفد .

ماهر — كيف أشترك فى القبض على أصدقائى لأقدمهم إلى المشنقة من أجل براءة الوفد ؟

الهلباوى — اعمل ذلك لتنقذ البلاد ، ولك فى « تيمورلنك » أسوة حسنة ، فقد قتل ابنه من أجل الصالح العام .

ماهر — اسمع يا نجيب . عندى الشجاعة لأقدم روحى فدية لبلادى ، ولكنى غير مستعد وغير قادر على أن أقدم صديقى إلى المشنقة .

الهلباوى — ولو أضر بمصر ؟

ماهر — ولو . .

الهلباوى — سعادة الباشا . . فلنحكم العقل .

ماهر — لقد ذهب الحادث بعقولنا .

الهلباوى — عقلى لم يذهب . . وأنا مستعد لذلك مادام فيه إنقاذ للوطن .

ماهر — سوف يقول الناس إن الدافع لك هو مبلغ العشرة آلاف جنيه .

الهلباوى — إن العشرة آلاف جنيه هى مكافأة من سعد باشا لمن ينقذ البلاد .

ماهر — سينسى الشعب أنها من سعد .

* * *

هذا ماكتبه نجيب الهلباوى عما ادعى أنه الحديث الذى جرى بينه وبين الدكتور أحمد ماهر فى وزارة المعارف عقب مصرع السردار بيومين . ونحب أن

نقول إننا نشك فى هذا الحديث لأن معناه أن أحمد ماهر قال لنجيب الهلباوى إنه يعرف من الذين قتلوا السردار . ولو قال أحمد ماهر ذلك لهرول الهلباوى إلى إنجرام بك وأخبره بما قاله أحمد ماهر ؛ فقد كان هذا الحديث فى يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . أى بعد يومين من اجتماعه بسليم زكى فى لونابارك بمصر الجديدة ، وتكليفه — كما يقول — بالبحث عن قتلة السردار . لو كان الحديث صحيحاً لكان اسم أحمد ماهر جاء فى البلاغ الذى كتبه كين بويد فى يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٢٤ إلى المندوب السامى وقال فيه « أبلغنى مرشدى مستر H » . .

* * *

ولو كان هذا الحديث صحيحاً لقبضت السلطات البريطانية على أحمد ماهر يوم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، كما قبضت على عبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم عبيد الذين أبلغ عنهم مستر H مرشد مستر كين بويد مدير المخابرات البريطانية فى مصر . . بينما لم يقبض على الدكتور أحمد ماهر إلا فى يوم ٢١ مايو سنة ١٩٢٥ . بعد أن بدأ شفيق منصور يعترف . فإذا كان نجيب الهلباوى قابل الدكتور أحمد ماهر بعد مصرع السردار بيومين . فيكون لأن مستر كين بويد أمر إنجرام بك بأن يكلف «مستر د» بأن يبحث عن علاقة أحمد ماهر بالحادث ، فلما قال له شفيق منصور إن ماهر غير راض عن الحادث ، ولما قال أحمد ماهر لنجيب الهلباوى إن الحادث سيؤدى إلى خراب مصر ، عندئذ أرسل الهلباوى تقريره إلى المخابرات بأن أحمد ماهر لا علاقة له بالحادث . ولهذا لم يقبض عليه . ثم إن الذين يعرفون أحمد ماهر جيداً يعرفون أنه لا يستعمل هذه الكلمات . . إن كلمة « دويهية » مثلا يستعملها مدرس فى النحو والصرف كالهلباوى يعرف أن دويهية هى تهويل كلمة داهية ، ولكن أحمد ماهر لم يكن يعرف هذا النوع من الكلمات ، ولا هذا النوع من نصائح سيبويه ونفطويه !

والغريب أن هذا الحديث الذى نسبه الهلباوى إلى أحمد ماهر لم يذكر الهلباوى شيئاً منه فى محكمة الجنايات . مع أنه مكث يشهد أمامها عدة أيام .

* ° *

ويظهر أن الإنجليز سخطوا على الهلباوى لأنه لم ينجح فى شنق أحمد ماهر والنقراشي والشيشيني كما نجح فى شنق السبعة الذين قتلوا السردار : وفى الصفحة ٨ من الكراسة الرابعة من مذكرات نجيب الهلباوى يقول إن الإنجليز وعدوه وعودا كثيرة وأخلفوا : « أوعزوا إلى باعتزال وظيفة الحكومة ليلحقونى بإدارة سكوتلانديارد لأتعلم البحث الجنائى على يد رجاله ، فلما اعتزلت المنصب قلبوا لى ظهر المجن ، وضنوا على بالسفر ، انتقاماً منى لأنى اكتشفت قتلة السردار فى الوقت المناسب بعد أن هيأوا المائدة لابتلاع وادى النيل . ثم طلبت منهم أن يلحقونى بإحدى الشركات . ما دمت قد تركت وظيفتى بإيعاز منهم ، فرفضوا . . وأخيراً فهمت المقلب ، ولكن الذى كان يعزينى هو أنى أنقذت بلادى ونجيت العرش وأرجعت الجيش المصرى إلى السودان . . . ومن كيدهم لى أنهم تآمروا على قتلى فى السجن بعد أن زجوا بى فيه » . انتهى ما كتبه نجيب الهلباوى فى مذكراته .

* * * *

ونعود إلى محكمة الجنايات ، فنجد نجيب الهلباوى فيها أيضاً يشهد ضد ماهر والنقراشى وحسن الشيشينى والحاج أحمد جاد الله العامل بالعنابر . . ويحاول أن يلف على رؤوسهم حبل المشنقة . وكان جهاز المعلومات قد حصل لسعد زغلول على وثائق عجيبة ضد نجيب الهلباوى ، وصوروها . . وهى شكاوى أرسلها نجيب الهلباوى ضد ضباط القسم السياسى الذين يشهد معهم . وكان الشعب قد حكم على نجيب الهلباوى بعد ما فعله فى قضية السردار بالإعدام الأدبى :

لا أحد يصافحه . لا أحد يتكلم معه . . لايستطيع أن يظهر فى مكان عام . . محاولات تبذل لاغتياله . . وكان ضميره يستيقظ ؛ فيقدم شكوى يقول فيها الحقيقة . . ويسرع إنجرام بك إلى تحذيره ، فيعدل عنها . ولكن جهاز المعلومات حصل على الشكاوى بخط يد نجيب الهلباوى نفسه ، وفاجأه المحامون بها فى الجلسة ؛ وانهالوا عليه بالأسئلة كأنها الرصاص من مدفع رشاش .

وكان سعد زغلول قد اشترك مع المحامين فى وضع قائمة الأسئلة التى توجه إلى نجيب الهلباوى . وفاجأوه بشكوى بخطه وإمضائه إلى إنجرام بك بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٢٥ . قال نجيب الهلباوى فيها : «إنه لاحظ اختلاط البوليس السرى ، وخصوصاً سليم أفندى زكى وأحمد أفندى حمدى وأحمد أفندى طلعت ، اختلاطاً كلياً . . والركون إلى التلفيق دون الحقيقة .... كطلب المستر هيوز باشمفتش النيابات محاكمة سليم أفندى زكى . . أخشى أن يدخل فيها باطل ؛ فيختلط الغث مع السمين . »

إمضاء

محمد نجيب الهلباوى

وشكوى ثانية بخط نجيب الهلباوى وبإمضائه إلى إنجرام بك مؤرخة فى ٢ أبريل سنة ١٩٢٥ ذكر فيها : « أنه دبرت مؤامرة ضده مكونة من ضباط البوليس . . وأن بعض رجال الحكومة ذهب إلى السجن مرات وطلب البحث فى سبب ذلك » .

وملحق بهذه الشكوى شكوى أخرى بنفس التاريخ ذكر فيها نجيب الهلباوى : « أنه تأكد أنهم سيقبضون عليه ، وأنه عول على الانتحار . إن لم تنصفه النيابة ويحميه القانون . . إن هناك فى هذا العالم نفوساً دنيئة لا يمكنها أن تعيش إلا فى الأقذار كالخنازير ؛ وإنى آسف لأن المقادير طوحت بى بينهم » . . وفى نهاية

هذه الشكوى قال نجيب الهلباوى : « إنى أحفظ حق لورثتى فى العشرة آلاف جنيه المكافأة ، التى أستحقها من جراء كشف حادث السردار المؤلم . . . وحق أيضاً فى باقى الحوادث » .

وشكوى أخرى بخط نجيب الهلباوى وبإمضائه بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٢٥ روى فيها كيف اضطر للاختفاء من الناس ، ثم قال عن ضباط البوليس السياسى الذين حققوا قضية ماهر والنقراشى : « إنهم كانوا يحدثوننى بجرائمهم الملفقة » . .

وفوجئ نجيب الهلباوى فى المحاكمة بهذه المستندات الخطيرة . . وأنكرها فى أول الأمر ، ثم اعترف بتقديمها ، وقال إنه أساء الظن بمن ذكرهم ولكنه كان مخطئاً . .

وإذا بالمحامين يفاجئون نجيب الهلباوى وسليم زكى فى جلسة المحاكمة بما لم يخطر على بالهما : ماهو السر فى عدول نجيب الهلباوى عن اتهامه لسليم زكى مساعد إنجرام بك بالتلفيق ؟ . . اكتشف جهاز المعلومات الذى يعمل مع سعد زغلول أن نجيب الهلباوى — بعد أن قبض العشرة آلاف جنيه ثمناً لرؤوس قتلة السردار — تزوج من قريبة حرم سليم زكى مساعد إنجرام بك . . وأن زوجة سليم زكى هى التى خطبتها لنجيب الهلباوى ، وأن حفلة عقد القران أقيمت بمنزل سليم زكى . واضطر سليم زكى أن يعترف بكل هذه الحقائق الخطيرة عندما ووجه بها أمام المحكمة ، وسجلت محكمة الجنايات هذا فى حكمها فى صفحة ٤٣ من الحكم الأصلى رقم م . س ١٠٥ — ١٩٢٦ — ٤٨٠ .

• • •

ومع كل هذه المفاجآت ، والضربات التى حطمت ودمرت كل الأدلة التى مكثت المخابرات البريطانية ١٧ شهراً كاملا فى إعدادها وجمعها ، وإنفاق

الأموال الطائلة عليها ، مع كل هذا لم يكن سعد زغلول مطمئنا إلى الحكم ! كان غير مطمئن إلى مستر كرشو رئيس المحكمة ، وكان يعلم أن الإنجليز يعتبرون هذه القضية قضيتهم . . وأن القاضي كرشو لن يحكم بناء على الأدلة ، وإنما بناء على الأوامر التي يتلقاها من لورد اويد المندوب السامي البريطاني . وفي يوم الجمعة ٧ مايو سنة ١٩٢٦ كتب سعد زغلول في مذكراته يقول :

« لقد وسعت المحكمة صدرها للدفاع ، ولاتزال توسعه ، والنيابة تلت مرافعتها تلاوة ، وهي محررة بقلم جيد ، وفيها لؤم ، وخبث . وشيء من الأضاليل ، ولا أستبعد الحكم على أحمد ماهر والنقراشي . لالأن هناك إثباتا ضدهما ، بل لأن الإنجليز يميلون إلى ذلك ؛ والله أعلم . »

وكان سعد زغلول عندما كتب هذه الكلمات يعرف أن الإنجليز مصممون على إعدام ماهر والنقراشي ، وكان يعلم أنه كسب الرأي العام الذي أصبح يؤمن بالبراءة ، ولكن سعداً كان يخشى أن يتغلب سلطان الإنجليز على سلطان العدالة ، كما تغلب قبل ذلك أكثر من مرة . . وقد انتهت المحكمة من نظر القضية بعد أن استمرت في نظرها من ١٦ مارس سنة ١٩٢٦ إلى ١٨ مايو ١٩٢٦ في ٣٥ جلسة. وأعلنت أن الحكم بعد المداولة . .

ويظهر من مذكرات سعد قلقه الشديد في هذه الساعات الرهيبة . ففي يوم الثلاثاء ١٨ مايو سنة ١٩٢٦ كتب سعد زغلول يقول : « تتداول الآن محكمة الجنايات في قضية الاعتداءات (قضية ماهر والنقراشي وزملائهما) . وقد تولاني القلق والاضطراب حتى لأتصور كل حركة خبراً عنها . وكل دقة على الباب نبأ منها ، يعليني الأمل حينا ، ويحطني اليأس حينا . والقلب بين العلو والحط يدق ويجف . وقد كنت قرأت مقالا اليوم في جريدة « لسبوار » — صحيفة الوفد

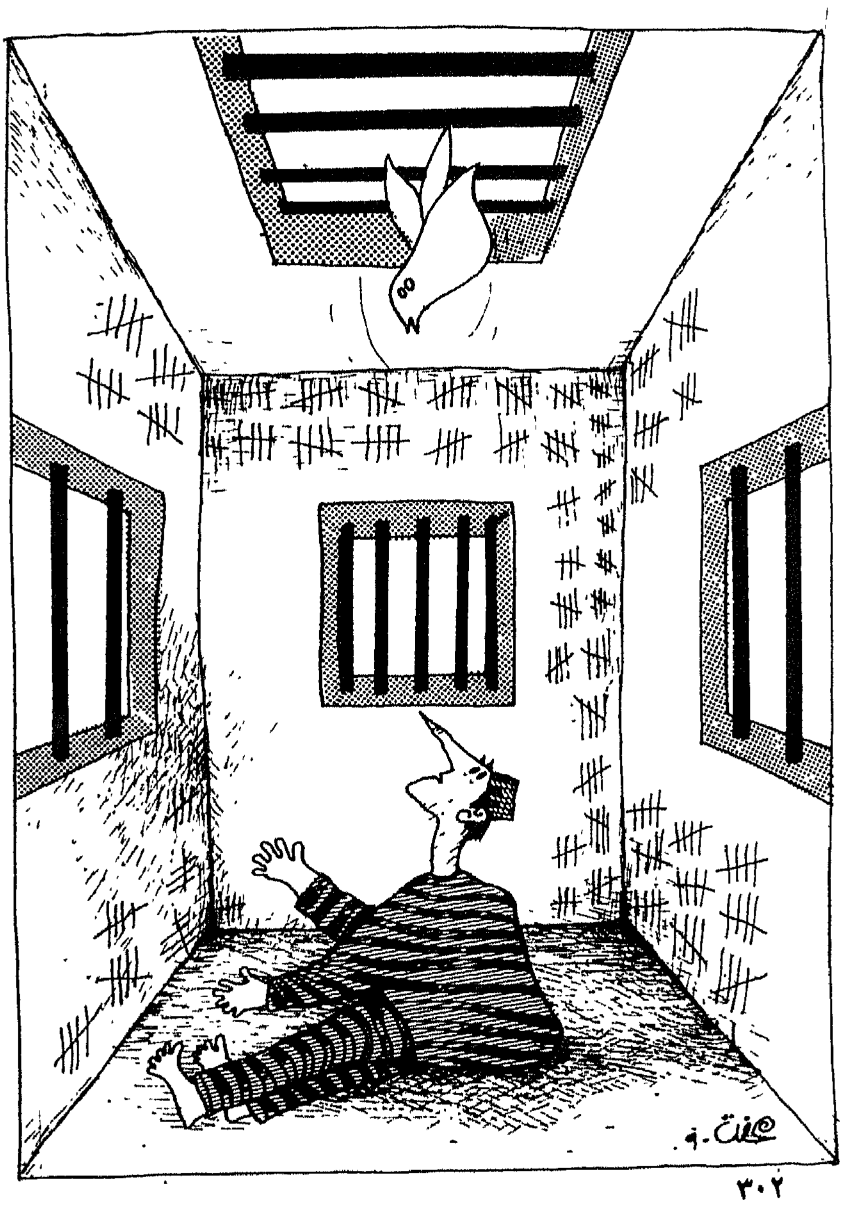
الفرنسية — فلم أستحسن نشره فى هذا الحين ، حين نظر القضية . وقد مكثت غير قليل فى هذا القلق المؤلم ، حتى حضر إبراهيم بك الهلباوى نقيب المحامين السابق ، وجعفر والى باشا الوزير السابق ، ومن قبلهما حفنى محمود ، فتسليت بزيارتهم إلى الساعة الواحدة ، ثم انصرفوا . وخلوت إلى كتابة هذه السطور . وتارة أفسر تأخر الخبر ، خبر الحكم فى القضية ، بأن هناك خلافاً فى النظر ، وتارة بالاشتغال بتحرير أسباب الحكم . وقد أتشاغل أحياناً بالمقارنة بين البراءة والإدانة .. وما يكون لكل منهما من الأثر فى نفسى ، وأجتهد فى أن أحمل نفسى على أن تكون الحال لديها متساوية ، وأتساعد على هذا بالفكر فى الآخرة ودنوها . ولكن كلما تركت نفسى لشأنها ، رأت الخير كله فى البراءة ، وضده فى عدمها . وكانت تلك الإدانة تبعد عندى لضعف أدلتها ، إلى حد لايتصور تعليلها . وكثيراً مايخطر ببالى ما أسمعه من بعض المقربين من الإنجليز من أن هناك ميلا إليها ، وفى حق أحمد ماهر . وأحياناً تميل إلى أنه لايبعد أن تكون رحابة الصدر التى أبدتها المحكمة للدفاع مصطنعة ، تبريراً لما انعقدت النية عليه من الإدانة . وأن اعتبر مانقله أمين عز العرب عن النائب العمومى ، وما نقله مرقص حنا (المحامى فى القضية ووزير الأشغال السابق وعضو الوفد) عن السيد مصطفى ومصطفى محمد (المستشارين) من قبيل المجاملة ، بما لا كلفة فيه على أحد ! . والله أعلم ، وهو القادر على جبر الخواطر وتطمين القلوب . »

* * *

« ولم يصدر الحكم يوم ١٨ مايو كما أعلنت المحكمة .. وقالت المحكمة إن المداولة لم تنته ، وسيصدر الحكم يوم ١٩ مايو ! وفى يوم الأربعاء ١٩ مايو سنة ١٩٢٦ كتب سعد زغلول يقول : « ابتدأت أكتب هذا فى الساعة العاشرة والدقيقة ٢٠ صباحاً ،

وقد كنت هادئاً نوعاً . والقلب أقل انقباضًا . ولكن القلم كان يضطرب فى يدى اضطراباً . وإن كان أقل من أمس . وقد فكرت فى الحال طويلا . وما اهتديت إلى مصيرها سبيلا . ومما حضرنى أن الإنجليز يعلقون على الحكم فى الدعوى أهمية كبرى ، فقدسعوا فى تعيين مستر كرشو رئيسا لمحكمة الجنايات . وشكر هو الملك على هذا التعيين . ويسعى فى أن ينظر هو القضية ، كما بذلت المساعى لإخراج على سالم منها ، وكما حصل الضغط على النائب العمومى لتقديم المتهمين إلى قاضى الإحالة . ومع هذا ورغم وضوح الخلل فى الإجراءات . والتلفيق فى الاتهام . أضف إلى كل ذلك حملة الجرائد الإنجليزية . . كل هذا يبعدنى عن حسن الظن . وخصوصًا أنه نقل لى عن بعض الأوساط الإنجليزية الميل إلى إدانة أحمد ماهر . و إنى أرجو الله أن تكون القرائن أوهاماً ، وأن نور الحق سيبدد ظلام الباطل ، ويصدر الحكم بالبراءة ! . فإننى أقول إن تأخير الحكم إلى اليوم . مع الطريقة التى وصلت إلينا ونشرتها الجرائد ، محل للريبة . لأن ضابطاً من ضباط البوليس هو الذى حمل إلى الجمهور خبر التأخير ، خلافاً للعادة ، مع أن المحكمة هى التى تنطق بالتأجيل على الأقل فى غرفة المشورة . وخطر فى بالى أن هذا التأخير ربما كان للسعى إلى التأثير على من ظهر مخالفاً للرأى القائل بالبراءة ، والله أعلم ، وسنكتشف الحال عما قليل . فقد مضت الساعة العاشرة التى تحددت للنطق بالحكم ، وهو إما صدر فعلا وخبره فى الطريق ، وإما يصدر بعد زمان يسير . قاتل الله الانتظار . فإن زمانه كلما قصر طال . .

« وبعد ذلك توالت الأخبار بأن المحكمة قررت إحالة الأوراق على المفتى فيما يختص بمحمد فهمى على ، وأخرت النطق بالحكم إلى يوم الثلاثاء ٢٥ مايو . وانعقدت كلمة العارفين على أن هذا الحكم دليل على أن المحكمة ستحكم بالبراءة . إن كان الأمر كذلك فإننا نحمد الله على هذه العاقبة . . . »



الحكم !!

في يوم الثلاثاء ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ كتب سعد زغلول يقول : « أرقت الليلة ، وأرقت زوجتي ، بسبب الفرح الذي كانت تقذفه في قلوبنا أخبار انتصارات الوفديين المتتالية في الانتخابات ، وما يصوره الوهم من الحكم على أحمد ماهر والنقراشي . وبتنا نحسب الساعات والدقائق لموعد النطق بالحكم ، الذي كانت حددته الجرائد الساعة العاشرة والدقيقة ٣٠ من صباح اليوم . وفي نحو الساعة التاسعة رن التليفون ، وأسرعت حرمي إلى التليفون ، وسمعت حرمي تصيح : « براءة ! » بصوت عال مختنق . . وسألتها : « ماذا ؟ » . وأجابتني : « إن مصطفى النحاس أخبرني أن الحكم صدر بالبراءة » . فقلت لها : « هل سمعت صوت النحاس ؟ » . فقالت : « لم أتحقق » . فخشيت أنها ربما كانت واهمة ، وربما كان المتكلم ماجنا ، فأخذت أهدئها وأسكنها حتى نتحقق . وإذا بفهيمة هانم « ثابت » تؤكد الخبر عن قريبها عبد العزيز في محكمة الاستئناف ! . . فلم أقتنع ، حتى حضر أمين عز العرب وأكده ، فامتلأت نفوسنا فرحاً . وجوارحنا لله شكراً .

« ثم حضر أحمد ماهر والنقراشي وحسن كامل الشيشيني ، ثم الحاج أحمد جاد الله ، وكانت المقابلة مؤثرة . ثم تقاطر المهنئون ، وتوافد المتظاهرون ، فشكراً لله ثم شكراً . . »

هل أخطأ سعد زغلول ؟

وعندما ما نطق القاضى الإنجليزى كرشو بحكم البراءة ، كانت ابتسامة السعادة تملأ وجهه. وهتفت الجماهير المحتشدة فى المحكمة بحياة القاضى العادل كرشو! وبدا أن سعد زغلول لم يكن على حق فى تشاؤمه ، وقد كان وحده — هو وجهاز معلوماته — اللذين يشكان فى نوايا الإنجليز ، وفى أن كرشو ليس قاضياً ، وإنما هو موظف فى دار المندوب السامى البريطانى ! !

أما جميع الذين حول سعد زغلول ، فقد كانوا لا يشاركونه فى تشاؤمه وها هو ذا حكم مستر كرشو جاء الدليل الساطع والبرهان القاطع على أن سعد زغلول أخطأ فى تقديره . . . لقد حكم بالبراءة ، ولكن . . وبعد ٢٤ ساعة . . . تبين أن سعد زغلول كان على حق ! وأن جميع من حوله كانوا مخطئين !

الإنجليز يلغون حكم البراءة !

بعد ٢٤ ساعة من صدور الحكم ببراءة ماهر والنقراشى وزملائهما ، وبعد أن نطق المستشار الإنجليزى بحكم البراءة ، وبعد أن هتفت الجماهير المحتشدة فى المحكمة بحياة القاضى العادل كرشو وحملوه على الأعناق ، وبعد أن وقع كرشو بإمضائه على حكم البراءة . . . بعد كل هذا حدثت مفاجأة خطيرة ! إن الإنجليز ألغوا حكم البراءة !

فقد ظهر أن القاضى مستر كرشو كان يتداول فى الصباح فى محكمة الاستئناف فى غرفة المداولة ، مع زميليه المستشارين المصريين ! وكان القاضى مستر كرشو يتداول فى المساء فى دار المندوب السامى البريطانى مع لورد لويد ومع الحكمدار رسل باشا

ومع مستر كين بويد مدير المخابرات ومع مستر هيوز مفتش النيابات ، ومع مستر بوث المستشار القضائى فى وزارة الحقانية !

وظهر أن مستر كرشو كان يحاول إرغام زميليه المستشارين كامل بك إبراهيم وعلى بك عزت على أن يحكما على أحمد ماهر بالإعدام ، وأنه مكث خمسة أيام يحاول أن يقنعهما بلطف ، ثم يهددهما ، ثم يقول لهما إن براءة أحمد ماهر والشيشينى والحاج أحمد جاد الله ومحمود عثمان سوف يكون لها نتائج خطيرة : سيلغى الإنجليز محكمة الاستئناف ! ستقبض السلطة البريطانية على المستشارين الذين أصدروا هذا الحكم ، ستلغى بريطانيا استقلال مصر !

وقال مستر كرشو إن الأدلة ضد النقراشى غير كافية لإعدامه ، وأنه يكتفى بالحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ! وبعد مناقشات طويلة عرض القاضى كرشو على زميليه أن يحكم ببراءة النقراشى وعبد الحليم البيلى ، فى مقابل إعدام أحمد ماهر وحسن كامل الشيشينى والحاج أحمد جاد الله البرشمجى بالعنابر وزعيم الجهاز السرى للعمال ومحمود عثمان مصطفى التلميذ بمدرسة التلغراف .

وصمد المستشاران كامل إبراهيم وعلى عزت لتهديد مستر كرشو ، وأصرا على حكم البراءة !

وأبرق لورد لويد إلى وزير الخارجية قبل صدور الحكم يخبره بأسرار المداولة ، ويقول إنه يقترح إرسال بارجة إنجليزية تهدد بضرب الإسكندرية إذا لم يلغ حكم البراءة ! وأبرق وزير الخارجية البريطانية يقول إنه يخشى أن يحدث هذا الإجراء ضجة خطيرة فى تلك الظروف ، وأن الحكومة البريطانية ترى أن يحتج مستر كرشو ، ويستقيل احتجاجاً على الحكم ، ويرسل المندوب السامى البريطانى تبليغا إلى رئيس وزراء مصر يقول فيه إن الحكومة البريطانية لاتوافق على حكم البراءة ! واستمرت

البرقيات ذهابا وجيئة ، بين دار المندوب السامى البريطانى فى القاهرة ووزارة الخارجية البريطانية فى لندن ، من يوم ١٨ مايو سنة ١٩٢٦ إلى يوم أول يونيو سنة ١٩٢٦ ، وكان هذا هو السر فى استمرار المداولة فى القضية من يوم ١٨ إلى يوم ٢٥ مايو . . . كلما طلب القاضيان المصريان إصدار الحكم ، طلب منهما كرشو التأجيل إلى أن يدرس إحدى المسائل ! . . وهكذا كان سعد زغلول على حق عندما قال إن كرشو ليس قاضياً ، وإنما هو موظف فى دار المندوب السامى ! وكانت الجماهير مخطئة عندما هتفت لكرشو القاضى العادل ، وعندما صدقت الابتسامة الخادعة التى وضعها على شفتيه وهو ينطق حكم البراءة .

استقالة كرشو !

وفى يوم ٢ يونيو سنة ١٩٢٦ كتب مستر كرشو الخطاب التالى إلى وزير الحقانية (وزير العدل) :

« يا صاحب المعالى

« آسف لإبلاغ معاليكم أنه بعد مداولات مع زملائى استغرقت خمسة أيام كاملة ، وجدت نفسى غير قادر على الموافقة على الحكم الذى صدر فى قضية محمد فهمى على وآخرين ، فيما عدا ما يتعلق بمحمد فهمى على الذى حكم عليه بالإعدام ، ومحمود فهمى النقراشى الذى قضت المحكمة ببراءته ، وعبد الحليم البيلى الذى برأته المحكمة أيضاً ، فقد ثبت ، بالنسبة للاسمين الأخيرين ، أن الأدلة لم تكن كافية . أما باقى الأحكام فقد أصدرها زملائى ، وفى رأيى أن الحكم بالبراءة فى قضية محمود عثمان مصطفى والحاج أحمد جاد الله وأحمد ماهر وحسن كامل

الشيشيني يتعارض تعارضا كاملا مع أهمية الأدلة ، وبدرجة وصلت إلى اختلال ميزان العدالة بصورة خطيرة . إن هذا الإخلال بموازين العدالة ، فى رأيى ، أمر خطير ، وأخطر منه هو المخاطر التى ستترتب على صدور هذا الحكم . لدرجة أننى وجدت من واجبى فى هذه الظروف أن أتغاضى عن المبدأ الذى ينادى بعدم الكشف عن أسرار المداولة .

« وبناء عليه ، فقد قصدت عقب إصدار الحكم مباشرة إلى مقر المندوب السامى البريطانى ، وأبلغت صاحب السعادة المندوب السامى البريطانى برأيى فى ذلك بوصفه حامى حمى الأجانب فى مصر . وقد أدركت قبل أن أفعل ذلك أن هذا التناقض ، مع ما يمليه علىّ واجبى كقاض ، يتطلب منى أن أقدم استقالتى وأضعها بين أيديكم . وشعرت أيضا أنه لن يكون من الصواب أن أفعل ذلك ، إلى أن يتم إعداد حيثيات الحكم وينتهى توقيعه . وقد أتم زملائى إعداد هذه الحيثيات أمس ، ووقعتها بإمضائى طبقا للقانون . ولذلك لم يعد هناك شىء الآن يحول دون إرسال استقالتى إليكم . وبالرغم من أن الطريق الذى اخترته سوف يعرضنى إلى خسائر مالية فادحة ، وبالرغم من أننى لست رجلا ثريًّا ، فإننى أشعر أن ما يمليه علىّ ضميرى هو أن أنفض يدى من الأحكام بالبراءة التى ذكرتها فى مقدمة خطابى ، ولم يعد أمامى سوى أن أقدم استقالتى ، وأضعها بين أيديكم .

« وأستطيع أن أؤكد لمعاليكم أنه بعد هذه الفترة الطويلة من خدمتى للحكومة المصرية ، وبعد تذكر هذا العدد الكبير من الأصدقاء الذين عرفتهم هنا ، أجد نفسى مع بالغ الحزن والأسف ، مضطراً إلى قطع علاقتى بمصر » .

إمضاء

ج. ف. كرشو

وكان مستر كرشو كاذباً فى هذا الخطاب، فإنه لم يقدم استقالته إلا بعد أن وعدته الحكومة البريطانية بأن تعينه فى منصب أكبر فى إحدى المستعمرات البريطانية ! . .
وكان مستر كرشو كاذباً أيضاً فى قوله إنه لم يكشف أسرار المداولة إلا بعد النطق بالحكم ! .
لقد كان مستر كرشو يجتمع باللورد لويد يومياً فى أثناء المداولة فى الحكم . . وكان مستر كرشو كاذباً للمرة الثالثة . عندما قال إنه يوافق على براءة النقراشى لعدم كفاية الأدلة . فقد ظهر أنه طلب الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة لعدم كفاية الأدلة لإعدامه شنقاً !

التبليغ البريطانى !

وقد روى اللورد لويد المندوب السامى البريطانى هذه الفضيحة فى مذكراته صفحة ١٧٠ من الجزء الثانى فقال : « النقطة التى كان من الواجب الإعلان فيها عن موقف حكومة جلالة الملك : كانت بشأن الحكم الصادر على المتهمين بالاشتراك فى جريمة قتل السردار ، ولا مفر من أن تعرف حقائق هذه المسألة كاملة وصحيحة ، والحوادث التى أدت إلى الاعتداء بنذالة على سير لى ستاك : وكشفت التحقيقات عن اشتراك عدد من أعضاء حزب سعد زغلول فى تلك الجريمة . وكان بين الذين قبض عليهم وقدموا للمحاكمة . اثنان هما أحمد ماهر وزير المعارف فى وزارة سعد زغلول فى عام ١٩٢٤ ، والنقراشى وكيل وزارة الداخلية فى نفس الحكومة .
وحوكم هؤلاء الرجال أمام محكمة جنايات القاهرة المؤلفة من القاضى كرشو رئيساً ، وعضوية اثنين من القضاة المصريين . وصدر فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ الحكم ببراءة جميع المتهمين ما عدا واحدا . وفى ٢ يونيو سنة ١٩٢٦ أرسل القاضى كرشو إلى وزير الحقانية استقالته » .

وفى صفحة ۱۷۲ من مذكرات لورد لويد يقول : « إنى لسعيد الآن لقدرتى على الثناء علناً على الشجاعة واحترام النزاهة القضائية التى هدت مستر كرشو إلى اتخاذ هذا القرار الصعب . إن الخدمة التى أداها مستر كرشو لقضية العدالة فى مصر كانت خدمة عظمى . وتلقيت تعليمات من حكومة جلالة الملك بأن أقدم . فى نفس يوم استقالة كرشو . المذكرة التالية إلى رئيس وزراء مصر . .

دار المندوب السامى البريطانى

القاهرة فى ٢ يونيو سنة ١٩٢٦

« سيدى

أتشرف بإبلاغ دولتكم أنه فى يوم صدور الحكم فى محكمة الجنايات فى قضية محمد فهمى على وآخرين . تلقيت الخطاب التالى من القاضى كرشو رئيس المحكمة

١ — إن محكمة جنايات القاهرة التى كان لى شرف رياستها . قد أصدرت اليوم حكماً فى قضية الاغتيالات الإجرامية . وقضت ببراءة جميع المتهمين . باستثناء محمد فهمى على ، الذى صدر الحكم عليه بالإعدام . بإجماع آراء المستشارين . وإننى أشعر بأسف ، لاضطرارى أن أنفض يدى من الحكم بالبراءة ، فيما عدا ما يتعلق بالنقراشى بك وعبد الحليم البيلى لعدم توافر الأدلة الكافية ضدهما . وقد أبلغت زملائى بهذا القرار . وفى رأيى أن الحكم بالبراءة فى قضية محمود عثمان والحاج أحمد جاد الله وأحمد بك ماهر والشيشينى ، يتعارض تعارضاً تاماً ، مع أهمية الأدلة ، لدرجة أنى أرفض أن أتحمل أية مسئولية ، تنتج عن هذا الحكم الذى أصدره زملائى » .

٢ — لما كان مستر كرشو مخلصاً لواجبه كقاض ، فلم يكد يستمع إلى تفاصيل القضية ، حتى رفض أن يقدم على أية خطوة رسمية حتى ينتهى من توقيع الحكم ،

بوصفه رئيسًا للمحكمة طبقًا لنصوص القانون الجنائى . ولكنه اليوم سلم استقالته كمستشار فى محكمة الاستئناف إلى صاحب المعالى وزير الحقانية ، بصفة احتجاج من جانبه على هذا الحكم الذى يعتبره إخلالا خطيراً بميزان العدالة فيما يتعلق بأربعة من المتهمين .

٣ — إن دولتكم سوف تقدرون كل التقدير خطورة هذه الخطوة : التى وجد مستر كرشو نفسه مضطرًا إلى اتخاذها ، كقاض عادل . وبالنظر إلى الخبرة الطويلة التى اكتسبها فى المحاكم الأهلية ، فضلا عن أحكامه المتزنة ، وحياده التام ، وهى صفات تعلمونها دولتكم ، لذلك فإن حكومة صاحب الجلالة تشعر بأنها ملزمة بأن تحتفظ بحكمها فيما يتعلق بالنتائج التى توصلت إليها هذه المحكمة .

٤ — وبناء عليه . فقد أصدرت لى حكومتى تعليمات بإبلاغ دولتكم بأنه ، مهما كانت الأسباب التى دفعت القاضيين المصريين لاتخاذ مثل هذا القرار ، فإن حكومة صاحب الجلالة ، طبقا لما تلقته من معلومات فى الوقت الحاضر ، ترفض الأخذ بالحكم الذى صدر على هؤلاء الأشخاص الأربعة الذين ذكرت أسماءهم فى مقدمة هذا التبليغ ، ولا تعتبرهم أبرياء من التهم الموجهة ضدهم .

٥ — ويسرنى أن أعترف بأن حكومة دولتكم قد قدمت كل مساعدة طوال فترة التحقيق ، للجهود التى تستحق الشكر ، من جانب رجال البوليس والنيابة ، لكشف وإثبات جريمة الأشخاص المشتركين فى المؤامرة ، التى تهدف إلى ارتكاب سلسلة طويلة من جرائم الاغتيالات السياسية . التى كانت هذه البلاد مسرحًا لها طوال السنوات الست الأخيرة . ولكن يجب أن أشير لدولتكم بأن أثر هذا الحكم سيعرض سلامة الأجانب فى مصر للخطر ، وهو الأمر الذى لا تزال حكومة صاحب الجلالة تحتفظ لنفسها بالمسئولية عنه ، طبقًا لإعلان استقلال مصر ، وكانت هذه

المسئولية هى أساس المطالب التى تقدمت بها ، ولقيت قبولا ، على أثر مقتل سير لى ستاك (يقصد الإنذار البريطانى) .

٦ — وفى مثل هذه الظروف يتحتم على حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن تحتفظ لنفسها بالحرية التامة فى اتخاذ الخطوات الضرورية فى المستقبل ، حتى تستطيع أن تقوم بالواجب الملقى على عاتقها » .

الإمضاء : جورج لويد

المندوب السامى البريطانى

الملك يتعهد بالتنفيذ !

وفى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ٢ يونيو سنة ١٩٢٦ ، استدعى اللورد لويد إلى دار المندوب السامى ، أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء وسلمه التبليغ البريطانى ! . . وقال زيور باشا للمندوب السامى إنه سيقدم استقالته بسبب ظهور نتيجة الانتخابات وفوز سعد زغلول فيها ، ولهذا فإنه شبه مستقيل ! ومع ذلك فهو يقبل هذا التبليغ ويوافق عليه ! . . واتصل لورد لويد تليفونياً بالملك فؤاد ، وقابله فى قصر عابدين فى الساعة الثانية عشرة ظهراً من نفس اليوم ، وأعطاه صورة التبليغ البريطانى . وقال لورد لويد للملك فؤاد إن ملك مصر مسئول عن تنفيذ هذا التبليغ شخصياً ، بمعنى أنه لا يجوز له أن يوقع على أى مرسوم أو قرار فيه اسم أحمد ماهر ولا حسن كامل الشيشينى ولا الحاج أحمد جاد الله ولا محمود عثمان مصطفى . . لأن الحكومة البريطانية تعتبرهم مجرمين ! . . ثم قال لورد لويد : « وكذلك النقراشى . . فإن السلطات البريطانية فى القاهرة ، ترى أن عدم كفاية الأدلة ، لايعنى براءته ! » . . وقال لورد لويد للملك فؤاد إن الحكومة البريطانية

لا تزال تعتبر قضية الاغتيالات مفتوحة، وأن السلطات البريطانية ستستمر فى البحث عن أدلة جديدة لتقديم المتهمين من جديد إلى محكمة الجنايات ! وقال الملك فؤاد إنه يتعهد بأن ينفذ كل هذا . .

مظاهرة حربية !

وفى نفس اليوم صدر الأمر للبوارج البريطانية فى مالطة أن تستعد للتحرك إلى مصر، وفى نفس اليوم أيضاً خرج الجيش البريطانى إلى شوارع القاهرة ، ليقوم باستعراض اشتركت فيه المدافع والسيارات المصفحة ! . . وفى نفس اليوم أيضاً قامت الطائرات الحربية البريطانية بالطيران ليلا فوق مدينة القاهرة ، على ارتفاع منخفض لتثير الفزع بين المساكن والبيوت !

وكتب لورد لويد فى مذكراته — الجزء الثانى صفحة ١٧٣ — عن هذا التبليغ الذى قدمه إلى زيور باشا رئيس الوزراء وقتئذ ثم أبلغه اللورد إلى الملك فؤاد يقول : «كان هذا التحذير الخطير أمراً لابد منه ، بعد الخطوات التى وجد القاضى كرشو نفسه مرغما على اتخاذها ، يجب أن يظل هؤلاء المتهمون تحت شبهة الاشتراك فى الجريمة . فإن هذا الحكم كان يخلق الانطباع بأنه ليس فى مصر عدالة كافية لحماية أرواح الأجانب ، للملك كان يجب على حكومة جلالة الملك أن تؤكد فى وضوح تام مسئوليتها وتصميمها على تحمل هذه المسئولية » .

ولم يكتف لورد لويد بتحذيره إلى الملك ألا يوقع أى مرسوم أو قرار فيه اسم أحمد ماهر أو النقراشى . . فقد حدث ، فى أثناء سجنهما ، أن سعد زغلول رشح فى الانتخابات الدكتور محمود ماهر شقيق أحمد ماهر نائباً عن دائرة الدرب الأحمر

فى القاهرة . ورشح ممدوح رياض نائبا عن دائرة الجمرك فى الإسكندرية ، ونجح الاثنان فى انتخابات مجلس النواب ! واتفق سعد زغلول معهما على أن يستقيلا عند براءة ماهر والنقراشى ويتركا لهما الدائرتين .

وما كاد حكم البراءة يصدر حتى استقالا ، ورشح سعد زغلول فى الحال أحمد ماهر والنقراشى . فانتخبا بدون أن يتقدم أحد لمنافستهما ، وأصبحا عضوين فى مجلس النواب . . وانتخب النواب أحمد ماهر رئيسا للجنة المحاسبة . . والنقراشى سكرتيراً للجنة المعارف . .

وإذا بالإنجليز تقوم قيامتهم ! .

وكتب لورد لويد فى مذكراته — الجزء الثانى صفحة ١٩٠ — يقول : « لم ألبث أن وجدت . قبل مرور وقت قصير ، أن من الضرورى اتخاذ إجراء جديد لتأييد سياستنا . . إن أحمد ماهر انتخب رئيساً للجنة المحاسبة فى مجلس النواب . والنقراشى انتخب سكرتيراً للجنة المعارف . ولما كان الاثنان متهمين اتهاماً خطيراً فى المؤامرات التى أدت إلى مقتل السردار . فإن ترشيحهما للانتخاب كان تحدياً متعمداً للحكومة البريطانية ، وإنه لحادث خطير سيشجع الحملات علينا . . وكان من الضرورى ألا تتلقى هذه العناصر أى تشجيع . ولهذا كان من الواجب تحذير سعد زغلول . وعدلى يكن رئيس الوزارة أن هذه التعيينات ينظر إليها بعدم ارتياح من حكومة صاحب الجلالة البريطانية . وأبلغت رأيى هذا إلى وزير الخارجية البريطانية . وأرسل لى وزير الخارجية البريطانية أنه يشاركنى رأيى فى هذا التحذير . .

وقدمت التحذير : وأحدث الأثر المطلوب » .

القائمة السوداء !

واستمرت هذه المطاردة ! . . وقد حدث فى عام ١٩٢٩ أن كانت مصر محكومة بوزارة محمد محمود ، التى عطلت – بالاتفاق مع الملك – الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد . . وكان لورد لويد يؤيد هذه السياسة . . وتولت وزارة العمال الحكم وكانت سياستها أن تجرى انتخابات حرة ، وتتفاوض مع الحكومة المنتخبة فى إجراء مفاوضات لعقد معاهدة . وطردت حكومة العمال لورد لويد من منصب المندوب السامى . وأوفد مستر ماكدونالد رئيس الوزراء وزيرين من حزب العمال هما مستر بن سميث ومستر چاك هيز لإجراء مباحثات مع زعماء الوفد تمهيداً لإعادة الحياة النيابية . . ويظهر أن أحمد ماهر والنقراشى كانا – حتى نهاية سنة ١٩٢٩ – فى القائمة السوداء، بحكم التبليغ البريطانى الذى سلمه لورد لويد إلى الملك ، وإلى رئيس الوزراء . . فقد كان المفروض أن يؤلف الرئيس السابق مصطفى النحاس الوزارة ، بعد حصوله على الأغلبية فى الانتخابات . . وإذا بالإنجليز يشترطون ألا يدخل هذه الوزارة ماهر أو النقراشى ، بحجة أن الإنجليز يعتبرونهما لا يزالان مجرمين ، وأنهم لا يعترفون بعدالة الحكم الذى أصدرته محكمة الجنايات فى سنة ١٩٢٦ ببراءتهما من قضية الاغتيالات .

وكان الأستاذ أمين يوسف مشتركا فى هذه المباحثات ، وفى صفحة ٢٣ من مذكراته – باللغة الإنجليزية ، والمطبوعة فى مطبعة چون مورى بلندن عام ١٩٤٠ – أورد المؤلف نص خطاب كتبه مستر بن سميث ومستر چاك هيز الوزيران فى وزارة حزب العمال اللذان حضرا إلى القاهرة لإجراء هذه المباحثات ، وهو موجه منهما لأمين يوسف وفيه بالحرف الواحد :

« زرنا مصر كأصدقاء للمرحوم سعد زغلول باشا ، والفضل إليك وإلى إنصافك –

كما قلنا لحرم زغلول باشا — فى احتفاظنا بتلك الصداقة . ولما غادرنا مصر أردنا أن نرد إليك بعض ما أسديته إلينا ، فسألناك: هل ثمة خدمة نستطيع أن نؤديها إليك ؟ فكان جوابك لنا : « لست أطلب شيئا لنفسى . ولكنى أكون سعيداً إذا أمكنكما استخدام مالكما من النفوذ لاحترام العدالة بشأن عضوى الوفد النقراشى والدكتورماهر ، وكانا فى ذلك الوقت موضع ارتياب البريطانيين الرسميين ، ثم اتضح فيما بعد أن هذا الارتياب على غير أساس ، وقد كانا متهمين بقتل بعض الرعايا البريطانيين فى مصر » .

ولكن هذا المسعى لم ينجح إلا بالنسبة للنقراشى . الذى استطاع الرئيس السابق مصطفى النحاس تعيينه وزيراً للمواصلات فى وزارته سنة ١٩٣٠ . أما الدكتور أحمد ماهر فقد رفض الإنجليز أن يدخل الوزارة إطلاقاً . وكانت حجة الإنجليز أن التحذير البريطانى الشفوى شمل أحمد ماهر والنقراشى . . أما التحذير المكتوب فقد شمل أحمد ماهر فقط . وأقر براءة النقراشى لعدم كفاية الأدلة ! .. ولم يوقع الملك فؤاد مرسوماً طوال حياته بتعيين أحمد ماهر وزيراً ! . . ودخل أحمد ماهر الوزارة — للمرة الثانية فى حياته — بعد ذلك فى عام ١٩٣٨ ، وزيراً للمالية فى وزارة محمد محمود ، بعد عامين من توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وكان هذا هو السر فى انتخابه رئيسا لمجلس النواب فى عام ١٩٣٦ .

الغلطة الكبرى !

وكانت كل هذه الأسرار غير معروفة ! . . وكان لا يعرفها أحمد عبد الحى كيرة ، الذى كان الإنجليز يطاردونه منذ أن أصدرت المخابرات البريطانية أمرها بالقبض عليه حياً أو ميتاً فى ديسمبر عام ١٩٢٤ ، لاتهامه بقيادة المؤامرة التى كانت ستغتال

فى لندن رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها ووزير ماليتها ! . . ولم يكن أحمد عبد الحى كيرة يعرف أنه بعد أن صدر الحكم ببراءة ماهر والنقراشى أصدر الإنجليز حكمهم بإلغاء حكم البراءة ، واعتبروا قضية الاغتيالات لاتزال (مفتوحة) . وصدرت الأوامر للمخابرات البريطانية باستمرار التحقيق فيها .

ولقد أدى مقتل السردار إلى نتائج ظاهرة ، وهى إسقاط سعد زغلول والاستيلاء على السودان ، ولكنه أدى إلى نتائج غير ظاهرة ، وهى كشف الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ كله ! .. وكانت هذه هى الضربة القاضية التى وجهت إلى ثورة ١٩١٩ : انكشف ماهر والنقراشى وزملاؤهما ، وأصبحوا تحت رقابة مستمرة للمخابرات البريطانية . . وأصبحت قيادة الجهاز السرى عاجزة عن العمل تماما ! وكان المفروض أن تتنحى هذه القيادة بعد أن انكشف أمرها ، وأن تسند إلى أشخاص آخرين ، لا رقابة عليهم ، ولا شبهات تحيط بهم ، كى يتولوا هذا العمل الخطير .

ولكن شيئاً من هذا لم يحدث ! وفى الوقت نفسه انقطعت الصلة بين القيادة القديمة وبين بعض الذين ضحوا بكل شىء وهم يعملون من أجل الثورة ، مثل أحمد عبد الحى كيرة ! وتوالت الحكومات ولم تفعل شيئاً لأسر الشهداء . كان بعضهم يموت من الجوع ، وكان بعضهم مشرداً فى الشوارع ، وكان بعضهم لايجد ثمن الكفن ليدفن به ! وكان النقراشى وأحمد ماهر وبعض زملائهما يساعدون بعض هؤلاء مساعدات بسيطة ، لأن حالتهم المالية لاتسمح بأكثر من ذلك. ولكن الدولة نفسها لم تفعل لهم أى شىء ، والأحزاب التى كانت خزائنها مليئة بالأموال لم تقم بأى مساعدة لأسر الشهداء . . ولم يلبث هؤلاء جميعاً أن شعروا بأن الدولة تعتبر التضحية الوطنية جريمة تستحق العقاب ! وكانت حجة الذين يعارضون فى مكافأة الذين ضحوا فى ثورة ١٩١٩ ، أن الوطنية لايجوز أن يدفع لها ثمن ! .. وقد يكون هذا معقولاً ومنطقياً ، لو أن الوزراء الذين تولوا الحكم بعد ذلك

ولم يكن لهم أى دور واضح فى ثورة ١٩١٩ ، لم يكافئوا الكثيرين لا لسبب إلا لأنهم أقاربهم أو محاسيبهم أو أقارب زوجاتهم !

وقد كتب الشيخ سيد على محمد عضو الجهاز السرى ، الذى كان أول من ألقى قنبلة فى ثورة ١٩١٩ على سيارة محمد سعيد باشا ، فى مذكراته صفحة ١٧ الموجودة تحت يدى : «.. سئل بعض وكلاء الوزارات هل له سابقة جهاد فى الحركة الوطنية ؟ فقال : « نعم . اعتقلت ليلة كاملة فى قسم الجيزة ! ! » . . فواعجبا ، لو أنه لقى ساعة مما لقينا ، أو بات ليلة من ليالينا ! إن الموت كان أهون مائة مرة ومرة من عذاب الجحيم الذى كنا نذوقه ، قطرة قطرة ، فى كل ساعة ، وفى كل لحظة ، فى ليمان طرة وليمان أبى زعبل ! »

تعيين المجرمين فى الحكومة !

ولقد مكث سعد زغلول ثمانية أشهر فقط رئيساً للوزارة! وحاول أن يفعل شيئاً للجهاز السرى . . . ولكنه فعل شيئاً بسيطاً لايتناسب مع تضحياتهم .. ومع ذلك عندما عين عريان سعد ــ الذى ألقى قنبلة على يوسف وهبه باشا رئيس الوزراء فى سنة ١٩١٩ ــ عينه بسبعة جنيهات ونصف جنيه فى الشهر ! ويومها هاجمت صحف المعارضة سعد زغلول ، وقالت إن هذه محسوبية . واعترض يومها أحمد زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ ، لأن عريان سعد لم يحصل على شهادة عليا . ولم يكن هذا ذنب عريان سعد ، لقد كان فى ثورة ١٩١٩ طالبا فى كلية الطب ، وليس هو الذى خرج من الكلية ، وإنما الذى أخرجه حكم المحكمة العسكرية عليه بالسجن !

وحدث فى شهر مارس سنة ١٩٢٤ أن كتب سعد زغلول كشفاً بأسماء عدد من أعضاء الجهاز السرى الذين حكم عليهم بالإعدام ، وأبلغ توفيق نسيم وزير المالية أنه يرى تعيينهم فى وظائف . وكانت الوظائف المطلوبة صغيرة جداً وتافهة جداً ، ولا يزيد مرتب أكبرها على ١٥ جنيهاً فى الشهر ! وكان فى الكشف أسماء منها محمد حسن البشبيشى الذى حكم عليه بالإعدام ، وحامد المليجى الذى حكم عليه بالإعدام ، ومحمد يوسف الذى حكم عليه بالإعدام ، ومحمود عبد السلام الذى حكم عليه بالإعدام ، وعلى هنداوى الذى حكم عليه بالإعدام ، ومحمد لطفى المسلمى الذى حكم عليه بالإعدام فى قضية عبد الرحمن فهمى ، ومحمد شمس الدين الذى حكم عليه بالإعدام فى قضية قنبلة السلطان حسين ، وعريان يوسف سعد الذى حكم عليه بالأشغال الشاقة فى قنبلة يوسف وهبه باشا ، وثلاثون اسما آخرون كلهم بين محكوم عليه بالإعدام أو محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة !

وقرأ توفيق نسيم باشا الكشف ورماه وهو يقول : « هذه محسوبية صارخة ! هذا ضد القانون المالى ! » . . فقيل لنسيم إن سعد زغلول يقول إن هؤلاء ضحوا بحياتهم من أجل بلادهم ! وقال توفيق نسيم : « هؤلاء مجرمون ! كيف يريد سعد باشا منى أن أعطى استثناءات للذين ألقوا علينا القنابل ! إن القانون المالى لايسمح بهذا ! » واستدعى توفيق نسيم مستر ريجنالد بترسون المستشار المالى فى وزارة المالية ، وسأله رأيه فى هذه التعيينات ، فقال مستر بترسون إنها ضد القانون المالى على خط مستقيم !

وثار سعد زغلول عندما بلغه موقف توفيق نسيم وقال : « كيف نثور على بريطانيا أعظم إمبراطورية فى العالم ، وصاحبة أكبر أسطول فى الدنيا ، ونخضع للقانون المالى الذى وضعه الإنجليز ؟ ! » . . ولكن توفيق نسيم راوغ ! واضطر سعد زغلول أن يأمر بتعيين بعضهم فى البرلمان حيث لا يوجد قانون مالى ! . . واستقال نسيم بعد ذلك

من الوزارة . وكان يقول إن أسباب استقالته أن سعد زغلول كان يريد أن يملأ الدولة بالمجرمين ؟!

وكان من سخرية القدر حقاً أن سعد زغلول عين توفيق نسيم وزيراً للمالية في وزارته ، ومحمد سعيد باشا وزيراً للحقانية في وزارته ، وقد كان الجهاز السرى يلقى عليهما القنابل في سنة ١٩١٩ لأنهما توليا الحكم في ظل الحماية البريطانية ! . . ولقد كانت ثورة ١٩١٩ تعتذر بأنها لاتستطيع أن تفعل شيئاً لشهداء الثورة لأن الإنجليز كانوا يحكمون مصر فعلا . أو كما قال سير سيدني سميث في مذكراته — صفحة ٩١ — وقد كان يومها من أكبر الموظفين الإنجليز في مصر : « في فبراير سنة ١٩٢٢ أنهت الحكومة البريطانية رسمياً الحماية على مصر ، وأعلنت مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وأطلق على السلطان لقب الملك ، وأعد دستور جديد ، واكتسبت البلاد كل مظاهر الاستقلال ، ولكن السلطان البريطاني لم ينقص إطلاقاً : المندوب السامي البريطاني يقدم نصيحته للملك ، لكل مصلحة في الدولة مستشار بريطاني للوزير ، القضاة البريطانيون يجلسون في المحاكم إلى جانب القضاة المصريين ، كل موظف مصري كبير في الحكومة بجواره موظف بريطاني يقدم له النصيحة . ومع أن سلطة بريطانيا لم تكن بصورة ظاهرة ، فإنها كانت دائما موجودة !. وكانت النصيحة البريطانية التي تقدم ، يجب أن يؤخذ بها . . فقد كان يسندها دائماً جيش الاحتلال ! »

* * *

ولكن لماذا لم يفعل أحد شيئاً من أجل شهداء الثورة بعد معاهدة ١٩٣٦ التي قيل يومها إنها معاهدة الشرف والفخار؟! . كان يجب أن تمنح الدولة معاشات لأسر الشهداء والذين حكم عليهم بالإعدام ، ولكن هذا لم يحدث ! . . وكان يجب أن تسمى شوارع بأسماء هؤلاء الشهداء ، ولكن هذا لم يحدث . . وكان يجب

أن يصدر قرار بتعليم جميع أولادهم إلى أن يحصلوا على شهادات من الجامعة . . ولكن هذا لم يحدث أيضاً ! . . ولقد كانت الأحزاب السياسية مؤلفة من أغنياء وأصحاب ملايين . وكان من الممكن أن يجمع من هؤلاء مبالغ لمساعدة هذه الأسر الجائعة . ولكن هذا لم يحدث . . وكان من الممكن أن تكتب قصص هؤلاء الأبطال فى كتب . ولكن هذا لم يحدث . فقد جاء وقت من الأوقات كان الاتصال فيه بثورة ١٩١٩ تهمة وليس شرفاً . . وكانت الصدارة للانتهازيين . وللذين تسلقوا على جثث هؤلاء الضحايا والشهداء ! وهذا خطأ كبير لثورة ١٩١٩ !

ولعل من أكبر الأخطاء أن مذكرات سعد زغلول لم يقرأها أحد بعد وفاته . ولا رسائله السرية لعبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى للثورة . ولا رسائله السرية التى كان يتلقاها أحمد ماهر الذى خلف عبد الرحمن فهمى فى رياسة الجهاز السرى بعد القبض على عبد الرحمن فهمى فى آخر يونيو سنة ١٩٢٠ . او أن أحداً من القادة قرأ كل هذا عقب وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ لتغير مصير ثورة ١٩١٩ ، لعرفوا رأى سعد فى الطبقة العالية وضرر الاعتماد عليها . لعرفوا رأى سعد فى الملك فؤاد وفى النظام الملكى ، لعرفوا رأى سعد فى الجهاز السرى ودور العمال الفقراء فيه كما سجله فيما كتبه عن النجار « محمد فهمى على » الذى أعدم فى قضية الاغتيالات . . لعرفوا رأيه فى الأمراء والأسرة المالكة . لعرفوا رأيه فى الإقطاعيين وأصحاب المصالح . . وأخيراً لعرفوا رأيه فى الذين ضحوا بحياتهم فى ثورة ١٩١٩ .

ولكن أحداً من هؤلاء لم يهتم بقراءة هذه المذكرات كلها ، أو يبحث عن رسائل سعد زغلول وتعلياته لعبد الرحمن فهمى . ولعل السبب أن خط سعد زغلول متعب للقراءة ! إن قراءة الصفحة الواحدة تستغرق ساعة أو ساعتين فى بعض الأحيان ،

ولكن كان من الممكن أن تؤلف لجنة لبحث هذه المذكرات . فهى أشبه بوصية لينين لزعماء ثورة روسيا . إنهم لم يستطيعوا نشر الوصية كلها . ولكنهم درسوها واستفادوا من التوجيهات الموجودة فيها . .

ثمن الضربة !

ولنقارن هذا بالمكافأة التى حصل عليها مستر ألكسندر كين بويد مدير المخابرات البريطانية فى مصر ، والذى كان يتولى منصب مدير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية . والذى لعب الدور الذى كشفناه فى مصرع السردار ! إن كين بويد التحق بالمخابرات البريطانية فى أوائل عام ١٩١٧ . . وأمامى دوسيه ألكسندر كين بويد فى إدارة المعاشات بوزارة الخزانة بالقاهرة . إن رقم الملف هو (٥٤٠ — ٣ — ٦) ، ونقلب أوراق الملف فنجد أنه عين فى حكومة السودان فى ٢٦ / ٩ / ١٩١٧ وليس فى الدوسيه طبعاً أن عمله الحقيقى هو موظف فى المخابرات البريطانية .. ولكن نجد أنه انتدب للعمل فى دار المندوب السامى البريطانى بالقاهرة فى أول أبريل سنة ١٩٢٠ . إن هذا التاريخ له أهمية كبرى ! فقرار المخابرات البريطانية بنقله من الخرطوم إلى القاهرة صدر بعد أن اشتد نشاط الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ وقام بعمليات كبيرة ، وعجزت المخابرات البريطانية فى مصر عن الكشف عن الجهاز السرى . فى ٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ ألقيت قنبلة على محمد سعيد باشا رئيس الوزراء ، وفى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ ألقيت قنبلة على يوسف وهبة باشا رئيس الوزراء ، وفى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ ألقيت قنبلة على إسماعيل سرى باشا ، وفى ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ ألقيت قنبلة على محمد شفيق باشا ، وكانت المخابرات البريطانية تبذل جهدها للكشف عن الجهاز السرى للثورة ، وكان هذا هو السر فى أن المخابرات البريطانية عينت كين بويد فى أول أبريل سنة ١٩٢٠

مديراً للمخابرات البريطانية فى مصر ، تحت أسم سكرتير شرق بدار المندوب السامى البريطانى !

وما كاد كين بويد يتسلم عماه فى القاهرة حتى نظم عملية تلفيق قضية عبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى للثورة ، وقبض عليه فى آخر مايو وحكم عليه هو وعدد من زملائه بالإعدام . ثم عدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ! وفى ٢٦ مارس سنة ١٩٢٢ أعلنت بريطانيا استقلال مصر . وسمحت بإنشاء وزارة الخارجية المصرية ! وفى ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ صدر أمر ملكى بتعيين مستر كين بويد مديراً عاماً لوزارة الخارجية المصرية ! . . وفى أول يناير سنة ١٩٢٣ صدر مرسوم بنقله مديراً عاماً للإدارة الأوربية بوزارة الداخلية المصرية ! . . وفى يوم ١٧ يونيو سنة ١٩٣١ أصدر إسماعيل صدقى باشا قراراً بأن يكون مرتب كين بويد ٢٠٠٠ جنيه سنوياً . فوق بدل الاغتراب الذى كان يزيد على هذا المبلغ ! وعند توقيع إلغاء معاهدة ١٩٣٦ تم الاتفاق على إلغاء منصب مدير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية وأحيل إلى المعاش فى يوم ١٦ مارس سنة ١٩٣٧ بمعاش قدره ٩٠ جنيهاً شهرياً . . وقررت الحكومة المصرية . بمذكرة فى ٨ فبراير سنة ١٩٣٧ ، منحه مكافأة قدرها ٥٠١٦ جنيهاً و١٣٩ مليماً . لأنه خرج قبل ٧ سنوات من انتهاء خدمته !

فهل يكافأ كين بويد بخمسة آلاف جنيه فقط . وهو الذى لعب الدور الأول فى تلفيق قضية عبد الرحمن فهمى . وهو الذى لعب الدور الأول فى حكاية مصرع السردار ! . . ماذا فعلت بريطانيا لمكافأة هذا الرجل الذى كان يدير المخابرات البريطانية المصرية ، والذى قال التحقيق الذى نشرته الصحف الأمريكية فى عام ١٩٣٨ عن المخابرات البريطانية أن دور المخابرات فى مصرع السردار كان من أعظم حبطات المخابرات البريطانية فى تاريخها ! . . اننا نجد أن ملك بريطانيا أنعم على

كين بويد بلقب سير عقب اعتزاله خدمة الحكومة المصرية ! ولكن هل ما قدمه كين بويد يساوى فقط لقب سير ؟ ! إن دوركين بويد أدى إلى إسقاط سعد زغلول ، وإلى تحويل السودان إلى مستعمرة بريطانية ، وإلى الكشف عن الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، فهل هذا كله يساوى لقب سير ؟ ! إن ملف مستر ألكسندركين بويد فى وزارة الخزانة المصرية لايقول أكثر من هذا . . فلابد أن المخابرات البريطانية مظلومة فى الدور الذى نسب إليها فى مصرع السردار ! لابد أننا ظلمنا المخابرات البريطانية ، وظلمنا كين بويد رئيس المخابرات !

ولكننا لا نلبث أن نكتشف مفاجأة ! إنها ليست فى أرشيف وزارة الخزانة بالقاهرة . . وإنما فى مدينة كفر الدوار ! ! إن الحكومة البريطانية لم تدفع مليما واحداً من خزانتها مكافأة لكين بويد رئيس المخابرات فى مصر ! ولكنها دفعت المكافأة من دم الشعب المصرى ! ، فقد عينت الحكومة البريطانية كين بويد رئيسا لمجلس إدارة شركة صباغى البيضا ، التى يساهم فى نصف رأس مالها الإنجليز . . وكين بويد لم يسبق له أن عمل فى الصباغة ، أو فى الصناعة ، أو فى إدارة الشركات ! ولكنها مكافأة مستترة لكين بويد مدير المخابرات على الخدمة العظمى التى قدمها ! ونذهب إلى حسابات شركة صباغى البيضا ونطلع على هذه الحسابات فنذهل ! إن كين بويد قبض من خزانة شركة البيضا فى كفر الدوار فى سنة ١٩٤٣ مبلغ ٥١,٦٥٢ جنيهاً و ١٣٠ مليما ! ! نعم ٥١ ألف جنيه فى عام واحد ! . . وقبض كين بويد من خزانة شركة البيضا فى كفر الدوار سنة ١٩٤٤ مبلغ ٥٣,٨٩٥ جنيهاً و ٤٢٤ مليماً ! نعم ٥٣ ألف جنيه فى عام واحد ! . . وقبض كين بويد من خزانة شركة البيضا فى كفر الدوار فى سنة ١٩٤٥ مبلغ ٨٨,١٠٧ جنيهاً و ٩٧٠ مليماً ! نعم ٨٨ ألف جنيه فى عام واحد ! . . واستقال كين . . بد فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، ومع ذلك فسجل فى حسابات الشركة

أنه قبض فى عام ١٩٤٦ مبلغ ٦٧,٤٧٨ جنيهاً و ٤٨٠ مليما .. نعم ٦٧ ألف جنيه فى عام واحد !

ومسجل فى حسابات الشركة أن مجموع المبالغ التى تقاضاها كين بويد هو ٢٨٤.٠٥٥ جنيهاً و ١٧٨ مليما !! . . ونسيت أن أقول إن كين بويد كان مساهماً فى هذه الشركة بثلاثة آلاف جنيه فقط دفعتها الحكومة البريطانية ! . . فلابد أن الحكومة البريطانية تعرف أن كين بويد مدير المخابرات البريطانية بمصر قام بعمل ضخم يستحق عليه هذه المكافأة التى لم يسبق لها مثيل ! . . إن الحكومة البريطانية أهدت المارشال « اللورد هيج » قائد الجيوش البريطانية فى الحرب العالمية الأولى ١٠٠ ألف جنيه مكافأة له على انتصاره فى الحرب ! . . وأهدت الفيلد مارشال اللورد أللنبى ٢٥ ألف جنيه مكافأة له على فتح القدس !

فماذا فعل كين بويد ليأخذ مكافأة تبلغ أكثر من ضعف مجموع المكافأة التى حصل عليها الفيلد مارشال اللورد هيج والفيلد مارشال اللورد أللنبى ؟!

السفارة تسأل عن المعاش !

ومن الطريف أنه فى ٥ يوليو سنة ١٩٦٣ أرسلت السفارة البريطانية فى القاهرة خطابا إلى وزير خارجية الجمهورية العربية تسأل : هل يصرف معاش مسز چون أرملة السير ألكسندركين بويد، وهو ثلاثة أثمان التسعين جنيهاً المستحقة لكين بويد ! .. وأجابت وزارة الخارجية بأن المعاش يصرف بانتظام منذ ٩ أغسطس سنة ١٩٥٥ لمسز چون ، وأنه يحول لها إلى البنك الأهلى المركزى بلندن .

• • •

وهكذا كانت أموال مصر تنفق بهذا السخاء على مدير المخابرات البريطانية فى مصر . . الذى كشف الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . وكان أحمد عبد الحى كيرة . أحد أبطال الجهاز السرى ، يمشى فى شوارع إستانبول . جائعًا . عاريًا . شريداً . مفلسا . . وقد تحول من رجل إلى قنبلة تهدد بالانفجار !

النجار الذى كتب عنه سعد زغلول !

فى مذكرات سعد زغلول أسماء ملوك وسلاطين وأمراء . وأسماء زعماء ورؤساء وزارات . ولكنه كتب فى مذكراته عن عامل نجار . . إنه شاب اسمه محمد فهمى على عمره ٣٠ سنة . صناعته نجار يكسب فى اليوم الواحد عشرة قروش . ولكن هذا النجار كان بطلا من أبطال ثورة ١٩١٩ .

انضم محمد فهمى على للجهاز السرى للثورة فى شهر نوفمبر ١٩٢١ . بعد القبض على رئيس الجهاز السرى عبد الرحمن بك فهمى . وبعد أن تولى الدكتور أحمد ماهر الإشراف على هذا الجهاز . التحق محمد فهمى على بخلية شفيق منصور . ولكنه لم يكن يكتفى بالانضمام إلى خلية واحدة . كان عضواً فى عدة خلايا تابعة للجهاز . كان يضرب بالرصاص . ويحصل على المعلومات . ويوصل الرسائل . وكان يعرف كثيراً من أسرار هذا الجهاز . . وكان يضطر — فى بعض الأحيان — أن ينقطع عن عمله . فلا يكسب مليما واحداً فى ذلك اليوم . ويأكل رغيفًا وطبقًا من الفول طول اليوم . ويسمع السلطات العسكرية تعلن عن مكافأة ألف جنيه . وخمسة آلاف جنيه . وعشرة آلاف جنيه . لمن يدلى بمعلومات عن الجهاز السرى . ولكنه كان يقرأ هذه الإعلانات التى تلصقها السلطات العسكرية البريطانية على الجدران ويضحك

ويمضى يبيت ليلته بدون عشاء . وكان بارعاً فى الهرب وتضليل البوليس . . كان يغير صناعته . فهو يوما حداد ، ثم يصبح بعد ذلك نجاراً ، ويوما يرتدى ملابس فلاح ، ويوماً يرتدى بنطلوناً . وعلى الرغم من مجهودات المخابرات البريطانية ، وعلى الرغم من مطاردة البوليس، لم يستطع أحد أن يعرف من هو هذا الشاب الأسمر الذى يقوم بأخطر العمليات فى ثورة ١٩١٩ .

وقد اشترك فى عدد كبير من العمليات ، ولكن العملية الوحيدة التى لم يشترك فيها هى عملية قتل السردار . . واعترف شفيق منصور عليه وقبض عليه البوليس . . وقدمته النيابة العمومية فى قضية ماهر والنقراشى المشهورة بقضية الاغتيالات . . ووقف ممثل النائب العام يطلب الحكم بالإعدام على النجار محمد فهمى على ، ووجهت إليه ١٥ تهمة . .

أولاً : فى يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ : بشارع السد قسم بولاق بالقاهرة ، قتل عمداً العسكرى البريطانى بروكول بطريقة إطلاق عيار نارى عليه ، وذلك مع سبق الإصرار .

ثانياً : فى يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ : بشارع قصر العينى قسم السيدة بالقاهرة قتل عمداً مستر الدرد براون بطريق إطلاق عيار نارى مع سبق الإصرار .

ثالثاً : فى يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٢٢ : بشارع الفلكى قسم عابدين بالقاهرة ، قتل عمداً البكباشى كيف (من كبار الضباط الإنجليز فى البوليس) بطريقة إطلاق أعيرة نارية عليه أصابته ، وذلك مع سبق الإصرار .

رابعاً : فى يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٢١ : بحديقة الأورمان بالجيزة ، قتل عمداً على حسين عوض (من رجال البوليس السرى) بطريقة إطلاق أعيرة نارية عليه أصابته ، وذلك مع سبق الإصرار .

خامساً : فى ليلة ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٢ : بشارع المبتديان قسم السيدة بالقاهرة قتل عمداً المرحومين حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك (عضوى مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين) بطريقة إطلاق أعيرة نارية عليهما أصابت أولهما فى بطنه وفى أعلى ساقه اليمنى . وثانيهما فى بطنه وساعده الأيمن . وذلك مع سبق الإصرار .

سادساً : فى يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ : بشارع الجيزة بمديرية الجيزة قتل عمداً المستر روبسون (من كبار الموظفين الإنجليز فى مصر) بطريقة إطلاق أعيرة نارية عليه أصابته فى العمود الشوكى وأجزاء أخرى حساسة من جسمه وذلك مع سبق الإصرار .

سابعاً : فى يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ : بشارع السبتية قسم بولاق . شرع عمداً فى قتل العسكرى البريطانى سورتون بطريقة إطلاق أعيرة نارية أصابته . وذلك مع سبق الإصرار .

ثامناً : فى يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ : بشارع قصر العينى قسم السيدة بالقاهرة شرع فى قتل عبد الدايم إبراهيم (من رجال البوليس) بطريقة إطلاق عيار نارى عليه أصابه . وذلك مع سبق الإصرار .

تاسعاً : فى يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ : بحديقة الأورمان بالجيزة . شرع عمداً فى قتل المستر ت . و . براون (من كبار الموظفين الإنجليز فى مصر) وابنه ومربية ابنه بطريقة إطلاق أعيرة نارية أصابتهم . وذلك مع سبق الإصرار .

عاشراً : فى يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٢٢ : بجوار قسم الأزبكية فى القاهرة . شرع عمداً فى قتل العسكرى البريطانى كوشو بطريقة إطلاق عيار نارى عليه أصابه فى البطن . وذلك مع سبق الإصرار .

حادى عشر : فى يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ : بجهة المطرية قسم الوايلى بالقاهرة شرع عمداً فى قتل المستر أوبوند تنيش (من كبار الموظفين الإنجليز فى مصر) بطريقة إطلاق أعيرة نارية عليه أصابته ، وذلك مع سبق الإصرار.

ثانى عشر : فى يوم ١١ مارس سنة ١٩٢٢ : بجهة السبتية بالقاهرة، شرع عمداً فى قتل المستر جون ماكنتوش (من كبار الموظفين الإنجليز فى مصر) بطريقة إطلاق عيارين عليه أصابه أحدهما ، وذلك مع سبق الإصرار.

ثالث عشر : فى يوم ١٦ أبريل سنة ١٩٢٢ : بجهة كوبرى الليمون قسم الأزبكية بالقاهرة ، شرع عمداً فى قتل الجنديين البريطانيين بيكر وتوسند بطريقة إطلاق أعيرة نارية أصابتهما ، وذلك مع سبق الإصرار.

رابع عشر : فى يوم ١٥ يوليو سنة ١٩٢٢ : بشارع القاضى الفاضل قسم عابدين بالقاهرة ، شرع عمداً فى قتل الكولونيل بيجوت (من كبار الضباط فى الجيش البريطانى) بطريقة إطلاق أعيرة نارية أصابته ، وذلك مع سبق الإصرار .

خامس عشر : فى سنة ١٩٢٣ : بمدينة القاهرة قتل عمداً خريستو بتريدس وشرع عمداً فى قتل ضباط بريطانيين وجنود بريطانيين ، وأشخاص آخرين ، بطريقة إلقاء قنابل عليهم فانفجرت ، وذلك كله مع سبق الإصرار.

المخبأ العجيب !

وكان النجار محمد فهمى على هو الذى صنع مخبأ القنابل والمسدسات لهذه الخلية السرية ، وقد جعله فى بيت محمود إسماعيل الذى فتشته المخابرات البريطانية وضباط البوليس الإنجليز عشرات المرات دون أن يصلوا إلى هذا المخبأ العجيب. إن مبنى هذا المخبأ فى دورة المياه فى منزل محمود إسماعيل أحد زعماء خلية الاغتيالات ، وعندما

اعترف محمد فهمى على بمكان هذا المخبأ ، وذهب رسل باشا حكمدار القاهرة ومعه إنجرام بك مساعد الحكمدار وكبار الضباط الإنجليز ، ورجال القلم السياسى ، وعرف رسل باشا سره العجيب ، راح يهز رأسه من اليمين إلى الشمال مراراً وتكراراً ، وهو فى ذهول ، كيف عجزت كل قوى البوليس أن تكشف هذا المخبأ ، مع أنها فتشت بيت محمود إسماعيل شبراً شبراً ، وقامت بحفر الأرض فى بعض الغرف دون جدوى ؟ وقد بنى المخبأ بطريقة عجيبة : كانت أرضية المرحاض مساوية لأرضية دورة المياه ، والأولى من الأسمنت ، فصنع محمد فهمى على على هذا الاتساع صندوقاً من الخشب تثبت أرضيته بأرضية المرحاض ، وكان ارتفاعه حوالى ٧٥ سنتيمتراً ، بجوانب من الخارج وجوانب داخلية حول الفتحة التى توازى فتحة المرحاض الأصلية ، وغطاء هذا الصندوق من الخشب ، ومفصول عن الصندوق بمسامير قلاووظ ، وتفك المسامير ويرفع الغطاء عند وضع أو أخذ القنابل بداخل الصندوق ، ثم يغلق وتربط المسامير القلاووظ ، ولاتستطيع العين المجردة أن تعرف أن دورة المياه فيها مخبأ سرى ، أو أن فيها مسامير قلاووظ .

واعترف محمد فهمى على بارتكابه هذه الجرائم كلها ، وبأنه هو الذى ابتكر ونفذ هذا المخبأ العجيب . وفى يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٢٥ أصدرت محكمة الجنايات حكمها بإحالة أوراق محمد فهمى على إلى المفتى ، وأجلت الحكم فى شأن باقى المتهمين ، وهم أحمد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى وزملائهم . وفرح الناس لأن أحمد ماهر والنقراشى والشيشينى لم يحكم عليهم بالإعدام ، ولم يهتم أحد بالنجار محمد فهمى على الذى أحيل إلى المفتى توطئة للحكم عليه بالإعدام .

ولكن رجلا واحداً اهتم بهذا النجار الفقير ، الذى ارتكب كل هذه الحوادث وعنده ٧ أولاد ، وكان هذا الرجل هو زعيم ثورة ١٩١٩ . كتب سعد زغلول فى مذكراته يقول :

٢٢ مايو سنة ١٩٢٥ :

« محمد فهمي علي ، هو أحد المتهمين في قضية الاغتيالات السياسية ، أظنه نجاراً . وقد حكم بأن يؤخذ في أمر تهمته رأى المفتى دون شركائه في التهمة ، مما يدل على نية الحكم عليه بالإعدام . ولم يهتم الجمهور بشأنه ولا استشعر بشيء من الأسف لحاله ، إذ حصر كل همه في الآخرين ، والبحث عما ينتظرهم ، من الإدانة أو البراءة والتهمة لم تكن سرقة مال ، ولا انتقاماً شخصياً ، بل لغرض سياسي قصده المحكوم عليه ، وهذا الغرض في حد ذاته ، بقطع النظر عن وسيلته ، غرض محمود ، هو إنقاذ الوطن من أيدى غاصبيه . سار هذا الشقي لهذه الغاية في الظلام ، من غير أن يشعر به أحد ، ومع كونه اجتهد في ألا يعلم به أحد ، ثم هو الآن قادم على الموت ، وما يرثى له أحد . لماذا انصراف الناس عنه ؟ ألكونهم رأوا في فعله شناعة ؟ وفي وسيلته شراً يمحو كل خير في قصده ؟ لا أظن ذلك ، إذ ما وجدت عند من حادثته في هذا الشأن — شعوراً به . وإنما أظن أن هذا لكون ذلك البائس من العامة ، الذين لا يهم الجمهور موتهم أو حياتهم . إن كان الأمر كذلك ، فكيف يخرج من هذا الجمهور من يعرض للخطر حياته خدمة لهذا الجمهور ؟ ربما يقال إنه لم يعرض حياته لأى خطر ، لأنه اتخذ كل احتياط ، وما أقدم على ما أقدم عليه من شر ، إلا بعد أن استيقن من سلامته . إن كان الأمر كذلك ، فلماذا انبعثت نفسه للقيام بهذا العمل ، وتكليف نفسه بتعب التوقي من خطره ؟ » .

وقود الثورة

وهذه هي المرة الوحيدة التي يدون سعد زغلول — بخط يده ، في مذكراته — عن رأيه بصراحة في أعمال الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، ويتحدث بوضوح عن أهمية

هذا العمل . وعن الجنود الفقراء المجهولين الذين اشتركوا فى الجهاز السرى ، وضحوا بحياتهم من أجل هذا الشعب . . ولكن أهم من هذا كله أن سعد زغلول يأسف لأن الرأى العام لم يهتم بهذا النجار ، لأنه من الشعب الفقير ، ولهذا لا يهتم الناس بموته أو حياته . وهو يخشى من هذا الإهمال أن يؤدى إلى ألا يخرج من هؤلاء الفقراء من يقوم بهذه الأعمال المقصود بها تحرير الوطن من الاستعمار . وواضح من هذا أيضًا أن سعد زغلول كان من رأيه أن يستمر الجهاز السرى فى عمله . . وأنه لا يمكن الرد على عنف الاستعمار إلا بعنف يقابله . .

ويظهر بجلاء رأى سعد زغلول فى الذين قاموا بالثورة خفية ، والذين كانوا وقوداً لها ، ولقد كتب سعد زغلول فى مذكراته بالحرف الواحد يوم ١٧ يناير سنة ١٩٢٥ : « لقد دلت هذه المحنة التى نجتازها . على ضعف شديد فى الأخلاق ، وهبوط عظيم فى روح الناس . ولاسيما فى الطبقة العالية وما تحتها . . . فإنها كشفت عن دناءة ، وخسة ، ولؤم . وخور . . دلت على أن هذه الطبقة لا تعرف للتضحية معنى ، ولا تتنازل عن حبة من راحتها فى سبيل الوطن ، وتميل إلى المظاهر الكاذبة وتعبد القوة . . . ومع أن المتعلمين منهم أفسدهم أخلاقًا . وأحطهم صفات : يجرمون ثم يتباهون بالإجرام . . . ويأتون المنكر ثم يفاخرون بإتيانه . . كأن بينهم وبين الفضل عداء » . .

أمام المشنقة !

ولقد كان هذا هو شعور سعد زغلول بعد مصرع السردار ، وبعد أن فوجئ به ، وبعد أن شعر بأن هذه العملية موجهة ضده ! . . وقد بقى موجه هذه الضربة لغزاً ! وكان سعد زغلول يقول لأصدقائه إنه عندما تقع جريمة يجب أن نعرف المستفيد منها . . وكان سعد يقول دائمًا : إن المستفيد من جريمة قتل السردار هو الملك والإنجليز . .

إن الملك تخلص من وزارة الشعب ليحكم حكماً دكتاتوريا . وتخلص الإنجليز من الوزارة الوطنية التى تطالب بالاستقلال . ليجيئوا بوزارة تنفذ أوامر المندوب السامى البريطانى وجعل السودان مستعمرة بريطانية . ولقد كان يبدو من مذكرات سعد زغلول — بوضوح — أنه يؤمن بوطنية الذين ارتكبوا هذا الحادث . فقد كتب فى مذكراته يوم تنفيذ حكم الإعدام فيهم يقول بالحرف الواحد :

٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٥ :

« فى يوم ٢٣ الجارى . فى الساعة السابعة صباحاً . نفذ الحكم بالإعدام فى المحكوم عليهم فى قضية السردار . إلا عبد الفتاح عنايت . حيث استبدلت عقوبة الإعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة . ولقد أبدى المنفذ عليهم الحكم ثباتاً عظيماً . إلا شفيق منصور . فإنه كان جباناً وقد قال إبراهيم موسى حينذاك . إنه حكم عليه لكونه سعديا ، ولكنه سعدى إلى الممات . ثم هتف : يحيا سعد! ولم يتأثر الناس لإعدام شفيق منصور ، بل ربما كثيرون شمتوا به . وأعجبوا بشجاعة محمود إسماعيل وثباته . واستخفافه بالموت حتى اللحظة الأخيرة ، ومثله محمود راشد ، ثم الباقون » .

اليد الخفية !

انتهى نص ما كتبه سعد زغلول فى مذكراته . . وهذا دليل واضح على أن سعد زغلول معجب بهؤلاء الأبطال . ماعدا شفيق منصور . . الذى اعترف على قيادة الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . ولكن سعد زغلول بقى طول حياته يعتقد أن يداً خفية وراء هذا الاغتيال . وأن هذه اليد الخفية اتصلت بأحد قتلة السردار وأفهمته أن قتل السردار عمل وطنى . وعندئذ قامت الخلية السرية باغتياله ، دون أن ترجع إليه . وكان سعد زغلول يتهم الملك . ويتهم الإنجليز . .

ولايمكن للمؤرخ أن يقبل هذا الاتهام على علاته ! . . هل من المعقول أن يشجع الإنجليز على قتل السردار الإنجليزى ؟ . . إن التاريخ يقول إن لقلم المخابرات البريطانية أكثر من سابقة فى هذا الموضوع . إن التاريخ ناسرى يقول إن الإنجليز هم الذين قتلوا الجنرال جوردون فى الخرطوم ! فهل كانت يد التدبير الخفية فى قتل السردار هى يد المخابرات البريطانية ؟ . . وهل أرادت المخابرات البريطانية — بالاشتراك مع الملك — أن تتخلص من سعد زغلول ، وتفصل السودان عن مصر ؟

التحقيق الخطير

إن المؤرخ لايستطيع أن يقبل هذه النظرية ، على الرغم من معقوليتها ، إلا بوثيقة ! . . وقد ظهرت هذه الوثيقة بعد مصرع السردار بأربعة عشر عاماً !

فى أوائل عام ١٩٣٨ قام عدد من الصحفيين الأمريكيين بتحقيق ضخم عن المخابرات البريطانية ، واتصلوا بعدد من الذين كانوا يعملون فى هذه المخابرات ثم اعتزلوا العمل . وسافر عدد من هؤلاء الصحفيين إلى لندن ، وإلى عدد من عواصم العالم لجمع معلومات عن هذا الجهاز الخطير . . وفى الوقت نفسه اطلعوا على عدد من الوثائق السرية الموجودة فى أرشيف المخابرات الأمريكية ! . . وبعد كل هذا نشروا هذا التحقيق فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٨ فى جريدة « السانداى هيرالد » الأمريكية . وفى ٢٠ صحيفة أمريكية أخرى من صحف « هيرست » فى الوقت نفسه .

وقامت قيامة السفارة البريطانية فى واشنطون . . وذهب سير رونالد لندس السفير البريطانى ، وقابل مستر كوردل هل وزير الخارجية الأمريكية ، محتجاً على إذاعة هذه الأسرار التى تسىء لبريطانيا حليفة أمريكا ! . . فما هو هذا التحقيق الصحفى

الذى أقام الدنيا وأقعدها فى تلك الأيام ؟ ! . . لقد جاء فى هذا التحقيق ما يأتى :
« كانت المخابرات البريطانية فى القرن الماضى مختفية عن أنظار الناس . وكان كبار رجال وزارة الخارجية البريطانية هم وحدهم العالمين بالأعمال العظيمة التى تقوم بها المخابرات البريطانية . ولكن بمرور السنوات أصبح للمخابرات البريطانية شأن عظيم . وصار لها رأى كبير فى سياسة بريطانيا الخارجية . وكثيراً ما يسير رجال المخابرات البريطانية فى سياسة مضادة لسياسة الحكومة . وإن هناك أربع خبطات سياسية كانت السبب فى تقوية نفوذ قلم المخابرات البريطانية . ووضعه فى المكان العظيم الذى يحتله فى الوقت الحاضر (١٩٣٨) . . »

وراح التحقيق الصحفى يشرح الضربات الأربع التى وفقت فيها إدارة المخابرات البريطانية . والذى يهمنا من هذا التحقيق الخطير « الضربة الرابعة » ! . . ونظراً لأهمية هذه الضربة الرابعة ، رأينا أن ننشر صورة فوتوغرافية لما نشرته الصحف الأمريكية عنها فى نهاية هذا الكلام . قال التحقيق الصحفى :
« إن الخبطة الرابعة الكبرى هى أبرع ماقام به عملاء إدارة المخابرات البريطانية . . إنهم استطاعوا فتح السودان دون إراقة دماء . باعتباره إحدى مستعمرات التاج البريطانى . كانت هذه المستعمرة الإفريقية . التى تقع جنوب مصر تماماً . فى عام ١٩٢٤ تحت الحكم البريطانى المصرى ، وكان وجود مصر فى السودان أمراً يضايق بريطانيا . وفى سبيل التخلص من وجود مصر فى السودان ، صدرت التعليمات لإدارة المخابرات البريطانية بأن تبذل كل مافى وسعها لتحقيق هذا الغرض . ولما كانت إثارة نزاع علنى بين بريطانيا ودولتها التابعة مصر . أمراً غير صائب ، فقد انتظرت إدارة المخابرات البريطانية الفرصة لتنفذ الخدعة بطريقة ملتوية . وحانت الفرصة فى عام ١٩٢٤ ، إذ دعا اللورد أللنبى — المندوب السامى فى مصر يومئذ — حاكم السودان العام

إلى اجتماع يعقد فى القاهرة ، وكان اللورد أللنبي لايدرى شيئاً عن العمل الذى تقوم به إدارة المخابرات البريطانية من وراء الستار . وفى اليوم الذى وصل فيه الحاكم العام سير لى ستاك أطلق قتلة مجهولون النار عليه ، وقتلوه فى الشارع . وأتاح هذا الاغتيال البشع لوزارة الخارجية فرصة مناسبة لإرواء غليلها . . فبعد الحادث باثنتى عشرة ساعة ، طلبت بريطانيا تعويضاً لأرملة ستاك قدره ٢,٥ مليون دولار (نصف مليون جنيه فى ذلك الوقت) . . وبعد ٢٤ ساعة ، صدر الأمر بطرد مصر من السودان . واضطرت مصر الملعة أن تدفع وأن تخرج من السودان ، واكتسبت بريطانيا سيطرة تامة على السودان ، بفضل براعة إدارة المخابرات البريطانية ! . . ومنذ ذلك الحين أصبح فى استطاعة بريطانيا أن تسيطر على مياه النيل لتجويع مصر العنيدة ، حتى تذعن لشروطهم بسهولة . واليوم تتولى إدارة المخابرات البريطانية حكم السودان ، ومع أنه مستعمرة للتاج فإنه لايقع فى اختصاص وزارة المستعمرات ، بل تنفرد وزارة الخارجية بحكمه ، وكان موظفوها فى السودان أعضاء فى المخابرات البريطانية » . هذا هو نص التحقيق الصحفى الخطير الذى نشر فى أمريكا منذ أكثر من ٣٦ سنة !

ختام المعركة
الجهاز السرى ينقل نشاطه إلى لندن
ليرد على العدوان البريطانى

هل انتقل الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ إلى لندن عقب مصرع السردار ؟

وهل حاول أن يرد على العدوان البريطانى ، الذى وقع بعد الإنذار البريطانى ، بمحاولة اغتيال رئيس وزراء بريطانيا ، ووزير خارجية بريطانيا ، ووزير مالية بريطانيا الذين لعبوا الدور الأول فى هذا العدوان ؟ وهل وضع خطة لنسف دور الوزارات فى لندن نفسها ، وإحداث ذعر فى العاصمة البريطانية لم يسبق له مثيل ! ؟ وهل قرر الجهاز السرى للثورة أن ينقل نشاطه فجأة من القاهرة إلى لندن بعد أن شل الإرهاب المفاجئ والاعتقالات المتوالية ، والمظاهرات البحرية والاستعراضات الحربية نشاط الجهاز فى داخل مصر ؟

كان معروفاً أن مستر كين بويد مدير الإدارة الأوربية فى وزارة الداخلية ، والذى كان يتولى فى الوقت نفسه منصب مدير المخابرات فى مصر ، قد تولى جميع سلطات الأمن عقب استقالة وزارة سعد زغلول ، وتولى أحمد زيور باشا رياسة الوزارة . وكان من بين الأوامر التى أصدرها فرض رقابة على جميع الخطابات التى تدخل إلى مصر من الخارج ، وجميع الخطابات التى تخرج من مصر إلى الخارج ، وكان أحد موظفى المخابرات البريطانية هو الذى يشرف بنفسه على عملية الرقابة على البريد. وفى أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، وبعد مصرع السردار بأحد عشر يوماً ، تقدم الرقيب الإنجليزى بخطابين مشتبه فيهما ! الخطاب الأول موجه إلى محمد محمد يحفظ

بشباك بريد بوستة ويمبلى ، وهى ضاحية للندن، تبعد عنها كما تبعد ضاحية مصر الجديدة عن قلب مدينة القاهرة . والخطاب الثانى موجه إلى محمد بك محمد يحفظ بشباك البوستة العمومية فى إستانبول .

والخطاب الأول ملقى من مكتب بريد القاهرة العمومى ، والخطاب الثانى ملقى من مكتب بريد الإسكندرية العمومى . واستوقف نظر الرقيب البريطانى أن محمد محمد هذا موجود فى إستانبول وفى لندن فى وقت واحد ، وأن عنوانه فى البلدين هو شباك البوستة ! . . وفتحت المخابرات البريطانية الخطابين فوجدت أنهما لا يحتويان إلا على التحيات والسلامات والأشواق والسؤال عن الصحة ، ولا شىء يستوجب الارتباك ! ووجدت أن الخطين مختلفان ، وأن الحبر فى الخطابين ليس واحداً . . ولكن مستر كين بويد شك فى الأمر ، وأصدر أمره بإرسال الخطابين إلى المعمل الكيماوى التابع للمخابرات البريطانية فى مركز قيادة الجيوش البريطانية فى القاهرة . وقام المعمل بوضع الخطابين البريئين فى عدة أحماض وإذا بمدير المعمل يبادر بالذهاب إلى وزارة الداخلية ويقابل كين بويد ، ويبلغه أنه اكتشف أن الخطابين مكتوبان بالحبر السرى وأن فيهما أشياء خطيرة ، وأن الخطاب الأول عبارة عن تعليمات مرسلة من القيادة الثورية فى القاهرة إلى محمد محمد الذى يقيم فى ضاحية (ويمبلى) فى لندن وفيه ما يأتى :

١ ــ صدر أمر القيادة بوقف جميع النشاط مؤقتاً داخل القطر المصرى ، بسبب رقابة البوليس وعمليات القبض والاغتيال والبطش .

٢ ــ تمت الموافقة على أن تقوموا أنتم بعملية ديسمبر .

٣ ــ المطلوب أولا التخلص من بلدوين (رئيس وزراء بريطانيا يومئذ) ، ومن

أوستن تشمبرلين (وزير الخارجية) ، ومن ونستون تشرشل (وزير المالية) وهم المسئولون عن الإنذار الدنيء .

٤ - يحسن أن يكون العمل مصحوباً بإلقاء قنابل على أبنية الوزارات .

٥ - يفضل يوم ٩ ديسمبر لانشغال الجميع بافتتاح البرلمان .

٦ - الأسلحة موجودة مع الأصدقاء فى لندن ، والذين يقومون بالعمليات هم الأشخاص المتفق عليهم من قبل .

٧ - عبده يحضر ويتولى قيادة عملية ديسمبر ، وبعد ذلك يخرج فوراً .

والخطاب الثانى موجه إلى « عبده » فى إستانبول يكلفه أن يسافر فوراً إلى لندن ، ويقابل محمد محمد ، ويتلقى منه التعليمات لتولى عملية ديسمبر ، ثم يخرج فوراً بالجواز المزور .

ووصل هذا الاكتشاف العجيب إلى مستر كين بويد - رئيس المخابرات البريطانية فى مصر فى مكتبه بوزارة الداخلية - المسمى « رسمياً » مدير الإدارة الأوربية . وكان ذلك فى مساء يوم الأربعاء ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . وكان أول ما يتبادر للذهن أن هذه خدعة من الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، وأنه أراد أن يثير الفزع فى العاصمة البريطانية انتقاماً لثورة ١٩١٩ . ولكن مستر كين بويد قال إنه تلقى فى نفس الوقت معلومات أكيدة بأن هذه العملية صحيحة مائة فى المائة . وأسرع مستر كين بويد فى الحال إلى دار المندوب السامى البريطانى فى قصر الدوبارة ، وأيقظ اللورد أللنبى المندوب السامى من النوم ، وأطلعه على ترجمة الخطابين وعلى التقرير الذى كتبته إدارة المخابرات البريطانية فى القاهرة عن المعلومات التى وصلت إليها فى هذا الشأن . وعقد اجتماع حضره اللورد أللنبى وكبار رجال المخابرات البريطانية فى مصر .

وكان من رأى اللورد أللنبى ضرورة إخطار المخابرات البريطانية فى لندن وإستانبول بالعملية فوراً ، لكى تراقب مكتبى البريد فى لندن وإستانبول ، فإذا جاء من اسمه محمد محمد أو محمد بك محمد لاستلام أحد الخطابين يقبض عليه فوراً ، ولكن كين بويد مدير المخابرات اعترض على هذا بأن الوقت لا يسمح بمثل هذا الإجراء ، فإنه يبدو من الخطابين أنهما حلقة من سلسلة تعليمات ، سبقتها تعليمات أخرى لم تضبط ، ولابد أن هناك أسماء أخرى أرسلت إليها التعليمات فى بلاد أخرى ، ولم تستلفت نظر الرقيب الذى لا يستطيع أن يفتح كل خطاب مرسل للخارج ، بل يكتفى بفتح الخطابات المشكوك فيها ، وأنه يخشى أن يتم الحادث فعلا فى ٩ ديسمبر ، لأن البرلمان سيفتتح رسمياً يوم ٩ ديسمبر ، وسيحضر الملك الافتتاح . . ، وأنه — لهذا — يرى أن المسألة أخطر من أن يتخذ فيها إجراء فى المخابرات ، بل إنه يجب الإبراق فى الوقت نفسه إلى وزير الخارجية البريطانية للمبادرة باتخاذ الاحتياطات .

وفى فجر يوم الخميس ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أرسل لورد أللنبى المندوب السامى البريطانى من القاهرة برقية مستعجلة جداً إلى وزير خارجية بريطانيا مستر أوستن تشمبرلين ، يبلغه ما اكتشفته المخابرات البريطانية ، طالباً منه المبادرة فوراً باتخاذ الاحتياطات الكاملة للمحافظة على سلامة الوزراء البريطانيين . . فهل كان الجهاز السرى يومها قد علم بأن اللورد أللنبى يلح على وزارة الخارجية البريطانية فى اعتبار سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم عبيد رهائن يعلمهم بدون محاكمة ، كما اعترف بذلك لوزير أمريكا المفوض فى القاهرة دكتور مورتن هاول ؟ . . وأنه أراد أن يرهب الإنجليز ، فخلق هذه المؤامرة الوهمية ، لتهديدهم فى لندن ، وبذلك لا يمضون فى سياسة الإرهاب والبطش التى بدأها لورد

اللنبي فى القاهرة ؟ . . وهل قصد الجهاز السرى أن يقع الخطابان الغريبان فى يد المخابرات البريطانية ، لكى تستنتج منهما ما استنتجت ، وبذلك يشعر الإنجليز بأن المقاومة فى مصر لم تنته ، وإنما هى تشتد وتتضاعف ، وتنتقل إلى الإنجليز فى بلادهم ، وتثير فيهم من الفزع والرعب أضعاف ما أثاروه فى قلوب المصريين عندما أرسلوا لهم الأساطيل تحتل الإسكندرية ، وأرسلوا لهم الجيوش تمشى فى مظاهرات عسكرية فى شوارع المدن الكبرى ، وراحوا يعزلون الوزارات ويقيمون الوزارات ، ويحكمون ويستبدون ويطغون فى البلاد !

لو أن الجهاز السرى أراد هذا كله ، لكان بلاشك قد وفق فيما أراد ، وحقق أهدافه . . ولكن يبدو أن المسألة كانت أكبر من عملية تهديد فقط ، وقد عدت إلى مذكرات سعد زغلول ، ولفت نظرى أمر غريب . فنى هذه الفترة بالذات لم يكتب سعد زغلول حرفاً واحداً فى مذكراته ! مع أنه اعتاد أن يكتب مذكراته يومياً ! ثم وجدت حقيقة أخرى ، هى أنه — فى هذا الموعد بالذات — لم يكن أحمد ماهر قد اعتقل بعد ، ولا حسن كامل الشيشينى ، ولا كثير من أعضاء الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . وأنه حدث فعلا أن عدداً من خبراء الخطوط استدعوا إلى وزارة الداخلية فى تلك الأيام وعرضت عليهم خطوط فى غلافين ، ليقارنوها بخطوط عدد من الزعماء والشخصيات المعروفة . ولكن كل هذا ليس دليلا على أن شيئاً من هذا قد حدث . فقد يكون مستر كين بويد روى هذه القصة للتدليل على كفاءته ومهارته ! وقد يكون بعض أعضاء الجهاز السرى رووا هذا الحادث للتدليل على قوة هذا الجهاز ، الذى أصيب بنكسة عقب مصرع السردار . .

وهنا نضطر إلى أن نذهب إلى لندن نفسها ، لنحقق هذا الحادث الخطير . . لقد ثبت أن المخابرات البريطانية فى ذلك التاريخ اتخذت إجراءات معينة ضد

جميع المصريين فى بريطانيا . . وثبت أن المخابرات البريطانية أخطرت المخابرات الفرنسية بأن تراقب جميع الموانئ الفرنسية ، وتقبض على كل مصرى يحاول السفر من فرنسا إلى إنجلترا . . ونرجع إلى الصحف البريطانية الصادرة فى شهر ديسمبر سنة ١٩٢٤ . لا شىء عن المؤامرة فى أول ديسمبر ، و ٢ ديسمبر ، و ٣ ديسمبر و ٤ ديسمبر .

ولكن فجأة ظهرت كل صحف إنجلترا بخبر عجيب مثير ! فى يوم الجمعة ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ظهرت جريدة الديلى ميل ، لسان حال حكومة المحافظين فى تلك الأيام ، وفى أبرز صفحة فيها خبر ضخم بعدة عناوين : « مؤامرة لقتل الوزراء ! . . البوليس المسلح يحرس أعضاء مجلس الوزراء ! . . عصابة للاغتيال من الوطنيين المصريين ! . . لورد أللنبي يحذر ! » . وقالت الجريدة بالحرف الواحد : « تم وضع أعضاء مجلس الوزراء البريطانى تحت حراسة خاصة من رجال البوليس ، على أثر المعلومات التى وصلت من مقر قيادة لورد أللنبي المندوب السامى البريطانى فى القاهرة . قال اللورد أللنبي فى برقيته إنه تم اكتشاف مؤامرة لاغتيال الوزراء الكبار فى الحكومة البريطانية . وقد قوبلت هذه المعلومات باهتمام بالغ ، حتى إن وزير الداخلية سير وليام جونسون هيكس أصدر على الفور تعليمات عاجلة بوضع حرس مسلح بالملابس المدنية لحراسة عدد معين من زملائه الوزراء بالليل والنهار . إن هناك كل الدلائل التى توحى بأن هذه المؤامرة هى نتيجة لأعمال الدعاية التى قام بها وحرض على ارتكابها حزب سعد ، وهو الهيئة التنفيذية للمنظمة المصرية الوطنية المتطرفة » . ثم قالت الجريدة بعنوان « الطلبة المصابون بالهستيريا . . كيف يستخدمهم المصريون المتآمرون كأدوات » : إن لهذه الهيئة مبعوثين يتولون القيام بأعمال الدعاية والأعمال الأخرى ، وهم منتشرون فى جميع أنحاء أوربا ، وفى ألمانيا

بصفة خاصة ، بل فى كل مكان يستطيعون منه توجيه الدعاية بصورة خطيرة ضد بريطانيا . . . . ولا يخفى أيضاً أنه حتى فى هذا البلد - بريطانيا - تحتفظ هذه الهيئة بممثلين لها ، فعندما زار سعد زغلول رئيس الوزراء الوطنى هذه البلاد فى شهر سبتمبر الماضى لإجراء مباحثات مع مستر رامزى ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية ، كانت هناك دلائل واضحة على نشاطهم ، وقد تجلت هذه الدلائل فى الاستقبالات الحماسية التى قوبل بها الزعيم المصرى ، كلما ظهر فى أى مكان عام . إن لندن لم تكن فى يوم من الأيام مليئة بالطلبة المصريين من الشبان والفتيات كما هى اليوم ، وفى الوقت الذى يتمتع فيه هؤلاء الطلبة بمزايا التعليم فى بريطانيا العظمى ، كانت مشاعرهم تلتهب بفضل التعاليم الوطنية التى يلقنها لهم مبعوثو هذه الهيئة الذين يتجولون فى كل مكان يوجد فيه هؤلاء الطلبة ، ويحثونهم على الثورة ، ويلقون عليهم المحاضرات عن طغيان بريطانيا .

« وقد أدت هذه التعاليم إلى إصابة عدد كبير منهم بحالة هستيريا ، وجدوا متنفسا لها فى الهتاف : « تحيا مصر والسودان ! » - « يحيا سعد زغلول ! » - « يحيا الاستقلال التام ! » . إن هؤلاء الشبان والفتيات المصابين والمصابات بالهستيريا هم الأدوات التى يعمل حزب سعد زغلول عن طريقها . إن وسائل هذه الهيئة تعيد إلى الأذهان اغتيال سير وليام كيرزون ديلى أحد كبار البريطانيين الذين كانوا يعملون فى الحكومة الهندية ، وقد قتل فى المعهد الإمبراطورى فى حى كنسنجتون فى يوليو سنة ١٩٠٩ ، عندما أطلق عليه الرصاص طالب شاب يدعى ديناجرى ، وكان هذا الطالب واقعاً تحت تأثير الثوار الهنود . وعندما اعتقل ديناجرى وجد فى حوزته منشور كتبه بخط يده ، وأعلن فيه أن خلاص الهند يتوقف على القضاء على الراچوات والحكم البريطانى . وهذا الشىء هو نفس الشىء الذى يلقنه الوطنيون

المصريون للشباب الذى يسهل التأثير عليه ، فى كل شىء يتصل بالنفوذ البريطانى فى مصر » .

ثم قالت جريدة الديلى ميل فى نفس اليوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بعنوان «مضاعفة البوليس — توقع زيادة عدد رجال البوليس فى لندن » : « إن اكتشاف المؤامرة التى دبرت لاغتيال أعضاء مجلس الوزراء البريطانى نبه أذهان السلطات فى الداخل إلى ضرورة مضاعفة قوة البوليس ، وقد أصبح من المعترف به الآن أن سيف لجنة « جويس » الذى سلط على المصروفات الحكومية لتخفيضها ، والذى طبق على البوليس فى البلاد بصورة حاسمة لا مبرر لها — هذا التخفيض أدى إلى أن أصبح البوليس فى الوقت الحاضر غير كاف لمواجهة الأعباء الكثيرة التى تفرضها عليه القوانين والحكومة المحلية ، ذلك إلى جانب مهمته الأساسية فى المحافظة على الأمن العام . ومن المفهوم أن سير وليام چونسون هيكس وزير الداخلية قد وجه اهتماماً خاصًّا لهذه المشكلة ، وهو مصمم على اتخاذ الخطوات التى تكفل زيادة قوات البوليس ، وخاصة فى العاصمة الإنجليزية ، فى أقرب وقت ممكن . ذلك أن الحقائق التى اتضحت أخيراً فيما يتعلق بنشاط الأجانب والشيوعيين فى هذه البلاد . قد جعلت هذه الخطوة أمراً لابد منه . فقد اكتشفت الدولة أن مركزاً لمنظمات من جميع الأنواع موجود فى لندن » .

انتهى ما قالته جريدة الديلى ميل فى يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . ولم تكن المسألة خبراً عاديًّا أو مبالغًا فيه ! فإن التحقيق الذى أجريناه فى لندن أثبت ما يأتى :

أولاً : ما كادت تصل برقية اللورد أللنبى من القاهرة إلى سير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية حتى ذهب فوراً واجتمع برئيس الوزراء .

ثانياً : دعى مجلس الوزراء البريطاني على الفور للاجتماع يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، وعرض وزير الخارجية على المجلس نص برقية لورد أللنبي .

ثالثاً : على أثر الاجتماع دعا سير وليام هيكس وزير الداخلية كبار موظفي سكوتلانديارد في اجتماع دام ساعتين في مكتبه لبحث التدابير التي تتخذ ، وذلك بعد ظهر يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤

رابعاً : أبلغ الخبر إلى فرع خاص في المخابرات لانتداب أخصائيين في المؤامرات والقنابل ، من الذين اشتركوا في أدق التحقيقات وأخطرها في أثناء الحرب العالمية الأولى .

خامساً : قرر مؤتمر سكوتلانديارد — كما هو مسجل في سجلات هذه الإدارة يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ — مضاعفة عدد ضباط البوليس المكلفين بحراسة جميع الوزارات ، وأن يسلح جميع الحراس غير المسلحين ، بالمسدسات كما كانت الحالة في أيام الإرهاب الذى انتشر عقب اعتداءات رجال السين فين (الحزب الوطني الأيرلندى الذى كان يقوم بعمليات إرهاب داخل إنجلترا) وهى الإجراءات التي كان يتخذها البوليس لمواجهة اعتداءاتهم .

سادساً : صدرت الأوامر في ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى الحرس الذى يتولى حراسة هوايت هول (وزارة الخارجية البريطانية) بأن تحدد الإجراءات التي تتخذ في حالة ما إذا وقع اعتداء على أحد الوزراء أو أحد أبنية الحكومة ، وكانت هذه الأوامر حازمة .

سابعاً : زيد فعلا في يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ عدد رجال البوليس السرى والعلنى في الاجتماع الذى عقده حزب المحافظين ابتهاجاً بانتصارهم في الانتخابات

وقد كان الغرض من هذه الاحتياطات ، مضاعفة الحراسة الموضوعة على الوز
الذين حضروا الاجتماع .
وكل هذه الإجراءات تدل على أن المؤامرة كانت جدية فعلا ، وعلى
المخابرات البريطانية اطمأنت إلى أهمية المعلومات التى اكتشفتها من الرسا
المضبوطة ، ومن البيانات التى حصلت عليها المخابرات البريطانية من جها
أخرى . . ولكن التفكير فى ارتكاب مثل هذه الجريمة يقتضى تنظيما كبيراً
أو — على الأقل — خيالا كبيراً . . ولقد كنت دائماً مهتما بأن أصل إلى أصل التن
السرى لثورة ١٩١٩ ، ومن أين استمد أصله ؟ ؟ . . لم يكن نظام الخلايا الشيو
معروفاً فى مصر فى تلك الأيام . . ولذا تتبع منبع هذا التنظيم السرى لأمر يست
الدراسة فعلا . .

عقب ثورة عرابى

فى مذكراتى بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ : « اجتمعت بالدكتور أحـ
ماهر باشا فى داره عقب الحفلة التى أقيمت لتأييد الأستاذ عزيز مشرق
الانتخابات ، وجرى حديث عن ثورة ١٩١٩ وتنظيماتها السرية ، وسألت الدكـ
ماهر عن بعض تفاصيل الحوادث ، فقال إنه أقسم اليمين ألا يتكلم عن ه
الحوادث إلى أن يموت ، فقلت له إننى لا أريد أسماء ولكنى أريد أن أع
مسألة تاريخية ، وهى : من أى بلد ، أو من أى ثورة استمدت ثورة ١٩١٩ شـ
تنظيمها السرى ، ومن هو الذهن الذى وراء هذا التنظيم ؟
فقال الدكتور ماهر باشا وهو يضحك : قد تدهش إذا علمت أن هذا التـ
مصرى مائة فى المائة ، فلعلك لا تعلم أن سعد باشا هو أول من ألف جمعية سـ

فى مصر لمقاومة الاحتلال ، عقب هزيمة عرابى مباشرة ونفيه مع زملائه فى الخار
وكان هذا التنظيم هو تأليف خلايا متصلة ببعضها البعض ، لا يزيد عدد
كل خلية عن اثنين ، ولا يعرف الأعضاء بعضهم بعضاً ، وأنه وضع هذا الت
مع حسين صقر شريكه فى المحاماة ، ولم يكن سعد باشا يريد إنشاء جمعية سرية
بضعة أشخاص ، بل كان غرضه ، عقب هزيمة عرابى ، إنشاء حزب
تحت الأرض .

وفى سنة ١٩١٨ قابلت أنا وعبد الرحمن بك فهمى سعد باشا فى بيته لمنا
المطالبة بحقوق مصر ، وقال سعد باشا إن السلطة العسكرية البريطانية مسيطرة
البلد ، والبلد محكوم حكماً إرهابياً ، والأحكام معلنة ، والرقابة على الصحف قائمة
فلابد من العمل السرى ، وروى لنا سعد باشا قصة تنظيمه السرى بعد ثورة عرابى
وقال إن طريقة الخلايا الصغيرة هى التى أدت إلى نجاته من الإعدام ، لأنه عند
قبض عليه لم يكن من المستطاع الحصول على شهود ، ولم تجد المحكمة دليلا عليه
وقد استفدت من هذه الفكرة الغربية ، ولكنى وإخوانى أدخلنا عليها كثيراً من
التغييرات والتحسينات التى تلائم التطور الذى حدث فى خلال الخمسة والعشرين
عاماً التى تلت ثورة عرابى ، ولكن أساس الفكرة كان الحزب السرى الذى أتى
سعد باشا تأليفه وهو شاب عقب ثورة عرابى .

وضحك ماهر باشا وقال : « إن سعد باشا كان لا يحب أن يتكلم فى هذا
الموضوع كثيراً ، وأذكر أن خصومه عيروه بهذه الجمعية السرية — أو على الأصح
الحزب السرى — فى عام ١٩١٢ ، أو لا أذكر ، وغضب سعد باشا يومها لإثارة
هذه المسألة ، والمرة الثانية التى تحدث فيها سعد باشا عن هذا الموضوع بعد
سنة ١٩١٨ ، كان عند الإفراج عنى أنا والنقراشى ، وذهبنا لنشكره على أنه هو الذى

أشرف على الدفاع عنا ، ودرس الاعترافات فى القضية دراسة عجيبة ، فراح يستعيد ذكرياته عن مشروعه لإنشاء حزب سرى تحت الأرض عقب ثورة عرابى على نظام الخلايا الفردية التى فكر فيها لضمان السرية التامة » .

هذا ما قاله الدكتور أحمد ماهر عن الربط بين النظام السرى لثورة ١٩١٩ ، والجهاز السرى الذى ألفه سعد عقب ثورة عرابى ، وقد رجعت إلى كتاب « سعد زغلول» للأستاذ العقاد — صفحة ٧٢ — فوجدته يروى أن سعداً وزميله فى مكتب المحاماة ، حسين صقر ، قد ألفا جماعة سرية سمياها « جماعة الانتقام » لقتل الشهود والجواسيس الذين خانوا الثورة العرابية والرؤساء الذين نكلوا بالعرابيين فألقوا القبض عليهما وأحالوهما إلى المحاكمة ، وشكلت لجنة مختلطة أسندت رئاستها إلى القاضى البلجيكى فلمنكس . . . فلما نظرت التهمة لم تعثر على دليل ولا شبه دليل ، ولم تجد بداً من تبرئة المحامين المتهمين » .

وهذا يدل على أن سعد زغلول اتهم بتأليف جمعية سرية . . ولكن الدكتور ماهر يقول إن التنظيم السرى الذى وضعه سعد زغلول عقب ثورة عرابى كان لإنشاء حزب سرى تحت الأرض لا جمعية سرية . . وقد حاولنا العثور على أوراق هذه القضية ، فإذا بها أعدمت . وقد عثرت على كتاب طبع عقب ثورة عرابى بثمانية أعوام ووجدت فيه دليلا . . إن الكتاب اسمه « دليل مصر » لمؤلفه يوسف آصاف ، صاحب ومحرر مجلة المحاكم ، والكتاب مطبوع فى المطبعة العمومية بمصر عام ١٨٩٠ ، وفى الكتاب تاريخ أشهر رجال العصر وبين أسمائهم اسم « حضرة الأصولى البارع سعد أفندى زغلول محامى لدى محكمة الاستئناف الأهلية » ، وجاء فى الكتاب — صفحتى ٣٤٤ و ٣٤٥ — أن سعد زغلول : « نقل إلى نظارة الداخلية بوظيفة معاون فيها ، وذلك فى مدة وزارة محمود سامى (البارودى) ، ثم عين ناظراً لقلم

قضايا مديرية الجيزة ، وذلك فى مدة اشتداد الثورة العسكرية (يقصد الثورة العرابية) واستمر بوظيفته إلى أن قمعت الثورة فرفت ، وبعد ذلك اتخذ فن المحاماة أمام المجالس الملغاة حرفة له ، وبعد مدة اتهم بانضمامه إلى حزب الانتقام ، وهو الحزب الذى وجد بمصر عقب قمع ثورة العرابيين ، فسجن بضعة أيام ، إلى أن حكم ببراءته » .

وهذا يثبت أن التهمة لم تكن جمعية سرية ، وإنما كانت حزبًا سريًّا !!
ولعل هذا الدليل يوضح كيف أن سعد زغلول — وعمره ٥٩ سنة وقتئذ — اتجه إلى التنظيم السرى فى ثورة ١٩١٩ وإلى فكرة الجهاز السرى .

* * *

ونعود إلى الجهاز السرى فى لندن . . وإلى مؤامرة اغتيال الوزراء التى نشرتها جريدة الديلى ميل فى يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . ولكننا لانجد جريدة الديلى ميل وحدها التى نشرت خبر المؤامرة ، إن جريدة الديلى إكسبريس لسان حال حزب المحافظين الذى يتولى الحكم ، قدنشرت فى أبرز صفحاتها يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بعنوانات كبيرة ما يأتى : « وردت على الدوائر الرسمية برقية خطيرة من دار المندوب السامى فى القاهرة تؤكد أن المتطرفين المصريين دبروا مؤامرة لاغتيال بعض كبار الوزراء البريطانيين فى لندن ، وأن هذه المؤامرة ستضرب بالقنابل دور الوزارات والأبنية الحكومية فى لندن . واتخذت إدارة سكوتلانديارد احتياطات مشددة لحراسة الوزراء وحراسة الأبنية الحكومية . وقد ثبت أنه توجد فى مصر جمعية سرية من المتطرفين حصلت المخابرات البريطانية على معلومات كاملة عن خططها ، واكتشفت أنها دبرت فعلا مؤامرة لاغتيال عدد من كبار الوزراء البريطانيين فى لندن . ولهذا السبب رأى وزير الداخلية ضرورة اتخاذ تدابير احتياطية لمواجهة الموقف » .

هذا ما نشرته جريدة الديلي إكسبريس لسان حال حزب المحافظين . . ولكن قد قد يقال هنا إنه ربما أرادت الحكومة البريطانية الاهتمام بهذه المؤامرة لتبرير الإجراءات العنيفة التي اتخذتها ضد مصر عقب مصرع السردار . ولهذا أوعزت إلى صحفها بأن تنشر هذه الأخبار ! . . ولكن في المساء خرجت جريدة الإيفننج نيوز ، لسان حال حزب الأحرار الذي يتولى معارضة الحكومة ، وفي أبرز صفحاتها أنباء خطيرة عن المؤامرة ، وقالت في يوم ٥ ديسمبر : « اختار المتآمرون المصريون يوم الثلاثاء المقبل — الذي سيفتتح فيه الملك البرلمان البريطاني — لاغتيال الوزراء ، ولإلقاء القنابل على أبنية الحكومة والوزارات وسواها . وقد صدرت الأوامر إلى رجال البوليس السري الذين يحرسون كل وزير ، بأن يكونوا على استعداد، لإطلاق الرصاص فوراً ، وبدون تردد إذا دعت الضرورة إلى ذلك ، وقد تم ليلة أمس تفتيش منازل بعض المصريين في لندن ، وتولى هذه العملية رجال البوليس السري . وما زالت التحريات مستمرة ، وقد أثبتت التحريات خطورة التحذير الذي أرسله اللورد أللنبي ، المندوب السامي البريطاني في القاهرة » .

الرعب في انجلترا !

وقالت جريدة الإيفننج نيوز يوم ٥ ديسمبر ١٩٢٤ أيضاً : « وقد أثار نبأ وجود مؤامرة مصرية لاغتيال وزراء بريطانيين في لندن حالة من الرعب ، أرهبت الناس كثيراً ، حتى أصبح الشعب البريطاني يبتهج كلما قرأ خبراً جديداً يدل على أن البوليس البريطاني غير غافل عن هؤلاء المتهوسين ، . أما المؤامرة فهي عبارة عن اغتيال ثلاثة من كبار الوزراء في الوزارة البريطانية . وليس لورد أللنبي بالرجل الذي يستولي عليه الذعر ، ولا هو بالرجل الذي يبلغ حكومته بخبر خطير كهذا ،

دون أن يستوثق منه أولا . وقد حوت البرقية التي أرسلها اللورد أللنبي أمس إلى وزير الخارجية ، تحذيراً من التهاون في هذا الشأن . ويستفاد من التفصيلات التي وردت على وزارة الخارجية البريطانية بعد ذلك أن تفتيش منازل بعض المتطرفين في مصر أسفر عن الحصول على بعض المستندات التي تؤيد هذه المؤامرة فعلا ، وقد ذكرت في أقوال بعض المعتقلين أسماء كثيرين من المصريين الموجودين الآن في لندن ، وأن لهم علاقة بهذه المؤامرة . ولعله لم يعد من الغريب — بعد حادث اغتيال السردار في القاهرة — أن يقدم هؤلاء الطائشون وشركاؤهم على وضع خطط لارتكاب جرائم اغتيال في لندن أيضاً . ويجب أن يعلم كل من يخطر بباله القيام بهذه المهمة ، ويحاول أن يعتدى على حياة الوزراء البريطانيين وعلى كبار رجال الدولة ، أنه يجازف بحياته مجازفة خطيرة . وفي لندن الآن نحو ألف طالب مصرى ، معظمهم من مؤيدى الحركة المتطرفة في القاهرة ، وكثيرون منهم على اتصال منتظم بالزعماء المصريين ، وعندما كان سعد زغلول في لندن دعا ثلاثمائة طالب منهم إلى حفلة شاى ، وانتهزت سكوتلانديارد هذه الحفلة ، وأرسلت إليها عدداً من رجال المخابرات البريطانية واختلطوا بالطلبة المصريين في الحفلة ، واستطاعوا الحصول على معلومات مفيدة » .

اجتماع مجلس الدفاع الأعلى !

وفي يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أيضاً ، نشرت جريدة الإيفننج ستاندارد بعنوانات كبيرة في الصفحة الأولى ، أن دوائر الحكومة تتكتم تكتما شديداً تفاصيل المؤامرة التي وردت في برقية اللورد أللنبي المندوب السامى في القاهرة ، وأن مجلس الدفاع عن الإمبراطورية عقد اجتماعاً خاصاً عرضت فيه هذه البرقية الخطيرة .

وفى يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أيضًا ، نشرت جريدة « ستار » لسان حال حزب الأحرار ، بعنوانات كبيرة فى الصفحة الأولى : « تلقى كثير من الوزراء البريطانيين خطابات تهديد فى الأيام الأخيرة ، والمعتقد أن هذه الخطابات واردة من مصادر مصرية ، وقد سلم الوزراء خطابات التهديد إلى سكوتلانديارد . ولم يرد فى تلغراف اللورد أللنبي عن المؤامرة باغتيال الوزراء البريطانيين أسماء الأشخاص الذين سيتولون الاغتيال ، وإنما ذكرت البرقية « صفة » الذين سيقومون بالتنفيذ . ويرى المسئولون فى لندن أن اللورد أللنبي كان على حق فى مبادرته بإرسال هذه المعلومات إلى وزارة الخارجية ، لأنه لو وقع الاغتيال فعلا ، لكان اللورد أللنبي مسئولا لأنه لم يرسل هذه المعلومات التى عرفها إلى لندن . وإذا كان الاغتيال لم يقع فى لندن حتى الآن ، فمن الواضح أن ذلك بفضل التحذير الذى أرسله اللورد أللنبي ، وفى نشره فى الصحف ، فإن الاحتياطات التى اتخذت ، فيها ما يثبط عزيمة المتطرفين الذين قرروا أن يقوموا بهذه العملية . وقد وضع البوليس رقابة على الأشخاص الذين يمكن أن يقوموا بهذه العملية ، وعلى الأماكن التى يأوون إليها »

مراقبة الموانئ !

وفى مساء ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أيضًا ، قالت جريدة إيفننج ستاندارد لسان حال الحكومة : صدرت الأوامر باتخاذ تدابير فى الموانى ومراقبة كل المصريين الذين يدخلون إنجلترا ، واتخذت احتياطات لمراقبة البحارة غير البيض الذين يصلون إلى الموانئ الإنجليزية وفحص أوراقهم فحصًا دقيقًا كاملا . ووضعت سكوتلانديارد مراقبة دقيقة على عدد من الأندية ، وهى الأندية التى يجتمع فيها الطلبة المصريون والطلبة الهنود المتطرفون والأشخاص المعروفون بآرائهم المعادية لبريطانيا . رجال

البوليس يراقبون المصريين فى إنجلترا مراقبة دقيقة . إن البوليس يعرف نوع الأحاديث التى يتحدثون بها فى اجتماعاتهم الخاصة . ويراقب البوليس أيضا بعض المصريين المقيمين فى حى « إيست إند » فى لندن ، ويراقب مصريين آخرين فى حى « الوست إند » .

ضرب الوزراء بالقنابل !

وفى يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أيضاً كتبت جريدة الإيفننج نيوز فى أبرز صفحاتها : « قرر المتآمرون المصريون استعمال القنابل فى اغتيال الوزراء البريطانيين فى لندن، عرف أيضا أنهم قد يلجأون إلى دس السم فى طعام بعض الوزراء، حركات المصريين فى بريطانيا تحت مراقبة دقيقة ، سيقبض على أى مصرى فى أى لحظة تقع عليه شبهة . الرجل المصرى الذى سيقود عملية الاغتيال سيدخل إنجلترا من خارجها ، تقرر جعل جميع الموانئ تحت رقابة شديدة. عرف أن مركز هذا المصري ليس فى بريطانيا ولا فى مصر نفسها ، بل فى بلد آخر . صدرت تعليمات المخابرات بمراقبة الجمعيات الوطنية المصرية التى تعتبر فروعا تنفيذية للقيادة فى مصر ، وهى موجودة فى جميع البلدان . طلبت إدارة المخابرات من جميع فروعها أن ترسل لها على الفور معلومات كاملة ، وخاصة عن رؤساء هذه الجمعيات المصرية . وهم الآن تحت رقابة دقيقة ، ولا يستطيع واحد منهم أن يسافر دون أن تعرف المخابرات أمره » .

مؤتمر صحفى لوزير الداخلية

وفى يوم ٥ ديسمبر أيضا نشرت ١٨ صحيفة إقليمية إنجليزية هذه الأنباء

فى صفحاتها الأولى ، بالعنوانات الضخمة . . وعاشت بريطانيا فى رعب ، وبدأ الناس يقولون إن الجهاز السرى المصرى أقوى من الحكومة البريطانية والبوليس المصرى ، وعاشت لندن فى قلق مرير : الوزراء يرتعدون من الخوف وهم يذهبون إلى مكاتبهم ، البوليس يقبض على أى شخص يقترب من بناء إحدى الوزارات ، عمليات تفتيش فى كل مكان . . اجتماعات فى سكوتلانديارد بالليل والنهار .
فى يوم ٥ ديسمبر أيضاً عقد سير جونسون هيكس وزير الداخلية البريطانية مؤتمراً صحفياً وأدلى بالتصريح الرسمى التالى : « إن الاحتياطات التى اتخذتها الحكومة البريطانية لحماية الوزراء هى احتياطات ضرورية ، ويجب ألا يفهم منها أن البوليس عاجز . إن لدى البوليس معلومات ، ويقوم البوليس بتحقيقها ، وليس من المناسب إفشاء هذا التحقيق فى أثناء القيام به . إن سكوتلانديارد مسئولة عن سلامة الوزراء ، ولهذا رأت من الضرورى اتخاذ تدابير واحتياطات ، وهى التدابير الوقائية التى كانت تستعمل فيما مضى أيام الاغتيالات التى كان يقوم بها الأيرلنديون منذ ثلاث سنوات . إن الاحتياط للشيء قبل وقوعه هو أشبه بحمل السلاح اتقاء الخطر ، إن البوليس الإنجليزى سيتخذ كل ما يراه من الإجراءات والتدابير لمواجهة الموقف » .

خوف زوجات الوزراء !

وانتشر الرعب بين أفراد الشعب البريطانى ، وخصوصاً زوجات الوزراء ، وزوجات الموظفين الذين يعملون فى الوزارات المهددة بالنسف بقنابل المصريين . . وبدأ رجل الشارع البريطانى يقول : مالنا ولمصر ؟ ! إننا أخطأنا بالإجراءات العنيفة التى اتخذناها ضد سعد زغلول والمصريين بعد مصرع السردار .

واضطر مستر بلدوين رئيس الوزارة البريطانية أن ينتهز الاجتماع الذى عقده حزب المحافظين فى يوم ٥ ديسمبر فى المساء ، احتفالا بفوز المحافظين فى الانتخابات ، فوقف وراح يدافع عن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة البريطانية ضد مصر ، وتكلم طويلا عن أسباب هذه الإجراءات الشديدة .

وقال بلدوين فى خطابه :

« يهمنى أن أتكلم عن مركزنا فى مصر ، حيث يمر أحد الشرايين الرئيسية فى جسم إمبراطوريتنا . لقد وصل مركزنا فى الأسابيع الأخيرة من وزارة سعد زغلول إلى حالة مفجعة .

« لقد منحت بريطانيا الاستقلال لمصر عام ١٩٢٢ مقيداً ببعض تحفظات ، وتركت هذه التحفظات لمفاوضات تجرى فيما بعد ، وإذا بنا نواجه بدعاية مخربة هدامة يشجعها رسميون فى مصر ، وكان من نتائجها العمل الجنونى باغتيال السردار . وإذا لم تبادر الحكومة البريطانية إلى القيام بعمل حاسم جديد يجعل مصر توقف حملة الكراهية والاحتقار لنا ، إذا لم تفعل الحكومة البريطانية هذا لاعتبرت مقصرة فى القيام بواجباتها » .

وفى اليوم التالى ٦ ديسمبر نشرت الصحف البريطانية برقية أذاعتها وكالة روتر من لندن عن المؤامرة المصرية لاغتيال الوزراء الإنجليز ، وقالت إن الاحتياطات التى اتخذها البوليس كانت ضرورية .

كيف تسربت الأخبار

وفى يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ هاجمت جريدة الديلى هيرالد لسان المعارضة وهى جريدة حزب العمال ، هاجمت الحكومة البريطانية لأن البوليس خص

صحف الحكومة وحدها بمعلومات كاملة عن المؤامرة . وقالت الديلى هيرالد فى مقال افتتاحى : « من الطبيعى أنه عندما يصل إلى وزارة الخارجية خبر كهذا ، مهما كان مبهماً ، عن الاعتداء على حياة الوزراء البريطانيين . أن ترسل هذا الخبر الخطير إلى وزارة الداخلية . ومن الطبيعى أن يقرر وزير الداخلية مضاعفة الحراسة ، والسهر على سلامة الوزراء ، ولكن الذى ليس معقولاً ولامقبولاً . أن تعطى الحكومة هذه الأخبار إلى صحف المحافظين وحدها » . ثم قالت الديلى هيرالد : « إن البيان الرسمى الذى أذاعه وزير الداخلية بعث الاطمئنان إلى النفوس ، فعسى أن يحقق وزير الداخلية فى كيفية تسرب هذه الأخبار ، ويبحث العلاقة الموجودة بين بعض دوائر البوليس وبعض إدارات الصحف » .

اتهام الطلبة المصريين

وفى يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ قالت جريدة الديلى ميل لسان حال الحكومة : « يقوم بوليس لندن بمراقبة أنصار الحركة الوطنية المصرية فى لندن مراقبة دقيقة . إن بعض هؤلاء فى مناصب رفيعة ، إن لهم صلات بفريق من الكبراء من أصحاب النفوذ فى المراجع الرسمية . إن الصحف الوطنية المصرية كانت تكتب عن خطط جماعة السين فين (الفدائيون من أعضاء الحزب الوطنى الأيرلندى) ، وتقول إن هذه هى أحسن دليل على نجاح سياسة التهييج ضد بريطانيا ، وتستشهد هذه الصحف كل يوم بمصرع الماريشال السير ويلسون فى لندن ، وتعتبر هذا الحادث سابقة تستوجب تبرئة حكومة سعد زغلول — التى كانت قائمة وقتئذ — من تبعة مصرع السردار . وليس من المستبعد أن تحرض عصبة الإجرام فى القاهرة الطلبة المصريين فى لندن على اقتفاء زملائهم الذين قاموا بالاغتيالات فى القاهرة ، وهذه الريبة

تفسر أهمية قرار لورد أللنبي باعتقال عدد من النواب المصريين فى القاهرة ، وهم الآن محبوسون حبساً انفرادياً ، ويظهر أنه من المحتمل إطلاق سراحهم فى خلال أسبوعين ، وعندئذ سوف يطلقون لأنفسهم العنان فى ازدراء الحكومة المصرية الجديدة ومهاجمتها مستندين إلى حصانتهم البرلمانية » .

قائمة الاغتيالات طويلة !

وفى يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ قالت جريدة الديلى نيوز : «وضعت عصابة عظيمة من المتآمرين فى مصر قائمة بأسماء كبار الإنجليز الذين قررت اغتيالهم واحداً بعد الآخر . وكان السير لى ستاك هو آخر من قتل حتى الآن ، ولكنه ليس الأخير فى القائمة . إن المتآمرين المصريين منظمون تنظيما دقيقاً . لا يغفلون أدق الاحتياطات ، ويتحركون فى نظام عجيب ، وهم يعتقدون أنهم يستطيعون إرهاب الحكومة البريطانية ، بالسير على خطط الجناة الأيرلنديين » .

المتآمرون فى الطريق إلى لندن !

وفى يوم ٧ ديسمبر نشرت جريدة نيوز أوف ذى ورلد بالعنوانات الضخمة فى صفحتها الأولى : « اكتشفت إدارة سكوتلانديارد أن اثنين من رجال المؤامرة التى ستتولى قتل الوزراء الإنجليز ، وتدمير الوزارات ، برحا مصر إلى فرنسا . والمظنون أنهما ذاهبان إلى إنجلترا ، ولم يعرف إلى الآن مكان وجودهما . ولكن إدارة سكوتلانديارد أصدرت الأمر بالقبض عليهما إذا حاولا الدخول إلى إنجلترا ، وهما شابان فى مقتبل العمر ، وقد بثت المخابرات العيون فى الموانئ لهذا السبب . ووصلت إلى دوائر البوليس معلومات بأنهما قد يتنكران فى زى فتاتين لكى يضللا البوليس ، ويفلتا منه » .

وفى يوم ٧ ديسمبر أيضاً كتب المحرر السياسى بجريدة صانداى إكسبريس تحقيقاً صحفياً عن مؤامرة اغتيال الوزراء البريطانيين والاحتياطات التى اتخذت لمواجهة هذا العمل الخطير ، وقال المحرر : « إن وزير الداخلية الحالى أبلغ مستر شورت وزير الداخلية السابق الخطة التى اتخذت لحراسة الوزراء البريطانيين ببوليس سرى مسلح ، ولهذا الرأى شأنه من الخطورة ، لأنه صادر من رجل كان وزيراً مشهوراً ، مقتدراً فى شئون الأمن العام » .

رعب الوزراء !

ولكن الرأى العام البريطانى بدأ يلوم الحكومة البريطانية على الإنذار الجنونى الذى قدمته لسعد زغلول بعد مصرع السردار ، وبدأ الناس يقولون إن محاولة اغتيال الوزراء البريطانيين فى لندن وإرهاب العاصمة البريطانية بالقنابل هو نتيجة طبيعية لتصرف الوزارة البريطانية الذى لم يسبق له مثيل ! وأحس مستر بلدوين رئيس الوزارة البريطانية بهذه الشكوك ، فطلب من الوزراء أن يلقوا خطاباً لشرح الأسباب التى جعلت الحكومة تتصرف على هذا النحو ، وطلب رئيس الوزراء من الوزراء أن يطوفوا بالأقاليم . وتردد الوزراء فى القيام برحلات فى جهات خارج لندن ، خشية أن ترتكب الاغتيالات فى هذه المدن التى خلت من الحراسة المشددة كما فى لندن . ولكن مستر تشرشل وزير المالية قبل أن يقوم بهذه الرحلة . ويقول الصحفيون الإنجليز ، الذين صحبوا مستر تشرشل فى القطار من لندن إلى ليفربول ، إن الحراسة المشددة التى قام بها البوليس فى القطار وفى الاجتماع ، كانت كما لو أن تشرشل كان يخطب فى بلد من بلاد الأعداء لا فى إحدى مدن بريطانيا . ومنع البوليس أى مصرى أو شرقى من أن يحضر الاجتماع ، وقبض

على كل شخص غريب يحوم حول الشوارع التى يسير فيها مستر تشرشل !

ووقف مستر تشرشل وألقى خطاباً يبرر فيه الإنذار البريطانى إلى سعد زغلول ويقول : « لم نكد نجلس فى مقاعدنا فى مجلس الوزراء ، بعد أن تولينا الحكم ، حتى وجدنا أن الأزمة المصرية بلغت ذروتها باغتيال السردار فى أحد شوارع القاهرة . ولم يكن هذا الحادث سوى الحلقة الأخيرة لسلسلة الاعتداءات التى وقعت على الإنجليز فى مصر . إن الذين يدبرون هذه الحوادث هم جماعة منظمة . إننا رأينا أن واجبنا يقضى علينا بأن نصون حقوقنا ، ومصالحنا الحيوية فى مصر والسودان ، ونصون أرواح الأوربيين من الاغتيال ، ونصون أموال الأجانب من الدمار . » .

٩٦ ساعة من الرعب !

اقبضوا عليه . . حيا أو ميتا !

عاشت بريطانيا فى رعب ٩٦ ساعة ! يوم ٤ ديسمبر ، ويوم ٥ ديسمبر ، ويوم ٦ ديسمبر ، ويوم ٧ ديسمبر ، ولكن الرعب لم ينته ! . . لقد بقيت ٤٨ ساعة رهيبة ! . . إن المؤامرة حدد موعد تنفيذها يوم ٩ ديسمبر !

والواقع أن بريطانيا عاشت فى رعب وفزع وخوف من الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ طوال شهر ديسمبر عام ١٩٢٤ ، لم تشهد بريطانيا فى تاريخها حراسة شديدة على الملك والوزراء وولى العهد كالحراسة التى فرضت فى تلك الأيام . . وكانت فرقعة إطار سيارة أى مبنى من مبانى الوزارات تحدث ذعراً فى لندن كلها ، وتنتشر الإشاعات بأن الفدائيين المصريين وصلوا إلى لندن! . . وكانت عشرات البرقيات تخرج يومياً من دار المندوب السامى البريطانى فى القاهرة ، إلى وزارة الخارجية

فى لندن ، وإلى إدارة المخابرات البريطانية ، بكل تفصيل عن عمليات القبض والاعتقال فى مصر التى كانت قائمة على قدم وساق . ووضعت رقابة على تليفون سعد زغلول ! ومن الطريف أن الرقيب المكلف بمراقبة تليفون سعد قال فى تقريره إن سعد زغلول لم يتكلم مطلقاً طوال شهر ديسمبر ! ووضعت إدارة المخابرات أحد رجالها فى سنترال تليفون فندق (مينا هاوس) حيث انتقل سعد زغلول ليمضى بضعة أيام ، وجاء تقرير ضابط المخابرات أن سعد زغلول لم يتصل بأى إنسان بالتليفون . .

لورد أللنبي ينفى المؤامرة !

وأبرقت صحف لندن إلى مراسليها فى القاهرة تطلب إليهم أن يحصلوا على معلومات جديدة من دار المندوب السامى البريطانى ! وكان لورد أللنبي قد دهش لتسرب هذا الخبر الخطير إلى الصحف ، وأبرق فى يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى وزارة الخارجية يحتج على تسرب تفصيلات الخبر الخطير ؛ ويقول إن موظفى المخابرات البريطانية فى القاهرة يقولون إن نشر تفصيلات الخبر يجعلهم عاجزين عن كشف خيوط المؤامرة ، لأن هذا النشر سيجعل المتآمرين يعرفون أن خطتهم انكشفت ! . . وعندما ذهب مراسلو الصحف البريطانية إلى دار المندوب السامى وقابلوا اللورد أللنبي وسألوه عن المؤامرة نفى أنه يعلم شيئاً ! وأرسل مراسل جريدة الديلى نيوز من القاهرة برقية إلى جريدته يوم ٦ ديسمبر يقول فيها إن المقامات الواقفة على دقائق الأمور تؤكد أنها لا تعرف شيئاً عن المؤامرة . وأرسل مراسل جريدة الديلى كرونيكل من القاهرة برقية إلى جريدته يوم ٦ ديسمبر يقول فيها إن المقامات البريطانية الرسمية فى مصر تعد حكاية المؤامرة بعيدة عن التصديق ؛ لأن هذا المشروع لا يتفق مع

طبائع المصريين ، فإن أكثر المصريين إغراقاً فى التآمر لا يجرؤ على ارتكاب جريمة فى بلد أجنبى ، حيث لا يسهل عليه الفرار .

وفى يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ نشرت جريدة الديلى كرونيكل فى صفحتها الأولى أن الطلبة المصريين يجتمعون فى أحد الفنادق فى وسط لندن ، وأنهم يشتغلون بنشر الدعوة ضد بريطانيا . . وأن البوليس قرر ضرورة اتخاذ التدابير الاحتياطية ، وقد تم أمس تفتيش عدد كبير من المنازل فى « بايو وونر » وفى « ميدافال » حيث اعتاد عدد من الطلبة المصريين ذوى الآراء المتطرفة أن يجتمعوا . وحقق البوليس مع كثيرين منهم ، ولكنه لم يعتقل أحداً بعد .

وفى ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ نشرت جريدة الصانداى إكسبريس برقية لمراسلها فى القاهرة تحدث فيها عن مؤامرة الفدائيين لاغتيال الوزراء البريطانيين فى لندن وقال : « سعيت طوال اليوم لأقف على تفصيلات عن مؤامرة اغتيال الوزراء الثلاثة البريطانيين فى لندن ، ولكنى فشلت فى الحصول على أنباء جديدة ، وإن دار المندوب السامى فى القاهرة ترفض إعطاء أى معلومات ،. واللورد أللنبى لا يريد أن يقول شيئاً » .

التعاون بين المخابرات فى إنجلترا وفرنسا !

وسافر عدد من رجال المخابرات البريطانية إلى باريس وإلى الموانى الفرنسية لمراقبة المصريين الذين قد يخرجون من فرنسا ويتسللون إلى بريطانيا للقيام بعمليات الاغتيال . وأبرق مراسلو الصحف الفرنسية فى لندن إلى صحفهم بتفاصيل مؤامرة الجهاز السرى المصرى لاغتيال الوزراء البريطانيين ، ونشرتها الصحف الفرنسية فى صفحتها الأولى . وقالت جريدة « الماتان » إن المتطرفين المصريين يدبرون مؤامرة

لاغتيال كبار الوزراء الإنجليز فى لندن ، وأن إدارة سكوتلانديارد اتخذت اجراءات لم يسبق لها مثيل ، وأن الأندية المصرية المشتبه فيها فى لندن وضعت تحت مراقبة شديدة ، وأن المخابرات البريطانية على اتصال بالمخابرات الفرنسية للتعاون لمنع حدوث الاغتيالات المنتظرة .

من المسئول عن الذعر ؟

وفى يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ نشرت جريدة (المورننج بوست) لسان حال حكومة المحافظين مقالا افتتاحياً قالت فيه : « إن سر الإرهاب الذى يسود لندن اليوم ، هو تصرفات حدثت فى القاهرة . إن سعد زغلول عندما كان فى الحكم أصدر عفواً عن أحد رجاله الذين حوكموا فى المؤامرات السابقة ، وحكم عليه بالإعدام ، ورشح هذا الرجل عضواً فى مجلس النواب (يقصد عبد الرحمن فهمى) . وأصدر سعد زغلول عفواً عن أحد المحكوم عليهم بالإعدام لارتكابه حوادث اغتيال الإنجليز ، وعينه فى إحدى وظائف النيابة . وأصدر سعد زغلول عفواً عن مجرم آخر فى قضايا اغتيال الإنجليز ، وعينه سكرتيراً خاصاً لصاحب منصب كبير فى البرلمان المصرى ، وهو أيضاً من أعضاء الوفد ذوى النفوذ (يقصد الأستاذ محمد عبد الرحمن الجديلى الذى عين سكرتيراً لحمد الباسل باشا وكيل مجلس النواب) . وأصدر سعد زغلول عفواً عن شخص رابع من عصابة القتلة وعينه فى وظيفة كبيرة فى إدارة الأمن العام (يقصد عبد القادر مختار) . وأصدر سعد زغلول عفواً عن آخر كان محكوماً عليه بالأشغال الشاقة لقيامه بمحاولة اغتيال أحد رؤساء الوزارات ، وعينه فى وظيفة كتابية فى البرلمان المصرى (يقصد عريان سعد الذى حاول اغتيال رئيس الوزراء يوسف وهبه باشا فى عام ١٩١٩) . وبعد القبض على المتآمرين فى

جمعية الانتقام (قضية عبد الرحمن فهمى) انقطعت الاعتداءات مدة ، وعندما نشطت عصابة القتل إلى العمل قبضت السلطة البريطانية على عدد من رجالها من ذوى الاتصال بسعد زغلول ، ثم أطلقت سراحهم .. وكانت الدلائل تؤيد اتصال هؤلاء بالقتلة ! . . وعندما تولى سعد زغلول الحكم فى مصر كافأ هؤلاء القتلة ، فأصبح الآن منهم وزيران (يقصد أحمد ماهر وزير المعارف ومحمود فهمى النقراشى وكيل وزارة الداخلية) ، وعين آخر فى إحدى الوظائف الكبرى فى الإدارة المصرية (عبد القادر مختار) ، ورشح سعد زغلول ستة منهم نواباً فى البرلمان ، وفازوا فى الانتخابات » .

احتياطات خارقة !

وفى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤ كتبت جريدة الديلى ميل لسان حال حكومة المحافظين فى صفحتها الأولى بعنوانات ضخمة أنباء مؤامرة الاغتيالات فى لندن وقالت : « اتخذت سكوتلانديارد احتياطات خارقة لوقاية الوزراء البريطانيين من مؤامرة المتطرفين المصريين باغتيالهم ، وبإلقاء قنابل على الوزارات البريطانية فى لندن . وأصبح المتطرفون المصريون تحت رقابة دقيقة محكمة ، وشملت الرقابة فى آخر الأسبوع عدداً من الفنادق ، ومنازل كثيرة ، وأخصها المنازل الموجودة فى جوار « بلومسبورى » حيث عرف البوليس أن بعض المصريين يعقدون اجتماعات سرية ».

اللورد أللنبى يعترف بالمؤامرة

وفى يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤ نشرت جريدة الديلى ميل أيضاً برقية من مراسلها فى القاهرة ، قال فيها : « أنكرت دار المندوب السامى فى القاهرة رسمياً

حتى يوم الجمعة (٥ ديسمبر) الماضى معرفة أى شىء عن المؤامرة التى دبرها المصريون لاغتيال كبار الوزراء البريطانيين فى لندن ، وإلقاء قنابل على الوزارات البريطانية ، وهى المؤامرة التى سبقت جريدة الديلى ميل الصحف بكشف الستار عن أسرارها .
وقد اعترفت دار المندوب السامى اليوم بأن اللورد أللنبى أرسل تلغرافاً يوم الخميس الماضى إلى الحكومة البريطانية يبلغها المعلومات السرية التى حصل عليها ، وهى أن المؤامرة تمت فى القاهرة لارتكاب جرائم قتل خطيرة فى لندن يكون ضحيتها الوزراء البريطانيون ، وهذا المشروع هو الخطوة الثانية من سلسلة الأعمال التى أعدت ضد البريطانيين . ومن دواعى الأسف أن دار المندوب السامى فى القاهرة امتنعت عن إذاعة أى شىء عن المؤامرة . وقد علمت أن التحذير الذى أرسله اللورد أللنبى إلى الحكومة البريطانية قد أرسل فى اللحظة التى تلقى فيها هذه المعلومات السرية ، وفى الوقت نفسه بدأت السلطات البريطانية عملية تحر واستقصاء واسعة للوقوف على تفصيلات أخرى ، ولكن لم يعرف شىء جديد — حتى بعد ظهر يوم الأحد — عن الاستعدادات المعينة لارتكاب الجريمة .

ومن المؤكد أن المؤامرة قد تم وضعها نهائياً ، ويقال إن السبب فى تأخير تنفيذها حتى الآن هو الصعوبة فى اختيار القاتل الذى سينفذها ، ولما كان قد أصبح من المستحيل أن ينجو من القبض عليه بعد الإجراءات التى اتخذتها الحكومة البريطانية فى لندن ، ولما كان المدبرون للمؤامرة يخشون أن يؤدى القبض على القتلة ، إلى الكشف عن كثير من المؤامرات ، وقد يبوح القتلة بأسرار مهمة - فمن المحتمل أن المتآمرين يفتشون الآن عن رجل غير مصرى ليرتكب هذه الجريمة .

ذبح جميع الإنجليز !

« وقد علمت من مصدر مطلع أن فى جمعية المتآمرين جماعة من الفوضويين ، ويعقد هؤلاء المتهوسون اجتماعات سرية فى منازل أنصارهم . . ومن الأقوال المألوفة التى تتردد فى هذه الاجتماعات : « ما أحلى الموت ! ما أشهى المقبرة ! » . . ويستخدم المشتغلون بالحركة القومية فى القاهرة مالديهم من وسائل التهييج لنشر الذعر والإرهاب والخوف ، وقد تلقى الوزراء المصريون الجدد تهديدات من لجنة الضباط فى السودان ، بأنها تنوى القيام بثورة عسكرية وبذبح جميع الإنجليز فى مصر » .

وفى يوم ٨ ديسمبر نشرت جريدة ديلى هيرالد لسال حال المعارضة البريطانية برقية لمراسلها فى القاهرة قال فيها : « إن نفس المقامات الرسمية التى قالت يوم الجمعة الماضى إنها لا تعرف شيئاً عن مؤامرة اغتيال الوزراء البريطانيين فى لندن ، عادت اليوم فاعترفت بأن اللورد أللنبى أرسل برقية فى هذا الشأن إلى لندن » .

لندن تهدد مصر !

وفى يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ نشرت جريدة الديلى ميل لسان حال الحكومة البريطانية مقالا افتتاحياً قالت فيه : «مضت ثلاثة أسابيع حتى الآن على مصرع السردار ، لم تستطع الحكومة المصرية أن تعثر على القتلة ، إن الشعب البريطانى يريد أن يعرف هل كان البحث عن الجناة جدياً أم هو تمويه ! ؟ وعلى كلتا الحالتين فالنتيجة التى ظهرت حتى الآن لا تدعونا إلى الارتياح ، إن الحالة ستظل خطيرة

فى مصر إلى أن يعاقب المجرمون . إن الموقف يدعو مستر بلدوين رئيس الوزراء إلى معالجته بحزم شديد . إن أقل ضعف تظهره وزارة الخارجية أو المندوب السامى سيؤدى إلى عواقب مهلكة ، لا فى وادى النيل فقط . بل فى الهند أيضاً . إن المصريين مطبوعون على النسيان ؛ نحن لا ننتظر منهم أن يعترفوا بجميلنا ، ولكننا مصممون على أن نرغمهم على احترامنا ؛ ولهذا يجب اتخاذ جميع التدابير لنصل إلى هذه الغاية . حتى لو اضطررنا إلى تسريح الجيش المصرى ؛ وإلى إعادة الأحكام العرفية إلى مصر . ولن نتردد فى اتخاذ الإجراءات الصارمة ، إن تعزيز شأن بريطانيا وسلطتها فى مصر هو أمر حيوى لسلامة الإمبراطورية التى يمر وريدها فى قناة السويس . إن هذه القناة حيوية لبريطانيا مثل قناة بنما بالنسبة للولايات المتحدة . إن الشعب البريطانى أعاد الحكومة البريطانية الحاضرة إلى الحكم ، وأعطاها تفويضاً محدداً لكى تحافظ على سلامة الإمبراطورية ؛ وعلى وقف سياسة الاستسلام أمام تهديد المصريين ؛ هذه السياسة التى سلكتها وزارة حزب العمال ، وأدت إلى كثير من الدمار . فكل إجراء نقوم به للدفاع عن مركز الإمبراطورية فى مصر ، سيلقى تعضيداً من الشعب البريطانى وشعوب المستعمرات كلها . .

إن البحث عن رؤساء عصابات القتل فى مصر قد يصل إلى مقامات عالية ؛ لقد ثبت بالدليل من التحقيقات الأولى عن عصابات الاغتيال والقتل ، وجود ضلع لأحد رجال حكومة سعد زغلول ، وهو رجل حكم عليه بالسجن عشر سنوات ، ونجا من العقاب ، لأن سعد زغلول أطلق سراحه ، وقد عينت حكومة سعد زغلول أفراداً من عصابة القتلة فى وظائف كبيرة فى مصر » .

يقتل القتيل . . ويمشي فى جنازته !

هذا هو نص المقال الذى نشرته الجريدة التى تنطق بلسان حكومة بريطانيا فى تلك الأيام ، وهو يصور الذعر الذى كان يسود لندن فى تلك الأيام . . وهو فى الوقت نفسه يطالب بالانتقام من المصريين لأنهم قتلوا السردار ! مع أن الشكوك تحوم حول المخابرات البريطانية . وأنها هى التى أوعزت بقتل السردار ! وهى التى أرسلت « مستر هـ » . . أى محمد نجيب الهلباوى فى أكتوبر ليحرض شفيق منصور على القيام بهذا الاغتيال ! واللورد أللنبى هو الذى طلب من السردار أن يؤجل سفره ٢٤ ساعة ، لأمر هام ، وإذا بهذا الأمر الهام هو اغتياله ! واللورد سينسيل وزير الدولة ومندوب بريطانيا فى جمعية الأمم اعترف بأنه قدم المذكرة التى تسجل فيها بريطانيا حقوقها فى حفظ أرواح الأجانب ، وفى مقدمتهم الرعايا البريطانيون التى استندت إليها فى تقديم الإنذار إلى مصر فى نفس يوم مصرع السردار ، بل قبل ساعتين من اغتيال السردار كما ثبت من سجلات جمعية الأمم !

وبعد كل هذا تطالب جريدة الحكومة البريطانية بالانتقام من المصريين الذين قتلوا السردار !

السابقة الخطيرة !

وهنا قد يتساءل مؤرخ إنجليزى : هل من المعقول أن تحرض بريطانيا على قتل السردار ثم بعد ذلك تتهم مصر به !

ولم تكن هذه هى أول مرة يحدث فيها فى مصر شىء من هذا ، فقد حدث

فى أيام ٢٤و٢٥ و٣١ أكتوبر سنة ١٩١٩ أن قامت مظاهرات فى الإسكندرية وأطلق الجنود الإنجليز الرصاص على المصريين ، وقتل كثيرون ! . . وإذا بالسلطات البريطانية تؤكد أن الجنود البريطانيين لم يطلقوا الرصاص على المتظاهرين ، وإنما هم الغوغاء المصريون المسلحون الذين قتلوا هؤلاء المصريين ! وأن القتل حدث من مسدسات المصريين لا من رصاص الإنجليز . وعلى أثر هذا أصدر مجلس الوزراء المصرى فى ٥ نوفبر قراراً بمنع المظاهرات !

وبعد أربعين سنة من الحادث نشر الدكتور سيدنى سميث أعظم طبيب شرعى فى العالم مذكراته التى طبعت فى لندن عام ١٩٦١ ، وكان سيدنى سميث هو الطبيب الشرعى الذى تولى فحص جثث القتلى ، فقد كان كبير الأطباء الشرعيين فى مصر . فى صفحة ٨٩ من مذكراته يقول الدكتور سيدنى سميث عن الحادث : نشبت الاضطرابات فى الإسكندرية . قتل عدد من الأشخاص . ثبت أن الإصابات ناجمة عن مقذوفات من أسلحة صغيرة ذات سرعة منخفضة كالمسدسات . كان المفترض أنها أطلقت من بعض أفراد الغوغاء من المصريين . تم دفن الضحايا . ثم طلبت السلطات البريطانية منى أن أستخرج الجثث ، وتبلغ فى مجموعها حوالى الخمسين جثة ، لأرى هل من الممكن الحصول على معلومات تؤدى إلى معرفة حقيقة الأسلحة التى استخدمت فى المظاهرات . كانت الجثث فى حالة تحلل شديد . لم يكن هناك غير عظام مكسورة ، وشظايا من المقذوفات يمكن الحصول عليها بقصد التحقق من الأسلحة التى استعملها المتظاهرون . وقد قمت أنا ومساعدى بفحص كل البقايا بقدر ما نستطيع من دقة ، على الرغم من أنه كان يجب علينا أن نمر على الجثث بسرعة ، كما تفعل الآلات على حزام متحرك . وجمعت عدداً لا بأس به من الرصاصات ، وأجزاء الرصاصات ، وعندما

قمت بتنظيفها اكتشفت أنها جميعا مستخرجة من ذخيرة عيار ٣٠٣ مليمتر ، وأخيراً وجدت ما يكفى لإثبات أن الذخيرة المستخدمة كانت خراطيش بريطانية عيار ٣٠٣ ، وكلها مصنوعة فى مصانع الذخيرة الحربية البريطانية ، وأن الرصاصات أطلقت من بنادق الجيش البريطانى ، أو بعبارة أخرى أن كل الوفيات التى حدثت فى مظاهرات الإسكندرية كان سببها الأسلحة البريطانية المفروض أنها فى أيدى الجنود البريطانيين . وكان التحقيق يتجه حتى ذلك الحين إلى إثبات أن حوادث الوفاة ناجمة عن الرصاصات التى أطلقها أفراد من الغوغاء المصريين ، ولكن تقريرى أنهى هذا التحقيق ! . وأخشى أن أقول إننى فى ذلك الحين لم أكن موضع رضى سواء من السلطات البريطانية العسكرية ، أو السلطات البريطانية المدنية !! ».. (انتهى ما كتبه الدكتور سدنى سميث فى مذكراته) .

وهذا اعتراف خطير من أكبر طبيب شرعى فى العالم بأن الإنجليز قتلوا ٥٠ مصرياً ثم جاءوا يقولون إن المصريين هم الذين قتلوهم ! فإذا جاء الطبيب الشرعى البريطانى وأثبت أن هؤلاء المصريين قتلوا برصاص الجنود الإنجليز ، أخفى الإنجليز هذه الحقيقة ، وغضبوا على العالم البريطانى الذى أثبت هذه الحقيقة ! إن هذا هو بالضبط ما فعله الإنجليز فى حادث السردار . إن المخابرات البريطانية حرضت على اغتياله ، ثم جاءت بريطانيا تنتقم من المصريين لأنهم اغتالوا السردار ! مع فارق واحد هو أنهم فى مظاهرات الإسكندرية أرادوا أن يزوروا فى ٥٠ قتيلا . . وفى مصرع السردار زوروا فى قتيل واحد !

المخابرات تبحث عن « عبده » !

وأرسل اللورد أللنبى فى يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ برقية إلى وزير الخارجية

فى لندن يقول فيها : إن المخابرات البريطانية فى القاهرة عرفت أن « عبده » الذى ورد اسمه فى الخطابات المضبوطة ، والمكتوبة بالحبر السرى ، هو المكلف من الجهاز السرى بأن يسافر إلى لندن لقيادة عملية اغتيال الوزراء البريطانيين الثلاثة ، وإلقاء قنابل على دور الوزارات فى لندن . و « عبده » هو أحمد عبد الحى كيرة ، وهو من أخطر المشتركين فى الجهاز السرى لثورة سنة ١٩١٩ . وأنه هرب من مصر فى يناير عام ١٩٢٢ عندما طلبت السلطات البريطانية القبض عليه ، بعد أن اكتشفت دوره فى الجهاز السرى ، وأن أحمد عبد الحى كيره موجود فى إستانبول ، وهو البلد الذى أرسلت إليه قيادة الجهاز السرى من القاهرة الخطاب المضبوط على عنوان محمد بك محمد — يحفظ بشباك البوستة العمومية فى إستانبول .

وفى يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أرسل لورد أللنبى برقية إلى وزير الخارجية البريطانية بأوصاف أحمد عبد الحى كيره ، وقال إن صورته موجودة مع ملفه فى أرشيف إدارة المخابرات البريطانية فى لندن .

اقبضوا عليه !

وفى اليوم التالى ، أى يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، اتصلت إدارة المخابرات البريطانية بجميع رؤساء الصحف فى لندن وطلبت إليهم التوقف عن نشر أى شيء عن مؤامرة اغتيال الوزراء البريطانيين الثلاثة فى لندن، وعن إلقاء قنابل على الوزارات ، وقالت إدارة المخابرات لرؤساء التحرير ، إن إجراءات الأمن تقتضى التوقف عن نشر أى بيانات ، لأنها سوف تؤدى إلى إفلات المجرمين الذين عرفتهم إدارة المخابرات . . وفى اليوم نفسه — ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ — أصدرت إدارة المخابرات البريطانية نشرة مطبوعة إلى جميع فروعها فى العالم . . وهذا نصها :

« مطلوب القبض عليه حياً أو ميتاً . أحمد حسن عبد الحى كيرة ، فى إستانبول أو فى أوربا . كيميائى . كان طالباً فى مدرسة الطب فى مصر . متهم فى قضية قنبلة عبد الخالق ثروت باشا فى مصر . فر من القاهرة فى عام ١٩٢٢ ، مكلف بالقيام باغتيالات فى الخارج . خطير فى الاغتيالات السياسية ، عمره : ٢٨ أو ٢٩ سنة . العينان : سوداوان . الرموش : خفيفة . اللون : أسمر . عريض الصدر . قصير القامة . آثار حرق على خده الأيمن . ذو شارب خفيف أسود » .

وتولى مستر ألكسندر كين بويد — مدير المخابرات البريطانية فى القاهرة — كتابة هذه الأوصاف ، نقلا عن أرشيف إدارة الأمن العام فى وزارة الداخلية المصرية . وأرسل كين بويد إلى إدارة المخابرات البريطانية صورة لأحمد عبد الحى كيرة طبعت مع أمر القبض عليه حياً أو ميتاً !

من هو ؟

ولكن من هو أحمد عبد الحى كيرة ، الذى طلبت المخابرات البريطانية القبض عليه حيًا أو ميتًا ؟ . كان أحمد عبد الحى كيرة أحد أبطال الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، وقد بدأ اتصاله بالأعمال السرية التى حدثت قبل الثورة ، فقد اشترك وهو طالب بمدرسة الطب فى مؤامرة إلقاء قنبلة على السلطان حسين لأنه تولى العرش فى ظل الحماية البريطانية ، وقبض عليه الإنجليز فى عام ١٩١٦ ، وأمضى ثمانية أشهر فى السجن . وفشل الإنجليز فى إثبات التهمة عليه ، واستأجر والده الشيخ عبد الحى كيرة — من تجار فارسكور — محاميا إنجليزيًا دفع له ألفا وخمسمائة جنيه ، وبرأته المحكمة ، ونجا من الإعدام بأعجوبة ! وعندما قامت ثورة ١٩١٩ اتصل به الدكتور أحمد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى

وعبد الحليم البيلى ، وضموه إلى الجهاز السرى للثورة ، وكانوا على اتصال به قبل الثورة . واشترك معهم فى صنع القنابل التى ألقيت على معسكرات الإنجليز فى أثناء الثورة ، وفى صنع القنبلة التى ألقاها عريان سعد على يوسف وهبة باشا رئيس الوزراء فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، وفى صنع القنبلة التى ألقيت على إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال والحربية فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ ، وفى صنع القنبلة التى ألقيت على محمد شفيق باشا وزير الأشغال فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ ، وفى صنع القنبلة التى ألقيت على حسين درويش باشا وزير الأوقاف فى ٨ مايو سنه ١٩٢٠ ، وفى صنع القنبلة التى ألقيت على توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء فى ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ .

* * *

وفى مذكرات الأستاذ حسنى الشنتناوى المحامى وعضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، والذى حكم عليه فى قضية عبد الرحمن فهمى أمام المحكمة العليا بالسجن ٢٠ سنة مع الأشغال الشاقة وجلده ٣٠ جلدة ، ثم عدل الحكم إلى السجن ١٢ سنة ، فى هذه المذكرات التى تحت يدى يقول حسنى الشنتناوى : « أنا كنت طالباً فى المدرسة الإلهامية ، وعضواً فى إحدى خلايا الجهاز السرى ، وكانت خليتى مكونة من الدكتور عبد الخالق الدلجمونى والأستاذ أحمد كامل ثابت المحامى وأنا . وكان أحمد عبد الحى كيرة هو الذى يمدنا بالسلاح والقنابل ، وكان يأتى بها فى كميات كبيرة من جهة لم نكن نعرفها ، ولم نحاول الاستفسار عنها ، لأن تعليمات الجهاز السرى تعتمد على السرية المطلقة . وكان الحاج أحمد جاد الله العامل فى العنابر يحضر عندى ، ويتسلم الأسلحة التى تستعملها خلية العمال السرية فى إطلاق الرصاص على الإنجليز . وكان عبد الحى كيرة هو رسول الجهاز السرى

لخليتنا ، التي كان يديرها الجهاز السري . وكنا في أثناء تدبير الحوادث نقول إن العملية تستلزم كذا وكذا من الأسلحة والقنابل ، فلا يلبث أن يعود عبد الحي كيرة بما طلبناه من القنابل والأسلحة . وكان عبد الحي كيرة يبلغنا المعلومات السرية التي كانت ترشدنا عن الأحداث القادمة قبل وقوعها ، وعن المواعيد الدقيقة لخروج ودخول الأشخاص المطلوب إلقاء قنابل عليهم . وكان في الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ أدق جهاز للمعلومات ، كان له عدد من الأعضاء يعملون في المراكز الحساسة في الدولة ، وفي القيادة البريطانية وفي البوليس وفي كل مكان .

وبلغ من دقة هذا الجهاز العجيب أنه كان يعلم بالإجراءات التي سوف تتخذ ضدنا قبل أن تقع ، حتى يتيسر لنا الحذر والاحتياط بقدر الإمكان . فمثلا قبل أن يقبض الإنجليز على في قضية عبد الرحمن بك فهمي بأسبوع جاء عبد الحي كيرة وقال : « وصلت إلينا معلومات بأنه سيقبض عليك بعد بضعة أيام ، إننا نستطيع أن نيسر لك الهرب » . فقلت له : « ح أروح فين ؟ . . إنني أفضل البقاء ! » . وكان عبد الحي كيرة سريع الحركة ، دقيق الجسم ، نحيفاً ، ماهراً في الاختفاء بتضليل البوليس ، وكان واسع الحيلة جداً . وعندما قبض علينا في قضية عبد الرحمن فهمي ، وأودعنا السجن ، ووضعت علينا حراسة شديدة في سجن الاستئناف ، فوجئنا بأن أحمد عبد الحي كيرة استطاع بطريقة عجيبة أن يدخل إلى السجن ، ويبلغنا تعليمات الجهاز السرى ، وينقل أخبارنا إلى قيادة الجهاز السرى من السجن . وحدث أن كلف الجهاز السرى الأستاذ حسن توفيق بإلقاء قنبلة على أحد الوزراء الذين تقرر اغتيالهم ، وقد كان حسن توفيق موظفاً في مجلس الأمة إلى مدة قريبة ، وأحيل إلى المعاش . وعند وضع ترتيبات تنفيذ إلقاء القنبلة جاءني أحمد عبد الحي كيرة وأبلغني التعليمات الآتية :

قد يصاب حسن توفيق بشظية من القنبلة عند انفجارها . بعد إلقاء القنبلة سيحضر حسن توفيق إلى الغرفة المعهودة — التي كانت تجرى فيها إجتماعات الخلية السرية — فى سطح منزلك . إذا وجدته مصاباً ، فعليك أن تأخذه فوراً إلى عمارة المؤيد فى باب الخلق . اصعد إلى الدور الثالث من العمارة . . الشقة على اليسار . ستجد طبيباً من أعضاء الجهاز السرى فى انتظارك فى هذه الشقة . قدم حسن توفيق إلى الطبيب . لا تقل شيئاً ، ولا تتكلم مع الطبيب . إن الطبيب سيتخذ اللازم ، لأنه يعرف ما سيقوم به .

• • •

وتحدد يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ للتنفيذ . وبعد أن ألقى حسن توفيق القنبلة ؛ عاد إلىّ فى الغرفة المعهودة على سطح منزلى . ووجدته مصاباً فى جنبه . وكانت أمى تعلم ما نعمل ! ووجدنا أن بذلة حسن توفيق ملوثة ببعض الدم . . وأحضرت له أمى بذلة من ملابسى ، ثم تولت إحراق البذلة الملوثة بالدماء . . ثم خرجت أنا وحسن توفيق ، وذهبنا إلى عمارة المؤيد ، وصعدنا إلى الشقة التى حددها عبد الحى كيرة ، وجدنا الطبيب فى انتظارنا ، وضمد جنب حسن توفيق ، وخرجنا إلى الشارع وإذا بنا نسمع باعة الصحف ينادون : « الملحق يا جدع ! إلقاء قنبلة على إسماعيل سرى باشا يا جدع ! » .

انتهى هذا الجزء من مذكرات حسنى الشنتناوى عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ .

• • •

وفى مذكرات الأستاذ محمد يوسف عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، والذى حكمت عليه المحكمة العسكرية البريطانية العليا بالإعدام فى قضية عبد الرحمن

بك فهمى ، وعدل الحكم إلى ١٥ سنة مع الأشغال الشاقة . كتب محمد يوسف يقول : « تعرفت على عبد الحى كيرة الطالب بمدرسة الطب فى عام ١٩١٩ ، بواسطة الدكتور محمد حلمى الجيار الذى كان طالباً بمدرسة الطب ، والأستاذ حسنى الشنتناوى الطالب بالمدرسة الإلهامية الثانوية . وكان عبد الحى كيرة متوسط الطول قمحى اللون . ومن الغريب أنه لم يكن يحضر أى اجتماع سياسى فى ثورة ١٩١٩ ، ولم يكن يظهر فى المظاهرات ، أو يشترك فى الإضرابات ، بل كان يحدث أن يضرب جميع طلبة الطب ، ويخرج عبد الحى كيرة على إجماعهم ، ويبقى فى مدرسة الطب يعمل فى معمل المدرسة ! وكان أساتذة مدرسة الطب الإنجليز يتصورون أن هذا الطالب المجتهد مكب على الدراسة ، ولا يؤمن بالوطنية ، بينما كان هو فى الواقع يبقى فى الكلية ليصنع هو وزميله محمد حلمى الجيار القنابل التى يستعملها الجهاز السرى فى ثورة١٩١٩ . وقال حسنى الشنتناوى لعبد الحى كيرة إن محمد يوسف عنده عدد من الفدائيين .

وبدأت الخلية السرية تعمل . . وكان من بين أعضاء الجمعية السرية عبد القادر شحاته ، الذى ألقى قنبلة على محمد شفيق باشا وزير الأشغال ، وأحمد توفيق الذى استشهد فى حادث إلقاء القنبلة على سيارة توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء ، الذى صادف أن أعطى سيارته فى ذلك اليوم لحسين درويش باشا وزير الأوقاف . وعندما ألقى أحمد توفيق القنبلة على سيارة رئيس الوزراء أصابت شظية من القنبلة أحمد توفيق ، وأصيب فى وريد عنقه ، ونتج عنها نزيف حاد . ولكن أحمد توفيق تحامل على نفسه ، واستطاع أن يمشى بهذه الإصابة الخطيرة حتى منزله بشارع إبراهيم الكبير بالحلمية الجديدة . وعلى الفور استدعى المسئول فى الجهاز السرى عدداً من الأطباء من أعضاء الجهاز السرى ، فجاءوا مسرعين ، ولكن روحه فاضت

فى فجر الليلة نفسها ، وعرف البوليس أنه هو الذى ألقى القنبلة . . وعندما جاء ليقبض عليه وجده ميتاً ! وفى ذلك الوقت كنت مسجوناً على ذمة التحقيق فى قضية إلقاء القنبلة على محمد شفيق باشا . . وكان عبد الحى كيرة شخصية عجيبة مثيرة : يجيد التنكر، ويستطيع دائماً أن يخدع البوليس ، ويفلت من الشباك التى كانت تنصب لأعضاء الجهاز السرى » .

انتهت هذه الصفحة من مذكرات محمد يوسف ، عضو الجهاز السرى لعام ١٩١٩ ، الذى حكم عليه بالإعدام فى قضية عبد الرحمن فهمى وخفف عنه الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة .

المطاردة !

وبدأت من يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ عملية مطاردة عنيفة قامت بها المخابرات البريطانية للتبض على أحمد عبد الحى كيرة . . وقد استمرت المطاردة عدة سنوات .

وإنى أترك الآن مكانى للأستاذ يحيى حقى الكاتب المعروف الذى كان يومئذ موظفاً فى القنصلية المصرية بإستانبول وشهد هذه المطاردة وعاش فيها ، وكتب يحيى حقى يقول : « أصبح عبد الحى بعبعاً عند الإنجليز ، فطلبوه بعد أن فتلوا له حبل المشنقة ، بحثوا عنه فى كل مكان فلم يجدوه رغم تجدد إغاراته . إن التنبه للخطر أصبح عنده غريزة سادسة سيكون لها خطرها فيما بعد ، وقدرته وحيلته البارعة على طمس الأثر لا حد لهما . ولكنه أحس أن يدهم توشك أن تقبض على رقبته ، فهرب . ومنذ ذلك اليوم أصبح هو والفرار شيئاً واحداً ، تسلل إلى الحدود الغربية ، ثم إلى ليبيا ثم سافر إلى إستانبول حيث لقيته بها سنة ١٩٣٠ ، والله أعلم بما لقيه من مشقة

وأهوال . وكان لابد لى ولا مناص من أن أسعى إليه لأعرفه ، وكيف لا أفعل واسمه يرن فى أذنى رنين أسماء أبطال الأساطير . ولكن شاء لى سوء الحظ أنى كنت حينئذ موظفاً بالقنصلية ، وعبد الحى يتفادى المكان وأهله تفاديه للوباء ، لأن الاحتلال الإنجليزى كان لا يزال رابضاً على مصر ؛ فكنت لا ألقاه إلا صدفة ، فأقطع عليه الطريق. إنه يعرفنى ويرانى ولكنه يتجاهلنى ، فلا أترك يده بعد المصافحة، بل أبقيها فى يدى وأقول له إن لى صداقة حميمة ببعض أقاربه وبلدياته ، وأذكرهم له بالاسم ، وألح عليه إلحاحاً شديداً أن يمشى معى ولو خطوتين ، أن يضرب لى موعداً لنأكل معاً ، كل هذا وهو يستنقذ بإصرار يده من كلبشات يدى ، يشكرنى بابتسامة كلها حياء ، ورأسه مطرق إلى الأرض ، ثم يعتذر قائلاً : قريباً إن شاء الله . .

ظل هذا حالى معه اربع سنوات ، لم أسمع منه كلما قابلته وألححت عليه إلا قوله : قريباً إن شاء الله . . لعل شدة إلحاحى عليه زادت من تخوفه منى ، إنه لا يأمن للقنصلية ولا لأحد من رجالها ، وقد جاوزت حدود الأدب واللياقة فى إلحاحى السمج عليه .

رأيت فى عبد الحى كيرة فى إستانبول المثل الإنسانى الفذ للرجل الشريد ، ما أكثر أمثاله فى أعقاب الحروب . كانت ملابسه تدل على مقاومة عنيدة للفاقة ، وغلبت صفرته التحتانية على سمرته ، يمشى على عجل وبحذر كأنه يحاول أن يفلت من جاسوس يتبعه ، عيناه كالنار تطوف نظرتهما فى دائرة الأفق كلها رغم إطراق رأسه ، إن سره لا يخرج من شفتيه ولا من عينيه ، لسانه ممسوك ، مدرب على ألا يزل — مهما كانت الظروف والأحوال — بكلمة عفوية لم يسبقها تدبر وتفكر فى وزن معناها وتقدير أثرها ، لا أثرها المباشر فحسب بل حتى أثرها البعيد الذى

قد لا يفهم إلا بفضل اجتماع مئات من الأخبار المتناثرة المتنافرة التي هيأت للغريب الذي يقابله أن يلم بها جميعاً ، ولكن من يدرى ؟ قد تتجمع له ذات يوم ولو صدفة . فتضيء زلة اللسان بمعناها وتدل على خبيئة صاحبها . من أجل هذا الحذر خلا كلامه القليل كذلك من أية نغمة تعبر عن عاطفة ، لأن النغمة لها أيضاً معناها . فلست تدرى من نبرة كلامه هل هو سعيد أو غير سعيد ، متعب أم غير متعب ، هل جيبه دافئ أم نظيف . معدته خاوية أم عامرة ، هل حذاؤه يسالمه أو يعقره ، هل هو متعجل أو غير متعجل . هل هو قادم من عمل أتمه أو ذاهب إلى موعد ينتظره . إن هذه الحبسة الفظيعة التي رأيت فيها عبد الحي كيرة كانت تزلزل قلبي ، من شدة فزعي من وقعها على إنسان مثلي ، من حقه أن ينعم بانطلاق النفس ومقدرة لسانه على أن يزل مرة وأخرى ، فلا يكون الهلاك عقاب هذه الزلة .. هي حبسة فرضتها النفس على النفس . . . هي ألعن من السجن الانفرادى فى أشد معسكرات الاعتقال وحشية .

« حاولت أن أعرف أين يسكن لأرسل له خطاباً — ولا أقول لأزوره — فلم أنجح ، وقيل لى إنه يسكن بمفرده فى ثلاث شقق كل منها فى حى بعيد عن الآخر ، وأنه يتخذ فى كل شقة اسماً مختلفاً ، ولا ينام فى فراش واحد ليلتين متتابعتين . كيف كان يحلو له — فى هذا الحذر الدائم — أكل أو شرب ، أو تهنأ له سنة من النوم ؟ كيف يستطيع إنسان أن يعيش دون أن يأمن لأحد ؟ كل من يلقاه عدو محتمل ، يندس بين الناس بعيداً عن كل الناس ، قلبه حرم على نفسه الاستجابة لعاطفة . رأيت فى عبد الحي كيرة صورة مجسمة لهذا العذاب الذى فاق عذاب جهنم الحمراء .

« حرت فى تفسير مسلكه . ولعل عبد الحي كيرة لا يزال على يقين بأن

المخابرات البريطانية لم تكف عن طلبه ، حتى ولو فر منها إلى أقصى الأرض . إنها لا تنسى ثأرها البائت ، وكلمة « يحفظ » لا تكتب على ملف عدو لدود إلا إذ نزلت جثته للقبر . وقد سمعت أن الإنجليز حاولوا خطفه بعد أن طلبوا من الأتراك تسليمه إليهم فأبوا ، ومع ذلك كان حذر عبد الحي من الأتراك لا يقل عن حذره من عملاء الإنجليز ، خشية أن يعدلوا عن رأيهم ذات يوم لمصلحة لهم يلعبون فيها بورقته ، وكنت أهزأ من نفسي لرضاها بهذا التفسير ، وأستسخف في قلبي مغالاة عبد الحي كيرة في حذره وتخوفه ، وملت إلى الاعتقاد بأنه أصيب بسبب تشرده عن الوطن بعقدة الخوف — من أشباح لا وجود لها . وإذا أصيب إنسان بهذا المرض النفسي أحس دائماً بوقع أقدام موهومة تسير وراءه ، فلا ينقطع له خوف ولا قرار .

« ولكني وقعت في حيرة أشد ممتزجة بحزن ممض ، ولمت نفسي على سابق استخفافي يوم بلغني أنهم عثروا على عبد الحي كيرة مقتولا بطعنة خنجر . جثته ملقاة في حفرة بجوار سور إستانبول العتيق ، بجانبها عود من ثقاب منطفئ ، كان هو الأثر الوحيد ، وهو — مثل العود — منطفئ أيضاً . وقيل لنا إن التحقيق — الذي جرى بسرعة قد تختلط بالكلفتة — لم يسفر عن معرفة الفاعل ، ولا كيف حدثت الجريمة . كان عبد الحي كيرة معذوراً وعلى حق في تخوفه وفراره ، كانت الحقيقة أبعد من خيالي . ترى من هو هذا العدو الذي نجح أخيراً في الظفر به ؟ كيف قدر للحذر أن يؤتى من مأمنه ؟ لا أحد يعلم . . هذا سر طواه قبره ، عبد الحي كيرة — كما عرفته — كان لغزاً في حياته ، وهو في موته أشد إلغازاً » .

• • •

انتهى ما كتبه الأستاذ يحيى حقي عن مصرع أحمد عبد الحي كيرة في إستانبول . ولا شك أن مؤامرة اغتيال الوزراء الثلاثة في لندن في ديسمبر عام ١٩٢٤ ، والأمر

الذى وزعته المخابرات البريطانية بالقبض عليه حيًّا أو ميتاً ، هو حل للغز مصرعه العجيب فى إستانبول !

إنها صورة بطل من أبطال ثورة ١٩١٩ . .

وما أكثر من فيها من أبطال !

ولكن الشعب المصرى كان هو البطل الأكبر . .

الفصل الخامس عشر

الشعب يقاتل ...
بلا قنابل وبلا مسدسات !

دخل قادة الجهاز السرى إلى السجن . الدولة تطلب رؤوسهم . رئيس الجهاز السرى عبد الرحمن فهمى اعتزل السياسة . أعضاء أكبر خلية سرية فى الجهاز السرى ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام . الملك والإنجليز أعلنوا الحرب على سعد زغلول ، طالبوا برأسه ، ثم أصدروا الأوامر بالقضاء على حزب سعد زغلول . . ولم ييأس سعد ، ولم يستسلم ، بل قرر للشعب المصرى أن يحارب بلا قنابل وبلا مسدسات !

وكانت الحرب رهيبة : معسكر الملك يقف فيه المندوب السامى البريطانى ، وعشرة آلاف عسكرى بريطانى ، والجيش المصرى بقواده الإنجليز ، والبوليس المصرى بقيادة اللواء رسل باشا ، وحكمدار و المدن الإنجليز ، والدولة بكل سلطانها ونفوذها ، وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى وحزب الاتحاد ، والأعيان ، وكبار الأثرياء .

وكان مع سعد زغلول الشعب المصرى الأعزل من كل سلاح !

وقد تعجب إذا عرفت أن الوفد المصرى الذى كان يرأسه سعد زغلول لم يكن يملك جريدة يومية واحدة ، ولا مجلة أسبوعية واحدة . . بينما كان لحزب الأحرار الدستوريين جريدة (السياسة) ، ولحزب الاتحاد جريدة (الاتحاد) ، وكان يقف ضد سعد زغلول أكبر كتاب مصر : وفى مقدمتهم الدكتور طه حسين ، والدكتور محمد حسين هيكل ، والدكتور محمود عزمى ، وإبراهيم عبد القادر المازنى ، ومحمد إبراهيم هلال ، وعبد العزيز البشرى . .

وكان يقف بجانب سعد ثلاثة من كبار الكتاب هم : عبد القادر حمزة ، وعباس محمود العقاد ، وأحمد حافظ عوض .

وكانت أكبر مجلة أسبوعية سياسية فى مصر هى (الكشكول) ، وكانت تهاجم سعد زغلول أسبوعياً بالسب والقذف والإهانة ، فتقول إنه مجرم ، وخائن ، وعميل من عملاء الاستعمار ، ودجال ، وأفاق ، ونصاب !

وهكذا وقفت الإمبراطورية البريطانية والعرش المصرى والرجعية المصرية ، وكل قوى البطش والبغى والإرهاب والطغيان لتقضى على شعب مكمم ومقيد بالسلاسل والأغلال ! وكان هذا هو الفصل الأخير فى قصة سعد زغلول .

عقب مصرع السردار تآمر الإنجليز والملك فؤاد على إخراج سعد زغلول من الحكم . لم يتحملوا حكم سعد زغلول أكثر من ثمانية شهور ، وهكذا رأينا كيف أرغم الإنجليز سعد زغلول على الاستقالة ، وكلف الملك فؤاد أحمد زيور باشا بتأليف وزارة تستسلم للإنجليز وتحارب المصريين . فقبلت الحكومة الجديدة كل ما رفضه سعد زغلول للإنجليز ، وحلت مجلس النواب الذى لم يمض على انتخابه عام واحد . وألف الملك فؤاد حزباً للقصر إسمه حزب الاتحاد . وضم الحزب الجديد الباشوات ، ولواءات الجيش السابقين ، وجميع الأعيان الذين خرجوا على سعد زغلول احتجاجاً على عدم ولائه للملك ، كما جاء فى كل كتب الاستقالة التى نشرت بصيغة واحدة ! وكانت الاستقالات تكتب فى مكتب حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، ويرغم الباشوات والأعيان على توقيعها أو بصمها !

وألغت الحكومة قانون الانتخاب الذى أقره البرلمان ، وهو يقضى بحق الشعب فى انتخاب نوابه بالانتخاب المباشر ، وبدأت تضع قانوناً يجعل الانتخاب على درجتين ، ويقيد الناخبين حتى يضمنوا إسقاط سعد زغلول . ومزقت الدوائر

الانتخابية حتى يفقد أنصار سعد زغلول مناصريهم ، وامتلأت السجون برجال سعد زغلول ، وأعلن حزب الملك أن سعد زغلول انتهى ولن تقوم له قائمة ، وكتبت الصحف الإنجليزية المقالات الطويلة عن انصراف الشعب المصرى عن سعد زغلول ، وعن أنه لا يجد مرشحين يتقدمون باسمه فى جميع الدوائر الانتخابية .

ولكن سعد زغلول لم ينته . إنه بدأ من جديد . بقى الشعب ملتفا حول زعامته . رغم التهديد والوعيد وسياسة البطش والإرهاب والتنكيل ! . . خرجت مظاهرات الطلبة فى جميع مدن مصر تهتف بسقوط الطاغية وبحياة سعد زغلول . وإذ منعت الحكومة الصحف من أن تهاجم الملك ، فقد امتلأت الجدران بالمنشورات النارية تلعن الاستبداد والحكم المطلق ، وتعلن تأييد الشعب الكامل لسعد زغلول !

وبعد ثلاثة شهور تصورت بريطانيا أنها فى طريقها إلى القضاء على سعد زغلول . .

وفى وثيقة بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٢٥ كتب « سير أوستن تشمبرلين » وزير الخارجية البريطانية مذكرة سرية إلى مجلس الوزراء البريطانى برياسة « مستر ستانلى بلدوين » جاء فيها بالحرف الواحد :

« لقد نجحنا فى إقامة حكومة مصرية صديقة ، وأوضحنا للملك فؤاد ولوزرائه أنهم إذا كانوا مخلصين لالتزاماتهم نحونا فإننا سوف نساندهم . وقد تصرفوا حتى الآن بشجاعة ونجاح » !

وكانت وزارة زيور باشا شجاعة فعلا ! أو على الأصح جريئة . . كانت أسداً على المصريين ونعامة أمام الإنجليز !

وكانت التعليمات التى أعطاها الملك إلى حكومته هى أن تقضى على سعد زغلول ، وأن تشرد أنصاره . وأن تثبت عليه تهمة أنه المحرض على قتل الإنجليز فى أثناء

الثورة . وأن تقدمه إلى محكمة الجنايات وتطلب شنقه . وإذا لم تستطع فعلى الأقل تمنعه من أن يرشح نفسه لعضوية البرلمان !

يجب قتل سعد زغلول

وفى الوثائق البريطانية الرسمية وثيقة بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٥ . . وهى البرقية السرية التالية بالحرف الواحد :

« من المندوب السامى البريطانى بالنيابة « سير نيفيل هندرسون » .

« إلى سير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية البريطانية .

« رقم ٤٦٣ سرى .

« استقبلنى الملك فؤاد فى قصر المنتزه بالإسكندرية يوم ٢٣ يونيو . واستغرقت مقابلتى لجلالته ساعة وثلاثة أرباع الساعة . بدأ جلالته بالإعراب عن أمله فى أن يتمكن من زيارة لندن فى العام القادم . لقد مضت الآن عشر سنوات منذ غادر مصر فى رحلته السابقة . وعدم التغيير مدة طويلة يحدث تأثيراً سيئاً على صحته ، والحالة فى بلاده وعدم استقرار الحكومات المتعاقبة قد حالا بينه وبين السفر إلى الخارج . وعندما قلت لجلالته : « إن هناك ما يدعو إلى الأمل فى أن مصر بعد ست سنوات من العواصف والاضطرابات تدخل مرحلة من الهدوء والتطور الداخلى السلمى » . قال جلالته . بعد لحظة تأمل : « إن ذلك هو الواقع . كما يأمل . غير أن أية أزمة مفاجئة قد تقلب كل شيء . وقد تمت عرقلة سعد زغلول . ولكن لم يقض على سعد زغلول حتى الآن ! » .

وقال جلالته : « قبل أن تتمكن البلاد من دخول مرحلة الهدوء يجب قتل سعد زغلول أدبياً . ولتحقيق هذا الهدف . هناك شيء أو شيئان مرغوب فيهما :

أولاً : يجب أن تكون اعترافات شفيق منصور أو القتلة الآخرين بمثابة توريط على نحو محدد فى مؤامرات الاغتيال لكل من أحمد ماهر والنقراشى ، وفتح الله بركات — الوزير الوفدى السابق وابن شقيقة سعد زغلول — بل ولسعد زغلول نفسه إذا أمكن ذلك ، وتوريط فى الواقع لتنظيم الوفد كله !

« وثانياً ، قال الملك : « إن الانتخابات الجديدة لا ينبغى إجراؤها فى أكتوبر أو نوفمبر من هذا العام ، كما كان يرغب الأحرار الدستوريون ، ولكنها يجب أن تؤجل حتى يناير أو فبراير القادمين على الأقل . فالشهور القليلة القادمة لن تكفى لتشويه سمعة سعد زغلول ، بحيث لا يحصل إلا على أقلية تافهة فى انتخابات مجلس النواب الجديد .

« وقال الملك لى : إنه يود أن يرى حزب سعد زغلول وقد انكمش للغاية إلى حوالى ١٢ أو ١٤ عضواً ، لكى يتحول إلى مثار للهزء والسخرية » ! .

إمضاء « هندرسون »

« المندوب السامى البريطانى بالنيابة »

* * *

وأجريت الانتخابات فى ١٢ مارس سنة ١٩٢٥ كما أراد الملك ، وتولى طبخها إسماعيل صدقى باشا وزير الداخلية فى تلك الأيام ، واستعملت كل وسائل الضغوط ، والإرهاب ، والقهر ، والكبت ، والتزييف ، والتزوير ، لإسقاط مرشحى سعد زغلول ، ولكيلا يحصل زعيم الشعب إلا على اثنى عشر مقعداً أو أربعة عشر مقعداً ، كما قال الملك فؤاد لنائب المندوب السامى البريطانى !

وظهرت النتيجة ، فأعلنت الحكومة فى طول البلاد وعرضها بشرى فوز مرشحى

القصر بأغلبية النواب ، وحصول سعد على أقلية مقاعد مجلس النواب . .

وكلفت الحكومة « المنادين » أن يمشوا فى الشوارع يحملون أجراساً يدقونها ويطلبون من « الحاضر أن يعلن الغائب » أن حزب سعد زغلول سقط فى الانتخابات ، وأن أحزاب الملك حصلت على الأغلبية المطلقة !

وأصدرت الوزارة بياناً رسمياً يوم ١٣ مارس أعلنت فيه أن الأحزاب غير الوفدية هى التى حصلت على الأغلبية ، وكلف الملك فؤاد أحمد زيور باشا زعيم الأغلبية الجديد بتأليف وزارة جديدة !

واجتمع مجلس النواب الجديد يوم الاثنين ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ فى الساعة الحادية عشرة صباحاً . .

ورشحت الحكومة والقصر وحزب الاتحاد وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى عبد الخالق ثروت باشا رئيساً لمجلس النواب ..

ورشح سعد زغلول نفسه ضد مرشح الملك . .

وجرى الانتخاب السرى . .

وفوجئ الملك وفوجئ الإنجليز وفوجئت الأحزاب مفاجأة مذهلة :

نال سعد زغلول ١٢٣ صوتاً وانتخب رئيساً لمجلس النواب ، ونال عبد الخالق ثروت باشا مرشح الملك ٨٥ صوتاً فقط وسقط !

وجن جنون الملك ، وجن جنون الإنجليز ، كيف تحولت الأغلبية المطلقة من حزب الملك إلى حزب سعد زغلول ؟ !

الجهاز السرى يكتشف خطة الملك !

وظهر أن الجهاز السرى للثورة اكتشف قبل الانتخابات أن الملك فؤاد والمندوب

السامى البريطانى أصدرا أمرهما إلى الحكومة بإسقاط جميع مرشحى سعد زغلول . . وأوعز سعد إلى عدد من أنصاره أن يستقيلوا من الوفد ، ويرشحوا أنفسهم مستقلين عن الأحزاب !

.. وتصورت حكومة القصر أن هؤلاء المستقيلين هم أنصارها وأعداء سعد زغلول ، فحسبتهم فى عداد مؤيديها ، وما كاد هؤلاء يصلون إلى مجلس النواب حتى خلعوا أقنعتهم وأعلنوا أنهم أنصار سعد زغلول !

وكان المفروض أن تستقيل الوزارة ما دامت فقدت ثقة البرلمان ، ولكن الملك أصدر مرسوماً بحل مجلس النواب ، بعد اجتماعه بسبع ساعات ، وكان هذا هو أقصر البرلمانات عمراً فى تاريخ العالم !

وانتهز الملك فؤاد حل مجلس النواب فعطل الحياة النيابية ، ثم تخلص من حزب الأحرار الدستوريين الذى عارض قرار الملك بفصل الشيخ على عبد الرازق من هيئة كبار العلماء ، لأنه ألف كتاباً اسمه « الإسلام وأصول الحكم » قال فيه إن الخلافة ليست من الدين ، فى الوقت الذى كان الملك فؤاد يريد فيه أن يكون خليفة المسلمين !

وأراد الملك أن يستقل حزب القصر بحكم البلاد ، وأطلق سعد زغلول على حزب الاتحاد « حزب الشيطان » ، باعتبار أن الملك فؤاد هو « الشيطان » ، والتصق هذا الاسم بحزب الاتحاد حتى إنه أراد أن يصدر مجلة أسبوعية سياسية تعبر عن سياسته فأطلق عليها اسم « الشيطان » !

وخرجت مظاهرات الطلبة والشباب تهتف بسقوط « جلالة الشيطان » !

الحاكم بأمره . . . !

وأصبح الملك فؤاد هو الحاكم بأمره فى البلاد ، وأصبح رئيس ديوانه بالنيابة

« حسن نشأت » هو الملك الصغير ، وترك الإنجليز الملك فؤاد يطيح بالشعب كما يشاء ، حتى يتخلص من سعد زغلول ويقضى على زعامته . ومضى الملك يطارد أنصار سعد ، ويشرد مؤيديه ، ويمنع الزوار من دخول بيته ، وأصبح كل من يؤيد سعد زغلول هو عدو الملك !

ويبدأ صراع رهيب بين الشعب والملك فؤاد . وصمد سعد زغلول ، وصمد الشعب . . ومن أمثلة الأحداث التى وقعت خلال ذلك الصراع حادث (أخطاب) بلدة محمود باشا الإتربى أحد أنصار سعد زغلول . . فقد استدعاه وزير الداخلية وقال له إن الملك يأمره أن يعلن خروجه على سعد زغلول !

ورفض الإتربى باشا أن يصدع بأمر الملك !

وأمرت الحكومة « ضابط النقطة » أن ينكل بأهالى (أخطاب) والقرى المجاورة التى تؤيد الإتربى باشا . وهاجم الضابط برجاله القرى واعتدوا على الأهالى وضربوهم بالسياط وعذبوهم وأذلوهم . وهاج الشعب وأرغم الحكومة على تقديم ضابط النقطة إلى محكمة الجنايات ، فحكمت عليه بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ، وعلى جميع رجال البوليس الذين اشتركوا فى التعذيب ! ذلك أن حصون مصر سقطت واحداً بعد الآخر فى يد الطغيان ، ولكن بقى حصن « القضاء » ! .

ورأى سعد زغلول أنه يجب أن يوحد كلمة الأمة لتقاوم طغيان الملك ، فتزعم ائتلافاً مع خصومه السابقين الذين حاربوه وهاجموه وسبوه وشتموه . . !

وألف جبهة واحدة بزعامته من الوفديين والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى . وكان هدف الجبهة هو تجريد الملك فؤاد من سلطاته الدكتاتورية ، وإعادة الحكم الدستورى ، وإنهاء حكم القصر ، وأن تصبح الأمة مصدر السلطات !

وكان سعد يتزعم الائتلاف عن الوفديين ، وعدلى يكن وعبد الخالق ثروت عن

المستقلين ، ومحمد محمود عن الأحرار الدستوريين ، وحافظ رمضان عن الحزب الوطنى . .

وتم الاتفاق على عقد مؤتمر من أعضاء البرلمان المنحل . .

وكان من رأى سعد زغلول أن يقرر المؤتمر إخراج حسن نشأت رئيس الديوان الملكى من منصبه ، وأن يلغى منصب رئيس الديوان الملكى ويحل مكانه « وزير قصر » يعين مع الوزارة ويسقط مع الوزارة ويكون مسئولا" أمام البرلمان !

ولكن عدلى يكن باشا وعبد الخالق ثروت باشا عارضا هذا الرأى ، وطلبا أن يقتصر قرار المؤتمر على عدم الثقة بالوزارة . .

وكان من رأى محمد محمود باشا أن يعين أحمد حسنين باشا رئيساً للديوان الملكى ، فقد كان يعرفه شخصيا ، ويعرف أنه يعارض تدخل حسن نشأت باشا فى أمور الدولة . .

ووافق سعد زغلول على ترشيح أحمد حسنين ، فقد كان انتدبه عندما كان رئيساً للوزارة ليتولى الشؤون العربية فى مجلس الوزراء ، وكان حسنين وقتئذ سكرتيراً أول للمفوضية المصرية فى واشنطون . .

البرلمان يجتمع برغم إرادة الملك

واقترح أمين الرافعى بك فى جريدة (الأخبار) أن يجتمع البرلمان الذى حله الملك فؤاد ، برغم إرادة الملك ، لأن المرسوم الذى أصدره الملك بحل البرلمان باطل . . ولأن الدستور ينص على أن من حق البرلمان أن يجتمع فى السبت الثالث من نوفمبر من تلقاء نفسه إذا لم يدعه الملك للاجتماع . .

ورحب سعد زغلول بفكرة أن يقتحم أعضاء الشيوخ والنواب دار البرلمان ،

ويعقدوا اجتماعاً تحت قبة البرلمان. متحدين إرادة الملك !

وتحدد يوم السبت ٢١ نوفمبر لكي يجتمع البرلمان متحدياً الملك !

وأمر الملك بمنع اجتماع البرلمان . وقرر سعد زغلول أن يجتمع أعضاء البرلمان برغم قرار المنع الذى أمر به الملك !

وأصدر مجلس الوزراء المنعقد برياسة الملك بلاغاً قال فيه : « إن مجلس الوزراء قرر أن يمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو فى أى مكان آخر » !

إنذار من وزير الداخلية !

وأصدرت وزارة الداخلية قراراً فى نفس اليوم هذا نصه : « تنفيذاً للقرار الصادر من مجلس الوزراء اليوم والقاضى بأن تُمنع بالقوة كل محاولة لاجتماع النواب السابقين للمجلس المنحل وأعضاء مجلس الشيوخ بدار البرلمان . أو بأى مكان آخر . بناء على أن الاجتماعات المذكورة غير مشروعة — تعلن وزارة الداخلية الجمهور بأنها قد تخذت الاحتياطات اللازمة لتنفيذ هذا القرار . وللمحافظة على الأمن العام فى سائر أنحاء المدينة . وقد كلف الجيش بالمحافظة على دار البرلمان . والبوليس بالمحافظة على النظام والهدوء والسكينة .

« وليكن فى علم الجمهور بأن تعليمات الجيش تجيز للضباط أن يصدروا أوامرهم بإطلاق الرصاص فى أحوال كثيرة . منها التهجم على الجنود أو الامتناع عن التفرق بعد التنبيه بذلك . أو حالة تعذر رد الهجوم بواسطة أخرى .

« وتقضى التعليمات بإلقاء القبض على كل مشاغب . وتعليمات البوليس تقضى بتفريق كل احتشاد أو تجمهر . ومنع كل مظاهرة . والقبض على من يشترك فى أى اجتماع أو موكب أو مظاهرة صدر الأمر بمنعها . أو عصى الأمر الصادر

للمجتمعين بالتفرق تطبيقاً لنص المادة ١١ من قانون الاجتماعات ، مع العلم بأن المادة ١٠ تبيح للبوليس هذا الحق بغير تقييد ما .

« وقد خول للبوليس الحق فى إلقاء القبض على كل من يخالف هذه الأوامر ، وقد صدرت الأوامر للمديريات والمحافظات بتنفيذ هذه التعليمات فى جميع أنحاء القطر المصرى . وترى الوزارة من واجبها أن تنصح لولاة أمور الطلبة بأن يفهموهم مضمون هذه التعليمات حتى لا يكونوا عرضة للأخطار » .

. . وأصدر وزير المعارف إنذاراً إلى الطلبة يتوعدهم بتوقيع العقاب الشديد إذا أضربوا عن الدرس أو قاموا بمظاهرات .

٥٠ طلقة لكل جندى . .

وصدر قرار وزير الحربية بإعلان حالة التأهب للقتال فى الجيش ، وأمر بأن يرتدى الجنود والضباط ملابس الميدان ، وإعطاء خمسين طلقة لكل جندى ، ووزعت كل قوات الجيش فى الشوارع وحول دار البرلمان وبداخله ، ووضعت أورطتان من الجنود المسلحين بالبنادق والمدافع حول بيت الأمة بشارع سعد زغلول . فوقفت أورطة فى شارع الفلكى تسد الشارع فى صفوف متراصة ، ووقفت الأورطة الأخرى فى ناصية شارع سعد زغلول أمام شارع قصر العينى . وصوبت المدافع والبنادق إلى بيت الأمة !

وصدرت الأوامر للجيش بأن يمنع سعد زغلول من الخروج من الشارع الذى يقيم فيه ، بالقوة المسلحة !

وتحولت شوارع القاهرة إلى قلاع مسلحة !

وأبلغ الجهاز السرى سعد زغلول أن الملك أمر الجيش بأن يطلق جنوده الرصاص

على كل نائب يحاول اقتحام البرلمان !

واتفق سعد زغلول مع أعضاء البرلمان على أن يجتمعوا سرًّا فى فندق الكونتننتال !

واختار سعد زغلول هذا الفندق بالذات لأنه الفندق الذى يقيم فيه باستمرار أحمد زيور باشا رئيس الوزارة الذى أصدر قرار مجلس الوزراء بإطلاق الرصاص على من يعقد اجتماع البرلمان فى أى مكان !

سنطلق عليك الرصاص !

وكنت فى ذلك اليوم التاريخى فى بيت سعد زغلول . وجاء قائد الأورطة التى تحاصر البيت وأبلغ سكرتير سعد زغلول بأنه يأسف أن يبلغ الباشا أن الأوامر الصادرة تقضى بإطلاق الرصاص عليه إذا حاول اختراق الحصار المضروب !

وكان سعد مريضاً ، لكنه ما كاد يسمع التهديد حتى لمعت عيناه . وعاد فجأة شابًا من جديد !

وصمم سعد زغلول أن يخترق الحصار !

وقالت له صفية زغلول أم المصريين : « دعنى أخرج معك ! »

قال : « سأخرج وحدى » !

وتحمس عدد من النواب والشبان من أنصار سعد . وعرضوا عليه أن يحيطوا بسيارته ، ليفدوه بصدورهم من رصاص الجيش . وأبى سعد زغلول . . وقال إنه يريد أن يركب سيارته وحده دون أن يصحب أحداً !

واستقل سعد زغلول سيارته . واقتحم الحصار . وإذا بالجنود والضباط شاكى السلاح . حاملى البنادق والمدافع . يؤدون له التحية العسكرية ويفتحون له الطريق !

واستمرت قوات الجيش تؤدى التحية العسكرية — دون أن تطلق رصاصة واحدة ! ! —
وتفسح الطريق على الجانبين لسيارة سعد زغلول ، من شارع الفلكى إلى شارع باب اللوق ، إلى ميدان عابدين ، إلى ميدان الأوبرا . .

كأن سعد زغلول ملك يفتتح البرلمان !

ودخل سعد زغلول فندق الكونتننتال فى الساعة التاسعة صباحًا ، وامتلأت ردهة الفندق الكبرى بجميع النواب والشيوخ . . ولم يتخلف سوى عدد يعد على أصابع اليد !

والطريف أن أحمد زيور باشا رئيس الوزراء كان نائمًا فى الدور العلوى بفندق الكونتننتال . . ولم يستيقظ إلا على دوى الهتاف بحياة سعد زغلول ! !

وقرر البرلمان بمجلسيه عدم الثقة بالوزارة ، وعدم الاعتراف بالمرسوم الذى أصدره الملك بحل مجلس النواب ، وباستمرار عقد جلسات البرلمان !

وانتخب سعد زغلول بالإجماع رئيسًا لمجلس النواب!

خرج الشعب متحدياً الملك !

واحتشدت فجأة عشرات الألوف فى الشوارع المحيطة بالفندق تهتف بحياة الأمة مصدر السلطات ، وبحياة الدستور ، وبحياة سعد زعيم الشعب . . وسقوط الطغيان ، والاستعباد ، والرجعية ، وحكومة السراى ! « أخرجوا حسن نشأت من القصر ! يسقط الملك الصغير » !

وخرجت المظاهرات تهتف : « نريد الدستور . احترموا الدستور أو استقيلوا »!
وصادف أن خرج رئيس الوزراء من فندق الكونتننتال ، ورأى الجماهير الهاتفة الصاخبة . وسأل ياوره : « من هؤلاء ؟ ! » .

قال الياور : « الشعب ! »

قال رئيس الوزراء : « ولماذا لم يطلق الجيش عليهم الرصاص ؟ »

قال الياور : « الجيش هتف بحياة سعد زغلول ! »

وأسرع المندوب السامى البريطانى يرسل هذه البرقية ، بعد ثلاثة أيام من اجتماع البرلمان :

« من اللورد لويد المندوب السامى البريطانى فى القاهرة .

« إلى سير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية . لندن .

« سرى رقم ٤١٨ .

« ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ .

« اشتدت المعارضة للحكومة الحالية خلال الشهور الثلاثة الماضية ، وتحولت هذه المعارضة ، بسرعة ، إلى أزمة . . فقد تحطمت الأهداف التى شكل من أجلها حزب الاتحاد فى الأصل . والتى وجدت من أجلها الحكومة الحالية . وذلك بسبب قصر نظر الملك الذى استفاد — أثناء غياب رئيس الوزراء أحمد زيور باشا فى لندن فى الصيف الماضى — من مشكلة الشيخ على عبد الرازق . لكى يتخلص من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين فى الوزارة . ولكى يعين بدلا منهم موظفين حكوميين من رجاله !

« وترتب على تصرف الملك أن الوزارة تشكل الآن من رجال غير أكفاء بالمرة . وأصبح هؤلاء الرجال مجرد أدوات للقصر ، ضمن سلسلة من الحماقات الإدارية ، وأعمال السلب والمحسوبيات الحقيرة . ونظراً لأن المنصب الحكومى لم يعد يكبح جماح الأحرار الدستوريين فقد تحولوا نحو اليسار . وهكذا فقد تناسوا — اليوم — الخلافات الحزبية بينهم وبين الزغلوليين بسبب الكراهية التى تجمعهم إزاء الحكومة الحالية !

« ورغم أن الرأى العام يوجه هجماته إلى الوزارة – فى ظاهر الأمر – فإن الهدف الحقيقى لهذه الهجمات هو الملك ورئيس حكومته حسن نشأت باشا ، الذى تتزايد المشاعر ضده بصورة شديدة للغاية !

« ولما كان الرأى العام يعتبر أن بقاء أية حكومة رهن بتأييدنا لها . . فإنه يعتقد أن هذه الوزارة تتمتع بتأييدنا . ومن هنا فإننا نجازف بصورة متزايدة بأن نصبح معتبرين بوجه عام ميالين إلى مساندة حكومة ظالمة وطاغية . أو على الأقل نتعامى عنها !

« وفى الأسابيع الثلاثة الماضية بوجه خاص تزايد التوتر بسرعة . ورغم أنى كنت آمل أن أكون قادراً على أن أكف يدى لبضعة أسابيع ، فإنه من الواضح بالنسبة لى أن استمرار السخط الحالى يهيئ بصورة خطرة ظروفاً مواتية لانتشار الفوضى ، وبالتالى يجب القيام بشىء ما على الفور لتخفيف التوتر !

« وفى اللحظة التى سيقتنع فيها الشعب بأنى لن أفعل شيئاً لتخليصه من المظالم التى يتعرض لها . فإن الاضطراب الشعبى سيعقب ذلك بسرعة . ويبدو لى أنكم ستجدون من الصعب أن تبرروا أمام البرلمان تأييدى لمثل هذه الحكومة فى مهمتها الحتمية المتعلقة بقمع هذا الاضطراب . .

« ولذلك فقد قادنى تفكيرى إلى البحث عن عمل ما يمكن أن يكشف بوضوح أننا نستهجن أوتوقراطية القصر . ولن نتسامح معها . . وأن يتم هذا العمل – فى الوقت الذى تجرى فيه استمالة عناصر أفضل فى المعارضة – دون أن يؤدى بالضرورة إلى سقوط الوزارة .

« إن الموقف معقد بصورة غير مألوفة . . ويبلغ هذا التعقيد ذروته بسرعة لسوء الحظ . ولا أرى حلا آخر سوى توجيه ضربة بسرعة إلى مصدر الشر الحالى الذى

يستند إلى القصر . وكما تعلمون فإن منفذ سياسة الملك ، والموحى بهذه السياسة إلى حد ما ، هو حسن نشأت باشا ، وإنى أرغب فى إبعاده !

« والاتهامات الرئيسية ضده هى :

١ ـ التدخل الفظ فى الجهاز الإدارى ، مما يؤدى إلى السخط والكيد . وعدم الاستقرار . . وسط طبقات الموظفين .

٢ ـ مسئوليته إزاء الإجراءات التعسفية التى يتخذها حزب الاتحاد ، ويطبقها العمد ، والتى تثقل إلى حد ما كاهل أفقر الطبقات . . وتعيين وعزل ضباط البوليس فى القرى الصغيرة ، بأسلوب جزافى واستبدادى ، لأسباب سياسية وشخصية !

٣ ـ ترجع إلى سوء تصرفاته ـ بدرجة كبيرة ـ الكراهية التى تنصب ، على نحو مباشر ، أكثر فأكثر ، على شخص الملك فؤاد ، الذى لا نرغب فى أن يحال بيننا وبين مساندته إلى حد كاف .

٤ ـ الفضيحة الناشئة عن ورود اسمه بصورة متكررة أثناء التحقيق فى مصرع السردار . . والاعتقاد الشائع بأنه كان متورطًا فى هذه الجريمة ، ويحتمل أن يطلب فى القريب العاجل لاستجواب كريه بواسطة النائب العام !

٥ ـ توجد عندى شكوك قوية تدور حول تآمر خطير يقوم به مع الفرنسيين . وقد أتمكن ، وقد لا أتمكن ، من نقل هذه الشكوك إلى الملك فؤاد !

« ورغم أنى على علم تام بأن الكثير من هذه الاتهامات يمكن أن توجه ـ بنفس القوة ـ ضد أية حكومة سابقة أو لاحقة ، فإنها تشكل بوضوح فضيحة أخطر بكثير ، عندما تنبع من تصرفات أوتوقراطية فى ظل نظام دستورى .

« ولست بقادر على تحديد مدى مقاومة الملك فؤاد لهذا المطلب من جانبى ،

وأعتقد أنها ستكون مقاومة أقل مما كان يمكن أن يحدث منذ شهر ، ولكنها ستكون صلبة . ولذلك سأكون ممتنا إزاء تأكيد مساندتكم فى حالة اضطرارى للضغط على الملك فؤاد بقوة . . إلى حد ما . .

« وبقدر ما أستطيع أن أرى ، فإن النتائج الإيجابية الرئيسية لطرد حسن نشأت ستكون :

١ — تغييراً هائلا بالنسبة للبلاد يؤدى إلى الشعور بالارتياح بوجه عام .

٢ — فترة راحة للوزارة أو فرصة لإعادة البناء ، بإدخال رجال ذوى نفوذ أكبر لمحاربة سعد زغلول .

٣ — تدعيم مركزنا وتأكيد تصميمنا على تأييد حكومة جديرة بالاحترام .

« أما النتائج غير الإيجابية : فمن الواضح أن هذه الخطوة ستقضى على ما تبقى من حزب الاتحاد الذى يسيطر عليه حسن نشأت . . ولكنى أعتقد أن الأحداث الأخيرة قد تمخضت على أية حال عن تحطيم هذا الحزب فى البلاد ، بصورة لا يمكن علاجها .

« وتنطوى هذه الخطوة — أى إبعاد حسن نشأت — أيضًا على المجازفة باحتمال أن تكون بمثابة تشجيع مؤقت لسعد زغلول ، غير أنه يمكن موازنة ذلك إذا أدى طرد حسن نشأت إلى تمكين إسماعيل صدقى من استئناف عمله كوزير للداخلية ، وهو منصب سيمنحه فرصة كاملة ليطلق العنان لعداوته لزغلول . وعلى أية حال ، فإنى أعتبر أنه على المدى الطويل لا شىء سيفيد سعد زغلول فائدة كبيرة مثل أوتوقراطية القصر ومساوئها . وأفضل مسوغ للعمل الذى أوصى به هو أنه عمل صائب فى حد ذاته ، ويتمشى مع المعايير التى يجب أن نؤيدها . وفى الوقت الذى أدرك فيه تمام الإدراك أهمية هذا العمل ، والطابع الذى يتسم بالتكهن فيما

يتعلق بنتائجه النهائية ، فإنى واثق من أن النتيجة المباشرة ستظهر الكثير من الخير ، وأعتبر أنه من الضرورى إزالة شر خطير .

« وأود أن أقترح على الملك ترقية أحمد حسنين . ليحل محل حسن نشأت باشا ، وسيكون حسنين بك بمثابة قناة اتصال موثوق بها . بيننا وبين جلالته .

« وسأكون ممتنا لو تلقيت رداً فورياً . حيث إنه لأمر جوهرى أن يتم قيامى بالعمل ، قبل أن تتطور حركة اضطرابات جديدة . وليس بعد ذلك !

إمضاء : « لويد »

(المندوب السامى . القاهرة)

* * *

وفى اليوم التالى — ٢٦ نوفمبر — تلقى جورج لويد البرقية رقم ٢٩٤ من وزير الخارجية أوستن تشمبرلين . وهذا نصها :

« أوافق ، وتستطيع أن تعتمد على تأييدى الكامل فى أى عمل تجد أنه من الضرورى القيام به . لتدفع الملك إلى أن يتمشى مع توصياتك » .

إمضاء : « تشمبرلين »

(وزير الخارجية)

وفى ١٠ ديسمبر . بعث جورج لويد البرقية رقم ٤٤٧ إلى لندن . وقال فيها :

« ذهبت لمقابلة الملك فى عابدين يوم الثلاثاء الماضى . ودام لقائى به ساعة وثلاثة أرباع الساعة . وقد تأثر جلالته عندما علم بالهدف من زيارتى . ولكنه استمع لى فى صبر ووقار . . وفى النهاية طلب يوماً واحداً للتفكير !

« وقد اجتمعت بالملك مرة أخرى صباح أمس ، انتهت إلى موافقته على طلبى .

وقد صدر اليوم مرسوم نشرته الوقائع المصرية ، بتعيين « حسن نشأت » وزيراً مفوضًا بوزارة الخارجية . وترك القصر !

« ومن المقرر إرساله إلى مفوضية من الدرجة الثانية ، والأرجح أنها برلين » .

إمضاء « لويد »

(المندوب السامى البريطانى)

ولم يوافق الملك فؤاد على تعيين أحمد حسنين رئيسًا للديوان بالنيابة ، بل صدر أمر ملكى بتعيين توفيق نسيم باشا رئيسًا للديوان الملكى . وقال سعد زغلول إنه حزين لأن الإنجليز هم الذين أخرجوا حسن نشأت من منصبه ، وليس الشعب المصرى هو الذى فعل ذلك ! . . وكان فى تلك الأيام يبدو يائسًا ، لأن الشعب الذى آمن به لم يستطع أن يحقق بنفسه النصر على الملك . . غير أن الإنجليز لم يحققوا هدفهم بامتصاص سخط الشعب بالضربة التى وجهوها للملك فؤاد ، بإخراج حسن نشأت ، « الملك الصغير » !

الشعب يقاوم . .

. . ولم يكتف الشعب بإخراج حسن نشأت من القصر ، بل مضى يطالب بالدستور ، وبحكم الشعب ، وبضرورة إجراء انتخابات على أساس قانون الانتخاب المباشر الذى وضعه برلمان سعد زغلول !

وأصرت الحكومة على إجراء الانتخابات على درجتين . . وطلب سعد زغلول والأحزاب المؤتلفة من العمد فى جميع المديريات الامتناع عن تنفيذ قانون الحكومة !

وأضرب العمد . . أضربوا لأول مرة فى تاريخ مصر ، بل فى تاريخ العالم كله !

وقدمت الحكومة العمد إلى المحاكمة ، لأن القانون يعاقب على إضراب الموظفين .
وإذا بالمحاكم تثبت مرة أخرى أن فى مصر قضاة ، وتبرئ العمد المضربين !
وقررت الأحزاب المؤتلفة بزعامة سعد زغلول مقاطعة الانتخابات .
واضطرت الحكومة إلى الخضوع لرأى الشعب ، وأعادت قانون الانتخاب المباشر الذى وضعته حكومة سعد زغلول سنة ١٩٢٤ ، وتحدد يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٢٦ ، لإجراء الانتخابات . واتفقت الأحزاب على عدم التنافس بينها . .
ولم تجد الحكومة أنصاراً لها ترشحهم فى أغلب دوائر الانتخابات !

خلع الملك . . !

وبدا بوضوح أن سعد زغلول سيكتسح الانتخابات وينال الأغلبية المطلقة ، ويؤلف الوزارة الجديدة . .
وجن جنون الإنجليز !
لقد فشلت جميع خطط الملك والمندوب السامى فى القضاء على سعد زغلول ! . .
وكان من رأى سعد زغلول أن يكون هدف الائتلاف بين الأحزاب أن تقف الأمة بجميع طوائفها ضد الملك ، وأن يقرر البرلمان خلع الملك لاعتدائه على الدستور .
وعرض سعد زغلول هذه الفكرة على بعض أنصاره فتحمسوا لها ، وعرضها على محمد محمود باشا وأحمد عبدالغفار ومحمود عبد الرازق باشا — من الأحرار الدستوريين — فوافقوا عليها !
وعرضها على حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى فرحب بها ! . . وكان الأحرار والحزب الوطنى قد حالفا الملك فى صراعه ضد سعد زغلول ، ثم اكتشفا أن

الملك يريد أن يستقل القصر بحكم مصر . فخرجا عليه وانضما إلى سعد زغلول في صراعه ضد الملك !

ولكن بعض أقطاب الائتلاف مثل عدلي يكن باشا وحسين رشدي باشا وعبد الخالق ثروت باشا عارضوا هذا الاتجاه . بحجة أن الإنجليز لن يسمحوا بخلع الملك ! (ومما يذكر أن هؤلاء أنفسهم كانوا قد عارضوا فكرة سعد زغلول سنة ١٩١٩ بإلغاء الملكية في مصر وإعلان الجمهورية . .)

. . وتم الاتفاق بين الأحزاب المؤتلفة على الاكتفاء بتقييد سلطة الملك ؛ والعمل على إجراء مفاوضات مع الإنجليز لجلاء الجيوش البريطانية عن مصر . وبعد الجلاء يقرر الشعب نظام الحكم الذي يريد . .

وأحس الإنجليز أن سعد زغلول يريد أن يقوم البرلمان بثورة ضد الملك ! . . فأبرق وزير الخارجية البريطانية إلى المندوب السامي منزعجاً من اتجاه سعد زغلول :

هل يحاول سعد خلع الملك ؟ !

سري

رقم ١

« برقية من سير أوستن تشمبرلين « وزير الخارجية البريطانية »

« إلى لورد جورج لويد « المندوب السامي البريطاني » القاهرة .

« رقم ٤٨٢ سري .

« وزارة الخارجية في ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٦ .

« عزيزي اللورد .

اطلعت على تقرير أخير . أعتقد أن مضمونه وصل إلى علمكم . بشأن خطط الوفد تجاه عرش مصر . وسوف يسرني أن أعلم إذا كنتم الآن فى موقف يسمح لكم بإبداء رأيكم فى احتمال قيام سعد زغلول باشا بمحاولة جادة لعزل الملك فؤاد عن العرش ! ؟

إمضاء : « أوستن تشمبرلين »

ثورة سعد هى ثورة عرابى !

ومكث المندوب السامى البريطانى فى القاهرة أربعة أسابيع يبحث وينقب عن احتمال أن يقوم سعد زغلول بحركة لخلع الملك ، ثم أبرق البرقية التالية إلى لندن :

رقم ٢

« من اللورد لويد المندوب السامى البريطانى فى القاهرة .

« إلى سير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية البريطانية . لندن

« وصل إلى وزارة الخارجية يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ .

« رقم ٣١٩ سرى

١ — رداً على برقيتكم رقم ٤٨٢ سرى بتاريخ ٢٩ أبريل قررت فى برقيتى رقم ٢٠٨ بتاريخ أمس أننى أعتقد أنه من المستبعد للغاية أن يقوم سعد زغلول باشا فى الوقت الحاضر بمحاولة جادة وسافرة لخلع الملك فؤاد من العرش .

٢ — وليس هناك شك أن الرغبة فى خلع الملك عن العرش موجودة ، ليس فى قلب سعد زغلول وحده . بل وفى قلوب عدد كبير جداً من المصريين .

إن هناك عدداً يتزايد من الناس . فى هذا البلد . يشعرون أن الأمل ضئيل

أمامهم ، إذا ظل الملك فؤاد على العرش ! . . ولكن ينبغى أن نفرق بين وجود هذه الرغبة ، وبين إمكان تحقيق خلع الملك فى وقت قريب ! . . إن سعد زغلول وأعوانه لا يمكن إلا أن يدركوا أن تحقيق آمالهم فى خلع الملك فؤاد هو تصور من الصعب أن يكون ممكناً ، مادامت حكومة صاحب الجلالة البريطانية ليس لديها ما يبرر رفض تقديم مساعدة للملك فؤاد ، ومادامت الحراب البريطانية موجودة هنا لتقديم هذه المساعدة !

٣ — لهذا فإننى أعتقد أنه سيكون من الخطأ الوصول بناء على الرواية الخاصة بخطط المعارضة إلى نتيجة مؤداها أن ثمة خطوة محددة سوف تتخذ قريباً لعزل الملك فؤاد عن العرش .

إن خطط الائتلاف (الذى يتزعمه سعد زغلول) كما أتصورها سوف تتجه نحو تقييد سلطة الملك ، والحد من نفوذه فى المسائل السياسية بقدر الإمكان .

٤ — هناك ميزات واضحة لهذا الائتلاف . من وراء سلوك هذا السبيل أن التحالف بين الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والوفديين هو تحالف غير طبيعى ، والقاسم المشترك بينهم هو كراهية الملك فؤاد ، وعدم الثقة به . والاحتفاظ بهذا الائتلاف يعد — مؤقتاً ، على أية حال — ذا جاذبية كبيرة بالنسبة لسعد زغلول . إنه يعطى مظهراً من الاحترام للديماجوجية ، كما أنه فى الوقت نفسه يتيح له فى شخص حزب الأحرار الدستوريين ستاراً مناسباً للعمل وراءه ، وضماناً ضد الهجوم من جانب القطاع الأكثر ذكاء وخطورة فى الأمة ، وهو يحرم الملك فؤاد وقصر المندوب السامى البريطانى من أية حكومة بديلة بأى شكل من الأشكال .

٥ — لهذا فإن سعد زغلول سيحاول على الأرجح المحافظة على هذا الائتلاف كما هو لأطول مدة ممكنة . وأفضل فرصة أمامه لتحقيق ذلك تكمن فى المحافظة على

الهدف المشترك وهو العداء للملك . وفضلا عن ذلك فإن النجاح على أساس هذه الخطوط سوف يحقق — بالإضافة إلى الإبقاء على الائتلاف — هدفاً مزدوجاً آخر من حيث إنه لن يرضى الحزازات الشخصية ضد الملك فحسب ، بل وسوف يضعف مركز دار المندوب السامى البريطانى . بقدر ما يعتمد الملك على نفوذ دار المندوب السامى البريطانى . . بالإضافة إلى استناد الملك على الاستخدام المباشر للجيش البريطانى ، وعلى قدرة دار المندوب السامى إلى حد كبير عند الحاجة ، على استخدام حقوق الملك ، كحقه فى حل البرلمان مثلا .

إن نجاح « سعد زغلول » فى الحد بشكل كبير من حقوق الملك ، سوف يجردنى من أبرز الوسائل للسيطرة على الحكومة المصرية والبرلمان المصرى !

٦ — يكمن فى خلفية أسلوب العمل هذا مخطط موجود ضد شخص الملك نفسه . ذلك أن « الزغلولية » — أى مبادئ سعد زغلول — هى « العرابية » — مبادئ ثورة عرابى — تحت اسم آخر ، وفى ظروف مختلفة .

إن سعد زغلول لا يقل عن عرابى من حيث كونه نموذجاً للوطنية المصرية بمعناها المحدود . والحركة العرابية ، التى كانت نتاجا لسنوات سوء الحكم من جانب الخديو إسماعيل ، كانت فى مرحلتها الأولية ثورة ضد السيطرة التركية فى الجيش وفى الإدارة وعلى العرش ، وعندما تطورت ثورة عرابى أصبحت دينية ومناهضة للأجانب ، ولو كانت هذه الثورة نجحت لطردت الأسرة المالكة التركية من مصر !

٧ — ولا تختلف المبادئ الكامنة فى حركة سعد زغلول فى جوهرها عن مبادئ عرابى ، إلا من حيث إن طرد البريطانيين من مصر يعد حتى الآن الهدف الأول لثورة سعد زغلول !

وتنبع قوة سعد إلى حد كبير — وكما كان الحال بالنسبة لعرابى — من الإيمان

الشعبي بأصله المصري الخالص . فضلا عن جاذبيته الشخصية . وبلاغته . أما الملك فؤاد فإنه يدين بسلامة عرشه وسلامته الشخصية للاحتلال البريطاني ، وبشكل لا يقل عن الخديو توفيق .

٨ — إن الأماني المصرية في الحرية والاستقلال تكبحها اليوم قوتان هما الجيش البريطاني وحقوق العرش . ولو كان الملك فؤاد شخصًا مختلفًا ، فربما كان قد أصبح هو نفسه زعيم الوطنية المصرية . ولكنه عجز عن انتهاز الفرص المتاحة أمامه .

وعلى الرغم من أن الملك فؤاد يتعلق بالوهم في أن يصبح . بعد وفاة سعد زغلول . زعيما شعبيا ، فإن شخصيته ، بغض النظر عن أي شيء آخر ، تجعله غير أهل للقيام بهذا الدور . وبالإضافة إلى ذلك فإن عيوبه بلغت حدًّا جعله يحوّل ، كما يبدو ، الهجمات الأولى للوطنية المصرية إلى نفسه . بدلا من تحويلها ضد البريطانيين!

ومن المؤكد أن الاستياء الشعبي في الوقت الحاضر أقوى ضد الملك فؤاد منه ضدنا . إنه مكروه بدرجة كبيرة . ولا يوثق به . لا من جانب المثقفين وحدهم ، بل وكذلك من جانب طبقات مثل أصحاب الأراضي . والأسر التي تسمى الأسر التركية المصرية التي كان ينبغي أن يستطيع الملك فؤاد الاعتماد على مساندتها : كأمر طبيعي وبشكل مطلق ، في مواجهة أية حركة وطنية مصرية .

وفضلا عن ذلك . فقد خسر عطف أفراد الأسرة المالكة المصرية بلا استثناء .

٩ — وهكذا فإنه على الرغم من أن النفوذ والسيطرة اللذين أستطيع ممارستهما على الملك فؤاد باعتباره ملكا ، يعتبران مصدر قوة لي من ناحية ، إلا أن عيوب الملك فؤاد الشخصية ، والالتزام الذي يتعين عليّ بمقتضاه أن أحافظ على مكانة الملك وحقوقه ، كل هذا يعتبر عقبة قاسية .

ومن سوء الحظ أنه يراودنى الإحساس بأنى مضطر لأن أبدد الكثير من الأدبية فى مساندة ملك لايمكن الدفاع عن كثير من تصرفاته ، كما أنه ا بأى قيمة بين شعبه ، ويعد شخصية غير شعبية . إلى حد أن عدم شعب فؤاد تنعكس علىّ شخصياً عندما أحاول الدفاع عنه !

١٠ – ومع ذلك ، فإنه على الرغم من أن الموقف على هذه الصورة الحقيقة هى أن مركزنا سوف يصبح محفوفاً بالخطر بدرجة أكبر مما هو . ور بم لا يحتمل ، إذا نحن سمحنا للأحزاب المتطرفة بأن تضعف مركز الملك إل خطيرة .

وفى ظروف كهذه . فإنه ليس شك فى أن سبيلنا الوحيد هو الدفاع ع فؤاد ، وعن حقوقه . واستخدام كل جهودنا ونفوذنا فى نفس الوقت ، لمن استخدام هذه الحقوق من جانبه !

إمضاء : « لويد

(المندوب السامى البريط

هزيمة حزب الملك !

وجرت الانتخابات . وفاز الوفد برياسة سعد زغلول بمائة وخمسة وستين . وفاز ٢٩ من الأحرار الدستوريين . وخمسة من الحزب الوطنى . وعش المستقلين .

ولم يفز من حزب الاتحاد (حزب الملك) إلا خمسة نواب . من ٢١٤ نا

وكان الطبيعى بعد هذا الفوز الساحق أن يدعو الملك فؤاد سعد زغلو الأغلبية ليؤلف الوزارة .

وكان من رأى سعد زغلول أن يرفض تأليف الوزارة ، بسبب ضعف حالته الصحية ، ويؤلفها عدلى يكن باشا . . وأبلغ سعد قراره إلى أعضاء الوفد ، واستدعى عدلى يكن وقال له إنه قرر أن يؤلف الوزارة ، وأن تكون الوزارة مؤتلفة من الوفديين والدستوريين والمستقلين . .

وإذا بالجهاز السرى يبلغ سعد زغلول أن الحكومة البريطانية أبرقت إلى المندوب السامى البريطانى تقول له إن لندن ترفض أن يتولى سعد زغلول رياسة حكومة مصر !

واستدعى سعد زغلول على الفور عدلى يكن وأبلغه أنه يلغى القرار الذى أصدره منذ ثلاث ساعات بأن يؤلف عدلى يكن الوزارة ، وأنه مصر على أن يؤلف هو الوزارة بصفته زعيم الأغلبية البرلمانية . .

وذهب عدلى يكن إلى المندوب السامى البريطانى وأبلغه قرار سعد زغلول الأخير . .

وانزعج لورد لويد ، وقال إنه إذا أصر سعد زغلول على رياسة الوزارة ، فسوف تتدخل الجيوش البريطانية لمنعه بالقوة من رياسة الوزارة ، وستطلب حل البرلمان ووقف الدستور !

وذهب عدلى يكن وأبلغ سعد زغلول تهديد لورد لويد !

لقاء سعد مع المندوب السامى !

وتحدد موعد للقاء المندوب السامى البريطانى مع سعد زغلول . .

ونترك لبرقية المندوب السامى البريطانى السرية أن تروى ما حدث :

« مصر

« حل الشفرة والرموز

« من لورد لويد (القاهرة)

« ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦

« وقت الإرسال ٥٠و٣ صباحاً (٣١ مايو سنة ١٩٢٦)

« وقت الاستقبال ٠٠و٩ صباحاً (٣١ مايو سنة ١٩٢٦)

« رقم ٢٤٩ و ٢٥٠

« بداية الاستقبال

« عاجل

« رأيت سعد زغلول هنا بعد ظهر اليوم . أجريت معه محادثة استغرقت ساعة وثلاثة أرباع الساعة . قررت إجراء هذه المقابلة لأن عدلى يكن باشا ألح فى طلبها . مثبتاً أن مقابلتى المبكرة لسعد زغلول تبدو بالنسبة لعدلى يكن الفرصة الوحيدة الباقية لإقناع سعد زغلول بانتهاج سبل أكثر حكمة . ومن ناحية أخرى لأن سعد زغلول كان قد قام بأكثر من تمهيد غير مباشر . وقد بدا لى أن سعد زغلول سيدعم قضيته أمام الرأى العام المصرى إذا استطاع أن يدعى أننى كنت غير راغب حتى فى مناقشة الموقف مع زعيم الأغلبية المنتصرة . وكان قد أكد قبل الآن وبعد ما حدث أنه لو كان قد عرف وجهات نظر دار المندوب السامى لامتنع عن هذا العمل أو ذاك مما كان موضعاً للشكوى .

« وبناء على ذلك أوفدت سكرتيرى الشرقى أمس ليقول لسعد زغلول إنه إذا كان راغباً فى مناقشة الموقف معى . فإننى سأكون سعيداً بلقائه .

« قلت لسعد زغلول إننى كنت أتابع سير الأحداث باهتمام حتى يومين فقط . دون أن يخاو الأمر من بعض التفاؤل . وكانت تصريحات سعد زغلول العلنية المتكررة باستمرار هى أنه قرر بصورة قاطعة ألا يتولى بنفسه رياسة الوزارة . وأنه سيعهد برياسة الوزارة إلى عدلى يكن باشا . وقد دلنى هذا على أنه كان يتصرف

بأكثر السبل حكمة وحذراً . ولكن كان علينا — أنا وهو — أن نتصرف حيال الرأى العام . فأحداث الماضى لا يمكن أن تنسى على الفور ، وقد اهتزت بعنف الثقة بين الجاليات الأجنبية والمسئولين البريطانيين فى مصر ، دعك من الرأى العام البريطانى .

« وقلت لسعد زغلول إن أحداً لا ينازع فى قوة موقفه نظراً لنتائج الانتخابات ، كما يعرف الجميع ضعف حالته الصحية ، ومن ثم فإن عدم توليه رياسة الوزارة لم يكن عرضة لعدم الفهم ، كما أنه من ناحية أخرى سوف يتيح ظهور حكومة جديدة ، دون أن يوقظ المخاوف التى كان هناك أمل كبير فى تبديدها ، إذا اتبع حزب الوفد فى الحكم سياسة معتدلة وودية . وبعد ذلك ، وبعد أن تعيد التجربة الفعلية الثقة ، يمكن تغيير الموقف بسهولة أكثر .

« وقلت لسعد إن قراره المفاجئ بتولى رياسة الوزارة ، بعد حوالى ثلاث ساعات من تفويض عدلى باشا فى إبلاغى بأن سعد كلف عدلى يكن برياسة الوزارة ، قد وضعنى أنا وعدلى باشا فى موقف بالغ الصعوبة . وقد كان هدفى الأساسى من مقابلته هو محاولة إقناعه بعدم الاستمرار فى خطة قد تؤدى إلى نتائج خطيرة ، للأسباب التى ذكرتها آنفاً .

« وأكدت لسعد زغلول رغبتى الصادقة فى الوصول إلى نتيجة سوف تؤدى تدريجياً إلى علاقات طيبة . ولكنى كنت أشعر فى ثقة بأن طريق العمل الذى اقترح سعد اتخاذه (بإصراره على رياسة الوزارة) هو طريق لن يسفر إلا عن اشتداد المصاعب فى الوقت الراهن .

« وأجاب سعد زغلول بأنه كان يفهم دائماً أننى أرغب فى أن تقوم علاقات

ودية بين مصر وبريطانيا ، وأن مصر ، كما يفترض أن أعلم ، هي سعد زغلول . ولكنه لم يستطع أن نفهم . والأمر كذلك : لماذا لا أرحب في حرارة برياسته للوزارة ؟

« وذكرت سعد زغلول بأن الثقة بعد أن تحطمت بأحداث الماضي لا يمكن استعادتها بتأكيدات مبهمة ؛ بل تعود الثقة بتجربة عملية . وفضلا عن ذلك فإنني لم أتلق حتى الآن من سعد زغلول أية تأكيدات من أي نوع محدد . فيما يتعلق بمسلكه ، أو مسلك حزبه مستقبلا . وعلى العكس فإن صحافته وتصريحات أتباعه العلنية كانت في الفترة الأخيرة عدائية لبريطانيا إلى أقصى حد !

« وقال سعد إنه إذ يرغب في علاقات ودية مع إنجلترا ، فإن من المستحيل عليه أن يعطى تأكيدات من أي نوع . وإن على بريطانيا أن تثق به ؛ وسوف يسير كل شيء على ما يرام . وهو غير مستعد لأن يعطى أية تأكيدات بشأن السودان (الذى أخرج منه الإنجليز الجيش المصرى بعد إخراج سعد زغلول من الوزارة) ولا بشأن واحة « جغبوب » (التي أمر الإنجليز بانتزاعها من مصر وإعطائها إلى ليبيا لاسترضاء موسوليني) ولا تأكيدات بشأن أية مسألة أخرى

« وسيعالج هو هذه المسائل بطريقته الخاصة . وسوف نرى أن كل شيء سيكون على ما يرام .

« وسألت سعد زغلول ما إذا كان في استطاعته مثلا أن يؤكد لي أنه لن يعمل على تشجيع المظاهرات الصاخبة واستخدام الطلبة مستقبلا ؟

« فأجاب سعد على ذلك بأنه يبدو أنني أريد تعطيل حرية الكلام في مصر ! .. ولو كنت أفترض أنه كان غير قادر على السيطرة على الطلبة وعلى أتباعه . لتبين لي أنني كنت مخطئا . . وأضاف سعد زغلول كذلك أنه لما كانت إنجلترا بلداً دستوريا . فليس هناك شيء يمكن أن يمنعه من أن يتولى رياسة الوزارة . وأنه ليس علىّ إلا أن أبرق إلى

لندن ، وأقول إننى مستعد لوضع ثقتى التامة فى سعد زغلول ، وهو لا يساوره أى شك فى أن كل الصعوبات سوف يمكن تذليلها فوراً .

« ولقد أجبته بأن التغيير المفاجئ فى موقفه يجعل من المستحيل على أن أتحدث بصورة محددة عن وجهات نظر حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ولكن رأيت من واجبى مرة أخرى أن أرجوه — مراعاة لمصالح بريطانيا العظمى ومصالح مصر — أن يعيد النظر فى موقفه !

« وحذرت سعد زغلول من أنه إذا لم يفعل ذلك ، فإن الموقف الصعب القائم فعلا قد يزداد تدهوراً ، ودعوته مرة أخرى إلى التفكير فى الموقف على ضوء نصيحتى الجادة .

« ولكن سعد زغلول قال لى إن قراره نهائى . .

« وسوف أرى عدلى يكن باشا غداً ، وأعرف منه أثر حديثى على سعد زغلول ، وأننى أوافق تماماً على الحجج التى استخدمت فى الفقرة الثانية من برقيتكم الخاصة رقم ١٧٩ . .

« سأبرق غداً بالشروط التى أقترح أن يتضمنها رفضنا ، إذا أصر سعد زغلول فى النهاية على موقفه .

إمضاء : « لويد »

(المندوب السامى البريطانى بالقاهرة)

هل الشعب مستعد لمعركة جديدة !

وجمع سعد زغلول عدداً من زعماء الوفد فى اجتماع سرى عقده فى بيت الأمة مساء يوم ٣٠ مايو ، وعرض عليهم تهديد الحكومة البريطانية بوقف الدستور وإلغاء

الحياة النيابية وحل مجلس النواب ، بعد أسبوع واحد من إجراء الانتخابات ! . .
وسألهم : هل الشعب مستعد أن يدخل فى الوقت الحاضر معركة جديدة ؟.. وكان من رأى أغلبيتهم أن الشعب خرج من المعارك الأخيرة منهوكاً . وأنه يحتاج إلى فترة يسترد فيها أنفاسه ! ونصحوا بقبول عدلى يكن باشا مؤقتاً رئيساً للوزارة . .

ووافق سعد زغلول . .

وألف عدلى يكن الوزارة الائتلافية . وأعلن سعد أنها وزارة اندماج لا وزارة ائتلاف .

ثم اختلف عدلى يكن مع مجلس النواب . كان ١٥ نائباً قد تقدموا فى مجلس النواب باقتراح شكر الوزارة لأنها لم تفعل شيئاً إلا أنها أدت واجبها ! .

وقرر المجلس بالأغلبية رفض الاقتراح . .

واعتبر عدلى يكن هذا الرفض إهانة له . واستقال فى نفس الجلسة ، أى فى يوم ١٨ أبريل سنة ١٩٢٧ .

وارتفعت الأصوات تطالب بأن يؤلف سعد زغلول الوزارة . . وانزعجت بريطانيا أن يعود عدوها إلى الحكم !

لا نريد سعد زغلول

وقبل أن تؤلف الوزارة الجديدة ، أرسل وزير الخارجية البريطانية البرقية الخطيرة التالية إلى لورد لويد المندوب السامى البريطانى فى القاهرة :

« ج ١٠٠٠ – ٨ – ١٦

« مصر

« برقية بالشفرة إلى لورد لويد (القاهرة)

« من وزارة الخارجية البريطانية

« ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٧ :

« الساعة الثالثة بعد الظهر

« رقم ١١٣

« هام

« رداً على برقياتكم من رقم ١٣٠ إلى رقم ١٣٧ . .

« أنت مكلف رسمياً بأن تعلن ، إذا ومتى رأيت ذلك ضرورياً ، أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لن تسمح لسعد زغلول بأن يتولى الحكم . وهذا المنع يشمل — من باب أولى — أحمد ماهر والنقراشي ، وغيرهما مثل وليم مكرم عبيد ، الذين ترى أنه يشتبه في أن هناك أدلة قوية ترجح أن لهم علاقة بالاغتيالات » :

وذهب لورد لويد إلى الملك فؤاد وأبلغه هذا الإنذار : :

وهكذا ألف عبد الخالق ثروت باشا وزارة الائتلافية في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧ :

وبعد أقل من أربعة أشهر مات سعد زغلول . : .

ولكن الشعب المصري لم يمت . . .

ولن يموت . . . !

شهداء ثورة ١٩١٩

يوم ١٠ مارس سنة ١٩١٩

مصرى مجهول . قسم السيدة زينب

غلام مجهول : مستشفى قصر العينى

يوم ١١ مارس سنة ١٩١٩

محمد عزت البيومى « طالب

عبد الفتاح محمود جاد

طلبة حسن

توفوا فى قصر العينى مصابين برصاص الإنجليز فى المظاهرات .

يوم ١٩ مارس سنة ١٩١٩

مصطفى ماهر أمين الطالب بالسنة الثالثة بالمدرسة السعيدية الثانوية بالجيزة .

يوم ١٤ مارس سنة ١٩١٩

خليل مصطفى من الوايلية الصغرى

محمد محمد المرعشلى من الباطنية — الدرب الأحمر

محمد سيد عبد الرسول	من الجمالية
حسنين يوسف	من الجمالية
محمد سلام منصور	من الدرب الأحمر
أحمد حسن السرجانى	من الدرب الأحمر
محمد جبريل	من العطوف
محمد محمد القروى	من باب الوزير
منصور حسين	من الدرب الأحمر
همام علي	من الدرب الأحمر
السيدة حميدة خليل	من كفر الزغاوى بالجمالية
محمد على غزلان	من الباطنية
محمود مطاوع	من قصر الشوك بالجمالية
إبراهيم حامد	حوش قدم بالدرب الأحمر

١٨ مارس سنة ١٩١٩

محمد الكردى	من بولاق
سيدة حسن	من المناصرة حى عابدين
محمد عبد المجيد	من بولاق
عبد الحليم سعد محمد	من بولاق
أبو سريع درويش	من بولاق
علي فرحات	من بولاق
محمد السيد غريب	من بولاق

محمود السجين	من بولاق
محمد منصور	

١١ أبريل سنة ١٩١٩

شفيقة محمد	من حي الخليفة
أحمد مصطفى شكرى	من الحنفى
محمود أحمد	من السيدة
أحمد كيلانى	عامل بهندسة السكة الحديد
أحمد السرس	من الخرنفش
زكى محمد	من حي أبو العلا
محمد على عامر	من الخليفة
محمد بدر	من السيدة زينب
حسين محمود الحمامى	من باب الشعرية
أحمد فهمى	من المغربلين
موسى أمين	الموسكى
لمعى سرور	الموسكى

١٢ مارس سنة ١٩١٩

منصور على الديب	تلميذ بالإسكندرية
السيد أبو العينين	عامل بالإسكندرية
محمد السخاوى	

الشافعى قاسم

حسن العزازى

عمر حسن أفندى	طالب بالإسكندرية
السيد عبد المجيد	بحار بالإسكندرية
الصاوى عفيفى	بحار بالإسكندرية
محمد إبراهيم	بحار بالإسكندرية
أحمد على صالح	بحار بالإسكندرية
أحمد محمد حسان	بحار بالإسكندرية
أحمد أبو السعود	بحار بالإسكندرية
طه على عامر	عامل بالجمرك
عبده أحمد	عامل بالجمرك
محمد كامل الجداوى	عامل بالجمرك

١٠ أبريل (إسكندرية)

محمد عثمان

إسماعيل محمد

أحمد على

حسن التونى

عبد العزيز عبد الخالق

وكلهم من باب عمر باشا بالإسكندرية

٢١ مارس (بور سعيد)

إبراهيم الزيني	تاجر من دمياط
فريد الغنام	من عزبة البرج
السيد المصرى	
عبد العزيز فزاع	
محمد عباده	طالب
محمد خليفة	
رجب السلموني	

١٧ مارس (دمنهور)

أمين محمد جوهر

محمد سلمان محمد

أحمد محمد حسين

إبراهيم محمد عمر

١٢ مارس (طنطا)

مرزوق محمد إسماعيل	طالب بالمعهد الأحمدى من منيل الدويشات مركز طنطا
السيد يوسف المبيض	تاجر
محمد عامر العربي	مزارع

على على جابر	طالب من خرسيت مركز طنطا
محمد مصطفى السيد	طالب من محلة مرحوم
السيد السيد أبو قوره	طالب
محمد إبراهيم راشد	كاتب من شنتنا منوفية
محمد درويش التهامى	تاجر من سبرباى
عبد المجيد إبراهيم الديبى	طالب من الفرستق مركز كفر الزيات
منصور فهمى جرجس	طالب
محمد محمود شادى	طالب بالمعهد الأحمدى من سنجرج منوفية
مصطفى محمد هاشم	طالب من قصر نصر الدين مركز كفر الزيات
محمد على زيدان	شيال
محمود السيد جمعة	طالب
محمد حسين عفيفى	طالب بالمعهد الأحمدى من قويسنا
عبد الرحمن نصر	

١٨ مارس (سمنود)

الملازم أول محمد عمار	ملاحظ نقطة سمنود
محمد مصطفى الشرقاوى	فقيه
السيد عنتر أبو جيب	تاجر
الحاج محمد حسن شحاتة	خياط

١٤ مارس (المنصورة)

رمضان إبراهيم عطية	كاتب

العدوى محمد عزام	عطار
محمد بدر محمد	فقيه
محمد المنسى	حوذى
محمد عبد الغنى السندوبي	ساعاتى
الشحات محمد حسين	بائع متجول
أحمد محمد ماهر	كاتب
محمد إبراهيم المهدى	طباخ من الدراكسة
إبراهيم المهدى إبراهيم	صانع أحذية
عباس عبد الله الزينى	عامل جلود
رمضان العفيفى كامل	بناء
حافظ خليل القصفى	طالب
عبد الرحمن رمضان عطية	حلاق
فؤاد محمد عوض	كاتب
حسن أحمد سليمان	حوذى
حسن محمد الجدامى	طالب
إسماعيل محمود زين الدين	طالب
محمد على الشحات	نجار
محمود يونس	حداد
محمد الكنانى	موظف بالمجلس البلدى
على على مصطفى	مزارع
محمد عرفة	مزارع

عبد العظيم على سلطان	مزارع من ميت بدر خميس
شعبان المبيض	مزارع من ميت بدر خميس

٢٣ مارس (ميت قرشى – مركز ميت غمر)

محمد مأمون عبد المعطى	نجل العمدة

على عبد العزيز مسعد

محمد فخرى

محمد المهدى

فؤاد نصر

إبراهيم محمد عطوة

إبراهيم أحمد الحلوجى

عبد الوهاب عثمان

سليمان نافع

الشحات سليمان

شحاتة طه العوضى

على عوض الله

متولى العوضى

عطية حسن حلاوة

صالح الدسوقى جودة

محمد القرش محمد نور

سليمان هلال

محمد حسن مراد

عبد الحميد إبراهيم

محمود حسن مراد

عنانى محمد سليمان　　　　من كفر الوزير

سيدة بنت بدران　　　　من كفر الوزير

٢٧ مارس (تفهنا الأشراف)

عبد الفتاح سيد أحمد

أحمد متولى القرموطى

محمد على وافى

رقية بنت أحمد متولى

٢٨ مارس (بلدة دنديط)

عطية على الغلبان

حنيفة أم عجوة

١٩ مارس (قليوب)

حسن على ناصر

عبده عبد الفتاح أبو سنة

إمام التلوانى

إسماعيل محمد نور الدين

سيد إبراهيم أبو نشابة

إبراهيم إمبابى	من طوخ
علام على	من طوخ
محمد مسعد	من طوخ
مبروك مبروك	من طوخ
السيد على	من طوخ
محمد تميمى	من طوخ

١٦ مارس (منيا القمح)

محمود محمد
عبد السلام محمد
بندارى محمد
السيد سالم
محمد علم الدين
أم محمد بنت جاد
عامر أحمد
على عسكر
عمر على
بيومى عطية
حسن السيد
إبراهيم محمد
سلامة محمد

عوض سيد أحمد

عبد الحميد عثمان

إبراهيم السيد

محمد عثمان

ين بنت صبيح

السيد الكرانى

أحمد محمود

السيد سويلم

عوض الله مرسال

عبد الله إبراهيم

١٩ مارس (الفيوم)

محمد وهبة — ترزى

محمد عبد الدايم

توفيق عبد الباسط

درويش إبراهيم

رياض على

عبد العال رزق

أحمد أحمد حسين

بدوى عبد النبي

سيد محمود

أحمد رونى

محمود محمد

نعمان إبراهيم

محمد مسعود

عبد الباقى حسن

غريب محمد

عثمان عطية

أحمد حنفى

السيد فتح الباب

محمد عبد الله

خميس بدوى

أحمد رمضان

عبد الجواد أحمد

حميدة سليمان

محمد عزازى

محمد فرحات

عبد العليم حافظ

عبد النبي على
محمد عطا الله
عبد الباسط عبد التواب
نظير على
محمد جبرة
منصور أبو بكر
على محمد
حسن حسين
محمود محمد
سيد على
فاطمة محمود
نعمات محمد

٢٤ مارس (أسيوط)

عيسى أحمد
فائقة عبد الله الشامى
نجية عبد الله الشامى

القاهرة ٣ أبريل

عباس محمد	حارة أبو الليف قسم السيدة زينب
على أحمد الصاوح	من البغالة
محمد الجزار	من عابدين

محمد محمد الزاوى	من باب الشعرية
محمود عبد الوهاب	من درب الحجر
محمد محمد حسنين	من سوق الزلط – باب الشعرية
محمد أحمد عبد العاطى	من باب اللوق
إسماعيل حسنين	من حارة الحكر – قسم عابدين
محمد حسين	من درب شغلان

٥ أبريل (القاهرة)

محمد إسماعيل ابن القباقيبي من شارع الركبية

١٥ مارس (الجيزة)

محمد سلام حسن

زكي محمد غراب

مصطفى أحمد الشرقاوى

نعيمة عبد الحميد محمد

عبد العزيز أحمد السقا

٢٣ مارس (إمبابة)

على محمود السيد نجم

٢٥ مارس (العزيزية والبدرشين)

إبراهيم عطوة الدالى

عبد الجواد سيد
إبراهيم سيد رفاعى
السيدة عالية زوجة الشيخ حسين الجزار (قتلت وهى تدافع عن عرضها ضد الجنود الإنجليز)

٣٠ مارس (نزلة الشوبك)

عبد التواب عبد المقصود (قتل وهو يدافع عن عرض زوجته أمام محاولة اعتداء الجنود البريطانية)
زوجة سليمان محمود الفوال قتلت وهى تدافع عن عرضها
عبد الغنى إبراهيم طلبة شيخ البلد
عبد الرحيم طلبة
سعيد طلبة
خفاجة مرزوق

١٣ أبريل (صفط الملوك)

يوسف مبروك

٧ أبريل (القاهرة)

أحمد محمد عمران من شبرا

٨ أبريل (القاهرة)

عبده عبد الله سيدهم الشهير بمرسى من الجامع الأحمر
إمام أحمد إبراهيم حسن من الشعرانى

الحاج أحمد عبد الكريم السودانى	من الوايلى
محمد أبو شادى	من كوم الصعايدة قسم عابدين
رجب إبراهيم	من باب الشعرية
سيد صقر	
إبراهيم بدوى	
مصطفى أحمد سليم	من عطفة الشعار
سيد يوسف	من عطفة الشعار
عبد العزيز المستكاوى	من عطفة الشعار

١٠ أبريل (القاهرة)

أحمد مصطفى .	غيط العدة
زكى محمد	بولاق
فرج حسن	
أحمد الكيلانى	السيدة زينب
أحمد إبراهيم	الخرنفش
إبراهيم خشبة	شبرا
محمد المصرى	بلبيس
حسين محمود الحمامى	باب الشعرية
موسى محمد الخليفة	بولاق
حنفى السيد	السيدة زينب
عبد ربه على الغنام	شبرا

عبده أحمد فرج	الخليفة
محمد منصور	الماوردى
بيومى حسين	السيدة زينب
محمد شبراخيت	الناصرية
عبد الجواد حسين	اطفيح
محمود مصطفى	باب الشعرية
شحاتة محمد الدكرورى	عرب اليسار قسم الخليفة
أحمد جمعة	مصر القديمة
محمود محمد سرموح	مصر القديمة
سيد أحمد كامل	الماوردى
إمام السيد	بولاق
عائشة عمر	السروجية ــ بولاق
عبد الفتاح إبراهيم الزناتى	باب الشعرية
الدكتور رزق مينا	طبيب أسنان ــ قسم عابدين
شفيقة محمد	الخرطة القديمة ــ قسم الخليفة
محمد جمعة	الدرب الأحمر
محمد بدر حسن	المنيرة
أحمد فهمى	المغربلين
السيدة فهيمة رياض	الدرب الأحمر
غالى بولس	بولاق
محمد أبو السعود	شبرا البلد
محمد مرسى سالك	السيدة زينب

٢٤ أكتوبر ـ إسكندرية

الشيخ شلبي عوض
الآنسة فهيمة دهمان
محمود السيد منصور
محمود رمضان صادق
محمد خليل

٣١ أكتوبر ـ إسكندرية

يوسف مرسى
زكى السيد
نعيمة بنت على

١٥ نوفمبر ـ القاهرة

السيدة عائشة محمد	من عابدين
سيد محمد	طالب
عبد العزيز محمد	الدرب الأحمر
حسين صالح	شارع كوبرى قصر النيل
فهمى ميشيل	طالب
محمود جاد المولى	
صادق حسنين	

عبد الحميد زكى

محمد على عثمان

حسن جمعة

١٨ نوفمبر — القاهرة

أحمد خلوصى　　　　من بردين شرقية

١٨ نوفمبر — الإسكندرية

محمود السيد قناوى

عدد القتلى

فى يوم ١٥ مايو سنة ١٩١٩ أعلنت الحكومة البريطانية فى مجلس العموم أن القتلى من المصريين فى الثورة بلغ ألف قتيل من ١١ مارس إلى ١١ مايو سنة ١٩١٩ .

وورد فى تقرير الجنرال ألانبى نائب الملك فى مصر والقائد البريطانى إلى حكومته بتاريخ ٢٤ يوليو سنة ١٩١٩ أن قتلى الثورة بلغوا (٨٠٠ قتيل و ١٦٠٠ جريح) .

وفى رأى الأستاذ عبد الرحمن الرافعى أن قتلى الثورة بلغوا ما لا يقل عن ثلاثة آلاف شهيد .

أحكام الإعدام!

حكمت المحكمة العسكرية البريطانية يوم ٢٣ مارس بالإعدام على البكباشى محمد كامل محمد مأمور بندر أسيوط لأنه قاد مظاهرة هاجمت الجيش البريطانى فى أسيوط . ونفذ فيه حكم الإعدام يوم ١٠ يونية سنة ١٩١٩ ؛

قضية دير مواس

وهاجم الشعب فى دير مواس قطاراً بريطانياً مسلحاً وقتلوا الجنود والضباط الإنجليز . .

وحكمت المحكمة العسكرية البريطانية فى أسيوط على ٥١ مصريًّا بالإعدام ، وعفا القائد العام البريطانى عن واحد هو رزق مراد عبد الله لأن عمره ٧٠ سنة ، فعدل الحكم بالنسبة إليه إلى الأشغال الشاقة المؤبدة .

وهذه هى الأسماء :

عبد العليم فولى	إعدام
عبد المجيد فولى	إعدام
محمد مرسى شحاتة	إعدام
رزق مراد عبد الله	إعدام عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة

محمد مرسى محجوب	إعدام
عبد الحكيم عبد الباقى	إعدام
فرغلى محمد مبارك	إعدام
عبد اللطيف على عبد الله	إعدام
تغيان سليمان حسام	إعدام
حافظ سعد إبراهيم	إعدام وعدل إلى أشغال شاقة مؤبدة .
عبد الراضى حمدان موسى	إعدام وعدل إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة
عبد الجابر حمدان موسى	إعدام
عبد الباقى على حامد	إعدام
عبد الله محروس	إعدام
عبد الملك فرحات	إعدام
راغب سويفى على	إعدام
أبو المجد محمد عبد الله	إعدام
عبد العظيم عوض الله حسن	إعدام عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة
عبد الملك سليم إبراهيم	إعدام
راغب عبد العال هلال	إعدام
أحمد مفتاح أحمد	إعدام عدل إلى الأشغال الشاقة سنة
محمد على مكاوى	إعدام
خليل أبو زيد على	إعدام خريج جامعة اتلدن
محمد أبو زيد على	إعدام عدل الى أشغال شاقة ١٠ سنة
عبد الرحمن حسن محمود	إعدام

محمد حسن محمود إعدام وعدل إلى أشغال شاقة مؤبدة
محمد على محمود إعدام وعدل إلى أشغال شاقة مؤبدة
عمر أبو زيد فايد إعدام وعدل إلى أشغال شاقة مؤبدة
عبد العزيز عثمان شرابي إعدام
أحمد إبراهيم موسى الصعيدى إعدام
عباس عبد العال البحيرى إعدام
عباس عبد العال الفلاح إعدام
عبد الوهاب محمد فايد إعدام عدل إلى أشغال شاقة مؤبدة
أحمد عثمان إعدام
أحمد محمد إبراهيم إعدام
عبد الجابر أبو العلا إعدام
إسماعيل الدباح إعدام
على جنيدى محمد إعدام وعدل إلى أشغال شاقة مؤبدة
عبد المنعم عبد الجليل إعدام وعدل إلى أشغال شاقة ٥ سنوات
قاسم محمد فايد إعدام
حسان مشرقى إعدام وعدل إلى أشغال شاقة مؤبدة
محمد أبو العلا إعدام
سيف أحمد عبد الله الغرانى إعدام
محمد جاد إعدام وعدل إلى أشغال شاقة ١٥ سنة
هلالى جنيدى إعدام
عبد السلام أبو العلا إعدام
محمد إبراهيم عبيد إعدام

قضية الواسطى

حكمت المحكمة العسكرية البريطانية على ١١ شخصاً فى الواسطى لأنهم هاجموا مستر « أرز سمث » أحد كبار موظفى السكك الحديدية البريطانية يوم ١٥ مارس :

عبد السيد شحاتة	إعدام
أمين عبد القادر	إعدام
عبد الله أبو زيد	إعدام

قضية ملوى

وهى قضية هجوم الشعب على الجنود الإنجليز فى ملوى . و حكمت المحكمة العسكرية العليا البريطانية فيها بإعدام كل من :

درويش مصطفى	إعدام
محمد سعد الوردانى	إعدام
إسماعيل الوردانى	إعدام

قضية فاقوس

سليمان بك مصطفى خليل إعدام ثم استبدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة

قضية الغربية

مصطفى شيداوى	من كفر الشيخ إعدام
إبراهيم شلبي	من سمنود إعدام
على أحمد يوسف	من كفر الشيخ إعدام

قضية بنى سويف

محمد أحمد بهاء	— إعدام

قضية الجهاز السرى

عبد الرحمن فهمى بك	إعدام وعدل إلى السجن ١٥ سنة
حامد المليجى	إعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة
محمود عبد السلام	إعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة
محمد يوسف	إعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة
محمد حسن البشبيشى	إعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة
محمد لطفى المسلمى	إعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة
على هنداوى	إعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة
حسنى الشناوى	سجن ٢٠ سنة
توفيق صليب	سجن ٢٠ سنة
إبراهيم عبد الهادى	سجن ١٥ سنة

كامل جرجس عبد الشهيد	سجن ٥ سنوات
عبد الحلم عايدين	سجن ١٥ سنة
محمد إبراهيم سليمان	سجن ٧ سنوات
محمد عبد الرحمن الجديلي	سجن ١٥ سنة
محمد سامى	سجن ٧ سنوات
ياقوت عبد النبي	سجن ٢٠ سنة
عبد العزيز حسن هنلدى	سجن ١٥ سنة
صالح حسن شلبي	سجن ٣ سنوات
حافظ محمود عواد	سجن ٣ سنوات
عاذر غبريال	سجن ٧ سنوات
محمد المصيلحى	سجن ٥ سنوات
محمد حلمى الجيار	سجن ١٥ سنة
عبد القادر شحاتة	إعدام ثم عدل الحكم إلى أشغال شاقة مؤبدة
عباس حلمى	إعدام ثم عدل الحكم إلى أشغال شاقة مؤبدة
إبراهيم حسن مسعود	إعدام
إبراهيم خليل نظير	إعدام
محمد دسوقى مصطفى	إعدام
محمد الشافعى البنا	إعدام ثم عدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة
على فهمى على	إعدام
محمد كامل عبد الخالق	إعدام ثم عدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة

قضية مصرع السردار

عبد الفتاح عنايت	إعدام	ثم عدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة (طالب بمدرسة الحقوق) .
عبد الحميد عنايت	إعدام	طالب بمدرسة المعلمين العليا
إبراهيم موسى	إعدام	خراط بالعنابر
محمود راشد	إعدام	مهندس بمصلحة التنظيم
على إبراهيم محمد	إعدام	براد بالعنابر
راغب حسن	إعدام	نجار بمصلحة تلغرافات الحكومة
الدكتور شفيق منصور	إعدام	عضو مجلس النواب ومحام
محمود أحمد إسماعيل	إعدام	موظف بوزارة الأوقاف
محمد فهمى على	إعدام	عامل

الخاتمة

هذه الثورة ...

ثورة ١٩١٩ هي ثورة شعب ، كل الشعب . ليست ثورة طائفة أو طبقة ، العامل والباشا حاربا فيها جنباً إلى جنب ، الفلاح وصاحب الأرض علقا في مشنقتين متجاورتين ، المسلم كان بطلا والقبطي كان بطلا . من مفاخر سعد زغلول زعيم الثورة ، أنه استطاع أن يوحد بين الأقباط والمسلمين في مصر . لم يراع نسبة عدد السكان بين الأقباط والمسلمين ، فألف الوفد بعدد من الأقباط أكثر من نسبتهم العددية . عندما ألف أول وزارة للشعب في سنة ١٩٢٤ قدم إلى الملك فؤاد قائمة بأسماء وزرائه العشرة ، قال الملك إنه يوجد خطأ ! إن التقاليد أن يكون عدد الوزراء عشرة ، منهم واحد قبطي وتسعة مسلمون ، ووزارة سعد فيها قبطيان وثمانية مسلمون . قال سعد للملك : « هذه ليست وزارة تقاليد إنها وزارة ثورة ! عندما كنا نحارب الإنجليز نفوا إلى جزيرة سيشل زعماء الثورة ، كنا أربعة مسلمين واثنين من الأقباط ! عندما حكم الإنجليز بالإعدام على زعماء الثورة كانوا أربعة مسلمين وثلاثة من الأقباط . عندما كان الإنجليز يطلقون الرصاص على الشعب الثائر لم يراعوا النسبة بين الأقباط والمسلمين ، فكيف أراعيها اليوم ؟ » وكانت وزارة سعد هي أول وزارة في مصر فيها وزيران قبطيان وثمانية من المسلمين .

ولقد كان الإنجليز يدعون قبل ذلك أنهم يحتلون مصر لحماية الأقليات ، وحينما انتزع سعد منهم هذه الحجة أسقط في يدهم . . وقد صرح الزعيم غاندي :

« إن سعد زغلول كان أستاذى . وقد نجح فى أمرين فشلت فيهما : نجح فى التوحيد بين الأقباط والمسلمين ، وفشلت فى التوحيد بين المسلمين والهندوس . . ونجح أن يجعل جميع موظفى حكومة مصر يضربون عن العمل ، وفشلت أنا فى ذلك »

ولم تكن ثورة ١٩١٩ ثورة على الاحتلال البريطانى فقط ، بل كانت ثورة اجتماعية أيضاً ، فإن سعد زغلول أول من اختار الأفندية ليكونوا وزراء ، وقد كانت الوزارة فى مصر مقصورة على الباشوات . وعندما اختار سعد واصف بطرس غالى أفندى ليكون وزيراً للخارجية ومحمد نجيب الغرابلى أفندى ، وزيراً للعدل اعترض الملك فؤاد ، واقترح أن ينعم عليهما برتبة الباشوية قبل أن يعينهما وزيرين وأصر سعد زغلول على أن يظهر الوزيران فى المرسوم الملكى وهما أفنديان ، وينعم عليهما بعد ذلك بأسابيع برتبة الباشوية .

وكان سعد يباهى بأنه زعيم أصحاب الجلاليب الزرقاء ، وأن حكومته هى حكومة الرعاع ، ولقد أطلق على وزارته اسم « وزارة الشعب » وكانت هذه هى أول مرة فى تاريخ مصر يتولى فيها الشعب أموره ، بوزارة منبثقة من برلمان منتخب انتخاباً حرًّا ، ومع ذلك لم تعش هذه الوزارة سوى ثمانية أشهر ، وقد كان عجيباً أن يطبع سعد هذا الشعب بطابعه ، وأن يؤثر فيه كل هذا التأثير العظيم ولم يحكم هذا البلد إلا ثمانية أشهر !

وكانت حكومته أول حكومة مصرية اعترفت بنقابات العمال فى مصر ، واختار سعد أقوى شخصية فى الوفد — عبد الرحمن فهمى بك — ليقود حركة العمال .

وكانت ثورة ١٩١٩ هى التى دعت إلى إنشاء بنك مصر ، وهى التى طالبت الشعب بأن يقاطع البنوك البريطانية ويضع أمواله فى بنك مصر ، وهى التى شجعت

الصناعات المصرية عندما أعلنت مقاطعة البضائع البريطانية .

إن ثورة ١٩١٩ أنتجت ثورة فكرية إلى جانب ثورتها السياسية والاقتصادية ، فهى التى ولدت الأدب المصرى الجديد-الذى تزعمه عباس محمود العقاد وطه حسين وأحمد أمين وأحمد حسن الزيات ومصطفى صادق الرافعى وإبراهيم عبد القادر المازنى وفكرى أباظة ومحمد التابعى . وهى التى أنتجت المثال محمود مختار صاحب تمثال نهضة مصر ، وهى التى أظهرت منيرة المهدية وأم كلثوم ومحمد عبد الوهاب وسيد درويش فى عالم الموسيقى ، ويوسف وهبى ونجيب الريحانى فى عالم المسرح . وهى التى بدأت النهضة الجديدة فى الصحافة المصرية .

وهى — قبل كل هذا — التى أخرجت المرأة المصرية من الحريم ، واستطاع سعد زغلول أن ينجح فيما فشل فيه قاسم أمين ، وخرجت المرأة المصرية فى مظاهرات فى الشوارع تتحدى مدافع الإنجليز ، ورفع سعد زغلول الحجاب الأبيض عن سيدة تخطب بين يديه ، ورفعت نساء مصر حجابهن بعد ألوف السنين !

وقيمة ثورة ١٩١٩ أنها أول ثورة قامت فى العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وأنها أول ثورة فى منطقة الشرق الأوسط ، وأنها أثرت فيمن حولها ، فقامت ثورة الهند ، وثورة سوريا ، وثورة ليبيا ، وثورة مراكش . . .

وكل ثورة من هذه الثورات تأثرت بسعد زغلول ، واتصلت به ، وتلقت إرشاداته ومعونته . فلم تكن ثورة المصريين وحدهم ، وإنما هى ثورة من أجل تحرير شعوب العالم كلها .

الوثائق الخطية

PLOT TO KILL MINISTERS.

RMED POLICE GUARD FOR CABINET.

DAY AND NIGHT.

GYPTIAN NATIONALIST MURDER GANG.

ORD ALLENBY'S WARNING.

Cabinet Ministers have been placed under special police ection as the result of information received from the head- rters in Cairo of Lord Allenby, the High Commissioner for ypt, that the discovery has been made of a plot to assassinate minent members of the British Government.

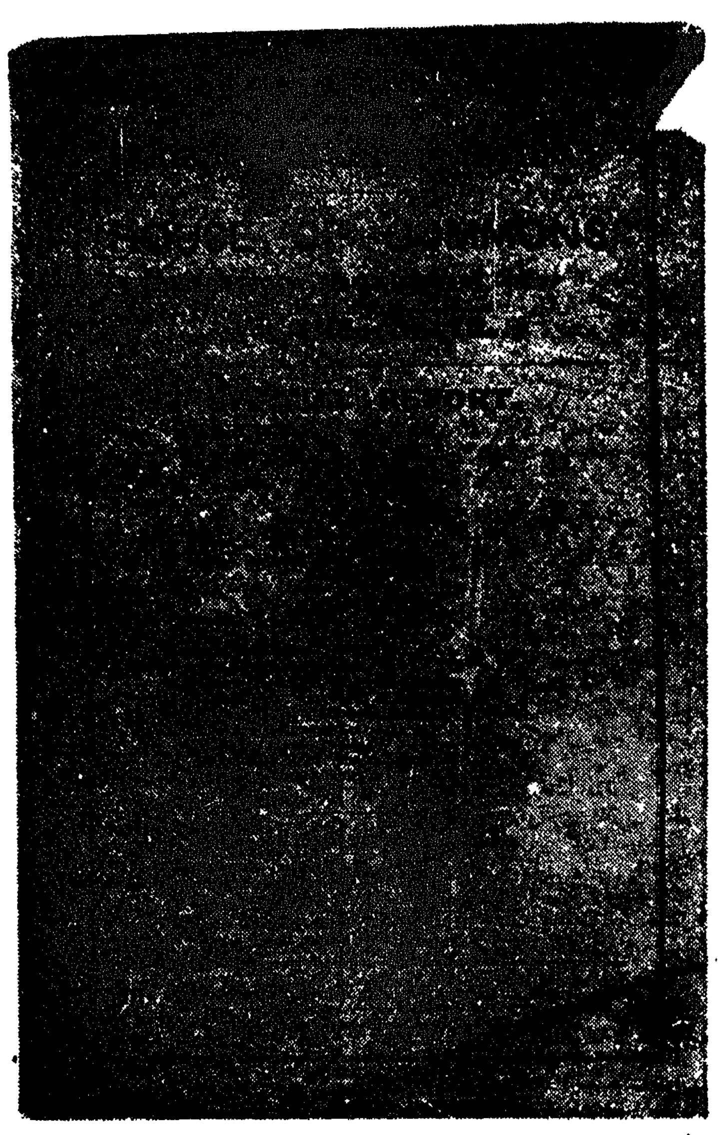
So much importance is attached to the information that the me Secretary, Sir William Joynson-Hicks, issued immediate ructions for certain of his Cabinet colleagues to be provided plain clothes armed guards for duty day and night.

There is every indication that the plot is the outcome of propaganda originated and fomented by the Wafd, the tive of the extremist Egyptian Nationalist organisation.

HYSTERICAL STUDENTS.

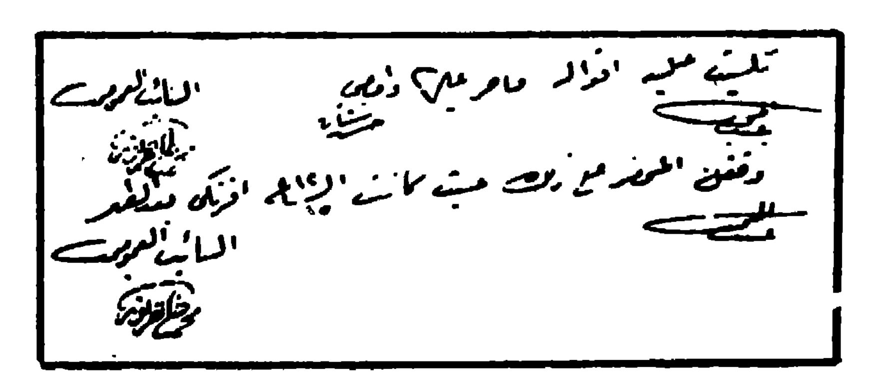
HOW EGYPTIAN PLOTTERS USE THEM AS TOOLS.

صورة زنكوغرافية لصدر جريدة « الديلي ميل » يوم ٥ ديسمبر ١٩٢٤ وفيها نبأ الذعر من



بمحضر مجلس العموم البريطاني وفي داخله رسالة بالحبر السري من زعيم الثورة سعد زغلول
إلى الجهاز السري في القاهرة

*جزء من رسالة الجهاز السرى للمعلومات إلى قيادة الثورة بخط المرحوم عبد القادر حمزه باشا



توقيع حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى – بالنيابة – على محضر استجوابه فى التحقيق فى قضية مصرع السردار.

194

31 Days **JULY 1924** **7th Month**

[illegible]

[illegible] صباحا. [illegible]

[illegible]

في اليوم الثالث [illegible]

[illegible] سعد [illegible]

[illegible] بأن سعد [illegible]

[illegible] الجماهير [illegible]

[illegible]

[illegible] باشا ثم كشف الدكتور عن صدره

[illegible]

[illegible]

[illegible] الجماهير [illegible] الى الامام

[illegible]

[illegible] الى المستشفى [illegible]

[illegible] المستشفى [illegible]

[illegible] الدكتور

[illegible] مستشفى الدكتور [illegible] وهناك بقي الى ان خرج [illegible]

يوم الخميس ١٧ يوليو

[illegible] في برلين

[illegible] الحزب الوطني [illegible]

[illegible]

[illegible]

صفحة من مذكرات مرقص حنا باشا عضو الوفد ووزير الأشغال فى وزارة سعد زغلول — يصف فيها حادث إطلاق الرصاص على سعد زغلول

السطور الستة المشطوبة فى مذكرات سعد زغلول

[illegible] touchés madame et moi
vous remercions beaucoup [illegible]
[illegible] grand jour [illegible] délivrance
nos bons souhaits

* ——————— *

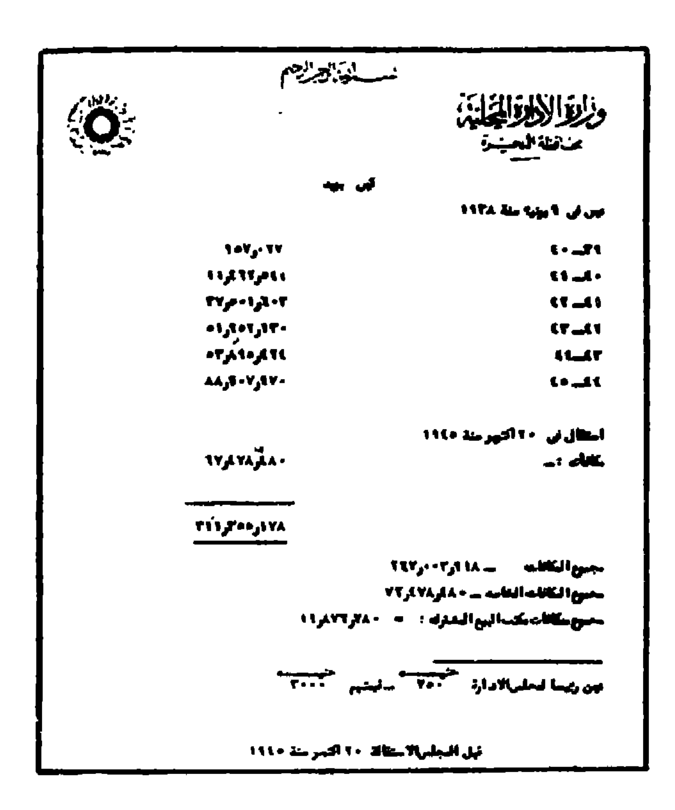
~~[illegible]~~
[illegible] bien touché je présente
à votre Altesse mes meilleures
gratitudes

Très touché je prie
[illegible] avec mes [illegible]
mes [illegible] gratitudes

* ——————— *

[illegible] Yassin
Très touché je présente à votre
Altesse mes gratitudes avec mes
hommages.
[illegible]
très touché de votre [illegible]
[illegible] je vous [illegible]

مشروعات برقيات بالفرنسية بخط سعد زغلول



بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الإدارة المحلية
محافظة البحيرة

عين في ٩ يونية سنة ١٩٢٨

٣٩ – ٤٠	١٥٧ر٠٢٧
٤٠ – ٤١	[illegible]
٤١ – ٤٢	[illegible]
٤٢ – ٤٣	٥١ر٤٥٢ر١٣٠
٤٣ – ٤٤	٥٣ر٨١٥ر٩٢٤
٤٤ – ٤٥	٨٨ر٦٠٧ر٩٧٠

استقال في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥

مكافأة : — ١٧ر٤٧٨ر٨٠

٣١١ر٢٥٥ر١٧٨

مجموع المكافآت — ٢٤٢ر٠٠٣ر١١٨

مجموع المكافآت العامة — ٧٢ر٤٧٨ر٨٠

مجموع مكافآت مكتب البيع المشترك : = ١١ر٨٧٦ر٢٨٠

عين رئيسا لمجلس الإدارة ٧٥٠ جنيه سنويا ٣٠٠٠ جنيه

قبل المجلس الاستقالة ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥

بيان رسمى من محافظة البحيرة عن المبالغ التى تقاضاها سير « الكسندركين بويد » مدير المخابرات البريطانية فى مصر من شركة البيضا ، وتبلغ حوالى ثلث مليون جنيه فى ست سنوات . ! !

[illegible]

صفحة من مذكرات سعد زغلول يعبر فيها عن قلقه أثناء إنتظار الحكم فى قضية ماهر والنقراشى . إضطرب القلم فى يد سعد زغلول فسقطت نقطة حبر سوداء .

المحكمة منعقدة ثانيا - ببراءة باقى المتهمين مما اسند اليهم والافراج عنهم ان لم يكونوا محبوسين لسبب آخر

صدر هذا الحكم علنا بجلسة يوم الثلاثاء ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ الموافق ١٣ ذى القعدة سنة ١٣٤٤

رئيس المحكمة

كاتب المحكمة

محمود ...

توقيع القاضى « كرشو » البريطانى على أصل الحكم ببراءة ماهر والنقراشى الذى أعلن بعد ذلك أنه غير موافق عليه .

" حضرة يعقوب افندى صبرى .

امرنى حضرة صاحب الجلالة الملك بان اخبرك بانك تمنح عفوا تاما من جلالته

عن جميع الجرائم التى تكون اشتركت فيها او من علم بها دون ان تبلغ اذا اوضحت

جليا جميع ما تعلمه بخصوص الجرائم السياسية فى القطر المصرى وتأكدت الحكومة

من اخلاصكم فى المعلومات التى اعطيتموها "

وزير الداخلية

امضاء

محمد حلمى عيسى

٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٥

ضمان من الملك فؤاد لأحد الشهود إذا اعترف ضد الدكتور أحمد ماهر والنقراشى .
المستند مصور من أصل حكم محكمة الاستئناف فى أثناء محاكمة ماهر والنقراشى فى قضية الاغتيالات .

السيدة زينب.

ثانياً - فراسة الناشر يدخل الكلشا . ومعه صورة تحمل محبة وزير الداخلية.

ثالثاً - وزير الداخلية أو يطبع صورة تحمل على صورة صاحب البوليس مصطفى حسن ويقول له: لقد عرفنا كل شيء حتى الكلام الذي فيه صاحب هذه الصورة ثم يبحث عن الكلام فلا يتكلم ولا يناقش ولا يؤثر في الحال ليغادر الكلشا ومعه صورة تحمل محبة الوزير وهو يضحك.

رابعاً - يصرح الكلشا للكاتب الجريمة الذي ينتظره خارج غرفة الوزير بأنه [illegible] بمسائل تباعت وقبض على كثير منهم والاعتقال..

خامساً - تنشر جريدة ..... هذا الخبر في [illegible] فسح فقط.

سادساً - يبيح البوليس السري عدداً واحداً لعبد الفتاح عنايت في سيارة الوزير ويبيح عدداً آخر في سيارة المحافظ لوجه [illegible] السكة الحديد.

سابعاً - يتصل بشقيق محمود [illegible] المحكمة [illegible] الساعة [illegible] منزل [illegible] البوليس بتهمة [illegible].

وأما الباقي فيكون حسب الظروف وسيتلقى البوليس الأوامر في الظروف.

صفحة من الخطة التي وضعها نجيب الهلباوى للقبض على عبد الفتاح عنايت وقتلة السردار والحصول على اعترافهم . وهى بخط يد نجيب الهلباوى .

عزيزي مصطفى أمين

أنت أول صوت ارتفع مطالباً بالإفراج عني عندما كنت بسجن [illegible] من الجمهور لقضائي ١٩ سنة بالأشغال الشاقة بعد الحكم عليّ بالإعدام في قضية السردار - فعلت ذلك منذ ٣٥ سنة !!!

وأنا الحي الوحيد من الذين أطلقوا الرصاص على السردار والوحيد الذي لا يزال على قيد الحياة من الجهاز السري الذي قام باغتيال أكبر عدد من الإنجليز انتقاماً للذين اغتالوهم من الأبرياء وضربوا الثورة وإنني أبعث لك فصلاً من مذكراتي عن كيف وقع هذا الحادث وإنني لم أتقدم بهذه الأسرار إلا عندما بدأت تكتب أسرار ثورة ٩١٩

عبد الفتاح عنايت

خطاب عبد الفتاح عنايت إلى مصطفى أمين عن مذكراته عن حادث السردار . وقد حكم عليه بالإعدام ثم عُدل الحكم عليه إلى الأشغال الشاقة المؤبدة .

HANDS OFF EGYPT!

STERN BRITISH WARNING TO THE LEAGUE.

FROM OUR OWN CORRESPONDENT.

GENEVA, Thursday.

The League of [illegible] today published the text of [illegible] on the British Government concerning [illegible] which, by a strange coincidence, [illegible] from London on the very day, November 19, the Sirdar was murdered in Cairo, but, owing to circumstances of a technical order, has been kept secret until now.

The Note says that as the terms of the resolution adopted by the Assembly in September for the opening of the protocol on the pacific settlement of international disputes suggest the communicating of the protocol to the Egyptian Government, the British Government is obliged to remind the League that, although the British Protectorate over Egypt came to an end in February 1922, specific reservations were made by Britain on certain questions until agreement regarding them had been reached with the Egyptian Government.

These reservations relate to matters involving the vital interests of the British Empire which admit of no intervention and no discussion by any other Power. Britain would therefore regard as an unfriendly act any attempt at interference in Egyptian affairs by another Power and would repel by all means at her command any aggression against Egyptian territory.

Britain [illegible] that the protocol, if signed by Egypt, will enable the Egyptian Government to invoke the intervention of the League in the settlement of matters over which the declaration [illegible] to Britain entire [illegible].

صورة زنكوغرافية لما نشرته جريدة « الديلي ميل » لسان حال حكومة المحافظين يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . وفيه نبأ عن مذكرة من الحكومة البريطانية إلى عصبة الأمم قبل حادث السردار تمهد لما سوف تفعله بعد وقوعه .

مجموعة صحف « هيرست » فى أمريكا نشرت تحقيقاً يقول إن المخابرات البريطانية هى التى دبرت اغتيال « سيرلى ستاك » سردار الجيش المصرى وحاكم السودان .

Fourth great scoop and one of the Intelligence Service agents' masterpieces, was the bloodless conquest of the Sudan as a colony for the Crown Until 1924 this African colony just south of Egypt, was under mutual Anglo-Egyptian control. To Britain, Egypt's presence in the Sudan was inconvenient To get rid of Egypt in the Sudan the Intelligence Service was instructed to do all in its power. It was inadvisable to provoke an open conflict between Britain and her own vassal state, Egypt, therefore the B I S waited its opportunity to turn the trick in a roundabout way In 1924 its chance came Lord Allenby, then High Commissioner of Egypt and unaware of the undercover work of the Intelligence Service, invited for a conference in Cairo the Governor-General of the Sudan. On the day Governor Stack arrived, mysterious assassins, who to this day have never been found, shot and killed him in the streets.

This gruesome murder afforded the Foreign Office a convenient weapon for unleashing its fury. Twelve hours after the murder Britain demanded an indemnity of $2 500,000 to Governor Stack's widow Twenty-four hours later Egypt was ordered out of the Sudan The panic-stricken Egypt had to pay and to quit Great Britain, through the ingenuity of her Intelligence Service, acquired complete control of the Sudan plum Hereafter by controlling the waters of the Nile they could starve out a politically stubborn Egypt and easily bring them to terms Today the Sudan is ruled by the Intelligence Service Although a Crown Colony the Sudan is not under the jurisdiction of the Colonial Office but solely governed by the Foreign Office all its affairs [illegible] of the [illegible] Intelligence Service

وضع نجيب الهلباوى خطة للقبض على قتلة السردار وقدمها بخط يده إلى « إنجرام بك » وكيل الحكمدار فى مصر ورجل المخابرات البريطانية . وهذا اعتراف بخط يد نجيب الهلباوى نفسه منقول عن مذكراته التى لدينا وفيها أن « رسل » باشا الحكمدار الإنجليزى ناداه « مستر H » .

قال رسل باشا - وإذا لم تتم هذه الخطة فما مصيرك يا مستر H ؟
— سوف أقتل نفسى على الطريقة اليابانية لأنى لا أطيق صبراً
على ذل بلادى وطرد مليكى

صفحة من مذكرات سعد زغلول بخط يده عن النجار محمد فهمى على الذى حكم عليه بالإعدام لأنه قتل الإنجليز . وهى تعبر عن رأيه فى أعضاء الجهاز السرى الذين كانوا يقتلون الإنجليز أثناء ثورة ١٩١٩.

نحن الموقعين على هذا قد انبنا عنا حضرات سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى وباقى أعضاء الوفد السابق ذكرهم معه ومن يضمونه إليهم في السعى بكافة الوسائل السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما

الاسم الصناعة الاسم الصناعة

وقّع الشعب فى سنة ١٩١٩ توكيلاً لسعد زغلول للمطالبة بالاستقلال التام وهذا أحد التوكيلات وقد وقع عليه قضاة المنصورة وموظفوها وبين الإمضاءات إمضاء كامل إبراهيم رئيس نيابة المنصورة الذى أصبح أحد المستشارين الذين حكموا ببرءة ماهر والنقراشى ثم أصبح وزيراً للخارجية . والدكتور عبد الرازق السنهورى عضو نيابة المنصورة الذى أصبح بعد ذلك وزيراً للمعارف ورئيساً لمجلس الدولة .

EGYPT

Decypher. Lord Lloyd, (Cairo).
25th November, 1925.

D. 3.15 a.m. 26th November, 1925.

R. 9.00 a.m. 26th November, 1925.

No. 418.

\.......................

During the last three months opposition to present Government has been quickly gathering head.

Objects for which Ittehad party was originally formed and for which present Government was called into being were wrecked by the King's short sightedness in availing himself during Prime Minister's absence last summer of Abdel Razek dispute in order to get rid of liberal members of Ministry and to substitute in their room placemen of his own.

The King's action left a Ministry composed of entirely incompetent men who became mere instruments of the Palace in a series of administrative follies, extortions and petty nepotism.

Liberals no longer restrained by office drifted towards the Left so that today party differences between them and Zaghloulists are being forgotten in their common antipathy to present administration.

Whilst attacks of the public are apparently directed against Ministry their real objectives are the King and his acting Chef de Cabinet Nachaat Pacha against whom feeling runs very high.

AS/

as popular opinion conceives that no Ministry can remain in office without our support it believes that this Ministry has our support and it follows that there is an ever increasing risk of our becoming generally regarded as favourably disposed or at least intentionally blind to unjust and despotic Government.

In the last three weeks particularly, tension has rapidly increased and though I had hoped to be able to hold my hand for a few weeks it is clear to me that a continuance of the present discontent is so dangerously favourable to the parties of disorder that something must be done at once to ease the tension: It is equally clear that if relief is to be brought it is advantageous that I should bring it.

I have as you know confined myself so far to supporting this Cabinet until certain accounts which can best be settled with them are disposed of but I do not feel that we can long support continued suspension of Parliamentary Government in favour of mere Palace autocracy. Public disorder would rapidly follow once the public were satisfied that I was going to do nothing to relieve them from their grievances and it seems to me that you would find it hard to justify in Parliament my support of such a Ministry in their inevitable task of suppressing that disorder.

I am therefore led to search for some action which will show clearly that we disapprove and will not tolerate Palace autocracy and which while conciliating better elements in opposition will do so without necessarily bringing about fall of Ministry.

The/

The situation even for Egypt is unusually complex and has come to a head unfortunately rapidly but I see no alternative but to strike rapidly at the root of the present mischief which lies at the Palace. As you are aware the executor and to some extent the inspirer of the King's policy is Nachaat Pasha and I desire to have him removed.

Main counts against him are:-

(1) Gross interference in administration leading to discontent, intrigue and insecurity amongst official classes.

(2) Responsibility for exactions by Unionist party falling through Omdas partly on the poorest classes and arbitrarily making and unmaking of petty village officers for political and personal reasons.

(3) Odium which largely through his mal-practices is falling more and more directly upon King Fuad whom we do not wish to be precluded from supporting in a proper measure.

(4) Scandal caused by frequent mention of his name in the course of the enquiry into the murder of the Sirdar and widespread belief that he was implicated in that crime (it is probable that he will soon be submitted to an unpleasant examination by public prosecutor).

(5) I strongly suspect him of serious intrigue with French (I may or may not be able to mention this to King Fuad.)

Whilst I am fully aware that many of these charges might be levelled with equal force against any past or future Cabinet they clearly constitute far graver scandal when they emanate from an

autocracy/

autocracy under a constitutional régime."

I am unable to estimate extent of King Fuad's resistance to this demand on my part; it will I think be less than it might have been a month ago but will still be determined. I should therefore be grateful for assurance of your support in case I am obliged to press King Fuad rather strongly.

So far as I can see main favourable results of Nashaat's dismissal will be:-

(1) Great relief to the country at large.

(2) Some breathing space for Ministry or opportunity for a reconstruction to include men of greater influence to combat Zaghloul.

(3) Enhancement of our position and of our determination to stand for decent government.

As against this it is clear that this action will break up what is left of the Unionist party which Nashaat controlled but I think that recent events have in any case shattered it irremediably in the country. There is also the risk that it may be a temporary encouragement to Zaghloul but this would be off-set if Nashaat's dismissal enabled Sidky to resume his portfolio in the Interior, a position which would give him full scope for indulging his enmity to Zaghloul. In any case I consider that in the long run nothing is so favourable to Zaghloul as continuance of Palace autocracy and its abuses.

The best justification for the action I recommend is that it is right in itself and in accordance with the standards we should stand for. Whilst I am

fully/

(5)

fully alive to the importance of action and of speculative nature of its ultimate results I am clear that immediate result will show a preponderance of good and I consider it necessary to remove a grievous mischief.

I should propose to invite the King to promote Hassanein Bey in place of Nashaat Pasha which would provide us with a reliable channel of communication with His Majesty.

I should be grateful for very immediate reply as it is essential that my action should be taken before fresh agitation develops rather than after it.

نص البرقية السرية بالزنكوغراف من المندوب السامي البريطاني بالقاهرة إلى وزير الخارجية البريطانية يقترح أن يطلب إخراج حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكي من منصبه لصلته بمصرع السردار « سير لى ستاك » وهي وثيقة سرية من وثائق وزارة الخارجية البريطانية .

EGYPT.

Decode. & Decypher.   Lord Lloyd (Cairo).
30th May, 1926.

D. 3.50 a.m. 31st May, 1926.

R. 9.00 a.m. 31st May, 1926.

Nos. 249 & 250.

::::::::::::::::::

URGENT.   (Beginning of "R".)

I saw Zaghloul here this afternoon and had a conversation which lasted an hour and three quarters. I decided upon interview partly because Adly Pasha pressed for it and urged that an early interview seemed to him the only remaining chance of persuading Saad to wiser courses and partly because Saad had made more than one indirect overture and it seemed to me that it would strengthen his case before the public if he could allege that I had been unwilling even to discuss situation with the leader of victorious majority. He has before now asserted after the event that, if only he had known Residency's views he would have refrained from this or that action complained of.

I accordingly sent my Oriental Secretary yesterday to say that if he desired to discuss situation with me I should be happy to receive him.

I said that up to two days ago I had followed the course of events with interest and not without some optimism. His constantly repeated public professions that he had irrevocably decided not to take office himself but to confide premiership to Adly Pasha

indicated ...

indicated to me that he was acting in wisest and most prudent manner. But he and I had to deal with public opinion. Events of past could not be immediately forgotten. Confidence amongst foreign colony and officials here to say nothing of British opinion had been severely shaken. No one was likely to dispute power of his position in view of election results and everyone knew of weak condition of his health so that his non-assumption of office could not risk being misunderstood. It would on the other hand enable new government to be brought into being without awakening apprehension which there was every hope would be allayed if party of Wafd in power pursued a temperate and friendly policy. Later on when practical experience had restored confidence situation could more easily change.

His suddenly modified decision some three hours after he had authorised Adly Pasha to inform me that Cabinet was settled under Adly's premiership had put both Adly Pasha and myself in a very difficult position and my main object in seeing him was to try and dissuade him from persisting in a course of action which for reasons I have given above might lead to grave results. I emphasized my sincere desire to arrive at a conclusion which would gradually lead to good relations but I felt confident that course of action he proposed to take was one which could only aggravate difficulties of the moment. Saad Pasha replied that he had always understood that I desired friendly relations with Egypt, that Egypt he supposed I understood was Zaghloul and that he failed to understand why

this ...

this being so I should not warmly welcome his premiership. I reminded him that confidence once shattered by past events could not be restored by vague assurances but only by practical experience. Furthermore I had so far received no assurances of any definite kind as to his future attitude or that of his party. On the contrary his press and his followers' public statements had recently been of an extremely hostile character. Saad said that while he desired friendly relations with England, it was impossible for him to give explicit assurances of any kind. England must trust him and all would be well. He was not prepared to give any assurances about the Sudan, Jaghbub or any other questions. He would handle them his own way and we should see all would be well. I asked him if he felt able for instance to assure me that noisy demonstrations and use of students would be discouraged by him in the future to which he replied that it appeared that I wanted to stop free speech. If I suggested that he was unable to control students and his followers, I should find I was mistaken. He added moreover that as England was a constitutional country, nothing could prevent his assumption of office. I had only to telegraph to London and say that I was prepared to place my full confidence in Zaghloul and he had no doubt that all difficulties would immediately be overcome.

I replied that his own sudden change of attitude made it impossible for me to speak definitely on views of His Majesty's Government but I felt it my duty once

more ...

(4).

more in the interests of Great Britain and of Egypt to beg him to reconsider his attitude and to warn him that if he did not do so an already difficult situation might become aggravated. I urged him once more to think over the situation in the light of my earnest counsel but he replied that his mind was made up.

I shall see Adly Pasha tomorrow and learn from him effect of my conversation with Saad Pasha.

I fully agree with arguments used in second paragraph of your private telegram No. 179.

(End of "R".)

I am telegraphing tomorrow terms in which I propose our refusal should be couched if Saad finally persists in his attitude.

الوثيقة رقم ٢٤٩ ـ ٢٥٠

نص البرقية السرية التى أرسلها « لورد لويد » المندوب السامى البريطانى فى مصر إلى « سير أوستن تشمبرلين » وزير الخارجية البريطانية فى لندن عن مقابلته لسعد زغلول وإبلاغه أن بريطانيا تعترض على أن يرأس الوزارة فى مصر على الرغم من أنه نال الأغلبية الساحقة فى الانتخابات .

Printed for the Cabinet. June 1926.

SECRET.

No. 1.

Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd (Cairo).

(No. 482. Secret.)
My Lord,
Foreign Office, April 29, 1926.

MY attention has been called to a recent report, with the substance of which I believe that your Lordship is acquainted, on the subject of Wafd plans in regard to the Egyptian Throne.

2. I shall be glad to learn whether you are yet in a position to make any comments on the possibility of Zaghlul Pasha making a serious attempt to dethrone King Fuad.

I am, &c.
AUSTEN CHAMBERLAIN.

No. 2.

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received May 25.)

(No. 319. Secret.)
Sir,
Cairo, May 15, 1926.

IN replying to your despatch No. 482, Secret, of the 29th April, I stated in my telegram No. 208 of yesterday's date that I regarded it as most unlikely that Saad Zaghlul Pasha would make at this juncture a serious and overt attempt to dethrone King Fuad.

2. Undoubtedly the desire to dethrone the King exists in the heart not only of Saad, but of very many Egyptians. There are an increasing number of people in this country who feel that there is little hope for it so long as King Fuad remains on the throne. But a distinction must be drawn between the existence of this desire and the belief in the possibility of its early realisation. Saad and his followers cannot but appreciate that the realisation of their hopes in this respect is scarcely a feasible proposition so long as His Majesty's Government have not had reason to refuse to give to the King any longer their support and so long as British bayonets are here to give effect to that support.

3. It would, therefore, I think, be a mistake to conclude from the account of the plans of the Opposition that any definite and immediate move will be made for the actual dethronement of King Fuad. The efforts of the Coalition will, as I conceive it, rather be directed towards restricting the King's prerogatives and limiting his influence in political matters as far as possible.

4. There are obvious and natural advantages in the adoption of such a course. The alliance between Liberal Constitutionals, Watanists and Zaghlulists is an unnatural one, with hatred and mistrust of King Fuad as their common denominator. Its maintenance has, at any rate momentarily, considerable attractions for Zaghlul. It gives an air of respectability to demagogy and, while providing in the persons of the Liberals a convenient cloak behind which to work, as well as a guarantee against attack on the part of the more intelligent and dangerous section of the nation, it deprives the King and the Residency of almost any form of alternative Government.

5. Saad is likely, therefore, to try to keep the alliance intact as long as possible. His best prospect of being able to do this lies in the preservation of the common aim—hostility to the King. Moreover, success along these lines would achieve, in addition to maintaining the Coalition, a further double object in that it would not only satisfy personal animosities against the King, but also weaken the position of the Residency, inasmuch as the latter's influence is, apart from direct use of the British Army of Occupation, based to a considerable extent on its capacity, in

برقية رقم ١

نص برقية سرية من وزير خارجية بريطانيا إلى المندوب السامى البريطانى فى القاهرة يسأله فيها هل يقوم سعد زغلول بمحاولة جديدة لخلع الملك فؤاد عن العرش !

2

case of need, to make use of the King's prerogatives, such as, for instance, the dissolution of Parliament. An excessive diminution of those prerogatives would, in fact, deprive me of my most obvious means of control over the Government and Parliament.

6. Only in the background of this course of action would lie concealed a design against the person of the King himself. For Zaghlulism is merely Arabism under another name and under different circumstances. Saad no less than Arabi was, is the prototype of Egyptian Nationalism in its restricted sense. The Arabist movement, which was the outcome of the years of misrule of the Khedive Ismail, was in its initial stage a revolt against Turkish domination in the army, in the administration and on the throne. Only in its development did it become religious and anti-foreign. Its success would have entailed the expulsion of the Turkish ruling House.

7. The inherent principles of the Zaghlulist movement do not differ in their essence from those of Arabi, except in so far as, in view of the altered circumstances, the expulsion of the British has hitherto been its first objective. Apart from the magnetism of his personality and his eloquence, the strength of Saad's position is, as in the case of Arabi, largely derived from the popular belief in his pure Egyptian origin. King Fuad, no less than did the Khedive Tewfik, owes the safety of his throne and of his dynasty to the British occupation.

8. Egyptian aspirations for liberty and independence are to-day held in leash by two forces, namely, the British army and the powers of the throne. Had King Fuad been other than he is, he might well have been himself the leader of Egyptian nationalism. He has, however, failed to take his opportunities, and though he possibly still cherishes the illusion that he may yet, on the death of Zaghlul, become the popular leader, his personality, apart from anything else, renders him unfit to fill the rôle. Moreover, his defects are such that he has, as it would appear, diverted the first attacks of Egyptian nationalism against himself rather than against the British. Certainly, at the present moment, popular resentment is far stronger against the King than against ourselves. He is thoroughly disliked and distrusted, not only by the intelligentsia, but also by those classes, such as the land-owners and so-called Turco-Egyptian families, on whose support he should, as against an Egyptian Nationalist movement, have been able naturally and absolutely to count. Moreover, he has, almost without exception, alienated the sympathies of the other members of his dynasty.

9. Thus, though in one respect, the influence and control which I am able to exercise over Fuad in his capacity as King is a source of strength to me, in another sense his personal failings and the obligation under which I am to maintain his prestige and prerogatives is a severe handicap. It is unfortunate to reflect that I am obliged to waste much of my moral authority in supporting a ruler, many of whose actions are indefensible, who enjoys no credit among his own people and who is so unpopular that his unpopularity is reflected upon me when I attempt to defend him.

10. Whilst, however, this is so, the fact remains that our position would become even more precarious than it is, and possibly untenable, if we were to allow the extremist parties in Egypt to weaken the King's position to any serious degree; and at a juncture like this I have no doubt that our only course is to defend His Majesty and his prerogatives, employing at the same time all our efforts and influence with a view to prevent his abuse of them.

I have, &c.
LLOYD, *High Commissioner.*

برقية رقم ٢

نص البرقية السرية من المندوب السامى البريطانى فى القاهرة إلى وزير الخارجية البريطانية يؤكد فيها أن سعد زغلول يريد عزل الملك ، وأن نوايا ثورته مثل نوايا ثورة عرابى تماماً !

EGYPT.

Decode. Lord Lloyd (Cairo).
5th June, 1926.

D. 7.30 p.m. 5th June, 1926.

R. 9.00 p.m. 5th June, 1926.

No. 276. (R).

:::::::::::::

URGENT.

My despatch No. 274.

Adly Pasha told me last night that it would be of considerable assistance to him if I could see Zaghloul once again.

(2). I accordingly invited Zaghloul here this morning.

(3). I began by asking him whether his recent change of intention had been correctly reported in the press, i.e., whether in accordance with vote taken at Thursday luncheon party he had decided to renounce office. I had I explained to inform His Majesty's Government and could afford to risk no misunderstanding.

(4). Zaghloul replied without hesitation that he had now definitely and irrevocably made up his mind never to become Prime Minister again in any circumstances and that he would be grateful if I would communicate this decision to you in most categorically possible fashion.

(5). There had he regretted to remember been much mutual mistrust between Great Britain and

Egypt ...

(2).

Egypt in the past. Now, however, such mistrust would he hoped be speedily dissipated. He on his side would do all in his power to establish and maintain good relations with His Majesty's Government.

(6). He said in conclusion that he would enjoin moderation on Wafd and that Adly, whom they now wished to assume office, could be confident of their full support.

(7). Zaghloul's manner was deferential in marked contrast to the attitude which he had adopted at our first interview.



برقية سرية من « لورد لويد » المندوب السامى البريطانى إلى وزير الخارجية البريطانية عن مقابلته الثانية لسعد زغلول والذى أبلغه فيها سعد أنه قرر أن لا يرأس الوزارة .

(J.1000/8/16).

EGYPT.

Cypher telegram to Lord Lloyd (Cairo).
Foreign Office, 24th April, 1927. 3.00 p.m.
No. 113.

IMPORTANT.

Your telegrams Nos. 130 to 137.

You are authorised to let it be known, if and when you think necessary, that His Majesty's Government will not permit Zaghloul to take offi e. This prohibition extends a fortiori to Maher and Nekrashi, and further to any others, for example William Ebeid, against whom you consider that the suspicion of complicity in murder is strong enough to justify it.

نص البرقية السرية التي أرسلتها وزارة الخارجية البريطانية إلى المندوب السامي البريطاني بمنع سعد زغلول أن يكون رئيساً لوزارة مصر . وأن لا يدخل الوزارة أحمد ماهر ولا النقراشي ولا مكرم عبيد لأنهم اشتركوا في اغتيال الإنجليز في ثورة ١٩١٩ .

فهـــرس

رقم الايداع بدار الكتب والوثائق القومية ٨٨٥٧ / ١٩٩٠

الترقيم الدولى ISBN 977 - 08 - 0082 - 1

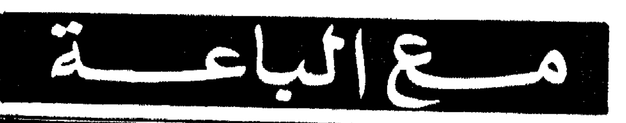


عباس محمود العقاد

عبقرية المسيح

- المسيح فى التاريخ ..
- بين بنى إسرائيل .. • تاريخ الميلاد ..
- الطوائف اليهودية فى عصر الميلاد ..
- الحالة السياسية .. والاجتماعية ..
- الحياة الفكرية فى عصر الميلاد ..
- الحياة الدينية فى العالم فى عصر الميلاد ..
- شريعة الحب • آداب حياة
- قدرة المعلم .. إخلاص التلاميذ
- الأناجيل • الغاية بعد كل ختام .





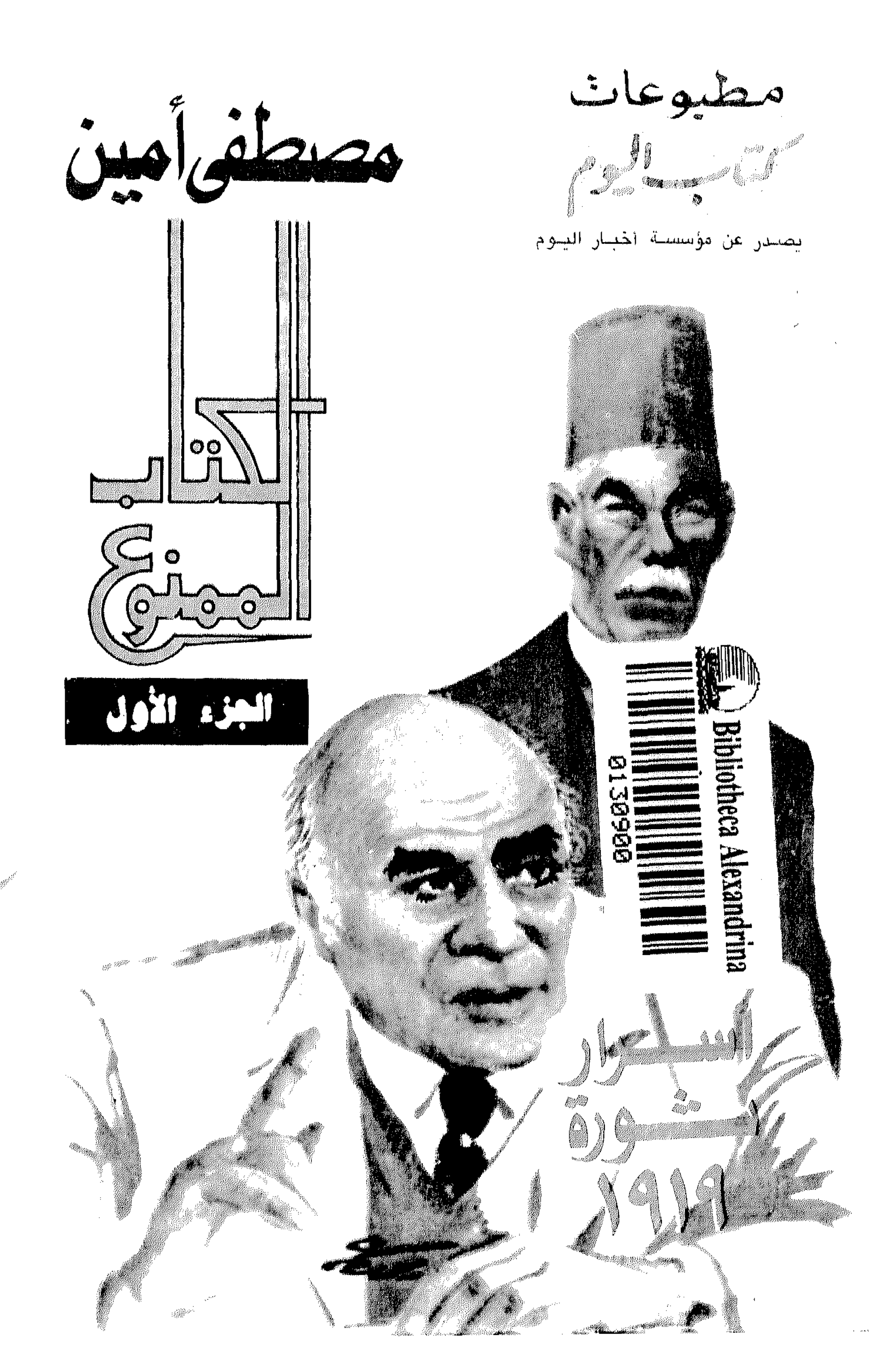
الكتـاب الممنـوع

.. فى هذا الكتاب ملحمة ثورة ١٩١٩ . خاصة جانبها الخفى . كيف دارت الحرب الخفية بين الجهاز السرى للثورة وبين مخابرات بريطانيا التى كانت عظمى وقتئذ ؟ كيف استطاع شعب فقير جائع أن يمرغ أكبر قوة وقتئذ فى الوحل ؟ لقد ظل زعماء الثورة وزعماء جهازها السرى صامتون دائما . لأن الوقت لم يكن مناسبا لاذاعة أسرارها

وأخيرا .. نشر مصطفى أمين الأسرار الكبرى للثورة فى هذا الكتاب ، فى عام ١٩٦٣ بدأ محاولة نشر هذا الكتاب ولكن قراراً صدر وقتها بمنعه . كان مصطفى أمين شاهداً على أحداث الثورة منذ البداية ، إذ ولد فى بيت الأمة وعاش فيه ، ثم وجد نفسه بعد ذلك صديقا لزعمائها الذين ائتمنوه عى أسرارهم ، ومن خلال هذا الموقع الفريد يقدم دراما الثورة ، وجوانبها السرية جدا ، وتراجيديا الشهداء البسطاء الذين سقطوا . ستقرأ عن كل منهم فى هذا الكتاب الذى كان ممنوعاً ، وأصبح الآن متاحاً للجميع .



(مطابع الأخبار)


مطبوعات
كتاب اليوم
يصدر عن مؤسسة أخبار اليوم
مصطفى أمين
الكتاب الممنوع
الجزء الأول
أسرار ثورة ١٩١٩
Bibliotheca Alexandrina
0130900

مصطفى أمين

الكتاب الممنوع

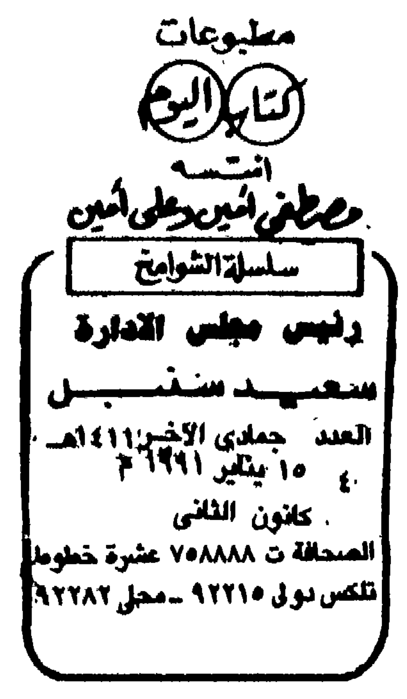


الجزء الأول

■ المشرف على التحرير : جمال الغيطاني

● العدد ٤ ● ١٥ يناير ١٩٩١ ●




مطبوعات
كتاب اليوم
أنشأه
مصطفى أمين وعلى أمين
سلسلة الشوامخ
رئيس مجلس الإدارة
سعيد سنبل
العدد ٤٠ جمادى الآخر ١٤١١ هـ
١٥ يناير ١٩٩١ م
كانون الثانى
الصحافة ت ٧٥٨٨٨٨ عشرة خطوط
تلكس دولى ٩٢٢١٥ ـ محلى ٩٢٢٨٢

● الغلاف : محمد عمر
● الماكيت : محمد عفت



الكتاب الممنوع !

فى عام ١٩٦٣ قمت ببحث عن ثورة ١٩١٩ وأسرار الجهاز السرى للثورة ، من مذكرات أعضاء الجهاز السرى أنفسهم وبمذكرات زعيم الثورة سعد زغلول .

وبدأت نشر التحقيق الواسع فى جريدة « الأخبار » .

وكنت استأذنت الرئيس جمال عبد الناصر فى النشر ، وأذن . . .

ثم قال لى الرئيس جمال عبد الناصر إنه تلقى تقارير من الأجهزة المختلفة يقول بعضها إن الغرض من هذا التحقيق الكبير هو التقليل من قيمة ثورة ٢٣ يوليو ! . . وأضاف الرئيس أنه لا يعتقد صحة ذلك ، وطلب منى أن أستمر فى النشر . .

ثم اتصل بى الرئيس وقال لى أن بعض الأجهزة تؤكد أن الغرض من هذا التحقيق إثبات أن فى قدرة الشعب الأعزل أن يثور على الجيش المسلح . . . لكن الرئيس طلب منى أن أستمر — مع ذلك — فى النشر . . .

وفجأة قامت قيامة مراكز القوى ، وادعت أن الغرض من هذا التحقيق هو تحريض الشعب على الانقضاض على الثورة . . . وصدر الأمر بوقف النشر فى صحيفة « الأخبار » !

وتوقفت عن النشر . . .

واتفقت مع الدكتور « السيد أبو النجا » (المشرف العام على دار المعارف) على نشر هذا التحقيق فى كتاب . . .

وتم ذلك الاتفاق فى شهر يوليو سنة ١٩٦٣

وفجأة صدر أمر بعدم طبع الكتاب . . .

واستمر المنع ١١ عاماً !

دخل الكتاب إلى السجن فى عام ١٩٦٣

دخلت أنا إلى السجن فى عام ١٩٦٥

ثم جاء عصر العبور . . .

وتم الإفراج عنى . . .

وكان لا بد أن يتم الإفراج عن الكتاب الممنوع !

مصطفى أمين

كلمة لا بد منها . .

كان موضوع رسالتى فى الماجستير فى جامعة (جورج تاون) بالولايات المتحدة هو « سعد زغلول وثورة ١٩١٩ » . وكانت الرسالة باللغة الإنجليزية ، وتبلغ مع ملحقاتها حوالى الألف صفحة . . .

ومع ذلك أحسست دائماً أن ثورة ١٩١٩ فى حاجة إلى أن تشرح فى عدة كتب وعدة مجلدات !

وكان الدافع إلى اهتمامى بثورة ١٩١٩ أننى ولدت فى بيت الأمة ، بيت سعد زغلول ، وكان هذا البيت هو مركز قيادة الثورة ، وأننى عشت مع قائد الثورة ١٣ سنة فى بيت واحد . فقد كان سعد زغلول خال أمى ، وكان قد تبناها بعد وفاة أبويها . وكنت أنادى سعد زغلول : « يا جدى » ، وأنادى زوجته أم المصريين صفية زغلول : « يا ستى » . . . وعشت أحداث الثورة يوماً بيوم : حضرت مواكبها وجنازات شهدائها ، عاصرت انتصاراتها وهزائمها ، رأيت المعارك بين الإنجليز المسلحين بالمدافع وبين المصريين المسلحين بالطوب ! .

ثم اطلعت على مذكرات سعد زغلول ، ومذكرات قادة الثورة .

وأذكر أننى رأيت فى أوراق سعد زغلول الخاصة أوراقاً فهمت منها أن الأستاذ عبد الرحمن الرافعى كان عضواً فى المجلس الأعلى للاغتيالات أثناء ثورة ١٩١٩ !

وذهلت ! .

فإننى قرأت كل الكتب التى ألفها المؤرخ الكبير ، ولم أجد إشارة واحدة إلى هذا

الموضوع . وكنت أعرف عبد الرحمن الرافعى معرفة عائلية ، فقد كان شريكاً لوالدى فى مكتب للمحاماة فى المنصورة ودمياط ، وكانت تربطنا صداقة عائلية ، وكثيراً ما حضرته وهو يتبادل ذكرياته ، ولم يذكر مرة واحدة أنه كان عضواً هاماً فى الجهاز السرى للثورة ! .

وذهبت إليه وسألته : هل كان حقيقة عضواً فى المجلس الأعلى للاغتيالات ؟ قال : نعم . قلت : لماذا لم تذكر هذا فى كتبك ومذكراتك ؟ . قال : لأننى أقسمت اليمين ألا أفتح فمى ما دمت حياً ! قلت : لماذا لا تكتب هذه الأسرار وتطلب ألا تنشر إلا بعد موتك ؟ . قال ضاحكاً : لو كتبت ذلك أكون قد حنثت فى اليمين ! .

وقد استطعت أن أحصل على مذكرات كثير من أعضاء الجهاز السرى ، وهى شهادات هامة للتاريخ . . .

إن ثورة ١٩١٩ كانت ثورة شعبية أصيلة . خرجت من القرى والكفور ، قبل تخرج من المدن والبنادر . انطلقت من الأزقة والحوارى قبل أن تنطلق من الشوارع المفتوحة والميادين الواسعة . كانت ثورة شعب بأكمله لا ثورة فريق دون فريق . جمعت الفقراء والأغنياء . الأميين والمثقفين . الرجال والنساء . الباشوات والفلاحين . الموظفين والعمال .

إن قيمة هذه الثورة فى أنها قامت بعد أيام من خروج بريطانيا من الحرب العالمية الأولى ، وهى أقوى إمبراطورية فى العالم، الإمبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس .. فلم ينقض الشعب المصرى على مهزوم ، وإنما انقض على أعظم دولة منتصرة فى تاريخ العالم !

وسبقت مصر فى ثورتها الهند وسوريا ومراكش وليبيا ، وجميع الدول العربية ، وأستطاعت أن تؤثر فى كل ثورات المنطقة . . .

وأحب أن أوضح أننى لم أكتب عن هذه الثورة بالأسلوب التقليدى ، بل تركت الوقائع حية تتكلم ، وتحكى ، وتروى ، وتكتب . . .

غير أن كتابة تاريخ الثورة بهذا الأسلوب المتحرك قد حتمت تداخل الوقائع فى بعضها البعض ، وتشابك الأحداث فى تتابعها وترابطها ، لأن الثورة كانت مشبوبة متدفقة على أوسع نطاق وفى أكثر من مكان . وهذا هو السبب فى أنك تجد شيئاً من التكرار فى عرض بعض الوقائع التى تضمنتها الوثائق والتقارير .

ولعلى أكون قد أديت بعض الواجب الذى فى عنقى نحو ثورة ١٩١٩ ! .

حاول الإنجليز القضاء على ثورة ١٩١٩ فلوحوا لزعيم الثورة بعرش مصر!
سعد زغلول يعمل لإعلان الجمهورية

هل حاول الإنجليز القضاء على ثورة ١٩١٩ بتعيين زعيم الثورة ملكاً على مصر ؟ . وهل عرض عرش مصر على سعد زغلول ؟

هذا سؤال لم يجب عنه التاريخ بعد ، ومن واجبنا ونحن نحقق ثورة سنة ١٩١٩ أن نكشف الستار عن هذا السر !

فى أواخر شهر ديسمبر سنة ١٩٣١ زار مستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية السابق مدينة القاهرة . وفى يوم الأحد ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣١ أقام عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية مأدبة غداء كبرى فى فندق هليوبوليس بالاس لتكريم الضيف الكبير . وحضر المأدبة سير برسى لورين المندوب السامى البريطانى ، والوزراء ، وكبار رجال قصر الملك فؤاد ، وكبار رجال دار المندوب السامى البريطانى .

وفى أثناء الغداء تبسط لويد جورج فى الحديث والتفت إلى الوزراء وقال لهم :

« إن عندى سراً كبيراً عن مصر لا تعرفونه ! لقد كنت رئيس وزراء بريطانيا أثناء ثورة مصر ، وذات يوم جاءنى لورد كيرزون وزير الخارجية ومعه مجموعة برقيات من لورد ألنبى المندوب السامى البريطانى فى القاهرة ، وإذا بلورد ألنبى يقول إن سعد زغلول يريد أن يقوم بانقلاب فى مصر كانقلاب عرابى باشا ، وبعد ذلك

جاء تلغراف بأن ثورة دموية هائلة ستحدث إذا بقي سعد زغلول فى مصر . وأن هذه الثورة ستنتهى فى خلال ٢٤ ساعة إذا نفيناه من مصر ، ووافقنا على نفيه إلى جزيرة سيلان . . . وقد كنت أظن أنها جزيرة تشبه جهنم إلى أن زرتها قبل أن أحضر إلى القاهرة ووجدت أنها جميلة جداً !!

وما كدنا نوافق على نفي سعد زغلول حتى جاءت البرقيات متتابعة : كل يوم يقتل الإنجليز فى القاهرة فى رائعة النهار ولا يعثر على القتلة ! وخشيت أن يثور الرأى العام البريطانى بعد أن كذبت نبوءة لورد أللنبى بانتهاء الثورة بعد ٢٤ ساعة من نفي سعد زغلول . ورأيت أن أطفئ ثورة مصر بطريقة حاسمة — كما استطعت فى تلك الأيام نفسها أن أطفئ ثورة أيرلندا بعمل اتفاق مع زعماء الثورة ! — فوضعنا خطة بأن نرسل أحد ضباط المخابرات الذين يجيدون العربية إلى عدن ، بعد أن نعطيه تعليمات بأن يعرض على سعد زغلول أن يكون ملكاً على مصر ، على أن يقبل بقاء الحماية البريطانية ، ويقبل فصل السودان عن مصر !

وأبرقنا إلى حاكم عدن بأن يبقى سعد زغلول معتقلا عنده ، ولا يرسله إلى (سيلان) إلى أن يصل ضابط المخابرات من لندن إلى عدن ومعه التعليمات اللازمة . وذهب ضابط المخابرات إلى عدن ، واجتمع بسعد زغلول وعرض عليه أن يتولى عرش مصر ، ورفض سعد زغلول . . وأبرق ضابط المخابرات بنتيجة مسعاه ، وعندما علمت بذلك أمرت بأن ينقل سعد زغلول فوراً لا إلى سيلان ، بل إلى جزيرة أسوأ منها فى المحيط الهندى هى جزيرة (سيشل) ، وقد اخترتها لأن أحد أصدقائى مات فيها !

ثم ضحك لويد جورج وقال : « وأنا مندهش لأننى لا أرى تمثالا لزغلول هنا . . لولاه لما كنتم هنا أيها السادة ! »

ونزل هذا الكلام كالصاعقة على الوزراء الموجودين ، وكبار رجال قصر الملك

فؤاد ! . . . وأراد سير برسى لورين — المندوب السامى — أن ينقذ الموقف ، فهمس فى أذن لويد جورج بأن هؤلاء خصوم سعد زغلول ، وأنهم هم الذين رفضوا أن يقيموا له تمثالاً !

وضحك لويد جورج ، وأراد أن يتنصل من المحرج فقال : «على كل حال لو قبل زغلول هذا العرض لما كان هناك أى خطر عليكم ! فقد حدث فى ديسمبر سنة ١٩٢١ — قبل حكاية زغلول بثلاثة أشهر — أن وقعت اتفاقاً مشابهاً مع زعماء ثورة أيرلندا الأربعة : وإذا بواحد منهم يدس له الناس السم فيموت ، والثانى يضطر إلى الهرب إلى روما ، والثالث يقتله الشعب رمياً بالرصاص ، والرابع يقتله أنصاره بمدفع رشاش ! »

ويومها لم يستطع واحد من الوزراء وكبار رجال القصر الحاضرين أن يضحك من النكتة ، فقد كان معنى ذلك أن يشنقه الملك فؤاد !

وكانت هذه التصريحات يومها ملحلة . . وقال الوزراء وكبار رجال القصر فى تبريرها إن مستر لويد جورج شرب قبل الغداء وأثناءه ، كمية كبيرة من الخمر ، وإنه كان مخموراً وهو يتكلم ، وإن الذى قاله كلام فارغ ، وفى الوقت نفسه تواصى الوزراء بالكتمان !

ولكن توفيق دوس باشا وزير المواصلات ، وكان وزيراً جريئاً وصديقاً حميماً للويد جورج ، روى لى القصة ، وقد كان حاضراً هذا الغداء ، وكانت ابنته الآنسة ليلى دوس حاضرة فى أثناء روايته هذه القصة المذهلة !

هذه القصة كانت تتناقلها الأفواه فى تلك الأيام ، ولكن لا يمكن للمؤرخ أن يعتمد عليها لأنها قصة بلا مستندات .

عرابي رقم ٢

وقد حدث بعد ذلك أن سمحت الحكومة البريطانية للمؤرخين بالاطلاع على بعض — لا كل — البرقيات السرية التي تبادلها لورد أللنبي مع لورد كيرزون وزير الخارجية أثناء الثورة . . فإذا في بعض هذه البرقيات ما يؤيد الرواية التي رواها مستر لويد جورج في القاهرة . .

مثلا برقية هذا نصها :

دار الحماية — القاهرة

١٨ أبريل سنة ١٩٢١

من لورد أللنبي المندوب السامي

إلى لورد كيرزون وزير الخارجية

إنني أعتقد أن سعد زغلول في حالة من الزهو والترفع حتى إنه لا يستبعد أن يقوم بانقلاب كانقلاب عرابي باشا .

أللنبي

ثم أرسل لورد أللنبي برقية أخرى :

دار الحماية — القاهرة

٨ ديسمبر سنة ١٩٢١

من لورد أللنبي المندوب السامي

إلى لورد كيرزون وزير الخارجية

ألهب سعد زغلول الموقف فى مصر . وصل إلى درجة الغليان . أطلب تفويضاً بإنذاره هو وثمانية من أنصاره ، بمنعه من الخطابة ، ومن شهود أى اجتماع عام ، ومن استقبال الوفود ، أو أن يكتب فى الصحف ، أو أن يقوم بأى عمل من الأعمال السياسية ، وأن يغادر القاهرة فوراً ، ويقيم فى منزله فى الريف تحت رقابة البوليس !

أللنبى

ثم أرسل لورد أللنبى برقية ثالثة :

دار الحماية — القاهرة

٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١

من لورد أللنبى المندوب السامى

إلى لورد كيرزون وزير الخارجية

وجهت اليوم إلى سعد زغلول إنذاراً نهائياً . . إذا لم يخضع هو وثمانية من زملائه فوراً فسأقبض عليهم وأنفيهم فى الحال خارج مصر !

أللنبى

وفى اليوم التالى أبرق لورد أللنبى :

٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١

تم القبض على سعد زغلول . الحالة هادئة جداً .

إن سيلان أوفق مكان ، لأنها مقرونة فى الأذهان باعتقال عرابى باشا ، واسمها سيحدث فى الشعب تأثيراً عظيماً .

أللنبى

وبعد يومين أبرق لورد أللنبي برقية جديدة :

دار الحماية ـــ القاهرة .

٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢١

من لورد أللنبي المندوب السامي

إلى لورد كيرزون وزير الخارجية

هذا بيان الأمكنة الموجود بها التسعة الأشخاص الذين أمرتهم بالكف عن الأعمال السياسية . . . ستة منهم الآن في السويس ينتظرون الإبحار من السويس على باخرة تقل في ٢٨ ديسمبر . . وثلاثة أطاعوا أمرى وهم تحت مراقبة البوليس .

عيد ميلاد سعيد .

أللنبي

هذه البرقيات الهستيرية كلها تؤيد رواية لويد جورج عن الحالة التي كان فيها اللورد أللنبي المندوب السامي البريطاني في مصر !

وهذا جزء من الرواية . . ولكن ما هو نصيب بقية الأجزاء من الصحة ؟ إن مستر سيلفستر ـــ السكرتير الخاص للويد جورج ـــ ألف كتاباً بعنوان « لويد جورج الحقيقي » جاء في صفحة ٦٦ منه عن زعماء ثورة أيرلندا الذين وقعوا الاتفاق - - الذي أشار إليه لويد جورج ـــ قوله بالحرف الواحد :

« إنهم وقعوا المعاهدة . ولكن ماذا حدث ؟ . . " جريفث " مات مسموماً ، و " كولنز " ضرب بالرصاص : و " داف " فر إلى روما ، و " بارتون " قتل ، و " تشيلدز " قتل أيضاً » .

ولكن أين هي الوثيقة التي تدل على أن العرش عرض على سعد زغلول ؟ إن

الصحف والمجلات بقيت صامتة لا تستطيع أن تفتح فمها . فتذكر أو تشير إلى السر الخطير !

ومات الملك فؤاد . .

وبعد وفاته خرجت مجلة (آخر ساعة) فى يوم ١٤ يونيو سنة ١٩٣٦ ، وألقت القنبلة ! . . . فقد كتبت تقول بالحرف الواحد : « هناك صفحة من تاريخ مصر الحديث ضائعة . أو حلقة مفقودة فى التاريخ السرى للثورة المصرية الأخيرة. ولا نعرف هل آن أوان نشر هذه الصفحة أم لا ، ولا نعرف كيف ستقابل هذه المعلومات من حضرات الزعماء ومن رجال السراى . ولكنها خدمة نقدمها لأولادنا الذين سيكتبون غداً تاريخ مصر كما يجب أن يكون !

والسؤال هو : « هل عرض عرش مصر على سعد زغلول ؟ »

والجواب : « نعم ! » . وهناك شهود أحياء ووثائق تاريخية لهذا العرض الذى تم فى عام ١٩٢٢ : فعندما نفت السلطة العسكرية سعداً إلى سيشل ، تقدم إليه فى مدينة عدن مندوب رسمى من حاكم عدن ، وطلب مقابلته مقابلة خاصة .

وكان أن أبلغ مندوب الحاكم العام سعد زغلول أن الحكومة البريطانية تعرض عليه أن يختار لنفسه أمراً من اثنين : أن يصر على الاشتغال بقضية الاستقلال . وسوف تكون نتيجة هذا الإصرار نفيه إلى سيشل ليبقى بها مدى حياته . (وذكر له المندوب مدى الأهوال التى سوف يصادفها !) . . . أو أن تنصبه الحكومة البريطانية سلطاناً على مصر تحت الحماية البريطانية ، وتضمن له استقلالا ذاتياً فى حدود هذه الحماية ! .

وأجاب سعد زغلول بلا تردد : « إننى أفضل أن أكون خادماً فى بلادى المستقلة ، على أن أكون سلطاناً فى بلادى المستعبدة المحتلة ! »

وسأله مندوب الحاكم : « هل هذا هو الرد الأخير ؟ »

فأجاب سعد : « إنه لكذلك »

وهكذا انتهت المقابلة الخطيرة .

ولقد دون سعد هذه المقابلة فى مذكراته بتفصيل دقيق ، وسمعتها أنا شخصياً من المغفور له فتح الله باشا بركات ، وأنا أعرف أنه دونها فى مذكراته ، الموجودة الآن عند الدكتور بهى الدين بك بركات .

وأعرف أن أم المصريين تعرف هذه القصة بالتفصيل من سعد زغلول . وأعرف أن عدداً من أعضاء الوفد وعلى رأسهم الرئيس الجليل ، ومعالى مكرم عبيد باشا يعرفون القصة (وهما الوحيدان على قيد الحياة من زملاء سعد فى سيشل) . . . » .

انتهت الكلمة التى نشرتها مجلة (آخر ساعة) فى العدد ١٠١ الصادر يوم ٢٤ يونيو سنة ١٩٣٦ فى الصفحة ١٢ ، منذ ٣٨ عاماً ! .

أزمة فى القصر !!

وقيمة هذه الرواية فى أنها نشرت والملك السابق فاروق، ابن الملك فؤاد، لا يزال ملكاً ! . . وأن الشهود الذين تحدثت عنهم آخر ساعة كانوا موجودين : فإن صفية زغلول كانت على قيد الحياة . . ومصطفى النحاس كان رئيساً للوزارة . . ومكرم عبيد كان وزيراً للمالية . .

ولكن الذى حدث يومها أن الأمير محمد على رئيس مجلس الوصاية احتج على هذا النشر ، وتحدث فى ذلك إلى عبد الفتاح الطويل الوكيل البرلمانى لوزارة القصر ، وتحدث أيضاً إلى مكرم عبيد باشا ، فقال له مكرم : « إن الرواية صحيحة مائة

فى المائة ! » وقال الأمير محمد على يومها إنه لا يعترض على صحة الرواية، ولكن نشرها فيه إساءة للأسرة المالكة !

ولم ينشر تكذيب لهذه القصة !

وما كاد الأمير محمد على يتنفس الصعداء ، حتى ظهر كتاب « سعد زغلول » للأستاذ عباس العقاد ، وقد جاء فى صفحة ٤٠٥ منه ما يأتى :

« نزل سعد وأصحابه فى قلعة عدن ، فلم يلبثوا قليلا حتى جاءهم رسول من مصر هو موظف سورى كبير كان يعمل فى دار الحماية ، فاستأذن فى لقاء سعد على انفراد وخرج معه فى ركبه الرياضى ، وافتتح معه حديثًا وجيزاً عن المفاوضات والحلول المعروضة . . ثم فاجأه بكلمة مقتضبة لا علاقة لها بحديثه السابق ، قائلا : « ستكون ملكًا على مصر ! . . » .

فدهش سعد لهذه المفاجأة ، وأجابه فى حدة واستغراب : « مالنا ولهذا ؟ وما شأنى أنا والملك ، ولست إلا واحداً من الرعايا ؟ » فعاد الرجل إلى الكلمة يكررها وأضاف إليها : « إنك زعيم الأمة الذى لا ترتضى سواه ، ولو قبلت ما يعرضه الإنجليز عليك وعلى الأمة لما خالفك أحد » . فاختصر سعد هذه المحادثة ، وقال للرجل : « إننى أفضل أن أكون فرداً فى أمة مستقلة على أن أكون ملكًا لبلاد مستعبدة فى ظل حماية أجنبية ! » ولزم الصمت فى عودته إلى القلعة ، بعد أن قال له — على ما أذكر — : « إننى أحب لو أننى لم أسمع شيئًا مما تقول ، ولا أود أن أسمعه مرة أخرى ، منك أو من سواك » .

هذا هو ما كتبه الأستاذ العقاد . والعقاد حجة فى تاريخ سعد زغلول . . «

ولكن المؤرخ يبحث دائمًا عن مستند مكتوب . . فإن أحداً من أبطال القصة لم يتكلم . . ويزيد فى أهمية هذا التحقيق أن سعد زغلول لم يكن قبل الثورة . .

هو بعد الثورة . . كان قبل الثورة فرداً ، وبعد الثورة زعيما وقائداً ! . . كان يقف وحده ، ثم أصبح يقف ومعه الملايين . . ومن هنا يتغير الرجل ، فإن ثقة الشعب وإيمانه يرفعان الرجل من الأرض ، ويجعلانه فوق الرءوس . .

فقد كان سعد زغلول قبل الثورة يطمع فى أن يكون وزيراً للأوقاف فى وزارة حسين رشدى ! . . وقد رشحه رئيس الوزراء للسلطان فؤاد ، ووافق السلطان وبقى سعد زغلول ينتظر ، بل إنه اعترف بأنه كان لا ينام الليل وهو يفكر فى هذا المنصب : يتولاه أو لا يتولاه . .

ثم جاء الرد من نائب ملك إنجلترا برفض ترشيح سعد زغلول وزيراً . . ونزل النبأ كالصاعقة على سعد زغلول ، واعترف بأنه تضايق لأنه لم يصبح وزيراً للأوقاف !

وكان هذا قبل الثورة بشهور . .

وقبل ذلك رشح وزيراً للزراعة فى عهد السلطان حسين . . فقد حدث أن انتحرت إحدى السيدات ، وظهر أن لها علاقة بوزير الزراعة فى تلك الأيام . . وكانت السيدة ابنة أحد زملاء وزير الزراعة وزوجة لأحد كبار الموظفين . . ثم ضبطت السيدة مع وزير الزراعة . . واضطر وزير الزراعة أن يستقيل من الوزارة استقالة مشهورة . .

ورشح سعد زغلول وزيراً للزراعة خلفاً للوزير المستقيل . .

ورفض لورد كتشنر — نائب الملك فى ذلك الحين — تعيين سعد زغلول وزيراً للزراعة ! . . واعترف سعد زغلول بأنه كان يأمل أن يكون وزيراً للزراعة . . وأنه أصيب بخيبة أمل عندما رفض لورد كتشنر تعيينه فى هذا المنصب . . بل إن لورد جورج لويد ، المندوب السامى البريطانى ، قال فى صفحة ١٨١ من مذكراته التى نشرها بعنوان : « مصر منذ عهد كرومر » :

« إن سعد زغلول فى أثناء الحرب طمع فى أن يعين مديراً لمكتب البعثات فى باريس خلفاً ليعقوب أرتين باشا . . وإن لورد كتشنر المندوب السامى البريطانى يومها رفض أيضاً تعيينه فى هذا المنصب . . وإن السر هو أن سعد زغلول كان يهاجم لورد كتشنر ولا يحترمه ! »

سعد فكر فى أن يهاجر من مصر

ولقد اعترف سعد زغلول مرة بأنه فكر فى أن يهاجر من مصر — فى أثناء الحرب العالمية الأولى — بعد أن أقفلت جميع الأبواب فى وجهه ! . . كانت الأحكام العرفية معلنة ، ولا يستطيع أحد أن يفتح فمه ! وكان السلطان معيناً بقرار أصدره وزير الخارجية البريطانية ! كانت الرقابة مفروضة على الصحافة . . كان القصر يكرهه ، وكان الإنجليز يمقتونه . . وكان يشعر أنه أصبح متعطلا بلا عمل !

ومن هنا كان يطمع فى أن يكون وزيراً !

فكيف أصبح هذا الرجل — بعد عامين اثنين من هذه الرغبة فى الحصول على منصب وزير الأوقاف — يرفض أن يكون ملكاً على مصر ! ؟ . . إن هذه الرواية لا تزال فى حاجة إلى مستند .

إن رواية لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا هى أنه عرض العرش على سعد فى عدن . . ولقد بقى سعد زغلول فى عدن من أوائل يناير إلى ٢٨ فبراير — وهذا يؤيد رواية لويد جورج بأن أمراً صدر إلى حاكم عدن باستبقاء سعد زغلول فيها — فلو أنه تقرر سفره إلى سيلان أو سيشل كما أعلن أولا ، فلماذا يبقى فى عدن طوال

هذه المدة ، إلا إذا كان هناك حقيقة سبب لهذا الاستبقاء ؟!

إذن فالسبب فى بقائه هو أن يستطيع « الرسول » أن يسافر من لندن إلى عدن ويجتمع بسعد زغلول ، كما ورد فيما ذكر عن هذا الاجتماع الخطير !

مذكرات فتح الله بركات

ولنبحث عن مذكرات الذين كانوا منفيين مع سعد زغلول فى عدن . . لقد حصلنا على مذكرات فتح الله بركات باشا السرية ، وفيها يقول فى صفحة ٦ تحت عنوان « تابع يوم الاثنين ١٣ فبراير سنة ١٩٢٢ » ما يأتى :

« ثم حضر (جارسنا) الكابتن استيل مرة ثانية . . وسأل الرئيس إذا كان يريد التريض اليوم أو غداً . فقال الرئيس : أريده اليوم . وتعينت الساعة الرابعة بعد الظهر موعداً له . وفى الموعد عاد الكابتن ونزل مع الرئيس . وفى أثناء نزولهما قابلهما رجل طويل القامة ، عليه بذلة ملكية وبرنيطة عسكرية ، أشقر اللون مع ميل إلى الصفرة ، تناهز سنه الستين ، فحسبه الرئيس أولا صاعداً عند الفرقة العسكرية النازلة معنا . ولكنه بعد أن قدمه الكابتن استيل للرئيس عاد فنزل معهما ، وتكلم بعربية فصيحة عن الهواء والصحة ، حتى وصلوا إلى السيارة فركب مع الرئيس ، وانصرف استيل بدون كلام . .

« وأخذ الرجل يتكلم بالعربية كما ابتدأ ، وليس من المتيسر إثبات ما دار من الكلام حسب ترتيبه ، ولكن يمكن تلخيص أهم نقطة فيه بأن الرجل أخذ ـ بعد الكلام عن الهواء والصحة ـ يسأل عن راحتنا ، وعما إذا كان الرئيس ورفاقه يخرجون للرياضة ويقرءون الجرائد . فأجابه الرئيس بأنه لم يحصل الإذن له بالرياضة

إلا هذه المرة ، وأنه لم يخرج من السجن من بعد دخوله إلا مرتين فقط لزيارة أحد رفقائه فى الاسبتالية التى كان قد نقل إليها . فقال الرجل : « إنكم تكرهون الإنجليز ! » . . فجاوبه الرئيس : « إن الأمة المصرية لا تكره أمة من الأمم إلا من يريد التغلب عليها وحكمها ، وهى بالعكس تريد مخالفة الإنجليز ومصادقتهم ، ولكنهم هم يريدون حكمها » .

وقال الرجل : « إن المصريين يسبون الإنجليز ! » . . فأجابه الرئيس : « إنهم ليسوا بسبابين . ولكنهم يغضبون لإرادة التسلط عليهم » . قال الرجل : « إن الإنجليز أمة ظالمة ! » . فأجابه الرئيس : « أتظن ؟ » . قال الرجل : « نعم ، وإنى أحب الترك والعرب . وكنت مع الجيش التركى ، وإنى هنا مدة ست عشرة سنة وفى مصر ثلاث سنين » . . فقال الرئيس : « إن المصريين لا يحبون الترك ، ولا يحبون أحداً يتسلط عليهم لا من الترك ولا من الإنجليز ! » . قال الرجل : « إن هناك قلقاً عظيما فى الهند . وإن الهند تطلب الاستقلال » . قال الرئيس : « هل هذا حقيقى ؟ » . فأجابه : « نعم » ، وأضاف أنه كان فى الهند وعاد منها منذ خمسة أيام فقط ، وأن ما تطلبه هو حقها . فلم يجبه الرئيس عن ذلك بشىء .

وسأل عن السلطان الحالى وعن اسمه . فلم يحضر الرئيس اسمه (اسم السلطان) وأخذ يتذكره ، وبعد قليل — بعد التذكر — أورده ! . . فقال الرجل : « نعم ؟ إنه فؤاد . ماذا تقول فيه ؟ » . فأجابه سعد : « من أى جهة ؟ » . قال : « هل هو محبوب وله نفوذ ؟ » . فأجابه الرئيس : « إن الناس لا يفكرون فى شأنه ، وليس له نفوذ ولا أهمية » .

ثم سأل عن عدلى باشا . فأجابه بأنه لا أهمية له ، وليس رئيساً للحزب .

فسأله إذا كان متفقاً الآن مع الرئيس ؟ فأجاب بأن لا أهمية لاتفاقه أو خلافه ما دام لا حزب له ، والبلد كله كتلة واحدة ، لااختلاف فيه ويريد الاستقلال ، أى أن يحكم نفسه بنفسه ، مع محالفة الإنجليز ومصادقتهم .

قال الرجل : « لا أظنك تحب أن تبقى بعيداً عن بلادك ، لا بد من العودة عاجلا أو آجلا » . ثم قال فى موضع آخر : « لا بد أن تصير ملكاً » . فأجابه الرئيس : « إنى لا أبحث عن ذلك ، ولكن الذى أبحث عنه هو استقلال بلادى» فكرر الرجل ذلك مراراً ، فلم يظهر الرئيس اهتماماً . . وجاء فى كلامه أنه موظف فى الأمور السياسية ، وأن له ابناً ضابطاً فى الجيش المقيم بعدن .

وجاء فى كلامه أنه يعرف اللورد أللنبى ، وامتدحه » .

انتهى نص ما كتبه فتح الله بركات عن مقابلة سعد زغلول مع الرسول الذى أرسلته إليه حكومة لندن . .

ولكن فتح الله بركات لم يحضر الحادثة الخطيرة .

ولا بد أن يعتمد المؤرخ على رواية أحد الشخصين اللذين حضرا هذا الاجتماع . إنهما الرسول الإنجليزى ، وسعد زغلول ! .

ولكن هل كتب سعد زغلول فى مذكراته عن عدن قصة هذا الاتصال ؟

إن سعد زغلول دون فى مذكراته عند نفيه إلى مالطة كل التفاصيل الدقيقة . . فلا بد أنه فعل ذلك عندما كتب عن قصة نفيه إلى عدن ، ثم إلى سيشل . .

الملك سرق الدفتر !!

وهنا تظهر مفاجأة مذهلة . .

إن الكراسة التى فيها مذكرات سعد عن القبض عليه فى مصر ، ونفيه من مصر ،

وسجنه فى عدن .. مختفية ! .. ولقد قيل هذا يوم تسلم الدكتور بهى الدين بركات — باسم ورثة سعد زغلول — هذه المذكرات من خزانة بنك مصر التى أودعها فيها الرئيس السابق مصطفى النحاس . وكانت محكمة مصر قد حكمت بهذا التسليم .

قيل إن الدكتور بهى الدين بركات سجل فى محضر الاستلام أن هناك مائتى صفحة اختفت ! . . وأثبت الدكتور بهى الدين بركات فى المحضر أن سجلات البنك لا تقول إن الخزانة الخاصة المودعة فيها المذكرات قد فتحت منذ أودعت فيها المذكرات عام ١٩٢٧ . . فى حين ثبت أن هذه المذكرات فتحها الرئيس السابق مصطفى النحاس أكثر من مرة . .

فهل فتح مجهول هذه الخزانة وأخذ منها جزءاً من المذكرات وهو الخاص بعرض العرش على سعد زغلول ؟ .

إن الرئيس السابق مصطفى النحاس ليس صاحب مصلحة فى إخفاء هذه الحقيقة .. فمن هو صاحب المصلحة فيها ؟ . .من هو الذى يعرف أن هذا الجزء بالذات يحوى مسألة خطيرة جداً هى عرض العرش على سعد زغلول ؟ . . ألا يجوز أن يكون صاحب المصلحة فى ذلك هو القصر الملكى ؟! . . وألا يجوز أن يكون أحد كبار رجال قصر الملك فؤاد الذين كانوا موجودين فى الحفلة التى أقيمت للويد جورج فى ديسمبر سنة ١٩٣٠ قد أسرع وأبلغ الملك فؤاداً ما قاله لويد جورج عن عرض العرش على سعد زغلول فى عدن ؟!

وألا يجوز أن يكون الملك فؤاد قد استطاع بوسائله الخاصة أن يفتح خزانة بنك مصر المودعة فيها مذكرات سعد زغلول ، وأن أحد رجاله انتزع الكراسة التى بها الجزء الخاص بنفى سعد زغلول إلى عدن ، وعرض العرش عليه ، وبذلك يستطيع أن يخفى إلى الأبد أن فلاحاً أبى أن يجلس على عرش مصر فى ظل حراب الإنجليز ؟! .

إن الثابت أن كراسة تبدأ صفحاتها من صفحة ١٤٢٦ إلى صفحة ١٤٨٢ قد اختفت من خزانة بنك مصر ! . . إن هذا أكثر من مجرد استنتاج .. إنه حقيقة ، لأنه لا يوجد سبب وجيه لأن يحتفي من مذكرات سعد زغلول الجزء الخاص بنفيه في عدن ، إلا أن يكون الملك فؤاد أو أحد رجال القصر أراد أن يخفي عن التاريخ إلى الأبد هذا الجزء الخطير من تاريخ مصر !.. إن هذه الست والخمسين صفحة المختفية يمكن أن تكون هي الحاوية لهذا الحدث الخطير المجهول ! .

ولكن هناك مفاجأة أكبر !

إن الذي سرق هذا الجزء من المذكرات لم يخطر بباله قط أن سعد زغلول قد دون القصة في جزء آخر ! إنه لم يتكلم أثناء حديثه عن نفيه إلى سيشل ، وعرض العرش عليه ، مجرد حديث شفوي . . ولكنا عثرنا على القصة الكاملة « بخط سعد زغلول نفسه » ! . . إنه كتبها وهو منفي في جبل طارق ، بعد ذلك بأشهر . . كتب سعد زغلول بالحرف الواحد في صفحة ٢٥٠٤ من المذكرات :

جبل طارق

يوم الثلاثاء ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢

« ذكرت اليوم أمام حرمي وصاحبتها فهيمة « ثابت» قصة « يعقوب » الذي قابلنا في عدن، وركب معي في الأتومبيل ، وتكلم في شئون مصر ، ولمح لي بقرب العودة وزوال الشدة ، وأني أصير ملك مصر ، فقلت له إني لا أبحث عن « وظيفة » ، ولا أبغي إلا استقلال بلادي ، أما السودان فإنه لازم لمصر ، ولا يمكنها الاستغناء عنه !

فقالت فهيمة إن اللورد أللنبي أشار فى كلامه مع وفد السيدات إلى هذه المقابلة ، بقوله إننا رغبنا فى الاتفاق معه هنا وفى عدن فلم يقبل . وقالت حرمى إنه قال لهذا الوفد : إننا لا نعرف ماذا يريد ، وهو لم يقبل الاتفاق معنا .

« فتأكدت من ذلك أن ما ظننته وأصحابى عن هذه المقابلة كان صحيحاً ، وأن يعقوب هذا كان رسولا ، وأن حضوره بعد ذلك فى الباخرة الحربية لم يكن إلا ستراً لتلك المقابلة ، مع إثباتها بالإمضاء الذى رجانى فى توقيعه على الدفتر ، وكل الدلائل تدل على صحة هذا الظن ، لأنه لم يكن يؤذن لى فى الخروج للنزهة مع شدة إلحاحى فى طلبه ، ولكن فى يوم تلك المقابلة عرض علىّ الضابط استيل المكلف بشئوننا أن نخرج فى ذلك اليوم أو غده . فاخترت ذلك اليوم فى الساعة الرابعة بعد الظهر ، وفى هذه الساعة نزلت معه إلى أسفل المكان أو « القلعة » التى كنا سجناء فيها . وفى أثناء ذلك قابلنا يعقوب هذا صاعداً ، فلما قابلنا عاد معنا ، وسبقنا الضابط استيل نازلا . فتكلم معى بالعربية . . . ولما وصلنا إلى الأوتوموبيل انصرف الضابط استيل ، وذهبنا بالأوتوموبيل إلى النزهة ، وفى أثناء ذلك حدثت تلك المحادثة .

« ولما عدت فى الساعة الخامسة انصرف هو ، وصحبنى الضابط النوبتجى الذى كان فى انتظارى ، ولما وصلت إلى إخوانى قصصت القصة عليهم فأعجبوا كل الإعجاب بكلامى فيها ، وقد أمليتها على مصطفى بك النحاس فأثبتها عنده ، كما كتبها فتح الله باشا ، ولا أذكر تاريخ اليوم بالضبط ، وربما كان فى أوائل فبراير .

« وقد صرح لى الرجل بأنه كان ضابطاً فى الجيش ، ثم خرج منه ، والتحق بالوظائف السياسية ، وأن له ابناً ضابطاً فى الجيش ، ومع ذلك فإن قومندان الباخرة أنكر أنه موظف ، وقال إنه انفصل من الخدمة منذ زمان طويل .

« ولما أتممت القصة لحرى وحدها قبلتنى ، وأبدت إعجابها بتعففى وزهادتى ، وقالت : الآن أفهم أن الإنجليز لا يسمحون بعودتك ، لأنهم اعتقدوا أن إرضاءك ليس فى مقدورهم ، ما داموا لا يفرطون فى مصر ، وهذا هو الرأى الراجح ، فقلت لها : إنه لا بغية لى فى هذه الحياة إلا أن أرى بلادى مستقلة ، وكل ما دون هذه الغاية صغير فى عينى ، مهما علا شأنه وعظم قدره ، وإن تلك القصة على أهمية ما عرض فيها وخلابته ، لم يؤثر على فى شىء ، بل كنت قد نسيت أمرها كل النسيان ، وما تذكرته إلا لما جاءت مناسبة الملك .

وقلت لها : « وإنى إذا مت الآن أموت مستريحا من جهتك ، فقد عرفك الناس ، وأخذت بينهم مكانة عليا ، فلست كغيرك من السيدات : شخصيتك منطوية فى شخصية زوجك ، ومندمجة فيها ، بل إن لك شخصية قائمة بذاتها ، وصفات عالية عرفها الناس فيك ، فلا ضير عليك بعدى . . »

هذا هو ما دونه سعد زغلول بالحرف الواحد فى مذكراته .

ولكن ، هل انتهت القصة ؟

لا نقبل هذا السلطان !

صفحات ممزقة من مذكرات سعد

في ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ تناولت الغداء مع احمد باشا الباسل وكيل الوفد المصرى على مائدة الأستاذ محمد عبد الرحمن الجديلي مدير إدارة المساجد بوزارة الأوقاف فى تلك الأيام . وكان معنا المرحوم الأستاذ توفيق صليب ، والمرحوم كامل الشناوى ، وعلى أمين .

وبعد الغداء جلس حمد باشا يروى ذكرياته السياسية الممتعة . قال إنه كان مع الوفد المصرى فى باريس سنة ١٩٢٠ . ولاحظ أن نفوس الأعضاء لم تكن متآلفة . كان الأعيان من الأعضاء يقولون إن سعد زغلول يريد إعلان الجمهورية فى مصر ، ويعتقدون أنه بذلك سيخرب البلد ، ولم يكن سعد زغلول فى أول الثورة من أنصار الجمهورية . ولكن بعد شهر من قيامها بدأ يفكر فيها . والسبب أننا كنا منفيين فى مالطة وجاءت برقية تقول إن إحدى المديريات أعلنت استقلالها وأعلنت الجمهورية .

واهتم سعد زغلول بهذا النبأ ومكث يحدثنا فيه حتى الصباح . وكنت أنام مع إسماعيل صدقى فى غرفة واحدة . وقلت له إننى شعرت أن رأس سعد زغلول دار بفكرة الجمهورية ، وكان من رأى صدقى أن إعلان الجمهورية كارثة . وعندما ذهبنا إلى باريس كان سعد يلمح إلى ذلك . وقد رفض يوماً اقتراحاً بأن يتكون برلمان يعيد انتخاب السلطان فؤاد سلطاناً . وقال إن البلد هو الذى يختار نوع الحكم بعد الاستقلال . وكان أعضاء الوفد — وخصوصاً الأعيان منهم — يرون أن هذا اتجاه جنونى . وأنه سيؤدى

إلى انفضاض الأعيان عن الثورة وإلى قيام البلشفية ، وقال عبد العزيز فهمي : « إذا كنا لا نستطيع أن نحتمل سعد زغلول كرئيس وفد فكيف نحتمله لو أصبح رئيس جمهورية ؟! »

وكان سعد يسمي المعارضين في خلع السلطان : « جمعية عبيد السلطان ! »

وقال حمد باشا : « وذهبت إلى سعد باشا وقابلته منفرداً ، ونصحته بأن يعمل على تصفية القلوب ، وأن الأعضاء يشكون في نواياه ، وأنه يحسن أن يصفى الجو قبل سفر الوفد المصري إلى لندن للمفاوضة مع ملنر ، ويضمد الجروح . ولكن سعداً لم يهتم كثيراً برأيي ، ولم يكن يعتقد أن الأمر سيؤدي إلى انشقاق . . وسافر الوفد إلى لندن، وفي أحد الاجتماعات اختلف الأعضاء على من يتولى مفاوضة اللورد ملنر ، فقد خشينا أن يثير سعد زغلول مسألة الجمهورية — مخالفاً أغلبية الوفد — وكان عدلي قد قال إن سعداً أثارها في مقابلته مع اللورد ملنر ، بغير اتفاق معنا : وقال سعد إن من رأية أن الاستقلال هو أن يختار الشعب بنفسه النظام الذي يراه ، جمهورياً أو ملكياً، ويجب أن ينص على هذا في المعاهدة . وقال إن من رأيه عزل السلطان باعتباره أثراً من آثار الحماية، وأن الشعب ينتخب حاكمه بعد الاستقلال : واشتدت المناقشة بيننا . . واتهمنا سعد بأننا نعارض في خلع السلطان وإعلان الجمهورية ، من أجل مصالحنا الشخصية !

فقلت : « أنا طلبت من سعد باشا في باريس أن يفتش عن الشروخ ويلحمها قبل سفرنا إلى لندن ! »

قال سعد باشا متضايقاً : « شروخ إيه ؟ »

قلت : « الشروخ التي في الوفد يجب أن تفتش عنها » .

فقال سعد باشا : « أنا يا سيدي عملتك أنت المفتش » .

وأجاب حمد باشا : « إذن أنا أقبل الوظيفة ؟ . لكن أول من سأفتشه هو أنت ! »

فتضايق سعد باشا وقال : « أنت لا تفهم ما تقول . . » . . فثرت في وجهه ، وقامت مناقشة عنيفة بيننا اشترك فيها سينوت حنا بك . وقلت لسعد باشا : « إن رأينا فيك أنك مجنون ، وأنك تريد أن تخرب الحركة بإثارة هذه المسألة ، وإن عدلى باشا قال إن الإنجليز مصممون ألا يعقدوا محالفة إلا مع السلطان ! » .. وقال سعد زغلول إنه لا يعترف بالسلطان ، وإن السلطان موظف إنجليزى ، وإنه يجب أن يخرج بخروج الموظفين الإنجليز ، وإن السلطان فؤاداً مجرد جندى فى جيش الاحتلال ، ويجب أن يخرج مع جيش الاحتلال ! . . وثار واصف غالى ضدى ، وثار على ماهر ضدى ؟

« وخرجت من هذا الاجتماع وأنا مصمم على السفر فى اليوم التالى إلى مصر . ولكن محمد محمود باشا والمرحوم عبد اللطيف المكباتى بك أقنعانى بأنى على خطأ فى توجيه هذه العبارات العنيفة إلى سعد زغلول ، وأن الواجب أن أعتذر لسعد . وقال لى باقى أعضاء الوفد نفس هذا الكلام ، ونزلت على رأى الأغلبية ؟

وفى اليوم التالى دخلت اجتماع الوفد فوجدت جميع الأعضاء موجودين فقلت : « سلامو عليكم » . . فقال الأعضاء : « عليكم السلام » . . فقلت : « يظهر أننى كدرت صفوكم أمس ، وأنا أعتذر لكم عما بدر من جانبى » . . فقال سعد باشا : « هذا الكلام ما ينفعش . تعال هنا » . . قلت له : « أنا لا أوجه الكلام لمعاليك ، وإنما أوجهه للجميع » . . فقال سعد باشا : « تعال اقعد بجانبى » ..

ثم وقف سعد وقال : « ليس حمد باشا هو الذى يجب أن يعتذر ، بل أنا الذى يجب أن أعتذر ، فأنا الذى بدأت بالعدوان ، ولهذا أقدم لصديقى حمد أسفى واعتذارى ، وأنا متمسك برأيى ، ولكنى أحترم رأيه ولا أقره » .

هذا ما قاله حمد الباسل باشا يومئذ : ولكن هل يمكن للمؤرخين أن يكتفوا بشهادة الذين حضروا هذه الرواية ، للتدليل على أن سعد زغلول كان فعلا يريد إعلان الجمهورية ؟ . . ذلك أنه ليس فى أقوال سعد المنشورة أى كلام عن إعلان الجمهورية ، أو ما يوحى بأن ثورة سنة ١٩١٩ كانت متجهة إلى الجمهورية ، وأنه لولا الأعيان وكبار الإقطاعيين من أعضاء الوفد لاتجهت ثورة سنة ١٩١٩ إلى الجمهورية !

ترى هل كانت مصالح الإقطاعيين هى التى منعت الثورة من هذا الاتجاه الثورى ؟ وهل معنى هذا أن ثورة ٢٣ يوليو كانت على حق عندما بدأت أولا بتصفية الإقطاع ، ثم أعلنت الجمهورية بعد ذلك ، وأنها لو لم تفعل ذلك لما استطاعت أن تعلن الجمهورية ؟ وهل كان الشعب المصرى فى تلك الأيام مستعداً لإسقاط الحكم الملكى ، والاتجاه إلى النظام الجمهورى ؟

إن الرد على هذه الأسئلة الخطيرة لا يكتفى فيه برواية منقولة غير مكتوبة ، وخاصة أن هذه الواقعة بالذات — برغم تأكيد حمد الباسل باشا لها — لم تذكرها أو تشر إليها أى جريدة من الجرائد ! . صحيح أن شركة روتر وزعت برقية فى أوائل يناير سنة ١٩٢٠ على جميع صحف العالم هذا نصها : « صرحت جريدة "التيمس" بأن لديها وثائق تثبت أن قلب السلطة المصرية سيكون من أولى نتائج انتصار المتطرفين فى مصر » . . ولكن جريدة "التيمس" يومها لم تنشر هذه الوثائق ، وقيل إنها أرادت بذلك إيقاع الخلاف بين الأمراء وبين سعد زغلول الذى كانت تسميه جريدة التيمس « زعيم المتطرفين » ! .

إذن لابد من مستند لترتكز عليه هذه الواقعة التاريخية . فهل هناك مستند ؟ نعم .. إن بين يدىّ مذكرات المرحوم الدكتور محمد حسين هيكل باشا عندما

كان رئيساً لتحرير السياسة . إنه يتحدث عن المعركة الانتخابية لانتخاب أول مجلس نواب بعد ثورة سنة ١٩١٩ ، وكيف حاول الأحرار الدستوريون وقف سعد زغلول ، وإذا به يكتسحهم اكتساحاً لم يسبق له مثيل فى التاريخ . . حتى بعد أن اتهموه بأنه يريد خلع الملك فؤاد !

كتب الدكتور هيكل فى مذكراته يقول : « لست أقف عند ما قيل فى هذه الخطب ، اللهم إلا خطاباً ألقاه محمد على علوبة بك كان له شأن خاص . كان علوبة بك سكرتير حزب الأحرار الدستوريين ، وكان قبل ذلك أمين صندوق الوفد حين كان الوفد فى باريس . فلما ألقى خطابه وجه إلى سعد باشا شخصياً تهماً اهتز الحاضرون لسماعها ، وكانت عبارته " إنى أتهم سعد زغلول باشا علناً . . " ، وهو يلقيها بصوته الجهورى ، تقابل بالكثير من الدهشة لتصرف رجل يسميه أنصاره " نبى الوطنية " . . فقد اتهم سعداً بعدة تهم ، منها أنه استولى لنفسه على مال الوفد وقدره ثلاثة وثمانون ألفاً من الجنيهات ، ومنها أنه أثناء محادثات ملنر طالب عزل السلطان فؤاد ، بحجة أنه أثر من آثار الحماية !

وخرجنا بعد هذا الخطاب ، والناس يتهامسون : " بماذا عسى أن يواجه سعد هذه التهم ؟ " . وسألنى الدكتور حافظ عفيفى إذا كنت سأنشر هذا الخطاب كما هو فى جريدة السياسة التى تصدر صباح السبت — فلم تكن السياسة تصدر صباح الجمعة — وأجبته بكل بساطة أننى سأنشر الخطاب كما هو ، فمحمد على علوبة محام كبير ، وكان عضواً فى الجمعية التشريعية ، وعضواً بالوفد ، وعضواً بلجنة الدستور . ثم إنه السكرتير العام لحزب الأحرار الدستوريين ، فلا يجوز ألا ينشر خطابه كما هو . . فقال الدكتور حافظ : " يحسن أن تقابل عدلى باشا ، وتتحدث إليه فى هذا الأمر " . قلت : " فليكن " . . وعلمت فى الصباح أن عدلى باشا

ينتظرنى بمنزله فى الساعة الحادية عشرة قبل ظهر ذلك اليوم .

وقابلت عدلى باشا ، وذكرت له ما ذكرته للدكتور حافظ عفيفى ، فطلب إلى أن أتلو عليه فقرات الاتهام . فتلوتها أكثر من مرة . وتداولنا الحديث . فقلت : " لعل الفقرة الوحيدة التى يصح حذفها هى المتعلقة بحديث سعد مع ملنر حول السلطان فؤاد ، وذلك احتراماً لمقام الجالس على العرش ، لا لأى اعتبار خاص بالمسئولية " .

ولم ننته إلى رأى فيما ينشر أو لا ينشر ، واستصحبنى عدلى باشا إلى " كلوب محمد على " ، وسأل عن ثروت باشا وصدقى باشا ، وتقدمنى إلى غرفة خاصة . وجاء صدقى باشا وعدنا إلى الحديث فى خطاب محمد بك على علوبة ، فأبدى صدقى باشا تردده فى صواب النشر ، وفيما قد يترتب عليه من مسئولية . أما ثروت باشا فقيل إنه ترك منزله ذاهباً إلى " الكلوب " . .

وبينما أنا أحاول إقناع صدقى باشا برأيى دخل ثروت باشا ، واشترك معنا فى الحديث ، ثم تناول الخطاب وتلا فقرات الاتهام فقرة بعد فقرة ، فكان إذا فرغ من إحداها قال « إنه لا بأس مطلقاً من نشرها » . فلما وصل إلى الفقرة الخاصة بالسلطان فؤاد ، قال : " أنا أشارك الدكتور هيكل فى أن المجاملة تقتضى الاكتفاء بالإشارة إلى هذه الفقرة . أما سواها فالدكتور هيكل على حق فى وجوب نشرها "

واقتنع عدلى باشا وصدقى باشا برأى ثروت باشا .

وخرجت وذهبت إلى (السياسة) ، ودفعت بالخطاب إلى المطبعة ، بعد أن وضعت بين أقواس ، فى مكان الفقرة الخاصة بالسلطان ، أننا لا ننشرها " تأدباً ومجاملة " !

* * *

هذا ما كتبه الدكتور محمد حسين هيكل فى مذكراته بالحرف الواحد ! ..

فهل يمكن الاكتفاء بهذا كمستند عن اتجاه سعد زغلول فى شأن الجمهورية ؟ . .
إن المؤرخ لا يستطيع أن يقبل أى شىء على عواهنه، بل قد يسأل : « ألا يكون كلام الدكتور هيكل هو كلام خصم عن خصم؟ ألا يحتمل أن يكون هذا الاتهام ملفقاً ، وأن الأحرار الدستوريين تصوروا أنه يسىء إلى سعد زغلول أمام الشعب ، ففوجئوا بالشعب يسقطهم جميعاً فى الانتخابات ، بعد أن ظنوا أنهم يوجهون لسعد زغلول تهمة الخيانة العظمى عندما يقولون إنه طالب بخلع السلطان فؤاد باعتباره أثراً من آثار الحماية ؟ ! . . صحيح أن رواية الدكتور هيكل تؤيد رواية حمد الباسل باشا . . ولكن هل يمكن أن يكون هذا دليلا على أن سعد زغلول كان يفكر فى أن تتجه الثورة نحو الجمهورية ؟ . . صحيح أن سعد زغلول طالب بخلع السلطان . .
ولكن ربما لأنه كان يريد أميراً آخر ليتولى العرش بدلا من الملك فؤاد . .

ربما كان يريد الأمير عمر طوسون مثلا !

ربما كان يريد الخديو عباس .

فما هو الدليل على أنه كان ضد الأسرة المالكة كلها ؟

وما هو الدليل على أنه كان يريد أن يكون رئيس الدولة بالانتخاب ، كما يقضى النظام الجمهورى ؟

الرسائل السرية

لقد حصلنا على نص الرسائل السرية المتبادلة بين سعد زغلول و بين عبد الرحمن بك فهمى الذى كان يرأس الجهاز السرى للثورة ، (فقد كان سعد فى باريس يحاول عرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ، وكان يدير الثورة من باريس !)

وقصة هذه الرسائل مثيرة : كان سعد زغلول يكتبها بالحبر السرى فى باريس

فوق مجلات فرنسية : . وكان يحملها رسول من باريس إلى القاهرة . . وكان الدكتور أحمد ماهر هو المسئول عن عملية حل الشفرة . وكانت طريقة حل الشفرة عجيبة : وهى أن يمرر الدكتور ماهر مكواة ساخنة على الورق ، فتظهر رسالة سعد زغلول على الفور . ولكن العين المجردة ما كانت لتستطيع أن ترى الحبر السرى ، بل إنك تقلب المجلة فتجد صفحاتها عادية لا كتابة فيها !

إن هذه الرسائل السرية تدل على أن سعد زغلول كان يرى أن يكون رئيس الدولة فى مصر بالانتخاب ، لا بالتعيين ، ولا بالوراثة ، وهذا هو النظام الجمهورى . أو كما يقول فى إحدى هذه الرسائل السرية بالحرف الواحد : « يجب التحذير من الاقتراب من هذا المركز — مركز رئيس الدولة — إلا بإرادة الأمة ، وبناء على انتخابها ، بعد الحصول على استقلالها التام . وإن كل قبول لهذا المركز تحت سلطة الإنجليز مهما كان اسم هذه السلطة يعد " حماية " : أو " محالفة " . . يعد خيانة للأمة ! »

ولكن نصوص الرسائل السرية أقوى من هذا التلخيص . . إنها تدل على أن سعد زغلول كان يعطى من باريس تعليمات لجهاز الثورة فى القاهرة : بأن يحاربوا السلطان فؤاد . وأن يحاربوا الخديو عباس ، وأن يحاربوا الأمراء جميعاً . .

وهذه نصوص الرسائل السرية الخطيرة :

لا نريد أن نخرج من رق المماليك إلى رق الأمراء !

٢٧ يناير سنة ١٩٢٠

سرى

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة .

« سرنا أن ظهر الآن بعض من أعلياء الشأن — الأمراء — فى الميدان ، بعد أن

لبثوا فى الخفاء كثيراً من الزمان ، بل بعد أن عاكس بعضهم الحركة بأقواله وأمواله .
أظهرنا سرورنا بدخولهم فيما أرسلناه لكم ونشرتموه فى الجرائد ، ولكننا وجدنا تصريحهم خالياً من ذكر الوفد ، ولم يتصل بنا أنهم تكرموا عليه بشىء من أموالهم . وبلغنا أنه انعقد اجتماع عند بعضهم فى الإسكندرية تقرر فيه إسناد الزعامة إليه — عمر طوسون .
إن الأمة أجمعت أمرها قبل دخولهم على طلب الاستقلال التام ، وسارت فى الطريق شوطاً بعيداً بدونهم ، كأنهم لم يكونوا موجودين ، فدخولهم فى الحركة بعد ذلك إن لم يكن لصالح يبذلونه ، أو توكيل يعطونه ، فما ذا تكون الفائدة من انضمامهم الآن ؟ وهل يستنتج من ذلك أنهم أرادوا المنازعة فى الزعامة لتكون الرياسة لهم ؟ . . وهل يكون دخولهم على هذه النية فى صالح القضية ؟ أم يكون بعدهم عنها أفيد لها ؟ !
ربما كان لمحمد سعيد باشا يد فى هذه الحركة ، كما يرشح لذلك ، بما تكتبه جريدة « الأهالى » لسان حاله يوماً فيوماً عن الوفد وموقفه والأمراء ودخولهم فى الحركة ، فهل أنتم مترقبون لهذه الأحوال واقفون على أسرارها ، وعاملون على اتخاذ الوسائل لمنع أضرارها ؟ . . إن الرياسة لا تهمنى فى شىء ، ولكن يهمنى أن تبقى فى الأمة هذه الروح التى أدهشت العالم بجلالها وكمالها . . وأن تبقى الحركة قومية ، ترمى إلى تحرير البلاد من ربق الاستعباد ، وأن تتمتع بالحرية الحقيقية لا أن تخرج من رق للمماليك إلى رق الأمراء ! »

سعد زغلول

٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمى فى القاهرة إلى سعد زغلول فى باريس .

« إن الأمراء بعد صدور بيانهم لم تبد منهم أى حركة يفهم منها انضمامهم إلى

القائمين بالحركة . وهذا هو السر فى عدم نشر صورة جوابكم الذى أرسلتموه إلى الأمراء لغاية الآن . إننا تأكدنا من أن الأمير عمر طوسون مشايع لمحمد سعيد باشا . وخشينا أن تؤثر عليه أقوال سعيد فيصدمنا بجواب ينشره فى الجرائد بعد نشر جوابكم ولا يكون فى مصلحتنا ؛ ولذا تريثنا حتى يعود الأمير يوسف كمال من الوجه القبلى . ونتفق معه على نشر الجواب !»

عبد الرحمن فهمى

احذروا الأمير عمر طوسون !

باريس فى ١١ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

« : : : هل للأمير عمر طوسون غاية تعلمونها ؟ أو يمكنكم أن تعرفوها ؟ إنى أشكركم كثيراً إذا كلفتم أنفسكم أن تحيطونى علماً بالحقيقة ! »

سعد زغلول

١٤ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمى فى القاهرة إلى سعد زغلول فى باريس

« حامت الظنون حول مسلك الأمير عمر طوسون نحو الوفد وخطته ؛ أردت أن

أقف على الحقيقة تماماً . طلبت من إخوانى الذين توجهوا إلى (الرحمانية) أن يضعوا فى برنامجهم موعداً لزيارة الأمير ويتكلموا معه فى المسائل الهامة ، فإن وجدوه مؤمناً بأعمال الوفد يطلبون منه مساعدته المالية ، وبذلك يقضى على كل ظن سيئ نحوه . . وبالفعل زاروه ، وتكلموا معه طويلا ، فقال لهم الأمير بصريح العبارة إنه ليس لديه ثقة فى نتيجة أعمال الوفد . وبذلك ترون أن الرأى القائل باشتراكه مع محمد سعيد باشا ، وبأنه المورد الثانى الذى يدور عليه المال ، فكر صائب » .

عبد الرحمن فهمى

الهتاف للخديو فى الثورة !

٢٠ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمى فى القاهرة إلى سعد زغلول فى باريس

ظهرت فى الأيام الأخيرة حركة غريبة جداً ، وهى الهتاف للخديو « عباس حلمى » ! . . وبالبحث علمنا أن من بين المشجعين عليها الحزب الوطنى ، ولا أعلم إن كانت يد الإنجليز هى المحركة من بعيد لهذه الحركة أم أن سخافة أعضاء الحزب الوطنى هى التى دفعت بعض القوم إلى ذلك ، وهكذا تتنوع الحركة المضادة لمصلحتنا العامة ، وتلبس كل يوم ثوباً جديداً ! . . نحن نخشى اتساع هذه الخروق التى تعملها يد الدسائس ، ونقود الأعداء ! نرجو التعجيل بتوفير المبالغ اللازمة للأعمال السرية حتى يمكن مكافحة هذه الحركات الجديدة ، والقضاء عليها .

عبد الرحمن فهمى

١١ ابريل سنة ١٩٢٠

سرى

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

أرجو أن تكونوا وقفتم على مصدر الحركة الموالية للخديو عباس ، وعلى القائمين بها ، وأملى أن تبذلوا همتكم فى القضاء عليها ، لأنه لا شيء ينسوه حركتنا ، ويعطل سير قضيتنا أكثر من أن تنسب إلى عامل أجنبى . أو عامل ذى سلطان سابق . أو طامع فى سلطان لاحق !

سعد زغلول

٢٨ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمى فى القاهرة إلى سعد زغلول فى باريس .

. . . بحثت عن سبب المناداة بحياة « الخديو عباس » فوجدت أنها دسيسة آتية من محمد سعيد باشا ، باتفاقه مع أعضاء الحزب الوطنى — « الصوفانى » — فحاربتها محاربة شديدة إلى أن زال أثرها والحمد لله .

عبد الرحمن فهمى

الشعب يهتف بسقوط السلطان !

١٢ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمى فى القاهرة إلى سعد زغلول فى باريس

أعدت السراى صورة خطبة ، وأرسلتها إلى وزارة الأوقاف ليخطب بها خطباء

المساجد يوم الجمعة ٢٦ مارس ، وهو عيد ميلاد السلطان . كانت وزارة الأوقاف طبعت الخطبة ووزعتها على خطباء مساجدها . ولكن ياليتها ما فعلت ! النتيجة أتت بعكس ما كان يأمله واضع الخطبة على خط مستقيم : حيث حصل فى جميع المساجد مظاهرة ضد السلطان ، ونادى الجمع المحتشد فى معظمها بسقوطه ! وفى بعضها أنزل الخطيب قهراً من فوق المنبر الذى علاه غيره وخطب خطبة اعتيادية — وذلك بمسجدى الأزهر والسيدة زينب — أما فى باقى المساجد فالخطباء لم يترددوا فى إطاعة نداء الجمهور وطويت خطبة وزارة الأوقاف ، وخطبت خطبة اعتيادية ، بعد أن زلزل الجمع جوانب الجامع بصوته العالى منادياً بسقوط السلطان !

عبد الرحمن فهمى

سرى

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

إن السخط الذى قام به المصلون لتغيير خطبة الجمعة ، وما ترتب عليه ، أوجب كل ارتياح لدينا ، لدلالته على شدة تغيظ الأمة ، وتمكن روح التضامن فيها . ندعو الله أن تبقى هذه الروح وأن يبعد عنها إفساد المفسدين المضللين .

سعد زغلول

تشريفات السلطان !

سرى

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

لم تخبرونا عن سبب تشريفات « السلطان » التى دعا الناس إليها فى الإسكندرية خلافاً لما وعدتم . أرجو أن توافونا بما وصل إليه علمكم فى هذا الموضوع .

سعد زغلول

١٢ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمى إلى سعد زغلول

أعلن عن تشريفات عامة لتقديم التهنئة والتبريك للسلطان يوم الجمعة ٢٦ مارس وهو عيد ميلاده ، ولكن لم يحضرها إلا النزر القليل جدا ، لأن أقاليم برمتها لم يحضر منها إلا مديرها ، وأقاليم لم يحضر مع مديرها إلا ما يعد على أصابع اليد الواحدة أو اليدين ! ولم يحضر التشريفات من رجال الجمعية التشريعية إلا أربعة مع مظلوم باشا وهم : مرقس سميكة باشا ، ويوسف قطاوى باشا ، وخالد لطفى باشا ، وحسن باشا توفيق ، وكلهم من المعينين من قبل الحكومة . قامت مظاهرات كثيرة حول السراى تنادى بسقوط السلطان تارة و بسقوط الوزارة تارة أخرى !

عبد الرحمن فهمى

أصابع الأمراء !

١٣ فبراير سنة ١٩٢٠

سرى

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

. . . علمنا من بعض الجرائد الإنجليزية أن حركة قامت فى الإسكندرية ضد محمد سعيد باشا لأنه يدس الدسائس للوفد ويسعى لتسوىء سمعته ، فلعلكم تكتبون إلينا بتفصيل عن هذه الحركة ، وما زلنا ننتظر رأيكم فيما يختص بالأمراء وانضمامهم للحركة ؟

سعد زغلول

أول مارس سنة ١٩٢٠

سرى

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

أشرتم فى رسالتكم إلى عودة محمد سعيد باشا إلى بث بذور الفتنة ، ودس دسائس الشقاق ، وأنكم مجتهدون فى إحباط عمله وتخييب أمله : وقد شعرنا من زمن بأن لبعض الأمراء يداً معه فى هذه الدسائس ، أو أنه هو يدهم .

وفى الإعلان الذى صدر منهم ، ماكان جوابنا لكل منهم إلا جساً لنبضهم ، وطلباً للوقوف على حقيقة أمرهم ، حتى إذا نشروه علمنا أن ذلك وهم منا ، وإذا طووه وكتموه تحقق لدينا ما فهمنا . ولكن إبراهيم سعيد باشا كتب إلىّ بأن هذا الجواب لم يصلهم ، مع أنه أرسل إلى كل منهم مؤمناً عليه ، فإذا كانوا مستمرين فى كتمانه ، فما ذلك إلا لما أشرنا إليه . وعلى كل حال نرجو أن تجلوا لنا الحقيقة بتفاصيلها .

سعد زغلول

الشعب ينتخب حاكمه

١٥ أبريل سنة ١٩٢٠

سرى

من سعد زغلول فى پاريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

. . . إن الأفكار الإنجليزية لا يبعد أن تكون متجهة إلى تعيين الأمير عمر طوسون خلفاً للسلطان فؤاد ، وَهْماً منهم بأنه بواسطة ميل الأمة إليه ونفوذه فيها ، وما له من الأعوان بين رجالها ، يمكن أن يجعل الأمة تقبل النظام الذى يريدون وضعه لمصر ، على مبادئ بعيدة عن الاستقلال التام فى الباطن . وقريبة منه فى الظاهر . وأن يكون انضمام الأمير للأمة إنما هو تمهيد لهذا التعيين . فهل عندكم شعور بشىء من هذا ؟ إنى أخشى كثيراً أن يكون هناك سعى فى هذا الموضوع ، لأنه إذا تحقق ترتب عليه على الأقل انقسام فى الأمة ؛ وكل انقسام مضر بالقضية المصرية ضرراً كبيراً ، لأنه ليس لها من معين غير الاتحاد والتضامن بين أفرادها ، فأى انقسام يطرأ عليها يؤثر تأثيراً كبيراً فيها .

وفى ظنى أنه يمكن محاربة هذا المشروع بالنشرات السرية التى تحث على التحذير من الاقتراب من هذا المركز إلا بإرادة الأمة وبناء على انتخابها بعد الحصول على استقلالها التام ، وأن كل قبول لهذا المركز تحت سلطة الإنجليز مهما كان اسم هذه السلطة — « حماية » أو « محالفة » — يعد خيانة للأمة . .

أرجو ألا تعلموا أحداً بهذه الفكرة ، وأن يكون ما تفعلونه أمام غيركم ممن تثقون به ، كأنه صادر منكم أنتم ، لا بناء على رأينا .

أرجو أن تفيدونى بكل ما يتعلق بهذا الموضوع سريعاً .

سعد زغلول

سرى

من عبد الرحمن فهمى فى القاهرة إلى سعد زغلول فى باريس

لم يهنأ لى نوم قبل أن أقف على الرسالة الأخيرة . وبالفعل حللت رموزها ليلا . ستبقى التعليمات محفوظة لا تتعدى ذاكرتى . سأنفذها بتمام الدقة والعناية .

عبد الرحمن فهمى

• • •

ولكن هل كان سعد زغلول عندما قاد الثورة يفكر فى أنه سينادى فيها بالجمهورية؟ ن سعد زغلول فى مذكراته كان يهاجم الخديو عباس ، وكان يهاجم السلطان حسين ، وكان يهاجم الملك فؤاد ، ولكنه لم يتحدث قبل الثورة عن الجمهورية . . ل إنه لم يكن يتصور أن الثورة ستكون بهذه القوة ! . . فلقد كتب فى مذكراته ، أثناء نفيه فى مالطة يعلق على ما سمعه لأول مرة عن انفجار الثورة فيقول :

مالطة فى ٢ أبريل سنة ١٩١٩

« أخبار ما حصل من المظاهرات عقب قيامنا ، ومن أجل إبعادنا ، ملأت قلوبنا سروراً وابتهاجاً ، حتى كادت تحبب السجن إلينا ، وأفعمتنا شكراً لأمتنا ، وهانت علينا نفوسنا ، نفدى بها هذه البلاد .

نعم ، مازج هذا السرور كثير من الأسف على النفوس التى أزهقت ، والمدن التى أحرقت ، ولكن أى مجد قام بغير هذه الضحايا ، وأى أمة بلغت مناها ، بغير أن يخاطر أبناؤها بأعز ما لديهم ؟ . . لقد ساءنا أن تداخل بعض الأشرار فى الحركة وارتكبوا جرائم فظيعة ، ولكن متى هاجت الأمم فلا يعلم إلا الله مقدار هيجانها ! ولكن المسئول عن هذا الاختلال هم الذين أساءوا إليها من قبل .

زعم بعض رجال السياسة فى مجلس العموم أننا هددنا السلطان ، وعطلنا تشكيل الوزارة ، ولكن سياستهم الخرقاء هى التى ترتب عليها هذا التعطيل ، لأنهم منعونا من السفر لإبداء مطالب قومنا ، واستعفت الوزارة الرشدية بسبب هذا المنع ولم يكن فى مصر بعد هذا الاستعفاء . لهذا السبب ، من يجرؤ على قبول الوزارة : لا خوفاً منا . بل خشية أن تحتقره أمته ، التى صودرت فى إرادتها . والسبب الذى حمل رشدى باشا على الاستعفاء هو الذى منع غيره من أن يحل محله !

والكتاب الذى أرسلته للسلطان لا شيء فيه من التهديد ، بل هو مملوء من الأدب معه والاحترام لشخصه والحرص على مقامه ، وإيقافه على ما فى نفوس أمته . فإن كان يعد رفع رغبات الأمة إلى سلطانها تهديداً له ، فنعم هذا التهديد . ومن الفخر الكبير أن نتحمل مسئوليته أمام أية سلطة شرعية .

ولقد توهم حزب الاستعمار أن يبتلع مصر بمجرد أن يبعد بعض أبنائها عن بلادهم . ولكن ساء فألهم فإن البلاد من أقصاها إلى أقصاها تطلب الاستقلال . ولا تحمل للطامعين فيها إلا كل حقد وضغينة . ومهما كانت طبيعة الحوادث التى حصلت فى مصر بعد قيامها فإنها جاءت قارعة وشديدة ، فوق ما كان يقدر المقدرون ، وعكست القصد على حزب الاستعمار ، فألفتت العالم كله إلى أن هناك أمة مظلومة تطلب الإنصاف » .

هذا هو ما كتبه سعد زغلول عن أثر انفجار الثورة فى نفسه . وفى نفس يوم كتب سعد . . عن فكرة الجمهورية لأول مرة فقال :

« ومما يدهش القارئ ما روته جريدة " التيمس " من أنه نودى فى الزقازيق بأنها جمهورية ! فهل تبدلت الأمة المصرية فى هذه البرهة

الوجيزة التي مضت منذ سفرنا من البلاد ؟ أو أن القوم يكبرون فى الحوادث ويبالغون فى شأنها بغية الوصول إلى غرض يرمون إليه ؟ »

(انتهى بالنص ما كتبه سعد زغلول)

إن هذه الفقرة من كلام سعد زغلول تؤيد ما قاله حمد الباسل باشا بعد ذلك بعشرين سنة :

« لم يكن سعد زغلول فى أول الثورة من أنصار الجمهورية . ولكن بعد شهر من قيامها بدأ يفكر فيها ، والسبب أننا كنا منفيين فى مالطة وجاءت برقية تقول إن إحدى المديريات أعلنت استقلالها وأعلنت الجمهورية ، واهتم سعد زغلول بهذا النبأ . ومكث يحدثنا فيه حتى الصباح ، وكنت أنام مع إسماعيل صدقى فى غرفة واحدة وقلت له إن رأس سعد زغلول دار بفكرة الجمهورية . وكان من رأى صدقى أن إعلان الجمهورية كارثة » .

ولكن هناك جزءاً هاماً لم يثبت بعد من رواية حمد الباسل باشا ، وهو : هل أثار سعد زغلول وهو فى أوربا مسألة حق مصر فى أن تعلن نفسها جمهورية ؟ وهل ما قاله محمد على علوبة صحيح من أن سعد زغلول طالب بعزل السلطان ، بحجة أنه أثر من آثار الحماية ؟ أو كما قال لحمد الباسل أنه « موظف إنجليزى يجب أن يخرج من مصر مع الموظفين الإنجليز . وجندى فى جيش الاحتلال يجب أن يخرج مع جيش الاحتلال ؟ ! »

ان فى مذكرات سعد زغلول مفاجأة فى هذا الموضوع :

لولا الإقطاعيون لأعلنت ثورة ١٩١٩ الجمهورية !
رسائل سرية تذاع لأول مرة

فتح مجهول الكراسة التى فيها مذكرات سعد زغلول ، عن أسرار ثورة سنة ١٩١٩ ، واخترق بأصبعه إحدى الصفحات ، وقطع بيده هذا الجزء من وسط الصفحة . وجزءاً صغيراً فى أعلى الصفحة نفسها ، وقطع بيده الصفحتين التاليتين فى الكراسة !

إنه فعل ذلك على عجل ، لأنه لو كان لديه وقت لهذه العملية البسيطة لقطع هذا الجزء بموسى ، أو بمقص . أو على الأقل شطب بالحبر على هذه الكلمات التى يريد أن يخفيها من المذكرات ، ولكن يبدو بوضوح أنه فعل ذلك متعجلا ، كأنه يخشى خطراً داهماً . أو كأنه يتوقع أن أحداً سيفتح عليه الباب ويراه يرتكب هذه الجريمة !

ذلك لأن الجزء المقطوع والصفحات المنزوعة هى أخطر ما فى مذكرات سعد زغلول عن ثورة سنة ١٩١٩ !

إنه الجزء الخاص بيوم ٨ يوليو سنة ١٩٢٠ — ويسميه سعد زغلول فى المذكرات (٨ منه) — إنه الجزء الذى كان يتكلم فيه سعد زغلول فى مفاوضات ملنر عن حق مصر فى أن تكون جمهورية ، وعن طلب الأمة عزل السلطان فؤاد . إنها الجملة التى أشار إليها حمد الباسل عندما قال إن سعداً كان يقول إن السلطان فؤاداً جندى بريطانى وإنه يجب أن يخرج مع جيوش الاحتلال ، وهى الجملة التى أشار إليها خصومه باعتبارها جريمة الخيانة العظمى ، عندما وقف محمد على علوبة باشا بعد ذلك بأربع

سنوات يقول : « إنى أتهم علناً سعد زغلول باشا بأنه فى أثناء محادثات ملنر طلب عزل السلطان فؤاد لأنه أثر من آثار الحماية ! »

إن معنى هذا أن شخصاً مجهولا أراد أن يخفى هذا السر الخطير الكبير من أسرار ثورة سنة ١٩١٩ .

ولا يمكن أن يكون هذا المجهول فأراً ، لأن الدائرة المنزوعة قطعت بالأصبع ، وليس فيها أثر أسنان فأر . وليس من المعقول أن فأراً يأكل الصفحتين التاليتين ، ولا يترك فيهما أثراً .

وأول مايتبادر إلى الذهن أن موظف القصر الذى فتح خزانة بنك مصر الخاصة بعد وفاة سعد زغلول . وانتزع منها الكراسة التى تحوى قصة عرض العرش عليه ، والتى تبدأ أرقامها من صفحة ١٤٢٦ إلى صفحة ١٤٨٢ هو نفسه الذى قام بعملية حذف الصفحة الخطيرة . ونزع الصفحتين التاليتين !

ولكن المفاجأة الثانية أن هذا الحادث الخطير لم يقع بعد وفاة سعد زغلول ، وبعد تسليم المذكرات للرئيس السابق مصطفى النحاس وإيداعها فى بنك مصر . . فبعد وفاة سعد زغلول مباشرة تسلمت صفية زغلول المذكرات . وتولت الآنسة « فريدا » وصيفة سعد زغلول ترقيمها باللغة الفرنسية فى وجود صفية زغلول . فالأرقام التى وضعتها الوصيفة متتابعة : إن اجتماع سعد زغلول مع ملنر فى صفحة ٢٢٥٢ بخط الآنسة فريدا ، والصفحة التالية هى صفحة ٢٢٥٣ . ومعنى ذلك أنه لم تنزع أى صفحة من المذكرات بعد أن تولت الآنسة فريدا ترقيمها ! . . ولكن الأرقام التى وضعها سعد زغلول بخط يده هى غير المتتابعة ! فإن القصة تبدأ فى صفحة ٥٩ ، وفجأة تجد نفسك فى صفحة ٦٢ ! وصفحة ٥٩ هى التى فيها الجزء المنزوع !

ولكن صفحة ٦٠ غير موجودة ، وصفحة ٦١ غير موجودة أيضاً ! . . ومعنى

هذا أن عملية اختفاء وتشويه هذه الصفحات تمت فى حياة سعد زغلول .

فهل هو الذى انتزع هذه الصفحات ، وهل هو الذى أراد أن يطمس معالمها ؟ هل ندم على أنه طالب بخلع السلطان ، وبإعطاء مصر الحق فى إعلان الجمهورية فبادر وخرق بأصبعه هذه الصفحة ، ومزق الصفحتين ؟ إنه لو أراد ذلك لاستطاع أن يصل إلى النتيجة نفسها ، لو أنه أمسك قلمه وشطب بالحبر على الأجزاء التى يريد أن يخفيها . . ولاستعمل مقصاً أو موسى ، ولما ترك هذا الأثر الذى يدل على أن شيئاً غير عادى حدث فى هذه المذكرات !

أم أنه خشى أن يعثر السلطان على هذه الوثيقة فيعلم أنه طالب بخلعه ونادى بالجمهورية . . ويرد على ذلك بأن سعد زغلول لم يقل ماقاله سراً ، وإنما قاله أمام شهود ، فإنه ذكره أمام أعضاء الوفد ، وذكره أمام عدلى يكن ، وذكره أمام لورد ملنر ، وكل هؤلاء شهود عدول عليه !

فتشوه ١٣ مرة !

إذن لابد أن سعد زغلول خشى أن تفتش السلطة البريطانية داره ، وتحصل على المذكرات ، وفيها بخط يده أنه طالب بخلع السلطان ! . . فالثابت التاريخى أن بيت سعد زغلول فتشه الإنجليز ١٣ مرة فى أثناء الثورة . وكان الجنود الإنجليز لا يكتفون بالتفتيش العادى ، والاستيلاء على الأوراق الموجودة . بل إنهم كانوا يفتشون جسم الموجودين فى البيت . وكانت سيدة إنجليزية تحضر معهم لتتولى التفتيش الذاتى للسيدات ، للبحث عن وثائق سرية مختبئة ! . . فهل خشى سعد زغلول أن يقع هذا الجزء فى يد السلطات البريطانية . أو السلطات المصرية التى تقوم بالتفتيش .

أو السلطان . . فتولى نزع الصفحات الخطيرة التى تؤكد أنه من أنصار الجمهورية ، وأنه يطالب بخلع السلطان ؟

وقد يقال هنا إنه بعد هذه المفاوضات التى طالب فيها بخلع السلطان عاد إلى مصر وقبض عليه الإنجليز بعد عودته ، فقد تكون مخابرات الثورة علمت بأن الإنجليز سيقبضون عليه ، أو أنها حصلت على البرقية السرية التى أرسلها لورد أللنبى المندوب السامى البريطانى فى ٨ أبريل ١٩٢١ إلى لورد كيرزون وزير الخارجية ، والتى قال فيها إن سعد زغلول سيقوم بانقلاب فى مصر كانقلاب عرابى باشا . . ولهذا السبب أسرع ونزع هذه الصفحات ، وقطع بيده الجزء الذى يتحدث فيه عن خلع السلطان ، وعن الخلاف الذى حدث فى الوفد بشأن الجمهورية ؟ . . وربما نسى سعد زغلول فى عجلته أن يقطع الورقة الثالثة التى تحوى قصة الخلاف فى الوفد بشأن خلع السلطان ، والتى رواها حمد الباسل وقال فيها إن سعد زغلول كان يسمى المعارضين فى خلع السلطان أعضاء جمعية « عبيد السلطان » . . وأنه عندما شتم حمد الباسل سعد زغلول غضب على ماهر وغضب محمد محمود ، وتدخل واصف غالى ، وأن لطفى السيد اعترض على تصرف سعد زغلول ، وأن سعد زغلول اتهمهم بأنهم يخشون على مصالحهم الشخصية إذا تم خلع السلطان !

حديث مع « ملنر »

ذلك أنه فى صفحة ٥٩ التى فيها حديث سعد زغلول مع ملنر عن السلطان ، وقول ملنر إنه لا يستطيع تحمل مسئولية البحث فى خلع السلطان ، نجد أن الصفحة تنتهى بكلمة على لسان ملنر ، يقول فيها « فكذلك أقول لك » . . وفجأة ينقطع كلام ملنر ، وينتقل إلى الخلاف الذى حدث فى الوفد ، فيقول سعد زغلول بالحرف الواحد :

وقلت ذلك استمراراً فى الفكر من غير التفات إلى ما أضمره السائل ، وإلى ما أستحسنه ، وبلغت بعد ذلك أن هذا الرأى أثار فى غير أعضاء الجمعية منهم ثائرة الغضب ، واتخذه لطفى السيد وسيلة للتنديد بى ، ويظهر أن " على ماهر " اشتد فى القول معهم ، كما اشتد محمد محمود ، ودخل فيها واصف غالى . ولما بلغنى هذا الاضطراب أخذ منى الاستغراب من قوم يغضبون ممن لم يرد إغضابهم ، وينظرون لصوالحهم الشخصية من نوافذ المصلحة العامة .

ولكن هذا الاستنتاج أيضاً لم يثبت أمام البحث والفحص . . فإن المفروض أن سعد زغلول — وهو كاتب المذكرات — يعرف أين هى الأمكنة التى دوّن فيها هذه الآراء الخطيرة فيحذفها . . ولكن الصفحات التالية بعد ذلك تشير إلى رأى سعد زغلول فى خلع السلطان ، ولو أن سعد زغلول هو الذى حذفها لحذف بطبيعة الحال ما جاء فى الصفحات التالية عن هذا الموضوع الدقيق ! . . ثم إن سعد زغلول ما كان فى حاجة إلى أن يقوم بهذه العملية لو أنه أراد أن يخفى المذكرات . . كان يستطيع أن يخفيها عند أحد أصدقائه ، أو عند شخص فوق الشبهات . . والثورة التى استطاعت إخفاء القنابل والمسدسات والمنشورات ، والتعليمات السرية ، وأسماء أعضاء الجهاز السرى ، لا تعدم وسيلة لإخفاء كراسة فيها مذكرات سعد زغلول !

ولكن المفاجأة الكبرى أن سعد زغلول ليس هو الذى قام بهذه العملية ، بدليل أن هذا الجزء المحذوف كله موجود بكامله فى كراسة أخرى من مذكرات سعد زغلول عن مفاوضات ملنر ، ولو أنه أراد أن يحذف هذا الموضوع ، لحذفه من الكراستين معاً : : فى يوم ٩ يونيو سنة ١٩٢٠ كتب سعد زغلول يصف جلسة المفاوضات فى وزارة المستعمرات — وكان الحاضرون : سعد زغلول ، وعدلى يكن ، ومحمد محمود ،

ولطفى السيد ، من المصريين : : ولورد ملنر وزير المستعمرات ، وسير رونيل رود —
كتب سعد زغلول يقول ، فى صفحة ٢٠٢٣ من المذكرات :

« قال لورد ملنر : « لا نريد أن نتدخل فى النظام الدستورى ، ولكن فى مبادئه الأولية » : قلنا : « إنه لا مانع أن تشتمل المعاهدة على التصريح بأن مصر دولة حرة مستقلة ، دستورية ، جمهورية أو ملكية . لا مانع من اشتمال المعاهدة على هذا » .

وكان هذا الذى قاله سعد زغلول فى المفاوضات قنبلة ! : : إنها أول مرة يطالب فيها سعد زغلول بحق مصر فى أن تكون جمهورية أو ملكية ! : : بل إنها أول مرة ذكر فيها احتمال أن تصبح مصر جمهورية !

وأثار هذا الرأى دويا ! . . ويبدو ان أحداً من المفاوضين لم يتوقع هذا من سعد زغلول ، لأن أعضاء الوفد دهشوا أن يتكلم سعد زغلول عن الجمهورية ، فى مفاوضات رسمية مع لورد ملنر ! .:. وفى هذا يقول حمد الباسل : « إن الأعيان من أعضاء الوفد غضبوا لأن سعد زغلول يثير مسألة الجمهورية ضد رأيهم ، ومن غير استشارتهم ، وأنه اتهم المعارضين للجمهورية بأنهم يعارضونها لمصالحهم الشخصية ، أو كما قال فى مذكراته :

« أخذنى الاستغراب من قوم يغضبون ممن لم يرد إغضابهم ، وينظرون لصوالحهم الشخصية من نوافذ المصلحة العامة » !

وكان سعد زغلول قد تحدث فى هذا مع لطفى السيد فى باريس ، فقد كان سعد يرى أن من الديمقراطية أن يختار الشعب حاكمه ، وإذا بلطفى السيد يجد حلا

للخلاف بين سعد وزملائه . وفى مذكرات سعد زغلول قصة هذا الخلاف قبل ذلك بشهور :

إن سعد زغلول يريد أن يكون رئيس الدولة بالانتخاب ، وعدد من أعضاء الوفد يعارض فى أن يمس العرش بسوء ! . . ووجد لطفى السيد حلا وسطاً : وهو أن تؤلف هيئة شعبية من العلماء ورجال الدين وأعضاء الهيئات النيابية ، وهؤلاء يجتمعون ويقررون تأييد انتخاب السلطان فؤاد سلطاناً . . وبذلك نكون أرضينا «مالك وابن حنبل»! أى جعلنا اختيار رئيس الدولة بالانتخاب ، وفى الوقت نفسه احتفظنا بالسلطان . .

ورفض سعد هذا الحل !

وهذا هو ما كتبه سعد زغلول عن هذا الحل الوسط الذى اقترحه لطفى السيد . فقد جاء فى مذكرات سعد زغلول فى ٥ يناير سنة ١٩٢٠ (صفحة ١٩٧٣) ما يأتى بالحرف الواحد : « قرأ لطفى السيد علىّ مشروعاً ، وضعه بغية النظر فيه ، عرض تأييد انتخاب السلطان ، من العلماء والرؤوس الروحانيين وأعضاء الهيئات النيابية ، ثم انتخاب وزارة ، وهيئة تشريعية ، وعندئذ تحصل المفاوضات بالطريقة الشرعية . فلاحظت له على القضية الأولى «تأييد انتخاب السلطان» فقبل حذفها . . » .

موقف « الأرستقراطيين »

ولقد كان واضحاً منذ كان الوفد فى باريس أن عدداً من أعضاء الوفد لا يتصور أن تمس الثورة السلطان ، أو أن تجعل من أهدافها أن يكون رئيس الدولة بالانتخاب . . فلم يكن من المعقول مثلا أن يقبل عدلى يكن باشا — وهو من أصهار الأسرة المالكة ، ويمثل أرستقراطية الأسرة الحاكمة — أو يتصور أن يخرج حكم مصر من يد هذه الأسرة !

ولم يكن من المعقول كذلك أن يتصور مليونير من أعضاء الوفد ـ هو على شعراوى باشا الذى يملك أكثر من عشرين ألف فدان ـ أن من الممكن التخلص من الأسرة المالكة والسلطان ! . . وهنا يبرز السر فى أن ثورة سنة ١٩١٩ فشلت فى تحقيق هذا الهدف . فلولا أن أغلبية أعضاء الوفد كانوا من طبقة ملاك الأراضى ، لما ترددوا فى الإقدام على المطالبة بالجمهورية . . ولو أن سعد زغلول ، عزل هؤلاء فى الحال عن قيادة الثورة واعتمد على المحرومين الذين كانوا وقود الثورة وضحاياها ، لمضت الثورة فى تحقيق هذا الانتصار الشعبى العظيم . .

ومن أخطاء ثورة سنة ١٩١٩ أنها لم تكشف عن هدفها هذا ، وأخفته ! : ء صحيح أن الرسائل السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى أوضحت اتجاه سعد زغلول ، ولكن الثورة نفسها لم تعلن هذا الاتجاه ، اللهم إلا بعد ذلك بخمس سنوات عندما استقال سعد زغلول من رياسة الوزارة احتجاجاً على اعتداء الملك فؤاد على الدستور ، وخرجت جماهير الشعب تحاصر قصر عابدين وتهتف : « سعد أو الثورة » بصوت كالرعد ، حتى اضطر الملك إلى الخضوع ورفض استقالة سعد زغلول ، وأجاب كل مطالبه !

جورج الخامس يفاوض جورج الخامس !

ولقد كان واضحاً أن الخلاف بين زعماء الثورة كان على مسألة واحدة : « هل الشعب هو الذى يختار حاكمه وممثليه ، أو هو السلطان ؟ ! » . كان سعد يقول إن السلطان معين بقرار من وزير خارجية إنجلترا ، فكيف يفاوض الموظف رئيسه ، وإلا فيكون جورج الخامس هو الذى يفاوض جورج الخامس !

وقد اعترف عبد العزيز فهمى باشا فى مذكراته بهذا فقال بالحرف الواحد :

« استقبل الشعب سعد زغلول استقبال الفاتحين . أى أنه لم يبق فى البلد أمير ولا وزير ولاحقير إلاهرع لملاقاته ، بل حتى إخوانه الذين هدمهم من قبل كانوا فى الإسكندرية أول المستقبلين له عند رسو الباخرة . : رؤوس عالية تنحنى ، وزينات تقام ، فزاد ذلك من اعتداد سعد . . فلما جاء دور الكلام عن وفد المفاوضات تشبث سعد بأنه رئيس الأمة ، فله رياسة الوفد ، فنبهه عدلى إلى أن دعواه خطرة ، لأن للأمة رئيساً واحداً ، وهو إذ ذاك عظمة السلطان فؤاد ، وإلى أن التقاليد توجب أن يكون رئيس الحكومة هو رئيس الوفد فى الخارج !

وعلى الرغم من ذلك أبى سعد إلا الرياسة ، ولما كانت إجابته إلى طلبه مستحيلة ، يأباها كل نظام ، فقد رفضها عدلى ، عندئذ قامت القيامة . . وأخذ سعد يخطب قائلا عبارته المشهورة : « إذ جورج الخامس يفاوض جورج الخامس ! »

هذا ما قاله عبد العزيز فهمى . . وهو كلام صريح لا يحتاج إلى إيضاح .

ولقد أخطأت ثورة سنة ١٩١٩ عندما لم تكشف الحقيقة للشعب ، وهو أن الخلاف لم يكن بين سعد وعدلى ، وإنما كان بين حق الشعب وحق السلطان . ولو أن سعد زغلول يومها أعلن هذه الحقيقة بصراحة لوقف الشعب معه ، ولو أنه قرن هذه المطالبة بمطالب التغيير الاجتماعى ، وبالمطالبة بالقضاء على الإقطاع ، لكانت ثورة ١٩١٩ أقوى مما كانت . . فلقد كان واضحاً من اليوم الأول أن الشعب فى معسكر ، والسلطان والإقطاعيين فى معسكر آخر . . وأنهم لم يتصوروا يوم قيام الثورة أنها ستتطور إلى موجة ثورية ، ويقوم فيها هذا النضال الشعبى العنيد .

ولكن سعد زغلول لم يفعل ذلك ، ولعله لم يتصور أن الشعب كان مستعدا أن يقف معه . ! . والأسرار التى عرفت بعد ذلك ، كشفت أن طبقة الإقطاعيين فزعت من تطور الثورة . .

العرش والإنجليز !

فقد كان السلطان فى قلق من الأخبار التى يتلقاها عن اتجاه الثورة — أو على الأصح عن اتجاه سعد زغلول والمتطرفين من أعضاء الوفد ! . ولا بد أن أحاديث سعد زغلول فى باريس قد وصلت إليه . . فى صفحة ٥٩ من مذكرات الدكتور « يوسف نحاس » بعنوان « ذكريات سعد وعبد العزيز . ماهر ورفاقه فى ثورة سنة ١٩١٩». قال بالحرف الواحد : « لما تبعت الوفد إلى باريس ، عقب إطلاق سراح المعتقلين فى مالطة ، لقينى « حسن نشأت » ، وطلب إلى ملحاً أن أكتب له من باريس ، لإطلاعه على ما هو جار فى الوفد ، ودفع إلى ما يسميه الإفرنج «مفتاحاً» ، أعنى طريقة كتابية يمكن بها رسم كلام ظاهر مفهوم ، وفيه رمز سرى يمر به الرقيب فلا يلاحظه !

وفى يوم ٢ يونيو سنة ١٩٢٠ كتب اللورد ألنبى إلى لورد كيرزون وزير الخارجية يقول : « أبلغنى المسيو هنرى جايار المتولى أعمال فرنسا أنه اجتمع اليوم بالسلطان ، فأظهر السلطان انزعاجه الشديد لما علمه من أن زغلول يريد إثارة مسألة العرش ، وأن السلطان يخشى تسليم رأسه للمتطرفين ، وأن الماليين الأجانب فى قلق على أموالهم ، وكبار أصحاب الأملاك فى خوف على أرضهم إذا حدث مثل هذا ، وهم يرون جميعاً أن بقاء العرش ضرورى لمصالحهم ولمصالح إنجلترا ، وأنه إذا تغير نظام مصر فجأة فستحدث اضطرابات ، ويشجع هذا على اعتداء الغير عليها مثل إيطاليا واليونان » .

ولقد تأثر لورد ملنر بهذه الرسالة التى أرسلها المندوب السامى البريطانى . . فبعد ذلك بخمسة أيام أثار لورد ملنر هذا الموضوع فى المفاوضات مع سعد زغلول . فى صفحة ٢٠١٥ من مذكرات سعد زغلول يقول سعد زغلول بعنوان (٧ يونيو) :

« فى هذا اليوم حصلت هذه الزيارة الخصوصية فاستقبلنا اللورد استقبالا حسناً ، وبعد تبادل الكلام فى السفر وما فيه من راحة ومشقة دار الكلام فى موضوع المسألة المصرية . . وخلاصته أن فى مصر نظاماً موجوداً ، وأنتم تريدون أن تغيروه فجأة ، فما هو النظام الذى تريدون أن تضعوه مكانه ؟» . . قلت : « أنا أريد نظاماً دستورياً تكون فيه الحكومة مصرية صرفة ، مؤلفة من برلمان ، ووزارة مسئولة ، وحاكم » : : قال : « وهلا يخشى من حصول اضطرابات إذا حصل هذا التغيير فجأة ، ويحدث فى مصر ما حدث فى غيرها من البلاد الشرقية كالترك مثلا ؟ » .

وفى صفحة ٢٠١٦ كتب سعد زغلول يقول إن لورد ملنر قال له : « يهمنا جداً أن تكون مصر هادئة منتظمة متقدمة ، حتى لا يحدث فى مملكتنا أقل اضطراب منها ، وإننا نخشى كثيراً من حدوث الاضطراب فيها عند تغيير نظاماتها فجأة ، وكذلك يخشى أن يعتدى الغير عليها كالطليان واليونان وغيرهم . . »

وفى ١٤ يونيو سنة ١٩٢٠ كتب اللورد أللنبى إلى لورد كيرزون وزير الخارجية يقول : « أبلغنى المسيو جاك سوارس قنصل البرتغال أنه اجتمع اليوم بالسلطان ، وأن السلطان قال له إن الإنجليز يفاوضون زغلول من وراء ظهرى ، وإن معنى ذلك أننى أصبحت كمية مهملة ، وأننى إذا ذهبت فلن يستطيع الإنجليز البقاء بعدى ، وأنه يجب أن يكون للسلطان ممثلون فى المفاوضات » .

السلطان ، ومصالح ذوى الأملاك !

وفى يوم ١٦ يونيو سنة ١٩٢٠ كتب أللنبى إلى وزير الخارجية البريطانية يقول : « زارنى مسيو خاليه معتمد إسبانيا فى القاهرة ، وذكر أنه فى مقابلته مع السلطان شعر منه أنه قلق جداً بسبب ما يتلقاه من أنباء عن نوايا المصريين فى لندن نحو

العرش ، وأنه سمع أن زغلول سيثير مسألة العرش والوراثة على العرش ، وأن السلطان يرى أن أى تغيير فى الحالة الراهنة للعرش يعرّض مصالح الأجانب ومصالح ذوى الأملاك للخطر . وأبدى كبار رجال الجالية البريطانية فى القاهرة والإسكندرية أنهم — مع كراهيتهم للسلطان ومعرفتهم بأغلاطه — يرون أن بقاءه على العرش هو الضمانة للمصالح البريطانية . وأن تسليم الحكم للوطنيين بغير بقاء العرش بصفة (فرامل) سيؤدى إلى أسوأ النتائج ، وطلبوا ضرورة بقاء الموظفين الإنجليز فى الحكومة ، وبقاء موظف إنجليزى فى الداخلية ووزارة الحقانية ليكون فى ذلك ضمان للأمن والعدالة بالنسبة للأجانب ، وبالنسبة لكبار أصحاب الأملاك الذين سوف يتعرضون للخطر فى حالة تولى الوطنيين الحكم » .

وفى يوم ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٠ كتب لورد أللنبى إلى وزير الخارجية البريطانية يقول إن الكولونيل « دى ستر يورك » ياور جلالة الملك — ملك إنجلترا — قابل السلطان ، وأن السلطان قال له إن بريطانيا أخذتنى كالبرتقالة ومصتنى ، ثم تريد أن ترمينى ، وان السلطان يشكو أنه بعد أن وقف مع بريطانيا منذ قيام الحرب ، وكسب كراهية المصريين لهذا السبب ، وعداوتهم لعدم تشجيعه الثورة ، أصبح الآن يشعر أنه أصبح صفراً على الشمال ، وأن المفاوضات تجرى مع من ليس لهم صفة ، وأنه كان يتوقع أن تجعل الحكومة الإنجليزية وجوده على العرش شرطاً للاتفاق مع مصر ؛ وأنه يهمه أن يتولى لورد ملنر إفهام زغلول صراحة أن بريطانيا متمسكة بالسلطان . وذكر السلطان أنه خسر كثيراً جداً بسبب التضحية التى قدمها بوقوفه مع الحلفاء من اليوم الأول ومقاومته سياسة الخديو المشايعة للألمان ، وأن الموقف الراهن أضعفه كثيراً . وإنى أؤيد وجهة نظر السلطان تمام التأييد ، وأعتقد أن التخلى عنه معناه التخلى عن جميع مراكزنا ، وخاصة أن الوطنيين غير موثوق بهم ؛ ولا تطمئن

الجاليات الأجنبية إلى نواياهم بالنسبة لأموال الأجانب ومصالحهم ، بل لأموال كبار المصريين أنفسهم . وقد علمت أن الأمير عمر طوسون نفسه يرى أن تسليم الأمور لزغلول وشيعته عمل جنونى ، وقد أبدى هذا الرأى عدد من الأمراء الذين اجتمعت بهم » .

ولم تكن هذه الأنباء غريبة عن سعد ، ولا مفاجئة له ، فقد كان سعد يعتقد أن السلطان لا يريد استقلال مصر . وأنه مستعد أن يقبل أنصاف الحلول ، بشرط أن يبقى على العرش ! وكان يستند فى رأيه هذا إلى معرفته الشخصية بالسلطان فؤاد . وكان يستند إلى المقابلة الباردة التى قابله بها السلطان بعد أن تقدم فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ بمطالب مصر . وكان يستند إلى الأخبار التى يتلقاها من الجهاز السرى للثورة فى القاهرة . .

فى أثناء وجوده فى باريس تلقى سعد الرسالة التالية :

١٧ مارس ١٩٢٠

سرى

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس

. . قال السلطان فؤاد لمحمود بك فايد من الوفد : دول طالبين الاستقلال التام ، والإنجليز الأمة العظيمة الكبيرة دى كيف أنها تخرج من هنا ؟ إحنا يرضينا خمسين فى المائة من حقنا أو حتى ٤٥ فى المائة : : :

خرج محمود بك فايد من عند السلطان وأتى لنا ليلا وقص علينا كل هذه الحكاية .

عبد الرحمن فهمى

سرى

مايو سنة ١٩٢٠ (ليس فى الرسالة تحديد اليوم) :

من عبد الرحمن فهمى فى القاهرة إلى سعد زغلول فى باريس

السلطان يتميز غيظاً من اتجاه مفاوضة الإنجليز للوفد ، بدون أن يلتفت أحد إليه ، وهو يعمل على السعى فى إيجاد حزب بالبلد ينادى بتوكيله ، وإنابته فى المفاوضة . . هذه الفكرة هى التى دعت إلى تغيير الوزارة . يقولون إن نسيم باشا تعهد للسلطان ببذل الجهد لتحقيق هذه الغاية . . نحن لا نخشى نتيجة هذه الدسيسة الجديدة . الحكومة مهما تذرعت بوسائل الوعود والوعيد فلن يمكنها أن تصل إلى نتيجة تفخر بها ، ولكن على كل حال لاشك أن هذا المظهر الجديد — إذا قدر ووصل إلى شىء ولو تافه من النجاح — فإنه يظهر الأمة بمظهر الانقسام :

لذلك ستتخذ احتياطات فوق العادة لإخفاق هذه الدسيسة الجديدة ، وإلحاقها بغيرها من الدسائس السابقة .

عبد الرحمن فهمى

وفى أثناء المفاوضات وصل إلى لندن فجأة واصف غالى عضو الوفد . . وكتب سعد زغلول فى ٩ يونيو سنة ١٩٢٠ فى صفحة ٢٠٢٠ :

« حضر أمس واصف بك غالى ، وأكد بأن الحالة حسنة فى مصر ، ولكن هناك دسائس تبث من ناحية السراى وغيرها لعرقلة أعمال الوفد ، وبلغه أنهم يسعون فى (تختيم) الناس على أوراق ضد (الوفد) وأن ثقة أخبره عن زيور باشا أن المفاوضات لا يمكن أن تتم بدون أن يحضرها بعض الوزراء الحاليين » .

ولكن ماذا فى الصفحتين المختفيتين من مذكرات سعد زغلول ؟

إن كل ما ذكرناه موجود فى المذكرات وليس فى الصفحات المنزوعة ! ولكن كل هذا ليس أخطر ما فى المذكرات . . فنى صفحة ٢٠٤٨ كتب سعد زغلول يقول تحت عنوان (٧ منه) ، أى ٧ يوليو :

« حضر مستر ولرند (مندوب اللورد ملنر) الساعة السادسة مساء ، وأخبرنى بأن اللورد ملنر كان أرسل تلغرافاً إلى اللورد ألنبى (المندوب السامى البريطانى فى مصر) فى ٣٠ يونيو ، جواباً على أسئلته المتكررة عن سير المفاوضات . وأطلعنى على هذا التلغراف بالإنجليزية ، وترجمه هو بمساعدة محمد محمود باشا . وجاء فى التلغراف : « الغرض الذى نرى إليه هو عقد محالفة بين بريطانيا ومصر تضمن إنجلترا بواسطتها استقلال مصر وسلامة كيانها بصفة كونها مملكة ملكية ودستورية »

وجاء فى التلغراف : « كل معاهدة من هذا القبيل ستأخذ شكل محالفة بين جلالة الملك والسلطان ، ويصير من الضرورى تدخل السلطان عند انتهاء المفاوضات بمجرد تحقق اللجنة من أن زغلول وزملاءه يؤيدون هذه المعاهدة ، ولم يحصل الكلام فى جميع المحادثات التى جرت عن مركز السلطان ولا عن قانون الوراثة . وكان المتفق عليه فى أول الأمر أن هذه المحادثات لا تكون إلا جساً للنبض ، ثم إذا أخذت شكلا مرضياً — كما هو المنتظر — يكون من الضرورى تجاوز هذا الدور إلى الدور الرسمى مع مندوبين رسميين يتعينون من الحكومة المصرية لوضع مشروع معاهدة يعرض على الجمعية التشريعية . ويلزم أن يكون تعيين هؤلاء المندوبين بواسطة السلطان الذى يحتل المكان الأول فى المفاوضات . ومن البديهى أن « زغلول » وواحداً أو اثنين من زملائه ، وعدلى يكن باشا — الذى كان لوجوده تأثير حسن معتدل — يلزم أن يكونوا من ضمنهم . ولا شك فى أن السلطان يريد أن يعين من له ثقة بهم مثل مظلوم باشا . ومن المهم أن يكون هؤلاء من الذين يعطفون على السياسة المتبعة الآن :

فليتكلم المندوب السامى حالا مع السلطان ، ويعرض عليه الحالة الموجودة الآن ، ويقنعه بأنه لم يكن فى نية حكومة جلالة الملك فى وقت من الأوقات أن تصل إلى حل من وراء ظهره ، وهناك بالطبع تفاصيل كثيرة يمكن حلها عند الوصول إلى وضع المعاهدة »

ملنر

وكتب سعد زغلول فى صفحة ٢٠٥١ يقول بالحرف الواحد : « فاعترضت أعتراضاً شديداً على ما تضمنه هذا التلغراف . وقلت لمستر ولرند : " إذا كان اللورد ملنر أطلعنى عليه قبل إرساله لكان غير مضمونه . وإذا لم يكن أطلعنى عليه ، فلم يكن لى من حق فى نقده . أما وقد أرسله إلى . فقد حق لى الاعتراض عليه بأننا لم نقبل ولن نقبل أية تسوية تقتضى أية مراقبة لإنجلترا على مصر . لا باطنة ولا ظاهرة . ونعتبر الشعور الذى قام باللورد ملنر مجرداً عن كل أساس . ثم إننا لا نقبل بأى حال من الأحوال بقاء عسكرى واحد من جيش الاحتلال ، كما لا نقبل وضع نظام خاص للبوليس . . وكذلك نرفض أن نتفاوض بأمر السلطان بالاشتراك مع أى إنسان كان . بل لا نقبل هذا السلطان " .

ثم استطرد سعد فى مذكراته : « وانصرف (مستر ولرند (مندوب اللورد ملنر) بعد أن أبدى من الأقوال ما لا يضبط . ولا يمكن حصر معناه ، ثم بلغت إخوانى الخبر فاستاءوا له . إلا لطفى السيد فإنه قال إنه فى مجمله حسن ، ولا شىء فيه يستغرب . حكى ذلك على طريقته من الاستخفاف . فأثر ذلك فى نفسى أسوأ أثر ، ثم طلب عدلى أن يحضر للعشاء عندى . وهو ما لم يسبق له به عادة ، يعنى أنه لم يدع نفسه لدى إلا هذه الدفعة . ففهمت أنه يريد الوصول بهذه الملاطفة إلى غاية ، وكنت دعيت إلى العشاء سينوت حنا . فلما علم بأمر هذه الدعوة . وأن القصد منها حفاوة ، تنحى .

واختلينا ، وفهمت منه أن التلغراف عرض عليه قبلى بيوم . وأنه لم يفاتحنى فيه ، لأنه لم يجدنى وحدى ! . . ولكنه اعتذار غير وجيه . وقد أخبرته بما دار بينى و بين ولرند (مندوب اللورد ملنر) فأعطانى فيه حقًّا . ولكنه كان يحاول من بعد تلطيف الأمر . وانتهى الأمر بأن طلبنا مقابلة ملنر ، فقابلناه فى الساعة السادسة فى وزارة المستعمرات فى يوم ٨ منه (يوليو ١٩٢٠) . فقلت له (لملنر) : « إن مستر ولرند أطلعنى على تلغراف منكم للورد ألنبى ، وهو على قسمين : الأول لا يحق لى أن أتدخل فيه ، لأنه كلام بينك و بين زميلك ،والعبرة فيه عندى هو ما يتم بيننا ويقع الاتفاق عليه ، لا بما يحكيه للغير أحدنا . وأما القسم الثانى فهو المتعلق بانتدابى مع بعض زملائى من السلطان للمفاوضة الرسمية ، لأنى لا أقبل هذا الانتداب بل لا أقبل أن أتعين مكان السلطان » : فقال ملنر : « إن السلطان يلزم أن يكون فى المفاوضة، وليس إبعاده فى إمكانى . بل هو فوق ما أقدر عليه ، ولو كلفت لخرجت من حدود وظيفتى ، والتزمت أن أتنحى عن المفاوضة لغيرى » . قلت : « لا أريد أن تصل الحال إلى هذا الحد » . قال : « إن السلطان ينبغى أن يسند أدبيًّا ، ولا يمكن التعدى عليه ، إلا إذا تعدى على النظام ، إذ لا تسمح إنجلترا له بذلك ، وهى ضامنة استقلال مصر » . قلنا : « لم نقبل هذا الضمان ، ولم نتناقش فيه » .. قال : « حقيقة »..

ثم طلبنا أن تعين وزارة موثوق بها غير الوزارة الحالية . فاستصعب ذلك الآن . وحصلت المذاكرة فيما إذا كا ينبغى أن يشتمل الاتفاق على مبادئ فى النظام المصرى ، فعارضت فى ذلك ، « لكونه مسألة داخلية ، ولا ينبغى التعرض لها » .

وكان هذا الذى قاله سعد لمندوب ملنر ، وملنر نفسه ، مفاجأة لمدلى يكن والمفاوضين . فقد كانوا لا يريدون إثارة هذه المسألة . . وكانوا يرون أن سعد زغلول لا يحترم رأيهم فى المفاوضات : بل حدث أن عرض ملنر مشروعاً . قبله كل أعضاء

الوفد ورفضه سعد ! . . وأبلغ سعد ملنر أنه يرفض هذا المشروع لأنه « حماية » ، لأنه لا يوافق على بقاء قوة عسكرية ولا على وجود موظف إنجليزى فى وزارة الداخلية و وزارة الحقانية ، وأنه متمسك بإعلان إلغاء الحماية . فإذا وافقت إنجلترا على ذلك أصبح المشروع قابلا للعرض .

وهنا ندع سعد زغلول يروى ما حدث له فى صفحة ٢٢٨٩ من المذكرات : « وحضر عبد اللطيف المكباتى وسألنى سؤال السيد للعبد . و الحاكم للمحكوم : كيف أنى أبديت تلك الملاحظات للأعرج (مندوب لورد ملنر) من غير علم الوفد ؟ قلت : « إنها ملاحظات قررها الوفد » . قال : « ولكنك إذا أخذ الأعضاء قال شيئاً من غير اطلاعك تغضب » . قلت : « نعم ، ما قلته هو باطلاع الوفد ، ومع ذلك ماذا تريد ؟ » . قال : « هذا لا يصح ! » قلت : « قد أخطأت وأعتذر عن خطئى » . قال : « ولكن ياباشا لم يكن يصح . . » قلت : « وماذا تريد بعد ذلك ؟ إن كان ذلك لا يوافقكم فافعلوا ما تريدون ! » .

فانصرف . . وقال واصف غالى : « إن الأمر ليس ما قاله المكباتى ، بل الأمر هو أنك قلت لمندوب ملنر إن المشروع بعد قبول هذه الملاحظات يعد قابلا للعرض من الوفد ، و بدونها غير قابل للعرض ، لأنهم يقولون إن ما بها مقبول وهم يمضونه ، و بغيرها يكون قابلا للعرض » . قلت : « لا خطر ، فلم أفوت عليهم نفعاً ، فما على الذين يريدون قبوله إلا أن يقبلوه ، والقوم يتقبلون منهم ذلك بالأحضان ، وما فعلت إلا ما يوافق الكرامة » .

واستغربت جدا من هذه الحركة ! .. ثم حضروا (أعضاء الوفد) وكان فى مقدمتهم حمد الباسل (باشا) ، فقلت : « ما الخبر ؟ » . قال : « الخبر كثير » . قلت : « ماذا ؟ » . فأعاد ما رواه واصف غالى . قلت : « الأمر سهل هين . إن

كنتم مع قبول تلك الملاحظات تمضون ، فهذا شأنكم ولا حجر على حريتكم ! » .
قال قائل منهم : « ورأيك أنت ؟ » . قلت : « إنى لا أقبله ولا أمضيه » . قالوا :
« كيف تخالف الإجماع ؟ » . قلت : « أخالف كل إجماع فى مسألة أساسية .
وهذه من أخص المسائل الأساسية ، فلا أطيع فيها غير صوت ضميرى » . قالوا :
« ولكن مبدأ التضامن ؟ ماذا تقول فيه ؟ » . قلت : « لا تضامن مطلقاً فى مخالفة الأساس ،
ولا أتضامن مطلقاً فى هذا . وما تقدروا عليه فلكم فعله ، من محاكمة فحاكموا ،
أو تأديب فأدبوا ، أو رفت فارفتوا ! ولكن شيئاً واحداً لا يمكنكم ، وهو أن تقهرونى
على الإمضاء ، فإن هذا ليس فى استطاعتكم ، وما أقيد حرية أحد منكم . ولا أسمح
لواحد من خلق الله أن يعتدى على حريتى فى اعتقادى . وافعلوا ما شئتم ، وقولوا
ما شئتم ! » .

• • •

هذه صورة للصراع الذى كان موجوداً فى داخل قيادة ثورة سنة ١٩١٩ . كانت
أغلبية أعضاء الوفد من طبقة كبار الملاك فى ناحية . وكان سعد والجهاز السرى
للثورة فى ناحية أخرى . . ولعل قصة الجهاز السرى هذه تعتبر من أخطر أجهزة
ثورة ١٩١٩ وأقواها ! : إنه الجهاز الذى كان لا يعلم أعضاء الوفد عنه أى شىء ! . .
فى حين كان الجهاز هو الذى لعب الدور الأول فى الثورة ! .

ولعله الجهاز الذى أخفى المذكرات طوال مدة الثورة !

الفصل الثانى

الجهاز السرى لثورة ١٩١٩
كيف تم تكوينه وما هى أعماله ؟

كان ذلك فى يوم الخميس ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ .
وكنت أقيم فى بيت سعد زغلول .

وكان مكتب سعد زغلول مزدحماً بكبار الزائرين . وفجأة دخل إلى البيت شيخ وقور فى الستين من عمره ، له لحية بيضاء طويلة جداً ، يرتدى الملابس البلدية ، وتقدم إلى الحاج أحمد عثمان تابع سعد زغلول الخاص وهمس فى أذنه ببضع كلمات ! وسمعت الحاج أحمد عثمان يقول : " الباشا مشغول جداً ". وإذا بالشيخ الوقور يهمس فى أذن الحاج أحمد عثمان مرة أخرى ، فيصيح الحاج أحمد عثمان بصوت عال : « ١٣ يوليو إيه ! » . وإذا بالرجل الوقور يهمس فى أذن الحاج بهدوء وبحزم . .

ويهز الحاج أحمد رأسه فى ذهول ، ويضرب كفاً بكف ، ثم يدخل مكتب سعد زغلول ويسر إليه ما قاله الشيخ هازئاً ، وإذا بسعد يقوم من مكتبه ، ويدخل الغرفة الجانبية للمكتبة ، ويهرول الحاج أحمد عثمان ويستدعى الشيخ إلى الدخول ، وبعد خمس دقائق يخرج الشيخ الوقور وفى يده لفافة ، ويمشى بخطوات سريعة فى الظلام ! .

ويقول لنا الحاج أحمد عثمان إن الرجل قال له : « قل للباشا : (الشيخ ١٣ يوليو يريد أن يقابلك) » . وأنه ما كاد سعد يسمع هذا حتى هرع إلى مقابلته : وعلق الحاج أحمد عثمان على ذلك بأن هذا الشيخ لابد من أولياء الله الصالحين ، وأن الباشا استقبله ليتبرك به ، ويتلقى الدعوات الصالحات !

كان عمرى يومها ثمانى سنوات ، وبقى اسم « الشيخ ١٣ يوليو » فى ذاكرتى . .

وفى اليوم التالى قبض الإنجليز على سعد زغلول ونفوه إلى سيشل .

ولم يظهر الشيخ ١٣ يوليو مرة أخرى !

ولكنه ظهر بعد ذلك بأكثر من عامين . حضر الشيخ فى أحد أيام شهر سبتمبر سنة ١٩٢٣ — عقب عودة سعد زغلول من منفاه فى جبل طارق — وكان معه لفافة أيضاً ، وقابل سعد زغلول فى غرفة المكتبة ، ثم انصرف . . ولم نر الرجل بعد ذلك إلا فى شهر مايو سنة ١٩٢٦ ، فقد جاء الدكتور أحمد ماهر والأستاذ محمود فهمى النقراشى والمتهمون الذين حكم لهم بالبراءة فى قضية الاغتيالات . . وكان بينهم هذا الشيخ الوقور . . وما كاد يراه سعد زغلول حتى دهش وصافحه ، ولكن الشيخ اكتفى بترديد آيات من كتاب الله ، ولم يقل أى كلمة . .

وعرفنا بعد ذلك أن هذا الشيخ هو « الحاج أحمد جاد الله » الذى كان متهماً بأنه أحد زعماء حركة الاغتيالات السياسية ! . . وعرفنا أن سعد زغلول لم يكن يعرفه ، ولم يكن يعرف أنه متهم فى قضية الاغتيالات السياسية ، وأنه عندما قابله فى ديسمبر سنة ١٩٢١ أبلغ سعداً أنه سيقبض عليه ، وسأله عما إذا كان يريد أن ينقل ورقاً معيناً من بيت الأمة لأنه سيفتش فى اليوم التالى ، فسلمه سعد بعض الأوراق ، ثم أعادها إليه بعد الإفراج عنه . .

وعند مراجعة أوراق سعد زغلول الخاصة ، ظهر أن كلمة (١٣ يوليو) هى

كلمة السر بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ! . . ولكن عبد الرحمن فهمى كان مقبوضاً عليه فى ديسمبر سنة ١٩٢١ ؛ فمن الذى أرسل الحاج أحمد جاد الله إلى سعد زغلول ؟ إنه ليس عبد الرحمن فهمى قطعاً! لابد أنه جاء بأمر رئيس الجهاز السرى الذى خلف عبد الرحمن فهمى بعد القبض عليه !

ولكن ما هى الأوراق التى تسلمها ، ثم سلمها بعد ذلك !

إننى أستنتج الآن أنها مذكرات سعد زغلول السرية . .

ولكن كيف ائتمن سعد زغلول الحاج أحمد جاد الله — العامل بالعنابر — على هذه الأوراق الخطيرة ، ولم يأتمن عليها أعضاء الوفد ؟

أعتقد أن سعد زغلول كان يرى أن كل أصدقائه عرضة للتفتيش . وأن هذا العامل الشيخ ليس محل شبهة . ولو أنه كان يعلم من هو هذا العامل ، بما هو دوره الخطير فى الجهاز السرى ، لتردد فى أن يسلمه هذه الأوراق الخطيرة . . فإن الحاج أحمد جاد الله كان هو الذى يتولى اختيار العمال الذين يشتركون فى عمليات إطلاق الرصاص على الإنجليز ، وكان هو الذى يتولى صنع القنابل التى يلقونها على الوزراء !

ولقد بقيت هذه المقابلة العجيبة تثير الشكوك فى نفسى ، هل كان سعد يعلم أو لا يعلم ؟ . . هل كان يعلم أن مذكراته مختفية فى بيت صغير فى شبرا مجاور لبيت الشيخ أحمد جاد الله ، الذى تعرض لتفتيش دقيق فى أيام الثورة ، ولم يعثر عنده على شىء ، سوى مسابح وسجاجيد للصلاة والقرآن الكريم ! . . والشىء الذى لم يعرفه سعد زغلول فى ذلك الوقت أن الشيخ أحمد جاد الله زار بيت الأمة بعد أن قام بعمل هام . . ففى نفس اليوم أشرف على عملية اغتيال جنديين إنجليزيين فى السبتية بجوار بيته فى شبرا ، ونجا جميع المعتدين ، ثم ذهب الشيخ أحمد جاد الله

الى بيته وتوضأ وصلى . ثم حضر إلى بيت سعد زغلول . .

فهل يمكن أن نستنتج من ذلك أن سعد زغلول كان يعلم بجرائم الاغتيال السياسي ، أو كان يقرها !

إن التاريخ يقف هنا حائراً . .

ونضطر أن نفتح قوساً كبيراً ! لأننا يجب أن ندرس أولا وثائق التاريخ ، بغير أن نعتمد على رواية تحتمل الصدق والكذب ، وإذا كان القاضى لا يحكم بعلمه ، فإن المؤرخ أيضا يتردد قبل أن يقرأ المستندات التاريخية ، ويبحثها . . والتاريخ لا يتكلم بالألسنة ، وإنما يتكلم بالورق المكتوب !

اغتيال الوزراء !

وهنا يبرز السؤال الحائر : ما هو رأى سعد زغلول فى الاغتيالات ؟

حدث فى صيف عام ١٩٢٠ أن كان سعد زغلول يفاوض ملنر ، وكان الإنجليز غاضبين للاعتداءات على الإنجليز وعلى الوزراء المصريين الذين قبلوا الاشتراك فى الحكم برغم أن قيادة الثورة حذرتهم من الاشتراك فى الحكم قبل إلغاء الحماية :

فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ ألقى أحد الشبان قنبلة على إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال .وفى ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ ألقى أحد الشبان قنبلة على محمد شفيق باشا وزير الزراعة . وفى ٨ مايو سنة ١٩٢٠ ألقى أحد الشبان قنبلة على حسين درويش باشا وزير الأوقاف . وفى صفحة ٢٠١٩ من مذكرات سعد زغلول يكتب سعد ويقول إنه كان مجتمعاً مع لورد ملنر فى يوم ٧ يونيه ، « وقال لورد ملنر : " إن صحافة مصر سيئة » . قلت : "وما الذى ترتب على سوئها ؟" . قال : « التعدى

على الوزراء وقتل الأبرياء ! " قلت : « إن هذا ليس نتيجة الصحافة . ولكن فى كل بلد يوجد متحمسون متهورون ، كما وجد فى فرنسا ، وكما وجد فى إنجلترا حيث حصل الاعتداء على لويد جورج (رئيس الوزراء) ، وفى غيرهما من البلاد حصل الاعتداء على كثير من أكابر الرجال ، فلا يعيب مصر أن يوجد فيها أمثال أولئك المعتدين ، وإن الاضطرابات التى حدثت فى مصر والدماء التى أريقت لم تحصل إلا فى المظاهرات التى تدخل البوليس فيها ، أما غيرها فلم يحدث فيه شىء من المكدرات ! ".
قال : " هكذا يزعم بعض الناس فى روسيا ، وفى غيرها من البلاد التى اختل النظام فيها ! " . قلت : " لا أعرف ما جرى فى روسيا ، ولكن ما حدث فى مصر كان كما ذكرته ، حيث قتل الآلاف من النساء والرجال والأطفال أثناء المظاهرات بيد البوليس ، وعجيب أن تهتم بحياة أفراد ، ولا تهتم بحياة شعب بتمامه ! إن الصحافة المصرية كان يمكن أن يقال إنها كونت شعوراً مضرا ، ولكن من أى جهة ضرر هذا الشعور ؟ من جهة المناداة بالاستقلال ؟ إنى لا أرى فى هذا ضرراً . بل أراه واجباً ولازماً ، وأما القوة فترى هذا مضرًّا بها " » .
وعند ذلك تغير الحديث !

* * *

وفى صفحة ٢٠٣٢ كتب سعد زغلول يقول فى مذكراته : « تقابل عدلى باشا مع لورد ملنر قبل الظهر ، وكلمه فى التعديات التى تصيب وزراء مصر ، وعما إذا كان من الممكن أن أصدر أنا بلاغا بعدم استحسانها واستهجانى لها ؟ ، فقال عدلى للورد ملنر : " إن سعد يستهجن هذه الخطة ويستنكرها ، ولكن بلاغا مثل هذا يعرضه لطعن المتحمسين المتهورين ، ويساعد على رواج دسائسهم ضده ".
. . وبعد خمسة أيام من هذا الحديث ألقيت قنبلة فى يوم ١٢ يونية سنة ١٩٢٠ على توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء !

وكل هذه الحوادث التى أشار إليها اللورد ملنر فى حديثه مع سعد زغلول كانت من عمل الجهاز السرى للثورة !

فهل كان سعد يعرف ما يفعله جهاز الثورة السرى ؟ هل هو الذى كان يصدر إليه التعليمات والأوامر ؟ أو أن الجهاز السرى كان يتصرف كما يشاء ؟ هنا يحسن أن نبحث الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، وهو جهاز خطير . فقد كان عبد الرحمن فهمى بك هو رئيس الجهاز ، وكان هذا الجهاز ينقسم إلى عدة فروع : كان فى هذا الجهاز إدارة مخابرات الثورة ، وقد كان للثورة عملاء فى كل مكان . كانت لها عيون فى قصر السلطان، وعيون فى دار الحماية ، وعيون فى قيادة جيش الاحتلال ، وعيون على الوزراء ، وكبار السياسيين !

وكان فى هذا الجهاز إدارة للاتصالات الخارجية ، لها عيون فى إنجلترا ، وفى سويسرا ، وفى إيطاليا ، وفى باريس . وكان فى هذا الجهاز إدارة لتحريك المظاهرات والاضطرابات ، وقطع السكك الحديدية والمواصلات ، وعمليات التخريب ، وكان فى الجهاز أيضا إدارة للدعاية تشرف على توجيه الصحف وتزويدها بالأخبار . . .

ثم هناك إدارة للاغتيالات !

. . وكان الذين يعملون فى كل إدارة من هذه الإدارات لا يعرفون شيئاً عن باقى الإدارات . . لايعرفون أسماءهم، بل لا يعرفون أن هناك إدارات بهذا الاسم ! . . وفى أثناء محاكمة عبد الرحمن فهمى أمام المحكمة العسكرية البريطانية ، وقف المستر مكسويل المدعى العام البريطانى يطلب الحكم بإعدام عبد الرحمن فهمى ! وقال فى جلسة يوم السبت ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٠ : إن الجهاز الذى يشرف عليه عبد الرحمن فهمى مكون من ثلاثة أقسام ، قسم خاص بالمنشورات ، وقسم للقنابل والقتل ، وقسم لشراء الأسلحة ، وقال إن السلطة العسكرية البريطانية عثرت

فى الأوراق المضبوطة عند المتهمين على مستندات تثبت أن الجهاز له عيون فى كل مكان . وأن له اتصالات فى أفريقيا، ودمشق، وتركستان ، والعراق . وسويسرا . واليابان ، وإيطاليا ، وتركيا ، والسودان ، وإنجلترا ، والهند . وأن الجهاز له فروع فى جميع المديريات ، وله عيون فى كل الأحزاب ، وفى كل قسم فى الجيش والإدارة والمحافظات . . حتى فى مكتب المفتى ! وذكر أن الجهاز له فروع تصدر المنشورات باسم اللجنة المستعجلة ، والشعلة ، والمصرى الحر ، واليد السوداء !

وكان عبد الرحمن فهمى يشرف على هذا الجهاز الخطير ، وكان الجهاز له صبغة عسكرية ، أعضاؤه لايعرفون بعضهم بعضا ، ولكل منهم مهمة لايتعداها ، ولا يتصل بأحد من أعضاء الوفد !

لماذا عبدالرحمن فهمى ؟

ولكن لماذا اختار سعد زغلول عبد الرحمن فهمى لهذا العمل ؟ إن قصة حياته ترد على هذا السؤال : كان عبد الرحمن فهمى فى ذلك الوقت يبلغ من العمر ٤٩ سنة ، ومكث ضابطاً فى الجيش مدة ثمانى سنوات ، وخرج منه فى عام ١٨٩٨ برتبة يوزباشى ، وحصل فى تلك الأثناء على الوسام المجيدى وهو ملازم ثان ، وعلى النجمة المصرية ، وميدالية الحرب المصرية ، ونيشان الامتياز من تركيا ووسام السيف السويدى — تقديراً لبطولته فى حروب السودان — ثم عين مأموراً لمركز سمالوط ، ثم وكيلا لمديرية القليوبية ، ثم الدقهلية ، ومكث ١٨ سنة وكيلا للمديريات . ثم عين مديراً فى عام ١٩٠٦ ، وأصبح مديراً لبنى سويف ، ثم الجيزة ، ثم عين وكيلا للأوقاف ، ثم أراد الخديو أن يشترى من ديوان الأوقاف صفقة ٢٣٠٠ فدان فى المطاعنة ، ورفض عبد الرحمن فهمى الموافقة على الصفقة ، وكان للخديو مصلحة

فيها ، وقابله الخديو وحاول أن يقنعه بالموافقة ، فأصر على الرفض ، فرفته الخديو !

. . . وهكذا رأى سعد أن هذا الرجل هو أصلح شخص لتولى هذه المهمة : إنه رجل عسكرى منظم ، درس المديريات دراسة كاملة ، عرف الشخصيات الموجودة فى كل إقليم ، وضع إصبعه على نقط الضعف والقوة فى كل مكان : فى الجيش ، فى البوليس ، فى الإدارة ، ثم إن صلابته تجعل له سيطرة كاملة على الجهاز ! . . وكانت هناك شفرة خاصة بين القيادة — فى المنزل رقم ١٥٠ شارع قصر العينى ، حيث يسكن عبد الرحمن فهمى — وبين فروع الجهاز فى كل مكان ! . . . وكان بين سعد وعبد الرحمن فهمى عدة شفرات : شفرة بالحبر السرى ، وشفرة بالحروف ، وشفرة بالأرقام !

ولعل أغرب شىء فى الجهاز أن أغلب أعضائه لم يضبطوا مطلقاً ! وقد قبض على عدد منهم ، ولكن كانت التهم التى وجهت إليهم بشأن أشياء بعيدة عن العمل الذى يقومون به فعلا ! . . فهل كان سعد زغلول يعرف بهذا الجهاز ، وبتفاصيله ، وبدقائقه ؟ الثابت أن أعضاء الوفد كانوا لا يعرفون شيئاً عن هذا الجهاز ، على الرغم من أنهم قادة الثورة . ولكن هل كان يعرف زعيم ثورة سنة ١٩١٩ ما يحدث فى هذا الجهاز ؟

إن رسائل سعد زغلول السرية تروى أشياء غريبة عن هذا الجهاز العجيب !

حامى مصر ! !

ولنبدأ بالصحافة : إن ثورة ١٩١٩ لم تستطع فى أول قيامها أن تعتمد على الصحافة ، فاعتمدت على المنشورات . إن الثورة قامت فعلا يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ . عندما ذهب سعد إلى دار الحماية وطلب الاستقلال . وكانت الصحافة يومها

تحت الرقابة ! ومنعت الرقابة نشر أنباء الثورة ، بل إنه بعد حوالى شهر من قيام الثورة فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، نفتح أكبر مجلة أسبوعية فى مصر : فنجد عنواناً ضخماً بعرض صفحتها الأولى : (استقبال عاصمة البلاد لحامى مصر وفاتح الشام) .

فإن عدد مجلة (اللطائف المصورة) الصادر فى يوم الاثنين ٩ ديسمبر سنة ١٩١٨ ينشر صورة ضخمة لوصول اللورد أللنبي إلى القاهرة . وكانت حكومة إنجلترا أرسلت اللورد أللنبي ليقضى على الثورة : فماذا قالت أكبر مجلة فى مصر يومها ؟ إنها كتبت فى الصفحة الأولى تقول بالحرف الواحد :

« من أجمل المشاهد التى شهدها سكان القاهرة ، وأبهجها منظراً : دخول فخامة الجنرال أللنبي فى يوم الأحد ٢٤ نوفمبر إلى مدينة القاهرة ، عائداً من ميدان الحرب فى سوزيا وفلسطين ، بعد أن أنهى مهمته العظيمة الشأن ، وختم فعاله الباهرة التى كللت بالنصر التام . ولقد شاءت حكومتنا السنية ، والسلطة الحربية البريطانية ، أن يكون دخول فخامته العاصمة بهيئة رسمية ، فدعت كبار رجالها وأعيان مصر ، من وطنيين وأجانب . لاستقبال فخامته على رصيف المحطة ، عند وصوله بالسلامة ، فلبوا الدعوة . وهب أهل العاصمة على بكرة أبيهم للاشتراك فى استقباله ، فاحتشدوا على جانبي الطريق المؤدية من المحطة إلى سرايه فى الجزيرة ، ووقفوا على الشرفات والنوافذ والسطوح فى البنايات التى تطل على الطريق . وكانت الأعلام تخفق فوق الدور والمنازل والمخازن ، وهى أعلام مصر والدول المتحالفة ، فكان منها منظر مهرجان عظيم . والحق يقال إنه كان يوم عيد كبير ، واصطف جنود الجيش البريطانى على جانبي الطريق الذى اجتازه الموكب . . ووصل القطار قبل الساعة الواحدة ، فنزل القائد العظيم ، وصافح فخامته نائب الملك ، وصاحب السعادة المندوب

السلطانى ، وكبار المستقبلين . ثم فتش قره قول الشرف من الحرس السلطانى ، وخرج من المحطة : وركب أوتومبيلا جميلا ، وحف به الحرس على موتوسكلاتهم ، وتبعه فى أركان حربه سبعة أوتومبيلات ، وكانت الطيارات البريطانية حائمة فوق العاصمة ، مشتركة بالاحتفال . وخرج الموكب من المحطة سائرا الهوينا ، والناس تهتف وتصفق للقائد العظيم ؛ ولما بلغ شارع كامل (نوبار الآن) نثرت عليه السيدات الأزهار . وإجمال القول أن العاصمة استقبلت فخامة الجنرال الاستقبال اللائق بالملوك الكبار ، والقواد العظام الفاتحين ؛ ولا غرو ففخامته حامى الديار ، وفاتح الأقطار والأمصار .

وقد صور مصور اللطائف فخامة الجنرال فى موكبه ، وتعطف فخامته وأدار وجهه الكريم إلى جهة المصور ، كما ترى فى الصورة » .

هذا هو نص ما قالته مجلة اللطائف المصورة ، أكبر مجلة فى مصر يومئذ ، بعد أن تحرك الشعب المصرى فى ١٣ نوفمبر يطالب باستقلاله التام ! . . ولهذا كان من الطبيعى أن يتجه الجهاز السرى للثورة إلى الصحافة . والرسائل السرية التى أرسلها عبد الرحمن فهمى إلى سعد زغلول تكشف عما كان يفعله جهاز الثورة فى مجال الصحافة :

سرى

٢٢ أغسطس سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول فى باريس

أمكننا الآن أن نضم إلينا ثلاث جرائد وهى : جريدة مصر ، وجريدة

وادى النيل ، وجريدة النظام ، لتأييد مبدأ الوفد . . الهمة مبذولة لضم غيرها .

عبد الرحمن فهمى

سرى

١٨ أكتوبر سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول فى باريس

الجرائد تطورت حركتها تطوراً وطنياً خالصاً، وتطورنا نحن معها فى المعاملة أيضاً ، وأصبحت تأتمر بما نبينه لها ، مما ينفع الحركة، والابتعاد عما يضرها . كنت أصبو كثيراً إلى هذه النتيجة ، وكنت أظن أننى لا أبلغها إلا ببذل آلاف الجنيهات . ولكن ضيق ذات اليد اضطرنى إلى البحث عن طرق أخرى غير طريق المال ، ولله الحمد نجحت فيها، وأصبحت قابضاً تقريباً على ناصية الصحافة .

عبدالرحمن فهمى

احترسوا . . من « صدق » !

سرى

أول أغسطس سنة ١٩١٩

من سعد زغلول بباريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة

إسماعيل باشا صدقى ومحمود أبو الفتح مكاتب جريدة وادى النيل وشخص ثالث يدعى أحمد السيد ، يصلون مصر فى نفس المركب التى يسافر عليها بدر بك . نرجو ألا تثقوا بما يمكن أن يقوله أى واحد منهم ، ولا بما يكتبه محمود بك أبو النصر . لأن الخطة التى اتبعوها جعلتهم على الأقل محلا للشك ، وعلى الخصوص

أحمد السيد الذى بالرغم من أنه يكتب أحياناً فى الجرائد مقالات فى مصلحة مصر ، يقوم شخصياً بأعمال ضد هذه المصلحة !

سعد زغلول

سرى

١٨ أغسطس سنة ١٩١٩

من سعد زغلول بباريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة

لم ندر سبب كتمان أمر (محمود أبو الفتح) مكاتب جريدة وادى النيل ، مع أنه أخذ يكتب بجريدته بما يفيد التحريض بالوفد ، ولابد أن تكونوا اطلعتم على شىء من ذلك ، وهو من أذناب محمود أبو النصر ، وأصدقاء أحمد السيد اللذين اشتغلا كثيراً ضد الوفد ، فلا ينبغى كتمان أمر هؤلاء عن الأمة ، بل يجب كشف الستار عن حقيقة أمرهم، حتى تحذرهم الأمة ، ولا تغتر بأضاليلهم ، التى عقدوا النية على بثها عند عودتهم !

سعد زغلول

راقبوا الأمراء . . وسعيد باشا

وكانت مهمة الجهاز السرى للثورة أن يحرس الثورة من الذين يخرجون عليها ، أو يحطمون صفوفها ، أو يشككون فى قيادتها ، كما يبدو من هذه الرسائل السرية :

سرى

٢٧ يناير سنة ١٩٢٠

من سعد زغلول بباريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة

ألفت نظركم إلى محاولة الأمراء الوصول إلى قيادة الحركة . ربما كان لمحمد سعيد باشا يد فى هذه الحركة ، كما يرشح لذلك ، بما تكتبه جريدة الأهالى لسان حاله يوماً فيوماً ، عن الوفد وموقفه ، والأمراء ودخولهم فى الحركة . . هل أنتم مترقبون لهذه الأحوال ؟ واقفون على أسرارها ؟ عاملون على اتخاذ الوسائل لمنع أضرارها ؟

سعد زغلول

سرى

١٨ فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول فى باريس

كنا مراقبين من قبل حركات وسكنات محمد سعيد باشا . أعددنا له العدة ، منتظرين أن يبدأ بحملاته التى رتبها فى طى الخفاء . . بمجرد أن ظهر بجريدة الأهالى مبدأ هذه الحملة أرسلت جنودنا إلى مدينة الإسكندرية ، بعد أن سهل لها الطريق ، وحملت عليه حملة صادقة عقب صلاة الجمعة ، بجميع مساجد الإسكندرية الشهيرة . بدأ الخطباء قولهم بتفهيم العامة حقيقة أعمال الوفد ، وما وصلت إليه القضية بفضل مجهوداته ، وما يريده الأفاكون الآن من الحط من قيمة هذه المجهودات ، والخطر الذى يتناول القضية برمتها إذا أصغت الأمة لأقوال هؤلاء الأفاكين ، ثم بين الخطباء أن هذه اليد الأثيمة هى يد « محمد باشا سعيد » ، ولسانه الذى ينطق به

هو جريدة الأهالى . واستنزلوا اللعنات عليه ، وعلى من يحذو حذوه ، وأسقطوهم من كل مقام ومقال . ثم خرجت المظاهرات من الجوامع القريبة إلى إدارة جريدة الأهالى ، ونادت عليها بالسقوط والموت ! ولقد عاهد الخطباء كل الموجودين فى الجوامع بألا يقرءوا جريدة الأهالى . ومن ذلك التاريخ ثابت جريدة الأهالى إلى رشدها ، وانقطعت عن الغمز واللمز ، الذى اعتادته دائماً ، عندما تشير إلى عمل يتعلق بالوفد !

وكنا نظن أن الحالة تحتاج إلى تكرار هذه الحملات ، ولكن لله الحمد فقد أماتتهم الحملة الأولى »

عبد الرحمن فهمى

وكان الإنجليز فى حيرة من قوة الجهاز السرى للثورة ، وخبرته ، وكفايته . وكانوا فى ذهول من سيطرته الخطيرة على الثورة ، وقيادته لها ، وكانوا يسألون : من الذى يقود هذا الجهاز ؟ من الذى يصدر إليه التعليمات ؟ وكانت المخابرات البريطانية تراقب سعد زغلول فى پاريس فلا تعلم إلا أن أعضاء الوفد مختلفون ! وكانت المخابرات تراقب عبد الرحمن فهمى فى القاهرة فلا تجد دليلا على أنه على اتصال مع سعد زغلول ! وكان يذهلهم قدرة الجهاز على الاتصال بفروعه فى الأقاليم ، على الرغم من أن السكك الحديدية مقطوعة ، والتليفونات مراقبة ، والبريد مراقب ، ورجال الثورة مراقبون . . ولعل هذه الرسالة السرية تحكى بعض هذه القصة :

سري

١٧ مارس سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول بلندن

أستلفت نظركم إلى ما بعث به مكاتب رويتر فى القاهرة إلى الصحف الأوربية تلغرافيا حيث جاء فى آخر التلغراف المذكور ما يأتى : « إن تشكيل الوفد وهيئته التنفيذية — الطلبة — بحالة من الضبط بحيث إن كل الأوامر والتعليمات يمكن توزيعها وتنفيذها فى جميع أنحاء مصر فى ٢٤ ساعة ! » .

وهذه أعظم شهادة تدل على كفاءة المصرى ، وأحقيته فيما يطلب من الاستقلال والحرية ، ما دام أنه رغم القيود المقيد بها ، ورغم القوانين الاستثنائية ، ورغم سلطة جيوش الاحتلال المنتشرة فى طول البلاد وعرضها ، متيسر لهيئة الوفد التنفيذية أن تبلغ أوامرها وتعليماتها فى جميع أنحاء القطر فى أربع وعشرين ساعة !

عبد الرحمن فهمي

ولقد كانت قيمة هذا الجهاز فعلا أن كل من فيه من المصريين ، ليس فيهم أجنبي واحد ، وليس فيهم أحد تدرب على هذا النوع من العمل . ولم يكشف التاريخ حتى الآن كيف اختار سعد زغلول عبد الرحمن فهمي بالذات ليرأس هذا الجهاز . إن المعروف أن سعداً كان يثق به ، وبكفايته فى التنظيم أيام كان موظفاً ، وأنه استدعاه فى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وطلب منه أن يشرف على العملية وينظمها ، ولا يتصل بأحد سواه ، وألا يعرف أحد ما يقوم به . وكانت ميزة عبد الرحمن فهمي الكبرى أنه كتوم ، وأنه قادر على ضبط عواطفه ، وبدأ عمله بالإشراف على

عملية جمع التوكيلات من الشعب لسعد زغلول . ثم كلفه سعد زغلول بطبع المنشورات الأولى للثورة ، ثم كلفه بمراقبة الوزراء والكبراء الذين يقاومون الحركة ، وفكر فى أن يختاره عضواً فى الوفد ، ثم عدل عن ذلك ، وقال إن المصلحة أن يبقى رئيس الجهاز السرى فى الظلام ، وأن يكون بعيداً عن الأضواء ، حتى إذا اعتقل قادة الثورة بقيت الثورة تعمل . وكان سعد يجتمع بعبد الرحمن فهمى يومياً على انفراد قبل نفيه إلى مالطة ، ولم يترك سعد فى مذكراته شيئاً عن هذه الاجتماعات ، ولم يترك عبد الرحمن فهمى شيئاً عن الخطة التى اتفق عليها ، ولكن ظهر أن عبد الرحمن فهمى عندما كان يقوم بعملية جمع التوكيلات فى الأقاليم — وهى عملية بريئة — كان يكوّن فى أثنائها أجهزة سرية تتصل به مباشرة ، وعند نفى سعد زغلول إلى مالطة ، انقطع الاتصال بين عبد الرحمن فهمى وسعد . واستمر هذا الانقطاع لمدة شهر ، ثم استؤنف بعد ذلك بانتظام عجيب مثير . . وكان من أقوى صفات عبد الرحمن فهمى أنه يشك فى كل شخص ، ويراقب كل شخص ، الأصدقاء والأعداء، وكان لهذا يستطيع أن يتغدى بخصوم الثورة قبل أن يتعشوا به !

وكانت مخابرات الثورة أكفأ من المخابرات البريطانية ، بالرغم من جيش الاحتلال ، وقيادة هذا الجيش ، ودار الحماية ، وسيطرة الإنجليز على الوزارات ! وليس أدل على ذلك من أن لندن فوجئت بالثورة .

ان البرقيات الرسمية البريطانية تفضح هذه الحقيقة :

سرى

١٦ فبراير سنة ١٩١٩

من سير ميلين شيتهام نائب المندوب السامى بالقاهرة

إلى لورد كيرزون وزير الخارجية بلندن

« يسرنى أن أخبرك أن سعد زغلول لم يعد موضع ثقة أحد . إن التهييج الذى نظموه يلفظ أنفاسه ، أو أنه أخمد على أية حال فى البلاد بصفة عامة . من الأمور الجديرة بالملاحظة أن هذا التهييج كان منذ البداية ذا طابع سلمى كلية »

ولا يزال علينا ولا شك أن نحسب حساب عدم الرضا بين الطبقات العالية ؛ وأصحاب الأراضى ، وأرباب المهن ، وأغلب هؤلاء الناس يرغبون بصورة مبهمة فى شكل ما من الحكم الذاتى ، مما يجعلهم أكثر أهمية كأفراد ، ولكن يبدو لى أن الموقف يختلف ماديًّا عنه عام ١٩١٤ عندما رفض الأمير حسين كامل وكبار الوزراء فترة طويلة أن يقبلوا حماية ، دون امتيازات لم يكن فى استطاعتنا تقديمها . . ومع ذلك فالحركة الحاضرة لا يمكن أن تقارن فى أهميتها بحركة مصطفى كامل ، ولا يبدو أن هناك أى سبب يجعلها تؤثر على قرارات حكومة صاحب الجلالة الملك حول الشكل المناسب الذى يعطى للحماية . »

شيتهام

وأصدرت الحكومة البريطانية بعد ذلك بثلاثة أسابيع الأمر بالقبض على سعد زغلول ونقله إلى مالطة ، وهى تظن أن شيئاً لن يحدث على الإطلاق . ؟

وفجأة انفجرت الثورة فى كل مكان ، بينما كان نائب المندوب السامى البريطانى نائماً على (مخدة) من ريش النعام !

وإذا به يرسل نص هذه البرقية العجيبة :

سرى جدا

٩ مارس سنة ١٩١٩

من سير ميلين شيتهام نائب المندوب السامى . القاهرة

إلى لورد كيرزون وزير الخارجية — لندن

« الحركة معادية لبريطانيا ، ومعادية للسلطات ، ومعادية للأجانب ، وهى ذات ميول بلشفية (شيوعية) وتستهدف تدمير الممتلكات والمواصلات أيضا وهى منظمة ، ولابد من أنه ينفق عليها . وهناك شكوك قوية حول نفوذ أجنبى فيها . ويميل المسئولون البريطانيون إلى الظن أنه مهما كان هناك تحريض وطنى فى الشهور القلائل الماضية ، فإن الشعور الذى ظهر الآن لابد أنه كان ينمو خلال سنوات عديدة ، وأن وقوع انفجار فى وقت ما كان أمرا لا مناص منه » .

شيتهام

وتصور أن نائب المندوب السامى فى القاهرة اعترف بعد أسبوعين اثنين أنه كان مغفلا ! . . ولكن البرقية السرية التالية أعجب !

سري جداً

٩ أبريل سنة ١٩١٩

من سير ميلين شيتهام نائب المندوب السامى . القاهرة

إلى لورد كيرزون وزير الخارجية ــ لندن

« سرعان ما سيظهر الدليل على أن خطة الثورة قد دبرت ونظمت من قبل بعناية ، ويجدر بنا أن نلاحظ أن الخطة التي نفذت تطابق البرنامج الذى رسمه الألمان وحزب « تركيا الفتاة » لشن هجوم حربي في خريف سنة ١٩١٤ والذى كشف عنه للسلطات المصرية الجاسوس الألمانى « مورس » الذى اعتقل في الإسكندرية أثناء الحرب . وعندما درسنا الحالة الذهنية ، والشعور بالظلم بين الفلاحين فإن هذه الأشياء لا تكفى لتعليل انفجار الثورة الحالية الخطيرة المنظمة ، التي يمكن أن يشاهد فيها بوضوح يد تركيا الفتاة ، بل والعملاء الألمان » .

شيتهام

ويظهر أن وزير خارجية بريطانيا ، ومجلس الوزراء البريطاني اكتشفا بعد فوات الوقت سذاجة نائب المندوب السامى ، وجهل قلم المخابرات البريطاني ، لأنهما أرسلا له البرقية السرية التالية في نفس اليوم :

سري جداً جداً

٩ أبريل سنة ١٩١٩

من لورد كيرزون وزير الخارجية . لندن

إلى سير ميلين شيتهام نائب المندوب السامى . القاهرة

«إن السلطات الإنجليزية المصرية أثبتت أنها بعيدة جداً عن إدراك الشعور الوطني .

أظهرت جميع السلطات افتقاراً تامًّا للمعرفة وجهلا بالموقف . وهذا هو السبب الذى جعلنا نقرر الإفراج عن سعد زغلول باشا وزملائه فى مالطة » .

كيرزون

ولكن الجهاز السرى لثورة سنة ١٩١٩ لم تكن مهمته الأولى أن يعرف ما كان يدور فى دار الحماية ، وفى قيادة الجيش البريطانى ، بل كانت له مهام أخطر من هذه !

■ الرسول الخفى بين القاهرة وباريس!
■ الثورة ترد على الإرهاب الإنجليزى

وإذا كان الجهاز السرى لقيادة ثورة ١٩١٩ حيّر المخابرات البريطانية فى القاهرة ، وحير المخابرات الفرنسية التى كانت تتعاون فى باريس مع المخابرات البريطانية لمراقبة قادة الثورة أثناء وجودهم فى فرنسا لعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح ، فإن هذا الجهاز حير أعضاء الوفد أنفسهم ! كانوا لا يعلمون شيئاً عنه . بل إن قيادة الثورة فى القاهرة لم تكن تعرف شيئا عن طبيعة أعمال الجهاز السرى للثورة ، ولا عن حقيقة التعليمات السرية التى كان يرسلها سعد زغلول من باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة !

وأتعبت هذه التعليمات عبد الرحمن فهمى ، فقد كان تنفيذها يتطلب مالا للقيام بها وهو لم يكن غنيا ، ويتطلب من لجنة الوفد المركزية فى القاهرة اعتمادات مالية لهذه الأعمال ، وتسأله اللجنة ما هى أعماله ، فيرفض الإجابة ! وكانت الرسائل السرية تنتقل بين القاهرة وباريس بعدة طرق ، ولعل أغربها أن عبد الرحمن فهمى اختار شابًّا لم يكن له أى نشاط سياسى ، وغير مشتبه فيه ، وطلب إليه أن يتظاهر بأنه من « أولاد الحظ » الذين يحبون السهرات ويجلسون مع الغانيات ويهوون الرقص !

واختاره عبد الرحمن فهمى ليكون الوسيط السرى بينه وبين سعد زغلول ويتنقل بين القاهرة وباريس موهماً أصدقاءه أنه يحب فتاة باريسية لا يستطيع

أن يتحمل فراقها ! ولا يكاد يصل إلى باريس حتى يذهب إلى الفتاة التى يحبها ، ويمضى معها إلى المطاعم والملاهى ، ثم تنفد نقوده فيعود إلى القاهرة من جديد . ويكون فى هذه الفترة قد اتصل بسعد زغلول ، وسلمه رسالة عبد الرحمن فهمى السرية ، وتسلم رسالة سعد زغلول إلى عبد الرحمن فهمى !

ولا يعرف أحد من أعضاء الوفد المقيمين مع سعد زغلول فى باريس بما يحدث ، ولا يتصور واحد منهم أن سعد زغلول الرجل الوقور ، وعبد الرحمن فهمى المدير السابق ، قد اشتركا فى وضع خطط جاسوسية ، واتفقا على طريقة شفرة ، ووضعا هذه الطريقة العجيبة للاتصال !

وكان سعد زغلول يكتب تعلياته السرية على ورق عجيب لا يخطر ببال ! إنه يكتبها بالحبر السرى ، فى داخل صفحات مضبطة مجلس العموم البريطانى . وعندما يفتش الإنجليز الرسول السرى ، ويفحصون ما معه من أوراق ، لا يخطر ببالهم أن مضبطة مجلس العموم البريطانى تحوى تعليمات سرية إلى ثورة مصر . فإحدى هذه الرسائل السرية ، المؤرخة فى ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ ، مكتوبة بالحبر السرى فوق صفحات مضبطة مجلس العموم البريطانى المنعقد فى يوم الأربعاء ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠ .

وتقلب صفحات المضبطة فلا تجد فيها شيئاً . . إلى أن تصل إلى صفحة ١٧٧١ وهنا تجد الصفحة الخامسة من تعليمات سعد زغلول السرية ، مكتوبة بالحبر السرى ، الذى لا يظهر إلا إذا مرت فوقه مكواة ساخنة . . ثم لا تجد شيئاً فى الصفحة التالية ولا التى بعدها ، ولا التى بعدها ، ولكن فى صفحة ١٧٨٠ من المضبطة تجد الصفحة الرابعة من تعليمات سعد زغلول السرية . . ثم لا تجد شيئاً فى الصفحة التالية ، ولا التى بعدها ، ولكن فى صفحة ١٧٨٧ تجد الصفحة الثالثة من التعليمات السرية . . وهكذا !

وتستغرق التعليمات فى هذه المضبطة ٥ صفحات، ولكن العين المجردة أو النظارات المكبرة لا تستطيع أن تلاحظ شيئاً مكتوباً فوق مناقشات أعضاء مجلس العموم البريطانى المكتوبة باللغة الإنجليزية . . ولكن إذا مرّت عليها المكواة الساخنة ظهرت فجأة تعليمات سعد زغلول ، مكتوبة باللغة العربية !

وبلغ من حرص سعد زغلول أنه كان معه فى پاريس بعد بداية الثورة بشهر سكرتير خاص يثق به كل الثقة هو المرحوم محمد بدر بك ، وبقى هذا السكرتير يعمل مع سعد زغلول ليل نهار عدة شهور . ثم عاد السكرتير إلى القاهرة ، وقابل عبد الرحمن فهمى بك . . ونترك الرسائل السرية تروى ما حدث — (ونحب أن نقول إن النقط الموضوعة بين قوسين هى اسم الرسول السرى !)

سرى

٢٣ أغسطس سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول فى پاريس

زارنى أمس محمد بدر بك — (سكرتير سعد الخاص) — ودار بينى وبينه الحديث الآتى :

بدر : أرجو أن تبلغوا الرئيس أن يحترس من (. . .)

أنا : لماذا ؟

بدر : لأن كثيرين أخبرونى أنه جاسوس .

أنا : وما دليلهم على ذلك ؟

بدر : الدليل هو أن (. . .) لا قدرة له على المعيشة بفرنسا الآن .

أنا : هل لاحظت وأنت بأوربا أنه يصرف بغير حساب كما هى عادة الجواسيس ؟

بدر : لا . . ولكن هذا لا يمنع أنه يتظاهر بالصرف الضيق كي لا يلاحظ أحد شيئا عليه .

أنا : سأكتب ذلك للرئيس .

وأنا مسرور جداً لأن مأمورية (. . .) لم تتجاوزكم ، وهذا يجب أن يكون .

عبد الرحمن فهمى

سرى

٣ سبتمبر سنة ١٩١٩

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

عجبت من حديث محمد بدر عن (. . .) لأنى لم أشعر منه مدة وجوده هنا بشىء من ذلك . ومرسل لكم جواب خصوصى فى هذا الموضوع .

سعد زغلول

من هو ؟

ولكن من هو هذا الرسول الخفى المجهول ؟ من هو « الثلاث نقط » الموضوعة بين قوسين فى الرسائل السرية ؟ إننا نكشف اسمه لأول مرة فى التاريخ !

إن اسمه « محمد وجيه » . وكان فى ذلك الوقت موظفاً صغيراً مجهولا مغموراً ، وكان معروفاً بين أصدقائه بأنه لا يعرف شيئاً فى السياسة ، ولا يهتم بها ، ولا يخالط السياسيين ، وكان يقوم بهذه المهمة الخطيرة التى لو علم بها الإنجليز لحكموا عليه بالإعدام ، ونفذوا الحكم على الفور ، والعجيب أنه بقى بعد ذلك ، وبعد أن

انتهت الثورة ، وبعد أن بدأ الذين لم يشاركوا فى الثورة يفاخرون بما عملوا ، بقى صامتاً ، لا يتكلم ولايفتح فمه ، فعل ذلك لمدة ٣٧ سنة ، حتى مات عام ١٩٥٦ ، ورأى الناس يتكالبون على غنائم الثورة ، فلم يقدم كشف الحساب ، ولم يطالب بعلاوة أو مكافأة ولا بمنصب كبير ، حتى بعد أن أصبح رجال الثورة وزراء ورؤساء وزارات ! لقد فضل أن يكون متزوياً ، منسيا ، قانعاً بأنه قام بدور خطير ومجهول ، وأساسى فى هذه الثورة !

هذا الرسول الخفى المجهول شاب عصامى ، بدأ حياته فى مدينة الإسكندرية فى وظيفة صغيرة فى مصلحة البريد بمرتب قدره جنيهان فى الشهر ! وراح يعلم نفسه ويجاهد حتى عين سكرتيراً للجامعة الأهلية سنة ١٩١٧ ، وهناك توثقت العلاقة بينه وبين سعد زغلول ، كان هذا من بين الأسباب التى جعلت الاختيار يقع عليه لهذه المهمة الخطيرة . واستمر يقوم بهذه العملية الخطيرة دون أن يعلم أحد بما يفعل . واستطاع الجهاز السرى بعد ذلك أن يضع محمد وجيه فى منصب خطير بطريقة لم يكشف الستار عنها حتى الآن ، وهو منصب السكرتير الخاص لرئيس الوزراء عبد الخالق ثروت باشا أكبر أعداء سعد زغلول خلال الثورة — واستمر الاتصال مستمراً بين وجيه والجهاز السرى ، ولم يعرف ثروت أن سكرتيره هو تلك الشخصية الخطيرة . ولكن « وجيه » استطاع أن يقدم خدمات ضخمة للثورة وهو فى هذا المنصب الدقيق !

وفى نهاية الثورة نقل إلى وزارة الخارجية ، ووصل إلى منصب مدير الإدارة السياسية ، ثم نقل إلى مصلحة البريد وعين وكيلا لهذه المصلحة ، ثم عين مديراً للسياسة فى وزارة الخارجية ، وعند إنشاء الجامعة العربية عين مديراً للإدارة العامة بها بمرتب ٨٣ جنيها فى الشهر ، وذلك فى ١٩ يونية سنة ١٩٤٥ ، وظل بها إلى عام

١٩٥٢ إلى أن وصل راتبه إلى ١١٥ جنيها . ثم وقع خلاف بينه وبين مجلس الجامعة فاستقال ، وتوفى عام ١٩٥٦ ، وكان عمره وقتئذ ٧٠ سنة . وفى كل هذه الأثناء لم يقل كلمة واحدة عن دوره الخطير !

ولكن كيف اختير محمد وجيه لهذا الدور الضخم ، ومن الذى اختاره ؟ إن الدكتور أحمد ماهر كان مساعد عبد الرحمن فهمى فى إدارة الجهاز السرى ، وهو أول من فكر فى اسمه . وتولى تزكيته الأستاذ محمد صادق فهمى أستاذ الحقوق فى الجامعة المصرية القديمة وقتئذ — والذى أصبح فيما بعد مستشاراً بمحكمة النقض والإبرام — وكان محمد وجيه يومها سكرتير الجامعة ، ومشرفاً على مكتبتها . وبطريقة عجيبة منحت الجامعة محمد وجيه إجازة ثلاثة أشهر ، ثم مدت الإجازة . .

وكانت الثورة لا تكتفى برحلات هذا الرسول الخفى ، بل كانت تستعمل البوستة العادية . كانت تعليمات سعد زغلول تكتب من باريس بالحبر السرى ، وترسل بعنوان مكتبة الجامعة المصرية القديمة داخل كتب علمية ، وكان يتسلمها الأستاذ محمد صادق فهمى الأستاذ بالجامعة الذى كانت مهمته استلام الكتب الجامعية المرسلة للجامعة من أوربا . ثم يحمل الرسالة السرية إلى بيت عبد الرحمن فهمى ويجلس أحمد ماهر ومحمد صادق فهمى يحلان الشفرة . ثم سافر إلى باريس بعد عدة شهور من الثورة الأستاذ محمد كامل سليم ، وتولى هو كتابة تعليمات سعد زغلول السرية . وكانت الشقة التى يقيم فيها بباريس هى العنوان الذى تصل إليه رسائل عبد الرحمن فهمى المكتوبة بالحبر السرى .

وكانت الثورة تستعمل أنواعاً مختلفة من الشفرة ، يحملها الرسل المجهولون ،

ويهربونها تحت أنظار رقابة السلطة العسكرية البريطانية ، وكانوا يخاطرون بحياتهم ، متحدين رقابة المخابرات البريطانية الشديدة !

امرأة تحمل الرسالة السرية !

واستعملت الثورة مرة سيدة لتقوم بهذه المهمة الخطيرة ، وهى قرينة الدكتور محمود عزمى الذى أصبح صحفياً كبيراً ، ومات وهو ممثل مصر فى الأمم المتحدة ، وقد ورد اسمها فى الرسالة التالية :

سرى

٤ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

مدام عزمى وصلت . نقلت إلينا ما كلفت بتبليغه بخصوص الحوادث الجارية عندكم .

سعد زغلول

واستعملت الثورة أشخاصاً مجهولين ، كانت تطلق عليهم أسماء مستعارة ، لم نستطع حل رموزها ، كاسم « مسيو سيمون » الذى لم نستدل من الأوراق على شخصيته الحقيقية !

سرى

٤ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

مسيو سيمون أوصل المستندات وغيرها مما سلم له . وصل متأخراً . اعتذر

عن سبب ذلك باضطراره للانتظار فى بور سعيد أكثر من ٤٠ يوماً قبل أن يجد له محلا فى المركب .

سعد زغلول

أزمة . . فى القاهرة !

وكان مركز عبد الرحمن فهمى حرجاً . المفروض أن قيادة الثورة تتولاها فى مصر لجنة الوفد المركزية . ويتولى رئاستها بالنيابة إبراهيم باشا سعيد . وهو أمين الصندوق الذى يصرف أموال الوفد . ويتقدم إليه رئيس الجهاز السرى يطلب أموالا . ويسأل إبراهيم سعيد باشا : لماذا ؟.. ويجيب عبد الرحمن فهمى إنها عمليات سرية ! ويأبى إبراهيم سعيد باشا أن يدفع أموالا لشىء لا يعرفه ! ويصر على أن يعرف ، ويصر رئيس الجهاز السرى على الرفض !

ويقول نائب رئيس لجنة الوفد : « أريد أن أرى خط سعد باشا ! » ، ويرفض عبد الرحمن فهمى أن يطلعه على التعليمات ، لأنه لا يريد أن يكشف سرها . . وتبدأ سلسلة من المراسلات :

سرى

٢٢ يوليو سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى فى القاهرة إلى سعد زغلول فى باريس

اشتد الخلاف بينى وبين إبراهيم سعيد باشا ، إنه يريد معرفة الطريقة التى أخاطبكم بها . يريد معرفة تفاصيل المصروفات التى أصرفها . لا يخفى على سعادتكم ما فى ذلك من الخطر على القضية ، وعلى الأشخاص الذين عاونونى للحصول على

كل المستندات والأوراق التى أرسلها لكم ، رجوته أن يؤجل هذا إلى وقت آخر أى إلى عودة سعادتكم . لم يقتنع . وهو يظهر لزائريه وجلسائه عدم ثقته بالأخبار التى أقدمها له ، وحجته الوحيدة أنها ليست بخطكم ولا بمضاة منكم ، ويعتقد أنه بذلك يسىء إلىّ ، والله يعلم أنه يسىء إلى الأمة بأسرها .

ولما لم أنجح معه فى أخذ النقود اللازمة للصرف توجه إليه أمس سعادة محمود باشا سليمان مع أمين الرافعى بك ، تكلما معه طويلا فى ذلك ، لم يقبل ، وقال إنه لايعطى شيئاً إلا بأمر من الوفد بإمضاء سعادتكم ! . . تأكدوا أنه لولا أن الظروف خدمتنى ، بل خدمت القضية — لأن شخصاً أحضر لى ألفاً وخمسمائة جنيه يوم سفر الوفد من هنا ، باشرت بها العمل — لما كنا تحصلنا على شىء مما أرسلناه لكم ، وما كان يتيسر لى إرسال المندوب القائم بتوصيل الأخبار بيننا !

وأشياء أخرى عملت هنا لصالح القضية لا يصح ذكرها ، بل إننى سأوضحها لكم بالتفصيل عندما تعودون إن شاء الله . وها أنا وطدت العزم للاستمرار على صرف الضرورى للحصول على كل ما يفيد قضيتنا ، فإن كنتم سعادتكم راضين عن الأعمال التى قمت بها لغاية الآن فأرجو إجراء ما من شأنه كف إبراهيم باشا سعيد عن التنديد بها ، وتفهيمه بأن عدم ثقته بالتقارير الواردة بواسطة مندوبنا بالطريقة الرمزية يضر بالقضية ، قبل أن يضر بى!

أرسلوا لى مبلغاً من المال أسدد منه الألف وخمسمائة جنيه لإبراهيم باشا سعيد ، وأصرف الباقى ، وعند عودتكم إن شاء الله أقدم لكم حساباً دقيقاً عن كل قرش ، بحيث أن أى مبلغ ترون أنه صرف فى غير محله أو أنه أكثر مما كان يجب ، أكون ملزماً بدفعه .

عبد الرحمن فهمى

ويتلقى سعد زغلول هذه الرسالة فلا يعرف ماذا يفعل .. إنه أعطى تعليمات إلى إبراهيم سعيد باشا أمين الصندوق بأن يدفع لعبد الرحمن فهمى المبالغ التى يطلبها ، ولكنه لم يشرح له ماذا يعمل عبد الرحمن فهمى ، ولا ماذا يكلف به . إن هذه المسائل تتطلب السرية التامة ! لا يستطيع مثلا أن يقول إن الثورة لها عملاء فى قصر السلطان : أحدهم واحد من خدمه الخصوصيين ، والثانى موظف فى سكرتارية السلطان ، ولا يستطيع أن يقول إن الثورة تشترى مستندات خطيرة هى أوراق سرية فى قيادة الجيش البريطانى . إنها تحاول أن تعرف التعليمات والأوامر . إنها تحصل على نصوص التحقيقات السرية . إنها تقوم بعمليات تخريب فى المعسكرات . إنها تدفع مبالغ لأسر الشهداء، إنها تدفع ثمن الطعام الذى يقدم للمسجونين داخل المعتقلات . وهناك عمليات أخطر من هذه يقوم بها الجهاز السرى ، وليس من المصلحة أن يعرفها أحد من خارج الجهاز السرى ، حتى لو كان هذا الشخص نائب رئيس لجنة الوفد وأمين صندوق اللجنة !

ويتذكر سعد أن هناك كلمة سر بينه وبين محمود سليمان باشا رئيس اللجنة ، وإبراهيم سعيد باشا نائب الرئيس ، فيرسل إلى القاهرة الرسالة التالية :

سرى

٢٥ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول بباريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

يمكنكم أن تخبروا سعادة إبراهيم باشا سعيد وسعادة محمود باشا سليمان بعبارة (١٣ يوليو) ويلزم إبداء ذلك لهما لأنه برهان على صدق المراسلات بيننا .

سعد زغلول

ويتصور سعد أن رئيس لجنة الوفد وأمين الصندوق سيفهمان الغرض من كلمة السر . فهو لا يريد أن يكتب بخط يده أن هناك أعمالا سرية ، وأن هناك أموالا تنفق ! إن الشعب كله راح يتبرع للثورة . حتى نساء الفلاحين بعن حليهن الذهبية وتبرعن بها للثورة . العمال دفعوا يوماً من أجرهم الأسبوعى . إن الدعاية للقضية المصرية فى الخارج تحتاج إلى أموال طائلة ، ولكن الجهاز السرى فى الداخل لا يستطيع أن يعمل بغير وقود !

ولو اطلعنا على مصاريف هذا الجهاز لوجدنا أنها ملاليم بالنسبة للعمل الضخم الخطير الذى كان يقوم به ! والسر فى هذا أن روح التضحية كانت تسود كل من يعمل فى هذا الجهاز ! كان خصوم الثورة ينفقون الملايين لوقفها والقضاء عليها . . وكان الثوار ينفقون قروشاً يهزمون بها هذه الملايين !

وكانت المخابرات البريطانية مهتمة بمعرفة من يقوم بعملية التمويل ! وكانت تبحث هنا وهناك عن مصادر أجنبية تعين الثورة ! ولكن الثورة كانت مصرية مائة فى المائة ، ولم تتلق أى مساعدات من أى بلد أجنبى ! وكانت كل بلاد العالم فى تلك الأيام ترتعد من اسم بريطانيا العظمى ، التى كسبت الحرب والتى قهرت أكبر إمبراطورية .

سرى :

٤ أغسطس سنة ١٩١٩

من سعد زغلول بباريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة

« تأسف على وقوع الخلاف بينكم وبين سعادة إبراهيم باشا سعيد ، ولكن نتعشم أنه بعد ١٣ يوليو يعدل عن خلافه معكم ، ويثق بما تروونه له عن الوفد . كتبنا له اليوم كتاباً خصوصياً بالبوستة تضمن العبارة الآتية (ومصادقة الصديق على

ما يتم عمله من جانب صديقه ، ومساعدته عند الحاجة) . والمقصود بها أن يصادق لكم على حساب ما صرفتم للآن ، وأن يصرف لكم ما يلزم .

سعد زغلول

ووصلت رسالة سعد زغلول السرية إلى عبد الرحمن فهمى ، ووصلت رسالة سعد زغلول التحريرية إلى إبراهيم سعيد باشا أمين صندوق الثورة . . واطمأن سعد زغلول إلى أن التعليمات التى أرسلها وصلت إلى أصحابها !

وبعد ذلك فوجىء سعد بالرسالة التالية :

سرى

١٠ أغسطس سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول فى باريس

. . . قلت لمحمود سليمان باشا وإبراهيم باشا سعيد كلمة السر (١٣ يوليو) وقلت إنها رمز من الوفد يبرهن لكم على صدق المكاتبة بينى وبينه ، فبعد أن تفكر كل منهما كثيراً أجابا بأنهما لايذكران شيئاً من هذا ! . . فالرجا إرسال جواب رأساً لكل منهما بما ترونه ، حفظاً لمركز الوفد ، وعدم زعزعة اللجنة ، وبقاء الثقة قائمة عند الناس فيما أنشره عليهم من أخبار !

عبد الرحمن فهمى

ويجلس سعد زغلول يبحث عن طريقة تفهم منها لجنة الوفد المركزية فى القاهرة أنه يجب أن تضع تحت تصرف الجهاز السرى ما يريده من مال . . . إنه لا يستطيع أن يرسل برقية ، لأن البرقيات مراقبة ، ولا يستطيع أن يرسل خطاباً ، لأن

البريد مراقب ، ولجنة الوفد المركزية تفتش كل يوم ، وليس من مصلحة الثورة أن يقع فى يد الإنجليز ما يدل على أن هناك جهازاً سرياً يعمل فى الخفاء !

وهو لا يستطيع أن يرسل رسولا شفويا إلى أمين الصندوق ، لأن أمين الصندوق يصر على أنه لابد أن يتلقى شيئاً مكتوباً و بخط سعد زغلول ، ليصرف !

ثم يتلقى سعد الرسالة التالية :

سرى

٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس

كنت أظن ألا أجد صعوبة عند إبراهيم سعيد باشا فى الحصول على ما يلزم للعمل من النقود ، بعد أن اطلع على نص الجملة الواردة بجوابى ، وبالجواب الوارد لسعادته ، خصوصاً أنه وقت وصول الجواب ، ومراجعة ما به على ما جاء بجوابه ، أظهر استعداده لدفع المطلوب .

ومررت عليه مراراً بعد ذلك ، وكررت الطلب ، فكان جوابه فى كل مرة لايخرج عن : «حاضر، لما تجيني فلوس » أو « لما ييجى ابنى مصطفى من الإسكندرية لأن النقود مودعة باسمه فى البنك » أو « النهارده رجلى وجعتنى موش قادر أمشى » !. . . وهكذا حتى مضت ١٧ يوما بدون أن يعطينى شيئاً ، وأخيراً قال لى أمس إنه لا يمكن أن يدفع لى إلا ما أحتاج إليه شهراً بشهر ! أما ما صرفته من عندى بعد نفاد الـ ١٥٠٠ جنيه فلا يمكن دفعه ! فغضبت جداً من هذه المعاملة السيئة ، البعيدة عن كل مجاملة وأمانة ، وعزمت على ألا أطالبه بشىء قط ، وأن أستمر فى الصرف على المسائل الهامة الضرورية من عندى ، إلى أن ترسلوا له جواباً تعلنونه فيه

بتسليمى مبلغاً ما على الحساب . (مع العلم بأنى صرفت من عندى للآن نحو ٣٣٠ جنيهاً !)

أمامى أشياء هامة جدا سأجتهد فى الحصول عليها . وهى صور محاضر المجالس العسكرية برمتها ، لإرسالها لكم ، لأن بها من المستندات والبراهين ما يظهر المظالم البريطانية بأجلى معانيها . وفى العشم الحصول عليها إن شاء الله مهما كلفنا ذلك .

عبدالرحمن فهمى

وإذا بسعد زغلول يتلقى خطابى احتجاج من القاهرة . . خطاباً من محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية يشكو من عبد الرحمن فهمى ، إنه لا يريد أن يخبره عن الأعمال التى يقوم بها . أليس هو رئيس اللجنة ، ونائب زعيم الثورة فى القاهرة ؟ فكيف لا يأتمنه عبد الرحمن فهمى ، ولا يثق به . فإذا لم يكن موضع ثقة فهو مضطر إلى الاستقالة من منصبه ليتولى رياسة اللجنة من يكون موضع ثقة !

ويتلقى سعد زغلول فى الوقت نفسه خطاباً من إبراهيم سعيد باشا أمين صندوق اللجنة . إنه يرى فى تصرف عبد الرحمن فهمى بك إهانة له ، ومساساً بكرامته ، فهو يعرض حياته للخطر ، وهو يعتقل كل يوم من السلطات الإنجليزية . وهو مهدد فى ماله وأسرته ، فكيف لا يوثق به ، ولا يؤتمن على الأسرار ! وما هى هذه الأسرار ؟ وكيف يجوز أن يقوم عبد الرحمن بك فهمى بأعمال لا تعرض على اللجنة المركزية للوفد ، ولا يناقش فيها ، ولا يصدر قرارات فيها تسجل فى المحاضر !

ويكتب سعد الرسالة التالية :

سرى

١٤ سبتمبر سنة ١٩١٩

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة

تأسفنا على وقوع الخلاف بينك وبين إبراهيم باشا سعيد ، وكنا نظن بأنه انحسم بما كتبناه لكم ولسعادته .لا أظنك ترى مانعا من أن تعرض عليه وعلى سعادة محمود سليمان باشا الأعمال التى تريد مباشرتها لمصلحة الوفد ؛ لأن كتمانها فى الحقيقة عنهما يوجب استياءهما . ولك أن تكتم أسماء من يقومون بهذه الأعمال ، إن كان فى إفشائها ما يضر بإتمامها . وأرجو أن تفهمهما أن الطريقة التى نتراسل بها طريقة لا يمكن معها الإمضاء، وأن إخفاءها كان بناء على اتفاق بينى وبينك ، وأنى لم أخبر إخوانى بها خوفا على ذلك الاتفاق . وكنت كتبت لسعادتهما إشارة إلى ذلك ، وهذا نص العبارة التى كتبتها إلى إبراهيم باشا سعيد: « وقد كتبت إليه أن يعرض عليكم السبب فى عدم إطلاعكم على أصول ما أكتبه إليه ، فأرجو أن تصدقوه ، وأن تصرفوا له المبالغ التى صرفها ويحتاج إلى صرفها فى أعمال الوفد » .

سعد زغلول

ويفهم عبد الرحمن فهمى « إشارة » سعد زغلول . . أنه فهم منها أن المطلوب أن يطلعهما على بعض الأشياء غير المهمة !

ويبدأ يطلعهما على بعض الأشياء . .ولكن إبراهيم سعيد باشا لا يقتنع بهذه الأشياء ، ويمتنع عن الدفع ! . . ويعود عبد الرحمن فهمى يكتب لسعد زغلول :

سرى

٢٤ سبتمبر سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس

لغاية اليوم لم يقم إبراهيم سعيد باشا بدفع المبلغ الذى طلبناه . آخر عذر اعتذر به أنه منتظر أن يتفاوض مع شعراوى باشا ، لا أعرف نتيجة مفاوضتهما ، بلغ ماصرفته من عندى للآن فوق الأربعمائة جنيه .

عبدالرحمن فهمى

ويثور سعد زغلول من باريس . . ويرسل إلى القاهرة أحد أعضاء الوفد ، ومعه تعليمات مشددة لإبراهيم سعيد باشا بأن يدفع هذا المبلغ فورا لأنه دين شخصى على سعد زغلول ! ويعد سعد زغلول بأن يرد الدين لإبراهيم سعيد باشا عند عودته إلى مصر !

ويقتنع إبراهيم سعيد باشا ، ويصرف المبلغ المطلوب !

سرى

١٩ نوفمبر سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس

إبراهيم باشا سعيد دفع الحساب لغاية ٢٥ أكتوبر ، وانتهى الإشكال ، وأحوال اللجنة سائرة الآن على ما يرام والحمد لله .

عبدالرحمن فهمى

حرب ضد الإنجليز !

وفي الوقت الذي كان فيه الجهاز السري في هذه الحالة من الضنك ، كان يعمل ليلا ونهارا ، وكان قد جعل حياة الإنجليز في مصر لا تحتمل ! . . وفي يوم ٢٠ نوفمبر يكتب اللورد أللنبي البرقية التالية :

سري

من لورد أللنبي بالقاهرة إلى وزير الخارجية . لندن

اليوم أصدرت أمراً بالقبض على محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية وإبراهيم سعيد باشا نائب الرئيس وعبد الرحمن فهمي سكرتير اللجنة بسبب الاضطرابات التي تتفاقم يوما بعد يوم . وقد حذرتهم قبل ذلك فلم يحدث تغير في الموقف . وأعتقد أنه بعد القبض عليهم سيهدأ الموقف .

أللنبي

سري

٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٩

من لورد أللنبي بالقاهرة إلى وزير الخارجية . لندن

قتل اليوم الكابتن كوهين من ضباط الجيش بوحدة العمال بجوار مستشفى شبرا . هرب الفاعلون وبدأت عمليات إرهاب .

أللنبي

سري

٢٣ نوفمبر سنة ١٩١٩

من لورد أللنبي بالقاهرة إلى وزير الخارجية . لندن

أطلق الرصاص اليوم على خمسة جنود بريطانيين بجوار مصلحة السكك الحديدية بالقاهرة . أصيب أحد الجنود إصابة خطرة ، فر الفاعلون . فى نفس اليوم قتل ثلاثة ضباط بريطانيين بجوار قشلاق العباسية ، اعتداءات مستمرة على رجالنا .

أللنبي

سري

٢ ديسمبر سنة ١٩١٩

من لورد أللنبي بالقاهرة إلى وزير الخارجية . لندن

قتل ضابطان بريطانيان بجوار محطة كوبرى الليمون بالقاهرة . وهرب الفاعلون بدأت حرب الاغتيالات تتطور تطوراً خطيراً .

أللنبي

وهكذا تضاعفت الحوادث بعد اعتقال عبد الرحمن فهمى ، ولم يبق عبدالرحمن فهمى فى السجن سوى بضعة أيام ، وخرج ليستأنف نشاطه !

سرى

٢٦ مارس سنة ١٩٢٠

من سعد زغلول بباريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

حضر سينوت بك حنا (عضو الوفد) واستلمنا ما معه من الأوراق . علمنا منها شفهيا أنه يلزمكم نقود للصرف منها على الضروريات ، فيمكنكم أن تأخذوا ما يلزمكم من إبراهيم باشا سعيد بإيصال ، أو إيصالات تكتبون فيها أنكم استلمتموها لإرسالها إلى الوفد ، بطريقة غير طريقة البنوك ، وحينئذ يسهل العمل من غير أن يكون عليكم مسئولية .

سعد زغلول

ولكن هذه الرسالة تتأخر فى الوصول إلى عبد الرحمن فهمى الذى كان أرسل لسعد الرسالة التالية :

سرى

٤ أبريل سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس

يسوؤنى جدا أن أعرف سعادتكم أن الحالة بدأت تظهر بغير المظهر الذى يرضيكم ، ويرضى كل محب لبلادنا العزيزة ، لأن خصومنا السياسيين يشتغلون بجد ، ويصرفون عن سعة ، وكذلك أعداؤنا الحقيقيون ، يبعثرون المال ، ذات اليمين وذات الشمال ، بحيث أمكنهم أن يستخدموا كثيرين ممن كانوا من العاملين المخلصين للتجسس ،

والإيقاع بغيرهم . كل هذا يحصل حولنا ، وعلى مسمع منا ، ولا يوجد من جهتنا حركة مضادة لهذه الأعمال الشيطانية ، وذلك لقلة المال .

عبدالرحمن فهمى

وعلم عبد الرحمن فهمى بأن بعض الكلمات بدأت تتناثر عن مهمة الجهاز السرى .

واشتدت الرقابة عليه فجأة !

وأرسل إلى سعد زغلول يبلغه أنه قرر ألا يتقاضى أى مليم من أحد من أعضاء الوفد فى القاهرة ، ويبادر سعد ويرد عليه :

سرى

١١ أبريل سنة ١٩٢٠

من سعد زغلول بباريس إلى عبد الرحمن فهمى فى القاهرة

« أحسنتم فى إعلانكم التوقف عن الصرف وعن استلام شىء من النقود من إبراهيم باشا سعيد ، ولكنى سأرسل إليكم من طرف آخر نقودا بالطريقة التى كنتم أوضحتموها ، وبهذه الكيفية يمكنكم أن تشتغلوا من غير أن يعلم أحد بشغلكم ، ممن تشتبهون فيهم ، ولا تودون أن يعلموا شيئا من حركاتكم .

وعند استلام النقود من الذى سيعطيها لكم ، نبهوا عليه بأن يكون أمرها بينه وبينكم ، وأن يرسل إلى فوراً الإيصال الذى تكتبونه له باستلامها » .

سعد زغلول

وتتقابل هذه الرسالة فى الطريق ، برسالة من عبد الرحمن فهمى ! إنه خطر بباله أنه إذا كان الرجال الكبار يثرثرون فيمكن الاعتماد على شاب كمحمد محمود باشا . . فيكتب إلى سعد :

سرى

١٢ أبريل سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى فى القاهرة إلى سعد زغلول فى باريس :

علمنا أن محمد باشا محمود سيحضر لمصر لتمضية مدة بها . أطلب بإلحاح أن تعطوه التفويض الكافى لإنهاء المسألة المالية ، وما نحتاج إليه من الصرف . مع العلم أننا اضطررنا لتقليل الأعين الساهرة على مصلحة القضية ، التى كانت مكلفة بمراقبة خصومنا وأعدائنا ، حيث لا قبل لنا على الاستمرار على الصرف عليها من جيبنا الخاص . كما كان الحال قبل أن تنفد نقود الوفد ، وكذلك قللنا شيئا ليس بالقليل من الأعمال الأخرى .

عبدالرحمن فهمى

ولكن سعد زغلول لم يقبل أن يكلف محمد محمود باشا بهذه المهمة !

لماذا ؟

إن سعد زغلول لم تكن علاقته طيبة بمحمد محمود فى باريس ، وهذا يفسر ما كتبه سعد زغلول فى مذكراته فى يوم ٢٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ : « قال لى محمد محمود : « إذن كنت تحمل المسافرين (يعنى ويصا واصف وحافظ عفيفى) رسالة إلى القاهرة على أن يجتهدوا فى الإكثار من القنابل ! » . قلت له : « إن هذه السياسة

أمقتها، ولا أرجو إلا الشئ المشروع فقط ، وكل ما أطلب أن يتحد الناس على محبة الاستقلال ، واعلم أن طريقة الإرهاب إذا نفعت مرة فإنها تضر مرات ، وإذا كانت اليوم لك ، فإنها تنقلب عليك غدا ، والملك يجب التحذير منها ، والبعد عنها » . فسكت ، ولونه أصفر »

فهل كان سعد زغلول يمقت سياسة العنف ؟

وهل كانت عمليات الجهاز السرى تدور بغير علمه ؟

هذا هو السؤال الذى لم نجب عليه بعد !

حرب القنابل والاغتيالات!

ذهب « سير شيتهام » المندوب السامى البريطانى إلى فراشه، وتمدد فى سريره هانئاً قريراً سعيداً! إنه قضى على ثورة مصر وانتهى منها! إنه قبض فى ذلك اليوم على سعد زغلول وزملائه الثلاثة، وهم الآن فى طريقهم إلى مالطة.. التقارير وردت من أنحاء القطر بأن كل شىء هادئ تماماً. وكان المندوب السامى قد أقام ليلتها حفلة فى قصر الدوبارة (جاردن سيتى): حضرها القواد وكبار رجال دار الحماية. وتبادلوا الأنخاب احتفالا بقتل الثورة فى مهدها!

وكتب اللورد جورج لويد — المندوب السامى البريطانى — فى مذكراته « مصر منذ كرومر » صفحة ٢٨٩ من الجزء الأول يقول: « لا يمكن إنكار أن المسئولين البريطانيين فى مصر يستحقون اللوم. إنهم حتى اللحظة الأخيرة لم يروا الخطر الذى يهددهم.. لم يخطر المندوب السامى وزارة الخارجية البريطانية بأن الموقف يتطور تطوراً يهدد بكارثة. والواقع أنه لا البريطانيون المدنيون ولا العسكريون البريطانيون عرفوا هذه الحقيقة! حتى اللحظة الأخيرة كانوا يؤكدون فى تقاريرهم أنه ليس هناك أى خطر! »

وهكذا نام سير شيتهام المندوب السامى فى ليلة ٨ مارس سنة ١٩١٩ مغتبطاً بـ « ضربة المعلم » التى قضى بها على أحلام شعب!

ولكنه استيقظ فى صباح يوم ٩ مارس ليجد مصر أخرى، غير مصر التى تركها فى الليلة الماضية!

وندع اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى يصف ما حدث ، مستنداً إلى الوثائق والتقارير التى وجدها فى الأرشيف السرى لدار المندوب السامى ، عندما تولى منصبه بعد قيام الثورة بست سنوات . . كتب لورد لويد فى مذكراته صفحة ٢٩٧ من الجزء الأول يقول : « أشعل اعتقال هؤلاء الرجال الأربعة النيران . . فنى صباح يوم ٩ مارس هجر الطلبة دروسهم . تفرقوا فى الشوارع يحملون مشعل الاضطراب فى كل مكان . . وفى المساء بدأت أعمال التخريب . وفى صباح يوم ١٠ مارس هاجمت جماهير غير منظمة الممتلكات والمبانى . كان لا بد من استدعاء الجيش البريطانى لمساعدة البوليس . وفى يوم ١١ مارس تحول الموقف إلى أسوأ . أضرب المحامون . ترك الموظفون أعمالهم . تكررت الاصطدامات بين الجماهير الثائرة والجيش البريطانى والبوليس ! . . وفى يوم ١٢ مارس اضطرمت الأقاليم بالثورة : وقعت اضطرابات فى طنطا . اضطرت قوات الجيش البريطانى إلى إطلاق النار لصد هجوم على محطة السكك الحديدية .. واضطرابات فى الزقازيق . . واضطرابات فى دمنهور . واضطرابات فى المنصورة . انتشرت الاضطرابات بسرعة فى جميع أنحاء الدلتا ، كما انتشرت الاضطرابات فى الصعيد !

« وفى ١٧ مارس عزلت القاهرة عن بقية أنحاء مصر . دمرت الخطوط الحديدية. قطعت أسلاك التلغراف والتليفون . . اضطرابات مستمرة فى الإسكندرية . . اصطدامات فى جميع المدن الهامة بين قوات الجيش البريطانى والشعب . قوات الجيش البريطانى لا تستطيع أن تفعل شيئاً للسيطرة على بعض المناطق . الفوضى تسود مدن الدلتا . الموقف فى الصعيد خطير بنفس الدرجة . حوصرت وحداتنا العسكرية . انتهت كل سلطة للحكومة ! »

وفى نفس اليوم — ١٧ مارس — وصل الجنرال « بولفين » لتولى القيادة . شكل

طوابير متحركة من قوات الجيش . الثورة تحكم مصر . الممتلكات مهددة . خسائر ضخمة فى الأرواح ! . . وفى يوم ١٨ مارس ، نشبت ثورة فى أسيوط . . قتلت الجماهير الثائرة ثمانية من الإنجليز . الشعب شرس . ٣ ضباط و ٥ من صف ضباط الإنجليز كانوا مسافرين بالقطار من الأقصر . الجماهير فى كل محطة تهددهم ، وتبيدهم فى ديروط . تعرض القطار المسلح للهجوم . اقتحم الشعب العربة . فتك الشعب بالإنجليز العسكريين الثمانية . فى (دير مواس) هجمت الجماهير ومزقتهم إرباً . تركت جثثهم المشوهة تستقبل فى كل محطة يمر بها القطار . وصل القطار إلى المنيا . أخذت الجثث ودفنت!

« الصعيد يلتهب بقوة أكثر عنفاً . البدو من الغرب يتقدمون بأعداد كبيرة نحو المدن . السكان الإنجليز فى المنيا محاصرون ومعرضون لخطر عاجل . لجأ جميع الرعايا الأجانب فى أسيوط إلى مبنى واحد تدافع عنه فصيلة من جنود (البنجاب) . . لم يستطع الطابور البريطانى أن يصل إلى أسيوط لتعزيز هذه الفصيلة إلا يوم ٢٥ مارس ! » .

هذا ما دونه لورد لويد فى مذكراته ، نقلا عن الوثائق الرسمية فى دار الحماية !

وأسرعت بريطانيا ترسل قوات من جميع أنحاء العالم إلى مصر : من الهند . من عدن . من سنغافورة . . وأرسل الجيش البريطانى يستنجد بأكبر عدد من رجال المخابرات البريطانية . . ولكن الثورة استمرت ، واستمر الجهاز السرى للثورة يعمل ، ويفسد جميع المحاولات التى تبذل لإخماد الثورة ! . . وكانت الاتصالات والتعليمات مستمرة بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى منذ أبريل سنة ١٩١٩ ، وعندما اضطر

الإنجليز للإفراج عنه ، وسافر إلى باريس ليعرض قضية مصر على مؤتمر الصلح المنعقد فى قصر فرساى . .

وهذه الرسائل السرية المتبادلة تحكى قصة الثورة :

انتحار وكيل مديرية !

سرى

٤ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول فى باريس إلى عبدالرحمن فهمى بالقاهرة .

بلغنا من بعض المصريين أنهم (الإنجليز) بدأوا يجلدون النساء . وأنهم قتلوا بعض القضاة والمحامين ضرباً بالرصاص . إذا كان هذا الخبر صادقاً — وهو مالا نعتقده — نرجوكم أن ترسلوا لنا كل التفصيلات المحلية .

سعد زغلول

سرى

٢٢ يوليو سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس.

لا صحة لما بلغكم بخصوص جلد النساء ، وكذلك قتل القضاة والمحامين ، غير أنه حصل اعتقال كثير من القضاة وأعضاء النيابة وغيرهم ، وكذلك وكلاء المديريات ومأمورى المراكز . . وبينهم من أهين إهانة زائدة حتى آل الأمر معه إلى الانتحار ،

كوكيل مديرية المنيا (محمد حمدى بك) : ، أو إلى الاستقالة بعد الإفراج عنه كتائب نيابة المنيا .

عبدالرحمن فهمى

قتل فلاح ، لأنه سرق برسيما !

سرى

٤ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول فى باريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة .

بلغنا أن « أرمنيا » مرتديا ثياب ضابط بريطانى عين فى وظيفته فى مركز من مراكز مديرية الجيزة ، وأنه مطلق التصرف هناك ، وأنه قتل بمسدسه شخصاً اتهم بسرقة قليل من البرسم . هل هذا صحيح ؟

سعد زغلول

سرى

٢٢ يوليو سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول فى باريس .

الأرمنى المرتدى ثياب ضابط إنجليزى هو شخص اسمه « حكيميان » عين بصفة ضابط قضائى بمركز العياط ، وله مسائل عديدة جداً . أرسلنا من يلزم لتحريها وجمع أدلتها بدقة . وسنرسل لسعادتكم تقريراً وافيا عنها . أما مسألة البرسيم الواردة فى رسالتكم فهى حقيقية .

عبد الرحمن فهمى

أحزاب إنجليزية . . بأسماء مصرية !

وبدأ الإنجليز يحاولون ضرب الثورة . اتصلوا بعدد من الأعيان والإقطاعيين ، محاولين إقناعهم بأن يخرجوا على الثورة ، ويطالبوا بالاستقلال الذاتي بدلاً من الاستقلال التام ! . . وبدأت هذه المراسلات :

سرى

٤ يوليو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول في باريس إلى عبد الرحمن فهمي بالقاهرة :

ما مبلغ صحة ما يقال من أن فكرة الاستقلال الذاتي تحت الحماية (البريطانية) بدأت تنتشر في بعض الأندية ؟ ومن هم مروجو هذه الفكرة ؟ نرجو إفادتنا عن تفصيلات ذلك .

سعد زغلول

سرى

٢٢ يوليو سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .

فكرة الاستقلال الذاتي لم يروجها إلا الخونة الأنذال والمأجورون . ولكنها على كل حال لم تلق قبولا . السواد الأعظم جدا من الأمة لا يريد غير الاستقلال !

عبدالرحمن فهمي

وقررت إنجلترا إرسال لجنة تحقيق برياسة لورد ملنر لسؤال المصريين عما يريدون . وطلب سعد زغلول من الشعب أن يقاطع لجنة ملنر ، وأن يطلب من هذه اللجنة أن تتحدث إلى سعد زغلول لأنه ممثل الشعب المصرى الوحيد :

سرى

٣ ديسمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول فى باريس :

حيا الله الأمة المصرية . نفذت إرادتها التى أعجبت الوفد . أحكمت مقاطعة لجنة ملنر إحكاماً شديداً جدا . راقبت مراقبة شديدة ذوى النفوس الصغيرة الذين كان يظن أنهم سيتقدمون للتكلم مع اللجنة مخالفين قرار المقاطعة :

حلت أعصاب الحزب المستقل الحز الذى كونته يد الغاصب وأمواله لهذه الغاية : لم يجرؤ أحد من هذا الحزب الضئيل الحقير أن يتقدم لهذه اللجنة . ليس هذا فقط ، بل إن رجال الأمة العاملين اتخذوا من الطرق والأساليب ما جعل معظم أعضاء هذا الحزب ينفضون من حول مؤسسيه الخونة . اضطر الحزب أخيراً أن يعلن فى جريدته الساقطة (المنبر) الانضمام فى آرائه إلى وفدنا المحبوب . .

عبدالرحمن فهمى

سرى

٢٨ أبريل سنة ١٩٢٠

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بپاريس :

بعد أن أراحنا الله من نادى الأعيان أولا ، ثم من حزب الأحرار ثانيا . عاد محمد إبراهيم هلال إلى عمل جمعية سماها « جمعية الاتحاد الوطنية » ، ظاهرها حلو

وهو الدعوة إلى الاتحاد والوئام والسعى فى استقلال مصر بالطرق المشروعة . ولكن باطنها السم الزعاف . حيث أن أساس عملها الداخلى هو الطعن على الوفد ، والتشهير به لإسقاطه ، وتوكيل وفد آخر برياسة محمد سعيد باشا . ومن معه من أقطاب الدساسين . ولقد أدخلت فى الجمعية أكثر من شخص لإمكان الوقوف على أسرارها ، وأعمالها ، حتى تأتينا النقود . والحمد لله ، ها هى وصلت فسنحاربها محاربة تلحقها بالحزب الحر المستقل . إن لم يكن بأكثر من هذا . فاطمئنوا . ولا تشغلوا بالكم بداخليتنا . وللوقوف على شىء من أعمال هذه الجمعية : أرسل لكم تقريراً مقدماً ممن انتدبناهم للانخراط فى سلك الجمعية ؛ للوقوف على ما يدور فيها من الأسرار والدسائس « السعيدية » !

عبدالرحمن فهمى

سرى

٧ يناير سنة ١٩٢٠

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول فى باريس .

يسرنى أن أعلن سعادتكم أن كل الإجراءات التى اتخذت للقضاء على الحزب الحر المستقل نجحت نجاحاً باهراً . . تفكك أعضاؤه . أصبح أثراً بعد عين . لا يزال العمل جارياً لهدم ما بقى من اسمه وجدرانه!

عبدالرحمن فهمى

نقابات العمال

وفى أواخر سبتمبر سنة ١٩١٩ . أرسل سعد زغلول إلى عبدالرحمن فهمى توجيهاً صريحاً بعمل تنظيم النقابات ، ويسأله رأيه فى ذلك ، واستطاع عبدالرحمن فهمى أن ينجح فى هذه العملية نجاحاً ضخماً:

سرى

١٨ أكتوبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بپاريس .

عممنا إنشاء النقابات بطول البلاد وعرضها . أثمرت المجهودات التى بذلناها فى سبيل ذلك والحمد لله . تشكلت لكل حرفة نقابة . لم يبق فى مصر حرفة أو صنعة إلا ولها نقابة . لم تعترف الحكومة بهذه النقابات حتى الآن . ليس منظوراً أن تعترف بها فى الظروف الحاضرة . نقابات العمال مفيدة جدا للحركة الوطنية وهى سلاح قوى لا يستهان به فى الملمات ، يجيب نداء الوطنية بأسرع ما يمكن .

عبد الرحمن فهمى

منشورات تهدد بالشيوعية !

وبدأ الجهاز السرى يصدر منشورات مختلفة الاتجاهات ليثير الرعب فى قلوب الاحتلال : فيظهر فيها أن الألمان يؤيدون الثورة ، أو أن الشيوعيين يؤيدون الثورة ؛ ولكن سعد زغلول اعترض على هذا الاتجاه فكتب يقول :

سرى

٢٣ يونيو سنة ١٩١٩

من سعد زغلول فى پاريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة .

الوفد غير راض عن المنشورات التى تفيد اعتماد المصريين على الألمان ، وتتضمن

انتصاراً للشيوعية ، فإن هذه المنشورات يستفيد منها أعداؤنا ، للقول بأن الحركة المصرية لها اتصال بالألمان والحركة البلشفية . وهذا يضر بقضيتنا .

سعد زغلول

لا أمل فى الاستقلال !

ومع الإرهاب ، واعتراف الدول بالحماية على مصر ، بدأ بعض أعضاء الوفد المؤيدين لسعد زغلول يقولون إنه لا فائدة من المطالبة بالاستقلال !

سرى

٢٣ يوليو سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .

سبق أن ذكرت لسعادتكم ، أكثر من مرة ، أن روح الخطابات التى ترد من بعض أعضاء الوفد لا تتفق مع روح الكتابات التى ترد لنا من الوفد . ولم أذكر أسماء مرسليها ، تفادياً من وقوع أى خلاف . أما الآن وقد أتى مكتوب أخيراً بصفة لا يمكن السكوت عليها ، إذ به الجملة الآتية « الآن لا أمل ولا عمل ، فيا ليتنا نسعى للمفاوضة فى الاستقلال الداخلى » . هذا المكتوب ورد للدكتور محمود عزمى من صديقه على حافظ رمضان بك . ويقول عزمى إنه ورد مكتوب مثله لمحمد حافظ رمضان بك . نعم إن على بك حافظ ليس من أعضاء الوفد . ولكنه بعد أن قرر الوفد ضمه لسكرتاريته ، وسافر معه بالفعل ، أصبح منسوباً إليه . ولا يخفى على سعادتكم ما يحدثه مثل هذا الكلام من الأثر السيئ فى النفوس وخصوصاً أن الخونة ورئيسهم

الأكبر (الاسم الذى كان يطلق على السلطان فؤاد) لا سلاح لهم الآن إلا مثل هذه الجوابات !

أرجو العمل على ملافاة ذلك حرصاً على النفوس ، ومنعاً لتسليح الخونة .

عبدالرحمن فهمى

أخفينا أعمالنا عن صدق باشا !

و بعد ذلك مباشرة بدأ الانقسام فى الوفد ، وفصل سعد زغلول إسماعيل صدقى باشا !

سرى

١٨ أغسطس سنة ١٩١٩

من سعد زغلول بپاريس إلى عبدالرحمن فهمى بالقاهرة .

يحسن أن نخبركم أن رجلا يدعى « صباغ » ، كان موظفاً عند المرحوم البرنس حسين ، و يظهر أنه مخبر للإنجليز فى پاريس ، عرض وساطته بيننا و بين المستر بلفور (وزير خارجية بريطانيا) و رغب أن أزور هذا الأخير ، و بأن أترك له ورقة زيارة وأطلب فى الوقت نفسه بواسطة سكرتير الوفد مقابلته . وذلك عقب أن قرر المؤتمر شروط الصلح التى تضمنت ما تعلمونه عن مسألة مصر (الاعتراف بالحماية البريطانية على مصر) . وكان هذا بالاتفاق بينه و بين إسماعيل صدقى باشا وحسين واصف باشا على غير علم منا ، فلعدم الثقة بهذا الرجل من جهة ولارتيابنا فى هذا الاتفاق : وعدم الوقوف على السبب فيه ، ولأن طلب مقابلة مثل هذا الوزير عقب قرار مؤتمر الصلح لايتفق مع طلب الاستقلال التام ، وحفظاً لمبدأ الوفد وكرامة الأمة — قرر الوفد رد هذه الوساطة .

من هذا الحين غضب إسماعيل باشا صدقى ، وصار يبذل جهده فى عرقلة مساعى الوفد ، حتى اضطر الوفد أن يخفى عليه أكثر أعماله ، خشية أن تذاع بمعرفته معرفة محمود بك أبو النصر الذى كان شريكاً له فى جميع التصرفات .

سعد زغلول

الوساطة المرفوضة !

وبدأ خصوم الثورة يهاجمون سعداً ، ويلومونه لأن « ڤينزيلوس » رئيس وزراء اليونان أبدى استعداده للوساطة بين الثورة والإنجليز ، فرفض سعد زغلول !

سرى

٢٤ أغسطس سنة ١٩١٩

من سعد زغلول بباريس إلى عبدالرحمن فهمى بالقاهرة .

قرأنا فى بعض الجرائد أنه حصلت مناقشة بشأن توسط المسيو ڤينزيلوس (رئيس وزراء اليونان) بين الوفد ووزير خارجية إنجلترا . وحقيقة هذه المسألة هى أن بعض كبار اليونانيين عرض أن المسيو ڤينزيلوس يتوسط عند الحكومة الإنجليزية فى إعطاء مصر حقوقها . فطلب مسيو ڤينزيلوس أن أكتب له خطاباً ألتمس وساطته لإعطاء مصر نظاماً موافقاً تحت الحماية ، ولما كان هذا مخالفاً لمبدأ الوفد ولكرامة الأمة التى يمثلها الوفد ، ولا يتفق مع الإجابة التى أجبناها للسير ونجت (نائب ملك إنجلترا) عندما طلب منا أن نقدم طلباتنا بالكتابة فى دائرة الحماية كما تعلمون — لم نر بداً من الامتناع عن الدخول فى مثل هذه المفاوضة .

سعد زغلول

الاغتيالات السياسية !

واستمر الإرهاب البريطانى ضد الثورة . حكمت المحكمة العسكرية بإعدام ٥١ مصريا اشتركوا فى ثورة (دير مواس) . ثم عدلت عقوبة الإعدام بالنسبة لـ ١٦ منهم ، بينما نفذ حكم الإعدام فى ٣٤ منهم من بينهم البكباشى محمد كامل مأمور أسيوط الذى قاد ثورة أسيوط . . كما نفذ حكم الإعدام فى ثلاثة مصريين قادوا ثورة الواسطى . مئات من المصريين حكم عليهم الإنجليز بالإعدام ، وبالأشغال الشاقة المؤبدة ، وجلدوا ألوف المصريين ، وملأوا السجون بألوف الوطنيين . . وبدأ بعض السياسيين يدعون للتسليم !!

وبدأت الثورة تتجه إلى الاغتيالات السياسية ، وليس فى الخطابات السرية ولا فى مذكرات سعد زغلول ، بما يدل على أن سعد زغلول هو الموعز بهذه الاغتيالات ! . ولكن فى الوقت نفسه لم نجد فى تعليمات سعد زغلول السرية كلمة واحدة عن أنه لا يوافق على هذه الاغتيالات . . بل إن صيغة الرسائل السرية التى يرسلها عبدالرحمن فهمى تدل على أنه يحمل بشرى إلى قائد ثورة ١٩١٩ ، وأنه يطلق على الذى حاول اغتيال رئيس الوزراء بأنه « يتقد حمية ووطنية » . . وأنه فى « غاية الجرأة » . و « لا تسألوا عن ثباته وشجاعته » وأنه « الجرىء » . ونحن لم نستطع فى تحقيقاتنا أن نجزم برأى سعد زغلول فى هذه الاغتيالات ، وإن كنا نميل إلى أنه كان يرحب بها فى تلك الأيام . فلم يكن فى استطاعة الشعب أن يقاوم الطغيان وأحكام الإعدام بالجملة إلا بهذه الطريقة . خاصة أن سعد زغلول أعلن أن كل مصرى يتولى رياسة الوزارة فى ظل الحماية البريطانية هو خائن لبلاده . . وأدى هذا الإعلان إلى

قرار الحكومة البريطانية بنفيه إلى مالطة ! . . وهذا هو السبب فى أن الجهاز السرى حاول اغتيال كل رئيس وزارة تولى الحكم بعد هذا الإعلان !

ويحسن هنا أن نترك الوثائق تتكلم :

قنبلة على سعيد باشا !

سرى

أول سبتمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس.

علمت الساعة أن بعضهم ألقى قنبلة على محمد سعيد باشا صباح اليوم أثناء خروجه من منزله ، فلم تصبه .

عبدالرحمن فهمى

سرى

٨ ديسمبر سنة ١٩١٩

من سعد زغلول بباريس إلى عبدالرحمن فهمى بالقاهرة.

أعجبت كل الإعجاب بما قام به الأقباط من المظاهرات ، والتبرؤ من رئيس الوزراء (يوسف وهبه باشا) وما كتبه « ويصا واصف بك » في جريدة (الجورنال ديجيبت) من الاعتراض الشديد عليه . أرجوك أن تبلغ شكرى لكل من تقابله من هؤلاء الأقباط عموماً ، وحضرة ويصا واصف بك خصوصاً.

سعد زغلول

سري

١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس.

ألقى طالب قبطى من كلية الطب قنبلتين على رئيس الوزراء (يوسف وهبه باشا) ولكنه أخطأه ، وضبط ذلك الشاب ، وهو يبلغ نحو عشرين سنة ، يتقد حمية و وطنية . من عائلة كبيرة بجهة ميت‌غمر. اسمه « عريان يوسف سعد » - ابن سعد بك وهبه . الشاب المذكور فى غاية الجرأة . اعترف بجريمته وبسببها بلا مبالاة ، ولا يزال مصرا على أقواله .

عبدالرحمن فهمى

سري

٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس.

أبلغت ممنونية سعادتكم لويصا واصف بك ولكل من قابلته من إخواننا الأقباط ، وطلبت منهم تبليغه للآخرين.

عبدالرحمن فهمى

سري

١٤ يناير سنة ١٩٢٠

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .

حددت السلطة العسكرية البريطانية يوم ١٦ يناير لمحاكمة عريان أفندى يوسف سعد الجرىء أمام مجلس عسكرى . قيل لنا إن يوسف باشا وهبه (رئيس الوزراء)

سعى سعيا حثيثاً لدى السلطات لمحاكمة المذكور أمام المحاكم الأهلية فلم يفلح . وكان ذلك تحت تأثير شديد من كتب التهديد التى وصلته .

عبد الرحمن فهمى

سرى .

١٧ يناير سنة ١٩٢٠

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .

حوكم الشهم الشجاع عريان أفندى يوسف سعد أمس بوزارة الحقانية . من الغريب أن المحاكمة تمت فى يوم واحد . لا تسألوا عن ثبات جأش هذا الشاب ، وشجاعته التى أظهرها أثناء المحاكمة ، فكلها مما يفخر بها المصرى . أينما كان وحيثما كان . أسأل الله السميع القدير ألا يجعل هذه الحادثة خاتمة أعماله لبلده .

عبد الرحمن فهمى

سر الجريمة ؟!

ونبتقل إلى ما بعد ذلك بعامين ..

حدث فى يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ أن أطلق مجهولون الرصاص على حسن عبدالرازق باشا واسماعيل زهدى بك فى أثناء خروجهما من جريدة السياسة بشارع المبتديان ، عقب اجتماع مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين..

وتوفى الاثنان على الأثر ..

ودهش الناس يومها لهذا الحادث ، فإن الرجلين اللذين اغتيلا ليس لهما نشاط

كبير فى السياسة . ومن غير المعقول أن يفكر إنسان فى اغتيال رجل طيب كريم مثل حسن عبدالرازق باشا أو رجل ممتاز مثل إسماعيل زهدى بك . وقيل إن جهاز الاغتيال قرر اغتيال عدلى يكن وحسين رشدى باشا ، وأخطأ نظراً للشبه بينهما وبين حسن عبدالرازق باشا واسماعيل زهدى بك فأطلق عليهما الرصاص !

وتواترت هذه الرواية . . ولكن أحداً لم يسأل نفسه هذا السؤال : كيف أن تنظيماً سريا خطيراً كالذى كشفت عنه تحقيقات الاغتيالات يخطىء فى معرفة عدلى يكن ورشدى ؟ ! . . لقد كان عدلى يكن رئيساً للوزارة . وكان حسين رشدى رئيساً للوزارة قبل ذلك ! . . وكان بين أعضاء الجهاز عدد من طلبة المدارس العليا والمدارس الثانوية والعمال المثقفين . فهل هؤلاء لا يستطيعون أن يعرفوا ملامح عدلى يكن أو رشدى ؟ إن صورهما كانت تظهر فى كل الصحف والمجلات ! فهل من الممكن لأشخاص يشتغلون بالسياسة ألا يعرفوهما !

ثم إن هناك مفاجأة أخرى : إن حسين رشدى باشا لم يكن عضواً فى حزب الأحرار الدستوريين . ولم يكن يتردد على جريدة السياسة ، مركز حزب الأحرار ! فهل لا يعرف الجهاز المنظم هذه الحقيقة ؟ وهل كان من الممكن للجهاز الذى كان له عيون فى القصر الملكى ، وفى دار الحماية ، وفى قيادة الاحتلال ، ألا يعرف أن رشدى مثلا لا يزور جريدة السياسة ! ؟

وهل إذا ثبت أنه فى يوم ارتكاب الجريمة كانت أنوار جريدة السياسة مضاءة ، وأن ملامح حسن عبدالرازق تخالف ملامح عدلى يكن ، وملامح إسماعيل زهدى تخالف ملامح حسين رشدى . . هل يمكن القول إنه حدث خطأ !

ولكن الرسائل السرية بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى قد تفسر لأول مرة هذه الجريمة الغامضة : فقد حدثت فى يوم الجمعة ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٩ مظاهرة

ضخمة فى الإسكندرية . وجاءت فرقة من الجيش البريطانى وأطلقت الرصاص على المتظاهرين فقتلت خمسة وجرحت ٤٠ . وانفجرت مدينة الإسكندرية ، وهاجم الشعب فى اليوم التالى سيارة بريطانية مسلحة ، وأطلق الإنجليز رصاصهم على الجماهير فأصابوا عشرة ، ووقعت معركة بين الشعب والجنود الإنجليز سقط فيها عدد كبير من القتلى . .

وهنا تبدأ القصة :

سرى

١٩ نوفمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .

إن المظاهرات التى حصلت أمس بالإسكندرية ، قوبلت بعنف وشدة متناهية . الأخبار متناقضة عن عدد القتلى والجرحى . لم نتمكن من ذكرها بالتلغراف الذى أرسلناه لسعادتكم اليوم . أهم شئ فى الموضوع هو نص استقالة حسن عبد الرازق باشا محافظ الإسكندرية التى يقول فيها حرفيا : « إن الرصاص يطلق فى شوارع المدينة من غير داع . وقد ارتكب أحد المفتشين الإنجليز خطأ لا مبرر له . ولم أبلغ شيئاً من الحوادث . ولهذا أقدم استقالتى » .

وحقيقة الحال أن المفتش الإنجليزى المذكور أمر أحد صف الضباط بأن يطلق الرصاص على المتظاهرين ، فأبى ذلك ، فما كان منه إلا أن قتله بمسدسه ! . . والأنباء مختلفة عن ضحايا هائلة من القتلى والجرحى ، وسنفيدكم بها متى وقفنا على حقيقتها . والشعب متهيج جداً ، لما رآه من تعسف الإنجليز واستهتارهم : والجيوش

الإنجليزية تطلق الرصاص بلا حساب ولا مبالاة !

لا يعلم إلا الله نتيجة هذه المأساة ، فنسأل الله الخلاص.

عبدالرحمن فهمى

سرى

٨ ديسمبر سنة ١٩١٩

من سعد زغلول بباريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة .

استغربنا جدا للمحادثة التى جرت بين محافظ الإسكندرية حسن باشا عبد الرازق ومكاتب جريدة « الريفورم » وخصوصاً أننا كنا استندنا على استعفائه (من منصب محافظ الإسكندرية) فيما قدمناه من الاحتجاجات على الفظائع التى ارتكبها العساكر الإنجليز فى الإسكندرية . . فجاءت هذه المحادثة مكذبة لهذا السند . ومثبتة بأشنع صورة تعدى المصريين . وأحقية الإنجليز فيما استعملوه معهم : وزادت بأن نسبت للمصريين التعدى على حياة الإسرائيليين وأموالهم.ولم نر مصريًّا طعن أمته بمثل هذه الطعنة التى أصاب بها حسن عبد الرازق كبد أمته . سامحه الله .

سعد زغلول

سرى

٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٩

من عبدالرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس.

حقًّا إن حسن عبدالرازق أتى أمراً إدًّا ، وطعن أمته طعنة الخائن الأثيم ، ولولا ما أعرفه عنه من العبط . وقصر النظر : لكان فى نظرى من أكبر الخائنين . والكل هنا ساخط عليه .

عبدالرحمن فهمى

فهل هذا هو السبب فى اغتيال حسن عبد الرازق باشا ؟ وهل هو السبب فى هذه الجريمة الغامضة . . وهل ذهب إسماعيل زهدى ضحية أنه كان مرافقاً لحسن عبد الرازق باشا المقصود بالاغتيال ؟

و يرد على ذلك بأن هذه البرقيات تبودلت فى نوفبر عام ١٩١٩ ، والاغتيال وقع فى نوفبر عام ١٩٢٢ . أى بعد ذلك بثلاث سنوات تماماً : وأن عبد الرحمن فهمى كان فى ذلك الوقت فى السجن ، منذ أول يوليو سنة ١٩٢٠ . وأن الجهاز السرى بقى يعمل بعد اعتقاله ! . . وكل ذلك يضعف هذا الشك . .

ولكن مع ذلك . تبقى هذه الجريمة تستحق التساؤل !

كيف كان الجهاز السرى يعمل ؟

وهنا سؤال لا بد أنه ألح على الأذهان كثيراً : إنه السؤال الذى عجزت المخابرات البريطانية ، وعجزت سلطات الأمن البريطانية والمصرية . عن الوصول إلى الجواب عليه ، على الرغم مما أنفق من ألوف الجنيهات : وما ارتكب من الشنائع ، واتخذ من الأساليب الماكرة والغادرة ، وهو : كيف كان الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ يعمل ؟ وكيف كان يدبر خططه ؛ ويختار أعضاءه ، وينفذ هذه الخطط والاغتيالات ضد « الخونة والكفار » ؟ . . لقد كان من الممكن أن يبقى الجواب عن هذه الأسئلة من أسرار التاريخ التى تذهب بها الأيام ؛ وأن يبقى هذا العمل الثورى الوطنى مجهولا فى كثير من نواحيه ، لولا أنى تمكنت من الاتصال بعدد من أعضاء هذا الجهاز الذين اشتركوا فى تدبير خططه وتنفيذها ، وكانوا من الأبطال الرئيسيين فى حوب القنابل والاغتيالات . وقد قدموا إلى مذكراتهم و رسائلهم ، وما لديهم من وثائق ، لتكون شهادة حق وصدق للتاريخ والوطن . وحتى يعرف الأبناء ما قدمه الآباء !

وأول المتكلمين هو « محمد صادق فهمى » الذى ورد اسمه فى أوراق سعد زغلول الخاصة بأنه كان يشترك فى حل رموز تعليمات الثورة السرية مع الدكتور أحمد ماهر. وهو قد بعث إلىّ برسالة بأقواله :

الرجل الذى كان يفك رموز الثورة

وهذه هى رسالة الدكتور محمد صادق فهمى المستشار بمحكمة النقض سابقاً :

« لم أفتح فمى لمدة ٤٤ سنة ، ولكن اضطررت أن أفتح فمى ، لأول مرة ، بعد أن ورد اسمى فى أوراق سعد زغلول السرية ، التى ينشرها السيد الأستاذ مصطفى أمين فى « أخبار اليوم » . ولهذا قبلت مضطرا أن أذكر لأول مرة فى حياتى قصة التعليمات السرية التى كان يرسلها سعد زغلول من باريس إلى قيادة الثورة بالقاهرة . . وهذه هى قصة تلك التعليمات السرية التى كان يرسلها إلى الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ : بدأت القصة بأن سعد زغلول أراد أن تكون بينه فى باريس ، و بين عبدالرحمن فهمى المشرف على العمليات فى القاهرة حلقة اتصال ، وكانت الرقابة شديدة جدا على الرسائل والبرقيات. وكان لا بد من إيجاد وسيلة للاتصال . . فاجتمع ثلاثة منا ، هم «الدكتور أحمدماهر» المدرس بمدرسة التجارة العليا ، و «محمد وجيه » ، وكانت وظيفته سكرتيراً للجامعة المصرية ولم تكن حكومية ، وأنا ، وقد كنت مدرس القانون الدستورى والقانون المدنى فى قسم الحقوق بالجامعة ، وكنت صديقاً لأحمد ماهر ، وكان أحمد ماهر هو العقل المدبر فى تلك الحركة السرية .

وكان البحث يدور حول كيف يمكن ألا تصل السلطة العسكرية إلينا ، وإذا وصلت إلى الرسائل السرية فلا يمكن أن تفهم شيئاً . . ولو قبض علينا وعثرت السلطة البريطانية على أوراقنا لا تستطيع أن تعرف تعليمات سعد زغلول ولا التقارير السرية

وكنا نعلم أنه لو ضبطنا الإنجليز لحكموا علينا نحن الثلاثة بالإعدام ، وأعدموا أيضاً سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى !

وأخذنا عهداً نحن الثلاثة ألا نفشى سراً .

وطالت اجتماعاتنا . . وأخيراً توصلنا إلى استعمال ماء البصل بدل الحبر السرى ، وأقلام رفيعة جدا ، ونأخذ كتاباً مطبوعاً لا تزال أوراقه مجموعة فى فرخ الطبع ، حتى لا يشك أحد أنه فتح ، وكانت هذه فكرة أحمد ماهر ، ثم وضعنا مفتاحاً عبارة عن عمل خط على الحرف المطلوب قراءته ، وعمل نظام فى تحديد الحروف التى تجمع وتكون الكلمة ، وهذه الحروف كانت تؤخذ بطريقة معينة ، مثال ذلك أن تترك أول تأشيرة على الحرف ، وتؤخذ الثانية ثم بعد ذلك تؤخذ التالية ، وتترك التى بعدها ، وهكذا . وكان نظاماً دقيقاً يصعب الوصول إلى حله .

وكان أحمد ماهر هو الذى اكتشف استعمال ماء البصل بدلا من الحبر السرى . وكانت الكتب التى نختارها باللغة الإنجليزية أو الفرنسية . وكان سعد زغلول يرسل هذه الرسائل بواسطة محمد وجيه ، الذى اشترك فى وضع المفاتيح ، والذى لعب دوراً خطيراً فى تضليل المخابرات البريطانية ، وكان سعد يرسلها من باريس أحياناً بالبريد إلى سكرتير الجامعة المصرية فى القاهرة . . وكانت إدارتها أيام الثورة بشارع الفلكى وتطل على ميدان الأزهار . . واتفقنا على أن يكون محمد وجيه هو الرسول الأول إلى باريس ، واستطعنا بحيلة أن يصدر قرار من مدير الجامعة الأستاذ على بهجت بأن يمنحه إجازة خارج القطر ! وأمكننا بنفس الحيلة أن نستصدر قراراً بمن يحل محل « وجيه » ، وهو أن أنتدب أنا سكرتيراً للجامعة فأتولى أعمال محمد وجيه أثناء غيابه .

ولم يعرف مدير الجامعة شيئاً مما يحدث ، وتصور أنى تبرعت بالقيام بأعمال صديقى الغائب ، ولم يتصور مدير الجامعة ما يدور فى الغرفة المجاورة له ، وأن سراً

خطيراً يحدث فيها . ، وأن الجامعة هى التى تتلقى تعليمات الثورة السرية ، فى غفلة من الحكومة والسلطة البريطانية والمخابرات البريطانية !

وبدأت تصل التعليمات السرية من سعد زغلول بهذه الطريقة العجيبة التى لم تكتشف طوال الثورة ، ولم يتكلم عنها أحد إلى يومنا هذا . . وكنت أستلم الكتب التى تصل إلى مكتبة الجامعة ، وأحتفظ بكل كتاب صادر من باريس . وكانت مكتبة الجامعة مشتركة فى عدد كبير من الكتب والمجلات الفرنسية .

وكنت أعثر على الكتاب السرى ، وأتصل على الفور بأحمد ماهر بطريقة شفوية ، وبعبارات عادية أقولها بالتليفون يفهم منها تحديد المقابلة فى مكان معروف وهو منزل عبدالرحمن فهمى بشارع القصر العينى . هذا دون أن نذكر فى التليفون اسم عبدالرحمن فهمى ، أو الموعد ، أو ما يستطيع أن يفهم منه رقيب التليفونات أى شىء ! . . ونلتقى فى غرفة خاصة فى الدور الأول بمنزل عبدالرحمن فهمى ، لا يدخلها الزوار ، ولا أفراد العائلة ، فنجد مائدة وعليها مكواة ، ووابور سبرتو لتسخين المكواة ! — فقد كانت الغرفة مخصصة لكى الملابس ! — ونجىء بالمكواة ، ونكوى صفحات الكتاب كلها ، فتظهر التأشيرات على الأحرف فى صفحات معينة ، ومتتابعة ، ونطبق المفتاح بأخذ بعض الأحرف ونترك البعض الآخر ، فتكون الكلمات المطلوبة . ولا أذكر مطلقاً أننا أخطأنا ، ويمكن بمراجعة الورق الذى اطلعت عليه عندكم ، والورق الموجود عند الأستاذ مراد فهمى نجل عبدالرحمن فهمى بك ، أن تجدوا أن الرسائل التى كتبناها مطابقة للرسائل التى تسلمها سعد زغلول ! .

وكانت تعليمات سعد زغلول من باريس إلى جهاز الثورة لا تنتهى . إنها تعليمات متتابعة ، تشبه تعليمات قائد حربى إلى أركان حربه وإلى قواده فى مختلف الأسلحة . . وكانت عملية فك الرموز مرهقة وشاقة ومضنية ، ولكننا لم نتعب . . كنا نجد هناء

وسعادة فى هذا العمل . وبعد ذلك تبينت لنا صعوبة الطريقة ، والوقت الطويل الذى كنا نصرفه ، فقد كنا فى بعض الأحيان نمضى سبع ساعات لمدة يومين لقراءة رسالة سرية واحدة ، لصعوبة مفاتيح الشفرة ودقتها . وكنا نرغب أن تكون عملية حل التعليمات سريعة ، ليكون التنفيذ سريعاً . وكانت تعليمات الثورة فى أول الأمر باللغة الفرنسية ، وكنت أقوم بترجمتها للغة العربية . . ورأينا لعدم ضياع الوقت ، ولأن عمليات الثورة تتطلب السرعة ، أنه بعد أن أحكمنا طريقة الاتصال بالكتاب والمجلات والرسول السرى ، لم يكن هناك مانع من الكتابة باللغة العربية بماء البصل .

وبدأنا بهذه الطريقة الجديدة بعد أن مكثنا شهوراً نتبع الطريقة الأولى منذ قيام محمد وجيه بهذه المهمة . وسهلت الطريقة الجديدة العمل علينا ، وبذلك أمكن إبلاغ تعليمات سعد زغلول بسرعة منذ عدولنا عن استعمال طريقة الشفرة المعقدة . واستمر العمل بهذه الطريقة إلى أن قبض على عبدالرحمن فهمى ، وكنت إذ ذاك مريضاً ، ثم شفيت وأصبحت محامياً عن عبدالحلم عابدين أحد زملاء عبدالرحمن فهمى فى القضية . وفى أثناء محاكمة عبدالرحمن فهمى وقف المدعى العسكرى العام يوجه تهماً خطيرة جداً إلى عبدالرحمن فهمى . ولكنه لم يجد مستنداً واحداً ، أو وثيقة واحدة تؤيد هذه الاتهامات الخطيرة . ولم تظهر تعليمات سعد زغلول السرية فى القضية ، ولم يستطع أحد أن يعرف أن الجهاز كان يعمل بتعليمات مباشرة من سعد زغلول ! ولو كانت هذه التعليمات السرية الخطيرة وقعت فى يد العدو لكانت كارثة . وبينما كان المدعى العام يوجه تهمه الخطيرة ، ولا يجد دليلا واحداً على الإثبات ، كنت أنا جالساً فى مقعد المحامين . . وكان الدكتور أحمد ماهر جالساً ورائى فى مقاعد المتفرجين . وكان الدكتور أحمد ماهر يضحك ، ويزغدنى أثناء تلاوة الاتهامات ! !

الرجل الثانى : عريان يوسف سعد

وهذه هى رسالة الأستاذ عريان يوسف سعد ، عن الجهاز السرى الذى ألقى قنبلة على رئيس الوزراء يوسف وهبه باشا عام ١٩١٩ :

كان ذلك فى شهر أكتوبر سنة ١٩١٩. واجتمع ٤٠ طالباً من طلبة كلية الطب فى منزل الطالب محمد حلمى الجيار ، وأقسموا اليمين على كتمان سر الاجتماع ، وبحثوا فى كيفية استمرار إضراب الطلبة . ووقفت وقلت : لا بد من القتل ! قتل الخونة وقتل الإنجليز . هذا هو السلاح الوحيد الذى يؤدى لإخراج الإنجليز من بلادنا . وإذا بطالب يقاطعنى : « هذا كلام لا يقال ! مفيش كلام زى ده ؟ نحن نؤمن بالأعمال السلمية فقط ! » . وصاح طالب آخر : « هذا كلام فارغ ! نحن ضد القتل السياسى ! » .

واضطررت إلى السكوت وأنا فى الاجتماع ، وإذا بالطالب الذى قاطعنى واسمه محمد حفنى يجىء إلى ويقول لى : « هل أنت جاد فيما تقول ؟ » وأخذ يناقشنى فى عدة مسائل . ثم عاد محمد حفنى بعد يومين وقال لى إنى أصبحت عضواً فى جمعية اليد السوداء . وطلب منى أن أؤلف خلية سرية أخرى ، واستمرت اجتماعاتنا ، فى انتظار تعليمات . وقد اكتشفت بعد ذلك أن الطالبين اللذين قاطعانى فى أثناء اجتماع الطلبة ، وهاجمانى لأننى أطالب بالاغتيال ، وعارضا فكرة الاغتيال — وهما محمد حفنى ومحمد حلمى الجيار الطالبان بمدرسة الطب — كانا فى الواقع عضوين فى الجهاز السرى للثورة ، وفى شعبة الاغتيالات بالذات .

ثم ألف يوسف وهبه باشا الوزارة ، مخالفاً قرار سعد زغلول بأنه لا يجوز لمصرى

أن يؤلف الوزارة فى ظل الحماية ، وشعرنا أن تعيين قبطى رئيساً للوزارة هو لإيقاع الخلاف بين المسلمين والأقباط ، وإثارة فتنة تقضى على وحدة الأمة فى ثورة ١٩١٩.
وقلت لزميلى محمد حفنى : إنى مستعد لاغتيال يوسف وهبه . وذهب محمد حفنى إلى قيادة الجهاز السرى ، ثم عادوقال : إن هذه العملية ستقوم بها خلية أخرى. قلت : إن مصلحة الثورة أن قبطياً هو الذى يقتل رئيس الوزراء القبطى ، حتى لا تتكرر الفتنة التى حدثت بين المسلمين والأقباط بعد أن اغتال إبراهيم الوردانى رئيس الوزراء القبطى بطرس باشا غالى .

وفى اليوم التالى عاد محمد حفنى وأبلغنى أن جهاز الثوره اختارنى للقيام بالعملية ، وأحضر لى قنبلة يدوية سرقها الجهاز السرى من الجيش البريطانى ، وأحضر غلاف قنبلة من صنع الجهاز ، وفضلت الثانية لأنها أكبر ، وطلبت قنبلتين .. ولم يكن هناك جهاز للتدريب وقتها ، وتولى محمد حفنى إطلاعى على كيفية استعمال القنبلة . ثم عاد فى يوم آخر وأخبرنى أن فرعاً آخر فى الجهاز حصل على جميع المعلومات عن المواعيد التى يخرج فيها رئيس الوزراء من داره ، والشوارع التى يمر بها .

وتم اختيار ميدان سليمان باشا (طلعت حرب الآن) لإلقاء القنبلة . وتحدد يوم ١٤ ديسمبر لاغتيال رئيس الوزراء . . وذهبت ، ولكن لم يحضر رئيس الوزراء ! .
وفى اليوم التالى — ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩— ذهبت وجلست فى حديقة كافيه ريش بشارع سليمان باشا ، أمام الميدان ، ومعى قنبلتان ومسدسان ، أخفيتها فى جيوب الجاكتة تحت المعطف . وجلس زميلى محمد حفنى الطالب بكلية الطب على مقعد رخامى كان يحيط بتمثال سليمان باشا ، فى مواجهة شارع قصر النيل ، لكى يرى سيارة رئيس الوزراء عند خروجها من شارع شواربى إلى شارع قصر النيل . وكانت الإشارة المتفق عليها عند ظهور السيارة أن يقف صاحبى على قدميه ، وينصرف ،

بدون إعطاء أى إشارة حتى لا يلفت النظر ! — ومن الطريف أن مخبراً سرياً كان يجلس بجواره فى ذلك الوقت ! — وعندما قدمت السيارة ، ورأيت الإشارة ، تقدمت إلى منتصف الشارع ، وألقيت القنبلتين على رئيس الوزراء !

وقبض علىّ فى الحال ، ثم أخذونى إلى مكتب رئيس الوزراء ، وكان مضطرباً ، وجلس بجواره يحيى باشا إبراهيم وزير المعارف ، ومحمود فخرى باشا محافظ القاهرة ؛ وقال لى رئيس الوزراء : « ليه ياشاطر بتعمل كده ! » . قلت : « أنت خرجت على إجماع الأمة ، لأن البطريرك طلب منك عدم تأليف الوزارة ، وجاء لك وفد من الأقباط وطلب منك أن ترفض تأليف الوزارة ، فرفضت مقابلته ، وأرسلت لك برقيات من جميع الشعب ألا تؤلف الوزارة ، وأنا أرسلت لك برقية باسم طلبة كلية الطب ، ولكنك تحديت كل هؤلاء وألفت الوزارة ! » .

قال يوسف وهبه باشا : « وكيف عرفت أنى لا أعمل لمصلحة البلد ؟ » . قلت : « قرأت فى الأهرام برقية من روتر أن جريدة التيمس ذكرت أن الوزارة المصرية الجديدة ستعمل على تحقيق الأمانى البريطانية فى مصر . والأمانى البريطانية فى مصر ليست هى الأمانى المصرية ! » . قال يوسف وهبه باشا : « لو كنت أنا مت . . ألم يكن غيرى سيؤلف الوزارة ؟ » . قلت : « كنا نقتله . . كما حاولنا قتلك ! » . قال رئيس الوزراء : « ما اسمك ؟ » . قلت : « عريان يوسف سعد . قبطى ! » قال : « طيب . . اتفضل ! » .

وأخذنى البوليس ، وبدأ التحقيق ، وحاول المحققون أن يعرفوا شركائى ، ولكنى رفضت أن أفتح فمى ! وحكم علىّ بالسجن عشر سنوات !

وبعد أن أفرج عنى سعد زغلول فى عام ١٩٢٤ ، قابلت زميلى محمد حفنى ، وإذا به قد سافر بعد الحادث إلى ألمانيا ، وحصل على دبلوم الطب ، وعين طبيباً فى

الجيش المصرى برتبة ملازم أول . وقابات شفيق منصور ، حيث كان يجتمع جميع الفدائيين بعد الإفراج عنهم ، وقابات محمد جلال الموظف فى وزارة الزراعة ، فروى لى أنه اشترك فى صناعة القنبلتين ، وأن الدكتور ماهر رأى ألا توضع فى القنبلة الشحنة الكاملة من المفرقعات ، لأنه كان يرى عدم قتل رئيس الوزراء ، وإنما الاكتفاء بإرهابه !

وهنا لا بد من الإشارة إلى الدقة التى كان يتوخاها الجهاز السرى فى اختيار الأشخاص لإلقاء القنابل والقيام بمهمة الاغتيال . . لقد كان الجهاز يراعى الاعتبارات السياسية والوطنية حتى لا يضر بالوحدة الوطنية العظيمة التى أقام دعائمها سعد زغلول ، فاختار عريان يوسف سعد لإلقاء القنبلة على رئيس الوزراء يوسف وهبه باشا ، لا لأنه مجرد شاب وطنى شجاع ، بل لأنه بالدرجة الأولى شاب قبطى ، ولأن رئيس الوزراء قبطى ، خوفاً من أن يستغل الاستعمار الموقف (لو أن الجهاز السرى اختار شاباً مسلماً لهذه المهمة) فى إثارة روح التعصب ، مثل استغلاله لحادث اغتيال إبراهيم الوردانى لبطرس غالى باشا ، ولهذا كان عريان يوسف سعد حريصاً على أن يرد على رئيس الوزراء حين سأله عن اسمه ، قائلا : « أنا عريان يوسف سعد . قبطى » .

الطالب الأزهرى الفقير ، الذى رفض ألوف الجنيهات !

ولكى نعرف كيف كان يعمل الجهاز السرى فى ثورة ١٩١٩ ، لا يصح أن نعتمد على الرواية وحدها ، وإنما يجب أن نستند إلى الوثائق المكتوبة . إن أبطال الجهاز السرى لم يكتبوا مذكراتهم ، ولم يتركوا مستندات عن أدوارهم يستطيع التاريخ أن يعرف منها كيف كان يتم تنفيذ عمليات هذا الجهاز . . ومن بين الرسائل السرية رسالة من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة بتاريخ أول سبتمبر سنة ١٩١٩ إلى سعد زغلول فى باريس يقول فيها : « علمت الساعة أن بعضهم ألقى قنبلة على محمد سعيد باشا

صباح اليوم أثناء خروجه من المنزل ، فلم تصبه » .

إنه أول حادث لمحاولة اغتيال رئيس للوزارة فى ثورة سنة ١٩١٩ . فمن هو « بعضهم » الذى لم يرد اسمه فى البرقية السرية ؟ وكيف تم ترتيب هذا الحادث ؟!

إن بين يدىّ وثيقة تاريخية . إنها مذكرات المرحوم سيد على محمد التى أودعها عندى وهى مكتوبة بخط يده ، وهى تروى بتفصيل كامل كيف كان الجهاز السرى للثورة يعمل ، ويدبر ، وينفذ . . إن هذه المذكرات مودعة عندى ، وقد اطلع عليها المرحوم محمود فهمى النقراشى باشا ، وقال إنها صحيحة ، ولكنه طلب ألا تنشر وهو على قيد الحياة ، ولا تنشر إلا بعد وفاته بخمسة عشر عامًا — ولست أعرف لماذا حدد هذه المدة بالذات ! — وقد استجبت لرجائه ، والآن أرى من واجبى ، وأنا أسجل أسرار ثورة سنة ١٩١٩ ، أن أذيع لأول مرة قصة أول حادث محاولة لقتل رئيس الوزراء فى عهد الثورة ، بخط الرجل الذى ألقى القنبلة ! !

ولقد وضعت هذه المذكرات الخطيرة ، بأصولها ، تحت تصرف اللجنة التى تألفت لإعادة كتابة تاريخ ثورة سنة ١٩١٩ . كتب الأستاذ سيد على محمد يقول :

« نادت الثورة بأنه لا يجوز لمصرى أن يقبل رياسة الوزارة فى ظل الحماية البريطانية . وظلت الوزارة المصرية شاغرة . وإذا بمحمد سعيد باشا يؤلف الوزارة فى ٢١ مايو سنة ١٩١٩ . وكان فى كفر الزيات تاجر ، كان مدرسًا قبل ذلك ، فاقترحنا — أنا وأصدقائى الطلبة — عليه أن يكون مندوبًا عن كفر الزيات ليصل ما بيننا وبين القيادة المصرية العامة للثورة فى مصر . وكان الاتصال تامًّا وحقيقيًّا . كل يوم تصلنا أنباء الحركات القومية فى القاهرة ، الخفية والظاهرة ، وأعداد جريدة (المصرى الحر) ، وهى منشورات ملتهبة تكتب بقلم من نار . وفى أحد الأيام جاء

المندوب متهللا مبشراً بأنه انضم إلى جمعية سرية قوية ، وأنه أدرج أسماءنا فيها . وفى أحد الأيام قال لى إن الجمعية السرية التى ينتمى إليها فى حاجة إلى شاب جرىء فدائى ليغتال رئيس الوزراء ، لأن الحركات التى قامت لاغتياله فشلت . قلت : « وهل أصلح أنا لهذه المأمورية ؟ » . قال : « سأعرض الأمر على الجمعية فى مصر ، وستقوم بعمل قرعة ، وصاحب التصيب تصيبه القرعة » .

وتملكتنى فكرة التضحية ، فكرة إلقاء القنابل على محمد سعيد باشا ، فلم أفكر ماذا يصيبنى من هذا العمل الجرىء . كانت عاقبة أمرى أن أموت من القنابل ، أو شنقاً . ما هو الموت ؟ أليس هو انتقالا من حال إلى حال ؟ ثم ماذا . . ألست شهيداً من شهداء الوطن . أليس يموت كل يوم برصاص الإنجليز ، فى الشوارع والطرقات ، مئات ومئات من الطلبة والعمال ؟ . . ووطدت النفس أن أقوم بإلقاء القنابل على محمد سعيد باشا ، وجعلت عاقبة أمرى الموت ، ولم أحفل لما دونه . فأنا ميت منذ اليوم . وقال مراسل الأهرام فى طنطا بعد وقوع الحادثة : « إنه ليس للمتهم ولا لأهله شأن فى كفر الزيات ، وهم من عامة الشعب » . صدق مراسل الأهرام ، فأنا من عامة الشعب ، ودماؤهم حلال تافهة !

وتوالت الرسائل بين الجمعية فى القاهرة وبينى فى كفر الزيات . وتم اختيارى لهذه المؤامرة ، باختيارى . . وأخذت الجمعية فى تجهيز القنابل اللازمة لتنفيذ المؤامرة . فكيف صنعت القنابل ؟ . وما هى أجزاؤها ؟ : هذه القنابل تسمى قنابل الشعلة ، وتتكون من أقسام ثلاثة : الجزء العلوى وبه أنبوبة لاصقة بجوار القنبلة ، والأوسط وبه حامض الكبريتيك وحامض البكريك ، والأسفل به الديناميت وبعض القطع الحديدية . فإذا وضعت أجزاؤها وتم تركيبها ، وضعت أنبوبة زجاجية فى الأنبوبة العليا ، بها حامض البكريك ، وبذلك تكون القنبلة مستعدة للانفجار بمجرد الاهتزاز .

وتردد المندوب بين القاهرة وكفر الزيات مرات . وجاء بعض أعضاء الجمعية إلى كفر الزيات لمقابلتى ، والتأكد مما أنتويه ، وكانوا يخفون عنى أسماءهم . ولكن المندوب كان يهمس إلىّ بها ، وفيهم بعض الشخصيات الكبيرة فى ذلك الوقت . وفى الواقع لم أكن أهتم بمعرفة أحد ، سوى ذلك الذى يوصلنى إلى إتمام المؤامرة . ملكت الفكرة علىّ مشاعرى ، وملأت جوانحى ، فكنت لا أعيش إلا لها وبها ، ولو أننى منعت من القيام بهذا العمل لانتحرت فوراً ! . . لم أشترط شرطاً ، ولم أقترح رأياً ، وتركت أصحاب الشأن ينظمون الأمور كما يشتهون . وفى بعض المصانع البسيطة فى كفر الزيات صنعنا غطاء القنبلة الحديدى ، وغلافها الزنك ، وسافر بها المندوب إلى القاهرة .

ومرت الأيام ثقيلة مملة ، وأنا أستعجل الأمور ، وانتقلت الوزارة إلى الإسكندرية فانتقل النشاط إليها . وبعد انتظار طويل جاء اليوم الموعود ، وحضر إلى كفر الزيات أحد أعضاء الجمعية الذى كلف بمرافقتى إلى الإسكندرية لإتمام هذا العمل ، وهو الأستاذ محمد شكرى الكرداوى . وبات ليلة فى كفر الزيات ، وفى صباح يوم ٢٨ أغسطس سنة ١٩١٩ أفهمت أهلى أنى مسافر إلى دسوق ، وركبنا القطار من كفر الزيات حتى وصلنا سيدى جابر . وكان رئيس الوزراء يقيم بمنزله فى محطة جناكليس ، فقال لى صاحبى : « سأتركك الآن تزور منطقة منزل رئيس الوزراء ، وتتعرف طرقها ودروبها ، على أن تكون المقابلة بقهوة الإسكندرية » . وركبت الترام إلى محطة جناكليس . . فنزلت ، وسرت أتحسس الشارع والدار ، وإذا بها تقع على مرتفع يقابل سكة حديد ترام الرمل ، فإذا أراد رئيس الوزراء المرور ، فلا بد له من اختراق بوابة محطة الترام بجناكليس ، فاخترت هذا الموقع ، ورأيت أنه خير مكان ألتقى فيه القنابل على رئيس الوزراء ، وحين اختراق سيارته للبوابة فإن السائق سيتمهل

ولا شك ، حين ينعطف من منزل رئيس الوزراء إلى شارع جناكليس، ماراً بالبوابة .

ولكنى لا أعرف سيارة رئيس الوزراء ! ولا يمكن أن أقف بجوار المنزل حتى أراه وهو يركب سيارته — فهذه مخاطرة جنونية ! — إذن كيف أستطيع التعرف على السيارة دون أن ألفت الأنظار ؟ . . وأجلت بصرى فإذا بائع ثلج وكازوزة ، بصندوقه الذى يبعد عن البوابة بضعة أمتار . ذهبت إليه . كان شكلى العام لا يلفت الأنظار . أنا طالب أزهرى .. ألبس عمامة وجلباباً أصفر اللون من التيل الرخيص، وأنتعل حذاء . أنا صغير السن ، عمرى ١٧ سنة ، نحيف . . فقدت إحدى عينى .

وجلست عند بائع الكازوزة أستفسر منه عن سيارة الرئيس دون أن أثير شكه . وعدت إلى الإسكندرية فى الترام . وفى المساء قابلت زميلى ، فأوصانى ألا أحتك بإنسان فى هذه المنطقة ، لأنها مليئة بالجواسيس . ونزلت الليلة الأولى فى لوكاندة « المدينة المنورة » ، وهى لوكاندة من الدرجة التاسعة . وأحب أن أقرر هنا مسألة هامة هى أن التعليمات كانت أن القنبلة التى سألقيها على رئيس الوزراء ستكون مهمتها نسف سيارة رئيس الوزراء ، ومن فيها ، ونسفى أنا أيضاً ، بحيث لا يبقى أحد منا على قيد الحياة . وقد سافرت مع زميلى من كفر الزيات على هذا الاتفاق ، ولم يكن معنا قنابل ، أو رسائل أو شىء مما يشتبه فيه . كانت القنابل سترسل لنا من القاهرة إلى الإسكندرية مع مخصوص . وكنت أسير فى شوارع الإسكندرية ذهاباً وإياباً ، لم يبق لى فى الحياة إلا يوم أو يومان . كنت أستعجل النهاية مشتاقاً إلى لقاء الموت . ما أجمل الشعور الوطنى فى عام ١٩١٩ . ولست أدعى أنى كنت أنفرد بهذا الشعور .

كان كل مصري يود أن يبذل حياته من أجل خلاص الشعب من الاحتلال البغيض . لم أكن أنتظر أن أرى حولي محامياً يدافع عني ، أو حزباً يناصرني . كنت أشعر أنني جندي من جنود مصر يؤدي واجبه ، ويموت كما يموت أي جندي . ربما مجهولا ، مغموراً ، في زوايا النسيان !

في الصباح توكلت على الله ، وذهبت لأستقل الترام خلال شارع جنا كليس ، لأعاين المكان من جديد . وذهبت إلى بائع الثلج ، فسلمت عليه ، وطلبت منه زجاجة كازوزة ، وشربتها وأنا أجلس بجواره على كرسي محطم ، ثم طلبت أخرى ، وأخذنا نتجاذب الحديث . سألته ببلاهة أهل الريف : « أظن ناظر النظار اسمه محمد رشدى باشا ! » ، فضحك بائع الثلج النوبي طويلا ، وقال مزهواً بمعلوماته القيمة : « ناظر النظار هو محمد سعيد باشا يا شيخ » . قلت : «ولكن محمد سعيد باشا ده رئيس الوفد ، وموجود في بلاد بره ! » . فضحك النوبي مرة أخرى وقال : « لا يا شيخ . . محمد سعيد باشا هو ناظر النظار ! » وأضاف النوبي : « إن منزله قريب من هنا ! » . قلت : « أظن أن ناظر النظار شخص طويل ، أطول من هذا العمود (مشيراً إلى عمود النور) » . فتعجب بائع الكازوزة النوبي لشدة بلاهتي وقال : « إنه سيمر الآن من هنا في سيارة حمراء ، وسترى أنه قصير القامة ! » .

وبعد ربع ساعة مرت سيارة رئيس الوزراء ، ورأيته جالساً فيها ، وفهمت من بائع الكازوزة أنه يمر من هذا المكان كل صباح ، في الساعة الحادية عشرة والنصف . واستقر رأيي أن ألقي على رئيس الوزراء القنابل من جوار بائع الثلج ، لأنه يقع على مفترق ثلاثة شوارع ، تتفرع إلى محطة الترام ، وإلى كازينو سان استفانو ، وإلى شارع آخر . ثم إن المكان يكاد يكون خالياً من السكان في مثل هذه الساعة ، لأن الجميع يكونون في نزهتهم على شاطئ البحر .

وعدت ثانية إلى الإسكندرية . وقابلت زميلي ، وأخبرته باكتشافي . قال : « يجب أن تلزم جانب الحذر في أحاديثك مع الناس ، لأن كثيراً من المارة بهذه المنطقة من البوليس السري ! » .

ومرّ يوم آخر لم يتم فيه شيء . . ولم تحضر القنابل من مصر . وكنت أعيش حياة عادية ، أجلس في المقاهي ، وأدخل السينما ، وأقضي نهاري متنزهًا ، خالي البال ، كأنني لست على موعد مع الموت ! . لم أفكر مرة واحدة في النكوص والإحجام ، لقد تعهدت للجمعية السرية باغتيال رئيس الوزراء ، وهذه كلمة الشرف التي لرتبطت بها مع أشخاص مجهولين لا أعرفهم ، ولم أر كثيرًا منهم ، ولكنني عاهدتهم على أن أقوم بهذا العمل الوطني المقدس ، فأنا أسير إلى حتفي ، هادئ النفس ، رابط الجأش ، مطمئن الخاطر ، أحمل روحي على كفي ! . . وقابلت صاحبي فسألته : « ألم تصل القنابل بعد ؟ » . قال : « إنها ستصل حالا . . فهل ضجرت ؟ » قلت : « إنني أريد أن أنتهي من هذه المأمورية ، خوفًا من أن يعثر بي أحد من أهلي أو أصدقائي ، فلا يمكنني القرار منهم ! » .

ولا أذكر ماذا صنعت في أيام الانتظار الأربعة ، كنت أسير شبه حالم ، لا صلة بيني وبين هذه الدنيا ، كأنني أطل عليها من كوكب آخر . ولم أصنع شيئًا ، كنت أجلس ، وآكل ، وأشرب ، وأنام !

وفي يوم الاثنين أول سبتمبر سنة ١٩١٩ قابلني زميلي ، وقال : « تهيأ لخبر جميل ! » . قلت : « خيراً . . » . قال : « إن القنابل وصلت ! . سنستلمها في الساعة الثامنة مساء ، على طريق الميناء الشرقية ، من الرسول الذي أحضرها من القاهرة » . . وفرحت فرحًا لا مزيد عليه . أي والله فرحت جداً لهذا النبأ السار . إذا عجبتم لهذا الفرح الذي أصابني لوصول الآلة التي سأموت بها نسفًا أو شنقًا فاذكروا الروح الوطنية في سنة ١٩١٩ !

وفى الساعة الثامنة من مساء الاثنين تقابلت مع صاحبى ، وإذا به يقف مع شخص آخر ، ربعة القامة ، ممتلئ الجسم ، وكان يتأبط صندوقاً من الورق ؛ ملفوفاً ومربوطاً بخيط . وسلمت عليهما . وقال : « هذه هى القنابل (مشيراً إلى الصندوق) » . قلت : « أعطها لى ! » . قال : « لماذا ؟ » . قلت : « لأقبلها ! »

ثم انصرفت مع زميلى ، ولم أتحدث مع الشخص الآخر بكلمة واحدة . ولكنى عرفت من صاحبى أنه هو المندوب الذى أحضر القنابل من القاهرة . وسألته سؤالا عابراً : « ما اسمه ؟ » . قال : « محمود فهمى النقراشى » . . ولم أكن أعرف حينذاك من الأشخاص البارزين إلا أمثال محمود سليمان باشا ، وإبراهيم سعيد باشا ، وفتح الله بركات باشا ، أعرفهم بأسمائهم ، لأنهم أعضاء بلجنة الوفد المركزية ، ولم أقابل أحداً منهم . فلم أعلق على اسم المندوب الذى حضر من القاهرة .

وأحب فى هذا المقام أن أذكر أن صاحبى الذى حضر معى ليشاركنى فى إلقاء القنبلة على رئيس الوزراء ، لم يكن يمنحنى كل ثقته . كنا لا نتحدث مطلقاً فى أمر الجمعية وأشخاصها . ولم يذكر لى أى شىء عن المندوب الذى سيحضر من القاهرة . كان يتوجس خيفة كلما رآنى ألح عليه فى الأسئلة ، ويتلفت ذات اليمين وذات الشمال . وكنت لا أثقل عليه بالأسئلة ، فإنه لم يسبق تعارف بيننا قبل وصوله إلى كفر الزيات وسفره منها معى . وكان من أخلاق الثورة أن يشترك اثنان فى جريمة كبرى دون أن يعرف أحدهما الآخر ، أو توجد بينهما رابطة ، سوى رابطة الوطنية » .

ملحوظة من مصطفى أمين

عرضت هذه المذكرات ، وبالذات هذه الواقعة ، على المرحوم محمود فهمى النقراشى باشا فى يوم ٢١ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، فى داره بمصر الجديدة ، بعد انتهائه

من رياسة مجلس الوزراء الذى كان منعقداً فى ذلك اليوم . وقرأ النقراشى المذكرات وهى فى ١١٠ صفحات بالقطع الكبير . . وقال : « إن المذكرات صحيحة مع خطأ واحد ، وهو أننى ، فى شهر سبتمبر عام ١٩١٩ ، عندما قدمت للشيخ سيد على محمد القنابل قلت له : "أنا محمود فهمى النقراشى" . وذهل الشيخ سيد على محمد عندما ذكرت له اسمى . فقلت له : إننى أردت أن أقول لك اسمى ، لتعرف أننا نثق بك ! . . ويظهر أن الشيخ سيد كان مضطرباً فى تلك اللحظة ، فلم يذكر حديثى ، أو أنه لم يشأ أن يحرجنى بذكر الواقعة كاملة ! » .

وقال النقراشى يومها : « إن قيادة ثورة ١٩١٩ قررت قبل التنفيذ بأيام أن المقصود ليس قتل محمد سعيد باشا رئيس الوزراء ، وإنما إرهابه فقط ، لأنه خالف قرار سعد زغلول بأنه لا يجوز لمصرى أن يؤلف الوزارة إلى أن تلغى الحماية البريطانية . وأنه لوحظ فى طريقة حشو القنبلة قبل تسليمها للشيخ سيد ، أن تحدث انفجاراً هائلا مخيفاً ، ولا تقتل أحداً . . ولكن الشيخ سيد لم يعرف بهذا القرار » .

وطلب منى النقراشى ألا أنشر هذه المذكرات إلا بعد ١٥ سنة ، ولم يشأ أن يذكر لى السبب الذى جعله يصر على تحديد هذه المدة بعينها ! . . ولهذه المناسبة سلمنى النقراشى مذكراته هو ، وهى مكتوبة بخط يد النقراشى نفسه . ومذكرات النقراشى موجودة عندى ، وهى تحت تصرف اللجنة التى ستتولى إعادة كتابة تاريخ مصر .

مصطفى أمين

ونعود مرة أخرى ، ونترك الشيخ سيد على محمد عضو الجهاز السرى يتم مذكراته الخطيرة . . كتب الشيخ سيد على فى مذكراته يصف سروره عندما تركه النقراشى يقبل بشفتيه القنبلة التى سيلقيها على رئيس الوزراء : « وانصرف صاحبى يحمل قنابله

وواعدنى على اللقاء، فى محطة الرمل فى الصباح . وعدت أدراجى إلى (لوكاندة المدينة المنورة) وقلبى مفعم غبطة وسرورًا . وقضيت الليل نائمًا ملء جفونى . وفى الصباح الباكر ذهبت إلى حمام (الضبطية) فاستحممت ، واغتسلت غسل الموت ، قائلا : « لعل القنابل لا تترك من جسدى إلا حطامًا وأشلاء! » . . . ثم سرت إلى موعد صاحبى بعد تناولى طعام الإفطار ، فوجدته أمام محطة الرمل ، يحمل سبَتًا ، مغطى بفوطة جميلة بيضاء . . وركب صاحبى الترام ، وركبت فى أثره ، وجلسنا متباعدين ، وأخذت أصلى فى نفسى صلاة الجنازة ، مكبراً أربع تكبيرات ، قارئًا بعض الآيات . وكان بعض الركاب ينظرون إلىّ متعجبين ، يظنون أننى أحد الدراويش .

ونزلنا فى محطة سان استفانو . ودخلنا إلى كازينو سان استفانو ، ومظهرى لا ينبئ عن أننى من زبائن الكازينو الفخم ، وجلست فى أحد المقاعد بالصالة ، وطلبت من أحد الجرسونات أن يحضر لى قهوة ، فنظر الجرسون إلى مشمئزًا ، وانصرف ولم يحضر لى شيئًا ! . . ودخل زميلى إلى دورة المياه ، فوضع حامض البكريك فى الأنبوبة ، ووضع حامض الكبريتيك فى مكانه . وغطى القنبلة ، وكان يضع فوقها عنبًا ، ثم سلمنى السبت الذى يحمل الموت الزؤام ، وكانت تكفى هزة بسيطة من يدى لتنفجر القنبلة !

وتركنى زميلى عند الباب وانصرف .

وشرعت أخرج من الكازينو ، وإذا ببواب الفندق — وهو يونانى قصير القامة — يعترضنى قائلا : ماذا معك ؟ (مشيراً إلى السبت) . قلت فى ثبات وهدوء : « عنب .. تاخد شوية ؟ » ، فضحك البواب ، وانصرف عنى ! . . واخترقت الشارع إلى جناكليس ، حتى وصلت إلى محطة الترام ، فأحببت أن أقف هناك لألقى القنبلة على السيارة أثناء مرورها بالبوابة ، ولكنى وجدت رجالا من مخبرى البوليس يقفون فى

المحطة ، فحادثتهم قليلا ، ثم تركتهم ، وسرت إلى أن وصلت إلى بائع الثلج والكازوزة النوبى ، فسلمت عليه ، وعرفنى من محادثة الأمس التى أظهرت له فيها بلاهتى ، فرحب بى ، وجلست أشرب الكازوزة ، وآكل العنب ، منتظراً مرور سيارة دولة رئيس الوزراء !

واقترب الموعد . . واخترقت سيارة رئيس الوزراء البوابة وهى مسرعة فى طريقها إلى الديوان . ونهضت بحركة آلية ، وحملت السبت بين يدى ، وخطوت خطوة واحدة ، فإذا أنا بمحاذاة السيارة ، وصحت بصوت عال :

— خذها يا خائن !

وإذا بصوت الانفجار يدوى هائلا مرعباً ، كأن السماء انطبقت على الأرض ، والدخان الكثيف ينتشر . . وإذا بى لا أزال فى مكانى لم يصبنى شىء ، ولم تمزق أعضائى ، ولم أقتل كما كنت أنتظر !

وإذا بسيارة رئيس الوزراء تمرق فى طريقها كالسهم الخاطف ، وسعيد باشا فى داخلها ، يميل على السائق ليأمره بسرعة السير !

أصابنى ذهول حجب عنى معالم الرشد . وقفت فى مكانى أنظر يميناً وشمالا كالمجنون . لم يكن فى الخطة التى رسمت احتمال نجاتى من القنبلة ، ولم نقدر النجاة — لا لى ولا لسعيد باشا — ولهذا تعطل تفكيرى ، ولم أعرف ماذا أفعل بعد أن فشلت القنبلة فى قتلى وقتل رئيس الوزراء ! . . فاستسلمت إلى العسكرى الذى هرع نحوى ، قائلا له : « نعم أنا الذى ألقيت القنبلة . . وخلاص ! » .

وحضر الملازم سليم زكى الضابط المنتدب لحراسة رئيس الوزراء ، وكان بادى الغضب ، ثائراً ، وفى يده كرباج ، فقال له العسكرى : « هذا هو يا حضرة الضابط الشخص الذى ألقى القنبلة على دولة رئيس الوزراء ! » ، فإذا بالكرباج

يهوى على عنقى مرة ، ثم مرة ، ثم مرات ! . وأنا لا أدفع عن نفسى ، بل لا أتأوه ولا أشعر بأدنى ألم ! . كنت فى غيبوبة روحية ، ولو أنهم قطعوا أعضائى عضواً عضواً ، ما أحسست وما تألمت ! . . وإذا بخادم محمد سعيد باشا ، ويدعى « محمد أبو ريه » ، يهجم على هائجاً مائجاً ، فقبض على عنقى ، وحاول خنقى ، ثم صفعنى صفعات قوية . . وكانت الأغلال فى يدى ، وصحت فيهم : « أيها الجبناء ! تضربوننى وأنا مكبل بالحديد ؟ ! » . . وإذا بسليم زكى يميل على الخادم ويقول : « إننا نريد أن نستبقيه حياً لنقف على أسرار الجمعية التى حرضته على هذا العمل ! » . . فتوقف الخادم عن قتلى ! . . ولم تمض بضع لحظات حتى جاءت السيارة التى كانت تقل رئيس الوزراء والتى ألقيت عليها القنبلة ولم تصبها ، قال راكبها : « إن دولة رئيس الوزراء يريد أن يرى الجانى ، إذا كنتم قبضتم عليه ! » . . وأركبونى فى السيارة التى كنت أريد لها الهلاك !

وكانت أول مرة فى حياتى أركب فيها سيارة !

سارت السيارة بنا حتى وصلت إلى دار الحكومة فى (بولكلى) ، وأحاط بى الضباط والجنود ، وخرج الوزراء من مكاتبهم يروننى ! . . وفجأة صاح بى أحد كبار الموظفين : « أنت اللى أردت قتل دولة رئيس الوزراء يا أعور . . يا ابن الكلب ؟ ! » . . فصحت فيه : « أنتم ورئيس وزرائكم كلاب ! » .

ودخلت إلى غرفة رئيس الوزراء ، كان جالساً فى مقعده ، يكاد الرعب يذهب برشده ، ووقف بجواره الوزيران إسماعيل سرى باشا ، وتوفيق نسيم باشا ، وغيرهما من الوزراء . وما كاد محمد سعيد باشا يرانى حتى قال : « أيوه هوه ده ! » . ثم قال فى نغمة يغلب عليها العطف والشفقة : « ليه يا ابنى تعمل كده ! ؟ » . قلت ، فى لهجة تحد واستفزاز : « الله أمرنى بذلك ! » . فصاح إسماعيل سرى باشا غاضباً :

« يعنى جالك الوحى يا أخى ؟ . ليه تعمل كده ؟ » . قلت فى هدوء : « ربنا قال لى أعمل كده » . . . فصاح إسماعيل سرى باشا : « اخرجوه ! طلعوه بره ! » .

وجاء توفيق رفعت باشا ، النائب العمومى، وأخذنى إلى مكان الحادث ، لأصور لهم كيف وقع . . وإذا بمن يجىء ويقول إن عظمة السلطان فؤاد سيمر من هنا فى طريقه إلى رئيس الوزراء لتهنئته بنجاته ... فأسرع بى النائب العام إلى أجزاخانة فى أول شارع جنا كليس فأدخلونى فيها . ومرت سيارة السلطان ، ووقفت بجوار الأجزاخانة ، وجاء التشريفاتى يقول إن عظمة السلطان يريد أن يرانى ، فأخرجونى إلى باب الأجزاخانة ، وأنا مكبل بالحديد ، وأطل عظمة السلطان فؤاد من نافذة السيارة ونظر إلى مليًّا ، ثم أشار السلطان إلى الركب بالمسير !

ورفضت أن أفتح فمى وأقول أى كلمة عن الجهاز السرى للثورة ، من شريكى ؟ من الذى أعطانى القنبلة ؟ . من رسم الخطة ! .. وتعرضت لتعذيب ضخم ، لكنى لم أفتح فمى !

وجاءوا بأبى وأمى مقبوضًا عليهما .. وقال النائب العام لأبى : « قل له إنه إذا اعترف على شركائه فسوف نعفو عنه ، ولكنه إذا أصر على الإنكار فسوف يشنق ! » ثم أضاف مخاطبًا أبى وأمى: « سأتركه لكما لتحاولا إقناعه » .. ثم خرج النائب العام من القاعة . ولما انفردنا قال لى أبى فى صوت هامس : « اسمع يا سيد ! . إياك أن تتهم أحداً ، كن رجلا . واحمل مسئولية عملك وحدك ! . وإنى أستودعك الله » .. أما أمى فلم تتكلم . . كانت تبكى بلا انقطاع .

وخرجا ، وقال أبى للنائب العام إنه يصر على أن ليس له شركاء ! .. واستمرت التحقيقات ، والتهديدات ، والوعيد : الشنق أو الاعتراف .. ولكنى لم أفتح فمى . . .

واستدعانى أحمد ذو الفقار باشا وزير الحقانية ، فى وجود النائب العام ذات ليلة ،

وسألانى : « هل كنت تقصد قتل رئيس الوزراء أم كنت تقصد إرهابه فقط ؟ » . قلت : « أقصد قتله ! » . . وأعادا السؤال ، وأعدت الجواب ! .

وحددت الجلسة لمحاكمتى أمام محكمة الجنايات ! .

واستدعى محمد سعيد باشا للشهادة ، وكان قد استقال من رياسة الوزراء . وقال فى نهاية شهادته : « لى رجاء أوجهه إلى المحكمة ، وهو أن هذا المتهم معذور فى عمله هذا ، هو متأثر بالرأى العام المصرى ، الذى كان ضدى تقريباً ، وأرجو استعمال الرأفة معه بقدر ما يمكن » .

وهنا صفق الحاضرون . . ووقف النائب العام يقول : « هذا المتهم ليس عنده أخلاق ! » . ولم أستطع أن أملك نفسى ، وقمت من مقعدى ، وضربت على حافة القفص بيدى ، والتفت إلى النيابة أقول : « أنتم السفلة ! . أنتم المجرمون ! . أنتم الذين بعتم أمتكم بالماهيات ! . أنا لا أبالى أن يحكم على بالإعدام ، ولكنى لا أطيق أن أسمع من سافل مثلك هذه الإهانات ! »

وحدثت ضجة فى قاعة الجلسة ، وصاح محمد بك أبو شادى ، المحامى عنى : « لك حق يا سيد ! » . وانطلقت أصوات الحاضرين تقول له : « له حق ! . له حق ! . فليسقط النائب العمومى! » . وخيل إلى أن النائب العام « توفيق رفعت باشا » اختبأ تحت المكتب !

ورفعت الجلسة . . ثم أعيدت بعد الظهر . . ووقف محمد بك أبو شادى يقول : « أطلب البراءة للمتهم » . . فقال المستشارون ضاحكين : « وكيف ذلك ؟ » قال المحامى : « لأن الشعب حكم على محمد سعيد باشا بالإعدام ! . ، والمتهم نفذ حكماً أصدره الرأى العام ! » .

وحكمت المحكمة بمعاقبتى بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . . وصاح صائح : « ليحى العدل ! » . . . وصاح آخرون : « يسقط الظلم ! » .

ووضعت فى السجن ، ونقلت إلى ليان أبى زعبل ، أكسر الحجارة . . ومضت سنوات فى هذا العذاب ، بلا أمل ! . . وحينما تولى سعد زغلول الحكم عاد الأمل لنا . . . وفى يوم ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٤ فتح باب السجن . . وذهبت وقابلت سعد زغلول ، وشكرته على الإفراج عنى .

وبعد عام قبض على من جديد . . وكانت قد وقعت حادثة السردار . . وقبض على ماهر والنقراشى . وجاء سليم زكى وعرض على ٢٠٠٠ جنيه إذا اعترفت بأن النقراشى هو الذى سلمنى القنبلة يوم حادث إلقائى القنبلة على محمد سعيد باشا ، فرفضت ! . . ثم بعد أيام أخذونى إلى مكتب رئيس النيابة « مصطفى حفنى بك » فرأيت شخصاً عليه مظاهر البؤس والشقاء . قال لى رئيس النيابة : « أتعرف هذا ؟ » . قلت : « لا أعرفه ! » . قال : « إنه محمد شكرى الكرداوى ، زميلك فى الحادثة » . قلت : « كلا ، ليس هذا ! » . قال : « إنه يقول ويعترف صراحة بأنه شريكك فى إلقاء القنبلة على محمد سعيد باشا ، وأن النقراشى وأحمد ماهر معكما ، وأن النقراشى هو الذى أحضر القنبلة من القاهرة إلى الإسكندرية ! » . قلت : « إنه كذاب ! . أنا لم أر هذا الشخص قبل هذا اليوم ! » . قال : « إنه اعترف بذلك » . . قلت : « هذا شخص لم أره قبل الآن ، إن لى شريكاً كان يتسمى بهذا الاسم ، ولكن ليس هذا الشخص ! . ولا بد أنه اسم مستعار ! » . . وإذا بشكرى الكرداوى ينكفئ على وجهه باكياً ويقول : « نعم أنا كاذب فى كل الذى قلته ! . الله يخليك يا شيخ سيد ! . لقد أفهمونى أنك اعترفت على . أنا كاذب ! . أنا كاذب ! » .

فقال لى رئيس النيابة وقد ظهر عليه الغضب : « إذن أين شريكك محمد شكرى الكرداوى ؟ ! » . . قلت : «إذا أحضرته فإنى أتعرف عليه ! » . . فخبط رئيس النيابة كفاً على كف وقال : « لقد أفسدت محضر القضية ! . » . قلت : « إننى لست مسئولا عن نجاح التحقيق ! » .

وكان محمدشكرى الكرداوى هو نفسه الذى واجهونى به ، وأنكرت معرفتى به ! ولقد قبض عليه القلم السياسى ، وكان محكوماً عليه بالسجن خمس عشرة سنة فى قضايا الاغتيال ، وكان الحكم غيابياً لأنه اختفى ! . . ثم صدر عنه عفو من سعد زغلول . . ثم قبض عليه البوليس بعد القبض على ماهر والنقراشى ، واعترف تحت التعذيب اعترافاً كاملا بكل ما يعرفه عن حوادث القنابل عام ١٩١٩ ، واتهم ماهر والنقراشى . ولكنه عند ما رآنى أنكر ، عاد وأنكر أمام المحقق كل كلمة قالها أمام البوليس السياسى ! .

سيد على محمد المحامى

كفر الزيات فى ١٩٤٨/٩/٤

. . .

هذه صفحات من مذكرات سيد على محمد ، المحامى الشرعى ، أنقلها بحروفها ، كما هى ، على الرغم من أن صاحب المذكرات ترك لى حرية التصرف فيها كما أشاء « بالزيادة أو النقص ، بالنشر أو الإغفال ، بالتقديم والتأخير ، والتحويل والإبدال ، والإعلال والقلب » كما جاء فى خطابه لى (المنشورة صورته الفوتوغرافية مع هذا الكتاب) .

فلم تكن كلمات صاحب المذكرات فى حاجة إلى تغيير ، إن حروفها تنبض بالصدق ، وأحداثها متتابعة كدفع رشاش، ولهذا أنشرها كما هى . . وأودع أصل المذكرات لدى اللجنة التى ستتولى إعادة كتابة تاريخ مصر . .

وهذه المذكرات التى يكتبها رجل مات منذ بضع سنوات ، تصور قصة الجهاز السرى ، الرجال الذين يعملون فى صمت ، الفقراء الذين تعرض عليهم ألوف الجنيهات ، فلا يفتحون أفواههم بالسر الرهيب ، ولا يطلبون مكافأة على عملهم الوطنى العظيم !

أمر بقتل السلطان !

وهذا أحد أعضاء الجهاز السرى ، وجندى من جنود حرب القنابل والاغتيالات ، يقدم وثيقة تاريخية خطيرة من مذكراته عن دوره وبعض زملائه فى أعمال الاغتيالات. إنه « محمد محمد خليفة » الذى كشف عن سر خطير ، لعله يذاع لأول مرة ، وهو الأمر الذى أصدره الجهاز باغتيال السلطان ، والمحاولات التى بذلها لذلك . وفيما يلى ما كتبه محمد محمد خليفة فى مذكراته :

« أنا تاجر كفر الزيات محمد محمد خليفة ، الذى أشار إليه الشيخ سيد على محمد الذى ألقى القنبلة على محمد سعيد باشا فى عام ١٩١٩ . قال فى مذكراته : إننى كنت الوسيط بينه وبين الجهاز السرى فى القاهرة . فعلا، وكانت لى صلة بحوادث الاغتيالات ابتداءً من حادث إطلاق الرصاص على السلطان حسين فى عابدين ، وقد قام بالعملية محمد خليل من المنصورة ، من مسدس أخفاه فى باقة ورد ، وحكم عليه بالإعدام ونفذ فيه الحكم . وعند قيام الثورة عام ١٩١٩ تعرفت بأحمد ماهر ،

والنقراشى ، وحسن كامل الشيشينى ، والدكتور سيد باشا ، ويوسف العبد ، وعبد الرؤوف العبد ، وهؤلاء كانوا يكونون خلايا فى الجهاز السرى . وقرر الجهاز السرى قتل محمد سعيد باشا فى القاهرة ، لأنه خالف قرار سعد زغلول بأنه لا يجوز لمصرى أن يؤلف الوزارة فى ظل الحماية .. واتصل بى النقراشى . . واتفق معى على أن نؤجر شقة فى شارع الشيخ ريحان ، فى طريق مرور رئيس الوزراء إلى مكتبه . . وصنعنا قنبلة فى بيت النقراشى ، وكان عبارة عن شقة فى الحلمية الجديدة . وحملت القنبلة فى المغرب من بيت النقراشى ، إلى الشقة التى استأجرتها ، وكان لى فى الجهاز السرى اسم حركى هو « محمد على » وكان لكل واحد منا اسم آخر . وطلب النقراشى أن تكون عملية الانتقال فى ساعة المغرب بالضبط ، وذلك أننا كنا فى رمضان ، وقال إن فى هذا الوقت يكون جميع الناس ، حتى العساكر ، مشغولين فى تناول الإفطار ، وكنت صائمًا ، فأعطانى النقراشى تمرًا ، لأتناول الإفطار فى أثناء انتقالى من بيته إلى الشقة التى اتخذناها لنلقى منها القنبلة . وكان النقراشى صائمًا أيضًا . . وسرت على قدمى حاملا القنبله ، ووضعتها فى الشقة . .

وكانت هذه هى أول محاولة لاغتيال رئيس وزارة فى ثورة ١٩١٩ ! . . ورأى النقراشى أن يشترك اشتراكًا فعليًا فى العملية . وجاءنا من الجهاز السرى بيان بمواعيد مرور رئيس الوزراء .. . وعرفنا أنه سيمر فى شارع الشيخ ريحان فى ساعة معينة . وكانت الخطة أن يقف النقراشى فى الشارع ، قريبًا من المنزل ، وأن يشير إشارة معينة فى اللحظة التى يرى فيها سيارة رئيس الوزراء قادمة . . وكلف شخص اسمه أحمد ، بأن يتولى هو إلقاء القنبلة .

وأقبلت سيارة رئيس الوزراء .. وأعطى النقراشى الإشارة ، ولكن أحمد لم يلق القنبلة ، وقال إنه لم ير إشارة النقراشى . . . وفى نفس الوقت أيضًا حدثت محاولة

أخرى لإلقاء قنبلة على محمد سعيد باشا عند كوبرى قصر النيل ، وكان الذين سيتولون إلقاء القنبلة هما الدكتور سيد محمد باشا والمرحوم أحمد عبد الحى العبد الطالب بمدرسة الحقوق ، ولكن البوليس قبض عليهما واختفى سيد محمد باشا بعد أن أفرج عنه .

وفشلت العمليات فى القاهرة . . . وانتقل محمد سعيد باشا مع الوزارة إلى الإسكندرية ، وانتقلت معه مؤامرات قتله ! . وطلب منى النقراشى وأحمد ماهر أن أختار شخصاً يلقى القنبلة على محمد سعيد باشا فى الإسكندرية . . وكان الطالب الأزهرى ، الشيخ سيد على محمد عضواً فى الخلية السرية التى ألفتها فى كفر الزيات ، فاخترته لتنفيذ هذه العملية فى الإسكندرية . وأبلغت النقراشى وأحمد ماهر أننى اخترت الشيخ سيد ، الذى كان يبلغ عمره ١٧ سنة . . وتوليت عمل اختبار له ، ونجح الشيخ سيد فى الاختبار . وقمت بصنع الغلاف الخارجى القنبلة فى كفر الزيات فى علة ورش صغيرة ، ثم حملت الغلاف إلى القاهرة . وطلب منى النقراشى أن أشترى مواد كيمائية عينها ، من أجزاخانات مختلفة فى القاهرة وطنطا . من كل أجزاخانة مادة معينة ! — وكان النقراشى قد درس الكيمياء والعلوم ! — وتم شحن القنبلة بالمفرقعات فى بيت النقراشى بالحلمية الجديدة .

ولم يكن البوليس فى ذلك الوقت يعرف أى شىء عن النقراشى أو أحمد ماهر . . فقد كانت الرقابة مفروضة على زعماء الوفد ، وكان غير معروف عنهما أى نشاط ، واستطاعا أن يضللا المخابرات البريطانية والسلطة العسكرية البريطانية مدة طويلة . واتصلت بمحمد شكرى الكرداوى الطالب ، وعضو الجهاز السرى ، واستدعيته إلى كفر الزيات . وعرفته بالشيخ سيد على ، فقد قرر الجهاز أن يشرك الكرداوى فى العملية أيضاً . وفى الإسكندرية تسلم محمد شكرى الكرداوى القنبلة . وفى الوقت نفسه كلفنا محمد محمد السراج — وهو مصرى كان ضابطاً فى الجيش التركى ، وقد

ضممناه الجهاز السرى — أن يلقى قنبلة أخرى ، إذا تراجع الشيخ سيد على محمد عن إلقاء القنبلة .

وألقى الشيخ سيد القنبلة . . وقبض عليه . وتعرض لتعذيب بشع . . وتحت التعذيب اعترف باسمى ، وباسمَى محمد السراج ومحمد شكرى الكرداوى . . وأبلغ الجهاز السرى شكرى الكرداوى بأن الشيخ سيد اعترف ، فاختفى ! . . ولكن التبليغ تأخر فى الوصول إلىّ ، وقبض علىّ ، وعلى محمد محمد السراج الذى أنكر ، وأفرج عنه قاضى الإحالة . وقدم سيد على محمد ومحمد خليفة حضورياً ، ومحمد شكرى الكرداوى غيابياً ، إلى محكمة الجنايات .

وحكمت محكمة الجنايات على الشيخ سيد على محمد بالأشغال الشاقة عشر سنوات ، وعلى محمد شكرى الكرداوى غيابياً بخمس عشرة سنة ، وحكم ببراءتى ، لأن الشيخ سيد عدل عن اعترافه فى التحقيق ، وقال إنه اعترف تحت التعذيب وإن محمد خليفة برىء ! . . والذى حدث أن الجهاز السرى اتصل فى السجن بعريان سعد المتهم بضرب يوسف وهبة باشا بالرصاص وطلب إليه أن يتصل بالشيخ سيد ليعدل عن أقواله ، وفعلا نفذ الشيخ سيد تعليمات الجهاز السرى ، وعدل عن اعترافاته بالنسبة لى ، وبرأتنى المحكمة .

ومضت الأيام ، وفى عام ١٩٢٥ فوجئت بسيدة لا أعرفها تتصل بى ، وكانت السيدة جميلة ، وطلبت أن تقابلنى فى مكان عينته .. وذهبت إلى المكان ، وإذا بها تدعونى لأن أشرب معها ، وحاولت أن تسكرنى ! . وتبينت أنها تريد أن تعرف معلومات عن صلة النقراشى وأحمد ماهر بحوادث القنابل . . وأحسست أن الإنجليز المشرفين على التحقيق يومها ، يريدون أن يحصلوا على معلومات تؤكد اتهام ماهر والنقراشى بدورهما فى قضايا الاغتيالات ! . . ولم تلبث السيدة أن سكرت هى ، واعترفت

بأن الضابط سليم زكي الذى يعمل مع « إنجرام بك » هو الذى أرسلها إلىّ لتحصل مني على هذه المعلومات! . . وفى اليوم التالى قابلنى سليم زكى ، وطلب منى فى صراحة أن أعترف على النقراشى وماهر ، وأن هناك أدلة ثابتة عليهما ، وأن شهادتى مطلوبة ، ووعدنى بمكافأة ضخمة ! .

ورفضت هذا العرض . . لأن الذين باعوا أرواحهم الوطن ، لا يمكن أن يبيعوها مرة أخرى الشيطان !

أخطر محاولة فى ثورة ١٩١٩ !

ومضى يقول :

ولكن هناك محاولة خطيرة ، لم تسجل فى أوراق التحقيق ، ولم يكشف أحد الستار عنها حتى الآن ! . . إنها فى رأيى أخطر محاولة حدثت فى ثورة عام ١٩١٩ ، نظراً لدقة الترتيبات التى أعدت لها : فقد حدث بعد أن صدر الحكم علىّ بالبراءة فى قضية محاولة اغتيال محمد سعيد باشا ، أنى استأنفت على الفور صلتى بالجهاز السرى . . وعلمت أنه تقرر اغتيال السلطان فؤاد فى أثناء زيارته لمدينة (المنصورة) فى يوم السبت ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ، وأنه تقرر أن أقوم أنا بهذه العملية ، نظراً لخبرتى بمدينة المنصورة . وكانت قيادة الجهاز السرى للثورة قد أصدرت أمرها بضرورة قتل السلطان ، والتخلص منه فوراً ، لأنه يتولى العرش فى ظل الحماية البريطانية ، ولأنه يجب أن يكون حاكم البلد منتخباً من الشعب ، بعد أن تتحرر البلاد من الاحتلال البريطانى . .

وكان الجهاز السرى قد وضع عدة خطط لاغتيال السلطان ، بعضها فى القاهرة ،

وبعضها فى الإسكندرية . . ولكن هذه الخطط فشلت واحدة بعد أخرى، وكان السر فى هذا أن السلطان كان قليل الظهور فى الأماكن العامة، وإذا ظهر تكتم موعد ظهوره ، وموعد خروجه من قصره، وموعد عودته إلى قصره ، وتكتم أيضًا الشوارع التى يمر منها ! .. وفى كل مرة ، كان يعد كل شىء لاغتياله ، وإذا بالترتيب المعد يفشل ، لأن السلطان عدل عن الخروج ، أو غير طريق موكبه ، أو ألغى الزيارة التى كان قد قررها من قبل ! . . وكان كل شىء يعد : القنبلة ، والأشخاص الذين سيتولون مهمة الاغتيال . . ولكن السلطان لا يحضر فى الميعاد !

ولكن .. حدث فى أول ديسمبر سنة ١٩٢٠ أن وضعت خطة كاملة اشتركت فيها عدة فروع الجهاز ، فقد وقع فى يد الجهاز السرى البرنامج الكامل لزيارة السلطان المنصورة . . وفيه يحدد الساعة التى سيصل فيها قطار السلطان إلى محطة المنصورة ، والساعة التى سيتحرك فيها منها ، والعربة الحنطور التى سيركبها ، وكل شارع سيمر به ، وكل مكان سيزوره ، وعدد الحراس الذين سيمشون أمامه ، وعدد الحراس الذين سيمشون وراءه . ومن الذى سيركب معه فى الحنطور ، وتفاصيل دقيقة غريبة لا يعرفها إلا عدد قليل جدًا ، فقد كانت السلطة البريطانية تتخذ احتياطات شديدة للمحافظة على حياته ، وأعتقد أن الجهاز السرى حصل على هذه المعلومات الدقيقة من أحد عيون الجهاز فى مكتب كبير أمناء السلطان ! . وبدأت الترتيبات بسرعة مذهلة .

وأعد النقراشى القنبلة التى سألقيها على السلطان ! . . وتم الاتفاق على أن أسافر إلى المنصورة قبل الحادث ، لأعرف المكان الذى سألقى منه القنبلة ، فى أثناء مرور الموكب ، وتلقيت تعليمات تقضى بأن أذهب قبل وصول السلطان إلى المنصورة بعدة ساعات ، إلى محطة (كفر شكر) ، وأنتظر فى المحطة فى ساعة معينة — واخترت

الخطة هذه المحطة بالذات لأنها ليست تحت الرقابة ـ أنتظر قدوم قطار سكة حديد الدلتا ، ووقوفه فى محطة (كفر شكر) . وكان من ضمن الخطة أن يركب حسن كامل الشيشينى هذا القطار من القناطر الخيرية ، وفى محطة كفر شكر يطل الشيشينى من نافذة القطار ، ويسلمنى سبتاً ، وهذا السبت فيه القنبلة ، المغطاة بالفواكه ، التى سألقيها على السلطان ! . . ثم أحمل أنا السبت ، وأعود إلى المنصورة ، فأصل إليها فى وقت معين ، وأختار موقفى فى المكان المحدد لى ، قبل مرور السلطان بدقائق . .

وفى الساعة المعينة التى حددها الجهاز السرى سافرت إلى المنصورة ، وبدأت أستعد لعملية التنفيذ ، ووجدت أن كل شيء معد إعداداً محكماً . . وأردت أن أذهب إلى كفر شكر لأتسلم القنبلة ، وإذا بمحمد بدر الدين يرانى فى أحد شوارع المنصورة ! . . وكان محمد بدر الدين هو مفتش عام الأمن العام ، جاء إلى المنصورة قبل السلطان ، ليشرف على عملية حراسته ، ولما رآنى ، وتذكر أننى أنا المتهم فى قضية اغتيال محمد سعيد باشا الذى أصدرت المحكمة حكماً ببراءته ، أمر بالقبض على ! . .

وفتشونى فلم يجدوا معى شيئاً ! . . وتوسلت إليهم أن يطلقوا سراحى لأننى برىء ! ولكن بدر الدين أمر بعدم الإفراج عنى إلى أن تنتهى زيارة السلطان ! . . وكنت أصيح : « إنى أريد أن أحيى عظمة السلطان ! . كيف تحرمونى من شرف رؤية عظمة السلطان ؟ ! » . . ولكن بدر الدين رفض إطلاق سراحى !. وهكذا وصل قطار الدلتا إلى محطة (كفر شكر) ، وأطل حسن كامل الشيشينى من نافذة القطار وبحث عنى فلم يجدنى ، ومشى القطار ، ومعه القنبلة . .

وكنت أنا طول هذا الوقت فى السجن أبدى أسفى لعدم تشرفى بطلعة السلطان ! . .

وزار السلطان مدينة المنصورة ومر فى المكان المقرر ، ولم يحدث شيء !

وهكذا لم نتمكن من تنفيذ أمر الجهاز السرى باغتيال السلطان فؤاد ! . . ولو كانت ثورة ١٩١٩ نجحت فى اغتياله ، لتغير وجه تاريخها ! !

محمد محمد خليفة

هذه هى قصة محاولة اغتيال السلطان ، كما كتبها محمد محمد خليفة عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ .

ولكن أين هو الآن ؟ إنه موظف فى مديرية التحرير بأجر يومى قدره ثمانون قرشاً ، وقرر مجلس الدولة أن يبقى فيها مدى الحياة ! . . ولعل من أخطاء ثورة ١٩١٩ أنها نسيت الذين عرضوا حياتهم للخطر ، والذين وضعوا رؤوسهم على أكفهم ، والذين داعبت أعناقهم حبال المشانق ! . ولقد كانت وجهة نظر الثورة يومها أن العمل الوطنى لا يجوز أن يدفع عنه ثمن ! . ولكن الذى كان يحدث أن المتسلقين والانتهازيين كانوا هم الذين يصعدون إلى المناصب الكبرى . . فإن عريان سعد مثلا الذى ألقى على يوسف وهبه باشا القنبلة التى هزت الدنيا فى وقت الثورة ، عريان سعد هذا عند ما أفرجت حكومة سعد زغلول عنه ، عرضت عليه مرتباً قدره سبعة جنيهات ونصف جنيه فى الشهر !

و«عبد القادر محمد شحاته» الطالب بالمدرسة الإلهامية الذى ألقى قنبلة على محمد شفيق باشا وزير الأشغال فى أيام ثورة ١٩١٩ ، وحكم عليه بالإعدام ، ثم عدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ، لم يفكر أحد فيه ، ولم يخطر ببال الأحزاب المختلفة — على كثرة الانتخابات — أن ترشحه فى إحدى الدوائر الانتخابية ! . وهكذا كان بعض الذين يدخلون البرلمان غرباء عن الثورة ، نالوا مقاعد البرلمان بثرواتهم وبجاههم ، لا بتضحياتهم وفدائيتهم !

قصة الجريمة رقم ٣ !

والجريمة رقم ٣ هي الشروع في قتل محمد شفيق باشا يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ ، والمتهم فيها عبد القادر شحاته وعباس حلمي ، ولهذه الجريمة قصة وتاريخ سابق :

في يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٩ أرسل سعد زغلول من باريس رسالة سرية إلى عبد الرحمن فهمي رئيس الجهاز السري للثورة بالقاهرة يقول فيها : « بلغنا أن الإنجليز يسعون للحصول على موافقة الوزراء المصريين على مشروعات الري في السودان مخالفة للمصلحة . نرجو تبصير الوزراء بعواقب هذه المشروعات وإفادتنا عن تفصيلات ذلك . . . » .

وفي يوم ١٥ يناير سنة ١٩٢٠ ذهب صاحب المعالي إسماعيل سري باشا وزير الأشغال وقابل صاحب الدولة يوسف وهبه باشا رئيس مجلس الوزراء وأخبره بأنه تلقى بالبريد خطاباً جاء فيه : « احذر من الموافقة على مشروعات الري الإنجليزية وإلا . . الموت » . . وكان التوقيع « اليد السوداء » .

وأبلغ رئيس الوزراء الأمر على الفور إلى السلطات البريطانية ، فصدر الأمر بمضاعفة الحراسة على إسماعيل سري باشا وزير الأشغال . . ثم بدأت الرسائل تتوالى على سعد زغلول من عبد الرحمن فهمي بالشفرة

سري

٢٨ يناير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس :

ألقى مجهول قنبلة اليوم على إسماعيل سري باشا وزير الأشغال عند خروجه من بيته في المنيرة .

عبد الرحمن فهمي

سري

٣٠ يناير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .

أعلنت السلطة عن مكافأة ٥٠٠ جنيه لمن يعرف الذي ألقى القنبلة على سري باشا، ولم يتقدم أحد بمعلومات ! .

عبد الرحمن فهمي

سري

٣١ يناير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس

قدم إسماعيل سري باشا استقالته من الوزارة . رفض توسلات رئيس الوزراء والسلطان والسلطة البريطانية وأصر على الاستقالة . رفض جميع الذين عرض عليهم منصب وزير الأشغال قبول المنصب .

عبد الرحمن فهمي

سري

أول فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس

الوزراء جميعاً غير راغبين في الاستمرار . لا أحد يقبل الوزارة من خارجها ، أجتمع السلطان مع رئيس الوزراء والمستشار المالي لبحث الموضوع . تقرر عمل معاشات للوزراء استثنائية تشجيعاً للوزراء على البقاء ، وتأميناً لحياتهم في حالة وقوع حوادث لهم ، وحتى يمكن تعيين وزير أشغال .

عبد الرحمن فهمي

سري

٢ فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس

صدر مرسوم سلطاني يمنح كل من عين وزيراً معاشاً قدره ١٥٠٠ جنيه سنوياً ، على أن يطبق المرسوم على الوزراء الحاليين .

عبد الرحمن فهمي

سري

٥ فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .

قبل محمد شفيق باشا وزير الزراعة أن يكون وزيراً للأشغال والحربية فوق منصبه.

عبد الرحمن فهمي

سري

٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .

اليوم ألقيت قنبلة على محمد شفيق باشا وزير الأشغال بجهة (غمرة) .

عبد الرحمن فهمي

سري

٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس

أخذت مشروعات ري السودان اهتماماً عظيماً من الأمة ، بعد المحاضرة التي ألقاها إبراهيم زكي المهندس على جمع كبير من الأمة . فكر بعضهم في ضرورة استدعاء مهندسين اختصاصيين من كبار مهندسي فرنسا وإيطاليا وهولندا وأمريكا . رأى

البعض أن الوفد هو أليق هيئة تقوم بهذا العمل . ما رأى سعادتكم فى ذلك ؟ تحصلنا على معلومات هامة جداً ودقيقة وسرية للغاية فى هذا الموضوع . يتقصتنا بعض معلومات أخرى سرية موجودة بالسودان ، شرعنا فعلاً فى البحث عنها والحصول عليها . الأمل عظيم فى الوصول إلى ذلك إن شاء الله . فكروا فى الموضوع . عرفونا رأيكم فيه حتى ترد باقى المعلومات . شجعت إبراهيم زكى على طبع مذكرة بهذا الخصوص . أمددته بالمعلومات التى لدىّ فى المحاضرة التى ألقاها ، وفى المذكرة التى شرع فعلاً فى طبعها .

عبد الرحمن فهمى

سرى

أول مارس سنة ١٩٢٠

من سعد زغلول بباريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة .

إن مسألة مشروعات الرى فى السودان مسألة مهمة جداً ، ولكنها مسألة داخلية لا يمكن لدولة أجنبية أن تتدخل الآن فيها . لم يكن عندنا معلومات كافية عنها . هل يمكنكم أن تبعثوا إلينا بجميع ما يتصل بكم من الكتابات المتعلقة بها سواء ما كتبه المهندس الإنجليزى « ويلكوكس » أو غيره من المهندسين الأجانب والوطنيين .

سعد زغلول

سرى

٢ مارس سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .

لما رأى قلم المطبوعات أن احتجاجات الهيئات النيابية بدأت تظهر فى مشروع رى السودان ، أصدر أمره الجرائد جميعاً بألا تنشر مثل هذه الاحتجاجات على صفحاتها ، هكذا يزداد الخناق يوماً بعد يوم على الصحافة .

عبد الرحمن فهمى

سرى

٣ مارس سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس .

الهمة مبذولة فى جمع أعضاء الجمعية التشريعية فى بحر الأسبوع المقبل للنظر فى الأحوال الحاضرة ومشروعات رى السودان . سيكون الاجتماع بمنزل سعادتكم ، بصفتكم الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية .

عبد الرحمن فهمى

سرى

٧ مارس سنة ١٩٢٠

من سعد زغلول بباريس إلى عبد الرحمن فهمى بالقاهرة

الاقتراح الخاص بتأليف لجنة هندسية لبحث مشروعات رى السودان فى غاية الأهمية . نحن نبحث فيه بما يستحق من العناية .

سعد زغلول

سرى

١٧ مارس سنة ١٩٢٠

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس

استدعى شفيق باشا وزير الأشغال ، محمود قايد بك ، الذى كان موظفاً بالرى من مدة ، وهو من خريجى مدرسة السنترال بفرنسا ، وألح عليه كثيراً فى أن يقبل أن يكون عضواً باللجنة الإنجليزية ، التى استدعيت لبحث مشروعات خزانات رى السودان . وبعد إلحاح طويل عليه من الوزير بلا جدوى ، قاده الوزير لمقابلة رئيس الوزراء ، وهذا بذل كل ما فى وسعه لإقناعه بالقبول فلم يفلح ، فأخذه وزير الأشغال بعد ذلك وقدمه للسلطان ، وألح السلطان على محمود قايد بك بالقبول . فكان جوابه للسلطان أنه لا يمكنه قبول مثل هذا العمل قبل أن يستطلع رأى الأمة . ولما

كرر هذه الجملة أكثر من مرة أمام السلطان ، قال له السلطان : أين هو الرأى العام الذى تريد أخذ رأيه ؟. قال فايد : إن الرأى العام يتمثل فى نوابه ، وهم الوفد ولجنته المركزية . فأجابه السلطان قائلا : « دول طالبين الاستقلال التام ! . والإنجليز الأمة العظيمة الكبيرة دى كيف أنها تخرج من هنا ؟ . وإحنا يرضينا خمسين فى المائة من حقنا ، أو حتى ٤٥ فى المائة ، فلا تضيع علينا هذه الفرصة يا محمود بك ، واقبل ما عرضه عليك شفيق باشا ! » .

فقال فايد : « يا مولاى سأعمل الواجب » . . .

ولما ألح السلطان عليه بعد ذلك ، قال فايد : « لا يمكننى قبول هذه المأمورية قبل أن أعرف رأى الأمة فيها » . وبالفعل خرج محمود فايد من عند السلطان ، وأتى لنا بمركز لجنة الوفد ، وقص علينا كل هذه الحكاية . فاستلفتنا نظره إلى ما جاء بتقرير مستشار الأشغال ، من أن العمل بدئ فعلا على النهرين الأبيض والأزرق ، وهذا دليل على أن عمل اللجنة صورى ، وأكثر من هذا أن صوتاً واحداً لمصر فى اللجنة ، ولا يمكن إقناع أربعة أصوات لإنجلترا ، واستخلصنا من ذلك أن لا فائدة من انضمام أحد المصريين للجنة ، لئلا يقال فيما بعد إن العمل تقرر بحضور من يمثل مصر .
وعلى هذه القاعدة بنى محمود فايد جواب اعتذاره عن قبول المأمورية .

ولكن الجواب كتب بغاية ما يمكن من الدقة ، خدمة القضية العامة ، وسأجتهد فى الحصول على صورة هذا الجواب الحقيقية وسأرسلها لسعادتكم .

عبد الرحمن فهمى

* * *

ولكن ما هى قصة القنبلة التى فجرت مسألة مشروعات رى السودان ؟ ؟

إنها قصة القنبلة رقم ٣ .. القنبلة التى ألقاها « عبد القادر محمد شحاته » الطالب

فى المدرسة الإلهامية على محمد شفيق باشا وزير الأشغال !

إن عبد القادر محمد شحاتة نفسه ، هو الذى يكتب القصة ، وهذا هو فصل من مذكراته :

كنت جالساً فى قهوة بنادى محمد على بميدان باب الخلق ، ألعب طاولة مع الشيخ محمد يوسف الطالب بالأزهر . وأقبل شاب متوسط الطول ، قمحى اللون ، وقدمه لى باسم « الأخ فهمى » ، وجلس فهمى . . تتحدث حديثاً ، ثم انصرف . . وبعد ذلك فوجئت بفهمى هذا عدة مرات ! . مرة ببذلة عادية ، ومرة ببذلة عامل ، ومرة ببذلة فلاح . . وعندما وثق بى قال : « إننى أعرف أن الشيخ محمود أبو العيون كلفك بمهمة خطيرة فى الصعيد فى أول الثورة ، وهى توزيع منشورات ، والقيام بحركة فى المنيا ، وأعرف أيضاً أنك الذى أشعلت الثورة فى المنيا ، وأنه حكم عليك من المجلس العسكرى البريطانى فى الواسطى بضرب النار ، وأعرف أيضاً أن الذى هربك هو خليل حافظ حكمدار المنيا ، متحدياً قرار السلطة البريطانية . . فهل تقبل أن تكون عضواً معنا فى الجهاز السرى للثورة ؟ » . . قلت : « نعم . . » وأقسمت اليمين بحفظ السر . ثم عاد وقال لى : « هل أنت مستعد للموت فى سبيل مصر فى أى وقت ؟ ! » . قلت : « نعم » . .

ثم تكررت المقابلات . . وذات يوم قال لى : « انتظر تعليمات هامة غداً ! » . وفى اليوم التالى جاء فهمى وقال : « إننا ألقينا قنبلة على إسماعيل سرى وزير الأشغال والحربية ، فاستقال فزعاً ! . وكان رئيس الوزراء يوسف وهبه باشا سيستقيل لأن أحداً لم يجرؤ على قبول منصب وزير الأشغال لتنفيذ مشروعات الإنجليز فى السودان ، وفوجئت الثورة بأن محمد شفيق باشا قبل أن يكون وزيراً للأشغال والحربية والزراعة ، فقررت قيادة الثورة قتله ، وقد أجريت القرعة فى الجهاز ، فكان وزير الأشغال والحربية من نصيبك ! فما رأيك ؟ » .

قلت : « مستعد ! » . . قال فهمى : « إن القنابل الجاهزة الآن ، والتى قرر الجهاز السرى استعمالها فى هذه الحادثة هى قنابل نتروجلسرين تنفجر فى الهواء وتصيب من يلقيها . وقد حدث قبلها بأسبوعين أن كلفنا أحد الأشخاص بإلقاء قنبلة على إسماعيل سرى من هذه القنابل ، فأصيب زميلنا . فهل أنت مستعد للموت فى هذه المهمة ؟ » . . قلت : « نعم . . أنا على أتم استعداد » .

وفى اليوم التالى حضر فهمى ، وذهبت معه لمعاينة المكان الذى اختاره الجهاز السرى للثورة ، لتلقى منه القنبلة على وزير الحربية والأشغال ! . . وهو عبارة عن ميدان بسيط ، وبه مراحيض عامة ، بالعباسية ، فى طريق مصر الجديدة . وأبلغنى أن المكان درس ، وحددت الشوارع الممكن أن أهرب منها ، إذا نجوت من القنبلة . ومن حرس الوزير . . . ثم صحبنى إلى خرابة فى حارة مؤدية إلى شارع النزهة ، وقال إننى سألقى ملابس التنكر والمسدسات فى هذه الخرابة . . وأن عضواً فى الجهاز سيأخذها من هناك ويخفيها على الفور ! . . وقال إن الخطة وضعت على أساس أنه قبل أن تصل سيارة الوزير ، سيسبقها مباشرة موتوسيكل ، يركبه أحد رجال الجهاز السرى ، ثم يلقى هذا الشخص جريدة على الأرض أمامك ، كأنها وقعت منه مصادفة لتعلم أن السيارة التى خلفه مباشرة هى سيارة الوزير ! . . وذكر لى أننى سأتنكر فى زى طباخ أرتدى ملابسه فوق ملابسى العادية ، وبعد ارتكاب الحادث ، أخلع ملابس الطباخ فى الخرابة التى عينها ، ثم أمشى كشخص عادى ، وأعود إلى بيتى ! . .

وابتسم فهمى وقال : « هذا إذا نجوت من القنبلة ومن الحرس ! . . » . وسألنى فهمى من يقيم معى فى بيتى ؟ . فقلت : « إنه شاب من طنطا ألف كتاباً فى الوطنية ، ووزعته له على المدارس ، وهو ضيف فى بيتى » . فقال فهمى : « إنك يجب أن تبيت بمنزل الأستاذ حسنى الشنتناوى عضو الجهاز السرى ، والذى رشحك لتكون

عضواً فى الجهاز معنا ، وهو الذى زكّى اسمك ! » .

وبالفعل بت ليلة ١٩ فبراير سنة ١٩٢٠ فى منزل حسنى الشنتناوى بباب الخلق . ثم عاد فهمى وقال : « إن الجهاز السرى عرف أن محمد شفيق باشا وزير الأشغال سيمر فى المكان الذى حددناه لارتكاب الحادثة فى الساعة التاسعة إلا ثلثاً . ويجب أن تكون موجوداً فى هذا المكان قبل هذه الساعة . وستأتيك القنبلة هناك ! » .

وسألته : « من الذى سيجىء بها ؟ » . قال : « لا أعرف . . . » . وارتديت ملابس الطباخ ، ومريلة الطباخ ، وطاقية ، ووجدت رغيفين فينو فى جيب المريلة . . كل هذا أحضره فهمى . . فقد أعد الجهاز السرى أدق الترتيبات لارتكاب الحادث . . .

وفى الموعد والمكان المحددين ، جلست على دكة خشبية فى الشارع . . وفى الساعة الثامنة والنصف جاءت سيارة فخمة ، وتوقفت السيارة أمامى ، ونزل السائق يحمل سبتاً مزركشاً ، ومشى به إلىّ بثبات ، ووضعه على الدكة بجوارى وقال : « خذ هذا السبت . . وأعطه الباشا عند مروره ! » . . وفى لحظة كانت السيارة قد اختفت من أمامى !

وتطلعت إلى السبت ، فإذا بداخله قنبلة . . وهو عبارة عن سبت صغير يوضع فيه الطعام . .

وبقيت أنتظر الموعد المضروب ! . . وحلت الساعة التاسعة إلا ثلثاً ، فلم يصل الموتوسيكل الذى سيعطينى الإشارة ، ولا الوزير ! . . وبعد الساعة التاسعة والنصف ، بدأت أشعر بالمخبرين الذين يركبون البسكليتات لحراسة طريق الوزير يحومون حولى ، وفى العاشرة تقريباً جاء موتوسيكل يركبه « فيليب » مفتش البوليس المتخصص لحراسة الوزراء ، ووقف أمامى ، وقال : « قاعد هنا ليه يا ابن الكلب ؟ ! » ، قالها بشدة

وبعنف ! . . وبكل هدوء قلت له : « وانت مالك ومالى يا خواجة يا ابن الكلب ؟! » قال : « أنا البوليس ! . . انت بتعمل إيه ؟ » . . قلت : « أنا منتظر معالى محمد شفيق باشا وزير الأشغال لإعطائه هذا السَّبت ، ليأخذه لابنه الصغير فى مدرسة عبد العزيز ! . . » ، ثم أشرت إلى السبت ، وقلت « اتفضل فتشه ! » . . وإذا به يتركنى ويترك معى مخبراً واحداً على بسكليت . .

وفى الساعة الحادية عشرة وجدت أن لا مفر من طريقة لأهرب بالقنبلة . ووجدت عربة حنطور تمر أمامى ، فاتفقت مع العربجى على أن يوصلنى إلى مدرسة عبد العزيز بعابدين ، بجوار بيتى ، وبكل هدوء وثبات حملت السبت بجوارى فى الحنطور إلى باب المدرسة . ودخلت للمدرسة لأن لى قريباً فيها ، ودخلت إلى غرفة الطعام ووضعت السبت بالشباك ، ثم خرجت خارج المدرسة مرة ثانية فرآنى المخبر الذى كان يتبعنى ، وسط الخدم ، فانصرف ، لأنه تأكد من أن الذى كنت أحمله هو طعام . . وقبل خروج الطلبة للغداء ، عدت إلى غرفة الطعام ، وحملت السبت — بعد أن خلعت الفوطة والجلابية فى غرفة الطعام التى كانت خالية — وأخذت السبت بالقنبلة ، وعدت إلى بيتى !

وأكرمنى الله حيث لم تنفجر القنبلة هذه المرة ، والعجيب أنه مما يدل على كفاءة الجهاز السرى للثورة ، أننى ما كدت أدخل باب شقتى حتى وجدت خلف ظهرى « فهمى » عضو الجهاز السرى ! . . وقال لى فهمى : « أنت اليوم تستحق أكبر نيشان فى الدولة ، لأننا جميعاً كنا نراقبك من بعد ، ولم نجرؤ على القرب منك ، بسبب رجال البوليس السرى المنتشر حولك ، وقد تصرفت بثبات ، وقد ظهر لنا أن الوزير لم يخرج اليوم من البيت لأن ابن خاله مأمور سجن بنى سويف قد توفى ، ودفن بالجبل » .

وسكت فهمى قليلا وقال : « لقد قررت قيادة الثورة أن يكون التنفيذ يوم السبت — وكان هذا الحديث فى يوم الخميس — ولكن ستتغير الخطة .. المكان كما هو . غير أنك ستقف بجوار المراحيض ، وسترتدى ملابس عسكرى بوليس ! »

وفى مساء الجمعة حضر فهمى إلى منزل حسنى الشنتناوى ومعه ملابس جندى بوليس كاملة . . حتى العصا التى يحملها الجندى ! . وقال إن الوزير سيصل فى التاسعة إلا ثلثاً . . وقبل الموعد المحدد ، وصلت السيارة التى فيها السائق الذى أعطانى القنبلة داخل علبة جزمة ! . . ثم أقبل الموتوسيكل المكلف بالإشارة ، وألقى الجريدة ! . . وأمسكت بالقنبلة استعداداً لإلقائها ، وإذا بالوزير يمر ومعه سيدتان !!

وهنا تسمرت فى مكانى ولم ألق القنبلة . لأننى أنا مقتنع بقتل الوزير ، ولكن ما ذنب السيدات ؟! . . وإذا بالسيارة الفخمة تجىء بسرعة البرق ، وتستلم منى القنبلة ، وتختفى ! . . وعدت إلى بيتى ، وجاءنى فهمى فى حضور الأستاذ حسنى الشنتناوى ، وسألنى : « لماذا لم تلق القنبلة ؟ » ، فأخبرته بأن وجود سيدات فى السيارة منعنى من التنفيذ ! . . فقال فهمى : « التنفيذ غداً صباح الأحد ٢٢ فبراير .. وهذه المرة سترتدى ثياب عامل من عمال العنابر ، والتنفيذ يكون فى مكان بجوار المراحيض » !

وبالفعل ارتديت ملابس عامل العنابر ، وهى ملابس كلها زيت ، وطربوش قديم مصبوغ بالزيت . . ووقفت فى نفس المكان . . وجاءت السيارة الوجيهة ، وقدم لى السائق القنبلة فى علبة ورق كبيرة ، أكبر من العلبة الماضية . . وفى العلبة مسدسان

كى أستعملهما فى حالة الدفاع عن النفس . . ثم جاء موتوسيكل الإشارة ، وألقى الجريدة أمامى ، واستعددت التنفيذ .

وأقبلت سيارة الوزير فألقيت القنبلة ، فأحدثت دويًّا هائلا وملأت الميدان جميعه بالدخان ! . . ولم أتبين شيئًا فى الدخان ، وسمعت صوتًا يقول : « قتلتنى يا ابن الكلب ! »

واعتقدت أن الوزير أصيب ، وذهبت إلى طريق النجاة المرسوم فى الخطة ، فجاء خلفى عسكرى من حرس الوزراء على موتوسيكل ، فأطلقت عياراً ناريًّا فى الهواء فرجع ! . ومضيت فى طريقى حتى وجدت الخرابة ، فخلعت ملابس العمال وألقيت بها فى الخرابة هى والمسدس الذى أطلقت منه الرصاص ، وأبقيت المسدس الثانى . . .

هل تعرف دولت فهمى ؟

ومشيت فى طريقى شخصًا عاديًّا حتى وصلت إلى شارع النزهة . ثم لاحظت أن هناك من يتبعنى عن بعد ، وأسرعت ومعى صديقى عباس حلمى الذى كان ينتظرنى فى شارع النزهة ، ووجدنا مدرسة بنات قبطية ، فدخلناها ، وشعرنا بأن البوليس يحيط بالمدرسة . وإذا بناظرة المدرسة تطلب منى المسدس ، وتخفيه ! . . ووصل الحكمدار رسل باشا وإنجرام بك وقتشانى ، فلم يجدا شيئًا ! . ولست أعرف اسم هذه الناظرة التى أظهرت هذه الشجاعة العجيبة فى هذه الظروف ! .

وقبض علىّ ، ووضعت فى السجن ، وتعرف علىّ محمد شفيق باشا وزير الأشغال ، . حسين سرى (باشا بعد ذلك) الذى كان مديراً لمكتبه . . وبدأ التحقيق فقلت : « إننى الذى ألقيت القنبلة لقتل محمد شفيق باشا لأنه قبل

منصب وزير الأشغال بعد استقالة إسماعيل سرى باشا ، بعد أن رفض أى مصرى أن يقبل هذا المنصب» . . . وكانت السلطة العسكرية البريطانية تريد إثبات أن الحادث هو مؤامرة كبيرة ، وتبحث عن الشركاء ، وتحاول أن تعرف من هم قواد الجهاز السرى !

وفوجئت بتوفيق عبد المقصود - الذى كنت أستضيفه بمنزلى - يشهد بأننى كنت أبيت خارج المنزل من عدة شهور ! . . وشهد عبد العزيز سرى وكيل المحامى الذى كان يقطن فى حجرة بأسفل العمارة بهذه الشهادة نفسها ! . . وإذا بالمحققين يحاصروننى ، ليعرفوا أين كنت أبيت ! . ولو ذكرت المكان ، لعرف الإنجليز « حسنى الشتناوى » ، وربما عرفوا « فهمى » ، وربما وصلوا إلى بقية الجهاز السرى ! .

وإذا بى أتلقى داخل السجن رسالة من الجهاز السرى من خارج السجن ، بأن سيدة اسمها « دولت فهمى » ، ناظرة مدرسة الهلال الأحمر سابقًا ، ستتقدم للشهادة وتقول إنى كنت فى تلك الأيام أبيت عندها ! . وأنه يجب أن أعترف بهذا ، رغم أن هذا يسىء إلى سمعتى ، وإلى سمعتها ، ولكنها قبلت أن تقوم بهذه التضحية !

واستدعانى النائب العام توفيق رفعت باشا للتحقيق من جديد ليسألنى أين كنت أبيت ؟ . وكانوا يتصورون أن هذا السؤال هو الخيط الذى سيوصلهم إلى الجهاز كله ! . . فقلت وأنا أظهر الخجل : « إننى كنت أبيت عند السيدة دولت فهمى ناظرة مدرسة الهلال الأحمر سابقًا . . » .

وأصدر النائب العام على الفور أمراً بالقبض على دولت فهمى ، فذهب إليها اللواء رسل باشا الحكمدار وإنجرام بك وكيل الحكمدار وقبضا عليها . وجاءت إلى النيابة مكبلة بالحديد . . ودخلت سيدة حسناء إلى غرفة النائب العام ، وإذا بدولت

هذه تهجم عليّ ، وتقبلني ، وتناديني : « يا حبيبي ! . يا حبيبي ! » . . واعترفت دولت فهمي هذه بأنني أبيت في بيتها ، وأنني عشيقها !

وذهل النائب العام ، والحكمدار ، ووكيل الحكمدار ! . . وحاول الإنجليز أن يغروا السيدة بأن تمتنع عن هذه الشهادة ، وتقرر علم معرفتي ، فرفضت رفضاً باتاً ، رغم جميع التهديدات التي هددوها بها ! . . وفشلت السلطات العسكرية البريطانية مرة أخرى في معرفة الجهاز السري !

وحكمت المحكمة العسكرية البريطانية العليا عليّ ، وعلى صديقي عباس حلمي بالإعدام شنقاً ! . . ومكثت أرتدي البذلة الحمراء ، بذلة المحكوم عليهم بالإعدام ، ٢١ يوماً ! . وفي اليوم الثاني والعشرين استدعاني القائد العام للجيوش البريطانية في مصر ، الجنرال واطسن ، وأبلغني أن جلالة ملك بريطانيا قد استبدل حكم الإعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة طول الحياة !

وكان عمري يومها ٢١ سنة ! . وأمضيت في سجن طره ٤ سنوات ، أكسر الأحجار ، إلى أن أفرج عني سعد زغلول في ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ . . وذهبت إلى سعد زغلول ومعي عريان سعد ، الذي ألقى قنبلة على يوسف وهبه باشا سنة ١٩١٩ ، وإذا بسعد زغلول يعانقنا ، ويقبلنا ، ويقول :

« وقد يجمع الله الشتيتين بعد ما يظنان كل الظن ألا تلاقيا ! » .

وكان أهم شيء أردت أن أعرفه بعد خروجي هو أين صديقي « فهمي » ، الرجل الذي كان الصلة بيني وبين الجهاز السري ؟ . وعرفت أن « فهمي » هذا هو اسم مستعار ، وأن الاسم الحقيقي ، هو « أحمد عبد الحي كيرة » ، عضو الجهاز السري ، وأحد أبطاله المجهولين ! .

ومضت الأيام . .

وفى يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٨ استدعانى الدكتور أحمد ماهر وزير المالية إلى مكتبه ، وقال إنه يقدر جهادى ، وأنه يرى تعيينى فى وظيفة ببنك التسليف ، واتصل تليفونياً بالأستاذ حسن كامل الشيشينى مدير بنك التسليف ، وطلب منه تعيينى فوراً . ثم طلب منى أن أذهب فى الحال ليقابلنى حسن كامل الشيشينى ، وذهبت إلى هناك ، فلم يقابلنى الشيشينى ، وعدت إلى أحمد ماهر وأخبرته بما حدث ، فاستدعى أحمد ماهر الأستاذ حسن كامل الشيشينى للحضور على الفور ، وقال له أمامى :

— يا حسن ! لولا عبد القادر شحاته وأمثاله ، لما جلسنا على هذه الكراسى ، لا أنا ، ولا أنت !

وصدر قرار بتعيينى كاتباً فى بنك التسليف بثمانية جنيهات فى الشهر !.

ثم مضت الأيام ....

وذهبت أزور النقراشى ، فوجدته جالساً مع ضابط بملابسه العسكرية برتبة اللواء . وسألنى النقراشى : « ألا تعرف سعادة اللواء ؟ » . وتأملت اللواء فلم أعرف من هو ! . وقلت : « لا . . » . قال النقراشى : « إنه السواق الذى أعطاك القنبلة ثلاث مرات . . وهو الآن حكيمباشى الجيش المصرى . . اللواء نديم باشا ! »

أين هى . . ؟

ولم أر السيدة دولت فهمى ، منذ أن قبلتنى فى غرفة النائب العام ، فى شهر فبراير سنة ١٩٢٠ . وبحثت عنها فى كل مكان ! . وسألت عنها زعماء الجهاز السرى ، فطلبوا منى ألا أسأل عنها ! . وأصررت على السؤال عنها ! لقد كانت تعيش

كل هذه السنوات معى فى زنزانتى ! أحسست أننى أحبها . لا بد أن أتزوجها ! .

وأخيراً علمت أن أهلها قتلوها عند ما عرفوا من التحقيق أننى بتّ معها فى بيتها ليلة الحادث ! . . أنا الذى لم أرها إلا فى غرفة النائب العام .

عبد القادر محمد شحاتة

صنع القنابل ، والتدريب على إلقائها !

وأمامى صفحة من مذكرات الدكتور محمد حفنى عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، والمدير العام للتفتيش الفنى بوزارة الصحة سابقاً . إنه يتحدث عن الدور الذى قام به مع أعضاء الجهاز السرى فى صنع القنابل ، والتدريب على إلقائها ، واستخدامها فى حوادث الاغتيالات . . فيقول :

فى صيف عام ١٩١٩ اتصل بى الأستاذ حسن كامل الشيشينى المدرس بمدرسة المعلمين العليا ، وكنت طالباً بالسنة الثالثة فى مدرسة الطب ، وقال لى : « إننى أشعر أننى أستطيع الثقة بك . إننا الآن نعمل فى الثورة بواسطة القنابل ، لا المظاهرات والمنشورات ! »

وكنا نجتمع فى قهوة أمام قسم عابدين ، فكنت أدخل القهوة فأجد فيها الدكتور أحمد ماهر ، والنقراشى ، وحسن كامل الشيشينى ، وشفيق منصور . . وكانت التعليمات ألا أصافح واحداً منهم ، وإنما أدخل إلى القهوة ثم أخرج ، وهنا يقوم حسن كامل الشيشينى بهدوء ، ويخرج ورائى ، فنمشى معا فى الشارع ، وكانت التعليمات ألا نتكلم فى مكان ، بل نمشى فى الطرقات لأن الحيطان لها آذان ! . . وكان يحدث فى بعض الأوقات أن يكون الاجتماع أمام منزل حسن كامل الشيشينى فى حى الإنشاء (المنيرة الآن) . . وكنت أسكن فى شارع التلول فى البغالة ، ومعى أخى

محمود حفني المستشار بمحكمة الاستئناف سابقاً ، وكان طالباً فى المدارس الابتدائية.
وكان الدور الأول من البيت هو مخزن المسدسات والقنابل التى أستلمها من حسن كامل الشيشيني .

وكان البيت فى سفح جبل المقطم ، فكنا نستعمل الدور الأرضى للتمرين على إطلاق المسدسات . وتوليت تمرين الدكتور عبد القادر حلمى الشوربجي المدرس فى كلية الطب ، الذى كان وقتها طالباً فى الطب معى ، وزميلى مصطفى كامل ، وغيرهما من الطلبة . وكانت مهمتى كذلك تمرين أعضاء الجهاز السرى على إلقاء القنابل . وكنت أبدأ بتدريبهم على قيادة الموتوسيكلات ، وكان البرتقال يستعمل بدل القنابل . . . وكان التمرين فى (المنيل) ، حيث أقيمت الآن العمارات الكثيرة على النيل . . وكانت الطريقة أن تحدد هدفاً ، ثم تلقى البرتقالة على الهدف ، سواء كان هدفاً متحركاً أو هدفاً ثابتاً ، ثم يسلم لى حسن كامل الشيشيني قنابل ميلز الإنجليزية ، وقد كانت عملية تجربتها تجرى فى صحراء حلوان ، وتبينت أنها ضعيفة ، وأخبرت حسن كامل الشيشيني بنتيجة التجارب ، فجاءنى بمشروع قنبلة جديدة ، وهى عبارة عن علبة من الصلب تقفل بقلاووظ . وأحضر لى بودرة الديناميت المخلوط ، ثم أحضر لى زجاجة بها حامض كبريتيك مركز . .

وتوليت صنع القنبلة . . وصنعت عند سمكرى فى (الناصرية) قاعدة من الزنك ، وأحضرنا كمية من الحديد ، وقطعناها أجزاء لتكون شظايا القنابل ، ووضعنا قاعدة الشمعة فى قاع العلبة وحولها بودرة الديناميت المخلوط ، ثم وضعنا الزجاجة التى فيها حامض الكبريتيك المركز فى قاعدة الشمعة لتظل واقفة لا تميل . وخلطنا قطع الحديد بالمادة المفرقعة ، ثم أقفلنا القنبلة . وبدأنا تجربة هذه القنبلة الجديدة . .

وصحبت الدكتور أحمد ماهر فى التجربة الأولى : ركبنا قطاراً من محطة الجيزة

إلى قرية (المتانية) ، وعبرنا النيل ، وفى مكان يشبه التل وضعت القنبلة فى كوز ، وربطنا الكوز بدوبارة ، ووضعنا الفتيلة فى الكوز ، ثم أخذنا الدوبارة إلى الناحية الأخرى من التل وركعنا وراء التل ، ليكون فاصلا بيننا وبين الانفجار ، وجذبنا الدوبارة فانقلب الكوز ،وانقلبت معه الفتيلة واختلطت المواد ، وحدث الانفجار . . وبعد انتهاء التجربة ، ذهبنا إلى مكان انفجار القنبلة فوجدنا أنها دمرت المكان ! .

وقال أحمد ماهر : « كويس قوى يا حفنى ! . نستمر على كده ! . . » .

ثم جاءنى حسن كامل الشيشينى وقال : « إن قيادة الجهاز السرى قررت أن نبدأ بالتنفيذ فى رئيس الوزراء يوسف وهبه باشا » . وكان عريان سعد عضواً معى فى الجهاز ، وتقرر اختيار عريان لهذه العملية بناء على تطوعه وتصميمه أن يقتل قبطى رئيس الوزراء القبطى .

وبدأنا تدريب عريان سعد بالبرتقال .. ثم جاء حسن كامل الشيشينى بالتحركات الكاملة لرئيس الوزراء ، وشكل سيارته المقفلة ، وهى سيارة سوداء والجزء الأسفل منها بلون الخيزران . . ورسمنا الخطة مع عريان سعد كما ذكرها فى مذكراته التى سلمها لمصطفى أمين .

* * *

وقد كان عبد اللطيف الصوفانى عضواً فى قيادة الجهاز السرى للاغتيالات . . وعرفنى حسن كامل الشيشينى بالصوفانى . . وكنت أتصل بالصوفانى الذى كان يرتدى العمامة والجبة والقفطان ، وكان أحمر الوجه ، شديد الحماس ، يملؤه الإيمان والاندفاع كلما تحدث فى شئون الوطنية المصرية ، وكان الملهم الروحى لى . وفهمت أنه يشترك فى عملية التمويل . . وكان يعطينى المبالغ اللازمة للتحركات ، وكان مجموع المبالغ التى أخذتها منه ١٥ جنيهاً ، مرة ، وعشرة جنيهات فى مرة أخرى ، وكنا تلاميذ لا نستطيع أن ندفع هذه المبالغ من مصروفاتنا الشخصية ! .

ثم اتصل بى حسن كامل الشيشينى وأبلغنى أن الجهاز السرى قرر اغتيال إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال . . ورشحنا لهذه العملية الدكتور نديم باشا الذى أصبح فيما بعد رئيساً للقسم الطبى فى الجيش المصرى، وكان يومها طالباً معى فى السنة الثالثة بمدرسة الطب، ومعه حسن توفيق التلميذ فى المدارس الثانوية . . وقمت بتمرين الطالب نديم . . وقام نديم بإلقاء القنبلة هو وحسن توفيق على سيارة إسماعيل سرى باشا فى المنيرة ! .

وانفجرت القنبلة فى السيارة ، وأصيب حسن توفيق بشظية ، ثم بدأت الشبهات تحوم حولى . . وكانت تعليمات الجهاز السرى أنه فى حالة قيام شبهات حول أحد أعضاء الجهاز ، فينبغى أن يختفى من مصر كلية !

وحدث أن جاءت شهادة المدرسة بنجاحى من السنة الثالثة إلى الرابعة بمدرسة الطب ... وبعد أيام جاء خطاب من المدرسة بفصلى نهائياً من مدرسة الطب ! . . وبالبحث ظهر أن اسمى فى القائمة السوداء ! .

وبدأ ترتيب عملية الهرب . . وكان من الصعب أن أحصل على جواز سفر بالطريقة العادية ، ولكن الدكتور على إبراهيم باشا الجراح المعروف رحمه الله (وكان أستاذى فى الجراحة) استطاع أن يحصل على جواز لى ، فقد كان له صديق فى الجوازات ، وانتهز فرصة غياب المدير الإنجليزى بالإجازة ، وحصل على جواز باسمى

وخرجت من مصر فى مارس سنة ١٩٢٠ ، حيث أتممت دراسة الطب فى جامعة (فردريك ويلهلم) ببرلين . وحصلت على الدكتوراه فى ديسمبر سنة ١٩٢٣ ، وقبل سفرى سلمنى حسن كامل الشيشينى توصية من أحد أعضاء الجهاز السرى إلى الدكتور

« كورت باولج » فى ڤيينا . وقال حسن كامل الشيشينى إنه تقرر أن أدرس المفرقعات فى ڤيينا عن طريق هذا الشخص . . .

وسافرت إليه فلم أجده . .

* * *

وكان « أحمد عبد الحى كيرة » من دفعتى فى مدرسة الطب ، وكان شخصية غامضة ، وشخصية قوية ، وكان يستطيع التأثير على أى شخص يتكلم معه . . وقد بلغ من غموضه أننى كنت عضواً فى الجهاز السرى ولا أعرف أنه عضو فى الجهاز السرى معى ! . ولكنى كنت أعرف أنه عامل فى الحركات الهامة فى الجهاز السرى التى تحت الأرض . . وكان العمل يجرى بسرية تامة . . وكان يحدث أن أضطر إلى الاستعانة بزميل من زملائى الذى ليس عضواً فى الجهاز السرى ، ثم تقوم الدنيا وتقعد بعد ارتكاب إحدى الحوادث ، فلا يفتح واحد منهم فمه . . ومن الذين استعنت بهم الدكتور عبد القادر الدياسطى ، والدكتور عبد الفتاح شريف ، وقد كانا زميلين لى فى مدرسة الطب .

وتركت أحمد عبد الحى كيرة ، وسافرت ، وإذا بأخى محمود حفنى يحتل مكانى فى الجهاز السرى !

وفى سنة ١٩٢٢ وصل عبد الحى كيرة إلى برلين ، ومكث معى يومين . . وعرفت أن أخى محمود حفنى قبض عليه فى مؤامرة مع عبد الحى كيرة ! . . ثم فوجئ « كيرة » فى برلين بأن الحصار يحاول أن يطبق عليه فى الحال ، من المخابرات البريطانية . . واتصل بنا بعض أصدقائنا بالخارجية الألمانية ، ووضعنا خطة لتهريبه إلى خارج الحدود .

وبقى أحمد عبد الحى كيرة لغزاً غامضا ، إلى أن قتلته المخابرات البريطانية ! .

وكان أخى محمود حفنى عضواً فى خلية أحمد عبد الحى كيرة .

دكتور محمد حفنى

مدير عام التفتيش الفنى بالنيابة
بوزارة الصحة سابقاً

خلية عبد الحى كيرة . . ومحمود النحاس

ونبدأ البحث عن خلية أحمد عبد الحى كيرة !

ونمضى فى محاولة حل اللغز . . ونحصل على مذكرات محمود خليل النحاس عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، وأحد أعضاء الخلية السرية التى كان يرأسها أحمد عبد الحى كيرة ، ومدير التبادل الثقافى بوزارة الإرشاد بعد ذلك .

إنه يكتب صفحة من مذكراته عن « كيرة » يوماً بيوم . . وعن مغامراته المثيرة ، فيقول :

« كان أحمد عبد الحى كيرة رئيس خليتنا ، وكانت الخلية مكونة من المرحوم أحمد توفيق ، الذى ألقى القنبلة على حسين درويش باشا ، وشقيقه حسن توفيق الذى ألقى القنبلة على إسماعيل سرى باشا ، وإبراهيم نظير الذى أعدم شنقاً فى سنة ١٩٢٢ ، والمرحوم أحمد خالد ، ومحمود حفنى الذى أصبح بعد ذلك مستشاراً بمحكمة الاستئناف ، والدكتور محمد نديم طالب الطب الذى أصبح فيما بعد اللواء محمد نديم

باشا كبير أطباء الجيش المصرى ، والذى اشترك مع أحمد توفيق فى قنبلة درويش باشا . . . » .

« وكنت تلميذاً فى البكالوريا فى مدرسة الإلهامية ، وكان عمرى ١٨ سنة ! . . كان أحمد عبد الحى كيرة طالباً فى الطب ، يشتعل ذكاء ووطنية ، عيناه براقتان ، شديد التدين والاستقامة ، يبدو عليه الغموض ، لا يتكلم كثيراً ، شديد الحذر . إذا ضرب لك موعداً لا يحدد مكانه ولا وقته ، ولكنك فجأة تجده أمامك ، ثم يختفى فجأة . وكان لا يحضر اجتماعات الخلية السرية ، ولكننا نجده معنا ، ومعه تعليمات قيادة الجهاز السرى !

وذات يوم فى شهر ديسمبر سنة ١٩٢١ جاء كيرة وقال لنا : « الجماعة يقولون إن محمد بدر الدين بك مراقب الأمن العام ، يدبر الخطط القبض على الجهاز السرى الثورة ، وأننا يجب أن نتخلص منه ، لأنه أكبر موظف فى الداخلية يعتمد عليه الإنجليز فى قمع الثورة بعد نفى سعد زغلول . وأن الجماعة قرروا وجوب قتله ! » .

ولم يسأل أحد من هم « الجماعة » ! . لأن تقاليد الخلية السرية ألا تسأل عمن يصدر الأوامر ! . . ثم سألنا كيرة : « من منكم يقوم بالعملية ؟ » . . فقلت : « أنا . . » . وقال محمود حفنى : « وأنا سأرافقه » . وفى نفس اللحظة أخرج أحمد عبد الحى كيرة من جيبه مسدساً أوتوماتيكياً وأعطاه لى . وقال كيرة : « إنه تقرر أن يتولى المنفذون عملية دراسة دخول وخروج محمد بدر الدين ! »

واختفى كيرة فجأة كما ظهر !

وبدأنا على الفور نتتبع محمد بدر الدين . . وعلمنا أنه يقطن فى شارع الدواوين وهو شارع نوبار الآن ، فى منزل يقع بقرب شارع المبتديان ، وأنه يخرج كل يوم

من منزله بين التاسعة والعاشرة صباحاً، ويمشى على قدميه إلى وزارة الداخلية التى تبعد بضع دقائق عن بيته . . وجاء أحمد عبد الحى كيرة وأخطرنا بأن الجهاز السرى علم بأن محمد بدر الدين مسلح ، وأنه يحمل مسدساً فى جيب معطفه الأيمن ، وأنه يسير دائماً ويده اليمنى فى جيبه استعداداً لمواجهة أى اعتداء . وأنه حدثت قبل ذلك محاولات لاغتياله لم تنجح ، وأنه يعلم أن حياته مهددة .

ودرسنا المنطقة . . ووضعنا الخطة !

واتفق على أن يقف محمود حفنى أمام منزل بدر الدين، ويراقب خروجه من الباب، وأن أقف عند زاوية شارع الدواوين ، مع شارع البركة الناصرية . وعند خروج بدر الدين من منزله ، ينحنى محمود حفنى ويربط حذاءه ، وعندئذ أستعد لضربه ، خاصة أنه سيمر على الرصيف الذى أقف عليه . . وبعد أن يربط محمود حفنى حذاءه ، يستمر فى سيره . أما أنا فأهرب من شارع البركة الناصرية ، فى عدة شوارع ضيقة ومتعرجة فى حوارى عمارة البابلى ، بعد أن أضع المسدس فى جيبى ، حتى أصل إلى شارع خيرت ، ومنه أمشى إلى سكة الحنفى ، ومنها إلى بركة الفيل ، ثم إلى الحلمية حيث أسكن .

وفى يوم الثلاثاء ٣ يناير سنة ١٩٢٢ ذهبنا إلى المكان المحدد لاغتياله وانتظرنا . . ولم يخرج بدر الدين ! ويغلب على الظن أنه غير موعد خروجه ، وخرج مبكراً! وقد بلغ من قدرة التدبير ، أن اتصل أحد أعضاء الخلية بخادمة محمد بدر الدين وعرف منها كل نظام خروجه ودخوله ومعيشته ، وساعدنا هذا كثيراً على إعداد خطة الاغتيال . .

وفى يوم الأربعاء ٤ يناير سنة ١٩٢٢ عدنا إلى المكان مرة أخرى . . ولم نتمكن

من العثور عليه ، فإنه لم يخرج فى ذلك اليوم إطلاقاً ! .. وكانت حالتنا العصبية متوترة .

وفى يوم الخميس ٥ يناير سنة ١٩٢٢ ذهبنا فى الساعة التاسعة صباحاً وانتظرنا فى الأمكنة المحددة لنا . . وفى الساعة العاشرة إلا ربعاً رأيت زميلى محمود حفنى يعطى الإشارة المتفق عليها . وكنت واقفاً والمسدس فى يدى داخل السترة ، وقد وضعت يدى على صدرى ، واتخذت موقفى فى ناصية شارع البركة الناصرية ، وسمعت وقع أقدام بدر الدين وهو يقترب منى . . ثم وصل ، وأصبحت المسافة بينى وبينه حوالى نصف متر ، ونظر إلىّ نظرة شك . . ولم أتحرك . . وبمجرد أن خطا خطوة بعد أن أدار وجهه أخرجت المسدس بسرعة ، وأطلقت عليه الرصاص فى صدره . . فصاح بدر الدين بأعلى صوته : « يا ابن الكلب .. امسكوه ! »

وأسرعت أعدو فى شارع البركة الناصرية . . وقبل أن أخطو بضع خطوات سمعت طلقاً نارياً ، فقد أطلق بدر الدين الرصاص من مسدسه قبل أن يسقط على الأرض . واستمررت فى عدوى فى الحوارى المتعرجة ، إلى أن وصلت إلى شارع خيرت ، ولم يتبعنى أحد ، ولم يحاول أحد أن يقبض علىّ . . ولهذا لم يجد الإنجليز شاهداً واحداً يتقدم ويصفنى ، مع أن شارع الدواوين كان مزدحماً بالمارة ! . وعندما وصلت إلى شارع خيرت توقفت عن العدو ، وسرت إلى المنزل فدخلته وخلعت ملابسى ، وارتديت ملابس أخرى ، وحملت ملابسى والمسدس إلى منزل زميلنا أحمد خالد بالقلعة . ثم عدت إلى المنزل . .

وأعلنت السلطة البريطانية عن مكافأة قدرها خمسمائة جنيه لمن يرشد عن الجانى ، فلم يتقدم أحد !

وقرر الجهاز اغتيال عبدالخالق ثروت باشا!

وبعد ثلاثة أيام من وقوع الحادث وجدت أحمد عبد الحي كيرة فجأة في بيتي بالحلمية بشارع على باشا إبراهيم، وهنأني باسم الجهاز السري. ثم قال لي أحمد عبد الحي كيرة إن قيادة الجهاز السري للثورة تلقت معلومات مؤكدة بأنه بدأت مفاوضات سرية جداً بين عبد الخالق ثروت باشا واللورد اللنبي، وأن الغرض من المفاوضات أن تعلن بريطانيا استقلالا وهمياً لمصر، وفي الوقت نفسه تعهد ثروت باشا بأن يكتب خطابات سرية تلغي هذا الاستقلال، وتعطي بريطانيا نفس الحقوق التي كانت لها قبل إلغاء الحماية البريطانية! ولهذا قررت قيادة الجهاز السري للثورة قتل عبد الخالق ثروت باشا. وأنه تقرر تكليف محمود حفني بتنفيذ هذه العملية!

وزارني محمود حفني، وأبلغني أنه صدرت إليه الأوامر بتنفيذ اغتيال ثروت باشا.. واجتمع بي عدة مرات، ندرس خطة الاغتيال.. وأخبرني محمود حفني بأن معه بعض الزملاء في هذه العملية، وأن من بينهم أشخاصاً جدداً، سيكون معهم خلية سرية لتنفيذ هذه العملية. وزارني أحمد عبد الحي كيرة، وقال لي إنه يوجد مع محمود حفني في خليته التي ستنفذ اغتيال ثروت باشا شخص اسمه مصطفى فرغل لا يطمئن إليه الجهاز. وقال محمود حفني إنه مطمئن إلى مصطفى فرغل.

ورتبت الخطة بحيث يتم اغتيال ثروت باشا يوم ٢٦ يناير، عند خروجه من منزله في الدقي، متجهاً إلى المدينة، عن طريق الكوبري الأعمى، كوبري الجلاء حالياً. وتم الاتفاق على إلقاء حقيبة ملأى بالقنابل على سيارة ثروت باشا.

ووزع أحمد عبد الحي كيرة مسدسات على أعضاء خلية التنفيذ. وأخبرني

كيرة أنه كان يمشي مع مصطفى فرغل وبعض أعضاء خلية التنفيذ ، وفجأة قال مصطفى فرغل : « يظهر أن هناك من يتتبعنا ! . » فقال كيرة : « لو كان هذا صحيحاً فسأضربه بالنار ، هو ومن يعاونه ! . » وقال كيرة وهو يروى هذه الواقعة : « إنى قلت هذا وأخرجت مسدسى ، لأنى شككت فى هذه اللحظة فى مصطفى فرغل » — وقال مصطفى فرغل : « سأذهب وأرى من هو هذا الرجل الذى يتعقبنا ، وسأتحقق من الموضوع بنفسى » .. ثم عاد مصطفى فرغل إلى كيرة ، وقال إنه رجل يبحث عن شارع آخر !.

وفى يوم التنفيذ . . قبض البوليس على محمود حفنى وجميع من معه ، وهم يقفون فى انتظار ثروت باشا فى الأمكنة المحددة فى الخطة ، واستولوا على الأسلحة والقنابل التى كانت معهم .

* * *

وذهب البوليس فى يوم ١١ يناير سنة ١٩٢٢ إلى مدرسة الطب للقبض على أحمد عبد الحى كيرة ، وفوجئ كيرة بدخول عدد من الضباط الإنجليز ليلقوا القبض عليه فى المعمل . . وعرف كيرة على الفور أن مصطفى فرغل أبلغ البوليس! وبسرعة مذهلة قال لهم : « أنتم تريدون أحمد عبد الحى كيرة ! وأنا لست أحمد عبد الحى كيرة ! » . . وإذا بطلبة المدرسة والمدرسين المصريين يشهدون بأن المقبوض عليه ليس هو أحمد عبد الحى كيرة ! . . وترك الضباط الإنجليز أحمد عبد الحى كيرة ، وراحوا يفتشون المدرسة عنه ! ! وفى هذه اللحظة اختفى عبد الحى كيرة !

وفوجئت فى نفس اليوم بأن البوليس جاء ليقبض علىّ ! ولم أكن بالمنزل . .

وترك البوليس أمرا لى بالتوجه إلى المحافظة فورا ومقابلة اللواء رسل باشا حكمدار القاهرة شخصيا . وعندما توجهت إلى المحافظة سألت عن رسل باشا ، فقيل لى إنه غير موجود مؤقتا ، وطلبوا منى مقابلة وكيل الحكمدار . . وإذا بوكيل الحكمدار هو

اللواء محمد نديم باشا زوج خالتى ! وقال لى : « إيه الحكاية ؟ هل تعرف شخصاً اسمه محمود حفنى ؟ » . قلت : « أعرفه لأنه تلميذ معى فى البكالوريا . . ليه ؟ » . قال اللواء نديم باشا : « إنه قبض عليه فى مؤامرة محاولة اغتيال ثروت باشا وإنه كان مراقباً ، وأن تقرير البوليس يقول إنه زارك ثلاث مرات قبل الحادث ، وإن آخر مرة كانت قبل الحادث بيوم واحد » . فأجبته بأنه« زميلى فى البكالوريا، وأنه كثيراً ما يحتاج إلى بعض الكتب والكراريس فيستعيرها منى للمذاكرة ! » فقال لى نديم باشا : « إننى سأستجوبك الآن رسميا ، وعليك أن تقرر هذا ، وسأحاول أن أحفظ الموضوع » .

وقد تم هذا . . وحفظ الموضوع !

ونظرت قضية محمود حفنى أمام المحكمة العسكرية ، وإذا بشاهد الملك هو فعلا مصطفى فرغل ، كما توقع أحمد عبد الحى كيرة ! وحكم على محمود حفنى بالسجن . . وتمكن فى أثنائه من مواصلة دراسته والنجاح فى البكالوريا والحقوق .

واختفى عبد الحى كيرة من مصر !

وفجأة رأيت أحمد عبد الحى كيرة أمامى من جديد . . يخطرنى بأن قيادة الجهاز السرى قررت أن يختفى من مصر ، وأنها وضعت خطة ليسافر إلى إيطاليا عن طريق ليبيا . . وأنه سيكتب لى باسم مستعار . . .

ثم اختفى . .

وشعرت بأن هناك شبهات ضدى ! . . وأننى مراقب . . وأن البوليس يتعقبنى . وصدرت لى تعليمات بأن أختفى من مصر، وحصلت على جواز سفر عادى ، وسافرت إلى ألمانيا فى شهر يوليو سنة ١٩٢٢ ، بمجرد انتهائى من امتحان

البكالوريا . ووصلت إلى برلين . . وفوجئت بأحمد عبد الحى كيرة فى أحد المطاعم .
وكانت مقابلة مثيرة . وروى لى كيرة قصة هروبه من مصر فقال : « ارتديت زى
الأعراب ، وأطلقت لحيتى ؛ وأخذت معى ما أحتاج إليه من النقود ذهبا . . وتم
الاتفاق مع قافلة من الأعراب لتأخذنى عن طريق الصحراء إلى ليبيا
فى مقابل مبلغ معين . . وسارت القافلة من طريق الفيوم إلى واحات ليبيا . . وكنت
مسلحاً ، وتعرف طبعا أنى أجيد الرماية . . وعرف الأعراب أن معى كمية من
الجنيهات الذهبية، فاتفقوا على التخلص منى ، بأن دسوا لى السم فى الطعام !
ولكنى كطبيب شعرت فورا بأن الطعام مسموم ، فامتنعت عن أكل أى طعام
معهم ، واكتفيت بأكل البيض طوال الطريق ، لأنى أعرف أنه الطعام الوحيد
الذى لا يستطيعون أن يدسوا لى السم فيه !

ومضى أحمد عبد الحى كيرة يتكلم : « وعندما وصلت إلى ليبيا ، وكانت
مستعمرة إيطالية ، بدأت أولا بتعلم اللغة الإيطالية ، وارتديت قبعة واسعة مما يرتديه
تجار المواشى ، ودخلت فى عمليات بيع وشراء مواشى بين إيطاليا وليبيا وتونس ،
مما حتم سفرى إلى إيطاليا لتوريد المواشى ! وكان هذا دفعاً لأى شبهة أو شك فى
موضوعى . . وسافرت من ليبيا إلى تونس ، ثم إلى ايطاليا .

« ووصلت إلى إيطاليا . . ولم يمض على بضعة أسابيع فى نابولى ، إلا وشعرت
بأنى مراقب ، وباتصالى ببعض أصدقائى من الإيطاليين علمت بأن المخابرات
البريطانية قد علمت بأنى سافرت إلى ليبيا ، ومنها إلى إيطاليا ، وأنها بدأت تطلب
تسليمى على اعتبار أنى مجرم ! وانتقلت إلى فرنسا ، وإذا بالمخابرات تطاردنى فيها .
ونصحنى أصدقائى بأن أغادر فرنسا فوراً ، لأن قراراً سيصدر بتسليمى إلى بريطانيا
حليفة فرنسا . . فلم أجد مفراً من السفر إلى ألمانيا ، وهى عدو بريطانيا ، وأنها

وإن كانت مغلوبة على أمرها ، فإنها لن تسلم بسهولة بمطالبة المخابرات البريطانية بتسليمي . وكان معي جواز سفر مزور ، تولى الدكتور سيد باشا عملية تزويره في إيطاليا بناء على تعليمات الجهاز السري في مصر » .

ثم قال لي أحمد عبد الحي كيرة : « وكما تعلمت الإيطالية بسهولة ، تعلمت اللغة الألمانية بسهولة ، وقد قيد اسمي في جامعة برلين طالباً بكلية الطب للحصول على الدكتوراه » .

وتقابلنا عدة مرات . . وفي يوم من أواخر أكتوبر سنة ۱۹۲۲ قال لي إن الجهاز السري في القاهرة أبلغه ، بطريقة سرية ، أن عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزراء ينوي السفر إلى سويسرا ، لحضور مؤتمر لوزان في شهر نوفمبر ، والتصديق على كل ما تتنازل عنه تركيا من حقوقها في مصر لصالح بريطانيا . . وأن الجهاز السري في مصر أبلغه تعليمات بضرورة قتل ثروت باشا في لوزان ومنعه من أن يرتكب هذه الخيانة !

وبحثنا خطة اغتيال ثروت باشا في لوزان . . وتم وضع الخطة على أن أسافر أنا وزميلي حمزة الطالب بالطب في برلين إلى لوزان ، وعند مجيء ثروت باشا نغتاله في الفندق أو في أي مكان آخر قرب المؤتمر . . وذهبت مع عبد الحي كيرة واشترينا مسدسين من برلين . وكانا من أحسن الأسلحة ، وكان ثمن المسدس المستعمل في ألمانيا يومها لا يعدو جنيهاً واحداً ! وسافرنا إلى لوزان .

وبقينا زهاء أسبوعين ننتظر ثروت باشا . . وإذا بنا نتلقى تعليمات بأن ثروت باشا عدل عن حضور المؤتمر ، عندما علم بأن سعد زغلول أمر من منفاه في جبل طارق بإيفاد وفد برياسة حسن حسيب باشا إلى لوزان ليقول في المؤتمر إن ثروت باشا لا يتكلم باسم مصر ! . . فعدنا إلى برلين . . وإذا بي أعلم أن الحكومة الألمانية

خضعت لضغط بريطانيا وأعطت عبد الحي كيرة مهلة ٤٨ ساعة لمغادرة ألمانيا .

وقابلت أحمد عبد الحي كيرة ، فوجدته قلقاً ، وقال لى إنه قرر الاختفاء من برلين ، لأنه عرف أن المخابرات تطارده ، وأنه سيذهب إلى مدينة ميونخ ، ومنها سيقرر هل يسافر إلى روسيا ، أويسافر إلى تركيا . .

وبعد قليل اختفى ، وكان يكتب لى من ميونخ باسم مستعار ! ثم انقطعت عنى أخباره !

وكنت قد عرّفت أحمد عبد الحي كيرة فى برلين بصديقى أحمد سرمد، وهو صديق لى من القاهرة ثم حضر إلى برلين لإجراء عملية بركبته . وكشف أحمد عبد الحي كيرة على ركبة صديقى ، وإذا به يشخص الحالة مثل تشخيص أكبر أستاذ عالمى فى جراحة العظام ببرلين ، وهو البروفسير « هيلد براند » ، مع أن كيرة كان وقتها لا يزال طالباً فى كلية الطب !

وتوطدت بينهما العلاقة . وكان صديقى أحمد سرمد يسافر بانتظام إلى إستانبول ، وبعد عدة سنوات قابلته فى مصر ، فأخبرنى أن أحمد عبد الحي كيرة أبلغه أن المخابرات البريطانية تتعقبه أينما ذهب . . وأنه حدث أن اتصل به بعض الشرقيين من عملاء المخابرات البريطانية ووطدوا علاقتهم به ، ثم اقترحوا عليه أن يذهب معهم إلى ميناء إستانبول ليودعوا واحداً منهم كان مسافراً . وإذا به يكتشف أن المخابرات البريطانية وضعت خطة لاختطافه عند وصوله إلى المركب ، وحبسه فى إحدى القمرات ، وتسليمه إلى السلطات البريطانية فى مصر . .

وتظاهر كيرة بأنه سيذهب إلى الميناء ، ولكنه لم يذهب !

* * *

وكانت هذه آخر أخبار تلقيتها من أحمد عبد الحي كيرة ، الرجل الذى كان أحد أبطال الجهاز السرى فى ثورة ١٩١٩ .

محمود خليل النحاس

مدير التبادل الثقافى
بوزارة الثقافة

* * *

الجهاز السرى يعرف ، قبل أن يعرف الملك !

ويظهر من مذكرات محمود النحاس ، أن أحمد عبد الحي كيرة أبلغ خليته السرية أن الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ عرف أسرار مفاوضات ثروت مع الإنجليز فى شهر يناير سنة ١٩٢٢ . . وأن عبد الحي كيرة أبلغ الخلية السرية أنه تقرر قتل ثروت باشا لأن الجهاز عرف أن ثروت سيوقع خطابات سرية تلغى استقلال مصر الفعلى !

والغريب أن الجهاز السرى عرف هذا السر الخطير قبل أن يعرفه الملك بعدة شهور ! . . فقد جاء فى مذكرات الدكتور حسن نشأت التى رواها لنا ما يأتى فى هذا الموضوع : « كانت وزارة ثروت تتولى المفاوضات سراً مع الإنجليز ، ولم يستطع الإنجليز أن يصلوا إلى حل يرضاه المصريون نظراً للغليان الشعبى ، والشعور الوطنى المتأجج فى تلك الأيام ، فاقترح صدقى باشا على الإنجليز أن يصدروا تصريح ٢٨ فبراير من جانب واحد هو بريطانيا . . ورفض الإنجليز ذلك ، لأنه سيضيع حقوقهم فى مصر ، وأنه ليس هناك من يلتزم بتنفيذ المطالب التى تضمنتها التصريح ، والخاصة بالمصالح البريطانية ، فاتفق معهم ثروت وصدقى على أن تلتزم الوزارة بتنفيذ هذه المطالب فى خطابات سرية متبادلة بين الوزارة والحكومة البريطانية ، وقد قامت

حكومة ثروت يتبادل هذه الخطابات السرية مع اللورد ألنبي المندوب السامي البريطاني ، بدون علم الملك فؤاد . . وبعد أن تم الاتفاق وأذيع في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فوجئ الملك فؤاد باللورد ألنبي يزوره ، ودار الحديث حول إعلان تصريح ٢٨ فبراير من جانب بريطانيا . وقال اللورد ألنبي للملك فؤاد : « إنك طبعا تعلم بالخطابات السرية التي تبادلها ثروت باشا مع الجانب البريطاني ، والتزمت جلالتك بها . . » ، فأبدى الملك فؤاد دهشته وقال إنه لا يعلم شيئاً عن هذه الخطابات السرية !

« وبعد خروج اللورد ألنبي استدعاني الملك فؤاد ، وكان غاضباً . . وقال إنه متضايق جداً من عمل ثروت باشا ، وارتباطه بالإنجليز بخطابات سرية دون علمه ، وإنه حائر ماذا يعمل ؟ ! » . . وقال لي الملك : « أنا أخشى من حكم التاريخ ! أنا لا يعنيني أي شيء إلا ماسيقوله التاريخ ! لن يصدق الناس أن هذا العمل ارتكبته وزارة ثروت بدون علم الملك ! » قلت له : « إن هذا العمل لا يلزم إلا أشخاص الوزراء أنفسهم ، وإنه ما دام الاتفاق قد تم دون أن يستكمل إجراءاته الشرعية ، بموافقة الملك والبرلمان ، فإن الاتفاق السرى لا يلزم إلا الوزراء الذين التزموا به ويسقط بسقوطهم . واقترحت أن نسقط وزارة ثروت ! . . ولكن الإنجليز كانوا يسندون تلك الوزارة التي ارتبطت معهم سرياً ، ولا يسمحون للملك بإسقاطها !

« وحاول الملك ، بشتى الطرق ، أن يحرج الوزارة والوزراء ، على غير جدوى ! كان لا يدعوهم إلى القصر . كان يتجاهلهم في المناسبات الرسمية . كان يتعمد ألا يصافح ثروت باشا رئيس الوزراء في أي حفل رسمي . . وكان من عادة الملك أن يؤدى صلاة الجمعة كل أسبوع في أحد المساجد ، وكان من عادة رئيس الوزراء والوزراء أن يقفوا بباب المسجد لاستقبال الملك عند وصوله ، فكان الملك لا يصافح رئيس الوزراء والوزراء ، ويصافح من هم أقل منهم منصباً ، لإحراج الوزراء

وإشعارهم بغضبه ، ولكن كل هذه المحاولات لم تفلح فى جعل ثروت باشا ووزرائه يستشعرون الحرج ويقدمون الاستقالة !

« وذات يوم ، وكان يوم الثلاثاء ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٢ كما أذكر ، استدعانى الملك فؤاد ، وكان متضايقاً جداً من ثروت باشا ، وقال لى : « إن ثروت لايريد أن يقدم استقالته على رغم الإهانات المتوالية التى أوجهها إلى الوزراء . . وإن الإنجليز يسندون الوزارة إلى أبعد الحدود ، وأنا لا أدرى ماذا أصنع ؟ » . . فاقترحت على الملك أن يؤدى صلاة الجمعة فى الجامع الأزهر : وكنت أعرف أن الأزهر كان شعلة الوطنية ، وكان ملتهباً لا يحتاج إلى كبريت . . وأن الوزراء لا يجرؤون على الظهور فى الأزهر لانتظار الملك كالمعتاد !

« وأبدى الملك فؤاد استحسانه الفكرة ، وطلب منى تنفيذها ، وأن أتصل بثروت باشا وأخبره بذلك . . فذهبت إلى مكتبى بالقصر ، وأمسكت التليفون واتصلت بثروت باشا وأخبرته بأن الملك سيؤدى صلاة الجمعة فى جامع الأزهر . . . وأقفلت التليفون فى الحال ، حتى لا أعطى لرئيس الوزراء فرصة الاعتراض ، وكنت وأنا أفعل ذلك أسمع صياح اعتراضه !

« ودعى مجلس الوزراء إلى اجتماع عاجل لبحث الأمر ، وتوجه إسماعيل صدقى باشا وبعض الوزراء إلى اللورد ألنبى ، وأخبروه بما يعتزم الملك أن يقوم به ، وأن حسن نشأت هو الذى دبر هذا الموضوع ، واختار الجامع الأزهر بالذات لإحراج الوزارة ، لأن الوزراء لا يجرؤون على الذهاب إلى الأزهر ، وقال الوزراء إن هذا العمل موجه ضد الإنجليز ، وطلبوا من اللورد ألنبى أن يتدخل لاختيار مسجد آخر غير الأزهر يؤدى فيه الملك الصلاة ! . . وكان من صفات اللورد ألنبى أنه عسكرى صريح ، فقال للوزراء : « إن من تقاليد بريطانيا ألا تتدخل فى المسائل

الدينية ، ومصر بلد إسلامى ، والملك له أن يصلى فى أى جامع ، فلا دخل لنا فى ذلك ! » . وحاول صدقى باشا أن يقنع اللورد ألنبى بأنها ليست مسألة دينية ، ولكنها مسألة سياسية من تدبير حسن نشأت ، وقال له صدقى باشا : « إنه يوجد ملكان فى القصر ، ملك كبير وملك صغير ، وإن الملك الصغير هو الذى دبر هذا الأمر ضد بريطانيا ، وطلب منه الاتصال بوزارة الخارجية البريطانية ، وإبلاغها بذلك حتى يصدر الأمر بمنع الملك من الصلاة فى الأزهر . فأرسل اللورد ألنبى برقية إلى وزارة الخارجية البريطانية تتضمن رأيه ، ورأى صدقى باشا ، وبقى مجلس الوزراء مجتمعاً برياسة ثروت باشا فى انتظار رد وزارة الخارجية البريطانية !

« وفى الساعة الواحدة صباحاً وصلت برقية وزارة الخارجية البريطانية إلى لورد ألنبى بأنها تؤيد وجهة نظره بعدم التدخل فى المشاعر الدينية . وأبلغت البرقية فوراً إلى مجلس الوزراء وهو مجتمع فى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل ، فكان وقعها على الوزراء كالقنبلة ، وقررت الوزارة الاستقالة فوراً ، لأن الوزراء لا يمكن أن يواجهوا الشعب فى الأزهر ، ولا أن يكونوا بمأمن على حياتهم من الأزهريين والشعب إذا ذهبوا لأداء الصلاة ! . . وأخذت الوزارة تعد كتاب استقالتها ، واستمرت فى إعداده حتى الساعة الخامسة صباحاً . وفى صباح الأربعاء ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ كان الملك يستقبل قناصل الدول ، وحضر ثروت باشا ، وفى يده ورقة ملفوفة — وليست فى مظروف — وكان الملك فى تلك اللحظة يستقبل قنصل السويد ، (الذى قتل بعد ذلك ، منذ عامين فى الإسكندرية) ، فأبقيت ثروت باشا فى مكتبى حتى انتهى الاستقبال ثم استأذنت له فى مقابلة الملك ، فأذن له ، وقدم ثروت استقالة الوزارة بدون أن تقال كلمة واحدة من أى من الجانبين ، وعلى الفور

عهد الملك فؤاد إلى توفيق نسيم بتأليف الوزارة .

« وبعد ذلك اتصل الإنجليز بتوفيق نسيم ، لتنفيذ ما تضمنته الخطابات السرية التى التزمت بها وزارة ثروت ، فأخبرهم بأن هذه الالتزامات قد سقطت بسقوط الوزراء الذين تبادلوا هذه الخطابات مع الجانب البريطانى ، وأنها غير ملزمة للوزارة الجديدة قانونا ! . . وحدثت أزمة . وقيل اللورد ألنبي إنها مؤامرة من تدبير الملك الصغير حسن نشأت ضد الإنجليز . وهنا تقدم لورد ألنبي وطلب من الملك إخراجى من الديوان الملكى ! . . وأخفى الملك على الأمر ، ولم يشأ أن يفاتحنى فيه ، ولكنه كان متضايقا ، ومضت أيام دون أن يرد على اللورد ألنبي ، أو ينفذ طلبه ، فصدرت الأوامر إلى أربع بوارج بريطانية بالتحرك من مالطة إلى الإسكندرية ، وهدد اللورد ألنبي بأن الأسطول البريطانى سيحتل منطقة الجمارك فى الإسكندرية ، وهى المنطقة الوحيدة التى كانت فى أيدى المصريين ، فتوجهت إلى الملك والتمست منه إعفائى من العمل فى الديوان الملكى ، فأراد الملك أن يطمئننى ، فقلت له : « إنى لا أقبل أن تضار بلادى من أجلى ، وإذا لم توافق جلالتكم على إعفائى من العمل فى القصر الملكى فإنى أعرف كيف أعمل لحل هذا الأمر » .

« وفهم الملك من كلامى أننى « سأنتحر » ، فوافق على إخراجى من الديوان الملكى ، ولكن الإنجليز أصروا على إخراجى من مصر كلها » !

* * *

هذا ما رواه الدكتور حسن نشأت رئيس الديوان الملكى فى عهد الملك فؤاد عن كيفية خروج وزارة ثروت عام ١٩٢٢

* * *

ولكن المرحوم إبراهيم فتحى باشا وزير الحربية والبحرية فى تلك الأيام . .
يضيف رواية أخرى ، وكانت هذه الرواية نفسها يرويها جعفر والى باشا وزير
الأوقاف فى تلك الوزارة ، لأعضاء النادى الأهلى ، الذى كان رئيساً له :
فى يوم الثلاثاء نفسه الذى اتصل فيه نشأت باشا من القصر برئيس الوزراء عبد الخالق
ثروت باشا ، يبلغه أن الملك فؤاد سيؤدى صلاة الجمعة فى الأزهر ، تلقى الوزراء
جميعاً ظرفاً حكوميا غريباً وجدوه على مكاتبهم !

وجده ثروت باشا على مكتبه فى وزارة الداخلية .

ووجده واصف سميكة باشا على مكتبه فى وزارة المواصلات .

ووجده مصطفى ماهر باشا على مكتبه فى وزارة المعارف .

ووجده إبراهيم فتحى باشا على مكتبه فى وزارة الحربية .

ووجده إسماعيل صدقى باشا على مكتبه فى وزارة المالية .

ووجده جعفر والى باشا على مكتبه فى وزارة الأوقاف .

ووجده حسين واصف باشا على مكتبه فى وزارة الأشغال .

وعندما فتح كل وزير الظرف الحكومى الكبير وجد ما يأتى : « إذا ذهبتم إلى
صلاة الجمعة فى الأزهر فسوف تضربون جميعاً بالرصاص . . »

« اليد السوداء »

وعلى الورقة علامة اليد السوداء المشهورة !

وكان الوزراء جميعا يعرفون الكثير عن هذه اليد السوداء . .

وأثار هذا التهديد فزع الوزراء ، وكانت الاستقالة !

أسطورة فى الثورة ، يتحدث عنها الناس !

فى مذكرات عريان سعد ، الذى ألقى القنبلة على يوسف وهبه باشا رئيس الوزراء فى ثورة ١٩١٩ يقول بالحرف الواحد :

كانت فى ثورة ١٩١٩ أسطورة يتحدث عنها الناس ، ويتناقلون أخبارها ، ويتحدثون عن مغامراتها العجيبة . وكانت هذه الأسطورة هى سيد محمد باشا الطالب بمدرسة المعلمين العليا . وكانت السلطة العسكرية البريطانية أمرت فى سنة ١٩١٩ بإلقاء القبض على سيد محمد باشا لاشتراكه فى مؤامرة إلقاء قنبلة على رئيس الوزراء محمد سعيد باشا ! وكانت الإشاعات تتعقبه ، والسلطة البريطانية تتعقب هذه الإشاعات . . يشاع أن سيد محمد باشا ظهر فجأة فى حى السيدة زينب بالقاهرة وأنه وزع أسلحة وقنابل واختفى .. وتسرع قوات البوليس الحربى البريطانى إلى السيدة زينب ، وتحاصر شوارعها ، وتهاجم البيوت ، وتفتش كل غرفة بحثا عن الأسطورة ، وإذا بالإشاعة تقول إنه ظهر فى الإسكندرية متنكراً فى ثوب بحار ، وهنا ينفض الحصار البريطانى عن السيدة زينب ، ويتحرك البوليس الحربى البريطانى فى الإسكندرية يفتش البيوت بحثا عن سيد باشا ، فإذا بأخبار من بور سعيد تؤكد أنه ظهر فيها ، وأنه وزع أسلحة وقنابل ! ويشهد أشخاص بأنهم رأوه فعلا متنكرا فى زى ضابط بالجيش البريطانى ، فيقوم البوليس الحربى البريطانى فى بور سعيد ، وينطلق بحثا عن سيد محمد باشا فى كل بيت ، وفى كل غرفة . . فلا يعثر له على أثر !

عريان يوسف سعد

فما هي قصة هذه الأسطورة !

من هو سيد محمد باشا الذى كان الشعب يتحدث عن مغامراته فى ثورة ١٩١٩ ؟ إننى تلقيت الخطاب التالى من الدكتور سيد باشا المدير العام بوزارة التربية والتعليم سابقا .

« عزيزى مصطفى أمين

تحية طيبة وبعد . فإنك تبحث عن أحمد عبد الحى كيرة أحد أبطال الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . وقد يدهشك أن تعلم أن والدك المرحوم أمين يوسف هو الذى أدخلنى فى الجهاز السرى للثورة ، وأننى أنا الذى أدخلت أحمد عبد الحى كيرة ، فى ذلك الجهاز السرى . لذلك أرسل لك فصلا من مذكراتى السرية ، أرجو أن يضىء شيئا من النور فى سر هذا الجهاز العجيب ! »

المخلص

سيد محمد باشا

المدير العام بوزارة

التربية والتعليم سابقا

وإنى أتنحى قليلا ، وأترك للدكتور سيد محمد باشا ، أن يروى فى مذكراته شيئاً جديداً عن تكوين هذا الجهاز :

« كنت طالبا بمدرسة المعلمين العليا بالقاهرة ، وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ سرَى همس عجيب فى المدينة ، أن سعد زغلول ذهب إلى دار الحماية مع زميليه على شعراوى وعبد العزيز فهمى ، وطلب من السير ونجت نائب ملك الإنجليز ، الاستقلال التام ، باسم الشعب المصرى !

واهتز كل واحد منا لهذا النبأ الخطير . . وذهبت إلى بيت سعد زغلول أسمع

تفاصيل ما حدث . وقابلنى هناك الأستاذ أمين يوسف المحامى ، وسلمنى نص المحادثة التى حدثت بين سعد وزملائه ونائب ملك إنجلترا ، لأذيعها بين الناس .
ثم قابلنى مرة أخرى وقال لى إن الإنجليز يقولون إن سعد باشا لا يمثل أحداً ، وإن الشعب لا يريد الاستقلال ، وإنه لهذا تقرر أن يوقع الشعب كله توكيلا لسعد زغلول وزملائه للمطالبة بالاستقلال التام . . وإنه طبع عدداً ضخما من هذه التوكيلات ليوقعها الشعب بأجمعه .

إمضاءات كل الشعب !

وأعطانى « توكيلات » ليوقعها الطلبة ، مفوضين سعداً وزملاءه للمطالبة بالاستقلال التام . وحصلت على توقيعات زملائى الطلبة . . وعدت إلى بيت سعد زغلول . فأعطانى أمين يوسف توكيلات جديدة . . وتكرر هذا عدة مرات ! إن المطلوب توقيع كل رجل وامرأة ! الذين يعرفون يوقعون بإمضاءاتهم . . والذين لا يعرفون يختمون أو يبصمون بأصابعهم ! !

* * *

وهنا نقطع مذكرات الدكتور سيد باشا لنروى ماحدث فى هذه التوكيلات .
كان الكولونيل « ب . ج ألجود » أحد كبار ضباط المخابرات بالجيش البريطانى ، وكان قد حضر ثورة ١٩١٩ ، ونشر مذكراته فى كتاب بعنوان « مصر فى فترة الانتقال » المطبوع فى مطبعة أرنولد بلندن عام ١٩٢٨ . قال الكولونيل ألجود فى مذكراته صفحة ٢٣٦ :
« كانت مصر سكرى بالحماس ! جمع المصريون عرائض توكيل سعد زغلول .

ضموها إلى بعضها البعض . بعد مضى أسبوع على وجه التقريب من اليوم الذى وزع فيه سعد زغلول هذه التوكيلات كان تحت يده ما يزيد على مليون عريضة ، وكان متوسط عدد الإمضاءات التى تحملها كل عريضة حوالى عشرة إمضاءات . كان اسم سعد زغلول على شفاه جميع الرجال . كان انتخابه زعيما نتيجة حتمية . وبناء عليه فقد أصبح هناك حزب واحد وبرنامج واحد » . .

انتهى ما كتبه الكولونيل ألجود فى مذكراته ، ونعود إلى استئناف مذكرات سيد محمد باشا الذى قال :

« وتكررت مقابلتى لأمين يوسف . وذات يوم . . قال لى الأستاذ أمين يوسف ، وقد كان يقيم يومئذ مع سعد زغلول فى بيته ، وهو زوج ابنة شقيقته ، ووالد مصطفى أمين وعلى أمين ، إن قيادة الثورة اختارتنى للعمل فى جهازها السرى ! . . فرحبت . ولم أسأل عن أى شئ : عمن هى هذه القيادة ؟ مع من سأشتغل ؟ ما هى مهمتى ؟ ولكنى فهمت من الكلام أنها مهمة خطيرة « تحت الأرض » ! . . وبعد فترة . قابلنى أمين يوسف فى بيت سعد زغلول ، وانتحى بى وقال إن قيادة الثورة قررت تأليف لجنة سرية لطلبة المدارس العليا ، تعمل « تحت الأرض » ، بسبب ظروف الأحكام العرفية وطغيان السلطة العسكرية البريطانية ، وإن هذه اللجنة تتألف من طلبة موثوق بهم فقط ، وأن تختار من كل مدرسة مندوبين اثنين فقط . وقال أمين يوسف إن مهمة اللجنة السرية هى : أولا : توزيع المنشورات وطبعها . ثانيا : عمل البيانات . ثالثا : إصدار جرائد سرية لأن الجرائد لن تنشر شيئا عن الثورة بسبب الرقابة والأحكام العرفية . رابعا : تنظيم الإضرابات خامسا : مقاومة أعداء الثورة . سادسا : تأليف فروع لهذه اللجنة - بنفس نظامها فى القاهرة - فى الأقاليم ، وأن يكون العمل تحت الأرض أيضا . ويجب أن يعلم أعضاء

الخلايا أن مهمتهم خطرة ، قد تؤدى إلى الإعدام ! . . سابعا : عمل شبكة اتصالات بين اللجان الفرعية ، بحيث يمكن وصول تعليمات القيادة إليها فى أسرع وقت ، فى أى مكان . ثامنا : تنبعث من لجنة القاهرة خلايا صغيرة لا تزيد على اثنتين ، تكلف كل خلية بعمل واحد من الأعمال المتقدم ذكرها لضمان السرية التامة . تاسعا : أن قيادة الثورة اختارتك أنت لتكون مسئولا عن هذه العملية ، وتنفذها على مسئوليتك .

وأفهمنى أمين يوسف أن مهمته تنتهى هنا ، وأن شخصا آخر غيره سيتصل بى ويبلغنى باقى التعليمات . وعلى الفور بدأت فى تأليف هذه اللجنة . . واخترت عن مدرسة المعلمين العليا أنا وزميلى محمود عوضين طه ، وعن الجامعة الأهلية يوسف العبد وحسن الهلالى . . وكنا نعمل ليلا ونهاراً . . وألفت اللجنة خلية منى أنا ويوسف العبد لعملية الاتصال بمندوبى الأرياف لتوصيل منشورات وبيانات سعد زغلول . . واستأجرنا غرفة فى (بركة الفيل) لنطبع فيها الجريدة السرية . . وأمكن تأليف لجان للطلبة فى كل مدينة فى القطر كله من القاهرة إلى أسوان . . وأصبح للطلبة شبكة « تحت الأرض » يمكن نقل التعليمات والمنشورات إليها فى وقت قصير . وفى الوقت نفسه كانت تتألف لجان فوق الأرض فى كل قرية ومدينة وإقليم للقيام بالعمل العلنى . وكانت ساعة الصفر المحددة للانفجار هى الساعة التى يتخذ فيها الإنجليز إجراء ضد سعد زغلول !!

التنظيم . . !

وهنا نقطع مذكرات الدكتور سليد باشا ، لننتقل إلى مذكرات لورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى فى القاهرة الذى اطلع على الوثائق التى حصل عليها

الإنجليز فى تلك الفترة. إنه يقول فى صفحة ٢٨٤ من الجزء الثانى من مذكراته :

« أثناء عام ١٩١٨ عمل سعد زغلول بلا كلل أو ملل ، للحصول على تكوين قوى موحدة من المصريين المتعلمين . . نجح فى ذلك إلى حد بعيد . لدرجة أن سعد زغلول ، غير المقيد بقيود المنصب ، انتهز انهماك مجلس الوزراء المصرى فى عمله ، وكان مجلس الوزراء متعاونا تعاونا وثيقا مع السلطات البريطانية والمدنية . . انتهز سعد زغلول هذه الفرصة ، فقد كان مطلق اليد فى تعبئة الرأى العام نفسه والارتباط به »

وفى الصفحات من ٢٨٧–٢٩٥ يقول لورد لويد : « ترك المجال مفتوحا أمام سعد زغلول . أخذ يعمل بكل طاقته ، وبكل عزم وتصميم على تدعيم مركزه . . كان صلبا فى مطالبه ، نشيطا فى جهوده لتكتيل الشعب ، بدأ فوراً فى تطوير حملته . شكل اللجان فى جميع الأقاليم . نظم الاجتماعات فى جميع أنحاء مصر . جمع التوقيعات بالجملة بتوكيل سعد وزملائه ومنحهم سلطة العمل باسم شعب مصر ! . . ولم تلمس السلطات الإنجليزية ما يجرى . كان الموقف يتطور بسرعة كبيرة . اقترب الموقف من درجة الغليان . . دعاية سعد زغلول تعمل فى الظاهر طبقا للقواعد القانونية والدستورية ، وفى الخفاء تعمل بمنتهى الخطورة على إثارة اضطرابات عامة . . . وقبل أسبوعين من قيام الاضطرابات كتب « سير ميلين شيتهام » ، المندوب السامى البريطانى ، إلى لورد كيرزون وزير الخارجية يقول: « إن الهياج الذى نظمه الزعماء الوطنيون بدأت تخمد ناره ، وهدأت حدته . . »

* * *

وفى صفحة ٢٠٧ يقول لورد لويد فى الجزء الأول من مذكراته :

« جاءت الأيام الأولى من شهر مارس . مصر تغلى بالثورة . للسلطات

البريطانية بدأت تدرك أن الموقف لا يخلو من الخطر . . تقرر كبح سعد زغلول .
كانت كل عناصر الانفجار مكتملة ، لا ينقصها إلا شرارة تشعلها . . كانت
الشرارة على وشك الاشتعال . . أمرت السلطات البريطانية باعتقال سعد زغلول .
انفجرت النار فى الوفود . . كان الطلبة أول من ثاروا . فى صباح يوم ٩ مارس
انتشر الطلبة فجأة فى الشوارع حاملين شعلة الاضطرابات حيثما حلوا . وقعت أعمال
التخريب فى مساء اليوم نفسه . الجماهير المتمردة تدمر الممتلكات . الموقف يزداد
سوءاً . . اضطرابات فى كل مكان . اندلعت الثورة فى الأقاليم . اصطدامات
فى كل مكان بين الجيش البريطانى والشعب » .

وانتشرت الثورة فجأة فى مصر كلها ! . . واضطر الإنجليز إلى الخضوع ،
وأفرجوا عن سعد زغلول وزملائه المنفيين فى مالطة !

الخيانة !

ونترك مذكرات لورد لويد المندوب السامى البريطانى ونعود من جديد
إلى مذكرات الدكتور سيد محمد باشا عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ : « أفرج
الإنجليز عن سعد زغلول ، وسافر من مالطة إلى باريس لعرض قضية مصر على
مؤتمر الصلح . وفوجئنا بأن محمد سعيد باشا تولى الحكم ، مخالفاً قرار سعد زغلول
بأنه لا يجوز لمصرى أن يتولى الحكم فى ظل الحماية ! . . وفوجئنا بأن سبعة من
المصريين قبلوا الاشتراك معه فى الحكم ، والحماية البريطانية لا تزال موجودة ، والجيش
الإنجليزى لا يزال يحتل أرضنا ! . . وعدنا إلى مهمة لجنة الطلبة . . فوجدنا أن البند
الخامس من أهدافها هو مقاومة أعداء الثورة . إننا قاومناهم بالمنشورات وبالبيانات ،
وبالاضطرابات ، وبالجرائد السرية ولكننا لم نقتلعهم من مقاعدهم ! . . وفكرت أنا

ويوسف العبد فى أن « مقاومة أعداء الثورة » تدخل تحتها عملية ضرب بالقنابل والرصاص !

وبحثنا من أين نجيء بالقنابل والرصاص ! إن أمين يوسف عندما أبلغنى تعليمات الثورة قال إنه يجب أن نعتمد على أنفسنا ، وأن يتولّى الطلبة الصرف على العملية من جيوبهم ، حتى يشعر القائمون بالعمل أنها عمليتهم هم ، وأنها ليست عملية من فوق . وكنا نحرم أنفسنا من الضروريات لنشترى الورق والحبر الذى نطبع به المنشورات ، وندفع مصاريف الانتقالات بين المديريات ! . . وقال يوسف العبد إنه يعرف شاويشا إنجليزيًّا فى الجيش البريطانى ، فاتصلنا به وطلبنا منه أن يشترى لنا مسدسا ! وإذا بالشاويش الإنجليزى يعرض علينا أن يبيع هو مسدسه لنا بجنيهين ! وأصبحت الثورة تملك مسدسا واحدًا !

وفى أوائل أبريل سنة ١٩١٩ فاتحت أحمد عبد الحى كيرة الطالب بمدرسة الطب فى أن ينضم إلى الخلية ، وكنا نقيم قبل الثورة فى بيت واحد فى البغالة ثم انتقلت أنا إلى سكة عبد الرحمن فى الحلمية ، وبقى كيرة فى البغالة . . وعرضت الفكرة على كيرة فرحب بها على الفور . وفاتح يوسف العبد صديقه حسن سالم الطالب فى الهندسة . وبدأنا نفكر فى أن نزيد عدد أسلحة الخلية ، ولكن من أين التمويل ، وذهبت أنا ويوسف العبد إلى عبد اللطيف بك الصوفانى عضو الجمعية التشريعية وعرضنا عليه الفكرة وقلنا له إنك بصفتك من الأعيان تستطيع أن تجمع تبرعات لعمل منشورات ، وتعطينا الفلوس ، ووافق عبد اللطيف الصوفانى ، وأعطانا عشرة جنيهات ، وذهبنا إلى الشاويش الإنجليزى وأعطيناه خمسة جنيهات ، وطلبنا أن يشترى لنا قنابل ومسدسات !

وبعد يومين جاءنا الشاويش الإنجليزى بمسدس وقنبلتين بخمسة جنيهات ! . .

ثم أعطيناه خمسة جنيهات أخرى . . وجاء بمسدسين وقنبلتين ! وأصبحت ترسانة الخلية السرية فيها أربعة مسدسات ، و ٤ قنابل ! ! وجربنا القنابل فوجدنا أنها لا تنفع لعمليتنا . . وفكرت أنا وأحمد عبد الحي كيرة أن نقوم نحن بصنع القنابل بأنفسنا ! وكنت أنا طالباً بالقسم العلمي بالمعلمين ، وكان عبد الحي طالباً بمدرسة الطب . وأحضرنا كتاباً عن الكيمياء . . وقرأناه فلم نجد فيه شيئاً عن القنابل! ولكن وجدنا في الهامش اسم كتاب باللغة الإنجليزية عن المفرقعات !. وطلبت من الطالب محمد على ، زميلى في مدرسة المعلمين أن يستعير هذا الكتاب من دار الكتب ، وأحضر الكتاب . ورحت مع كيرة ندرسه . . واخترنا نوعا من القنابل . . وهو يتكون من مسحوق بكريك أسيد وكلورات بوتاسيوم ، ويصب عليهما عند الضرب حامض الكبريتيك . وقال أحمد عبد الحي كيرة إنه سيسرق لنا الأحماض من معمل مدرسة الطب ، وفعلا أحضر لنا لترا ونصف لتر من هذه الأحماض . ووجدنا أن بلورات بكريك أسيد تستعمل في صباغة الحرير باللون الأصفر . ولكيلا نلفت النظر توليت أنا ويوسف العبد شراءها من (مصابغ) صغيرة في حى الجمالية . أما كلورات البوتاسيوم فاشتريناها من معمل أدوية بشارع نوبار ، (شارع الجمهورية الآن) . . وكان المفروض أن يوضع حامض الكبريتيك في أنبوبة مرتفعة توضع في نهاية جسم القنبلة ، فاشترينا زجاجات عطر خالية من محل صغير في التربيعة . . وأصبحنا نملك جميع المواد التي تصنع منها القنبلة ! ولكن ليس عندنا جسم القنبلة !

وبدأنا نبحث عن حدادين للقيام بهذه العملية . وسمعنا أن الجهاز السرى للثورة ألف تنظيماً سرياً للعمال ، وأن محمد عثمان الطوبجى ، وهو جزمجى ، يتولى الإشراف على هذا التنظيم . واتصلنا به ، وسألناه هل يستطيع أن يجد بين

عمال العنابر شخصا يوثق به ليصنع لنا جسم القنبلة . فأحضر لنا فى اليوم التالى اثنين من أعضاء الجهاز السرى للعمال ، أولهما هو الشيخ أحمد جاد الله العامل بالعنابر ، والذى سلمه سعد زغلول مذكراته كما جاء فى الحلقات السابقة ، والذى كان متهمًا بعد ذلك فى قضية الاغتيالات مع ماهر والنقراشى . وثانيهما هو إبراهيم موسى العامل بالعنابر ، وهو الذى أعدم بعد ذلك بست سنوات فى حادث السردار . ووضعنا للشيخ جاد الله وإبراهيم موسى تصميم جسم القنبلة المطلوب . وكان المفروض أن يكون جسم القنبلة من حديد الزهر ، فلم يجدوا مادة كافية من حديد الزهر ، فى مكان لا يلفت النظر . . ووجدوا أنه من الممكن الحصول على زنك ، يحل محل الحديد الزهر .

وصنع الشيخ جاد الله وإبراهيم موسى قنبلتين . وعبأنا القنبلتين ، أنا وأحمد عبد الحى كيرة ، وقررنا أن نجربهما . . ولكن أين نقوم بهذه التجربة ؟ ! واقترح يوسف العبد أن نذهب إلى قريته « شبرا النملة » وقال إن فيها أماكن سحيقة يمكن عمل تجربة فيها ولا يشعر بها أحد ! . . ووصلنا إلى شبرا النملة . . ورأينا فيها مزارع القطن والقمح ، واستبعدنا مزارع القطن لأن شجرة القطن قصيرة ولا يمكن أن نختبئ فيها ، وفضلنا مزارع القمح لأنها طويلة . . ولكن خشينا أنه إذا حدث الانفجار قد يجيء أحد من الفلاحين فيرانا وسط القمح . . وخطر ببالنا أن نصعد جميعا فوق شجرة عالية ، فإذا ألقينا القنبلة ، وأحدثت صوتا ، ونظر الناس إلى ناحية الانفجار لم يروا شيئا ! وصعدنا فوق الشجرة ، وألقينا القنبلة ، فأحدثت انفجارا ونجحت التجربة . ولم نستلفت نظر أحد ، ولكن نسينا أن الزنك ليس وقودا للقتل !

موعد عند ترزى !

وعدنا إلى القاهرة ، فإذا بالنقراشي يرسل لى أن أقابله على الفور أنا ويوسف العبد فى محل ترزى اسمه محمد توفيق ، فى حارة زغيب ، وهى بين شارع قصر النيل وشارع عبد الخالق ثروت . . وكان النقراشي هو الذى اتصل بنا قبل ذلك، وكان مكلفا بمسئولية جريدة (المصرى الحر) وهى الجريدة السرية التى كنت أطبعها أنا ويوسف العبد . وذهبت مع يوسف العبد إلى الترزى الذى حدده النقراشى ، فوجدته هناك ، ووجدت معه رجلين لا أعرفهما . . وأخذنى النقراشى فى جانب من محل الترزى ، وقال لى : تفتكر لو فكرنا أننا نقوم بحوادث اغتيالات . . هل يوجد فى الطلبة من يقوم بها ؟ . فقلت : « أنا ويوسف العبد ! » . وقصصت على النقراشى التجربة التى قمنا بها مع « كيرة » ، ونتيجتها . وطلب النقراشى وصفا للقنبلة ، ورسمت له الوصف ، وسلمته له . والتفت النقراشى إلى الشخصين المجهولين وقال : « ده فيه ناس جاهزين ومستعدين ! »

وقدمنا إليهما . . فإذا بهما الدكتور أحمد ماهر ، وحسن كامل الشيشينى . . وأخرج حسن كامل الشيشينى مصحفا من جيبه وقال : إذن تقسم على المصحف بأن هذه المسائل السرية لا يبوح أحد بها ، وأن من يكتشف أمره ، لا يقول إلا عن نفسه !

وأقسمنا اليمين !

ولم يكن الترزى الذى اجتمعنا فى محله موجوداً معنا ، كان قد دخل إلى الغرفة التى بها العمال الذين يحيكون البدلات ، وعرفت بعد ذلك أن الترزى محمد توفيق

هو عضو فى الجهاز السرى أيضا ، ولكن فى قسم توزيع المنشورات ، ولا يعرف شيئا عن الاغتيالات ! . . وسألنى النقراشى : « أنتم صرفتم . . ؟ » قلت : « نعم . . » قال النقراشى : « كم . . ؟ » . فأخبرته . . فأراد أن يعطينى المبلغ قلت : « إننا أخذناه من شخص آخر » . . . قال النقراشى : « من ؟ » . قلت : « لابد أن أستأذنه . . هل لديك مانع أن أقول له على أسمائكم ؟ » . قال النقراشى : « قل اسمى أنا فقط ، ولا تقل الأسماء الباقية . . وابتداء من اليوم سنتولى نحن التمويل . » . . وذهبت أنا ويوسف العبد إلى عبد اللطيف الصوفانى وأخبرناه بما قال النقراشى . فقال الصوفانى : « سأتصل بالنقراشى مباشرة » !

وطلبنا من الحاج أحمد جاد الله أن يصنع لنا عشر قنابل ، وأتم صنعها على الفور ، بالاشتراك مع الخلية السرية للعمال . وأحضر الحاج أحمد جاد الله نجاراً من الخلية السرية ، فبنى مخبأ فى الغرفة التى استأجرناها فى بركة الفيل . .

على بركة الله !

ثم جاءنا أمر بالتنفيذ فى محمد سعيد باشا رئيس الوزراء ! وكانت صيغة الأمر هى أن النقراشى قال لنا : « على بركة الله . . نفذوا فى محمد سعيد باشا رئيس الوزراء ! »

واخترت أنا لإلقاء القنبلة على رئيس الوزراء . واختير يوسف العبد ، ليتولى إعطاء الإشارة . وبدأ الجهاز السرى يضع تقريراً عن تنقلات رئيس الوزراء ومواعيده ، والشوارع التى يمر بها ! . . وبدأنا الاستعداد لإلقاء أول قنبلة فى الثورة ! . . وقبل موعد التنفيذ بأربع وعشرين ساعة جاءنى أحمد عبد الحى كيرة وقال : « حدث تغيير فى الخطة . . أنت لن تتولى التنفيذ ، ستتولى عملية الإشارة

فقط ، وسيتولى التنفيذ شخص آخر . » فسألته : « من هو ؟ » . قال : « عبد الحميد المنسورى » . قلت : « وهل هو مستعد ؟ » . قال أحمد عبد الحى كيرة : « نعم ، ونجح فى الاختبار . . »

وفى ليلة التنفيذ أحضرت القنبلة ، وذهبت إليه فى بيته ، وعلمته كيف يقوم بالعملية . وكانت الخطة هى : سيارة محمد سعيد باشا ستجىء من نادى محمد على مخترقة شارع سليمان وتمر فى ميدان الإسماعيلية الذى هو ميدان التحرير الآن . تتجه السيارة فى طريقها إلى شارع قصر العينى . ثم إلى شارع الشيخ ريحان إلى مكتب محمد سعيد باشا بوزارة الداخلية . يجلس عبد الحميد المنسورى على قهوة فى الميدان فى محل تشغله أجزاخانة وندسور الآن . السيارة ستصل إلى المكان المحدد حوالى الساعة العاشرة والنصف . الإشارة التى أقوم بها هى أن أخرج من جيبى منديلا أبيض وأمسح به وجهى ثم أضع المنديل فى جيبى ، وأمشى !

وحل الموعد ولم تحضر السيارة ! . . ومرت دقائق ولم تحضر السيارة ! . . ورأيت أن أذهب إلى نادى محمد على لأعرف ماذا حدث لرئيس الوزراء ، فلم أجد سيارة رئيس الوزراء ، وعدت إلى ميدان الإسماعيلية — التحرير الآن — لأرى زميلى وأخبره بالتأجيل . وإذا بى أرى البوليس والمخبرين يحيطون به !

واختفيت على الفور . .

وارتديت ملابس بلدية ، واتجهت إلى بيت صديق لى . . واتصل بى الجهاز السرى على الفور وأخبرنى أن زميلى المنسورى اضطر للاعتراف تحت تعذيب الإنجليز ، وأنه ذكر اسمى ، وذكر اسم أحمد عبد الحى كيرة . . وقبض الإنجليز على أحمد عبد الحى كيرة . . وهكذا فشلنا فى إلقاء أول قنبلة فى الثورة !

وتنكرت فى الزى البلدى وسافرت إلى قرية (شرباص)، وأبلغت أهلى فى قرية (كفر الشناوى) مركز فارسكور أننى بخير . . وبعد بضعة أيام عدت إلى القاهرة ، وأمضيت الليل فى الغرفة التى استأجرتها فى بركة الفيل لتكون مخزنا للقنابل . وهكذا نمت تلك الليلة مع عشرين قنبلة !

ثم استأجرت غرفة أخرى قريبة من بركة الفيل ، وتنكرت فى زى شيخ معمم ، وغيرت معالم وجهى ! واتصلت بالجهاز السرى على الفور . وبدأنا العمل . .

العمال فى المعركة !

وقابلنى الحاج أحمد جاد الله أحد زعماء العمال فى الجهاز السرى وقال لى : « لماذا لا تشركون العمال فى العملية ؟ لا يكفينا أن نصنع القنابل . . نريد أن نضرب أيضا ! » . قلت : « لا مانع . . » . وعرض الحاج أحمد جاد الله فكرته علينا : « نحن العمال نأخذ قسم الكفار (أى الإنجليز) وأنتم تأخذون الخونة من المصريين ! »

واتفقنا على هذه القسمة ، وسلمنا الحاج أحمد جاد الله مسدسين ! وكان لا يمر أسبوع إلا ويقتل الجهاز السرى للعمال ثلاثة من الجنود الإنجليز ! واختار العمال لهذه العملية منطقة الدراسة ، والحوض المرصود .

مكان الاجتماعات

واتخذت جميع الاحتياطات اللازمة حتى لا أقع فى يد البوليس البريطانى . . فقد وزعت صورتى على جميع البلاد ! ولم أكن أخرج من مخبئى إلا بعد المغرب . ورتبت الاجتماعات كالآتى : أجتمع بيوسف العبد فى جامع مصطفى فاضل بجوار

مدرسة المعلمين فى صلاة العشاء . ويتصل يوسف العبد بالنقراشى . وأجتمع بالطويجى صانع الأحذية والمسئول عن جهاز العمال السرى فى جامع صغير بميدان باب الخلق بعد العشاء . وأجتمع بأحمد عبد الحى كيرة ، وقد أفرج عنه بعد اعتقاله بشهور . فى جامع عابدين . وكان يوسف العبد يقابل النقراشى فى مكان قريب من مدرسة المياتم .

• • •

واستطاع الجهاز السرى أن يحصل على صور جميع المخبرين الذين يعملون مع البوليس الإنجليزى والسلطة العسكرية البريطانية . . واستطعنا أن نعرفهم جميعاً . وأن نراقبهم جميعاً ! وكان الفضل فى ذلك لأحد ضباط البوليس المصريين فى وزارة الداخلية . وقمنا بعدة عمليات . . ونجحت عمليات القنابل على طول الخط . وكنت أنتقل فى كل مكان ، أوزع القنابل والمسدسات على الخلايا السرية .

تحذير !

وفى أواخر يناير سنة ١٩٢٠ جاءنى يوسف العبد وقال : إن الجهاز السرى حصل على معلومات بأن الحلقة بدأت تضيق عليك ، وأنهم سوف يستطيعون القبض عليك بين يوم وآخر . وأن الجهاز السرى وضع قاعدة ، فإنه فى حالة ما إذا بدأت الحلقة تضيق على أى فرد من أفراده ، فيجب أن يختفى من مصر تماماً ، وأن يحل مكانه شخص جديد . وأنه لهذا تقرر وضع خطة لتهريبى إلى الخارج ، وأنه سيكون لي هناك مهمة سأخطر بها عند وصولى . واشترك فى عملية التهريب أحمد عبد الحى كيرة ويوسف العبد وأحمد زكى فهمى . وتم الاتفاق مع رئيس بحارة الباخرة سردينيا الإيطالية ، واسمه « ألبرتو نسترومو » ، وهو إيطالى . وطلب رئيس

البحارة مائة جنيه ذهبًا لهذه العملية . . ونقلت ليلا إلى السفينة الراسية فى ميناء الإسكندرية ، وأمضيت الليل فى غرفة المهمات . وعندما وصلت إلى ميناء جنوه اكتشفت أنه ينقصنى جواز سفر ! وقال رئيس البحارة إن مهمته تنتهى عند وصولى إلى الميناء ، وإن مهمة النزول إلى الميناء هى مهمتى وحدى ! . . ورأيت ضابطين من البوليس الإيطالى واقفين على سلم الباخرة يفحصان الجوازات . . واستطعت بسرعة أن أفهم كل واحد منهما ، أن زميله رأى جواز سفرى !

تزوير الجوازات !

واستطعت أن أخرج من الميناء ! ولكنى قابلت مشكلة : لا بد لكى تعيش فى إيطاليا أن تحصل على جواز سفر ! ولا تستطيع أن تقيم فى فندق إلا إذا قدمت جواز السفر . .

وأسرعت إلى بوليس المدينة ، وقلت إن محفظتى وفيها جواز سفرى نشلت من جيبى ! وأعطانى البوليس ورقة حتى يجىء لى جواز سفر من القاهرة ! ثم استطعت بطريقة ما أن أحصل على جواز سفر تركى !! وبعد فترة تلقيت رسالة من القاهرة من الجهاز السرى أنهم يريدون تهريب أحمد عبد الحى كيرة من مصر ، لأن أمره انكشف ! وأرسلت إليهم أن الصعوبة فى الجواز ، وأننى اكتشفت أن الزنكوغراف متقدم جدا فى إيطاليا ، وأننى اتفقت مع محل زنكوغراف فى إيطاليا ليقوم بتزوير ما نريده من جوازات السفر للأشخاص الذين يرغب الجهاز السرى فى تهريبهم إلى الخارج ! . . وأن كل المطلوب منهم أن يرسلوا لى جواز بسفر أى شخص مصرى عادى ، ثم صورة الشخص المطلوب تهريبه ، فأعيد لهم الجواز كاملا باسم عضو الجهاز السرى المطلوب !

مطلوب تهريب « كيرة »

وتلقيت رسالة من يوسف العبد عضو الجهاز السرى فى القاهرة تقول : « انكشفت مؤامرة اغتيال عبد الخالق ثروت . أمرت السلطة البريطانية بالقبض على أحمد عبد الحى كيرة . اختفى كيرة . . تقرر ضرورة خروج « كيرة من مصر كلها لأنهم ضيقوا الخناق عليه . ضع خطة تهريبه من عندك بسبب الرقابة الشديدة » .

* * *

وأرسلت رسالة إلى يوسف العبد أقول فيها : « أرسل پاسپورت باسم أى شخص ومعه صورة "كيرة" » . وأرسل يوسف العبد الپاسپورت المطلوب مع رئيس البحارة « نوسترومو » . وأرسلت مع « نوسترومو » جواز السفر كاملا بعد أن تم تزويره !

ووصل عبد الحى كيرة إلى إيطاليا فى أواخر فبراير سنة ١٩٢٢ بجواز السفر المزيف ، وقال لى إنه طورد من السلطات البريطانية مطاردة عنيفة ، وإنه سيسافر إلى ألمانيا لدراسة الطب .

وبعد ذلك تلقيت رسالة من الجهاز السرى بالقاهرة : « مطلوب جواز سفر باسم كامل أحمد ثابت عضو الجهاز السرى » ، وهو الذى أصبح فيما بعد الدكتور كامل أحمد ثابت المستشار بمحكمة الاستئناف سابقاً . . وقمت بتزوير جهاز السفر المطلوب . ثم تلقيت بعد ذلك رسائل متتابعة . . مطلوب مسدسات . . مطلوب أسلحة . . مطلوب ذخائر !

وكنت أرسل المطلوب مع « ألبرتو نوسترومو » رئيس البحارة الإيطالى !

* * *

وحصلت على دكتوراه فى الطبيعة البحتة من جامعة روما . . وعند الإفراج عن سعد زغلول والمنفيين ، عدت إلى القاهرة ، وقرر مجلس إدارة مدرسة الهندسة تعييني مدرساً بمرتب ٣٥ جنيهاً فى الشهر . . واستدعانى النقراشى — وكان مساعد السكرتير العام لوزارة المعارف — وقال لى : « لو أعطيناك هذا المرتب فسيقولون إننا نحابيك لصلتك بالثورة ولأنك من الجهاز السرى ، ولذلك سنعطيك ٢٠ جنيها فقط ! »

ولم أعترض ، وقلت له : « نحن لم نشتغل للمرتبات . . وإنما اشتغلنا للموت ! »

مائة ألف جنيه !

وعندما قبض على النقراشى وماهر فى مايوسنة ١٩٢٥ استدعانى « إنجرام بك » وقال لى : « إننا نريد أن نعرف شركاءك فى ثورة ١٩١٩ ! » . قلت له : « ليس لى شركاء ! » . قال : « إن عندى قراراً بتعيينك مساعد طبيب شرعى ! » قلت : « إننى غير متخصص فى الطب الشرعى ! » . قال : « سنعطيك مائة ألف جنيه إذا أثبتّ أن النقراشى وماهر كانا شركاء فى الاغتيالات ! إن لدينا الدليل ، ولكننا فى حاجة إلى تأييد لهذا الدليل ! » . قلت : « لا أعرف شيئا ! »

واستدعى إنجرام بك يوسف العبد ، وعرض عليه نفس المبلغ فرفض ! . . ثم استدعى إنجرام بك عريان يوسف سعد ، وعرض عليه نفس العرض ، فرفض ! . »

ثم استدعانى رسل باشا حكمدار القاهرة ، وقال لى : « هل تعرف النقراشى ؟ » . قلت : « أعرفه فى مناسبات اجتماعية » . قال : « هل تعرفه فى مناسبات أخرى ؟ » . قلت : « لا . . » . قال : « هل تعرف أحمد ماهر ؟ » . قلت : « نعم » . . .

قال : « أين رأيته ؟ » . قلت : « مع النقراشي ! » . قال : « هل تعرف أحمد عبدالحي كيرة ؟ » . قلت: « نعم . » . قال : « كيف عرفته ؟ » . قلت : «إنه من بلدى . وكنت أسكن معه قبل ثورة ١٩١٩ » . قال : « إن عبد الحى كيرة يقول إنك اشتركت معه والنقراشي وأحمد ماهر فى اغتيالات ! » . قلت : « يقول كيرة ما يقول ! ولكن هذا لم يحدث » . قال : « سنواجهك به ! » . قلت : « مستعد ! » . قال : « سنرسل مستر جريفيث مدير مكتب العمل بوزارة الداخلية، وتذهب معه لتقنع كيرة أن يحضر إلى مصر » .

وخشيت إذا رفضت أن يعرفوا أن فى الأمر شيئا ، وتظاهرت بالقبول ، وقلت: إنى مستعد للسفر إلى إستانبول بشرط أن يجىء والد كيرة معى ، ليساعدنى فى إقناعه !

وأرسلت إلى أحمد عبد الحى كيرة رسالة فى إستانبول أقول له : « اترك إستانبول فوراً ! » . ورويت له ما حدث . . وقابلت والد أحمد عبد الحى كيرة ورويت له ما حدث ، وطلبت إليه أن يرفض السفر ، ويعتذر بأنه مريض !

وسافر مستر جريفيث مدير مكتب العمل — والذى كان فى الوقت نفسه موظفا فى المخابرات البريطانية — إلى إستانبول وحده . .

وبحث عن عبد الحى كيرة . .

فإذا به قد اختفى من إستانبول !

الدكتور سيد محمد باشا

المدير العام بوزارة

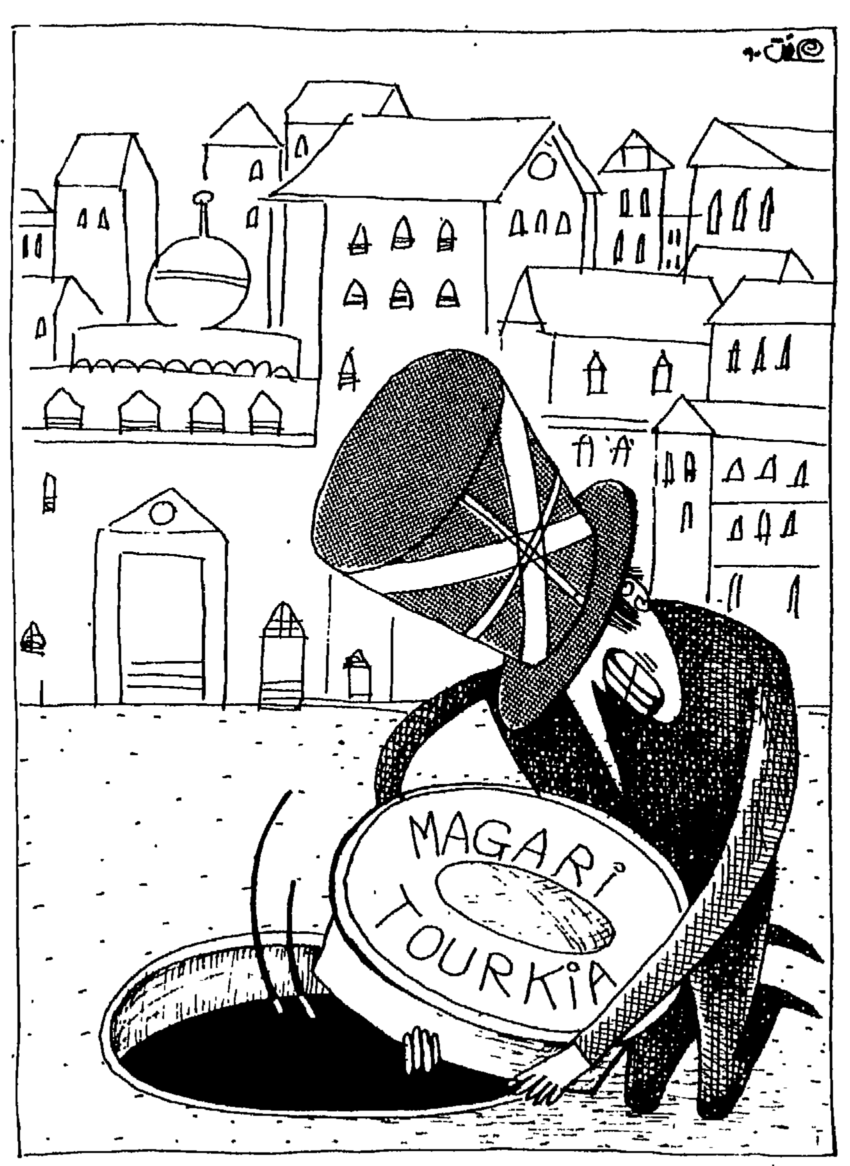
التربية والتعليم سابقا

• • •

إلى القفص من جديد !

انتهى هذا الفصل من مذكرات الدكتور سيد محمد باشا عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ .

والآن نترك الإنجليز يبحثون عن أحمد عبد الحى كيرة فى إستانبول ، ليشهد ضد ماهر والنقراشى فى محكمة الجنايات فى القاهرة . .


MAGARi
TOURKiA

الفصل الخامس

القبض على رئيس الجهاز السرى
التهمة : هى خلع السلطان

كانت المخابرات البريطانية فى الشرق الأوسط مشغولة بأمر واحد : من الذى يحرك ثورة ١٩١٩ ؟ من الذى ينظمها ؟ ما الجهاز السرى الذى يديرها ؟ من الذى يصدر التعليمات لهذا الجهاز ؟ . . ولكنها لم توفق أبداً إلى هذا السر . كانت تضع تليفون سعد زغلول فى پاريس تحت الرقابة . كانت السلطات الفرنسية تسلم للمخابرات البريطانية صور كل البرقيات التى يرسلها ، وكل البرقيات التى يتسلمها . كانت كل خطاباته يفتحها الرقيب ثم يعيد إغلاقها . كانت السلطات البريطانية تضع رقابة شديدة على بيت الأمة ، وعلى بيوت أعضاء لجنة الوفد المركزية ، وعلى محادثاتهم ورسائلهم وتليفوناتهم . . ولكن كل هذه المحاولات لم تؤد إلى الإمساك بالخيط الصحيح . . وبدأت عمليات قبض وتفتيش فى كل مكان . ولكن عمليات الاشتباه لم توصل إلى معرفة الحقيقة عن هذا الجهاز ! !

وذات يوم استدعى اللورد ألنبى المندوب السامى البريطانى عبدالرحمن فهمى بك ، وقال له إنه تلقى معلومات بأنه يحرض الصحف والشعب على مقاومة الحماية البريطانية وإنه أمر بوضعه تحت رقابة البوليس ، وإنه يحمله مسئولية ما يقع من الحوادث المكدرة ، وإنه إذا لم ينفذ هذه التعليمات فسيتخذ ضده إجراءات شديدة . . ! فقال

له عبد الرحمن فهمي إنه مسرور جداً أن يضعه اللورد أللنبي تحت الرقابة، ليعرف بنفسه حقيقة نشاطه !

وجاءت تقارير المخابرات البريطانية بأن عبد الرحمن فهمي يشتغل بالسياسة وأنه يهاجم الحالة الحاضرة ، ولكن لا شيء يدل على أنه يقوم بنشاط سري ، أو أنه يتلقى تعليمات من سعد زغلول ! . . وقدمت المخابرات البريطانية تقريرها إلى الجنرال « كلفن » القائد العام للقوات البريطانية في مصر ، فاستدعى رسل باشا حكمدار القاهرة وكلفه بأن ينبه على عبد الرحمن فهمي بأن يوقف نشاطه السياسي ! :

إنذار من الحكمدار !

ويدع عبد الرحمن فهمي يروي القصة في رسالته السرية إلى سعد زغلول في باريس :

سري — ٣ ديسمبر سنة ١٩١٩ .

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس

دعاني حكمدار بوليس العاصمة . قال لي إن مستشار الداخلية يذكرني بتنبيه اللورد أللنبي (المندوب السامي البريطاني) بالامتناع عن الاشتغال بالسياسة ، وعدم الظهور كثيراً أمام الناس ، وإنه لا يزال يراني أشتغل بالسياسة وأظهر كثيراً أمام الناس ! . . فقلت له إن اللورد أللنبي لم يتكلم معي في ذلك ولم يمنعني من الاشتغال بالسياسة، وكيف يطلب مني عدم الاشتغال بالسياسة في حين أن الزارع والصانع والكبير والصغير مشتغل الآن بسياسة بلده ، الذي يجتاز أزمة لم يسبق لها مثيل في

تاريخه ! إن اللورد أللنبي اتهمني بتحريض الجرائد والأمة على معاداة الحماية والطعن على الحالة الحاضرة ، وإنه جعلني تحت مراقبة البوليس لهذين السببين فقط . أما القول بأني أظهر كثيراً للناس ، فلم أفهم له معنى ، فهل يراد أنني عندما أريد الخروج لشراء لوازمي ، أو لأداء زيارة ، أو للفسحة ، لا أستطيع ذلك ؟ فهذا أمر لم يحصل فيه المكالمة بيني وبين اللورد أللنبي قطعياً . فأرجوك أن تبلغ ذلك إلى الجنرال كلفن (القائد العام للجيوش البريطانية في مصر) .

وانصرفت على ذلك، ولا أعرف ماذا يخبئه لي القدر بعد ذلك ، إلا أنني سائر في عملي كما كنت ، متجنباً ما تكلم به معي بخصوصه اللورد أللنبي .

عبد الرحمن فهمي

تحذير من سعد زغلول !

وأرسل سعد زغلول إلى عبد الرحمن فهمي رسالة بالشفرة يقول له إنه تلقى معلومات مؤكدة بأن شكوك السلطة البريطانية بدأت تحوم حوله ، وأن الطريقة البارعة التي استطاع أن يدير بها مقاطعة الشعب للجنة ملنر جعلت المخابرات البريطانية تشك في أن خلف هذا الجهاز العلني الذي يتمثل في لجنة الوفد المركزية جهازاً سرياً يعمل في الخفاء . وطلب سعد إليه زيادة الاحتياط .

ولكن عبد الرحمن فهمي كان واثقاً من أنه يستطيع تضليل المخابرات البريطانية والبوليس ، فأرسل إلى سعد زغلول يقول :

سري — ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٩

من عبد الرحمن فهمي بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس :

ثقوا أن مراقبتى لحركات لجنة ملنر وسكناتها أضعاف أضعاف مراقبة الغير لى ! . . ولا أتأخر عن إفادتكم بكل ما يهم الوقوف عليه من أعمال اللجنة .

عبد الرحمن فهمى

إنهم يراقبونك أنت !

وفى الوقت الذى اشتدت فيه الرقابة على عبد الرحمن فهمى فى القاهرة ضوعفت الرقابة على سعد زغلول وزملائه فى باريس ! . . كانت المخابرات البريطانية تستعين بالخدم الذين يدخلون مكتب سعد زغلول فى باريس ، فيفتشونه ، ويسرقون ما فيه ويصورونه . وكان لدى بريطانيا فى ذلك الوقت عدد ضخم من الجواسيس بلا عمل بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، فكان فى استطاعتها أن تخصص أكبر عدد للثورة الوحيدة فى العالم التى قامت فى تلك الأيام ، واستعانوا ببعض السكرتيرات الفرنسيات اللائى كن يعملن مع الوفد فى الكتابة على الآلة الكاتبة . .

ولكن المخابرات البريطانية لم تصل إلى شىء .. وقيل إن سر هذا الفشل هو أن ضباط المخابرات كلهم من الإنجليز والأجانب ، وأنه يجب أن يعهد بهذه المهمة إلى مصريين يمكنهم الاختلاط بسكرتيرية سعد زغلول وبأعضاء الوفد !

ولكن الجهاز السرى عرف هذا القرار . . وأخطر به سعد زغلول !

سرى — ٧ يناير سنة ١٩٢٠ .

من عبد الرحمن فهمى بالقاهرة إلى سعد زغلول بباريس :

دلتنا الأبحاث على أن شابين مصريين سافرا إلى باريس لمصلحة الإنجليز

للتجسس على الوفد . أحدهما يدعى على ، والآخر يدعى عزوز . . أحدهما كان سكرتيراً للمستر باترسون . أرسل لكم طى هذا صورتهما الفوتوغرافية ؟

عبد الرحمن فهمى

الملف السرى الذى ضلل المخابرات البريطانية !

ولعل أكبر ما خدم الجهاز السرى أكثر من عام ونصف عام هو الملف السرى الذى كان لعبدالرحمن فهمى فى وزارة الداخلية : كان عبدالرحمن فهمى مديراً لبنى سويف ، وكان له ملف سرى يحوى تقارير المفتشين الإنجليز عنه . وسلم مستر « هوبنور » مدير الأمن العام هذا الملف إلى المخابرات البريطانية . ودرسته المخابرات البريطانية فى أوائل الثورة ، ووصلت إلى نتيجة بأن هذا الشخص بالذات لا يمكن أن يكون هو المسئول عن الأعمال السرية للثورة !

وهنا ننقل التقارير السرية العجيبة التى كانت فى دوسيه عبد الرحمن فهمى وهو مدير .

سرى جداً — تقرير من مستر مونت سميث مفتش الداخلية ، عن عبد الرحمن فهمى مدير بنى سويف — ٧ مارس ١٩٠٧

عبد الرحمن فهمى متكبر ، يكرهه الأهالى . فقد احترامه ومحبته فى بنى سويف . لم يعد فى استطاعته استرجاعهما . ومما لا شك فيه أنه قوى ، وذو إرادة ، ولكن ينقصه أن يكون ذا أخلاق حسنة وآداب . يصبح أن يكون مديراً كفئاً ، ولكنه تلقى درساً بعد درس بدون فائدة لأن أخلاقه لا تحتمل ، وشدته معروفة فى المديريات الأخرى ، وقد يقابل بفتور من الأهالى إذا ذهب إلى مديرية أخرى ! . . والفرصة الوحيدة أن

ينقل مديراً للجيزة ، حتى يكون تحت إشراف مفتش الداخلية وحتى لا يرتكب شيئاً مما فات ! . .

مونيت سميث

مفتش الداخلية

سرى جداً — تقرير من المستر متشيل مستشار الداخلية ، عن المدير عبد الرحمن فهمى — ١٢ مايو سنة ١٩٠٧ :

مسألة عبد الرحمن فهمى تتلخص فى أمرين : أولاً اختلاطه الشديد بالنساء ، والثانى أخلاقه التى لا تطاق بالنسبة لأعيان وموظفى المديرية .

وهو ينكر الأول بتاتاً . وقد يكون الثانى ناتجاً عن كبريائه ، وعن أفكاره بالنسبة لمركزه . ولولا أخلاقه السيئة ربما ما سمعنا شيئاً عن الاتهام الأول ، ولا عن التشنيع عليه بغرض أن تتخذ إجراءات ضده ! . . أما بالنسبة لعلاقته بالنساء ، فهذا شائع جداً ، ولا يمكن غض النظر عنه ، وقد تحصلت المعلومات من مصادر كثيرة ، فإنه لما حضر إلى المديرية كان يسكن فى منزل محام ، وهناك محام آخر كان صديقاً له ويسكن بمنزل بجواره ، وكان يقضى جزءاً من وقته فى القهوات ، فأخبره أحدهم أن المدير يزور منزل جاره فى أثناء غيابه ، وعند عودته قابل المدير خارجاً من منزله ، فكانت النتيجة أن طلق امرأته وأرسلها إلى أهلها !

وهناك حادثة أخرى ، وذلك أن أحد الأعيان عاد إلى منزله من سفر فى مصر ، ولم يكن منتظراً حضوره فوجد زوجته خارج المنزل ، ثم عادت فى وقت متأخر وهى سكرانة ، وعلم أنها كانت بمنزل المدير وهو غير متزوج ! . . والمدير ينسب هذه التهم إلى كراهية بعض المحامين ، بسبب أن أغلبهم لم يتمكن من الحصول على أصوات

فى المجلس البلدى ، وإنى لا أشك أن هذه المسائل ما كنا نسمع عنها كثيراً لولا أخلاقه ، فإنها شديدة بالنسبة للموظفين والأعيان ، فهو يصرخ فى وجه من يكلمه ، ويحتد لأقل شىء ! . . وحتى الآن ، وفى الوقت الذى طلبنا إليه أن يحسن أخلاقه ، لا يسمح للحكمدار بالجلوس معه فى غرفته ، ويعامل موظفى المجلس البلدى وأعضاءه كأولاد صغار . أخلاقه بالنسبة للأعضاء شديدة ، ولا يسمح لأحد بانتقاد أعماله ! . .

متشيل

مستشار الداخلية

سرى جداً — تقرير من مستر هيزل المفتش بوزارة الداخلية ، عن المدير عبد الرحمن فهمى — أول يونيو سنة ١٩١٧ :

اشتكى القاضى محمد مصطفى بأن المدير عبد الرحمن فهمى ينظر بالمنظار المقرب على النساء فى البيوت المجاورة ، كما شكا عمدة بنى سويف من سوء معاملة المدير وتصرفاته السيئة . . وبحثت المخابرات البريطانية عن هذا الدوسيه ، ووصلت منه إلى نتيجة أن الصفات التى يذكرها مفتشو وزارة الداخلية الإنجليز عن عبد الرحمن فهمى تؤكد أنه ليس هو الذى يدير الجهاز السرى ، فالمفروض فى الرجل الذى يتولى مثل هذا العمل أن يكون هادئاً وديعاً ، صبوراً مجاملا ، وبذلك يستطيع أن يجمع الذين يعملون معه . فمن غير المعقول أن يكون رجل بصفات عبد الرحمن فهمى التى تؤكدها التقارير السرية البريطانية هو الذى يقوم بهذه العملية ، والرجل الذى يقوم بمثل هذه العملية الخطيرة يشترط فيه أن يعرف كيف يكسب معاونيه ، ويوهمهم أنهم أصدقاؤه ، وأنه يثق بهم ويعاملهم معاملة رفيعة ، وهذا أمر لا يتوافر فى عبد الرحمن

فهمى كما تقول هذه التقارير السرية ، فهو لا يسمح لمرؤوسيه بأن يجلسوا فى حضرته ، ويعامل موظفى المجلس البلدى كأنهم أطفال صغار ! ثم إن التقارير تقول إن عبد الرحمن فهمى مشغول بالنساء ، ومثل هذا الرجل لا وقت لديه لكى يقوم بهذا العمل الضخم ! . .

وبقيت المخابرات تحت وهم هذه التقارير السرية من ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ إلى شهر يونيو سنة ١٩٢٠ . !

معلومات خطيرة جداً !

وفجأة تجمعت الأخبار لدى المخابرات البريطانية بأن عبد الرحمن فهمى هو الرجل الخطير الذى يبحثون عنه ! . . ولكن لم تكن توجد أدلة تثبت عليه هذا الاتهام ! . . واتفقت المخابرات مع مستر « هوبنور » مدير الأمن العام على أن الحل الوحيد هو تلفيق قضية ، والحصول على شهود زور !

وتم وضع الخطة : إنهم يعرفون ماذا يفعل الجهاز ، ولكنهم لا يعرفون من هم أعضاء الجهاز ! . إنهم عرفوا غرض الجهاز ، ولكنهم فشلوا فى معرفة سر الجهاز السرى ! . . وحددوا التهمة بأنها هى : « أن عبد الرحمن فهمى وآخرين متهمون بارتكاب جرائم تقع تحت طائلة الأحكام العرفية ، وهى التآمر على الاحتلال ، وأنهم ألفوا جمعية سرية تسمى « جماعة الانتقام » غرضها خلع عظمة السلطان ، وقلب حكومته ، وإثارة ثورة ، والتحريض على القتل ، وتوزيع أسلحة ، وقتل عظمة السلطان ووزرائه ! » .

ثم جاءوا بشهود زور ، هم « عبد الظاهر السمالوطى » الطالب بالأزهر و « إسماعيل

عاصم منيب » ، وكان طالب طب ثم اشتغل فى الجيش البريطانى ، وطالب فى الأزهر اسمه « سيد محمد مصباح » ، وجعلوهم يعترفون كتابة بأن عبد الرحمن فهمى حرضهم على قتل عظمة السلطان ووزرائه بإلقاء القنابل عليهم ! . . وجعلوهم يعترفون بأن الجهاز السرى يتألف من : عبد الرحمن فهمى ، وعلى هنداوى طالب بالأزهر ، ومحمد لطفى المسلمى طالب بالحقوق ، وحسنى الشنتناوى طالب ثانوى ، وتوفيق صليب طالب بمدرسة الأقباط ، ومحمد حلمى الجيار طالب طب ، ومنير جرجس عبد الشهيد طالب بمدرسة الأقباط ، وحامد المليجى الصحفى ، وإبراهيم عبد الهادى طالب حقوق ، ومحمود عبد السلام مدرس ، وكامل أحمد ثابت خريج الحقوق ، وكامل جرجس عبد الشهيد طالب حقوق ، وعبد الحليم عابدين طالب حقوق ، ومحمد إبراهيم بسليمان طالب بمعهد الإسكندرية ، ومحمد عبد الرحمن الجديلى خريج القضاء الشرعى ، ومحمد سامى سكرتير محمد داود باشا ، وياقوت عبد النبى طالب ثانوى ، وعبد العزيز حسن هندى طالب ثانوى ، ومحمد يوسف ، وقرياقص ميخائيل صحفى ، وصالح حسن شلبى ، ومحمد الميرغنى النجار ، وحافظ محمود عواد مزارع ، ومحمد حسن البشبيشى المحامى ، ومحمد المصيلحى طالب بالجامع الأحمدى ، وعازر غبريال ، وناشد غبريال ، وأنيس سليمان عامل بالسكة الحديد.

وبعد أن رتبت المخابرات البريطانية القضية ، وقسمت الأدوار على شهود الزور ، قبضت السلطة العسكرية على عبد الرحمن فهمى وهؤلاء جميعاً ، ووضعتهم فى السجن . ولكن المفاجأة أن المخابرات البريطانية لم تعرف أغلب الجهاز السرى ، ولم تعرف اسم أحمد ماهر ولا النقراشى ولا حسن كامل الشيشينى ولا عبد الحليم البيلى ولا شفيق منصور ولا محمود إسماعيل ولا الدكتور سيد محمد الباشا ولا الحاج أحمد جاد الله ولا عشرات من الذين لعبوا أدواراً خطيرة فى الثورة ! . .

برقية مفتوحة !

وفى أول يوليو تلقى سعد زغلول فى لندن برقية بالشفرة من القاهرة باعتقال عبد الرحمن فهمى! وكان سعد زغلول يومها يفاوض لورد ملنر فى عقد معاهدة تلغى الحماية وتعلن الاستقلال . وفى اليوم نفسه تلقى ابن شقيقة سعد زغلول — المرحوم سعيد زغلول وكيل النيابة — برقية مفتوحةمن باريس بإمضاء «صفية» تقول له فيها إنها كانت وكلت عبد الرحمن فهمى لبيع أطيانها ، ونظراً لحالته الصحية فإنها ترى أن يتولاها الشيخ أحمد ، وترجوه المحافظة على عقود الإيجار !

وكانت البرقية فى ظاهرها بريئة : فإن ناظر زراعة صفية زغلول اسمه الشيخ أحمد صالح ، ومن المعقول أن يتولى إدارة الأطيان أو بيعها ! ولكن سعيد زغلول اتصل على الفور بالدكتور أحمد ماهر ، واجتمع به فى محل (صولت) الحلوانى وأطلعه على البرقية ، ففهم منها الدكتور ماهر أنها من سعد زغلول ، وأن المطلوب منه أن يتولى هو العمل الذى كان يتولاه عبد الرحمن فهمى ، وأن يحافظ على الرسائل السرية الموجودة عند عبد الرحمن ، وهى الرسائل التى كان أحمد ماهر يتولى مع صادق فهمى حل رموزها !

المغامرة !

وعلى الفور بدأت قصة مثيرة : اجتمع الدكتور أحمد ماهر بشقيقه الدكتور محمود ماهر ، ووضعا خطة . وفى اليوم التالى دق التليفون فى غرفة مكتب عبد الرحمن فهمى ، المغلقة بالشمع الأحمر ، وإذا بمحيى الدين فهمى — الابن الأصغر لعبد الرحمن فهمى ، ويبلغ من العمر ثمانى سنوات — يقتحم الباب المغلق بالشمع

الأحمر ليرد على التليفون . . وانفتح الباب ! . . وبعد ساعة اتصل مراد فهمي نجل عبد الرحمن بك فهمي، والبالغ من العمر ١٧ سنة تليفونيًّا بالدكتور محمود ماهر، وقال له إنه كان هو وأخوه الصغير محيي الدين واقفين أمام غرفة المكتب المغلقة بالشمع الأحمر ، وفجأة دق التليفون ، فاندفع الطفل محيي الدين بدون شعور واقتحم الباب .

وقال الدكتور محمود ماهر إن هذا موضوع خطير جدًّا ! ! واتصل الدكتور محمود ماهر على الفور بحكمدار القاهرة ، وبمستر ابلت مساعد الحكمدار ، وبمستر نبلور مدير الأمن العام ، وأبلغهم ما حدث لاتخاذ الإجراءات . وشكر الإنجليز المسئولون الثلاثة على اهتمامه ومبادرته بإبلاغهم الأمر . . وقامت الدنيا وقعدت ! إن هذه الحيلة الساذجة جعلتهم يفقدون أخطر الأوراق والوثائق ! واضطرت المحكمة العسكرية البريطانية أن تعقد جلستين للتحقيق فى هذا الموضوع الخطير : فقد أثير فى جلسة المحكمة العسكرية يوم السبت ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٠ . . وأثير مرة أخرى فى جلسة يوم الاثنين ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٠ . وسألت المحكمة العسكرية حكمدار القاهرة . ثم سألت المحكمة البكباشي بيكر وكيل الحكمدار . ثم سألت حسن فؤاد نور مأمور قسم السيدة زينب . ثم سألت الدكتور محمود ماهر : ثم سألت مراد فهمي نجل عبد الرحمن فهمي بك البالغ من العمر ١٧ سنة . ثم سألت الأستاذ كامل البنداري المحامى الذى سمع بالواقعة البريئة من الدكتور محمود ماهر عقب حدوثها . . وأكد الشهود جميعاً أن المسألة حدثت كما رواها نجل عبد الرحمن فهمي . . وقد ورد نص هذه التحقيقات فى الصفحة الثالثة من جريدة الأهرام يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٠ ، وفى الصفحة الأولى من الأهرام يوم ٢٧ يولية سنة ١٩٢٠ .

ولكن المفاجأة . . أن الدكتور أحمد ماهر عندما ذهب إلى مكتب عبد الرحمن

فهمى بعد فتح الباب المغلق بالشمع الأحمر ، لم يجد رسائل سعد زغلول السرية ! ولم يجد ورقة واحدة هامة عن نشاط الجهاز السرى ! بل وجد فيها مجموعات من الجرائد والمجلات التى لا قيمة لها . ماذا حدث للتعليمات السرية ؟ أين ذهبت ؟! . . واتصل الدكتور أحمد ماهر بعبد الرحمن فهمى فى السجن ، وعرف منه الحقيقة المذهلة ! إن عبد الرحمن فهمى تلقى قبل القبض عليه بأربع وعشرين ساعة رسالة من أحد أفراد الجهاز الذى يعمل فى القيادة البريطانية بأنه تقرر القبض عليه فى اليوم التالى ! وأسرع عبد الرحمن فهمى ونقل جميع التعليمات السرية والأوراق السرية والمذكرات الهامة من مكتبه ، ومن بيته ، إلى مكان مجهول ! . . بل إن عبد الرحمن فهمى طلب عند القبض عليه من الضباط أن يفتشوا المكتب ، فقالوا إن تعليمات اللورد أللنبى ألا يفتشوه بل يضعوا عليه الشمع الأحمر ، لأن فيه الرسائل المتبادلة بشأن المفاوضات التى تجرى مع سعد زغلول ولورد ملنر فى لندن ، وأن اللورد أللنبى تلقى تعليمات بألا تمس هذه الرسائل إلا بعد الرجوع فى شأنها إلى لندن .

وأبرق الدكتور أحمد ماهر إلى سعد رسالة بالشفرة بأن الرسائل السرية فى أمان ! . . ولولا هذا لكان سعد زغلول أحد المتهمين فى قضية عبد الرحمن فهمى بتهمة « التآمر على الاحتلال ، وتأليف جمعية سرية تسمى جمعية الانتقام ، غرضها خلع السلطان وقلب حكومته ، وقتل السلطان ووزرائه » كما ورد فى نص قرار الاتهام !

كيف عرف سعد ؟!

ولكن ماذا فعل سعد زغلول فى لندن عندما وصله نبأ القبض على عبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى للثورة ! ؟ إن إسراع سعد زغلول بإرسال تلغراف

من باريس إلى ابن شقيقته سعيد زغلول فى القاهرة بإمضاء زوجته صفية زغلول ، يدل على هذا الاهتمام . ولكن سعيد زغلول الذى تلقى التلغراف مات فى عام ١٩٢٣ . وصفية زغلول التى أرسلت التلغراف ماتت بعد ذلك بعدة سنوات ، وأحمد ماهر مات عام ١٩٤٥ . . والاعتماد الوحيد حتى الآن هو على الرواية التى كانت معروفة فى أسرة سعد زغلول ، والتى سمعتها من سعيد زغلول وهو خالى !

ولكن فى دراسة التاريخ لا تقبل شهادتى ولا شهادة الأستاذ مراد فهمى وزير الأشغال السابق الذى قال لى إنه يذكر تماماً واقعة فتح باب غرفة والده المختومة بالشمع الأحمر . . بل قد لا يقبل التاريخ شهادة الصحف ! إن جريدة الأهرام فى الصفحة الثالثة من العدد رقم ١٣١٨٧ الصادر فى يوم ٢٦ يوليو سنة ١٩٢٠ ، وفى الصفحة الأولى من العدد رقم ١٣١٨٨ الصادر فى يوم ٢٧ يوليو سنة ١٩٢٠ أوردت نص التحقيق الذى أجرته المحكمة العسكرية البريطانية فى شأن فتح الباب المغلق بالشمع الأحمر فى مكتب عبد الرحمن فهمى ، ولكن ليس فى هذا كله دليل مكتوب على ما حدث لسعد زغلول فى لندن عندما علم باعتقال عبد الرحمن فهمى .

فكيف نثبت هذه الواقعة الخطيرة ؟ . . إن مذكرات سعد زغلول تستطيع أن تحمل الرد الحاسم . فى صفحة ٢٢٤٢ من مذكرات سعد زغلول كتب سعد يقول :

أول يوليو سنة ١٩٢٠

« ورد تلغراف من محمود سليمان باشا (رئيس لجنة الوفد المركزية) بتاريخ اليوم أول يوليو ، يفيد أنه قبض على عبد الرحمن فهمى ، وأودع سجن قصر النيل . وأطلعت عدلى يكن وبعض الإخوان على التلغراف ، وأخبرنى عدلى يكن أنه سمع

من الأعرج « مستر رولاند ، مندوب لورد ملنر « أنه وردت أخبار لوزارة الخارجية عن أن فى مصر استعداداً لإحداث اضطرابات إذا انقطعت المفاوضات . ثم استدعينا الأعرج (مندوب لورد ملنر) وأطلعناه على التلغراف فقال إنه لا علم له به . وقال إن هذا غير مناسب ، وأنه يذهب حالا إلى لورد ملنر ليحيطه به ، وليحصل منه على تحديد وقت لأن يقابلوه (مخاطباً لى ولعدلى) ، فقال عدلى إنه لا لزوم لكونه يقابل ملنر ! ولم يبد عدلى يكن اعتراضاً (على القبض على عبد الرحمن فهمى) بل اكتفى بأن اشترك فى شرح الحالة . ثم تنحى عدلى يكن عن الحضور (حضور اجتماعى مع لورد ملنر بشأن عبد الرحمن فهمى) . وبعد انصراف الأعرج (مندوب لورد ملنر) انصرف عدلى يكن من غير انتظار عودة الأعرج ! فتعجبت من تحرزه من الاعتراض أمام الأعرج ، ومن انسحابه من مقابلة لورد ملنر . وقلت : « إذا كان الحال هكذا فويل لنا إذا نجحنا ، وإذا خبنا ! » .

ثم عاد الأعرج بعد قليل ، وقال إن لورد ملنر كان عنده علم بهذا الحادث : لأنه ورد على وزارة الخارجية تلغراف يفيد بأنه قبض عليه للاشتباه فى أن له دخلا فى الاعتداء على الوزراء . وأن لورد ملنر طلب — بتلغراف — التفصيلات ، وأنه آسف لهذه الحادثة . وأنه مسافر غداً ، ولا يعود إلا فى مسائه ، ولى أن أقابله بعد غد فى الصباح ، فى الوقت الذى أريده ، قبل الظهر المحدد لاجتماع اللجنة الأصلية (للمفاوضات) .

وحضر بعد ذلك حمد الباسل وعبد العزيز فهمى ، ثم سينوت حنا ، فقصصت الأمر عليهم ، واتفق الرأى على أن أذهب غداً إلى لورد ملنر وأقول له إن كان الأمر فى يد القضاء فسمعاً وطاعة ، وإن كان حصل تنفيذ للأحكام العرفية فلا نقبل هذه المعاملة ولا ينبغى لنا أن نستمر فى المفاوضات ، فإن قبل لورد ملنر قطع المفاوضة

دل ذلك على أنهم لا يريدون أن يتفقوا معنا ، وإن . . لا ، فعلنا الواجب علينا .

ولم يحضر عبد اللطيف المكباتى ولا على ماهر . وأمضيت السهرة مع عبد العزيز فهمى إلى الساعة الثانية صباحاً بعد نصف الليل ، وقد استغرب من عدلى مثل استغرابى ، كما استغرب منه حمد باشا الباسل . . . » .

هذا نص ما كتبه سعد زغلول فى مذكراته فى يوم أول يوليو سنة ١٩٢٠ عندما وصله نبأ القبض على عبد الرحمن فهمى رئيس جهاز الثورة السرى .

ولكن ماذا فعل فى اليوم الثانى ؟


مصر

أزمة فى لندن من أجل عبد الرحمن فهمى!

شعر سعد زغلول وهو فى لندن بأن الثورة أصيبت بضربة خطيرة، بعد أن قبض الإنجليز على رئيس الجهاز السرى للثورة، الذى لا يعرف أحد من أعضاء الوفد أى شيء عن مهمته الخطيرة! .

وحدثت أزمة فى لندن بين سعد زغلول وعدلى يكن . . عدلى فى ذهول من موقف سعد العجيب ، وإظهاره كل هذا الاهتمام بالقبض على عبد الرحمن فهمى ! من هو عبد الرحمن فهمى؟ إنه سكرتير لجنة الوفد المركزية فقط لا غير ! فهل يستوجب هذا قطع المفاوضات ؟ ! لقد سبق أن قبض الإنجليز على محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية ، ووالد محمد محمود عضو الوفد ، فلم يبد سعد زغلول هذا الاهتمام ! . . وقبض الإنجليز على إبراهيم سعيد باشا وكيل لجنة الوفد المركزية ، وأمين صندوقها ، فلم يهتز سعد زغلول ! .. وقبض الإنجليز على عشرات من رجال الثورة وحكموا عليهم بالإعدام ، ونفذوا فيهم أحكام الإعدام ، ولم يكن سعد زغلول يفعل سوى الاحتجاج على هذه المظالم ! . . فلماذا هذا الاهتمام الخطير ، ولماذا التهديد بقطع المفاوضات ؟

بل إن بين أعضاء الوفد علي ماهر ، وهو ابن شقيق عبد الرحمن فهمي ، وعبد اللطيف المكباتي وهو قريب له ، وهما لا يريان في القبض على عبد الرحمن فهمي هذا الأمر الجلل الذي يشعر به سعد زغلول ! . . ولكن علي ماهر وعبد اللطيف المكباتي لم يعرفا دور عبد الرحمن فهمي ، ولم يكونا على علم بحقيقة نشاط الجهاز السري . . وقد يعذر عدلي يكن وعدد من أعضاء الوفد الذين أخفى عليهم سعد هذه الحقيقة الخطيرة ، عندما عارضوه في الإجراءات التي يريد أن يتخذها بقطع المفاوضات من أجل القبض على عبد الرحمن فهمي . ولكن هل كان سعد زغلول يستطيع أن يأتمن كل أعضاء الوفد على هذا السر الرهيب ! خاصة وهو يعتقد أن أغلبية الأعضاء ليست مستعدة لأن تستمر مع الثورة إلى نهايتها ، فكيف يطلعهم على ما يقوم به الجهاز السري للثورة ، وقد ينفصلون منها أو يعتزلون العمل فيها كما بدأ بعضهم يفعل في تلك الأيام !

إذا كان عدلي يكن قد رفض أن يشترك مع سعد زغلول في التحدث في هذا الموضوع مع لورد ملنر ، عندما عرف أن التهمة الموجهة لعبد الرحمن فهمي هي أن له دخلا في الاعتداء على حياة الوزراء . . فماذا كان يفعل لو عرف الحقيقة كلها التي أعلنت بعد ذلك بأسبوعين عند ما أعلنت عريضة الاتهام التي جاء فيها بالنص :

« المتهم عبد الرحمن بك فهمي وآخرون ، متهمون بارتكاب جرائم تقع تحت طائلة الأحكام العرفية وهي التآمر ، وذلك أنهم كانوا أعضاء في جمعية تسمى جماعة (الانتقام) التي كانت أغراضها خلع عظمة السلطان ، وقلب حكومته ، وإحداث هيجان ، والتحريض على القتل ، وتوزيع أسلحة ، وقتل عظمة السلطان ، ووزرائه ، وآخرين . ومتهمون أيضاً بارتكاب جريمة أخرى تقع تحت طائلة الأحكام العرفية ، وهي التحريض على القتل ، وذلك أنهم في أوقات مختلفة ، بمنزل عبد الرحمن

بك فهمى ، وفى الأزهر . وفى محال أخرى ، حرضوا عبد الظاهر السمالوطى ومحمد منيب ، وأشخاصاً آخرين على قتل عظمة السلطان ووزرائه . بواسطة إلقاء القنابل عليهم ، وبوسائل أخرى » .

وقد نشر قرار الاتهام هذا فى صفحة ٣ من جريدة الأهرام الصادرة فى ١٤ يوليو سنة ١٩٢٠ ، فماذا فعل سعد زغلول عند ما أذيع أن غرض عبد الرحمن فهمى هو خلع السلطان وقتله ؟ ! إن مذكرات سعد زغلول تروى قصة الصراع الذى دار فى لندن بين الذين يعلمون ، والذين لا يعلمون !

كتب سعد زغلول يقول :

الجمعة ٢ يوليو سنة ١٩٢٠

اجتمع أعضاء الوفد ، وحضر عدلى يكن . وجرى الحديث فى حادثة عبد الرحمن فهمى ، وقد كان الأعرج (مستر رولاند مندوب لورد ملنر) حضر قبل ذلك ، وقال إن أسباب القبض عليه غير معلومة ، وطلب لورد ملنر بتلغراف تفصيلها . وأنكر ما قاله بالأمس من أن الخبر الذى ورد على وزارة الخارجية بالقبض عليه أنه حصل اشتباه فيه بأن له يداً فى الاعتداء على « حياة » الوزراء . وقال إن ذلك كان فرضاً من لورد ملنر ، لا خبراً واردا من مصر على وزارة الخارجية . وتبين أنه تناقض فى أقواله .

وقال حمد باشا الباسل لعدلى باشا يكن : إنه يحسن أن تقابل لورد ملنر ، لكى تفهمه الحال جيداً ، وتنقل له ما فى نفوسنا . فأجاب عدلى يكن وقال إنه لا يذهب أبداً ، والأحسن أنى أنا الذى أذهب لكى أقول ما فى نفسى . وكان لطفى السيد يقول . ويوافقه على ماهر وحمد الباسل ومحمد على : « إن الأحسن ألا تقطع المفاوضة .

ولا تتأجل ، بل تستمر » . وقال عدلى يكن : « يلزم أن يعطى لورد ملنر الزمن الكافى لكى يصلح ما أفسده غيره » . . قلت له : «سننظر فى الأمر بعد الظهر» . وتحادثت مع محمد محمود بعد ذلك ، فأظهر أسفه للحادثة ، ولكنى شعرت منه أنه موافق على رأى لطفى السيد وعدلى يكن ،وما رأيت منه تأثراً لتنحى عدلى يكن (عن التدخل فى مسألة عبد الرحمن فهمى) . والحاصل أن المسألة ليست مما يتهاون فيه ، وربما كان الأحسن أن نقول للمنر إنه يظهر أن هناك سياستين : سياسة إنجليزية فى مصر ، وسياسة أخرى فى لندن . وأن الأولى هى التى فعلت ما نكره ، وما نشكو منه ، من غير أن يكون للثانية دخل ، وحينئذ لاينبغى لنا ، وقد رأينا عطفا من الثانية ولطفا أن نغلب أسفنا من السياسة الأولى على سرورنا من الثانية، ولهذا عولنا على متابعتها وعدم المبالاة بما تعاملنا به غيرها ، وقد يكون من المفيد أن نشير إليه بأن القبض لو كان بيد القضاء فلا حيلة لنا فيه ويلزم الخضوع لأمره . . . ولكنه بيد السياسة ، ولهذا لا يصح لنا أن نغض الطرف عنها ، لا نحن ولا هو (ملنر) .

* * *

كلمنى مساء اليوم عدلى يكن بالتليفون قائلا إن الأعوج (مندوب لورد ملنر) يؤكد أن التلغراف الوارد من مصر خال من بيان أسباب القبض ، وأن لورد ملنر أرسل تلغرافاً صباح اليوم يطلب التفصيل ، ويوصى باستعمال الحكمة أو كمال الاحتياط حرصاً على سير المفاوضات . وربما لا يأتى الجواب غداً . فأجبته بأنى غير متصور أن يخلو التلغراف من بيان الأسباب . فقال عدلى بعد قليل من التردد : « إنه جاء فيه أنه إلحاقا لتلغراف سابق » . فقلت : « التلغراف الذى أخبرتنى عنه ؟ ! » . وقد كان عدلى يكن أخبرنى أنه وردت على وزارة الخارجية هنا ،كما يقول الأعرج (مندوب

لورد ملنر) أخبار تفيد أن هناك (فى مصر) ، استعداداً لإحداث اضطرابات إذا لم تأت المفاوضات بنتيجة . فقال عدلى : « ليس هو إياه : ولكنه تلغراف آخر ، يفيد أن عبد الرحمن فهمى له يد فى الاعتداء على الوزراء ! » فاستنتجت من ذلك ثلاث نتائج : الأولى : أن لورد ملنر أوصى بالحكمة عقب التلغراف الأول ، وما طلب التفصيل إلا عند التلغراف الثانى .

والثانية : أن عدلى يعلم من أول الأمر بالمسألة .

والثالثة : أن تنحيه (عن مقابلة ملنر للتحدث فى مسألة عبد الرحمن فهمى) إنما كان بناء على علمه .

ووافقنى على ذلك عبد العزيز فهمى ثم محمد محمود .

السبت ٣ يوليو سنة ١٩٢٠

ورد تلغراف من محمود باشا سليمان (رئيس لجنة الوفد المركزية بالقاهرة) بأن القبض على عبد الرحمن فهمى لامبرر له ، والقصد منه إضعاف الثقة باللجنة المركزية . وكان قد ورد هذا التلغراف بعد أن قال لى الأعرج إن لورد ملنر مستعد لمقابلتى صباح اليوم فى أية ساعة . بعد أن كان قد تحدد انعقاد اللجنة الأصلية (للمحادثات) الساعة الثانية عشرة ، عاد وأخبرنا بالتليفون أنى سأقابل ملنر فى الساعة الحادية عشرة والنصف .

فما هذا الاختلاف ؟ أليس معناه أن هناك مناورة ؟ أو هو نتيجة حوادث لا نعلمها سيكشف المستقبل عنها ؟ .

* * *

« قابلت ملنر فى الساعة الحادية عشرة وعشر دقائق ، وأبديت له استيائى من القبض على عبد الرحمن فهمى . وقلت له إن كان القضاء هو الذى أمر بالقبض عليه فلا اعتراض لنا ، ولكن إذا كان ذلك حصل اعتباطاً أو سياسة ، فذلك ما لا قبل لنا باحتماله ، وما دام سبب القبض لم يكن معلوماً ، ولا هناك أدلة على تداخله فى جناية بعينها ، حق لنا أن نعتقد أن الأمر لم يأت من جانب القضاء ، وأخشى أن تكون السياسة المعارضة فى مصر للمفاوضة هى التى قضت بذلك .

فقال اورد ملنر : « إنى اهتممت بالمسألة ، وأكبر ظنى أن القبض عليه للاشتباه فى أن له دخلا فى الاعتداءات على الوزراء ، وقد طلبت التفاصيل ولم تأت بعد ، وإنى مشترك معك فى أنه إذا لم يكن هناك تهمة معينة ولا دليل عليها كانت المسألة خطيرة ، وحق لى العمل » .

وفى هذه الأثناء قدم له سكرتيره ورقة مكتوبة ، فقال لوردملنر : « إن هذا تلغراف من مصر يفيد أنه تم القبض على عبد الرحمن فهمى بتهمة معينة ، وأن هناك أدلة ستصل فى تلغراف آخر » . فقلت : « إن هذا التلغراف يدل على أنه ليس هناك أدلة ، لأنه لو كانت ، لوضحوها فى هذا التلغراف ، لأنها هى التى تهم معرفتها ، وهذا ما يجعلنى أعتقد أن السبب سياسى ، ولا يليق حصوله فى أثناء المفاوضات التى حصلت بقصد الوصول إلى اتفاق بيننا » . قال لورد ملنر : « إنى منتظر التفاصيل لأعمل بناء عليها » .

وحكيت له قصة الثعلب وهربه عند علمه بتسخير الجمال فى السلطة العسكرية : « قالوا للثعلب : « لماذا هربت من مصر ؟ » قال : « إن السلطة العسكرية تجمع الجمال » . قالوا : « ولكنك لست جملا » ! . قال الثعلب : « سأقول لهم أنا جمل .

فيقولون : ثعلب . لا ، جمل ! لا ، ثعلب ! . . حتى أبقى مسجوناً إلى أن تنتهى الحرب !» . . وقلت ضاحكاً : «إن الاتهام سهل، ولكن الإثبات صعب جداً، ولا ينبغى أن تسعوا للحصول على الأدلة، بل يجب — خصوصاً فى هذه الحالة — أن يكون الحبس بناء على وجودها ! » .

فوافق لورد ملنر على ذلك . وجاء ذكر تفتيش بيت عبد الرحمن فهمى، فقلت : «هل ينبغى أن يفتش بيته ، وفيه مخابراتنا المتعلقة بالمفاوضة ، بعد أن استأذنا أن يكون التخابر أحياناً بيننا وبين الوفد فى القاهرة بالشفرة أثناء المفاوضات ، وقد يجوز أن يكون فى هذه المخابرات ما يسوؤك ؟ إن حماية المخابرات تقضى بعدم التعرض لها بالتفتيش فى الأحوال الاستثنائية !» . فقال لورد ملنر : «إنى موافق على ذلك، ومتأكد تقريباً أن لورد ألنبى لا بد أن يكون جرى على ذلك ، ومع هذا فإننا لا نفعل شيئاً حتى تأتى التفاصيل . . وأنا أول من يفهم حرج مركزك فى هذه الحالة» .

٥ يوليو سنة ١٩٢٠

بعد انتهاء المفاوضات اليوم مع لورد ملنر ، وانصراف إخوانى (عدلى يكن ، وعبد العزيز فهمى ، ومحمد محمود) تكلمت مع لورد ملنر فى مسألة عبد الرحمن بك فهمى. فقال إنه مقتنع تمام الاقتناع بأن القبض عليه لم يكن إلا بناء على أدلة، ولا بد من عرض هذه الأدلة على القاضى الفصل فيها ، وأن البلد تحت الأحكام العرفية . . وغير ذلك من الأقوال التى لم أرتح إليها .

٨ يوليو سنة ١٩٢٠

فى نهاية اجتماعى بلورد ملنر تكلمت معه فى مسألة عبد الرحمن بك فهمى ، فقال إنه ورد عليه من مصر ما يدل على أنه تحول إلى محكمة عسكرية . فقلت : « إننا نخضع لحكم القضاء » .

١٠ يوليو سنة ١٩٢٠

فى هذا اليوم ورد تلغراف من محمود سليمان باشا ، بأن عبد الرحمن فهمى بك تحول إلى محكمة عسكرية تنعقد فى يوم ١٥ يوليو بتهمة كونه عضواً فى جمعية « الانتقام » . وجرى التحقيق فى غيابه بواسطة محمد بدر الدين مدير الأمن العام و « مكنوتن » . ولم يسأله أحد ، والشهود ضده ملفقون . والقلق عام .. فذهب عدلى إلى لورد ملنر فى الساعة الرابعة مساء ، وأطلعه على التلغراف . فاستبعد لورد ملنر حصول ذلك . ووعد أن يستفهم تلغرافيًّا عن الحقيقة ، وأكد أنه كتب مرتين توصية لاستعمال الدقة والاحتياط ، وأن لورد ألنبي أكد له أن كل الضمانات لحرية الدفاع وعدالة الحكم ستعطى .

١٥ يوليو سنة ١٩٢٠

ورد تلغراف من محمود باشا سليمان بأنه تحددت جلسة فى ١٥ يوليو للتحقيق مع عبد الرحمن فهمى بك ، وأن المتهمين بلغوا ثلاثين ، وأن جلسة المحاكمة تحددت فى يوم ٢٠ يوليو . وقد تبين أن جلسة التحقيق التى تحددت كانت بعد قرار المحاكمة ، ولم يحصل التفكير فيها غالبًا إلا بعد ملاحظتى للورد ملنر . واقترح محمد محمود أن

يدافع محام إنجليزى عن عبد الرحمن فهمى (أمام المحكمة العسكرية الإنجليزية) فقوبلت الفكرة بالارتياح لأنه لا بد أن يكون بريئاً ، ولم يتهم إلا للخدمات التى كان يؤديها للوفد ، لا لكونه جانياً ، إذ يعلم أن الإجرام ليس من وسائل الوفد ولا من رغائبه ، بل من أقبح الأشياء لديه ، ولا يزال على بك ماهر وعبد اللطيف المكباتى يبحثان عن محام قدير لهذه المهمة . ولقد فكرت أمس طويلا ، وأخشى ما أخشى أن التباطؤ (فى المفاوضات) مع استبداد الحكومة فى مصر ؛ والدسائس التى يبثها أعداء الوفد ضده ، خصوصاً بعد اعتقال رجل مثل عبد الرحمن فهمى ، كان عليه معول كبير فى ترويج الأفكار الصحيحة ، ومقاومة الآراء الفاسدة التى كان يروجها الخصوم والحاسدون . ولقد قال لى أمس مستر ولرند (مندوب اللورد ملنر) إن الأمير عمر طوسون باع قطنه بمبلغ ثمانمائة ألف جنيه ؛ وعلمت أنه وضع هذه الأموال تحت تصرف خصوم الوفد . وأيد حمد باشا الباسل هذه الرواية ! .

° ° °

١٦ يوليو سنة ١٩٢٠

ورد أمس تلغراف من محمود باشا سليمان بتاريخ ١٥ يوليو بأن جلسة التحقيق ضد عبدالرحمن فهمى بك وبقية المتهمين انعقدت ، وتلا الضابط الإنجليزى المحقق أوامر مقتضاها أنه لن يحقق ، وإنما تنحصر مأموريته فى أن يتلو على الشهود أقوالهم للتحقق من صحة صدورها منهم ، ويجب أن تنحصر المناقشة فى هذه الأقوال فقط ، فاعترض المحامون على هذا التصرف ، واعتبروه مخالفاً للقانون ، وطلبوا إجراء

تحقيق قانونى عادل، فلم تجب المحكمة العسكرية طلبهم . . . فانسحبوا من الجلسة محتجين ، وقابلوا الضابط البريطانى ممثل الاتهام فى المجالس العسكرية ، فوافق على مخالفة التصرف للقانون ، ولكنه أعلن أنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً ! .

• • •

ثم يكتب سعد زغلول ويقول (صفحة ٢٢٥٥) فى مذكراته :

« واستغربنا جداً من هذه المعاملة ، واعتبرناها دليلا على سوء نية القوم ، وأنهم لا . . . . شيئاً ، وأن الأفضل وضع مذكرة تشير إلى ظلم تلك الإجراءات

الاستمرار فى المفاوضة مع وجودها . وقد حررت هذه

المذكرة فعلا ، وترجمها كامل سليم إلى الإنجليزية أمس ، وترجمها كل من عبد العزيز

، ثم حضر عدلى يكن باشا وحسين رشدى باشا إلى

حادة . وكان لطفى السيد وعدلى يكن ورشدى يقولون إنه

ات بناء على هذا السبب ، لأنه غير كاف فى اعتبارهم ،

ما بعد ورود مذكرة ملنر عن المفاوضات . وكان لطفى السيد

يساعد عدلى يكن ورشدى ! . . ولكن الأغلبية ، ما عدا لطفى السيد ومحمد محمود وحمد الباسل ، وافقت على رأيى بإرسال المذكرة . ولما اشتد الجدل قلت : « إننى المسئول عن المفاوضات ، وأشعر أن القوم يتلاعبون بنا ، حتى تنقسم البلاد على نفسها ، بمساعى السلطات وغيرهم من الخصوم والحاسدين . وهذا سبب كاف فى اعتبارى لأن أقطع المفاوضات على هذا السبب ، وهو خير من قطعها بسبب البطء

فيها ، وهو بطء مقصود ، يقصد به اكتساب الوقت حتى يتم هذا الانقسام ! .
وهم (الإنجليز) إلى اليوم لم يرتبطوا معنا بشيء ، وما ارتضينا كذلك بشيء منهم .
وقد أفهمت عدلى يكن عند ما أراد التشكيك فى صحة التلغراف بأن مرسله هو
مصدر علمنا بالأشياء ، وليس لنا أن نشك فى صحة روايته . وأجبت على تهديده
لنا ، بأن هذه مسئولية كبرى ، وعلى قول عدلى أن من الخسارة أن تنقطع مفاوضات
الاستقلال بناء على هذا السبب . . أجبته بأننا لا ننال شيئاً ، وأن تلك المماطلة
وهذه المعاملة تدلاننا على أنهم لا ينوون إعطاءنا شيئاً ! . . وقلت جواباً على اعتراض
رشدى باشا بأنه لا ينبغى قطع المفاوضات بسبب مخالفة العدالة فى مصر ، بأن هذا
أكبر سبب ، لأن العدالة تخالف النكاية برجالنا الوطنيين ، فى الوقت الذى نمد يدنا
إليهم لعقد اتفاق بين الأمتين . وقد جاء كلام عدلى باشا أن لورد ملنر بعث إليه
ليحضر عنده فى الساعة السادسة من مساء هذا اليوم ، فتأجل البت فى المسألة لحين
عودته من عنده . وقال عدلى ، عند انصرافه ، إن ملنر يرجو أن يطلع على المذكرة
قبل عرضها ، ليحدد فيها ما لا يكون مقبولا قبولا أساسياً .

وقد كان عدلى باشا ، أثناء المناقشة ، مضطرباً ، يغضب تارة ، وتارة يرضى ،
ولكن لم ألن لشدته ، ولا للينه ، كما أنى لم أبق لرشدى حيلة يستعملها حتى نقضتها ،
بما كان يفحمه . وكانت خطة رشدى وزميله عدلى ولطفى السيد غير ملائمة لخطة الوفد .
وقال على ماهر بعد انتهاء المناقشة إن الأغلبية مع المذكرة ، ولم يشذ عنها إلا أقلية
ضعيفة . فقال محمد محمود بشيء من الانفعال : « كيف ذلك ؟ » ، وكان يعنى
أن الأكثرية لم تكن موافقة عليها . فسألته عن رأيه ، فقال (محمد محمود) : « إنى
لم أطلع على المذكرة » ، فدعوته ليقرأها عند الغداء . . فذهب ولم يعد ! . . ثم بعد
الغداء سألته عنها ، فقال إنه لم يطلع عليها . . فأردت أن أحكى له مضمونها ،

فلم يقبل بحجة كونه ذاهباً مع على ماهر عند المحامى . وما ذهب ، بل عاد بعد قليل ، وجلس يقرأ الجرائد ، وما تكلم فى المذكرة . .

فانظر لهذا التصرف ، يدلك على أن هناك ما يلزم التنبه له تنبهاً شديداً ! .

١٧ يوليو سنة ١٩٢٠

كان عدلى يكن وعدنا بأن يعود من عند لورد ملنر ، إلينا تواً ، فانتظرناه لحد الساعة الثامنة ، فلم يحضر . وكنت مع واصف غالى نتحدث فى طول غيابه ، فقلت ، ووافقنى على قولى ، إنه لا بد أن يكون مر على رشدى باشا قبل أن يحضر إلينا . لأنه لا يمكن أن تكون الجلسة مع لورد ملنر طالت به إلى هذا الحد . ولم نكد ننتهى من حديثنا حتى تكلم عدلى بالتليفون قائلا إنه عاد إلى الفندق ، وحاضر بعد العشاء ، وإنه اطلع على مذكرة ملنر ، وناقشه فيها فوجده مستعداً لتعديل بعض ما ورد فيها .

بعد العشاء حضر عدلى مع رشدى ، وحضر جميع أعضاء الوفد .

وكتب سعد زغلول فى صفحة ٢٠٥٧ : قال عدلى : « إن لورد ملنر أكد له أن العدالة فى قضية عبد الرحمن فهمى لا بد أن تبلغ حدها » . قلت : « ما أحلى القول ، وما أمر العمل ! » .

ثم تحدث عدلى يكن عن المفاوضات ، وعن مذكرة لورد ملنر عن مقترحاته لأساس الاتفاق ، وكتب سعد زغلول يقول : « قرأ لنا عدلى المذكرة التى أعدها ملنر وزملاؤه ، لعرضها علينا ، بالإنجليزية ، وترجمها إلى الفرنسية وتكلم عن النقط التى ناقشه فيها ، وسلم إليه فى بعضها واستعد للمناقشة معنا فى وقت آخر . وكنت متعباً وقت الترجمة وحكاية المناقشة . وكان عدلى يترنم بألفاظ ملنر ،

ويعجب بروايتها ، فلما انتهى قلت له : « إن هذه المذكرة أنكرت ما مضى ، وجعلت كل الحادثات سدى ، والتسويف ظاهر فيها ، والمطل غايتها ! » . . وأخذ عدلى يؤيدها ! . . ورشدى يسندها ! . . واحتد الجدل بينى وبين عدلى وساعدنى سينوت حنا ، ولكنه تجاوز فى التظاهر بعدم الرضاء ، والقول بقطع المفاوضة . . فانبرى له عدلى ، وأوسعه تأنيباً . . وجاء فى قوله ، وهو فى شدة الغضب : « هذا شىء يجنن ! » . فقلت : « كيف ؟ » . قال مؤكداً غضبه : « نعم » . . وخرج عدلى من غير أن أقول له شيئاً ، وقال لى : « أنا لا أقصدك ، وإنما أقصد الكلام الذى تم بينى وبين سينوت حنا » . . فتداخلت بينهما ، وأنهيت الأمر ، ثم بعد ساعة انصرف عدلى مع رشدى .

والذى أشعر به أن عدلى يريد أن نصل إلى حل على أى وجه كان ، لأنه معجب بثقة لورد ملنر به كل الإعجاب ، ولا يريد ضياع هذه الثقة . ورشدى ليس مثله ، ولكن الذى بينهما ناشئ عما بينه وبين الإنجليز من الثقة والحب . ويشايع عدلى لطفى السيد ومحمد محمود ، وابتدأ محمد على (علوبة) يميل ميلهما ! . . وقد طلب محام شهير قصده على ماهر للدفاع عن عمه عبد الرحمن بك فهمى عشرة آلاف جنيه ، فاستكثرتها ، وقلت : « الأحسن أخذ غيره ، ممن يكون أقل كلفة منه » . وكان ذلك بحضور عبد اللطيف المكباتى ومحمد محمود وعلى ماهر . وتم الأمر على ذلك ، وأشعر على ماهر سمسار المحامى الشهير الغالى بذلك من أمس . . . ولكن سينوت بك حنا اعترض — وأنا داخل لبيت الأدب — قائلا : « أريد أن أحدثك بأمر » . . قلت : « ما هو ؟ » . قال : « إن إخواننا يريدون توكيل المحامى الغالى ، ورجونى أن أقول لك ذلك . » قلت بغضب : « إن هذا هذيان ! » ، ثم دخلت . .

وبعد أن خرجت ، قال لى سينوت حنا إن لطفى السيد ومحمد باشا محمود تكلما على الغداء بذلك . ففتحت الكلام أمام أعضاء الوفد جميعهم ، وقلت لهم إنى لا أريد أن تذهب الأموال ضياعاً ، ولا أرى وجهاً للتشبث بذلك المحامى ، على أنى لا أعارض فيه إذا لم تتجاوز أتعابه خمسة آلاف جنيه ، لأن هذا المبلغ يحتمل دفعه ، أما المبالغة فليست مرغوبة ، ولا سليمة من الانتقادات ، وقد كنت ارتحت أمس لعدولنا عن هذا المحامى الغالى ، عند ما علمت بأنه أشاع مقدار أتعابه ، حتى وصلت إلى لورد ملنر ، كما روى خبر استكثارنا لها .

وغضب محمد محمود باشا متوهماً أنى أنسب إليه أنه هو الذى دفع سينوت حنا الكلام رغبة فى تنفيع صاحبه المحامى . وما كان بصاحبه ، ولا يعرفه ، ولكن كل ما فى الأمر أنه متزوج بإحدى كريمات ناظر المدرسة التى تخرج منها هذا الغضوب ! .

١٩ يوليو سنة ١٩٢٠

أرسلت إلى لورد ملنر هذا الاحتجاج على التصرفات التى حصلت فى قضية عبد الرحمن فهمى ، وهذا نصه : « إن التلغرافات التى تردنى من مصر فى هذه الأيام ، تدل على أن السلطة فيها تتبع سياسة استثنائية ، توجب الانزعاج ، وترفع الطمأنينة من القلوب . فقد ألقت القبض على ثلاثين شخصاً ، وأودعتهم السجن ، من غير سؤال ، وحققت ضدهم ، ثم حولتهم على المحاكمة أمام مجلس عسكرى يجب أن ينعقد فى ٢٠ يوليو . وبعد أن تحددت هذه الجلسة لمحاكمتهم ، حددت جلسة قبلها أى بتاريخ ١٥ يوليو للتحقيق معهم . ولما حضروا مع المحامين عنهم الذين يبلغ عددهم ٢١ محامياً ، تلا عليهم الضابط المحقق أمراً ، بأنه لن

يحقق معهم ، وإنما تنحصر مأموريته فى أن يتلو على الشهود أقوالهم ، التحقق من معرفة صدورها منهم ، وأن المناقشة إنما تحصل فى هذه الأقوال فقط . . فاحتج المحامون لمخالفة هذا الإجراء للعدل والقانون ، وطلبوا منه إجراء تحقيق قانونى عادل ، فرفض طلبهم ، واضطروا للانسحاب ، وعرضوا الأمر على المدعى العمومى، فوافقهم على مخالفة هذه الإجراءات القانون ، ولكنه عرفهم بأنه لا يستطيع عمل شىء . ولم يعبأ المحقق بانسحابهم ، بل استمر فى تلاوة أقوال الشهود ، ولم يتمكن المحامون من الاطلاع على أوراق الدعوة .

ولسنا نتعرض للتهم الموجهة ضد المتهمين ، بنفى أو إثبات ، لأننا لا نعرف الحقيقة فى أمرها ، وقد يجوز أن يكونوا جناة ، كما يجوز أن يكونوا أبرياء ، ويجب أن يمضى القضاء فى حكمه لهم أو عليهم ، كما أبدينا لكم ذلك من قبل . ولكن الذى يهمنا بصفة كوننا مصريين ، ونواباً عن الأمة المصرية ، أن تستوفى جميع الإجراءات التى وضعها العدل ،وأيدها القانون ، لضمان العدالة وحرية الدفاع . والإجراءات التى باشرتها السلطة فى هذه المسألة مخلة كل الإخلال بهذه الضمانات ، كما تدل عليه المذكرة المرفقة بهذا ، الصادرة من أشهر المحامين هنا . وكنا ننتظر ، فى الظروف الحاضرة التى تجرى المفاوضة فيها للتوفيق بين الأمتين ، وتأسيس العلائق بينهما على المودة والصفاء ، أن يعامل المصريون بأحكام القوانين المدنية لا بالأحكام العرفية ، ولا بما هو أشد شذوذاً حتى من هذه الأحكام الاستثنائية بطبيعتها ، لأن سوق المتهم بجناية من أفظع الجنايات وأشنعها ، أمام محكمة يصح أن تحكم عليه بالإعدام ، من غير سؤال عن التهمة ولا تحقيق بحضوره ، وانتداب ضابط يتلو على الشهود أقوالهم ، ليذكرهم بها قبل أدائها فى هذه الجلسة ، كل ذلك شذوذ عن كل مبدأ .

والإتيان بهذا الشذوذ تحت اسم العدالة مزعج للنفوس، ومن شأنه توسيع الخلف بين الأمتين، وإحباط المساعي المبذولة للاتفاق . إن مصر كانت تنتظر بمناسبة الدخول في المفاوضات أن تلغى الأحكام العرفية، فإذا هي باقية تحتها ، بل تحت ما هو أكثر منها شذوذاً ، وأشد خطراً على حرية البلاد وحياة الأفراد . هذه هي حقيقة الحال، وترون جنابكم أنها بلغت حداً من الخطورة يهدد الاتفاق الذي نريد وضعه !..
ولذا رأيت أن من المفيد أن أحيط جنابكم علماً بالحالة .
وتقبل أيها السيد الكريم احتراماتي الأكيدة .

سعد زغلول

ولكن جهود سعد زغلول لم تفلح . . إن المحكمة العسكرية البريطانية العليا المؤلفة من خمسة ضباط برياسة البريجادير جنرال لوسون أصدرت الحكم بإعدام عبد الرحمن فهمي، ومحمود عبد السلام ، ومحمد يوسف ، ومحمد حسن البشبيشي، ومحمد لطفي المسلمي ، وحكمت على باقي المتهمين بالأشغال الشاقة .
ولكن قصة عبد الرحمن فهمي لم تنته بالحكم عليه بالإعدام !

صدى الحكم بالإعدام على عبد الرحمن فهمي !

أصدرت المحكمة العسكرية البريطانية العليا حكمها بإعدام عبد الرحمن فهمي وزملائه ، بتهمة محاولة خلع السلطان وقتله هو ووزرائه ، وتدبير الثورة ضد الحماية ! .

وصدر الحكم في ٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ ، ولكنه لم يعلن ، فقد أرسلت المحكمة

العسكرية الحكم إلى القائد العام للقوات البريطانية للتصديق عليه : وأرسله القائد العام إلى لورد أللنبي المندوب السامى ونائب الملك لإبداء رأيه .

وأرسل لورد أللنبي الحكم فى يوم ٧ آكتوبر سنة ١٩٢٠ إلى وزارة الخارجية البريطانية فى لندن يسألها رأيها ! . . وتبودنت مراسلات عديدة بين لندن والقاهرة : هل ينفذ حكم الإعدام فى عبد الرحمن فهمى أو لا ؟! . . واختلف الرأى بين القاهرة ولندن . اللورد أللنبي المندوب السامى يرى ضرورة الإعدام ! . . والقائد العام للقوات البريطانية يرى تنفيذ الإعدام ! .. لكن الجنرال كليتون رئيس المخابرات البريطانية فى الشرق الأوسط يقول إن تنفيذ الإعدام سيؤدى إلى انفجار هائل ! .

ومكثت المناقشات مستمرة طوال شهر أكتوبر ، وشهر نوفبر ، وشهر ديسمبر ، وشهر يناير ! . . واجتمعت الوزارة البريطانية لبحث هذا الموضوع الخطير ، وكان من رأى لورد كيرزون وزير الخارجية وقتها أن تنفيذ حكم الإعدام سيؤدى إلى عواقب وخيمة ! . . وفى ٢٠ فبراير سنة ١٩٢١ قررت الحكومة البريطانية استبدال حكم الإعدام فى عبد الرحمن فهمى وزملائه بالسجن ١٥ سنة ! .

* * *

ولكن أعمال الجهاز السرى لم تتوقف بهذا الحكم ! بل استمر العمل على نطاق واسع ! . . وتصورت السلطة البريطانية أن عبد الرحمن فهمى يدير الجهاز وهو داخل السجن ! . . وجرى تحقيق معه .. ونقل إلى الإسكندرية . . ولكن الحوادث استمرت ! ! . . وكتب لورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى فى مذكراته (صفحة ٦٨ من الجزء الثانى) يقول :

« استمرت حملة الاغتيالات بدون توقف : فى يوم ٢٤ مايو قتل البكباشى

« كيف » المفتش فى بوليس القاهرة فى فى وضح النهار ، وفى ٢٥ يوليو أطلق الرصاص على الكولونيل « بيجوت » من ضباط الجيش البريطانى ، وأصيب برصاصتين فى رئته . وكان هذا بجوار القنصلية البريطانية فى القاهرة . كانت الأحكام العرفية معلنة ، ولكنها كانت عاجزة أمام هذه الجرائم السياسية . ولم تستطع احتجاجات لندن أن تفعل شيئاً ! . . وفى ٢٤ يوليو أصدر زعماء الثورة قراراً بأن العنف هو الطريقة الوحيدة لمقاومة وزارة ثروت ! . .

وأصدر اللورد اللنبى فى الحال أمراً باعتقالهم . ولكن قائمة الاعتداءات على حياة الإنجليز أصبحت طويلة . إن عبد الرحمن فهمى الذى كان يدير جمعية الانتقام التى قامت بالاغتيالات فى عام ١٩٢٠ كان فى سجن مصر تنفيذاً للحكم الذى صدر ضده . ولكن أحد المسجونين العاديين الذين أفرج عنهم من سجن مصر مع عبد الرحمن فهمى أبلغ حكمدار بوليس القاهرة أن عبد الرحمن فهمى يعامل معاملة غير عادية ، وأنه يقوم باتصالات مع الخارج . . فلا عجب أن الإجراءات المشددة لم تحدث أثراً ، فقد أطلق الرصاص فى ١٣ أغسطس على مستر براون من كبار موظفى وزارة الزراعة وأصيب فعلا . . . وتدخلت الحكومة البريطانية وطلبت من اللورد اللنبى أن يوجه إنذاراً إلى الحكومة المصرية . ولكن لورد اللنبى أرسل فى ١٨ أبريل سنة ١٩٢٢ إلى لورد كيرزون وزير الخارجية ينصحه بعدم تقديم الإنذار ! » .

وأصبح الموظفون الإنجليز يشعرون بأن حياتهم فى خطر ! . . ومع أن سعد زغلول كان منفياً ، وعدداً من زعماء الثورة فى السجن أو تحت المحاكمة ، فإن شيئاً لم يتغير . . وفى ٣ أغسطس كان عدد الموظفين الأجانب الذين طلبوا الخروج من خدمة الحكومة المصرية قد بلغوا ٩٩ موظفاً ! » — انتهى ما كتبه لورد لويد فى

مذكراته بعنوان « مصر منذ عهد كرومر » .

والواقع أن سجن عبد الرحمن فهمى لم يوقف الحركات السرية فى الثورة ، ولم يستطع الإنجليز أن يضعوا أيديهم على القسم الخاص بالاغتيالات فى الجهاز السّرى للثورة ! .

واستمر الجهاز يعمل !

وفى يوم السبت ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢١ اعتقلت السلطات البريطانية سعد زغلول ! . . وصودرت أموال زعماء الثورة فى البنوك ! .

وفى يوم ٢٥ ديسمبر أضرب الأزهر ، والمحامون ، والتجار ، والمهندسون والمدارس كلها . .

وفى يوم ٢٦ ديسمبر وضع على الجدران أمر عسكرى من اللورد أللنبى بأن الجنود الإنجليز مأمورون بإطلاق الرصاص على أى تجمع ! . . وقامت ثورة فى زفتى ، وأرسل طابور عسكرى إنجليزى لإخمادها . . وفى ٢٧ ديسمبر قامت ثورة فى الحوامدية ، وأرسل طابور عسكرى إنجليزى لإخمادها . . ثم أضرب موظفو التلغراف والتليفون . وأضرب عمال الترام . وأضرب الحوذية . . وفى ٢٨ ديسمبر أضرب العمد ، وقرر الشعب مقاطعة البضائع الإنجليزية . وأغلقت وزارة المعارف ٣٠ مدرسة بسبب الإضراب . . وأضرب القضاة . . وفى ٢٩ ديسمبر أضرب الموظفون . وفى ٣٠ ديسمبر أعلن اللورد أللنبى أن الحكومة ستقطع رواتب الموظفين الذين أضربوا ! . . وفى ٣١ ديسمبر أطلق الرصاص على المستر هاتون رئيس هندسة وابورات مصر فى العنابر ، وقرر المعتدون ! فاحتل الجيش البريطانى حديقة الأزبكية وأقسام

البوليس فى القاهرة ! . . وفى ٤ يناير سنة ١٩٢٢ أطلق الرصاص على مستر فاندرخت مدير شركة ترام القاهرة ! . . وفى ٦ يناير أطلق مجهول الرصاص على محمد بدر الدين مدير الأمن العام فأصابه فى رئته . وفى ٧ يناير أعلنت مكافأة ٥٠٠٠ جنيه لمن يدلى بمعلومات عن الذى أطلق الرصاص على مدير الأمن العام ، ولم يتقدم أحد ! . . وفى ١٤ يناير أعلنت دار الحماية أن أموال كل زعماء الثورة جمدت فى البنوك ! . . وفى ١٧ يناير أطلق مجهول النار على المستر هوبكن المهندس فى ورشة العنابر بجوار كوبرى شبرا وأصابه . وفى ٢٠ يناير أطلقت النار على مستر جوردان الموظف الإنجليزى قرب مخازن البضائع فى محطة العاصمة فقتل ، والجانى مجهول ! . . وفى ٢١ يناير أطلقت النار على المستر براون مراقب وزارة المعارف فقتل ولم يعرف الجناة ! وأطلق الرصاص على مستر « بريتش » من موظفى السكة الحديد فأصيب ، ولم يعرف الجانى ! . . وفى ٢٢ يناير قررت الحكومة منح خمسة آلاف جنيه لمن يعرف قاتل مستر براون ، فلم يتقدم أحد ! . . وفى ٢٣ يناير أعلن القائد العام للجيوش البريطانية أنه لا يجوز لمصرى ما حمل السلاح ، وكل من يضبط يحكم عليه بالإعدام ! . . وفى ٣ مارس هاجم الشعب مركز البوليس فى طنطا واستولى عليه . وحدثت معركة قتل فيها ٣ وجرح ٢٠ . وفى ١٤ مارس أطلق مجهولان الرصاص على مستر مكنتوش مدير قسم القاطرات فى السكة الحديد فأصيب . وفى ١٩ مارس أطلق مجهولان الرصاص على جنديين بريطانيين فى محطة كوبرى الليمون وتوفى الأول والثانى فى حالة خطرة . وفى ٢٠ مارس ألقى الشعب الطماطم والبيض على الأعيان الذين ذهبوا لتهنئة الملك فؤاد ، وقبض على ١٥٠ . وفى ١٦ يوليو أطلق مجهولان الرصاص على الكولونيل « بيجوت » من ضباط جيش الاحتلال فى شارع جامع

جركس بالقاهرة وحالته خطرة . وفى ١٧ يوليو حكم بالإعدام على محمد أمين ومحمود وصفى اللذين ضبط عندهما طلقات مسدس .

وفى ١٥ أغسطس حكمت المحكمة العسكرية بالإعدام على : حمد الباسل، وعلوى الجزار ، وواصف غالى ، وجورج خياط ، وويصا واصف ، ومراد الشريعى ثم استبدل الحكم بالسجن ٧ سنوات . وأطلق الرصاص على أسرة مستر براون الموظف بوزارة الزراعة أمام حديقة الأورمان . وفى ١٧ نوفمبر أطلق الرصاص على حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك عضوى الأحرار الدستوريين فقتلا . وفى يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٢٣ نفذ حكم الإعدام فى أحمد رشدى وحافظ حسين المتهمين فى قضية القنابل . وفى يوم ٢٩ يناير أطلق الرصاص على مستر « روبرتسون » المدرس بالحقوق ، وقتل ، وهرب الجناة . وفى يوم ١ فبراير أصدر اللورد أللنبى بلاغاً بأنه سيتخذ إجراءات شديدة إذا استمر اغتيال البريطانيين . وفى يوم ٦ فبراير ألصقت فى الشوارع إعلانات بمكافأة عشرة آلاف جنيه لمن يعطى معلومات تؤدى إلى القبض على الجناة فى حوادث الاغتيالات ، فلم يتقدم أحد ! . . وفى يوم ٧ فبراير أطلق الرصاص على المستر اميلر ، الموظف بمصلحة السكك الحديدية . وفى يوم ١٤ فبراير ألقيت قنبلة على معسكر الجنود الإنجليز فى جزيرة بدران . وفى يوم ٢٢ فبراير فتشت السلطة الإنجليزية بيت الأمة (بيت سعد زغلول) وطردت من فيه وأغلقته . وقامت بعملية اعتقالات ضخمة . وفى ٢٤ فبراير أضربت جميع المدارس ، وأصدر اللورد أللنبى أمراً بإغلاق كل مدرسة لا تنتظم : وفى يوم أول مارس ألقيت قنبلة على خمسة جنود إنجليز فى شارع نوبار فأصيبوا جميعاً .

وفى يوم ٦ مارس صدر الأمر بالقبض على جميع أعضاء الوفد !.

وفى يوم ٧ مارس عطلت جريدتا (اللواء المصرى) و (البلاغ) . وفى يوم

٨ مارس أعلنت الحكومة عن عشرة آلاف جنيه اخرى لمن يرشد عن حادث القنبلة .. ولم يتقدم أحد ! . . وفى يوم ١٧ مارس فتشت السلطة العسكرية جميع منازل حى عابدين فلم تعثر على شىء ! . . وفى ١٨ مارس فرضت غرامة على جميع سكان حى الأزبكية لأنه حدثت اعتداءات على الجنود الإنجليز . وفى يوم ٢١ مارس قامت حملة تفتيش فى جميع أقسام العاصمة ، ولم يعثر على شىء ! .

وفى أول أبريل أعلنت وزارة خارجية بريطانيا الإفراج عن سعد زغلول من منفاه فى جبل طارق ! .

من الذى يقود الجهاز السرى ؟

وعبثاً حاولت المخابرات البريطانية أن تعرف كيف يدار الجهاز السرى للثورة بعد القبض على عبد الرحمن فهمى ! . . على الرغم من أنها أعلنت عن مكافآت بألوف الجنيهات لمن يرشد عن الجناة ، بلغت فى بعض الأحيان عشرة آلاف جنيه ! وكان الجهاز السرى فى ذلك الوقت يتألف من عمال فقراء ، وطلبة فقراء ، وموظفين صغار !

ولكن العشرة آلاف جنيه لم تستهو واحداً منهم ! .

ولم يستطع الإنجليز منذ القبض على عبد الرحمن فهمى فى أول يوليو سنة ١٩٢٠ إلى أبريل سنة ١٩٢٥ أن يعرفوا شيئاً عن الجهاز السرى للثورة !

وكتب سعد زغلول فى يوم الاثنين ٢٥ مايو سنة ١٩٢٥ (صفحة ٢٨٣٧):

« وزعت النيابة أمس على المحامين فى قضية السردار ملحق تحقيق، وفيه أن شفيق منصور قرر أنه كان يفتكر أن القتل السياسى مفيد، ولكنه رجع الآن إلى رشده. وافتكر أنه مضر، ولذلك هو يقول الحق وكل ما يعرفه. ذلك أنه وأصحابه افتكروا أولا أن يقتلوا وكيل حكومة السودان هنا، ولكن أحمد ماهر رفض أن يقر هذه الفكرة فأهملت. ثم افتكروا بعد ذلك فى قتل السردار فوافق، وذكر اسم حسن كامل الشيشينى. كما أقسم (شفيق منصور) أن الوفد لا دخل له فى الجريمة، وأصر على قوله فى مواجهة أحمد ماهر.. وقال شفيق فى اعترافاته إن النقراشى صرخ ورفض أن يسمع كلاماً فى خصوص هذا الإجرام، ورفضه رفضاً باتاً، ولكن شفيق منصور قال فى الوقت نفسه إن اللجنة العليا المكونة للإجرام كانت منه ومن ماهر والنقراشى.. »

المسألة رقم ١

وعندما عاد سعد من جبل طارق، ونال الأغلبية الساحقة فى أول انتخابات، وبدأت المشاورات ليؤلف الوزارة، كان يفكر فى الإفراج عن عبد الرحمن فهمى قبل أن يختار أسماء الوزراء!..

لقد فوجئ بأن الوزارة السابقة عقدت اتفاقاً مع الحكومة البريطانية بأن الحكومة المصرية لا تستطيع وحدها أن تفرج عن المسجونين السياسيين... وعندما

ذهب نائب المندوب السامى البريطانى لمقابلة الرجل الذى يتولى أول حكم بناء على انتخابات عامة ، كان أول موضوع فكر سعد أن يثيره هو موضوع عبد الرحمن فهمى !... ونحن نترك مذكرات سعد زغلول تحكى القصة كلها .

فى صفحة ٢٧٧٦ كتب سعد زغلول يقول :

يوم ١٩ يناير سنة ١٩٢٤ :

قال لى مستر كار (نائب المندوب السامى البريطانى) إنه لم يستحسن من يوم حضوره إلى مصر سياسة الشدة ، وسعى فى إبطالها ، وكان من نتيجة سعيه إعادة المنفيين ، وإطلاق سراح المسجونين . قال هذا وكرره . : فقلت : « نعم أفرج عن بعض أشخاص ، ولكن تقيدت أمة بحالها ! » . قال : « كيف ذلك ؟ » . قلت : « إن الاتفاقات التى تمت مع قانون التعويضات قد أنشأت لإنجلترا حقوقاً على الأشخاص والسلطات المصرية لم تكن لها من قبل ، فالمحكوم عليهم سياسياً لا يعفى عنهم إلا باتفاقها . » . قال : « إن هؤلاء ليسوا مجرمين سياسيين » . . قلت « إنهم مجرمون سياسيون ، وثبت معنى ذلك . » . قال : « هل يوجد شىء من هذا النوع ؟ » . قلت : « يوجد كثير » . قال : « إن كان كذلك فالأمر يسوى » .

وفى صفحة ٢٧٨٢ كتب سعد زغلول يقول :

يوم الاثنين ٤ فبراير سنة ١٩٢٤

« ورد خطاب من مستر كار (نائب المندوب السامى البريطانى) يقول إنه لم يأخذ جواباً نهائياً فى مسألة المسجونين ، ولكن المسألة سائرة فى طريق راضية ، ويتمشم أن يعطينى خبراً ساراً بعد قليل من الأيام . ففهمت من هذا الخطاب أن المسألة

وشيكة الحل ، أو أنها انحلت فعلا ، ولكن المخابرة فيها جارية مع اللورد أللنبي ، ولما تنته .. ثم ورد من عزيز عزت (وزير مصر المفوض فى لندن) ما يفيد أن المسألة لا تزال تحت النظر : وفى نحو الساعة العاشرة من صباح أمس ، طلب مستر كار بالتليفون مقابلتى ، فحددت له الساعة الثانية عشرة . فحضر قائلا : « إنى أحمل لك خبراً ساراً » . . ودفع لى ورقة مكتوبة بالإنجليزية ، فأخذت أقرأها . فتعثرت . وحينئذ أبرز لى ورقة باللغة الفرنسية اشتملت على ما يأتى : « أتشرف بإعلامكم أنى استلمت الآن من السكرتير الأول للدولة فى وزارة خارجية ملك الإنجليز تلغرافاً ، يكلفنى أن أبلغ دولتكم البلاغ الآتى :

« إن حكومة جلالة ملك الإنجليز ، رغبة فى تقوية روابط المودة بين مصر وبريطانيا العظمى ، بحثت مسألة إخلاء سبيل الأشخاص المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية تحت القانون العرفى ، ومستعدة لأن تقبل طريقة للعفو العام ، واسعة على قدر الإمكان . وبناء على ذلك ، فإنه فيما يختص بكل مسجون ، لا يترتب خطر على إخلاء سبيله فى رأيك ، فإن الحكومة تتنازل عن بحث حالته بواسطة اللجنة المكونة بالمذكرات المؤرخة ٥ يوليو سنة ١٩٢٣ . »

ثم قال : « وإنى أوافقك من الآن على إخلاء سبيل من تؤكد أنه لا خطر منه على الأمن العام ، ما عدا السبعة أو الثمانية الأشخاص المحكوم عليهم أخيراً » . قلت : « إنى أعطيك هذا التأكيد الآن » . ثم سألته : « هل نجرى بطريق العفو . أو على طريقة إخلاء سبيل من طرفنا ؟ . والأحسن الأخيرة » . . ثم اتفقت على استثناء أولئك السبعة أخيراً لبحث آخر . وبعد ذلك شكرته . فقال : « سأبلغ شكرك ، وأعرض عليك تلغرافى ، حتى لا أروى عنه ما ربما لا تريده » . فقبلت وقلت : « إنى ذاهب الآن إلى جلالته » . وركبت معه فى سيارته . وكان معه شاب

من الضباط الذين تعهدوني في أثناء القبض عليّ في قشلاق قصر النيل . وكان معه القواص . . فانطلقت السيارة بنا ، وكان من يعرفني يبدى شيئاً من الدهشة عند رؤيتي !

ووصلت البيت ، وانصرف . ورأتني قرينتي مسروراً ، فحزرت الخبر . فقلت : « أخبرك به بعد جلالته ! » . . .وانطلقت إلى السلاملك حيث كان الوفد مجتمعاً ، وانعزمت معه عند فتح الله بركات . ولم أخبر الأعضاء بشيء ، ولكنهم وجدوا السرور يتدفق مني ، فخمن « علي الشمسي » أن الإفراج اقترب . فضللته !

وكنت طلبت من السراى موعداً ، واخترت أن يكون الساعة الثانية بعد الظهر . وفي وسط الأكل دقت الساعة ، فذهبت ، فاستقبلني جلالته بكل بشر . وكان الخبر لديه موضع سرور عظيم . ثم انصرفت . وحضر بعض الوزراء حيث كنت دعوتهم للاجتماع في الساعة الرابعة بعد الظهر . ثم حضر جمهور كبير من سائقي السيارات وغيرهم متظاهرين ، فقلت : « ماذا تطلبون ؟ » . قالوا : « الإفراج عن عبدالرحمن فهمي . »

وكنت أخبرت قرينتي بالخبر من قبل، فامتلأت فرحاً، وقبلتني . وعندما أبدى الجمهور هذه الأمنية قلت لهم :

ــ لقد أفرج عن عبدالرحمن فهمي !

فهاجوا سروراً ، وأخذوا يرقصون ، ويصيحون من الفرح . فقلت : « هيا إذن.. اذهبوا لأعمالكم ! » . ، فاستمروا يرقصون ويصيحون ! فقلت مداعباً : « إذا لم تنصرفوا وضعتكم مكان الذين خرجوا ! » ، فضحكوا وانصرفوا ! . . وكان أعضاء الوفد حضروا من عند فتح الله باشا ، وتكامل الوزراء إلا محمد سعيد باشا ، حيث كان في الإسكندرية ، والغرابلي على ما أظن . وقصصت عليهم القصة فأخذهم

الفرح . وقد أمرت مدير الأمن العام أن يطلق سراح عبدالرحمن فهمي وزملائه بكل سرعة ، ففعل .

واطلق المساجين المذكورون، وحضروا بملابسهم فى بيت الأمة . . وقامت مظاهرات الفرح !

يوم الأحد ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤

« ظهرت الجرائد مقرظة مادحة ، معتبرة ذلك فوزاً عظيما ، إلا جريدتى « الأخبار » و« السياسة » ، فإنهما وإن لم يسعهما إلا الشكر قد أعربتا عنه بعبارات تشف عن التكلف والكمد . ولا تخرج جملة ثناء حتى تتلوها جملة تدارى الكمد ، وتغير الموضوع ، شأن المضطر للمدح يبديه على عجل ، ثم يسارع إلى موضوع آخر ، كى يخرج بما يشعر به من ألم ، حتى يتبعه بطلب لشيء آخر لكى يخفف من أهمية تحقيق الطلب الأول ! » .

الصراع . . !

هذا ما كتبه سعد زغلول ، وهو رئيس الوزراء عن مقدار فرحه بنجاحه فى الإفراج عن عبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى للثورة ، الذى أمضى فى السجن والعذاب ثلاث سنوات وسبعة أشهر . . ويبدو منه مقدار حب سعد لعبدالرحمن فهمى ، وتقديره له ، واهتمامه به .

ولكن هذه المحبة لم تستمر طويلا . . فقد كان عبدالرحمن فهمى صلباً وقوياً ، وكان سعد زغلول صلباً وقوياً ! . . وخرج عبدالرحمن فهمى من السجن مريضاً

محطماً ، من شدة التعذيب وقسوة السجن ، وشراسة الإنجليز ، و بسبب حالته الصحية انقطعت الصلة بينه وبين الجهاز السرى للثورة !

زعيم العمال !

وكلفه سعد زغلول رئيس الوزراء أن يتولى حركة العمال ، ويعيد تنظيم النقابات التى كلفه بها فى أثناء ثورة ١٩١٩ و بدأها فى تلك الأيام ، ثم جاءت السلطةالبريطانية وشردتها. وطلب سعد زغلول من الدكتور أحمد ماهر أن ينتخب العمال عبدالرحمن فهمى بك زعيما لهم . وكلف سعد زغلول الأستاذ حسين نافع المحامى وعضو البرلمان أن يشارك عبدالرحمن فهمى بك فى هذه العملية. وفى يوم الجمعة ٤ يوليو سنة ١٩٢٤ أقامت نقابة عمال السكك الحديدية و واحات عين شمس حفلة فى نادى السباق بمصر الجديدة لتكريم عبد الرحمن فهمى بك لمناسبة انتخابه زعيما للعمال . وحضر سعد زغلول الحفلة . . وكانت أول مرة فى مصر يحضر فيها رئيس الوزراء اجتماعاً لنقابة العمال . . و وقف سعد زغلول وألقى خطاباً قال فيه :

«جاء فى أقوال خطبائكم إننى شرفتكم بحضورى ، أو أنكم حسبتم حضورى شرفاً لكم . أقول وأؤكد لكم أننى لو شعرت بأنى شرفتكم بهذا الحضور لآخذت نفسى كثيراً على هذا الشعور . . والحق أقول لكم إننى تشرفت بالحضور بينكم ، وفرحت كثيراً لأننى رأيت قوة من القوى التى عملت على إنماء النهضة الوطنية ، والتى لها فضل كبير فى الوصول بالحركة القومية إلى الحد الذى وصلت إليه . . إنى أفرح كثيراً ، وأسر كثيراً ، كلما شعرت أن هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة العالية فقط ، بل هى منبثة أيضاً وعلى الأخص فى الطبقة التى سماها حسادنا « طبقة الرعاع » ! وأفتخر بأنى من الرعاع مثلكم ، ولو كانت هذه الحركة مقصورة على الطبقة العليا ،

لما قامت لها قائمة . . ولما انتشرت هذا الانتشار . . ولما انتصر المبدأ الوطني بالطبقة التي يسمونها « طبقة الرعاع » ، وهي الطبقة الأكثر عدداً في الأمة . والتي ليس لها صالح خاص ، والتي مبدؤها ثابت على الدوام . مبدؤها الاستقلال التام لمصر والسودان . هذه الطبقة لا تسعى وراء وظيفة تنالها ، ولا منصب تحل فيه . ولا مصلحة تقضيها . . ولكنها تريد أن تعيش ليكون الوطن عزيزاً !

« ولا يبهر نظرى ، ولا يطرب سمعى ، أكثر من أن أرى رجلا فقيراً لا قوت عنده ينادى : « يحيا الوطن » وليس يطمع في شيء إلا أن يعيش كما هو ! ولكن ذلك الرجل صاحب الأموال ، وذلك الموظف في المنصب العالى ، إذا قال : « يحيا الوطن » فإنما يقول : « تحيا وظيفتى أو مصلحتى » ! . . ولذلك رأيت كثيراً من أرباب تلك المصالح . ومن ذوى الوظائف تقلبوا ، وتغيروا ، ولكن « الرعاع » أمثالكم ما تغيروا ، ولا بدلوا عقائدهم ، لذلك فإنى معتقد موقن مؤمن أن حركتنا حركة طبيعية قوية . سينبت نباتها . وستؤتى أكلها بإذن الله ، إن لم يكن اليوم فغداً .

« ولقد شعرتم بأن عبد الرحمن فهمى بك خدم وطنه ، فكرمتموه . لأنكم تشعرون بأنه خدم المبدأ الذى تخدمونه ، وأعز القضية التى تقاسونها ، وتحمل الآلام في سبيلها . . أردتم أن تعلوا شأنه ، وأن تكرموه ، وأن تعرفوا له هذه التضحية الغالية! فنعم مافعلتم ! ولكن هناك نفراً يرون أنه لا ينبغى تكريم الأشخاص ! يقولون إن تكريم الأشخاص غير مرغوب فيه ، ولا ينبغى أن يسند إلى رجل شيء من أعماله المجيدة ، خصوصاً صفة البطولة ، فلا يصح أن تقولوا : « فلان بطل » لمن تحمل في سبيل الوطن آلاماً ! . . يقولون هذا ! ولكنهم مخطئون أو هو « قصر ديل » ! . . وإذا كرمنا إنساناً ، فإنما نكرمه لأن هذا الإنسان نفذ ذلك المبدأ . . كما أننا إذا ذممنا شخصاً ، فإنما نذمه لأنه اعتنق مبدأ رذيلا . . هكذا جرى الناس من القدم ، وجاءت

به الأديان . . فإنما يعذب الشخص لأنه ضل، ويثاب لأنه أطاع ربه ولم يعصه . . فلم تخلق الجنة لمثوبة المبدأ ! ولم تخلق النار لتعذيب المبدأ ! ولو أن المبادئ هي التي تكرم ، وهي التي تعذب ، لرأينا جهنم مملوءة بالمبادئ كذلك ! ولما كنا نقيم مأتماً لراحل كريم ! . . فالشخص يفنى والمبدأ باق ! ولماذا نبكي وننوح على موت الكرام ، والكرم باق من بعدهم ؟ ذلك أننا نكرم الأشخاص الكرام، ولا معنى لتكريم المبادئ المجردة عن الأشخاص . . فإذا ارتكب مجرم من المجرمين ، وأنتم تعرفونهم، جرما ، فهل يزج المبدأ في السجن ؟ أو يقاد شخص معتنقه إلى السجن ؟

كل هذا سقته لأبين لكم أن تكريمكم لزعيمكم عبد الرحمن فهمي بك ، إنما هو تكريم لشخص يستحق التكريم . وقد أحسنتم اختياره زعيماً لكم ! »

* * *

هذا ما قاله سعد زغلول عن عبد الرحمن فهمي في ٤ يوليو سنة ١٩٢٤، وبعد ذلك بثمانية أيام (في ١٢ يوليو) أطلق الرصاص على سعد زغلول ، وأصيب ودخل المستشفى وخرج منه يوم ١٧ يوليو . ثم سافر يوم ٢٨ يوليو إلى أوربا، ولم يعد إلى مصر إلا يوم ٢٠ أكتوبر ، فلا يمكن أن يكون الخلاف وقع مع سعد زغلول في هذه المدة . إن الخلاف وقع في المدة ما بين يوم وصول سعد من أوربا في ٢٠ أكتوبر ، ويوم استقالته من الوزارة في ٢٤ نوفمبر .

يقول عبد الرحمن فهمي إن سر الاصطدام أنه طلب من سعد زغلول أن يضم الصفوف فرفض .. وأنه كان يذهب إلى سعد زغلول رئيس الوزراء وزعيم الثورة ، ليناقشه في أعماله، فيجد الوزراء الكبار أمثال محمد سعيد باشا وتوفيق نسيم باشا وأحمد مظلوم باشا . ساكتين ، خائفين، خاشعين ، لا يستطيع الواحد منهم أن يفتح فمه في حضرة سعد زغلول !

من هنا بدأ الخلاف !

ولكن يبدو أن الخلاف تطور بسرعة عجيبة فى خلال ٣٤ يوماً ! ولقد ظهرت نتائجه فى مذكرات سعد زغلول بعد ذلك ببضعة شهور ! ولكن سعد زغلول لم يفتح فمه بكلمة ضد عبد الرحمن فهمى ! ولكنه كان يعبر عن غضبه فى مذكراته :

فى يوم الخميس ١٨ مارس سنة ١٩٢٦ كان سعد زغلول منتصراً ، وكانت الدنيا بدأت تركع أمامه من جديد .. وكان يكفى أن يرشح رجلا من أنصاره ليكتسح جميع المرشحين ! وفى صفحة ٢٩٧١ من مذكرات سعد زغلول ، كتب سعد يقول :

« رجانى اليوم سلامة ميخائيل (عضو الوفد المصرى) ترشيح عبدالرحمن فهمى بك (لعضوية مجلس النواب) .. فنهرته عن هذا الرجاء ، وبينت له سوء عمله .. وكان ذلك بأشد عبارة » .

هذا نص ما كتبه سعد زغلول فى مذكراته عام ١٩٢٦ .. فما هو العمل السيئ الذى أغضب سعد زغلول ؟ هل أصدر عبدالرحمن فهمى تعليمات إلى الجهاز السرى بقتل السردار دون علم سعد زغلول ! إن الوثائق تقول ان عبدالرحمن فهمى لم يكن له علاقة بمصرع السردار ، وإنه قطع علاقته بالجهاز السرى للثورة عقب الإفراج عنه فى بداية وزارة سعد زغلول ! . لقد كان من الممكن أن يحدث الخلاف بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى بسبب أن سعد زغلول اختار فى وزارته شخصيات غير ثورية : إن سعد زغلول اختار فى وزارة الثورة محمد سعيد باشا وزيراً للمعارف ، وكان محمد سعيد باشا هو أحد الذين ألقى عليهم الجهاز السرى للثورة قنبلة فى عام ١٩١٩ لأنه خالف قرار سعد زغلول وألف وزارة فى ظل الحماية ! وكان سعد زغلول يرسل فى أثناء الثورة رسائل سرية إلى رئيس الجهاز السرى يطلب إليه مقاومة

محمد سعيد باشا بجميع الوسائل ! .: واختار سعد زغلول فى وزارة الثورة توفيق نسيم باشا وزيراً للمالية . . ونسيم باشا هو أحد الذين ألقى عليهم الجهاز السرى للثورة قنبلة فى عام ١٩١٩ لأنه تآمر مع السلطان فؤاد ضد الثورة ! .

وما من شك فى أن سعد زغلول أخطأ فى هذا . . فإن توفيق نسيم استقال من وزارة سعد زغلول عندما اختلف سعد مع الملك ! . .واستقال محمد سعيد باشا من الهيئة الوفدية بعد ذلك لأن الملك طلب إليه أن يستقيل . ولكن عبد الرحمن فهمى لم يختلف مع سعد لهذا السبب . . فقد كان من أنصار ضم الصفوف . . وكان يرى فى ضم كل هؤلاء الرؤساء السابقين تقوية لوزارة الثورة ! بل إنه لام سعد زغلول على أنه لم يضم باقى الصفوف! ولقد اختار سعد زغلول الوزراء فى وزارة الثورة ممثلين لطبقات الوفد التى قادت الثورة ضد الإنجليز. كان سعد زغلول رئيس الوزراء ووزير الداخلية بصفته الرجل الذى نفاه الإنجليز إلى مالطة ثم سيشيل ثم جبل طارق . واختار سعد فتح الله بركات وزيراً للزراعة، ومصطفى النحاس وزيراً للمواصلات ، ليمثلا القادة الذين نفاهم الإنجليز إلى سيشيل . واختار سعد مرقص حنا وزيراً للأشغال، وواصف غالى وزيراً للخارجية ، ليمثلا القادة الذين حكم عليهم بالإعدام وعدل الحكم وسجنوا بعد ذلك فى ألماظة ! . . واختار سعد نجيب الغرابلى وزيراً للحقانية ليمثل قادة الثورة الذين نفوا إلى المحاريق واعتقلوا فى قشلاق قصر النيل . واختار سعد حسن حسيب ليمثل آخر وفد تألف ، بعد اعتقال جميع طبقات الوفد ، التى وضعها سعد لتحل طبقة مكان طبقة ، كلما نفيت ، أو حكم عليها بالإعدام !

وكان سعد فخوراً بأنه عين اثنين من الأفندية وزراء لأول مرة فى تاريخ مصر ! ولكن الثوار لم يفهموا كيف أدخل سعد فى وزارة الثورة سعيد باشا وتوفيق نسيم باشا وأحمد مظلوم باشا ، وهؤلاء عادوا الثورة، ولم يقفوا معها ، ولم يسجنوا ، ولم يحكم

عليهم بالإعدام ! . . ويظهر أن سعد زغلول لم يشأ أن يدخل فى وزارة الثورة أى عضو من الذين كانوا يقودون الجهاز السرى للثورة ، ولم يذكر فى مذكراته سبب هذا الإغفال ، ولعله أراد أن يبعدهم عن الحكم ، لتبقى هيئة ثورية تحت الأرض تساعده عند الاقتضاء ! . . ولكنه لم يلبث بعد تأليف وزارته ببضعة شهور أن أدخل فى الوزارة اثنين من أعضاء الجهاز السرى . . بل الاثنين اللذين كانا يتوليان قيادة هذا الجهاز بعد اعتقال عبد الرحمن فهمى فى ١٩٢٠ ، فعين الدكتور أحمد ماهر أفندى وزيراً للمعارف و محمود فهمى النقراشى أفندى وكيلا لوزارة الداخلية. ولكن عبدالرحمن فهمى لم يعترض على هذه التعيينات . فقد كان أحمد ماهر يده اليمنى ؛ وكان النقراشى يده اليسرى . . ولم يكن عبد الرحمن فهمى يطمع أن يكون وزيراً . .

فاذا حدث حتى أدى إلى هذه القطيعة ؟ وما سر غضب سعد زغلول على عبد الرحمن فهمى ؟ هذا الرجل الذى حكم عليه بالإعدام ؛ وقاد بنجاح الجهاز السرى للثورة ، وكاد سعد يقطع المفاوضات مع لورد ملنر لأن الإنجليز قبضوا عليه ! . . إنعتقد أن حالة سعد زغلول النفسية فى تلك الأيام هى التى جعلته يغضب على عبد الرحمن فهمى :

إن سعد زغلول مر بمحنة قاسية عقب مصرع السردار ، الإنجليز أعلنوا عليه حرباً شعواء . . الحكومة أعلنت عليه حرباً لاهوادة فيها للقضاء عليه وتحطيمه . وكان إسماعيل صدقى هو وزير الداخلية الذى تفنن فى محاربة سعد زغلول . . والملك فؤاد خرج على المكشوف ، وأعلن على سعد زغلول حرب الإبادة ؛ وقرر أن يمحو اسمه من الوجود ! . . واستطاع هذا التحالف الثلاثى أن ينزل الضربات بسعد !

كان سعد يواجه أزمة ضخمة . . وفى هذا الوقت وقع الخلاف مع عبدالرحمن فهمى . . وتترك سعد زغلول يصف ما حدث . فى صفحة ٢٨٩٣ كتب سعد زغلول :

فى يوم السبت ١٧ يناير سنة ١٩٢٥

قد اشتد الخناق بى ، وأحاطت بى الشدائد من كل جانب . . فأنصار الوفد ينفضون عنى واحداً فواحداً ، والوزارة تجاهر بعدائى ، وتشدد الأوامر على رجالها بمطاردتى ومطاردة أوليائى ، فتمنع اجتماعاتهم ، وترقب حركاتهم وسكناتهم . . وتعاكس مصالحهم ، وتلزمهم بالانشقاق عنى ، وتجبر الذين ترشحوا تحت لواء الوفد على أن يعلنوا استقلالهم عنى ، وتحارب من يأبى هذا الانشقاق وهذا الاستقلال بكل الطرق ، وتهدد كل من يميل إلينا من موظفين ومستخدمين بالرفت والطرد ، أو النقل إلى مكان سحيق . وقد ضج الناس بالشكوى ، وامتلأت أعمدة الجرائد بالاحتجاجات . . ولكن لا سميع لمن تنادى لأن المشكو منه هو الآمر بأسبابها ، ومليك البلاد يعلن على رؤوس الأشهاد أنه غير راض عنى ، وأن الناس يجب عليهم أن يختاروا بين الانحياز له أو الانحياز عنه !

وفى أغلب الأوقات تحيط عساكر البوليس ببيتى ، وتمنع الناس من الدخول فيه . . ولا أدرى متى تنتهى هذه الحالة ، وماذا يكون الحال ؟ . . ولقد دلت هذه المحنة التى نجتازها على ضعف شديد فى الأخلاق ، وهبوط عظيم فى روح الناس ، ولا سيما فى الطبقة العالية وما تحتها . . فإنها كشفت عن دناءة ، وخسة ، ولؤم ، وخور . . دلت على أن هذه الطبقة لا تعرف للتضحية معنى ، ولا تتنازل عن حبة من راحتها فى سبيل الوطن ، وتميل إلى المظاهر الكاذبة ، وتعبد القوة . . ومع أن المتعلمين منهم أفسدهم أخلاقاً ، وأحطهم صفات . . يجرمون ثم يتباهون بالإجرام . . ويأتون المنكر ، ثم يفاخرون بإتيانه ، كأن بينهم وبين الفضل عداء .

كل يوم تردنى خطابات تحمل استقالات من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب

من الهيئة الوفدية فى البرلمان . . وأولها كان من موسى فؤاد باشا ومحمد فهمى باشا . والأول شيخ كان الوفد رشحه ، ونجح فى الانتخاب بتأييده ، وكان بعض العارفين يلومون الوفد على تأييده ، لعدم حسن سيرته ، وشهرته بالميل للإنجليز . ولكنا رشحناه وفضلناه على غيره من المعارضين . وقد جرى فى مجلس الشيوخ على خطة عوجاء ، وفهمت الآن مصدرها . أما محمد باشا ، فأنا الذى عينته فى مجلس الشيوخ ، وتعين من غير أن أخبره بأنى اقترحت تعيينه ، وزارنى عقب تعيينه ، والدمع ينهمل من مآقيه ، وقد قبل يدى قائلا : « لقد فتحت بيتى جزاك الله عنى خير الجزاء ! »

وقد بنيا استقالتهما على شدة إخلاصهما للعرش ، والشك فى إخلاص الوفد . ثم تبعهما جماعة من الشيوخ والنواب . . وإذا فهمت استقالة أعضاء مجلس الشيوخ من الهيئة الوفدية لكونها لا تزال قائمة ، وإن كانت معطلة ، فإنى لا أفهمها من أعضاء مجلس النواب .وأغرب هذه الاستقالات استقالة محمد باشا سعيد ، لأن هذا الرجل نجح فى الانتخابات بفضل الوفد وتعين فى الوزارة وصار أهم أعضائها ، وناب عنى مدة غيابى فى أوربا منذ ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٤ إلى ٢٠ أكتوبر . . أى ثلاثة شهور تقريباً . . ولكنهم هددوه بعزله من دائرة سيف الدين ، ومورده منها كبير ، فاختار الثروة على الكرامة . وتبعه اسماعيل سرى باشا ، وقد كان الوفد رشحه ، ولما سقط فى الانتخابات عينته فى الحال . وألطفُ هذه الاستقالات شكلا استقالة ألفريد شماس (عضو مجلس الشيوخ) وهو من الذين اقترحت أنا تعيينهم . . فقد امتدح سياستى وجاهر بأنه اشترك فى العمل تحت إشرافى مع الافتخار !

والآن استلمت تذكرة من شخص يدعى إبراهيم فؤاد ، يقول فيها : « أقدم التهنئة بنجاح حسيب باشا بوفاة فتحى باشا اليوم (كان حسيب باشا مرشحاً فى دائرة الوايلى ضد إبراهيم فتحى باشا . . وبوفاة الثانى يصبح الأول نائباً بالتزكية) .. فاستأت

لأن يكون الموت بشرى ، مهما كان من مات ، ولكن الإنسان ظلوم كفار !

خرج عبدالرحمن بك فهمى من السجن ، بعد أن لبث فيه زهاء شهرين ، وتوجه توًا إلى سراى عابدين حيث كتب اسمه فى دفتر التشريفات ولم يمر ببيت الأمة. فتساءل الناس عن سر هذا الإقبال والإدبار ! . . وزعم بعضهم أنه يريد الاستقالة ، وذلك مقدمة لها . وقد حضر عندى بعد أربعة أيام من إطلاق سراحه ، ولم يتكلم عن تأخر زيارته . ثم أخذت الإشاعة عن استقالته تتأكد ، حتى نشرتها بعض الجرائد ، فطلب منه تكذيبها غير مرة ، فوعد ولم يفعل ، وقال ابن أخيه أحمد ماهر إنه يظن أن تأخره عن التكذيب أنه فى انتظار ما تقرره الوزارة فى شأن ترشيحه ، والظاهر أنه انخلع نهائيًا . . . مع السلامة اه .

انتهى ما كتبه سعد زغلول عن عبدالرحمن فهمى بعد حادث السردار . .

ولكن من الذى أمر بقتل السردار ؟

• • •

خطة جديدة للجهاز السري يرسمها سعد في المنفى بين جبل طارق والزقازيق .
تهريب الرسائل السرية في الأحذية .

كان مكتب قاضي محكمة بني سويف ، ثم مكتب قاضي محكمة الزقازيق ، هما عنوان الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ بعد القبض على عبدالرحمن فهمى فى آخر مايو سنة ١٩٢٠ ، واختيار سعد زغلول للدكتور أحمد ماهر خلفاً له فى رياسة الجهاز السرى .

وكانت تعليمات سعد ترسل بالشفرة ، وبالرموز ، وباليد ، من منفاه فى قلعة جبل طارق إلى مكتب قاضى محكمة بنى سويف ، ثم بعد ذلك إلى مكتب قاضى محكمة الزقازيق . وكان هذا القاضى هو سعيد بك زغلول ابن شقيقة سعد زغلول ، وقد تبناه سعد هو وشقيقته ، بعد وفاة والديهما وهما طفلان . وكان سعيد زغلول يتلقى تعليمات سعد السرية ، ويفك رموزها فى غرفة القاضى ، ثم ينقلها بخطه ، ثم يسلمها بطريقة خاصة إلى الجهاز السرى للثورة. وكان الدكتور أحمد ماهر يبلغ سعيد زغلول المعلومات التى يريد إرسالها إلى سعد زغلول ، فيترجمها سعيد زغلول بالشفرة ، ويسلمها للرسول المجهول ، فيسافر بها إلى جبل طارق ، ويسلمها إلى سعد زغلول مخترقاً الحراس والرقابة الشديدة والمخابرات البريطانية التى كانت تحيط بالمكان الذى اعتقل فيه سعد زغلول بالليل والنهار ! . . ولقد بدأ التفكير فى هذه الطريقة الغريبة

أثناء نقل سعد زغلول من منفاه فى جزيرة سيشيل فى المحيط الهندى ، إلى منفاه فى قلعة جبل طارق . . فقد طلب سعد زغلول إرسال شخص يملى عليه تعلياته السرية من معتقله فى جبل طارق إلى قيادة الثورة فى مصر !

ولكن كيف يمكن إرسال هذا الشخص الخطير إلى جبل طارق ؟ إن فى مذكرات الأستاذ محمد كامل سليم (السكرتير الخاص لسعد زغلول فى ثورة ١٩١٩) قصة هذه المغامرة المثيرة . . كتب الأستاذ كامل سليم يقول :

« فى أوائل سنة ١٩٢٢ كان سعد وإخوانه فى المنفى فى سيشيل، فلما مرض سعد فى تلك الجزيرة السحيقة ، لسوء جوها ، وهى على مقربة من خط الاستواء ، نقله الإنجليز وحده إلى جبل طارق . فكانت الوحدة والعزلة أشق على نفسه من جحيم سيشيل ، فضلا عن البعد عن إخوانه المنفيين . حينذاك طرأت على سعد زغلول فكرة الخلاص من هذه العزلة ، واستئناف جهاده ، واتصاله بمصر بشكل من الأشكال . وتلخصت هذه الفكرة فى أنه أعاد إلى مصر خادمه المصرى الوحيد . الذى صاحبه ، ومعه رسالة . أخفاها الخادم فى حذائه، ليوصلها إلى . وإذا بسعد يخبرنى فى خطابه هذا أنه فى حاجة قصوى إلى سكرتير خاص ، ليملى عليه رسائله وبرقياته . ويعتمد عليه فى شئونه الخاصة والعامة .

« وقال سعد فى رسالته السرية إنه طلب ذلك من الحاكم العام البريطانى فى جبل طارق ، فرفض الحاكم ، بناء على أمر الحكومة البريطانية ، التى رأت ضرورة أن يظل سعد فى المنفى مشلولا عن كل نشاط ، طمعاً منها فى غير مطمع ، أن تموت الحركة الوطنية ، وهو بعيد عنها ، فلا يغذيها ولا تغذيه . ثم رجانى سعد فى رسالته السرية أن أبذل قصارى جهدى ، وأتحايل فى اختيار سكرتير خاص له ، يسافر إلى جبل طارق فى شكل خادم ، بدل الذى عاد إلى مصر بحجة رغبته فى رؤية

زوجته وأولاده . . وحذرنى سعد فى رسالته السرية من أن السلطات البريطانية سوف ترفض حتما من أختاره للسفر ، لو ظنت أنه سكرتير لا خادم ، ولذلك يجب الاحتياط للأمر غاية الاحتياط ، وإلا فشل المسعى ، وتعرضنا جميعاً لانتقام الإنجليز !

« هذه هى رسالة سعد زغلول السرية التى وصلت فى حذاء خادمه الذى وصل إلى القاهرة ! . . مطلب عزيز ومهمة خطيرة ! إذ كيف أحقق رغبة الزعيم الوطنى ، وهو فى منفاه ؟ وكيف أجد الشاب المتعلم الذى يقبل أن يكون خادماً . ويتعرض للأخطار ؟ ثم كيف أخدع السلطات البريطانية حتى أنجح فى مسعاى ؟

« وكانت مصر فى ذلك الوقت تحت الأحكام العرفية البريطانية، والرقابة مفروضة على الصحف والمجتمعات ، وجنود الإنجليز يتجولون فى الشوارع ، ويغشون الأندية والميادين ؛ والمحاكم العسكرية البريطانية قائمة للتنكيل بالمصريين الوطنيين . . جو يشيع الرهبة ، ولا يشجع على الفداء ، إلا من سمت وطنيته وشجاعته ، وملأته روح الفداء ! . . بحثت بين الشبان المتحمسين ، عسى أن أجد واحداً منهم يقبل هذه المهمة الخطيرة ، فلم أوفق ، بعد بحث وتنقيب استطالا عشرين يوماً ، وإذا بتلغراف يرد إلىّ من سعد زغلول راجياً أن أرسل له خادماً بأسرع ما يمكن ! ففهمت غرض سعد زغلول ، وازداد ألمى لعدم توفيقى ، ولأنه يستعجلنى ، وأخيراً تحدثت مع مساعدى الأستاذ محمد الأنصارى فى هذا الموضوع ، فلم يتردد فى القبول فوراً ، ولم يزد على سرورى لقبوله ، إلا دهشتى من قبوله الإقدام على رمى نفسه فى المجهول المفعم بالأخطار ! فقلت له : « أحب أن ألفت نظرك أولا إلى الأخطار التى سوف تتعرض لها من قبولك ، حتى لا تظن فيما بعد أننى خدعتك ، ولم أنورك بكل التفاصيل ! » . . وأدليت إليه بما يلى :

١ — إذا ظن الإنجليز فى مصر أو جبل طارق أنك سكرتير ، ولست خادماً ،

فإنك تتعرض لعقابهم ، ولانتقامهم ، وللمحاكمة أمام المحاكم العسكرية البريطانية ، وتتعرض أنت مع سعد زغلول لهذه المحاكمة !

٢ ــ لا أعرف متى تكون عودتك إلى مصر ، فقد تمتد إقامتك فى الخارج إلى عام أو أكثر فى المنفى !

٣ ــ أريد منك أن تستخرج « رخصة خادم » وتلبس جلابية ، بدل البدلة : ولا تأخذ معك فى السفر إلا بدلتين ، بدلة تلبسها وبدلة فى الشنطة الصغيرة ، التى يجب ألا تحتوى إلا على ملابس قليلة :

٤ ــ لا أستطيع أن أغريك بالمال فليس عندى مال غير ماهيتى ، وهى عشرة جنيهات شهريًّا ، وأجرة سفرك برًّا وبحرًا فى الدرجة الثالثة ، وخمسة جنيهات فى يدك مدة السفر حتى تقابل سعد زغلول ، وهو يتولى بعد ذلك أمرك .

فقبل الأستاذ محمد الأنصارى هذه المهمة الشاقة ، فى ضوء هذه الحقائق المفزعة التى ذكرتها له . وبعد أسبوع واحد من هذا الحديث استخرج رخصة الخادم بالجلابية . وكان فى طريقه إلى جبل طارق ، ومعه رسالة منى ، ومن قيادة الثورة إلى سعد زغلول ، أظن أنه أخفاها فى قرص طربوشه . فلما وصل إلى جبل طارق ، ورد تلغراف شكر من سعد زغلول بأن الخادم وصل ، وهو مسرور منه . وظل الأنصارى فى خدمة سعد سكرتيرًا خاصًّا وخادمًا أمينًا حتى أفرج عن سعد ! إن هذا العمل الذى قام به السيد محمد الأنصارى لعمل وطنى من الطراز الأول ، أملته روح فدائية . وهو فى نظرى الفدائى الأول الذى عرفته عن كثب ، وكان من الممكن جدا أن يتعرض للموت أو الأشغال الشاقة بحكم من أحكام المحاكم العسكرية البريطانية ، لهذا العمل الذى قام به عن طيب خاطر . والأنصارى فى روحه الفدائية ووطنيته الخالصة

وشجاعته الناصعة - لا يقل مطلقاً عن إخوانه المجاهدين المصريين الوطنيين الذين نكل بهم الإنجليز فى المنافى أو بأحكام الإعدام أو الأشغال الشاقة .

محمد كامل سليم

إعداد الخطة السرية !

وقد وضع سعد زغلول هذه الخطة وهو على البارجة الحربية البريطانية ، التى نقلته من جزيرة سيشيل فى المحيط الهندى إلى قلعة جبل طارق . وبدأ سعد زغلول خطته بأن أرسل فى استدعاء زوجته لتلحق به فى جبل طارق - وهى رحلة شاقة قطعتها البارجة الحربية فى ١٤٠ يوماً : فتحركت من سيشيل يوم ٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ . ووصلت إلى جبل طارق يوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٢ . وشاهد فى هذه الرحلة أهوالا . والغريب أن سعد لم يدون هذه الخطة كتابة لأن القبطان رفض أن يسمح له بورقة أو قلم طوال الرحلة !! . . وكانت هناك عبارات متفق عليها بين سعد زغلول وسعيد زغلول ، أثناء نفيه . وهى أنه عندما يطلب قاموساً فإن معنى ذلك أنه يطلب تفاصيل عن أعمال الجهاز السرى تكتب بالحبر السرى على صفحات القاموس المطلوب ! . . وكانت كلمة « الجرائد الإنجليزية » : معناها « التقارير السرية » ! . . وعندما يطلب كتابا فى النحو والأجرومية فإنه يريد أن تكتب تقارير فى داخل كتاب النحو عن النشاط السياسى فى مصر وعملية نشر الدعوة . . والحديث عن « الجو » إشارة إلى « الأنباء عن اتجاهات سياسة بريطانيا نحو القضية المصرية » ، وعندما يطلب « الاهتمام بالزراعة » فإنه يطلب « معلومات عن المعتقلين السياسيين والمنفيين وحالتهم وروحهم المعنوية » !

أما الزقازيق وقبل ذلك بنى سويف فلم تكن فى حاجة إلى استعمال هذه الكلمات ؛ إنها كانت تكتب الرسائل بماء البصل الموجود فى مكتب القاضى . . وكان سعد زغلول يحل هذه الرموز فى جبل طارق بتمرير المكواة الساخنة على ورق القاموس أو كتاب النحو ! ولم يستطع سعد زغلول أن يكون شبكة سرية بينه وبين زملائه المنفيين فى سيشيل : وإنما اتفق معهم على طريقة خاصة للرموز .

وفى كتاب « سعد زغلول » — للأستاذ عباس محمود العقاد — يقول فى ص ٤٠٨ :

لما برح سعد (سيشيل) اتفقوا على طريقة للتفاهم ، يتحللون بها قليلا من قيود الرقابة . وهى اتخاذ « صفر » — أى شفرة — من الأسماء التى ترد فى الرسائل البرقية حسب المعهود فى كل واحد من أصحابها ، فإذا أرسلت بتوقيع « سينوت حنا » فمعناها أنهم فى حاجة إلى النقود ، لاشتغال سينوت بك بالمسائل المالية . وإذا أرسلت بتوقيع « مصطفى النحاس » فمعناها أن الحماسة فى مصر شديدة لاستحماس مزاجه . وإذا كانت بتوقيع مكرم عبيد فمعناها أن الدعاية فى إنجلترا ناشطة لأنه قام بهذه الدعاية قبل ذلك . وإذا كانت بتوقيع زغلول فالأخبار عادية . أو بتوقيع « سعد » فذلك بشير الإفراج . . إلخ . . .

قلق فى القاهرة !

وعند ما بلغ صفية زغلول أن سعد زغلول يريد أن تلحق به فى منفاه بجبل طارق ساورها القلق . تصورت أنه مريض جداً ؛ وأمطرته بالبرقيات تسأل عن صحته . فأرسل سعد زغلول الرسالة التالية إلى سعيد زغلول فى بنى سويف . ويلاحظ فيها التعبيرات الخاصة « بالقاموس » و « كتاب النحو » و « الزراعة » !

جبل طارق — ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٢

عزيزى سعيد

فسرت اليوم فى خطاب للست أسباب دعوتها للحضور ، وهى الحقيقة بعينها ، فلا يأخذنكم شىء من الشك فى واحد منها ، وإلا خلقتم لأنفسكم مكدرات لا أساس لها . ويعلم الله أنى لو كنت مريضاً ، لما أقدمت على تلك الدعوة ، إشفاقاً على الست ، من فرط شفقتها بى ، وما تلاقيه من صعوبة عندما تجدنى مريضاً . وما بيدى من البراهين على صدق هذه الأقوال شىء يمكن إرساله بالتلغراف ، فلا تتعبوا أنفسكم ، إن صحتى جيدة بحمد الله . .

طلبت فيما سبق أن يرسل لى قاموس الشرتونى ، ولكنه لم يحضر ، فأرجو إرساله مع الست ، كما أرجو إرسال كتاب فى النحو . وأن تلتفت بدقة لأعمال الزراعة ، وتخابرنا عنها . وتأكدوا قبل سفر الست من سهولة إرسال نقودها إليها ، كما أشرت لذلك فى خطاب سابق . إنى أعرف صعوبة وجود سيدة تسافر مع الست ، لتؤنسها فى هذه الغربة ، ولكن هذا ضرورى جداً ، كما أنه من الضرورى أن يكون معها خادمة طيبة ، لأن الخدامين هنا فى غاية الصعوبة . قبّل وجنات شقيقتك وأنجالها ، أما قرينها فهو فى لندن ، ويخابرنى من وقت لآخر ، بالتلغراف تارة ، وبالكتابة أخرى ، ويقول إن صحته تتحسن يوماً عن يوم ، وأن أعماله سائرة فى طريق النجاح . لعل جوابى وصلك من هنا ، ولعلكم جميعاً بخير والسلام .

سعد زغلول

وكانت « بنى سويف » ترسل لسعد زغلول التقارير السرية داخل كتب مكتوبة بالحبر السرى . . ولكنها كانت لا تتلقى أى تعليمات من سعد زغلول ، لعدم وجود حبر

سرى عنده ، ولعدم استطاعة إرسال أى حبر سرى له ! . . ثم أرسل سعد زغلول فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢ إلى سعيد زغلول يقول له إنه يخشى على صفية زغلول أن تقوم بهذه الرحلة وحدها وأنه يرى أن يكون سعيد معها ليوصلها إلى جبل طارق ، ثم يعود إلى القاهرة على الفور . . وسافر سعيد زغلول مع صفية زغلول من بورسعيد فى يوم ٩ أكتوبر سنة ١٩٢٢ . وتولى القاضى عثمان يوسف العمل بدلا منه فى ترجمة رسائل الشفرة المرسلة إلى سعد زغلول .

وصل سعيد زغلول فى ١٧ أكتوبر إلى جبل طارق، وبدل أن يبقى مع سعد يوماً أو أسبوعاً بقى معه إلى يوم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ . وفى تلك الفترة أملاه سعد زغلول خطة الشفرة مع القاهرة ، وطريقة التعامل مع القاهرة ، وأنشأ سعد شفرة سرية بينه وبين الدكتور حامد محمود فى لندن ، وتولى توصيل هذه الرسائل بعض الضباط والجنود الأرلنديين فى الجيش البريطانى ، ثم أنشأ شفرة سرية بينه وبين « على الشمسى » فى سويسرا ! . . وكانت خطة التعامل مع القاهرة هى أنه تم الاتفاق مع ضابط هندى يعمل مع الحامية البريطانية فى جبل طارق ، فكان الضابط يتسلم الرسائل ، ويذهب بها إلى الميناء ، ويسلمها إلى أحد الخدم الهنود الذين يعملون على شركة بواخر (ب .و .P.O) وهى بواخر بريطانية متنقلة بين لندن وأستراليا تقف فى ميناء جبل طارق وميناء بورسعيد ، ويبرق الضابط الهندى من جبل طارق على عنوان معين فى الإسكندرية باسم الباخرة. ويبرق الضابط الهندى فى يوم آخر ، على عنوان معين فى القاهرة باسم الخادم الهندى . ويسافر من القاهرة أحد أعضاء الجهاز السرى إلى بورسعيد ويتنكر فى شكل أحد البمبوطية، ويصعد إلى الباخرة . ويتسلم الرسالة السرية من الخادم الهندى . ثم يسافر « البمبوطى » إلى الزقازيق ويسلم الرسالة إلى سعيد زغلول القاضى ، الذى ينقلها بخطه ويسلمها إلى أحمد ماهر أو النقراشى

(وكان كامل سليم هو الذى يتولى عملية إرسال الأخبار السياسية إلى سعد زغلول) .

ولكن بقى لتنفيذ هذه الخطة وجود الشخص الموثوق به ، الذى يعمل سكرتيراً يملى عليه سعد زغلول تعلياته السرية ، متنكراً فى شكل خادم! إن هذا الشخص ضرورى جداً لنجاح العملية كلها ، إنه هو الذى سيقوم بالاتصالات مع الشبكة فى خارج القلعة ، وهو الذى سيتسلم الرسائل ، وهو الذى سيحل الرموز السرية !

سوء تفاهم !

ومن الطريف أن الخطة التى وضعها سعد زغلول فى أول الأمر ، لم تفهمها القاهرة لغرابتها ! لم تتصور القاهرة أن هذا الرجل الذى يزيد على الستين من العمر يفكر فى مغامرات كالقصص البوليسية ! . . ويحرص سعد زغلول فى مذكراته على ألا يكتب شيئاً عن الجهاز السرى ، وخططه بشأنه ؛ لأنه يعرف أن هذه المذكرات عرضة للتفتيش ، ويعرف أن كل خدمه وحراسه فى منفاه فى قلعة جبل طارق ، من المخابرات البريطانية ! ولكنك تجد فى مذكراته شيئاً عن هذا السوء التفاهم الغريب ! القاهرة تتصور فى أول الأمر أن سعد زغلول يريد خادماً ! بينما هو فى الواقع يريد شخصاً يملى عليه تعلياته السرية التى يرسلها إلى القاهرة وعواصم أوربا ، وهو فى ذلك الوقت لم يستطع أن يرتب الشفرة السرية بينه وبين القاهرة ، وهو يحتاج إلى الرجل الذى يتعهد إليه بهذا العمل السرى الخطير ! . . ويكتب سعد زغلول فى مذكراته يوم الأحد ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٢ يقول : « أرسلت اليوم إلى كامل سليم تلغرافاً نصه : « يعود عبد الله حيا . إذا أمكنك أن ترسل آخر يعرف العربية والإنجليزية » » ويخشى سعد زغلول فى نفس اليوم ألا تفهم القاهرة ما يعنى ! فيكتب فى مذكراته

يقول : « وكتبت اليوم خطاباً إلى طاهر اللوزى وآخر إلى كامل سليم بالبحث عن خادم يعرف العربية والإنجليزية ، للاستعانة به على الكتابة ، وقضاء اللوازم ، فى بلد لا يتكلم أهله بغير الإنجليزية والإسبانية » .

ثم يخشى سعد زغلول أن تكشف السلطة الإنجليزية الخدعة التى فكر فيها ، ولا توافق على إرسال السكرتير المتنكر فى صورة خادم أو سفرجى ! إن مشكلته فى منفاه أن خطه فى الكتابة لا يستطيع أحد أن يقرأه بسهولة . إن الصفحة الواحدة من مذكراته يستغرق فك رموزها بضع ساعات ، وهو يريد أن يرسل تعليمات سرية إلى الثورة فى القاهرة ، فكيف يرسلها بهذا الخط الغريب ، وكيف يستطيع هو ، وهو مسجون داخل القلعة أن ينشئ شبكة المواصلات السرية التى تقوم بحمل تعلياته إلى القاهرة ؟ !

ويكتب سعد زغلول فى مذكراته يقول : « الافتقار للغير نقص ، مهما كان نوع هذا الافتقار ! إذا اقتضت الضرورة ، لزم أن أحسن الخط العربى والفرنساوى على قدر الإمكان ، وأن أشتغل بالعمل ، وإن كان هذا يتطلب جهداً ، ليس من السهل على الآن بذله ، لتقدم السن » .

وما خشيه سعد قد وقع ! إن القاهرة لم تفهم ماذا يقصد عند ما طلب خادماً ! ويكتب سعد فى مذكراته يوم الجمعة ٣ نوفبر يقول : « ورد تلغراف أمس من كامل سليم بأنه وجد سودانياً طباخاً وسفرجياً أمياً ، ولكنه يتكلم الإنجليزية ، وماهيته ٤ جنيهات ، والشهادات التى فى يده تدل على كفاءته ، والسيد حسين القصبى عضو الوفد هو الذى أرشد عنه !! فبعثت إلى كامل سليم اليوم بأن المطلوب شخص ذو خط حسن فى العربى والإنجليزى » . وهذه الجملة البسيطة التى كتبها سعد زغلول

هي كل ما كتبه عن الخطة الغريبة التي فكر فيها ، لقد كتب قبل ذلك خطاباً بخطه لكامل سليم وهو الذى أشار إليه كامل سليم فى مذكراته ووضعه فى حذاء خادمه، بعد أن خلع فرشة النعل ، ثم عاد وثبتها من جديد . . ولكن المسافة طويلة بين جبل طارق والقاهرة !

وفهمت القاهرة فجأة ، من إلحاح سعد زغلول فى مسألة الخادم ، ما يريد . . وفى يوم الخميس ٩ نوفبر سنة ١٩٢٢ يكتب سعد فى مذكراته : « ورد من كامل سليم تلغراف بأن تلامذة قدموا أنفسهم لخدمتى ، وهم يسعون فى إعداد اللازم السفر ، فأجبته بأن يشكرهم على حسن استعدادهم ، وبأنى أفضل أن أخدم نفسى ، على أن أحرمهم من إتمام دروسهم » .

• • •

وفى يوم الجمعة ١٠ نوفبر سنة ١٩٢٢ يكتب سعد فى مذكراته : « ورد تلغراف من محمود غنام يلح على الحضور هنا ، فشكرته ، ونهيته عن الحضور ، وأبرقت لكامل بأنه يستحيل أن أقبل أى واحد من التلاميذ ، وأن يبحث عن غيرهم » : : إن سعد زغلول خشى إذا تقدم محمود سليمان غنام عضو لجنة الطلبة العليا ، أو أى طالب من الطلبة المعروفين ، بأن يعملوا كخدم له، أن يشعر الإنجليز الذين يضعون هؤلاء جميعاً تحت مراقبة دقيقة، أن يشعر الإنجليزُ بما يدبره سعد زغلول ، ولهذا فإنه رأى أن يكون الاختيار من أشخاص بعيدين عن الشبهات وعن مراقبة السلطة العسكرية البريطانية ، حتى يمكن خداعها . وفى يوم الخميس ١٦ نوفبر أرسل الأستاذ كامل سليم من القاهرة برقية قال فيها إنه عثر على سفرجى ممتاز يجيد الطهى اسمه الأنصارى ! وكان سعد يعرف الأنصارى ويعرف أنه من الشبان الوطنيين الممتازين ، وأنه عضو فى الجهاز السرى للثورة ! ولم يصدق سعد زغلول أن هذا ممكن ، وكتب فى مذكراته

يوم الجمعة ١٧ نوفمبر : « ورد من كامل سليم أنه جارى اللازم فى تسفير الأنصارى إلى هنا ، آخر هذا الشهر ، فهل يؤذن له ؟ أشك فى هذا ! » . . ووضع سعد خطاً تحت جملة : « هل يؤذن له ؟ أشك فى هذا » ، إذ لم يتصور أن الأنصارى يستطيع خداع السلطة العسكرية البريطانية ويتنكر فى زى سفرجى !

وبقى سعد ينتظر على أحر من الجمر السفرجى الجديد !

* * *

وفى يوم الأحد ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ كتب سعد زغلول فى مذكراته : « ورد تلغراف من كامل سليم بأن الأنصارى سيبحر يوم ٤ ديسمبر ، وربما قبل ذلك ». وفى يوم الاثنين ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٢ كتب سعد زغلول يقول : « ورد تلغراف من كامل سليم بأن الأنصارى أبحر ، وتلغراف من الأنصارى أنه يرجو أن يكون قدومه خيراً ، والأول بالإنجليزية والثانى بالعربية » . وفى يوم الثلاثاء ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ كتب سعد زغلول فى مذكراته : « حضر الأنصارى أمس » . وعلى أثر وصول الأنصارى تحولت القلعة التى فيها سعد زغلول إلى مركز قيادة ، يعمل بالليل والنهار . . ولكى نعرف كيف كان العمل فى تلك الأيام ، ننشر نص خطاب أرسله « الخادم » الأنصارى من جبل طارق إلى سعيد زغلول فى القاهرة . ويلاحظ فى الخطاب التعبيرات السرية عن « الجرائد الإنجليزية » والمقصود بها التقارير السرية ، « وكتاب الأجرومية » والمقصود به النشاط السياسى فى مصر . وهذا هو الخطاب :

جبل طارق فى ١٢ فبراير سنة ١٩٢٣

سيدى البك الجليل حفظه الله . السلام عليكم ورحمة الله ، وبعد ، أبثك مزيد أشواقى القلبية وأتحشم أن تكون بصحة وعافية . بلغنى معالى الرئيس سلامكم ، فشكرت لكم هذا الشعور الجميل . وإنى رأيت أن أكتب لك خطابى هذا ، لأنك

مزيد شكرى وتحياتى القلبية ، وإنى عند حسن ظنكم بى . فلا أخرج من المنزل إلا بأمر معالى الباشا أو الست ، لقضاء بعض مصالح للمنزل ، وإن صادف وأردت الخروج ، وهذا نادر جداً للحلاقة مثلا ، فأستأذن معالى الرئيس فى ذلك . وماحصل هذا إلا مرة أو مرتين فى كل شهر . فإن كنت قد نسيت وصيتكم لى قبل سفركم إلى مصر : فلا أنسى توصية والدى وأهلى ، كما أنى لا أنسى توصية أربعة عشر مليونا كما لا أنسى توصية أصدقائى وأحبائى ، الذين لا تزال إلى الآن تردنى منهم خطابات توصية ، التفانى فى خدمة معالى الرئيس . . وبغض النظر عن كل ذلك ، فالعطف والحنان والعناية ، التى يعاملنى بها معالى الرئيس وحرمه ، هى فوق كل ذلك ، مما يجعلنى أسير مودتهما . إننى أخدم هنا اعتقادى ، لست كموظف أو أجير ، لكن كشخص حمل بأمانة ، فعليه أن يحسن تأديتها ، فإن خيراً فلنفسه ، وإن أساء فعليها . هذا هو اعتقادى الراسخ . وما أظن مولاى بعد كل ذلك إلا مرتاحاً من جهتى ، فكن مطمئناً ، وطب نفساً .

« معالى الرئيس الآن يقرأ الجريدة الإنجليزية بسرعة ، أكثر من الأول ، ويتكلم كذلك . فنصرف كل يوم من الساعة الخامسة والنصف إلى الساعة الثامنة فى المطالعة الجرائد الإنجليزية ، وفى بعض الأيام فى الصباح ، نصرف ساعة أو أقل أو أزيد ، حسب الظروف ، فى محادثة باللغة الإنجليزية ، وقليلا ما يخطئ . وإننى أستفيد فى اللغة الإنجليزية منه ، أكثر مما هو يستفيد منى ، وأنا أخبرك يقيناً أن معاليه الآن صار ماهرا جدا فى الترجمة من اللغة الإنجليزية إلى العربية ، لا يضارعه أحد ، وهو يحتاج إلى تجربة أكثر فى الترجمة من العربى إلى الإنجليزى . كما أرجو إن أمكن أن ترسل كتب الترجمة الصغيرة المقررة فى ابتدائى ، من سنة أولى إلى رابعة ، لأنه يوجد بها بعض اصطلاحات وفوائد ، لا بأس من أن معاليه يطلع عليها ، كما أنه قد سر جداً

من كتاب « براكتبورى » ، الذى أرسله إلينا كامل سليم ، فهو يطالع فيه دائماً :
ولقد أرسلت إلى الأستاذ كامل أطلب منه بعض كتب ، فلم يفدنى ، فأرجوك أن تخبره بخطاب بألا يهمل فيها ، وهى بأمر معالى الرئيس :
« وجميع من عندنا بخير ، ويهدونك أزكى السلام . »

المخلص

الأنصارى

* * *

ومما يؤسف له أن كثيراً من التعليمات السرية التى أرسلها سعد زغلول فى تلك الفترة الخطيرة ، عن طريق سعيد زغلول ، قد أحرقت فى أثناء قضية ماهر والنقراشى!
وليس فى مذكرات سعد زغلول أى شىء يدل صراحة على أنه هو الذى يأمر باستعمال العنف . . بل إنه كان يردد فى أحاديثه العلانية استنكاره للاغتيالات ! ولكن يظهر من بعض صفحات المذكرات فى تلك الأيام أنه كان يبرر هذا العنف ، أو يعتبره نتيجة لاضطهاد الإنجليز وطغيانهم وإرهابهم ، ولتعاون عدد من المصريين مع العدو..
فى يوم الأحد ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ كتب سعد زغلول من منفاه بجبل طارق فى مذكراته يقول : « ورد البريد أمس ، وفيه جرائد لغاية يوم ١٧ نوفمبر ، ورأيت فيها بياناً لعدلى يكن باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، يتضمن أن قتل إسماعيل زهدى بك وحسن عبدالرازق باشا (عضوى مجلس إدارة حزب الأحرار) قتل سياسى ، ولم يكونا مقصودين به ، بل الحزب ، ويبدى عدلى استغراباً من تقصده ، مع كون بروجرامه وخطته لم يكن فيها عيب لعائب . وجريدة السياسة تمتلئ بالقذف والقدح فى كتاب المعارضة ، والوشاية بهم ، واتهامهم بأنهم مسئولون عن هذا التعدى ! وقد تولى الناس الخوف من هذه الاتهامات ، وانكمشت منها المعارضة ، وعلقت كثيراً

من عباراتها ، وانقلبت تؤبن الفقيدين ، بعبارات طويلة عريضة ، وأخذت جريدة اللواء (لسان حال الحزب الوطنى) تبالغ فى استنكار الحادثة ، وتنحى باللائمة ؛ مع الطعن بالخيانة إلخ . . ولم تعجبنى خطة حافظ عوض لأنه بالغ فى امتداح الفقيدين مبالغة واضحة ، كما أغرق فى استنكار الحادثة إغراقاً ! ولقد أعجبنى رد محمد أبوشادى ، على ما وجه إلى نقابة المحامين من السكوت عن استنكار الحادثة ، كما أعجبنى بعض مقالات فى جريدة الأمة فى هذا الموضوع . ما كان أحسن المعارضة أن تقول أولا : إن التحقيق لم يظهر الجانى، ولا سبب الجناية ، فمن المجازفةاعتبارها كذلك . ثانياً : على فرض أن تكون الجريمة سياسية ، فلا مسئولية فيها على كتاب المعارضة بوجه من الوجوه . وإنما المسئولية على الفاعل لها ، لأن هؤلاء الكتاب لم يكتبوا فى استحلال قتل الخائنين ، واستباحة دمائهم ، ولهم الحق ، بل عليهم الواجب ، أن يشهروا بكل من حاول الخروج من صفوف الأمة ، والانضمام إلى صفوف أعدائها ، يفعلون كل ذلك فيهم ، كما يفعلون فى كل من يحاول خرق النظام والتعدى عليه .

« كنت أحب أن يقولوا ذلك ، ويشرحوه . لا أن ينهنهوا . وينكروا ما فعلوه ! » .

زوجات الزعيم !

وفى نفس اليوم كتب سعد زغلول فى مذكراته :

« لقد قالت لى اليوم حرمى ، أثناء الذهاب للرياضة فى جنينة المدينة العامة ، إنها لا تشعر فى نفسها الآن بحقد على أحد ، ولا بغضب من أحد ، بل تود أن يكون صدرها نظيفاً من كل ما يسىء إلى الغير ، وقلبها راضياً عن كل الناس .

فأحمدت منها هذا الشعور الراقى ، وشكرتها عليه . وقد قالت لى قبل هذا اليوم ، إنها بمقدار ما كانت تهوى الملابس الفاخرة ، والجوهرات الغالية ، والأمتعة الثمينة ، وكل ما تتزين به النساء والبيوت ، بمقدار ما زهدت الآن فى كل هذا ، وأصبحت هذه الأشياء فى نظرها قليلة القيمة ، مزهوداً فيها ، وكل قرة عينها فى أن ترى بلادها مستقلة ، متمتعة بالحرية التامة . وقالت لى أمس : « إنى معك أينما ذهبت ، إذا منّ الله عليك ، وعلى جميع المبعدين والمسجونين بالفرج ، ولكن إذا جاء الفرج لك وحدك ، فإنى أعود إلى مصر ، لكى أكون قريبة من أولئك الذين اشتركت معهم ، فى سبب نكبتهم ، بتحريضهم عليه (تقصد البيان الذى أصدره حمد الباسل ومرقص حنا وويصا واصف وعلوى الجزار وجورج خياط ومراد الشريعى وواصف غالى بمقاطعة البضائع البريطانية وبالتحريض على استعمال العنف ، فحكمت عليهم المحكمة العسكرية البريطانية العليا بالإعدام ، ثم استبدلت الحكم بالسجن سبع سنوات مع الشغل فى سجن مصر ، وحلقت شعورهم ووضعتهم فى الزنازين) .

« ولقد ارتاحت حرمى إلى ما روته الجرائد ، من أنهم نقلوا إلى معتقل الماظة ، وتخصص طاه لهم من عندهم ، وتخصصت غرفة لكل واحد منهم ، وتعين لخدمتهم بعض المساجين . فرحت جداً بهذه الإحساسات واعتبرتها مما منّ الله بها علىّ فى هذه الحياة ، ولقد أراها فوق ذلك تجتهد فى توفير أسباب الراحة لى ، وتعمل كل ما فى وسعها لإرضائى ، وتتفانى فى شرح صدرى ، وتفريج كربى ، وتفريح قلبى ، جزاها الله أحسن الجزاء عنى ، ومتعها بالصحة النامية ، والمعيشة الراضية ، ووفقنى لإسعادها . »

تعليمات إلى القاهرة !

وفى يوم ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ كتب سعد زغلول فى مذكراته عن التعليمات التى أعطاها لسعيد زغلول، لمناسبة عودته من جبل طارق إلى القاهرة : « يسافر غداً سعيد ، وقد أوصيته بأن يعطى لكل من مصطفى لطفى المنفلوطى ، وعائلة مصطفى النحاس مبلغ عشرين جنيهاً مصرياً ، وأن يقول لمدام واصف غالى (قرينة واصف غالى عضو الوفد المحكوم عليه بالإعدام) ، إنى مقر كل تصرف يراه واصف غالى . وأن يعطى إبراهيم زغلول مرتبه الماضى . وأن يزور المسجونين السياسيين من إخواننا وأن يبلغهم سلامنا وأسفنا ، وأن يمر بعائلاتهم كذلك ، واحدة فواحدة .

« وأن يقابل توفيق نسيم باشا (رئيس الوزراء) ويهنئه بالنيابة عنى ، ويلفت نظره لأن يجتهد فى جعل الدستور موافقاً لصالح الأمة ، مؤيداً لسلطتها ، لأن كل ما أعطى لها باق ، ولغيرها فان ، يستعمل ضدها . وأن يجتهد فى جعل قانون الانتخاب غير مقيد للحرية ، وفى إجراء الانتخابات من غير تداخل الإدارة ، ويلحق ذلك بإجراء تحقيقات عادلة عن الجرائم التى ارتكبت فى عهد الوزارة السابقة (وزارة عبد الخالق ثروت) سواء كان الذين ارتكبوها وزراء أو غيرهم ، حتى يطهر البـــلاد من الأرجاس التى تلوثت بها ، وحماية للبلاد من عودة هؤلاء إلى حكمها ، وأن يفعل ما فى وسعه لإطلاق سراح المسجونين السياسيين قبل المبعدين . . وإذا توفق إلى كل ذلك فإنه يخدم بلاده أجل خدمة ، ويخلد له فى التاريخ أجمل الذكرى .

« وأوصيته (سعيد زغلول) كذلك أن يسلم على أعضاء الوفد ويبلغهم ممنونيتى منهم ، وشكرى لهم ، واعتمادى عليهم . وأن يخبر كامل سليم بأننى مسرور من

سيرته، عنون من خطته". وأن يلفت أرباب الجرائد لأن يرسلوها إلى رأساً ، من غير واسطة دار الحماية . وأن يبلغ بعض الكتاب لأن يكتبوا دائماً فى تعداد الفظائع التى ارتكبتها وزارة « ثروت» ووزارة « عدلى يكن » من قبلها . وأن يوضع فى الدستور نص يجعل من هيئة المجلس لجنة تكون هى المختصة بالنظر فى الدستور ، وتعديله بحسب ما تراه ، وحينئذ تقوم هذه اللجنة مقام الجمعية الوطنية ، ويكون الدستور الذى تتفق عليه ، وليد إرادة الأمة ، ولا يضيع الزمن فى انتخاب جمعية أخرى ووضع دستور آخر . . وأن تستمر الجرائد على التذكير بحوادث المنشقين ، وتلاعبهم بعهد الأمة ، ونقضهم لكل ميثاق قبلوه » .

تهريب الشفرة !

وكان سعد زغلول شغولا بتهريب مفاتيح الشفرة التى مكث شهرين يمليها ويعدها مع سعيد زغلول . . والخطة التى وضعت لتصل تعليماته السرية من القلعة فى جبل طارق إلى قيادة الثورة والجهاز السرى فى القاهرة . وكتبت هذه الشفرة على ورق خفيف من الورق الذى يكتب عليه النسخ على الآلة الكاتبة ، وطويت عدة مرات حتى تأخذ مساحة صغيرة . ثم تولت صفية زغلول بنفسها خلع كعوب جميع أحذية سعيد زغلول : زوج الأحذية الذى سيسافر به، وزوجين من الأحذية فى الحقيبة ، وكانت تخلع بنفسها مسامير الكعب، ثم تحفر فى داخل الكعوب مخابئ لإخفاء هذه الأوراق ، ثم راحت تدق بنفسها مسامير الكعوب كما كانت ، وتضعها فى التراب لكى تبدو الأحذية مستعملة !

. . وكان سعد زغلول قلقاً : هل يستطيع سعيد زغلول الخروج من القلعة إلى

السفينة بهذه الأوراق السرية ؟ هل يفتشه الحراس؟ هل يفتشه رجال المخابرات ؟ هل يفتشه رجال البوليس الواقفون على السفينة ؟.. كان سعد مهتماً جداً بنجاح الخطة التي وضعها ، وبوصولها إلى القاهرة ! . . وزاد قلقه عندما رأى الحراسة تشتد في تلك الليلة حول داره على غير المعتاد !

وفي صباح يوم الثلاثاء ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ المحدد لسفر سعيد زغلول كتب سعد زغلول في مذكراته : « لم أنم البارحة إلا قليلا ! » . . ولكن الحقيقة أنه لم ينم إطلاقاً ! . . إن كل شيء أصبح الآن يتوقف على خروج ابن شقيقته القاضي سعيد زغلول من الميناء ، هل سيستطيع أن يضلل الحراس ، ورجال المخابرات ، والجمرك ، ولا يثير شكوكهم ؟ . . لقد نجح سعد زغلول مرة في أن يضلل هؤلاء جميعاً عندما وضع رسالة في « فرشة » حذاء خادمه ، وأرسل هذه الرسالة إلى كامل سليم . . فهل ينجح هذه المرة في تضليل المخابرات ؟ !

شبكة سرية !

نجحت خطة سعد زغلول في تهريب خطته السرية ، ومفاتيح الشفرة ، مع ابن شقيقته سعيد زغلول ، وكتب سعد زغلول في مذكراته يوم الثلاثاء ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٢٢ : « سافر اليوم سعيد ، وصحبه الأنصاري إلى الباخرة ، ولم يفتش ! . وقد أوصيت سعيد بكل ما تقدم تفصيله ، إلا فيما يختص بما يقوله إلى توفيق نسيم رئيس الوزراء، فقد حذفت منه مسألة إخلاء سبيل المعتقلين حتى لا يفهم أننا نلتمس لأنفسنا معونة منه ! »

وفي يوم الأربعاء ٢ يناير ، سعيد زغلول إلى بورسعيد ، وقامت السلطات

البريطانية بتفتيش أمتعته فى الباخرة «موريا» فلم تجد شيئاً ! . . وفى يوم السبت ٥ يناير تلقى سعد زغلول برقية مفتوحة من القاهرة هذا نصها : «وصلنا بالسلامة» ! . . وفهم سعد زغلول من هذه البرقية أن الشفرة السرية والخطة السرية وصلتا إلى قيادة الثورة بسلامة الله ! . وكل ما كتبه سعيد زغلول فى مذكراته يوم ٦ يناير سنة ١٩٢٣ عن هذه البرقية أنها تكلفت ٤٦ قرشاً !

وعلى الفور بدأت الشبكة السرية تعمل فى قلعة جبل طارق وفى مكتب قاضى محكمة الزقازيق ، وفى لندن حيث يتولاها الدكتور حامد محمود ، وفى جنيف حيث يتولاها على الشمسى . . وبدأ الرسل يتنقلون بين الزقازيق وجبل طارق ! . . وبرقيات ترسل بالشفرة إلى لندن ، ثم يرسلها الدكتور حامد بالشفرة من لندن إلى جبل طارق ! . . ولم يكن الجهاز السرى فى القاهرة ينتظر هذا التنظيم ليعمل . . لقد كان الدكتور أحمد ماهر يسلم الرسائل إلى القاضى عثمان يوسف ، فيكتبها بالحبر السرى على كتب ، ويرسلها إلى جبل طارق . .

وهذه بعض الرسائل التى أرسلت من القاهرة :

زيادة الاغتيالات !

إلى سعد زغلول

جبل طارق فى أول سبتمبر سنة ١٩٢٢ :

طلب اللورد أللنبى أمس من ثروت باشا رئيس الوزراء إضافة مواد جديدة لقانون العقوبات بسبب كثرة الحوادث وتوقع غيرها . أبلغ ثروت باشا أمس تعليمات اللورد أللنبى إلى مصطفى فتحى باشا وزير الحقانية . مطلوب إضافة المواد الآتية إلى

قانون العقوبات :

١ — يعاقب بالإعدام كل من استعمل قنابل أو آلات مفرقعة بنية قلب نظام الحكم أو ارتكاب قتل سياسي .

٢ — يعاقب بالأشغال الشاقة كل من صنع أو استورد من الخارج قنابل أو ديناميت أو مفرقعات .

٣ — يعاقب بالإعدام كل من ألف عصابة تقاوم بالسلاح رجال السلطة وكل من تولى زعامة هذه العصابة أو تولى أى قيادة فيها .

٤ — من ينضم إلى تلك العصابة ولم يشترك فى تأليفها ، ولم يتقلد فيها قيادة ، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة .

بنى سويف

الملك خائف !

جبل طارق فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢ :

إلى سعد زغلول

طلب توفيق نسيم باشا رئيس الديوان الملكى من ثروت باشا رئيس الوزراء بأمر الملك إضافة مواد فى قانون العقوبات لحماية الملك وهى تقضى :

١ — يعاقب بالإعدام كل من اعتدى على حياة الملك وحريته .

٢ — يعاقب بالإعدام كل من اعتدى على الملك اعتداء لا يهدد حياته

٣ — يعاقب بالإعدام كل من ألف عصابة مبتدعة لقلب نظام توارث العرش أو تغيير أى شىء فى نظام العرش .

٤ — يعاقب بالسجن كل من تطاول على الملك أو سلطته .

٥ — يعاقب بالسجن لمدة لا تزيد على خمس سنين كل من عاب فى الملك .

وقد بدأ مصطفى فتحى باشا وزير الحقانية يعد هذه القوانين .

بنى سويف

* * *

جبل طارق فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٢ :

إلى سعد زغلول :

وقع الملك القوانين المشار إليها فى رسالة أول سبتمبر و ٥ سبتمبر .

بنى سويف

* * *

المعتقلون !

جبل طارق فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٢ :

إلى سعد زغلول .

أرسل ثروت باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية اليوم خطاباً سرياً إلى مصطفى فتحى باشا وزير الحقانية رقم ٥٧ يقول فيه : « إن سجون الحكومة أضبحت مزدحمة بدرجة أن المسجونين بها فعلا يزيدون على المقرر الصحى لها بمقدار ٥٨٥٥ مسجوناً . وعدد المسجونين تحت التحقيق الذين قضوا بالسجون مدة تتراوح بين شهر واثنى عشر شهراً فأكثر قد بلغ عددهم ٢٤٨٥ .

بنى سويف

الجهاز السرى ينتقل إلى الزقازيق !

وابتداء من شهر يناير سنة ١٩٢٣ انتقل مقر الجهاز السرى إلى مكتب قاضى محكمة الزقازيق .

فقد صدر قرار بنقل سعيد زغلول إلى الزقازيق . وانهالت التعليمات على الزقازيق من سعد زغلول . وبدأ كل شىء يتحرك ويندفع . ويظهر أنه نسى أنه تجاوز الستين ، وأنهك نفسه فى العمل ، فسقط مريضاً . . .

الموت يقترب !

وبدأ سعد يشعر بدنو الأجل ، وبدأ يفلسف مزايا النفى والاعتقال . فى يوم الخميس ٢٥ يناير سنة ١٩٢٣ كتب سعد زغلول فى مذكراته وهو فى معتقله فى قلعة جبل طارق :

« أشعر الآن بضعف شديد وبدنو الأجل ، يضطرب القلم فى يدى عندما أمسك به ، وترتعش أعصابى ، عندما يقع مالا أحبه ، مهما كان صغيراً ، ويخيف قلبى كل طارئ مهما كان ضعيفاً ، ولا أتحمل معارضة فى رأى ، ولا مخالفة فى فكر ، ويشغلنى جواب على خطاب أو تلغراف مدة طويلة من الزمان ، وربما منعنى الفكر فيه من النوم ! . . ويلوح لى من هذه الحالة أنى لا أستطيع بعد أن أباشر عملا مهماً ، ولا أتحمل مرارة الاختلاط بالناس ، والتعرض لمجاوبتهم عما يسألون ، وسؤالهم عما يعملون ، وإرشادهم لما فيه خيرهم ، وإلى مايوجهون من انتقاد ، ويدرسون من خطط ، ومايؤاخذون عليه من قول سمعوه ، أو عمل أدوه . خصوصاً وقد تفتحت منافذ كثيرة فى جسم الأمة ، وتشعبت الآراء فيها ، وعجز كل طائفة عن تنفيذ ما تريد يلجئها

إلى أن تلقى تبعته على غيرها ، وتحصر جهدها فى محاربته. ولو أن الله يريد بنا خيراً لما وفق الإنجليز وأشياعهم إلى نفينا عن ميادين العمل لأن ذلك أبعدنا عن مساقط التهم، ومواقع النقد، وحفظنا من طعنات المنافسين ، وغمزات المخاصمين ، وعصمنا عن قوة العمل بما لا نحب ، وظهور العجز عن عمل ما نحب !

سبحانك اللهم ، ما أوسع حكمتك ، وأحكم تدبيرك ، وما أجل قدرتك .

* * *

ولكن أخبار القاهرة لا تلبث أن تنتزعه من فراشه . إن الأحداث تجرى بسرعة مذهلة . ويتلقى سعد زغلول هذه الرسائل :

٢١ يناير سنة ١٩٢٣ : قدم توفيق نسيم رئيس الوزراء مذكرة للورد أللنبى يقول فيها إن قتل مستر روبنسون من كبار الموظفين الإنجليز وغيره ، هو نتيجة سياسة الشدة والإرهاب ، وإغفال أغلبية الشعب ، ويجب أن تغير بريطانيا سياستها بدل الاعتماد على أقلية لا قيمة لها ، وأن تحترم إرادة الأمة وتلغى الأحكام العرفية وتبيح الانتخاب لكل مصرى .

الزقازيق

* * *

٢٦ يناير سنة ١٩٢٣ : وقعت أزمة بين وزارة توفيق نسيم ، واللورد أللنبى . طلبت الحكومة البريطانية حذف لقب ملك مصر والسودان من الدستور ، وجعله « ملك مصر فقط ». اللورد أللنبى هدد بخلع الملك إذا لم يحذف النص المذكور. معلوماتنا أن الملك سيخضع . نسيم باشا قال لنا إنه سيستقيل إذا خضع الملك . الأزمة مستحكمة . راجع رسالة ٢١ يناير .

الزقازيق

٤ فبراير سنة ١٩٢٣ : أبلغنا توفيق نسيم أنه سيستقيل رسمياً اليوم . ألح الملك عليه في البقاء فرفض ! اقترح نسيم عقد اجتماع للزعماء في القصر . قال اللورد أللنبي إنه إذا عقد مثل هذا الاجتماع فسيدخل الإنجليز ويقبضون على الزعماء لأنهم خالفوا قانون الاجتماعات ! .

الزقازيق

المحكوم عليهم بالإعدام !

٢٦ يناير سنة ١٩٢٣ : المعتقلون في ألماظة يبلغونكم تحياتهم . إنهم يتحملون حكم السجن بشجاعة كما تحملوا حكم الإعدام بشجاعة . استطعنا دخول السجن واجتمعنا بحمد الباسل وويصا واصف ومرقص حنا وواصف غالي وعلوي الجزار وجورج خياط ومراد الشريعي في السجن الاتصال بهم مستمر يومياً . الرسائل متبادلة برغم الحراسة الشديدة .

الزقازيق

وقد رتب الجهاز السري اتصالا يومياً مع المحكوم عليهم بالإعدام . وكانت السيدة فاطمة حمد الباسل ابنة حمد الباسل باشا تحمل الرسائل السرية إلى السجن داخل الأطعمة ! .

* * *

جبل طارق في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٣ :

من سعد زغلول إلى سعيد زغلول بالزقازيق .

عزيزى سعيد :

أمس أخذت كتابك الثانى المؤرخ ٢٦ يناير . ولكنى لم أستلم خطابك الأول المشار فيه إليه . لا أدرى إذا كان تاه فى الطريق ، أو منعه الرقيب . إنى أشكرك على التفاصيل التى أوردتها . أرجو أن تستمر فى إيراد أمثالها ، وفى الطريقة التى تراسلنى بها . تنشر الجرائد الإنجليزية عن الوزارة أخباراً إما مقتضبة أو متناقضة ، ولا يتمكن من ليس له وسائل العلم سواها . أن يستنتج منها نتيجة صحيحة . وعلى كل حال فإنى أرجو أن يوفق الجميع لما فيه خير البلاد .

لقد سرنى أنك وجدت إخوانى فى ألماظة على صبر جميل ، وفى ثبات متين . أرجو أن يفرج عنهم فى القريب العاجل . صحتى على ما تركتها من الضعف ، خصوصاً الجهاز الهضمى . أما الجو فمتقلب ، بين البرد الشديد والخفيف ، وكثيراً ما تهب العواصف هبوباً لا نستطيع معه الخروج . ولكنهم يقولون إن هذه حالة لا تدوم ، وعما قليل تزول ، ونستقبل الربيع ، بجمال مناظره ، ولطف سمائه .

إن القضية (التى رفعها سعد على الحكومة البريطانية لإلغاء قرار الاعتقال) كانت تأخرت لأسبوعين ، ولكنها ما زالت متأخرة بعد مضيهما . ولا ندرى فى أى يوم يعاد النظر فيها . ومهما كان ، فلا معول لنا إلا على الله القدير العادل . بلغ سلامى لشقيقتك ، وقرينتها ، وأنجالها . وتيزتك وفهيمة هانم (ثابت) تسلمان عليكم جميعاً أزكى السلام .

سعد زغلول

* * *

جبل طارق فى ٧ فبراير سنة ١٩٢٣ :

إلى سعد زغلول

أطلق الرصاص على المستر أمبلر أحد كبار موظفى السكة الحديد . أصدر اللورد ألنبي أمراً بتعيين الكولونيل كوك كوكس حاكماً عسكرياً لمدينة القاهرة والجيزة بسبب كثرة الاغتيالات ! . . وأصدر الحاكم العسكرى أمراً يمنع أى اجتماع فى القاهرة .
كما أصدر الحاكم العسكرى أمراً باعتبار عدد من الأحياء مناطق عسكرية لا يجوز لأحد الدخول فيها والخروج منها . كل من يقترب منها يطلق عليه الرصاص . المنطقة العسكرية تحدد من الشمال بشارع ترعة جزيرة بدران ومن الجنوب بخط السكة الحديد ، ومن الشرق بشارع ابن الرشيد ومن الغرب بشارع أبو الفرج ، فرضت غرامة ٦٠٠ جنيه على هذه المنطقة لأن الحادث الأخير وقع فيها !

اللورد ألنبي ثائر جداً !

الزقازيق

* * *

١٢ فبراير سنة ١٩٢٣ : حدث عمل جرىء . . ألقيت قنبلة على المعسكر البريطانى فى جزيرة بدران . إنها فى المنطقة العسكرية الممنوع الاقتراب منها . انفجرت القنبلة فى مكتب قائد المعسكر فقطعت ساقيه . منع الإنجليز نشر إصابته . أصيب عدد من الجنود الإنجليز .

الزقازيق

احتلال بيت الأمة

وتلقى سعد زغلول أن السلطة الإنجليزية احتلت بيته ، وطردت كل من فيه ! .

٢٠ فبراير سنة ١٩٢٣ : هاجمت السلطات البريطانية بيت الأمة ، قام الضباط

ت كله من البدروم إلى السطوح . استولوا على كل الورق الموجود
ملك ، والمكتب فى الدور الأول . قامت سيدات إنجليزيات
ملول وجميع الخادمات . طرد الإنجليز السيدة رتيبة زغلول وولديها .
ك زغلول موجوداً . أقفلت السلطة الإنجليزية البيت ، وأخرجت كل
بوليس الحربى البريطانى احتلاله !

الزقازيق

برقية مفتوحة

فبراير سنة ١٩٢٣ :
يد زغلول بك — الزقازيق .
ن أين رتيبة ؟ وتفاصيل حادث المنزل .

زغلول وصفية

* * *

.. فبراير سنة ١٩٢٣ : رتيبة انتقلت إلى بيت فتح الله باشا بركات . أصر اللورد ألنبى أن يتم إخلاء البيت فى منتصف الليل وأن يخرج كل من فيه إلى الشارع . رفضت رتيبة أن تخرج إلا بالقوة ! قالت أن ليس لديها مسكن تقيم فيه . بعد اتصالات قبل اللورد ألنبى أن تبقى إلى الظهر . اللورد ألنبى ثائر على منشور الوفد ويقول إنه هو الذى يشجع على قتل الإنجليز . أحدث قفل بيت الأمة ضجة كبيرة . أضربت أغلب المدارس العليا والثانوية فى جميع القطر !

الزقازيق

جبل طارق فى ٤ مارس سنة ١٩٢٣ :

من سعد زغلول إلى سعيد زغلول بالزقازيق :

« أسفت لقفل بيت الأمة ، وإن لم أستغرب منه . ولكن الروح التى يريدون إطفاءها ، بقفله ، إنما تأوى إلى القلوب ، لا الدور . وتسكن الصدور ، لا القصور . وأرجو ألا يكون قد أزعجكم هذا القفل ، وأن تكون شقيقتكم خرجت من المنزل بهدوء وسكون . فسلم عليها ، وعلى أنجالها ، وزوجها . ولله عاقبة الأمور .

سعد زغلول

* * *

وفى يوم السبت ١٧ مارس سنة ١٩٢٣ كتب سعد زغلول فى مذكراته يقول :

« انقطعت عن الكتابة من يوم ٢٦ يناير كسلا ليس إلا ، ساعد عليه وقواه ضعف صحتى ، وسيرها من سيئ إلى أسوأ ، أما الآن فقد عدت إلى استئنافها لما فيها من الفوائد ، التى حملتنى على التزامها .

« وما حدث فى هذه الأثناء هو أن وزارة نسيم استعفت : لأنها أرادت إصدار الدستور ، فرغب اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى أن تحذف منه النصوص الخاصة بالسودان ، فأبت ، وحصلت مناقشة تبودلت المذكرات فيها ، ورأى اللورد أللنبى أن ينتهز الفرصة ويسقط الوزارة ، فذهب إلى الملك ، وأبلغه رأى الحكومة الإنجليزية فى حذف هذه النصوص ! وأرفق لورد أللنبى بلاغ حكومته ، بكتاب سافر إلى الملك ، طلب فيه جوابا من الحكومة فى ظرف أربع وعشرين ساعة ، وإلا كانت الحكومة الإنجليزية حرة فى أن تعمل فى مصر وفى السودان ما تشاء ! . . فطلب توفيق نسيم عقد مجلس المشاورة فى دار الملك ، فأبى عليه اللورد أللنبى ذلك ، وأنذره بفض هذا الكتاب المتورع

المجلس بقوة الأحكام العرفية . وأبى اللورد أللنبي أن يمد فى الميعاد إلا بضع ساعات ، فرأت الوزارة ألا تحذف هذه النصوص ، بل تعدل النص الخاص بملك مصر والسودان بأن يكون ذلك بعد المفاوضات ، وبأن عدم الكلام عن السودان لا يخل بما لمصر من الحقوق فيه !

« واشترطت وزارة توفيق نسيم أن تقبل دار الحماية هذا التعديل فى ظرف أربع وعشرين ساعة ، فلم تجب دار الحماية . فاستعفت الوزارة بكتاب [illegible]ت فيه بحصول التهديد . وأنه حصل فجأة . بعد أن كانت المخابرات دائرة بينها وبين دار الحماية بصفة دورية . وقد أرسل لى الوفد برقيات تفيد ذلك ، وأن توفيق نسيم كتب مذكرات لدار المندوب السامى قبل استعفائه ، وعقب حادثة اغتيال روبسون ، يخطئ فيها سياسة الشدة والإرهاب والاتفاق مع الأقلية ، دون الأكثرية ، ويشير بلزوم الاتفاق مع زعماء البلاد ، واحترام إرادة الأمة ، وإلغاء الأحكام العرفية وإباحة الانتخاب لكل مصرى ، فاستفزنى ذلك إلى أن هنأت توفيق نسيم بتلغراف من هنا ! . . غير أن الجرائد الثروتية والعدلية (صحف الأحرار الدستوريين) شوهت الحقائق من قبل ، وأوهمت الناس أن السودان قد ضاع بفعل توفيق نسيم ، فاستاء الكثير منه ، ولم يستحسن البعض تلك التهنئة ، ومن تأدب فى انتقادها نسبها إلى خداع من الوفد لرئيسه ! .

« وقد قبل الملك الاستعفاء ، بعد أن ألح على توفيق نسيم فى البقاء ، وأبى ، فاستدعى الملك رؤساء الوزارات السابقين ، واستشارهم فى الأمر ، واحداً بعد واحد فلم يقبل منهم أحد فيما يظهر ، إلا عدلى يكن باشا ، ولكنه أراد أن الوفد يؤيده ، فلم يقبل الوفد ، فأخفق مسعاه . وقد اتفقت كلمة الأغلبية أخيراً على ألا تؤيد الأمة أية وزارة قبل إعادة المنفيين والإفراج عن المساجين وإلغاء الأحكام العرفية فعلا ! . . وكان عدلى يكن قد وعد بالسعى فى ذلك ، وفى محو تعديل توفيق نسيم . وبقيت البلاد بدون وزارة

من تاريخ استقالة نسيم فى أوائل فبراير ، إلى أن وردت التلغرافات اليوم بأن يحيى إبراهيم شكل وزارة . . وفى أثناء هذه المدة أطلق عيار نارى على موظف إنجليزى فى إحدى حارات جهة السبتية ، ولم يصبه ، ولم يقبض على الفاعل ، فرأت السلطة العسكرية أن تضرب نطاقاً عسكرياً على هذه الجهة ، وأن تغرم أهلها سمائة جنيه ، وأن تعين حاكماً عسكرياً على مصر والجيزة !

« وبعد ذلك بيوم أو ثلاثة ألقيت قنبلة فى وسط هذا النطاق فقتلت واحداً وجرحت بعض العساكر ، ولم يضبط الجانى ! . . وكان الوفد نشر منشوراً يطعن فيه على سياسة الإنجليز بتأييد عدلى يكن فى تشكيل الوزارة ، أو فرض تعيينه . وعدت السلطة هذا المنشور مهيجاً أيضاً ، فقفلوا بيت الأمة ، بعد أن حتموا خروج من فيه ليلا ، ولم يقبلوا أن يبقوا فيه لغاية ظهر اليوم التالى إلا بشق الأنفس ، وبعد أن فتشوا جميع من فيه ، وأخذوا كل الأوراق ، فأحدث ذلك رجة كبيرة ، وسبب احتجاجات شديدة من أغلب الأفراد والهيئات ، وأضرب كثير من المدارس . . فاستدعى الحاكم العسكرى أعضاء الوفد ، ونبه عليهم بأنه إذا حدثت حوادث اعتداء يكونون هم المسئولين فاحتجوا على ذلك ، وتخلوا عن المسئولية .

« ثم فى ٢٧ فبراير ألقيت قنبلة فى شارع نوبار ، بالقرب من جامع أولاد عنان فى نحو الساعة الثامنة والنصف ، وأصابت بعض العساكر الإنجليز ، ولم يضبط الجانى ولم يكتشف . وعليه ، غرمت السلطة البريطانية الساكنين من الأهالى بتلك الجهة بغرامة أيضاً ! . . وفى يوم ٤ مارس الجارى ألقيت قنبلة عند مكتب المخابرات الإنجليزية ولم تنفجر ، وأخرى فى مطعم يأوى إليه الإنجليز فأصابت بعضهم . فاشتد السخط من تتابع هذه الاعتداءات ، وقبضت السلطة البريطانية على أعضاء الوفد جميعاً ، وقد كانت من قبل ضبطت كلا من محمود بسيونى ، وعبد الستار الباسل ،

وحسن يس، ومحجوب ثابت وغيرهم ، وأرسلت هؤلاء الأخيرين إلى المحاريق . وقال روتر إن الأولين سيقدمون إلى محكمة عسكرية بتهمة التحريض على الإخلال بالنظام ! . . وقالت جريدة التيمس إنه لم يقبض عليهم فوراً عقب قنبلة شارع نوبار لأنه كان ينتظر أن يتفقوا مع عدلى يكن .

هل ضبطت الرسالة ؟

وكانت الزقازيق تضع أرقاماً للكتب السرية التى ترسلها إلى سعد زغلول ، وكل شهر توضع له أرقام متتالية . . ويبدو أن بعض هذه الكتب السرية كان يضيع أو يضبط! ففى الكتاب الذى أرسله سعد زغلول إلى سعيد زغلول فى ١٠ فبراير سنة ١٩٢٣ قال: « أمس أخذت كتابك الثانى المؤرخ ٢٦ يناير ، ولكنى لم أستلم خطابك الأول المشار فيه إليه . لا أدرى ، إذا كان تاه فى الطريق ، أو منعه الرقيب » .

وفى الكتاب الذى أرسله سعد زغلول فى ٤ مارس سنة ١٩٢٣ يقول تعليقاً على حذف لقب ملك مصر والسودان من الدستور :

« عزيزى سعيد . . ورد كتابك الثالث دون الأول. وأشكرك على ما ورد فيه من البيانات. وإنى متأسف لأن يفهم الناس أن السودان ضاع ، لأنهم بهذا الفهم يسهلون الوزارة على طلابها ـ ممن لا يهمهم السودان ولا مصر . وإنما يهمهم أن تشبع بطونهم ، خربت البلاد أو عمرت، اتصل السودان بمصر أو انفصل عنها ! . ثم يضعفون ما بأيديهم من الحجج الدامغة على اتصال القطرين. وكونهما يؤلفان مملكة واحدة من قديم الزمان، يرويهما نهر واحد، وتجمع سكانهما جوامع مختلفة. ويزيد أسنى على أن هؤلاء أثروا على عقول البسطاء بأضاليلهم ـ حتى كادوا ينسون مظالم الوزارة

الروتية ، وفتكها بالحرية ، والحياة ، والشرف . . وربما استمالوا بعضهم بالرضاء بأن تتولى الوزارة شعبة منهم ، ليعيشوا فى ظلها ، ويصلوا إلى غايتهم بواسطتها . ولكن نرجو أن يخلص الله البلاد من هذه المحنة ، وأن يقيها شر الخادعين .

سعد زغلول

الإفراج عن سعد !

ثم أفرج الإنجليز عن سعد زغلول وسافر إلى فرنسا للاستشفاء . وعاد محمد الأنصارى إلى القاهرة بعد أن قام طوال هذه المدة بكتابة تعليمات سعد زغلول السرية . واستدعى سعد الأستاذ كامل سليم من القاهرة ، وسافر إلى فرنسا وبقى مع سعد ، وكان سعد هو الذى يملى عليه تعليماته . وقد حصلنا على نص تعليمات سعد زغلول عن رأيه فى الدستور الذى ينشر للمرة الأولى :

« إكس ليبان ـ فرنسا ، فى ٥ مايو سنة ١٩٢٣ :

« عزيزى سعيد :

« ورد خطابك المؤرخ ٢٤ أبريل ، وكذلك الخطابات والتلغرافات التى أرسلتها من قبله ، ولم أرد عليها لانحراف صحتى . ولكنى تعافيت بحمد الله ، وأخذت تعود إلىّ القوة . وقد حضر كامل سليم وارتحت لحضوره كما أشرت . إن الإنجليز تظاهروا بحماية حقوق الشعب ضد الملك ، فيما كتبوه فى جرائدهم ، تضليلا للأفهام . لأن الدستور الذى تظاهروا بحمايته جاء مشتملا على كثير من العيوب ، وأخصها أنه فتح لهم باباً للدخول منه إلى البرلمان ، واستعماله آلة لتنفيذ أغراضهم ، ولم يكن صدوره فجأة ، إلا تدبيراً يراد به التأثير على أفكار الأمة ، وإلهاؤها عن عيوبه ، وحملها على الاحتفال به ، ليكون الاحتفال دليلا على الرضا به ، مع ما فيه من تلك العيوب ! .

«إنه قرر مبدأ سلطة الأمة، ولكنك لا تجد تطبيقاً لهذا المبدأ فى نصوصه. ولا تجد محلا لإمكان تطبيقه فى غيرها، إذ أوجب استعمال هذه السلطة بالطريقة المبينة فيه: أى بواسطة البرلمان. ولم يجعل البرلمان ممثلا لإرادة الأمة وحدها، لأنه جعل للملك الحق فى تعيين كثير من أعضائه، ولم يحرم الجمع بين العضوية فيه والتوظف فى الحكومة: وفتح بذلك باباً لأن يكون النائب عن الأمة من عمال الحكومة! ومع ذلك فلم يجعل لهذه الهيئة وحدها الحق فى التشريع، الذى هو أكبر مظهر للسلطة، بل جعل الملك شريكاً فيه: وأحاط مسئولية الوزارة بقيود، أضعفت من شأنها، وجعلت الوزارة فى مأمن من عاقبتها فى أغلب الأحوال. وأوجب لبعض نصوصه الخلود والتأبيد. فحرم تعديلها. وجاز تعديل الباقى، تحت شروط يتعذر فى أغلب الأحوال توافرها: واشترط مع ذلك لصحة تعديلها موافقة الملك أولا على اقتراحها، وثانياً على تقريرها. وفى النصوص الخالدة ما يتعلق بحرية الصحافة، والاجتماعات، وهى النصوص التى جعلت هذه الحرية تحت مراقبة الإدارة، وهذا يستلزم بقاء هذه الحرية تحت الأحكام الاستثنائية، إلى ما شاء الله.. إذا أضفت إلى ذلك كله أن تنفيذ هذا الدستور معلق على أمر لا دخل للأمة فيه، وأن النظام الحالى يبقى معمولا به. بعد إلغاء قانون الجمعية التشريعية، إلى وقت تنفيذ هذا الدستور، بان لك أن البلاد لم تكسب شيئاً بهذا الدستور، بل بالعكس، خسرت الأمل فى أن يكون لها نظام. يضمن أن تكون سلطتها هى النافذة فيه، وتهيأ — بواسطة النفوذ الإنجليزى، الذى رأيتم آثاره فى إبعاد الموظفين الخصوصيين من السراى: لا عن وظائفهم فقط بل عن وطنهم كذلك — أن يعمل فى إدارة البلاد، ويؤثر فيها تأثيراً كبيراً، بدون أن يظهر، أو يتعرض لأقل مسئولية. فهو الذى سيرجع الأمر إليه، فى تعيين من للملك حق تعيينه فى مجلس الشيوخ وتعيين غيرهم من أعضاء البرلمان

عموماً فى الوظائف المختلفة ، إن لم يكونوا معينين فيها قبل انتخابهم ، وهو الذى سيرجع إليه الأمر فى مراقبة الصحافة ، بإنذارها ، و إلغائها ، وتقييد حرية الاجتماعات وعدم التصديق على القوانين ، وعدم الموافقة على تنقيح الدستور .

« ومن هنا يتبين لك السر فى ترحاب العدليين بهذا الدستور ، وتهليلهم ، وتكبيرهم لصدوره ، بعد أن كانوا قد أعلنوا فى طول البلاد وعرضها ، عدم رضائهم بأقل من مشروع لجنة الثلاثين ، لأن ذلك النفوذ يضمن لهم مراكز فى الهيئة النيابية ، لم يكونوا يحلمون بها ، ومن يعش ير ! . . أنظر إلى الأحوال الجارية عندكم بعين القلق ، وأدعو الله آناء الليل وأطراف النهار أن يخرجكم منها ، ويرزقكم الطمأنينة والأمن - على أنفسكم ، وأموالكم وحرياتكم ، وشرفكم . والإشاعات التى تتردد عندكم عن قرب الإفراج عن المسجونين ، وعودة المنفيين تتصل بى ، وتبعث فىّ شيئاً من الأمل ، ولكن عدم تحققها يكدر نفسى ويثير عوامل القلق والاضطراب ، فالله أسأل أن يقرب الفرج ، ويمتعنا بعدله الشامل .

« أرجو أن تسلم على شقيقتك ونجليها ، وزوجها . وتيزتك (صفية زغلول) تشاركنى فى هذه التحية ، والسلام . .

سعد زغلول »

ملاحظات سعد على الدستور

« إكس ليبان — فرنسا ، فى ٧ مايو سنة ١٩٢٣ :

« عزيزى سعيد :

« أبديت لك فى خطابى السابق بعض ملاحظات عن الدستور ، عقب ما تلوته

عنه فى بعض الجرائد ، ولكن بعد أن اطلعت على نصوصه : فى الجرائد العربية والافرنسية ، الواردة من مصر ، رأيت تعديل بعض هذه الملاحظات ، على الوجه الذى ترونه فى الورقة المرفقة مع هذا . ويجمل بى أن أشير إلى أن الملاحظات التى أبداها حضرة الأستاذ أمين بك الرافعى عليه ، جديرة بالاعتبار ، وبإعجاب كل محب للبلاد . ومن عجب أن العدليين : بعد أن يشيروا إلى عيوب الدستور ، يقولون إن التقاليد البرلمانية تصلح منها ، مع أن هذه العيوب لم توجد خطأ ، بل عمداً : والذين أوجدوها يريدون الانتفاع بها ، ويحرصون كل الحرص على عدم إصلاحها ، وفى يدهم كل القوة لعدم الإتيان بهذا الإصلاح . وأن وزر هذه العيوب ثقيل جداً ، على الذين كان فى قدرتهم التوقى منها ، سواء كانوا من أعضاء لجنة الثلاثين (التى وضعت الدستور) أو الوزارة الحالية (وزارة يحيى إبراهيم) . ويظهر لى من أعمال هذه الوزارة أنها إبراهيمية فى الظاهر ، وعدلية فى الحقيقة ، ولهذا يخشى كثيراً على الانتخابات : من تدخل رجالها فيها ، بما يجعل نتيجتها مضرة كل الضرر بالأمة ، إن لم تتفتح عيونها ، وتثق بثباتها ، وحسن انتباهها ، وهذا الخطر كبير ولله عاقبة الأمور .

«كنا سررنا سروراً عظيما بقرب الإفراج عن مسجونى المالطة مقابل دفع مبلغ خمسة آلاف جنيه . ولكننا تكدرنا عندما علمنا بأن السلطة رفضت قبول هذا المبلغ من غيرهم ، ونرجو ألا يكون الرجاء قد انقطع من إخلاء سبيلهم ، وأن نسمع فى القريب العاجل بالإفراج عنهم ، وعن غيرهم ، وبعودة المنفيين فى سيشيل . كانت انحرفت صحتى ، واستمر انحرافها مدة ، ولكنها عادت فتحسنت بحمد الله ، تحسناً عظيما عن ذى قبل . وربما بقيت هنا إلى ٢٠ الحالى (مايو) ثم توجهت إلى (أوربا) للاستشفاء بمياهها حسب إشارة الطبيب .

« والله المسئول فى تمام الشفاء .

سعد زغلول

وهذا هو نص المذكرة التى وضعها سعد زغلول عن رأيه فى الدستور وأرسلها إلى سعيد زغلول :

« إن الدستور قد اهتم بخدع الأمة أكثر مما اهتم بتحقيق رغباتها ، لأنه :

« أولا : أوهمها أنه منحها نظاماً نيابياً ، وأنها أصبحت أمة دستورية ، مع أنها رازحة تحت الحكم العرفى ، وحياتها وحريتها ، وشرفها ، وأموالها لا تزال تحت رحمة القائد العام الإنجليزى ، وأبناؤها يساقون إلى السجون ، زرافات ووحدانا ، والمنازل تفتش كل يوم ، والحرية تصادر ، بلا سبب يعلن ، أو شبهة تنشر . ذلك لأنه لم يتضمن إلغاء الأحكام العرفية ، بل بالعكس تضمن استمرار إدارة البلاد بالطريقة الحالية ، إلى وقت العمل به ، ولم يوجب هذا العمل من تاريخ صدوره ، بل من تاريخ انعقاد البرلمان ، الذى لم يحدد لانعقاده وقت .

« وثانياً : لأنه قرر أن الأمة مصدر السلطات كلها ، ومع ذلك لم يشتمل على تطبيق لهذا المبدأ ولا ترك لتطبيقه ، بل جعل السلطة فى الحقيقة للملك ، لأنه قضى بأن يكون لمجلس الشيوخ سلطة معادلة تقريباً لسلطة مجلس النواب ، وجعل للملك حقاً فى تعيين عدد كبير من أعضائه ، كما جعل له الحق فى التشريع بالتصديق على القوانين أو ردها ، وبالموافقة على اقتراح تعديل الدستور ، وتقريره ، أورده ، وفى حل مجلس النواب بلا سبب .

وإذا كان من الخطر ، فى بلاد ليس للأجنبى نفوذ فيها ، جمع هذه الحقوق فى يد الملك ، الذى يمكنه أن يجذب الأمة إليه ، بجميع الوسائل ، وأن يعتمد على تعضيدها له ، فإن الخطر سيكون أشد وأعظم فى مصر ، التى للأجنبى نفوذ شامل فيها ، وهو يزعم أن العرش ، تحت حمايته ، ويبذل جهداً فى التفريق بين الملك

ورعيته ، بل يعتبر أن التقريب بينهما جريمة تستحق الإبعاد عن البلاد ، لأن هذه الحقوق لا يتمتع بها فى الواقع إلا ذلك الأجنبى ، وهو إنما يستعملها لمصلحته ، وضد مصلحة البلاد !

ثالثاً : لأنه بعد أن قرر أن حرية الصحافة والاجتماعات مكفولة ، جعل للإدارة الحق فى تقييد هذه الحرية ، رعاية النظام العام، وما أكثر الظلم الذى ارتكب باسم هذا النظام !.

رابعاً : لأنه بعد أن قرر مبدأ مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب: أحاطه بقيود يتعذر معها ، فى أغلب الأحوال ، تحريك هذه المسئولية ، خصوصاً وحق حل هذا المجلس كالسيف المسلول ، فوق رؤوس أعضائه ، يهددهم بالقطع ، إذا هم تعرضوا لها ، وإصدار الدستور بهذه الكيفية يجعل من المحال إصلاحه ، بطريقة تضمن حرية أفراد الأمة ، وحكم نفسها بنفسها ! » .

انتهت تعليمات سعد زغلول السرية إلى سعيد زغلول قاضى محكمة الزقازيق .

* * *

ولكن لم تكن مهمة هذه الشبكة السرية مقصورة على إيصال تعليمات سعد زغلول السرية إلى قيادة الثورة فى القاهرة، وحامد محمود فى لندن ، وعلى الشمسى فى جنيف . . بل إن الشبكة السرية وضعت خطة لتهريب سعد زغلول من قلعة جبل طارق ، متحدية الأسطول البريطانى . الرابض فى جبل طارق . والجيش البريطانى الذى يحيط من كل مكان بمقر اعتقال سعد زغلول : والمخابرات البريطانية التى تضعه تحت حراسة دقيقة ومراقبة مستمرة !

إن الرجل الذى كان يملى عليه سعد زغلول تعليماته السرية فى جبل طارق هو الذى سيزيح الستار عن هذا السر العجيب ! .

لغز الخادم الذى عينه سعد فى البرلمان !

هوجم سعد زغلول وهو رئيس وزراء ، لأنه عين خادمه فى وظيفة فى البرلمان بعشرين جنيهاً فى الشهر ! . . هاجمته صحف المعارضة . . وهاجمه أنصاره ! . . وذهب بعض أعضاء الجهاز السرى إلى رئيس الوزراء سعد زغلول وقالوا له : « كيف تعين خادمك بمرتب عشرين جنيهاً فى الشهر ؟ ! » . . فابتسم وقال : « أنتم لا تعرفونه . . وعندما تعرفونه ستطلبون له أكثر من ذلك المرتب البسيط ! »

ومنذ بضعة أيام فقط قال لى « عريان سعد » عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ إن أكبر غلطة لسعد زغلول ، أثارت أعضاء الجهاز السرى ، هى أنه عين خادمه بمرتب عشرين جنيهاً فى الشهر ! . . وكان من غرائب ثورة ١٩١٩ أن خلاياها السرية : لم يكن يعرف بعضها البعض ! فقد كان هذا الخادم عضواً فى الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، منذ بداية الثورة ، وهو الذى كتب عنه كامل سليم سكرتير سعد زغلول « إنه الفدائى الأول الذى عرفه فى مصر ! »

إن هذا الخادم يكتب اليوم صفحة من مذكراته ، صفحة حافلة بالحياة والحركة والأسرار والمغامرات ! . . إنه الأستاذ محمد الأنصارى الذى تنكر فى زى خادم . . وخدع السلطات البريطانية والسلطات المصرية ! !

كتب الأنصارى يقول : .

عزيزى مصطفى أمين

إنى أعرفك أنت وعلى أمين ، عند ما كان عمركما خمس سنوات ، فى بيت سعد زغلول سنة ١٩١٩ ، وكنت أروى لكما كل يوم حكاية ، وتذهبان إلى سعد

زغلول : ترويان له هذه الحكاية ، فيضحك ويطرب .

ولكن هناك قصة لم أروها لكما ، ولا لأى إنسان آخر ، هى قصة دورى فى ثورة ١٩١٩ .

وهذه هى القصة :

محمد الأنصارى

مدير إدارة بالإدارة التشريعية
بمجلس الأمة سابقاً

• • •

« كنت قبل الثورة ، أعمل كاتباً أول فى القوات الجوية البريطانية . وكان مقردا فى منشية البكرى خلف البيت الذى سكنه الرئيس جمال عبد الناصر . وفى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ذهب سعد زغلول إلى دار الحماية وطلب باسم الشعب المصرى الاستقلال . وبدأت عملية التنظيم الثورى تحت الأرض على الفور ! . . واتصل بى المرحوم الدكتور أحمد زكى مطر . وابن عمى على عزت الأنصارى ، وأبلغانى أنهما يعملان فى خلية المنشورات الخاصة بالثورة . وأنهما يطالبان منى أن أنضم إليهما فى الجهاز السرى لقسم المنشورات . وأن تكون مهمتى توزيع منشورات الثورة داخل المطار البريطانى ! . . وأن من واجبى أن أؤلف خلايا سرية من العمال داخل المعسكرات البريطانية ! . . ثم اتصل بى الجهاز السرى ، وقال إن لديه معلومات تقول إن الأورطة الرابعة المصرية هى التى تحرس المطار ومخازن التموين للجيش البريطانى . وأن المطلوب هو توزيع منشورات الجهاز السرى فى داخل هذه الأورطة !

واتصلت باليوزباشى محمود لطفى — ولا أعلم إذا كان حياً الآن أو ميتاً — وكان

يتسلم مني المنشورات ، التي كنت أربطها على حزامى حول وسطى ، وأدخل بها خيمته فى المعسكر : فيأخذها ، ويوزعها على إخوانه الضباط والعساكر . ثم اتصل بي الدكتور أحمد زكي مطر ، وطلب أن نستعد لساعة صفر معينة ، وهي الساعة التي سيتخذ فيها الإنجليز إجراء ضد سعد زغلول . وعندما صدر الأمر بنفي سعد زغلول ، بدأنا نتحرك بالعمل الجدى فى داخل المطار . . وكنت قد ألفت خلية سرية من عمال المطار البريطانى المصريين ، الذين يعملون داخل (المانجار) . . وكانت كل خلية مكونة من اثنين حسب التعليمات . وأبلغتهم أن التعليمات هي أن نحاول حرق بعض الطائرات الموجودة فى المطار ! وقام العمال على الفور بحرق طائرتين ، وتصور الإنجليز أن هذا قضاء وقدر ! . . ثم بعد ذلك صدرت التعليمات بأن نحاول حرق مخزن الذخيرة التابع للمطار ! . . وقام العمال بتنفيذ ذلك . وقد اتهمت بالتحريض ، ولكن جميع العمال شهدوا معى ، وصدر قرار ببراءتى ! .

وحدث أن أمرت القيادة البريطانية قوة الطيران بأن تشترك بطائراتها فى قمع الثورة ، وإلقاء قنابل على التجمعات فى الأقاليم ، وخاصة فى المدن التى أعلنت استقلالها ، بعد أن قطع الفلاحون السكك الحديدية وأقفلوا الطرق ، وأصبح انتقال الجيش البريطانى مستحيلا ! . . وصدرت إلى تعليمات الجهاز السرى بأن أحصل على جميع التقارير التى يقدمها الطيارون عن المهام الحربية التى قاموا بها . وكان من بين التقارير ، تقرير من أحد الطيارين يقول فيه بالحرف الواحد : « وجدت سوقاً متجمعاً فألقيت عليه قنبلة . . وقتل كثيرون » ! وكنت أقدم هذه التقارير بنفسى إلى عبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى ، الذى كان يرسلها إلى سعد زغلول فى باريس ، ليثيرها فى مؤتمر الصلح عن فظائع الإنجليز فى مصر .

وكانت قيادة الطيران فى منشية البكرى تتلقى يومياً من قيادة الجيش البريطانى

صورة تقارير القيادة عن العمليات الحربية التي قاموا بها ضد المتظاهرين ، وعدد القتلى الذين قتلوهم من المصريين ، وعدد القتلى والجرحى من الجيش الإنجليزي . وكنت كذلك أقدم هذه التقارير إلى عبد الرحمن فهمي . . وحصلت كذلك على صورة أمر أصدرته القيادة البريطانية بتعيين عدد من الضباط البريطانيين المسرحين في وظائف البوليس المصري والجيش المصري والإدارة المصرية ، لعدم الاطمئنان إلى المصريين في هذه الوظائف . وبدأت الشبهات تحوم حولي . وتلقيت معلومات من الجهاز السري للثورة ، بأنه يحسن أن أترك مكاني في قيادة الطيران البريطاني لأنني أصبحت موضع شبهة ! . . واستقلت في يونيو سنة ١٩١٩ ، وأبلغني عبد الرحمن فهمي بك أنه قرر تعييني في سكرتارية الوفد . .

وقد مكثت عاماً بدون أجر ، متطوعاً . ثم أبلغني عبد الرحمن فهمي أنه تقرر لي عشرة جنيهات مصاريف انتقال ، بعد سنة من عملي مجاناً . . وكانت مهمتي هي طبع المنشورات في المطابع السرية ، وتدهش إذا علمت أن مطبعتين من مطابعنا السرية كانتا بجوار سراي عابدين . وكان توزيع المنشورات منظماً ، فكانت خلايا منتشرة في الأقاليم تتسلمها ، وكانت خلايا في القاهرة تتولى توزيعها . وفي الوقت نفسه انضم المعلمان عبد العظيم سعودي وعلي الفهلوي وغيرهما من موزعي الصحف للعمل معنا في خلية أخرى ، وكنا نسلمهما المنشورات فيضعانها داخل الصحف لتوزع في جميع الأقاليم قبل أن توزع في القاهرة . وقد حدث أن طبعت منشور الوفد ، بعد نفي سعد زغلول إلى سيشيل ، وفيه قرار بمقاطعة البضائع الإنجليزية (وهو المنشور الذي حكم من أجله على أعضاء الوفد الذين وقعوه بالإعدام) وقام باعة الصحف بتوزيع هذا المنشور علناً ، وإذا بالسلطة الإنجليزية تقبض على جميع باعة الصحف في القاهرة ، ولم يفتح واحد منهم فمه عن الذي أعطاهم

هذا المنشور . . وعاشت مصر ٢٤ ساعة بدون صحف لأن جميع باعة الصحف كان مقبوضاً عليهم ! .

ثم جاءنى الأستاذ كامل سليم سكرتير سعد زغلول ، فى أحد الأيام وقال إن هناك مهمة خطيرة ، وأنه متردد فى عرضها علىّ ، لأنه يعلم أننى سأزف إلى ابنة عمى بعد شهر ، وأن هذه المهمة قد تؤدى إلى الحكم بإعدامى ! وهى المهمة التى أشار إليها الأستاذ كامل سليم فى مذكراته وهى أن أتنكر فى شكل سفرجى وأسافر إلى سعد زغلول فى منفاه بجبل طارق ، وأن مهمتى هى كتابة تعليمات سعد زغلول السرية. وقبلت هذه المهمة على الفور ، وبدأت أحاول تغيير ملامحى وزيى ، وامتنعت عن تناول الطعام ، حتى يشحب وجهى ويظهر الفقر والبؤس والفاقة على ملامحى ، ثم ارتديت جلابية وجاكتة ، وحذاء قديماً وطربوشاً قديماً . . وأصبح من الصعب معرفتى ! .

وذهبت إلى قلم تحقيق الشخصية ، وكان بباب الخلق ، ووقفت فى الطابور الطويل فى الشمس ، وضربنى العسكرى بعصاه ، لأدخل فى الصف ، ولا أزاحم ، ثم وصلت إلى الشباك بعد انتظار عدة ساعات ، ودفعت الرسم وكان ٢٠ قرشاً ، ثم أخذوا بصماتى ، وإذا بى أكتشف أن الذى يأخذ بصماتى صديق لى اسمه إبراهيم عبد العزيز . وذهل عندما رآنى ! وقلت له : « إنها مهمة وطنية وأرجو ألا تبوح بالسر ! » . . وإذا به يساعدنى ويشترك معى فى تضليل وزارة الداخلية ، والإسراع بالإجراءات . . ولو كان كشف أمره لفقد وظيفته ، وفقدت رأسى ، ولكنه تحمس معى لخداع السلطة ! . . وحصلت على رخصة سفرجى ، وأخذها كامل سليم ، وذهب بها إلى دار المندوب السامى ، وقدمها لهم بأننى سفرجى من (طهطا) . . وإذا بدار المندوب السامى تظن أن طهطا هى طنطا ، فأرسلت الإدارة إلى طنطا

بالتحرى عنى ، والسؤال عما إذا كنت مشتركاً فى أى عمل سياسى ؟! وإذا بهم يجدون هناك فى طنطا شخصاً يحمل اسمى فعلا — محمد الأنصارى — وجاءت التحريات بأنه حسن السير والسلوك ، ولا علاقة له بالسياسة ! .

ومنحتنى دار المندوب السامى تصريحاً للسفر إلى جبل طارق للعمل كسفرجى لسعد زغلول ! . . وأعطانى الأستاذ كامل سليم تقريراً سرياً من قيادة الثورة فى القاهرة، فأخفيته فى علبة صفيح للطربوش، صنعنا داخلها مخبأ سرياً من الصفيح ، ووضعت فى جيبى خطابات ليست ذات قيمة ولا أهمية ، موجهة من أفراد الشعب إلى سعد زغلول . ولم يفتشنى أحد فى بورسعيد ، إذ أن منظرى كان يوحى بأننى سفرجى عادى . . ولكن عند وصولى إلى ميناء جبل طارق جاء بعض ضباط المخابرات البريطانية ومعهم سيدة، وفتشونى تفتيشاً دقيقاً ، حتى إنهم كانوا يكسرون الشوكلاته والملبس الذى كنت أحمله معى ! ! ولكنهم لم يشكوا فى صندوق الطربوش الصفيح، لأن المخبأ فيه كان محكماً جداً . . ولكنهم صادروا كل ما معى من أوراق — لا أهمية لها ! .

واستقبلنى على الباخرة فى جبل طارق المرحوم سعيد بك زغلول ، ورافقنى إلى القلعة ، وقابلت سعد زغلول ، فوجدته ممتلئاً صحة وعافية، وهنأنى على أننى استطعت أن أخدع السلطات البريطانية، وأخدع السلطات المصرية ، وأخدع المخابرات البريطانية التى تتولى حراسته ومراقبته ! . . وبدأ سعد زغلول بالحديث عن حال الروح المعنوية للبلد ، وعن أثر سقوط وزارة ثروت ، وتأليف وزارة توفيق نسيم ، وعن الذين قبض عليهم فى حادث اغتيال حسن عبد الرازق وإسماعيل زهدى ثم سلمته علبة الطربوش الصفيح التى فيها الرسائل السرية ، وأحضر سعد زغلول بعض الفحم وأشعله ، فساح اللحام وأخرج الرسائل السرية ! » .

وتتوقف هذه الصفحة من مذكرات الأنصارى ، لنعود إلى مذكرات سعد زغلول فى هذا التاريخ . .

فنجد أن سعداً يكتب فى مذكراته يوم الثلاثاء ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٢ :

«اشتد البرد، وعصفت الرياح، وكان أعلن الجيش أنه سيباشر مناورات، بإطلاق النيران اليوم حوالى الساعة العاشرة والنصف صباحا، مع إشعار السكان بأن يتركوا زجاج الشبابيك مفتوحا، ففعلنا . وانتظرنا حتى حضر الميعاد، ولم يحصل إطلاق نار، ونظن أن ذلك لقصف الرياح وشدتها. وحضر الأنصارى أمس، وحدثنا عن حال مصر، فقال إن روحها المعنوية قوية ، وأن السرور عم الناس عند سقوط وزارة ثروت، وأنهم حذرون من وزارة توفيق نسيم ، وصمموا ألا يعيروها ثقتهم الا إذا حققت مطالبهم، وأولها إطلاق سراح المعتقلين والمسجونين ، وأن كثيرا من المدارس أضربت استياء منها ، وأنهم غير مرتاحين لعدم إعلان الوزارة بروجرامها ، وأن حزب الأحرار الدستوريين أخذ فى الهبوط ، وجريدة السياسة بائرة ، وقد أخذ بعض من دفعوا مساعدة لها يطلبون ردها ، بإنذارات قضائية ! . . وقد أفرج عن كل الذين كانوا حبسوا فى تهمة إطلاق الرصاص على حسن عبد الرازق وزهدى بك ، وأن فخرى عبد النور (عضو الوفد) محبوس والهمة كانت مبذولة فى تلفيق أدلة ضده ، بالتحريض على حوادث الاعتداء على البريطانيين ، ولكن (القاضى) عبد الهادى الجندى أظهر هذا التلفيق، وأن الذى كان يسعى فيه هو مستر إنجرام (مدير المخابرات البريطانية فى مصر)، كما قرر ذلك بعض من كان يراد جعله شاهداً ضد فخرى عبد النور ! . . وأن الملك مسرور سروراً عظيما بالتصريح الذى أبديته ، وكذلك وقع عند الناس موقعاً حسناً ، وأن كاسترو (رئيس تحرير صحيفة الليبرتيه) كلف أن يبلغنى أنه متأكد أن الملك وتوفيق نسيم رئيس الوزراء مهتمان بمسألة إطلاق سراح

المعتقلين ، وأن الرجال والسيدات يترددون على بيت الأمة ، ورجال الوفد يباشرون أعمالهم بكل همة ونشاط » .

* * *

هذا ما كتبه سعد زغلول عن مقابلته للأنصاري ، ولكن ماذا كتب عن التقرير السري الذي كان يحمله الأنصاري في علبة الطربوش ؟! . . إن سعد زغلول كتب سطرين فقط بعد ذلك عن هذا التقرير السري فقال : « وورد معه (مع الأنصاري) خطاب من أعضاء الوفد يشرح الحالة شرحاً وافياً . وكذلك ورد من كامل سليم ما يفيد اشتغاله معهم . وسأرد على ذلك » .

* * *

ويعود الأنصاري ليستأنف مذكراته فيقول :

« ويبدأ سعد زغلول الجمل على الفور . .

وشعرت منه أنه لا يثق بالملك، ولا يطمئن إليه ، وأنه يعتبر التفاهم بين الوفد في القاهرة وبين القصر هو (هدنة مرحلية) وأن الصراع لا يلبث أن يبدأ بين الشعب والقصر ! . . وكان سعد زغلول لايوافق على أن تتجه الثورة إلى القصر . وكانت صفية زغلول تقول صراحة : « كيف تذهب وفود الشعب إلى قصر الملك لتطالبه بالإفراج عن سعد زغلول ؟! إن الشعب هو الذي يجب أن يحطم قفص السجن ، لا الملك الذي هو عدو الشعب ! » .

* * *

وتقطع مذكرات الأنصاري مرة أخرى . . ونجد في مذكرات سعد زغلول في

يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٢ ما يأتى : « أخبرتنى الست (صفية زغلول) أنها تأثرت جداً عند ما رأت الوفود يذهبون إلى قصر عابدين ، ويلتمسون العفو عنى ، إذ افتكرت أن هذا الالتماس ضعة من كرامتى ، والنجاح فيه يغل يدنا عن العمل ، ويسلبنا قوة القيام بالواجب الذى تحملناه . روت لى ذلك ، وهى شديدة التأثر ، فأعجبت بدقة شعورها . وعلو نفسها . وزادت محبتها فى قلبى ، ومنزلتها فى نفسى علواً . ولقد قالت لى إنها اشتركت فى المنشور الذى وضعه الوفد احتجاجاً على الحكومتين الإنجليزية والمصرية ، بخصوص إبعادى فى سيشيل ، مع كون جوها يضر صحتى ، وحرضت عليه (وهو المنشور الذى حكم من أجله بالإعدام على أعضاء الوفد الذين وقعوه) وأنها لو خيرت بين أن تسلم روحها ، وخروجهم من السجن ، لاختارت تسليم روحها ! ... فامتلأت إعجاباً بها، وإكباراً لها . ولما ورد التلغراف من أهلهم بقرب الإفراج عنهم ، بكت ، حناناً عليهم ، وسروراً بهم . وأجابتنى بأنها شعرت عند تلاوته بدافق من السرور ملأ قلبها دفعة واحدة، حتى فاضت به دموعها .. فما زادنى هذا البكاء منها ، إلا سروراً بها ، وقلت: حقاً إن القلب هو الإنسان ! » .

انتهى ما كتبه سعد زغلول فى مذكراته ، ونعود إلى مذكرات الأستاذ محمد الأنصارى :

« ثم بدأنا العمل على الفور : وبدأ سعد زغلول تعليماته السرية إلى كامل سليم فى القاهرة ، وإلى سعيد زغلول فى الزقازيق ، وإلى حامد محمود فى لندن ، وإلى على الشمسى فى جنيف ، وإلى الجمعيات المصرية فى تولوز ، وباريس وبرلين ، وإنسبروك وغيرها . وكان سعد زغلول مهتماً بهذه الجمعيات المؤلفة من الطلبة المصريين فى أوربا اهتماماً عظيماً ، فقد كانت هذه الجمعيات نشطة جداً ، كانت

على اتصال وثيق بجميع الأحزاب الاشتراكية فى أوربا ، وكان سعد زغلول يراسل عدداً من الزعماء الاشتراكيين فى العالم بخطابات مستمرة ، يشرح فيها قضية استقلال مصر . وقد يذهل الناس إذا علموا أن سعد زغلول كان متحمساً لمبادئ حزب العمال البريطانى ، متتبعاً لتقدمه وانطلاقه ، مهتماً بأخبار هذا الحزب الصغير الذى بدأ يكتسح إنجلترا . . وقد لا يعرف الناس أن الزعيم المصرى سعد زغلول ساهم ماليًا فى إنشاء جريدة (الديلى هيرالد) ، لسان حال حزب العمال البريطانى ، وأنه اشترى سراً بعض أسهم هذه الجريدة ! . . وكان سعد زغلول يدرس مبادئ حزب العمال الاشتراكية ، وكان متشوقًا ليعرف نتيجة تطبيق هذه المبادئ فى إنجلترا . وقد كانت هذه المبادئ شيئًا جديداً فى تلك الأيام . وكان سعد زغلول ينكر علنًا أنه مهتم بهذه المبادئ ، وكان حزب المحافظين والأحرار أصحاب الأغلبية وقتها يتهمون سعد زغلول بهذا . . ولكن كنت أشعر منه بهذا العطف وهذا الاهتمام بحزب العمال . ولقد شعرت بهذا عندما أملى علىّ سعد زغلول إحدى التعليمات السرية — التى أعتبرها أهم تعليمات أملاها علىّ طوال تلك الفترة — فقد حدث أن تلقى سعد زغلول عدة تقارير من سفيره الرسمى فى لندن ، الدكتور حامد محمود ، وكانت هذه التقارير تؤكد أن مبادئ حزب العمال بدأت تكتسح مبادئ المحافظين ، وأنه يتوقع أن حزب العمال سيتولى الحكم فى بريطانيا لأول مرة خلال شهور ، وأن « رامزى ماكدونالد » صديق سعد زغلول وزعيم حزب العمال هو الذى سيؤلف الوزارة القادمة .

وأرسل سعد زغلول تعليماته السرية إلى الدكتور حامد محمود بأن يجتمع بمستر ماكدونالد ويبلغه أن سعد زغلول يتمنى لحزب العمال النجاح ، لأن مبادئ حزب العمال تؤمن بحرية الشعوب . وطلب سعد زغلول فى رسالته أن يكون الدكتور حامد

محمود على اتصال مباشر بزعماء حزب العمال ، وأن يشرح لهم قضية الشعب المصرى ، وأن يطلب إليهم أن يتمسكوا وهم فى الحكم بالمبادئ التى أعلنوها وهم فى المعارضة ! وأرسل الدكتور حامد محمود إلى سعد زغلول أن مستر ماكدونالد سعيد بهذا الاهتمام ، وأنه يؤكد أن حزب العمال لن يتخلى عن مبادئه عند ما يتولى الحكم ! .

الرسالة الخطيرة !

وعند ما وصل هذا التقرير إلى سعد زغلول استدعانى ، وكان جالساً على مكتبه فى الدور الأول ، فى بيته بجبل طارق وقال لى : « اكتب. . » ، وأمسكت النوتة ، وبدأ يملى علىّ :

سرى جداً — الدكتور حامد محمود — لندن :

« أبلغ مستر ماكدونالد ، أن الشعب المصرى ينتظر من حكومة العمال أن تمنحه الاستقلال التام . وعندما نقول الاستقلال التام ، نعنى جلاء جميع القوات البريطانية عن بلادنا . . ونعنى أيضاً خلع الملك فؤاد ، إذ أننا نعتبره جزءاً لا يتجزأ من الاحتلال ، فهو معين بقرار من وزير خارجية بريطانيا فى ظل الحماية البريطانية ، ونحن نعلم أن مبادئ حزب العمال تنص على حق الشعب فى اختيار حاكمه .

ولهذا فإن فى مقدمة مطالبنا أن يكون انتخاب رئيس الدولة فى بلادنا

المستقلة ، بإرادة الأمة ، وبانتخاب عام مباشر ، وأن يكون ذلك بعد الحصول على الاستقلال التام .

سعد زغلول

وانتظرنا بضعة أيام . . وإذا بالدكتور حامد محمود يرسل من لندن رسالة سرية إلى سعد زغلول يقول له فيها : « إننى عرضت مسألة خلع الملك على مستر ماكدونالد زعيم حزب العمال ، فامتعض من هذا الطلب ، وقال إن حزب العمال لا يستطيع أن يقبل مثل هذا ، وأنه على اتفاق مع حزب المحافظين وحزب الأحرار فى ضرورة بقاء مصر ملكية » .

حامد محمود

وعندما تلقى سعد زغلول هذه الرسالة السرية ، وتوليت عرضها عليه ، قال سعد بامتعاض : « الإنجليز هم الإنجليز ، سواء كانوا من العمال أو من المحافظين ، لعنة الله على الجميع ! » .

وبعد شهور تولى حزب العمال البريطانى الحكم ، وثبت أن سعد زغلول كان على حق عندما قال إن الإنجليز هم الإنجليز ! .

فراش الموت

وتحول بيت سعد زغلول فى المنفى إلى مركز لقيادة الثورة ! . وكان سعد يعمل فى تلك الأيام ليل نهار ؛ يملى علىّ التعليمات ، والرسائل ، وهو فى مكتبه . . . وهو سائر على قدميه للنزهة . . . وهو جالس فى الحديقة . . ونتج عن هذا أن انهارت قواه الصحية ، بسبب إجهاده فى العمل . ذلك لأنه كان يعمل كشاب فى

سن العشرين ، فى الوقت الذى كان يزيد عمره على الستين ! . . واشتد المرض فجأة على سعد زغلول ، وناداني إلى غرفة نومه ، وكنا وحدنا ، وقال سعد : « سجل ما أقوله لك كتابة » . وأخرجت قلمي وكتبت : « إنني أخشى أن أموت هنا ، وتنتهى حياة أصحابى المنفيين فى سيشيل ، ولا يعرف الشعب حقيقة ما جرى من الإنجليز معى . فقد حدث عند ما كنت فى قلعة (عدن) ، مع أصحابى ، أن جاءنى فى سجنى ضابط إنجليزى برتبة جنرال ، ومعه ضابط كبير آخر ، ومعهما ضابط كبير من المخابرات البريطانية اسمه يعقوب . وطلب يعقوب أن يخرج معى فى السيارة . وكان ذلك فى أوائل فبراير سنة ١٩٢٢ ، وكان الضابط البريطانى يعقوب يتكلم معى بالعربية ، ويقترح أن أتنزه معه ، فوافقت ، لأننى كنت محروماً من الخروج . . وركب يعقوب بجوارى ، وركب الجنرال بجوار السائق ، وجرى بيننا الحديث الآتى :

قال لى يعقوب ضابط المخابرات البريطانية : « إنك تستطيع أن تعود إلى مصر ملكاً إذا شئت . ويمكن للحكومة البريطانية أن تحقق لك هذا ، إذا تفاهمت معنا . وأن المطلوب هو ترك السودان ! » . فرددت على الضابط البريطانى على الفور : « أنا ليس لى ولد ، ولا مطمع فى الحياة ، ولا أمل ، إلا استقلال بلادى ، وأن أراها حرة مستقلة . وإنى أفضل أن أكون خادماً فى بلد مستقل حر ، على أن أكون ملكاً فى مستعمرة بريطانية مستعبدة » ! .

وذهل الضابط البريطانى وقال : « هل ترفض أن تكون ملكاً على مصر ؟ » ، وقلت للرسول : « إننى لا أبحث عن وظيفة ، أما السودان فإنه لازم لمصر ، ولا يمكنها الاستغناء عنه ! » . . وعندئذ قال ضابط المخابرات البريطانى : « إنك تتعجل فى

إصدار هذا القرار الخطير ، و إنى أرجوك أن تستشير زملاءك فى هذا العرض الهام » .

فقلت للضابط يعقوب : « إن هذا رأيى النهائى ، ولا أقبل أن أستشير فيه أحداً ، هذا هو رأى كل فرد فى بلادى ، وأنا أعرف رأى زملائى دون أن أرجع إليهم ! » ، فقال لى يعقوب : « إننى أتركك ٢٤ ساعة لتفكر . . » ، ثم أعادنى إلى القلعة بالسيارة .

وعند ماقابلت زملائى : فتح الله بركات ، وعاطف بركات ، ومصطفى النحاس ، وسينوت حنا ، ومكرم ، ورويت لهم ما حدث ، قاموا وقبلونى ، وعانقونى ، وهم يبكون من شدة الفرح . . وبعد ذلك صدر الأمر بنقلى إلى جزيرة (سيشيل) بمفردى ، عقاباً لى لأننى رفضت أن أكون ملكاً ! وفى البارجة الحربية التى نقلتنى إلى سيشيل وجدت ضابط المخابرات يعقوب مرة أخرى ، وطلب منى أن أوقع على الدفتر الذى يحمله ، إقراراً منى بأنه حصلت المقابلة ، وجرى هذا الحديث معه ، فوقعت على الدفتر كما طلب ! » .

ثم قال لى سعد زغلول : « إن اللورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية أشار إلى ذلك فى جلسة مجلس العموم البريطانى » ، وأخرج سعد مضبطة مجلس العموم البريطانى ، وفيها قول لورد كيرزون : « لقد يئسنا من هذا الرجل الصلب العنيد ، ولم نفهم ماذا يريد منا ، ولا أى مطمع له ! » .

• • •

حدث كل هذا فى أوائل فبراير سنة ١٩٢٢ . . وبعد ذلك أعلن الإنجليز استقلال مصر ، بتحفظات تصريح ٢٨ فبراير ، وأصبح السلطان فؤاد هو الملك فؤاد ! وهكذا قبل فؤاد الشروط ، فأصبح ملكاً ! ورفض سعد زغلول الشروط ، فنقلته البارجة البريطانية إلى جزيرة سيشيل السحيقة !

ومضت الأيام القاسية فى منفى جبل طارق ! . . وذات يوم شعرت أن سعد زغلول يذوى ، وأنه قد يموت فى هذه القلعة ، فإن الجو الذى يحيط به ، والحياة المملة التى يعيشها ، أضعفت قواه ، وحطمت صحته ، وكنت أحس كأنه أسد فى قفص ، يحاول الخلاص ولا يستطيع ! . . وحدث مرة أننا كنا نسير فى الحديقة ، وسمعنا عصفوراً يغنى فوق شجرة فقلت لسعد : « هل تسمع صوت العصفور ؟! » . قال سعد : « طبعاً يغنى ! لأنه حر طليق ! » ، وتأثرت من هذه الجملة . . .

خطة لتهريب سعد من جبل طارق !

وبدأت أفكر فى طريقة لتهريب سعد زغلول من قلعة جبل طارق ! . وزاد تصميمى عند ما سمعت « الدكتور لوكهلد » الذى يعالج سعد يقول : « لو استمر هنا مدة أخرى فإنه سيموت ! » .. وقررت أن أعمل بأى طريقة على تهريب سعد زغلول ، ولم أخبره بما اعتزمت ، وجلست أضع الخطة ، خطة تهريب سعد زغلول من منفاه ! وبدأت أدرس الحراسة الموضوعة على القلعة ، ومواعيد تغيير الحراس ، ومواعيد البوليس السرى ، والطريقة التى اتبعتها المخابرات البريطانية فى مراقبة سعد . ودرست الطريق من القلعة إلى الحدود الإسپانية . . والحراسة الموضوعة على الحدود . . ثم وطدت علاقتى بأحد سائقى السيارات الإسپان ، الذى سيتولى الاشتراك معنا فى عملية تهريب سعد زغلول ، وكانت الخطة أن نهرب سعد زغلول إلى إسپانيا ، ومن هناك يذهب إلى سويسرا ، لأن سويسرا لا تسلم المجرمين السياسيين — وكانت بريطانيا تعتبر سعد زغلول مجرماً سياسيا ! — وكانت فكرتى أن سعد زغلول يستطيع فى سويسرا أن يزاول نشاطه السياسى ، ويستطيع أن يؤثر فى ثورة مصر ، وهو طليق ، أكثر مما يستطيع وهو مسجون فى هذه القلعة ! .

وكان سيشترك فى تنفيذ هذه الخطة عدد من أعضاء الجهاز السرى الموجودين فى عواصم أوربا ! ودرست الطريقة التى هرب بها ولى عهد ألمانيا السابق ، الذى كان معتقلا فى جبل طارق ، واستطاع الفرار . وقد كان كل المطلوب هو إخفاء سعد زغلول عن الحراس ! وعن البوليس السرى الذى يتبعه على دراجة ، عند ما يراه خارجاً من باب المنزل . . وقد وصلت إلى نتيجة بأن تهريب سعد زغلول ممكن بالنهار أفضل من الليل ، لأن النهار ملىء بالحركة ، أما الليل فتزداد فيه الحراسة . .

وعرضت الخطة كاملة على سعد زغلول بكل تفاصيلها . وقد كانت الخطة :

١ — يهرب سعد زغلول وحرمه فقط

٢ — تبقى السيدة فهيمة ثابت والطاهى أحمد بدران والخادمة سكينة فى داخل المنزل ، ويتظاهرون بأن سعد زغلول لا يزال موجوداً معهم . . حتى يتم خروج سعد زغلول من أراضى جبل طارق ، وبعد أن تصلهم إشارة معينة ، بأنهما خرجا من إسبانيا ، يبلغون السلطات باختفائهما ! .

٣ — أعددنا جوازات مزورة ليستطيع سعد وصفية زغلول الخروج من إسبانيا .

٤ — أعددنا المكان الذى ينزل فيه سعد زغلول فى إسبانيا ، ويختفى فيه إلى أن يتم تدبير خروجه من إسبانيا إلى سويسرا .

٥ — رتبنا السيارة التى سيختفى فى داخلها سعد زغلول وصفية زغلول وحصلنا لها على جواز المرور ! .

وسمع سعد زغلول الخطة بكل تفاصيلها دون أن يناقشني فيها . وعندما أتممت عرضها عليه قال سعد : « إنها خطة ممتازة . . ولكني أعطيت هنا كلمة شرف ألا أحاول الهرب ! » .

واهتززت عند ما سمعته ينطق « كلمة شرف » ، وعرفت أن لا فائدة من محاولة إقناعه بهذه الخطة التي مكثنا ندرسها حوالى العشرين يوماً ! .

كلمة الشرف !

وهنا نقطع مذكرات الأنصارى مرة أخرى ، ونبحث عن (كلمة الشرف) التي أعطاها سعد ، وكيف أعطاها ؟ . . إن مذكرات سعد زغلول تقول إنه أعطاها يوم وصوله إلى جبل طارق ، فقد كتب يصف وصوله لأول مرة إلى الجبل ، وكيف صعد رجال الحكومة لاستقباله فى البارجة الحربية التي أقلته إلى المنفى الجديد ، وكتب سعد يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٢ فى مذكراته يقول :

« عند الساعة ٩ حضر القومندان الثانى ، وكان أحياناً يتكلم معى بعض الكلمات وقال : « إنك تنزل هنا على الرحب والسعة ، كضيف لا كسجين ، وستجد منزلا معداً لك ، فيه كل أسباب الراحة » . فشكرته وانصرف . ثم حضر مستر « جرى وود » سكرتير حاكم جبل طارق ، وبلغني سلامه ، وأخبرني بمثل ذلك ، وأظهر كثيراً من اللطف . ثم حضر رئيس أركان الحرب ، وهو يجيد الكلام باللغة الفرنسية ، فبلغني سلام الحاكم العام ، وأنه أعد أوتوموبيلين لركوبى ، وركوب خدمى ؛ ولكن أحدهما أبطأ ، وانتظرنا حضوره بعد نصف ساعة . فأخذ هذا الرجل يبدى أسفه على هذا التأخير ، وتلطف فى القول كثيراً . وقد ودعني على ظهر السفينة

قومندانها وضباطها ، وقد وصلت إلى المنزل فوجدته رحباً ، وله حديقة واسعة ، وفيها كثير من التعاريج المرتفعة والمنخفضة ، ويشتمل على بعض ملحقات مهجورة . ويظهر أن المنزل كان مهجوراً ، ثم أعد حديثاً ، وهو يشتمل على دورين ، كل منهما فيه عدة غرف ، منها الواسع العالى ، ومنها الضيق الواطى ، وكله مفروش بأشياء لا بأس بها ، وإن كان بينها كثير من القديم البالى . ولما انتهيت من الاطلاع عليه ، حل بى دوار ، وجلست مع هؤلاء فى الصالة ، التى كانت رائحة البوية التى تتصاعد منها تضاعف أثره ، ودوار البحر ، وكنت تعباً ، فاستأذنتهم فى الراحة .

« وقبل البدء فى رؤية المنزل ، وعقب وصولنا ، ناولنى رئيس البوليس السرى ، الذى وجدناه فى البيت ، ورقة تشتمل على الأحكام الخاصة باعتقالى فى هذه الجهة . فاعترضه كل من السكرتير ورئيس أركان الحرب ، بأن هذا لا أهمية له ، وأن هذا شكلى ، لا ينبغى الالتفات إليه . وأخذ أحدهما الورقة ، مانعاً لى من قراءتها ، وألقاها على أحد الكراسى ، وكرر عبارته الخاصة بأنى حر ، بشرط عدم الخروج من الحدود الإنجليزية ! . . فشكرته ، وطلبت أن يبلغ الحاكم شكرى ، وقد كان أحدهما أشار أثناء وجودى فى الباخرة إلى أنه لا مانع من زيارة الحاكم . فقلت إنى أفعل ذلك ، ولكن بعد برهة نزل أحدهما فيها إلى البر ، بحجة استعجاله أحد الأوتومبيلين الذى تخلف ، وعاد ، ولما ركبنا الأوتومبيل ، سألته عما إذا كنا ذاهبين إلى الحاكم أو إلى المنزل ، فقال : « لا . . بل إلى الأخير » ، ففهمت أن الحاكم لم ير أن أراه ، ولم أره إلى الآن ، ولم أجد بالمنزل « جنابنى » ، ووجدت فيه خادمتين أسبانيتين ، لا تعرفان غير الأسبانية . وارتحت لهذا الاستعداد لأنى وجدته خلاف ما توهمته ، من الإبعاد بى إلى هذه الجهة

وشكرت الله شكراً جزيلا . ومما وجدته كثير من الأشياء التى تختص بالأكل والشرب ، أى المأكولات والمشروبات ، كما وجدت محل السفرة ولوازمها لا بأس ابها ، وكذلك سراير النوم ، وأودتها ، إذلم أر مثل ذلك فى غير هذه الجهات .

« ومكثت فى البيت يومين تعبان من أثر السفر ، وكنت أشعر من حين لآخر كأن الأرض تدور بى ، وبنوع من الغثيان . وقد حضر الطبيب من طرف الحكومة ، وفحصنى فى اليوم التالى ، واستفهم منى عن حالتى ، وأخذ من وقتها يحضر كل يوم ويجلس معى ، وفيه ظرف وأمانة ، وقد أحضر لى خبزاً من لندن ، وأخبرنى أخيراً أنه تلقى تعليمات بأن هذا الخبز (خبز السكر) يكون على نفقة الحكومة ، ولكن مايزيد عن العيش كالمربة وغيرها فيكون على حسابك . وقلت : « إنى متشكر » . وفى اليوم التالى لحضوره ، والذى بعده ، تردد على سكرتير الحاكم . وقال : إن الحكومة قد رتبت لك شهريًا خمسين جنيهًا ، وأن الحكومة أودعتها فى بنك وتسحب منها ما يلزمك عند الحاجة ، فلاحظت له أن مثل هذا المبلغ كان مرتبًا لى فى (سيشيل) ، ومسموحًا لى مع ذلك أن أجلب من مالى ماأريد ، مع أن بين المعيشة فى الجهتين فرقًا هائلا . . فقال : « إن هذا المبلغ ترتب باعتبار أنه أكثر مما كان مرتبًا هناك ، وأنه لا جرم عليك فى أن تجلب من أموالك ما تشاء ، وأنت حر تام الحرية فيه » . قلت : « إن كان الأمر كذلك فلا أهمية لما ترتبه الحكومة » . ثم قال : « إن الأفضل إن نودع المبلغ فى البنك ، ونرسل إليك دفتر شيكات ، للسحب بموجبه » . قلت : « كما تشاء » . وانصرف مكرراً عبارة أنك حر ، وأنك ضيف لا سجين . ولكنى وجدت رجلا من البوليس يلازم باب المنزل ، ليل نهار ، ويتبعنى حيث أسير ! وكان فى أول

الأمر يبتعد ، ولكنه كلما طال الزمان كان يقترب ، فاستغربت من هذه المراقبة المناقضة لجميع التصريحات السابقة ، وقلت فى ذلك للحكيم متعجباً مستفهما عن هذا الاحتياط ، مع كونى قلت إنى لا أحاول الهرب . قال : «لمن أعطيت هذا القول ؟ إن كنت تعطيه فلا أظن أن هذه المراقبة تبقى !» . . وبعد ذلك صادفت فى الطريق رئيس البوليس فقال : «إن أعطيت كلمة شرف بألا تخرج من الحدود الإنجليزية ، رفعت هذه المراقبة !» . . قلت : «قد أعطيتها» . قال : «كذلك» ورفعها من ذلك الحين .

* * *

انتهت مذكرات سعد زغلول . . ونعود إلى مذكرات الأستاذ الأنصارى :

«وبعد مدة طويلة علمنا أن الدكتور لوكهلد ، الطبيب البريطانى المعالج ، كتب تقريراً للحكومة الإنجليزية عن صحة سعد زغلول ، أنها فى انهيار مستمر ، وأنه يخشى أن يموت فى القلعة ، فيحدث موته انفجاراً فى مصر ! . . وفى الوقت نفسه تقدم ٨٠ نائباً من نواب حزب العمال بطلب الإفراج عن سعد بسبب ضعف صحته . .

«وصدر قرار بالإفراج عن سعد زغلول . . وسافر سعد زغلول إلى (طولون) ، ومنها بالسكة الحديد إلى مارسيليا . وطلب منى أن ألحق به فى مارسيليا . وفى مدينة مارسيليا قابلنى الأستاذ حسين نشأت شقيق حسن نشأت باشا ، وكان طالباً بجامعة تولوز ، وكان شقيقه حسن نشأت ينزل فى (أوتيل نوى) ، وكان تحت مراقبة المخابرات البريطانية ، فإن بريطانيا كانت قد أبعدته عن منصبه فى القصر الملكى ، وعن مصر كلها ، وسعى الملك فؤاد فى إزالة سوء التفاهم ، وسمحت له السلطات

البريطانية بالعودة إلى مصر . . وجاءنى الأستاذ حسين نشأت وقال إنه مكلف من شقيقه حسن نشأت باشا أن أبلغ سعد زغلول الرسالة الآتية (وأملاها علىّ) :

١ — إن جلالة الملك فؤاد يسره جداً أن يقبل سعد زغلول رياسة الوزارة بعد الانتخابات .

٢ — يؤكد جلالة الملك لسعد زغلول أن الانتخابات ستكون حرة .

٣ — يرجو جلالة الملك من سعد زغلول أن يبعد عنه رجال الخديو ، مثل على الشمسى ، وحنفى ناجى ، والسيد حسين القصبى . ومسيو جاك سيون (الذى كان فى استقبال سعد فى مارسيليا) .

٤ — إن حسن نشأت يعمل فى القصر الملكى كجندى من جنود سعد ، ومستعد لتلبية كل تعليماته ، والتعاون مع سعد فى خدمة البلد .

٥ — إن حسن نشأت رفض أن يكون وزيراً فى جميع الوزارات السابقة ، وقد كان هو الذى يؤلفها ويختار من يشاء ويحذف من يشاء ، لأنها وزارات عابرة ، ولكنه مستعد أن يدخل وزيراً فى وزارة سعد زغلول لأنه يعلم أنها ستكون وزارة دائمة يؤيدها الشعب .

« وقابلت على الفور سعد زغلول فى الفندق الذى يقيم به فى مارسيليا ، وعرضت عليه رسالة حسن نشأت ، وهز سعد زغلول رأسه عندما قرأ أن الملك يطلب إبعاد بعض أنصاره من حوله بحجة أنهم من أنصار الخديو . . وقال : « هؤلاء اشتركوا فى الثورة ، وليس من حقى أن أبعدهم ! » ، ثم قال سعد زغلول : « وعلى كل حال أنا لا أريد أن أكون رئيساً للوزارة! إن مقعد الوزارة مركز شائك وكل واحد له مطمع ومطلب . . سبحان من يرضى العباد جميعاً . وأنا أشعر أن منصبى كزعيم أمة أكبر

كثيراً من منصب رئيس وزراء ، بل من منصب هذا الملك ! » .

* * *

« ولقد قبل سعد بعد ذلك رياسة الوزارة، وكانت هذه غلطة فى رأيى ! . . وفى رأيى الشخصى أنه لو أن سعد زغلول عين حسن نشأت وزيراً فى وزارته ، وعين عبد الحليم البيلى وزيراً فى وزارته، لما قتل السردار ! . . ولربما لم يضرب سعد زغلول وهو رئيس للوزارة بالرصاص ! .

محمد الأنصارى

* * *

وهذه السطور القليلة التى ختم بها الأنصارى مذكراته قد تساعد على حل اللغز الذى وجدته فى مذكرات سعد زغلول ! .

٧ أبطال ... و٧ مشانق !
دور المرأة المصرية فى الجهاز السرى

الساعة الخامسة والنصف صباحا . دق عنيف على باب بيت حمد الباسل باشا وكيل الوفد، ضباط إنجليز ، وجنود برياسة البكباشى « أبلت » يقتحمون الباب ، ويدخلون غرفة نوم حمد الباسل شاهرين المدافع والمسدسات ، يوقظونه من النوم . . ويعلنونه بأن جناب القائد العام للقوات البريطانية فى مصر أصدر أمراً بالقبض عليه وتفتيش منزله ومصادرة كل الأوراق التى فيه!!

ويتذكر حمد الباسل أن فى جيب محفظته ورقة خطيرة : إنها خطاب بخط يد سعد زغلول ! إنه الخطاب الذى أعاد حمد الباسل إلى الوفد ، بعد أن اختلف مع سعد زغلول وانقطع عنه، إنه الخطاب الذى كتبه سعد إليه ليلة القبض عليه ونفيه إلى سيشل ، وأرسله مع الحاج أحمد عثمان تابع سعد زغلول الخاص . هذا الخطاب الذى رسم سياسة الثورة بعد القبض على قائدها . إن نص الخطاب هو :

« عزيزى حمد

الاتجاه إلى اعتقالى . واجبك أن تعود إلى الوفد وتنسى الخلاف الذى بيننا الموقف يستوجب الاتحاد . . رد الأمة هو المقاومة السلبية . . عدم التعاون مع

الإنجليز . . مقاطعة البنوك الإنجليزية . . مقاطعة الشركات الإنجليزية . . الامتناع عن تشكيل أى وزارة . . مقاطعة السفن الإنجليزية . . مقاطعة التجارة الإنجليزية . تشجيع البنوك الوطنية . . »

سعد زغلول

وخشى حمد الباسل أن يقع هذا الخطاب الخطير في يد البوليس الحربي البريطاني، فكوّر هذه الرسالة فى يده، ثم وضعها فى فمه وشرب عليها كوب ماء وبلعها ! . . وراح الإنجليز يفتشون كل شيء: الرجال والسيدات والخدم . . وحمد الباسل نفسه ، والسطح ، والبدروم ، والمكتب، ثم يصادرون كل ما فى البيت من أوراق ومنشورات . .

وفى الوقت الذى كان يحدث فيه هذا فى بيت حمد الباسل ، كانت عمليات قبض أخرى تجرى لاعتقال باقى قادة الثورة . وكان سعد زغلول فى ذلك الوقت منفيا فى سيشل ، وكانت الأخبار السرية منقطعة بينه وبين القاهرة ، بسبب الرقابة الشديدة الموضوعة عليه هناك . وبقى سعد زغلول فى سيشل من يوم ٢٥ يوليو سنة١٩٢٢ إلى يوم ٣ أغسطس سنة ١٩٢٢ يجهل ما يحدث فى القاهرة، وفى يوم ٣ أغسطس ١٩٢٢ كتب سعد زغلول فى مذكراته يقول :

« ورد تلغراف من فخرى عبد النور بتاريخ أمس ، يسأل عن الصحة ويعبر عن شعور الألوف ، ولكنه ورد ممضيا من « فخرى عبد النور بالنيابة عن الأعضاء الجدد ». وبعد أن تأكدت جيداً من هذا الإمضاء، فهمنا أن الأعضاء القدامى قبض عليهم وحل محلهم آخرون . ولكنا استهجنا إغفال ذكر أسماء أولئك الآخرين ، ورحنا نخمن الأسباب التى دعت لهذا القبض ، فنا من ظن أنه ربما حدثت أمور شديدة ، اتخذها الإنجليز ذريعة القبض عليهم ! . . . وخطر ببالى أن الحكومة

متحرشة بهم ، وتلقى مسئولية الحوادث الجنائية ضد الإنجليز عليهم . كما تبين فيما ورد فى برقية روتر ، ورد عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزراء على طلب اللورد اللنبي المندوب السامى البريطانى التعويض عن المقتولين ، وأن هذا التحرش أدى إلى القبض عليهم ، عندما تقوت حكومة ثروت بالإنجليز عليهم . ويدل ما تجريه السلطة فى مصر من الشدة ضد أصحابنا وضد آثارنا ، على أنها تريد محونا من صحيفة الوطن ، حتى لا يكون للاستقلال عنوان ، ولا فى صدور الأمة آمال . ولكن الله فوق كل حاكم قاهر ، وهو لا يفلح عمل الظالمين .

وقد أرسل كل من سينوت حنا ومكرم عبيد تلغرافين : الأول إلى مدام واصف غالى وحسين الشريعى ، والثانى إلى مرقص حنا . . بالاستفهام عن الصحة للاطمئنان بالجواب . . . »

يوم الجمعة ٤ أغسطس سنة (١٩٢٢)

« نمت البارحة أحسن من الليالى السابقات ، وأصبحت ميالا إلى اللبس التام (ارتداء جميع ملابسى) ففعلت ، وأفطرت على كبد الخروف وقلبه كالعادة فى العيد الكبير ، ثم جلست لكتابة هذه الكلمات :

« لا يجمل الشيء فى نظر الإنسان أكثر من الحاجة إليه ! » .

« يتألم الإنسان من مصيبة غيره ، بمقدارما يكون عرضة لمثلها . . فإذا كان فى مأمن من وقوع نظيرها عليه ، أو كان واقعا فيها ، خف عليه وقعها ! . . بهذا فسرت سر كوننا أننا لم نتألم ألما شديداً لما دل عليه تلغراف فخرى عبد النور .

«ويخف الألم كثيراً ، إذا كان متوقعاً ، كما فى حالتنا . . لأننا نقدر أن الشدة

التي تستعملها السلطة ضد الحرية تزيد هذه الحرية تأججا فى الصدور ونماء فى النفوس .

« ويل لمن فى مصر من الأحرار ، فهم عرضة لكل شر ، ولا نفزع لهم إلا إلى الله الرحمن الرحيم ، فاللهم الطف بهم .

« اليوم العيد الأكبر عندنا ، جعله الله بشير خير ، ثانى أيام النحوس وفاتحة أيام السعود » .

الاثنين ٧ أغسطس سنة (١٩٢٢)

« لم تصل ردود التلغرافات التى أرسلت إلى هنا — إلى كل من مرقص حنا ومدام واصف غالى وحسين الشريعى — ولم يجيبوا عليها . تأكد لنا تقريبا صحة ما فهمنا من تلغراف فخرى عبد النور الوارد فى ٣ أغسطس ، ويصير هذا يقينا إذا لم ترد اليوم تلغرافات بالجواب . »

الثلاثاء ٨ أغسطس (١٩٢٢)

« ورد على سينوت حنا تلغراف من مدام واصف غالى بأنها رأته أمس فى صحة جيدة ، ومن حسين الشريعى ٨ رأى أخاه كذلك فى صحة عظيمة ، وتلغراف من المصرى السعدى بالسؤال عن الصحة ، وبأنه حدث اجتماع فى العيد فى بيت الأمة . . فاستوثقنا من كل ذلك أن القبض تم على أعضاء الوفد . ورحنا نخمن عن الأسباب ، فمن مخمن بأنهم أصدروا منشوراً شديد اللهجة بالاحتجاج على إيقافنا هنا ، حتى نزلت بنا الأمراض ، أو كادت تفتك بنا ! . . ومن قائل إن الحكومة متحرشة بهم ، وأعلنت هذا التحرش خصوصا فى جواب رئيسها

(عبد الخالق ثروت باشا) على طلب اللورد ألنبي التعويض عن قتل الأجانب ، وأنها ألقت القبض عليهم تنفيذا لما تحرشت به . وما بها من حاجة إلى سبب تبديه ، لأنها غير مسئولة عما تفعل ، لعدم وجود من يسألها ، وربما اختارت هذا الوقت ظرفا لعملها، لكون البرلمان الإنجليزى معطلا فيه ، والله أعلم وأرحم ! . . ويرى بعض الإخوان أن هذا القبض آخر نفس تلفظه الحكومة ، ويدل على اشتداد الخناق بها ، بقوة الأمة . وأن الإقدام عليه مما يزيد الاضطراب ، ويقوى روح المعارضة ، ويزيد نار السخط لهيبا ! . . . ويرى آخرون أنه دليل قوة الحكومة ، وشعورها بضعف خصومها ، وأنها أرادت به — وبما تقدمه من الاضطهادات — محو آثارهم ، حتى يخلو الجو لها . . وفى تصدر فخرى عبد النور للزعامة علامة على ضعف المعارضة ، كما أن من علاماتها تكتّم أسماء من تصدروا لقيادتها بعد المقبوض عليهم . وأنا إلى هذا الرأى أميل ، وإلى صوابه أشد كرها !.

« وما من زمن مر بمصر من عهد الاحتلال شر من هذا الوقت ، ولا حكومة أسوأ من حكومتها . ولا أدرى إذا كان الإنجليز عندما أعلنوا استقلالها اللفظى قصدوا هذه النتيجة ، أى قصدوا أن يكونوا العاملين فى مصر ، من غير أن يكونوا مسئولين ، لا أمام برلمانهم لإعلان هذا الاستقلال ، ولا أمام العالم . وبهذا لا يخشون حسابا ولا عقابا ، فلا حول ولا قوة إلا بالله . . »

وهكذا جاء العيد

الخميس ١٠ أغسطس (١٩٢٢)

« وضعنا أمس جوابات تلغراف المعايدة لترسل اليوم، والتهانى فى هذا العيد أقل بكثير عن العيد السابق، ولعل السبب هو القبض على أعضاء الوفد وانقباض الناس، أو شدة خوفهم. ورد تلغراف على سينوت حنا من صديق له بباريس يسأله عن الصحة، فاستنتج منه هو أن مرسله علم أولا بالمرض، وثانياً باحتجاج أعضاء الوفد عليه، وثالثاً بالقبض عليهم بسبب هذا الاحتجاج! .. ما أكثر أوهام المعتقلين، فهم يتوهمون فى كل دقة على بابهم أمرا بإخلاء سبيلهم! .. يستنتجون أبعد النتائج من أوهى الوقائع، ويؤولون كل حادث لصالح قضيتهم ويتفاءلون من كل خبر. اليوم ورد تلغراف لمكرم من خطيبته « عايدة »، ابنة مرقص حنا، مؤرخ فى ٨ أغسطس، بأنها عادت مع العائلة من سوريا، ورأت أباها بخير... وآخر مؤرخ ٩ أغسطس من صمويل حنا، ابن أخت مرقص حنا، بأنه رأى مرقص حنا فى جلسة اليوم. فاستنتجنا من عودة عايدة من سوريا قبل الميعاد أن العودة حصلت بناء على القبض، وأن هذا حصل على الأقل من قبل عودة العائلة بأسبوع، أى من نحو ١٥ يوما. ووقع لدينا هذا أسوأ موقع، لأننا نعلم أن القضاء العسكرى فى مصر ظالم، وأنه لا معنى للمحاكمة أمامه إلا الحكم بأقصى العقوبة على من أوقعه سوء البخت فى الاتهام.. وأن الحكومة اختارت هذه الطريقة لتلبس الحق بالباطل، وتلجم أفواه المعارضين والناقدين بلجام من حديد! .. وقد أرسل مصطفى النحاس بك تلغرافا إلى فخرى عبد النور بالاستفسار عن أحوال زملائه، ويتوهم مكرم والنحاس أنه لابد من وقوع حوادث جسام بسبب هذه القضية الظالمة، لأن الأمة لم تعد تستطيع صبرا على هذه المعاملة البالغة

حد الظلم والقسوة ، وتريد الحكومة بمثل القبض على أولئك الأحرار والحكم عليهم ، أن يخلو لها الجو فى الانتخابات ، وما يتبعها من الإجراءات التى تمهد بها الطريق لاتفاق تضيع به حقوق البلاد ضياعا لا مرد له !

ويظهر أن القبض حصل فى بحر المدة من ٢٧ يوليو إلى ٣ أغسطس ، وقد حارت الأفكار فى سببه حيرة شديدة ، والله كشاف الكروب »

الاثنين ١٤ أغسطس (١٩٢٢)

« ورد على مكرم تلغراف من حرم مرقص حنا بألا يأخذه قلق ، وبأن خطة المتهمين كانت خطة عظيمة ، وقد قالوا إنهم مذنبون ورفضوا الدفاع عن أنفسهم، « وهناك أخبار سارة بالنسبة لكم أيضا! » . .فأول مكرم وصاحباه — مصطفى النحاس وسينوت حنا — أن المتهمين صرحوا بأنهم مذنبون . . أنهم أتوا العمل الذى نسب إليهم . . أنهم فعلوا مافعلوه خدمة لأوطانهم ، مخالفين الأوامر ، وللسلطة أن تحكم عليهم بما تشاء . . وهؤلاء الأصحاب يرجحون دائما أن العمل المنسوب إلى المقبوض عليهم موضوعه منشور فيه احتجاج على معاملتنا وسوء صحتنا .

. . ولم يقع هذا التأويل من نفسى موقع الارتياح ، لأنه بعيد جدا أن يقول المتهمون إنهم مذنبون ، ويسهلون بذلك للمحكمة أن تحكم عليهم . . وربما كان القصد من هذه العبارة أن المحكمة اعتبرتهم مدانين ، ولم تسمح لهم بالدفاع كما ينبغى ! . . والاطمئنان الذى تدعو إليه البرقية إنما كان لتفاهة التهمة ، أما العبارة الأخيرة : « هناك أخبار سارة لكم أيضا » ، فربما كانت حرم مرقص حنا قد استقتها من مصدر موثوق به ، ولم توردها هنا لمجرد التطمين فى الظروف الحاضرة ، فربماها أن هناك نية فى نقلنا . .

والله أعلم . ولا ينبغى أن نذهب فى التكهنات إلى بعيد ، ولا أن نميل إلى تأويل يسرنا ساعة ، ثم ينقلب إلى ضده ! »

الثلاثاء ١٥ أغسطس سنة (١٩٢٢)

« لم أنم إلا نوما متقطعا . وأصبحت شاعرا بشىء من التعب . وخطر ببالى أنه ربما كانت الخطة المقررة عبارة عن إباء المتهمين أن ينفذوا أوامر ربما كانت صدرت إليهم بالكف عن الاشتغال بالسياسة . فساقوهم إلى المحاكمة . فأصروا على معارضتهم ! . . خطر هذا الخاطر بالبال أثناء الأرق والله أعلم . ورأيت فى المنام أن نظارة كبيرة عندى كسرت زجاجتها قطعاً . وشعرت الآن بشىء من الرّف فى العين اليمنى ! »

• • •

ونقل الإنجليز سعد زغلول من جزيرة سيشل إلى جبل طارق . وهو لا يعرف ما جرى لحمد الباسل وزملائه ! . . وفى يوم الثلاثاء ١٧ أكتوبر (سنة ١٩٢٢) كتب يقول :

« قرأت بكل إعجاب وافتخار ماقاله حمد الباسل أمام المحكمة العسكرية يوم محاكمته هو وإخوانه . ووافقه كل إخوانه فى التهمة عليه . . مما حق أن يسطّر فى كل قلب . ويرسم فى كل خاطر . ولقد رأيته مطابقا كل المطابقة لما خمنته يوم ورد لنا فى سيشل تلغراف من مدام مرقص حنا بأنهم قالوا إنهم مذنبون . وكانت خطة دفاعهم عن أنفسهم موجبة للفخر والإعجاب ، فقلت إنها لا تكون كذلك إلا إذا كانوا صرحوا بأنهم غير مذنبين : ولا يعرفون لهذه المحكمة سلطانا عليهم ولا اختصاصا بهم !

ونازعني في ذلك مكرم عبيد ومصطفى النحاس وسينوت حنا . ولقد كان النحاس أشدهم معارضة ، ولكن رأيه الذى أصر عليه هو أن المحاكمة كانت بسبب منشورات احتجوا فيها على الحكومة بالنسبة لمعاملتي . وكنت أستبعد ذلك ، لأن مثل هذا الاحتجاج مهما كان شديداً ، لاشيء فيه ، ولا يستلزم محاكمة . ولقد صدق تخمينه (تخمين النحاس) وكان الحكم عليهم بالإعدام لهذا السبب غريبا جدا ! ولكن أظن أن الخطة التى سلكوها في الدفاع هي مما يفخر به كل مصرى ، وهى التى وصلت بالسلطة إلى هذا الحد البالغ من العقوبة ، وهى التى سببت معاملتهم بتلك القسوة البالغة فى السجن ».

• • •

وننتقل الآن من سيشل وجبل طارق إلى القاهرة . . لنعرف قصة هؤلاء السبعة الذين حكم عليهم بالإعدام !

وصفهم مراسل جريدة « الجورنال » الباريسية فى القاهرة بأنهم كانوا سبعة « أسود » فى قفص ! ولكن السجانين أنفسهم كانوا يشعرون أنهم هم الذين فى القفص ! . . وفى يوم ٦ أغسطس سنة ١٩٢٢ دخل ضابط إنجليزى قشلاقات قصر النيل ، وسلم الزعماء السبعة ورقة اتهامهم أمام المحكمة العسكرية البريطانية العليا :

المتهمون : حمد الباسل ، ويصا واصف . جورج خياط ، علوى الجزار . مراد الشريعى . مرقص حنا . واصف غالى .

التهمة الأولى : أنهم ارتكبوا جريمة ضد القانون العسكرى البريطانى ، لأنهم ارتكبوا جريمة طبع ونشر منشور ، يحرض على كراهية واحتقار حكومة صاحب الجلالة ملك إنجلترا !

التهمة الثانية : أنهم ارتكبوا جريمة ضد الحكم العرفى فى مصر بتوقيعهم فى ٢٨ يوليو سنة ١٩٢٢ منشوراً الغرض منه إثارة الكراهية ضد النظام الحاضر ، وهذا مخالف لمنشور القائد العام البريطانى فى مصر .

وتلا الضابط البريطانى عليهم قرار الاتهام ، ثم سألهم : « هل لديكم ما تقولون ؟» . . . فلم يجيبوا ! . . لقد رفضوا الإجابة على أسئلة المحقق ورفضوا أن يدفعوا التهمة! كانت مصر كلها وراءهم ، وهذا أقوى من أى دفاع! . . وقالت جريدة « المورننج بوست » الإنجليزية يوم ٧ أغسطس سنة ١٩٢٢ : بدت القاهرة مدينة شبه مهجورة ، لا حديث الناس إلا محاكمة زعماء الثورة السبعة ، الحملة شديدة ضد حكومة مصر ، كيف سمحت بأن يحاكم سبعة من كبار المصريين أمام محكمة بريطانية ؟ إن وزارة عبد الخالق ثروت باشا تترنح تحت مطارق السخط العام !

وكانت مأساة ! لقد أعلن استقلال مصر فى ١٥ مارس ، وقدم سبعة من زعماء مصر لمحكمة بريطانية بعد ذلك بأقل من خمسة شهور ! . . وفى يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢ عقدت المحكمة العسكرية البريطانية جلستها الأولى ، مصر كلها خرجت لتشهد محاكمة زعمائها ، مراسلو الصحف الإنجليزية والفرنسية والأمريكية والإيطالية يحتلون الصفوف الأولى .

ودخلت هيئة المحكمة ، كل الأعضاء إنجليز : الرئيس الكولونيل « لوسن » ، والأعضاء الكولونيل « ويكهام » ، والماچور « كولك كولسر » والماچور « كورتس » ، والكابتن « أنجهام » . . . وجلس فى كرسى نائب الأحكام المستر « برستون » المحامى البريطانى . وجلس فى كرسى المدعى العام « المستر ماكسويل » !

كل شيء إنجليزي . . حتى حاجب الجلسة !

وتلا رئيس المحكمة أمرا من القائد العام البريطاني بتأليف المحكمة ! . .ودخل المتهمون إلى قاعة الجلسة ، فوقف الحاضرون جميعا ! إنها أول مرة يقف فيها الحاضرون لمتهمين ! . . دخل حمد الباسل أولا ، ثم ويصا واصف ، ثم جورج خياط ، ثم علوى الجزار ، ثم مراد الشريعى ، ثم مرقص حنا ، ثم واصف غالى . وكانوا باسمين ! . . وخلع رئيس المحكمة العسكرية البريطانية نظارته ، وتطلع فى وجوههم ! إنه يعجب أن يرى سبعة رجال يستقبلون الموت باسمين ! . . وطلب المحامى الإنجليزى المستر « ماريوتى » التأجيل ... ورفضت المحكمة . وقال المحامى إن المحكمة غير مختصة ، وأن تصريح ٢٨ فبراير أعلن أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وأن المتهمين لا يعترفون بهذا التصريح ، ولكنهم يرفضون أن يحاكموا أمام محكمة إنجليزية ! . . واختلت المحكمة للمداولة . . وبعد دقائق عادت تقول إن هذا الاعتراض مرفوض ! .. وقال نائب الأحكام لحمد الباسل : « هل أنت مذنب أو غير مذنب ؟ » قال حمد الباسل : « مع احترامى للهيئة ، وتمسكى بأنها غير مختصة بمحاكمتنا ، وتصميمى على ذلك ، أقرر أننى لست مذنبا ! » فسألوه : « وعن تهمة مخالفة منشور القائد البريطانى العام فى مصر ؟ » أجاب حمد الباسل : « عن الكل! » . واتجه نائب الأحكام إلى ويصا واصف وقال: « وأنت ؟ هل أنت مذنب أو غير مذنب ؟ » . فقال ويصا واصف: « إن هذه المحكمة غير مختصة ، وأنا غير مذنب ! »

واتجه نائب الأحكام إلى كل عضو من المتهمين ، فأجابوا جميعا نفس

الجواب . وَوقف مستر مكسويل ، المدعى العام ، يقول :

« فى ٢٢ يوليو وجد عبد اللطيف محمود — المستخدم فى البوستة — منشورات غير معنونة فى صندوق الخطابات ، فأوصلها إلى رئيسه ، وظهر أنها منشورات من قيادة الثورة ، موقع عليها من المتهمين . وفى اليوم التالى قبض على رجل فى مديرية البحيرة ومعه عدد من نسخ منشور موجه من قيادة الثورة إلى الشعب ، وسأقدم شاهدا هو الضابط مرقص فهمى ليقول لكم ما هى قيادة الثورة ؟ ومن هم أعضاؤها ؟ إنهم كانوا موضوعين تحت رقابة البوليس . إنهم كانوا يذهبون إلى بيت سعد زغلول للاجتماع فيه ، تارة أفرادا ، وأخرى جماعات . لقد فتش البكباشى « أبلت بك » منزل سعد زغلول ، وهو المركز الذى يجتمع فيه قادة الثورة ، وفيه وجدت صورة المنشور ، ومنشورات أخرى كانت تصدرها قيادة الثورة فى الماضى . هذا منشور فى يوم ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ بإمضاء سعد زغلول يهاجم بريطانيا ! هذا منشور فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٨ بإمضاء سعد زغلول ضد بريطانيا ! هذا منشور فى ٦ ديسمبر سنة ١٩١٨ بإمضاء سعد زغلول ضد بريطانيا ! هذا تلغراف فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٨ ضد بريطانيا مرسل إلى رئيس جمهورية أمريكا بإمضاء سعد زغلول ! هذا منشور فى أول أكتوبر سنة ١٩١٩ بإمضاء سعد زغلول ضد بريطانيا ! هذا تلغراف ضد بريطانيا إلى رئيس الحكومة الإيطالية بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩١٩ والإمضاء سعد زغلول ! هذا تلغراف أيضا بنفس التاريخ ضد بريطانيا موجه إلى وزير خارجية أمريكا من سعد زغلول ! هذه برقية إلى مجلس العموم !

كل ورقة من هذه الأوراق مخالفة للقانون ! كل منشور يهاجم الأحكام العرفية ! كل منشور يطالب بإخراج الإنجليز من مصر ! إننا ضبطنا فى منزل سعد زغلول

ألف نسخة من منشور يحرض على الثــورة ، ويهاجم الإنجليز ، ويهدد الحكومة ، ويطالب بمقاطعة البضائع الإنجليزية . . والبنوك الإنجليزية . . والسفن الإنجليزية . . والمحلات التجارية الإنجليزية ! . . ووجدنا مسودة مكتوبة بالقلم الرصاص ، وعليها تصحيح ، وترجمة فرنسية له ، وجدولا بأسماء من يقومون بتوزيع المنشور . فتشنا منزل حمد الباسل ، وجدنا خطابا من شخص اسمه إبراهيم فهمى يخبره أنه اتفق مع مطبعة كرارة على طبع خمسة آلاف نسخة ، وينتظر أمره . وضبطنا بمنزل حمد الباسل خطابا إلى جورج خياط بغير إمضاء ، يعرض عليه صورة النداء . إن هذا كله يثبت أن أعضاء هذه الهيئة لا يعملون إلا بعد أن يتفقوا على عملهم ، كل واحد منهم مسئول عن أعمال الهيئة » .

وهنا هز المتهمون السبعة رؤوسهم ، علامة على أنهم على اتفاق . وقام المحامى الإنجليزى مستر ماربوتى وقال إن المحامين قرروا الانسحاب . إن كل طلب طلبناه رفضتموه ! رفضتم التأجيل ، والمتهمون لا يريدون أن يقولوا شيئا . ومادمتم قررتم أنكم مختصون فلا عمل لنا هنا ! »

وانسحب المحامى الإنجليزى ، وتبعه جميع المحامين . . والتفت نائب الأحكام البريطانى وقال : « هل يتقدم أحد للدفاع عن المتهمين ؟ » . وتلفتت القضاة إلى مكان الدفاع فوجدوه خاليا ! . . وقال المدعى البريطانى العام إنه يرى أن يؤجل كلامه، لتبحث المحكمة العسكرية الموقف الجديد ، فإن المتهمين ليس لهم من يدافع عنهم ، وهم لايريدون الدفاع عن أنفسهم !

ورفعت الجلسة ، وعادت بعد الظهر لتستأنف محاكمة زعماء الثورة بغير دفاع! وقف المدعى العام يقول : « هذه المنشورات تصور الثائر سعد زغلول بأنه بطل مصر العظيم ! إنها تقول إنه نُفى من البلاد بسبب طغيان الإنجليز واستبداد الأحكام العرفية!

إنهم يتهمون حكومة ثروت باشا بأنها تحكم البلاد بالحديد والنار.. افهموا جيداً معنى الحديد والنار ، إنهم يقولون إن مصر ستناضل إنجلترا كما فعلت أيرلندا . وبعد ذلك وقعت حوادث الاعتداء : كل يوم يقتل إنجليزى ، ضابط ، جندى ، موظف ! لقد وجدنا بمنزل سعد زغلول كتابا صغيراً فيه أسماء جميع المحال التجارية التى تبيع بضائع إنجليزية لمقاطعتها ، وجدنا منشورا عليه توقيع هؤلاء المتهمين بتاريخ ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ يقولون فيه : « على المصريين أن يسحبوا ودائعهم من المصارف الإنجليزية ، كما أن الواجب على جميع المصريين أن يقبلوا على شراء أسهم بنك مصر ، حتى يبلغ رأس ماله مبلغا يتناسب مع حالة البلاد الاقتصادية ، وبذلك يتسنى له أن يساعد فى إحياء المشروعات الوطنية وتنشيط الصناعة والتجارة المصريتين ! ». . . إن هذا المنشور يطالب التاجر المصرى أن يحتم على عملائه فى الخارج ألا يشحنوا بضائعهم على سفن إنجليزية ، وليس لمصرى أن يسافر على مركب إنجليزى ! وعلى الحمالين المصريين أن يرفضوا تفريغ السفن البريطانية ، أو إدخال بضائعها الجمرك وتموينها بالفحم ! . . إن المنشور يحتم على كل مصرى ألا يعامل شركات التأمين البريطانية معاملة جديدة ، متى انتهت عقود التأمين التى تكون مددها قصيرة جدا ، كالتأمين ضد السرقة أو الحريق أو الإتلاف ، لا يجوز لمصرى تجديدها إلا فى شركات غير إنجليزية ، إن المنشور يطالب المصريين بتفضيل المصنوعات الوطنية ، والإعلان عنها ، وتشجيع الإقبال عليها فى كل مجلس وفى كل مكان ، ويلزم تفضيل التعامل مع التاجر المصرى لأن أرباحه تبقى فى البلاد ولا تتسرب إلى الخارج ، وبذلك تزيد ثروة البلاد العامة . أما التاجر الإنجليزى فتجب مقاطعته مقاطعة تامة . وكذلك كل بضاعة مستوردة من أصل إنجليزى . . أو مستوردة بمعرفة وسطاء إنجليز . . مهما كانت جنسية المتجر ، ولو كان مصريا ! . . إن المنشور يطالب المصريين

أن يبشروا بهذا النظام الجديد ، ويذاع فى الجوامع ، والكنائس ، وجميع النقابات ، والهيئات المنظمة . . وفى كل عائلة ، وفى كل قرية ، وفى جميع الجهات . إن المنشور يحمل كل امرأة فى مصر مسئولة عن تنفيذ هذه القرارات ! إن المنشور ينتهى بهذه العبارات :

« أيها المصريون . .

« إن المقاطعة وعدم التعاون أمضى سلاح تملكونه اليوم ، فأحكموا استعماله ، ولا تدعوه يسقط من أيديكم فيضرب به عدوكم وجوهكم ، وذودوا به عن أنفسكم إلى النهاية يسلمكم إلى النصر ، وليكن ذلك عقيدة فى أعماق نفوسكم ، ودينا يملك عليكم مشاعركم . أثبتوا به أنكم شعب متحد فى غايته ، منظم فى خطواته ، ذو عزيمة صلبة ، ومجهودات مستمرة ، وتضحيات متوالية . حرام أن تمس أجسادكم صناعة إنجليزية بعد اليوم ، وحرام أن تمتد أيديكم لمعاونة إنجليزى ، واعلموا أنه بقدر ما يكون إحكامكم فى استعمال سلاحكم ، وإجماعكم على تنفيذ إرادتكم ، يكون احترامه لعظيم وطنيتكم ، وانحناؤه أمام قوة إيمانكم ، ومتين إجماعكم بحقوقكم . .

« أيها المصريون . . اذكروا على الدوام أن الله معنا ، والحق فى جانبنا ، والتضامن فى صفوفنا ، وأن النصر آت لاريب فيه »

إن هذا القرار الخطير وقعه حمد الباسل ، وويصا واصف ، وجورج خياط ، ومرقص حنا ، وعلوى الجزار ، ومراد الشريعى ، وواصف غالى .

ثم سكت المدعى الإنجليزى العام قليلا وقال : «إن كل هذا هو الثورة ! ومن أجل ذلك أطلب الحكم على هؤلاء السبعة جميعا بالإعدام ! »

وجلس المدعى الإنجليزى العام ، وهو يظن أنه وضع المشنقة حول رؤوس المصريين السبعة . .

واستدعى رئيس المحكمة الشهود . . وجاء البكباشى « أبلت بك » وضباط البوليس يشهدون بأنهم وجدوا هذه المنشورات عند المتهمين السبعة، ويلتفت نائب الأحكام إلى المتهمين واحداً واحداً : « هل يريد أحد من المتهمين مناقشة الشاهد؟ » . فلم يجب أحد. واستدعى أبو بكر الدمرداش بك المفتش بوزارة الداخلية:

س : هل تسلمت فى ٣١ يوليو أوراق البكباشى أبلت ؟

ج : نعم ، وكانت الأوراق فى غرفة مختومة بالشمع الأحمر .

س : هل فحصت هذه الأوراق ؟

ج : نعم ، فحصت معظمها بمساعدة زميلى عبد السلام محمود المفتش فى الأمن العام .

س : هذا الخطاب من على بك ماهر ؟

ج : نعم .

س : هل يقول فيه إنه نظرا إلى سياسة الوفد المستقلة فهو مضطر إلى الاستقالة ؟

ج : نعم .

س : هل تاريخه أول مارس ؟

ج : نعم .

س : وهذا الخطاب من سعد زغلول فى أول أبريل سنة ١٩٢٢ من منفاه فى سيشل يسأل فيه واصف غالى عن السبب فى عدم ذكر اسم على ماهر فى تلغراف أرسله الزعماء السبعة إليه ، ويتساءل عن سبب خروجه ؟

ج : نعم .

س : هل كل منشور وجدته موقع عليه من هؤلاء المتهمين ؟

ج : نعم .

س : هل وجدت منشورات بمنزل جورج خياط ؟

ج : نعم .

وهنا وقف المدعى الإنجليزى العام وقال : « يجب أن تلاحظوا أن هؤلاء المتهمين كانوا يعلمون أن سعد زغلول قرر أن تحذو مصر حذو أيرلندا ، التى ثارت على الإنجليز ، وكانت تقتل الإنجليز ! فكانوا والحالة هذه يجب أن يقدروا خطورة نشر منشور كالذى أذاعوه ، والذى يحاكمون بسببه ! إن ١٦ جريمة قتل ضد الإنجليز وقعت بعد أن قال سعد زغلول : « فلنفعل كما تفعل أيرلندا » ! . . إن الذى فعله سعد زغلول فى هذه المدة أكثر مما فعلته أيرلندا ! »

وعاد نائب الأحكام يسأل الدمرداش بك :

س : هل وجدت فى بيت مرقص حنا منشورات مؤرخة ١ مارس و ٢ مارس و ٤ أبريل و ٢٤ أبريل ؟

ج : لم أفحص أوراق مرقص حنا ، والذى فحصها هو زميلى عبد السلام بك محمود .

س : هل وجدت منشورات فى حقيبة حمد الباسل موقعة من هؤلاء المتهمين ؟

ج : نعم .

س : هل كانت كلها كذلك ؟

ج : كان بعضها يحمل إمضاء على الشمسى .

س : قل لنا الإمضاءات التى رأيتها على كل منشور .

ج : إن منشور ١ مارس موقع عليه من حمد الباسل وويصا واصف وعلى ماهر وجورج خياط ومرقص حنا ومراد الشريعى وعلوى الجزار وعلى الشمسى وواصف غالى . ومنشور ٣ مارس عليه توقيع

هؤلاء جميعا . ومنشور ٨ مارس هو قرار لجنة السيدات بمقاطعة الإنجليز. ومنشور ٢٤ مارس موقع عليه من المتهمين. ومنشور ٤ أبريل و ٢٠ أبريل موقع عليه من المتهمين .

س : كم نسخة وجدت من منشور ١٨ يوليو فى بيت سعد زغلول ؟

ج : مئات .

س : ألا يمكن حصر العدد ؟

ج : ألفان تقريبا .

وسأل نائب الأحكام المتهمين : « هل أحد منكم يريد سؤال الشاهد ؟ » فهزوا رؤوسهم علامة الرفض البات ، وسئل عبد السلام محمود فقال إنه ضبط بين أوراق ويصا واصف منشورا بعنوان : « إلى الأمام أيها المصريون ! إلى المقاطعة » ! .. ووجد هذا المنشور عند مرقص حنا ، ووجد عند المتهمين كراسة حمراء فيها أسماء المحال التجارية الإنجليزية فى مصر التى تجب مقاطعتها ، وذكر الشاهد أنه وجد عند كل متهم من المتهمين منشورات . ووقف نائب الأحكام والتفت إلى حمد الباسل وقال : « هل تريد أن تتقدم إلى المحكمة بصفة شاهد أو تقدم لها شهوداً آخرين ؟ » . قال حمد الباسل بصوت رهيب : « كلا ، لا أتقدم كشاهد ، ولا أريد أن أقدم شهودا . ولكن لى كلمة أريد أن أقولها . . . » . وسئل المتهمون الآخرون نفس السؤال ، الواحد تلو الآخر ، فقالوا ماقال حمد الباسل ! . . وظهر الغيظ على وجه نائب الأحكام فالتفت إلى حمد الباسل وقال له :

ـ ماذا تريد أن تقول ؟ .

ووقف حمد الباسل فى ثوبه العربى المهيب وقال :

ـ باسم الشعب المصرى . . إننا نحن الوكلاء عن هذا الشعب ، المكلفون

المطالبة باستقلاله ، ولهذا لا نستطيع أن نعترف بأى حال من الأحوال بقضاء محكمة أجنبية ! ولو أن هذه المحكمة العسكرية الإنجليزية تأخذ بتصريح الحكومة الإنجليزية ، أو تعتبره تصريحا جديا ، وهو أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، لكان حقا عليها أن تعلن من تلقاء نفسها عدم اختصاصها بمحاكمتنا ! إن لكم أن تحكموا علينا ، ولكن ليس لكم أن تحاكمونا ! . . . مهما تكن العقوبة التى يروق لكم أن تشرفونا بها ، فإننا سنقابلها بالسرور والفخار ، لأنها خطوة إلى الأمام فى طريق المجد ، الذى تسير فيه مصر إلى مصيرها الخالد ! ولو خرجنا من السجن فسنعود إلى جهادنا مرة أخرى . . ولو متنا ، فإن مصر لن تموت !

حكمت المحكمة بالإعدام ، فهتفوا : تحيا مصر!

ثم سأل نائب الأحكام باقى المتهمين ، فقال كل واحد منهم إن تصريح حمد الباسل هو باسمنا جميعا !

وارتسمت الكآبة على وجوه القضاة ، وسادت فترة من الصمت قطعها نائب الأحكام بتلخيص القضية ، ثم طلب الحكم على السبعة بالإعدام .

واختلت المحكمة للمداولة ، وبعد نصف ساعة عادت إلى الانعقاد ، وبدا على وجوه القضاة أنهم قرروا الحكم بالإعدام ! . . وقال الرئيس للمترجم : « سل المتهمين : هل لديهم شيء يقولونه لتخفيف العقوبة ؟ » فسألهم المترجم واحداً واحداً ، فلم يجب أحد منهم ! .. وتوجه المترجم نحو حمد الباسل وقال : « هل لديك شيء تقوله لتخفيف العقوبة ؟ » .

حمد الباسل : لا . . .

المترجم : ويصا واصف ؟

ويصا واصف : لا . . .

المترجم : مراد الشريعى ؟

مراد الشريعى : لا . . .

المترجم : علوى الجزار ؟

علوى الجزار : لا . . .

المترجم : جورج خياط ؟

جورج خياط : لا ، مفيش . .

المترجم : مرقص حنا ؟

مرقص حنا : كذلك . .

المترجم : واصف غالى ؟

واصف غالى : كذلك . .

فقال رئيس المحكمة : إن المحاكمة انتهت ، وسنعرض الحكم على القائد العام البريطانى .

وصاح حمد الباسل : « نموت وتحيا مصر ! » . . ودوت المحكمة كلها بهتاف كالرعد : « تحيا مصر . يحيا الاستقلال . يحيا سعد زغلول ! »

وكان الهتاف رهيبا ، وتلفت رئيس المحكمة وراءه ، ثم أسرع فى خطاه !

واجتمع القضاة ، وأصدروا الحكم بالإجماع بإعدام المتهمين السبعة . . وأرسلوا الحكم إلى اللورد ألنبى المندوب السامى البريطانى ، فصادق عليه ، وأرسله إلى وزارة الخارجية البريطانية لتصادق عليه ، وطلب الموافقة على تنفيذ الإعدام . واجتمع مجلس الوزراء البريطانى وبحث الموضوع الخطير . . ورأت أغلبية الوزراء أن تنفيذ الإعدام سيؤدى إلى اندلاع ثورة لا نهاية لها .

وقرر مجلس الوزراء البريطانى تعديل الحكم على كل منهم بسبع سنوات ، وغرامة خمسة آلاف جنيه .. وأرسل لورد ألنبى يعترض على التخفيف . . ورد وزير الخارجية البريطانية بأن مجلس الوزراء لايريد تغيير قراره . . وأدخل الزعماء إلى السجن فى صباح يوم السبت

قيادة جديدة و بيان جديد

وفى ظهر يوم السبت تألفت قيادة جديدة من : شيخ العرب المصرى السعدى ، ومحمد نجيب الغرابلى المحامى ، والسيد حسين القصبى ، وفخرى عبد النور ، والدكتور نجيب إسكندر – الطبيب بمصلحة الصحة – والشيخ مصطفى القاياتى ، العالم بالأزهر ، وراغب إسكندر المحامى .

وأصدرت قيادة الثورة الجديدة بيانا من نار ، أشد من البيان الذى حكم من أجله على السبعة بالإعدام ! . . وفى مساء يوم السبت نفسه أطلق مجهولون النار على مستر براون مدير قسم البساتين . وفى يوم السبت جرح اثنان من البريطانيين . .

وقامت مصر كلها : مظاهرات فى الشوارع ، إضرابات فى المدارس ، نساء يقفن أمام القشلاق البريطانى يهتفن بالإنجليزية والعربية بسقوط الإنجليز ، حرق عربات الترام . .وفى يوم الاثنين ذهب البكباشى « س » مفتش البوليس إلى قشلاق المنيل ، وقابل مع قائد المعسكر السبعة المتهمين ، وكان بعضهم يلعب الورق ، والبعض يدخن السجائر ، فتلا البكباشى « هن » الحكم عليهم بالإعدام . . ثم سكت .

ولم يتحركوا . . !

وعاد بعد دقيقة يقول إن الحكم عدل إلى سبع سنوات . . فوقفوا جميعا وهتفوا : « لتحى مصر ! » ، واستأنفوا لعب الورق . وعقب ذلك حضر مئات الجنود البريطانيين ، ونقلوا المعتقلين فى سيارة عسكرية إلى سجن مصر .

وفى يوم الاثنين أصدرت قيادة الثورة بيانا جديداً من نار !

اعتقال أعضاء القيادة الجديدة !

وفى يوم الثلاثاء أصدر القائد البريطانى أمرا بالقبض على محمد نجيب الغرابلى ، وفخرى عبد النور ، ومحمود فهمى النقراشى ، والشيخ مصطفى القاياتى ، وحسن يس ، ووضعوا فى السجن الحربى البريطانى فى القلعة ، ثم نقلوا إلى ثكنة قصر النيل . وكتبت جريدة المورننج بوست فى يوم ١٩ أغسطس مقالا بتوقيع الكولونيل جيمس العضو بالبرلمان الإنجليزى جاء فيه أن أنصار سعد زغلول أبلغوه أنهم قرروا القيام بحملة قتل عامة ضد الإنجليز لإخراجهم من البلد ! . . وفى يوم السبت ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ نشرت الوقائع المصرية أمرا من اللورد ألنبى قائد عام القوات البريطانية فى القطر المصرى والمندوب السامى البريطانى بمصادرة أموال حمد الباسل وزملائه . . وفى يوم الاثنين قبضت السلطات البريطانية على حامد السيد ، وعبد الرءوف السيد ، وصلاح الدين السيد ، وحسن سلامة المحامى ، ومحمود ناصر ضابط الكشافة النوبية . .

وقامت إضرابات فى كل مكان . .

وبدأ الجو ينذر بالانفجار . .

وكان الإنجليز قد عرفوا أنهم يجب أن يعملوا شيئا لمحاولة تخفيف السخط العام ، فأعلنوا يوم ١٨ أغسطس أنهم نقلوا سعد زغلول من منفاه السحيق فى جزيرة سيشل

بالمحيط المندى إلى صخرة جبل طارق ! وكان الأطباء قد أجمعوا على أن جو سيشل سيقتل سعد زغلول . ولكن الرأى العام لم ير فى هذا ترضية كافية ، واستمرت الحوادث ! . . وشاع أن الإنجليز يعاملون الزعماء المسجونين أسوأ معاملة ، فقامت قيامة الرأى العام : أضرب الطلبة ، أضرب عمال العنابر . واضطرت القيادة البريطانية أن تطلب من الحكومة نشر بلاغ رسمى ، ففى يوم الثلاثاء ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ أصدرت وزارة الداخلية البلاغ التالى :

« إن السبعة المحكوم عليهم من المحكمة العسكرية مسجونون فى سجن المنشية بالقاهرة (سجن مصر الآن) وهم لا يؤدون أى عمل ، ويعاملون بنفس المعاملة التى يعامل بها المحكوم عليهم من المحاكم القنصلية والمختلطة . وما أشيع عن حلق رؤوسهم غير صحيح ، وطعامهم يأتيهم من الخارج تحت مراقبة تؤدى بكل عناية » .

واستمرت المظاهرات ! . . واضطرت القيادة البريطانية إلى تسيير دوريات إنجليزية فى شوارع القاهرة للإرهاب . واستمرت الحوادث والاغتيالات ! . وفى يوم ٢٩ أغسطس سنة ١٩٢٢ كتبت جريدة (الويكلى وستمنستر جازيت) مقالا افتتاحيا قالت فيه : « الحالة فى مصر تدعو إلى الجزع الشديد ، فنحن لا ننتصر لسعد زغلول ، إنما نقرر الحقيقة ، فإنه يفعل مافعله « دى فاليرا » . . ولكن يجب أن نعلم أنه من الحماقة أن نجعل معارضة الحكومة ومعارضة الحماية البريطانية ذنبا يحاكم عليه مرتكبوه أمام المحاكم العسكرية البريطانية العليا . إننا لو فعلنا ذلك لوجبت معاقبة مصر كلها ! » .

* * *

وعاش الشعب يمشى أمام سجن مصر بالليل والنهار . . يهتف ويصرخ . . ويحاول أن يوصل صوته إلى السبعة الموجودين داخل الزنزانات !

فى الزنزانات .. مع المجرمين!

نحن الآن فى عنبر رقم ٧ « انفرادى » بسجن قره ميدان ! العنبر فيه ١٢ زنزانة ، من رقم ٣١ إلى رقم ٤٢ :

الزنزانة رقم ٣١ فيها محكوم عليه بالسجن سنة ، لأنه ضبط يتاجر بالأفيون . .
الزنزانة رقم ٣٢ فيها « حمد الباسل » عضو الجمعية التشريعية ، محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات أشغالا شاقة ، لأنه كتب منشورا ضد الإنجليز وضد الحكومة ! . .
الزنزانة رقم ٣٣ فيها محكوم عليه بالسجن ثلاث سنوات فى جريمة هتك عرض .
الزنزانة رقم ٣٤ فيها « مرقص حنا » نقيب المحامين فى المحاكم الأهلية ، محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات أشغالا شاقة ، لأنه كتب منشورا ضد الإنجليز وضد الحكومة !
الزنزانة رقم ٣٥ فيها محكوم عليه بالسجن ٥ سنوات فى جريمة الاشتراك فى قتل ! . .
الزنزانة رقم ٣٦ فيها « ويصا واصف » نقيب المحامين أمام المحاكم المختلطة ، محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة ، لأنه كتب منشورا ضد الإنجليز وضد الحكومة . الزنزانة رقم ٣٧ فيها « مراد الشريعى » عضو الجمعية التشريعية ، محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة لنفس السبب . الزنزانة رقم ٣٨ فيها محكوم عليه بالسجن سنة ونصف سنة فى جريمة سرقة مواشى ! . . الزنزانة رقم ٣٩ فيها « جورج خياط » ، محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة لأنه كتب منشورا ضد الإنجليز وضد الحكومة . الزنزانة رقم ٤٠ فيها « علوى الجزار » عضو الجمعية التشريعية ، محكوم عليه بالسجن ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة لنفس السبب . الزنزانة رقم ٤١ فيها محكوم عليه بالسجن ثلاث سنوات ، لجريمة

ليف عصابة لتهريب المخدرات. الزنزانة رقم ٤٢ فيها «واصف غالى»، محكوم عليه لسجن ٧ سنوات مع الأشغال الشاقة، لأنه كتب منشورا ضد الإنجليز وضد الحكومة.

والشاويش عبد الهادى المسئول عن العنبر رقم ٧ (انفرادى) لن يسمح لنا خول الزنزانات! إن المسجونين فى هذه الزنزانات لايسمح لهم القانون بمقابلة حد! ولكننا نستطيع أن ندخل الزنزانة مع مرقص حنا، نقيب المحامين، ووزير أشغال والمالية بعد ذلك! .. إننا ندخل هذه الزنزانات مع مذكراته التى حصلت عليها، والتى هى — فى رأيى — من الأجزاء التى تتمم مذكرات سعد زغلول رسائله السرية وقصص أبطال الجهاز السرى لثورة ١٩١٩. إنها مذكرات رجل حكم عليه بالإعدام! .. ولنترك مذكرات مرقص حنا تروى القصة من أولها: أخذنا إلى قشلاق قصر النيل، ثم إلى المحكمة العسكرية البريطانية العليا، م إلى الزنزانة رقم ٣٤ بسجن قره ميدان!

كتب مرقص حنا فى مذكراته يقول:

عمليات القبض! — ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٢

«اليوم الساعة السادسة صباحا، استيقظت من النوم على نقر الباب، وإذا أمور قسم عابدين، ومعه ضابط إنجليزى وعساكر إنجليز، دخلوا المنزل، طلبوا منى أن أرافقهم إلى قشلاق قصر النيل. اجتهدت أن أتكلم فى التليفون، يجاوبنى أحد لأن الجميع نيام. لايوجد أحد فى المنزل سواى، لأن زوجتى أولادى بالشام، والخادم لم يحضر للآن. لبست ونظمت حقيبتى، فأنزلها الجنود. جدت المنزل محاطا بنحو الثلاثين عسكريا إنجليزيا، ومعهم أوتومبيل كبير (لورى) كبوا فيه، أما أنا فركبت مع الضابط فى عربة أخرى عادية. وصلنا قصر النيل،

فوجدت هناك حمد الباسل ، وواصف غالى اللذين حضرا قبلى بلحظة صغيرة . طلبوا منى أن أذكر كل ما أريده من المنزل ، ففعلت . حضر بعد ذلك مراد الشريعى فى الساعة الحادية عشرة ، وقد حضر صباحا من سمالوط ، وعندما علم بقرار القبض علينا قدم نفسه . ثم حضر علوى الجزار الساعة السابعة مساء ، لأنه كان فى شبين الكوم ، اعتقدنا كلنا أن الغرض من القبض علينا هو النفى إلى خارج البلاد ، كما كان شأن سعد وأصحابه . قبض على واصف غالى وهو مريض ، كان عند والديه ، أما زوجته فغائبة فى أوربا » .

٢٦ يوليو سنة ١٩٢٢

وحضر ويصا واصف اليوم ، وقد قام من رأس البر ليلا ، ولم يمهلوه النهار ، حتى لا تحصل مظاهرات . لم نفهم سبب القبض علينا ، ولا الداعى المباشر إليه ، ولم نعلم بتهمة موجهة ضدنا . إنهم لظالمون ومعتوهون ، سياسة خرقاء ان توصلهم إلى شيء : أعملنا الفكر كثيراً ، فلم نجد مسوغا لهذا القبض ، إذ لم نرتكب أقل مخالفة القانون أو النظام . استولى علىّ الكدر ، لعدم وجود زوجتى وأولادى بمصر ، ولا أظنه يزول حتى يحضروا . مكثت مع واصف غالى فى غرفة واحدة ، إننى أميل إليه بكل جوارحى ، وأعتنى به ، وأرقّ إليه لا كأخ فقط بل كابن . لم يحضر زائر لنا ، وإنما زارنا الجنرال كومنجريف قائد القوات البريطانية فى مصر ، وكان ظريفا جداً ، وأنا الذى توليت الحديث معه ، لأنى أنا الوحيد الذى يعرف الإنجليزية . يظهر أن الزيارة ممنوعة . . لماذا ؟ بعثت بتلغراف لأولادى بالشام . إنى أفكر فى حالهم عند وصول هذا التلغراف إليهم ، وهم لم يمض عليهم بالشام أكثر من ١٥ يوما تقريبا » .

٢٧ يوليو سنة ١٩٢٢

« حضر اليوم جورج خياط ، أخبرنا أنه قبض عليه بالإسكندرية . قضى الليل بقشلاق مصطفى باشا ، ثم سافر إلى مصر حتى وصل إلينا . وقد أخبرنا أنه علم من توفيق دوس بك المحامى أن التهمة الموجهة إلينا هى المؤامرة على قتل الإنجليز » .

٢٨ يوليو سنة ١٩٢٢

« قرأنا فى الجرائد مانقلته من تلغرافات لندن، عن الصحف الإنجليزية، من أننا حرضنا على القتل وعلى أعمال القوة ، وأن مستر هورمسورث وكيل الخارجية البريطانية صرح بذلك فى البرلمان ، ردا على سؤال وجه إليه فى مجلس العموم . إن غياب أولادى لم يفقدنى الشجاعة لحظة واحدة . ولكنه ملأنى ألما وكدرا . كل منا يتشجع ويشجع إخوانه ، كل منا يتصور أنه الشجاع ، وبعضهم لايفرق بين الألم والشجاعة ، ولكننا دائبون على لعب الطاولة ، والورق ، والضحك ! . . أرسلنا احتجاجا إلى لورد أللنبى على تصريحات مستر هورمسورث وكيل وزارة الخارجية فى مجلس العموم البريطانى ، وقلنا له إننا نحاربك بسلاح الحق والعدل والقانون ، بالسلاح المشروع ، ونحتج على نسبة أعمال التهديد إلينا »

٢٩ يوليو سنة ١٩٢٢

« لقد فحصت نفسى فحصا دقيقا : هل أنا خائف ؟ كلا وألف كلا ! إنما أنا متألم لغياب أولادى ، ويلوح لى أنى أشد زملائى تعلقا بزوجتى وأولادى، إنى واثق أنه إذا حضر أولادى ، يزول ألمى تماما ، وليكن مايريده الله . قال بعض

المحامين لأحد الزملاء إن المنشورات لا توقيع عليها ، فيمكن إنكارها ! إن المسألة ليست مسألة دفاع ، وإنما مسألة كرامة ، واحترام شخصى . بل أكثر من ذلك ، إنها مسألة أمة بأسرها ، أخذنا على عاتقنا الدفاع عنها ، فكيف ننكر عملنا ؟ ونحن إنما وكلنا من قبل الأمة للقيام بهذا العمل ، وهو عمل مشروع ، والبيان بيان مشروع ، ولايثقل ضميرنا أى وزر أو خطيئة . وقد ذكرت الجرائد أن مستر هورمسورث وكيل الخارجية البريطانية عاد فصرح بالبرلمان أن الغرض هو إبعادنا عن الحياة العادية ، لتتمكن وزارة ثروت باشا من المضى فى عملها ! إن هؤلاء الناس لايستحون من الله ولا [illegible] .. بعد أن يتهمنا أمام العالم أجمع بأننا مجرمون ، حرضنا على أعمال الغدر والقتل ، لايخجل من التصريح بأن الغرض مجرد إبعادنا من وجه الوزارة ! . . لاعدل ولاشرف ولا حياء ! ولماذا لايكتفون إذن بالإبعاد ؟ . . نشرت الجرائد أنه تقرر إحالتنا على محكمة عسكرية نهائيا . ساءنا ذلك كل الإساءة ، وآلمنا جداً ، ولكننا تسلحنا بسلاح الشجاعة والحق ، ومضينا فى حياتنا اليومية كالعادة ، غير أن نومنا غير هادئ ، ووددنا لو أنه تقرر نفينا إلى خارج البلاد ؛ ذلك خير من محاكمة ظالمة !

واصف غالى ليس معنا ، لأنه نقل إلى المستشفى بسبب مرضه » .

٣٠ يوليو سنة ١٩٢٢

« حضر مأمور قسم عابدين ، وأخبرنى أنهم سيفتشون منزلى ، وسألنى عن المفاتيح . وعلمت أن منازل بعض زملائى فتشت ، أو ستفتش اليوم . فهمنا من ذلك أن قرار الإحالة على محاكمة عسكرية بريطانية صحيح . فى الظهر ، علمت أن التفتيش تم ، وأنهم أخذوا بعض الأوراق من منزلى ، ومن منازل الآخرين ،

ماعدا مراد الشريعى فإنهم لم يجدوا بمنزله شيئا . لم أهتم بذلك على الإطلاق ، لأن أوراق كلها أوراق عادية ، وكذلك زملائى ، وقد استغرق اهتمامى وملأ فؤادى ، مودة أولادى . فهمنا أننا سنحال — طبعا — بالتهمة التى ذكرها مستر هورمسورث كانت شائعة فى البلد ، وهى التحريض على الإجرام . ولاشك أن ذلك كان يحرك ساكننا ، ولكننا كنا فى شجاعة تامة . ومما يستلفت النظر أنى ظننت دائما أن المسألة نزلية وشكلية أكثر منها حقيقة ، لأن الله لايرضى الظلم بهذه الشناعة ! »

٣١ يوليو سنة ١٩٢٢

« ماذنبنا ، سوى أننا دافعنا ، بتمام الشرف والهمة والإخلاص ، عن بلادنا عن حقوقها ؟ هل هذا جرم ؟ فى عرف من ؟ إن العقاب على هذا الأمر كالعقاب على الأكل والشرب . . لا يمكن أن يصل الظلم إلى هذه الدرجة ! غريب أن يسمى نفسه شريفا ذلك الذى يسمى الدفاع عن الوطن إجراما ! إن الدفاع عن الوطن فضيلة سامية ، كيف يكون شريفا وهو يعاقب الناس على الفضيلة ؟ كيف يكون شريفاً ذلك الذى يستعمل قوته وسلاحه ضد أمة عزلاء ، ليسطو عليها ، ويغتالها بلده ؟ ماالفرق بين هذا وبين العصابة التى تقبض على المارين ، فتسلبهم أموالهم أرزاقهم ؟ ! ماحجته فى ذلك ؟ إن حجة الإنجليز أن أمتهم محتاجة إلى هذه البلاد ! كأن السارق فى حاجة إلى مايسرق ؟ ! إن صح ذلك ، كانت الأمم الصغيرة لا حق لها فى الحياة ! إنهم يريدون عقابنا لابتلاع اللقمة ! فليكن ! ولكن ماذا يريد أولئك المصريون الذين يتولون الحكم ، ويدفعون الإنجليز إلى هذا العمل ، وبأى وصف أصفهم ؟ إن أحط الكلمات لاتكفى لوصفهم ! »

أول أغسطس سنة ١٩٢٢

« إن الله رحيم كريم . لقد أبقى على تضامننا ، فأبقى على مظهر الأمة المصرية وشرفها أمام العالم . حصل اليوم التحقيق ، فوجدنا الضابط نائب الأحكام ، ومستر ماكسويل المدعى العام ، ثم محمد بدر الدين مراقب الأمن العام . لم يسألنا الضابط الإنجليزى القائم بوظيفة نائب الأحكام ، سمع الشهود بأننا أعضاء فى الوفد . . ثم سمع شهادة بأن البيان الأخير طبع ونشر . ثم سمع شهود تفتيش بيوتنا »

٢ أغسطس سنة ١٩٢٢

« انتهى الأمر ! تأكدنا من إحالتنا على محكمة عسكرية ، لكن ماهى التهمة ؟ لم نفهمها ! فكرنا فى تعيين محام للاستشارة ، قررنا استدعاء أحمد حسن ومجدى ، وانتخبنا المحامى « مورتى » الذى لم نجد سواه بسبب إجازات الصيف . »

٣ أغسطس سنة ١٩٢٢

« حضر توفيق دوس وأخبرنا أن قرار الاتهام سيعلن إلينا قريبا ، وأن مستر مكسويل المدعى العام العسكرى العام يشتغل به . حضر أحمد حسن المحامى فى المساء ، وأفهمنا أنه علم بالتهمة ، وأنها المؤامرة والتحريض على القتل . إن ثروت يريد أن يبقى على كرسيه ، مهما ضحى فى سبيله من الضحايا ، ولا غرابة فى ذلك لأنه لاقلب له ولا ضمير ! وثروت يخدم بلاده ؟ ! إن هذا لمضحك مبك ! إن هذه الخدمة تستلزم التضحية ، بل هو يهزأ بمن يضحى بنفسه ، ويرى أن الحكمة والمهارة

أن ينال المرء مبتغاه الشخصى بأى وسيلة من الوسائل ، وأن التضحية مهزلة وجنون! . .
عاد واصف غالى من المستشفى ، صحته أحسن كثيراً ، وعدت إلى الاهتمام به وبصحته » .

٤ أغسطس سنة ١٩٢٢

« زارنى أولادى وزوجتى اليوم ، إنى لا أستطيع أن أعبر عما شملنى من الفرح والسرور والجذل عند مقابلتهم . لقد تغيرت ! جاءوا وزال منى كل ألم ، وظهر علىّ البشر والفرح . فعلا أصبحت رجلا جديداً ، سرنى جداً أنهم مملوءون شجاعة . كلهم يكادون أن يكونوا مسرورين للشرف الذى نالنى ، رغما عن ألمهم الطبيعى لابتعادى عنهم . ومن الصدف الغريبة أن قرار الاتهام وصل عند وصولهم ، مع أن اليوم هو اليوم الأول من أيام عيد الأضحى! ولاشك أن الإنجليز قصدوا الإيلام بإرسال قرار الاتهام لنا فى هذا اليوم بالذات !

اطلعنا على قرار الاتهام ، وإذا بالتهم مضحكة ، هى الطعن على الحكومة ! والحقيقة أننا لم نطعن على الحكومة ، بل على الوزارة ، ولاعقاب على هذا ، والطعن على الحكومة جنحة ! . . لماذا عدل الإنجليز عن تهمتهم الأولى ؟ إنهم لايبالون بالأدلة ولا بالقضاء . وأى تهمة، هذه التهمة الجديدة ؟ ألم يكن من الأشرف أن يعدلوا عن الاتهام بالمرة ؟ » .

٥ أغسطس سنة ١٩٢٢

« اطلعنا على نص قرار الاتهام ، وعلى نص الأوراق التى ضبطت عندنا : لا شىء ، لا شىء سوى البيانات والخطب . علمت أن الخزانة التى فى بيتى نقلت

إلى القسم . لقد كنا وطدنا النفس على مقابلة المحنة مهما بلغت ، وقد انتظر بعضنا الحكم بأقصى عقاب ، لأن من يتهمنا كذبا بأننا نحرض على أعمال القوة ، لايقف أمام أى حكم ظالم . كنت أعتقد أن الإنجليز ، رغما عن سياستهم الخرقاء ، لايمكن أن يرتكبوا ظلما شخصيا . ولكن حادثة دنشواى أولا دلتنى على أن لورد كرومر رجلان : رجل الحياة العادية ، ورجل السياسة . وأن رجل السياسة لايقف أمامه الظلم الشنيع ! . . ورأيت حوادث ظلم أخرى من عام ١٩١٩ إلى الآن ، ولكنى مع ذلك كنت لاأجزم بالظلم الشخصى ، لأنى اعتدت ألا أكوّن رأيا جازما إلا بعد الاطلاع على كل مايجرى فى المسألة . ولكن حادثتنا دلتنى على أن الإنجليز لايقفون مطلقا أمام الظلم ، وأن السياسة لاتقف أمامه !

نحن نحرض على القتل ؟ . . نحن قتلة ؟ أنا قاتل ؟ إنهم يعلمون حق العلم أن هذا كذب ومستحيل . ومع ذلك قلت فى نفسى : لعل ضميرهم دفعهم إلى تعديل هذا الاتهام ، وبالاتهام الجديد ، ولعلهم يريدون بهذا الاتهام الجديد مجرد عدم الظهور بالفشل . إن للحق سلطانا لايغلب ! . . وصلتنا ورقة بأن الجلسة تحددت ليوم الأربعاء ٩ أغسطس أمام المحكمة العسكرية البريطانية العليا . هل ندافع عن أنفسنا ؟ وكيف ندافع ؟ اتفقنا على الدفاع بعدم اختصاص المحكمة العسكرية ، أما الموضوع فاختلفنا فيه : اثنان منا — واصف غالى ، وأنا — صممنا على عدم الدفاع فى الموضوع بتاتاً ، لأننا لانعترف للمحكمة باختصاص ، ولأنه لايليق منا ، ونحن وكلاء الأمة ، أن نسلم بهذا الاختصاص ، هذا فضلا عن أننا أمام محكمة عسكرية لاندرى للدفاع من قيمة أمامها . ومهما كان الأمر ، فإن الدفاع إنكار لخطتنا وبرنامجنا . وقد انضم حمد الباسل إلينا ، بسكوته أولا عن المعارضة مع الآخرين ، ثم بتصريحه برأيه . أما الآخرون فصمموا على الدفاع . وفعلا

أوعزوا إلى المحامين أن يحضروا ، فأخذ مجدى وأحمد حسن ومستر مورتى فى تحضير الدفاع ، فتركناهم يفعلون ، مع بقائنا على رأينا »

٦ أغسطس سنة ١٩٢٢

« عدنا إلى المداولة فى أمر الامتناع عن الدفاع ، فلم ننجح فى إقناعهم . واستمر المحامون يحضرون الدفاع ، ويلوح لى أنهم جميعا يجهلون أحكام القانون الإنجليزى ، ويتخبطون . و« سابا حبشى » يساعدهم ، ولكنه يرى رأينا فى عدم الدفاع . وكل من يزورنا يعجب بخطة عدم الدفاع ، ويعيب الدفاع جداً . قلت لواحد منهم : « إن زوجتى أيضا ترى عدم الدفاع » . . فأجابنى منفعلا : « أما أنا فزوجتى ترى أن أبيع أملاكى ، وأدفع الثمن لمن يدافع عنى ! » . وبعد مداولات طويلة لم يغير واحد منهم رأيه . وأحاط بى الألم بسبب هذا الخلاف ، لأنه لاشك عندى أن عدم الدفاع أشرف ، وأسمى ، وأليق بمركزنا ، وأننا نخدم بذلك بلادنا خدمة عظمى أمام العالم أجمع .

إننى لم أيأس مع ذلك من النجاح ، فلننتظر ! . . سرورى مع ذلك لايفارقنى ، لأن زوجتى وأولادى يترددون علىّ »

٧ أغسطس سنة ١٩٢٢

« سافر مستر مورتى المحامى الإنجليزى عنا لطلب التأجيل من المندوب السامى البريطانى ، فلم يقابله المندوب ، وعلى ذلك فالقضية ستنظر يوم الأربعاء ٩ أغسطس ، أخطرنا بذلك . أى عدالة هذه ؟ عدالة شكلية لاحقيقية ! عدنا للتكلم بشأن الامتناع عن الدفاع : الأغلبية للدفاع : ويصا واصف ، وعلوى الجزار ، وجورج خياط ،

ومراد الشريعى . ولكن مراد الشريعى يعز عليه ألا يكون فى صف المتشددين ، ولو أنه يقول بضرورة الدفاع . وبعد الظهر كانت الستات موجودات (زوجات المتهمين) فشددت مدام واصف غالى ومدام مرقص حنا فى ضرورة عدم الدفاع . ويظهر أن هذا أثر على مراد الشريعى ، فطلب من واصف غالى أن يجهز ما نقوله فى الجلسة ، فجهزه واصف غالى بالفرنسية ، وعدلنا فيه ثم ترجمناه . وكان هذا سببا فى أن المعارضين لم يجسروا على المعارضة ، وبذلك فازت الأقلية ونفذ قرارها فعلا . وارتاح الحضور (زوجات المتهمين) لهذا القرار »

٨ أغسطس سنة ١٩٢٢

« انتهينا من قرار عدم الدفاع ، وقد سررت ، وسرت زوجتى وولدى يوسف مرقص حنا بهذا القرار كل السرور ، وكلفت بتلاوة البيان فى الجلسة . وحضر حمد الباسل فى غرفتى ، ورجانى أن أتركه يتلو هذا البيان ، فتركته له ، وأجبته إلى طلبه بلامناقشة ، فسره ذلك جداً ، وأنا شعرت أنى إذا لم أجبه كان سيتألم جداً .

إذن بسنحاكم غداً ! فليكن ! إن وصف التهمة الأخير جعلنا لانتألم مطلقا ، أما الوصف الأول الذى ذكره مستر هورمسورث وكيل وزارة الخارجية البريطانية بمجلس العموم ، وذكرته الجرائد الإنجليزية ، فكان مؤلما لنا جداً ، لذاته على الخصوص ، ولما قد يتسبب عليه . أما الوصف الحالى فشرف ، ولكنه مكذوب كالأول ، لأننا لم نطعن على الحكومة ، بل طعنّا على الوزارة ، وهذا مباح ، وبغيره يصبح الوزير إلها ، كلما فعل شيئا وجب التسبيح بحمده ! . . إن الإنجليزى ، وهو الرجل البرلمانى الضمير ، لايمكن أن يفسر هذا جرما ، اللهم إلا إذا كان المقصود ارتكاب الظلم علنا ، وبغير حياء ، ولاخوف من الله ؛ وأظن هذا هو المقصود ! »

٩ أغسطس سنة ١٩٢٢

« قمنا صباحا ، ونحن هاشّون ، ولو أن بنا بعض القلق . سرنا إلى المحكمة محفورين ، ولما وصلنا ودخلنا الجلسة ، وقف لنا الحاضرون إجلالا ! وعلمنا أن وقت دخول المحكمة لم يقف لها إلا القليل ! السيدات بالجلسة ، وهن جالسات بالقرب منا . طلب المحامى مستر مورتى عدم الاختصاص ، بعد أن طلب التأجيل ، ورفضت المحكمة ، رفضت المحكمة عدم الاختصاص أيضا ! . . انسحب جميع المحامين الموجودين ، بعد أن أبان المحامى مستر مورتى أنه لايقصد بانسحابه التعدى على المحكمة ، ولكنه مكلف بطلب عدم الاختصاص فقط .

خلت أربعة صفوف لانسحاب المحامين ، وكان لذلك تأثير هائل على الحضور وعلى المحكمة ! . . ظهر الارتباك الشديد على المحكمة ، وحينئذ أمر القاضى المترجم أن يسأل : هل من محام بالجلسة عن المتهمين ؟ . . فلم يجاوبه أحد . . ثم أمر القاضى المترجم بأن يسأل : هل من وكيل عن المتهمين ؟ . . فلم يجاوبه أحد : وسمعوا الشهود . . وفى كل مرة طلب القاضى منا أن نوجه أسئلة للشاهد ، فرفضنا ! أجبنا على السؤال عن التهمة بالنفى . واستمرت الجلسة صباحا ، وبعد الظهر وقد قابلنا أولادنا فى الصباح ، وفى الاستراحة بالمحكمة »

١٠ أغسطس سنة ١٩٢٢

« استمرت الجلسة صباح اليوم . تلا حمد الباسل التصريح باسمنا ، وتلاه القاضى بالإنجليزية ، وكانت الترجمة جاهزة ، قدمناها له . كان لهذا التصريح تأثير بليغ ، إنه تصريح تاريخى ، وموقف بديع ! . . وأثناء سماع الشهود

كان بعض المتفرجين يقول إن عدم الدفاع خطأ ، خصوصا عندما نال المدعى العام مستر مكسويل إن جرائم قتل الإنجليز زادت بسبب بياناتنا ، ولكن تلاوة التصريح قضت قضاء تاما على هذا الضعف ، وأظهرت قيادة الثورة فى موقف كريم جليل ، جدير بالأبطال والشجعان .

وقال رئيس المحكمة إنه سيرفع الحكم إلى القائد العام البريطانى . وناديها : لتحى مصر ، وليحى الاستقلال ! » .

١١ أغسطس سنة ١٩٢٢

« إذن نحن مذنبون ، طبقا لقرار هذه المحكمة الغريبة ! . إذن الطعن على الوزير معاقب عليه ، كما قال القاضى الإنجليزى بيرستون! إنه لرأى غريب ، من قبل قاض إنجليزى على الخصوص ! إذن هى سياسة فى سياسة ! إذن هى رواية وتصوير ! لا شك فى ذلك ولا ريب . . إننا لم نرتكب شيئا ، إن منشوراتنا غير معاقب عليها طبقا للقانون المصرى وطبقا للقانون الإنجليزى . . ما أحقر هذه السياسة التى تغير الرجال ، وتسخر الرجال ، وتوجد الرجال الذين يرتكبون الظلم ، ويعاونون الظالمين ! إن المستبد الذى يأمر بالظلم ، ويتحمل مسئوليته ، لأشرف من ذلك الذى يشترك فى ارتكاب الظلم وراء مهزلة صورية ، وخلف أشكال قانونية ! . . كيف يقسم هؤلاء الناس اليمين ، ثم ينساقون وراء رأى الغير ، ويرتكبون الظلم لأن السياسة تريد هذا الظلم ؟ » .

١٢ أغسطس سنة ١٩٢٢

« إننا ننتظر – على كل حال – حكما متناسبا مع الجريمة الموهومة ! وقد أخبرنا أن الحكم سيكون بالغرامة ، أو بالحبس ستة أشهر مع وقف التنفيذ ! هل هذا

صحيح ؟ لاندرى ! ولكنى لا أزال أعتقد أنه مهما كان الحكم ، فلن يقبل اللورد اللنبى إلا أن يلغيه لأنه لاجريمة على الإطلاق ! . . ولكن هل توجد عدالة ؟ ألست واهما ؟ إن سيداتنا وأولادنا مستعدون لقبول الحكم أيا كان ! إنهم مستعدون أن يتحملوا بعدنا عنهم زمنا ما ، ونحن على مثل هذا الاستعداد . إن نفي سعد زغلول وأصحاب سعد زغلول لامبرر له على الإطلاق ، بل هو ظلم محض ، لكن — على الأقل — لم يلوثوا العدالة القضائية بارتكابه وبجعلها تمثل مهزلة ، نتحمل فيها مسئولية هذا الظلم .

أما أن يسلك الإنجليز معنا طريق القضاء — صوريا — وأن يرتكبوا الظلم باسم العدل والقانون ، بل باسم الله الذى أقسموا به ! إن هذا أزال ماكان باقيا عندى من شيء من الاعتقاد بأن الإنجليز لا يمكن أن يرتكبوه ! . . ومع ذلك فلننتظر ! لقد أعجب الناس إعجابا شديداً بموقفنا أثناء المحاكمة ، ولاشك أننا أعطينا مثل الشجاعة والبطولة والكرامة . إن هذا لربح عظيم لنا ، ولمصر وللمصريين . إن كان الإنجليز يظنون أنهم بذلك يخدمون سياستهم ومركزهم فى مصر ، فهم مخطئون خطأ فظيعا ، لأن هذه السياسة تؤدى إلى العكس تماما . إن الذى فهمناه . ونفهمه ، أن اللورد اللنبى المندوب السامى البريطانى ينساق فى هذه السياسة بمشورة المستر إيموس المستشار القضائى ، وأن مستر إيموس هذا هو ألعوبة فى يد ثروت باشا . إنى أعرف إيموس ، وأعرف أنه رجل واقعى ، فكيف يسير بهذا الذى يخالف سليقته تماما ؟ . . لا شك أنه منسوق بثروت باشا وأعوانه »

١٣ أغسطس سنة ١٩٢٢

« علمنا أن جناية فظيعة ارتكبت أمس على مستر براون وأولاده . . إنه لجرم شنيع . هل هو سياسى ؟ إن كان سياسيا . وهذا مالاأظنه ، فالمسئولية واقعة على سياسة

الاضطهاد والشدة التي يسلكها الإنجليز . تكدرنا كلنا لوقوع هذه الجناية ، إن المحرض على هذه الجنايات ، إن صح أنها سياسية ، هم رجال هذه السياسة البريطانية ؛ لامطالبة الأمة بحقها . إن المصريين أمة هادئة ساكنة لم تكن تعرف الجرائم السياسية ، فمن دفعها إليها ؟ أنتم وسياستكم دون سواكم . ومن الغريب أنهم ورجالهم وبوليسهم لا يعرفون الجانين ، ويقولون إن الجرائد وبياناتنا هي المحرضة عليها » .

الإعدام !

١٤ أغسطس سنة ١٩٢٢

« الساعة الحادية عشرة صباحا ، أخطرونا أن ضابطا بريطانيا سيحضر ويتلو علينا الحكم . اجتمعنا : . حضر الضابط ومعه مترجم ، وهو أحمد أفندى رفاعى على ماأظن . تلا الضابط الحكم باللغة الإنجليزية ، فإذا هو قاض بالإعدام ! وقف الضابط عند ذلك ، وترجم المترجم الحكم بالإعدام . . ثم استمر الضابط البريطانى ، وقال إن اللورد اللنبى خفض الحكم إلى الأشغال الشاقة سبع سنوات ، وغرامة خمسة آلاف جنيه .

صاح حمد الباسل : « تحيا مصر ! » . . وفى الحال دعوت وبصا وأصف للعب الطاولة ، وبدأنا نلعب ، وإذا بحمد الباسل يلومنا على ذلك ، ويقول إن هذا غير طبيعى : كيف يحكم علينا بهذا الحكم وأنتم تلعبون الطاولة ؟ فكففنا عن اللعب . والواقع أن هذا الحكم لم يؤثر بعلينا مطلقا ، ولا أزال أعتقد أنها مهزلة ، وأنه يستحيل أن يفرض علينا تنفيذ هذا الحكم . وجاء الضابط الإنجليزى ، ونبهوا علينا بالاستعداد للقيام إلى سجن قره ميدان بعد عشر دقائق .

ووصلنا السجن الساعة ١٢ والدقيقة ٣٠ ظهرا ، ومعنا ضابط إنجليزى من الحكمدارية ، وسلم الضابط الإنجليزى الحكم لمأمور السجن عبد الرحمن أفندى سرى ، وانصرف . وسأل المأمور تليفونيا ، اللواء وتنجهام باشا مدير مصلحة السجون ، عن أى نظام يتبع معنا ؟ فقال اللواء وتنجهام باشا : « النظام السياسى إلى أن تصل تعليمات أخرى » . وكان مأمور السجن واللواء وتنجهام باشا يجهلان بالحكم علينا ، ويجهلان بوصولنا إلى قره ميدان ! أكلت مع واصف غالى أكل المستشفى ، لأنهم منعوا أكلنا من الدخول ، وأشار عبد الرحمن سرى مأمور السجن بضرورة لبسنا ملابس السجن . سألته عن القراءة ليلا ، فقال : « إن النور ضعيف » . دخلنا السجن الساعة ٣ و ٣٠ دقيقة بعد الظهر » .

١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢

« لايمكن أن أصف التأثير الذى وقع علينا أمس ، كان تأثيرا سيئا جدا . رأينا أنفسنا وسط الجناة والمجرمين ، ولبسنا ملابسهم ، وإذا بنا نقضى حاجاتنا ونأخذ حماماتنا أمام المحبوسين ، ولو أن المحبوسين اجتهدوا أن يخلوا المكان وقت ذهابنا على قدر الاستطاعة . وقابلنا كثيرين ممن عرفونا ، وساعدونا فى إحضار ملابس السجن وقياسها ! . وحين دخلنا الزنزانة الساعة السادسة ، وأقفل الباب ، شعرت كأن قبرا أقفل علينا ! أخذت الإنجيل ، وقرأت على الشباك ، وأنا أقف على كرسى ، لأن النور محرم ، وعندما أظلمت الدنيا جلست ، ورقدت على السرير ، حتى أخذنى النوم بعد ساعة أو ساعة ونصف . نمت نوما لا بأس به ، لأن العشاء عادة عبارة عن حلاوة طحينية وعيش ، فضلا عن انعدام الشهية ، وفتحت الأبواب الساعة السادسة

صباحاً ! . . عندنا شاويش اسمه عبد الهادى . يبكى كلما رآنا ، أو كلما أقفل الباب علينا ! علمنا أنه مفروض علينا البقاء فى الزنزانة مقفلة إلى ميعاد الطوابير ، ويأكل كل واحد فى زنزانته ، وهى مقفلة » .

١٦ أغسطس سنة ١٩٢٢

« تعب واصف غالى تعبا شديدا من الزنزانة، حتى قال : إنى أكاد أكون فى حالة فزع . إنى ميت لا محالة . شكونا تعبنا لأنفسنا ، فإذا بنا متألمون جدا من هذه الحال . ومن وجودنا وسط القتلة والمجرمين . سمح لنا بالأكل من منازلنا . كتبنا شكوى للواء وتنجهام باشا مدير السجون ، فقيل لنا إنه يجب أن يكتب كل منا شكوى على حدة . لأنه لايجوز لنا الاجتماع معــا ، ولا الكلام معا ، ففعلنا . . واصف غالى تعب جداً ، ونحن كذلك . جاء الطبيب وهو الدكتور حجار ، ففحصنا وسمح بالسرير نهارا لبعضنا . يزورنا طبيب صباحا ، وطبيب مساء ، وكل منا له الحق فى أن يعرض نفسه عليه فى أى وقت شاء . أحد الأطباء يتحاشانا جداً . ويريد أن يكفى خيره شره ! قيل لنا إن كل شئ فى يد الحكيمباشى ! زارنا الحكيمباشى . وهو رجل نحيف ، ناشف ، ذو وجه ضئيل . لامعنى له ، ولاشكل محدود . إن أشد آلامنا من وجودنا بالزنزانة المقفلة . علمنا أن مأمور السجن عبد الرحمن سرى نقل ؛ لأن اللواء وتنجهام باشا مدير السجون كلمه ليلا تليفونيا : فلم يجده ! » .

١٧ أغسطس سنة ١٩٢٢

« حضر المأمور الجديد أمين حافظ ، وشهرته غير حسنة . لا يسمح لنا بإبقاء شىء

فى الزنزانة سوى الصابونة ! حتى فرشة الأسنان يجب أن تكون بأمر الطبيب ، وملابس النوم تنقل للمخزن ! فرش السرير عبارة عن مرتبة قش وبطانيتى صوف خشن جداً ، والمخدة قش أيضا . وهى واطية ، ولرفعها أضع بطانية مطبقة تحتها ! أكاد لاآكل إلا القليل ظهرا، أما ليلا فلا آكل مطلقا سوى قرقوشة واحدة، أو قطعة جبنة . والباقى كله يأخذه الشاويشية . وصلتنا الكتب ، وقد تسليت نوعا بها ، ولكنى أقرأ وأنا متضايق . الضابط عبد الرحمن يضايقنا ، يمنع فتح الباب ، أو اجتماعنا ، ولكننا مع ذلك لانهتم له ، إن عقليته كعقلية نفر ! الدخان ممنوع ، ولذلك أبطلته ، الجرائد محرمة . نقل واصف غالى للمستشفى اليوم صباحا ، فسيرتاح طبعا أكثر منا » .

١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢

«كل الضباط والشاويشية يأسون لحالتنا ، ولكن الشاويشية أشجع من الضباط ، وأكثر إحساسا من الضباط ! لاحظنا أن الضباط جبناء للغاية ، يخافون اللواء وتنجهام كل الخوف ، بل يرتجفون منه ! وإذا حدثناهم ، لايستحون أن يقولوا لنا : «هل يرضيكم قطع عيشنا أو نقلنا ؟ . . إلخ !» ويتجاهلون أننا ضحينا بأنفسنا ! ثبت لنا من جديد أن الإنجليز لا يستسيغون ولا يرقون إلا الجبناء، والأشخاص الذين يكونون آلة بين أيديهم . لا شخصية مطلقاً لهؤلاء الضباط !

أجتهد فى قراءة الجرائد . إن بعض المستخدمين الصغار أكثر من الكبار شجاعة وإقداما ، واستعدادا للتضحية فى سبيل راحتنا ! . . واجتهدت أن آكل ظهرا مع مراد الشريعى ، وكان الشاويش يغمض عينيه ! »

١٩ أغسطس سنة ١٩٢٢

« إن الضابط عبد الرحمن لا يرى أمام عينيه سوى وظيفته ، والمحافظة عليها ، وعدم إغضاب إله اللواء وتنجهام باشا مدير مصلحة السجون ! لايحسن الكلام ، ولايعرف التلطف ، فإذا أراده، ظهر بجلاء أنه يخالف طبيعته! هو ومأمور السجن يخافان أن يحسنا معاملتنا ، أو يتساهلا فى مواعيد التضييق ؟ إنهما يكتفيان . بالقول بأن حالتنا لن تستمر ! إن عدم إضاءة الزنزانة يتعبنا ، ويؤلمنا جدا ، فا معنى هذا ؟ ولماذا يحرم المسجون من النور ، مع أن النور يعينه على القراءة والكتابة ، أى على الاشتغال بشىء حسن ، وبتربية نفسه وتغذية روحه ، وإنماء معلوماته ، فلماذا يحرمون هذا فى السجن ؟ هل الغرض التعذيب أو الإصلاح ، خصوصا فى سجن معد لمرتكبى الجنح ؟

رأينا اليوم الجلد ، وهو فظيع جداً ، جدير بقرون الوحشية ، أو زمن الظلمات . ومن الغريب أن جميع الضباط والشاويشية يرونه طبيعيا وضروريا ! وهناك عقوبة أخرى وهى حبس التأديب ، وهو حبس فى غرفة لا شباك فيها ، سوى منور فى السقف ، وبها برش وجردل ، ويأكل المسجون فيها خبزا وماء فقط ، ولايخرج فى الطابور! وقد اقترح بعضهم (الضابط حسن صفوت) أن تكون مظلمة ، بلا نور مطلقا نهاراً ، أما ليلا فالنور محرم فى كل مكان ، عدا الفسحات للشاويشية والخفراء ! . . فظائع فى فظائع ! . . لاشك أن المحبوس يخرج وأخلاقه قد انحطت ، وفؤاده قد تعود القساوة والشر ، يخرج وهو أسوأ مما كان ، بل ربما كان طيبا فيخرج شريراً . . لاطريقة للتربية أو التعليم على الإطلاق فى السجن ، أما الورش فالعمل فيها

سطحى ظاهرى ، وأما الوعظ فى الأسبوع مرة ، فلا قيمة له ولانتيجة .

علمنا أننا لن نشتغل فى الورش ، ولا فى أى شىء ، بعد انقضاء العشرة الأيام الأولى ، التى يسمونها أيام الحجر الصحى ، أى عدم الاختلاط » .

٢٠ أغسطس سنة ١٩٢٢

« حركة غير عادية ! عدو من كل جهة ! نزع كل شىء زائد من الغرف ! إقفال الزنزانات كلها ! سكون تام ! إسراع فى التنظيف ! .. من كل جهة تسمع : « الباشا جاء . الباشا حضر ! » . نعم حضر اللواء وتنجهام باشا ، إله السجن ، وشيطانه ، كما تشاء ! ارتعدت مفاصل الموظفين ، وارتجت قلوبهم ، وكل منهم يطلب إلى الله أن يخرج الرجل بغير أن يلاحظ عليه نقصا فى عمله ، أو عيبا فى تصرفاته ! ونحن كذلك أقفلت علينا الأبواب ! وبعد خروجه علمنا أن حمد الباسل قابله . فأخبره وتنجهام باشا أنه يخابر وزارة الداخلية بشأن النظام الذى يتبع معنا ، ولم يصله رد للآن ، وأنه يود مساعدتنا ، وأنه وضعنا تحت النظام السياسى من تلقاء نفسه ! أما الحكم فيقضى بوضعنا فى ليمان أبى زعبل ! وقال وتنجهام باشا إنه فى انتظار رأى « الباش وزير » ! لاأظن أنه مسرع فى الرد ، بل يتعمد الإبطاء ! »

المرأة المصرية فى الجهاز السرى

انتهت مذكرات المرحوم مرقص حنا باشا نقيب المحامين ، ووزير الأشغال والمالية . . ولعل من أهم مافى هذه المذكرات دور المرأة المصرية وكيف استطاعت زوجات المتهمين من قادة الثورة إقناعهم بأن يرفضوا الدفاع عن أنفسهم ، ولو أدى ذلك إلى الحكم بإعدامهم ، فوقفوا هذا الموقف العظيم . . ولكن المرأة المصرية

لعبت فى هذا الوقت بالذات دوراً جريئا ! فى تلك الأيام أصدرت السلطة البريطانية العسكرية أمرا بعدم ذكر اسم سعد زغلول، لافى جريدة . ولا فى مجلة . ولا فى كتاب . ولا فى منشور ! . . وجمعت صفية زغلول زوجات المتهمين السبعة . وعدداً من السيدات المشتغلات بالحركة الوطنية . وقالت لهن إن الإنجليز منعوا ذكر اسم سعد الكى ينساه المصريون . ويجب أن نتحدى هذا القرار . وأن نؤلف خلايا من كل سيدة من السيدات الموجودات ، مهمتها أن تكتب على كل ورقة بنكنوت بالعربية والإنجليزية جملة « يحيا سعد » !

ومكثت السيدات بضعة أيام يعملن ليل نهار فى بيت سعد زغلول ! أحضرن كل مالديهن من أوراق البنكنوت . وما لدى أهلهن . وأصدقائهن . . ثم طلبت صفية زغلول محمود فهمى النقراشى وأحمد ماهر وأبلغتهما بقرار خلايا السيدات .

وبدأت تنتشر فى كل البيوت عمليات الكتابة على أوراق البنكنوت . . ثم اتصل الجهاز السرى بصيارفة الحكومة فى الأقاليم ، وراحوا يكتبون كلمة « يحيا سعد » على كل مايجمعونه من جنيهات الضرائب ! ثم اتصل الجهاز السرى بموظفى خزانة وزارة المالية . وتحمسوا للفكرة وبدأوا هم الآخرون يسهرون الليالى فى كتابة كلمة « يحيا سعد » . . وانضم المصريون الذين يعملون فى البنوك والمحلات التجارية إلى هذه الحركة السرية . وفوجئ الإنجليز بأن كل ورقة بنكنوت فى مصر كتب عليها « يحيا سعد » ! . . حتى إن الوزراء قبضوا مرتباتهم أوراق بنكنوت مكتوبا عليها « يحيا سعد » ! وكبار الإنجليز فى الحكومة المصرية قبضوا مرتباتهم وعليها كلمة « يحيا سعد » ! وبلغ من حماس صغار التجار وقتئذ أنهم كانوا يرفضون قبول أى ورقة من فئة الجنيه ليس مكتوبا عليها « يحيا سعد » ! وكانوا يقولون للمشترى : « هذا جنيه برانى » ! !

وهاج اللورد أللنبى ، وهاجت وزارة ثروت ، وفكروا فى إلغاء أوراق البنكنوت !
ولكنهم كانوا يحتاجون إلى طبع أوراق بنكنوت جديدة فى لندن ، وكان هذا يستغرق فى تلك الأيام ستة شهور! ثم بدأت حملة اشترك فيها سعاة البريد ، وهى أن يكتبوا كلمة « يحيا سعد » على كل خطاب . . ثم بدأ كل من يرسل خطابا يكتب كلمة « يحيا سعد » ! وصادرت مصلحة البوستة الخطابات الأولى ، ثم فوجئت بأن كل خطاب مكتوب عليه « يحيا سعد » . . حتى خطابات الحكومة الرسمية ! وفى الوقت نفسه بدأت حملة كتابة « يحيا سعد » على كل جدران البيوت ، أو بناء حكومى !

وغنت المطربة منيرة المهدية أغنية : يابلح زغلول . . ياحليوه يابلح ! .
وخرجت مصر كلها تغنى فى الشوارع : يابلح زغلول ! واضطرت السلطة البريطانية أن تلغى قرارها بمنع ذكر اسم سعد زغلول فى الصحف!

ثم حدثت قضية الحكم على الزعماء السبعة . . وإساءة معاملتهم فى سجن قره ميدان . . وبدأت خلايا السيدات تعمل ! خطابات تصل إلى زوجات الوزراء ، تهديدات بالقتل ! أصبحت كل سيدة عضوا فى جمعية « اليد السوداء » ! إن خطابات التهديد التى كانت تصل إلى كل وزير فى الوزارة وصلت إلى متوسط مائة خطاب فى اليوم ، من كل بلد وكل قرية فى مصر ! .. وعجزت الحكومة والأمن العام عن أن يعرفوا أين توجد جمعية اليد السوداء ، التى تهدد بقتل الوزراء إذا لم تحسن معاملة المسجونين السبعة . وانزعجت زوجات الوزراء وبنات الوزراء ! وانزعجت زوجات كبار الموظفين الإنجليز فى مصر . . واضطر مجلس الوزراء برياسة ثروت أن يصدر قرارا تحت هذا الضغط ـ بإلغاء قراره بأن يرتدى الزعماء السبعة ملابس السجن الزرقاء !

* * *

وفى مذكرات مرقص حنا (يوم أول سبتمبر سنة ١٩٢٢) كتب يقول :

« الساعة الواحدة بعد الظهر أخبرنا اللواء وتنجهام باشا مدير مصلحة السجون بأن نلبس ملابسنا ! . . فى الحال خلعنا ملابس السجن ، ولبسنا ملابسنا العادية . وقد استبشر الجميع بأن ذلك فاتحة امتيازات أخرى ، وقال وتنجهام باشا إنه سيحضر غداً لمقابلتنا » .

٢ سبتمبر سنة ١٩٢٢

« حضر وتنجهام ، وقابلنا جميعاً بالمكتب . وانفعل جورج خياط لمجرد عدم وجود الكراسى للجلوس عليها فى غرفته ! فصرخ بأعلى صوته : « أحضر لنا الكراسى » وأمر الشاويش بإحضارها ! ثم جلس على الترابيزة حتى تجىء الكراسى ، فأحضرت الكراسى على الفور . . وقال لنا وتنجهام باشا إنه سيسمح لنا بالتدخين ، وفتح الزنزانة نهاراً ، وأخذ حمام بالمستشفى ، واستعمال محلات الراحة الخاصة بالضباط !! »

خلايا سرية للعمل فى السجن

ولم تفعل المرأة المصرية هذا فقط ! إنها نظمت خلايا سرية لعملية التهريب داخل السجن ! فبرغم الحراسة الشديدة ، وبرغم تعليمات وتنجهام باشا . . وبرغم ذعر الضباط من سعادة الباشا اللواء ، فقد بدأت الرسائل السرية تدخل السجن ! وبدأ قادة الثورة يتصلون من الزنزانة بسعد زغلول فى جبل طارق ، وبقيادة الثورة فى القاهرة . واستمرت عملية الضغط على الإنجليز . . وتقرر نقل المعتقلين من سجن

مصر إلى معتقل فى ألماظة . . ولكنه معتقل يحرسه الإنجليز ! كان الشاويش المصرى عبد الهادى هو الصلة بين زنزانات سجن مصر ، وخلايا السيدات السرية ! كان هو الذى يوصل الرسائل السرية ! وفوجئ الجهاز السرى للثورة بأن الحراسة على قادة الثورة السبعة فى معسكر ألماظة الحربى يتولاها الإنجليز وحدهم ! الديدبان على باب المعسكر إنجليزى ، الحراسة داخل المعسكر من جنود وضباط البوليس الحربى البريطانى ، طبيب المعتقل إنجليزى ، الخدم الذين يعملون فى المعسكر كلهم من الإنجليز ! وصدرت التعليمات إلى خلايا السيدات بأن تبحث عن زوجات الضباط والصولات الإنجليز الذين يتولون العمل فى معسكر الاعتقال . . ومحاولة عمل صداقات معهن . ولكن المحاولة فشلت ، لأن الضباط الإنجليز كانوا يصابون بالذعر إذا رأوا مصرياً أو مصرية بقرب بيوتهم ، بسبب كثرة الاغتيالات !

وكانت السيدة إستر فهمى ويصا ، هى التى ترأس الخلية التى تقوم بإرهاب زوجات الإنجليز ، وبإثارة الرعب فى قلوبهن إذا لم تتحسن معاملة الزعماء المعتقلين !! وانهالت رسائل التهديد بالقتل على زوجات كبار الموظفين الإنجليز فى مصر ! وتلقت زوجات موظفى دار المندوب السامى البريطانى خطابات باللغة الإنجليزية هذا نصها :

« إن سبع سيدات مصريات محرومات من أزواجهن لمدة سبع سنوات ، إن سبعة من قادة الثورة يعاملون فى معسكر الاعتقال معاملة المجرمين . إذا لم تتحسن هذه المعاملة فوراً فستحرمين من زوجك ، لا سبع سنوات فقط ، وإنما إلى الأبد ! »

وأصيبت زوجات كبار الموظفين الإنجليز فى دار المندوب السامى برعب ! وفشلت المحاولات التى بذلها اللورد أللنبى لتهدئتهن ، وأصدر لورد أللنبى تعليمات بأن توضع حراسة مشددة على زوجات موظفى دار المندوب السامى البريطانى ، وعلى بيوتهن ، ولكن هذه الإجراءات لم تؤد إلى إزالة الذعر المنتشر ! وعندما ذهبت

السيدة إستر فهمى ويصا بعد ذلك لمقابلة اللورد أللنبى تطلب منه إصدار الأمر بتحسين معاملة المحكوم عليهم ، اعترف المندوب السامى بأن جميع زوجات الموظفين فى دار المندوب السامى تقدمن بنفس الطلب !

ولكن نقل المحكوم عليهم من سجن مصر إلى معسكر الجيش البريطانى عقّد مشكلة الجهاز السرى ! . . وذات يوم جاء للجهاز السرى تقرير من خلية السيدات فى مصر الجديدة بأن مسز « كاترين كار » هى زوجة السيرجنت كار الصول فى الجيش البريطانى الذى يشرف على الحراسة الليلية للمعتقلين . . وأن والدها أيرلندى من حزب (السين فين) ، وأنه قتل برصاص الإنجليز من بضع سنوات . . وأنها مستعدة أن تقوم بأى خدمة ، وأن زوجها تحت سيطرتها التامة !

وبدأ على الفور الاتصال بمسز كاترين كار ! ورتب معها الجهاز السرى أن يسلمها الرسائل السرية ، ويتولى السيرجنت كار وضعها فى سلة طعام العشاء التى تقدم للمعتقلين ! وهكذا لا يعرف المعتقلون من الذى وضع هذه الرسائل السرية فى طعامهم ! . . واستمرت العملية بهذه الطريقة الغريبة !

صفية زغلول فى الزنزانة !

ولم يستطع الجهاز السرى أن يهرب الرسائل السرية فقط إلى المحكوم عليهم بالإعدام ، وإنما استطاع مرة أن يهرب إلى داخل السجن صفية زغلول نفسها ! . . فقد رأت قيادة الثورة أنه لو استطاعت صفية زغلول أن تدخل المعتقل وتقابل زعماء الثورة المعتقلين لرفعت روحهم المعنوية ! ولكن كيف يحدث هذا ، وهناك

أوامر مشددة بعدم الزيارة ؟ ! . . وذهب بعض أعضاء الجهاز السرى إلى الضابط النوبتجى فى المعتقل ، وقالوا له : إن هناك سيدة عجوزاً ، ترغب فى زيارة المعتقلين ، إنها أمهم جميعاً ! فقال الضابط الإنجليزى : كيف يكون لكل هؤلاء الأشخاص المختلفى الأسماء أم واحدة ! قالوا له : « إنها أمهم الروحية التى ربتهم جميعاً ! . . إنك حاربت يا سيدى ، وعرفت معنى الحرب ، فتصور أنك كنت معتقلا فى قبضة الألمان ، وأن والدتك ، أو سيدة مثل والدتك ، طلبت السماح لها بأن تراك قبل أن ينفذوا فيك حكم الإعدام ، فهل كنت لا تتألم إذا رفض الحراس الألمان أن يسمحوا لها بزيارتك ؟ ! »

وتأثر الضابط النوبتجى وقال : « هل تعدنى السيدة بألا تسعى لتهريب المعتقلين أو لعمل أى شىء من شأنه أن يوقعنى فى مسئولية عسكرية ؟ . » وقدم أعضاء الجهاز السرى هذا التعهد ! . . وفوجئ حمد الباسل وزملاؤه بأن رأوا أمامهم صفية زغلول ! وبقيت معهم حوالى الساعة ، تشجعهم ، ثم انصرفت دون أن تعرف السلطات البريطانية بهذه الزيارة !

تقرير سرى فى سلة الطعام !

وتكررت الرسائل السرية !

وذات مساء فتح مرقص حنا سلة الطعام التى فيها عشاؤه ، ووجد فيها تقريراً سرياً من الأستاذ عبد القادر حمزة — الذى كان يعمل فى جهاز المعلومات للثورة — وهذا هو نص التقرير السرى أنشره كاملا ليرى القراء طريقة التقارير السرية التى يكتبها الجهاز السرى للمعلومات لقيادة الثورة :

« سيدى الأستاذ مرقص بك

« كان مستر كار — نائب المندوب السامى البريطانى — قد طلب من إبراهيم راتب (عضو الوفد) أن يحملنى على مقابلته ، وذلك منذ ثمانية أو تسعة أيام . وقد بلغنى ذلك ، ولكنى تأنيت ، كما أخبرتك أمس ، حتى تكرر الطلب ، وحينئذ تواعدنا على المقابلة فى دار الحماية (دار المندوب السامى) فى الساعة السادسة والنصف بعد الظهر من يوم الاثنين الماضى ، واستمر الحديث من الساعة السادسة وخمس دقائق إلى الساعة الثامنة . بدأ مستر كار بأن قدم لى سيجارة ، وقال : يظهر أننى معروف بينكم بأننى رجل شديد ! فقلت : « لا . . ولكنك معروف بيننا أنك راغب فى إصلاح ما فسد ، بيد أننا لا نرى لهذا الإصلاح أثراً . » . . فابتسم مستر كار وقال : « إذن لى سمعة حسنة إلى حد ما ، ويمكننا حينئذ أن نتكلم بصراحة » . فضحكت وقلت : « لاتتعجل ، فإنك لم تصلح بعد شيئاً ، [illegible] أن تصلح كثيراً ، لترفع المظالم التى ارتكبت » .

« ثم كلمنى مستر كار كلاماً طويلا ، لا أرى لزوماً لكتابته هنا [illegible] خاص بى . وإنما أذكر مجمله ، فأقول إنه صرح لى بأنه كان الأمر [illegible] إلى وإقفال جريدة البلاغ ، لاعتقاده أنى تعمدت إظهاره أمام المصريين بمظهر الرجل الذى يدبر المؤامرات ضدهم ، ومن ذلك ما كتبته عنه ، فى دعوته على باشا يكن وعبد الخالق ثروت باشا إلى ذهبيته ، وفى حضوره وليمة فى كلوب محمد عز[illegible] الأحرار الدستوريين . وقد قلت له هنا : « لماذا تكره أن يعرف عنك أنك صديق لهؤلاء الناس ، فى حين أنهم أصدقاؤك فعلا ؟ » . فقال : « نعم إنى أعرفهم ، ولكنى لا أدبر مؤامرة معهم » . قلت : « إن الرجل القوى الذى يعرف أنه يستطيع بقوته أن ينفذ ما يريد ، ليس محتاجاً إلى تدبير مؤامرات ، إذ المؤامرات إنما تكون من

شأن الضعيف الذى يريد أن يصل من طريق الحيلة إلى ما لايصل إليه من طريق القوة ». وأنت على كل حال تخدم وطنك . وتنفذ سياسة حكومتك ، أما الذين لا يخدمون وطنهم ، بل يعملون بالعكس على إلحاق الأذى بوطنهم . فهم الآخرون ! » : فقال مستر كار : « أنت تعنى بذلك عدلى باشا وثروت باشا ، وأمثالهما ، وكأنك حينئذ تريد أن تقول إنى أترك لهم أن يتآمروا علىّ ، ويخدعونى » ، ثم تبسم وقال : « أشكرك على هذا المديح ! » قلت : « قد لا يخدعونك أنت شخصياً ، ولكنهم — على كل حال — خدعوا ساستكم طول العام الماضى ، وجعلوكم تعتقدون مالا يمكن أن يكون ! » .

وقال لى مستر كار إنه فى الواقع دعا عدلى باشا وثروت باشا إلى ذهبيته ، ودعا أيضاً مستر إيموس (المستشار القضائى) . ولكن كان الغرض من الاجتماع تقديم خدمة لمصر ، لأنه كان قبل ذلك بيوم قد تكلم مع عدلى باشا فى إلغاء الأحكام العرفية ، وكانا قد اتفقا على ذلك ، ولكن بما أنهما رجلان سياسيان . وإلغاء الأحكام العرفية يستلزم البحث فيه من الوجهة القضائية ، فقد طلب عدلى باشا أن يحضر معه فى اليوم التالى ثروت باشا . وطلب مستر كار أن يحضر مستر إيموس ، وذلك للبحث فى المسألة من أوجهها القضائية . وبعد أن شرح لى مستر كار ذلك قال : « هذا كان الغرض من الاجتماع فى ذهبيتى ، فهو اجتماع كان يراد منه تقديم خدمة لمصر » . فقلت : « لو أننى عرفت ذلك ، لقبلت أن أكون واحداً من المجتمعين ، ليكون فيكم على الأقل واحد من غير الرجال الذين وضعوا سياسة ٢٨ فبراير » . واستمر الكلام على هذا النحو قليلا ، ثم انتقل إلى الانتخابات ، واشتراك المنفيين والمسجونين والمعتقلين فيها ، وهو ما كتبته لكم أمس ولا لزوم لإعادته .

« وتكلمنا فى سعد زغلول وعدلى باشا ، فكان من رأيه أن عدلى باشا هو الرجل

الوحيد الحكيم فى مصر ، فقلت له : « إن عدلى باشا رجل خلقتموه أنتم ، وعضدتموه بنفوذكم ، ولولا ذلك ، ما كان له وجود ، وأنتم تعرفون ذلك ، ولكنكم تروف فيه رجلا يقبل منكم إعطاء الألفاظ ، دون مدلولاتها ، فأنتم تؤيدونه لهذا الغرض وحده » . فقال مستر كار : « ولكن سعد باشا ليس رجلا عملياً » . قلت : « وهل تظن حينئذ أنه شاعر ، يعيش فى الخيال ، أو تظن أنه عديم التجربة ؟ ! » . قال : « أعترف بأنه خطيب ، ولكن لا أظنه يزيد على ذلك » . قلت : « لا يقول ذلك إلا رجل يجهل سعد باشا » . قال : « لا تؤاخذنى ، فإنى — فى الحقيقة — لم أعرفه ، ولم أحادثه ، لأننى حديث عهد بمصر وساستها » . قلت : « لو أنك عرفته وحادثته ، لكان لك فيه رأى آخر ، ولعرفت أن الرجل الذى عالج منصب الوزارة عدة مرات والذى شهد له كل الذين احتكوا به فى العمل — سواء كانوا إنجليزاً أو غير إنجليز — بالمقدرة والكفاءة ، ليس خيالياً ، ومع ذلك ألم تقرأ تقرير لجنة ملنر ؟ » . فقال مستر كار : « نعم ، قرأته جيداً » . قلت : « وهل رأيت فيه أن العمل الذى كان سعد باشا يعمله فى مفاوضاته مع لجنة ملنر كان عمل رجل خيالى ؟ » قال : « ولكن سعد باشا لم يقبل مشروع ملنر » . قلت : « لم يقبله ، غير أنه قدم تحفظات تجعل كلمة الاستقلال التى فيه ، ذات معنى ، فرفضتم أنتم ، وبعد رفضكم هذه التحفظات ، اضطررتم إلى إعطاء أهمها ، وهو إلغاء الحماية ، وإقالة بعض المستشارين فى الوزارات ، ولم تستفيدوا من هذا الإعطاء شيئاً » . فقال مستر كار : « وماذا تريد ؟ ! إن سعد باشا هو شخصية غير مرغوب فيها فى لندن » . قلت : « ولماذا ؟ هل لذلك من سبب غير ما نعرفه من أنكم لا تريدون أن تعترفوا لمصر بشىء اعترافاً صحيحاً ؟ » فقال : « لا أدرى » . ولم يرد أن يجيب !

* * *

وانتقل بى مستر كار بعد ذلك فجأة إلى البروپجندا التى للمصريين فى لندن ، فقال : « كان من أعظم غلطات سعد باشا أنه احتمى فى جريدة الديلى هيرالد (لسان حال حزب العمال البريطانى) . إنها جريدة محتقرة ؛ تعطى الإنجليز صورة سيئة فى كل ما تكتب فيه ! » . فقلت : « لا أعرف ما هى قيمة حكمك هذا على جريدة الديلى هيرالد ، لأنى لست خبيراً بالجرائد الإنجليزية ، ولكن أى ذنب لسعد باشا فيما فعله ؟ ضع نفسك مكانه ، وقل لى بإخلاص هل كنت تفعل غير ما فعله ؟ إنه ذهب إلى لندن ، وبحث فيها عن جرائد توصل آراءه إلى الرأى العام البريطانى ، فلم يجد غير الديلى هيرالد ، فاشترى بعض أسهمها ، فهذه الجريدة تدافع الآن عنه ، وعن آرائه ، وعن القضية المصرية بالإجمال دفاعاً عادلا ! » . قال مستر كار : « لو كنت مكان سعد باشا لقطعت صلتى بالديلى هيرالد ! » فقلت له : « لا أصدق أنك ترفض أن يكون لك نصير فى بلد أنت محتاج فيه لكل من ينصرك ، ومع ذلك كيف تتصور أن يقطع سعد باشا الآن صلته بهذه الجريدة ؟ » . قال مستر كار : « ما عليه إلا أن يكفّ عن أن يدفع لها النقود التى يرسلها إليها من وقت لآخر » . قلت : « اسمح لى أن أقول إن معلوماتك فى هذا خطأ محض ، فإنه لا سعد باشا ولا أحد غيره من أنصاره دفع لهذه الجريدة نقوداً . أما قطع الصلة فمع أنه غير مرغوب فيه ، فهو مستحيل أيضاً ، لأنه لا يمكن تصوره إلا فى حالة واحدة ، هى أن يبيع سعد باشا الأسهم التى فى يده ، فهل تظن أنه إذا عرضها للبيع يجد من يشتريها ؟ » . قال : « كلا » . قلت : « إذن ليس القطع ممكناً ، وهو غير مرغوب فيه كما قلت لك ، لأننا محتاجون لكل جريدة ترفع صوتنا فى لندن » . فقال مستر كار : « أنتم تعتمدون أيضاً على رجل غير محترم فى نظر الرأى العام البريطانى ! » . فقلت : « من هو ؟ » . قال : « هو

لانجدون ديفيز . . إنكم تدفعون له نقوداً لتشتروا خدمته ، ولكنه لا يمكن أن ينفعكم بشيء . أتريدون نصيحة منى ؟ أنصح لكم بإخلاص بأن تعتمدوا على رجال مثل مستر « سبور » الرجل المحترم ! » . فقلت : « كأنك تتصور أن المال لدينا كثير ، لا نعرف ماذا نفعل به ، حتى ندفعه لهذه الجريدة ، أو هذا الرجل . . أؤكد لك أنى لم أعلم إلى هذه الساعة أن أحداً من المصريين يدفع لمستر « لانجدون ديفيز » نقوداً ! » . فقال مستر كار : « أنت إذن لا تعرف ما هنالك . . فاستخبر تعرف الحقيقة ! » . . قلت : « ألم تصادروا أموال الثورة ؟ وأموال الزغلوليين ؟ لا . لا . دع هذا ، إذا أردت أن تعرف نظرية المصريين فى استعانتهم بأحرار إنجليز . فنظريتهم هى أنهم يرحبون بكل من يؤيدهم منهم ، ويرفع صوتهم ، وهم لا ينظرون فى ذلك إلا إلى شىء واحد هو خدمة قضيتهم » .

وتكلمنا بعد ذلك فى الدستور ، فقال مستر كار : « ما رأيك فيه ؟ » . قلت : « رأيى أنه ناقص ، ومعطل التنفيذ » . فقال : « أحب أن أعرف شيئاً من انتقاداتك على الدستور فى ذاته ؟ » . قلت : « أول هذه الانتقادات أنه لم يذكر حدود الدولة المصرية ، وأنه أغفل السودان ... » ، فقاطعنى قائلا : « لا . لا . . دع مسألة السودان جانباً ، وكلمنى فى غيرها » . قلت : « إننا نحن المصريين لا يمكن أن نتنازل عن التمسك بالسودان ، ومع ذلك فهناك غير هذا النقص . . فى الدستور نقائص رجعية كثيرة ، منها أن الدستور قرر حرية الصحافة ثم هدمها ! » .

وكان نص الدستور أمامه ، فأخذه مستر كار ، وقرأ المادة الخاصة بحرية الصحافة ثم قال : « إنك تشير بذلك إلى القيد الأخير فى المادة ؟ » . قلت : « نعم . وهو قيد مبهم ، تستطيع معه كل حكومة مستبدة أن تزهق الصحف ، بدعوى

المحافظة على النظام الاجتماعى ! » فضحك وقال : « إننى أحب ذلك ! » قلت : « أنت إذن عدو الصحافة ! » .

* * *

وسألنى مستر كار عن انتقاد آخر ، فقلت : « إن حرية الاجتماع قررت ، ثم هدمت ! وإن المسئولية الوزارية قررت ، ثم أعطى الوزراء مخرجاً منها بإرجائهم الاقتراع ثمانية أيام ، كى يتسع لديهم الوقت ، لدس الدسائس واستمالة النواب ! » . فقال : « إن أمراً كهذا يوجد فى دستور پولندا ! » . قلت : « ألم تجدوا لنا إلا دستور پولندا نأخذ منه ؟ » . وسألنى مستر كار عن انتقاد آخر ، فقلت : « إن المادة الخاصة بتعديل الدستور تجعل التعديل مستحيلا ، إذا لم يكن الملك راضياً به ! » . فنازعنى مستر كار فى ذلك، وقال : « إن البرلمان يستطيع أن يجبر الملك على التعديل ، كما يجبره على أى قانون آخر ، بالطريق البرلمانى » . قلت : « كلا ! أنت مخطئ فى هذا » . قال : « بينى وبينك نص المادة ! » . قلت : « اقرأها ! » . فبحث مستر كار عنها ، ثم قرأها بإمعان وقال : « صدقت ، ولكن الملك فؤاد لا يجسر على أن يقف فى وجه الشعب ! » . قلت : « وهل الدستور يوضع ، ليكون منظوراً فيه أن هذا الملك يجسر ، وذاك لا يجسر ؟ » . فقال : « إننى مندهش من ملاحظتك هذه ، فقد كنت أظن أنكم لا تكرهون سلطة الملك ! » . قلت : « إذن كنت تظن أننا إذا طلبنا السلطة للشعب فإنما نطلبها ونحن لا نعرف معناها ؟!! » . قال : « وماذا كنتم تقولون لو أن الدستور صدر ، كما كان نسيم باشا قد وضعه ؟ » . قلت : « كنا نحتج أكثر مما نحتج اليوم ! » .

عبد القادر حمزة

ولقد كان ما يضايق حكومة المحافظين فى إنجلترا اتصالات سعد زغلول بالاشتراكيين

فى إنجلترا . وأنه اشترى أسهماً فى جريدة (الديلى هيرالد) لسان حال حزب العمال ، وأنه كان على اتصال مستمر بأحد الاشتراكيين المتطرفين وهو مستر « لانجدون ديفيز » من العمال المتطرفين . وكان المحافظون يتهمون العمال بأن مبادئهم هدامة ستخرب بريطانيا !! وكانوا فى فزع من الاتصال الوثيق بين سعد زغلول وبينهم ، وكان مما يثير الإنجليز أيضاً أعمال العنف التى يقوم بها الجهاز السرى . والتى لم تنقطع طوال الثورة ! لقد استطاع الجهاز السرى أن يجعل حياة الموظفين الإنجليز فى مصر غير محتملة ! إن بين يدى برقية أرسلها لورد أللنبى أثناء الثورة إلى لورد كيرزون وزير الخارجية البريطانية هذا نصها : « من الفيلد مارشال الفيكونت أللنبى ، إلى ماركيز كيرزون أوف كيدلستون . (وصلت ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ تلغرافياً) : « القاهرة فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢١ : إن مستشار وزارة الداخلية ، ومستشار وزارة المالية بالنيابة ، ومستشار وزارة المعارف ، والمستشار القضائى بالنيابة ، مجمعون على أن أى قرار لايعترف بمبدأ استقلال مصر ، أو أى قرار يتمسك بالحماية من المؤكد أن يثير مغامرة خطيرة تؤدى إلى ثورة فى أنحاء البلاد ، وتؤدى إلى فوضى إدارية ، وتجعل الحكم مستحيلا . . من المستحيل مباشرة أى سيطرة بريطانية بدون التعاون المصرى الكامل فى كل فروع الإدارة . ظهر ذلك فى ربيع ١٩١٩ عندما حدثت محاولة للحكم بدون وزارة مصرية ، ومع إضراب جزء كبير من الموظفين المصريين . ومالم تكن حكومة جلالة ملك بريطانيا مستعدة لتقديم إرضاء جوهرى لأمانى الشعب المصرى فسيكون من المستحيل تكوين أى وزارة . . لقد استطاعت قوتنا العسكرية الشديدة وهى تعمل بعنف ، أن تحافظ على قدر معين من الأمن للحياة والممتلكات فى المدن الكبرى ، ولكن المهمة ستكون أكثر صعوبة فى الأقاليم » (انتهت برقية لورد أللنبى السرية) .

واستمرت حوادث العنف والاغتيالات ضد الإنجليز ، إلى أول فبراير سنة ١٩٢٢ .. وبدأ الإنجليز يلوحون بإلغاء الحماية ! وأعلنوا أن لورد أللنبي سافر إلى لندن ليتفق على إعلان الاستقلال !

ولكن الجهاز السرى لم يؤخذ بالألفاظ !

* * *

أصدر نائب اللورد أللنبي المندوب السامى البريطانى أمراً إلى البوليس بعمل دوريات مسلحة ، برياسة ضابط إنجليزى ، تقف عند مفترق الطرق ، لتفتيش المارة راجلين أو ركوبا وضبط ما معهم من الأسلحة ، وإطلاق الرصاص فوراً على كل مسلح يحاول الفرار من التفتيش ! واحتلت الدوريات العسكرية جميع منافذ الشوارع الكبرى فى العاصمة ، وتجولت فى جميع الأحياء بالليل والنهار : وكانت توقف السيارات والعربات الحنطور وعربات النقل ، وتفتشها ! وتوهمت أن أعضاء الجهاز السرى يتنكرون بالملايات اللف ، ويخفون داخل الملايات اللف المسدسات . . ! وتقرر الاستعانة بسيدات مالطيات — من اللائى يعملن فى الجيش البريطانى — لتتولى السيدات تفتيش المصريات المشتبه فيهن ! وأصدر نائب اللورد أللنبي أمراً إلى السلطات البريطانية فى يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٢٢ بتفتيش ١٣٤٠ منزلا ومحلا تجارياً فى العاصمة فى جميع الأحياء ، بحثاً عن الأسلحة التى يقتل بها الإنجليز !

ولكن الاغتيالات استمرت .

* * *

وفى ١٥ فبراير سنة ١٩٢٢ أطلق مجهولون الرصاص على المستر « برايس هوبكنس » أحد كبار الموظفين الإنجليز فى مصر ، وحمل إلى المستشفى فى حالة خطرة . وفى ١٧ فبراير سنة ١٩٢٢ وجدت جثة المستر « جوردان » أحد كبار

الموظفين الإنجليز ملقاة فى شبرا بعد قتله بالرصاص . وفى ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أطلق الرصاص على « مستر براون » أحد كبار موظفى وزارة المعارف بجوار داره فى جاردن سيتى . وفى ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أيضاً أطلق الرصاص على المستر « بيتش » المهندس بمصلحة السكة الحديد فى جهة المطرية . وفى يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٢٢ وجهت القنصليات البريطانية فى جميع المدن التحذير التالى إلى جميع رعايا بريطانيا :

« نظرا للحوادث الأخيرة ، تنذر القنصلية البريطانية جميع الرعايا البريطانيين ألا يسيروا فى الأماكن الخالية خصوصاً بعد الظلام . وأن يسيروا ، بقدر الأمكان ، مع رفقة غيرهم . ويجدر بالرعايا البريطانيين ، فوق ذلك ، أن يحملوا مسدسات » .

• • •

وفى يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٢٢ أذاعت وزارة الداخلية المصرية البلاغ التالى :
« نصح القنصل البريطانى لجميع الرعايا الإنجليز بأن يتسلحوا بالمسدسات ، ولا يسيروا فى الأحياء غير المطروقة أو فى الظلام منفردين » . . وفى نفس اليوم اتصل قائد عام الجيوش البريطانية بالسلطان فؤاد وأبلغه أن الموظفين الإنجليز فى الحكومة المصرية فى ذعر ، لأنهم لا يستطيعون أن يسيروا فى الشوارع فى المدن إلى أعمالهم ، ويطلبون أن يركبوا سيارات للذهاب إلى أعمالهم والعودة منها ، وأمر السلطان باتخاذ اللازم لإجابة طلب القائد العام ! . . وفى يوم ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٢ كتبت جريدة (الإجيبشيان جازيت) تقول إنها تسجل الخزى والعار على الشعب المصرى بسبب هذه الاغتيالات المتكررة على الرعايا الإنجليز ، ورفض المصريين الذين يشاهدون هذه الحوادث التبليغ عنها ، والشهادة ضد المعتدين ! . . ثم قالت :

« إن الحكومة المصرية رخصت على أثر وقوع هذه الاعتداءات المتكررة ، لجميع الموظفين الإنجليز فى الحكومة المصرية بركوب سيارات على حساب الحكومة المصرية ذهاباً وإياباً ، من دورهم إلى أماكن أعمالهم وبالعكس ! »



الفصل التاسع

سر الأسطر الستة المشطوبة!
القصر يدبر المؤامرات لاغتيال زعيم الثورة
السدس الذى اختفى بعد إطلاق الرصاص على سعد!

فى مذكرات سعد زغلول ستة سطور مشطوبة – شطباً غليظاً ، حتى لا تظهر كلمة واحدة أو حرف واحد من هذه الكلمات المختفية ! – ويغلب على الظن أن سعد زغلول هو الذى شطب بنفسه هذه الكلمات من مذكراته .. فما هى هذه السطور المشطوبة ؟ .. ولماذا شطبها سعد زغلول ؟ .. إنها بتاريخ يوم الأحد ١٤ يونيو سنة ١٩٢٥ ، وكان سعد زغلول خارج الحكم ، بعد مصرع السردار بسبعة شهور ، وبعد القبض على الدكتور أحمد ماهر والنقراشى ، وبعد أن أعلن الملك فؤاد والإنجليز حرباً شعواء على سعد ، وحاصروا بيته ، وطاردوا رجاله ، وراحوا يتهمونه بأنه هو الذى دبر قتل الإنجليز ، وأنه خارج على العرش ، وأنه يريد الجمهورية ، وبعد أن حل الملك فؤاد مجلس النواب مرتين . وكانت المرة الأخيرة فى أول يوم انعقد فيه مجلس النواب ، لأن المجلس انتخب سعد زغلول رئيساً وأسقط عبدالخالق ثروت باشا مرشح الأحزاب التى كان يؤيدها القصر فى تلك الأيام ! وبعد أن أنشأ الملك حزب الاتحاد للقضاء على سعد زغلول !

فهل شطب سعد زغلول هذه السطور الستة لأن فيها أشياء خطيرة ، ولأنه عرف أن بيته عرضة للتفتيش ، فرأى أن يحذف هذه السطور ويمر عليها عدة مرات حتى

لا تظهر ولا تبين ! فلا بد أن هذه السطور خطيرة جدا ، لأن المذكرات مليئة بالآراء الخطيرة التى لم يحذف سعد زغلول كلمة منها !

إننى حاولت أن أقرأ ما وراء الكلمات المشطوبة فى المذكرات نفسها ، فلم أستطع ، ولم أجد خيطاً رفيعاً ، أستطيع أن أمسك به ، ليوصلنى إلى العبارات المحذوفة . ولست أعرف لماذا لم يقطع سعد زغلول الورقة كلها ؟ لعله أراد بذلك أن يضع المؤرخين الذين ستقع فى أيديهم المذكرات أمام لغز محير ، يقفون عنده طويلا ، ويحاولون أن يكتشفوا سره الغريب ! . . ولكنى أستنتج أن سعد زغلول كتب فى هذه السطور المشطوبة أنه يأسف لأن ثورة ١٩١٩ لم تمض فى سياستها لخلع الملك فؤاد وإعلان الجمهورية ، وأنه يتهم الملك فؤاد بأنه دبر اغتياله أكثر من مرة ! . . ولكن كيف يمكن للمؤرخ أن يستنتج هذا الاستنتاج الخطير الكبير ، مع أنه لا توجد كلمة واحدة فى السطور الستة المشطوبة ، يمكن أن تقرأها العين ، أو المنظار المكبر ؟! كيف يمكن الكشف عن مجهول ، أو عن شىء مظلم ، حالك السواد ، ليس فيه أى بصيص من نور ؟ !

ونحاول أن نشعل عودا من الثقاب لنرى طريقنا فى هذا الظلام . إن صفحة المذكرات بين أيدينا ، وسياق الكلام فى الصفحة المشطوبة نفسها يدل على أن المحذوف هو شىء عن الملك فؤاد ، أو شىء عن الملك فؤاد واللورد اللنبى الذى كان يؤيد الملك ، وكان يعارض بشدة فى خلعه ، أو إعلان الجمهورية ، ويعتبر وجوده على العرش لا يقل أهمية عن جيش الاحتلال ! فهل المحذوف من الكلمات يتعلق بهذا ؟

ولكن لايكفى هذا للاستنتاج الذى وصلت إليه . . ولهذا لابد من أن نشعل عود ثقاب آخر ، لعله يساعدنا أكثر على الرؤية فى الظلام . . إن المكتوب فى هذه

الصفحة يتعلق بمقابلة جرت بين الأستاذ حسن صبرى بك المحامى — الذى صار فيما بعد حسن صبرى باشا رئيس مجلس الوزراء فى عام ١٩٤٠ — وبين الملك فؤاد .

لقد كتب سعد زغلول يقول : « أخبرنى اليوم حسن صبرى بك المحامى أن حسن نشأت باشا (رئيس الديوان الملكى بالنيابة) دعاه لمقابلة جلالته ، فذهب فى الساعة الثالثة ، ومكث لديه إلى ما بعد الساعة الرابعة ، فوجده (الملك) مصفر الوجه ، مكتئباً . وسأله الملك عن الحالة . . فعرض « حسن صبرى » أنها سيئة . وقال له الملك : « إنه عاملنى (يقصد عامل سعد زغلول) أحسن معاملة ، وأنه كان ينتظر أن أنهى المسألة المصرية بالمفاوضة ، فما أنهيتها . وأنه اجتهد فى جبر خاطرى الكسير بعد إخفاقها ، بتلغراف مملوء باللطف والعطف ، وأنه كان متفقاً معى على الرضا بما وصلت إليه ، ولكن مَن حولى غيروا فكرى ، وأنى قابلت لطفه بالأخلاط الذين اجتمعوا أمام السراى هاتفين : « الثورة أو سعد ! » . ثم قال (الملك) إنه يحب الاتحاد والوفاق ، وأن الاتحاديين (حزب القصر) يسعون فى الاتحاد بأن يضموا إليهم السعديين والدستوريين ، وذم الأخيرين ذما شديداً . ولم يوقر الملك عدلى (يكن باشا) ولا حسين رشدى باشا ، ولا عبد الخالق ثروت باشا ، ولا إسماعيل صدقى باشا . وطعن (الملك) فى غيرهم من الوزراء الدستوريين طعناً بليغاً ، إلى غير ذلك مما لا أذكر تفصيله . ولم يتضح لى الغرض من هذه المقابلة ، ولكن يظهر أنها لحمل حسن صبرى على أن يكون فى صفه ، وأن يذكره بخير ، وألا يكون مع الخديو ، والله أعلم . وإنى أثبت هذه الرواية بكل تحفظ ، وقد أخبرنى فتح الله (بركات باشا) أن حسن صبرى أكد عليه مراراً أن يكتم خبر هذه المقابلة إلا عنى ، ونقل (حسن صبرى) أن المودعين للورد أللنبى (المندوب السامى) فى المحطة كانوا قليلين ، وأن من بينهم أحمد خشبة » .

ثم يلى ذلك ستة سطور مشطوبة . . فهل انتهى الكلام عن الملك هنا ، وهل السطور المشطوبة هى عن اللورد ألنبى مثلا ، لمناسبة استقالته من منصب المندوب السامى وسفره إلى لندن ! ؟ . . قطعاً لا . . لأن سعد زغلول يقول بعد هذه السطور المشطوبة مباشرة : « فاتنى أن أذكر فيما قاله جلالته لحسن صبرى أن الوزراء حملوه على حل مجلس النواب ، واستعانوا عليه بالإنجليز ، وكانوا يريدون إلغاء الدستور أيضاً » .

انتهى الكلام الموجود فى الصفحة التى بها السطور الستة المشطوبة ! ومعنى هذا أن الجزء المشطوب بين الكلامين هو قطعاً عن الملك فؤاد ، كما يظهر بوضوح من سياق الحديث .

ولكن أين ما يجعلنا نستنتج أن الكلام هو عن الملك فؤاد ، وأنه دبر اغتيال سعد زغلول مرتين ؟ . . إن الذى نعلمه ، ويعلمه الذين عاصروا سعد زغلول ، أنه كان يعتقد أن الملك فؤاد أراد أن يغتاله بعد عودته فى عام ١٩٢٠ من مفاوضاته مع لورد ملنر ، وأن السلطان فؤاد علم أن سعد زغلول أثار فى المفاوضات الرسمية ، أن معنى الاستقلال هو خلع السلطان فؤاد ، لأنه أثر من آثار الحماية البريطانية ، ولأنه معين بقرار من وزير الخارجية البريطانية ، ولأن الاستقلال معناه هو أن ينتخب الشعب حاكمه انتخاباً حراً ، بعد جلاء القوات الإنجليزية ، ولهذا السبب دبر السلطان فؤاد مؤامرة لاغتيال سعد زغلول فى أثناء قيامه برحلاته فى الأقاليم ، وأنه اتفق مع عبدالخالق ثروت باشا نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وقتئذ ، ومع مستر كين بويد مدير المخابرات البريطانية ، ومع محمد بدر الدين بك مراقب الأمن العام ، على هذا الاغتيال !

ولكن علمنا وعلم المعاصرين لا قيمة له أمام التاريخ ، فالتاريخ يريد وثائق

ومستندات ، وهو لا يعترف بالمذكرات ، ولا برواية الشهود ، بعد مضى أكثر من أربعين سنة على الحوادث !

وهكذا نعود إلى الظلام من جديد . . نعود لنشعل عوداً ثالثاً من الثقاب ! . .
لقد أذعنا من قبل فى فصل سابق نص التعليمات السرية التى أرسلها سعد زغلول من باريس يوم ١٥ أبريل ١٩٢٠ إلى عبدالرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى فى القاهرة ، وقد جاء فيها عن مركز السلطان بالحرف الواحد : « يمكن محاربة هذا المشروع بالنشرات السرية التى يجب أن تتضمن التحذير من الاقتراب من هذا المركز (مركز رئيس الدولة) إلا بإرادة الأمة ، وبناء على انتخابها ، بعد الحصول على استقلالها التام ، وأن كل قبول لهذا المركز ، تحت سلطة الإنجليز ، مهما كان اسم هذه السلطة — حماية أو محالفة — يعد خيانة للأمة » . . وعلى أثر هذه التعليمات طبع الجهاز السرى مئات الألوف من المنشورات تقول إن الشعب وحده هو الذى ينتخب رئيس الدولة ، بعد حصول مصر على استقلالها التام ، وأن السلطان فؤاد — الذى يجلس على العرش ، فى ظل الحماية البريطانية — هو خائن للأمة ! . .
ولكن هذه التعليمات التى أرسلها سعد زغلول يومها ، كانت تعليمات سرية ، ولم تظهر إلا بعد ذلك بأربع وأربعين سنة . . فلعل السلطان فؤاد لم يعرف يومها بنوايا سعد زغلول نحو الجمهورية ، ولكننا نجد بعد ذلك من الوثائق ما يدل على أن الملك فؤاد علم بنوايا سعد زغلول ضد العرش . . ففى الصفحة رقم ٢٠٣٣ من مذكرات سعد زغلول يصف اجتماعه مع اللورد ملنر فى وزارة المستعمرات البريطانية فى يوم ٩ يونيو سنة ١٩٢٠ ، بحضور عدلى يكن ومحمد محمود ولطفى السيد ، وكيف قال سعد زغلول : « إننا لا نمانع أن تشتمل المعاهدة على التصريح بأن مصر دولة حرة مستقلة دستورية ، جمهورية أو ملكية ، لا مانع من اشتمال المعاهدة على ذلك » . . وفى صفحة ٢٠٥١

من مذكرات سعد زغلول ، ورد أن مستر رولنذ مندوب اللورد ملنر فى المفاوضات عرض عليه برقية من لورد ملنر إلى اللورد أللنبى المندوب السامى يقول فيها إن المفاوضات ستكون على أساس أن مصر مملكة دستورية ، وأنه لم يحصل كلام فى المفاوضات على مركز السلطان ولا على قانون الوراثة ، وأن المفاوضات ستكون بأمر السلطان ، وأن سعد زغلول اعترض على ذلك فى حضور عدلى يكن لمندوب ملنر . وقال بالحرف الواحد : « نحن نرفض أن نتفاوض بأمر السلطان بالاشتراك مع أى إنسان كان ، بل لا نقبل هذا السلطان ! » . . ولقد كان عدلى يكن هو أحد أصهار أسرة محمد على . وابنته متزوجة من شريف صبرى شقيق زوجة السلطان . . وليس من المعقول أن يخفى ما حدث فى لندن عن السلطان !

بل لقد ظهر أن سر الخلاف بين عدلى وسعد هو هذا الموضوع بالذات ، وإن كان قيل يومها إن الخلاف كان على رياسة المفاوضات . فالخلاف هو أن سعد زغلول رفض مشروع الاتفاق الذى قدمه لورد ملنر ، وكان عدلى يكن وأنصاره يطالبون بقبوله . . ولقد كتبت أقوال كثيرة فى هذا الصدد فى كتب التاريخ !

لماذا لم يوافق سعد على مشروع ملنر ؟ ! إننا وجدنا وثيقة تثبت أن من أسباب هذا الخلاف ، بل فى مقدمتها ، تمسك الإنجليز بالعرش ! ! وأن سعد زغلول كان مستعدا لأن يقبل معاهدة مع بريطانيا ، إذا اعترفت بحق الشعب فى أن يختار حاكمه . . وكان سعد يعتقد أنه إذا تخلص الشعب من الحاكم الذى عينته بريطانيا بقرار من وزير خارجيتها ، استطاع الشعب بعد ذلك أن يتخلص من الإنجليز أنفسهم !

وهذه هى نفس خطوات ثورة ٢٣ يوليو ، فلولا أنها تخلصت من الملك ، ثم

تخلصت من أسرة محمد علي كلها . لما استطاعت أن تتخلص من جيش الاحتلال البريطاني ولكن الإنجليز في عام ١٩٢١ تمسكوا ببقاء السلطان باعتباره قاعدة بريطانية لا تقل أهمية عن جيش الاحتلال وبقاء الموظفين الإنجليز مسيطرين على حكومة مصر!. . وقد كان الدكتور حامد محمود هو رسول سعد زغلول السرى . وكان المستر بلنت المؤرخ البريطاني المشهور وصديق عرابي ، هو الواسطة بين سعد زغلول ولورد ملنر في المفاوضات . .

إذن فلنشعل عود ثقاب آخر . . ونجد في مذكرات سعد زغلول تقريراً سرياً كتبه الدكتور حامد محمود عن مقابلته لمستر بلنت ، والتقرير مؤرخ ٢ و ٣ يناير سنة ١٩٢١ وهو بخط الدكتور حامد محمود ، وفيه ما يأتي : « وقد أسف جداً (مستر بلنت) على ما أخبرته به من تشدد الإنجليز بعدم خلع السلطان، وقال إنها نقطة مضرة جدا بمصر (مع أني أخبرته من قبل عن هذه المسألة نفسها . ولكنه نسي) . ومستر بلنت يقول أيضاً إن السلطان لن يستمر مدى الدهر ؛ وكي أخبرته أنه قبل أن تنحل علاقات السلطان مع مصر لسبب من الأسباب ، سيكون السلطان قد ألحق بمصر كل الضرر بمقتضى هذا المشروع (مشروع المعاهدة) .

* * *

وتقرير حامد محمود السرى يدل بوضوح على أن سعد زغلول كان يعمل على أن تتضمن المعاهدة بين مصر وبريطانيا إعطاء الشعب الحق في خلع السلطان ، وفي انتخاب حاكمه ، بينما أن الإنجليز يصرون على بقاء السلطان ، إصرارهم على بقاء قوة حربية في مصر ، وإصرارهم على أن تكون لهم امتيازات في الحكم . وألا تعقد أى معاهدة بدون رأيهم !

ولقد كتب سعد زغلول في مذكراته صفحة ٢٢٦٨ : « إن التشبث ببقاء

السلطان . مع كراهية الأمة وأغلب الإنجليز له . وبأن الدول فى الامتيازات لهم .
وأن تكون لهم قوة حربية . وألا تعقد معاهدة سياسية بدونهم . كل ذلك يدل دلالة
واضحة على أنهم يريدون الاحتفاظ بحقيقة الحماية دون اسمها . ولو كنت آمنا مع
هذا على بقائنا متمتعين بما تركوا لنا من حرية التصرف فى أمورنا الداخلية . لكنت
أول القائلين بالاتفاق . . ولكن وجود مثل هذا السلطان مع وجود الإنجليز فى وظائفهم
أول الأمر . . كل هذا يلزمنا ألا نقبل هذا الاتفاق . لأنه يحتوى على عوامل التخريب
التى لا بد أن تؤثر فى البناء الجديد قبل تمامه »

. . .

ولقد بدأ الانقسام بين عدلى وسعد على هذه المسألة . . وهذا يفسر إصرار السلطان
على أن يؤلف هو وفد المفاوضات . وعلى ألا يكون وفد المفاوضات ممثلا للشعب
المصرى . وإنما ممثلا لسلطان مصر ! فالسلطان إذن . عرف أن سعد زغلول كان
يريد أن يتخلص منه . ولهذا كان من الطبيعى أن يحاول هو أن يتخلص من سعد
زغلول . ومن الثورة كلها ! وإذا كان سعد يستطيع أن يتخلص من السلطان بثورة ،
فإن السلطان يستطيع أن يتخلص من سعد برصاصة !

وبقى أن نثبت أن الإنجليز أرادوا التخلص من سعد زغلول ! . . إن من الطبيعى
أن يفكر الإنجليز فى التخلص من سعد . ولكن المسألة لا يكتفى فيها بالاستنتاج .
إننا نريد أن نثبت هنا كيف اتحدت إرادة السلطان وإرادة الإنجليز على أن مصلحة
الطرفين فى التخلص من سعد زغلول بعد أن عاد إلى مصر فى أبريل عام ١٩٢١ ،
واستقبل استقبال الفاتحين وأصبح كما وصفته جريدة التيمس يوم وصوله (أعظم
رجل فى العالم) !

وقال عبد العزيز فهمى فى مذكراته . . . « استقبل الشعب سعد زغلول استقبالا

الفاتحين ، أى أنه لم يبق فى البلد أمير ولا وزير ولا حقير إلا هرع لملاقاته.. رؤوس عالية تنحنى . . وتشبث سعد بأنه رئيس الأمة ، فله رياسة الوفد ، فنبهه عدلى إلى أن دعواه خطرة ، لأن للأمة رئيساً واحداً ، هو — إذ ذاك — عظمة السلطان فؤاد . . وعلى الرغم من ذلك أبى سعد إلا الرياسة ، ولما كانت إجابته إلى طلبه مستحيلة ، يأباها كل نظام ، فقد رفضها عدلى . عندئذ قامت القيامة ، وأخذ سعد يخطب قائلا عبارته المشهورة : « إن چورچ الخامس يفاوض چورچ الخامس ! »

فهل يكفى كل هذا ؟ . . لا . . بل يجب أن نشعل عدة أعواد أخرى من الثقاب لنرى على ضوئها ما كان يجرى وراء الستار ! وهنا نجد أن خير ما نفعل هو أن نأتى بصورة كاملة للموقف فى مصر بعد أن بدأ الخلاف يدب بين سعد زغلول وعدلى . . فقد حدث أن دعا سعد زغلول فى تلك الأيام عدداً من أعضاء حزب العمال فى مجلس العموم البريطانى الذى يمثل المعارضة لزيارة مصر ، ليشهدوا بأنفسهم سياسة حكومتهم الغاشمة ضد الشعب المصرى ، وكيف أنها فرضت على أغلبية الشعب المصرى المفاوضين الذين يفاوضونها فى الاستقلال ، بغير إرادة هذا الشعب ، حتى أصبح « چورچ الخامس هو الذى يفاوض چورچ الخامس » بتعبير سعد زغلول المشهور .

وأصيبت حكومة « عدلى يكن » بفزع من هذه الدعوة ، وإنى أعتمد هنا على مذكرات مستشار عدلى يكن باشا نفسه فى المفاوضات فى تلك الأيام ، وهو الدكتور يوسف نحاس الذى صحبه مع الوفد الرسمى إلى إنجلترا وفرنسا . وها نحن نشعل العود الأخير من علبة الكبريت لنرى على ضوئه ما يجرى فى الظلام !

ثروت يستنجد . . بعدلى يكن !

كتب الدكتور يوسف نحاس فى مذكراته « صفحة من تاريخ مصر السياسى الحديث » صفحتى ٥٤ و ٥٥ :

« دعانى عدلى يكن باشا إلى الغداء فى فندق (ماجستيك) بمدينة فيشى . تحدثنا طويلا . نفض كل منا لأخيه مكنون قلبه . تلقى عدلى خطاباً من وزارة الخارجية البريطانية جاء فيه أن ثروت (نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية) لا يوافق على سفر أعضاء من البرلمان البريطانى إلى القطر المصرى ، وذلك خشية أن يكون وجودهم سبباً فى اضطراب الأمن العام ، على أن لورد كيرزون (وزير الخارجية البريطانية) لا يستطيع أن يأبى عليهم جوازات السفر ، اللهم إلا إذا طلبت الحكومة المصرية إليه ذلك رسميا ، لأن منعهم تصرف خطير ضد الحرية ، بيد أن عدلى يكن باشا رئيس الوزراء لا يريد أن يتحمل تبعة هذا الطلب الصريح الرسمى .

فأعددت مشروع رد قلت فيه : « إن أولئك البرلمانيين يستطيعون السفر ، ولكن بصفتهم الشخصية . على ألا يباح لهم التحرى فى المسائل السياسية أو التدخل فى أمورنا الداخلية ، لأنه ليست لهم صفة رسمية ، أو توكيل لذلك ، وأن زغلول سيستخدمهم فى إذكاء الاضطرابات القائمة ، فما يساور ثروت من مخاوف له ما يبرره ، وفضلا عن ذلك فإن البلاد قد أعلنت بكل صراحة استنكارها لكل تدخل أجنبى فى مسائلنا الداخلية ، وما علينا إلا أن نضع تحت نظر لورد كيرزون هذه الاعتبارات ، تاركين له الحرية فى أن يرفض التصريح بإعطاء جوازات السفر ، أو أن يقيد إعطاءها بشروط . وقد تسلم عدلى منى مشروع الخطاب الذى وضعته ، على أنى لم أعلم النص الذى

وضعه بالاشتراك مع رشدى باشا نائب رئيس الوزراء ، وكان (عدلى) قد استدعاه من أجل ذلك .

ولم تستطع حكومة المحافظين أن تمنع نواب المعارضين من حزب العمال من السفر إلى مصر . . وسافروا إلى مصر فعلا . وبدأ سعد يقوم برحلات فى الأقاليم ، ومعه نواب حزب العمال . الذين يشهدون بأنفسهم من استقبال الشعب كيف أن حكومة لويد چورج تفاوض حكومة عدلى يكن التى تمثل الأعيان فقط ! . . وأبرق ثروت برقية سرية إلى عدلى يكن يقول له فيها : « إن حكمدار بوليس بورسعيد الإنجليزى حاول أن يمنع سعد زغلول من الزيارة فصاح فيه سعد : « أنت جبان ! » وتراجع الحكمدار . وشتم سعد زغلول الحكومة »

* * *

وكتب الدكتور يوسف نحاس فى مذكراته صفحة ٦٠ : « ذهبت لمقابلة عدلى صباح يوم ٢ أكتوبر ، فلما التقينا قلت له : « كيف تسمح حكومتنا بأن تُشتم على ملأ من الناس؟ وأن يُرمى حكمدار البوليس — وهو يقوم بتأدية واجبه — بأنه جبان والحكومة لا تحرك ساكناً ، ولا تتخذ أية إجراءات بشأن هذه التصرفات المثيرة ؟ . . إن نفوذ سعد يمتد ، وأسهمه فى صعود ، وإن وصول النواب البريطانيين — وقد كنا نتوقع أن يكون وجودهم صدمة للوفد — قد شد أزره ، وقوّى من نفوذه ، كل ذلك يجرى وأنت ياباشا صامت لا تقول شيئاً » ، وطالبت بتوجيه نداء إلى الأمة نناشدها أن تخلد إلى السكينة والاتحاد . وكان عبدالحميد بدوى (باشا) حاضراً أثناء الحديث ، فعارض رأيى قائلا : « إن سواد الشعب لا يستسيغ مثل هذا النداء ، وقد يكون من الأجدى أن نوجه نداء إلى سعد شخصيا ، أما أن نتوجه إلى البلد بنداء ، فقد يؤوّل هذا بأننا قد أصبحنا من المستضعفين » . فرددت قائلا : « إن ما ألاحظه على وفدنا ،

والإسكندرية احتفالا عظيما ، وخرجت لتحيتهم فى الطرقات جموع مختلفة الألوان ، مختلفة الأشكال ، وقد سارعت الحكومة فأصدرت الأوامر المشددة لمنع المظاهرات . وعلى الرغم من ذلك ، فإن شرذمات صغيرة تطوف الشوارع هاتفة اسعد والاستقلال ، ويظهر على الحكومة شيء من التردد المؤسف ، فقد وجهت وزارة الداخلية إلى سعد زغلول يوم أمس كتابا مفاده أن زيارته لمدينة طنطا غير مرغوب فيها ، لأسباب تتعلق بالأمن العام ، ونفس هذا التنبيه قد أعطى إلى مستر سوان (أحد زعماء حزب العمال البريطانى) وزملائه ، من الجنرال كونيجريف (القائد العام لقوات الاحتلال فى مصر) . . وفى المساء حصل تغيير كلى ، فإن هذين الحظرين اللذين انتشر أمرهما انتشاراً عظيما وصارا حديث الناس ، قد ألغيا ، وأصبح سعد والنواب البريطانيون أحراراً فى تنقلاتهم يذهبون حيث يشاءون . ولك أن تتصور الأثر المكدر الذى أحدثه هذا التراجع فى أنحاء البلاد ، والتشجيع الذى ظفر به أصدقاء سعد ، ويؤكدون أن هذه التعليمات الأخيرة مصدرها لندن ، وعلى كل حال فإنه فشل غير مستحب للحكومة لأنه يقلل من هيبتها ، وكان بالاستطاعة تفادى هذه السقطة ، مادامت الحكومة عالمة منذ أمد بعيد بالهدف الحقيقى الذى تهدف إليه زيارة النواب البريطانيين لمصر ، وإنى شخصيا لخجل متألم من كل ذلك . . »

ثم يقول الدكتور يوسف نحاس فى صفحة ٦٩ : « وبعد أن اطلع صدقى على هذا الخطاب قال لى : « إن من بين أعضاء وفدنا كثيراً من منتقديه ، منهم محمود عزمى وزير الحربية الذى تفوه بالكلمات الآتية : « إن مفاوضينا يمضون فى مفاوضاتهم كما لو كانوا نساء ! » . . وأكد لى صدقى أن هذه الكلمات قد قيلت فعلا ! »

الاستخفاف بالصحافة وعدم اكتراثه للرأى العام وللجماهير ، إن هذه الروح هى أكبر عدو لنا ، وهى أشد إضراراً بنا من أى شىء آخر ، ولا يصح فى الأذهان أن نقول إن الجمهور لا يفهم ، ويجب علينا ألا ندع وسيلة ما من شأنها أن تشعر البلاد بوجودنا ، وأننا لم نحد — ولن نحيد — ولا قيد شعرة عن برنامجنا ، وهذا النداء سيكون وثيقة من الوثائق التاريخية » .

ويظهر أن بدوى لا يعبأ كثيراً بالتاريخ ، إذ أنه قال هازّاً كتفيه : « ها . . ها . . التاريخ » ! !

ذهبت إلى عدلى فى الساعة الثالثة بعد الظهر فقال لى إنه قد وصلت أخبار جديدة أكثر تفاؤلا ، « وأن روح المصريين ياعزيزى لعظيمة جدا ، فقد أبرق إلىّ ثروت أن سعداً قد قوبل مقابلة فاترة فى بورسعيد ، وأن فشله فى المنصورة كان ذريعاً » . . ولكن ثروت نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية كان يخدع من القاهرة عدلى يكن رئيس الوزراء فى پاريس ! فالواقع أن الشعب خرج كله لاستقبال سعد زغلول وضيوفه فى الأقاليم ! »

يتفاوضون كالنساء !

وفى مذكرات الدكتور يوسف نحاس صفحة ٦٨ :

پاريس — الثلاثاء ٤ أكتوبر سنة ١٩٢١ :

« زرت إسماعيل صدقى باشا فى غرفته ، وأطلعته على كتاب وصلنى من أشيل صقلى (رئيس تحرير جريدة الجورنال ديكير) جاء فيه أن مستر سوان وزملاءه النواب البريطانيين هم بين ظهرانينا منذ خمسة أيام ، وقد احتفل بهم فى القاهرة

الأمير عمر طوسون

فى هذا الوقت أيضاً بدأ كبار الملاك ينفضون نهائيا عن سعد زغلول ، وينضمون إلى معسكر عدلى يكن . وفى صفحة ٧٠ كتب الدكتور يوسف نحاس فى مذكراته يقول :

« باريس — الأربعاء ٥ أكتوبر سنة ١٩٢١ : اجتمعت بعدلى أنا وإسماعيل صدقى ، وقلت له إن محمود أبو النصر كتب إلىّ بأن البرنس عمر طوسون قد تخلى عن سعد وأخذ ينتقده . فقال لى عدلى : « عرفت الآن لماذا أرسل إلىّ عمر طوسون برقية تعزية فى وفاة قريبة لى قرابة بعيدة ! » .

الإنجليز سيقبضون على سعد

وكتب الدكتور يوسف نحاس فى مذكراته صفحتى ٩٥و٩٦ :

« الأربعاء ٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ : فى الساعة الثانية والنصف قابل المستر لويد چورچ (رئيس الوزراء البريطانى) عدلى يكن باشا (رئيس الوزراء المصرى) وكان كيرزون وزير الخارجية مع المستر لويد چورچ ، فاستأذن كيرزون بالانصراف . واعتذر لويد چورچ بأنه غير متمكن من اللغة الفرنسية واستحضر آنسة لتترجم الحديث ، ولكنها لم تكن تحذق اللغة الفرنسية حذقا يمكنها من اضطلاعها بمهمتها ، فاضطر عدلى أحيانا أن يصحح ترجمتها . . وقال لويد چورچ لعدلى : « إن مايبذره زغلول ضدنا فى مصر من بذور الحقد قد نفرنا ، وأجفل رأينا

العام والبرلمان والوزارة . . وإن زغلول لأكبر عدو لاستقلالكم ، وإنه لرجل لا يحتمل . . ونحن نثق بك ولكن ليس لنا الثقة بوزارة برئاسة زغلول » .

ثم قال الدكتور يوسف نحاس : « إن عدلى لتساوره الشكوك خشية أن يلقى البريطانيون القبض على زغلول ! »

* * *

وفى صفحتى ٩٣ و ٩٤ كتب الدكتور يوسف نحاس مستشار عدلى باشا فى مذكراته : « استرضت مع عدلى باشا فى سيارته ظهرا ، فألفيت حالته المعنوية متداعية ، وعاودته آلام معدته التى كان يشكو منها ، فأخذت أسرى عنه . . . سلمت معه بأن الفوضى ضاربة أطنابها فى البلاد ، وأبديت شديد أسفى لضعف ثروت وقلت إنه كان من الواجب عليه أن يحول بين سعد ورحلته إلى الصعيد . فكان جواب عدلى أن المستر سكود الذى ناب عن اللورد ألنبى (المندوب السامى البريطانى) فى أثناء تغيبه فى إجازة ، عارض هذا المنع الذى أصدره ثروت ، فلم يكن فى وسعه إلا التسليم ، وهذا لشدما هو يغيض ! . . »

* * *

انتهت مذكرات الدكتور يوسف نحاس مستشار عدلى يكن فى المفاوضات . ولكن ماذا فعل ثروت باشا عندما أصر أحد النواب العمال على أن يسافروا مع سعد زغلول إلى الأقاليم ؟ ! . . هنا وضعت الخطة للتخلص من سعد زغلول ! خطة المحاولة الأولى لاغتيال سعد ، التى نستنتج منها أن سعداً أشار إليها فى السطور الستة المشطوبة فى مذكراته . . وهنا تنتهى علبة الكبريت التى معنا . . فقد أشعلنا كل أعواد الثقاب التى كانت فيها !

أراد الملك قتلي !

لاتزال السطور الستة فى مذكرات سعد زغلول مطموسة . إننا أضأنا شعاعا بسيطا فى ظلامها الدامس، وليلها الأسود ، ولكننا لم نستطع أن نضيء كل النور ! إن خبراء الخطوط الذين فحصوا السطور المشطوبة تبينوا فيها حرف « ك » فى آخر كلمة ملك ، مكتوبا فى هذه السطور خمس مرات ، بنفس الطريقة التى يكتب بها سعد زغلول كلمة «الملك»، ومعنى هذا أن سعد كرر فى هذه السطور الستة المشطوبة اسم الملك فؤاد خمس مرات ! فالحديث المشطوب — إذن — كان عن الملك . . وقد قلنا إن سعد زغلول كان يتصور دائما ، منذ عام ١٩٢١ أن السلطان فؤاد — الذى أصبح فيما بعد الملك فؤاد — اتفق مع عبد الخالق ثروت باشا (نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية سنة ١٩٢١) ومع الإنجليز ، على قتله! . . . ولكن لم يكن لدى سعد زغلول دليل على الجريمة . . كان لديه وقائع ، وشبهات ، وشكوك ، وريب ، وكان لديه كذلك خطة اغتياله كما قدمها له جهاز معلوماته فى أثناء رحلته فى الصعيد . . ولقد رأى سعد زغلول من التصرفات التى حدثت فى رحلته ما جعله يتأكد من هذه المعلومات ، ويعتقد أن خطة اغتياله كانت مسألة متفقا عليها بين جميع السلطات !

• • •

وقد تلقى سعد زغلول فى أثناء رحلته فى الصعيد مذكرة من جهاز المعلومات فى الثورة ، ونترك للأستاذ محمد الأنصارى عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ أن يروى فى مذكراته ما حدث :

« انتدبت من الجهاز السرى لمرافقة سعد زغلول فى رحلته النيلية إلى الصعيد . وقبل أن نصل إلى أسيوط تلقيت من جهاز المعلومات فى الثورة مذكرة خطيرة بادرت بعرضها على الفور على سعد زغلول وهذا نصها : « وضع محمد بدر الدين مراقب الأمن العام خطة لقتل سعد زغلول فى الصعيد ، وعرض الخطة على ثروت باشا رئيس الوزراء بالنيابة ووزير الداخلية فأقرها ، وعرضها على اللورد ألنبي المندوب السامى البريطانى فأقرها ، وعرضها على السلطان فؤاد ، فأقرها ، باعتبار أن هذا هو الطريق الوحيد للخلاص من الثورة ! . . وكانت الخطة فى منتهى البساطة :

١ — أن يرتدى عدد من الخفراء ملابس الأهالى .

٢ — أن يحدثوا شغبا فى أسيوط عند وصول سعد زغلول .

٣ — أن يكتب محمد بدر الدين إلى سعد زغلول يحذره من النزول من الباخرة النيلية فى أسيوط ، مخافة الاعتداء على حياته من الجماهير !

٤ — لن يصدق سعد زغلول أن الجماهير تريد أن تعتدى عليه ، وسيتحدى الحكومة وينزل إلى أسيوط ، ليظهر بأنه الزعيم الشعبى . .

٥ — يحدث شغب ، ويطلق الرصاص ، ويصاب سعد زغلول برصاصات . . وتصبح الحكومة غير مسئولة عن قتله لأنها حذرته ! » .

هذا هو ما ورد فى مذكرات الأستاذ محمد الأنصارى عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . ولكن كل هذه التفاصيل استنتاجات أو أخبار حصل عليها جهاز المعلومات للثورة فى تلك الأيام ، وقدمها إلى سعد زغلول .. ولكنها ليست إثباتات يمكن أن يعتمد عليها التاريخ فى إصدار حكمه فى جريمة كهذه !

* * *

وكتب الأستاذ محمد الأنصارى فى مذكراته :

« وحدث بعد ذلك أن وصل إلى الباخرة ضابط مصرى من قبل الأميرالاى محمود سامى قائد الأورطة المصرية المرابطة على شاطىء النيل فى أسيوط ، وسلمنى رسالة سرية من محمود سامى إلى سعد زغلول هذا نصها : «بلغتنا معلومات أن الحكومة تريد اغتيالكم عند وصولكم إلى أسيوط . إن ضباط الأورطة وجنودها مصممون أن يحموكم بأرواحهم . إننا نطلب أن ترسو الباخرة « نوبيا » فى حدود الشاطىء المحدد للأورطة ، لتكون فى حمايتها وحراستها ، حفظا لحياة زعيمنا من مؤامرة الاغتيال » . وعرضت الرسالة السرية على سعد زغلول ، فأمر بأن ترسو الباخرة حيث طلب الأميرالاى محمود سامى ، الذى كان من أنصار ثورة ١٩١٩ .

ولكن محاولة اغتيال سعد زغلول استمرت . . وقد أطلق الرصاص فعلا على الباخرة فى المكان الذى كان يقف فيه سعد زغلول ليخطب الجماهير ! ولكن الرصاصة لم تقتل سعد زغلول ، وإنما قتلت أحد أنصار الحكومة وهو خفير تنكر . . . » .

انتهت هذه الصفحة من مذكرات الأستاذ محمد الأنصارى عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ .

خطاب إلى السلطان

وقد كتب سعد زغلول خطابا إلى السلطان فؤاد يحتج فيه على حكومته ويتهمها فى الخطاب بأنها : « عمدت أخيراً إلى أخطر الوسائل ، وأشدها سلبا للطمأنينة ، وضررا بالنظام ، ذلك أنها أباحت لبعض المنتمين للوزارة بأن يستأجر بعض الأشرار ، ويؤويهم بأسلحتهم وعصيهم فى أسيوط ، لإحداث بعض الشغب

عند قدومنا ، وفعلا أحدثوه بأن هدموا الزينات التى كانت منصوبة ، وضربوا المحتفلين ، وأغرقوا بعضهم ، وأسالوا دم الآخرين . وتأكدنا أن الإشارة التى أعطيت لارتكاب هذا الشغب كانت من أحد المكلفين بحفظ النظام ، وعوض القبض على المشاغبين السفاكين ، أمر مراقب الأمن العام بمنعى من النزول إلى المدينة ، وكتب إلىّ بذلك ، ولم أرد معارضته منعا للفتنة ، وضنا لأيام ملككم أن تخضب بالدماء ، فبارحنا أسيوط إلى جرجا .

« غير أننا علمنا فى أثناء الطريق من مصادر موثوق بها ، أن مدير جرجا أخبر مراقب الأمن العام (محمد بدر الدين) بأنه سيحدث فى سوهاج عند قدومنا إليها أشد مما حدث فى أسيوط ، وأنه أمر مأمورى المراكز بأن يرسلوا المتشردين والمشبوهين مع الأسلحة إلى سوهاج ، كما أنه جمع فيها أغلب عساكر بلاد المديرية ، وأكثر خفرائها ، فى زى الأهالى ، وكلف كل عُمْدة أن يستحضر من ناحيته عددا من الأنفار بنبابيتهم ، وتنقّل فى المراكز أمس ، وعقد عدة اجتماعات حث الناس فيها على أن يعارضوا بالقوة زيارتى لمدينة سوهاج ! » .

* * *

وفى صفحة ٣٧١ من كتاب سعد زغلول للأستاذ العقاد قال : « كان مدير الأمن العام والمفتش الإنجليزى يطوفان الأقاليم لتحريض كل من يأنسون فيه معارضة لسعد على المقاومة ، والاستعداد للمهاجمة . وفى أسيوط أعدت « الإدارة » مئات من الخفراء لابسين الملابس الأهلية ، مزودين بسلاح الحكومة . وأرصدت فى دار على مقربة من مرسى السفينة أناسا من أتباع السراة المنشقين عن الوفد المصرى يتبعونهم للخدمة والعصبية لا للرأى السياسى والعقيدة » .

وفى صفحة ٣٧٢ من نفس الكتاب : « وبينما كانت جماهير القرى تلقى بأنفسها

فى غمار النيل ، وتستهدف الضرب والقتل والغرق لتسبح إلى الباخرة وتسمع سعد زغلول هتافها ودعاءها . كان المديرون والموظفون فى كل مكان يحولون بين سعد والنزول إلى البر مخافة من الجماهير ، ومحافظة على حياته من الأعداء السياسيين .. ولم لا ؟ . . فلعل عددا من هؤلاء كان مستعدا فى غمار المجتمعين بأسيوط لإطلاق الرصاص على سعد ، والنجاة بحياته ، بين الخفراء المشغولين بالمحافظة على النظام والجماهير المشغولة بالدفاع عن نفسها أو المذهولة من هول الحادث الشنيع ! »

من الذى أطلق النار ؟

وعندما أطلقت النيران فى أسيوط قتل أحد الخفراء المتنكرين وقيل إن الذى أطلق الرصاص هو الأستاذ حامد جودة . وتقدم حامد جودة فعلا معترفا بالقتل طالبا سماع الشهود من الفريقين ، حتى يكشف بذلك المؤامرة كلها ، فأبى المحقق أن يدون فى محضر التحقيق هذا الاعتراف. وكان سعد زغلول يؤكد أن الرصاص أطلقه رجال الحكومة ، وأنه هو الذى كان مقصوداً بهذا الرصاص ! . . وكان ثروت باشا نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية يؤكد أن هذه تخيلات فى رأس سعد زغلول . . وأن الذى أطلق الرصاص هم أنصار سعد وحدهم ، وأن الخفير قتل برصاصة أحد أنصار سعد زغلول !. . وجاء النائب العمومى وقال إنه حقق المسألة وثبت أن الرصاص أطلق من أنصار سعد زغلول فعلا ، وأن الرصاصة التى قتلت الخفير هى من رصاص أنصار سعد زغلول ! ... ووعدت الحكومة بتقديم أنصار سعد زغلول إلى محكمة الجنايات بتهمة القتل العمد !

واجتمع الوزراء برياسة ثروت وبحضور النائب العام ، وبحثوا فى تقديم سعد زغلول نفسه إلى محكمة الجنايات بتهمة أنه المحرض على إحداث شغب فى أسيوط ، وأنه حرض على الاعتداء على رجال السلطة التنفيذية ، وأن أنصاره هم الذين أطلقوا الرصاص ، وقتلوا خفير الحكومة ! وتحمس الوزراء لتقديم سعد زغلول إلى محكمة الجنايات ، وتحمس معهم النائب العام الذى تولى بنفسه التحقيق ! . . وكان المقصود من هذا تغطية مؤامرة اغتيال سعد زغلول فى أسيوط ! . . وفجأة توقف التحقيق ، وبقى السر فى هذا التوقف مكتوما من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٥٨ ، عندما نشر الدكتور « سيدنى سميث » الطبيب الشرعى مذكراته ، وهو الذى فحص جثة الخفير وجثث الذين أصيبوا بالرصاص فى أسيوط ، وظهرت الحقيقة ! وفى صفحتى ٨٨ و ٨٩ من المذكرات يقول الدكتور سيدنى سميث بالحرف الواحد :

« كان سعد زغلول يقوم برحلة خطابية فى الصعيد عندما وقعت بعض الاضطرابات ، وأطلقت النار على بعض الأهالى ، وأدت تحريات النيابة إلى أن كل الضحايا أصيبوا بنيران أنصار سعد زغلول . وفحص الدكتور عامر الجثث فلم يطمئن إلى صحة استنتاج النيابة ، وأرسلت العينات إلى معمل الطب الشرعى لفحصها ، فلم يظهر من العلامات التى بالجثث أنها ناتجة من رصاص مسدسات أو شحنة من طلقة نارية . بل كانت العلامات مطابقة للطلقات المربعة الشكل التى يستخدمها خفراء الحكومة الرسميون ! واستطعت أن أتأكد من ذلك عندما اكتشفت طلقة أحد الخفراء ملتصقة بالدم فى داخل أحد الأثواب ! وقدمت تقريرا برأيى إلى النيابة العامة ، وقلت إن النار أطلقت من رجال الحكومة لا من رجال سعد زغلول ! وكان من الواضح أن هذا التقرير يزعج الحكومة كثيراً ، لأن الحكومة

أعلنت فى تصريحات رسمية علنية أن أنصار سعد زغلول هم الذين أطلقوا النار ! . .
وأرسل النائب العام فى طلبى ، وسألنى النائب العام : « لماذا تفترض يا دكتور أن خفراء الحكومة مسئولون عن هذه الوفيات بإطلاق النار ؟ إن أمامى دليلا حاسما على أن أنصار سعد زغلول مسئولون وحدهم عن إطلاق النار ، وعن كل طلقة من الطلقات » . قلت : « قد يكون الأمر كذلك ياصاحب السعادة ، ولكن إذا كان هؤلاء الناس قد قتلوا بيد أنصار سعد زغلول ، فلابد أن أنصار سعد زغلول مزودون بأسلحة حكومية وبذخائر حكومية ! » قال النائب العام : « يؤسفنى أن تقف هذا الموقف ، وإنى أود — نظرا للأدلة التى عرضتها عليك — أن تعيد النظر فى تقريرك ! » . قلت : « يا صاحب السعادة ، إن تقريرى يتعلق بما وجدته فعلا ، ولن أعيد النظر فيه . إن ما تفعلونه بتقريرى أمر لا يهمنى ، ولكنى لا أستطيع أن أغير التقرير ! »

« وهذا ما كان . ألغت الحكومة المحاكمات التى كانت على وشك أن تبدأ ، وأخشى أن يكون تقريرى قد وضع على الرف ، إذ أننى لم أسمع عنه كلمة بعد ذلك ! » .

• • •

انتهت مذكرات الدكتور سيدنى سميث كبير الأطباء الشرعيين فى مصر فهل يكفى هذا لإثبات أن ثروت باشا ، وبدر الدين مراقب الأمن العام ، اللذين كانا يعملان مع السلطان واللورد أللنبى ، هما اللذان دبرا اغتيال سعد زغلول ؟ ! لابد من وثيقة أخرى تؤيد كل هذا ! لابد من اعتراف ، أو شهادة مكتوبة تقول صراحة إن ثروت باشا وبدر الدين دبرا فعلا اغتيال سعد زغلول فى أثناء رحلاته فى الأقاليم فى تلك الأيام . . وهنا نجد مذكرات قاض كان رئيسا لمحكمة استئناف

مصر ، إن فيها الدليل الخطير ! فى مذكرات عبد العظيم راشد باشا رئيس محكمة استئناف مصر ، ووزير الأشغال السابق ، كتب فى يوم ٧ مارس سنة ١٩٢٨ ، بعنوان « حديث مع محمود يوسف رشاد باشا » :

« قال لى محمود رشاد باشا إن ثروت باشا ، عند زيارة سعد باشا للمنصورة — وكان رشاد باشا عندئذ مديرا للدقهلية — كان ثروت يريد قتل سعد باشا بالفعل ، لأن بدر الدين بك (مراقب الأمن العام) يومئذ حضر إلى المنصورة وأسرّ الأمر إلى حكمدار البوليس قائلا له : « نريد أن نتخلص من سعد باشا هنا » ، فنقل الحكمدار الأمر إلى المدير (محمود رشاد باشا نفسه) . . وحضر محام يقول إنه يريد أن يمشى فى حفلة سعد باشا ومعه ١٥٠ نفرا من البحر الصغير لينادوا : « يحيا عدلى باشا ! » . وعلم المدير محمود رشاد باشا أنهم يحملون نبابيت ، وقال المدير للمحامى أمام بدر الدين ، إنه إذا فعل ذلك فسوف يحبسه هو ومن معه . . وعندئذ اعترض بدر الدين ، وطلب فى النهاية إلى المدير رشاد باشا أن يطلب تعليمات ثروت باشا (وزير الداخلية) تليفونيا ، وأبى المدير رشاد باشا ذلك . ثم تلقى المدير رشاد باشا تليفونا من ثروت باشا يقول له : « سيحضر عندكم سعد باشا ، وبالطبع سيحصل هيجان فى الخيمة ، والباقى معروف ! . فاهمنى ؟ » . . ويفسر رشاد باشا (مدير الدقهلية يومئذ) ذلك مع ما قاله بدر الدين للحكمدار ، بأن ثروت باشا كان يريد قتل سعد زغلول ! » .

* * *

ثم تمضى مذكرات عبد العظيم راشد باشا فتقول : « وأضاف رشاد باشا إلى ما تقدم أنه لام محفوظ باشا على ما صنع نحو سعد باشا بأسيوط . ويقول رشاد باشا إن جواب محفوظ باشا كان بمثابة اعتراف ، حيث قال : « إنه طلب منه قتل سعد باشا ، ولكنه رفض ! »

انتهى ما كتبه المرحوم عبد العظيم راشد باشا رئيس محكمة استئناف مصر في مذكراته . وقد كان سعد زغلول واثقا من المؤامرة التي دبرها السلطان فؤاد والإنجليز وثروت باشا لاغتياله ، وعهدوا إلى محمد بدر الدين بالتنفيذ . . ولقد أطلق محمود النحاس عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ الرصاص عقب ذلك بشهور على محمد بدر الدين، فأصابه في صدره بجروح بليغة ولم يقتله . . وعندما مات بدر الدين بعد ذلك بثلاث سنوات موتا طبيعيا ، بأزمة قلبية في قطار بفرنسا ، وكان الملك قد أنعم عليه بلقب الباشوية ، وأصبح بدر الدين باشا، كتب سعد زغلول في مذكراته يوم الجمعة ١٢ يونيو سنة ١٩٢٥ يقول :

« نعت أخبار أوربا وفاة بدر الدين باشا في السكة الحديد بين مرسيليا وپاريس. وكثير من الناس شمتوا فيه ، ولكن لا ينبغي أن يشمت في الموت شامت ، لأنه مصيبة عامة لا يخلو منها إنسان ، ولا يعرف أحد متى تنزل به ، ولا بأى أرض تدركه . على أن الشماتة في عمومها ، من أخلاق الأدنياء ، لا من صفات الشرفاء . . »

انتهت قصة محاولة اغتيال سعد زغلول الأولى . . ولكننا نريد أن نثبت أن الملك فؤاد أراد أن يغتال سعد زغلول مرتين ، وأن السطور المشطوبة في مذكراته تشير إلى ذلك . والمحاولة الأولى قد وقعت عام ١٩٢١ ، وبعد أن فشلت المحاولة بشهور قبض الإنجليز على سعد ونفوه إلى عدن ثم إلى سيشل ، ثم إلى جبل طارق . وهنا قد يقول قائل : « لعل الملك فؤاد أراد ، في المرة الأولى ، أن يقتل سعد زغلول بالرصاص في عام ١٩٢١ ، ولعله في المرة الثانية أراد أن يقتله سياسيا ! » . . والواقع أن الملك فؤاد تحالف مع الإنجليز ووزارة زيور باشا وأعلنوا الحرب على سعد زغلول بعد استقالته عقب مصرع السردار . . وكانت حربا شعواء ، قاسية ، مستمرة ، وحشية ، استعملت فيها كل الوسائل والأسلحة للقضاء على سعد زغلول

وثورة ١٩١٩ . . وفى مذكرات سعد زغلول صورة هذه الحرب ، وأسبابها ، وهى صورة أيضاً عن الطبقة العالية وأصحاب المناصب الكبيرة ، الذين لا يستطيعون أن يصمدوا للطغيان ، ولا أن يثبتوا أمام الاضطهاد ، وكيف جاء وقت من الأوقات كان كبار موظفى الدولة يعاملون سعد زغلول كنبوذ ، يخشون مصافحته ، ويتخوفون من محادثته ، خشية أن يغضب السلطان !

وكتب سعد زغلول فى مذكراته يوم ١٠ مايو سنة ١٩٢٥ : «الحالة العامة الآن فى البلاد رديئة جدا ، فإن الحكومة أصبحت استبدادية ، بالمعنى المطلق ، فهى لا تحترم حقا ، ولا عدلا ، ولا قانونا ، ولا تحجم عن أى منكر يحقق غرضها ، وغرضها إلغاء النهضة القومية ، وإماتتها ، بحيث ينصرف الناس عن الاشتغال بالسياسة ، ويعدلون عن المطالبة بالاستقلال عدولا تاما ، ويستبدلون الحركة العامة التى ابتدأوها ، وخطت بهم خطوات واسعة ، بالسكون المطلق عنها ، وبذلك يتهيأ لها الوصول إلى الحصول على مجلس نواب من المستسلمين الذين لاهم لهم من الحياة ، إلا أن يملأوا بطونهم وجيوبهم ، وحينئذ تتمكن من الاتفاق مع الإنجليز على ما يرضيهم ! . . والوسائل التى توصل — فى اعتبارها — إلى هذا الغرض متعددة ومختلفة ، ومنها الترغيب والترهيب للموظفين ، بترقية كل من يكون فيه استعداد لأن يتخلى عن ذمته وعقله للحكومة ، فلا يستحسن إلا ما استحسنت ، ولا يستقبح إلا ما استقبحت ، ولا يتردد فى تنفيذ ما أرادت ، مهما كان فيه من الظلم والغدر ، أو بحرمان كل من قعدت ذمته عن اتباع هواها ، وأبت أخلاقه أن يظلم ظلمها ، من كل ترقية ، وإبعاده عن مكان راحته ، إلى مكان تكون متوافرة فيه أسباب الشقاء ، أو برفته ، أو تنزيل درجته . . ومنها تعطيل مصالح الذين يكون فيهم شعور وطنى وحياة قومية ، وضرب من يمكن ضربه منهم ، وسجنهم ، والتمثيل بهم ، بسبب ، وبغير سبب ، وتلفيق التهم الباطلة عليهم ! »

وكتب سعد زغلول فى مذكراته يوم ٣ يونيو سنة ١٩٢٥ : « كنت أمس بمأتم إبراهيم سعيد باشا ، وجلست بجانب الشيخ أبو الفضل شيخ الأزهر ، وشعرت منه الحذر من محادثتى ، فأردت أن أفسد عليه حذره ؛ فأقبلت عليه ، أسأله معنى آية كان يتلوها المقرئ من القرآن ، فأخذ يشرحها ؛ ولكن بصوت عال ، علوا مخالفا لعادته ، ولما ينبغى أن يكون عليه مجلس يتلى فيه القرآن ! . . وفهمت من تعلية صوته ، أنه يريد بها الإشهاد على أنه لم يحادثنى فى غير أمر شرعى ! . . وعند خروجى من الخيمة رأيت أحد المديرين ، فلم يكد يسلم حتى ولّى مسرعا ! ! ولما عدت من النزهة إلى المأتم ، مر جمع من المنصرفين من المأتم من أمامى سراعا ، حتى لا يسلموا ، وما عرفت منهم أحدا . أوردت ذلك إشارة لما ألم بالنفوس من ضعف ، وما حل بالعزائم من خور . وليس هذا وحده دليل هذه الحالة ، ولكن أدلتها لا تخفى. ولقد يصعب على أن أفهم أن الإنجليز يسارعون إلى خطة تقوينا من هذا الضعف وتخرجنا من هذا المأزق ، لأنهم يكونون إذن حمقى ، وما عهدناهم كذلك . إن تلك غمة ليس لها إلا عناية الله تكشفها ! »

* * *

وفى يوم ٥ يوليو سنة ١٩٢٥ كتب سعد زغلول فى مذكراته يقول : « لا أميل أصلا إلى ما تناقله المقربون من دار المندوب السامى ، ويطوفون به على الأذهان ، من أن الإنجليز غير راضين عن الحالة الحاضرة ، ويريدون تبديلها ، وأنهم غير راضين عن الملك ومحل ثقته نشأت باشا ! . . يقولون هذا ، ولا يأتون بقصة لعدم هذا الرضاء ، وكل الدلائل تدل على أن جلالته سائر فى طريق تؤدى إلى غايتهم ، وهى التى ترمى إلى إضعاف الحركة الوطنية ، بل إلى إماتتها . وهذا حزب الاتحاد ،

يتقدم كل يوم فى هذا الطريق ، بما تجمع له الإدارة من الأمراء ، وماتسوق إليه من الأعضاء ، وما يبثه فى صدور الناس من الخوف من الملك ، ومن اتقاء غضبه ، بعدم الاستمرار فى مناصرة السعديين والإنسلاخ عنهم ، إلى هذا الحزب المشئوم . نعم هذا اعتقادى ، ولولا بقية حياء فى كثير من الناس ، لالتمسوا منهم (الإنجليز) إنقاذهم . ولكن هل ينقذ القط الفأر إذا وقع فى الفخ ؟ وهل يبقى اللص على مال طلبه منه المسروق ؟ . . يارب ! لا سبيل النجاة إلا منك ، وبالاتكال عليك ، ولموت شريف ، خير من الذل ! »

• • •

ولكن الذى قرأناه بين السطور المشطوبة يوحى إلينا بأن محاولة القتل لم تكن محاولة قتل سياسى فقط ، وإنما هى محاولة قتل بالرصاص ! وأن الملك فؤاد حاول أن يقتله مرتين ! .. ونعود نقلب صفحات مذكرات سعد زغلول من آخرها ! إننا نقف فجأة أمام إحدى صفحات مذكراته فى عام ١٩٢٦ ، ونجد فيها شيئا ، أو أشياء ، قد تصلح أن تكون خيطا يوصلنا إلى ما نريد .. إن سعد زغلول يكتب يوم الأربعاء ١٩ مايو سنة ١٩٢٦ ما يأتى : « كان قد زارنى محمد محب باشا (صديق الملك فؤاد) ووزير المالية السابق من بضعة أيام ، واستسمحنى ببعض عبارات لينة ، ووجدت من نفسى عطفا عليه ، ولكنى سمعت أمس من محمد محمود خليل عبارات عنه لا تطمئن الخاطر من جهته ، وتشير إلى أنه من أنصار السراى وأعداء الوفد . وقد غابت عن ذاكرتى هذه العبارات ، ولكن أثرها باق فى النفس . وبهذه المناسبة يؤسفنى أن نتصور أملا فى الذين تخلوا عنا ، ونلاحظ أن ما لاحقنا من أذى ، كان مصدره ما عملنا من خير . حضر الباشا المذكور عند وصولنا إلى هذه النقطة ، واستأذن علينا فى الصعود إلينا فأذنا له ، ونحن فى انتظار لقائه ، جعل الله منه خيراً ! . .

وجاء محب ، وقال إنه من بضعة أيام قابل الملك ، فوجده متأثراً من التهجم عليه ، فدافع عنى أمامه ، بما لم أفهمه تمام الفهم . وقال محب إنه تكلم فى الأمر مع عدلى باشا طويلا ، ولكنى لم أفهم منه ما الذى انتهى إليه كلامهما . وكل مافهمته منه ، وهو كثير الكلام ، وكثير التكرار ، أن الاتفاق مع الملك لازم لمصلحة الأمة ، وأنه يجب السعى إليه ، فوافقته كل الموافقة على ذلك ، وأوضحت له أنى لم أفعل شيئا ضد هذا (الملك) . . وأنه أحزننى أن يستغل الملك حادثة السردار ضدى ، وأن يصرف همه لإسقاطى ، ولكن الله لم ينجح مسعاه ، وأظهرنى عليه مرتين ! ولا أدرى لماذا هو ضدى ، مع أنى لا أعاكسه فى شىء ، ولا أزاحمه على شىء ، فله عرش الأعناق ولى عرش القلوب ، أعرف أيهما أرفع ! لقد حافظت على احترامه ووقفت عند الواجب له . وحدث أنى استفهمت فى أحد الأعياد ما إذا كان يقابلنى إذا حضرت ، فلم أفز بخطاب . وإنى أحترمه ، ولكن لا أعبد إلا الله . ومن المستحيل أن أذهب إليه بغير دعوة منه إلخ . . وجاء فى كلامى له أن الملك لا يملك أن يعطينى مايرضينى ، فلا أرغب فى رتبة ، ولا نيشان ، ولا وظيفة ، ولا أريد إلا أن أموت حرا ، كما ولدت حرا ، وسيان عندى غضبه ورضاه إلخ . . »

* * *

انتهى ما كتبه سعد زغلول فى مذكراته يوم ١٩ مايو سنة ١٩٢٦ ، ويهمنا من هذه السطور ثلاثة ، هى قول سعد : « أحزننى أن يستغل الملك حادثة السردار ضدى ، وأن يصرف همه لإسقاطى ، ولكن الله لم ينجح مسعاه ، وأظهرنى عليه مرتين » . . فما هما المرتان اللتان أظهر الله فيهما سعد زغلول على الملك فؤاد وجعله يفشل فى مسعاه ! ؟ إننا عرفنا المرة الأولى فى محاولة اغتيال سعد زغلول فى عام ١٩٢١ أثناء رحلاته فى الأقاليم . . فما هى المرة الثانية ؟ . . لعل سعد

زغلول يقصد محاولة اغتياله فى يوليو سنة ١٩٢٤ عندما كان رئيسا للوزارة .
ولكن الغريب ، والمريب ، أن سعد زغلول لم يكتب فى مذكراته سنة ١٩٢٤ كلمة واحدة عن حادث إطلاق الرصاص عليه فى ١٢ يوليو سنة ١٩٢٤ ، ولا عن التحقيق الذى يجرى ، ولا عن القاتل ، ولا عن المحرض ! . : مع أن سعد زغلول اعتاد فى مذكراته أن يكتب كل شيء : إذا أصيب ببرد ، إذا أصيب بعسر هضم ، إذا ارتفعت كمية السكر ، إذا أصيب بأرق ، إذا ارتفعت درجة حرارته .. ولكنك لا تجد كلمة واحدة فى تلك السنة كلها عن الرصاصات التى أطلقت عليه ، لا بعد الحادث ، ولا بعد خروجه من المستشفى ، ولا بعد ذلك بشهر ، أو بشهرين أو ثلاثة أشهر !

ونقلب مذكرات سعد زغلول فى عام ١٩٢٥ . . وفجأة نتوقف قليلا !
فى يوم الجمعة ١٢ يوليو سنة ١٩٢٥ ، كتب سعد زغلول فى مذكراته يقول : « فى مثل هذا اليوم من العام الماضى ، كان الاعتداء على حياتى فى محطة القاهرة ، وكان لهذا الحادث رجة عظيمة ، فى مصر وأنحائها . واليوم ليس له ذكر ، لا فى جريدة ، ولا فى كتاب » . إن هذه السطور القليلة فيها مرارة ، ولكن فيها شكا وريبة ! . . ما هو السر فى الستار الذى أسدل فجأة على محاولة اغتيال سعد زغلول ؟ ولماذا هذا الصمت المريب ؟ إن سعد زغلول يبدو فى هذه السطور كأنه يرى أن سرا خفيا هو الذى أدى إلى إسدال الصمت والنسيان على هذا الحادث الخطير . . فلمصلحة من هذا الصمت الذى يبدو فيه من الثرثرة أكثر من الكلام ؟ !

ولكن بعد صفحات من المذكرات يبرز سطران غريبان بين هذه السطور الكثيرة ! فى يوم الأربعاء ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ كتب سعد فى مذكراته عن علاقة حسن نشأت بمحمود إسماعيل فى قضية السردار ، ثم قال : « وأكد لى أمس

بعضهم أن مكتب محمود اسماعيل - أثناء وجود حسن نشأت بالأوقاف - عثر فيه على رصاص ، وتقدم إلى نشأت فأخذه ، ولم يظهر له من بعد أثر . . ولقد كان نشأت وكيلا لوزارة الأوقاف عندما أطلق الرصاص على سعد زغلول فى يوليو سنة ١٩٢٤ ، فهل يقصد سعد زغلول أن لهذا الرصاص علاقة بالرصاص الذى أطلق عليه وهو رئيس للوزراء ؟! وهل هو يريد أن يقول إن نشأت وكيل الأوقاف له صلة بمحاولة اغتياله وهو رئيس للوزراء ؟! وخاصة أن نشأت كان فى ذلك الوقت على صلة وثيقة بالملك ، وكان مستشاره الأول ، حتى إنه عين بعد حادث إطلاق الرصاص بأسابيع وكيلا لديوان الملك ورئيسا له بالنيابة ! . ولكن هذه الإشارة العابرة لاتدل بعد على اتهام صريح ولا تؤيد كل التأييد استنتاجنا بأن الستة السطور المشطوبة من المذكرات تقول إن الملك فؤاد هو الذى دبر اغتيال سعد زغلول وهو رئيس للوزراء ! .. ولهذا يجب أن نمضى فى البحث والتنقيب لعلنا نجد فى الصفحات التالية ما يؤكد حدسنا وتخميننا واستنتاجنا بأن سعد زغلول قال فيما قال فى السطور المشطوبة إن الملك هو الذى دبر محاولة اغتياله وهو رئيس الوزراء .

إشاعات فى كثير من الجهات !

ونمضى نقلب مذكرات سعد زغلول . . وإذا بنا نجد شيئا خطيرا ، لعله يزيد الضوء كثيراً على الستة السطور المشطوبة شطبا غليظا فى مذكرات سعد زغلول . فى يوم الأربعاء ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ كتب سعد زغلول يقول بالحرف الواحد : « الإشاعات متواترة فى كثير من الجهات بأن الاعتداء على حياتى كان بتدبير نشأت (رئيس الديوان الملكى بالنيابة) ، وأن أخا المتهم مستعد لأن يبدى معلومات هامة فى هذا الخصوص » . وهذا اتهام خطير ، ولا يكتبه سعد زغلول إلا إذا كان

واثقاً مما يقول ، فإن كل ما كتبه عن الإشاعات ، عن التحقيق فى قضية السرداز مثلا ، ظهر أنه منقول عن التحقيقات بدقة ! فما الذى جعل سعد زغلول يسجل هذه الإشاعات المتواترة ؟ لابد أن لديه معلومات — أو على الأقل شكوكا — فى أن تدبير إطلاق الرصاص عليه كان من حسن نشأت باشا ، وهو وكيل للأوقاف ومستشار للملك، ولكن هل حسن نشأت باشا هو الذى دبر الاغتيال ، وهل دبره بدون علم الملك؟ ! وهل من المعقول أن يقتل الملك رئيس وزرائه ؟ إن والد الملك فؤاد فعل هذا الشيء مع وزيره الأول ! ! . . فى صفحة ٧٤ من كتاب الأستاذ عبد الرحمن الرافعى « عصر إسماعيل » يروى المؤلف أن الخديو إسماعيل قتل وزيره الأول إسماعيل صديق باشا وزير المالية، فاستدعاه إلى قصر عابدين وصحبه إلى قصر الجزيرة ، حيث قبض عليه وأمر بقتله ، وألقى بجثته فى النيل . وقال الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى ذلك : « ولعمرى إن هذه الوسيلة فى التخلص من الرجل ، ليست مما تستسيغه الشرائع والنظم والأخلاق ، فإن اغتيال الناس غدرا عمل لا يليق أن يصدر من النبلاء بله الملوك والأمراء . فهل يمكن أن نستنتج من هذا أن الملك فؤاد أراد أن يفعل مع رئيس وزرائه سعد زغلول ما فعله جده محمد على من قبل ، وما فعله أبوه ؟

ولكن لماذا يحاول الملك فؤاد قتل رئيس وزرائه سعد زغلول . ؟ لقد كان سعد يحاول أن يخلع السلطان فؤاد فى الثورة ، وحاول أن يخلع الملك فؤاد وهو فى جبل طارق ، وحاول أن يكون من حق الشعب تعديل مواد الدستور وبينها النصوص الخاصة بالعرش . ثم جرت الانتخابات ونال سعد زغلول الأغلبية ، وتظاهر الملك فؤاد بأنه سيحترم إرادة الأمة . . وراح فؤاد يتظاهر بصداقة سعد زغلول ، فلماذا يدبر اغتياله ؟ . . إن سعد زغلول مصرّ على اتهام

الملك . . وقد كتب اتهامه الأول لنشأت باشا بأنه هو الذى دبر حادث إطلاق الرصاص عليه ، وهو رئيس الوزراء، كتبه سعد فى مذكراته يوم ٢٥ نوفبر سنة١٩٢٥.
وبعد ذلك بخمسة أيام فقط عاد سعد يكتب هذا الاتهام بصورة أقوى وأوضح .
فقد كتب سعد زغلول فى مذكراته يوم ٣٠ نوفبر سنة ١٩٢٥ ما يأتى بالحرف الواحد :
« لقد غدر الملك بى ، وقابل إخلاصى له بالنكاية بى ، ويظهر أنه كان ينوى لى السوء من أول الأمر ، وإنما كان يصانعنى حتى قيل وتواتر ، خصوصا فى هذه الأيام ، أن نشأت هو الذى دبر حادث الاعتداء على حياتى ، وأن الإنجليز اشتبهوا فى ذلك ، وهم مهتمون بالبحث عنه مع مقتل السردار » .

انتهى ما كتبه سعد زغلول . ولكن الإنجليز لم يهتموا وقتها بالبحث عمن دبر إطلاق الرصاص على سعد زغلول ! . . لأنهم كانوا يعرفون ! . . ولأن المسدس الذى أطلق منه الرصاص على سعد زغلول اختفى . . واختفى فى جيب شخص يعرفه الإنجليز جيداً ! . . فمن هو ؟ .

من الذى أخفى المسدس ؟ . . ومن الذى دبر الجريمة ؟

فى صباح يوم السبت ١٢ يوليو سنة ١٩٢٤ دخل سعد زغلول محطة القاهرة ليركب القطار إلى الإسكندرية. الجماهير مزدحمة. الهتافات تدوى بحياة سعد زغلول. الشعب يتزاحم لتحيته. جدران وأسقف المحطة تهتز من صراخ الشعب الذى يدوى كالرعد ! وفجأة انطلقت عدة رصاصات ! وإذا بسعد زغلول يضع يده على صدره والدم يسيل منه ! . . إن شابا يرتدى بدلة رمادية برز من إحدى عربات الدرجة الثانية وأطلق الرصاص على سعد زغلول ، فأصابه فى ساعده الأيمن ومس أعلى الثدى ، ودخلت رصاصة تحت القلب . وقبضت الجماهير على المعتدى، وكادت تفتك به .

وأنقذه البوليس بصعوبة ! وظهر أن اسمه عبد اللطيف عبد الخالق، وهو طالب طب بإحدى جامعات ألمانيا، وصل إلى القاهرة قبل وقوع الحادث بشهر، وعمره ٢٢ سنة.

ونقل سعد زغلول إلى قاعة الاستراحة فى المحطة، والدم ينزف منه. ورأى سعد الناس يبكون، فقال لهم : « لا تحزنوا، إذا مات سعد فإن مبدأه لا يموت، أنتم من بعدى فاستمروا فى تنفيذ برنامجكم الوطنى . لنمت فى سبيل الوطن .. نموت نحن وليحى الوطن ! لا تكتئبوا ولا تهتموا . إلى الأمام دائما، إلى الأمام ! »

ونقل سعد إلى المستشفى، واستطاع الأطباء استخراج رصاصة . ولكن الرصاصة الثانية بقيت فى جسمه لم يستطيعوا استخراجها لأنها كانت تحت القلب . وبقيت فى موضعها إلى أن مات سعد بعد ذلك بثلاثة أعوام ! . . إن إطلاق الرصاص على رئيس الوزراء يحدث مثله فى كل بلاد العالم، إن جميع قادة العالم تعرضوا لحوادث الاغتيال ولمحاولات الاغتيال... ولكن الشىء الغريب أن المسدس الذى استعمله الجانى فى محاولة اغتيال سعد زغلول، اختفى . . على الرغم من أن الجانى أكد أن ليس له شركاء !! . . ولكن الشىء الأغرب أن الأستاذ محمود سليمان غنام المحامى شهد فى التحقيق بأنه رأى الضابط إنجرام بك يضع المسدس فى جيبه، وإذا بالضابط الإنجليزى ينكر فى التحقيق أنه وضع المسدس فى جيبه، ويقول إنه وضع فى جيبه يد منشته السوداء التى كسرت فى الزحام ! . . وأكد محمود غنام أنه رأى إنجرام بك يأخذ المسدس من يد الجانى، ويضعه فى جيبه . . وجاء عدد كبير من الشهود يدلون بهذه الشهادة نفسها . . وأمر النائب العام بوضع إنجرام بك بين عدد من ضباط البوليس الإنجليز، وأجرى عملية عرض له أمام الشهود . . وإذا بالشهود جميعا يخرجون إنجرام بك، ويقولون إنه هو الذى أخذ المسدس من الجانى ووضعه فى جيبه!

والشىء الغريب الثانى أن حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف يومئذ سارع

إلى حضور التحقيق ، ليلا ونهارا . بينما وكيل الأوقاف ليس له علاقة بالتحقيقات وكل ما هو معروف عنه أنه أقرب المقربين للملك فؤاد ومستشاره الأول ، ووسيطه لدى سعد زغلول ! . . والشيء الغريب الثالث أن القصر الملكي كان مهتماً بإثبات أن عبد اللطيف عبد الخالق مجنون، وجاء الطبيب الإنجليزي الدكتور روجن باشا كبير أطباء الأمراض العقلية يشهد بأن عبد اللطيف عبد الخالق مجنون ! . . والشيء الغريب الرابع أن الذين كانوا يشرفون على التحقيق من رجال البوليس كانوا تحت إمرة إنجرام بك وكيل الحكمدار الذى أخفى المسدس أداة الجريمة فى محاولة اغتيال رئيس الوزراء . . والشيء الغريب الخامس أن البوليس لم يظهر اهتماما بأن يعرف الذين كانوا على علاقة بالطالب عبد اللطيف عبد الخالق فى ألمانيا ، والذين شجعوه على العودة فجأة إلى القاهرة بدون سبب معقول. وأن إنجرام بك قال من اليوم الأول إن المتهم مجنون ولا داعى للبحث عن شركائه . فإذا لم يكن له شركاء فأين اختفى المسدس ؟

هذا سؤال لم يحاول إنجرام بك ولا غيره الإجابة عليه !

والشيء الغريب السادس أنه بعد استقالة سعد زغلول مباشرة ، حفظ التحقيق ! . . والشيء الغريب السابع أنه بعد أن أودع عبد اللطيف عبد الخالق مستشفى الأمراض العقلية . صدر أمر من المستشفى بأن يمنع أى شخص من زيارته، إلا بعد الاتصال بصاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس الوزراء الجديد ووزير الداخلية ! . . والشيء الغريب الثامن أنه بعد ذلك بعامين نشرت مجلة السياسة الأسبوعية مسابقة فى الشطرنج ، فإذا بالفائز الأول فيها هو عبد اللطيف عبد الخالق نزيل مستشفى المجاذيب . والمفروض أنه مجنون ، فكيف يستطيع مجنون أن يحل مسابقة عويصة فى الشطرنج ؟ هذا سؤال لم يستطع أحد أن يجيب عليه ! ! . . والشيء الغريب التاسع أنه عرف بعد أن أذيع أن الملك فؤاد أرسل إلى سعد زغلول رسالة

لمناسبة إصابته يقول له فيها: «إن صحتك أثمن شيء فى الدولة». بعد هذه الرسالة الرقيقة عرف أنه عندما جاء خبر إطلاق الرصاص على سعد إلى الملك فؤاد — وكان يومها فى قصر المنتزه فى الإسكندرية — قال الملك فؤاد لسعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء، تليفونيا: «اذهب وزر سعد باشا.. فإذا كانت إصابته قاتلة فتستمر التشريفات. وإذا لم تكن قاتلة، تلغى التشريفات!..» وذهب سعيد ذو الفقار باشا ومعه الدكتور محمد شاهين باشا طبيب الملك الخاص إلى المستشفى، وعرفا أن الإصابة غير قاتلة.. وصدر الأمر بإبطال تشريفات عيد الأضحى!

وكان سعد زغلول يشعر أن فى جريمة الاعتداء على حياته شيئا مريبا!.. ثم بدأت المعلومات تتسرب عن تدبير حادث الاعتداء، ومن هنا كتب سعد زغلول فى مذكراته يقول إن الإشاعات تواترت عن أن حسن نشأت هو الذى دبر الاغتيال!.. فلقد قيل إن عواصم أوربا كانت فى ذلك الوقت مليئة بجواسيس القصر الملكى، وبرجال الملك فؤاد، فقد انتهز الملك الفرصة — قبل الانتخابات — وملأ جميع مناصب المفوضيات المصرية فى الخارج برجال القصر، ومحاسيب القصر وعملاء القصر! وكان نشاط هؤلاء العملاء على أشده فى ألمانيا، بسبب نشاط جمعيات الطلبة فيها، وبسبب ما تردد يومها من أن للخديو السابق اتصالات ببعض المصريين فى ألمانيا.. وحدث أن عرف أحد عملاء القصر الطالب عبد اللطيف عبد الخالق الذى كان يدرس الطب، ثم تحول إلى دراسة الكيمياء وعرف أنه مخبول وأنه مغرور وأنه مصاب بداء العظمة فراح يملأ رأسه بأفكار: هى أنه يستطيع أن يقضى على سعد زغلول، وأنه إذا تخلص منه استطاع أن يؤلف حزبا، ويتزعمه ويحقق لمصر ما لم يستطعه سعد زغلول!.. والذين عرفوا عبد اللطيف عبد الخالق فى ألمانيا من الطلبة المصريين يقولون إنه كان من السهل التأثير عليه، سهل الانقياد وهو

فى الوقت نفسه غريب الأطوار ، مملوء بأفكار العظمة ، وأنه يرغب فى أن يقوم بعمل ضخم . واتصل عميل القصر الملكى بالملك فؤاد ، وعرض عليه الفكرة ، فرحب بها الملك . واتصل الملك بصديقه إنجرام بك فرحب بالفكرة ، فالإنجليز المحليون يريدون أيضا التخلص من سعد زغلول . وكان الملك فى تلك الأيام قد ضاق بسعد زغلول بسبب الخلاف بينهما على تعيين أعضاء مجلس الشيوخ . الملك يقول إن هذا من حقه ، وسعد زغلول يقول إن الملك يملك ولا يحكم ، وأن هذا من حق الوزارة لا من حق الملك . . وهدد سعد باستفتاء الشعب . وخضع الملك لسعد زغلول !

وكان جميع الموظفين الإنجليز فى الحكومة المصرية ساخطين ، لأن الوزراء يتدخلون فيما لا يعنيهم . . وقد تعود الموظفون الإنجليز أن يكونوا هم الحكام . . وبدأ سعد زغلول فعلا يتخلص منهم واحدا واحدا . . وتضايق الإنجليز . لأن سعد زغلول انتصر على الملك فى معركة تعيين الشيوخ . وكان هذا فى الأيام الأولى لتأليف الوزارة . . وتظاهر الملك بأن هذه المسألة لم تترك أثرا فى نفسه . ولكنه أضمرها ضد سعد زغلول . . ثم كان أن جىء بعبد اللطيف عبد الخالق إلى القاهرة ، ومكث فيها بضعة أسابيع يراقب سعد زغلول . ثم أعلن فى الصحف أن سعداً سيسافر فى يوم السبت إلى الإسكندرية ، ليحضر تشريفات عيد الأضحى . وحددت الصحف موعد السفر . . وكانت هذه هى الفرصة المطلوبة . . ثم ذهب عبداللطيف عبد الخالق مع رجل القصر الخفى إلى محطة القاهرة ، وأطلق عبد اللطيف عبد الخالق الرصاص . . وانتزع إنجرام بك المسدس منه ووضعه فى جيبه ، ثم انتهز فرصة الزحام وأعطاه لرجل القصر الخفى الذى كان مع عبد اللطيف عبد الخالق فى المحطة !!

ومعنى هذا بوضوح أن هناك شركاء كانوا يعلمون بالحادث وموعده ، وأنهم أشاعوا على الفور أن أرمنيا هو الذى ضرب سعد زغلول بالرصاص ، لتحويل الأنظار

عن القصر . . ثم لما فشلت هذه المحاولة قال رجال القصر أنفسهم — وفى مقدمتهم سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء — إن القصر لديه معلومات بأن هذه حركة دبرها الخديو عباس مع رجال الحزب الوطنى ، وأن نشأت باشا قال نفس هذا الكلام للمحققين الذين اتجهوا هذا الاتجاه الكاذب ، وتاهوا فيه. ثم عندما تبين للملك أن المحققين تأكدوا من أن هذا الاتهام مختلق . . أوعز إلى زوج ابنته محمود فخرى باشا وزير مصر المفوض فى باريس بأن يبرق للحكومة المصرية بأن هناك مؤامرة من الخديو عباس لخلع الملك فؤاد . . وبعد ذلك استدعى حسن نشأت باشا محمود فهمى القيسى مدير الأمن ، وأبلغه أن لدى القصر معلومات بأن هناك مؤامرة لقلب نظام الحكم! . وإذا بالتحقيق يتوقف فى محاولة اغتيال سعد زغلول ، وينقلب إلى تحقيق فى مؤامرة دبرها الخديو لخلع الملك ! . . وهى مؤامرة وهمية لا أساس لها !

وبين يدىّ مذكرات المرحوم مرقص حنا باشا وزير الأشغال فى وزارة سعد زغلول ، وأحد أعضاء الوفد الذين حكم عليهم بالإعدام . . إنه يكتب بتاريخ يوم السبت ١١ يوليو سنة ١٩٢٤ فيقول : « الساعة ١٠ر٧ صباحا ، كنت أنا والغرابلى (نجيب باشا الغرابلى وزير الأوقاف) بالصالون الملحق بقطار الساعة ٧ والدقيقة ١٥ ، فى انتظار باقى الوزراء للسفر إلى الإسكندرية لحضور التشريفات فى اليوم التالى وهو يوم العيد ، وإذا بهتاف من الجماهير العديدة ينبئنا بحضور سعد ، تلاه حضور حاجب على عجل ، منزعج انزعاجا شديداً وأخبرنا أن سعد أطلق عليه الرصاص. فنزلنا مهرولين نحوه، واخترقنا الجماهير للوصول إليه . وجدناه محمولا على كرسى ، وأوصل إلى قاعة من قاعات المحطة ، ومعه الدكتور حسن كامل ، ثم حضر مظلوم باشا (رئيس مجلس النواب) . ثم كشف الدكتور على صدره فإذا به مصاب فى ثديه وذراعه اليمنى ، والدماء تسيل منهما . وقد كان

حافظاً لكل قواه ، ويوصينا بأن نستمر من بعده على مبدئه ، ويوصى الجماهير بأن تستمر فى جهادها إلى الأمام .

وطال بنا الانتظار ، ولم يحضر طبيب ولا جراح ، ولم يهيئوا له ما ينقل عليه إلى المستشفى . وأخيرا نقل على كرسيه إلى عربة المستشفى ، فأبى سعد أن يحمل إليها ، فنقل فى الأتومبيل إلى مستشفى (بابايانو) . ونظرا لأنه معطل بسبب سفر الدكتور ، نقل إلى مستشفى الدكتور على إبرهيم رامز ، وهناك بقى إلى أن خرج منه يوم الخميس ١٧ يوليو .

« وتبين من قرائن التحقيق أن الجريمة دبرت فى برلين وفى مصر ، بواسطة الحزب الوطنى أو بعض رجاله، بالاتفاق مع الخديو . والحجة الظاهرة أنهم يريدون إحداث اضطرابات ، حتى يتمكن الخديو من الرجوع إلى العرش ! وقد كان المفروض من المؤامرة قتل سعد زغلول والوزراء وأعضاء الوفد وإحداث اضطرابات، وللوصول إلى الغرض الأخير أشاعوا بعد ارتكاب الجريمة أن القاتل « أرمنى »الجنسية ، ليدفعوا الجماهير إلى الالتحام مع الأجانب ! . . وقد انتشرت الإشاعة فى لحظة واحدة فى جميع أنحاء القطر ، مما يدل على أن هناك تدبيرا لنشرها فجأة فى كل مكان . ومن الغريب أن المسدس الذى ارتكبت به الجريمة وضبطه بعض الطلبة أخفى . بعد أن أخذه بالقوة عسكرى بوليس . . » (انتهت مذكرات مرقص حنا باشا)

ومذكرات مرقص باشا التى كتبت فى يومى ١٢و١٧ يوليو سنة ١٩٢٤ قاطعة بما استنتجه سعد زغلول بعد ذلك من أن المراد كان إطلاق إشاعة الخديو والحزب الوطنى وقبل ذلك الأرمنى ، للتضليل وإخفاء أن القصر هو الذى كان وراء إطلاق الرصاص على سعد . . ولقد ثبت أن الحزب الوطنى بعيد عن هذا الحادث ، وثبت أن الخديو عباس لا علاقة له بهذا الحادث ، ولم يكن له من القوة والنفوذ والسلطان ما يعمل فى

استطاعة أنصاره القلائل أن اينشروا هذه الإشاعة فى جميع أنحاء القطر فى وقت واحد! ... وإنما الملك فؤاد نفسه هو الذى كان يملك هذه القوة فى تلك الأيام!

* * *

وفى يوم الأحد ٢٠ يوليو سنة ١٩٢٤ كتب مرقص حنا باشا فى مذكراته: « الساعة ٣ بعد الظهر : بعد أن تناولنا الغداء فى منزل سعد حجز واصف غالى باشا (وزير الخارجية) الوزراء ، وأطلعنا على تلغراف وصله من محمود فخرى سفير مصر فى باريس ، أخبره فيه أن شخصا يدعى (كرياس) أبلغه أن هناك مؤامرة لقتل الملك والوزراء ، وإحداث اضطرابات فى يوم ١٥ أغسطس يقوم بتنفيذها قائد تركى موجود بفندق الكونتننتال تحت اسم مستعار ، واسمه الحقيقى أحمد شكرى باشا ، وآخر أرمنى يدعى (تكران) موجود فى لوكاندة (وندسور) بالإسكندرية تحت اسم مستعار ، وثالث موجود بشارع العباسية نمرة ١٧ ، ورابعة تدعى « إميليا فلنتينا» مقيمة بشارع الرمل نمرة ٨٤، واثنان موجودان على ظهر باخرة آتية من أمريكا وتصل إلى مصر فى أواخر يوليو ، وأن أوراق هذه المؤامرة موجودة بشارع العباسية وبشارع الرمل ! . . وأن هناك آخر ترسل إليه الخطابات باسم مستعار من شباك البوسطة . . وقد أعلن سعد أنه قادم للإسكندرية يوم الثلاثاء ليبحر يوم الجمعة لأوربا للاستشفاء ثم للمفاوضات ، إن تهيأت الظروف لصالح مصر ».

انتهت مذكرات مرقص حنا باشا ، وقد ثبت بعد ذلك أن هذه المؤامرة من أولها إلى آخرها لا أساس لها من الصحة !وأن المقصود بها صرف النظر عن التحقيق الذى يجرى فيمن هو الذى وراء إطلاق النار على سعد زغلول ، ومن هو الذى أخفى المسدس ؟ . . هذا كله هو الذى جعل سعد زغلول يتهم فى مذكراته الملك فؤاد ونشأت باشا بأنهما دبرا اغتياله !

ولقد رأيت أن أرجع إلى الدكتور حسن نشأت رئيس الديوان الملكى بالنيابة فى تلك الأيام . فكلفت الأستاذين « أحمد زين » نائب رئيس تحرير الأخبار و« محمد فهمى عبد اللطيف » رئيس قسم المراجعة . بسماع أقوال الدكتور حسن نشأت فى هذه الاتهامات . وهذا هو تقريرهما عن الاجتماع الذى عقداه معه فى مكتب أخبار اليوم بالإسكندرية : هذا هو النص الحرفى لأجوبة حسن نشأت عن الأسئلة . وقد لاحظنا أنه يتهرب من الإجابة . وأنه يحاول أن ينفى عن نفسه أى علاقة بحادث إطلاق الرصاص على سعد زغلول بطريقة تثير الشبهات . وقد أبلغنا أنه مستعد للإجابة على أية أسئلة أخرى لو أردنا . . فسألناه : « فى مذكرات سعد زغلول ما يشير إلى أن الملك فؤاد هو الذى دبر اغتيال سعد زغلول وهو رئيس للوزارة فى ١٢ يوليو سنة ١٩٢٤ . عندما أطلق عليه شاب يدعى عبد اللطيف عبد الخالق الرصاص فى محطة القاهرة ؟ . »

وأجاب الدكتور نشأت : « ليس من المعقول أن يكون الملك فؤاد قد دعا سعد زغلول لرئاسة الوزارة فى أوائل عام ١٩٢٤ ويدبر اغتياله فى يوليو سنة ١٩٢٤ وأثناء توليه الحكم . وقد كان سعد زغلول يومها يستعد للسفر إلى لندن والتفاوض مع الإنجليز . . » . وسألناه : « وفى مذكرات سعد زغلول ما يشير إلى أنك أنت الذى دبرت حادث الاعتداء على حياة سعد زغلول ! » . وأجاب الدكتور نشأت : « هذا غير صحيح ! » . . وسألناه : « وفى مذكرات سعد زغلول أنه فى سنة ١٩٢٤ عندما كنت أنت وكيلا لوزارة الأوقاف . وكان سعد زغلول رئيسا للوزارة ، عثروا فى غرفة لمكتب محمود إسماعيل بوزارة الأوقاف على رصاص . ونقل هذا الرصاص إلى مكتبك ، ثم اختفى بعد ذلك ؟ ومحمود إسماعيل هو أحد الذين أعدموا فى قضية مصرع السردار ؟ » وأجاب حسن نشأت : « أنا لا أذكر ذلك وإنما أذكر أن البوليس

حضر إلىّ فى ليلة من الليالى ، وكنت فى الإسكندرية ، وأخبرنى أن هناك محاولة لاغتيالى ووضعوا حراسة مشددة لمدة أسبوعين على منزلى ، ولكن لم يحدث شىء » . . وسألناه : « ألم تحقق النيابة معك فى هذا الموضوع خلال التحقيق معك فى حادث السردار ؟ » وأجاب حسن نشأت : « لم تسألنى النيابة فى حادث السردار إلا عن واقعة واحدة ، هى إذا كان عبد الحليم البيلى جاء يطلب منى نقل محمود إسماعيل من دمنهور إلى القاهرة ؟ »

* * *

ونستأذن الدكتور حسن نشأت فى أن نقطع باقى التقرير لنقول إنه يبدو أن سيادته قد نسى نظرا لأن الحادث وقع منذ أربعين سنة ، ولكن الوثائق لا تنسى أبداً : إن بين يدىّ صورة فوتوغرافية للتحقيق الذى أجراه المرحوم محمد طاهر نور باشا النائب العام فى قضية مقتل السردار مع حسن نشأت باشا . . وقد استغرق ١٩ صفحة فى القضية ، من صفحة ٢٧١ إلى صفحة ٢٨٩ ، واستمر ثلاث ساعات إلا ١٥ دقيقة (طبقا لما جاء فى نص التحقيق) . ولم يسأل النائب العام فى هذا التحقيق الدكتور حسن نشأت كشاهد ، بدليل أنه لم يطلب منه أن يحلف اليمين . . فقد بدأ النائب العام التحقيق فى صفحة ٢٧١ بما يأتى : « فتح المحضر فى يوم الأحد ٢٢ جماد الآخر ١٣٤٤ الموافق ١٠ يناير ١٩٢٦ الساعة التاسعة و٣٠ دقيقة إفرنكى صباحا ، بالمكان والهيئة السابقة . . حيث استحضرنا حسن نشأت باشا ، وبسؤاله قرر اسمه كما ذكر أن عمره ٣٧ سنة ومولود ومقيم بمصر » . ثم بدأت الأسئلة ، لم يذكر فيها النائب العام أن حسن نشأت باشا أقسم اليمين ، فالنائب العام إذن كان يسأله كمتهم ، لا كشاهد ! . . هذا أولا . . أما مسألة الرصاص فقد ورد فى صفحة ٢٨١ من التحقيق مع حسن نشأت باشا ما يأتى بالحرف الواحد :

س : (من النائب العام) هل تذكر لما كنت وكيلا لوزارة الأوقاف أنه ضبط رصاص بأحد الدواليب الموجودة بالمكتب الذى يشتغل فيه محمود إسماعيل ؟

ج : (من حسن نشأت باشا) فى يوم من الأيام قررت ضم قسم إلى قسم آخر ، وهو قسم الإيرادات إلى قسم الزراعة . وعند نقل الأمتعة من غرفة إلى الغرفة الجديدة ، أحضر لى - لا أذكر إذا كان إبراهيم بك فهمى وقتها ، أو مصطفى أفندى الماحى سكرتيرى - نحو عشرين رصاصة من حجم رصاص ريفولفرات (مسدسات) ، الجيش المصرى ، فى جريدة لا أذكر اسمها ، وإنما التفت إلى تاريخها فكان سنة ١٩١٩ . وقال لى إن هذا وجد فى دولاب فى إحدى الغرف ، بجوار مكتب محمود إسماعيل . وكان هذا فى أوائل سنة ١٩٢٣ أو أوائل سنة ١٩٢٤ لا أذكر ، ولم أعر اسم محمود إسماعيل أى اهتمام أكثر من غيره ، غير أنى تذكرت التحقيق الذى كان يعمل فى مسألة خطاب تهديد أرسل ليحيى باشا إبراهيم فطلبت منهم أن يسألوه ، فعادوا وقالوا لى إن الدولاب معد لاستعمال جميع الموظفين الموجودين فى هذه الغرفة ، ولا يمكن البت بالمرة فى أنه لمحمود إسماعيل . ولما رأيت أن الجريدة الملفوف فيها الرصاص هى من سنة ١٩١٩ ، فكرت أن أحد الموظفين كان عنده هذا الرصاص فى سنة ١٩١٩ ، ولما صدرت أوامر السلطة العسكرية بإعدام ما يوجد من هذا ، أخفاه فى الوزارة ، وهذا لم يمنعنى من اتخاذ الاحتياطات ، فقد حضر عندى القيسى باشا فى حينها بمكتبى وأخبرته بالمسألة ، وطلبت منه أن يلتفت ويراقب محمود إسماعيل هذا . وقد قال لى إن منزله فتش بالفعل فى مسألة خطاب التهديد ، وأنه مراقب بالفعل ؛ وتركت الأمر » .

وفى صفحة ٢٧٩ ينتهى التحقيق مع حسن نشأت . . وفى نفس الصفحة يبدأ

تحقيق مصطفى حنفى بك رئيس النيابة مع محمود فهمى القيسى باشا مدير الأمن العام الذى حلف اليمين ، ثم بدأ سؤاله طبقا لما جاء فى صفحة ٢٩٠ :

س (مصطفى حنفى بك) : هل تذكرون سعادتكم أن حسن نشأت باشا أبلغكم أمرا يتعلق بمحمود إسماعيل فى سنة ١٩٢٣ أو سنة ١٩٢٤ ؟

ج (من محمود فهمى القيسى باشا) : أما فى سنة ١٩٢٣ فلا يمكن أن يكون حصل تبليغ فى أوائلها ، لأنى انتدبت للعمل بصفتى وكيلا للأمن العام فى ٥ أبريل من السنة المذكورة ، وعلى كل حال فلم أبلغ عن شىء خاص بمحمود إسماعيل المذكور فى نفس السنة ولا فى سنة ١٩٢٤ .

س (من مصطفى حنفى بك) : حسن نشأت باشا قرر فى أقواله أنه فى زيارة من سعادتكم له أبلغكم خبر العثور على رصاصات فى دولاب بالقرب من مكتب محمود إسماعيل وطلب من سعادتك مراقبة هذا الشخص ، والالتفات إليه ؟

ج (من محمود فهمى القيسى باشا) : لا ، لم يحصل ! »

انتهى ما نقلناه حرفيا من محضر التحقيق فى قضية السردار . ومن الغريب أنه فى هذا التحقيق بالذات وردت جملة عجيبة على لسان حسن نشأت باشا فى صفحة ٢٨٧ من التحقيق أثارت اهتمام النائب العام للدرجة أنه وضع بجوارها علامة(+) . وهذه الجملة التى قالها نشأت فى التحقيق هى بالحرف الواحد : « لو أراد شخص عاقل إسقاط سعد باشا نهائيا ، ألم يكن قتله أسهل من قتل السردار ؟ » . . وهنا يحسن — أمانة للتاريخ — أن أنقل سؤال النائب العام وجواب حسن نشأت كما هو :

س (من النائب العام) : هل علمت بأن شفيق منصور قرر فى التحقيقات الأولى أن محمود إسماعيل كان محرضا على ارتكاب الجريمة من أشخاص يكرهون سعد باشا ويقصدون بها إسقاطه ؟

ج (من حسن نشأت باشا) : قرأت هذا فى الجرائد السعدية . وأعتبره سخيفا إذا كان المقصود بالملك هو شخصى لأنه ماذا يقصد بمثل هذه الجريمة ؟ إن كان إسقاط سعد باشا أى تقديمه استقالته فقد قدمها بالكتابة فعلا يوم ١٤ نوفمبر ، ومازالت موجودة فى محفوظات الديوان العالى ، لأنه سهى عليه أن يسحبها . أما إذا كانوا يريدون بالإسقاط إسقاطا فى نظر الأمة . فأظنهم يعلمون أنه لا يمكن إسقاط سعد باشا بمثل هذا . وفوق هذا لو أراد شخص عاقل إسقاط سعد باشا نهائيا ألم يكن قتله أسهل من قتل السردار ؟ »

انتهى محضر التحقيق فى قضية السردار ، ونعود إلى رد الدكتور حسن نشأت عن الاتهامات ، سأله أحمد زين ومحمد فهمى عبد اللطيف : « الذين حضروا التحقيق فى قضية إطلاق الرصاص على سعد زغلول يقولون إنك حضرت هذا التحقيق وأنت وكيل وزارة الأوقاف ، فلماذا تحضر التحقيق وتهتم به هذا الاهتمام، وليس من اختصاصات منصب وكيل وزارة الأوقاف التحقيق فى جريمة محاولة قتل رئيس الوزراء ؟ » . وأجاب حسن نشأت : « أنا لم أحضر التحقيق فى حادث اغتيال سعد زغلول . والذى حدث أن الملك فؤاد لاحظ تباطؤا فى التحقيق ، وإظهارا لعطفه على رئيس وزرائه ، أرسلنى أسأل عن السبب فقال لى سعد زغلول إن المسألة انتهت ولا يعتدى على سعد زغلول إلا مجنون ! »

وهنا نستأذن الدكتور حسن نشأت فى أن نقطع تقريره لحظة لنقول إنه جاء فى كتاب الأستاذ عباس محمود العقاد « سعد زغلول » صفحة ٤٥٣ مايأتى بالحرف الواحد . « وأشرف على التحقيق بعض الوزراء . واستمر على الإشراف عليه حسن نشأت باشا وكيل وزارة الأوقاف يومذاك . وبعد بحث طويل أحيل الجانى إلى الكشف الطبى ، فقرر الدكتور روجن كبير الأطباء العقليين أنه مجنون ، وتقرر

اعتقاله فى مستشفى المجاذيب ، وهو المعتدى الوحيد على الوزراء الذى صار إلى هذا المصير » .

انتهى رد الدكتور حسن نشأت نائب رئيس الديوان الملكى فى عهد الملك فؤاد وانتهى ردنا عليه !

* * *

وتلقيت من السيد فؤاد صالح رئيس إدارة تفتيش النيابات سابقا الكتاب التالى :

« كنت أعمل مع مستر هيوز مدير إدارة النيابات ، وعندما وقع حادث الاعتداء على سعد زغلول انتدبت لحضور العرض ، وتحقيق واقعة اختفاء المسدس ، وكانت الإشاعات بدأت تتهم الملك فؤاد والإنجليز بأنهم أرادوا قتل سعد زغلول . وتساءل الناس عن سر اختفاء المسدس ، وجاء شهود يشهدون بأنهم رأوا المتهم يلقى بالمسدس عقب إطلاق الرصاص على رصيف المحطة ، وأن إنجرام بك وكيل الحكمدار التقط المسدس ووضعه فى جيب بنطلونه الخلفى . واستدعت النيابة إنجرام بك ومعه ثلاثة من الضباط الإنجليز يشبهونه فى الطول والعرض — فقد كان فارع الطول ممتلئ الجسم — وأجرت النيابة فى حضورى العرض فى الغرفة التى يشغلها الآن موظفو نيابة أمن الدولة بالدور الثانى بمحكمة مصر . . وإذا بجميع الشهود يتعرفون على إنجرام بك ! وكان من بينهم الضابط حسين فخرى الذى كان يعمل ياورا لرئيس الوزراء . ثم انتقلت مع رئيس النيابة إلى الغرفة المجاورة . . ووجه رئيس النيابة سؤالا لإنجرام بك ، فإذا بإنجرام بك يهدده بالرفت ! . . وأكد الضابط حسين فخرى أن إنجرام أخذ مسدس القاتل ووضعه فى جيب بنطلونه الخلفى ! وراح إنجرام يشتمه أمام المحقق ، ورفع كرسيا أراد أن يضربه به ! . . وجلست وأثبت كل هذا فى التحقيق وأقفلت المحضر ، وسلمته إلى المرحوم سيد مصطفى باشا رئيس النيابة وقتئذ :

ثم اختفى المحضر من ذلك التاريخ ! ولا يوجد له أثر فى النيابة ! ولقد وجدت من مباشرتى التحقيق أن الجريمة تمت بتدبير من الملك فؤاد والإنجليز ، وإنجرام بك هو الذى رسم الخطة ، وهو الذى طلب من عبد اللطيف عبد الخالق ادعاء الجنون !

وإنى أعلن هذه الشهادة للحق والتاريخ . .

فؤاد صالح

رئيس إدارة تفتيش النيابات سابقا

وهنا نفتح قوساً كبيراً !!

إن حادث إطلاق الرصاص على سعد زغلول وعجز البوليس عن أن يكشف عن شركاء الجانى أو يجد المسدس الذى ارتكب به الحادث ، كان يجب أن يفتح عينى قائد ثورة ١٩١٩ لحقيقة خطيرة وهى أن الجهاز الرسمى للدولة لا يمكن الاعتماد عليه. وكان من الخطأ أن الجهاز السرى للثورة توقف عن العمل بعد تولى سعد رياسة الوزارة ، فإن هذا الجهاز الذى كان يقاتل ، ويكشف عن المؤامرات ، ويقوم بعملية المخابرات للثورة ، كان يجب أن يبقى تحت الأرض فى الوقت الذى تتولى فيه الثورة الحكم ! ولقد كان سعد زغلول على حق عندما تولى الوزارة ولم يختر فى أول الأمر أى عضو من أعضاء الجهاز السرى فى وزارته ، وإذا كان سعد زغلول يتحدى الإنجليز ويختار اثنين من قادة الجهاز فى منصب وزير المعارف وفى منصب وكيل الداخلية فإن هذه المظاهرة الوطنية أفقدت الجهاز السرى فاعليته. فلم يكن من الممكن أن يتولى أحمد ماهر وزارة المعارف ويدير الجهاز السرى فى الوقت نفسه

أو أن يتولى النقراشى منصب وكيل الداخلية وإدارة الأجهزة الأخرى السرية . إن العمل فى الجهاز السرى للثورة يحتاج إلى تفرغ ، يحتاج إلى ١٤ ساعة من العمل المتواصل! وقد كان يحسن أن يكتفى أحمد ماهر والنقراشى بعضوية البرلمان ، ويواصلا تنظيم الجهاز السرى ، استعدادا ليوم موعود ! . . فإن الثورات تخطىء خطأ كبيراً إذا وضعت كل أوراقها فوق المائدة ، بل يجب أن تحتفظ دائما بورقة مغطاة فى يدها ، تستطيع أن تكسب بها فى الوقت المناسب ، وتستطيع أن تتحرك بها إذا شلت الأجهزة العلنية ، أو توقفت عن العمل نتيجة إصابتها بضربة مفاجئة !

ولسنا نعرف ما الذى جعل سعد زغلول يغير — بعد سبعة أشهر — سياسته فى الحكم عن سياسته فى الثورة . . فالمعروف أن سعد زغلول عارض فى أن يكون أحمد ماهر والنقراشى عضوين فى الوفد ورفض أن يوقعا قرارات الوفد التى كان يوقعها باقى الأعضاء ، فينفيا إلى سيشل أو يحكم عليهما بالإعدام ، أو يعتقلا فى قشلاق قصر النيل أو فى الواحات بينما كان سعد زغلول قد أعطاهما تفويضا بأن يتوليا اختيار أعضاء الوفد من قائمة تركها معهما قبل نفيه إلى سيشل ، تحوى قائمة بأسماء الطبقات التى تحل كل واحدة منها محل الأخرى إذا اعتقلت أو حكم عليها بالإعدام !

فكيف رأى سعد زغلول أن اللذين لهما حق اختيار أعضاء الوفد لا يكونان عضوين فى الوفد ؟ السبب أنه أراد أن يبعد الجهاز السرى للثورة عن الظهور . . أن يبقيه قوة خفية تعمل تحت الأرض ولا تصل إليها يد الإنجليز . . وقد يدهش القارئ إذا علم أن اسم النقراشى وأحمد ماهر لم يظهرا كعضوين فى الوفد إلا بعد وفاة سعد زغلول ! وعندما أريد انتخاب خليفة له ، قال الأعضاء : كيف لا يكون فى الوفد العضوان اللذان توليا اختيار أعضاء الوفد ؟ وعندئذ فقط ظهر

اسما ماهر والنقراشي كعضوين في الوفد . فإذا كان هذا هو مبلغ حرص سعد زغلول على بقاء الجهاز السري بعيدا عن القيادة السياسية الظاهرة ، وعن الظهور على مسرح السياسة ، فلماذا لم يستمر سعد على هذه الطريقة الثورية البعيدة النظر ؟ . . لو حدث هذا لما أفلتت الخلية التي اغتالت السردار من سيطرة الجهاز السري ، ولوجد قادة الجهاز السري وقتا للسيطرة على جميع الخلايا ، وتنظيمها وإعدادها لليوم الذي يصطدم فيه سعد مع الملك ، أو مع الإنجليز ! . . ولوكان لابد من الاستفادة من الذين يديرون الجهاز السري بإشراكهم في وزارة الثورة ، فقد كان لابد من تخصيص عضو آخر في الجهاز لتولي هذه القيادة . . وعندئذ كان في استطاعة الجهاز السري —وهو تحت الأرض— أن يحفظ للثورة انطلاقها واندفاعها وقدرتها على الضرب واستعدادها للانطلاق . . ولما حدث الشلل للثورة عقب القبض على أحمد ماهر والنقراشي وعبد الرحمن فهمي . . إن الذي يدير الجهاز السري للثورة لا يجوز أن يكون وزيرا ، أو وكيل وزارة ، أو في أي منصب كبير في الدولة . ويجب أن يشعر أن العمل الخطير الذي يقوم هو به أهم بكثير من العمل الذي يقوم به الوزير ! . . ولا نشك في أنه لوحدث هذا لاستطاع الجهاز أن يكشف بعيونه المؤامرة على قتل سعد زغلول ، والمؤامرة على اغتيال السردار ، ومؤامرة الملك مع الإنجليز . . ولكن الخطأ أن أعضاء الجهاز السري تحولوا إلى سياسيين وخرجوا على المكشوف ، وانتقل نشاطهم من تحت الأرض إلى منبر البرلمان . . وهكذا انقطع التيار الكهربائي الذي يربط القاعدة بالقيادة ، وتحول الجهاز السري إلى جهاز سياسي يدير الانتخابات ، ويرشح النواب ، ويشترك اشتراكا واضحا في الحكم . . ولا يمكن أن يقال هنا إن سعد زغلول أراد أن يسترضي قادة الجهاز السري بتعيينهم وزراء . . فإن الذين يتعالون ويسمون حتى إنهم يتصارعون

على الموت ، لا يصغرون ويترلون للتنافس على مقاعد الوزارة ! . . الذين كانوا يتطلعون إلى المشانق ، لايخفضون عيونهم طمعا فى مقاعد الحكام ! . . ومن هنا نعتقد أن أكبر خطأ لثورةسنة ١٩١٩ أنها أوقفت نشاط جهازها السرى بعد أن تولت الحكم. ليس معنى هذا أن يستمر الجهاز فى القيام بارتكاب الحوادث . . ولكن معناه أن يبقى النظام السرى ويدعم نفسه ، وينظم صفوفه ، ويزيد عدد خلاياه ، ويكون أشبه بالقلب الثورة : ينبض ويتحرك ويدير أعضاء الجسم ، دون أن تراه العيون !

وهذا هو الذى كان يحدث فى ثورة ١٩١٩ . . كان الوفد واللجنة المركزية للوفد هما الصورة التى تظهر أمام الجماهير : توقع البيانات ، وتلقى الخطب ، وتقوم بالزيارات ، وتوقع الاحتجاجات . . بينما الجهاز السرى يقوم بالأعمال الخطيرة والأساسية للثورة،ولنتصور ماذا كان يحدث لو أن الجهاز السرى تحرك بعد مصرع السردار ؟ . . ما كان رئيس الوزراء أحمد زيور يستطيع أن يبقى فى الحكم ٢٤ ساعة . . وما كان الملك فؤاد يستطيع أن يبقى على العرش بضعة أيام . . وما كانت بريطانيا ببوارجها وأساطيلها ومظاهراتها الحربية فى الشوارع بقادرة أن توقف انطلاق ثورة ١٩١٩ وتحولها من ثورة إلى حركة سياسية ، تتبع الأساليب السياسية فى المظاهرات والاجتماعات والانتخابات ! . . وقد يكون عذر سعد زغلول أنه يشعر بأن الشعب لم يكن مستعداً للقتال المستمر . . فقد كان يشكو بعد مصرع السردار من روح التخاذل من كثيرين ممن الذين حوله . . ومن أن عدد زائريه قد قل . . وأن الحماسة قد خفت . . ولكن الرد على ذلك أن وجود الجهاز السرى كان قادرا أن يحول هذا الخمول إلى نشاط ، وهذا السكون إلى حركة ، وهذا التواكل إلى انطلاق . . ولما توقفت الثورة ، وأصبح كل هدفها إنقاذ

زعماء الجهاز السرى من المشنقة ! ولما ترك الجهاز السرى الملك يدبر المؤامرات لاغتيال زعيم الثورة ، ويتحالف مع الإنجليز لإبادة سعد !

وهنا نقفل القوس الكبير !! . .

لقد بقى المسدس الذى انطلق فى صدر سعد زغلول لغزا !

وبقى الرجل الذى صحب القاتل إلى المحطة لغزا !

وبقى جنون القاتل لغزا !

إلى أن جاء سعد زغلول فى المذكرات يقول إن الملك فؤاد هو الذى دبر اغتياله ! . . ومن الطريف أن الأطباء الذين قرروا أن عبد اللطيف عبد الخالق مجنون، ذكروا فى تقاريرهم أن من دلائل جنونه - كما ورد فى صفحة ٥ من تقريرهم - أنه فكر فى تأليف حزب ضد دولة سعد باشا وأغلبية البلاد ! فقد رأى خمسة أطباء أن هذا دليل على الجنون ! وكان تاريخ هذا التقرير ١٥ نوفمبر ١٩٢٤. وبعد ٤٥ يوما فقط - أى فى أوائل يناير ١٩٢٥ - ألف الملك فؤاد حزب الاتحاد . . وكان هدفه أن يكون ضد سعد وأغلبية البلاد !

ولم ير أحد وقتها سببا لاقتراح إحالة صاحب الجلالة إلى مستشفى المجاذيب !

ولقد كان من أخطاء الجهاز السرى أنه عجز عن الكشف عن المسدس المختفى ، وهو الذى كشف عن مئات من الخبايا والأسرار . وكان يضرب المثل بقوة جهاز المعلومات للثورة وكفايته ، حتى إنه لم يحدث مرة أن قررت السلطة العسكرية البريطانية اعتقال أحد أعضاء الجهاز السرى ، أو أحد زعماء الثورة ، إلا وعلم به جهاز المعلومات قبل تنفيذ القرار ! . . فكان يختفى من يتقرر أن يختفى . . وكانت الأوراق السرية كلها تحرق فيدخل رجال السلطة البريطانية ويفتشون المنازل فلا يعثرون على أى ورقة هامة . . ولا أى دليل !

الوثائق الخطية



عزيزي الأستاذ مصطفى أمين

تحية طيبة وبعد

...

دكتور كامل ثابت

خطاب الدكتور كامل ثابت إلى مصطفى أمين

عزيزي الأستاذ مصطفى أمين

قرأت قصة الحرب السرية لثورة ١٩١٩

...

مع التحية

خطاب الدكتور محمد حنفي إلى مصطفى أمين .

منشور نمرة ٣٥

اين السلطان

في السماء حتى من [illegible] وجواهر [illegible] الحمراء ، ثم في الارض السابعة [illegible] من سواد الآجر والطين الذي يسود بعض القصر [illegible] في البستان الذي [illegible] الساحرة ويأكل اللحم الطري ويتفرج [illegible] ([illegible]) حتى [illegible] حيث [illegible] الاستقبال والتدخين [illegible] الاسلام .

[illegible] كانت الامة في مأتم ومناحات واحتفالات فرحة [illegible] دور الملك ، والامة تحرم عليها (وطنها) أن [illegible] أكثر من خمسة من أبنائها [illegible] ألم بهم وبوطنهم من النكبات والنزلات .

أيقوم على رأس الأمة رجل لا يحترم شعور الامة ، ويولى قيادها من لا تنفذ الى قلبه الصخري صوت صرخات قلوبنا الدامية .

ظلوا يوم تولى « فؤاد » أنه رجل حربي « [illegible] » بإيطاليا لانه نشأ بها [illegible] ، فما باله [illegible] مناظر العلم المفتوكة وما باله لم يتأثر شيء من تعاليم أحرار الطليان مثل « مازيني » « جاريبالدي » [illegible] « كافور » [illegible] بشعرائهم مثل « دانتي » [illegible] بفلاسفتها [illegible] « ليوباردي » [illegible] في حمأة اللذات والشهوة ، وما باله [illegible] على [illegible] ثم [illegible] الى الحياة الدنيا لهو ولعب [illegible] وتفاخر في الاموال والازواج

أما آوان [illegible] أهلنا [illegible] كانت الامة تهرع الى منزل سعد زغلول ، ويهرع السلطان [illegible] ورجال حرسه الى ([illegible]) ، لينظر هل صوت ([illegible]) أم كان من الظالمين

[illegible] ([illegible] مصر [illegible]) على العرش [illegible] الانجليز [illegible] من [illegible] من أمور الملك [illegible] ويجلسوه على الكرسي ، ليتموا [illegible] .

وعندما [illegible] في الارض [illegible] عروش [illegible] من [illegible] (حكومتي انجلترا وفرنسا) من [illegible] روسيا [illegible]

عزيزي مصطفى أمين

تحية طيبة وبعد فإنك تجد عند محمد محمد عبد الحكم
أحد أعضاء الجهاز السري لثورة 1919 وقد يدهشك
أن تعلم أن والدك المرحوم أمين يوسف هو الذي
أدخلني في الجهاز السري للثورة
وإنني أنا الذي أدخلت أحمد عبد الحي كيرة في ذلك
الجهاز السري لذلك أرسل إليك فصلاً من مذكراتي
السرية أرجو أن تجد شيئاً عن الثورة في سر هذا
الجهاز العجيب

المخلص
سيد محمد باشا
المدير العام بوزارة التربية والتعليم سابقاً

خطاب الدكتور سيد محمد باشا إلى مصطفى أمين

عزيزي الأستاذ مصطفى أمين

جاء بسجل في أوراق سعد زغلول السرية بأنني المتهم في 1920
فيه على وزير الأشغال المرحوم والى محمد شفيق باشا
هنا بعض قصة تتعلق بالقنبلة ومقتطع الرجال المجهولين في الجهاز
السري في ثورة 1919
أنشرها أو لا تنشرها ما أن الذين صنعوا كل هذه السنين
استفادوا بدون السنابل التي زرعوها في الثورة
22 أغسطس 1962 عبد القادر محمد شحاته

خطاب عضو الجهاز السري إلى مصطفى أمين

عزيزي مصطفى امين
انى اعرفك انت وعلى امين عندما كان عمركما خمس سنوات فى بيت سعد زغلول سنة ١٩١٩ وكنت ازوركما كل يوم مكانكما، وقد [illegible] ام سعد زغلول، تروى [illegible] هذه الحكاية المضحكة والطريفة
ولكن هناك قصة لم أروها لكما ولا لأى انسان عن قصة دورى فى ثورة ١٩١٩
وهذه هى القصة
محمد الانصارى
مدير ادارة بالادارة التشريعية
بمجلس الامة سابقا

خطاب محمد الأنصارى إلى مصطفى أمين

عزيزى مصطفى امين
تحية طيبة
١) أنا عضو [illegible] الذى [illegible] المرحوم [illegible] فى فترة [illegible] سعد باشا [illegible] فى ثورة سنة ١٩١٩
وانى [illegible] اقدم لسيادتك [illegible] عن الجهاز السرى فى ثورة ١٩١٩
٢) اقترح ان تدعو جميع اعضاء الجهاز السرى الاحياء والاجتماع مع سيادتكم [illegible] الخطيرة التى قام بها الجهاز السرى
٢/٢/١٩٦٢ [illegible]

صورة خطاب عضو الجهاز السرى إلى مصطفى امين

اما مذكراتي فيكفيني تقديرك لها ان هذا التقدير منك
هو الذي لا يقدر بمال
ومن سعادتي ان تكتبها بأسلوبك وتعديلك والاكتاب جيدا ومتنفذة
معدة للنشر لو أمكن ذلك قبل مماتي او بعدها
وهو عندي أعظم تشجيع وأكرم تشجيع وانت تعرف ايها
الاستاذ اني لم اتكلم في المسائل الدينية مطلقا ولا أحب أن
أتكلم في مثله لانه مع الخصوص فاني لم اكتبها في المدة
دونا عن حقيقة ولكني أحب أن أذكره عفيفا في نفسه لاصحابه
وانما كتبتها لك فاصبر شكره خالصة لله من دون املاء تتصرف
فيها كما تشاء بالزيادة أو بالنقص بحسب او الاختصار والتقديم
والتأخير والتحوير والابدال والاخلال والقلب
فضلا في ان أسلوب ونشرها كلا او بعضا ومحو ما هو غير من
الا وامر اخبار السيد س هو في تحريرها وتسجيلها لاوراقه
الاعمال الباهرة في سبيل رفعة الصحافة المصرية
عزيزي مصطفى
ارجو قبول اعتذاري في ختام هذا الخطاب الطويل فانه النائم منتصب
واقبل تحياتي وشكري العظيم
كفر الزيات ٢٧/١/٠٩٤

المخلص
سيد محمد
[illegible]

économique, et cette raison majeure : « L'Allemagne ne saurait se passer de la Haute-Silésie. Au contraire, la Pologne n'en a pas besoin. »

Il y a plus : la Délégation allemande soutient que la Posnanie elle-même n'est pas un territoire de population indiscutablement polonaise. Elle nous enseigne ainsi le pouvoir d'un mot mis hors de sa place. « Indiscutablement ! » Qu'est-ce qui, à ce compte, est indubitablement polonais ; quel pays, quelle province est « indiscutablement » quoi que ce soit ? Rien, que ce qui est allemand. Ainsi Dantzig et ses environs, la Prusse orientale, la Prusse occidentale, Memel et les cercles qui l'entourent. Tout ce que l'Allemagne veut garder est incontestablement allemand, tout ce qu'elle ne veut pas rendre n'est point incontestablement polonais. Comment renoncerait-elle à ce jeu, puisque, à tous les coups, elle y gagne ? Elle y a gagné un plébiscite : « En raison de l'affirmation que la Haute-Silésie, quoique habitée par une majorité de Polonais dans la proportion de 2 à 1 (1 250 000 contre 650 000, d'après le recensement allemand de 1910), désire rester allemande, accorde la lettre d'envoi, — et la *Réponse* est bien plus explicite, — les Puissances consentent à ce que la question de savoir si la Haute-Silésie doit faire partie de l'Allemagne ou de la Pologne soit déterminée par le vote des habitants eux-mêmes. » Au pis-aller, elle y a gagné du charbon : « Afin d'empêcher que l'Allemagne ne soit arbitrairement privée des matières nécessaires à sa vie industrielle, un article a été ajouté au traité, prévoyant que les produits minéraux, y compris le charbon, produits dans toute partie transférée de la Haute-Silésie, pourront être achetés par l'Allemagne aux mêmes conditions que par les Polonais eux-mêmes. » Songez donc ! « La séparation prévue de la majeure partie de ce territoire constitue une violation, que rien ne justifie, de l'organisation géographique et économique de l'Empire allemand. » Pauvre, innocent, inoffensif, intégral Empire allemand !

En Alsace-Lorraine, Dieu merci, il ne gagne ou ne regagne et ne [illegible] pas un pied, pas une pierre. La lettre d'envoi est muette sur ce sujet, à quelques récriminations, appuyées de [illegible] et spéciale érudition « [illegible] » que l'Allemagne se soit copieusement abandonnée. La *Réponse* se contente de répondre en substance que non seulement la question est résolue, mais qu'elle ne sera pas posée. Sur le bassin houiller de la Sarre, s'il n'est pas fait de concession [illegible] [illegible] se rappelle qu'à la suite d'une des notes répétées de M. le comte de Brockdorff-Rantzau, une concession a naguère été faite, en

الرسالة السرية المطلوب حل رموزها

full of goods until we find all these choked with the products of British industry, and then we must have a guarantee that we shall have a share in the common enjoyment of our actual products in our industries. Until we have that guarantee we shall never get that standard and we shall not be satisfied. The benefits I repeat, are totally inadequate and an insult to the [illegible] man. He is to look forward [illegible] work, which is not [illegible] what is now required [illegible] his family of three or [illegible] children to keep them in anything like comfort and decency. We still have to give men some guarantee that, in case of enforced idleness, the standard of living is not going to be adversely affected. Labour is not going to be encouraged [illegible] if this is the prospect [illegible] it.

So far as the machinery [illegible] settlement of disputes [illegible] it is totally unsatisfactory. Why should a Government [illegible] be the only [illegible] to decide [illegible] a man is entitled [illegible] benefits under the Insurance [illegible] we are [illegible] continue this system of insurance [illegible] working man, more and more [illegible] be brought in to run it [illegible] I protest [illegible] power being given [illegible] Government official, to decide [illegible] kind of dispute, even though there may also be reference [illegible] to a High Court to give [illegible] decision. I am authorised [illegible] Federation [illegible] careful [illegible] the Bill, they are totally [illegible] that they will not [illegible] that [illegible] will not be brought [illegible] the provisions of the Bill [illegible] into force in its present form [illegible] will have nothing to do with [illegible] you will have to bring [illegible] upon them [illegible] provisions of this Bill.

[illegible] MURRAY: I [illegible] representative [illegible] of an [illegible] to welcome the Bill [illegible] the Minister [illegible] and the [illegible] a very [illegible] in favour at present [illegible] people [illegible] the possibility [illegible] good [illegible] they have quite [illegible] Parliament [illegible] of working-class [illegible] Union

[illegible] measure for general insurance against unemployment. I would like to trace the [illegible] Clauses 13 and 16 [illegible]. They represent Sections [illegible] and 104 of the old Act, [illegible] they have an important relation to industrial development and its relationship [illegible] State. When the Bill [illegible] introduced, bringing the function [illegible] insurance under the State, we had complaints that the State was [illegible] its powers. There was not only the objection to methods which were to be employed [illegible] there was an objection because the State [illegible] to carry them out [illegible] was felt that [illegible] the business of insurance [illegible] matter of State administration, [illegible] so for good, and for all time. It was said that it would affect private enterprise and would have an [illegible] effect upon the [illegible]. In my opinion it is for the State to initiate and inaugurate methods of organisation in such matters [illegible] difficulty, uncertainty, and [illegible] which are not likely to be carried [illegible] by private enterprise, and the [illegible] the State [illegible] in and organised [illegible] matters, they should be [illegible] over from the State by voluntary organisations. They should not be run by the State, but [illegible] State should be reserved the power and duty of oversight, [illegible] any part in the actual administration [illegible] that ought to [illegible] with regard [illegible] employment [illegible]. I am [illegible] to the Minister of Labour for [illegible] be placed on the possibility [illegible] into the hands of industry [illegible] of self government contained [illegible] Sections 13 and 16. The hon. Member for Platting (Mr. Clynes) was against [illegible] and yet [illegible] there were three parties [illegible] workman, the employer, and the whole community generally [illegible] who are interested in industry [illegible] look forward [illegible] when the [illegible] will be [illegible] and the [illegible] have [illegible]

I join [illegible] the complaint [illegible] in certain [illegible] the Bill [illegible] satisfactory [illegible] in the [illegible] proposed [illegible] week [illegible] before the War [illegible] compared with what is necessary [illegible] would like to mention the [illegible] which Switzerland has taken. [illegible] of a workman being actually

تعليمات سعد زغلول بالحبر السري إلى الجهاز السري

لم افتح فمي لمدة اربع واربعين سنة

ولكني اضطررت ان افتح فمي لاول مرة بعد ان ورد اسمي
فى اوراق المرحوم سعد زغلول السرية التي ينشرها
السيد الاستاذ مصطفى امين فى اخبار اليوم
وربما قبلت مضطرا ان اذكر لاول مرة فى حياتي
قصة التعليمات السرية التي كان يرسلها سعد
زغلول من باريس الى قيادة الثورة بالقاهرة

محمد صادق فهمي
المستشار بمحكمة النقض
سابقا

خطاب من الرجل الذى كان يحل رموز تعليمات الثورة سنة ١٩١٩

عزيزي الاستاذ مصطفى امين

تحية طيبة —

هذه قصة من قصص الجهاز السري
فى ثورة ١٩١٩ اقدمها لك لتمكينك
ان تعرف صفحة سرية من صفحات
تلك الثورة

وارجو لك التوفيق فى وضع اصدق
صورة لهذه الثورة بين ابناء الجيل
الحاضر

[illegible]
١٦/٨/١٩٦٣

خطاب من الشاب الذى ألقى قنبلة على رئيس الوزراء يوسف وهبة باشا سنة ١٩١٩

[illegible]

صورة زنكغرافية لمذكرات سعد زغلول السرية وفيها يروى قصة لقائه مع الرسول البريطاني يعقوب

فهرست

رقم الايداع بدار الكتب والوثائق القومية ٨٨٥٦/ ١٩٩٠

الترقيم الدولى ISBN 977 - 08 - 0081 - 3

الكتـاب الممنـوع

.. فى هذا الكتاب ملحمة ثورة ١٩١٩ .. خاصة جانبها الخفى كيف دارت الحرب الخفية بين الجهاز السرى للثورة وبين مخابرات بريطانيا التى كانت عظمى وقتئذ ؟ كيف استطاع شعب فقير جائع ان يمرغ اكبر قوة وقتئذ فى الوحل .. لقد ظل زعماء الثورة وزعماء جهازها السرى صامتون دائما .. لان الوقت لم يكن مناسبا لاذاعة اسرارها

واخيرا .. نشر مصطفى امين الاسرار الكبرى للثورة فى هذا الكتاب . فى عام ١٩٦٣ بدأ محاوله نشر هذا الكتاب ولكن قراراً صدر وقتها بمنعه .. كان مصطفى امين شاهداً على احداث الثورة منذ البداية . إذ ولد فى بيت الامة وعاش فيه . ثم وجد نفسه بعد ذلك صديقا لزعمائها الذين ائتمنوه على أسرارهم . ومن خلال هذا الموقع الفريد يقدم دراما الثورة . وجوانبها السريه جدا . وتراجيديا الشهداء البسطاء الذين سقطوا .. ستقرا عن كل منهم فى هذا الكتاب الذى كان ممنوعاً . واصبح الان متاحاً للجميع



(مطابع الأخبار)